معارك

التنويريين السعوديين

لمحو الظلام

يعقوب محمد اسحاق و د. محمود محمد بترجي

معارك
التنويريين السعوديين
لمحو الظلام

يعقوب محمد إسحاق و د. محمود محمد بترجي

الكتاب: **معارك التنويريين السعوديين لمحو الظلام**

الجزء: **الأول**

الكتاب: **يعقوب محمد إسحاق و د. محمود محمد بترجي**

التصنيف: دين - إصلاح - مجتمع - السعودية

الناشر: دار **مدارك** للنشر

الطبعة الأولى: نوفمبر (تشرين الثاني) 2011

الرقم الدولي المتسلسل للكتاب: ISBN 978-9953-566-55-9

Madarek مدارك

Madarek Publishing House دار مدارك للنشر

www.mdrek.com - read@mdrek.com

دبي:

مجمع إعمار للأعمال، شارع الشيخ زايد، دبي - الإمارات العربية المتحدة

P. O. Box: 333577 Dubai - UAE

Tel.: 00971 4 361 5177 - Fax: 00971 4 361 5178

بيروت:

فرن الشباك، الطريق العام، سنتر غاريوس، بيروت - لبنان

P. O. Box: 50074 Forn Elchebbak - Lebanon

Tel.: 00961 1 282075 - Fax: 00961 1 282074

الصحــوة!!

جهيمان العتيبي زعيم الصحوة!!

إذا كان ما حدث في نيويورك عام ٢٠٠١ للميلاد من قيام خمسة عشر شاباً سعودياً بمشاركة أربعة شبان من دول أخرى بمهاجمة برجي التجارة العالمية بالطائرات التي اختطفوها أدى إلى قتل ما لا يقل عن ثلاثة آلاف إنسان بريء كانوا يمارسون أعمالهم، يعتبر عملاً إرهابياً مرفوضاً قاد إلى شن حرب عالمية على الإرهاب ومصادره..

فإن ما حدث قبل ذلك في أول يوم من أيام عام ١٤٠٠هـ من قيام جهيمان العتيبي ومجموعة من المنحرفين فكرياً باحتلال الحرم المكي الشريف وتعطيل إقامة الصلاة فيه مدة سبعة عشر يوماً في محاولة للاستيلاء على السلطة انتهى بالفشل شكلياً لأن قوى الأمن الداخلي نجحت في حصاره وإلقاء القبض عليه وعلى المشتركين معه، ثم صدر حكم قضائي بقتله وقتل مساعديه، فكان هذا الحدث أخطر على الشعب السعودي مما حدث في نيويورك بكل المقاييس الفكرية.

أما أتباع جهيمان العتيبي الأحياء الذين لم يشتركوا معه في اقتحام الحرم وظلوا يراقبون الوضع في معاقلهم انتهزوا هذه الفرصة الذهبية التي كانت بمثابة زلزال هز أركان السلطة الشرعية التي اختل توازنها لفرض أفكارهم الأيديولوجية بحروب ناعمة باستخدام التعليم والإعلام والمساجد والمنابر والجمعيات الخيرية والدعوية والمؤسسات الدينية، فأرغمت المجتمع على قبول مفاهيمهم الدينية المحنطة، وكل مَنْ يرفض أفكارهم تلفق له تهمة باقتراف المحرمات ويحكم عليه بالجلد والسجن تحت شعار مخالفة الشريعة الإسلامية بهدف الوصول إلى كرسي السلطة.

وأطلقوا على حركتهم الدينية السياسية اسم: (الصحوة) وهو من أسماء الأضداد التي تخدع الأبرياء، فيظنون أن هدف هؤلاء الصحويين هو إيقاظهم من غفلتهم بعدم ممارسة الدين الصحيح، بينما الهدف الحقيقي لـ (الصحوة) هو الضحك على ذقونهم تحت اسم خادع لأخذهم جنوداً مؤدلجين في خدمة أناس يسعون حثيثاً للوصول إلى السلطة.

وكانت النتيجة قيام الصحويين في الفترة المنصرمة بقطع الكهرباء والنور عن المجتمع السعودي، فَسَادَ الظلام الفكري بأبشع صوره بين الناس، وبلغ انحطاط الفكر الديني في بلادنا إلى أسوأ عصور انحطاطه وانحداره حتى وصل الأمر إلى أنك إن حاولت إخراج أحدهم من الظلام فإنه لا يرى شيئاً في النور فيطلب العودة إلى الظلام، وأصبحت المرأة ضد المرأة وضد نفسها.

وقبل الانتقال إلى متن الكتاب، اخترت البحث الذي كتبه سلطان القحطاني في موقع جريدة: «إيلاف» الإلكترونية تحت عنوان: (الصحوة الإسلامية السعودية) لأخذ فكرة واضحة عن تاريخ الصحوة وأهدافها..

الصحوة الإسلامية السعودية(*)

في الثمانينيات الميلادية ونتيجة للثورة الإيرانية وبعد حادثة جهيمان الشهيرة، ظهر نجم جديد في سماء الفكر السعودي يحب مريدوه أن يُطلق على تيارهم الجديد والقادم بسرعة الضوء اسم: تيار الصحوة الإسلامية، بينما يصر المخالفون على تسميته باسم: التيار السروري[١]، ومنهم من يسميه تجاوزاً باسم: التيار القطبي[٢].

كانت الميزة الرئيسة لهذا التيار تتلخص بالتوفيق بين طرفي معادلة لا توافق بينهما في الحقيقة، وهما: الفكر الوهابي في المجال العقدي والفكر الإخواني/القطبي في مجال العمل الواقعي. أو كما قال الباحث السعودي علي العميم في دراسته (مشايخنا ومشايخ الصحوة) التي نشرتها صحيفة إيلاف الإلكترونية: «ولدت الفكرة السرورية في محاضن الصحوة والتي حافظت على التزمت الحنبلي الوهابي الشكلي من جهة، ومن جهة أخرى منحته ديناميكية سياسية واجتماعية وعقائدية» مع ملاحظة أن هذه المعادلة قد تتغير متغيراتها بين الحين والآخر وذلك على ضوء تبدل الظروف، لذا لاحظنا أن المتغير الإخواني قد يتحول إلى متغير جديد هو المتغير القطبي والمنبثق في الأساس من العباءة

(*) **المصدر:** إيلاف، التاريخ: ديسمبر ـ ٢٠٠٣م.

(١) نسبة إلى: محمد سرور بن نايف زين العابدين، يقول علي العميم: «محمد سرور كان سيد قطبي وسلفياً في آن، وكان يرى أن ما ينقص السلفية هو أن تكون مسيَّسة وثورية. وفكر سيد قطب كان يتكفل بهذه المهمة».

(٢) كان دخول الإخوان المسلمين إلى المملكة العربية السعودية في الفترة الناصرية، وذلك حين ساءت العلاقات بين المملكة ومصر، فكان استقطابهم إلى المملكة لظروف سياسية بحتة. والحقيقة أن دخولهم أحدث تغييراً كبيراً في الفكر السعودي، وذلك نتيجة الحركية الكبيرة التي يتمتع بها الإخوان.
وقد «أطلق وزير الداخلية السعودي الأمير نايف بن عبدالعزيز مؤخراً تصريحات مثيرة بشأن أسباب التطرف في العالم الإسلامي ومنابعه، وأنحى الأمير نايف باللائمة بشكل رئيسي على جماعة الإخوان المسلمين محملاً إياها المسؤولية في معظم ما يعاني منه العالم الإسلامي من عنف وتطرف، قائلاً: إن الإخوان هم أصل البلاء ومصدر كل المشكلات» ـ من مقال للكاتب الأمريكي غراهام فولر، منشور في موقع قناة الجزيرة بتاريخ ٦/١٢/٢٠٠٢.

الإخوانية. وهذا ما حصل بالفعل في فترات كثيرة من عمر الصحوة الإسلامية. وفي الآونة الأخيرة وبعد أن كثر الهجوم على الفكر الوهابي بالداخل والخارج في آنٍ واحد، لم يكن غريباً أن نشاهد في الصحويين من يحاول أن يقوم بإحلال متغير الإسلام الوسطي بدلاً من العقيدة الوهابية، حين كثر متربصوها، وظهر في الأفق جلياً أن هذه العقيدة لن يقدر لها مقاومة التحديات القادمة. والنموذج الأميز في ذلك هو الدكتور محسن العواجي المؤسس والمشرف على موقع منتدى «الوسطية»(١).

سياسياً كان الصحويون، ولا يزالون، كما يقول الباحث علي العميم: «يتبنون موقفاً سياسياً يمكن وصفه بأنه موال للجسم الديني للدولة السعودية (من الإمام محمد بن عبدالوهاب إلى الشيخ عبدالعزيز بن باز) وغير موال للجسم السياسي فيها منذ إعادة تأسيسها الثالث على يد المؤسس الكبير الملك عبدالعزيز آل سعود. بكلام آخر كانوا موالين لـ(الدعوة) وغير موالين لـ(الدولة) التي تمخضت عنها في الطور السعودي الثالث».

ويؤكد باحث سعودي آخر هو محمد بن عبداللطيف آل الشيخ، في مقالة في جريدة الحياة اللندنية، على أن الوهابيين التقليديين هم بناة الدولة وحماتها وذلك على عكس الصحويين، الذين هم دعاة لهدم الدولة وبنائها بشكل جديد ومختلف تماماً، هذا ما يحلمون به ويأملون بتحقيقه. وبعبارة أخرى يمكن القول: إن التقليديين يطوعون النصوص لحماية الدولة وذلك على عكس الصحويين الذين يقومون بتطويع النصوص لهدمها(٢).

---

(١) انظر على سبيل المثال قول الدكتور محسن العواجي في مقابلة لقناة الجزيرة عبر برنامج بلا حدود بتاريخ ٢٠٠٣/١١/٥ «الفكر الوهابي المتشدد الذي يجب علينا كلنا أن ننأى بأنفسنا عنه الآن». وقوله في نفس المقابلة: «الفكر الوهابي لا يصلح أن يكون فكراً لدولة حديثة مركزية مثل المملكة العربية السعودية قلب العالم الإسلامي لا يصلح إطلاقاً». بل إنه حمل الفكر الوهابي مسؤولية العنف في بلاد الحرمين وفي ذلك تبرئة غير مباشرة للتيار الصحوي الذي يمثله. انظر إلى قوله في نفس المقابلة المشار إليها: «حتى لا أتهم بأني يعني أعطي الكلام على عواهنه، أنا حينما أقول إن هؤلاء الشباب (= الإرهابيين) الذين في نهاية الأمر تبنوا العنف ينطلقون من أفكار هي أصلاً موجودة في الفكر الوهابي».

(٢) محمد بن عبداللطيف آل الشيخ، بن لادن ودعوة محمد بن عبدالوهاب: التضاد، جريدة الحياة، العدد: ١٤٢٤٥، تاريخ: ٢٠٠٢/٣/٢١، تم نقل العبارة بتصرف، والعبارة بصيغتها الأصلية: «يمكن القول في منتهى العلمية إن الوهابيين على مرّ مراحلهم التاريخية كانوا بناة دولة ومن ثم حماتها، بينما نجد الثوريين الإسلاميين المعاصرين، بمن فيهم أسامة بن لادن، هم دعاة ثورة وانقلاب».

ولا يفوتنا هنا أن نؤكد على قضية هامة ورئيسة وهي أن الكلام في أمور السياسة وبشكل مفصل وجريء، لم يكن معهوداً بالسابق من قبل المشايخ التقليديين، والذين وإن تكلموا في هذه الأمور، فهم إنما يتكلمون فيها بناءً على موقف الدولة العام من الأحداث السياسية. ولكن مشايخ الصحوة كسروا هذه القاعدة وبنوا لأنفسهم جماهيرية كبيرة بتبنيهم لمثل هذا الطرح غير المألوف.

ويلاحظ على التيار الصحوي بصورة عامة تشدده الكامل بما يحب البعض أن يسميه بإسلام المظاهر (الإسلام القشري) وهم بهذا وكما قال العميم يمثلون: «تجسيداً عملياً اجتماعياً وثقافياً لمسائل أساسية ومهمة في نص العلماء والمشايخ التقليديين النظري وفي ممارساتهم العملية». وضرب الباحث مثالاً ببعض المسائل المهمة في التدين الوهابي الحنبلي (التقليدي) ومن هذه الأمثلة التي طرحها: إعفاء اللحية، وكراهية إسبال الثياب لغير الخيلاء، وقال: إن هذه المسائل أساسية ومهمة في التدين الصحوي، وشدد على أن الصحويين قد غالوا في بعضها، وضرب مثالاً بتحريم الصحويين لمس اللحية بعد أن كان جائزاً في السابق أخذ ما يتعدى قبضة الكف، واعتبارهم لإسبال الثياب والذي كان مكروهاً فيما سبق أمراً محرماً، بل إنهم زادوا في مسائل أخرى ذكر منها لبس المرأة القفازين في يديها وغير ذلك.

وهذا التمسك الشديد بالإسلام القشري رتب كراهية شديدة وعداءً متواصلاً بين التيار الصحوي والتيار الحداثي في البلاد، وسنحت للصحويين فرصة كبيرة بتسديد ضربتهم الموجعة للحداثيين السعوديين عن طريق أحد مشايخهم الجدد ـ في ذلك الحين ـ وهو الدكتور عوض القرني، والذي ألّف كتاباً كان عنوانه (الحداثة في ميزان الإسلام). والكتاب، وكما هو واضح من عنوانه، يهدف إلى محاكمة الحداثيين وتيارهم محاكمة دينية صارمة على غرار محاكم التفتيش في العصور الوسطى. وكان من الواضح أن لا مجال للحداثيين في أن يكسبوا مثل هذه الحرب وخصوصاً إن الحكم فيها هو الخصم نفسه، ومن هنا فلا غرابة في أن تكون محاكمة الحداثيين في كتاب القرني محاكمة صورية بحتة، نتائجها معروفة قبل قراءة الكتاب ومعرفة محتواه. ومن هنا تزول الغرابة التي قد تواجه القارئ حين يقرأ ـ على سبيل المثال ـ في مقدمة الكتاب: «أن الصراع مع الحداثة ـ أولاً وأخيراً ـ صراع عقائدي بحت»[1].

---

(١) د. عوض القرني، الحداثة في ميزان الإسلام، ص ٤.

ويقول الكاتب في مكان آخر من الكتاب نفسه: «ومما يؤكد لنا حرب الحداثة للإسلام والأصالة وعدم وجود أي رابط بينها وبين ماضينا ومجدنا وتاريخنا، خلو جميع إنتاجها الأدبي والفكري من أي إشارة إلى القرآن والسنة وسيرة السلف الصالح، إلاّ ما كان من باب الطعن والغمز واللمز، مع اكتفائها برموز الوثنية والإلحاد القديمة والمعاصرة»[١].

وفي الحقيقة فإن الكاتب قد أشار في مقدمته إلى خشيته من تغلغل المحسوبين على التيار الحداثي في الصحف والنوادي والجمعيات الأدبية، أو كما هو النص بعبارته: «الحداثيين سيطروا على كثير من الأقسام الثقافية في الصحافة المحلية وتغلغلوا في غيرها من النوادي الأدبية والأندية الرياضية وفروع جمعيات الثقافة والفنون»[٢].

ومن المعلوم أن السماح لأي تيار مغاير للصحويين بالتعبير عن آرائه بشكل قد يدفع العامة لمتابعته، أمر مرفوض في سياسة الصحويين العليا بشكل كلي وتام، لذا فقد كان هذا الكتاب حتمياً لإلغاء هذه الهيمنة الحداثية على الوسط الثقافي السعودي، وإحلال السطوة الصحوية بدلاً عنها.

الغاية والأسس التي تقوم عليها الصحوة

تتلخص هذه الغاية بتكرار التجربة الإيرانية على الأراضي السعودية، ونقل فكرة ولاية الفقيه من إيران إلى السعودية. يقول الدكتور غازي القصيبي في كتاب (حتى لا تكون فتنة) معرفاً ـ ما نسميه هنا ـ حركة الصحوة الإسلامية السعودية: «حركة تستهدف الوصول إلى الحكم يقودها فقهاء (زعماء) سياسة ويتبعون فيها كل أساليب المعارضة السياسية، ويتخذون من الثورة الإسلامية في إيران النموذج»[٣].

وترتكز الصحوة الإسلامية على مجموعة من الأسس المتفق عليها بين منسوبي هذا التيار، وبالاستقراء يمكن القول إن هذه الأسس هي:

١ ـ شمولية الإسلام:

بمعنى كونه ديناً ودنيا (يقوم على تفسيرهما الصحويون). يقول سلمان العودة في

---

(١) د. عوض القرني، مرجع سابق، ص ٣٣.

(٢) د. عوص القرني، مرجع سابق، ص٤.

(٣) د. غازي القصيبي، حتى لا تكون فتنة، ص ١٠٣.

«من يملك حق الاجتهاد» معطياً هذه الدلالة: «وإن هذه الصحوة الطيبة المباركة لسوف تؤتي أكلها بعد حين بإذن ربها، فتخرج لنا علماء صالحين عاملين يكفون الأمة مؤونة الإفتاء والتعليم، والتصدي لهؤلاء المتطفلين على الشريعة، الذين يتبعون كل صيحة ويميلون مع كل ريح، ولا يستضيئون بنور العلم»(١).

وبمعنى، أن الفصل بين الدين والدنيا (العلمانية) ليس إلاّ كفراً كما يوضح الدكتور سفر الحوالي: «نستطيع أن نرى حكم الله في العلمانية بسهولة ووضوح إنه باختصار: نظام طاغوتي جاهلي يتنافى مع لا إله إلاّ الله من ناحيتين أساسيتين متلازمتين:

أولاً: من ناحية كونها حكماً بغير ما أنزل الله.

ثانياً: من ناحية كونها شركاً في عبادة الله»(٢).

ويجب ملاحظة أن الدولة السعودية تركّز على نقطة الشرعية الدينية في خطابها الإعلامي وبشكل متواصل، ولكي يتغلب الصحويون على هذه الإشكالية فإنهم يلجأون إلى المزايدة على هذه الشرعية باستمرار، وعبر كل الطرق المباشرة منها وغير المباشرة، وذلك تبعاً للظروف السياسية وما يرتبط بها من قوة الدولة أو ضعفها. أو بمعنى آخر: فإن المزايدة على شرعية الدولة الدينية تصل إلى أقصى درجاتها في لحظات الضعف والأزمات التي تمر بها الدولة، وأما في لحظات القوة والتوحد فإن هذه المزايدة تتخذ شكلاً غير مباشر.

وإذا رجعنا لأزمة غزو الكويت، والصعوبات التي واجهت الدولة في ذلك الحين، والتي وصفها المحللون بأنها أحرج لحظات واجهتها الدولة السعودية منذ إنشائها مما دفع بصاحب القرار إلى اتخاذ القرار التاريخي المتمثل بطلب مساعدة الدول الصديقة في الدفاع عن الأراضي السعودية، وذلك بعد أن أصدرت المؤسسة الدينية التقليدية فتواها بالموافقة على هذا الإجراء. في تلك الأثناء نلاحظ أن الخطاب الصحوي المناهض للدولة والمشكك في شرعيتها الدينية يتصاعد بشكل واضح وصريح ويصل إلى درجة غير مسبوقة.

يصف الدكتور غازي القصيبي الموقف في ذلك الحين: «يقف صدام حسين على

(١) ص ٦٥.
(٢) د. سفر الحوالي، العلمانية.. نشأتها وتطورها وآثارها في الحياة الإسلامية المعاصرة، ص ٢٧٧.

بعد ساعات من الظهران، ويومين من الرياض، ويتخذ علماء المملكة أخطر قرار في تاريخ المملكة، بإجازة الإجراءات التي اتخذها ولي الأمر للدفاع عن الكيان. وفي هذه اللحظات العصيبة يخرج الفقيه السياسي سفر الحوالي بشريط اسمه (فروا إلى الله) يشرح فيه أن القوات التي استعنا بها أخطر من العدو الذي لم تفصل بينه وبين الظهران سوى ساعات. كان هذا الشريط باباً للفتنة، أحدث بلبلة هائلة، وكان شرخاً في قلب الإجماع. وما لبث الفقيه السياسي سلمان العودة أن خرج بشريط آخر أسماه (أسباب سقوط الدول) زعم فيه أن الاستعانة بغير المسلمين كانت من أهم أسباب سقوط الدول ثم انفتح الباب وتوالت الأشرطة، والخطب، والمناشير على نحو لم نعهده من مجتمعنا من قبل لأننا لم نعهد طبقة الفقهاء السياسيين من قبل»[١].

وإذا أردنا أن نقف على الحد الذي وصل إليه الصحويون حينها في تشكيكهم لشرعية الدولة، فلا مناص من إيراد النص التالي للدكتور سفر الحوالي في كتاب (كشف الغمة عن علماء الأمة) والذي أصدره في ذلك الوقت العصيب. يقول الدكتور سفر: «لقد ظهر الكفر والإلحاد في صحفنا وفشا المنكر في نوادينا ودُعي إلى الزنا في إذاعتنا وتلفزيوننا واستبحنا الربا حتى أن بنوك دول الكفر لا تبعد عن بيت الله الحرام إلاّ خطوات معدودات. أما التحاكم إلى الشرع ـ تلك الدعوى القديمة ـ فالحق أنه لم يبق للشريعة عندنا إلاّ ما يُسميه أصحاب الطاغوت الوضعي الأحوال الشخصية وبعض الحدود التي غرضها ضبط الأمن (ومنذ أشهر لم نسمع شيئاً منهم عن حد أقيم)، ومع ذلك وضعنا الأغلال الثقيلة على الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وصفدنا الدعوة والموعظة بالقيود المحكمة، وهذا من استحكام الخذلان وشدة الهوان ومن يُهِن الله فما له من مُكرم»[٢].

كان ما سبق عرضاً مختصراً لاستغلال الصحويين لإحدى الأزمات التي مرت بها الدولة واستغلال الأزمة في سبيل التشكيك شرعيتها، وهي خطوة مهمة لا بد من الوصول إليها لتحقيق الغاية النهائية والمتمثلة باستيراد التجربة الإيرانية إلى الأراضي السعودية وتطبيقها وفق منظور سني صحوي.

٢ ـ الولاء للعقيدة وليس للوطن:

وهذا الأساس الأيديولوجي من أخطر الأسس التي تقوم عليها الحركة الصحوية،

---

(١) غازي القصيبي، حتى لا تكون فتنة، ص ٩٩ ـ ١٠٠.

(٢) سفر الحوالي، كشف الغمة عن علماء الأمة، ص ٦١.

فهي تلغي من قلوب مريديها قضية الولاء الوطني، وتستبدله بقضية الولاء الديني العقدي. ورغم أن شيوخ الصحوة لا يحبذون في الوقت الحالي خروج الناس إلى الأقطار الأخرى في سبيل الجهاد، على اعتبار أن المرحلة الحالية هي مرحلة بناء الجماعة في «أرض الحرمين»، وهي التسمية البديلة عندهم للمملكة العربية السعودية، إلاّ أن نشر مثل هذه الفكرة واستيطانها في قلوب العامة يدفعهم في نهاية الأمر إلى عصيان الأوامر والخروج من عباءة الصحويين والانخراطات تحت مظلة مشايخ التيار الجهادي[١].

ونشر فكرة الولاء للعقيدة على حساب الولاء الوطني، يوضح لنا تعاطف شريحة كبيرة من المواطنين السعوديين وتحديداً الفئة المتعارف على تسميتها بجيل الصحوة، مع الحركات الجهادية في شتى أقطار الأرض، حتى وإن كانت الأرض التي يستهدفونها هي الأراضي السعودية ذاتها!

ففكرة الوطنية غير مطروحة في الخطاب الإعلامي الصحوي السعودي، إلاّ إذا كان ذلك على سبيل الانتقاص والتحقير. يقول الدكتور سفر الحوالي في مقدمة رسالته للماجستير عن العلمانية: «وجاءت طلائع الغزو الفكري ـ كما هو الحال في سبل الشيطان

---

(١) في: «رسالة التعليم مني إلى إخوان الكتائب» شرح حسن البنا ثلاث مراحل يجب أن تمر بها دعوة الإخوان (سبق وأن تم شرح دور الإخوان في التأثير على الفكر الصحوي) وهي:

١ ـ مرحلة التعريف: تكون الدعوة فيها عامة، والطاعة التامة غير ملزمة.

٢ ـ مرحلة التكوين: تقوم على أساس استخلاص العناصر الصالحة لحمل أعباء الجهاد، وتجميعها، والطاعة التامة ملزمة في هذه المرحلة. وهي عسكرية بحتة من الناحية العملية.

٣ ـ مرحلة التنفيذ: الدعوة في طور جهاد لا هوادة فيه، وعمل متواصل في سبيل الوصول إلى الغاية. د. عبدالعزيز رمضان، الإخوان المسلمون والتنظيم السري، ص ٤١ ـ ٤٢، بتصرف.

ويقول سيد قطب: «إن مرحلة بناء العقيدة التي طالت في العهد المكي على هذا النحو، لم تكن منعزلة من مرحلة التكوين العملي للحركة الإسلامية، والبناء الواقعي للجماعة المسلمة. لم تكن مرحلة تلقِّي «النظرية» ودراستها! ولكنها كانت مرحلة البناء القاعدي للعقيدة وللجماعة وللحركة وللوجود الفعلي معاً.. وهكذا ينبغي أن تكون كلما أريد إعادة هذا البناء مرة أخرى.

هكذا ينبغي أن تطول مرحلة بناء العقيدة، وأن تتم خطوات البناء على مهل، وفي عمق وتثبت.. ثم هكذا ينبغي ألاّ تكون مرحلة دراسة نظرية للعقيدة، ولكن مرحلة ترجمة لهذه العقيدة ـ أولاً بأول ـ في صورة حية، متمثلة في ضمائر متكيفة بهذه العقيدة ومتمثلة في بناء جماعي وتجمع حركي، يعبر نموه من داخله ومن خارجه عن نمو العقيدة ذاتها، ومتمثلة في حركة واقعية تواجه الجاهلية، وتخوض معها المعركة في الضمير وفي الواقع كذلك، لتتمثل العقيدة حية، وتنمو نمواً حياً في خضم المعركة»، سيد قطب، معالم في الطريق، ص٣٤، الناشر: منبر التوحيد والجهاد.

ـ متعددة الشعارات، متباينة الاتجاهات، عليها من البهرجة والبريق ما يكفي لتضليل وإغراء أمة منبهرة مهزوزة. جاءت الاشتراكية والقومية والوطنية والديمقراطية والحرية وفلسفة التطور واللادينية.. وغيرها من المسميات والشعارات وسرت عدوى هذه الأوبئة سريان النار في الهشيم وتغلغلت في العقول والقلوب التي فقدت رصيدها من (لا إله إلاّ الله) أو كادت، وتربت على ذلك أجيال ممسوخة هزيلة، أخذت على عاتقها مهمة تعبيد أمتها للغرب والإجهاز على منابع الحياة الكامنة فيها»[١]. كما قال في محاضرة له بعنوان (لماذا نستدعي أمريكا) «فلا نؤمن بمبادئ القومية، ولا الوطنية، بل كلها عصبية جاهلية وضعها النبي ﷺ تحت قدميه»[٢].

نخلص من هذا، أن الصحويين لا يؤمنون بالوطنية بمفهومها الحالي، وأنهم يهدفون إلى هدمها في سبيل بناء الدولة الأمة.

يقول سلمان العودة.

«فمفهوم الوطن عندنا شمل واتسع:

ولست أبغي سوى الإسلام لي وطناً ... الشام فيه ووادي النيل سيان

وحيثما ذكر اسم اللّه في بلد ... عددت أرجاءه من لب أوطاني

قضيتنا قضية الإسلام والمسلمين في كل مكان، ينبغي أن تزول فكرة الحواجز والحدود والسدود والموانع التي جعلت المسلم لا ينتصر لأخيه أو لا يسمع صوته أو لا يستجيب أو لا ينصره ظالماً كان مظلوماً كما أمر النبي عليه الصلاة والسلام»[٣].

٣ ـ العداء للغرب:

الصراع مع الغرب هو صراع حتمي في المنظور الصحوي. فهم من أنصار نظرية صراع الحضارات ولا يعترفون بالحوار فيما بينها، يقول الدكتور سفر الحوالي: «فلا حرج ولا تردد في الإجابة القاطعة الواضحة عن سؤال: ما هو موقف الإسلاميين من مؤتمر

(١) د. سفر الحوالي، العلمانية.. نشأتها وتطورها وآثارها في الحياة الإسلامية المعاصرة، ص٢.
(٢) د. سفر الحوالي، محاضرة: لماذا نستدعي أمريكا، منشورة بالكامل بموقعه في الإنترنت، والجزئية المقتبسة موجودة تحت عنوان: ما الذي يجب علينا أمام الأحداث.
(٣) سلمان العودة، من شريط كاسيت بعنوان: رسالة من وراء القضبان.

السلام؟ فهو الرفض الحاسم والانهيار الجازم ليس عناداً ولا تصلباً ولكنه موقف عقدي محتوم»[١].

ويقول «لقد قال بوش في مؤتمر مدريد: (إن غرض المؤتمر ليس إنهاء الحرب بين الطرفين وإنما إنهاء العداوة) ولكن الله تعالى يكذب هذا القول وهذه الدعوى، فسيظل المسلمون يعادونهم»[٢].

ويقول سلمان العودة: «وقع في يدي عدد من الكتب التي كتبها ـ مع الأسف ـ بعض الفقهاء والمفكرين المعاصرين، فوجدت أنهم يطرحون قضية الجهاد طرحاً ميتاً متماوتاً مخذولاً مهزوماً، يقول لك: الأصل المسالمة مع الكفار، والأصل أننا ندعو وننشر الإسلام بالحكمة، والموعظة الحسنة، وبالسلم وبالدعوة السلمية، وما على شاكلة هذه التعبيرات؛ بل أصبح كثيراً ـ لا أقول من عامة الناس؛ بل من دعاة الإسلام مع الأسف في هذا العصر ـ يتصورون أننا في دعوتنا الناس جميعاً للإسلام ينبغي ألاّ نسلك إلاّ هذا الطريق، ولا نحتاج إلى رفع راية الجهاد[٣]، ولا نحتاج إلى حمل السيوف للقتال، يتصور بعض المغفلين مثل هذا الأمر. والواقع أن من يقرأ القرآن الكريم قراءة واعية لا يحتاج إلى أي كلام ولا بيان ليظهر له بطلان ذلك... فإننا لو أتينا إلى جمهور المسلمين ـ دعك من علمائهم ودعاتهم، فإننا نرى كثيراً منهم يجهلون وجوب عداوة الكفار والبراءة منهم، فلا يعرفون الولاء والبراء؛ بل قد تجد المسلم يعيش إلى جنب اليهودي والنصراني والمشرك والشيوعي سواءً بسواء، وتحت سقفٍ واحد، يأكلون طعاماً واحداً، ويعملون في عملٍ واحدٍ، وبينهم من الألفة والمودة الشيء العظيم كأنهم إخوة، فحتى عوام المسلمين اليوم ضاعت منهم معاني الولاء والبراء، وفقدوا إحساس التميُّز بالدين»[٤].

---

(١) د. سفر الحوالي، القدس بين الوعد الحق والوعد المفتري، ص ٧١.

(٢) د. سفر الحوالي، القدس بين الوعد الحق والوعد المفتري، ص ٧٦.

(٣) قارن هذا بما كتبه سيد قطب في «معالم في الطريق»، مثل ما ورد في صفحة ٥٩: «أما محاولة إيجاد مبررات دفاعية للجهاد الإسلامي بالمعنى الضيق للمفهوم العصري للحرب الدفاعية، ومحاولة البحث عن أسانيد لإثبات أن وقائع الجهاد الإسلامي كانت لمجرد صد العدوان من القوى المجاورة على (الوطن الإسلامي) ـ وهو في عرف بعضهم جزيرة العرب ـ فهي محاولة تنم عن قلة إدراك لطبيعة هذا الدين، ولطبيعة الدور الذي جاء ليقوم به في الأرض. كما أنها تشي بالهزيمة أمام ضغط الواقع الحاضر، وأمام الهجوم الاستشراقي الماكر على الجهاد الإسلامي».

(٤) سلمان العودة، حي على الجهاد، ص ١٨ ـ ٢١.

٤ ـ فرض الهيمنة الصحوية على المجتمع[١] :

يؤمن الصحويون بوجوب العمل المنظم لفرض السيطرة الصحوية على كافة المنابر الموجهة للرأي العام للمجتمع، ويعبر العودة عن ذلك بقوله: «إننا بحاجة.. إلى حركة جهادية إعلامية تصنع الإعلام الإسلامي، الذي يكون بديلاً عن الإعلام المنحل»[٢].

وفي سبيل ذلك فهم يتبعون إحدى طريقتين مع المنابر والشخصيات المخالفة لتوجهاتهم:

الطريقة الأولى: محاولة التغلغل والتغيير من الداخل، بحيث يتحول المنبر المخالف منبراً موالياً للتيار الصحوي.

هذه الطريقة يمكن ملاحظتها في التلفزيون السعودي والتغيير الكبير الذي حصل فيه بعد اختراق التيار الصحوي له ـ مع ملاحظة غض الدولة الطرف عن هذا الاختراق ـ بعد حادثة جهيمان سنة ١٩٧٩.

الطريقة الثانية: الهجوم والتشهير المنظم والقوي والمتكئ على فكرة الوصاية الدينية على المجتمع. ويبدأ هذا الهجوم بالتشكيك ثم يتدرج إلى التفسيق والتبديع حتى يصل في نهاية الأمر إلى التفكير.

يقول سلمان العودة: «وعلى ذلك فإن الواجب على المسلم إذا وجد إنساناً مجاهراً بالفساد مثل الذي يكتب المقالات المضللة والمؤلفات الهدامة التي تحارب الإسلام

---

(١) وهم يعتبرون هذا جهاداً شرعياً، انظر مثلاً إلى ما قاله سلمان العودة: «جهاد المنافقين: وهذا يكون بكشف ألاعيبهم، وفضحهم، وبيان مؤامرتهم؛ لأنهم يبغون من المسلمين غائلة السوء، ويخططون ويتآمرون للقضاء على الإسلام، فلا بد من جهادهم.
فهل يصح أن نتجاهل ـ مثلاً ـ جهاد المنافقين، ونتفطن إلى جهاد الكفار، مع أن جهاد الكفار قائم في موقع واحد أو موقعين أو ثلاثة، لكن جهاد المنافقين في كل مكان؟ إذ لا يكاد يوجد في العالم الإسلامي من أقصاه إلى أقصاه بلد ولا مدينة ولا قرية ـ بل ربما نقول أحياناً ولا مؤسسة ـ إلاّ وفيها منافقون يسعون لتوجيه هذا البلد أو هذه الدولة أو تلك المؤسسة أو المدرسة إلى الوجهة التي تخدم أغراضهم، فيخططون ويتآمرون، وهذا أمر ملموس. فمَنْ لهؤلاء المنافقين؟ وكيف نتجاهل هذه الثغرات المفتوحة في كل مكان.
ومن أمثلة ذلك: جهاد المنافقين من خلال أجهزة الإعلام في العالم الإسلامي»، حي على الجهاد، ص ٣٤.

(٢) سلمان العودة، حي على الجهاد، ص ٤٨.

وتطعن في أهل الاستقامة وتشوه تاريخ الأمة المجيد أقول إن الواجب على المسلم أن يعلن الإنكار عليه وأن يفضحه بين الناس»[١]. كما قال: «إذا لزم الأمر ودعا الموقف إلى اللجوء إلى التشهير بالمنكر وصاحبه فلا بأس»[٢].

والأمثلة على استخدام الصحويين لهذه الطريقة أكثر من أن تحصى، مثل موقفهم من حادثة قيادة مجموعة من النساء للسيارات في الرياض، وموقفهم من جريدة «الوطن».

ويؤكد الباحث علي العميم على أن قنوات حركة الصحوة ومنابرها تتمثل بـ«الكاسيت الإسلامي، المساجد دروساً وخطباً، المحاضرات العامة، المناشط اللامنهجية في جميع المراحل الدراسية (ونضيف على هذا: المخيمات الصيفية والإنترنت) ومن خلال قدرتهم ـ وهذا هو الأهم ـ على إنشاء كلام إسلامي في قضايا سياسية واجتماعية وتربوية وثقافية وفكرية لم يكن علماء المؤسسة الدينية والمشايخ التقليديون بقادرين على إنشاء كلام مثله».

هذه القنوات والمنابر شكلت سلاحاً هاماً في يد الصحويين لمهاجمة من يخالفهم، وفرض رؤاهم ونشر ثقافتهم الخاصة في المجتمع (كما حصل مع غازي القصيبي، وتركي الحمد، وحسن بن فرحان المالكي، ومنصور النقيدان، ومشاري الذايدي، وعبدالله بن بجاد العتيبي..). ناهيك عن استغلال هذه القنوات والمنابر في لحظات المواجهة مع الدولة، كما جرى في حرب الخليج الثانية، أو في الشأن الداخلي مثل دمج رئاسة تعليم البنات بوزارة المعارف، وقرار منح البطاقة الشخصية للمرأة السعودية.

وفي الحقيقة: إذا تمعنا في وجود مثل هذه القنوات للتيار الصحوي، وما تشكله من تأثير حيوي على أفراد المجتمع، وإذا لاحظنا أن هذه القنوات غير موجودة لدى التيارات الأخرى في المملكة العربية السعودية، فإننا نخلص أن التيار الصحوي يشكل بحد ذاته حزباً سياسياً غير رسمي، مستقلاً ومعارضاً ومتفرداً بالساحة، وهذا التفرد هو أخطر ما في الموضوع.

إن التنظيم الذي بناه الصحويون في السنوات الماضية هو تنظيم حقيقي، ومحترف بمعنى الكلمة، وهذا التنظيم يستقي قوته من عدة عوامل:

---

(١) سلمان العودة، حتى لا تغرق السفينة، ص ٣٠.
(٢) سلمان العودة، حتى لا تغرق السفينة، ص ٣٧.

١ ـ الخبرة الإخوانية (والتي شكلت طرفاً في المعادلة التي قام عليها التيار الصحوي) في التنظيم والعمل السياسي.

٢ ـ جاذبية الطرح الذي يطرحه الصحويون. حيث إن المجتمع السعودي محافظ بطبعه، يتعاطف مع كل من يخاطبه باسم الدين. والدين ـ كما هو معلوم ـ يشكل الرافد الأهم في الثقافة السعودية التقليدية.

٣ ـ تفرد الصحويين في ساحة العمل الحزبي المنظم في السنين الماضية.

الصحويون والإرهاب الفكري: استحضار محاكم التفتيش

يحاول الصحويون الاستفادة من التجربة الكنسية في العصور الوسطى من ناحية ممارسة الإرهاب الفكري على كل الخارجين عن دائرة المنظومة الصحوية.

فالصحوة الإسلامية تقدم نفسها ككنيسة إسلامية جديدة، تحتكر تفسير النصوص، وتقوم بفرض إرادة الله على الأرض، وفي صراعها مع تيارات المجتمع الأخرى تطرح جدلية حزب الله وحزب الشيطان[1] على اعتبار أن من يوافقها يكون عضواً في الحزب الأول وأما من يخالفها فهو ـ ولا شك ـ عضو في الحزب الثاني، ومن هنا تكون الجنة مآل من ينتسب إليها والنار مصير كل ما يخالفها.

وفي سبيل فرض هذه الرؤية، يلجأ الصحويون إلى استعادة تجربة مجتمع المدينة في وقت رسول الله ﷺ وإحلالها في الواقع الحالي للدولة السعودية، ومن ثم يتم تقسيم

(١) يقول سفر الحوالي ـ مثلاً ـ في محاضرة بعنوان: «المؤامرة على الإسلام»: و«ظهر منهجان متعارضان: نور وظلام، فحيثما فقد النور وجد الظلام، وكلما اشتد النور وقوي كلما ضعف الظلام أو اضمحل، ولا بد أن يظهر أحدهما، ولا يمكن أن توجد حالة لا نور فيها ولا ظلام! أو لا حق فيها ولا باطل! ولا يمكن أن يوجد قلب بشري إلاّ وهو إما على حق وإما على باطل، ولا توجد أمة من الأمم إلاّ وهي إما على الحق وإما على الباطل، ولا توجد عقيدة من العقائد إلاّ وهي إما على الحق وإما على الباطل.. وهكذا إلى الأبد».

وقد أكد بنفس المحاضرة في فصل «الأمور التي يتم بها الانتصار على أعداء الإسلام» على: «أن هذه الأمة (الإسلامية) لا تؤتى إلاّ من قبل نفسها» وأن من الواجب: «أن نعرف عدونا، وأن نعرف مكره وخيانته ومخططاته، وأنهم كما بيّن الله -تبارك وتعالى- من عداواتهم أنهم يظهرون لنا العداوات وهي ظاهرة وواضحة، ولكن ما تخفي صدورهم أكبر وأعظم وأشد، وأنهم لا يألون جهداً ولا يرقبون فينا إلاّ ولا ذمة، وأنهم لا يريدون ولا يرضون منا إلاّ أن ننسلخ عن ديننا، وأن نصبح عبيداً رقيقاً لهم، سواء كانوا في الشرق أم في الغرب، من المنافقين أم من الأعداء الخارجين».

الناس إلى مسلمين ومنافقين وكافرين. أما القيادة المطلقة فهي موكلة إلى مشايخ الصحوة الذين يتقمصون دور النبي في المجتمع المدني باعتبارهم ورثة الأنبياء، بينما الصحابة المسلمون يمثلهم في الوقت الحالي عامة الصحويين، وأما المنافقون فهم أعداء الصحوة الذين يعيشون في هذه البلاد، وأما الكفار فهم على ثلاثة أنواع: كافر ثبت كفره ـ حسب تصورهم بالطبع ـ من المنافقين، وكافر لا يؤمن بالدين الإسلامي، أو موحد كافر نتيجة لانحراف عقيدته عن العقيدة الصحيحة ـ بنظرهم.

ومن الملاحظ أن قاموس التكفير والتفسيق الصحوي هو من أكثر القواميس اتساعاً وشمولاً واستعمالاً لدى الصحويين، فعلى سبيل المثال نجد في هذا القاموس عبارات كثيرة متداولة للدلالة على التيار العقلاتي الذي لا يدخل تحت نفوذهم، وكل هذه العبارات أصبحت مرادفة للنفاق في حالات، وللكفر في حالات أخرى، من ذلك توصيفهم بالعلمانيين أو العصرانيين أو الفاسقين أو المستغربين وغير ذلك[1]. كما أنهم يلجأون وبشكل دائم إلى فكرة تشويه المصطلح، فما أن يخرج تيار فكري في البلاد، حتى يقوموا بتشويه المصطلح الذي تعارف الناس على تسميته به، وهذا التشويه ـ بلا شك ـ يقوم على أسس دينية ومنطق تقسيمي بين حزب الله وحزب الشيطان، حتى يأنف المؤمنون بهذا التيار من الانتساب إليه. ومن ذلك ما حصل لمصطلحي الحداثة والليبرالية، ومصطلحات أخرى كثيرة.

وبما أننا بصدد مناقشة الإرهاب الفكري الذي يقوم بممارسته الصحويون السعوديون، فلا بد من الإشارة إلى واقعة بالغة الأهمية، وهي حادثة قيادة مجموعة من النساء السعوديات للسيارات في الرياض أثناء حرب الخليج الثانية، حيث شن الصحويون حملة تجسد فيها الإرهاب الفكري بأبشع صوره، واستغلت الصحوة كل وسائلها، وفي مقدمتها منابر المساجد في سبيل تشويه سمعة هؤلاء النسوة وذويهن. وقام الصحويون

(١) انظر مثلاً إلى قول ناصر العمر في محاضرة بعنوان: أسباب تخلف المسلمين: «هؤلاء المستغربون نالوا الشهادات العالية من هنا وهناك، وجاءوا إلى بلاد المسلمين، واحتلوا فيها القيادة والمناصب والريادة، وقادوا المسلمين إلى التأخر والتقهقر.. يعيشون بيننا ويتكلمون بلغتنا، بل إن بعضهم قد يدخل إلى مساجدنا، ووالله إن هؤلاء أشد خطراً من المستشرقين. هؤلاء هم من الأسباب الرئيسية التي أوصلتنا إلى الوضع الذي نعيشه». وفي شريط السكينة السكينة يقول ـ في نطاق حديثه عن حادثة قيادة مجموعة من النساء للسيارات في الرياض: «رأيت أن الأعداء، أن العلمانيين بحرف أدق، أن المنافقين بمصطلح شرعي، في الوقت الذي تصور فيه الكثير أنهم عادوا على أعقابهم خاسرين بدأوا يرصون صفوفهم وبدأوا يكيدون المؤامرات وبدأت تخرج بعض أقوالهم وأخطر من أقوالهم هي أعمالهم».

بتوزيع منشورات تحمل أسماءهن وأسماء أزواجهن وكانت هذه المنشورات معنونة بـ(أسماء الساقطات الداعيات إلى الرذيلة والفساد في الأرض)، ووصفن بأنهن علمانيات وشيوعيات، وكذلك وصف أزواجهن بذات الصفات وأكثر منها، مثل وصفهم: بالدياثة.

وقد فُصلن من أعمالهن بسبب الضغوط الصحوية في ذلك الحين. كما قامت هيئة كبار العلماء ـ متأثرة بالضغط الصحوي ـ بإصدار فتوى تنص على تحريم قيادة المرأة للسيارة، ونجحت هذه الفتوى بتهدئة التيار الصحوي في تلك اللحظات المصيرية في تاريخ البلاد، والتي كانت فيها الدولة على شفا حرب خطيرة مع عدو لا يرحم.

ومن الجدير بالذكر أن الشيخ عبدالعزيز بن باز -رحمه الله- تصدى شخصياً لقضية المنشورات المتداولة وقال عنها إن فيها شر عظيم، وإن سب فلان وفلانة فيه أتباع للشر، ونهى عن جرح أعراض المسلمين ووصمهم بالكفر أو العلمنة أو الشيوعية، وقال إن هذا خطأ عظيم.

ويورد الدكتور غازي القصيبي في كتاب (حتى لا تكون فتنة)[1] نصاً لسلمان العودة يوضح فيه رأيه في قضية المنشورات، وذلك بعنوان (رأي ولاية الفقيه في هذه المنشورات). والنص هو (نقلاً عن جريدة المسلمون العدد ٣٠٩):

«والذين يحاربون الآن قضية الأوراق المتداولة (المنشورات) ما أتوا إلاّ بقضية واحدة أو نقطة واحدة أو معلومة واحدة تقريباً ـ هي التي قالوا إنها غير صحيحة أنه امرأة نسبت إلى غير زوجها ـ معنى ذلك أنه إذا كان في الأوراق المتداولة ـ مثلاً ـ أربعمائة أو خمسمائة معلومة لا يضر أن يوجد فيها معلومة واحدة غير صحيحة.. وإذا أردنا أن نتكلم عن قضية الأوراق المتداولة يجب أن نكون واقعيين ما نحارب قضية الأسماء ـ مثلاً ـ أو قضية التسمية لا ما نحاربها (!!!)»[2].

وفي تلك الأوقات أيضاً، تداول الصحويون منشورات اتهموا فيها بعض رموز البلاد غير الخاضعين للتيار الصحوي باتهامات عديدة، منها أنهم ماسونيون وعلمانيون وعملاء لأمريكا ويعملون لحسابها!. وكان من الذين أصابتهم طائلة المنشورات: الدكتور محمد الطويل، والوزير في ذلك الحين: محمد أبا الخيل، والدكتور غازي القصيبي

(١) ص ١١٧.
(٢) معنى ذلك أن العودة كان مع التشهير بهن، مخالفاً ذلك الشيخ عبدالعزيز بن باز، رحمه الله.

والدكتور إبراهيم العواجي والدكتور سليمان السليم، والوزير السابق أحمد زكي يماني، والدكتور حمد المرزوقي، وغيرهم الكثير[١]!

ومن الجدير بالذكر ونحن في ختام هذا الفصل أن نُذكّر بأن أطروحة الماجستير لسفر الحوالي كانت بعنوان: (العلمانية.. نشأتها وتطورها وآثارها في الحياة الإسلامية المعاصرة). وهي رسالة أشرف عليها د. محمد قطب، الأخ الأصغر لسيد قطب.

وكان مما ورد في هذه الرسالة: «هذا وقد عاصر محمد عبده رجل آخر من دعاة الإصلاح أيضاً هو عبدالرحمن الكواكبي (ت١٩٠٢) يحق لنا أن نقول إنه أول من نادى بفكرة العلمانية حسب مفهومها الأوروبي الصريح»[٢]. وبعد أن استعرض الحوالي دور الشيخ محمد عبده من ناحية كونه حلقة وصل بين العلمانية الأوروبية والعالم الإسلامي وكذلك دور الكواكبي من ناحية كونه أول المنادين بفكرة العلمانية ـ حسب رأيه ـ قال: «واقتفى هذين عدد من الكتّاب والصحفيين المشبوهين من أدعياء الإسلام وغيرهم، يطالبون بضرورة فصل الدين عن السياسة وإبعاده عن واقع الحياة وأن ذلك هو الحل الوحيد لمشاكل الشرق، وكان لسموم المستشرقين ودسائس المبشرين أعظم الأثر في ذلك»[٣].

بينما كانت رسالته في مرحلة الدكتوراه بعنوان (ظاهرة الإرجاء في الفكر الإسلامي) وكان من العجائب التي وردت فيها شرحه لما سماه بالتيار العصراني، فقال: «وهي زندقة عصرية يروّج لها عصابة من الكتّاب يتسترون بالتجديد، وفتح باب الاجتهاد لمن هب ودب وكتاباتهم صدى لما يدور في الدوائر الغربية المترصدة للإسلام وحركته، وربما يكشف الزمن عن صلات أوضح بينهم وبينها ـ كلهم أو بعضهم ـ وأصول فكرهم ملفقة من مذاهب المعتزلة والروافض وبعض آراء الخوارج مع الاعتماد على كتب المستشرقين والمفكرين الأوروبيين عامة، وهم في كثير من الجوانب امتداد لحركة الإصلاحية التي ظهرت في تركيا والهند ومصر على يد الأفغاني ومدحت باشا وضياء كول آلب وأحمد بهادر خان وأضرابهم»[٤].

(١) وضع الدكتور غازي القصيبي في كتاب حتى لا تكون فتنة ص ١١٦ صورة للمنشور.

(٢) د. سفر الحوالي، العلمانية.. نشأتها وتطورها وآثارها في الحياة الإسلامية المعاصرة، ص ٢٣٦.

(٣) د. سفر الحوالي، العلمانية.. نشأتها وتطورها وآثارها في الحياة الإسلامية المعاصرة، ص ٢٣٦.

(٤) الدكتور سفر الحوالي، ظاهرة الإرجاء في الفكر الإسلامي، الجزء الأول، ص ٣٠ ـ ٣١.

ويخلص في تعريفه لهذا التيار بالقول: «وهذا الاتجاه على أية حال لا ضابط له ولا منهج، وهدفه هدم القديم أكثر من بناء أي شيء جديد، وإنتاجه الفكري نجده في مجلة المسلم المعاصر، ومجلة العربي، وكتابات حسن الترابي، ومحمد عمارة، ومحمد فتحي عثمان، وعبدالله العلايلي، وفهمي هويدي، وعبدالحميد متولي، وعبدالعزيز كامل، وكمال أبو المجد، وحسن حنفي، وماهر حتحوت، ووحيد الدين خان. وإنما رأيت ضرورة التنبيه عنهم لخطورتهم واستتار أمرهم عن كثير من المخلصين»[١].

ومن طرائف الأمور، أن الدكتور سفر الحوالي بعد كتابه هذا بسنوات، قام بتبني مشروع إنشاء ما أسماه بـ (الحملة العالمية لمقاومة العدوان). وأدخل معه في قائمة المؤسسين الأستاذ فهمي هويدي، ووصفه بالمفكر الإسلامي! كما أدخل معه وفي قائمة المؤسسين أيضاً الدكتور محمد عمارة، ووصفه كذلك بالمفكر الإسلامي!

خطاب المطالب ومذكرة النصيحة: خطوة أولى للاستيلاء على السلطة

نتيجة لتحول الصحوة إلى حزب منظم غير رسمي هدفه المرحلي فرض الوصاية على الحاكم وهدفه النهائي القفز إلى كرسي السلطة وإعلان ولاية الفقيه السنيِّ، ونظراً لأن استراتيجية الصحوة المتأثرة بالتجربة الإخوانية قامت على تبني خيار التغيير المتدرج المتسلسل، مع محاولة استغلال كل نقاط الضعف والاستفادة منها. كان لا بد من أن يواجه الصحويون صاحبَ القرار السياسي مواجهة مباشرة، ويجهرون بطلباتهم علناً في وجهه، وقد كان ذلك حين قاموا بتقديم خطاب المطالب ومذكرة النصيحة إليه.

كان الصحويون يحاولون الاحتماء بالتيار الديني التقليدي، ولذا فقد حرصوا على أن ينضم عبدالله بن جبرين إليهم في مطالباتهم، وهذا ما حصل بالفعل ـ غير أنه تراجع عن هذا الانضمام في وقت لاحق بعد أن تكشفت له بعض أهدافهم على ما يبدو ـ كما حرصوا، أيضاً، على محاولة التحالف مع أعلى سلطة دينية في البلاد ممثلة بالمفتي العام الشيخ عبدالعزيز بن باز، ولهذا وجهوا خطاب التوطئة للمذكرة إليه، طمعاً منهم في أن يقوم بمباركة هذه الخطوة، وأن يمارس ضغطاً مماثلاً على صاحب القرار للرضوخ للطلبات المقدمة إليه، أي أنهم كانوا يأملون في توحيد الصف الديني بشقيه التقليدي والصحوي في وجه صاحب القرار السياسي، ولكن هذا لم يتيس لهم، ولم يكن ليتيسر لهم. فالشيخ عبدالعزيز بن باز، رحمه الله، كان مثالاً تقليدياً للمشايخ السنيين عموماً،

(١) الدكتور سفر الحوالي، ظاهرة الإرجاء في الفكر الإسلامي، الجزء الأول، ص ٣٠ ـ ٣١.

ومشايخ الوهابية خصوصاً، والذين هم في حقيقتهم يرفضون كل الحركات التي قد تؤدي بالبلاد إلى مزالق الفتن.

كانت مذكرة النصيحة مشروعاً لـ(صحونة) الدولة السعودية و(طلبنتها) قبل أن تخرج الحركة الطالبانية إلى الوجود.

كان هدفها الأساس فرض الوصاية الصحوية على كافة المجالات السياسية[١] والقانونية[٢] والاقتصادية[٣] والاجتماعية[٤] والإدارية[٥] والإعلامية[٦] كما تم التطرق إلى نواحي البناء الثقافي والعسكري في البلاد. وتم تقديمها بعد عملية تجييش هائلة للرأي العام إزاء وجود القوات الأجنبية، وإزاء ما حصل في البلاد من مشاكل اقتصادية وتغيرات اجتماعية هائلة، وإزاء ما وصفوه بالفساد في الجهاز الإداري وغير ذلك.

---

(١) انظر مثلاً للنص التالي فيما ورد في مذكرة النصيحة: «أمر تعالى بأن يرد كل أمر معضل إلى العلماء بشرعه وأمره» و«إن ما سبق ذكره يستلزم أن يكون للعلماء والدعاة في الدولة المسلمة مكانة لا تعدلها مكانة، وأن يكونوا في مقدمة أهل الحل والعقد والأمر والنهي، وإليهم ترجع الأمة ـ حكاماً ومحكومين ـ لبيان الحكم الشرعي لسائر أمور دينهم ودنياهم». و«قطع العلاقات الدبلوماسية والاقتصادية مع كل دولة تحارب الدعاة إلى الله فيها أو تضطهد الأقليات الإسلامية بها وأن تكون العلاقات مبنية على حسن تعامل تلك الدول مع الدعاة والأقليات الإسلامية». و«إعادة النظر في وزارة الخارجية وأوضاع السفارات والسلك الدبلوماسي بحيث لا يعين إلا المؤتمنون في هذا المنصب الخطير لكي تؤدي السفارات رسالتها الإسلامية المنوطة بها».

(٢) انظر مثلاً للنص التالي فيما ورد في مذكرة النصيحة: «الواجب الشرعي مراجعة الأنظمة القائمة مراجعة شاملة لتنقيحها وإلغاء كل مخالفة للشرع بها، وكذلك العمل على وضع أنظمة شرعية بديلة لما يتعسر تنقيحه منها».

(٣) انظر مثلاً للنص التالي فيما ورد في مذكرة النصيحة: «إيقاف جميع أشكال الصرف على المجالات التي تعد شكلاً من أشكال الإسراف والتبذير أو لا تعد من ذوات الأولوية كملاعب الرياضة والمعارض الفارهة ونحوها «كما طالبوا بإيقاف البنوك الربوية والقروض الربوية وغير ذلك»..

(٤) انظر مثلاً للنص التالي فيما ورد في مذكرة النصيحة: «إذكاء روح الجهاد والإيثار وحب التضحية في أبناء هذه الأمة وذلك عن طريق مناهجها التعليمية والإعلامية ومن خلال دورات تُعد لهذه التربية بين الحين والآخر».

(٥) انظر مثلاً للنص التالي فيما ورد في مذكرة النصيحة: «حذف ألقاب التفخيم التي ما أنزل الله بها من سلطان وليس لها أساس شرعي والاكتفاء بالمخاطبة بأحب لقب وأحسنه وهو أخوة الإسلام أو المسمّى الوظيفي للفرد».

(٦) انظر مثلاً للنص التالي فيما ورد في مذكرة النصيحة: «وضع سياسة إعلامية جديدة تركز على تحقيق المقاصد الشرعية للإعلام التي تتضمن إبلاغ الدعوة الإسلامية وإصلاح الرأي العام وبناء الشخصية الإسلامية وكشف الحقائق وبيان سبيل المجرمين». و«إيقاف المظاهر المنافية للآداب وسلوكيات المسلم كالتبرج وإظهار العورات في التلفاز وأصوات الميوعة والخضوع بالقول في المذياع». و«إخضاع المادة الإعلامية الخارجية لرقابة شرعية ومنع الجرائد والمجلات التي تروج أفكار الكفر والعلمنة والسفور والخلاعة والصور الفاضحة». و«السماح بإقامة المؤسسات الإعلامية الخاصة من صحف وتلفزة وغيرها للدعوة والإرشاد والتثقيف النافع وإزالة القيود التي تحد من مصداقيتها وقدرتها على الإبداع وجعل القيد الوحيد عليها هو القضاء الشرعي فقط».

واستغلت الصحوة في حملتها هذه كل قنواتها ومنابرها الإعلامية وحقيقة كونها الحزب غير الرسمي الوحيد المسموح به في المملكة العربية السعودية.

وظهر الضيق الواسع الذي يشعر به الصحويون تجاه الإجراءات التي قامت بها الدولة للتضييق على منابر وقنوات الصحوة، ويتضح هذا جلياً في النص التالي من المذكرة، الذي عاب فيه الصحويون الواقع الإعلامي واتهموا الدولة بقيامها بـ «تحجيم وظيفة المنابر الشرعية كخطب الجمعة والأعياد، ووسائل الإعلام والمحاضرات والندوات العامة، وذلك بالسعي لمنع الخطباء ذوي الوعي الشرعي والعلم بالواقع، وأصحاب النصيحة والرأي الشجاع من تسنم هذه المنابر، ومحاولة حصر هذه المنابر على من لا يحسن القيام بحق الكلمة وواجب البلاغ المبين».

كان الصحويون يراهنون على استغلال ضعف الدولة في مرحلة ما بعد الأزمة، ولكن الدولة فاجأتهم برفضها للرضوخ، كما أن التيار الديني التقليدي فاجأهم برفضه لهذا التحالف، وجدد ولاءه للدولة ووقف معها في وجه الصحويين.

والحقيقة إن الصحويين في ذلك الحين لم يقروا الواقع كما هو، ويبدو أن تأثرهم بالتجربة الإيرانية كان فوق كل المعطيات الواقعية التي تبدو واضحة للعيان. فقد استمر الصحويون بتصعيدهم، وقاموا بتسريب المذكرة إلى وسائل الإعلام الأجنبية، وقام سلمان العودة تحديداً بإصدار مجموعة من أشرطة الكاسيت النارية، كان أحدها بعنوان (رسالة إلى رجل الأمن) وخلاصته أنه يُلمح لرجال الأمن بحرمة وقوفهم في جانب الدولة في مواجهتها مع الصحويين، فهو يقول مثلاً في شريطه المذكور: «الطاعة العمياء في كل شيء، هذا غير جائز بالنسبة للبشر، بل ربما يقول بعضهم: نفذ ثم اعترض! يعني قم بالعمل الموكول إليك واعترض بعد ذلك. والطاعة المطلقة هي لله تعالى ولرسوله ﷺ، أما طاعة البشر ـ كل البشر ـ فهي محكومة بالشرع».

وهو ينبه رجال الأمن أن واجبهم يتلخص في الوقوف مع الدين وليس مع الحاكم، انظر مثلاً إلى قوله: «فإن الاعتداء على الدين هو الجريمة العظمى التي تأخذ الرقم واحد، والتي يجب أن يجعل رجل الأمن من جهده جهداً كبيراً في مقاومتها وكشف من يعملها أو يمارسها وإيقافه عند حده».

وهو ينبه إلى أن الدولة تحاول التفريق بين رجال الأمن وبين الصحويين فيقول: «ملأوا قلبك أخي رجل الأمن خوفاً وذعراً، حتى أصبحت إذا رأيت ذا اللحية فكأنما رأيت بعبعاً مخيفاً أو شيئاً عنيفاً؛ وبالمقابل خوفوه بك، وجعلوك سيفاً مصلطاً على رقبته، فصار ما إن يراك ببزتك وبدلتك حتى يرى الموت الأحمر ويدري أنه إن لم يقتَل

يُقتَل، وصرت أنت وإياه حينئذ ضدين لا يجتمعان.. إنه الدم، إنه القصاص، قال الله تعالى ﴿ وَلَكُمْ فِي ٱلْقِصَاصِ حَيَوٰةٌ يَٰٓأُوْلِي ٱلْأَلْبَٰبِ ﴾ (البقرة: ١٧٩) والقاتلُ مقتول ولو بعد حين، وسيقضي القاتل - أياً كان - بقية عمره في قلق لا يهدأ وتوتر لا يسكن وذلك أن يزرع الله تعالى في قلب القاتل شقاء لا سعادة معه قط، وإذا أمن عقوبة أهل الأرض فلا يأمن عقاب رب السماء، ينتظره من يومه أو من غده، نزيفاً في المخ أو سرطاناً أو جلطة أو حادثاً مرورياً مدمراً أو أزمة قلبية أو إيدزاً أو مأساة مروّعة على زوجه أو على أطفاله».

كما قال في شريطه المذكور كلاماً، أظنُ أن قادة الإرهاب الديني يودون أن يُعاد قوله على منابر المساجد، ففيه تسهيل لمهمتهم وتقوية لموقفهم، يقول: «هل تعلم مهمة رجال الأمن في تلك الديار (في البلاد الإسلامية الأخرى) هل تعلم لهم مهمةً أخرى غير اصطياد الشباب المتدين وملاحقتهم؟ أما أنا فلا أعلم إلاّ هذا! فهل يرضيك يا أخي وأنت المسلم الذي تعلم حرمة الدم المسلم وحرمة العرض وحرمة المال، أن يحدث هذا.. فلماذا تنزعج أخي أو ينزعج غيرك من خبرٍ يقول: مقتل ضابط أو شرطي في بلد كذا؟ ثم تسر بخبرٍ يقول لك اقتحام منزل وقتل عشرين من المتطرفين»[1].

كان العودة في شريطه هذا يستعيد تجربة الخميني في التأثير على رجال الأمن عن طريق الكاسيت، وإن كان الخميني أكثر تسامحاً، فقد كان يقول في أشرطته لأفراد الجيش: «أنتم تقومون بقتلنا ونحن نغفر لكم. لكن يجب أن تنتبهوا إلى حقيقة وهي أنكم تصنعون في كل يوم مزيداً من الشهداء»[2]. وهذا مما يؤكد تأثر التيار الصحوي السعودي بالثورة الخمينية.

وبعد أن تم القبض على رفاق دربه الدكتور محسن العواجي والدكتور محسن الحوالي وغيرهم من مشايخ الصحويين، ألقى سلمان العودة خطاباً كان عنوانه (رسالة من وراء القضبان)، دعا فيه الناس إلى أن يكون القبض على هؤلاء الصحويين ـ وعليه أيضاً متى ما تم ذلك ـ دافعاً للجميع من أجل التغيير والاحتساب وأن يتم «تفجير الطاقات الخاملة» على حسب تعبيره، وكان مما قاله: «فيا رجال الأمة، يا دعاة الأمة، يا شباب الأمة، يا خبراء الأمة، يا رجال الأمة أين كنتم وأين كانت مستوياتكم؟ كلكم جميعاً مطالبون أن تكونوا دعاة إصلاح ودعاة تغيير نحو الأفضل، ودعاة تصحيح لكل فاسد، ودعاة احتساب على جميع أنواع المخالفات الشرعية سواء كانت مخالفات تتعلق بعلاقة

---

(١) يقول سلمان العودة في محاضرة اشتهرت باسم «حقيقة التطرف»: «فمثلاً جريدة الشرق الأوسط ـ ومع الأسف أنها محسوبة على هذه البلاد ـ تعتبر الجبهة الإسلامية في الجزائر أصوليين متطرفين».

(٢) محمد حسنين هيكل، مدافع آية الله ـ قصة إيران والثورة، ص ٢٢٠.

الناس مع ربهم أو علاقة بعضهم ببعض، حكاماً أو محكومين، كباراً أو صغاراً، رجالاً أو نساء. يجب أن تتفجر طاقات الأمة ومواهبها، ينبغي أن يخرج للأمة رجالها».

وانتهى الأمر بأن زج بمشايخ الصحويين في المعتقلات، ولم تفلح مظاهرات «أحداث بريدة» بتغيير موقف الدولة الصارم في ذلك الحين، بل كانت هذه الأحداث رسالة من الدولة لكل الصحويين في أن عصر التسامح بينها وبينهم قد مضى، وأن قواعد العمل السياسي قد تغيرت وتبدلت. ومن الواضح، أن الدولة ومنذ ذلك الحين، لم تلجأ لحلول فعالة في التعامل مع التيار الصحوي المتفرد بالبلاد، بل كانت تعتمد على الحلول الوقتية والمسكنة. ولهذا، وبعد كل هذه السنين، نجد أن الصحوة ما زالت قوية كما كانت، نتيجة لتفردها بساحة العمل السياسي السعودي، ونتيجة لقوة المنابر والقنوات التي تستند عليها في توصيل رأيها للناس، والتي ازدادت قوة بعد دخول الإنترنت إلى السعودية، إذ يلاحظ التشدد في حجب المواقع الليبرالية على مستخدمي الإنترنت في السعودية، في حين يكون التساهل في الحجب في حالة المواقع الإسلاموية. مما جعل المواطن السعودي يكاد لا يسمع إلاّ خطاباً واحداً هو الخطاب الصحوي أينما وجّه وجهه، سواء كان هذا في المسجد أو العمل أو البيت أو في التلفزيون السعودي.. الخ، ومن المفجع ـ حقيقة ـ أن الصحافة، التي كانت مجالاً حراً، لم تطله قبضة الصحويين، قد بدأت ترضخ لضغوط الصحويين الشديدة، بعد أن أفلحت ضغوطهم بإقالة رئيس تحرير جريدة «الوطن» الأستاذ جمال خاشقجي، بعد أن قامت الجريدة بشن حملة كبيرة ضد هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وقام كتّابها بنقد الغلو الديني بشجاعة كبيرة، حتى أن أحدهم وهو الأستاذ خالد الغنامي كتب مقالاً جريئاً عن ابن تيمية، وهو أحد الشخصيات المقدسة في الفكر الديني السعودي عموماً. وكان هذا المقال القشة التي قصمت ظهر الجريدة السعودية الوليدة، فبعده تمت إقالة رئيس تحرير «الوطن» وكان هذا انتصاراً ساحقاً للصحويين، وإثباتاً على أن قوتهم لا زالت موجودة في التأثير على صاحب القرار!

وقد تراجع الكثير من الكتّاب المستقلين عن بعض المواقف الناقدة للتيار الصحوي، خشية أن تستفز كتاباتهم هذا التيار، رغم أن جريدة «الوطن» قد أفلحت ـ نسبياً ـ في كسر هذا الحاجز. فإقالة خاشقجي، وإيقاف الأستاذ عبدالله بجاد العتيبي بعد كتابته لمقالٍ في نقد الفكر الديني في جريدة «الرياض» والحملات التشهيرية التي تعرض لها مجموعةٌ من الكتّاب والمفكرين السعوديين بسبب وقوفهم في التيار المضاد للصحوة، مثل: الدكتور حمزة المزيني الأستاذ في جامعة الملك سعود، والأستاذ مشاري الذايدي الكاتب بجريدة الشرق الأوسط، والأستاذ منصور النقيدان الكاتب بجريدة الرياض، والأستاذ سعود السرحان المحاضر بجامعة الإمام، والأستاذ حسين شبكشي الكاتب بجريدة عكاظ، وقبل ذلك الحملات التكفيرية التي تعرض لها كل من الدكتور تركي الحمد والشيخ حسن بن فرحان المالكي.

كل هذه الشواهد، أثبتت للكتّاب المستقلين أن لا تكافؤ بين حركة الصحوة الإسلامية والتي نصبّت نفسها ممثلة عن الله في أرضه، والتي في يدها كل وسائل التأثير على الرأي العام، وبين الكاتب الفرد المستقل الذي لا يجد ـ حقيقة ـ من يقوم بالوقوف في صفه تجاه مثل هذه الحملات، بالرغم من أن الوضع قد تغير نوعاً ما في الآونة الأخيرة، إلاّ أن الأكثرية الصامتة في البلاد ما تزالُ تطمح بالمزيد، فعلو صوت الأقلية المنظمة لا يعطيها الحق في أن تفرض رغباتها على المواطن السعودي. خصوصاً وقد شاهدنا الآثار السلبية لهذا التفرد في السنوات القليلة الماضية، واستشراف المستقبل يدلُ على فجائع كبيرة تهدد العباد والبلاد في حال استمر مثل هذا التفرد على وضعه الحالي.

ولا يفوتنا التنويه على أن ترسبات مواجهة الدولة مع الصحويين بعد تقديمهم لخطاب المطلب ومذكرة النصيحة، أسفرت عن خروج ما يسمى بـ«لجنة الدفاع عن الحقوق الشرعية» التي انتقل مكتبها الرئيس إلى لندن، واعتبرت نفسها ذراعاً إعلامية للصحوة، وكان يقفُ على رأسها في لندن كل من الدكتورين سعد الفقيه ومحمد المسعري. وقد ذكر الدكتور محسن العواجي ـ وهو أحد القيادات الصحوية ـ في مقابلة على قناة الجزيرة: «أن خروج الأخوين (الفقيه والمسعري) خارج المملكة كان بتفويض من التيار الداخلي الإصلاحي»[1]. وذلك بغرض أن يكونا، وكما قال الدكتور في المقابلة نفسها: «مندوبين عن إخوانهم في الداخل».

وفي الوقت الذي كان مشايخ الصحوة داخل السجون السعودية، حصل الانفصال في مكتب لندن بين سعد الفقيه ومحمد المسعري، وقام الفقيه بتأسيس ما أسماه بـ«الحركة الإسلامية للإصلاح».

بعد خروج المشايخ الصحويين من السجن، دبّ الخلاف بينهم وبين ممثليهم في الخارج[2]، وأخذ كل منهم يحاول العمل بمفرده أملاً بتجيير مكتسبات الصحوة لشخصه ولمصالحه الخاصة. ويلاحظ في الآونة الأخيرة أن التيار الصحوي في الخارج قد خرج هو الآخر من عباءة الصحوة الإسلامية وراهن على التيار التكفيري السعودي بشكلٍ واضح وجلي[3].

---

(١) برنامج الاتجاه المعاكس، تاريخ: ٥/٧/٢٠٠٣م.

(٢) ظهر ذلك بشكل واضح في المواجهة التي جرت بين الدكتور محسن العواجي والدكتور محمد المسعري في «قناة الجزيرة»، تاريخ ٥/٧/٢٠٠٣، برنامج الاتجاه المعاكس.

(٣) راجع البيان رقم ٥٤ ـ على سبيل المثال ـ من بيانات لجنة الدفاع عن الحقوق الشرعية، الذي وصف الذين قاموا بعملية التفجير في مجمع المحيا بالمجاهدين.

الصحويون والعنف في الداخل والخارج

بعد الضربات الهائلة التي وجهها النظام المصري لحركة الإخوان المسلمين في مصر، حصل تغير جذري في الفكر الإخواني، وتمثل هذا تحديداً بقبول النظام القائم ونبذ العنف كأسلوب للعمل السياسي وتبني خيار محاولة تعديل المجتمع من الداخل وفق الأساليب السلمية، ومرد ذلك ليس كرهاً للعنف في حد ذاته، ولكن السبب الحقيقي يرجع إلى تيقن الجماعة من أن العنف والمواجهة مع الدولة لن يفيدها في تحقيق مطالبها والوصول إلى غاياتها، بل على العكس من ذلك ستكون عاقبته وخيمة، وسيلحق بالإخوان المزيد من التشرد والتفكك والضعف[(١)].

كان هذا الأساس الذي قامت عليه الصحوة الإسلامية في المملكة العربية السعودية، إذ إن رفض العنف ليس لذاته، ولكن للمفاسد التي قد تلحق بالصحوة من جرائه. مع ملاحظة أن هذا الموقف يظهر بوضوح كلما كانت الدولة قوية ومتماسكة، بينما يتغير هذا الموقف إلى ما يمكن أن نسميه بـ «الثورية» في لحظات ضعفها[(٢)].

كان ما سبق مجرد محاولة رسم لخطوط عامة، ولكن إذا حاولنا أن ندخل في المزيد من التفاصيل فلا بد من محاولة رسم الخريطة الصحوية في المملكة العربية السعودية بشكل أكثر تفصيلاً. وذلك على ضوء التبدلات في هذه الخريطة بعد خروج أساطين هذا التيار من السجن، والتغيرات المستمرة والتذبذب الدائم في مواقف بعضهم بعد هذا الخروج. لذا سننطلق ـ بتحفظ ـ في هذه الورقة من فرضية اليمين واليسار في الوسط الصحوي، وعلى هذا فلا بد من التمييز بين آراء اليمين الصحوي ممثلاً بقطبه الأشهر الدكتور سفر الحوالي واليساري الصحوي ممثلاً بقطبه الأكبر سلمان العودة، مع مراعاة أن هذا التقسيم تم بناء على ثلاثة معايير:

١ ـ التشدد في الطرح الصحوي.

٢ ـ الموقف من الغرب.

---

(١) د. حسنين توفيق إبراهيم، النظام السياسي والإخوان المسلمون في مصر ـ من التسامح إلى المواجهة، ص١٨ـ بتصرف ـ وراجع كتاب «دعاة لا قضاة» للمرشد العام الثاني لجماعة الإخوان المسلمين الأستاذ حسن هضيبي.

(٢) مثلما حصل في حرب الخليج الثانية، ومثلما حصل بعد أن تزايدت الهجمات الإرهابية على السعودية في الآونة الأخيرة.

٣ ـ الموقف من مبادرة وقف العنف والتي أطلقها الدكتور سفر الحوالي عبر برامج «بلا حدود» في قناة الجزيرة بتاريخ: ٢٠٠٣/١١/٥.

ولتكن البداية مع اليمين الصحوي، الذي هو في مواقفه أقرب للوضوح من الآخرين، رغم أن الواقف على رأس التيار يؤمن بالتقية السياسية، حيثُ سبق له أن صرح بهذا الشيء في مقابلة مع مجلة «البيان» حيث قال: «هذا ما يجب الاعتراف به، وهو مظهر من مظاهر أخرى تدل على أن الصحوة مع انتشارها وقوة زخمها لم يصلب عودها بعد، وليست قادرة على مواجهة الحضارة الجاهلية المعاصرة التي تسعى لاجتياح العالم تحت ستار «العولمة».. واليوم تأتي مواقف تحتاج الأمة فيها إلى الثورية ضمن السياسة الشرعية..»[١].

يرى الدكتور سفر الحوالي ـ كما سبق توضيحه ـ أن الصراع مع الكفار هو صراع عقدي محتوم، وسبق له أن أكد «أن من أصول عقيدة أهل السنة والجماعة: أن الجهاد ماضٍ إلى قيام الساعة، مع كل من حمل الراية لنصرة الدين وصد عدوان الكافرين براً كان أو فاجراً»[٢]. وليس هذا فحسب بل إنه يقول: «إذا تركنا الجهاد في هذه المرحلة وآمنا بأن العداوة قد انتهت فنحن ينطبق علينا الارتداد عما أمر الله تبارك وتعالى به»[٣].

ويعرف الحوالي الإرهابَ بأنه: «عمل جهادي يحدث شيئاً من النكاية في العدو بغرض الانتقام والردع»[٤].

وكان من أخطر ما قاله الدكتور: «إن الحديث عن الحقوق المشروعة والقرارات الدولية الذي استنزف ويستنزف من الإعلام العربي ما يملأ البحار لم يجد أذناً ـ ولا عُشرَ أذن ـ كتلك التي أحدثها انفجار مشاة البحرية في بيروت والهجوم إلى ثكناتهم في مقديشو، بهذه اللغة وحدها يسحب الكفر أذيال الهزيمة وتنحني هامات الخواجات العتية..» إلى أن يقول: «وإن أي خطاب للكفر لا يستخدم هذه اللغة هو لغو من القول وزور من العمل»[٥]. وقد كتب يحيى بن علي الغامدي في العدد السابع من مجلة صوت

---

(١) مجلة البيان، العدد: ١٧٦.

(٢) د. سفر الحوالي، بيان للأمة عن الأحداث ومعه خطاب مفتوح للرئيس الأمريكي بوش، ص٦.

(٣) د. سفر الحوالي، القدس بين الوعد الحق.. والوعد المفتري، ص ٢٥.

(٤) د. سفر الحوالي، بيان للأمة عن الأحداث ومعه خطاب مفتوح للرئيس الأمريكي بوش، ص٧.

(٥) د. سفر الحوالي، القدس بين الوعد الحق.. والوعد المفتري، ص ٣.

الجهاد ـ الناطقة باسم تنظيم القاعدة في السعودية ـ معلقاً على المقطع السابق من كلام الحوالي بقوله: «كلام جميل لعله دفع بشبابٍ لعلّ منهم أحد منفذي هجمات الثلاثاء الأبلج إلى ظلال السيوف».

نخلص من ذلك إلى:

١ ـ يؤكد الدكتور سفر على مبدأ صراع الحضارات وصدامها ويشدد على وجوب الصراع المسلح مع الحضارات الأخرى على اعتبار أن ذلك واجب ديني.

٢ ـ نتيجة لكون الدكتور سفر يكفر الدولة السعودية[١]، ونتيجة لكونه يرى القوات الأمريكية الموجودة في المملكة العربية السعودية قواتاً غازيةً أتت لتبقى[٢]، وإذا لاحظنا أنه يوافق على العمليات الإرهابية ضد القوات الأمريكية في بيروت ومقديشو، فمن باب أولى أنه لا يرى مانعاً من العمليات الإرهابية الموجهة ضد المصالح الأمريكية في المنطقة. وإن كان لا يصرح بهذه القناعة بطريق مباشر وذلك من منطلق التقية السياسية كما تم توضيحه.

وإذا تمعنا في مداخلة الدكتور سفر الحوالي الشهيرة والتي طرح فيها مبادرته لإيقاف العنف في الأراضي السعودية، وذلك عبر برنامج «بلا حدود» في قناة الجزيرة بتاريخ: ٥/١١/٢٠٠٣ نلاحظ ما يلي:

١ ـ حاول الدكتور سفر أن يظهر بمنظر قائد الجناح السياسي الذي آن له أن يستفيد من النتائج التي تحققت على يد الجناح العسكري للحركة الإسلامية. ويجب ملاحظة أن

---

(١) انظر مثلاً لقوله في قناة الجزيرة: «قضية التكفير تكثر وتُتداول، يجب على الدولة أن تعالج هذه المشكلة، يعني.. يعني تلغي كل القوانين الوضعية، وتتحاكم فعلاً إلى الشريعة»، وقوله في كشف الغمة عن علماء الأمة: «أما التحاكم إلى الشرع ـ تلك الدعوى القديمة ـ فالحق أنه لم يبق للشريعة عندنا إلاّ ما يُسميه أصحاب الطاغوت الوضعي الأحوال الشخصية وبعض الحدود التي غرضها ضبط الأمن». لمزيد من التفاصيل ارجع إلى: سعود عبدالله الجارح، قراءة في فكر التطرف في السعودية: سفر الحوالي مثالاً، صحيفة إيلاف.

(٢) على سبيل المثال: يقول الدكتور سفر في كتاب كشف الغمة عن علماء الأمة: «إن احتلال الكويت ـ تلك القشة التي قصمت ظهر البعير ـ سينتهي بشكل ما وحينها ستلتفت هذه القوى لتصحيح وضعنا نحن كما ألمحوا مراراً وصرحوا»، ص ٥٧. كما قال في محاضرة فستذكرون ما أقول لكم: «نحن الذين من أجلهم تحشد هذه الإمكانيات، جاءتهم هذه الفرصة أو خططوا لها، المهم الآن أنهم بدأوا يتوافدون، وسوف يتوافدون عليها بهذا الغرض». كما قال في نفس المحاضرة: «البعثيون يحكمون قبضتهم على الكويت، والغربيون يحكمون قبضتهم على الرقعة بأكملها».

الدكتور سبق له وأن قام بتسليم أحد المطلوبين في قضايا الإرهاب للدولة. وهو أحد أبناء قبيلته ويدعى علي الفقعسي، وزعم أن هذا التسليم تم وفق شروط معينة[١]، ولكن وزير الداخلية السعودي نفى وجود أي شروط[٢]. ويبدو أن الدكتور نتيجةً لاعتبارات قبلية بحتة، استطاع أن يؤثر على ابن قبيلته المطارد لكي يقوم بتسليم نفسه، دون أن يكون لهذا علاقة بتأثير أيديولوجي للدكتور عليه.

ونتيجة لهذا الدور الذي حاول الحوالي أن يظهر فيه، فقد حاول أن يفرض طلباته على الدولة، وهذه الطلبات تمثلت بمحورين أساسيين:

---

(١) صرح بذلك لجريدة الحياة اللندنية، وقد ورد بموقع «الإسلام اليوم» الذي يشرف عليه سلمان العودة: «وقال الشيخ سفر الحوالي في تصريح لصحيفة «الحياة» اللندنية إن الغامدي وضع شروطاً لاستسلامه تتمثل في إطلاق سراح زوجته المغربية الأصل وعدم تعذيبه وأن يحظى بمحاكمة عادلة وأن يسمح له بتوكيل محام. وأضاف الشيخ الحوالي أن الأمير محمد بن نايف مساعد وزير الداخلية للشؤون الأمنية، «اعتبر على الفور أن تلك حقوق الغامدي التي يكفلها شخصياً»، تاريخ ٢٠٠٣/٦/٢٩.

(٢) ورد في جريدة «الرياض» ونفى سمو الأمير نايف بن عبدالعزيز أن يكون الفقعسي قد حدد شروطاً لكي يسلم نفسه قائلاً لسموه: (هذا غير صحيح لم يقدم شرطاً واحداً.. ومرفوض منه ومن غيره.. لكن ليس هناك شك بأن نتيجة الإعلان المتكرر وقبله الدعوة لتسليم النفس.. رأى الفقعسي ووجد أنه ليس لديه مجال أن يذهب.. وضيق عليه الخناق هو وغيره فوجد أنه لزاماً أن يسلم نفسه.. الحقيقة الوحيدة أن الذي أتى به إلى منزل محمد بن نايف هو الشيخ سفر الحوالي وأشعرنا بأنه يريد أن يسلم نفسه في لحظتها في الساعات الأولى من فجر يوم الخميس.. فيجب أن لا يقال شيء لا صحة له)»، تاريخ ٣/جمادى الأولى/١٤٢٤ العدد ١٢٧٩٤، كما ورد في جريدة الحياة اللندنية: «وفي لقاء مع الصحافيين، عقب حواره مع أعضاء مجلس الشورى، نفى الأمير نايف أن يكون الشيخ سفر الحوالي لعب دور وساطة لتسليم المطلوب الأول في قائمة شبكة الـ ١٩ علي الفقعسي الغامدي، وقال: «ليست هناك وساطة ولا مبادرات وليس وارداً أو مقبولاً من أي جهة أو أي شخص سعودي أو مجموعة يأتون بوساطة»،لكنه أكد تقديره لكل شخص «يعمل على نصح أي شخص بالاستسلام أو القيام بتسليمه لسلطات الأمن»، و«دعا المطلوبين إلى المبادرة بتسليم أنفسهم» لأن «هذا أفضل لهم ولأن الوصول إليهم سيتم اليوم أو غداً».
ونفى ما ورد على لسان الشيخ الحوالي من تقدم الفقعسي بشروط لتسليم نفسه، وقال: «هذا غير صحيح، لم يقدم شرطاً واحداً»، كما اعتبر «التقدم بشروط مرفوضاً».
وأرجع استسلام الفقعسي إلى الإعلان المتكرر بالدعوة للاستسلام و«لإدراكه أنه لم يعد هناك مجال يذهب إليه ولتضييق الخناق عليه»، وقال: «الحقيقة الوحيدة أن الذي أتى به إلى منزل الأمير محمد بن نايف كان هو الشيخ سفر الحوالي وكان ذلك في الساعات الأولى من فجر الخميس». ووعد أن يلقى الفقعسي وغيره «تحقيقاً عادلاً وقضاء عادلاً قادراً لا يجرم أحداً إلاّ بجريمته»، تاريخ ٢٠٠٣/٧/٢.

أ ـ أن تُرجع الدولة للتيار الصحوي مكتسباته التي حققها في السنين الماضية، وتمثل ذلك بتشديده على ضرورة أن تقوم الدولة بالسماح للأئمة والخطباء المفصولين (نتيجة لتورطهم في خطب تحريضية أو حزبية) بالرجوع إلى أعمالهم. وأن ترضخ الدولة لضغوط التيار الصحوي في التراجع عن قرار دمج رئاسة تعليم البنات مع وزارة المعارف، وهذا الرجوع ـ بالطبع ـ سيكرس هيبة التيار الصحوي تجاه صاحب القرار والمواطن على حد سواء. كما طالب بمنع الكتاب الذين لا ينتمون للتيار الصحوي من الكتابة في الصحف، على اعتبار أن في كتاباتهم محاربة للدين[1]؛ ولا شك أن سبب هذا الطلب يرجع إلى ما سبق أن ذكرناه من حرص التيار الصحوي على السيطرة على كل الوسائل المشكلة لتيار الرأي العام.

ب ـ أن تسير الدولة خطوات في سبيل تحقيق الغاية التي تسعى إليها الصحوة الإسلامية (ولاية الفقيه السني) ومن هنا فقد كانت المطالبة بإلغاء القوانين وتعديل نظام القضاء والتشاور مع العلماء (علماء الصحوة بالطبع) وتحكيم الشريعة بشكل يجعل من المشايخ الصحويين أوصياء على هذا التطبيق.

كما سرد الحوالي في طلباته طلبات أخرى للاستهلاك المحلي على غرار فتح باب الوظائف وغير ذلك من الأمور.

---

(١) يكثر الصحويون من التبرير القائل بأن التطرف الديني سببه يرجع إلى استفزاز مشاعر المتدينين، يقول سلمان العودة ـ مثلاً ـ في محاضرة بعنوان حقيقة التطرف: «التطرف في الانحراف يؤدي إلى تطرف مقابل سواء الانحراف الفكري أو الانحراف العملي. ولذلك فالذين يجرون المجتمعات الإسلامية إلى الفساد والانحلال الخُلُقِي هم في الحقيقة من المتسببين في حصول الغلو، وإن أعلنوا الحرب عليه وعلى ما يسمونه بالتطرف إلاّ أنهم من أول المتسببين فيه. فمظاهر الرذيلة في المدرسة والجامعة والشارع والشاطئ والمتجر والحديقة والشاشة والإذاعة وغير ذلك، إذا أقرها المجتمع وسكت عنها فإنه يجب عليه أن يستعد للتعامل مع أنماط كثيرة من الغلو. هذا إذا كان دور المجتمع هو فقط السكوت عنها، فما بالك إذا كان دور المجتمع بكليته هو تشجيع مظاهر الانحراف ودعمها وحمايتها وحراستها وتبنيها، سيكون الأمر ولا شك أخطر. وقل مثل ذلك في الأوضاع الثقافية والإعلامية؛ فمحاصرة فكرة من الأفكار مثلاً وإغلاق منافذ التعبير والكلام أمامها، سواء الصحيفة أو الإذاعة أو التلفاز أو غير ذلك هو سبب لأن تتبلور لدى هذه المجموعة فكرة الغلو أحياناً أو على الأقل فكرة المواجهة والسعي لإثبات الذات. ومن الغريب جداً أن الإعلام العربي خاصة، يتهم بمن يسميهم بالمتطرفين بأنهم لا يتسامحون مع غيرهم، أو أنهم يسعون لإسكات الأصوات الأخرى التي تخالفهم، مع أننا نعلم أن هؤلاء الناس لا يملكون شيئاً أصلاً، لا يملكون أجهزة الإعلام ولا يملكون الصحافة ولا يملكون المنابر، بل الكثير منهم لا يملك حق الاجتماع بعشرة أو أقل من هذا العدد، فكيف يقال عنهم إنهم يغلقون منافذ التعبير عن غيرهم...».

وفوق هذا فقد حاول الدكتور أن يعطي نفسه زخماً أكبر في وسط التيار الجهادي، بحيث إن من يُسلم نفسه من المطاردين عن طريقه سيكون له الحق بمحاكمة عادلة ومعاملة محترمة، وبذلك تزيد مكانته في وسط المطاردين وتزداد خطورته في وجه الدولة، حيث إن تسليم المطاردين لأنفسهم عن طريق الدكتور، سيكرّس فكرة كونه قائد الجناح السياسي، الذي لا بد من التفاوض معه لإقناع الجناح العسكري بالتوقف عن عملياته.

أما اليسار الصحوي ممثلاً بسلمان العودة، فمن الموضوعية أن تتم الإشارة إلى التبدلات الهائلة في مواقفه بعد خروجه من السجن، وهذه التبدلات (والتي يسميها البعض تذبذبات) من الأرجح أنها ليست تراجعاً بقدر ما هي مراجعة للموقف للسياسي، فالعودة والذي صعّد من خطابه بدرجة كبيرة تجاه كل القوى الداخلية والخارجية في مرحلة ما قبل السجن، صار بعد خروجه يكثر من مغازلة أعداء الأمس بشكل غريب، لدرجة أن الكثير من مريديه قد انفضوا من حوله وقالوا «إن الشيخ قد تغير»[1].

---

(١) قامت مجلة «الساخر» الإلكترونية بعقد لقاء مع سلمان العودة، وكان من ضمن الأسئلة التي وجهت له هذا السؤال من سعود الصاعدي: الشيخ سلمان العودة أحد أهم الذين تبنوا فكر التغيير وترشيد الصحوة، في مواجهة التحديات..!! هل ما زال العودة بقناعاته القديمة أم أن هناك تجارب غيرت من نظرته وطريقته في التغيير خصوصاً بعد فترة تجربة السجن؟ هل تغير الشيخ سلمان؟

وكان جواب العودة عليه بما يلي: «من تأمل الشريعة علم أنها بفضل الله جاءت صالحة لكل زمان ومكان، وهذا يمنحنا مزيداً من الوعي والتجديد مع الحفاظ على ثوابت الشريعة وأصولها، التي لا جدال فيها ولا مساومة. وليس من الصوابية أن يجتهد أحدنا فيما يسمح فيه الشرع بالاجتهاد ثم ينزل اجتهاده منزلة الأصول والمرجعية والعصمة الشخصية، بينما مجتهدو الزمن الأول المبارك قصارى قولهم عن اجتهادهم: إنه صواب يحتمل الخطأ.

ومن تأمل الأحوال الأممية للدول الكبرى الراسخة وجدها تخضع سياستها وبرامجها للتجديد والتطوير والتغيير بحسب متطلبات الموقف. والدعوة سبيلها العمل الاجتهادي، يجتهد فيها فرد أو جماعة مقابلة لأوضاع متغيرة. ولكل موقف ومرحلة زمنية عبادتها. ألا ترون أن المسلم يدعو في كل صلواته أمام ربه» ﴿اهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ﴾ والمسلم في ميزان الشرع مهتد، لكنه يطلب المزيد من هداية العلم والتوفيق فيما اختلف فيه من حوله من السائرين إلى ربهم «اهدني لما اختلف فيه من الحق بإذنك». ومن المهمات نبذ التعصب والآراء الشخصية، والتقليد، خاصة تقليد الإنسان لنفسه «إني والله لا أقسم على شيء، فأرى غيره خيراً منه، إلاّ كفرت عن يميني، وأتيت الذي هو خير». إن التجارب الدعوية تحفظ لتطور وتجدد، والمراجعة والتصحيح ضرورة لكل عمل. قال الخليفة الراشد عمر لأبي موسى: ولا يمنعنك قضاء قضيته بالأمس، ثم بدا لك فيه أن تراجع الحق، فإن الحق قديم. وكما أسلفت: فإنه من الواجب علينا ألاّ نعتبر تجاربنا خاصة ـ التي هي محل اجتهاد ـ مشروعاً سرمدياً، لا يقبل التجديد ولا التغيير على الأقل في طريقة طرحه وتسويقه وليس مضمونه، فإن الشيئين اللذين لا يقبلان التجديد ولا التغيير هما الوحيان».

كان من ملامح هذا التغير على مستوى الخطاب الخارجي، الموقف الذي تبناه من ناحية إعداد رسالة للمثقفين السعوديين يردون بها على رسالة المثقفين الأمريكيين، كانت الرسالة في مضمونها تحمل خطاباً تسامحياً كبيراً، على غرار: «لدينا قناعة راسخة أن على أهل العلم والفكر أن يتمتعوا برؤية بعيدة وعميقة، لا تسمح لهم بالجري وراء خيارات يصنعها أفراد، أو دوائر واقعة تحت ضغط واقع لا يراعي الأخلاق ولا الحقوق، وقد تقود المجتمعات إلى دوامة القلق والحرمان والصراع اللاإنساني. إن لغة الحوار هي لغة القوة، ومن الخطأ أن نجعل القوة هي لغة الحوار لأن من شأن ذلك أن يسمح لقوى الصراع أن تمارس دوراً معقداً في المستقبل». و«الإنسان من حيث هو كينونته مخلوق مكرم، فلا يجوز أن يعتدى عليه مهما كان لونه أو عرقه أو دينه» و«ونرى أن من حقنا ـ كما هو من حق أي شعب ـ أن نوضح حقيقة ما نؤمن به من قيم للغير من الشعوب من أجل تحقيق فهم أكثر بين شعوب الأرض، تحقيقاً لسلام العالمي، وخلق فرص استفادة للباحثين عن الحقيقة والخير». و«إننا نؤمن أن الإسلام هو الحق، ولكن من غير الممكن أن يكون العالم كله مسلماً؛ إذ ليس بمقدورنا جعله كذلك، وليس من شريعتنا أن نلزم الآخرين بمفاهيمنا الخاصة، هذا هو خيارنا الشرعي». و«إننا ندعو إلى انفتاح جاد من الغرب على الإسلام، وقراءة مشاريعه، والتعامل بهدوء مع الواقع الإسلامي، وأن يُجري الغرب مراجعة جادة في الموقف من الإسلام، وندعوه كذلك إلى فتح قنوات حوار بين النخب المثقفة الممثلة لتيار الإسلام العريض وبين المفكرين وصنّاع القرار في الغرب».

هذا المقدار من التسامح والعقلانية لم يكن منتظراً من الرجل الذي كان يقول: «فمن السذاجة بمكان أن نتصور أن الطبيعة التي حكاها الله ـ عز وجل ـ عن الكفار واليهود والنصارى والمشركين في القرآن الكريم، يمكن أن تتغير»[(١)]. وقوله عن رجال الجيش في الدول المتاخمة لإسرائيل: «أسودٌ أشاوس على الضعفاء من بني جلدتهم أو بلادهم أو من جيرانهم ولكنهم حملان وديعة أمام عدوهم الحقيقي الشرس من اليهود أو النصارى»[(٢)].

وقد تنبه لهذا التبدل أحد عرّابي التكفير السعوديين، وهو ناصر الفهد، الذي تراجع عن بعض آرائه في الآونة الأخيرة على شاشة التلفاز. فقد كتب الفهد كتابين في الرد على هذا البيان، كان أولهما مقدمة للثاني. وما يهمنا فيهما هو إشارته الصريحة للتغير

(١) سلمان العودة، حي على الجهاد، ص ٢٥.

(٢) سلمان العودة، رسالة إلى رجل الأمن.

الواضح في منهج العودة. قال ناصر الفهد: «من الظاهر جداً أن هذا البيان مملوء بلغة الهزيمة والتخاذل والذل والاستجداء والتودد إلى الكفار، ولو قرنته ببعض كلام من تولاه ونشره في السابق لأخذك العجب (يقصد سلمان العودة): فقد كانت له محاضرة قبل سجنه بعنوان لماذا يخافون من الإسلام؟ قرّر فيها بكلام جميل دور الجهاد في إخافة أعداء الله من الكفار، ثم رد وبالغ في الرد على من سماهم بالسذج من المفكرين الإسلاميين ممن يظنون أن الإسلام سينتصر بالكلمة والدعوة والحوار ولن ينتصر بالسيف والجهاد، فانظر كيف بلغ به الحال ليس إلى مجرد ترك الدعوة إلى الجهاد أو تمجيده أو تقريره، بل إلى إنكار الصدام والصراع ولغة القوة ـ وهذه كلها تعني الجهاد ـ والتبرؤ منها، وأنها لا تبني أجيال المستقبل ولا الخير للبشرية، بل الذي يبني هذا لحوار! وزعم بأن هذه شريعة الإسلام! وكانت له محاضرات عن الجهاد وقتال الكفار منها صناعة الموت وحتمية المواجهة، ولكنها انقلبت الآن إلى حتمية الحوار وصناعة التعايش!

كما كانت له محاضرة بعنوان التطبيع تكلم فيها على دعاة التقارب بين الأديان وطريقتهم في إزالة العداء من نفوس المسلمين وكسر الحاجز النفسي عندهم للقبول بالتعايش مع اليهود وغيرهم»[١].

كان هذا الموقف المتشدد من ناصر الفهد، وغيره من أساطين التيار التكفيري إزاء تغيرات العودة سبباً في قيامه بنوع من التراجع التكتيكي عن البيان، ولكن يبقى السؤال: هل تغير سلمان حقاً أم لا؟

هذا السؤال المعضلة أرجح أن يكون جوابه بالنفي، فسلمان مثله في ذلك مثل سفر الحوالي، يؤمن بأن الصراع مع الغرب صراع عقدي ومحتوم.

وما ظنه الناس تغيراً حقيقياً، ليس إلاّ لعبة سياسية، حتمتها الظروف والضغوط السياسية بعد خروجه من السجن، والتي تزايدت بشكلٍ أكبر بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر. فسلمان فقيه سياسي كما يقول الدكتور غازي القصيبي، وهو بهذا لا يرى باساً في ممارسة التقية السياسية مثلما قال رفيق دربه في مقابلة مجلة «البيان». وهو يمارسها بشكل احترافي حقيقي، وذلك على عكس الدكتور سفر الحوالي، والذي لا زال يمارس الألاعيب الأساسية بطريقة مفضوحة.

(١) ناصر الفهد، طليعة التنكيل بما في بيان المثقفين من الأباطيل، ص١٤.

وهذا النص القديم لسلمان، والذي قاله في رسالة موجزة كان عنوانها: «لماذا يخافون من الإسلام» قد يكشف هذا الشيء بشكل أوضح من كل تنظير وتوقع. حيث يجيب في الصفحة ١٢ من الرسالة على سؤال افتراضي بأنه: هل لو عرض الإسلام بتجرد ووضوح ونقاء وبأسلوب ناجح وقوي للعالم كله، أليس من المتوقع أن يسلم أكثر الناس؟

ثم يجيب على ذلك بالجواب التالي: «بلى، ولكن هذه فرضية، ولا تعني أنهم أصبحوا بمجرد هذا الافتراض مسلمين، كلا، فالتاريخ كله تاريخ الحرب مع الكفار، والواقع ـ اليوم وأمس ـ هو واقع التوتر الدائم الذي يتوجس فيه كل الطرفين من الآخر.

والقضية لا تعدو أن تكون ـ في الغالب ـ نوعاً من المخادعة، أو كسب الوقت في نظر الطرف الآخر. فإذا قال بعض الغربيين ـ مثلاً: موقفنا من الإسلام هو موقف تسامح، فهو يقصد بذلك كسب الوقت، وإذا قال بعض المسلمين أيضاً ـ في الغالب ـ إن الإسلام لا يبغض الغرب ولا يكرهه، وإنما يسالمه ويهادنه، فالواقع أن هؤلاء المسلمين يدركون في قرارة أنفسهم أن الإسلام له موقف آخر لو كان يملك القوة التي يواجه بها الغرب».

ونظراً لكون سلمان يمارس فعلياً العمل السياسي في تصرفاته، فإنه لم يبدِ تصريحاً بموقفه من مبادرة وقف العنف التي أطلقها سفر الحوالي، ولكنه اكتفى بدعمها بطريق غير مباشر، عن طريق الترويج لها في موقع «الإسلام اليوم» والذي يقوم بالإشراف المباشر عليه، الأمر يسوغ لنا القول: أن سلمان يوافق على المبادرة وشروطها وقد أعطى عدة إشارات تدل على هذه الموافقة، ولكنه لا يريد أن يتبنى موقفاً صريحاً قبل ن ينقشع الغبار، ويعرف حقيقة الموقف كما سينتهي إليه، وهكذا هم السياسيون.

هل للصحويين تأثير على الجهاديين؟

للجواب على هذا السؤال، لا بد من عرض النقاط التالية:

١ ـ التأكيد على أن أغلب من يسمون أنفسهم بالتيار الجهادي من الشباب، كانوا في مرحلة من المراحل تحت عباءة الصحوة وشيوخها.

فالشباب الجهاديون خرجوا من رحم الصحوة ورضعوا من حليبها، وناموا بحضنها، وتشربوا مبادئها، ولكن الحقيقة تقول: إنهم فطموا على يد التيار الجهادي المعادي للصحويين.

وهذا الأمر طبيعي، نتيجة كون الصحوة خطاباً موجهاً في الأساس إلى الشباب،

ولما كان هذا الخطاب يريد تغيير المجتمع وهدمه وبنائه من جديد، وهو يؤكد بمناسبة وبدون مناسبة على فساد النظام، وضلال المجتمع، وتعطيل الجهاد، وكبر المصيبة التي وقع فيها الإسلام والمسلمون. لما كان الشاب يتشرب بمثل هذه المبادئ على يد الصحويين[١]، ويؤمن بها، ثم يقولون له: عليك بالصبر وانتظار التغيير الذي سيأتي بالمستقبل القريب، ثم يطول عليه هذا الوعد، فهو في فورة شبابه لا يطيق صبراً، ولا يعرف مجاملة، ولا يفهم بالسياسة، حين يصل إلى هذه المرحلة، ويتلقاه مشايخ الجهاد، ويعرضون عليه أدلتهم في كفر النظام وفساد المجتمع، فيجد نفسه مؤمناً بها، فقد تلقاها على يد الصحويين بالسابق، حينها يقول لهم: وما الحل؟ يقولون له: الجهاد هو الفريضة الغائبة، والشعيرة المعطلة، ونحن من يعيدها وأول من يحييها، حين ذلك يتذكر كيف كان الصحويون يتباكون على الجهاد، فالموضوع لا يخرج عن القناعات التي ربتها الصحوة بداخله. في هذه المرحلة يخرج الشاب من العباءة الصحوية للأبد، ويدخل في ظل عباءة جديدة هي عباءة الجهاديين، أو التكفيريين بمعنى أصح وأدق.

وبهذا التحليل تكون الصحوة أحد أهم العباءات[٢] التي قامت بتفريخ عناصر التطرف والإرهاب في الأراضي السعودية، وهذا التحليل ليس تحليلاً مبنياً على استنتاجات رغبوية، بل إن هذا التحليل يقوم على مجموعة من الشواهد والإثباتات التي تجعل منه استنتاجاً قاطعاً لا يقبل نقاشاً.

فعلى سبيل المثال، لو قرأنا في سيرة يوسف العييري، ومؤلفاته، وهو أحد رؤوس التكفيريين الكبيرة في بلاد الحرمين، ومتورط بعمليات إرهابية، وقُتل في أحد المواجهات الأمنية، وأثنى عليه أسامة بن لادن وعلى أحد مؤلفاته في وقت سابق[٣]، لوجدناه قد ذكر هذا الأمر، وبصراحة تامة، لا تشوبها شائبة. فالعييري كان يقر بأنه أحد المنتسبين لتيار الصحوة الإسلامية السعودية والتي يُرجع (العييري) فضل انتشارها لسلمان العودة، يقول العييري: «فنحن نعلم يقيناً أن صحوتنا المباركة بصوتكم سمع نداؤها، وبمجهودكم غيرت الواقع، وبفكركم وتوجيهكم اتزن نهجها، فلكم الفضل بعد الله فوق فضل غيركم من العلماء والدعاة فيما حققته هذه الصحوة، علماً أنا ما تعلمنا المنهج إلاّ

(١) وفي مناهج التعليم أيضاً للأسف الشديد.

(٢) نذكر من العباءات الأخرى: الفكر الذي نقله المحاربون في أفغانستان ونظام التعليم السعودي وحلقات العلم الشرعي في المساجد والبيوت.

(٣) شريط شهداء المواجهات، مؤسسة السحاب للإنتاج الإعلامي ـ الموزع الرسمي لأشرطة تنظيم القاعدة.

من فضيلتكم..»[١]. وكان انفصال العييري عن المنهج الصحوي بعد أن تغير مشايخ الصحويين بعد خروجهم من السجن، فالتيار الصحوي الذي اقترب كثيراً من الثورية بالتسعينات، خرج من السجون السعودية متبنياً الرؤية الإخوانية التقليدية، وليس في ذلك غرابة، فالصحوة ـ كما ذكرنا ـ تتميز بتشكلها الدائم مع متغيرات البيئة السياسية من حولها، مثلها في ذلك كمثل جميع الحركات السياسية في العالم، وقد انتبه العييري لهذا التغير فقال لسلمان العودة: «إن منهجك الجديد هو حديث كل مجلس وبعبارة أدق: منهجك الإخواني، كما يحلو للشباب أن يختصروه بهذه العبارة»[٢].

كان العييري يمر بصراع نفسي تجاه التغير الكبير الذي ظهر عليه العودة بعد خروجه من السجن، وطالب العودة بأن يقوم بمراجعة مواقفه، ونبهه قائلاً: «وراجع ما كنت تطرحه في محاضرتك: سلطان العلماء، هشيم الصحافة الكويتية، لسنا أغبياء، حتمية المواجهة، وغيرها من الطروحات، وليكن همك الأول رضى الله سبحانه وتعالى، وألاّ تحدث في أتباعك من الشباب بلبلة بأقوال تناقض ما كنت تنادي به قبل السجن»[٣]، كان العييري حين كتابته لهذه الرسالة يتمثل موقف الطالب المخلص لأستاذه، لذا حين غضب العودة من رسالة العييري رد عليه قائلاً: «وما دفعني لكتابتها إلاّ لمنزلتك عندي، ولو أقسمت لم أكن حانثاً أنه لا يوجد محب ومشفق وناصح لك في طلابك مثلي»[٤].

كانت هذه الرسائل بداية للقطيعة المرجعية بين العييري والعودة، فالمنهج الثوري الذي زرعه العودة وأقرانه من مشايخ الصحويين، في قلب العييري وأمثاله، من الشباب أكبر من أن يتزحزح لأي سبب كان. فالإنسان المؤدلج ـ بطبعه ـ لا يستطيع أن يتخلى عن أيديولوجيته بسهولة. من هنا ثار التلميذ على استاذه السابق بعد أن تيقّن من استمراره على المنهج الجديد وتنكره للقديم، فكتب العييري معلناً ولاءه للمثل والمبادئ التي تعلمها على يد من تراجع عنها قائلاً:

«.. سبحان الله انقلبت المفاهيم، سفر بالأمس يؤلف كتباً يبين فيها أن طواغيت العرب هم شر خطر على الأمة، وهم الذين بدلوا دين الله تعالى، وهم السبب في فساد

---

(١) الرسالة موجودة بالكامل في موقع العييري في الإنترنت تحت عنوان: نصيحة الشيخ يوسف العييري للشيخ سلمان العودة بعد خروجه من السجن.

(٢) رسالة العييري للعودة، مرجع سابق.

(٣) رسالة العييري للعودة، مرجع سابق.

(٤) رسالة العييري للعودة، مرجع سابق.

الأمة وتغييبها وكبتها، سلمان له أشرطة نارية تحذر من هذه الحكومات الطاغوتية، الجميع يقر بأن أخطر شيء على الأمة تلبيس هذه الحكومات وتزييفها للدين، ولا نريد أن ننقل ما يثبت ذلك من كتبهم وأقوالهم، فكل من يعرفهم متأكد بأن هذه آراؤهم السابقة.

فنأتي اليوم ونرى صحوة الأمس تنقلب إلى غفلة، هم وهذه الحكومات في خندق واحد يستهدفون العدو المشترك، ألم تؤصلوا لنا سابقاً أن هذه الحكومات هي دمى بأيدي العدو؟ ألم تقولوا لنا سابقاً بأن الاستعمار المباشر زال، وفرض علينا استعماراً غير مباشر عن طريق هذه الحكومات العميلة؟ ألم تحشوا رؤوسنا من قبل بأن أخطر خطر على الأمة هذه الحكومات التي تنفذ إرادة العدو؟ ألم تقولوا لنا بأن هذه الحكومات حرب على الإسلام؟ ألم تكفروا هذه الحكومات وتناقشوا الشيخ عبدالعزيز بن باز - رحمه الله- بكفر هذه الحكومات في شريط مسجل؟ بالأمس ترفضون الاعتراف بشرعية هذه الحكومات ومنها الحكومة السعودية، وتكفرونها ولا زالت كتبكم وأشرطتكم شاهداً عليكم حتى الآن، ثم تأتون اليوم لتكونوا مع هذه الحكومات في خندق واحد، ألم تقولوا سابقاً بأن الحكومات، وخاصة وزارة الداخلية السعودية، لا يمكن أن تفسح المجال أبداً لما فيه خير لهذا الدين، إلاّ النزر اليسير لتخدع به هيئة كبار العلماء والشعب من ورائها، لا تنكروا وتكذبوا فننقب في سجلاتكم ونخرج أقوالكم كلها التي تنكرتم لها الآن. عفواً على هذه المكاشفة أنتم الذين ألجأتمونا لها»[1].

ولا أدري ـ بالمناسبة ـ ما رأي سلمان العودة تحديداً في كلام العبيري؟ خصوصاً أنه في محاضرة سابقة، قد قال: «هل سمع أي إنسان أو يستطيع أن يثبت أياً كان موقعه وأياً كان رأيه أن هناك لا أريد أن أقول من حمل مسدساً، بل من ضُرب ضرباً حقيقياً بسبب ما كنا وغيري نطرحه من اجتهادات أو آراء أو كتب وأشرطة؟ في حدود علمي أنه لم يوجد شيء من ذلك..»[2].

٢ ـ إن كانت حركة الصحوة قد نجحت بإخراج المارد التكفيري من القمقم إلاّ أنها لا تملك ـ حقيقة ـ أن تقوم بإرجاعه إليه. فلا تأثير لمشايخ الصحوة على التكفيريين، فقد تغيرت المرجعيات وتبدلت، وشواهد الحال تقول: إن التيار الصحوي هو الذي يحاول أن يطلب ود التيار التكفيري، فلا يجده، ولا يناله، فلا مصداقية لهم عنده.

---

(١) يوصف صالح العبيري، الحملة العالمية لمقاومة العدوان زيف وخداع وشعارات كاذبة، ص ١٦ ـ ١٧.

(٢) سلمان العودة، الكلمة الحرة ضمان، ص ٢٣.

يقول يوسف العييري: «نحن لا نلوم سفر ولا سلمان، فما عهدناهما بعد السجن رجعا عن خطأ بين لهما»[١].

وبينما تحرص مجلة «صوت الجهاد» الناطقة باسم التيار التكفيري في السعودية على إيراد المقتطفات من كتب أبي محمد المقدسي، ورسائل وخطب أسامة بن لادن[٢]. ورسائل وفتاوى الإمام محمد بن عبدالوهاب وأئمة الدعوة، بل وسيد قطب، نجدها لا تذكر التيار الصحوي ورموزه إلاّ بالتحقير والازدراء. ومن ذلك ما ورد بالعدد الخامس من المجلة على سبيل المثال، حيث كتب يحيى بن علي الغامدي رسالة بعنوان «سنوات خداعة ـ دراسة لواقع دعاة الصحوة». وكان مما ورد فيها: «إن مما يحزن القلب ويدميه في هذه الأيام العصيبة التي كاد الإسلام أن يُصطلم فيها ما نرى من تناقضات وتخبطات دعاة الصحوة». كما ورد فيها: «أنني هنا لست في معرض الرد التفصيلي على الشبه التي تقدم بها دعاة الصحوة فقد كفيت في ذلك، ولكنها محاولة لفهم كيف تغيّر المشايخ وما هي أسباب ذلك؟ وما هو حجم التضليل الذي يمارسونه على عوام الأمة ولا حول ولا قوة إلاّ بالله، مع أن العوام كانوا أحسن حالاً من هؤلاء الدعاة، فهؤلاء الدعاة ما انفكوا يعقّدون أمر هذا الدين ويطلسمونه في أذهان الناس لكي لا يتمكّن من الفتيا واتخاذ المواقف غيرهم».

وكتب محمد بن أحمد سالم في العدد نفسه رسالة بعنوان «وصايا للمجاهدين»، كان مما ورد فيها: «وكم ستدفع أمريكا لسلمان العودة لو أرادت تجنيده لـ «السي آي إيه» كي يمنع الشباب من الجهاد؟ إلاّ أنه تكفل بها من دون مقابل ـ فيما نعلم ـ وقال للصحفي الأمريكي اليهودي فريدمان عندما استضافه في منزله بالقصيم: إن مشروعه القادم هو منع تكرار أحداث ١١ سبتمبر!

«وكم أرهق المجاهد علي الفقعسي أمريكا ومباحث آل سلول[٣] ـ كغيره من

---

(١) يوسف صالح العييري، الحملة العالمية لمقاومة العدوان زيف وخداع وشعارات كاذبة، ص ٤٨.

(٢) كون الخلايا الإرهابية في المملكة تابعة لتنظيم القاعدة أصبح أمراً لا يقبل النقاش، خصوصاً بعد أن ظهرت الأشرطة التي وزعتها مؤسسة سحاب، وظهرت فيها وصايا التكفيريين ومعلوماتهم.

(٣) تعارف التكفيريون على تسمية الأسرة الحاكمة السعودية باسم آل سلول. ونعت المخالف بالنفاق عادة قديمة في التاريخ الإسلامي، وقد بعثت الصحوة الحياة في هذه العادة المذمومة، وتلقاها التكفيريون وتوارثوها من أدبيات الصحوة.

المطلوبين ـ وخسروا في الطلب الحثيث خلفه والبحث عنه المال والرجال وأعياهم أشد الإعياء إلاّ أن سفراً الحوالي قدّمه لقمةً سائغةً»[١].

وهذا الزعم الذي كتبه كاتب المقال بخصوص عمالة سلمان العودة للاستخبارات الأمريكية، لمح به يوسف العييري نفسه، فقد قال: «لقد أخطأ الأمريكان عندما رفعوا الدعوى على سلمان وسفر بأنهما ممن يدعم الإرهاب، فأقول لهم هوّنوا على أنفسكم فقد تعهد سلمان لفريدمان في المقابلة التي أجراها معه في بيته، بأن مشروعه القادم سيكون منع تكرار أحداث سبتمبر، فهو من أحرص الناس على عدم تكرار مثل تلك الغزوة، ولا نظن الأمريكان صادقون في دعواهم ضدهما فربما أن الدعوى رفع لأسهمهما، والله أعلم، فإن فريدمان أكد بعد لقائه بسلمان أن يفتح له ولأمثاله المجال لفكره المعتدل»[٢].

وفي العدد السادس من مجلة «صوت الجهاد»، استمرت المجلة بمهاجمة الصحويين، ووصمهم يحيى الغامدي بأن فيهم من «بدأت أفكاره تتغير ومواقفه تلين وصموده يستحيل حنكةً ومراعاةً للواقع وفهماً للسياسة الدولية ومجاراةً لها، زعموا!!». وقال مؤكداً على ما سبق وإن أكده العييري: «وكان بعض هؤلاء العلماء يرسلون الشباب إلى الثغور ويقدمونهم للساحات إما بأشرطتهم وكتبهم ومضامين أفكارهم القائمة على نبذ الحكم بغير ما أنزل الله وجهاد الطغاة، وإما بالدعم المادي المتحقق على الأرض فعلاً». وقال ملمحاً عن سلمان العودة: «فأحدهم بدأ يعيد الحسابات ويتجه نحو (العصرنة) وتمييع المفاصلة مع أعداء الله من المرتدين والرافضة والزنادقة». ووصل في هجومه درجة هاجم فيها معظم مشايخ الصحويين فقال: «وبعضهم أخذوا يظهرون مع المومسات في القنوات».

إذاً فهناك اختلاف في المرجعيات بين التيارين الصحوي والتكفيري، فالخضير والفهد على سبيل المثال يعتبران من المرجعيات المعتد بها عند التيار التكفيري، ولهذا كان لتراجعهما أثر في صفوف هذه الجماعات، ويتضح ذلك جلياً بقيام أحد المطلوبين وهو عبدالله بن عطية السلمي بتسليم نفسه بعد أن بث التلفزيون السعودي تراجعات

---

(١) في الحاشية وتعليقاً على تسليم الحوالي للفقعسي، قال كاتب المقال «هذا هو الصحيح وهو أن الحوالي هو الذي بحث عن الفقعسي حتى وجده ومن ثمّ سلمه، لا أن الفقعسي هو الذي أتى للحوالي، وقد حدثني بذلك أحد أقارب سفر الحوالي..».

(٢) يوسف صالح العييري، الحملة العالمية لمقاومة العدوان زيف وخداع وشعارات كاذبة، ص ٤٦.

الخضير والفهد عن آرائهما السابقة. وقد كان الدكتور محسن العواجي متصالحاً مع نفسه وواقعياً مع معطيات الموقف حين صرح لجريدة الرياض بأن السلمي سلم نفسه لسببين وهما:

«**الأول**: عندما سمع المؤتمر الصحافي الذي عرض مؤخراً لسمو الأمير نايف في المدينة المنورة.

والثاني: المقابلة المتلفزة للشيخ علي الخضير حيث كان لها تأثير إيجابي كذلك في تفكيره»[(١)].

وتبقى الحقيقة، أن مشايخ الصحويين ليس لهم أي مرجعية يُعتد بها في الوسط التكفيري، بل إن العواجي خصوصاً متهم بين التكفيريين بشكل كبير، ومفتقد تماماً للمصداقية فيما بينهم، وفوق هذا فإنهم يكفرونه صراحة، ومن الذين يكفرونه يوسف العييري بذاته، فهو يقول: «محسن كما قال الأخ برغش بن طوالة يحتاج إلى استتابة، لأن الراضي بالكفر كافر فكيف بالناشر له والمحتضن لأصحابه»[(٢)]. ويقول أيضاً: «سابقة محسن ليست شفيعاً له عن الضلال، محسن خبير بالأسمدة وأصبح اليوم مفتياً، والأعظم من ذلك أنه الناطق الرسمي للحملة!

وإذا كان الغراب دليل قوم.. يمر بهم على جيف الكلاب

فهل هذا الغراب هو من سيبين الإسلام الصحيح؟ هل خبير الروث هو الذي سيوضح حقيقة الإسلام»[(٣)]. وفوق هذا، فهو يتهمه بأنه هو سبب التغيير الذي حل بالدكتور سفر الحوالي فيقول: «فضيلة الشيخ سفر الذي توفي في السجن - رحمه الله- بأيدي محسن العواجي وعبدالعزيز القاسم في غربة ١٠٥ جناح ٢ في سجن الحائر»[(٤)].

وعلى كل حال، فقد أكدت مجلة «صوت الجهاد» في عددها الخامس على رفضها التام لمبادرة وقف العنف، فقد ورد فيها: «وقد أطل علينا قبل أيام الناطق الرسمي باسمهم في زماننا «العواجي» ونال من كتب أئمة الدعوة، وأفصح عن بعض ما في نفوسهم من طوامٍّ وبلايا.

---

(١) جريدة الرياض، تاريخ ٢٧ رمضان ١٤٢٤هـ، العدد ١٢٩٣٧.

(٢) يوسف صالح العييري، الحملة العالمية لمقاومة العدوان زيف وخداع وشعارات كاذبة، ص ٤٦.

(٣) يوسف صالح العييري، الحملة العالمية لمقاومة العدوان زيف وخداع وشعارات كاذبة، ص ٤٦.

(٤) يوسف صالح العييري، الحملة العالمية لمقاومة العدوان زيف وخداع وشعارات كاذبة، ص ٣٩.

ومن أطراف ما بدأوا بطرحه هذه الأيام مبادرة تبناها هؤلاء وعلى رأسهم الحوالي والعواجي، والتي يدعون فيها المجاهدين إلى إلقاء السلاح، وإلى الانبطاح، وترك الجهاد والكفاح، وكأن المجاهدين لا عقول لهم يميزون بها بين الحق والباطل، وبين الصادق والكاذب..».

وأظن أن توقيت عملية المحيا بعد أيام قليلة من إطلاق الحوالي لمبادرته، تحمل رسالة واضحة من أعضاء التنظيم التكفيري مضمونها الرفض القاطع لهذه المبادرة.

وسواء صحت هذه الفرضية أم لم تصح، تبقى الحقيقة في كون الحوالي والعودة والعواجي لا يشكلون للتكفيريين أي مرجعية، إلاّ إذا كان الأستاذ منصور النقيدان يشكل مرجعية لهم. هذا هو ما قرره بحسمٍ يوسف العييري فقال: «أيها المغفلون لا تغتروا بالأسماء ولا بالسابقة، فمنصور النقيدان الزنديق سابقته أحسن من سلمان وسفر ومحسن وأحسن من الجميع كما يعرف ذلك الجميع، وتحول إلى زنديق»[١].

٣ ـ المحاولة التي يحاولها الصحويون في هذا الأيام، في سبيل إقناع الدولة بقدرتهم على إرجاع جماعات العنف والإرهاب إلى طريق الاعتدال، مقابل مطالب معينة،هي لا تعدو أن تكون وسيلة للمزايدة على الدولة في تعاملها مع المتورطين في الأعمال الإرهابية، والضغط عليها في سبيل الحصول على تنازلات سياسية جديدة لصالح التيار الصحوي. وهو ما يذكرنا بتصريح المرشد السابق للإخوان المسلمين في مصر الأستاذ مصطفى مشهور، في الفترة التي تزايدت فيها المواجهات بين التكفيريين والنظام المصري. وذلك حين قال: «لو كانت جماعتنا مسموحة بشكل رسمي لاستطاعت احتواء الشباب المتطرف.. والأسلوب الأمثل أن نعطي الحرية لجماعة الإخوان ونسمح لها باحتواء مثل هذا الشباب وتصحيح مفاهيمه»[٢].

وسبق وأن أوضحتُ في مكان سابق من هذه الورقة، وبشكل أكثر تفصيلاً، غرض الصحويين عموماً، والدكتور الحوالي خصوصاً من هذه المبادرة.

وعلى كل حال، فالمبادرة قد فشلت، وقد كان محكوماً عليها بالفشل منذ البدايات، ولا أظن أن هذا كان يخفى على قادة الصحويين، ولكنها كانت ورقة سياسية لا بد من أن يحاولوا استغلالها. فالمسألة كلها سياسة في سياسة بنظرهم.

---

(١) يوسف صالح العييري، الحملة العالمية لمقاومة العدوان زيف وخداع وشعارات كاذبة، ص ٤٦.

(٢) د. حسنين توفيق إبراهيم، النظام السياسي والإخوان المسلمون في مصر- من التسامح إلى المواجهة، ص ٦٦.

وفي ختام هذه الورقة لا بد من القول: إن الغاية التي يتمناها الصحويون ويحلم بها التكفيريون هي غاية واحدة، وهي القفز على كرسي السلطة، وكل الفرق فيما بينهما، أن التيار الصحوي بعد خروج قادته من السجن أصبح يميل إلى السياسة كثيراً، وهذا ما جعل التكفيريين ينفضون من حوله، فهم لا يريدون العمل بطريقة المواجهات المتفرقة مع الدولة، ولا يحبذون استخدام التقية السياسية في تصرفاتهم، ولكنهم يريدون التغيير السريع، والقائم على المواجهة المباشرة. فالتياران وجهان لعملة واحدة، والفرق بينهما في الأسلوب فقط، لا أكثر ولا أقل.

وإذا كان مشايخ الصحوة قد تغيروا تغيراً حقيقياً كما يردد البعض، فلا بد لهم أن يعلنوا ـ وبصراحة ـ تراجعهم العلني عن مواقفهم الفكرية القديمة، على أن يكون ذلك بشكلٍ واضحٍ وصريح، وإذا كان فيهم من يثني على تراجعات الخضير والفهد والخالدي، فلا بد له من الاقتداء بهم في تراجعاتهم ومراجعاتهم، متى ما تم هذا، سيكون علينا أن نتعامل مع قديم الصحويين على أنه ماضٍ قد انتهى، وإذا لم يحصل ذلك، فلا مفر من اعتبار مواقف مشايخ الصحوة القديمة نابعة من موقف عقدي لن يزول، كما يحب أحدهم أن يقول!

أهم معارك التنويريين السعوديين

أهم معارك إبراهيم البليهي التنويرية

دور الفكر التنويري في الازدهار(*)

أثبت التاريخ في الماضي وتجارب الشعوب في الحاضر بأن للفكر التنويري الناقد دوراً رئيساً في التقدم والازدهار وأن من غير ذلك لا يمكن لأي مجتمع أن يتقدم أو يزدهر. فالأصل في المجتمعات أنها تبقى أسيرة السائد من الأفكار والأدوار والسلوكيات فلا يخرجها من هذا الدوران الأُفقي سوى الأفكار الناقدة ولا يحفزها على النهوض سوى المفكرين الذين يستوعبون مكوِّنات ثقافة مجتمعاتهم كما يستوعبون التغيرات النوعية التي طرأتْ على الحضارة الإنسانية فينهضون بدور التنوير والحفز وتقديم الرؤى وإرشاد المسيرة...

وبالنسبة إليَّ فإني استخدم كل الوسائل المتاحة وهي بشكل رئيس الكتابة والتأليف ثم إلقاء المحاضرات أو اللقاءات التلفزيونية إذا أتيحت لي...

إننا نحن العرب ما زلنا مأخوذين بثقافة المشافهة فلسنا مجتمعات قارئة والدراسات والتقارير الدولية تؤكد أننا نعيش حالة مخزية وفضائحية ومأسوية بالنسبة للقراءة وإنتاج المعرفة والبحث عنها لذلك فإن الفضائيات ما دمنا كذلك هي الوسيلة المثلى لنشر الأفكار والتبشير بالمستقبل المزدهر المأمول إلى أن ترتقي الأمة إلى مستوى المعرفة المقروءة فتجعلها المصدر الحقيقي للفهم وتكوين الرؤى وإصدار الأحكام بدلاً من ثقافة المشافهة والارتجال التي ما زالت تتحكم بعقولنا وتتلاعب بعواطفنا...

سر استخدامنا للحضارة المادية الغربية ورفضنا لفلسفتها

إن استخدام الأشياء الجاهزة لا يتطلب علماً وحتى الأجهزة المعقدة لا يحتاج

(*) **المصدر** : كتاب البليهي في حوارات الفكر والثقافة: لعبدالله المطيري، الطبعة الأولى: ٢٠٠٨م.

استعمالها سوى تدريب بسيط فهو لا يتطلب إعداداً علمياً واسعاً وعميقاً بل إن منجزات كثيرة لا يحتاج استخدامها إلى أية معرفة ولا أي تدريب، فالناس يستخدمون الكهرباء وأجهزتها الكثيرة وهم لا يعرفون كيف اختُرِعَتْ ولا كيف تطورت ولا كيف صُنِعَتْ، ومثل ذلك يقال عن الطائرات والسيارات وما لا عدَّ له من الصناعات والمنتجات المدهشة...

لقد دلَّت الدراسات الحضارية والأنثروبولوجية على أن العقل البشري في المستويات الثقافية الدنيا يتعلق بالأشياء والأشخاص وأنه لا يستطيع التعامل المباشر مع الأفكار المجردة إلاّ في مرحلة النضج الثقافي، لذلك فإنه من السهل على المجتمعات المتخلفة أن تتعامل مع الأشياء الجديدة لكن من الصعب عليها فهم الأفكار الجديدة أو التفاعل معها أو تبنِّيها. فحتى أشد المجتمعات تخلفاً تستطيع بسهولة أن تستخدم الأشياء وأن تتعامل مع الماديات لكن هذا الفهم وهذا التعامل يبقيان معزولين عن الأفكار الجياشة التي أنتجتْها. إن التعلق بالأشياء هو سمة الثقافات المتخلفة أما الارتقاء إلى التعلق المباشر بالأفكار من دون ربطها بالأشخاص فهو نضجٌ ما زال بعيد المنال في المجتمعات الإسلامية لأنه لا يأتي إلاّ بعد مخاضات ثقافية عسيرة. ونحن لم نمارس هذه المخاضات وما زلنا نجهل أسباب مشاكلنا وننفي بأنها ذات عوامل ذاتية بل نبرئ أنفسنا وندَّعي دوماً بأن التآمر الخارجي هو المصدر الأول والأخير لهذه المشاكل!! ولن يُفلت العرب والمسلمون من قبضة التخلف حتى يتشجَّعوا ويَتَجرَّؤوا على نقد أنفسهم ومراجعة قيمهم وإحداث تغيير جذري في ثقافتهم وبذلك يعيد العربُ تشكيل مصياغة العقل العربي...

الثقافة العربية قائمة على رؤية أحادية مغلقة

في الثقافة العربية ما زال تعلُّق الناس بالأشياء والأشخاص، أما الأفكار الفلسفية المجردة فلم يعتادوا التعامل معها ولا الارتباط بها ولا إدراك أهميتها القصوى.كما أنهم لم ينعَموا أبداً بالحقوق الفردية ولا بالحريات ولا بالنتائج العظيمة التي أنتجتها الفلسفة، بل تربُّوا مبرمجين على رؤية أحادية مغلقة، ونشأوا على الخوف من الأفكار المغايرة ومن هنا نفروا من الفلسفة ومن النقد ومن تنوّع الأفكار، أما القلة الذين يدركون أهميتها ولكنهم يحاربونها، فإنهم يفعلون ذلك بدوافع نفعية محضة.

إن الفكر الفلسفي جهدٌ عقلي محض وهو ينهض على الحرية وعلى الشك الملحِّ والتساؤل الدائم والتأمل العميق والاستقصاء الواعي والتحليل الدقيق والمقارنات الواسعة

والاستعداد للتخلي عن المألوف وكل هذه المقومات يفتقر إليها العقل العربي افتقاراً يكاد يكون كليًّا، أما الذين يرفضون الفلسفة وهم يدركون أهميتها فإنهم يفعلون ذلك حرصاً على استمرار الأوضاع التي يريدون استمرارها. إن الثقافة العربية تنهض على الوثوق المطلق والإجابات الجاهزة وارتجال الأحكام ورفض تحليلات العقل والاعتماد على النقل فمن الطبيعي أن يستمر التنافر بين الفكر الفلسفي والعقل العربي فهما متناقضان تناقضاً تاماً..

أصول الفلسفة

نظرياً الفلسفة مشترك بشري، أما واقعاً فهي معرفة غربية محضة إنها غربية إنشاءً وتكويناً وإنجازاً، وغربية تأثيراً وممارسة، فالمعرفة الفلسفية إبداعٌ يونانيٌّ محض وقد تبناها الغربُ بعد أن نشرها الرومان، ثم نُحِّيَتْ عن التأثير بعد أن اعتنق الرومان المسيحية، ثم عادت إلى الحياة بالتدريج حتى تم إحياؤها بقوة في العصر الحديث، وبسبب تأثير الفكر الفلسفي الفاحص والناقد حصلت في الغرب التطورات الثقافية والاجتماعية والسياسية والعلمية، فكل الذي تعيشه المجتمعات الغربية من تقدم وازدهار وانفتاح ما هو إلاّ النتائج الهائلة التي أسفر عنها التفكير الفلسفي لأن هذا التفكير فكَّ قيود العقل وأطلق حرية التفكير والتعبير وأحال الأفراد من نسخ مكررة إلى تنويعات فكرية وإبداعية مذهلة...

المذاهب الفلسفية

ليس مهماً للناس أن يعرفوا المذاهب والمدارس الفلسفية وإنما المهم أن يدركوا قيمتها الكبرى وتأثيرها البالغ، فقد أمضت البشرية آلاف السنين وهي تُراوح مكانها ضمن مسارات حضارية ثابتة متماثلة، ولكن بابتكار الفكر الفلسفي خرج الإغريق ثم الأوروبيون من خطوط الدوران التاريخي واستمروا في الصعود حتى بلغوا هذا المستوى المذهل، وأهم ما في الفلسفة هو الفكر النقدي فهو الحافز الحضاري العجيب. إنه لا يسمح بالجمود ولا بالتحجُّر ولا بالوثوق الأعمى ولا بالظلم ولا باستعباد الناس ولا بمصادرة حرياتهم وحقوقهم الإنسانية...

وبغض النظر عن تعريفات الفلسفة فإن المهم للقرّاء أن يعرفوا أنها تعني عدم البقاء في أسر المألوف وبأنه من دونها يبقى السائد جامداً من دون أي تطور، وبأنها في أوروبا أطلقت طاقات العقل ودفعته إلى البحث والتأمل والإبداع من دون عوائق ولا قيود سوى

قيود الحق ومقتضيات الحقيقة، وبأنها تثير الشك وتتوسل به إلى إثارة العقل وتوسيع المعرفة. فالشك وسيلة وليس هدفاً وهي تشترط أن يكون الشك منهجياً منظَّماً. إنها وسطٌ بين الوثوقية المغلقة واللاأدرية المعلقة، ولا بد أن يدرك الناس أن الفلسفة تجعل المعرفة الممحَّصة في ذروة القيم، وأنها تجعل هذه المعرفة الحية طريقاً إلى العدل والإخاء الإنساني وإسعاد الناس والتوقف عن العدوان. وقد اعتاد تاريخ الفلسفة على أن يُطلق وصف الفيلسوف على الذي يمعن في اختصار أسباب الأشياء ويدير فلسفته حول محور واحد مثل محور المُثُل عند أفلاطون ومحور الديالكتيك عند هيغل. ولكن بالنسبة لنا ليس هذا التمذهب مطلوباً، فالمهم هو الإقدام على إتقان الفكر النقدي وامتلاك أدوات المعرفة واستخدام هذا الفكر وهذه الأدوات في زحزحة هذا الوثوق الأعمى والخروج من مأزق التخلف...

إن الذي يفيدنا من الفلسفة هو الفكر النقدي بشتى تجلياته لينقلنا هذا الفكر من الوثوق الأعمى بكل ما هو مألوف، ومن الرفض الأعمى لكل فكر طارئ إلى المراجعة والتحليل والغربلة. إن الإسلام هو الحق المطلق ولكن الفهوم القاصرة والوثوق الأعمى وإغلاق أبواب الاجتهاد وتقديس القديم من الأقوال والأشخاص والممارسات هي التي انحدرت بالمسلمين إلى هذا الدرك السحيق، ولن يتمكّن المسلمون من مبارحة هذا الدرك إلاّ بالفكر النقدي الأمين الذي ينشد الحق ويسعى للإصلاح ويهمه الخير العام للدين والمجتمعات والأوطان...

أسباب التخلف العربي

ـ إن أسباب التخلف ليست طارئة على حياة العرب لأن الثقافة العربية ثقافة منغلقة لا تقبل التساؤل ولا المراجعة وتستبعد الشك وترفض النقد الذي هو آلية التقدم في الفكر والفعل. فمفتاح التقدم يكمن في قدرة الأمة بأن تنفتح على الآفاق وعلى الآخر وقدرتها على نقد ذاتها ومراجعة موروثها وتحليل ما هو مألوف وسائد لديها. أما مقياس الرقي الحضاري فهو قيمة الإنسان وكرامته وحقوقه ومدى مشاركته في الشأن العام ليس قولاً وتنظيراً وإنما ممارسة وتطبيقاً، وهذا لم يسبق أن تحقق في التاريخ العربي باستثناء فترة الخلافة الراشدة، أما بعد ذلك فإن النزاع على السلطة كان هو محور اهتمام السُّراة أما بقية الناس فإن الأحداث تؤكد أنه ما اختلف اثنان إلاّ انحازوا هم إلى أبعدهما عن الحق وأقربهما للبغي، فقد كانوا مجرد أدوات للتغالب بين المتنازعين، أما العلماء فكانوا

متفرغين للعلم وكانوا منشغلين بما لا يفهمه عامة الناس فأنجزوا أعظم تراث فقهي عرفته الأرض. لكن العلماء كانوا نسقاً منفصلاً عن الحياة العامة ورغم أنهم كانوا يقدِّمون العلم وينهضون بمهمات القضاء والفتيا والمشورة والمناصحة في الحدود المتاحة فإن تأثيرهم كان أقل بكثير من تأثير أهل الرئاسة والقصاصين والوعاظ وثقافة المشافهة ومن هنا جاء الخلل...

أما مصدر قوة المسلمين في عصورهم الزاهرة فيعود إلى أنهم كانت تجمعهم في الغالب دولة واحدة كما أنه لم يكن في الدنيا آنذاك أية قوة أخرى قد تجاوزت خطوط الدوران التاريخي فالمعروف أن الخلافة تعاقبت عليها دول كثيرة ابتداءً من الدولة الأموية وانتهاء بالدولة العثمانية وخضعت كلها لخطوط الدوران التاريخي. فكل تقدم يعقبه تراجع، فالصراع كان سجالاً بين البداوة والحضارة، فعند ضعف الدولة القائمة في أية فترة تاريخية تثب إلى السلطة قوة جديدة تكون في الغالب موجة من موجات البداوة، ثم تمر في نفس مراحل التأسيس والاستقرار والانحطاط ثم الانهيار. وكانت هذه الانقطاعات المتكررة تعيد المجتمعات في كل مرة إلى نقطة البداية مما جعل البشرية تستمر في الدوران في ذات المراحل...

لكن بظهور الحضارة الغربية الحديثة تجاوزت مسارات الدوران التاريخي وقفزت إلى مستوى جديد لم تعرفه الحضارات من قبل فانتقلت بالحضارة من الدوران في المكان نفسه إلى الصعود المستمر والفتوحات المتجدِّدة، وبذلك نرى الغرب منذ خمسمائة سنة وهو مطرد النمو لأنه استطاع الإفلات من المسارات الرتيبة للحضارات، وابتكر من الأفكار والآليات ما ضمن له التجدد المستمر والارتقاء الدائم، وهكذا فإنه لأسباب كثيرة وثب الغرب وثبة هائلة أخرجته من خطوط الدوران التاريخي، بينما بقي العرب كما هم في تنازعهم على السلطة وحرمانهم من آلية تصحيح الأفكار والأوضاع وقمعهم للنزعة الفردية في الإنسان وعدم اهتمامهم بالعلم والعمل، وضعف الاهتمام بالمصلحة العامة وانعدام الشفافية والتعالي على المراجعة إلى غير ذلك من موانع النهوض...

لذلك أعتقد بأن العرب لن يتجاوزوا واقعهم المأساوي حتى يأخذوا بشروط الإفلات من قبضة الدوران التاريخي وفي مقدمتها الأخذ بآلية النقد والمراجعة وتغيير منظومة القيم لتكون الجدارة معيار التفاضل وليشيع بين الناس تبادل الاحترام والإنصاف، ولتقوم الحياة على الوضوح والصدق في التعامل والتطابق بين الأقوال والأفعال، ورفع قيمة المعرفة وقيمة العمل واحترام الوقت تنظيماً واستثماراً وتغيير الموقف من الحقيقة،

وإحلال قيمة السلطة في مكانها الصحيح من غير إفراط ولا تفريط واعتراف بفردية الإنسان والالتزام له بما يترتَّب على هذا اعتراف. ولا بد أن يتجاوزوا مرحلة النحيب على الماضي ويأخذوا بالأسباب التي تمنحهم القدرة على بناء مجد جديد بدلاً من مواصلة النحيب على المجد الزائل...

الخلل الأكبر في تاريخ العرب

ـ الخلل الأكبر في حياة وتاريخ العرب هو التمحور حول السلطة والتزاحم الشديد على الوجاهة والتدافع على النفوذ وكذلك حب المال حُبًّا جمًّا والأنانية المفرطة وقبول السلوك الانتهازي حيث كان من نتائجه تكالب الأهواء والأَثَرَة وغياب آلية تصحيح الأفكار والأوضاع، وكذلك ضعف النزعة الفردية، لأن هذا الغياب وهذا الضعف قد جعلا مصائر الناس واتجاهاتهم مرتهنة بولاءات ونزوات المتنفذين من زعماء القبائل أو غيرهم من أهل النفوذ والوجاهة والتأثير...

فحين نعود إلى بداية التاريخ الإسلامي نجد أن ارتباط العرب بزعاماتهم العشائرية قد أخَّر قبول العرب للإسلام فقد ظلت القبائل العربية تحارب الإسلام تصد الناس عنه حتى صار انتصاره حتمياً، فبادر زعماء القبائل بالانضمام إليه ومعهم جميع قبائلهم وكان هذا العام يسمى عام الوفود...

إن وقائع عام الوفود تؤكد أن محاربة الإسلام حينما كان ناشئاً ثم الانضمام إليه حينما أصبح قوياً كان قراراً فردياً من زعماء القبائل، أما جموع الناس فكانوا يسيرون خلف هؤلاء الزعماء نحو الخير أو الشر:

ومــا أنــا إلاَّ مــن غــزية إن غــوت غــويت وإن ترشــد غــزية أرشــد

وهذه الحقيقة التاريخية تؤكد أن الإنسان العربي لا فردية له وإنما هو جزء من القطيع العشائري، كما أن هذه الحقيقة تؤكد أيضاً أن قرارات الزعيم القبلي مرهونة بمصالحه، فهو في الغالب لا يستجيب للحق أو يرفضه اقتناعاً بعد التقصي عن الحقيقة، وإنما يحارب أو يسالم رغبة أو رهبة...

يؤكد ذلك أنه ما كاد ينتشر نبأ وفاة الرسول ﷺ حتى ارتد أكثر هؤلاء الزعماء وارتدت معهم قبائلهم وكان شعارها: كذاب اليمامة خيرٌ من صادق مضر..

لذلك فإنه طيلة التاريخ العربي كان الأقدر على شراء هؤلاء الزعماء يستطيع أن

يضم إلى صفه قبائل بأكملها حتى قيل عن الزعيم القبلي: إنه الرجل الذي إذا غضب غضب له مائةُ ألف فارس لا يسألونه لماذا غضب وإنما يندفعون إلى الموت من أجل محاربة الذي أغضبه...

ومع أن الظاهرة العشائرية قد تلاشت نسبياً في الكثير من الأقطار العربية في هذا العصر فإن ولاءات التحزب أو التمذهب لا تختلف كثيراً عن الولاءات القبلية التي تلغي الأفراد وتجعل الأوضاع والمصائر مرتهنة باتجاهات أفراد معدودين يدفعون أمواج القطيع الأحمق إلى الهاوية...

أهم معارك أحمد بن عبدالعزيز بن باز التنويرية

أوقات الصلاة والإلزام بها في وقت محدد(*)

الصلاة عماد الدين وثاني أركانه وهي صلة العبد بربه سبحانه وتعالى ومن المعلوم أنه سبحانه وتعالى فرضها وأوجبها على عباده خمس صلوات في اليوم والليلة وحدد لكل صلاة وقتها، قال سبحانه وتعالى ﴿إِنَّ ٱلصَّلَوٰةَ كَانَتۡ عَلَى ٱلۡمُؤۡمِنِينَ كِتَٰبٗا مَّوۡقُوتٗا﴾(النساء: ١٠٣) وقد جاء تفصيل أوقاتها وتحديده في السنة النبوية بشكل واضح، فلا يجوز لأحد أن يصلِّيها خارج وقتها إلاّ لعذر، وقد جاء ذلك في أحاديث كثيرة منها حديث جابر أن النبي ﷺ جاءه جبريل فقال قم فصلِّه فصلى الظهر حين زالت الشمس، ثم جاءه العصر فقال قم فصلِّه فصلى العصر حين صار ظل كل شيء مثله، ثم جاءه المغرب فقال قم فصلِّه فصلى حين وجبت الشمس، ثم جاءه العشاء فقال قم فصلِّه فصلى حين غاب الشفق، ثم جاءه الفجر فقال قم فصلِّه فصلى حين برق الفجر، أو قال حين سطع الفجر، ثم جاءه من الغد للظهر فقال قم فصلِّه فصلى الظهر حين صار ظل كل شيء مثله، ثم جاءه العصر فقال قم فصلِّه فصلى حين صار ظل كل شيء مثليه ثم جاءه للمغرب وقتاً واحداً لم يزل عنه ثم جاءه للعشاء حين ذهب نصف الليل أو قال ثلث الليل فصلى العشاء ثم جاءه للفجر حين أسفر جداً فقال قم فصلِّه فصلى الفجر ثم قال ما بين هذين وقت» رواه أحمد والنسائي، وغيره من الأحاديث التي ذكرت مواقيت الصلاة والتي يظهر منها جلياً أن أوقات الصلاة فيها سَعَة وليست على التضييق «ما بين هذين وقت» على تفاصيل ذكرها العلماء في أوقات الاختيار والاضطرار، واختلاف في بعض حدود أوقات الصلوات.

هذا وقد يسوغ لوزارة الشؤون الإسلامية تحديد أوقات إقامة الصلوات ـ في أول وقتها حسب ما هو معمول به ـ لتنظيم عمل الأئمة والمؤذنين وللتسهيل على الناس ولمقاصد أخرى تندرج تحت أبواب المصالح المرسلة.

(*) **المصدر**: جريدة الوطن، التاريخ: ١٤٣١/١/٨هـ.

ولكن سؤالي هنا هل يسوغ إلزام الناس بالصلاة في تلك الأوقات المحددة بحيث يعاقبون ويُجرَّمون على تركها في ذلك الوقت؟ وهل ذلك موافق للسنة أو مخالف لها؟ وهل تكرار الجماعة ممنوع؟ رغم أن الرسول ﷺ قد صلى في أول الوقت وصلى في آخره، وربما آخّر العشاء إلى ثلث الليل أو نصفه، وقال لولا أن اشق على أمتي لأمرتهم بها ـ يعني العشاء ـ في هذا الوقت.

وهذا السؤال موجَّه لفضيلة الشيخ الدكتور عبدالعزيز الحمين الرئيس العام لهيئات الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر فهذا الموضوع يمسُّ الناس ويتعرضون له خمس مرات في اليوم والليلة.

الأمر بالمعروف بين سعة المفهوم وضيق الفهم(*)

الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر مبدأ إسلامي أصيل وقاعدة شرعية كبرى وشعيرة دينية عظيمة يقول سبحانه وتعالى ﴿كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنكَرِ وَتُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ﴾ (آل عمران: ١١٠) والمعروف هو كل ما يحبه الله من الأقوال والأفعال والمنكر بعكسه، ثم إن الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر بالإضافة إلى عظمته فهو من حقوق المسلمين عليهم فيما بينهم يقول سبحانه وتعالى ﴿ وَالْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِنَاتُ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ يَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنكَرِ﴾ (التوبة: ٧١) وهذا المبدأ العظيم هو أساس الولاية في الإسلام وأصلها ومنها انبثق مفهومها.

وولي الأمر في الإسلام هو من تولى أمر الناس على اختلاف أشكال الولاية وصورها ليحقق المقصود من الخلق وهو الاستخلاف في الأرض وعمارتها وإقامة دين الله ونشره وتحقيق معنى الأمر والنهي، ولهذا قام الأئمة والخلفاء ومن ولي أمر المسلمين منذ وفاته ﷺ إلى يومنا هذا لتحقيق ذلك المعنى وأقاموا لأجله من الأعمال وأنشأوا من الولايات كل بحسبه لتحقيق مقاصد الخلافة، فولوا الولاة واستوزروا الوزارة وأنشأوا الدواوين وجندوا الجند وأوجدوا الشرط وجيشوا الجيوش وأقاموا المدارس والمجامع العلمية وأنشأوا المحاكم وأرسلوا القضاة وأعلنوا الخطط وقاموا بكل ما من شأنه أن يحقق العدل وينشر العلم ويبسط الأمن ويعمر الأرض.

(*) **المصدر**: جريدة الوطن، التاريخ: ١٤٣١/١/٢٣هـ.

يقول شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله: وجميع الولايات الإسلامية مقصودها الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر سواء في ذلك ولاية الحرب الكبرى مثل نيابة السلطنة، والصغرى مثل ولاية الشرطة وولاية الحكم أو ولاية المال وهي ولاية الدواوين المالية وولاية الحسبة، ثم يقول: والولايات كلها دينية مثل إمرة المؤمنين وما دونها من ملك ووزارة وديوانية سواء كانت كتابة خطاب أو كتابة حساب المستخرج أو مصروف في أرزاق المقاتلة أو غيرهم ومثل إمارة حرب وقضاء وحسبة وفروع هذه الولايات إنما شرعت للأمر للمعروف والنهي عن المنكر.

وعلى هذا فما يقوم به جهاز هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر من أعمال مهمة وفاضلة ينطلق من مفهوم تلك الولاية ولكنه لا يمثل منها إلاّ بقدر ما يمثله هذا الجهاز من الدولة والأمة.

أما إسقاط نصوص الآيات الدالة على فضيلة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر كمبدأ إسلامي على أعمال هذا الجهاز دون غيره من أجهزة الدولة وقطاعاتها المختلفة هو اختزال لمعاني الآيات وتفريغ لها من معانيها العظمى وحصر لمقاصدها الكبرى في معانٍ ومقاصد ضيقة جداً هي في حقيقة الأمر معنى من معاني الولاية ولذلك حتى تسمية هذا الجهاز بهذا الاسم يوحي بأن الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر هو فقط ما يقوم هذا الجهاز دون غيره من أجهزة الدولة وقطاعاتها ووزاراتها وجميع دوائرها، المقصود من هذا كله هو أن من يتحدث عن هذا الجهاز أو العاملين عليه أو ينتقد بعض أعمالهم هو في الحقيقة لا يقصد الشعيرة العظيمة ولا المبدأ الأصيل (الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر) لأنها أعظم وأكبر وأعم من أن تحصر في ذلك الجهاز وحده دون غيره.

قيادة المرأة للسيارة قضية حقوق لا قضية أولوية(*)

حينما نتحدث عن قيادة المرأة للسيارة كحق آدمي أو بشري فنحن لا نتحدث عنه كأولوية، فالأولويات تختلف باختلاف الناس وإمكاناتهم وقدراتهم المالية وعاداتهم واعتباراتهم الاجتماعية، فما هو أولوية لدى بعض الناس هو ترف لدى آخرين ومضيعة وقت لدى غيرهم، وهذا ليس في قيادة المرأة للسيارة فحسب بل في كل شيء في هذه

(*) **المصدر**: جريدة الوطن، التاريخ: ١٤٣١/١/٢٩هـ.

الحياة، فالحديث عن قيادة المرأة للسيارة هل هو أولوية أم لا؟ أو كما يقولون: لدينا من المشاكل والأزمات ما هو أهم من هذا الموضوع! هذا الطرح طرح غير عقلاني ويفتقر إلى البعد الديني والنظر العقلي والمنطقي، فقضية القيادة هي قضية حقوقية بالدرجة الأولى تُشبه الكثير من قضايا المرأة لدينا، والحديث فيها ينطلق من حقوق الإنسان التي أعطاه إياها الإسلام كحق التملك وحرية التنقل وهي مبدأ من مبادئ الحرية الأصلية ـ غير المكتسبة ـ والتي هي موجودة في أصل الديانة فضلاً عما هو دونها ﴿أَفَأَنتَ تُكْرِهُ ٱلنَّاسَ حَتَّىٰ يَكُونُواْ مُؤْمِنِينَ﴾ ﴿لَآ إِكْرَاهَ فِي ٱلدِّينِ﴾ وهي تقوم أيضاً على أصل الإباحة والبراءة الأصلية فيما لا نص فيه.

إن من يملك الملايين ويسكن القصور ولديه من الخدم والحشم و(السواويق) قد تكون هذه القضية آخر همِّه فهي من سواليف السَمَر وحلا المجالس والصالونات الثقافية والأدبية، أما من تُراق كرامتهن على أرصفة الشوارع يستجدين سيارات الأجرة و(يفاصِلن) أصحابها في قيمة (التوصيلة) لتذهب إحداهن لمدرستها أو لعملها المصدر الباقي لكرامتها أو للمستشفى للعلاج أو لحاجاتها أو لغير ذلك فليست ترفاً، ومن تعاني الذلّ والمهانة والمطاردة من الشباب المستهتر اللامبالي «الذين لا يألون فيمن يركبن التاكسي إلاّ ولا ذمة ولا كرامة ويعتبرونهن حمىً مستباحاً ومِن سقط المتاع» فهي ليست ترفاً، ومن تجمع الريال على الريال لتوفر رواتب السواق وتبني له ملحقاً خارجياً و(تتمرمط) للحصول على تأشيرة قبل ذلك أصلاً فليست ترفاً، إنه حق المرأة في الإسلام في العيش بكرامة وحقها في حفظ نفسها وعرضها ومالها فهي صنو الرجل.

إن الحقوق ليست ترفاً ولا تمنح ولا يمكن التصويت عليها، فهل يمكن أن يطرح موضوع الرقيق للتصويت؟ وهل يمكن أن يطرح موضوع الملكية الفردية ـ مثلاً ـ للتصويت ليكون بقرار جماعي أو أغلبي! لا يمكن ذلك فالملكية والحرية حقوق للإنسان بمجرد ولادته، والخوف على النساء من أن يعتدي عليهن أحد ليس مبرراً كافياً لمنعهن من القيادة، فهذه مشكلة أمنية وتربوية بالدرجة الأولى وليست مشكلتهن. أما من منع من قيادة المرأة للسيارة من مشائخنا الفضلاء في السابق فهو لاعتبارات لا أظنها موجودة الآن أو يمكن مناقشتها وإعادة النظر فيها.

ختاماً هذه ليست دعوة للمرأة لقيادة السيارة ـ فمن لا يريد فمن حقه ـ وإنما هو دعوة لإعطائها كرامتها وحقوقها الإنسانية والشرعية التي أعطاها الإسلام.

من يدق المسمار في نعش العدل؟[*]

عندما تمارس مع شخص جميع الأساليب والطرق غير الشرعية وغير النظامية في التوقيف والتحقيق والحبس والتجريم، عندما يُوقف شخص ويسجن من غير قضية ثم يبحث له عن قضية، عندما يكون توقيفه ليس له مدة معلومة ولا لنهايته أمد محدد، عندما تصبح أسرة المتهم متهمة وتوقف حساباتهم المالية وتعطل أعمالهم التجارية لسنوات ويتعرضون للإفلاس بلا حكم قضائي ولا مسوغ نظامي، عندما يصبح الأصل والفصل هو مدار التحقيق ومناط الحكم، عندما يحكم القضاء ويعلن براءة المتهم ويأمر بإخراجه من السجن ولا يتم تنفيذ الحكم القضائي والفصل الشرعي لعدة أشهر أو سنوات؛ عندما يقع ذلك فهناك موظفون فاسدون، وهناك من يسيء استخدام السلطة، وهناك من يستغلها لأغراض خاصة، وهناك من يضيع الأمانة، وهناك من نصّب نفسه قاضياً، وهناك من يفسر الأنظمة التي وضعت ضمانة للعدالة وحفظاً للحقوق حسب مزاجه، وهناك من يلوي أعناق الأنظمة ونصوصها لتوافق هواه، وهناك من يضرب بها عرض الحائط. إنهم بحق عنوان الفساد، إنهم بحق المجاهرون بالرذيلة يا حماة الفضيلة، إنهم بحق من يسيء إلى هذا الوطن وهذه الدولة حكومة وشعباً، إنهم بحق من يشوه سمعتنا، إنهم بحق هامة الظلم التي تستحق ضربة الإمام العادل.

إن أهم المراحل في رحلة القضاء والتقاضي والبحث عن العدالة ورفع الظلم ودفعه والمحك الحقيقي والمعيار الدقيق لمستوى وكفاءة الأجهزة وكفاية الأنظمة للوصول للغاية المنشودة هي الجهات التنفيذية التي تتولى قبل التقاضي عملية البحث والتحقيق والقبض والتوقيف ويأتي بعدها التنفيذ والإلزام والذي هو ثمرة العملية القضائية ونتيجتها، فأي خلل أو قصور أو تعدّ أو تعسف أو تداخل في الصلاحيات أو استغلال للسلطة لدى الجهات التنفيذية سوف ينعكس بشكل مباشر ويؤثر بشكل سلبي ومضرّ بل ومدمِّر على القضاء وعملية التقاضي والذي يجب أن يكون مستقلاً وبعيداً عن المؤثرات، وأحكامه واجبة النفاذ، وألاّ يمارس أو يتقمص أحد أو جهة دوره؛ لتتحقق الغاية الكبرى والمقصد الأعظم وهي العدالة التي قامت عليها السموات والأرض والتي هي ناموس الكون وأسُّ الحضارة.

(*) **المصدر**: جريدة الوطن، التاريخ: ١٤٣١/٢/٢٨هـ.

إن مشروع خادم الحرمين الشريفين لتطوير مرفق القضاء وما أنفق عليه من أموال وما جند له من جنود وما بذل في سبيله من جهود وما علَّق عليه من آمال وكل مشاريع التطوير وخطط النهضة وبرامج التنمية وجهود المخلصين والمصلحين من قادة هذا الوطن وأبنائه وكل التضحيات المغلّفة بالألم والمشحونة بالأمل سوف تبقى بلا قيمة إذا كان هناك موظف حقير بجرة قلم يستطيع أن يسجن ويعاقب ويسلب الحرية في النفس والمال، ويماطل في تنفيذ الأحكام القضائية أو يمتنع عن التقيَّد بالإجراءات النظامية، أو يقرؤها بأكثر من سبع قراءات لمجرد أنها لم تعجبه أو لم توافق هواه أو بينه وبين أحد (وقفة نفس) أو لأي سبب كان؛ ليهدم بذلك حضارة أمة ومشاريع وطن ومستقبل أجيال، وكما قال الشاعر:

ولو ألفُ بانٍ خلفهم هادمٌ كفى فكيف ببانٍ خلفه ألفُ هادم

ولنكن على يقين بأن هؤلاء لم يجرؤوا على ذلك إلاّ لأنهم يعلمون أنهم بمأمن من الحساب فضلاً عن العقاب.

هؤلاء وأمثالهم وكل من يساعدهم أو حتى يسكت عن أفعالهم أو يستسلم أمامهم هم من يدق المسامير في نعوش العدل والعدالة.

ولكن أبشروا فالأمل بالله معقود ثم بولاة أمرنا ليكشفوا ستر هؤلاء ويفضحوا أمرهم ويقدموهم للعدالة لينالوا جزاءهم وليكونوا عبرة لكل من تجاوز الأنظمة أو فسرها حسب هواه أو تعنت وماطل في تنفيذ الأحكام القضائية ولكل من يظن أن منصبه تشريف لا تكليف ولكل من أعطب سلطة فأساء استخدامها أو أمانة فضيعها ولم يقم بحقها.

ما هي الثوابت(*)

دائماً ما تتردد كلمة الثوابت والتمسك بالثوابت ومن غير إخلال بالثوابت أو تنازل عنها، ونسمعها كثيراً عند استقبال الجديد أو التعامل مع المستجد أو حوار الآخر على وجه الخصوص. وهذا كلام جميل ومبدأ رائع، فالثوابت هي التي تعكس الهوية وهي التي تعبر عن المبادئ وتشعر الإنسان بالأصالة والخصوصية والمزيد من الاستقلالية مع

(*) **المصدر**: جريدة الوطن، التاريخ ١٤٣١/٣/٥هـ.

القدرة على التواصل، ولكن السؤال المهم برأيي هو: ما هي هذه الثوابت التي نلتزم بها؟ وهل فعلاً هناك ما يمكن أن نسميه بثوابت متفق عليها؟ أو متعارف عليها وهي المرجع في التعامل مع الآخر؟

والقاعدة التي ينطلق منها المتحاورون ويحتكم إليها المختلفون، حسب ظني أنه لا تزال هناك ضبابية وغموض في تحديد مفهوم الثوابت وإيجاد ضوابط واضحة له، ليضاف هذا المصطلح لبقية المصطلحات والتصنيفات التي تعيش في مستودع الضبابية والألوان الرمادية والتي أصبحت كـ (البعبع) الذي يستدعى في مواجهة المفكرين والمصلحين الوطنيين في أي حوارات أو مواجهات علمية وفكرية أو تماس ثقافي، وفي مواجهة كذلك أي مستجد، ويُتهم الآخرون بمخالفة الثوابت أو انتهاكها وتُستعدى عليهم السلطة وتُمارس بحقهم شتى صور الإقصاء والتخوين.

إنني أظن أن تحديد أو توصيف هذه المصطلحات والمفاهيم المهمة كمفهوم الثوابت يجب أن يكون من أهم أعمال وأنشطة مركز الملك عبدالعزيز للحوار الوطني، فالتوصَّل إلى صيغة ومقاربة واضحة لهذا المفهوم سيكون أساساً لكل حوار علمي وفكري ومنطلقاً لكل تفاعل حضاري وضابطاً لكل تواصل عالمي، لتؤسس بعد ذلك لمفهوم الوطنية الحقيقية ـ الذي لا يزال يعاني ـ ولوازمها المشروعة وحقوقها المتبادلة.

حينما تصبح القضايا رموزاً(*)

الاختلاف بين العلماء وتعدد وجهات النظر وتنوع الآراء حول بعض المسائل أو القضايا كما أنه حق إنساني فهو طبيعة بشرية كما قال سبحانه ﴿وَلَوْ شَآءَ رَبُّكَ لَجَعَلَ ٱلنَّاسَ أُمَّةً وَٰحِدَةً وَلَا يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ ۝١١٨ إِلَّا مَن رَّحِمَ رَبُّكَ وَلِذَٰلِكَ خَلَقَهُمْ﴾ (هود: ١١٨ - ١١٩) وهو من رحمة الخالق بعباده ومن نواميس الكون التي جعلها سبحانه وتعالى لتكون محفزاً فتطلق شرارة التفاعل الإنساني والحراك البشري والذي يمثل في اللامنظور تناغماً جميلاً ومنظراً فريداً كالتناغم والانتظام الواقع بين الكواكب السماوية والمجرات الكونية. وقد قال سبحانه وتعالى ﴿وَلَوْلَا دَفْعُ ٱللَّهِ ٱلنَّاسَ بَعْضَهُم بِبَعْضٍ لَّفَسَدَتِ ٱلْأَرْضُ﴾ (البقرة: ٢٥١)، فالاختلاف في الأصل ليس مذمة لمن امتلك القدرة والمؤهلات اللازمة، بل هو دافع قوي ومحرض لتقدم الأمة ونهضتها كما شهدت به القرون الأولى وعصور النهضة، فقد اختلف الصحابة فيما بينهم في مسائل كثيرة في الدين، والتابعون من بعدهم واستمر الأمر

(*) المصدر: جريدة الوطن، التاريخ ١٤٣١/٤/٣هـ.

كذلك في القرون المفضلة، ولا يزال العلماء والأئمة يختلفون إلى يومنا هذا وسيستمر ذلك إلى أن تقوم الساعة، كل يبذل جهده ويستفرغ وسعه ويشحذ ويجتهد في البحث عن الحق ويلتمس الصواب معتمداً على ما ظهر له من الأثر والنظر.

عموماً ليس حديثي هو عن حتمية الخلاف والاختلاف ولا عن أهمية الاجتهاد وفضيلته ولا عن أسسه وشروطه ولا عن ذم التقليد والجمود وإنما حديثي هو عن ما يفعله البعض عند الاختلاف في مسائل ليست هي من أصول الدين، بل هي من فروعه، ومما اختلف فيه العلماء والأئمة أو مما يسوغ فيه الخلاف وتتعدد فيه الرؤى وتتنازعه وتتجاذبه الأدلة ومما يستجد من الحوادث وينزل بالناس من النوازل، وذلك من التشنيع على المخالف والحط من قدره والذهاب بالخلاف إلى مواقع سحيقة ومنازل متدنية عن أصول الحوار وآدابه من الذم والاستخفاف، بل والسب والشتم والوقيعة في الأعراض، مما قد لا يخطر على بال أحد، وأخطر من ذلك وأعظم منه ـ في نظري ـ حينما تُرمّز بعض القضايا فتصبح هي الحد الفاصل بين الخير والشر، والجدار العازل لحماية الدين وحراسة الفضيلة وصمام أمن للمجتمع وبدونها تنهار الأمة وتذهب أخلاقها ويؤذن بدمارها وتستحق العقاب الإلهي، مع أنها كما أسلفت لا تعدو كونها مما اختلف فيه الأئمة المعتبرون وجرى فيه الخلاف منذ القدم، فهذه الطريقة وهذا الأسلوب هو نوع من الغلو في الدين الذي قال فيه الرسول ﷺ «إن هذا الدين متين فأوغلوا فيه برفق ولن يشاد الدين أحد إلاّ غلبه»، وهو رقية لمذهب الخوارج ومحرض للتكفير وسبيل غير سبيل المؤمنين ومن دواعي الإرهاب واستساغة دماء المسلمين وأعراضهم.

وقد مرت بنا قضايا كثيرة مستجدات كانت تمثل لدى البعض الخطر الأعظم والمصيبة الكبرى والطريق السريع لانهيار الأمة وزوالها، ثم تبين مع الوقت وصيرورة الزمن وتجربة الحياة أن لا شيء من ذلك وقع ولا شيء من تلك المخاوف صدق، أو وقع ولكن على وجه لا يوجب كل ذلك الخوف ولا يستلزم كل ذلك التحذير ولم نستفد إلاّ ضياع الأوقات وتعطيل عجلة التنمية والتضييق على الناس في دينهم ودنياهم ومعاشهم وإشغال الأذهان والعقول بما لا يعود على الأمة بفائدة حقيقية.

أختم بقصة لأحد أصحاب النبي ﷺ وكان قد جلد في شرب الخمر مرات كثيرة ـ وهي من الكبائر بالإجماع ـ فقال رجل من الصحابة: اللّهم العنه ما أكثر ما يؤتى به، فقال ﷺ «لا تلعنوه والله ما علمت إلاّ أنه يحب الله ورسوله» بأبي أنت وأمي يا رسول الله الذي بُعثت بالحنيفية السمحة لتقيم أمة الوسط الذين ينفون عن الدين تحريف الغالين وانتحال المبطلين وتأويل الجاهلين صلّى الله عليه وعلى آله وصحبه وسلم.

أهم معارك أحمد عدنان التنويرية

التحرر من ضرائب منتهية الصلاحية(*)!

ـ سطوة (الفتوى) في الدولة السعودية الثالثة بدأت منذ تكفير القوميين وحسم الصراع بين سعود وفيصل.

ـ لا فرق بين خطاب رابطة العالم الإسلامي وبين خطاب (القاعدة) أو (التكفير والهجرة) لولا نبذ العنف.

(قد ينتقد البعض ـ على حق ـ النبرة الشعاراتية الطاغية على النصف الأول من عنوان المقال، ولكن القصد من استعارة هذه النبرة التي تجاوزها الزمن ويرفضها المنطق، هو التذكير بمقال كتبه الناشر هشام علي حافظ ـ رحمه الله ـ في صحيفة (الشرق الأوسط) قبل ثلاثة عقود تقريباً تحت عنوان «تسقط القومية العربية» لعلّه يكون هناك رابط بين ما أسعى إليه اليوم وبين ما سعى إليه الناشر الرائد في ذلك الوقت).

لو عدنا إلى لحظة التأسيس الأول للدولة السعودية الثالثة، سنلاحظ أن الملك عبدالعزيز أعاد توحيد البلاد تحت شعار واضح؛ استعادة الدولة، أو بلغة ذلك الزمن؛ استعادة ملك الآباء والأجداد، على عكس منهج التأسيس في الدولة الأولى (١٧٤٤ ـ ١٨١٨) الذي اعتمد على تبني منهج الشيخ محمد بن عبدالوهاب، وكان واضحاً في عهد عبدالعزيز عدم حضور الفتوى كعامل معيق، ففي سنة ١٩٢٤م تسامح الملك المؤسس لصالح مستوردي التبغ المكيين أمام الموقف المتعنت لأمير مكة حينها خالد بن لؤي إضافة إلى القصة المعروفة حول الاعتراض الديني على الهاتف واللاسلكي ومعالجتها بدعوة المعترضين لقراءة القرآن في الهاتف واللاسلكي للتأكد بأن هذه الاختراعات ليست

(*) **المصدر** : جريدة الأخبار اللبنانية، التاريخ ٣/٢/٢٠١٠م.

من عمل الشيطان، يعزز هذا التحليل بشكل أوضح تبني الملك سعود لاحقاً حق تعليم البنات الذي واجه معارضة دينية واجتماعية محافظة.

بدأت الفتوى في الحضور السياسي الداخلي، منذ حسم الصراع بين سعود وفيصل، وتحديداً في ٢٩ مارس ١٩٦٤ ـ والنص هنا واحد في مصادر متعددة ـ حين اصدر العلماء فتوى بزعامة محمد بن إبراهيم آل الشيخ مفتي المملكة، حول تسليم السلطة بأكملها لفيصل على أن يبقى سعود ملكاً بالاسم فقط، ولاحقاً.. في ٢٨ تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٦٤م اجتمع علماء الدين في منزل مفتي المملكة ـ وقتها ـ محمد بن إبراهيم آل الشيخ وأفتوا بعزل سعود ومبايعة فيصل، ثم عقدوا اجتماعاً آخر مع الأمراء في فندق (صحارى) بالرياض، حيث بلغ عدد المشاركين في الاجتماعين ـ كما يذكر دي غوري ـ زهاء مائة أمير و ٦٥ عالماً، وفي ٢ نوفمبر ١٩٦٤، صادق مجلس الوزراء على قرارين: فتوى العلماء بمبايعة فيصل ملكاً، ورسالة وقعها جميع أفراد الأسرة المالكة تبايع فيصل ملكاً وتدين له بالولاء؛ كما بايع الملك الجديد أعضاء مجلس الشورى وأعضاء مجلس الوزراء (في أول وآخر اجتماع مشترك بينهما في تاريخ المملكة) وممثلو أهم المحافظات.. وفي كانون الثاني (يناير) ١٩٦٥م غادر سعود البلاد.

ووفق مقتضيات المرحلة، وبعد تمهيد أو مواكبة الفتاوى بتكفير القوميين العرب منذ نهاية الخمسينيات، أي بداية حضور الفتوى في السياسة الخارجية، أعلن الملك فيصل عن سياسة التضامن الإسلامي في مواجهة القومية العربية والرئيس جمال عبدالناصر، فوقع الخلل الأكبر الذي حرص الملك المؤسس على تلافيه في ٣٠ مارس ١٩٢٩ بمعركة (السبلة) في مواجهة الإخوان، خلاصة المعركة، أنها مواجهة بين خطاب الدولة وخطاب الإسلام السياسي، فالإخوان طالبوا بنفوذ سياسي أكبر بحجة ابتعاد الملك المؤسس ـ من وجهة نظرهم ـ عن الإسلام وتعاليمه إضافة إلى مكافأة دورهم العسكري في توحيد البلاد، وانتهى الأمر إلى المطالبة بالحكم كله، لكن المؤسس الأول والمصلح الأهم حسم الأمر عسكرياً وسياسياً لصالحه.

الاعتماد على منهج الفتوى لحسم صراع الحكم بين سعود وفيصل، بعد منهج المؤتمر الشعبي (منهج المواطن بلغة ذلك الزمان) الذي رسخه الملك عبدالعزيز حين اعتمد تسمية المملكة العربية السعودية في المؤتمر الشعبي ١٩٣٢م، قلب مفهوم الشرعية في عقل الدولة من شرعية المواطنة إلى شرعية الأيديولوجيا، وهذا سحب مفهوم الدولة بالضرورة من مظهر المعاصرة إلى مظهر البدائية.. أي إلى لحظة الدولة الأولى، كما أن

جر العلماء كممثلين للدين إلى صراع السياسة بين ممثلي الحكم، استدعى لاحقاً وبالتدرج ثمناً سياسياً متنامياً إزاء هذا الدور وما تلاه تفاعلاً مع تطورات السياسة في الداخل والخارج، أي التدخل في شؤون الدولة وقراراتها عبر الوصاية الاجتماعية والثقافية واحتكار الخطاب الديني، ولم يُنتبه جدياً لخطورة هذا الوضع إلاّ بعد أحداث سبتمبر ٢٠٠١م.

من جهة أخرى، جاء تبني سياسة التضامن الإسلامي، ليزاوج بين خطاب الدولة وخطاب الإسلام السياسي، ليس في السعودية وحدها، بل في العالم العربي برمته فيما بعد بحكم التطورات السياسية، وتحول الصراع بين الدولة المدنية (بالمعنى الضيق أو النسبي في أغلب الأحيان) التي مثلتها الأنظمة وبين الدولة الدينية التي مثلتها جماعات الإسلام السياسي إلى تنافس على المضمون: أي الخطابين يمثل الإسلام ويستحق لقب الدولة الدينية؟! فتنقلب مقاعد الشرعية مرة أخرى، فتصبح السلطة خارجة عن الشرعية (الدين هذه المرة) نظراً للابتعاد عن المثال الذي تمتطيه جماعات الإسلام السياسي، وبناء على ذلك تبنت الأنظمة لغة تزايد على الإسلاموية وتكرمها في الوقت نفسه، وهكذا نستطيع أن نضع تصريح تركي الحمد في برنامج (المقال) على قناة دبي في ٢٧ يونيو ٢٠٠٥ ضمن سياقه حين قال: «المتطرفون والدولة السعودية ينتمون إلى نفس الخطاب حتى لو توازنت الدولة وتطرف المتطرفون، ولكنهم في النهاية ينتمون إلى خطاب واحد، المتطرفون يقولون إنهم ينتمون إلى الخطاب النقي والصحيح، والدولة تذهب إلى نفس القول، وبالتالي فإن الدولة والمتطرفين يتنافسون في حلبة المجتمع على التفسير الأصح للخطاب الديني، وتبدو الدولة إجمالاً وكأنها تواجه نفسها».

بالعودة إلى ميثاق رابطة العالم الإسلامي، إحدى المؤسسات التي نتجت عن سياسة التضامن، سنفهم المشروعية التي تمتعت بها جماعات الإسلام السياسي بفضل الأنظمة، لاحظوا ميثاق الرابطة: «أن نؤدي فريضة الله علينا بتبليغ القواعد التي أرساها الإسلام.. أن نذلل العقبات التي تعترض إنشاء جامعة العالم الإسلامي.. أن نطرح كل دعوى جاهلية قديمة منها وحديثة».. ومن وسائل ذلك حسب الميثاق: «الدعوة إلى تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية على مستوى الأفراد والجماعات والدول.. إنشاء مكاتب ومراكز إسلامية تنشط لخدمة الأهداف الإسلامية.. تقديم الإغاثة العاجلة للمسلمين المتضررين من الحروب والكوارث الطبيعية.. المساهمة في تفعيل نشاط المساجد وعمارتها».

من حيث المضمون، نلاحظ تداخلاً واضحاً بين ميثاق الرابطة وخطاب تنظيم

القاعدة أو جماعة التكفير والهجرة وغيرها من جماعات الإسلام السياسي المتأثرة بأفكار سيد قطب أو أبي الأعلى المودودي من حيث لفظ الآخر ومعاداته لولا الابتعاد عن العنف المادي، فرفض الدعاوى الجاهلية على سبيل المثال فيه من الميوعة بحيث يمكن أن يشمل كل تيار وكل فكرة، كما أن النزعة الماضوية في الميثاق لا تفتح الباب لأي أفق عصري ومنتج، فالإشارة إلى تفعيل دور المسجد يقفز بنا إلى بدايات الدولة الإسلامية حين كان المسجد مركز الدولة ورمزها، وكان الأجدى.. الدعوة إلى استكمال بناء الدولة المدنية العادلة وإلى تفعيل دور المجتمع المدني والمؤسسات وإلى أمن المواطن وحريته، كما أن البند الأول، أي تطبيق أحكام الشريعة على مستوى الأفراد والجماعات والدول تعتمد عليه كل الجماعات المتطرفة في تشريع عنفها وإرهابها.. إضافة إلى أنه يتنافى مع بند صريح في ميثاق منظمة المؤتمر الإسلامي ـ المنظمة الأم للرابطة ـ يمنع التدخل في السياسات الداخلية للدول، واعتبار الإسلام كخيار من أجل خلاص العالم مثل الأحادية التي ينطلق منها التطرف وفي سبيلها يعمل، أما حين قرأت تذليل العقبات أمام إنشاء جامعة العالم الإسلامي، تساءلت: أما زالت تعيش الرابطة في النصف الأول من القرن الماضي؟! والأهم من كل هذا أليس من حق (القاعدة) وغيرها من جماعات الإسلام السياسي بدءاً من الخوان المسلمين اتهام الدول «المتضامنة» بالتراخي في تطبيق المنهج القويم؟!

بعد ترسيخ مبدأ التضامن الإسلامي منذ قمة الرباط ١٩٦٩ بحضور الرئيس عبدالناصر، تنامى نفوذ جماعات الإسلام السياسي بشكل شرعي وبديهي خارج السعودية، لتبدأ أزمة حقيقية في العقل السياسي العربي تظهر في تحول الشعارات السياسية، وأصبحت اللغة تتحرك إلى تطبيق أحكام الشرع بدلاً من تحقيق طموحات الشعب (حالة جعفر النميري في سبتمبر ١٩٨٣ بالسودان حين أصدر مراسيم تطبيق الشريعة)، وحلت فكرة مجاهدة الكفار محل فكرة التحرر من الاستعمار (تجربة الجهاد الأفغاني التي باركتها الأنظمة العربية المتحالفة مع الولايات المتحدة بالشراكة مع الفقهاء مقابل نفوذ سياسي واجتماعي مرة أخرى بالضرورة)، والحديث عن العدالة الاجتماعية لم يبق إلاّ في أدبيات يسار هش خارج المملكة، واستذكره السعوديون بعد مبادرة مكافحة الفقر للملك عبدالله عام ٢٠٠٣ حين كان ولياً للعهد، أما الحديث عن الديمقراطية وحقوق الإنسان والمواطنة والإصلاح السياسي بصفة عامة فقد اندثر حتى تمددت مفاعيل أحداث سبتمبر ٢٠٠١ في الشرق الأوسط.

السعودية، دفعت ثمناً باهظاً نتيجة صراعات المرحلة، فمواجهة المد القومي، دفعها إلى استضافة أبناء الإخوان المسلمين وغيرها من الفصائل الإسلاموية من العالم العربي ودمجها في نسيج البلاد الداخلي، فشُحن المجتمع بخطاب ديني مؤدلج ومسيس عبر التعليم والإعلام مؤسساً لقاعدة عريضة تتعاطف مع الخطاب الإسلاموي المتطرف، مما دفع الأمير نايف بن عبدالعزيز وزير الداخلية للتصريح في صحيفة (السياسة الكويتية) عام ٢٠٠٢: «من دون تردد أقولها إن مشكلاتنا وإفرازاتنا كلها جاءت من الإخوان المسلمين.. بحكم مسؤوليتي أقول إن الإخوان لما اشتدت عليهم الأمور، وعلقت لهم المشانق في دولهم، لجأوا إلى المملكة فتحملتهم وصانتهم... وإخواننا في الدول العربية الأخرى قبلوا بهذا الوضع، وقالوا إنه لا يجب أن يتحركوا من المملكة، لكن بعد بقائهم سنوات بين ظهرانينا، وجدنا أنهم يطلبون العمل، فأوجدنا لهم السبل، ففيهم مدرسون وعلماء، فتحنا أمامهم أبواب المدارس والجامعات، لكن للسف لم ينسوا ارتباطاتهم السابقة، فأخذوا يجندون الناس، ويُنْشِئون التيارات، وأصبحوا ضد المملكة.. لقد أساؤوا للمملكة كثيراً، وسببوا لها مشاكل كثيرة، لقد تحملنا منهم الكثير، ولسنا وحدنا الذي تحمل، إنهم سبب المشاكل في العالم العربي وربما الإسلامي»، وفي هذا التصريح، إذا لم نأخذ الهجوم على الإخوان المسلمين كرمزية للانتفاض على كل تيارات الإسلام السياسي، نتفهم إعفاء النظام والداخل من أي مسؤولية بحكم صدور التصريح عن مسؤول بارز، لكن لا بد أن نؤكد على جذور الخطاب الديني المسيس محلياً من الأصل منذ ابن بجاد والدويش.. ثم فتاوى العلماء بتكفير القوميين وعزل سعود.. ثم تجربة الجهاد الأفغاني وتداعيات حادثة جهيمان في الحرم المكي ١٩٧٩، وكل ما سبق يفسر بداهة، سقوط تيار الحداثة في الثمانينيات في مواجهة الصحوة الإسلامية ثم شكوى التيار الليبرالي من تكالب الظروف عليه، وحاجة النظام في الماضي أحياناً، وفي الحاضر بدرجة أقل، إلى الفتوى من أجل تمرير بعض القرارات وإلاّ فإن مصيرها التعطيل أو التشويش، مثلاً: القرار المعطل عن وزارة العمل ومجلس الوزراء في ٢٠٠٤ بتأنيث متاجر الملابس الداخلية النسائية، قرار تدريس اللغة الإنجليزية في المدارس الابتدائية الصادر عن مجلس الوزراء السعودي عام ٢٠٠٣، وأخيراً.. الإثارة التي واكبت افتتاح جامعة الملك عبدالله للعلوم والتقنية والتي دللت ـ في الوقت نفسه ـ على أن النظام لن يقف وحيداً إذا انحاز إلى التنوير وتخلى عن بعض مواقف التيار الديني التقليدية.. حتى إن بعض الفقهاء تجرؤوا وأعلنوا موقفهم المتسامح والمتصالح مع الاختلاط حين وجدوا النظام يقف معهم على نفس الرأي.

وبالنظر إلى المعطيات السابقة، إضافة إلى إرهاصات وتداعيات الثورة الإسلامية في إيران (١٩٧٩) وحرب الخليج الثانية (١٩٩٠) وسقوط الاتحاد السوفياتي (١٩٩١)، شهد المشهد السياسي السعودي تحولاً خطيراً: إزاحة التيارات القومية واليسارية التي سادت في الخمسينيات والستينيات كممثلة للخط السياسي المستقل أحياناً، والمعارض أحياناً أخرى، لصالح الحضور السلفي أو الإسلاموي، بدءاً من الصحوة الإسلامية في الثمانينيات مروراً بمذكرة النصيحة (١٩٩٢) ولجنة الدفاع عن الحقوق الشرعية (١٩٩٣)، ليمتد السياق بكل إنسيابية إلى تنظيم القاعدة منذ ٢٠٠٣، وازى ذلك حضور نخبوي للتيار الليبرالي تمثل في مطالبات رفعت لأصحاب القرار أو بالمشاركات الإعلامية والصحافية، وشمل هذا التحول الطائفة الشيعية التي تصدر رجالاتها في الخمسينيات والستينيات الصفوف اليسارية ليطغى على مشهدها الحضور الديني منذ ١٤٠٠هـ بإعلان تنظيم «الثورة الإسلامية في الجزيرة العربية» بقيادة الشيخ حسن الصفار الذي تحول مسماه لاحقاً إلى «الحركة الإصلاحية» ثم حل بعودة أفراده إلى المملكة بعد المصالحة مع النظام إثر حرب الخليج الثانية، وهذا يعني أن المشهد السياسي السعودي في مجمله ـ إذا استثنينا مواقع النظام ـ انقسم إلى ٣ محاور بشكل رئيسي:

الأول: تنظيم القاعدة وحلفاؤه الذين يصنفون النظام كخارج عن الدين، ولا مفر من هدمه واستبداله، ومع أن هذا المحور، ينتمي إلى الأقلية، ولكنه للأسف، شديد الفعالية بسبب طبيعة المحور الثاني.

الثاني: التيار الإسلاموي الموالي للنظام، ولكنه في الوقت نفسه، يطالب بتطبيق المشروع الثقافي والاجتماعي لتنظيم القاعدة وطالبان!

الثالث: كل ما عدا ذلك، ويطلق عليه من باب المجاز، التيار الليبرالي، وهو نسيج متنوّع وواسع وفي الوقت نفسه محدود التأثير والفاعلية بسبب البنية السياسية وجذورها التاريخية، يتبلور من: الليبراليين، العلمانيين، اليسار والقومية العربية، الوسط ومجتمعات المدن، والإسلاميين الذي يميلون للانفتاح والاعتدال والسلفية المستنيرة. وقد نجح هذا النسيج في استقطاب تيارات دينية خالصة، وأقصد هنا، الشيعة والإسماعيلية والمتصوفة، ويتصدر هذا التيار ما تبقى من رجالات التيارات القومية واليسارية في الستينيات، وبعد أقطاب الحداثة في الثمانينيات، وهذا المحور، الذي يضم شرائح متناقضة ومتباعدة، يجتمع على الإيمان بالوحدة الوطنية ومناهضة المحورين السابقين بالدرجة الأولى، وبدرجة أقل يطالب بإصلاحات سياسية واقتصادية واجتماعية

تقود إلى دولة المؤسسات والديمقراطية والمواطنة وحقوق الإنسان.

وهنا، من الواجب استذكار تصنيف د. عبدالله الغذامي في كتاب (الموقف من الحداثة) الصادر عام ١٩٨٧ عن دار (البلاد): العامودیون (ويقصد بهم الشريحة المحافظة ومن أبرز مظاهرها وقتها الصحوة الإسلامية)، الألسنيون (ويقصد بهم النقد الجديد القائم على النظرية وأبرز مظاهرهم وقتها تيار الحداثة)، والانطباعيون (وهو مسمى أطلقه بعض اليساريين على أنفسهم من باب التمويه السياسي).

وبالنظر إلى التقسيمين السابقين، نلاحظ بوضوح، تراجع الخطاب السياسي المدني لصالح الإسلاموية السياسية، وهذا يعني في المحصلة، سطوة خطاب التخلف والتطرف، يعود هذا التراجع بالدرجة الأولى إلى عدم مواكبة النهضة الاقتصادية والعمرانية بإصلاحات سياسية تعزز الطبقة الوسطى وثقافة التنوع في ظل ترسيخ أُحادية الخطاب الديني حتى محاولة التملص منها بعد أحداث سبتمبر كما نلاحظ في الخطاب الإعلامي والثقافي الذي شجعه النظام في معارك: إصلاح المناهج التعليمية والحرب على الإرهاب.

وبين التقسيمين أيضاً تجدر الإشارة إلى نقطة مهمة، تتمثل في نتائج اندثار اليسار السعودي الذي أربك المشهد السعودي بصورة لافتة، فبعد أن كان هناك يسار صريح ويمين صريح، أمكن تمييز الوسط بينهما، لكن بعد غياب اليسار، أصبح المشهد السعودي يبدأ من اليمين، ثم الأكثر يمينية، وأصبح الوسط مغيباً عن الصورة ولو كان حاضراً في المشهد!

إن إثارة هذا التاريخ، الذي يمتد إلى الحاضر ويطمع في المستقبل، لا يقصد الإساءة إلى شخص أو نظام، بل إدانة الظروف ونقد بعض السلوكيات والقرارات التي فرضتها عن رضا أو إكراه أو سهو، وإذا كان التحرر من خطاب الإسلاموية المتطرفة يبدأ بنقض الأساس النظري لسياسة التضامن الإسلامي.. وإشاعة التنوع، يبقى التخلص من شرعية الأيديولوجيا وسطوة الفتوى على المشهد السياسي.

شرعية الأيديولوجيا، تعني تعالي النظام على الشعب، فالشعب ينظر إليه على أنه «رعية»، والرعية دائماً قاصرة وبحاجة إلى رعاية، وفي مقابل حق الرعاية، يلتزم الشعب بواجبات لا حصر لها دون رأي أو قرار، في المقابل نجد شرعية المواطن، ونلاحظ أن المواطن فرد، أي وحدة عضوية مستقلة ومتكاملة لا تكتسب قيمتها بالانتماء إلى قبيلة أو

حزب أو جماعة أو جهة أو مؤسسة، هو قيمة مضافة بحد ذاته، تتجسد هذه القيمة في «الرضا» و«المشاركة»، هذا الرضا هو أساس النظام ودرعه الحصين، أما المشاركة، فهي آلية تطوير النظام وحيويته وضمانة بقائه ـ وفي ظل هذه الشرعية يتحرر النظام من عوائق الأيديولوجيا المكبلة ببرنامج ملزم بغض النظر عن حاجة الواقع وتطوراته، وجماعات منتفعة تحدد درجة الرضا وتمتلك المشاركة ـ وفي المقابل.. يتمتع كل المواطنين ـ وأعضاء النظام منهم وليسوا فوقهم ـ بحقوق وواجبات متساوية، والقانون هو المعيار بين النظام والمواطن، وبين المواطنين أنفسهم، وإنني لا أشك لحظة، في أن المشروع الإصلاحي للملك عبدالله وإنجازاته تتجه لاستعادة هذه الشرعية المطلوبة استكمالاً لمسيرة سابقيه.

لا تبنى الأوطان بالفتاوى، إنما بالقانون، والقانون في مجمله هو مجموعة من القواعد التي تحكم وتنظم سلوك الأفراد في الجماعة وتوفق بين مصالحهم ويجب أن يخضع الجميع لها بدون استثناء، أما الفتوى فهي «تبيين الحكم الشرعي عن دليل لمن سأله عنه»، القانون يصوغه المشرع نيابة عن المجتمع، والفتوى كما يقول ابن الصلاح «توقيع عن الله تبارك وتعالى» وهذا الادعاء بحد ذاته يشير إلى مبدأ احتكار الإسلام الذي رفضه الإسلام، والمشكلة أننا نستطيع أن نعرف رأي المجتمع عبر الانتخابات أو استطلاعات الرأي أو الدراسات الإحصائية ويمكن تصحيح خطأ المشرع بقانون جديد وفق آليات النظام أو انتخابات جديدة، ولكن إذا أخطأ الفقيه في توقيعه عن الله فيصعب اكتشاف الخطأ ما لم يكن هناك نص قرآني محكم أو حديث متواتر، وحتى يكتشف الخطأ يخسر المواطن وقتاً فادحاً لملاحقة العصر وتطوراته (مثلاً: موقف الخطاب الديني السعودي من حقوق الإنسان حتى إعلان الملك فهد عن موافقته على قيام جمعية حقوق الإنسان الأهلية ثم الحكومية عام ٢٠٠٤، والموقف من الانتخابات حتى إعلان النظام عن تفعيل الانتخابات البلدية في ديسمبر ٢٠٠٤)، كما أننا على الأرجح حين نتحدث عن موضوع معين فنحن نتحدث عن قانون واحد بعد المناقشة والصياغة والإقرار، أما لو انتقلنا إلى الفتوى، فلكل موضوع ألف فتوى، وبالتالي من الأصل، فإن القانون له طابع الإلزام وصفة المساواة وغاية العدل، أما الفتوى فإنها تفتح أبواب التخيير والتنوع والاجتهاد لغاية التعلم أو التعبد، وإذا كان هذا ينطبق على منطق الفرد العادي، فإنه يجب أن لا يسري على منطق الدولة، ومن منظور التفاؤل.. يمكن الإشادة بـ «وعي سعودي» بدأ يلاحظ أهمية الفرق بين «الفتوى» و«القانون» ويحاول السير في الاتجاه الصحيح خاصة على مستوى النخب.

ليس هناك شك حول استحقاق الملك فيصل للقب المؤسس الثاني للبلاد بعد الملك عبدالعزيز، وهذا اللقب جاء استناداً على جهد دؤوب ومثابر بذله الفيصل في ترسيخ الاستقرار ووحدة الكيان والتصدي للعواصف الإقليمية والدولية، ولكن هذا الجهد، تأثر بصراعاته مع سابقه الملك سعود ومع خصمه الرئيس جمال عبدالناصر، ونتيجة هذه الصراعات، دفعت المملكة أثماناً باهظة ولازمة في سبيل إعادة التأسيس، والمطلوب بعد هذه السنوات، التمسك بإنجازات الفيصل والتحرر من ضرائب التأسيس الثاني التي أوجزتها في إحلال شرعية الأيديولوجيا محل شرعية المواطن.. وسطوة قيمة (الفتوى) على قيمة (القانون).. واشتراك النظام مع جماعات الإسلام السياسي في جذر واحد، ولا شك أن تحقيق هذا المطلب يقع على عاتق المؤسس الثالث للدولة السعودية الثالثة!

العلمانية كخيار سعودي(*)

- العلمانية ليست ديناً ولا تتناقض مع الإسلام.. ولكنها تتصادم مع تيارات الإسلام السياسي وبعض رجال الدين.
- الدولة العلمانية هي الدولة الحَكَم التي لا تنحاز لتيار ضد آخر، وفي نفس الوقت، تمنع أي تيار من فرض أجندته على الآخرين.

الحديث عن العلمانية في السعودية قد يبدو ضرباً من الجنون بسبب الفتاوى الهائلة التي تكفر العلمانيين وتحرم العلمانية تحت عنوان «الحكم بغير ما أنزل الله» أو «الحكم بالطاغوت».. وبسبب الأرض التي تضم حدودها الحرمين الشريفين.. ونشوء الدولة على تحالف بين مؤسسة دينية ومؤسسة سياسية.

ولكن هذا الجنون.. واستناداً على معطيات الحاضر.. وأسئلة المستقبل، قد نجد النخب الثقافية والسياسية في السعودية أنه أصبح ـ مع وطأة الوقت ـ نوعاً من الضرورة لاستكمال بناء الدولة الحديثة (دولة القانون والمؤسسات والمجتمع المدني).. ومعالجة مظاهر الانتماء لمستويات أدنى من مستوى الدولة (القبيلة ـ المذهب ـ الإقليم) وتعزيز الولاء للنظام السياسي، وتصحيح علاقات المؤسسة الدينية بالسلطة والمجتمع.

الحديث عن العلمانية في السعودية كخيار لا بد منه، يقف وراءه ٣ محرضات:

(*) **المصدر**: جريدة الأخبار اللبنانية، التاريخ ٥/٥/٢٠١٠م.

ـ تصريح وزير الخارجية الأمير سعود الفيصل في ١٤ مارس ٢٠١٠ لـ (نيويورك تايمز): «السعودية الآن تتحرر من أغلال الماضي وتسير إلى مجتمع ليبرالي».

ـ الخبر الذي تناقلته وسائل الإعلام مؤخراً عن حصول مواطن سعودي على حق اللجوء السياسي في نيوزيلندا بسبب اعتناقه المسيحية.

ـ والحرب الدورية بين الليبراليين والتيار الإسلاموي في ساحة الصحافة السعودية والإعلام.

العلمانية، كأي مفهوم في فضاء العلوم النظرية يحتمل تعريفات واسعة، منها: «الفصل بين الدين والدولة»، «نظام أخلاقي واجتماعي يقوم على اعتبارات الحياة المعاصرة وتبني المدنية والمواطنة، ورفض تدخل المؤسسة السياسية في أمور الاعتقاد.. ورفض تدخل المؤسسة الدينية في أمور السياسة».

وهذه التعريفات المتعددة، أدت بالضرورة إلى نماذج تطبيقية متباينة كما يوردها رفيق عبدالسلام في بحثه (السياسة والدين في العصر الحديث): نموذج التصادم مع الدين كما في المثال الشيوعي، ونموذج حياد الدولة إزاء الشأن الديني كما في الدول الاسكندنافية، وأخيراً.. نموذج التناغم مع الكنيسة (المؤسسة الدينية) كما في الولايات المتحدة وإيطاليا وبريطانيا.

ومن خلال أغلب النماذج نلاحظ أن تطبيق «الفصل» بين الدين والدولة أو تحييد الدين في الحياة السياسية بصورة مطلقة لم يتحقق لصالح موضعة المؤسسة الدينية كإحدى معطيات الحياة العامة دون هيمنة أو تسلط، ويجدر التأكيد على خطا منهجي بالحكم على العلمانية عبر إحدى تجلياتها ـ كما يقع في ذلك بعض الباحثين الإسلامويين ـ والأصوب قراءتها في سياقها التاريخي ومجموع أمثلتها والمحصلة النهائية لتطبيقاتها.

وبدون الخوض في التفاصيل، نستطيع استعراض جذور العلمانية منذ انطلاقة حركة الإصلاح البروتستانتي في القرن السادس عشر والتي شددت في بواكيرها على الكتاب المقدس كمرجع وحيد لتفسير العقيدة المسيحية وحرية هذا التفسير.. وتقديم الطاعة للسلطة الزمنية على حساب السلطة الروحية أو ما يعرف بـ (السلطان المطلق للملوك).. كردة فعل على طغيان الكنيسة الكاثوليكية ـ وليس الدين المسيحي ـ وأخطائها (صكوك الغفران ـ محاكم التفتيش ـ نفوذ البابا المطلق ـ تحالف الكنيسة مع الإقطاع) الذي أتاح مؤازرة شعبية ونخبوية للحركة التي تزامنت ـ بشكل أو آخر ـ مع قيام الممالك

والإمارات الصغيرة على أنقاض الإمبراطورية الرومانية الغربية ونزعة بعض الأمراء والملوك للاستقلال عن النفوذ البابوي مما حقق أرضية سياسية تتعاطف مع الحركة، وبداية الكشوفات الجغرافية ـ ثم النزعة الاستعمارية والتحول إلى الحداثة الصناعية ـ التي خلقت مبرراً آخر ـ اقتصادي ـ لاستقلال السلطة الزمنية عن الكنيسة تحت تحريض مصادرة ممتلكاتها وعدم إعفائها من الضريبة!

ووفقاً لهذه المعطيات، نشبت خلال القرنين السادس عشر والسابع عشر معارك دينية في أوروبا بين البروتستانت والكاثوليك وطدت ـ في النهاية ـ سلطان البروتستانت في شمال القارة الأوروبية ـ وربما أغلبها ـ لينحصر المذهب الكاثوليكي في جنوبها.

وخلال احتدام هذه المعارك، بقيت السلطة الزمنية ـ غالباً ـ على ظلم الناس ودعم الإقطاع الزراعي، لذلك.. اتجهت النخب الأوروبية في نتاجها الفكري إلى تقييد سلطان الملك بالله وبالشعب، وبعد ذلك.. مع تطور الظروف الاجتماعية والسياسية والاقتصادية نضجت فكرة «أن سلطة الملك تستمد من الشعب وحده» فتتبلور نظرية العقد الاجتماعي: «رضا المحكوم أساس سلطة الحاكم».

وخلال هذا السياق ـ المعقد ـ ومع تبلور مفهوم الدولة القومية وانتقال أوروبا من مرحلة الاقتصاد الزراعي إلى الحداثة الصناعية ونمو المدينة ـ وبالتالي نشوء الطبقة البرجوازية ـ اشتعلت الثورة الفرنسية في ١٧٨٩ كانتفاضة على الإقطاع الزراعي والنفوذ الكاثوليكي والسلطة المطلقة للملك بشعارها المشهور (حرية ـ إخاء ـ مساواة)، وإن كانت الحركة البروتستانتية عاملاً غير مباشر في قيام الثورة الفرنسية، إلاّ أن هذه الثورة تأثرت مباشرة بثورتين سبقتاها زمناً: الثورة البريطانية ١٦٨٨ ووثيقة الحقوق التي أصدرها البرلمان البريطاني ١٦٨٩.. والثورة الأميركية التي بدأت بحفلة الشاي ١٧٧٣ وشعارها المعروف «لا ضرائب بدون تمثيل» ثم إعلان الاستقلال في ١٧٧٦ الذي جاء فيه: «إننا نؤمن بأن الناس خُلقوا سواسية، وأن خالقهم قد وهبهم حقوقاً لا تقبل المساومة، منها حق الحياة والسعي لتحقيق السعادة»، وهنا نلمس إحياءً جديداً للديمقراطية ـ التي نشأت منذ دولة المدينة في الحضارة اليونانية ـ عبر البرلمان البريطاني الذي حقق السلطة العليا بعد الثورة البريطانية.. والكونجرس بعد الثورة الأمريكية.. ومجالس الثورة الفرنسية، ومن خلال هذه الثورات نشير ـ كذلك ـ إلى تشكل البذور الأولى لمفهوم حقوق الإنسان (الذي توج ـ فيما بعد ـ بإعلان الأمم المتحدة ١٩٤٨).

هذه التطورات أدت إلى آثار اجتماعية واقتصادية أبرزها: حرية الاعتقاد وحرية الفرد والسوق المفتوح تحت عنوان عريض هو «الليبرالية».. أي حق أي إنسان أن يحيا حراً وفق قناعاته تحت مظلة مسؤولية الاختيار.. وحرية اختيارات الآخرين، مع التأكيد على أن الليبرالية في الأصل مفهوم اقتصادي مثل النقيض ـ لاحقاً ـ في مواجهة الاشتراكية والشيوعية.

الخلاصة من هذا السرد التاريخي أن العلمانية ليست مفهوماً مغلقاً.. بل متسلسل، يرتبط بمفاهيم: «الديمقراطية»، «الحداثة»، «الليبرالية»، «المواطنة»، «حقوق الإنسان»، وتكمن أهمية هذه الإشارة.. في وضع الصراع مع جماعات الإسلام السياسي في إطاره الدقيق، أي كتحدٍ ثقافي واجتماعي وليس مجرد الاختلاف على تفسير النصوص الدينية، وفي إطار آخر.. توصيف الاختلاف بين الشعوب وبعض الأنظمة في سياقه السليم، أي المنطق الحقوقي والسياسي في المجمل لا المباهاة بمحاربة جماعات الإسلام السياسي أو عدم تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية كما الحال في سوريا وتونس على سبيل المثال، وبالتالي فإن الحديث عن اجتزاء مفهوم بعينه ـ دون غيره ـ من هذا التسلسل سيفضي إلى نموذج شأنه يعيد إنتاج التخلف بدلاً من معالجته.

إذاً، فالحديث عن الخيار العلماني يعني في محصلته النهائية: الاستقلال المتبادل بين المؤسستين السياسية والدينية وعدم الخلط بين المعايير الدينية والمعايير السياسية، الشعب هو مصدر المشروعية الوحيد للنظام السياسي وصاحب الحرية في تحديد موقفه من المؤسسة الدينية ـ والدين ـ دون كراه، ويتألف هذا الشعب من أفراد.. وكل فرد (مواطن) له حقوق وواجبات متساوية مع غيره دون تمييز ودون حاجة الانتماء إلى قبيلة أو إقليم أو حزب أو مؤسسة أو طائفة.. ومن أهم هذه الحقوق: الحق في الحرية والحياة.. المساواة أمام القانون.. حرية التفكير والضمير والتعبير.. وفي مقابل هذه الحقوق على المواطن واجبات أهمها: موالاة النظام السياسي واحترام القانون وتفويض النظام باستخدام الإكراه المشروع، ومجموع هذه الحقوق والواجبات يعبر عنه من خلال عقد (دستور أو نظام أساسي للحكم) بين المواطن وبين المؤسسة السياسية التي يجب أن تتسم بالفصل بين السلطات الثلاث وتداول السلطة والخضوع للمراقبة والمحاسبة.. على أن يكون المواطن هو صاحب الكلمة الأولى في التداول والمحاسبة عبر «المشاركة الشعبية» التي هي الأصل في العملية السياسية ومحورها.

لذلك، فالدولة الحديثة بطبيعتها لا يمكن إلاّ أن تكون علمانية، والحديث عن

استكمال بناء الدولة ومؤسساتها أو إصلاحها ـ من وجهة نظري ـ يعني الاقتراب من مفهوم العلمانية، أما الابتعاد عن نوايا الإصلاح وبناء المؤسسات يعني ـ أيضاً ـ الابتعاد عن العلمانية.

والدولة كمفهوم، ليس وليد الثقافة الإسلامية أو العربية، وحتى الإصلاحات التي أدخلها الخلفاء على دولة المسلمين.. أتت اقتباساً أو تقليداً لنموذجي الفرس والروم، وبالتالي لا يعيب الحاكم المسلم في هذا العصر اقتباس منظومة الحكم الغربية وإجراءاتها خصوصاً وأن الدين الإسلامي لا يحمل في مصادره الأصلية نظرية سياسية تحدد مواصفات الحاكم وشروط تعيينه وعزله أو تقدم منهجية واضحة لصنع القرار السياسي.

ويعزز هذا الاتجاه أن العلمانية ليست ديناً، وليست في مواجهة الدين، لأنها ولدت علاجاً للحروب الدينية في أوروبا بالقرن السادس عشر انتصاراً لحرية الاعتقاد وإنقاذاً لكيان الدولة، ويشرح هذه النقطة د. رفيق عبدالسلام: «العلمانية السياسية، بما هي فصل الكنيسة عن الدولة لم تكن خياراً أيديولوجياً بقدر ما كانت حلاً إجرائياً فرضته الصراعات الدينية في حالة تاريخية كانت مطبوعة بالتصدع والأزمات الخانقة بما جعل من غير الممكن تأسيس الاجتماع السياسي والثقافة العامة على أساس وحدة الدين، وقد اقتضى ذلك إعادة بناء التفكير الديني على ضوء الموازنات الجديدة التي أفرزتها هذه الحروب الدينية»، ونستنتج من السياق التاريخي للعلمانية بأنها حاجة للدول ذات الدين الواحد ـ بسبب تعدد تفسيرات الدين ـ وللدول ذات الأديان المتعددة على السواء العلمانية أقرب إلى الصدام مع بعض رجال الدين، وتحديداً.. أولئك الذين يحتكرون تفسير الدين ولا يرون للآخرين ـ وإن كانوا رجال الدين أيضاً ـ حقاً في أن يحملوا تفسيرهم الخاص.. وتتصادم الدولة العلمانية ـ كذلك ـ مع كل رجل دين يعتقد بتميزه عبر سلطة سياسية أو وصاية ثقافية واجتماعية أو قوة إكراه على المواطنين لمجرد دوره الوظيفي دون قبول المواطن أو رضاه.. خصوصاً وأن قوة الإكراه المشروعة محتكرة في يد الدولة وحدها.

الدولة العلمانية

وحين تتصور أغلب جماعات الإسلام السياسي أنها موجهة ضد الإسلام تحديداً، لا يلاحظون قيادة حزب إسلامي (العدالة والتنمية) لتركيا أعتى الدول علمانية في العالم الإسلامي، ولا يدركون أن حضارة المسلمين مكوّن أساسي في الفكر العلماني، وهنا نستشهد بمحمد جابر الأنصاري الذي كتب في صحيفة (الحياة) بتاريخ ٢١ أبريل ٢٠١٠:

«ولكن بحكم نشوء قوى (مدنسة) أو (دنيوية) ـ بالنسبة للكنيسة ـ في الفكر والمصالح والحياة، وهي قوى (للمفارقة العجيبة) تنامت مع تأثر أوروبا بالمعطيات العلمية للحضارة الإسلامية، فقد أسهم هذا التأثير العلمي للمسلمين في رفد تلك القوى الأوروبية الصاعدة وتحرير عقولها من السطوة الكنسية لترفع في وجهها مطلب (العلمانية)»، ومن قبله نلاحظ في نتاج محمد عابد الجابري حرصه ـ في أكثر من مؤلف ـ على التأكيد على المرجعية الإسلامية لأفكار علمانية مثل العقد الاجتماعي وتأثر فلاسفة التنوير والإصلاح الديني في أوروبا بالحضارة الإسلامية والقرآن الكريم. قد تستشهد تيارات الإسلام السياسي بممارسات في دول علمانية لتكريس التصور الشائع والخاطئ بالعداوة بين العلمانية والدين أو بين العلمانية والإسلام، وهنا من الضروري رفض هذه الاستشهادات ـ أو وضعها في سياقها الاجتماعي والثقافي ـ إلاّ إذا أرادت تلك التيارات اعتبار (طالبان) نموذجاً لمشروع الإسلام السياسي!.

في الدول التي ترفع لواء الإسلام السياسي، تعاني الأقليات المسلمة ـ التي تنتمي لمذهب يختلف عن مذهب الأغلبية ـ قبل غيرها من اضطهاد وتمييز، ولكن كل هذه الطوائف والمذاهب تحيا في أغلب الدول العلمانية دون شكوى أو تذمر، وبالتالي.. نجزم بأن الدولة العلمانية لا تعادي الإسلام.. ولكنها تتصدى لتسييس الإسلام أو ولاية الفقيه أو احتكار تفسير الدين لتتمتع الأديان والمذاهب ـ في مجملها ـ بحرية كبيرة.. ويحقق الفقيه استقلالاً صادقاً، فإذا كان الفقيه يرى تحليل أو تحريم التدخين أو الاختلاط ـ على سبيل المثال ـ فإنه يستطيع أن يعبر عن رأيه ـ أياً كان ـ بغض النظر عن مرونة أو تصلب الظرف السياسي، وفي مقابل هذه الحرية، يتاح للمواطن ـ على الصعيد الشخصي ـ تطبيق هذه الفتوى أو رفضها، أما إذا أراد الفقيه.. من زاوية أخرى.. أن يبيح قتل دعاة الاختلاط أو ملاك الفضائيات.. أو تعقيم طائفة معينة.. فهنا من الواجب أن تتصدى له الدولة وتنزل به اشد العقوبات.. كونه حرض على عمل إجرامي واعتدى على السلم الأهلي والوئام الاجتماعي.

العلمانية ـ على كل حال ـ ليست مطلباً أقلوياً بالدرجة الأولى، لأن هدفها الأسمى تحرير النظام الاجتماعي من القيود ـ لا القيم ـ وكفالة العدل والمساواة لجميع المواطنين.
حين ينتقل الحديث عن العلمانية إلى السعودية التي قام نظامها السياسي على تطبيق الكتاب والسنة، يعني بكل وضوح، تخصيص قيم مستمدة من الكتاب والسنة أو لا تتعارض معها، أي إقامة العدل وضمان حرية المواطن وحقوقه المدنية وأمنه، أما أساس

شرعية النظام فهو رضا المواطن وقبوله بقيام النظام بهذا الدور، وبالتالي.. فإن علمنة النظام الأساسي للحكم.. تعني الإيمان به كعقد اجتماعي حقيقي بين النظام السياسي والمواطنين.

والحديث عن أرض الحرمين في المملكة، من الواجب أن ينتقل من الزاوية السياسية إلى الزاوية الفقهية، بمعنى أن السعودية ليست أرض الحرمين.. إنما فيها أرض الحرمين التي لها أحكام خاصة لا يجوز أن تطبق على غيرها مثل أحكام الصيد على سبيل المثال.. وهي خصوصية يجب أن تحترم في كل الأحوال دون تمدد أو تعميم، وإذا كانت هناك مسؤولية معنوية على السعوديين لوجود الحرمين الشريفين في نطاق حدودها.. فلا شك أنها التأكيد على سماحة الإسلام وحضارته وتفاعله مع روح العصر واندماجه مع حقوق الإنسان وحقوق المرأة وتصالحه مع الديمقراطية والمواطنة، ولكننا ـ للأسف ـ نشاهد المؤسسة الدينية في السعودية تقوم بالدور المعاكس.. والأمثلة لا حصر لها.. ما ينعكس سلباً على صورة الإسلام في العالم.. ويعيق مسيرة التحديث والتطوير في السعودية.

علمنة القضاء السعودي، تظهر في إزالة الحساسية من مفهوم القانون وتقديمه على مفهوم الفتوى، وإذا استبعدنا الحدود والأحكام التي نص عليها القرآن الكريم فسنلاحظ أن أغلب الأنظمة التي تطبق في المملكة أنظمة وضعية أو لم ينص عليها قرآن أو حديث كنظام الخدمة المدنية أو نظام مجلس الوزراء أو نظام المناطق أو حتى نظام مجلس الشورى حيث لم ترد هذه الأنظمة ـ وغيرها ـ في آية كريمة أو حديث شريف، وهنا يحتال البعض بحجة أن هذا النظام ـ أو ذاك ـ مستوحى من الكتاب والسنة أو لا يتعارض معها، ولا يدرك هؤلاء أن القانون في قيمه العليا من إعلاء مبادئ الحق والعدل لا يتعارض ـ أبداً ـ مع الكتاب والسنة، ولا يمكن أن تقوم الدولة ـ فقط ـ على تطبيق الحدود وأحكام المواريث وأداء الزكاة، والالتجاء إلى تقنين الفقه الإسلامي الدليل الأبلغ على هذا التصور.. ويمكن قراءة هذه المحاولة كاحتيال آخر على حتمية الالتفات إلى القانون الوضعي لأن الاجتهادات الفقهية في النهاية نتاج بشري يخضع للصواب والخطأ والتغير، فتشابك مؤسسات الدولة وتعقيد دورها يقتضي الالتجاء ـ بالضرورة والقطع ـ إلى القانون الوضعي الذي يجب أن يصوغه المختصون وينال رضا المواطن مع احترام أحكام الإسلام في قوانين الأحوال الشخصية والحدود وفق ضوابط التخيير والتطوير لمراعاة غير المسلمين أو مختلف تفسيرات وتأويلات الدين الإسلامي ومتطلبات الواقع ومستجداته.

علمنة التعليم السعودي، تعني حرية المواطن وحقه في تحديد التعليم الديني الذي يتلقاه أبناؤه كماً ونوعاً، وهنا يتحرر النظام من التصادم مع الأقليات (الإسماعيلية والشيعة) والتصادم مع المذاهب الفقهية السنية التي لا تدين بالمذهب الرسمي (الحنبلي) كالمالكية في المنطقة الشرقية والشوافع في المنطقة الغربية، وهذا ينطبق على المذاهب العقدية بين الأشعرية والماتريدية والسلفية، ويتوازى مع هذا المنهج إعلاء مكانة العلوم العقلية والدنيوية إلى المقام الذي تستحق في سبيل النهضة والتحضر.

للأسف الشديد، فإن النخبة السعودية انساقت وراء النزعة الشعبوية في ذم العلمانية والتبرؤ منها، لذلك.. فإن هذه النخبة مطالبة بتصحيح تلك الصورة المغلوطة خصوصاً وأن العلمانية لم تغب عن الحياة العامة في السعودية عبر التيارات القومية واليسارية في الخمسينيات والستينيات من القرن الماضي، وتتضح اليوم عبر بعض إسهامات ما يسمى بالتيار الليبرالي.

ومن نتائج التبرؤ من العلمانية.. الحرب (الإعلامية ـ الثقافية) المشتعلة بين التيارات الفكرية في المملكة، ومن تجلياتها ـ مؤخراً ـ الهجوم المتبادل بين الليبراليين والإسلامويين حول الدعوة إلى الاختلاط.. وحول إعلان د. محمد العريفي نيته زيارة القدس.. وتصريحات متعددة للداعية يوسف الأحمد.. وإلصاق تهمة الإساءة للرسول الأعظم بالكاتب يحيى الأمير، وقد سادت في هذه الحروب لغة متردية وعدائية من كافة الأطراف بسبب خشية كل طرف من تبني المؤسسة السياسية لدعوات الطرف الآخر!.

إن الدعوة إلى التفكير في الخيار العلماني بالسعودية لا يعني الرغبة في قهر التيار المحافظ أو الإسلاموي أكثر منه حلاً يمنع المحافظين من فرض أجندتهم على الغير، فالدولة العلمانية، هي الدولة الحَكَم التي لا تنحاز لتيار ضد آخر، وفي نفس الوقت، تمنع أي تيار من فرض أجندته على الآخرين، وهذا يستدعي ركيزتين، **الأولى**: حرية الفرد في اختيار قناعاته وممارسة حقوقه دون أي مثبطات، **والثانية**: المساواة بين الأفراد أمام القانون.. وفي الحقوق والواجبات، ومعنى الحياد لا يقترب من سياسة جبر الخواطر (إقالة مسؤول يقترب من الإسلامويين مقابل إقالة مسؤول يقترب من الليبراليين أو إصدار قرار يرضي الليبراليين مقابل قرار يرضي الإسلامويين)، إن معنى الحياد يتجسد في التزام الدولة بتأمين حقوق مواطنيها في الحياة والاعتقاد والتعبير.. والتفريق بين مفهوم الحق ومفهوم الخير قبل التفريق بين مفهوم الخير ومفهوم الشر، فالحقوق متفق عليها.. ويفترض أن ينص عليها «الدستور أو النظام الأساسي للحكم» و«القانون» والمواثيق

والمعاهدات الدولية، أما «الخير» ـ وإن كان يستظل بالحق ـ يبقى مفتوحاً لتفسيرات متباينة وتطبيقات عدة تختلف من زمن وآخر.. ووجهة نظر وأخرى، بمعنى أن الحقوق تقترب من الثبات وتضمن العدل.. بينما يقترب الخير من التغير والتقلبات ويضمن التنوع.

وكما أنه ليس هناك أي تعارض بين العلمانية والإسلام، لا أجد تناقضاً بين العلمانية والنظام الملكي، فالنظام الملكي في مصر ـ قبل الثورة ـ كان نظاماً علمانياً، والنظام الشاهنشاهي السابق في إيران هو الآخر علماني، وكلها ملكيات فاعلة ـ وليست صورية ـ نضيف إليها الحكم الملكي في الأردن والحكم الملكي في المغرب (نص دستورا الأردن والمغرب على أن الأمة هي مصدر الشرعية والسلطة، وسيادة القانون، والفصل بين السلطات)، وهذه الإشارات تستلـزم التنويه إلى خطأ شائع يتمثل في اصطلاح دين الدولة أو الفرد العلماني، فالعلمانية صفة تطلق على الدولة وحدها ـ وهذا رأي د. عبدالوهاب أبو سليمان عضو هيئة كبار العلماء في السعودية ـ في المقابل لا دين إلاّ للأفراد، فالدولة جهاز مثلها مثل أي جهاز آخر ـ لا يصلي ولا يصوم ولا ينطق بالشهادتين ـ ولم أسمع يوماً عاقلاً يصف المصعد أو الوعاء بأنه ينتمي إلى دين معين!.

إن شيوع صورة نمطية (سلبية) عن العلمانية في السعودية واضح ومبرر لظروف نشأة الدولة وموقع رجال الدين اجتماعياً وثقافياً وسياسياً، لذلك فالمطلوب معالجة هذه الصورة من منظار البحث قبل منطق التبشير، والوصول إلى السياق المأمول يتحقق باستكمال مشروع إصلاح وتجديد الخطاب الديني الإسلامي باتجاه تصالح حقيقي مع المدنية والمواطنة وسيادة القانون والحرية وحقوق الإنسان وحقوق المرأة وإعلاء قيمة العقل والمنهج العلمي، ولعلّ الخطوة الأولى تكمن في تأمل أصول الإسلام التي أوردها الإمام محمد عبده في كتابه (الإسلام دين العلم والمدنية): النظرة العقلية في تحصيل الإيمان، وتقديم العقل على ظاهر الشرع عند التعارض، والبعد عن التكفير، ومودة المخالفين في العقيدة، وقلب المؤسسة الدينية والإتيان عليها من أساسها، والجمع بين مصالح الدنيا والآخرة، وحماية الدعوة، والاعتبار بسنن الله في خلقه وتجارب الأمم الأخرى.

مالِحَة في فمنا "الفتاوى"(*)

ربما كان القرار الذي اتخذه خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز في ١٢ أغسطس ٢٠١٠ بحصر الفتوى في هيئة كبار العلماء.. هو القرار الأكثر إثارة للجدل منذ توليه مقاليد الحكم في أغسطس ٢٠٠٥. وجاء في حيثيات القرار: إيقاف التطفل على مائدة الشرع، خطورة فتنة الناس في دينهم، التجاوزات في قضايا الدعوة والإرشاد والاحتساب، عدم إلغاء دور المؤسسات الشرعية، وتجاوز بعض الخطباء للتعليمات المبلغة لهم.

تأسست هيئة كبار العلماء بأمر ملكي عام ١٩٧١ يقضي بتكوينها من كبار المختصين في الشريعة الإسلامية من السعوديين، ويجوز إلحاق أعضاء أجانب ممن تتوفر فيهم صفات العلماء السلفيين، ومن مهامها: إبداء الرأي فيما يُحال إليها من ولي الأمر.. التوصية في القضايا الدينية المتعلقة بتقرير أحكام عامة.. وإصدار الفتاوى في الشؤون الفردية.

ومن ردود الفعل الملفتة حول قرار الحصر، تصريح الباحث منصور النقيدان حين توقع فشل القرار قائلاً: «الفقه السني يرفض التراتبية وحصر الفتوى».. كما وصف (النقيدان) بعض مؤيدي القرار بـ«الأغبياء» في مقابلة هاتفية على قناة (الحرة) ببرنامج (ساعة حرة).

من جهة أخرى طالب الكاتب عبدالله أبو السمح بالتفريق بين «الرأي» و«الفتوى» في مقاله المنشور بصحيفة (عكاظ) بتاريخ ١٨ أغسطس ٢٠١٠: «يجب أن لا نمنع حرية البحث والدرس في النصوص واستخراج تفسيرات حديثة» على أن تكون نتائج البحوث «آراء» تتحول إلى «فتوى» بموافقة مجامع الفقه أو مؤسسة الإفتاء!.

وهناك مقال للكاتب عبدالله ناصر الفوزان أشار فيه إلى نقطة مهمة عن فتاوى هيئة كبار العلماء وغيرها بتاريخ ٢١ أغسطس ٢٠١٠: «لا أحد سيقول إن تلك الفتاوى مقدسة لا يجوز مناقشتها وإبداء الرأي حولها من قادة الرأي في المجتمع، أو حتى من الأشخاص العاديين الذين يجدون في أنفسهم الرغبة في إبداء الرأي بأسلوب يتفق مع أدب الحوار».

(*) **المصدر**: جريدة الأخبار اللبنانية، التاريخ ٢٠١٠/٩/٨م.

وكان لافتاً ـ أيضاً ـ ردة فعل الناشط الإسلاموي د. محسن العواجي الذي أكد أنه من المستحيل أن يبقى الناس على رأي واحد في ظل الثورة المعلوماتية.. ملمحاً إلى ضعف هيئة كبار العلماء وضعف مصداقيتها ومطالباً ـ في نفس الوقت ـ بهيئة مستقلة للفتوى.

الغريب أنه قبل صدور القرار، صرّح المستشار في الديوان الملكي وعضو مجلس الشورى د. عبدالمحسن العبيكان في صحيفة (المدينة) ـ ملحق (الرسالة) بتاريخ ٣١ يوليو ٢٠١٠ تعليقاً على المطالبة بحصر الفتوى في هيئة كبار العلماء: «من الذي يقول بأنه لا يتصدى للفتوى إلاّ من يؤذن له؟! هذا متعذر.. لأن الناس تختار من العلماء والفقهاء ما تراه أقرب إلى نفسها، بعض الناس يطالب بأشياء لا تصح المطالبة بها عقلاً أو شرعاً»!.

بعد صدور القرار، بدأت الصحف الإلكترونية تتقصى مخالفيه، وأنقل هنا من صحيفة (مصدر) الإلكترونية و (وكالة أخبار المجتمع السعودي) بعض الرصد:

ـ فتوى الشيخ محمد الهبدان بتحريم عمل النساء كبائعات (كاشير)، ولاحقاً فتوى مشابهة لناصر العمر وأخرى ليوسف الأحمد.

ـ فتوى الشيخ عبدالرحمن البراك بعدم صحة خلع المرأة ملابسها في غرف القياس أو خارج بيتها.

ـ فتوى الواعظ يوسف الأحمد بجواز الهجوم على الأديب والوزير الراحل د. غازي القصيبي.

ـ فتوى د. سعود الفنيسان بتحريم مشاركة الفارسة السعودية دلما ملحس في مسابقة قفز الحواجز بالألعاب الأولمبية. وهنا.. فرصة لتهنئتها بتحقيق الميدالية البرونزية!

ـ فتوى الخطيب عطا الله البلوي من على منبر صلاة الجمعة بتحريم مشاهدة مسلسل (طاش ما طاش).

ولو رصدنا الفتاوى الغريبة قبل صدور القرار، فسنلاحظ: فتوى «قتل أصحاب القنوات الفضائية» لرئيس المجلس الأعلى للقضاء سابقاً (عضو هيئة كبار العلماء) الشيخ صالح اللحيدان.. فتوى تكفير الكاتبين عبدالله بجاد ويوسف أبا الخيل لعبدالرحمن البراك.. فتوى «إرضاع الكبير» لـ(العبيكان).. فتوى هدم الحرم المكي أو إعادة بنائه ليوسف الأحمد.. وغيرها.

إنني أتفهم الحيثيات التي أوردها القرار الملكي بحصر الفتوى.. وأتعاطف معها لوجاهتها، وفي الوقت ذاته.. أتفهم وأتعاطف مع أولئك الغاضبين من القرار ـ أو مناقشيه ـ حرصاً على قيم التنوع وحرية الرأي واستناداً لقول خادم الحرمين الشريفين في مؤتمر الحوار الوطني «اختلاف الآراء وتنوع الاتجاهات وتعدد المذاهب أمر واقعي في حياتنا وطبيعة من طبائع الناس»، لكن هذا التعاطف والتأييد لا يمنع تناول بعض الملاحظات:

ـ أخشى أن يكون القرار سبباً في التأثير السلبي على هيبة النظام حين لا تقع العقوبة على مخالفي القرار.. خصوصاً وأن مؤيدي القرار يشيرون إلى الفتاوى التي على غرار: هدم المسجد الحرام، إرضاع الكبير وقتل أصحاب الفضائيات. وإذا صح قرار الإيقاف عن الفتوى بحق يوسف الأحمد ومحمد المنجد، وإيقاف خدمة الفتوى عبر الهاتف وبعض مواقع الإنترنت للمخالفين، فنحن نسير في الاتجاه الصحيح.

ـ أخشى أن يكون القرار ـ أيضاً ـ سبباً في إحراج النظام حين تصدر فتاوى من داخل هيئة كبار العلماء تختلف مع الاتجاه العام كما حصل في حادثة عضو هيئة كبار العلماء السابق د. سعد الشثري وموقفه من الاختلاط وجامعة (كاوست) ما اضطر خادم الحرمين الشريفين إلى إقالته، على الرغم من ضرورة التسليم بحق الجميع في الاختلاف مع توجهات النظام تحت مظلة دستور البلاد (النظام الأساسي للحكم).

ـ أخشى أن يسهم القرار في مزيد من إضعاف هيئة كبار العلماء.. مع ميل الناس ـ الطبيعي ـ الرفض لوصاية والاحتكار، وبالتالي.. تعزيز مكانة الفقهاء الأدعياء.

ـ أخشى أن يغلب القرار الصفة السلطوية لهيئة كبار العلماء على الصفة العلمية.. فيتوق لها أهل مصالح الدنيا وملذاتها على حساب أهل الآخرة وطلبة العلم.

ـ أخشى أن يساء استخدام القرار من طرف بعض الجهات ـ المؤدلجة ـ لتصفية حسابات فكرية ومذهبية مع مفكرين ومثقفين وعلماء لا ينتمون إلى السلفية.. أو يختلفون معها من منطق الاستقلال.

المعترضون على القرار، أو المناقشون له، كنت أتمنى أن يعالجوه من زاوية مراجعة مكانة الفتوى في المجتمع والعقل الجمعي السعودي.. بحيث لا يبدو اعتراضهم على القرار أو مناقشتهم له تكريساً لموقع الفتوى ـ الحالي ـ الذي يلغي العقل ويكبل حرية الفرد.. على عكس ما جاء في الحديث النبوي المشهور «استفت قلبك ولو أفتوك»، أو على الأقل.. الإشارة إلى موقعها المعقول والمنطقي الذي تناوله البيان الملكي ـ عن قصد

أو غير قصد: «ويستثنى من ذلك الفتاوى الخاصة الفردية غير المعلنة في أمور العبادات، والمعاملات، والأحوال الشخصية، بشرط أن تكون خاصة بين السائل والمسؤول، على أن يمنع منعاً باتاً التطرق لأي موضوع يدخل في مشمول شواذ الآراء... وكل من يتجاوز هذا الترتيب فسيعرض نفسه للمحاسبة والجزاء الشرعي الرادع، كائناً من كان، فمصلحة الدين والوطن فوق كل اعتبار».

أعتقد أن الموقف الأصوب من القرار يتلخص في الاتفاق مع حيثياته ومناقشة توجيهاته، لأنه عالج عرض المشكلة ولم يركز على لبها الذي أشارت له صحيفة (الفاينانشال تايمز) البريطانية: إن تعلق الناس بالفتوى في الدول العربية ـ خصوصاً في السعودية ومصر ـ يعود إلى فشل التعليم في غرس القدرة على التفكير في الطلاب!

إن تدني مستوى التفكير يمكن أن نلاحظه ـ في مستوى الأسئلة ـ حين نعود إلى فتاوى أفتت اللجنة الدائمة للإفتاء ـ وأعضاؤها من هيئة كبار العلماء ـ مشكورة بحكم الجواز فيها (وقد أشرت إلى الاستثناء أو الشرح في موضعه):

ـ فتوى ٤٠١٣: ما حكم الاغتسال بشامبو مخلوط بالليمون أو البيض؟

ـ فتوى ١١٩٩٤: ما حكم لبس خاتم الفضة في خنصر اليد اليمنى أو اليسرى للرجل؟

ـ فتوى ١٣٨٨٤: رزقت ببنت وبجوار أذنها قطعة لحم تشوه مظهرها، فهل تجوز إجراء جراحة لإزالتها؟

ـ فتوى ٧٧٥٧: ما حكم استخدام السخانات التي تعمل بالطاقة الشمسية؟

ـ فتوى ١٩٧٨: ما حكم استخدام الحمامات الإفرنجية؟

ـ فتوى ٩٢١٦: ما حكم ثقب أذن الأنثى للتزين؟

ـ فتوى ١١٢٣٦: ما حكم رمي الأظافر بعد قصها؟

ـ فتوى ٥٥٤٥: ما حكم استخدام الفرشاة ومعجون الأسنان؟

ـ فتوى ٦٢٥٩: ما حكم أن يتوضأ الرجل عارياً؟

ـ فتوى ١٠٦٣٤: ما حكم زواج المسلم من امرأة محجبة تعتنق المذهب الشيوعي؟ (وقد تكرمت اللجنة مشكورة بالإجازة.. لكنها كانت قد أفتت في الفتوى ٣١٠٥ بعدم

إجازة التصويت للمرشحين الشيوعيين أو القوميين في الانتخابات، وقالت ـ أيضاً ـ بعدم جواز تعرّف المسلم على الشيوعيين والقاديانيين والنصيريين والدروز!).

ـ فتوى ١١٩٥٠: أثناء الجماع قام بمص ثدي زوجته ودخل بعض اللبن في فمه وبصقه على الفور.. فهل حرمت عليه؟ (وقد تكرمت اللجنة مشكورة بالتأكيد على أنه لا حرج من مص اللبن من ثدي الزوجة! وكانت قد أجازت مص الرجل لثدي زوجته ـ تماماً ـ في الفتوى رقم ٣٥١).

ـ فتوى ٤٦٢٤: ما حكم أن يرى الرجل زوجته عارية تماماً؟ (وقد تكرمت اللجنة مشكورة بالإجازة والعكس صحيح!).

ـ فتوى ١٦٢٢١: ما حكم تشغيل شريط قرآن أثناء الجماع لطرد الشياطين؟ (وقد تكرمت اللجنة مشكورة ـ هذه المرة ـ بعد الإجازة!).

ـ فتوى ١١٩٣٨: ماذا أفعل بفاتورة هاتف قديمة لم أقم بتسديدها؟ (وقد تكرمت اللجنة مشكورة بحث السائل على تسديدها!).

ـ فتوى ١٠٧٤٧: هل يجوز أن أعمل عملاً إضافيًّا لأن راتبي لا يكفيني كمؤذن؟

ـ فتوى ٢٢٤: ما حكم استخدام المرأة للمكياج؟

ـ فتوى ١٨٤١٩: هل يجوز استخدام شحم النمر في العلاج؟ (وهذه أول مرة أسمع عن فائدة متوخاة من شحم النمر، وقد أفتت اللجنة بعدم جواز ذلك. كما رصدْت سؤالاً عن حكم تناول الخَل.. وآخر عن حكم الشرب قياماً أو قعوداً.. وقد تركمت اللجنة مشكورة بإجازة كل ذلك!).

في الجهة المقابلة، فإننا نجد العذر لأولئك الذين يبحثون عن فقهاء للفتيا من خارج هيئة كبار العلماء حين يقرأون فتاوى صادرة عن اللجنة الدائمة للإفتاء بهذا المستوى.

ـ فتوى ٢٠٥٦٣ عن حكم مقهى نسائي لا يدخله الرجال، ولا يعمل فيه إلاّ النساء، ولا يقدم الدخان أو المعسل: لا يجوز فتح مقاهي أو مطاعم نسائية، لما يترتب على ذلك من الفتنة والفساد، وقد دلت الأدلة الشرعية من الكتاب والسنة على منع الأسباب المفضية لذلك.

ـ فتوى ١٦٧٨ عن حكم ارتداء المرأة أحذية الكعب العالي: لبس الكعب العالي لا

يجوز، لأنه يعرض المرأة للسقوط، والإنسان مأمور شرعاً بتجنب الأخطار.. كما أنه يظهر قامة المرأة وعجيزتها أكثر مما هي عليه، وفي هذا تدليس، وإبداء لبعض الزينة التي نهيت عن إبدائها. (وهناك فتوى تحرم لبس العباءة على الكتف، وفتوى أخرى تحرم على المرأة لبس الثوب المزخرف.. وفتوى ـ وفق نص السؤال والجواب ـ تحرم أن تفرق المرأة شعرها من الجنب!).

ـ فتوى ٢٥٩٥ عن حكم تصوير المرأة من أجل جواز السفر: ليس لها أن تسمح بتصوير وجهها، لا في الجواز ولا غيره، لأنه عورة، ولأن وجود صورتها في الجواز وغيره من أسباب الفتنة بها. والمرأة كلها عورة في ظاهر أدلة الكتاب والسنة، فالواجب عليها ستر جميع بدنها عن غير محارمها.

ـ فتوى ٢٣٥٨ عن حكم لبس ملابس الكفار (ولا أعرف تحديداً ما المقصود بملابس الكفار!): لا يجوز للمسلم أن يلبس ملابس الكفار الخاصة بهم، والتي تعتبر شعاراً لهم يتميزون به عن غيرهم، فإن في ذلك التشبه بهم فيما يخصهم، والتشبه بهم لا يجوز.

ـ فتوى ٧٨٨٠ عن حكم اصطحاب العائلة للتنزه خارج المملكة: يحرم على المرأة كشف وجهها وكفيها عند الرجال الأجانب في المملكة أو خارجها. ثانياً.. لا يجوز لمسلم أن يأخذ نساءه إلى الخارج للنزهة في بلاد تكثر فيها الفتن والمغريات بالشر، لما في ذلك من المفاسد والفتن العظيمة، وفي ربوع المملكة وأماكنها السياحية مع السلامة في الدين غنية عن الخارج.

ـ فتوى ٦٢٥٢ عن حكم كتابة قصص من نسج الخيال: يحرم على المسلم أن يكتب هذه القصص الكاذبة، وفي القصص القرآني والنبوي وغيرهما مما يحكي الواقع ويمثل الحقيقة ما فيه الكفاية في العبرة والموعظة الحسنة.

ـ فتوى ١٦٩٦٥ عن حكم فتح محلات (كوافير) للنساء: فتح محلات لعمل (الكوافير) للنساء لا يجوز، لما يفضي إليه من الإسراف والتبذير، ووقوع ما لا تحمد عاقبته مما يفسد الأخلاق، ويوقع في التشبه بالكفار، وأما إذا كانت المرأة سافرة متبرجة أمام الأجانب فهذا زيادة في الإثم.

ـ فتوى ٢١٠٥٢ عن حكم ارتداء (روب) التخرّج: لا يجوز لبس ما يسمى بـ(الروب) عند التخرج من مدرسة أو معهد أو كلية، لأنه من ألبسة النصارى، وعلى

المسلم أن يعتز بدينه وأتباعه لنبيه محمد ﷺ، ولا يلتفت إلى تقليد من غضب الله عليهم وأضلهم من اليهود والنصارى وغيرهم.

ـ فتوى ١٧١٥٦ عن حكم إهداء الزهور للمريض: أفتت اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء بتحريم هذه العادة، لما في ذلك من تبذير المال وإضاعته في غير حق، والتشبه بأعداء الله في هذا العمل.

ـ فتوى ٤٥٢ عن حكم العمل في محلات الفيديو التي تبيع الأفلام غير المحرمة! (أي المتداولة في السوق والمفسوحة من وزارة الإعلام): لا يجوز العمل في محلات الفيديو الموجودة في الأسواق اليوم، لما تشتمل عليه من المنكرات والمفاسد لعظيمة.

ـ فتوى ١٨١٧٢ عن حكم الاشتراك في مسابقات الصحف التي تقدم أسئلة ثقافية عامة: هذه المسابقات التي تنشر في بعض الصحف، الغرض منها ترويج الصحف والدعاية لها، وليس القصد منها نشر العلم، فلا تجوز المشاركة فيها، لأن ذلك من أكل المال بالباطل لما فيها من المقامرة، وقد تكون هذه الصحف أو المجلات التي تعمل المسابقات تحمل أفكاراً سيئة، تريد ترويجها ونشرها، فيجب الحذر منها وعدم الاشتراك فيها.

ـ فتوى ٣٩٠٠ عن حكم لعب الشطرنج لغرض التسلية: لا يجوز لعب الشطرنج لأي غرض كان، سواء كان بعوض أو بغير عوض؛ لما يترتب عليه من المفاسد الكثيرة.

ـ فتوى ١٥٩٥٢ عن حكم استخدام الكاميرا: التصوير حرام وكبيرة من كبائر الذنوب، لشدة الوعيد عليه والنهي عنه في أحاديث صحيحة وكثيرة.. ولا فرق بين التصوير بأي وسيلة، سواء كان باليد أو بالآلة، لعموم الأحاديث.

ـ فتوى ١٦٥٩٢ عن حكم احترام الكفار: تجب معاداة الكفار وبغضهم، لأنهم أعداء الله، ولا تجوز محبتهم وموالاتهم.

ـ فتوى ١٩٥٠٤ عن حكم تقديم الهدايا للأطفال في أعياد ميلادهم: تقديم الهدايا وقبولها بمناسبة أعياد الميلاد لا يجوز، لأنها أعياد محرمة في الإسلام، وما بني على محرم فهو محرم.

أستحضر هذه الفتاوى على سبيل المثال لا الحصر دون التطرق إلى فتاوى فردية صدرت عن أعضاء في الهيئة (كفتوى تحريم «البوفيه المفتوح» و«تكفير الليبراليين» للشيخ

صالح الفوزان)، وسواء كانت الفتاوى قديمة أو حديثة فإنها تعكس عجزاً واضحاً في استيعاب الواقع ومتطلباته وتطوراته، وبالتالي لا يليق أن نبتلي مقام العلم ووعي المجتمع ومساره بهكذا تفكير، كما لا يجب أن نتعجب حين يخالف الناس فتاوى مجافية لزمانهم ومعيشتهم.

إن النفور في بعض أوساط النخب وأهل المدن ـ وغيرها ـ من حصر الفتوى في هيئة كبار العلماء سيبقى ما لم يتحقق التغيير الجذري في أعضاء الهيئة يقودنا إلى تغيير منهج تفكيرها الذي يعتقد البعض أنه يرتاح إلى التحريم.. أو لا يدرك طبائع الأمور إلاّ متأخراً (تحدث الشيخ سلمان العودة ـ مؤخراً ـ عن التعسف في استخدام قاعدة سد الذرائع!)، ثم تغيير منهج تفكير السائلين حين نعلمهم أن المسلم لا يحتاج إلى الفتوى في كل صغيرة وكبيرة حتى يحيا مثل البشر!

أعتقد أن قرار خادم الحرمين الشريفين بحصر الفتوى يستحق أن يتبعه قرارات ـ غير تحديد آلية واضحة لتطبيقه ـ حتى ينجز أهدافه النبيلة، **الأول**.. تنبيه وزارة التربية والتعليم لمعالجة سطوة الفتوى من خلال المناهج وغرس قيمة العقل وتنمية القدرة على التفكير لدى الطلبة، **الثاني**.. إجراء تجديد جذري في هيئة كبار العلماء، وعلى هذا التجديد أن يحافظ على السماء المستنيرة أو المعقولة داخل الهيئة (أمثال: د. عبدالوهاب أبو سليمان، د. محمد العيسى «وزير العدل»، د. صالح بن حميد «رئيس المجلس الأعلى للقضاء)، د. عبدالله آل الشيخ «رئيس مجلس الشورى»، عبدالله بن منيع وعبدالله المطلق)، ويستقطب ـ في نفس الوقت ـ الأسماء التي اطمأن الناس لفتاواها أو منهجها الفكري على قاعدة توسيع الشرائح العمرية والمذهبية والمناطقية في الهيئة (أمثال: سلمان العودة، عبدالوهاب الطريري، عيسى الغيث، عبدالعزيز القاسم، محمد الدحيم، عبدالله فراج الشريف، عبدالله فدعق، عبد المحسن العبيكان ـ وإن اهتزت مصداقيته بعد فتوى إرضاع الكبير ـ والشيخ حسن الصفار).

كان قراراً موفقاً الذي اتخذه خادم الحرمين الشريفين في فبراير ٢٠٠٩ بتوسيع هيئة كبار العلماء لتشمل كل مذاهب السُنة. المطلوب ـ اليوم ـ أن تعبر الهيئة عن كل المذاهب في السعودية وتحقق التكافؤ بين المذاهب السُنية، وتتاح عضويتها ـ أيضاً ـ للمرأة. وحين نصل إلى التنوع المطلوب داخل الهيئة نستطيع ـ في ذلك الوقت ـ أن نطالبها بتدريب الناس على التنوع وتعريفهم بيسر الإسلام.. حين تقدم فتاوى متناقضة «متنوعة» للمسألة

الواحدة.. أو تسير إلى الإجماع حين يتوجّب، فالفتوى ـ غالباً ـ رأي لا إلزام فيه وليست قانوناً.

حين تعبر هيئة كبار العلماء عن طموحات المواطنين ومكوّناتهم لن يلجأ الناس لطلب الفتوى من غيرها، وحين يكون أعضاء هيئة كبار العلماء على قدر عالٍ من الدراية والمعاصرة.. والإيمان بهاجس تجديد الخطاب الديني نحو ثقافة المدينة.. وتمكين المرأة.. وثقافة الديمقراطية وحقوق الإنسان.. ومنطق العدل والحرية.. وتقديم العقل على النقل.. وتغليب القانون على الفتوى.. سيلفظ الناس أصحاب الفتاوى الشاذة والآراء المتطرفة، هذا إذا لم نلتفت لانعكاساتٍ أخرى مهمة كإبراز وتعزيز الصورة الحضارية والمشرفة للدين الإسلامي الحنيف.

إن منصب المفتي، دون قصد شاغله، نظراً لجسامة مهامه، ويستحق أن يطاله التغيير كل ثماني سنوات ـ دورتين وظيفتين ـ كحد أقصى لتحقيق المواكبة والتطوير وضخ دماء جديدة.. وأن يُدوّر المنصب ـ كذلك ـ بين المذاهب السُنية المختلفة. إن منصب المفتي «وظيفة» وليس مقاماً مقدساً يجب أن يلازم صاحبه ـ أياً كان ـ إلى الوفاة، ومهمة الإفتاء يستطيع أن يقوم بها العالم أثناء قيامه بوظيفة المفتي وبعدها.. كما كان يزاولها قبلها، بالإضافة إلى أن سلطة الفتوى تستمد شرعيتها من خيارات المريدين.. لا من منصب العالم أو بقرار من النظام. لا يُعقل أن يكون للمملكة ـ رسمياً ـ سوى مفتٍ واحد فقط، ولا يُعْقل أن لا يشغل هذا المنصب منذ قيام الدولة إلاّ ثلاثة مفتين!

أقيل الصحافي رفقي طيب من رئاسة تحرير صحيفة (الندوة) ـ عام ٢٠٠٤ ـ لجملة أسباب منها وصف الصحيفة للسيد محمد علوي مالكي بـ «سماحة الشيخ» والسبب أن لقب «سماحة» لا يُطلق إلاّ إلى على المفتي!. إذا صح السبب الذي أقيل بسببه (طيب) فإننا إزاء «بطركة» لمنصب الإفتاء لا أصل لها في الإسلام (هذا إذا ما تغاضينا عن أن منصب المفتي بدعة عثمانية تمت لأغراض سياسية وبروتوكولية)!

ختاماً، أذكر بمقولة للإمام محمد عبده ـ رحمه الله ـ: «أصلٌ من أصول الإسلام، قلبُ السلطة الدينية والإتيان عليها من أساسها، هدَم الإسلامُ بناء تلك السلطة ومحا أثرها، حتى لم يبق لها عند الجمهور من أهلهِ اسمٌ ولا رسم... لكل مُسلم أن يفهم عن الله من كتاب الله.. وعن رسوله من كلام رسولهِ، بدون توسيط أحد من سلف ولا خلف، وإنما يجب عليه قبل ذلك أن يُحصّل من وسائله مما يؤهلهُ للفهم».

أهم معارك أحمد العرفج التنويرية

بعض حيل المستفتين(*)

قال أحدهم في كشف حيل بعض السائلين، وتعرية بعض مقاصدهم:

«المستفتي حينما يطلب الفتوى من علماء الدين يكون قصده في الغالب طلب المعرفة التي تريحه من الشكوك والأوهام بأنه أقترف إثماً أو أنه حام حول الحمى.. إنه يسأل عن أمور يجهلها أو يشك فيها.. وحينما يعرف الإجابة عن سؤاله فإنه يرتاح نفسياً لأنه انتقل من السير في طريق مظلم إلى طريق مضاء.

وعادةً ما يكون السؤال ملتصقاً في الغالب بالمستفتي نفسه وبظروف حياته.. وهذا ما عرفناه من أسئلة المستفتين منذ عهد النبي ﷺ وإلى وقت قريب.

ولكن حدث في عصر الصحوة ـ وهي فترة مليئة بالشقاق والنفاق والحقد ـ أن صارت الفتوى سلاحاً في يد معسكر شباب الصحوة ليضرب بها معسكراً آخر يعتقد أنه عدوه الوحيد.

صارت الفتوى سلاحاً فتاكاً يفرح بالحصول عليه أفراد المعسكر الصحوي وكأنهم حصلوا على سلاح مدمر.. وهم هنا يريدون أن يدمروا المعسكر المعادي لهم كلما صدر سلاح جديد من مصنع الأسلحة هذه.

لنأتِ بمثال على ذلك.. فصاحب السؤال عن الليبرالية لم يكن يخاف على نفسه من الوقوع في الليبرالية.. بل هو يريد سلاحاً يحارب به أعداءه الليبراليين.. وقد كتب السؤال ووزعه على المشايخ بدليل أن السؤال نموذج مطبوع ومن عدة نسخ وعبئ الفراغ المخصص لاسم الشيخ بقلم الحبر.. ويبدو أن بعض المشايخ عرف الفخ فلم يجب، وبعضهم أجاب إجابة لا ترضي السائل، ولكن السائل ظفر بإجابة وحيدة تحقق له ما يريد

(*) **المصدر**: مختارة من كتابه: (الغثاء الأحوى في لم طرائف وغرائب (الفتوى).

وهي إجابة الشيخ صالح الفوزان فسارع السائل بنشرها (انظر صورة الفتوى):

يجب على مشايخنا أن يدركوا لعبة من يسمونهم بطلاب العلم فما هم إلاّ طلاب عداوة وبغضاء وحقد.. هم يريدون بالفتوى تقسيم الأمة إلى معسكر معهم ومعسكر ضدهم.. والفطن من المشايخ يجب عليه أن يعرف اللعبة وأن لا يجعل نفسه هدفاً للحراب والسهام في حين يختفي السائل خلف الشيخ وهو فرح بالمعركة التي أشعلها بين الشيخ والناس.

لقد ندم الشيخ الفوزان على فتواه وعدل ما يمكن تعديله وفسر نياته ومقاصده حينما أدرك ما وقع فيه.. وما كان أغناه عن هذا كله لو سأل الشيخُ السائلَ عدة أسئلة عن مراده حينما طلب هذه الفتوى.. فقد قال عكرمة: قال لي ابن عباس انطلق فأفت الناس فمن سألك عما يعنيه فأفته، ومن سألك عما لا يعنيه فلا تفته، فإنك تطرح عن نفسك ثلثي مؤونة الناس (انظر الرابط التالي لترى تفسير الشيخ الفوزان لفتواه):

http://www.alarabiya.net/articles/2007/06/26/35901.html

لنأت إلى فتوى الشيخ اللحيدان الأخيرة عن ريع فيلم «مناحي» الذي سيدفع إلى مرضى السرطان وكيف أنه لا يجيزه.

لقد وقع الشيخ هنا ضحية لطلبة العلم (وطلبة العلم وصف مبتكر لتلميح وتلميع الحمقى والمتهورين من الصغار الصحويين).. وكان الأجدر به ألاّ يجيب إلاّ إذا سأله صاحب ريع الفيلم نفسه.. وما دام السائل لا علاقة له بهذا المال فلماذا السؤال إذاً؟ إنه لزرع الفتنة وإيغار الصدور على الشيخ من حيث لا يعلم.

لنر ماذا قال أهل العلم حول موضوع الفتوى والاستفتاء:

عن شبرمة قال: قال لي إياس بن معاوية: إياك وما يستشنع الناس من الكلام، وعليك بما يعرف الناس من القضاء.

وعن هشام بن عروة عن أبيه أنه كان يكره أن يفتي برأيه أو في أمر خصومة.

ورُوي أيضاً بإسناد حسن عن ابن عباس قال: ما رأيت قوماً كانوا خيراً من أصحاب رسول الله ﷺ ما سألوا إلاّ عن ثلاث عشرة مسألة حتى قبض، كلهن في القرآن وما كانوا يسألون إلاّ عما ينفعهم.

وروي أيضاً من رواية مجالد عن عامر عن جابر قال: قال ما أنزل البلاء إلاّ كثرة السؤال.

وقد تضمن ذلك أنه يكره عند أحمد السؤال عما لا ينفع السائل ويترك ما ينفعه ويحتاجه، وقد قال الله تعالى ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَسۡـَٔلُواْ عَنۡ أَشۡيَآءَ إِن تُبۡدَ لَكُمۡ تَسُؤۡكُمۡ وَإِن تَسۡـَٔلُواْ عَنۡهَا حِينَ يُنَزَّلُ ٱلۡقُرۡءَانُ تُبۡدَ لَكُمۡ عَفَا ٱللَّهُ عَنۡهَاۗ وَٱللَّهُ غَفُورٌ حَلِيمٞ ﴾ (المائدة: ١٠١).

وفي الصحيحين عن المغيرة بن شعبة مرفوعاً «كان ينهى عن قيل وقال وإضاعة المال، وكثرة السؤال، وفي لفظ إن الله كره لكم ذلك» متفق عليه.

وفيهما عن سعد مرفوعاً قال: «أعظم المسلمين جرماً من سأل عن شيء لم يحرم فحرم من أجل مسألته».

قال في شرح مسلم قال الخطابي وغيره: هذا الحديث فيمن سأل تكلفاً أو تعنتاً عما لا حاجة به إليه، فأما من سأل لضرورة بأن وقعت له مسألة فسأل عنها فلا إثم عليه ولا يحنث لقوله تعالى: ﴿فَسۡـَٔلُوٓاْ أَهۡلَ ٱلذِّكۡرِ ﴾ (النحل: ٤٣).

وعن أنس قال: «نهينا أن نسأل رسول الله ﷺ عن شيء فكان يعجبنا أن يجيء الرجل من البادية العاقل فيسأله» الحديث.

وبعـد..

نأمل من فقهائنا أن ينتبهوا جيداً لعبث طلاب العلم الذين يصوغون أسئلة ماكرة يكون الهدف منها انتزاع فتوى ضد فئة، أو ضد فكرة معينة، وألاّ يكونوا مطية لهؤلاء الذين يريدون زرع الفتنة بين أبناء البلد الواحد.

والله المستعان.

هيئة صغار العلماء

لكل مصطلح أو مفهوم ميدان معرفي ونمط سلطوي ومعيار أخلاقي، وقد علَّمنا أساتذتنا في تفكيك المصطلح ألاّ نُمرِّر الأشياء كما جاءت من دون أن نعرضها على مختبرات العبور، ومخارج الحروف، ومخرجات الوعي.

من هنا تُقاس قيمة كل مفهوم أو مصطلح بمدى استجابته للأسئلة المبثوثة عليه، وقدرته على الانسجام مع هذه الاستفهامات والتصورات، حتى يبقى في حركة دائمة، وتغيّر مستمر نحو استقبال المجهول، واستشراف المستقبل!

وقد علّمنا فقهاؤنا في «أصول الفقه» مصطلح مفهوم المخالفة فعندما نقول: «في الفصل الثالث طالب مجتهد»، يُفترض وفق مفهوم المخالفة أن في الفصل طلاباً غير مجتهدين، وهكذا!

انساقت إلى الذهن هذه الأفكار، وتداعت تلك التصورات عندما تأملت مصطلح: «كبار العلماء».. وبعيداً عن الهيئة وأعضائها الفضلاء، وعلمائها الكبار الذين يحتلون في القلب مساحة من الإجلال، أعطي القلم فرصة وردية لمناقشة هذا الاسم وفق قراءة تفكيكية، صارفاً النظر عن المسمى وتداعياته!

ولو عرضنا هذا الاسم على القرآن الكريم لوجدنا قوله عز وجل: ﴿إِنَّمَا يَخْشَى ٱللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ ٱلْعُلَمَٰٓؤُاْ﴾ (فاطر: ٢٨)، ولم يرد وصف الكبار رغم أن المقصود الطبقة العُليا من العلماء!

كما أن التراث الفقهي والشرعي المُمتد من عهد الرسول ـ ﷺ ـ والتابعين له بإحسان من قرون خلت، لم ترد فيه هذه اللفظة، على الأقل بصورتها الحالية!

وهذا المصطلح يخدع كثيراً، فمن مفهوم المخالفة الوارد سابقاً، يمكن أن يفهم المتلقي أن هناك هيئة «متوسطي العلماء»، وهيئة «صغار العلماء»، لأن كل مصطلح يخفي تحته سُلطة، ويحجب في ظلاله مفهوماً آخر غير الذي كُشف عنه!

ويبدو أن هذا المصطلح غريب بعض الشيء خاصة إذا عرفنا أن ما يُماثله ويُشابهه في أماكن أخرى يحمل عنوان «هيئة الإفتاء»، أو «مَجْمع البحوث العلمية»، أو «مَجْمع الفقه الإسلامي»، أو «إدارة البحوث العلمية والإفتاء»، أو «هيئة الشؤون الدينية».. إلخ!

وغني عن القول إن كل المُصطلحات السابقة تصف الفعل في حين أن مصطلح «كبار العلماء» يصف الفاعلين، والفعل ثابت بينما الفاعل متغير!

في الخاتمة يبقى مصطلح «كبار العلماء» مفردة لذيذة تستدعي الاستفسار وتطرح السؤال، فمن يملك الإجابة؟ لا سيما ونحن نعيش عصر مراجعة المفاهيم، وإعادة النظر في المصطلحات، وفق رؤية عصرية مُعاصرة، تجمع بين ثوابت الدين وضرورات العصر.

تحفة الإخوان في تأصيل الكره والهجران

بدأ مذهب (الولاء والبراء) يُعاد طرحه بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر/ أيلول، رغبة في تهذيبه وتشذيبه، أو الحد منه والانصراف عنه.

ويبدو أن من ينادون بمثل هذه الأفكار لم يقرأوا [تفاصيل الفقه وحواشي الفقهاء]، لأنهم لو قرأوا لكانوا أقل تفاؤلاً وأكثر صراحة ووقوفاً مع النفس والآخر.

والمسألة إذا نُظر إليها بـ (عين الواقع) لا بد وأن يُطرح التفاؤل جانباً.. التفاؤل الذي يُنادي بإسقاط مذهب (الولاء والبراء)، لأن هذا المذهب يُمارس إزاء أهل الكتاب والآخر غير المسلم، في حين نحن بحاجة إلى مناقشة تلك الكتب والفتاوى التي تُنادي ليس بالولاء والبراء من غيرنا، بل بالتعقّل مع أهل المعاصي، واقتصاد هجرهم وترشيد ممارسة الكره والهجر معهم!

والمكتبة السلفية تضم عشرات الكتب التي (تؤصّل وجوب هجر أهل المعاصي والتبرؤ منهم)، ولعلّ أقربها إلى الذاكرة كتابان، هما:

كتاب [تحفة الإخوان بما جاء في الموالاة والمعاداة والحب والبغض والهجران] للشيخ حمود بن عبدالله التويجري. والكتاب في مقدمته يتناول (النهي) عن مخالطة المشركين ومساكنتهم في ديارهم، وتأصيل ذلك وفق أحاديث لا يرتقي الشك إليها، اتساقاً مع مذهب (الولاء والبراء).

وثم يتناول الكتاب في بقية فصوله (مكانة الحب والبغض في الله)، وخاصة حين يطبّق على أهل المعاصي، من خلال إيضاح الفرق بين الهجر الديني والهجر الدنيوي.

ومن تطبيقات هذا الهجر هجر الصحابة وغيرهم من التابعين لمن عارض السنّة برأيه أو تهاون بها، وذكر بعض الأحاديث في هجر أهل المعاصي، مستدلاً بـ (كلام حسن) لشيخ الإسلام ابن تيمية في الهجر الشرعي!

ويُختم الكتاب بمبحث (ذكر الأحاديث والآثار في هجر أهل البدع)!

وقد سمّى الشيخ التويجري كل من تهاون بالهجر وداهن أصحاب المعاصي بـ(أصحاب العقل المعيشي النفاقي)!

أما الكتاب الثاني في سياق تأصيل الكره فهو [إمعان النظر في مشروعية البغض والهجر]، وهو دراسة علمية في مشروعية البغض في الله والهجر فيه - عز وجلّ، تأليف الشيخ عبدالكريم بن صالح الحميد، وقد صدر عام ١٤٢٨هـ عن (دار التوحيد).

والكتاب تأصيل لمباحث فقهية مثل آراء العلماء في الهجر ونماذج من الهجر، وحكم الهجر في ثلاث ليالٍ وحكم المداهنة، وهجر الأقارب والأرحام، وقصيدة للمؤلف في موضوع البغض في - الله والهجر فيه تبارك وتعالى!

هذه بعض (محرضات الكره) و(محركات البغض)، وقبل الانطلاق إلى تهذيب الولاء والبراء، يجب مراجعة الهجر والكره و(تحمير العين) على أهل المعاصي والمنكرات!

العلمانيّة الجديدة!

رغم تخبّط التيار الصحوي وقبيله الإسلامي، ومن قبلهما القومي في تعريف «العلمانية»، إلاّ أنّ الأمر متاح لمزيد من التعريفات، و«صاحب السطور» ـ الآن ـ بصدد إحداث مصطلح جديد طازج اسمه «العلمانيّة الجديدة»!

لقد قال المتخبّطون إنّ العلمانية هي «فصل الدّين عن الدولة»، وقالوا إنّها «الإلحاد»، وقالوا إنّها «إقصاء الدين» وقالوا وقالوا.. وما أكثر ما قالوا بلا دليل أو تعليل!

ولكنّ المصطلح الذي أنا بصدده، لا يحمل الخلل، ولا تصل إليه الأمراض والعلل، لأنه جديد حديث، أنا من اخترعتُه، طالما أنّ الأمر فوضى، والباب مفتوح في الاختراعات لكلّ من «هبّ ودبّ».

لذا أقول: اعلمْ ـ هداك الله إلى النجاح، وقرّبك من الفلاح، وألهمَك الصلاح، ومتعك بالليالي الملاح، وأبعدك عن المزاح، وعافاك من الجراح ـ اعلمْ أنّ العلمانية الجديدة هي «فصل السلوك عما تعلمه المسلم من دين ملك الملوك»! ويشرح الأمر بالتالي: إنّه فصل العلم عن العمل، أو هو الزهد في تطبيق العلم على مظاهر العمل بحيث يصبح الدين مادةً تُقال للاستهلاك والتشدق وليس للامتثال والاستعمال.

وتأصيل العلمانية الجديدة مستمدّ من كتاب الله ـ جلّ وعزّ ـ عندما قال في محكم كتابه: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لِمَ تَقُولُونَ مَا لَا تَفۡعَلُونَ ﴿٢﴾ كَبُرَ مَقۡتًا عِندَ ٱللَّهِ أَن تَقُولُواْ مَا لَا تَفۡعَلُونَ ﴾ (الصف: ٢ ـ ٣) من هنا تبدو العلمانية الجديدة هي الترجمة الحرفية لهذا «المقت الكبير».

أمّا المعتنقون لهذه العلمانية، فهم كثر كثر، مشايخ، وطلبة علم، وعلماء، ودارسون، وعاملون، وموظفون... علامتهم أنهم يعرفون الحرام وحدوده ومع هذا يمارسونه، ويفهمون طريق الحلال ومع هذا لا يسلكونه.

يعلمون «العلم» ليس للتطبيق والممارسة، وإنما لنيل الدنيا وحرثها. ولعلّ أقوى الأدلة على هذه «الطائفة المتعلمنة بالعلمانية الجديدة» ما جاء في صحيح مسلم وغيره عن أبي هريرة ـ رضي الله عنه ـ قال في حديث طويل يرفعه إلى النبي ﷺ: «.. ورجل تعلم العلم وعلمه، وقرأ القرآن، فأُتي به فعرفه نعمته فعرفها فقال: ما عملت فيها؟ قال: تعلمته وعلمته، وقرأت القرآن، قال: كذبت، ولكنك تعلمت ليقال: عالم، وقد قيّا، وقرأت

القرآن ليقال: هو قارئ، فقد قيل، ثم أُمر به فسحب على وجهه حتى أُلقي في النار) الحديث...

كما روى أبو داود وابن ماجه وابن حيان في صحيحه والحاكم، عن أبي هريرة قال: «قال رسول الله ﷺ من تعلم علماً مما يبتغي به وجه الله، لا يتعلمه إلاّ ليصيب به عرضاً من الدنيا لن يجد عرفان الجنة يوم القيامة»!!

إن أكثر الناس هنا ـ مشايخ وطلبة علم وموظفين ـ يمارسون «العلمانية الجديدة»، إذ يتعلمون النصوص ويفهمونها ويحفظونها، ثم يوزعونها على الناس، من غير تطبيقها أو تفعيلها على أنفسهم، أو تمثّلها بوصفها سلوكاً يجب تطبيقه، بل ينظرون إليها على أنها «نصوص» للاستهلاك والاستشهاد، وطالما أنّ ذاكرة العربي ممتلئة شعراً، سنستشهد بما قال بعض الشعراء عن «العلمانية الجديدة»، إذ وصفت بتوبيخ أصفر مفاده قول بعضهم:

لا تنه عن خلق، وتأتي مثله	عار عليك، إذا فعلت عظيم
يا أيها «الشيخ» المعلم غيره	هلا لنفسك كان ذا التعليم
يوصيك بالتقوى، وهو مقصر	فكمن يداوي الناس، وهو سقيم

اللّحوم المسمومة!

ما إن يشرعِ القلم في نقد أو مناقشة أيّ عالم حتى ترتفع مقولة (لحوم العلماء مسمومة)؛ وكأنّ لحوم غيرهم (صالحة للأكل)، وإذا كانت لحوم هؤلاء العلماء (مسمومة) ألا ينصرف الذهن ـ تلقائياً ـ إلى أنها فاسدة لذا يجب الابتعاد عنها!

حسناً.. لنرصد مقولة (لحوم العلماء مسمومة) تاريخيًّا..

العبارة قالها الحافظ ابن عساكر ـ رحمه الله ـ الذي عاش في القرن السابع الهجري، ونصّ العبارة كالتّالي: «واعلم يا أخي.. وفّقنا الله وإياك لمرضاته، وجعلنا ممّن يخشاه ويتقيه حق تقاته.. أن لحوم العلماء ـ رحمة الله عليهم ـ مسمومة، وعادةُ الله في هتك أستار متنقصيهم معلومة، لأن الوقيعة فيهم بما هم منه براء أمره عظيم، والتناول لأعراضهم بالزور والافتراء وقع وخيم، والاختلاق على من اختاره الله منهم لنعش العلم خلق ذميم». انتهى.

وإذا كان ابن عساكر ليس نبيًّا، فإن فرصة الأخذ معه والردّ عليه مشروعة، ولكن سأنزل الرجل في مقداره، وأُخرج للقوم من عباراته ما يدين المستشهدين بها قبل المعارضين لها.

فلو دققت أيها القارئ ـ رحمك الله وجنّبك الخطأ ـ في عبارات ابن عساكر لوجدته يؤكّد على قوله (العلماء) والذين يحملون (نعش العلم)، والمراد هنا من ينطبق عليهم وصف عالم، لا من يتمسّح بالعلم مثل كثير من هذه الوجوه التي تتمخطر بيننا وتخرج على شاشاتنا!

وارجع البصرَ مرةً أخرى، وتمعّن عباراته التي يقول فيها (بما هم منه براء)، و(بالزّور والافتراء) و(الاختلاق)، وكلّ هذه الجمل (المفيدة) تبيّن أن المنهي عنه هو الكذب والافتراء عليهم بما ليس فيهم؛ ثم إنّ هذا النهي عن الوقيعة بما يتبرأ منه، والتّناول للعرض بالزور والافتراء والاختلاق والكذب لِمَ يخصّ به (لحم العلماء) دون غيرهم، أليست هي مناقص ومذمّات تحملنا النّخوةُ، ويدفعنا الدينُ للنّهي عنها متى وقعتْ على أيّ أحد سواء كان (عالماً) أو (متعالماً) أو حتى من (عوام الناس)؟!

وللشيخ عبدالكريم الحميد كلامٌ مستقيم على هذه العبارة إذ يقول: «لا يعني كلام ابن عساكر هذا غلق الباب عن الكلام في العلماء إذا دعت الحاجة لذلك، وحسن القصد في ذلك كما في كتب [الجرح والتعديل] والتراجم، وما يُؤثر عن العلماء في كلامهم على زلات بعضهم..» وبالمناسبة فإنّ الشيخ الحميد قد ألّف كتيباً في مقولة ابن عساكر هذه، وما ذاك إلاّ لكثرة من احتمى بها من أنصاف العلماء وأرباعهم!

أكثر من ذلك روى الإمام ابن تيمية ـ والذي يجلّه القوم هنا ـ أنّ بعضهم قال للإمام أحمد بن حنبل «إنّه يَثْقُلُ عليّ أن أقولَ: فلانٌ كذا وفلانٌ كذا!»، فقال الإمام أحمد: «إذا سكتَّ أنتَ وسكتُّ أنا فمتى يعرف الجاهلُ الصحيح من السقيم»!؟

ومرة أخرى قيل للإمام أحمد بن حنبل: «الرّجل يصوم ويصلي ويعتكف أحب إليك أو يتكلم في أهل البدع؟ قال: إذا قام وصلّى فإنما هو لنفسه، وإذا تكلم في أهل البدع فإنما هو للمسلمين، وهذا أفضل»..

وقبل أن ننهي مساحة هذا البياض، لا بدّ أن نقول: إنّ الكلام في أهل البدع يشمل (البدع) بمفهومها الشامل، الذي لا ينحصر في (عبادة القبور)؛ بل يشمل أولئك الذين يعبدون النصوص، ويقدّسون الرجال، ويخطفون الدين، ويبيعون الشريعة بأرخص الأموال!

أهم معارك أحمد الفرَّاج التنويرية

علمانية "الصحوة"(*)!

الحديث عن أتباع «الإسلام المسيّس» لا ينتهي، فالمعلوم أن فهمهم للدين يختلف عن فهم «السلفي التقليدي»، فالدين بالنسبة لهم ليس منهج حياة بقدر ما هو مطية لتحقيق المصالح، خصوصاً أن قياداتهم تدرك أن السيطرة المجتمعية لا يمكن أن تتحقق إلاّ بالقبض على السلطتين الزمنية والدينية، ولذا تجد أن فجورهم بالخصومة ضد خصومهم لا حدود له، ولكن الجميل بالأمر أننا ـ معشر الكتاب ـ لم نعد نكترث بمثل هذا الفجور، بل إننا نسعد لإدراكنا أن الصراخ على قدر الألم... «العلمانية» في نظر بعض الصحويين ـ بفهمهم القاصر ـ هي الفصل بين «الدين» و «السياسة»، بينما هي في الواقع «الفصل» بين «الدين» و «كل شيء آخر»، ولذا فإنهم بفجورهم «علمانيون» من طراز فريد، وقد تأكد لي ذلك بعد مقالي الأخير عن المنجد إذ وردتني رسائل تنضح بالبذاءة التي لا يمكن أن تصدر من إنسان سوي، ناهيك عن إنسان «متدين»، ولم أستغرب ذلك، لا لأنها ليست المرة الأولى فقط، ولكن لأني أتابع مثل هذا الفجور بشكل يومي، فما زالت منتديات التطرف تنزف صديداً ضد إمام مسجد مشهور كان حتى وقت قريب من أولياء الله، ولكن بعد مخالفته للمنهج المرسوم تحول إلى «نكرة» و«جاهل»، ووصل الأمر بأتباع هذا المنهج المشبوه إلى نعته بأقذع الأوصاف الجارحة التي تشكك بأصله وفصله ولون بشرته، وما زال مسلسل الفجور ضده مستمراً.

إن هذا الفصل بين الدين والسلوك هو الذي جعلنا نقرأ ما لا يخطر على بال من مخالفات شرعية يستغربها المتابع، ولكنها بالنسبة لمن يعرف هذا المنهج غير مستغربة على الإطلاق. هل سمعتم عن الذي هجر زوجته إلى امرأة جديدة وترك أبناءه في العراء أو في حماية المحسنين؟ أو الذي أهمل أبناءه شهوراً وهو يدور بين المخيمات، ولا بد

(*) المصدر: جريدة الحياة، التاريخ ١٥/٨/١٤٣١هـ.

أنكم تعرفون عما يجري في كواليس الجمعيات الخيرية من تبذير لأموال المحسنين على السفر الدعوي وزواجات المسيار، وخلاف ذلك مما لا يخفى على كثيرين.

وهل تذكرون «الداعية» الشهير والمختص بالقضايا الأسرية عندما كان يتحدث لإحدى القنوات التلفزيونية وفجأة دخلت زوجته إلى الاستوديو وأخذت تصرخ بأن زوجها الماثل أمام الكاميرا لا يعدو إلاّ أن يكون «شريراً سادياً» يتلذذ بإيذاء أبنائه لفظياً وجسدياً! والإمام الذي قام بتأجير منزل المسجد إلى شخص آخر وسحب سلكاً من كهرباء المسجد إلى محاله التجارية القريبة منه. إن الفجور بالخصومة ما هو إلاّ جزء يسير من منهجية «السلوك العلماني» التي يتم فصلها تماماً عن «الدين» لدى الصحوي الأصيل، وبهذا الخصوص يحدثني أحد العاملين في إحدى الجهات الحقوقية أن «شهادة الزور» و«الكذب» أمران شائعان لدى بعض جهات الضبط الاجتماعي ما يتنافى تماماً مع «المظهر الشكلي» لمن يقوم بذلك.

إنني لم أكن عنصرياً عندما كتبت عن المنجد وقلت إنه «مقيم» وأشرت إلى وظيفته الرئيسة، ففي هذا الوطن هناك الملايين من العرب والمسلمين وغير المسلمين يعيشون بيننا ونرحب بهم على كل المستويات ما داموا يلتزمون بالأنظمة والقوانين وينؤون بأنفسهم عن إثارة البلبلة، ولكن متى ما حصل خلاف ذلك فسأكتب سواء كان المعني مواطناً أو مقيماً، وسواء كان المنجد أو غيره، ولا زلت مصراً على أن المنجد ينتقد الأوضاع هنا ويتجاهل ما يجري في بلده الأصلي، وكأننا بحاجة لمن يزايد علينا في أمر ديننا، خصوصاً أن لدينا رصيداً ضخماً من «رجال الدين» المحليين يكفي العالم الإسلامي قاطبة.

وختاماً، ليت المنجد وغيره يقتدون بالشيخ الفاضل محمد بن محمد المختار الشنقيطي، الذي لا يصدر منه إلاّ كل خير، فهو لا يتحدث إلاّ إذا سئل، ولا يتدخل في ما لا يعنيه، مع أنه «كتلة علمية متحركة»، حفظه الله من كل سوء.

وخـزات مـؤلـمة(*)

المفكر سلمان العودة يقدم «الوجه الرائع» للإسلام المتسامح الذي فقدناه منذ أمد بعيد، ولا يشوه ذلك إلاّ الاتصالات «المشبوهة»، مثل الذي اتصل ليشتم إحدى الفرق الإسلامية، أو الذي هاجم برنامج «طاش». نرجو الحذر ممن يحاول أن يحجم «عالمية» البرنامج إلى النطاق المحلي الضيق، وعزيزنا «سلمان» يعلم بالتحديد ما أقصد!

ـ هاجم الدكتور محسن العواجي قرار «حصر الفتوى» وهمز ولمز كثيراً، وأقول لأخي محسن: «إنك مثل الذي يجري بسرعة فائقة إلى هدف غير معلوم».

ـ هاجم سعد البريك مسلسل «طاش» بشكل عنيف ومكثف، ونقول له: «على رسلك يا سعد، فالناس لم تعد هي الناس والوعي لم يعد هو الوعي»، ولعلّك تبحث عن غيرها ما قد يجلب لك الجمهور الذي غادر مسرحك إلى غير رجعة بعد أن أدرك الحقيقة المرة، ولن أزيد!

ـ في تصريح لموقع «العربية نت»، حاول عبدالرحمن العشماوي أن ينعي فقيد الوطن «غازي القصيبي» ـ رحمه الله ـ فلم تطاوعه نفسه، ولذا اكتفى بموعظة عن الموت. لا أريد أن أقول إنها غيرة «الناظم» من «الشاعر»، ولكن ربما أن أثر وقفة القصيبي التاريخية الصارمة من «أقطاب الصحوة المسيسين» لا يزال باقياً في النفوس!

ـ إلى الزميل عبدالعزيز قاسم: «هل تعرف بالضبط ماذا تريد»؟!

ـ أحد المشايخ السعوديين ـ الذي يقضي صيفه في بلد أوروبي كل عام ـ قال للطلاب المبتعثين في إحدى الدول الأوروبية: «تذكروا دوماً أنكم سفراء للإسلام..»، ولم يكن هناك أي رد فعل من أهل البلد المضيف، وقبل ذلك وزعت إحدى المنظمات الإسلامية منشورات أثناء فعاليات كأس العالم بجنوب أفريقيا وأيضاً لم يقل أحد شيئاً. تخيل اللغط الذي سيحصل لو أن قساً مسيحياً زار العاملين في إحدى الشركات الغربية العاملة في أحد البلدان الإسلامية وقال لهم: «كونوا خير سفراء لدينكم»، أو لو أن إحدى الجماعات التبشيرية المسيحية وزعت منشورات في فعالية تقام في بلد مسلم. هنا يجب أن نعيد النظر في موقفنا من الآخر المختلف ومن مفهوم «التسامح» وأشياء أخرى من المسكوت عنه!

(*) المصدر: جريدة الحياة، التاريخ ١٤٣١/٩/٧هـ.

ـ أحد الأكاديميين الذين اشتهروا بتهريجهم الأرضي والفضائي هاجم مشروع الملك عبدالله للابتعاث، وتبعه آخرون من كتّاب نحسبهم من أهل العلم والثقافة وتبين أن «الصحوة» قد تغلغلت في كل خلاياهم، وقد تصدى لهم الوزير الأديب عبدالعزيز خوجه بمقال بألف مقال دافع فيه عن أبنائنا وجدد ثقة القيادة والمواطنين بهم، شكراً دكتور خوجه ونتمنى من صحفنا نشر مقاله وإبرازه، فقد كان عبارة عن «مانشيت» وطني رائع.

ـ تساءل أحد الزملاء عن عدم اكتراث المسؤولين بالهيئة العامة للاستثمار عن ما يكتب عنها بالصحف هذه الأيام، فأخبرته أن الرواة يذكرون أن مسؤولاً بالهيئة اتصل بأحد الكتّاب الذين انتقدوا الهيئة قبل أكثر من عام لا ليتفاهم معه عن ما كتب، وإنما ليقول له بعبارات مقتضبة: «القافلة تسير و...»، ثم أغلق الهاتف. قلت للزميل: «أحمد ربك أنهم لم يردوا عليك أنت وبقية الزملاء الذين كتبوا عنهم...».

ـ قال أحد الدعاة الذين لا يتوافر مثلهم إلاّ عندنا إنه لا مانع من متابعة المرأة لمباريات كرة القدم وتشجيع المنتخب الذي ترغبه، لكن بنظرة خالية من الإعجاب بالنجوم. تذكرت على الفور شيخنا الفاضل الذي قال: إنه يجوز زواج المسلم من كتابية ولكن بشرط أن يكرهها لذلك، وبعد أن سئل كيف؟ قال «عليه أن يحبها لأنها زوجته ويكرهها لأنها كافرة»، فسر يا فرويد.

ـ «عائشة» فتاة أفغانية رائعة الجمال عمرها «١٨ عاماً»، قطع إرهابيو «طالبان» أنفها وأذنها بعد هروبها من بيت زوجها، وبعد ذلك تبنتها جماعات إنسانية غربية «كافرة» بغرض مساعدتها نفسياً وعلاجها جراحياً! صورة مع التحية لكل من يريد أن يكون مجتمعنا نسخة من طالبان..

قم للمتشدد... وفّه التبجيلا! (*)

عندما ثارت زوبعة مشاركة أحد المتشددين المناكفين لتوجهات الدولة في تأليف بعض المناهج التعليمية لفلذات أكبادنا لم أكن مهتماً بصدور رد فعل متسرع، لأن المسألة أخطر من ذلك بكثير، فهي تتعلق بوجود خلايا نائمة وخلايا نصف مستيقظة في كثير من المواقع الحساسة، خصوصاً حقل التعليم، فناشطو الصحوة «الحراكيون» عملوا خلال

(*) **المصدر**: جريدة الحياة، التاريخ ١٨/١٠/١٤٣١هـ.

عقود على تبني النابهين من الشباب منذ مراحل تعليمهم الأولى، ومن ثم تم غرسهم - بعد انتهاء تعليمهم الجامعي فما فوق - في مواقع مهمة في عملية منظمة يدركها معظم المطلعين على الحراك الاجتماعي، ولهذا لم أكن متحمساً عندما سرت شائعة سحب المقررات من مستودعات الوزارة، بل شعرت بفرح عندما تم نفي الخبر، لأن بقاءها لمدة طويلة بين أيدينا سيفتح الباب على مصراعيه لنقاش الموضوع بشكل عميق وجوهري لأنه يمس أبناءنا الذين هم عماد مستقبل هذا الوطن.

الطريف في الأمر هو بيان الوزارة على لسان المتحدث الرسمي باسمها، الذي أشار إلى أن «ورود أي اسم من أسماء المؤلفين في الطبعة التجريبية يأتي تقديراً من الوزارة لدورهم المساند في البحث والمشاركة والتأليف والمراجعة»، ثم يقول بعد التأكيد على حكاية اعتماد الوزارة على أحدث الدراسات والنظريات العالمية بأنه لا يحق «لأي مشارك في التأليف تضمين الكتاب آراءه الشخصية في مواضيع المقرر بأي حال من الأحوال»، ويضيف أن «الوزارة لا تعنيها الآراء الشخصية للمؤلفين والمراجعين، خارج سياق المقررات الدراسية»!.

من الواضح أن البيان كُتب على عجل، لأنه ببساطة غير منطقي على الإطلاق، إذ إن القياس عليه يعني أن بإمكان أي جهة تعليمية أن تختار من تشاء لتأليف مناهجها ما دام المنهج لن يتضمن الآراء الشخصية لهم حتى ولو كانت تلك الآراء معارضة للدين أو للدولة ذاتها لا بعض توجهاتها، هكذا فهمت التصريح وهكذا فهمه كثيرون.

تخيل لو أن شخصاً شريراً أعلن عداءه لك وتمنى زوالك ثم خطب ابنتك وأقنعك أنه سيعاملها معاملة حسنة، فهل ستزوجها إياه على اعتبار أن شعوره العدائي المعلن تجاهك يعتبر خارج السياق؟! إن شخصية الإنسان وحدة متكاملة ولا يمكن لأي عاقل أن يقبل مثل هذه التبريرات التي تريد أن توهمنا بأن الإنسان يمكن أن يكون عاقلاً ومجنوناً، متشدداً ومتسامحاً، عدائياً وطيباً في الوقت ذاته. لا يراودني شك بأن هناك اختراقاً لتعليمنا يقوده «الحركيون»، ومعقلهم دوماً هو «المنهج الدراسي» و«المنهج الخفي» المتمثل في النشاط اللاصفي، وسأذكركم بإحدى جامعاتنا التي استضافت «متشدداً» ليلقي فيها محاضرة بعد أن تم إيقافه من التدريس في جامعة أخرى نتيجة آرائه الدينية المتطرفة!

وقبل ذلك وبعده نرى أن كل النشاطات في كل معاقلنا التعليمية بلا استثناء تتمحور

حول «السحر» و«الرقية» و«تكفين الميت»، وغيرها من المناشط التي تحث على الزهد في الحياة في ظل غياب كامل للنشاطات الثقافية ذات الطرح العقلاني المعتدل والبعد الإنساني، وفي ظل تجاهل تام لكل الأسماء الوطنية البارزة التي تلقى ترحيباً في كل مكان وجحوداً من أهلها! ما يؤكد وجود خلايا حركية مؤدلجة تعمل بلا كلل في سبيل وقف «عجلة الإصلاح»، وما يقال خلاف ذلك فهو محض هراء.

إن قيادة هذه البلاد جابهت كل التحديات لنشر العلم والمعرفة، ولكن المشكلة كانت ولا تزال في عدم قدرة بعض المسؤولين على أن يكونوا أهلاً للثقة التي منحت لهم، ولعلّي أوجه ندائي إلى وزير التربية والتعليم وأقول: إن مشكلة المناهج الحالية هي نتيجة طبيعية لعدم قدرة بعض قيادات الوزارة ـ ممن وثق بهم الوزير ـ على تحمل المسؤولية وإلقائها بالتالي على عاتق بعض «الحركيين» الذين جاءتهم الفرصة لتمرير مخططاتهم على طبق من ذهب، وما الضجة الأخيرة التي أثيرت حول المناهج إلاّ رأس جبل الجليد.

الرقيب الشرعي!(*)

كتبت نادين البدير مقالاً مثيراً في إحدى الصحف الخليجية، وأنا هنا لست بصدد الحديث عن الكاتبة ولا عن المقال، وإن كنت أرى أنها تشارك أحياناً ـ من دون قصد ـ في خلط الأوراق، فما طالبت فيه بمقالها الآنف الذكر يتعلق بالحرية الشخصية التي تأتي في آخر أولويات «الليبرالية الحقيقية» التي لا يزال هناك قصور عميق في فهمها لدى كثير من المثقفين، لذا لم أستغرب أن يكون هناك استنكار لما قالته، لا من المحافظين فقط، ولكن أيضاً من مجموعة كبيرة من المثقفين المحسوبين على التيار الليبرالي، لاعتقادهم بأن مثل هذه المطالب التي تدعو إليها ستؤثر سلباً على حركة التنوير العقلانية التي تسير على وتيرة منتظمة في وطننا العزيز هذه الأيام.

ورداً على ما قالته الكاتبة فقد طالب القاضي بمحكمة القطيف الشيخ مطرف البشر بسحب الجنسية منها! وقال نصاً «مقالات هذه الكاتبة دعوة إلى الفجور والفسق، ويجب على الأقل أن تسحب الجنسية منها، لكي لا تحسب على هذه البلاد الطاهرة الشريفة»، ومع أنني أختلف مع بعض ما تطرحه الكاتبة المحترمة، إلاّ أنني أرى أنها قالت رأيها

(*) المصدر: جريدة الحياة، التاريخ ١٤٣١/١١/٤هـ.

الذي لم يتسبب بالأذى الحسي لأحد، فهو مثل الكلام الذي يقوله كثير من الناس في المجالس الخاصة، كما أن بالإمكان مقاضاتها إذا اتضح أنها أخطأت بحق أي أحد، ولكني استغرب أن يثور الشيخ كل هذه الثورة ويطالب بتجريدها من الجنسية لمجرد رأي غير موفق، في الوقت الذي لا نسمع له همساً ولا لغيره من مشايخنا الفضلاء عندما تنشر الصحف عن الذي جمع أموال الضعفاء والأرامل وفر بها إلى حيث حياة الترف، بعد أن كان إماماً زاهداً، أو عن أحد المحسوبين على الدين الذي شاهد العالم كله فيلماً مصوراً له مخلاً بالآداب العامة، أو عن تجاوزات بعض رجال العدالة الذين تم إيقاف بعضهم والتحقيق معهم لاستخدامهم الوظيفة العامة من أجل المكاسب الشخصية، أو عن المتهمين بالإرهاب الذين يريدون أن يدمروا البلد على رؤوس أهله، فلم أسمع أياً من أحبائي المشايخ يطالب بسحب الجنسية من هؤلاء، إلاّ إذا كانوا يعتقدون أن رأي شابة مسالمة في صحيفة غير سعودية أشد خطراً من مثل هؤلاء، فهذا فوق قدرتي على الاستيعاب.

وفي السياق ذاته طالب عضو هيئة كبار العلماء الشيخ يعقوب الباحسين وسائل الإعلام بمنع المقالات التي تثير البلبلة وتطعن في بديهيات الشرع، مضيفاً: «إنه لا بد أن يكون هناك رقيب شرعي في كل وسيلة إعلامية، وهذا هو مقترح هيئة كبار العلماء الذي سوف يتم تطبيقه مستقبلاً»، أحترم الشيخ العزيز وكنت من أسعد الناس باختياره عضواً بالهيئة الموقرة ليقيني بأنه يحمل رؤية شرعية معتدلة وروحاً إسلامية متسامحة، ولذا فقد استغربت أن يصدر مثل هذا ممن هو مثله، إذ كان حرياً به أن يدرك أن المقال المذكور نشر بصحيفة غير سعودية، ويستحيل أن ينشر في أي من صحفنا، لذا فإن مطالباته تعتبر خارج السياق، أما اقتراح الهيئة الموقرة بوجود رقيب شرعي في كل وسيلة إعلامية فهو غريب حقاً لأن علماءنا الأجلاء ـ وهو منهم ـ يعلمون أن وسائلنا الإعلامية مؤسسات تعمل تحت رقابة ولي الأمر الذي يذكرنا دوماً عبر الإعلام ذاته بأن دستورنا هو القرآن والسنة، كما أن العاملين في الإعلام ـ كتّاباً وصحافيين ـ مواطنون مخلصون ومسلمون موحدون لديهم رقابة ذاتية يمليها عليهم دينهم وإخلاصهم لوطنهم، وأهم من كل هذا ثقة ولاة الأمر بهم وبما يقومون به.

وختاماً، نأمل أن يعلم شيخنا الباحسين وعلماؤنا الموقرون أن العالم أصبح قرية صغيرة، وأن الإنتاج البشري مثل السيل الجارف الذي لا قبل لنا به، وأن ما يُنشر ويُقال خارج نطاق الوطن ومؤسساته ليس من اختصاصنا، فلسنا أوصياءَ على سكان المعمورة!

رفقاً بالديـن! (*)

«الأمن الاجتماعي» هو الأساس المتين لأي مجتمع إنساني، و«العدل» هو النواة لهذا الأمن، ومتى ما تزعزعت الثقة بالعدالة فإن أمن المجتمع برمته معرّض للهزات التي قد تقوضه مع مرور الزمن.

خلال هذا الأسبوع والأسبوع الماضي تناولت وسائل الإعلام «قضية العصر» في المدينة، حينما تسرب خبر العصابة التي استغلت أحد القضاة لتنفيذ مخططاتها، وحينها صدر بيان من المجلس الأعلى للقضاء يشيد بنزاهة القضاء والقضاة من باب استباق الأحداث، وكأن أحداً اتهم هذا الجهاز والمنتسبين إليه بانعدام النزاهة، ولم تمض إلاّ أيام قليلة حتى ثبت اتهام أحد القضاة، ما جعله يدعي أن أحد أعضاء العصابة سحرة باعتراف أحد الجان وبشهادة أعضاء من جهاز هيئة الأمر بالمعروف تحديداً، وعلى الفور عادت بي الذاكرة إلى الوراء لقصة سجلها التاريخ ولن تنساها ذاكرة الناس، وذلك عندما تم ـ قبل فترة ـ اتهام بعض أفراد هيئة الأمر بالمعروف بقتل أحد المواطنين، وأثبتت التقارير الطبية حينها أن «مخ القتيل» سقط من مكانه نتيجة ضربة قوية على الرأس، وتمت محاكمتهم ومن ثم الحكم ببراءتهم كلياً، وقال القاضي إن: «الرأس ليس بمقتل والرجل ليست أداة قتل»!.

الله يا شيخ، ولا إدانة بالقتل من الدرجة الثانية، أو على الأقل الثالثة، ولا سجن عاماً أو حتى شهراً لهؤلاء المتهمين؟ لا لم يحدث شيء من هذا بل تم تمييز الحكم وإنهاء القضية بالبراءة التامة.

لو كنت مكان مسؤولي المجلس الأعلى للقضاء لما سمحت بإصدار البيان الآنف الذكر، لأنه كان حرياً بهم أن يدركوا أن اتهام أحد القضاة أو حتى إدانته ستزيد من رصيد الثقة بجهاز القضاء، وهذا ما يحدث في كل الدول المتقدمة التي تعلن على الملأ أخطاء منسوبيها وتحاكمهم ويتم فصلهم في كثير من الأحيان، ولنا عبرة في ما حدث في أمريكا حين تم قبل فترة محاكمة قاضٍ فيدرالي بتهمة التغرير بقاصر.

أطرف ما في الموضوع هو الطلب من الراقي كتابة خطاب رسمي باعترافات الجني الذي تلبس القاضي! وهنا نتساءل لماذا لا يتم إحضار الجني شخصياً إلى المحكمة؟ فما

(*) **المصدر**: جريدة الحياة، التاريخ ١٨/١١/١٤٣١هـ.

دام تحدث أمام أعضاء الهيئة فإنه بالتأكيد سيتحدث أمام القاضي، كما أنني أطالب بأهمية أن نعرف ديانة الجني وجنسيته، خصوصاً أن أحد الزملاء كتب مقالاً جريئاً قبل فترة، وبعد زيارته لأحد الرقاة تبين أن «جنياً علمانياً من أوكرانيا» هو الذي كتب المقال وحرر له إفادة خطية بذلك!

وفي سياق التعاون الوثيق بين القضاء والهيئة تمت محاكمة معلم في حائل وحكم عليه بالسجن والجلد وتم فصله من عمله، ويتهم المعلم أعضاءً في هيئة الأمر بالمعروف باستغلال فتاة يتيمة وفقيرة لاستدراجه وتثبيت قضية أخلاقية ضده بسبب عداوة بينه وبين أحد أعضاء الهيئة، ويملك المعلم إقراراً خطياً للفتاة موقعاً منها وبشهادة وليها وإمام المسجد ومواطنين تؤكد فيه أنه مظلوم، وأن رجال الهيئة طلبوا منها استدراجه للإيقاع به.

لا أملك الحقيقة، ولكننا أدرى بعاداتنا وتقاليدنا، ونعلم أن هذا المعلم لن ينشر صورته الشخصية المكبرة في مكان بارز وفي صحيفة كبرى لو لم يكن واثقاً مما يقول.

ومع أننا لسنا ضد التعاون الوثيق بين الهيئة والقضاء، إلاّ أننا نناشدهم أن يتقوا الله، فلا يجوز إطلاقاً أن تكون «العدالة» هي الضحية لمثل هذا التعاون، لأن هذا ببساطة يخالف الشرع الحنيف ونحن نربأ بهم أن يسلكوا هذا المنزلق الخطر، لأن شعور المواطن «بانعدام العدالة» أسوأ من انعدام «العدالة» ذاته.

ارحم شبابنا.. يا شيخ!(*)

استخدم الشيخ عبدالرحمن البراك ـ الأستاذ بالجامعة «سابقاً» ـ التي أسسها «الكفار» ـ من خلال موقعه «المحجوب!» لينشر بياناً عن «الجهاد» ضد الكفار، وقد أصدره بعد أيام من إعلان وزارة الداخلية عن القبض على مجموعة من الخلايا الجديدة! ولا يستطيع أي متفذلك أن يعطي المصادفة أي فرصة، فالأمر أوضح من الشمس في رابعة النهار، وحتى أكون منصفاً فإنه لا مناص من القول بأن اسم البراك كان تغطية على من كتب البيان، أو أعطى معلوماته ـ على الأقل ـ من جلساء الشيخ المعروفين جيداً، وقد لفت نظري أن البيان المكتوب باسم البراك أشار إلى الرأي الذي قال به المفكر سلمان العودة في ما يتعلق بأنواع الجهاد، وشتان ما بين الاثنين، فالمقارنة ظالمة بين رمز

(*) **المصدر**: جريدة الحياة، التاريخ ١٤٣١/١٢/٢٩هـ.

إسلامي عالمي مثل العودة الذي يطرح رؤية إسلامية رائعة تسهم في نشر الإسلام المتسامح في أرجاء الكون، وبين البراك ورؤيته التي تمثلها بياناته المتتالية منذ سنين التي لا تحتاج إلى تعليق، ويبدو أن ما أغضب أتباع البراك هو عدم إقرار العودة لجهاد «الطلب» ـ أي البدء بجهاد الكفار حتى ولو كانوا مسالمين ـ ما يعني الإضرار بقاعدة الخوارج الذين يستغلون ذلك في تجنيد الشباب للجهاد، أو بمعنى آخر «للقيام بعمليات انتحارية».

البيان أعلن الحرب على الكفار وطالب بإلغاء المواثيق الدولية التي وقعت عليها الدول الإسلامية ومنها هذا الوطن، ما يدل على أن البراك يعيش في عالم آخر ولا يدرك ما يدور في هذه القرية الصغيرة التي تُسمى «العالم»، إذ إنه حتى ولو لم يكن هناك مواثيق دولية تمنع الاعتداء على الآخرين، فإنه لم يعد هناك بلد نستطيع أن نقول إنه بلد كافر، كما في الأزمان الغابرة، فالمسلمون يوجدون في كل بقعة جغرافية على وجه المعمورة، كما أنهم يمارسون شعائرهم الدينية بكل حرية، بل إن بعض الدول التي يسميها البراك بالكافرة ويدعو شبابنا إلى جهادها تساعد جزئياً أو كلياً في بناء المراكز الإسلامية! ثم هل يعلم البراك أن «مبروك» الشاب العربي المتدين اختار الإقامة في بلد كافر اسمه أمريكا، بعد أن بذل كل جهد ممكن في هذا السبيل، لأنه لا يستطيع أن يمارس شعائره الدينية بحرية في بلده المسلم! وقد يكون مفيداً أن يعلم البراك أن الدكتور المسيحي ـ السيد جانسون ـ المسؤول عن الطلاب الأجانب في جامعتنا الأمريكية وفر لنا إحدى القاعات الدراسية لنتمكن من أداء الصلاة جماعة، فهل يستحق هذا الكافر أن نجاهده ونسبي نساءه ونستعبدهم يا عبدالرحمن البراك؟

ثم لا أدري إن كان البراك ـ الذي يعتقد أنه لا هم للكفار إلا غزونا غزواً مسلحاً أو فكرياً ـ يدري أن تلك الشابة الأفغانية المسلمة التي قطع زوجها المسلم أنفها وأذنيها تم غزوها من الكفار والرحيل بها من أفغانستان، البلد المسلم ـ إلى أمريكا ـ البلد الكافر لا لتحويلها إلى الدين المسيحي وإنما لعلاجها وهو ما تم، إذ تكفل الكفار بعلاجها مجاناً، وقد كلف ذلك ملايين الدولارات، وأبشرك يا شيخ البراك أنها لا تزال ـ وهي في معقل الكفار ـ على دينها وتمارس شعائرها الإسلامية في أحد المراكز الإسلامية.

هل تذكر يا شيخ البراك مسلمي البوسنة وما حل بهم من الصرب؟ وهل تعلم من الذي جاهد في سبيل إنقاذهم؟ إنه حلف الناتو الكافر بقيادة الرئيس الأمريكي الأسبق كلينتون، وقد أنقذوهم وجعلوهم يعيشون بأمان حتى هذا اليوم، ولعلّه لا يخفى عليك ـ

يا شيخ ـ أن مسلمي العرب جاهدوا في البوسنة ولكنه جهاد من نوع آخر، إذ ما كاد الكفار يحرروها حتى هبوا إلى هناك للزواج مسياراً من أخواتهم المسلمات البوسنيات، وقد بلغت تضحياتهم حد أن بعضهم هجر أبناءه في بلده وأقام هناك، وإن شئت قائمة بالأسماء زودناك بها ولا نبالي!

لا ندافع عن الكفار ـ يا شيخ ـ وإنما الإنصاف يقتضي أن تقول إنهم لم يغزوا بلاد المسلمين فقط، فقد هاجموا الصرب وكوريا واليابان وفيتنام وبنما وقرينادا وغيرها، وهي بلاد غير مسلمة، ومصالحهم هي التي تحركهم، وأرجو ألاّ يقول لي أحد إن إعلاء كلمة الله فقط كانت هي الدافع المحرك لكل حروب الدول الإسلامية على مر التاريخ، خصوصاً المتأخر منه.

اتق الله بأبنائنا يا شيخ ولا تحرضهم على الجهاد، وليتك ترى الثكالى واليتامى والمحزونين الذين فقدوا أبناءهم نتيجة لحماستهم مع مثل بيانك، فهل ترضى بأن تكون سبباً لمثل ذلك؟! لو أن بيانك يا شيخ كان مكتوباً على رقعة من أديم ومرسلاً مع راكب حصان من خيمة بالصحراء يطهو ساكنوها طعامهم على الحطب لتفهمنا ذلك، ولكن أن ينشر بيان حرب «الكفار» على شبكة هم الذين أسسوها وطوروها، بعد أن تم إملاؤه من غرفة مكيفة ومؤثثة من إبداعهم، وبعد ذلك يركب الجميع ـ بمن فيهم أنت ـ سياراتهم الفارهة، فهذه «قوية جداً» يا شيخ.

وختاماً، ما الفرق بين بيانك يا شيخ وبين البيانات التي تنشرها بعض جماعات العنف عبر «الانترنت» و«الفضائيات»؟ شخصياً لا أرى أي فرق.. فهل ترون فرقاً؟!

أهم معارك أحمد قاسم الغامدي التنويرية

الاختــلاط

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله؛ أما بعد..

فإن جامعة الملك عبدالله للعلوم والتقنية تمثل نقلة جبارة وإنجازاً كبيراً يضاف بكل تقدير لسجل المملكة العربية السعودية ولتاريخ الأمة الإسلامية، إذ خطت خطوة عملاقة لما استشرقت له الأمَّة من استعادة دورها الحضاري ومجدها العلمي، ولا نبالغ إن قلنا بأن النظريات العلمية المؤثرة في حياة الأمم نسيت دور العالم الإسلامي في الإبداع والحضور منذ مئات السنين، حتى بقي العالم الإسلامي عالة على غيره، منطوياً على نفسه، بعد أن نخرت جسده الفرقة والخلافات الطائفية والمذهبية والعرقية فضلاً عن المصالح الذاتية، حتى جعل بعضهم دين الله مرتعاً للتنازع، والتناحر، والتدابر، وكثرة القيل والقال، في سياق من الانكفاء على النفس والتعصب للآراء دون برهان، حتى خرج مد الخلافات عن حدها المعقول إلى نماذج مؤسفة.

لقد استوقفت المتابعين لحدث انطلاقة هذه الجامعة المباركة مشاعر المسلمين النبيلة وآمالهم الجليلة وتطلعاتهم الكبيرة التي أفصحوا عنها عبر وسائل الإعلام والاتصال، ولا يستغرب حجم تلك التطلعات والآمال الكبيرة؛ فالجامعة تمثل امتداداً طبيعياً لحضارتنا الإسلامية التي هيمنت ردحاً من الزمن في كل العلوم المادية والنظرية؛ فمكنها الله بفضل ذلك ثم بعزائم علماء الأمة المبدعين الصادقين ورجالها المصلحين وجعل لها الريادة، فارتفعت رايتها عالية، وانبرى لمهماتها علماء مسلمون ملأوا الزمان والمكان، والسمع والبصر، فاحتلوا في تاريخ الأمم مكاناً لا زال يتجدد ذكرهم بتجدد تلك النظريات المادية الحديثة، ولقد أخذت جامعة الملك عبدالله بأعظم أسباب القوة التي أمرنا الله بالإعداد لها فكيف أصبح الواجب والفضل مأخذاً.

وهنا نقف مع من ضاق بهم الأفق فأخرجوا من إرثنا الإسلامي هذه العلوم المادية

فنقول: إن ذلك إرث أسسه علماء هذه الأمة آخذين بسنن الله الكونية التي جعلها الله تعالى موصلة لأسرار حكمته في الكون، وسلماً لعمارة الأرض وخدمة البشرية والدين، مستجيبين في ذلك لحث الله على العلم كله بقوله: ﴿يَرْفَعِ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ مِنكُمْ وَٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْعِلْمَ دَرَجَٰتٍ﴾ (المجادلة: ١١) وبقوله سبحانه ﴿قُلْ هَلْ يَسْتَوِى ٱلَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَٱلَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ ۗ إِنَّمَا يَتَذَكَّرُ أُو۟لُوا۟ ٱلْأَلْبَٰبِ﴾ (الزمر: ٩).

وبهذه المناسبة سأتطرق في حديثي هنا عن «الاختلاط» الذي صار فيه الكثير من الخلط في حكمه وفي اعتباره من المصطلحات الفقهية المعهودة في بحوث الفقهاء والحق أن مصطلح الاختلاط بهذا الاصطلاح المتأخر لا يعرف عند المتقدمين من أهل العلم لأنه لم يكن موضوع مسألة لحكم شرعي كغيره من مسائل الفقه لأن الاختلاط كان أمراً طبيعياً في حياة الأمة ومجتمعاتها.

ولا شك أن استعمال الفقهاء لعبارة الاختلاط لا يعدو استخدامهم لمفردات المعجم العربي مثل: أخذ، وأعطى، ولذلك لو بحثت عن مصطلح الاختلاط بهذا المعنى المستحدث لم تجده عندهم، كمصطلح: «الخلوة، والنكاح، والطلاق، والرجعة» كما عليه بقية مصطلحات أهل العلم مثل: البيع، والربا، والسلم، والعرايا، وغيرها، وكالمصطلحات المعاصرة التي يمكن قبولها وإدخالها في المعجم الفقهي ضمن نوازله مثل: «التأمين، المرابحة، السندات، بدل الخلو، الحق المعنوي الخ...».

لكن بعض المتأخرين لما بالغ في حكم اختلاط النساء بالرجال وتداولوا الحديث عنه كمسألة صار هذا اللفظ المعاصر عند استخدامه ينصرف إلى ذلك المعنى المتأخر بإطلاق، وتولد عن ذلك الاستخدام اعتباره اصطلاحاً عندهم وعند أكثر العامة وهو دخيل متأخر فغالط به بعد ذلك من لم يميز أو من أراد التلبيس، ومثل ذلك لو بالغ الناس في التحذير من كلام النساء مع الرجال دون محذور أو ريبة فيه حتى حرمه بعضهم ولو كان لمصلحةٍ أو عادة، فتولد من كثرة دوران ذلك اللفظ تحذيراً وزجراً مصطلح عند من يحرمه سماه: «الكلام» مثلاً كما تولد عندهم مصطلح: «الاختلاط» مثلاً بمثل، ولا شك أن لهذا خطورته متى ألصق بعلوم الشريعة، وفيه مد سلبي على تراثنا الفقهي متى أعطي مزية المصطلحات، فإن ذلك يعني إعطاءها هوية غير معهودة عند أهل العلم والفقه قد يلتبس بذلك الحق بعد بتقادم الزمان كما حصل الآن فيمن اعتبر الاختلاط مما اصطلح عليه الفقهاء المتقدمين وهو دخيل عليهم بلا شك.

فيأتي بعد ذلك من قد يتعاطى مع ذلك المصطلح المحدث باندفاع من خلال التفاعل مع ما هو رائج وبعجلة مسلّماً به كأنه أحد المصطلحات المعهودة دون تمييز، ولا شك أن تمييز ذلك يدركه الباحث ويتطلب دقة وفحصاً، وحينذاك سنجد عناء في إيضاح ذلك اللبس كما هو حاصل الآن في محاولة إيضاح أن الاختلاط بهذا المعنى المعاصر دخيل على المصطلحات الفقهية المعهودة عند الفقهاء المتقدمين، ولذلك لما ذكرت بعض الموسوعات الفقهية المعاصرة الاختلاط في قاموس ألفاظها، لم تستطع أن تشير إلى أن من معانيه اختلاط النساء بالرجال، بل ذهبت إلى معانٍ أخرى: في الزكاة، والحيوان، والسوائل، وألمحت إلى معناه في مصطلح الحديث.

ولقد أجاد الأستاذ الدكتور جاسم المشاري رئيس لجنة الفتوى بمنتدى السلفية في أوروبا، في لقائه الحافل الذي نشر بجريدة الجزيرة يوم السبت ١٩ ذو القعدة ١٤٣٠هـ عدد (١٣٥٥٤) فقد كان تعليقه علميًّا حقاً فيه استدلال وشمول وفيه تأصيل لم أرى من تناول الموضوع بنظرة وسطية بارعة وعبارة مختصرة قارعه نحوه.

وعلى أي حال ليس في الكلام على موضوع طروء مصطلح الاختلاط إلاّ إعادة الأمور إلى نصابها من أن الاختلاط بهذا المعنى المعاصر مصطلح طارئ غير معروف بذلك المعنى عند المتقدمين في مباحث الفقه، أما ما يتعلق بجواز الاختلاط من عدمه فمرده إلى الأدلة الشرعية، وهذا ما يعنينا على وجه التحديد هنا بصورة أكبر.

ولذلك كان الخلط في حكمه أكثر جناية حين تجرأ فقال بتحريمه قلة لم يعتبروا بالبراءة الأصلية في إباحته ولم يتملوا أدلة جوازه ولم يقتفوا هدي المجتمع النبوي فيه وهو قدوتنا في امتثال التشريع في كل شؤون الحياة المختلفة، والحق أنه لم يكن الاختلاط من منهيات التشريع مطلقاً بل كان واقعاً في حياة الصحابة.

ولقد استمر ذلك الحال على مر العصور حتى طرأ على ذلك الأصل ما غيره من العادات والتقاليد وبقي منه ما لا يمكن أن تمحوه تلك العادات والتقاليد فظل كما هو لأنه ارتبط بما شرع الله امتثاله من الطاعات على النساء والرجال كالطواف والسعي والصلاة فهم يؤدونها في مكان واحد، مع أنه قد يقع ممن تُسول له نفسه ما يسيء بفعل أو قول محرم، إلاّ أنه لم يقل أحد من علماء المسلمين بمنع الاختلاط في تلك الأماكن لأجل ما قد يقع ممن تسول له نفسه الإقدام على محرم قل أو كثر.

وهكذا بقي الحال في كثير من شؤون حياتنا اليومية وفي واقع بيوت الكثير من

المسلمين ومنهم المانعون للاختلاط تجدها مليئة بالخدم من النساء يقدمن الخدمة فيها وهي مليئة بالرجال الأجانب عنهن، وفي مظهر قد يكون من أشد مظاهر الاختلاط في حياتنا اليومية لا يمكن إنكاره.

ولقد كان الواجب على كل مسلم منصفٍ عاقل لزوم أحكام الشرع دون زيادة أو نقص، فلا يجعل من حماسته وغيرته مبرراً للتعقب على أحكام الشرع، وقد أنكر النبي ﷺ ذلك على سعد بن عبادة ـ رضي الله عنه ـ حين قال: «والله لأضربنه بالسيف غير مصفح»، في شأن من وجد مع امرأته رجلاً آخر فقال النبي ﷺ حين رأى أصحابه تعجبوا من غيرة سعد: «أتعجبون من غيرة سعد والله إني لأغير من سعد؟ والله أغير منا ولذلك حرم الفواحش ما ظهر منها وما بطن»، قال الحافظ ابن عبد البر: «يريد ـ والله أعلم ـ أن الغيرة لا تبيح للغيور ما حرم عليه وأنه يلزمه مع غيرته الانقياد لحكم الله ورسوله وأن لا يتعدى حدوده، فالله ورسوله أغير». فكيف يزايد البعض على المشرع الحكيم وقد زعم أنه آمن بالله مسلماً بحكمه.

لقد ارتفع ضجيج المانعين وعلت أصواتهم في قضية «الاختلاط» مع أن الحجة مع من أجازه بأدلة صريحة صحيحة فضلاً عن استصحاب البراءة الأصلية، وليس مع المانعين دليل إلاّ ضعيف الإسناد أو صحيح دلالته عليهم لا لهم.

وسأذكر ها هنا أصرح الأدلة الصحيحة التي تدل على جواز الاختلاط كما سأذكر ما أحتج به المانعون ليبصر الحق كل منصف دون تعسف أو شطط فأقول وبالله التوفيق:

عن عائشة ـ رضي الله تعالى عنها ـ قالت: خرجت سودة لحاجتها ليلاً بعدما ضرب عليهن الحجاب، قالت: وكانت امرأة تفرع النساء، جسيمة، فوافقها عمر فأبصرها، فناداها: يا سودة إنك والله ما تخفين علينا، إذا خرجت فانظري كيف تخرجين. أو كيف تصنعين! فانكفت، فرجعت إلى رسول الله ﷺ، وإنه ليتعشى، فأخبرته بما قال لها عمر، وإن في يده لعرقاً، فأوحى الله إليه ثم رفع عنه وإن العرق لفي يده، فقال: (لقد أذن لكن أن تخرجن لحاجتكن).

قلت: أخرجه البخاري ومسلم وإسناده صحيح وفيه الإذن لنساء النبي ﷺ بالخروج لحاجتهن وغيرهن في ذلك من باب أولى.

وعن حفصة بنت سيرين قالت: كنا نمنع جوارينا أن يخرجن يوم العيد، فجاءت امرأة فنزلت قصر بني خلف فأتيتها، فحدثت أن زوج أختها غزا مع النبي ﷺ اثنتي عشرة

غزوة، فكانت أختها معه في ست غزوات، فقالت: فكنا نقوم على المرضى ونداوي الكلمى، فقالت: يا رسول الله! على إحدانا بأس إذا لم يكن لها جلباب أن لا تخرج؟ فقال: (لتلبسها صاحبتها من جلبابها فليشهدن الخير ودعوة المؤمنين). قالت حفصة: فلما قدمت أم عطية أتيتها فسألتها: أسمعت في كذا وكذا؟ قالت: نعم بأبي وقلما ذكرت النبي ﷺ إلاّ قالت: بأبي قال: (ليخرج العواتق ذوات الخدور ـ أو قال: العواتق وذوات الخدور، شك أيوب ـ والحيض، ويعتزل الحيَّض المصلَّى، وليشهدن الخير ودعوة المؤمنين). قالت: فقلت لها: الحيَّض؟ قالت: نعم! أليس الحائض تشهد عرفات وتشهد كذا وتشهد كذا؟

قلت: أخرجه البخاري وإسناده صحيح وفيه أن السنة خروج النساء في العيدين ليشهدن الخير ودعوة المسلمين ويعتزل الحيض المصلى لئلا يصيبه شيء من دم الحيض، ومن لوازم ذلك النظر والاختلاط بلا شك.

وعن سهل بن سعد قال: لما عرس أبو أسيد الساعدي دعى النبي ﷺ وأصحابه، فما صنع لهم طعاماً ولا قربه إليهم إلاّ امرأته أم أسيد، بلت ثمرات في تور من حجارة من الليل، فلما فرغ النبي ﷺ من الطعام أماثته له فسقته تتحفه بذلك.

قلت: أخرجه البخاري وإسناده صحيح وقد بوّب عليه البخاري في صحيحه «باب قيام المرأة على الرجال في العرس وخدمتهم بالنفس». قال الحافظ ابن حجر: وفي الحديث جواز خدمة المرأة زوجها ومن يدعوه.

قلت: ومن لوازم ذلك نظر المرأة للرجال ومخالطتهم.

وعن سهل بن سعد قال: كانت فينا امرأة تجعل على أربعاء في مزرعة لها سلقاً، فكانت إذا كان يوم الجمعة تنزع أصول السلق فتجعله في قدر ثم تجعل عليه قبضة من شعير تطحنها، فتكون أصول السلق عرقه، وكنا ننصرف من صلاة الجمعة فنسلم عليها، فتقرب ذلك الطعام إلينا فنلعقه، وكنا نتمنى يوم الجمعة لطعامها ذلك.

قلت: أخرجه البخاري وإسناده صحيح وفيه ما في الحديث السابق، وقد بوّب عليه البخاري في صحيحه «باب تسليم الرجال على النساء، والنساء على الرجال» يعني به جواز ذلك وفيه جواز مخالطة الرجال والنظر إليهم فإنها كانت تقرب الطعام إليهم وتخدمهم في دارها كما يفيده الحديث.

وعن أبي هريرة ـ رضي الله عنه ـ أن رجلاً أتى النبي ﷺ فبعث إلى نسائه فقلن: ما

معنا إلاّ الماء، فقال ﷺ من يضم أو يضيف هذا؟ فقال رجل من الأنصار: أنا، فانطلق به إلى امرأته فقال: أكرمي ضيف رسول الله ﷺ، فقالت ما عندنا إلاّ قوت صبياني فقال: هيئي طعامك وأصبحي سراحك ونومي صبيانك إذا أرادوا عشاء، فهيأت طعامها، وأصبحت سراجها فأطفأته، فجعلا يريانه أنهما يأكلان، فباتا طاويين، فلما أصبح غدا إلى رسول الله ﷺ فقال: ضحك الله الليلة وعجب من فعالكما، فأنزل الله ﴿وَيُؤْثِرُونَ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِمْ وَلَوْ كَانَ بِهِمْ خَصَاصَةٌۚ وَمَن يُوقَ شُحَّ نَفْسِهِۦ فَأُوْلَـٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ ﴾ (الحشر: ٩).

قلت: أخرجه البخاري وإسناده صحيح وفيه جواز الاختلاط ووقوعه بإقرار النبي ﷺ كافٍ في جوازه.

وعن عائشة أنها قالت: «لما قدم رسول الله ﷺ المدينة وعك أبو بكر وبلال ـ رضي الله عنهما ـ قالت: فدخلت عليهما، فقلت: يا أبت كيف تجدك؟ ويا بلال كيف تجدك؟، ومعنى «كيف تجدك» أي كيف تجد نفسك، كما نقول نحن: كيف صحتك؟

قالت عائشة: فجئت إلى رسول الله ﷺ فأخبرته، فقال: «اللَّهُمَّ حبِّبْ إلينا المدينةَ كَحُبِّنا مكةَ أو أشد».

قلت: أخرجه البخاري وإسناده صحيح، وبوّب عليه بقوله «باب عيادة النساء للرجال» قال: وعادت أم الدرداء رجلاً من أهل المسجد من الأنصار».

قلت: وهذا واضح أيضاً في وقوع الاختلاط في عمل الصحابة بعلم رسول الله ﷺ وهم أعظم الناس تقوى وفهماً لأحكام التشريع.

وعن أنس بن مالك ـ رضي الله عنه ـ أن جاراً لرسول الله ﷺ فارسياً كان طيب المرق، فصنع لرسول الله ﷺ ثم جاء يدعوه، فقال: (وهذه؟) لعائشة، فقال: لا، فقال رسول الله ﷺ: (لا)، فعاد يدعوه، قال رسول الله ﷺ: (وهذه؟) قال: لا، قال رسول الله ﷺ: (لا)، ثم عاد يدعوه، فقال رسول الله ﷺ: (وهذه؟) قال: نعم، في الثالثة. فقاما يتدافعان حتى أتيا منزله.

قلت: أخرجه مسلم وفي رواية الدارمي: «فانطلق معه رسول الله ﷺ وعائشة فأكلا من طعامه».

وفيه جواز الاختلاط ووقوعه بإقراره عليه السلام.

وعن عائشة ـ رضي الله عنها ـ قالت: رأيت النبي ﷺ يسترني بردائه، وأنا أنظر إلى

الحبشة يلعبون في المسجد، حتى أكون أنا الذي أسأم، فاقدروا قدر الجارية الحديثة السن، الحريصة على اللهو.

قلت: أخرجه البخاري ومسلم وإسناده صحيح وقد بوّب عليه البخاري في صحيحه «باب نظر المرأة إلى الحبشي ونحوهم من غير ريبة» ففيه مشروعية نظر المرأة للرجال.

وعن عائشة رضي الله عنها، أنها قالت: دخل علي رسول الله ﷺ وعندي جاريتان تغنيان بغناء بعاث، فاضطجع على الفراش... الحديث.

قلت: أخرجه البخاري وإسناده صحيح.

وعن الربيِّع بنت معوذ أنها قالت: دخل علي النبي ﷺ غداة بني علي، فجلس على فراشي كمجلسك مني، وجويريات يضربن بالدف، يندبن من قتل من آبائهن يوم بدر حتى قالت جارية: وفينا نبي يعلم ما في الغد، فقال النبي ﷺ (لا تقولي هكذا وقولي ما كنت تقولين).

قلت: أخرجه البخاري وإسناده صحيح، والجويريات تصغير جارية وهي الفتية من النساء، والحديث يفيد جواز الاختلاط وجواز دخول الرجل على المرأة متى كان معها غيرها من النساء، وفيه جواز استماع الرجل لغناء النساء وضربهن بالدف.

وعن فاطمة بنت قيس أخت الضحاك بن قيس أن رسول الله ﷺ قال: انتقلي إلى أم شريك، وأم شريك امرأة غنية من الأنصار عظيمة النفقة في سبيل الله، ينزل عليها الضيفان فقلت سأفعل فقال لا تفعلي، إن أم شريك امرأة كثيرة الضيفان، فإني أكره أن يسقط عنك خمارك أو ينكشف الثوب عن ساقيك فيرى القوم منك بعض ما تكرهين، ولكن انتقلي إلى ابن عمك عبدالله بن عمرو بن أم كلثوم.... الحديث.

قلت: أخرجه مسلم وفيه أن أم شريك ينزل عليها الضيفان ومن لوازم ذلك الاختلاط.

وعن سالم بن سريج أبي النعمان قال سمعت أم صبية الجهنية تقول: ربما اختلفت يدي بيد رسول الله ﷺ في الوضوء من إناء واحد.

قلت: أخرجه أحمد وأبو داود وابن ماجه وإسناده صحيح، وأم صبية الجهنية ليست من محارمه ﷺ ففيه جواز الاختلاط وجواز وضوء الرجال مع غير محارمهم من

النساء، ولا يلزم منه جواز رؤية ما لا يجوز من المرأة.

ويشهد لذلك ما رواه ابن عمر قال: (كان الرجال والنساء يتوضأون في زمان رسول الله ﷺ جميعاً).

قلت: أخرجه البخاري وإسناده صحيح وفيه جواز الاختلاط عموماً وأنه ليس من خصوصياته عليه السلام.

وفي رواية بلفظ: (أنه ـ أي ابن عمر ـ أبصر إلى النبي ﷺ وأصحابه يتطهرون والنساء معهم، الرجال والنساء من إناء واحد، كلهم يتطهر منه).

قلت: أخرجها ابن خزيمة وإسنادها صحيح.

وفي رواية بلفظ: (كنا نتوضأ نحن والنساء على عهد رسول الله من إناء واحد، ندلي فيه أيدينا).

قلت: أخرجها أبو داود وإسنادها صحيح، والمعنى في هذه الألفاظ واحد وكلها تفيد جواز الاختلاط عموماً، وقد وجهه البعض بأن القصد هو وضوء الرجل وزوجه فقط، وهو توجيه باطل يرده منطوق تلك الروايات التي تقطع بجواز الاختلاط عموماً.

وعن الربيِّع بنت معوذ بن عفراء قالت:كنا نغزو مع رسول الله ﷺ فنسقي القوم ونخدمهم ونرد الجرحى والقتلى إلى المدينة.

قلت: أخرجه البخاري وإسناده صحيح وفيه جواز خروج المرأة في الغزو لخدمة القوم ومداواتهم ورد الجرحى والقتلى.

وعن أبي هريرة ـ رضي الله عنه ـ أن امرأة سوداء كانت تقم المسجد، ففقدها رسول الله ﷺ فسأل عنها بعد أيام فقيل له إنها ماتت قال فهلاّ آذنتموني، فأتى قبرها فصلى عليها.

قلت: أخرجه البخاري ومسلم وإسناده صحيح وفيه مشروعية عمل المرأة في المسجد ونحوه.

وعن أنس بن مالك ـ رضي الله عنه ـ قال: جاءت امرأة من الأنصار إلى النبي ﷺ فخلا بها فقال: «والله إنكن لأحب الناس إلي».

قلت: أخرجه البخاري ومسلم وإسناده صحيح.

قلت: وقوله: (لأحب الناس إلي) يعني بذلك الأنصار وقد بوّب عليه البخاري ـ رحمه الله ـ بقوله: باب ما يجوز أن يخلو الرجل بالمرأة عند الناس، قال الحافظ ابن حجر: أي لا يخلو بها بحيث تحتجب أشخاصهما عنهم بل بحيث لا يسمعون كلامهما إذا كان بما يخافت به كالشيء الذي تستحي المرأة من ذكره بين الناس. وأخذ المصنف قوله في الترجمة «عند الناس» من قوله في بعض طرق الحديث: «فخلا بها في بعض الطرق أو في بعض السكك» وهي الطرق المسلوكة التي لا تنفك عن مرور الناس غالباً.

وفيه جواز الاختلاط وجواز الخلوة بالمرأة عند الناس، وكل خلوة تنتفي فيها التهمة لا يتحقق فيها النهي على الصحيح، وإنما المحرم منها ما تحققت فيه التهمة فقط.

وعن عائشة ـ رضي الله عنها ـ في قصة الإفك قالت: فَقَالَ رَسُولُ الله ﷺ مَنْ يَعْذُرُنِي مِنْ رَجُلٍ بَلَغَنِي أَذَاهُ فِي أَهْلِي؟ فوَاللَّه ما عَلمْتُ عَلَى أَهْلي إلاَّ خَيراً، وَقَدْ ذَكَروا رجلاً ما عَلِمْاً عَلِيْهِ إلاَّ خيْراً، وما كانَ يدخلُ على أهلي إلاَّ معي... الحديث.

قلت: أخرجه البخاري وإسناده صحيح وفيه جواز الاختلاط وجواز دخول الرجل على المرأة إذا كان زوجها معها.

وعن عبدالله بن عمرو بن عاص: أن نفراً من بني هاشم دخلوا على أسماء بنت عميس، فدخل أبو بكر الصديق، وهي تحته يومئذ، فرآهم، فكره ذلك، فذكر ذلك لرسول الله ﷺ وقال: لم أرَ إلاَّ خيراً، فقال رسول الله ﷺ: «إن الله قد برأها من ذلك». ثم قام رسول الله ﷺ على المنبر، فقال:«لا يدخلن رجل، بعد يومي هذا، على مغيبة إلاّ ومعه رجل أو اثنان».

قلت: أخرجه مسلم والنسائي وابن حبان وإسناده صحيح وفيه جواز الاختلاط كما يفيده الحديث، والمغيبة هي ذات الزوج التي غاب عنها زوجها.

وعَنْ إسْحَاقَ بْنِ عَبْداللَّه بن أَبِي طَلْحَةَ عَنْ أَنَس بْن مَالك ـ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ـ أَنَّهُ سَمعَهُ يقُول كانَ رسولُ اللَّه ﷺ يدخلُ على أمِّ حَرَامٍ بنت ملْحانَ فتُطعمه، وكانت أم حَرَامٍ تَحتَ عُبادَة بْنِ الصَّامت فدخَلَ علَيْها رَسُولُ اللَّه ﷺ فَأَطْعَمَتْهُ وَجعَلَتْ تَفْلِي رأْسَهُ فَنَامَ رَسُولُ الله ﷺ ثم استيقظَ وَهُوَ يَضْحَكُ، قَالَتْ: فقُلتُ: وَما يَضْحكَكَ يَا رسول اللَّه؟ قَالَ: ناسٌ مِنْ أُمَّتِي عرضوا عليَّ غُزاةً في سبيلِ اللَّهِ يركبونَ ثَبَجَ هذا البَحْرِ..... الحديث.

قلت: أخرجه البخاري ومسلم وإسناده صحيح وفيه جواز دخول الرجل على المرأة في غير تهمة، وفيه جواز فلي المرأة رأس الرجل ونحوه القص والحلق.

وقصة أم حرام هذه وقعت بعد نزول الحجاب وبعد حجة الوداع، كما حكاه ابن حجر في الفتح في شرح كتاب الاستئذان، وقد أشكل توجيهها على البعض، فقال ابن عبدالبر: أظن أن أم حرام قد أرضعت النبي ﷺ أو أختها أم سليم، فصارت كل منهما أمه أو خالته من الرضاعة.

قلت: لم يذكر ابن عبدالبر لذلك دليلاً إلاّ قوله: أظن، والظن لا يغني من الحق شيئاً، وليس له في ذلك بمستند يعتمد عليه، فإن أمهات النبي ﷺ من الرضاع معلومات، ليس فيهن أحد من الأنصار البتة، وأم حرام من خؤولة النبي ﷺ وهي خؤولة لا تثبت بها محرمية، فإنها من بني النجار، يجتمع نسبها مع أم عبد المطلب جدة النبي ﷺ في عامر بن غنم جدهما الأعلى.

فأم حرام بنت ملحان بن خالد بن زيد بن حرام بن جندب بن عامر بن غنم بن عدي بن النجار.

وأم عبد المطلب هي سلمى بنت عمرو بن زيد بن لبيد بن حراش بن عامر بن غنم المذكور.

أفاد ذلك ابن حجر نقلاً عن الدمياطي (انظر فتح الباري ١١/٨٠، فإن الشرح هناك مستوفى).

ومن زعم أن ذلك من خصوصياته ـ عليه السلام ـ فقد تحكم بغير برهان فإن الخصوصية حكم شرعي لا يثبت إلاّ بدليل والأصل مشروعية التأسي بأفعاله ﷺ، قال الله تعالى: ﴿لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ﴾ (الأحزاب: ٢١) وقال تعالى: ﴿قُلْ إِن كُنتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللَّهُ﴾ (آل عمران: ٣١) ولا يترفع عن التأسي بأفعال المصطفى ﷺ إلاّ متهوِّك ضال.

والصواب أن فلي المرأة رأس الرجل من الأمور الجائزة ونحوه القص والحلق، فالحديث يفيد جواز ذلك وجواز الاختلاط.

وعن أبي موسى الأشعري ـ رضي الله عنه ـ قال: قدمت على رسول الله ﷺ وهو بالبطحاء، فقال: «أحججت»؟ قلت: نعم، قال: (بما أهللت)؟ قلت: لبيك بإهلال كإهلال النبي ﷺ، قال: (أحسنت، انطلق، فطف بالبيت وبالصفا والمروة). ثم أتيت امرأة من نساء بني قيس، ففلت رأسي، ثم أهللت بالحج... الحديث.

قلت: أخرجه البخاري ومسلم وإسناده صحيح وهذا الفعل من أبي موسى يشعر بأن ذلك أمراً لم يكن يستخفى به بل حدث به دون نكير، وفعل أبي موسى ـ رضي الله عنه ـ وفهمه يعضد ما تقدم من الرد على من زعم خصوصية النبي ﷺ بذلك.

وعن أم عطية ـ رضي الله عنها ـ قالت: بايعنا رسول الله ﷺ فقرأ علينا: ﴿أَن لَّا يُشْرِكْنَ بِٱللَّهِ شَيْـًٔا﴾ ونهانا عن النياحة، فقبضت امرأة يدها فقالت: اسعدتني فلانة أريد أن أجزيها فما قال لها النبي ﷺ شيئاً، فانطلقت ورجعت، فبايعها.

قلت: أخرجه البخاري وإسناده صحيح وفيه ما يشير لمشروعية مصافحة النساء من قولها «فقبضت امرأة يدها» ولا صارف يصرف النص عن ظاهره فضلاً عما يشهد له من النصوص الأخرى، فحديث أم عطية ـ رضي الله عنها ـ يفيد جواز ما هو أكثر من الاختلاط وهي المصافحة.

وهذا لا يعارضه ما روته عائشة ـ رضي الله عنها ـ بقولها: «ما مست يد رسول الله ﷺ يد امرأة إلاّ امرأة يملكها» فإن ذلك لا يؤخذ منه تحريم المصافحة لأنه ليس فيه إلاّ إخبار عائشة ـ رضي الله عنها ـ عما رأته وليس فيه نهي ولا نفي لما لم تره، وقد روي ما يدل على مشروعية مصافحة المرأة أحاديث أخرى.

وقد روي بنحوه عن فاطمة بنت عتبة رضي الله عنها ولفظه (فكف النبي ﷺ يده وكفت يدها).

قلت: أخرجه الحاكم وصححه الذهبي وحسن إسناده الألباني؛ والكف منه عليه السلام يشهد لما تقدم في حديث أم عطية ويؤيده وحمله على خلاف الظاهر من مشروعية المصافحة في البيعة ونحوها مردود، بل الشواهد كثيرة في معناه تؤكد مشروعية مصافحة المرأة على الحقيقة.

وعن أنس بن مالك ـ رضي الله عنه ـ قال: كانت الأمة من إماء المدينة لتأخذ بيد رسول الله ﷺ فتنطلق به حيث شاءت.

قلت: أخرجه البخاري تعليقاً وإسناده صحيح وليس بين الأمة والحرة فرق في ذلك ففيه جواز ما هو أكثر من الاختلاط كالمصافحة ونحوها.

وعن أسماء بنت أبي بكر ـ رضي الله عنها ـ قالت: تزوجني الزبير، وما له من الأرض من مال ولا مملوك... الحديث بطوله، وفيه، قالت: (لقيني رسول الله ﷺ وعلى رأسي النوى، ومعه نفر من أصحابه، فأناخ لأركب معه).

قلت: أخرجه البخاري ومسلم وإسناده صحيح.

وفي لفظ آخر (....... فلقيت رسول الله ﷺ ومعه نفر من الأنصار فدعاني ثم قال «إخ إخ» ليحملني خلفه، فاستحييت أن أسير مع الرجال، وذكرت الزبير وغيرته وكان أغير الناس، فعرف رسول الله ﷺ أني استحييت فمضى، فجئت الزبير فقلت لقيني النبي ﷺ وعلى رأسي النوى، ومعه نفر من أصحابه فأناخ لأركب فاستحييت منه، وعرفت غيرتك. فقال: والله لحملك النوى كان أشد علي من ركوبك معه. قالت: حتى أرسل إلي أبو بكر بعد ذلك بخادم تكفيني سياسة الفرس فكأنما أعتقني).

قلت: أخرجه البخاري وإسناده صحيح وفيه جواز إرداف المرأة وهو يفيد جواز ما هو أكثر من الاختلاط كالإرداف والمصافحة ونحوها، وهو على ملأ من الصحابة، ولم يخصص نفسه ـ عليه السلام ـ بذلك.

ولم يتمسك القائلون بتحريم الاختلاط إلاّ بأحاديث ضعيفة لا يجوز الاحتجاج بها، أما الصحيحة منها فتدل على جواز الاختلاط لا على تحريمه كما زعموا فمن ذلك.

ما رواه ابن جريج أخبرنا عطاء ـ إذ منع ابن هشام النساء الطواف مع الرجال ـ قال: كيف يمنعهن، وقد طاف نساء النبي ﷺ مع الرجال؟ قلت: أبعد الحجاب أو قبل؟ قال: أي لعمري لقد أدركته بعد الحجاب. قلت: كيف يخالطن الرجال؟ قال: لم يكنّ خالطن الرجال، كانت عائشة تطوف حجرة من الرجال، لا تخالطهم، فقالت امرأة: انطلقي نستلم يا أم المؤمنين، قالت: عنك، وأبت، فكن يخرجن متنكرات بالليل فيطفن مع الرجال، ولكنهن كن إذا دخلن البيت قمنا حتى يدخلن، وأخرج الرجال... الحديث.

قلت: أخرجه البخاري وإسناده صحيح وقد بوّب عليه البخاري في صحيحه بقوله «باب طواف النساء مع الرجال» فطواف النساء مع الرجال قد أقره عليه السلام وعليه عمل السلف، ولو كان الاختلاط محرماً لكان النبي ﷺ وأصحابه الذين طافوا معه بالبيت الحرام نساء ورجالاً أحق الناس بامتثال ذلك، ولا يزايد على تقواهم إلاّ ضال ومنع الاختلاط في العبادة أولى من منعه في الحوائج الدنيوية.

أما قول عطاء: (لم يكنّ يخالطن الرجال، كانت عائشة تطوف حجرة من الرجال، لا تخالطهم) فإن ذلك لا يعني نفي مطلق الاختلاط كما قد يغالط به العوام وأشباههم، وإنما معناه لم يكن أزواجه ـ عليه السلام ـ يزاحمن الرجال، فإن المزاحمة لا تجوز، وإنما تسمى اختلاطاً تجوزاً في العبارة، وقد كن يطفن حجرة عن الرجال أي ناحية عنهم

فالاختلاط عموماً واقع في الطواف، ولذلك بوّب عليه البخاري بقوله «باب طواف النساء مع الرجال» استنباطاً من ذلك الحديث ويصحح ذلك الاستنباط ما جاء في أول الحديث من إثبات طواف الرجال مع النساء بقوله: (كيف يمنعهن، وقد طاف نساء النبي ﷺ مع الرجال؟).

وعلى هذا فغير أزواج النبي ﷺ من باب أولى ولذلك لم تنكر عائشة ـ رضي الله عنها ـ على من قالت لها (انطلقي نستلم) وتركتها وما أرادت.

قال الحافظ ابن حجر قوله: (حجرة) بفتح المهملة وسكون الجيم بعدها راء أي ناحية.

قلت: أما قوله (إذا دخلن البيت) فالمراد بالبيت الكعبة فإنه كان يخرج الرجال حينذاك ليتيسر للنساء الصلاة فيها بغير مزاحمة.

وعَنْ أُمِّ سَلَمَةَ ـ رَضِيَ اللَّهُ عَنها ـ زَوْجُ النَّبِيِّ ﷺ قَالَتْ: شَكَوْتُ إِلى رَسُولِ اللَّه ﷺ أَنِّي أَشْتَكِي، فَقالَ طُوفِي مِنْ وَرَاءِ النَّاسِ وَأَنْتِ رَاكِبَة.

قلت: أخرجه البخاري وإسناده صحيح وليس فيه إلاّ إرشادها لما كانت شاكية أي مريضة أن تطوف راكبة من وراء الناس لئلا تؤذيهم بدابتها، وهذا يشير إلى جواز الطواف مع الرجال لو لم تكن راكبة على الدابة.

وعن أم سلمة زوج النبي ﷺ قالت: كان رسول الله ﷺ إذا سلم، قام النساء حين يقضي تسليمه، ومكث يسيراً قبل أن يقوم.

قال ابن شهاب: فنرى ـ والله أعلم ـ لكي ينفذ من ينصرف من النساء.

قلت: أخرجه البخاري وغيره وإسناده صحيح وهو لا يفيد تحريم الاختلاط بل الاختلاط واقع فيه وإنما يفيد الأخذ بالاحتياط لمنع مزاحمة الرجال للنساء.

واستدل بعض من منع الاختلاط بحديث أبي سعيد قال: قال رسول الله ﷺ (خير صفوف الرجال أولها وشرها آخرها، وخير صفوف النساء آخرها وشرها أولها).

قلت: أخرجه أبو يعلى وإسناده صحيح وليس ما يدل على تحريم الاختلاط بل الاختلاط واقع فيه كما ترى، وليس فيه أكثر من حث الرجال على الصف الأول وإرشاد النساء بالتباعد عن صفوف الرجال تجنباً لأسباب الفتنة بين الجنسين في الصلاة، فضلاً عما في الوقوف بين يدي الله في الصلاة من لزوم التخلي عما قد يقطع المصلي عن

الخشوع، وهذا ما تفيده لفظة (خير) فإنها لا تفيد تحريم الاختلاط كما زعم من احتج بهذا الحديث على المنع وإنما يرشدنا الحديث إلى أفضل الصفوف وأقلها فضلاً وليس فيه أي دلالة على تحريم الاختلاط بل دلالة التضمن فيه تفيد جواز الاختلاط.

والشر هنا نسبي فإن الصلاة خير كلها للرجال والنساء فإنهم بلا شك مأجورون في الصلاة كلهم وليس منهم آثم.

واحتجوا في منع الاختلاط بحديث ابن عمر ـ رضي الله عنه ـ قال: نهى رسول الله ﷺ أن يمشي الرجل بين المرأتين.

قلت: أخرجه البيهقي وإسناده ضعيف جداً فيه داود ابن أبي صالح الليثي وهو منكر الحديث.

واحتجوا أيضاً بحديث أبي هريرة ـ رضي الله عنه ـ قال: قال رسول الله ﷺ «ليس للنساء وسط الطريق».

قلت: أخرجه ابن حبان وإسناده ضعيف جداً، فيه شريك بن عبدالله بن أبي نمر سيئ الحفظ، وفيه مسلم بن خالد الزنجي قال البخاري فيه: منكر الحديث، ذاهب الحديث.

واحتجوا أيضاً بحديث أبي أسيد الأنصاري عن أبيه ـ رضي الله عنه ـ سمع رسول الله ﷺ يقول وهو خارج من المسجد واختلط الرجال مع النساء في الطريق فقال رسول الله ﷺ للنساء (استأخرن فإنه ليس لكن أن تحققن الطريق، عليكم بحافات الطريق)، فكانت المرأة تلتصق بالجدار حتى إن ثوبها ليتعلق بالجدار من لصوقها به.

قلت: أخرجه أبو داود والطبراني وإسناده ضعيف جداً، في إسناده أبو اليمان الرحال وهو مجهول الحال وفيه شداد بن أبي عمرو بن حماس مجهول أيضاً، وفيه أبوه أبو عمرو وهو مجهول أيضاً.

وروي هذا الحديث بمعناه عن عمرو بن حماس قال: قال رسول الله ﷺ: «ليس للنساء سراة الطريق».

قلت: أخرجه البيهقي والدولابي وإسناده ضعيف مرسل فإن عمرو بن حماس لا تثبت له صحبة وهو مجهول كما قال أبو حاتم.

واحتجوا أيضاً بحديث ابن عمر ـ رضي الله عنه ـ قال: قال رسول الله ﷺ: «ليس للنساء نصيب في الخروج، وليس لهن نصيب في الطريق إلاّ في جوانب الطريق).

قلت: إسناده ضعيف جداً فيه سوار بن مصعب، وهو متروك الحديث قاله الهيثمي وعزاه إلى الطبراني في الكبير [٢/٢٠٠].

واحتجوا أيضاً بحديث علي ـ رضي الله عنه ـ عن النبي ﷺ قال: «ليس للنساء نصيب في سراة الطريق».

قلت: أخرجه الطبراني وإسناده ضعيف جداً، فيه شريك بن أبي نمر سيئ الحفظ، وفيه عبدالعزيز بن يحيى قال فيه الهيثمي: كذاب.

واحتجوا أيضاً بحديث ابن عمر ـ رضي الله عنه ـ قال: قال النبي ﷺ «لو تركنا هذا الباب للنساء». قال نافع: فلم يدخل ابن عمر حتى مات.

قلت: أخرجه أبو داود وغيره واختلف فيه رفعاً ووقفاً، والصحيح وقفه على عمر فليس هو من عمل رسول الله ﷺ وإنما كان اجتهاداً من عمر ـ رضي الله عنه ـ وليس في تخصيص باب للنساء للخروج والدخول منه ما يدل على تحريم الاختلاط بل الاختلاط واقع في المسجد كما ترى.

واحتجوا في منع جواز نظر المرأة للرجل الأجنبي بحديث نبهان مولى أم سلمة أن أم سلمة ـ رضي الله عنها ـ حدثته: أنها كانت عند رسول الله ﷺ وميمونة، قالت: فبينا نحن عنده أقبل ابن أم مكتوم، فدخل عليه، وذلك بعدما أمرنا بالحجاب، فقال رسول الله ﷺ: (احتجبا منه) فقلت: يا رسول الله، أليس هو أعمى لا يبصرنا، ولا يعرفنا؟ فقال رسول الله ﷺ: «أفعمياوان أنتما، ألستما تبصرانه).

قلت: أخرجه الترمذي والطحاوي والطبراني في الكبير وإسناده ضعيف لجهالة نبهان مولى أم سلمة وقد ضعفه الألباني أيضاً والصحيح الثابت معارض له وهو المحفوظ.

واحتجوا في منع جواز المصافحة بحديث معقل بن يسار ـ رضي الله عنه ـ قال: قال رسول الله ﷺ: «لأن يطعن في رأس رجل بمخيط من حديد خير من أن يمس امرأة لا تحل له».

قلت: أخرجه الطبراني والروياني واختلف فيه رفعاً ووقفاً والموقوف أرجح، وليس هو مما له حكم الرفع، وإسناد المرفوع ضعيف لضعف شداد بن سعيد وتفرده به.

واحتجوا بحديث أميمة بنت رقيقة ـ رضي الله عنها ـ أنها قالت: أتيت رسول الله ﷺ في نسوة نبايعه فقلنا يا رسول الله نبايعك على أن لا نشرك بالله شيئاً ولا نسرق ولا نزني ولا نأتي ببهتان نفتريه بين أيدينا وأرجلنا ولا نعصيك في معروف قال: فيما استطعتن وأطقتن قالت: فقلنا: الله ورسوله أرحم بنا منا بأنفسنا هلّم نبايعك يا رسول الله، فقال رسول الله: «إني لا أصافح النساء إنما قولي لمائة امرأة كقولي لامرأة واحدة».

قلت أخرجه أحمد والحاكم وأصحاب السنن وإسناده ضعيف تفرد محمد بن المنكدر به وهو كثير الإرسال روى عن كثير من الصحابة وهو لم يلقهم أو يسمع منهم ولم يتابعه عليه أحد، وأميمة لم يروى لها إلاّ هذا الحديث وفي معناه نكارة فضلاً عن مخالفته لما صح.

أما النكارة ففي قوله «فيما استطعتن وأطقتن» فقيده بالطاقة مع تضمنه أعظم المنهيات وهو الشرك، وترك الشرك لا يحتاج فيه المكلف إلاّ الكف عنه ولذلك لم يرد التقييد بالطاقة في المنهيات، وإنما جاء في المأمورات.

والمخالفة لما جاء في النصوص الصحيحة الدالة على خلافه.

واحتجوا أيضاً بحديث أسماء بنت يزيد أن رسول الله ﷺ جمع نساء المسلمين للبيعة، فقالت له أسماء: ألاّ تحسر لنا عن يدك يا رسول الله فقال لها رسول الله ﷺ: «إني لست أصافح النساء ولكن آخذ عليهن».

قلت: أخرجه الحميدي والطبراني في الكبير وإسناده ضعيف في سنده شهر بن حوشب وهو ضعيف.

واحتجوا أيضاً بحديث عقيلة بنت عبيد بن الحارث قالت: جئت أنا وأمي قريرة بنت الحارث في نساء من المهاجرات فبايعنا رسول الله ﷺ. وفيه؛ فلما أقررنا وبسطنا أيدينا لنبايعه، قال: «إني لا أمس أيدي النساء» فاستغفر لنا وكانت تلك بيعتنا.

قلت: أخرجه الطبراني وإسناده ضعيف فيه موسى بن عبيدة ضعيف.

واحتجوا أيضاً بحديث عروة بن مسعود الثقفي ـ رضي الله عنه ـ قال: (كان رسول الله ﷺ عنده الماء فإذا بايع النساء غمس أيديهن فيه).

أخرجه الطبراني وإسناده ضعيف لضعف عبدالله بن حكيم الداهري.

واحتجوا أيضاً بحديث معقل بن يسار ـ رضي الله عنه ـ قال: (إن النبي ﷺ كان يصافح النساء من تحت الثوب).

أخرجه الطبراني في الأوسط وإسناده ضعيف لضعف عتاب بن حرب ولانقطاعه، فإن الحسن لم يسمع من معقل بن يسار، قاله أبو حاتم [المراسيل].

فكما ترى النصوص الصحيحة الصريحة كلها تفيد جواز نظر النساء إلى الرجال ونظر الرجال إلى النساء في غير فتنة، كما تفيد جواز الخلوة بالمرأة عند الناس ومصافحتها والاختلاط بين الجنسين من لوازم ذلك قطعاً سواء كان في الأسواق والمحال للبيع والشراء أو للعمل والدراسة، والمساجد والمصليات، والطرقات، وغيرها من الأماكن طالما كان لأسباب مشروعة، ولا نص لمن قال بتحريم شيء من ذلك في غير تهمة أو مزاحمة.

ولا يعارض هذه الأحاديث الصحيحة الصريحة الدالة على جواز الاختلاط شيء مما احتج به المانعون كما ترى والأمر بغض البصر، وحفظ الفروج، والبعد عن الفتنة، لا يناقض ذلك، لأن الاختلاط لا يسوغ ما لا يجوز من الأقوال والأفعال بين الجنسين، وهذه الأحاديث الصحيحة دلت صراحة على جواز الاختلاط وأنه لا حد يمنع منه الشرع في القرب بين الرجال والنساء حتى لو سمي اختلاطاً عدا المزاحمة، وما كان فيه تهمة، ومن أدعى خلاف ذلك طولب بالدليل ولا دليل يقضي له بتلك الدعوى، بل النصوص الصريحة الصحيحة دالة بوضوح على جواز الاختلاط وما هو أكثر من الاختلاط كالخلوة بالمرأة عند الناس والمصافحة؛ فإن قال قائل: إنما منعنا ما كان على وجه الاستمرار والدوام لأنه قد يورث ما لا تحمد عاقبته بين الجنسين، قلنا له: لو كان ذلك صحيحاً لعمل به النبي ﷺ وأصحابه فإن عملهم بخلافه وهم أحق الناس بذلك ولتضمنته النصوص التي نعتقد أن الله قد أتمها وحياً فلم يبقَ إلاّ أن يكون القول بالتحريم افتياتاً على الشارع والافتيات على الشارع ابتداع في الدين.

فالحق الخالص أنه لم يقم دليل على منع القرب بين الجنسين في غير تهمة لا بمسافة ولا بزمن دون زمن ولا بمكان دون مكان، والأصل في المسكوت عنه الإباحة فكيف بما وردت فيه النصوص بالجواز، وإنما سوغ القول بتحريم الاختلاط التوسع في العمل بقاعدة سد الذرائع، وبأن درء المفاسد مقدم على جلب المصالح، ولم يلتفت القائلون بذلك إلى الآثار النبوية الصحيحة وأحوال الصحابة نساء ورجالاً ـ رضي الله

تعالى عنهم أجمعين ـ حيث دلت أحوالهم المنقولة بالآثار الصحيحة على جواز الاختلاط في غير تهمة، فالقول بالتحريم تشدد وغلو وهو الذي لا تحمد عاقبته وقد صحت النصوص بخلافه.

أما القول بالتحريم لفساد الزمان، فمردود بقوله تعالى: ﴿ قُلْ أَتُعَلِّمُونَ ٱللَّهَ بِدِينِكُمْ وَٱللَّهُ يَعْلَمُ مَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِي ٱلْأَرْضِ ۚ وَٱللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ ﴾ (الحجرات: ١٦) وبقوله تعالى: ﴿ قُلْ ءَأَنتُمْ أَعْلَمُ أَمِ ٱللَّهُ ۗ وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّن كَتَمَ شَهَٰدَةً عِندَهُۥ مِنَ ٱللَّهِ ۗ وَمَا ٱللَّهُ بِغَٰفِلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ ﴾ (البقرة: ١٤٠) فالحذر الحذر من المزايدة على الله في علمه وحكمه، فإن الله لا تخفى عليه خافية، وذلك ابتداع وضلال والواجب أن يسلم المؤمنون لأحكام الله ورسوله ـ عليه الصلاة والسلام ـ ولا يقدموا بين يدي الله ورسوله.

ومن المقطوع به أن الشريعة قد أتمها الله وبلغها رسوله ـ عليه السلام ـ كاملة فيجب أن نؤمن بذلك ونؤمن بأنها صالحة لكل أحد ولكل زمان ولكل مكان، وإنما الواجب الحقيقي على الولاة والعلماء والدعاة والمربين تربية الناس بأحكام الشرع هذه تعبداً لله وطلباً لمرضاته، فهذه هي التقوى الحقيقية، وذلك هو الأمان الحقيقي من الفساد وليس الغلو والتشدد أمراً صحيحاً لمنع الفساد بين الجنسين، أما من حرص على الأكمل من الجنسين احتياطاً وورعاً واختار لنفسه ما يصلح لها دون إلزام للآخرين به فهذا له، لكن الذي يجب أن يعلم أن التقوى شيء والفتوى شيء آخر، والملاحظ هنا أن كثيراً من الناس إذا تربى على عوائد معينة ودار في فلكها صعب عليه الخروج من دائرتها الضيقة وتأول النصوص لأجلها، وجهَّل الآخرين، وصادر اجتهاداتهم، وقدح في نياتهم، وسفَّه عقولهم، وهذه من أسوأ صور التقليد والانغلاق.

أما من عجزت نفسه عن العمل بأحكام الله أو انقطع عقله عن فهم مقاصدها وحكمها فلا نملك له أكثر من الدعاء له بالتوفيق والهداية ولعلّ بعضهم يصدق عليه قول الشاعر:

وليس يصح في الأذهان شيء ... إذا احتاج النهار إلى دليل

لقد شغب عبر الشبكة العنكبوتية بعض الموتورين من جامعة الملك عبدالله بصور فوتوغرافية ملفقة تبين من خلال الاطلاع على خصائصها أن مصدرها مواقع محجوبة مشبوهة، وقد تدخلت تقنية الحاسب في تزويرها كما فصله بعض أهل المعرفة

بالحاسوب، وهؤلاء المغرضون حسابهم على الله ـ جل وعلا ـ على ما لبسوا به على الناس.

وهناك مع الأسف العديد من المواقع المفتوحة لم تحجب تمتهن تسميم أفكار أبناء هذا الجيل، وتلبس على الناس دينهم، من خلال منتدياتها المغرضة، التي يجب ألاّ يتساهل في موضوع حجبها كغيرها من المنتديات الفاسدة التي انتهت بالحجب.

وبين هؤلاء مرجفون لا فرق بينهم وبين أفراد الفئة الضالة فمشكاتهم واحدة وخطرهم واحد، بل هم من يفرخ الإرهاب ويلهب حماس السذج، فلا أقل من أن يفعَّل نظام: «مكافحة جرائم المعلوماتية»، في حقهم طالما انطلقت أراجيفهم من مخالفة مواده، في مد للشر مستمر.

وهذه الأراجيف التي نعق بها المغرضون، لا ينبغي أن ينخدع بها العقلاء والمنصفون، فإن المملكة العربية السعودية بيضة الإسلام وشامة بين الدول في المحافظة على الحرمات، التي شك أهل الوسوسة وظن السوء في ثباتها عليها منذ بداية فكرة تعليم المرأة قبل أربعة عقود ونيِّف، ومنذ بداية الإفادة من الأنظمة الحديثة في تسيير شؤون الدولة؛ تطبيقاً لقواعد الاستصلاح المعتبرة في الشرع.

وليوقن الكل حقاً أن جامعة الملك عبدالله تأسست على قيم بلادنا الإسلامية التي أرسى دعائمها مؤسس هذه البلاد المباركة، وتجلى دستورها في نصوص الكتاب والسنة، وعمل أبناؤه البررة على نهجه من بعده، فلا يقبل أن يزايد على ذلك دخيل أو موتور لأن المملكة العربية السعودية، ولله الحمد، لم تقم رايتها منذ تأسيسها إلاّ على رعاية حرمات الشريعة معتقداً وعبادة وسلوكاً وأخلاقاً فالحذر الحذر من خداع المرجفين وكيد المغرضين، والواجب علينا الالتفاف حول قيادة هذه البلاد فذلك الأمر المحكم الذي لا يجوز شرعاً أن يحيد عنه الناصح لنفسه والناصح لله ولرسوله ولأئمة المسلمين وعامتهم، والله الهادي إلى سواء السبيل، وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

الإرهاب الجسدي نتيجة للإرهاب الفكري.. والإرهاب الفكري نتيجة للغلو والتطرف

حسن وواجب أن نجرم الإرهاب ونحرمه ونحرم تمويله ومن يدعو له أو يبرره، كل ذلك لندفع الخطر عنا إلى الوراء، وليتضح للمجتمع خطر التهاون بالإرهاب وتمويله أو الدعوة إليه. لكن لماذا لا نميته في محاضنه؟

إننا يجب أن نعرف أن الإرهاب الجسدي أو الاقتصادي ليس هو المرض الحقيقي الذي يجب أن تتوجه الجهود الإستراتيجية الكبرى إليه؛ لأنه في الحقيقة عرض ناشئ عن الإرهاب الفكري الذي تولدت زعاماته وأتباعه من محضنه الأساسي، الذي هو التشدد والغلو في الدين، ذلك المنهج الذي اتخذ الكثير من الوسائل والبرامج بين أظهرنا ليقوم على تهيئة وتعبئة شبابنا بالغلو والتشدد، شعر بعضهم بذلك أو لم يشعر، فتلك البيئة هي التي تتيح له نمواً مطرداً عبر الأنشطة المختلفة التي قد نرى في ظاهرها الخير، وفي باطنها يكمن الخطر الحقيقي، الذي ولد مخزوناً كبيراً في اللاوعي من عقول الناشئة والشباب.

إن الغلو والتشدد إذا أصبح بيئة عامة يعيشها الناشئة في مجالات تعليمهم وحياتهم المختلفة سيدفع ذلك المناخ بالمتحمسين منهم للوقوع في حمأة الإرهاب الفكري، متى اصطدم بمن يخالفه الرأي فيما يعتقده، وسيسارع إلى فرض رأيه على الآخرين بكل وسيلة؛ لأنه أصبح يعتقد أنه وصي على غيره، والحق فيما يراه، ومن يخالفه فهو عدو له، فإذا لم ينجح في فرض رأيه حينها؛ فإن البعض من أولئك سيرتقي لفرض رأيه بالقوة، ولو بالإرهاب الجسدي أو الاقتصادي.

إن الغلو والتشدد لا يدعوان للرفق والسماحة والاعتدال، وإنما يدعوان لنقيض ذلك، ولقد ظهرت دلالة ذلك مبكراً على عهد الرسول ـ ﷺ ـ حين قال قائلهم: «اعدل يا محمد؛ فإن هذه قسمة ما أريد بها وجه الله...» فقال فيه ـ عليه السلام: «إن هذا وأصحابه يقرأون القرآن لا يجاوز حناجرهم يمرقون منه كما يمرق السهم من الرمية».

إن التشدد والغلو غالباً ما يدفعان بصاحبهما لمثالية فارغة من معناها؛ فهو لا يتفهم مقاصد القرآن وحقائقه، وإن كان حاملاً لنصوصه، فإنه لم يجاوز به الحناجر والمنابر، وهو يمرق من الإسلام كما يمرق السهم من الرمية مروقاً خفياً شديد الخفاء؛ لأنه لا يُرى عليه من المظاهر إلاّ مظاهر الصلاح التي لا يُجارى فيها؛ فقد يحقر أحدنا صلاته مع

صلاة ذلك الغالي، ويحقر قراءته مع قراءة ذلك الغالي، لكنه يمرق من الإسلام بخفاء شديد قد لا يتبين لكثير من الناس، لما يُرى عليه من مظاهر الصلاح.

إن الإرهاب الفكري نتيجة من نتائج التشدد والغلو في الدين، لأن التشدد يدفع بأصحابه لفرض مفهومهم عن الدين والعدالة الشرعية، ولو باتهام الآخرين أو أفعالهم بالظلم أو الفسق أو الكفر. أو غير ذلك من التهم الجاهزة عندهم بنصوص يحملونها لم تجاوز حناجرهم؛ فلم تصل معانيها الحقيقية لقلوبهم؛ ليُرهبوا بهذه التهم من يتهمونه، ويسيرونه كما شاؤوا، ويجبرونه فكرياً على فهمهم القاصر للدين، خوفاً من التكفير والتفسيق! ومن طبيعة هذا الإرهاب الفكري للمتشددين دينياً أن ينقلب بعد حين إلى مرحلة الإرهاب الجسدي. كما حذر منهم المصطفى ـ ﷺ ـ في أحاديث ذكر فيها كيف أنهم يخرجون بالسلاح على الأمة فيقتلونهم، وبشر الواقفين أمامهم والمواجهين لهم بالأجر العظيم.

إن المتأمل لكل إرهاب فكري مر على الأمة سيجد أن مآله التحول لمرحلة الإرهاب الجسدي.. والتاريخ يثبت هذا؛ فإن هذه المثالية الفارغة التي خرجت كإرهاب فكري على الخليفة عثمان بن عفان ـ رضي الله عنه ـ ووصمته بالظلم المالي والوظيفي، ثم ما لبثت أن خرجت عليه وعلى الأمة بإرهاب جسدي فقتلته، وقلبت كيان الأمة؛ وفتحت عليها الفتن، تعد صورة واضحة لذلك، وهذه الصورة تكررت فوقع منهم نحوها مع علي ـ رضي الله عنه ـ والتاريخ مليء بالأمثلة على ذلك..

وفي عصرنا الحاضر نبع من محاضن الغلو والتشدد مظاهر بارزة للإرهاب الفكري الذي تحول البعض منهم لمرحلة الإرهاب الجسدي؛ فخرج من عباءة جماعات الإرهاب الفكري أفراد وخلايا إرهابية جسدية سمحت لنفسها بقتل وترويع المسلمين والمعاهدين وتدمير البنايات والمشاريع والخطف وغير ذلك.

هذه هي طبيعة التشدد؛ تنتج الإرهاب الفكري الذي ما يلبث أن يتحول أفراد منه لمرحلة إرهاب الجسدي... فهل نعي هذه الطبيعة فنقاومها في عمقها وفي محاضنها لنميتها في مهدها قبل أن تترعرع..؟ يجب علينا أن نقف في وجهها بكل ما أوتينا من قوة حتى لا تستشري في مجتمعاتنا. إن علينا ألاّ نتهاون بأي بيئة تشدد وغلو حتى لا نفاجأ بتطورها إرهاباً فكرياً ثم إرهاباً جسدياً واقتصادياً.

أهم معارك أسماء المحمد التنويرية

غابة الاختلاط المتوحش(*)

«موظف بنك يبتز مواطنة، موظف مستشفى يبتز فتاة.. إلخ»، بعدها ينطلق ردح مؤدلج ناسباً مبررات ذلك لما يراه البعض «اختلاطاً محرماً»، معتبرين أن المرأة رسول الشيطان إلى (الفحل) الضعيف المسكين الذي لا يمتلك زمام عقله أمام فتنتها، ناظرين باستخفاف واحتقار لتقدمية المجتمع ونضج رجاله ونسائه وأن من يوجدون في بيئات العمل المختلط مكلفون بلغوا سن الرشد ويجب أن يحاسب المخطئ منهم ويجرم، ولا يعمم العقاب نتيجة إجرام و(فحولة) أحدهم وافتقاره للوازع الديني والأخلاقي.

ابتلينا بالمهللين والمكبرين كلما أعلن عن جريمة ابتزاز، أو تحرش ترتبط ببيئة عمل مختلطة أو تفرض مصالح النساء التعاطي معها مثل المستشفيات وغيرها، أدافع عن مجتمع يطحن سمعته «المؤدلجون» بسفه بزعمهم أنهم يحمون دينه ويغارون عليه، كأننا في غابة يهددها الاختلاط المتوحش وليس دولة شريعة وقانون ومؤسسات، ومهد الإسلام.

الذي يتوقع عند الإعلان عن جريمة ابتزاز أو تحرش رجل بفتاة أن ذلك حدث لأنهما يعملان في وسط مختلط وأنها مسألة (اختلاط متوحش)، يهرب من مواجهة الحقائق والواقع ويبتعد عن لب وجذور القضية على أمل أن يشعر بالراحة والسلام النفسي، وهو يعلم أنها مسألة ذكورة وحس إجرامي أُتيح له أن ينمو ضمن إرث ثقافي يسيجه ويحميه خطاب تجاوزه الوعي.

الأنثى إنسان وكائن طبيعي وليست فتنة يرتبط تواجدها بالفساد الأخلاقي، وليس سراً أن الانحلال الأخلاقي يحدث بين الذكور وبعضهم البعض وصولاً إلى مراحل

(*) **المصدر**: جريدة عكاظ، التاريخ ١٤٣٠/٨/١٧هـ.

الاغتصاب والتصوير والابتزاز، ما يشير إلى أنها مسألة أخلاقية لا ترتبط بنوع الجنس..

كارثة أن يصل الرهاب والفوبيا من المرتعبين من الاختلاط إلى مرحلة تشويه سمعة شعب، لأن هناك أوساط عمل مختلطة بضوابط تنظمها، وهم يعلمون أن العاملات في هذه البيئة أمهات وسيدات فاضلات وزوجات يشاركن في أعباء المعيشة، وفتيات يساهمن في القوى العاملة على مستوى (وطن) وعلى مستوى أسرة ومجتمع، وهن قيمة مضافة إلى أية بيئة عمل.

من العيب النظر بعد ارتكاب أحد الفحول جريمته أن يشنع المؤدلجون بالمرأة وعملها أو تعاملها مع الأوساط المختلطة، متعامين عن فكرة الذكورة والغباء الإداري للعلاقة بين الجنسين، وعندما تكون المرأة طرفاً في الجرم أو القضية وتستحق العقاب فليحدث ذلك على ضوء معاملتها كمواطن من الدرجة الأولى يعاقب عند ارتكاب الجرائم أو المشاركة فيها.

لا يريدون الحور العين..؟!(*)

ودعنا شهر شعبان مستقبلين شهر الرحمة والمغفرة بخبر جلل «القبض على ٤٤ عنصراً من شبكة السفه والغدر وقد غيرت جلدها وتحولت من عالم تفجير الذات المؤدي إلى تفجير الأرواح عبر دوائر إلكترونية جاهزة قاموا بتطويرها لتستخدم في عمليات التفجير عن بعد بحسب بيان وزارة الداخلية»، ما يعني أنهم متشبثون بالحياة لم تعد تغريهم «الحور العين» ولا يريدونها، يريدون إزهاق أرواحنا، وهم يبحثون عن هدف (عبثي) يحققونه غامض الملامح.

عند إعلان البيان أسفت على حال ٤٤ منزلاً يحتشد بالمسنين والنسوة والأطفال الأبرياء، ما هو موقف هذه العائلات في مجتمع لا يرحم، كيف سيتعامل المجتمع مع ذوي هؤلاء المقبوض عليهم في «تهم» الخزي والعار..؟!، وكيف نفسر كمواطنين تخطيطهم للغدر لنا وبمقدرات الوطن بأفكار دموية طوروها مقتبسة من أفلام الغرب الهوليودية..!، إنها مفارقات تحتاج للتحليل الذي يوصلنا إلى مزيد من أخذ الحيطة والحذر.

(*) **المصدر**: جريدة عكاظ، التاريخ ١/٩/١٤٣٠هـ.

هؤلاء جيل من الإرهابيين يديرون عالمهم وهم بيننا منازلهم مثلنا وتفاصيل حياتهم تختلط بتفاصيلنا اليومية، جمعتنا معهم الطرقات ذاتها، درسوا في مدارسنا، واستشعروا الأمان على أرضنا، لكنهم يتخذون قراراً بإعدامنا إعداماً جماعياً، كأن هذا الكون لا يسعهم إلاّ بقتلنا، دفنوا سواد وجوههم وأسلحتهم تحت ثرانا، أية رغبة دموية يحملونها في أفئدتهم حتى عندما تعاملوا مع التقنية كانت لمزيد من البطش والغدر والدموية.

ومما يحمد الله عليه عدم سقوط ضحايا أثناء القبض عليهم بين صفوف رجال الأمن أو في شكل عام، ما يشعر المواطن بالاطمئنان، شكراً لرجال الأمن البواسل، وإنني أتمنى كمواطنة أن يترفق المجتمع بذويهم وأن تدرج وزارة الشؤون الاجتماعية ملفاً خاصاً للعائلات المكلومة بأبناء عاقين بوطنهم وأسرهم، وتتبناهم وترعاهم وتتلمس احتياجاتهم حتى لا يعاقبهم المجتمع وهم ضحايا لا ذنب لهم.

ـ رمضانيات

تسجيل موقف: قناة «من قنوات الخليج» تستهين بالمشاهد الخليجي المتابع لبرامجها الداعم بمشاهدته حصتها من وجبة الإعلان الدسمة؟؟ ـ وشعارها يدعي أنها خليجية وتعيش مفارقة أن من قدم البرامج سيدة لبنانية فهل كان ذلك فرضاً لهيمنة وشوفينية العرب المتنفذين في قنواتنا الخليجية..

ألاّ يوجد فتاة أو شاب خليجي قادر على تقديم (خارطة البرامج الرمضانية للخليجيين)، هل خرج أي خليجي على القنوات العربية بطولها وعرضها «ما عدا القلة النادرة ممن لتواجدهم استقطاب لمزيد من المشاهدين السعوديين خاصة»، كيف تكون قناة خليجية ملغمة بعناصر غير خليجية، احترموا عقولنا غيروا الهوية أو خلجنوا الكادر. رمضان كريم.

فلسفة تحرير مفهوم الاختلاط(*)

هل الفضيلة والعفة والأخلاق مسألة «مكانية»، خاضعة لتمازج الأجناس وتواجدها تحت سقف واحد، أم أنها غرائز تهذب منذ الطفولة؟ أطرح هذا الاستشكال ونحن نشهد محاولات تشير إلى حزمة مؤشرات أهمها أن من لا يريد تحمل مسؤولياته من جانب

(*) **المصدر**: جريدة عكاظ، التاريخ ١١/١٠/١٤٣٠هـ.

تربوي يريح ويرتاح ويستقر على فكرة فصل الجنسين سداً للذرائع، فلا يربي ويجتهد وينهض بدور تربوي ويزرع القيم، فيختار الحل الأسهل (الفصل بين الجنسين)، وبالتالي حصادنا توحش وتحرش ومطاردات للأنثى وترقيم من (بعض) شباب وحتى رجال هذا المجتمع.. ومعدلات طلاق مرتفعة وعنف أسري متفش.

وعلى ضفة أخرى، نشهد تنطعاً وتطرفاً وتشدداً ورفضاً لتواجد الأنثى ليس في مستشفى أو مطار أو طائرة أو وسيلة مواصلات مثل سيارة تحشر الأنثى فيها رغماً عن أنفها مع سائق فرض عليها فرضاً، بل في جامعة تبلورت ونضجت فكرتها في عقل أعلى سلطة وحلم راود رجل يحمل صفة «خادم الحرمين الشريفين»، شهد نهضة الدولة السعودية الحديثة ويعلم جيداً كيف يخطط وإلى أين يدير دفة الوطن.

وأنموذجه حوار الشيخ سعد الشثري عن جامعة الملك عبدالله في قناة المجد.

من جانب آخر، لم يشهد مجتمع فصلاً سافراً بين الجنسين إلى درجة الفوبيا والهوس كما يحدث لدينا حتى أصبحت المفارقات لا تحدها حدود، وتحضرني مهزلة تكتل لوبي رفض «تأنيث محال الملابس الداخلية النسائية»، الذي يعد تكريساً سافراً وصمتاً ضمنياً على الاختلاط في أكثر صوره قبحاً وبشاعة..!، وصولاً إلى الخادمة الأجنبية التي تعيش في منازلنا دون محرم، ويقبلون أن يبتعث أبناؤنا وبناتنا ويعيشون تجربة الاختلاط وعندما تكون التجربة على أرضنا يقشعرون من الفكرة وتصبح الحرام الذي حللناه.. ونحن من شرفنا الله بخدمة الحرمين الشريفين، أكبر مساحة لاختلاط الجنسين..!

رافضو الاختلاط في تصورهم أن المنع السافر المبالغ فيه يؤدي إلى صيانة الفضيلة والعفة في حين هو مخالف لسنة من أهم سنن الكون (الشراكة على الأرض) وإلاّ لما خلق الله آدم وحواء ولكان أحدهما نزل في مساحة والآخر في مساحة أخرى..!

نحتاج فلسفة حياة تليق بنا، تواكب روح العصر ننهض من خلالها بتقنين مفهوم الاختلاط، ومثلاً في ظل تواجد علماء هدفهم العلم وصممت المدينة الجامعية بحيث تحتويهم مع أسرهم غالباً تحت سقف صرح علمي عريق يديره رجال ثقات مثل جامعة الملك عبدالله، ما الداعي لزوبعة التحريم المفتعلة.

في الأثر الشعبي يقولون: «كل يرى الناس بعين طبعه» رافض الاختلاط ضعيف هش أمام الاختلاط ويتوقع أن الجميع بما في ذلك (العلماء والعالمات وطلبة الدراسات

العليا) ليس لديهم ما يكابدونه سوى اختلاطهم وماذا يثمر عنه، وبعض وسائل الإعلام راع رسمي للتطرف وشحن القلوب والأسماع على كل من يختلف مع الانغلاق والتشدد.

"مفتون متشددون" طوال العام..!(*)

من الأخبار المهمة للغاية التي طالعتنا بها «عكاظ» الخميس الماضي، خبر «استبعاد المفتين المتشددين من حج هذا العام»، ولم أفهم من تصريح وكيل وزارة الشؤون الإسلامية الدكتور توفيق السديري لماذا يبعدون فقط عن الحج؟ ولماذا لا تعلن أسماؤهم حتى يتفادى المجتمع تشددهم ويعرف أن في قصده لغيرهم رحمة له ولهم ولمناخ الدعوة الحساس في حياة شعب من أكثر الشعوب تديناً وعشقاً للفتوى، سواء طبقها أو لم يطبقها، والمهم أن ينام ويستيقظ على برامج الإفتاء، أي إن المفتين والشيوخ الفضلاء يتقاسمون معنا أدق تفاصيل حياتنا.

وإذا ما فحصنا الخبر نجد الدكتور السديري يحدد عوامل الاستبعاد خاصة وعدد المستبعدين ليس قليلاً فكلمة «عدداً من الدعاة» ترمز للكثافة حتى ولو كان الدكتور السديري لا يعتبر نسبتهم مرتفعة في المحصلة، هم يقدمون خدمات لملايين المغادرين وسيتحول المفتون بإفتائهم إلى مجتمعنا بما أنه معترف بهم.

ونتيجة «إطلاقهم فتاوى متشددة تضر الحجاج» وصولاً إلى «وقوع بعضهم في مخالفات خلال الموسم الماضي» وفقاً للتصريح، من حقنا كمجتمع ألاّ يتغلغل أي مفتٍ متشدد بيننا مع «تقديرنا لاجتهادهم» وفي المحصلة الحاج سوف يعود إلى بلاده بينما يوجد بيننا من يروج للتشدد على أنه ديننا الحنيف، ونحتاج أن يؤخذ على يده، أولاً بكفها، ثانياً بمناصحته، ثالثاً بحمايتنا منه، والإعلان عنه حتى يتوخى مجتمعنا الحذر وكفانا ما ابتلينا به حتى الآن واكتوينا بناره.

لا أستطيع إخفاء ألمي من جزئية تصريح وكيل وزارة الشؤون الإسلامية؛ لأن كل شعوب الأرض من حقها أن تحظى بالتيسير في حياتها وليس حجاج البيت الحرام، وليس التيسير على الناس موسمياً، بل إننا في السعودية، ولمنع تغلغل مظاهر التطرف، بأمس الحاجة لفقه التيسير، يقول الدكتور السديري «الوزارة حريصة على تبني مبدأ التيسير في

(*) المصدر: جريدة عكاظ، التاريخ ٢٨/١١/١٤٣٠هـ.

الحج وعدم التشديد على الحجاج ومراعاة الخلفية الثقافية والدينية والجغرافية والفقهية لهم، وتحرص على انتقاء دعاة أصحاب علم فقهي واسع يراعون الاختلافات الفقهية»..! واشدد من جانبي على أننا بأمس الحاجة إلى عدم تشويه الدين بترك مفتين متشددين بيننا لا يراعون الاختلافات الفقهية فلا فرق عندي بين مسلم سعودي وغير سعودي.

وفي موضوع ذي صلة خص مفتي دبي الدكتور أحمد الحداد «عكاظ» بتوضيحه أن إتاحة الإفتاء للنساء في بلاده تعتبر «فك احتكار الرجال عن أمور تتعلق بهن والإفتاء منصب علمي ومكانة علمية وليس من الولايات، وأمهات المؤمنين ـ رضي الله عنهن ـ من المفتيات، وفي أمة الإسلام من بلغن درجة من العلم وكن يفتين في أمور خاصة وعامة»، ومن وجهة نظري إن هذه الخطوة المستنيرة مهمة لنا جميعاً وحتى لا تجبر النساء على الاختلاط بالمفتين المتشددين منهم، أو الميسرين، هذه فتوى صادرة من عالم من العلماء وللنساء حق أن تفتي لهن النساء في الحج بما يشعر المرأة بأن استشكالها مفهوم.

المنكر (ضرب) إنسانة في شارع..!(*)

مفارقة أن ينشر خبر أخيراً بأن أفراداً من «هيئة الأمر بالمعروف» دهموا دورة مياه نسائية، وسحبوا فتاة من داخلها، وهي تحاول الهرب، وتمت مطاردتها حتى أصيبت بالإغماء، وتم إفاقتها ضرباً وركلاً، قبل أن يقذف بها في السيارة!، وهو مشهد عقد بالدهشة ألسنة ١٠ من شهود العيان في كورنيش الدمام، أحدهم مراسل صحيفة «الحياة»!، في نفس الأسبوع صرح الشيخ عبدالعزيز الحمين الرئيس العام لهيئة الأمر بالمعروف عن تأهيل أفراد الهيئة بإخضاعهم لدورات حسن التعامل مع السياح والدبلوماسيين الأجانب!

تعقيب الناطق الإعلامي لهيئة «الأمر بالمعروف» في المنطقة الشرقية على الخبر ورد فيه: «ما يتعلق بمعالجة فرقة الهيئة لقضية (علاقة محرمة) تم استيقاف طرفيها والتحفظ على المرأة ولم يتم التعامل معها وفق ما أشير إليه في الخبر، وتمت معالجة وضعها بما يكفل المحافظة على سلامتها والستر عليها، وإخلاء سبيلها في حينه. ولولا النشر الذي تم، وإلاّ فلا يحسن الحديث عن قضية تم الستر فيها على المرأة».

١ ـ إن كان الخبر صحيحاً والمرأة ضربت وأغمي عليها.. إلخ، فهي إساءة بالغة

(*) المصدر: جريدة عكاظ، التاريخ ١١/١/١٤٣١هـ.

لتطلعاتنا قيادة وشعباً حول تطوير هذا الجهاز بالغ الحساسية لأننا نطمح أن يكون أبناؤنا العاملون في الهيئة عوناً لنا في تطويق التجاوزات ومكافحة مخالفة القوانين لا مكرسين لها تحت غطاء الأمر بالمعروف!

وليس مقبولاً أن ينتهي الأمر إلى المنة على المرأة بالستر، لأن الهيئة ليست جهة إصدار أو تنفيذ أحكام قضائية وكان من أبسط حقوق هذه (المرأة) الحصول على كافة الحقوق فيما يتعلق بإجراءات القبض عليها.

٢ ـ ورد في التعقيب أنها «علاقة محرمة» وتم الستر على المرأة، وهنا يوجد علامة استغراب، إذا لم يعد الخيار الثالث المصنف تحت مفهوم «الستر» مقبولاً لأنه يفصح عن ضبابية في الموقف خاضعة للاجتهاد الشخصي وليس لنصوص الأنظمة، فإما أنها خالفت الأنظمة وتستحق العقاب بحسب ما ينص عليه النظام، أو أن ضربها وجرها إلى مركز الهيئة اعتداء عليها وعلى إنسانيتها وبثبوت براءتها استحقت الإنصاف، وبالتالي القصاص واجب من المتجاوزين لحدودهم سواء كانوا موظفين أو مواطنين، لأن ضرب إنسان في الشارع موقف يجب أن يجرم ويرفض لبشاعته، ما بالنا لو صدر من أفراد المفترض فيهم تطبيق القانون لا خرقه! فكرة ضرب مواطنة في شارع في زمن يطلق على بلادنا «مملكة الإنسانية» يوحي بانعدام التحضر ومخالفة أبسط قواعد الدين المبني على حسن التعامل بين الناس.

٣ ـ يقول الناطق الإعلامي لفرع الهيئة: إن أعمال الفرق الميدانية تخضع «لمتابعة وتقويم مستمر»، من هنا نأمل إعلان التقويم الناتج عن هذه الحادثة ليفهم المجتمع ملامح هذه «العلاقة المحرمة» لإحداث قوة ردع عن الاقتراب منها على أن لا يكون أسلوب معالجتها بالضرب في الشارع والمنكر لا يجب مكافحته بمنكر.

"بشرية" رجال الهيئة لا تبرر تجاوزاتهم(*)

لا يوجد قانون على وجه الأرض ينطلق من ترصد الناس على ضوء «بشرية» المترصد، ومن غير المقبول أن يحقق مع الناس ويتم إيقافهم على خلفية أنهم (ربما) كانت السيارة التي يتنقلون بها مسروقة، وعليهم أن يثبتوا عكس ذلك، وعلى هذا نقيس

(*) المصدر: جريدة عكاظ، التاريخ ١٤٣١/٢/١١هـ.

بخصوص إثبات ملكية المنازل وغيرها، أن ما يملكه الإنسان من أخلاق يكفل له الحياة الكريمة حتى يثبت العكس، ويرتكب جرماً واضحاً جلياً يعرضه للتمرحل الإنساني في حالة القبض عليه، وصولاً إلى مروره بكافة الإجراءات التي تكفل حقوقه، وأهمها عدم التبرير لمن يتجاوز حدوده تحت ذريعة «البشرية» حتى ولو كان أحد العاملين في مؤسسات الدولة.

وإجراءات القبض من رجال الهيئة مؤخراً يبدو أنها تحتاج أكثر من وقفة، والإمساك بزوج وزوجته، أو شاب وشقيقاته وطلب إثبات أنهم يمتون له بصلة، هو موقف يحمل شذوذاً وتجاوزاً على حق المواطن أن يسير آمناً على محرمه في شوارع بلاده، ومكافحة الرذيلة لا تبرر ولا يجب أن تكون ذريعة لمضايقة الناس، وإلاّ لما كان هناك طلب للمهنية والاحترافية في العمل وإخضاع العاملين في الهيئة إلى دورات ترتقي بأدائهم الميداني.

إن بشرية رجال الهيئة التي وردت في عنوان «عكاظ» في الصفحة الأولى «على لسان رئيس هيئة المدينة المنورة د. فهد الخضر في بيان صدر عنه أول من أمس: معللاً ما حدث من تجاوز لرجال الهيئة على زوج يسير مع زوجته في سوق قباء بقوله: «نحن بشر معرضون للخطأ». يعد موقفاً خطيراً يشرعن تجاوزات فئة على أفراد المجتمع على أساس بشريتها، وينتهي بنا إلى ترسيخ فكرة أن العاملين الميدانيين في الهيئة يخطئون لأنهم بشر، بينما من وقع الخطأ عليهم يصعب تصنيفهم ويجردون من بشريتهم لأن خصمهم «أحد رجال الهيئة»..!

وفوق أن مواطنتهم اخترقت واعتدي عليهم، يجردهم هذا التصنيف من بشريتهم التي أدت بهم إلى الاحتجاج على من يمارس تجاوزاً يسقطه على الأداء البشري في حين هو أداء إداري سلبي، يحتاج قوة ضبط وردع ومحاسبة من جهة يفترض فيها حفظ أمن الناس وكرامتهم، حتى لو كانوا مدانين أو مشتبه في إدانتهم.

"المنكر": نهي كتّاب الصحف عن الأمر بالمعروف(*)

من المؤلم أن ينحدر الحوار بالبعض ممن تراسلوا معي عبر البريد الإلكتروني أو الرسائل القصيرة، وصولاً إلى مرحلة القذف التي وردت في إحدى الرسائل ـ وأترفع عن نشرها ـ بعد مقال الثلاثاء الماضي المنشور في ٢٦ يناير ٢٠١٠ بعنوان «بشرية رجال الهيئة لا تبرر تجاوزاتهم».

إن ردوداً من القرّاء تحمل طابع الكراهية أو التحقير نتيجة الاختلاف في وجهات النظر، قد تبدو مقبولة في حدود مساحة معينة من قبول الرأي الآخر رغم الفجاجة، وسأورد البعض منها، مع تسجيل موقف من الذين تحت غطاء الدفاع عن الهيئة ينالون من أعراض الناس، بما يحيلنا إلى فكرة أن من ينهي كاتباً عن الأمر بالمعروف ومناصحة رجال الحسبة في حال تعديهم على محارم بعض الناس هو يرتكب منكراً، ويتحول إلى مرتكب منكر مضاعف برفعه فئة من المجتمع إلى درجة القداسة، والحط من شأن من يختلف مع منهجهم، في حالة صارخة من احتكار شعيرة دينية كلنا مأمورون العمل بها وإحيائها.

يقول أحد المرسلين: «الله يديم الهيئة ويعينها ورجالها على كل ـ خبيث»، ومن مداخلة أخرى: «الهيئة وفقهم الله لما يحبه ويرضاه ولا يكرههم إلاّ كاره الدين أو كاره الفضيلة»، إن مواقف مثل قذف المحصنات وكلمات مثل: خبيث وكاره للدين وكاره للفضيلة، هي شخصنة علنية و«ردح» مجاني لا يضيف إلى رجال الهيئة ولا يقدح فيمن يبحث للعاملين فيها عن مزيد من الارتقاء بأساليبهم في التعامل الذي يلبي تطلعاتنا، وتطلع قيادات هيئة الأمر بالمعروف، وهي محاولة للنيل من شخص الكاتب بدلاً من مقارعة الحجة بالحجة.

سأدحض هذا الموقف بأدلة وردت في الموقع الإلكتروني «للرئاسة العامة لهيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر» تفيد بأنه لا احتكار لفئة بالمعروف ولا يسقط «التكليف» بالنهي عن المنكر عن أي مسلم، وأعيد إدراج تعريف المنكر والمعروف كمصطلحات، مع الاستشهاد بآيات تصنف من ينهي الناس عن الأمر بالمعروف «بالمنافق»، والآية الأخرى تؤكد على أن الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر واجب يشمل كل «المؤمنين».

(*) **المصدر**: جريدة عكاظ، التاريخ ١٥/٢/١٤٣١هـ.

قال سبحانه وتعالى في صفة المنافقين: ﴿يَأْمُرُونَ بِالْمُنكَرِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمَعْرُوفِ﴾ (التوبة: ٦٧)، وقال سبحانه في صفة المؤمنين: ﴿يَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنكَرِ﴾ (التوبة: ٧١). والمعروف: اسم جامع لكل ما يحبه الله من الإيمان والعمل الصالح. والمنكر: اسم جامع لكل ما نهى الله عنه، ولا يجوز احتكاره من فئة من فئات المجتمع يخلع البعض عليها صفة القدسية وهالة من العصمة، تكبد من يعملون في الهيئة ما لا طاقة لهم به لأنهم «بشر» مثلنا، وصفة البشرية التي أكدها القرآن تمنحنا الحق في انتقادهم وتقييم أدائهم والمطالبة بالعدالة، وإنصاف الناس في حال ظلمهم كائناً من كان خصمهم.

"صقيع".. أسطورة تكافؤ النسب(*)

ستنتقل فاطمة من «صقيع» دار الحماية إلى «جحيم» المواجهات بعد إصدار المحكمة العليا نقضاً لحكم محكمة الجوف القاضي بالتفريق بينها وبين زوجها، اليوم فاطمة مهددة في حياتها و«مصادري تؤكد ذلك»، لأنها قالت لا.. للظلم والاستبداد، لا.. لأسطورة «تكافؤ النسب»، مع هذا وذاك.. لدي أمنية أن ترفع قضية يدفع بموجبها من ظلمها الثمن غالياً حتى يكون عبرة لمن لا يعتبر، على عمر طفولة ابنها وابنتها المحرومين من والدتهما أو والدهما الذي اختارته ليكون شريكاً لها في الحياة.

بالعودة إلى القصة وتداعياتها وبعد مضي أشهر على صدور حكم القاضي بالتفريق بين الزوجين، شهدت على هذا العذاب عدة مدن وتنقل الزوجان من الجوف، القصيم، الخرج، جدة وصولاً إلى الدمام، وعلى إثر حكم التفريق سجنت فاطمة ومنصور بسبب تهمة «الخلوة غير الشرعية» بعد القبض عليهما في شقة مفروشة بحجة، لأنهما بحسب الحكم مطلقان، خرج منصور بكفالة وقررت فاطمة البقاء في دار الرعاية بالدمام..

تعتبر هذه القضية من أبشع البراهين على استشراء التمييز ضد المرأة وخياراتها، حتى ولو خضعت للشرط الديني بزواجها من واقع رضى ولي أمرها وخضوعها بموجب ذلك للشرط الاجتماعي، وما يثير الغثيان أن قضية المرأة تتحول تحولاً جذرياً بسبب انتقال الولاية و«الوصاية» من ذكر إلى ذكر آخر في حال الوفاة ما ينقل المرأة من دائرة عذاب إلى دائرة تعطل الحياة وتتجاوز حدود الإنسانية وتخترق النظم الدينية والحقوقية

(*) **المصدر**: جريدة عكاظ، التاريخ ١٤٣١/٢/١٧هـ.

بأسلوب يهوي بالأمن الاجتماعي للمرأة إلى سحيق المستنقعات الخلافية حول قضايا لا يجوز الاختلاف فيها ولا الركون إلى ما يشذ من آراء تنتهي بتدمير أسرة وتمزيقها.

في بلادي تعد المرأة للزواج منذ ولادتها ويرسخ في وعيها أنها بلا قيمة وليس لكينونتها معنى بدون زوج، ويقر الدين الإسلامي لنا بأن «التقوى» هي الفيصل وليس النسب في مسألة الزواج، ثم تصفعنا الوقائع وتسقينا أقداح المرارة، مرارة متابعة قضية خدشت كل قيمة نؤمن من خلالها بحقنا في الاختيار، وحق أن تحترم هذه الخيارات ما دامت بمباركة ولم تقترب من المحرمات.

جريمة فاطمة أنها اختارت وخضعت لمعايير الإرث الاجتماعي في كلتا الحالتين عندما قررت الزواج وعندما صمدت لرفضها فكرة انتهاك خيارها وخصوصيتها، يطالبها المجتمع بدفع فاتورة باهظة الثمن هي وأطفالها، لم تتدخل منظمات حقوق الإنسان لدينا رغم قوة موقف فاطمة وتم الاكتفاء بالتنويه في التقارير السنوية وعلى مضض واستحياء أوردت اعتراضات على انتهاك حق المرأة في اختيار الزوج وتدخل أطراف من ذويها لتطليقها، نحن لا نعلم عن بقية الحالات التي فتحت هذه القضية لها الطريق لتطال نساء أخريات.. ونريد تشريعاً يحمي الأسرة وخيارات المرأة من خزعبلات تكافؤ الأنساب.

الهيئة وسر الأسرار..!(*)

إلى جانب رد الهيئة على «عكاظ» يوم الثلاثاء ١٣ أبريل، وجلد الإعلام بسياط التأنيب والتقريع على ما تنشره الصحيفة من تفاصيل تتعلق بالشفافية ولا يجب الإفصاح عنها؛ لأن الهيئة طرف فيها، بحسب رأي المتحدث الرسمي للهيئة د. عبد المحسن القفاري!!، يأتي خبر آخر تناولته صحيفة (الجزيرة) مغلفاً بالغموض!؛ ورد فيه: «أوقفت هيئة مركز السويدي ثلاثة أشخاص وصادرت هواتفهم سردوا لـ (الجزيرة) الحادثة بقولهم: كنا نقف قرب حديقة السويدي يوم الاثنين، داهمتنا فرقة الهيئة وأرغمتنا على الترجل من السيارة ومرافقتهم للمركز دون معرفة الأسباب، وبوصولنا قاموا بتفتيش شخصي ومصادرة ستة جوالات منا، حاولنا الاتصال بأهلنا لطمأنتهم وإخبارهم بما

(*) المصدر: جريدة عكاظ، التاريخ ١٤٣١/٥/٦هـ.

حصل، إلاّ أن عدداً من رجال الهيئة قاموا بنهرنا وإغلاظ القول لنا وإبقائنا موقوفين حتى عصر (الثلاثاء) وخرجنا دون معرفة الخطأ الذي ارتكبناه».

رد الهيئة: وهو على لسان د. تركي الشليل المتحدث الرسمي لفرع رئاسة هيئة منطقة الرياض، وباختصار قال: «من منطلق إيمان الهيئة بضرورة حفظ حقوق الأشخاص، أنشئت وحدة حقوق الإنسان تتبع للإدارة القانونية في الرئاسة العامة للهيئة، تستقبل الشكاوى وتحقق فيها وفق أنظمة وتعليمات، وفي ما يتعلق بالشكوى نؤكد على مبدأ عدم نشر تفاصيل القضايا عبر وسائل الإعلام، تغليباً لجوانب كثيرة لا تخفى عليكم، ويكتفى بالعموميات التي تثبت صحة الإجراء أو عدمه وهذه القضية التي بنيت عليها الشكوى تم ضبط أطرافها الاثنين ١٤٣١/٤/٢٧هـ، إثر مخالفات هي من مهام الهيئة المنوطة بها نظاماً، وتم التحفظ على هواتفهم المحمولة لدى الإدارة المعنية في الهيئة؛ كونها أحد الأدلة التي يستند إليها في القضية وإحالة جميع الأطراف لمركز الشرطة لاستكمال الإجراءات اللازمة بحقهم».

١ ـ هناك تناقض عندما تقبض الهيئة على مقيمين أو مواطنين في قضية من القضايا التي تعج بها صفحات الحوادث وغيرها، ينشر خبر القبض دون أن تنتظر الصحافة نهاية التحقيق، ولأن الهيئة هنا طرف (قابض)، فهي لا تطالب بعدم النشر حتى نهاية التحقيقات، وعندما تكون طرفاً تحوم حوله علامات الاستفهام، فعلينا انتظار التحقيقات حتى تنتهي ونعتبر مخالفين لقوانين النشر ومطعونين في مهنيتنا إذا نشرنا رأي الطرف الآخر!.

٢ ـ ما يحدث لإنسان في شارع لا يجب أن يكون (سر الأسرار).. والقطع بالإدانة! قبل التحقيق عبر كلمة (مخالفات) الواردة في رد الهيئة، وهي لا تمنح جهات القبض حق تغييب إنسان عن منزله ليلة كاملة دوم ممارسة حقه في الفهم، وأن نفهم ما الذي حدث له، أما ذكر الأسماء والتشهير فليس مطلبنا.

أتمنى، ألاّ يخسر المتحدث الرسمي مصداقيته وألاّ يشيع الغموض حول ضبابية ما يتعلق بصلاحيات القبض والاعتقال ويفاقم تفشي الإشاعة في المجتمع وتشويه الجهاز بسبب الضيق بالشفافية.

٣ ـ تم إطلاق سراح المقبوض عليهم، وهم لا يعلمون ما هي جريمتهم، ماذا قدمت لهم وحدة حقوق الإنسان التي ورد ذكرها، وكيف يتقدم الشاكي لذات الجهة وهي الخصم والحكم؟!

أهم معارك أمل زاهد التنويرية

الملابس الداخلية للنساء(*)

من عجائب خصوصيتنا السعودية المجيدة أنه مقبول أن يسأل بائع (أجنبي) امرأة عن أخص خصوصياتها ويحشر أنفه في مقاييس جسدها، ولا مانع من أن (يلقح) بعض هؤلاء الباعة بكلمة أو كلمتين خبيثتين ـ تحتمل أكثر من تفسير ـ يرمي بها كترمومتر يقيس به درجة تقبل المرأة لرفع الكلفة وجعل البساط أحمدياً وأسعدياً! فإن كانت من النوع غير الممانع في مد حبال الوصال خارج حدود المحل حيث لا عين ترى ولا أذن تسمع. فعز الطلب! أما إذا كانت من النوع الممانع فالرهان على خوفها من الفضيحة، ومن إثارة اللغط حولها، مما قد يعرضها من أهلها لما لا تحمد عقباه، فتزدرد الكلمتين رغماً عن أنفها وتمشي في حالها! أو قد ينزل سهم الله عليها ويصيبها البكم والخرس في ثقافة لا تعرف فيها المرأة طرق التعامل مع الرجل الألعبان، ولا تؤهلها خبرتها الحياتية لكشف أساليبه الملتوية، وبالتالي ردعه وإيقافه عند حده!

وفي أسوأ احتمال عندما تكون المرأة من النوع (المشكلجي)، سيلبس الذئب ثياب الحملان ويتظاهر بالبراءة التامة، بل قد يصبغ الخجل وجهه وهو يؤكد إن لم يقصد مطلقاً ما فهمته المرأة السيئة الظن المصابة بهستيريا إعجاب الرجال بها! وفيما يسمح للبائع الشاب ببيع النساء حتى ملابسهن الداخلية، يمنع دخول الرجال ـ شيباً شباناً ـ المجمعات التجارية للتسوق إذا لم يكونوا بصحبة نساء، مما يفتح المنافذ لشتى أنواع التحايل!

ومن طرائف الخصوصية أنه مستنكر وقوف المرأة في محل لتبيع امرأة مثلها ملابسها الداخلية، في داخل أمن محل تجاري خاص بالسيدات وممنوع فيه دخول الرجال! فيما لا ينتهك الخصوصية العصماء مشهد النساء المحتجات وهن يفترشن

(*) المصدر: جريدة الوطن، التاريخ ١٤٣٠/٢/٢٩هـ.

الأرصفة، في أوضاع مزرية ولا إنسانية على أبواب الأسواق التجارية أو بجوار المساجد، حيث يعرضن سلعهن في مهب الرائح والغادي، دون أن يُوفر لهن ما يحفظ ماء الوجه المراق على أعتاب الحاجة! وتناقضات الخصوصية ومفارقاتها لا تنتهي إلاّ لتبدأ، وكله يهون ما دامت خصوصيتنا بسلامة فهي أهم من توفير أعمال شريفة للمرأة في أجواء مريحة، بل هي أهم حتى من بناء الأخلاق وتعزيز القيم، ولنغرق في المزيد من الكذب والازدواجية!

والحل يا عزيزاتي القارئات هو في ثقافة المقاومة والمقاطعة، فلنقاطع ما نرى فيه تكريساً لأوضاع غير مقبولة لا دينياً ولا منطقياً، فرضت على المرأة ولم يفلح حتى القرار الوزاري في قطع دابرها! لندعم حملة (الملابس الداخلية للنساء فقط) ـ التي انطلقت العام الماضي ـ في دورتها الجديدة، والهادفة إلى تفعيل قرار مجلس الوزراء ١٢٠ في مادته الثامنة والقاضي بتأنيث محلات بيع الملابس الداخلية التي يبيع فيها الرجال من ١٣ فبراير وحتى ٢٧ فبراير، بل ليت الحملة تمتد لأربعة أسابيع ليدرك أصحاب المحلات أننا مصرات على تفعيل القرار الوزاري!

من حقي ومن حق كل امرأة أن تشتري ملابسها الداخلية من امرأة مثلها، فلنفعل المقاطعة ولنتذكر أن الحقوق تؤخذ ولا تعطى!

التوسل بالتراث لشرعنة زواج الصغيرات(*)

أتعجب لماذا لا يختار من يتشدق بأتباع السنة المحمدية في الزواج أتباع سنته ـ ﷺ ـ في الزواج من السيدة خديجة ـ رضي الله عنها؟! ألم يتزوج الرسول ـ ﷺ ـ ثيباً تكبره بأكثر من عشرين سنة في أول زواج له؟! وألم يكن ـ ﷺ ـ حفياً بتلك الزوجة حريصاً على مشاعرها؟! وألم تكن تلك الثيب (الفذة) الوحيدة التي لم يجمع الرسول معها زوجة ثانية؟!

نعم في انتقائية ذكورية عجائبية يتم التغاضي عن الاقتداء بسنة الرسول ـ ﷺ ـ بالزواج من السيدة خديجة ـ رضي الله عنها ـ وبعين تختار من الأمور ما يوافق أهواءها

(*) المصدر: جريدة الوطن، التاريخ ١٤٣١/٢/٣٠هـ.

يُستدعي زواجه من السيدة عائشة ـ رضي الله عنها ـ في تجاهل متعمد لاختلاف الأنساق الثقافية وواقع الزمن وظروفه عن زمن الرسول الكريم!

وتماهياً مع الانتقائية الذكورية، يأخذ قلم ـ يزعم بأنه تنويري ـ على عاتقه مهمة تفنيد مقولة الشيخ عبدالله المنيع (لا يمكن أن يقاس تزويج أطفال اليوم بزواج أمنا عائشة لعدم تطابق الشروط والمناخ)، وبدلاً من أن يساند الشيخ في موقفه يمضي ـ في إنكار سقيم ـ لما يفرضه تغير الزمن والمناخ والمجتمعات والأنساق الثقافية من اختلافات! فيستدعي الشواهد والأدلة من بطون التاريخ، ويتوسل بحوادث معينة مقتطعة من سياقاتها وشروطها وأسبابها وظروفها الخاصة، ليؤكد أتباع الصحابة لسنة الرسول في الزواج من عائشة.

وهنا يحضر تزويج سيدنا علي بن أبي طالب لابنته وهي في الحادية عشر من عمرها لسيدنا عمر بن الخطاب، بل تستدعي حادثة عقد قدامة بن مظعون نكاحه على ابنة الزبير وهي رضيعة في المهد!! وأتساءل ألا تخالف وتناقض هذه الحادثة الحديث الشريف القائل: «لا تنكح الأيم حتى تستأمر، ولا تنكح البكر حتى تستأذن»؟! أم أن للذهنية الذكورية أهواها الخاصة التي تسير خلفها منتخبة ما يتوافق معها غامضة الطرف عما لا ينسجم معها حتى لو كان حديثاً نبوياً شريفاً؟!

بل يتم الاستنجاد بما نقله ابن حجر في فتح الباري عن ابن بطال (.. يجوز تزويج الصغيرة بالكبير إجماعاً ولو كانت في المهد. لكن لا يمكّن منها حتى تصلح للوطء..)، وهكذا يقدم قول ابن بطال على حديث استئمار الأيم واستئذان البكر، ويقدم الإجماع على حديث نبوي صريح! فيما يتغافل الهوى الذكوري الانتقائي عن قصة الصحابية التي شكت أباها إلى الرسول الكريم ـ صلى الله عليه وآله وصحبه وسلم ـ لتزويجها بابن عمها، فأرسل إلى أبيها وجعل الأمر لها فقالت: يا رسول الله لقد أجزت ما صنع أبي، ولكني أردت أن أعلم النساء أن ليس للآباء من الأمر شيء.

يَفترض الاستئذان تمام الإدراك والتمييز لتبعات الأمر المزمع الإقدام عليه لتصح شروطه، والسؤال: هل تستطيع طفلة غرة أن تدرك معنى الزواج وتبعاته وما يترتب عليه من تغييرات تطال حياتها الحاضرة والمستقبلية؟!

تزويج القاصرات والعبث بحياة الصغيرات جريمة تتنافى مع روح الدين ومع الاتفاقيات التي وقعتها المملكة لحماية الطفولة، فلنسارع في سن قانون يحمي الصغيرات من العبث بمصائرهن!

المرأة فاسدة مفسدة كما يقول منهج الثقافة الإسلامية![*]

المرأة فاسدة مفسدة ولا يمكن أن يؤمن لها جانب أو تترك لها مقاليد أمورها، فلا يصح ولا يجوز إطلاق يد ذلكم الكائن الشيطاني في أي أمر من الأمور وإلاّ على الدنيا السلام!

نعم يا سادة يا كرام هذا ما تبثه بعض مناهج التعليم للبنين في عقول النشء لتساهم في تضخيم الذكورية العصماء، وتكرس لإرث الدونية الذي يتلبس المرأة ولا تجد منه فكاكاً أينما ولت وجهها!

يقول كتاب حديث الثقافة الإسلامية للصف الثاني الثانوي للبنين فيما يتعلق بحقوق الزوجة (١ ـ المهر، ٢ ـ النفقة، ٣ ـ الشفقة والرحمة بها، ٤ ـ الغيرة عليها والأخذ على يديها وصيانتها وتحقيق القوامة عليها، فإن من طبيعة المرأة أنها ضعيفة ولو تركت دون الأخذ على يديها فسدت وأفسدت)!

نعم المرأة طبيعتها ضعيفة ولا تملك من أمرها رشداً دون ذكر يقوّم اعوجاجها ويكبح جماحها، لذا عليك أيها الطالب البالغ من العمر ستة عشر عاماً أو أكثر قليلاً بإناث العائلة.. خذ على أيديهن وأطبق على أنفاسهن، ولا تأخذك بأختك رحمة أو بوالدتك شعوراً من احترام فكلهن نساء فاسدات مفسدات!

لا أدري كيف نتوقع من نشء يدرس هذه المناهج أن يحترم المرأة أو يقدرها أو يثق فيها؟! فيما يغذي وعيه بخطاب تعميمي تحقيري انتقاصي يتهم كافة جنس النساء بالطبيعة الضعيفة الفاسدة والمفسدة، وكأن جنس النساء خلق من طينة تختلف فيها النوازع البشرية عن جنس الرجال المبجل!

ولا أدري كيف يدرس منهج ديني هذه المفاهيم المتعارضة مع النصوص التأسيسية في القرآن الكريم والسنة والمساوية بين المرأة والرجل في التكاليف والثواب والعقاب؟! وكيف تترك هذه المناهج تنفث تمييزها وافتئاتها على إنسانية المرأة، متطاولة على كمال صنع الله في المرأة الإنسان؟! الإنسان الذي شرفه الله (بجنسيه) بالقدرة على الاختيار بين الخير والشر، والوصول إما إلى الفلاح بتزكية النفس أو السقوط إلى مهاوي الخيبة بتدسيتها!

(*) المصدر: جريدة الوطن، التاريخ ١٤٣١/١/٢٩هـ.

بينما يتجاوز كتاب الثقافة الإسلامية القرآن الكريم بمنطق أعوج، يعمق به شعور الذكور بتفوقهم وتميزهم على الكائن الأبليسي الذي يجب الأخذ على يديه وإلاّ عاث في الأرض فساداً وإفساداً! ولا أدري كيف مر هذا الكتاب على مئة عالم لمراجعته ثم لم يروا في هذه الفقرة بأساً كما حاجج الدكتور ناصر الجنيني على قناة LBC!

لا يمكن للمرأة أن تتجاوز إرث الدونية الذي يحيط بعنقها دون تفكيك البنية الثقافية بمستوياتها المختلفة المعززة والمكرسة له.

ولا يمكن أن نقدم للمجتمع تحديثات ضرورية لمسيرة التنمية دون الاشتغال على الإصلاح الفكري والثقافي بادئ ذي بدء بصفته الركيزة الأولى التي يقوم عليها الإصلاح!

لا يمكن أن تتبوأ المرأة المكانة التي أرادها الله لها ومنحتها هي الشريعة الإسلامية دون الاشتغال على تفكيك إرث الدونية في عمق تراثنا وبنيتنا الثقافية، والذي يلقي بظلاله ومضامينه ومقولاته المحقرة للمرأة على خطابنا الثقافي والديني والاجتماعي وعلى مناهج تعليمنا ليجعل من أية تحديثات تخص المرأة معضلة المعضلات وقضية القضايا!

"فكك اللّه" من الهيئة!(*)

«فكك الله» هي العبارة التي ألقاها رجل الهيئة في وجه المواطن سامي الحربي، بعد أن اسقط في يده ويد زملائه بالقرب من الحرم النبوي الشريف عندما دفعت له أخت المواطن الحربي بشهادة تحفيظ القرآن التي حصلت عليها للتو من إحدى حلق التحفيظ بالحرم حسب ما ورد في جريدة «عكاظ» الخميس الماضي. وكانت شهادة تحفيظ القرآن هي المنقذ والخلاص للرجل وأخته، بعد أن طالبه رجال الهيئة بإبراز كرت العائلة وهو يقلها من الحرم!

توقفت كثيراً أمام عبارة «فكك الله» التي قالها رجل الهيئة للمواطن المغلوب على أمره، بدلاً من الاعتذار له على إهدار كرامته وكرامة أخته وانتهاك إنسانيتهما وحريتهما! ولنحلل معاً أيها القراء الأعزاء حمولات عبارة «فكك الله» وما تتضمنه من شعور بالتمكن من السلطة غير المحدودة، التي لا يستطيع أن يقف في وجهها شيء والتي لا بد أن يتنفس المرء الصعداء وهو يشعر أنه انفلت من تحت قبضتها! ناهيك بالطبع عما تتضمنه

(*) المصدر: جريدة الوطن، التاريخ ١٤٣١/٤/١٧هـ.

أيضاً من شعور مفرط بالتلذذ والاستمتاع بممارسة تلك السلطة على خلق الله وإيقافهم على خلفية التوجس وسوء الظن دون التثبت والتحقق! فضلاً عن تضمنها شعوراً بالمتعة في تسقط أخطاء عباد الله وزلاتهم، وشعوراً بالتشفي والشماتة في المخطئين منهم والاستمتاع بفضح أخطائهم وذنوبهم، ولا أدري حقيقة كيف ينسجم هذا الشعور مع شعيرة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر؟!

في ذات الخبر المنشور في عكاظ أوقف رجل أثناء اصطحاب زوجته (وأمها) من جامعة أم القرى وأغلق رجال الهيئة الطريق بسيارتين إحداهما رسمية وأخرى غير رسمية، مما دفع الرجل للاتصال بالدورية لإثبات خطأ مزاعم الهيئة! كثيرة هي الحوادث التي ترصدها الصحف من هذه النوعية التي يتم فيها إيقاف مواطن وزوجته أو مواطن وأخته ثم المطالبة بعدها بكرت العائلة أو ما يؤكد العلاقة، بل يتم الإيقاف أحياناً مع وجود أم الزوجة أو وجود الأخوات في السيارة!

أتمنى حقيقة أن تفيدنا الهيئة كيف يمكنها التثبت أن المذكورة مثلاً في بطاقة العائلة هي زوجة الرجل، فالبطاقة لا تحمل صورة الزوجة فكيف يمكن التأكد من شخصيتها؟! عقد الزواج أيضاً لا يمكن التثبت من خلاله من شخصية الزوجة، فهو يحمل اسماً فقط! وهل يعتمد وقتها رجل الهيئة على ملكاته الخاصة وحاسته السادسة القادرة على كشف المتجاوزين من منتهكي الفضيلة؟! أما إثبات الأخ أخوّته لأخته فهي معضلة المعضلات كون بطاقة العائلة تحمل اسم زوجته وعياله، بينما تكون الأخت مضافة لكرت العائلة الخاص بوالدها في حال عدم زواجها أو لكرت زوجها في حالة الزواج، فكيف يتأكد رجال الهيئة من صلة القرابة بينهما؟!

أخيراً قد نجد في عبارة «فكك الله» التي انطلقت على لسان رجل الهيئة خارجة من مكامن لا واعية تفسيراً لتجاوزات بعضهم، والتي وصلت للمداهمة دون الحصول على إذن وتعريض حياة الموقوفين للخطر، فبعضهم يؤمن أنه فوق القانون والمساءلة!

المطر وذنوب العباد!(*)

كالعادة تخرج علينا أصوات نشاز بُعيد كل كارثة يُسببها هطول المطر، وينفضح بها عوار بنانا التحتية ومشاريعنا الضائعة وأموالنا المهدرة والفساد الإداري والمالي، والخلل

(*) المصدر: جريدة الوطن، التاريخ ١٤٣١/٥/٢٥هـ.

المريع في سير العملية التنموية في بلادنا! تَنسبُ هذه الأصوات الكارثة لذنوب العباد ولغضب الرحمن على خلقه الفاسدين العاصين اللاهين العابثين. ولولا ذنوب أهل الرياض وجدة لما انفتحت عليهم أبواب السماء كالقرب، وسقطت على رؤوسهم كسف من المصائب والخسائر ما ظهر منها وما بطن!

وهنا تبدو الفرصة سانحة للخطاب الوعظي ليظهر تجلياته، وليُفسر أسباب نزول الكوارث الطبيعية بالبلاد والعباد، وليُزيف وعي الناس ويُعمق أزمة التخلف. وبدلاً من توجيههم إلى عالم الشهادة للبحث فيه عن الأسباب ومن ثم الوصول إلى الحلول الناجعة حتى لا تتكرر الكوارث، يحالون إلى المسلّمات الغيبية، فلديها دائماً الشافي الكافي من الأسباب! ثم تُحشد الأدلة وتُستحضر الشواهد للتدليل على حدوث المصائب بسبب الذنوب، ثم لا بد من التعريج على الابتلاء ومعانيه ووجوب الصبر على المصائب التي تمحص الذنوب وتمحق الخطايا وترفع المكانة عند الله تعالى. وبدلاً من التوجيه إلى أهمية الأخذ بالأسباب، يتم تخدير الوعي بكلمات التصبير والمقولات الوعظية التي تدير دفة الانتباه وتحوّله عن حقيقة الإشكالية ولبها إلى أقدار الله التي ـ يا للعجب ـ تصيب فقط المساكين «العصاة» والضعفاء «المذنبين»، ولا تمسُّ غيرهم!

وحتى لا يذهب فكرك بعيداً، أيها القارئ العزيز، فالذنوب عند هذه النوعية من الوعّاظ لا تتضمن التقصير في أداء العمل وعدم الإتقان، ولا الإهمال والاستهتار بأرواح العباد ومقدرات الأوطان، ولا الأموال الضائعة في مشاريع على الورق، ولا استغلال السلطة وفساد الكرسي، وليست بالتأكيد النهب وشفط الأموال، ولا الغش وعدم الأمانة!

فالذنوب المقصودة هنا تتجلى في الجسد وتوابعه من لباس وتفاصيل شكلانية، والفضيلة تقتصر فقط على الجانب الأخلاقي الجنسي ولا علاقة لها بباقي القيم الجوهرية التي جاء الإسلام ليكرسها! وفيما يندرج تحت ذنوب العباد ومعاصيهم ممارسات شخصية ـ مثل ـ الاستماع للموسيقى أو عدم إعفاء اللحية وغيرها من الشكلانيات، لا يلقى خطاب ـ إحالة الكوارث للذنوب ـ بالاً لغياب الصدق والأمانة والإحساس بالمسؤولية، ورفض المحسوبية والاستغلال، وباقي القيم المتعلقة بفقه التعاملات، لتُقلب منظومة القيم ويحتلّ الهامشي والفرعي مكان الأساسي والجوهري! وكأن الإسلام جاء ليشذّب خزائن الملابس وآذان الناس عن سماع الموسيقى، لا ليهذب الأخلاق والتعاملات ويكرس للعدالة الاجتماعية والحرية والمساواة ويؤكد على أهمية عمارة الأرض!

نعم ما حدث ويحدث بسبب الذنوب، ولكنها ذنوب الفساد المالي والإداري، ومعاصي الجهل بسنن الله في الأرض، وعدم إتباع القوانين الصحيحة لتشييد الأنفاق والجسور، وذنوب إعطاء الرخص للبناء في مجاري السيول، وعدم دراسة المشاريع والأخطار المحتملة في حال هطول الأمطار، وذنوب التقصير في أداء العمل، وذنوب بقاء ثلثي العاصمة بدون شبكات تصريف، وذنوب الفشل في إدارة الأزمات وعدم أخذ الاحترازات اللازمة، وغياب ثقافة المحاسبة والمساءلة! وسلامة الرياض وجميع مدن المملكة وسلامتكم!

يا نسوق.. يا نرضّع(*)

يقول الشيخ عبد المحسن العبيكان: (أجزت إرضاع الكبير ولكن وفق شروط معينة وهي إذا احتاج أهل بيت ما إلى رجل أجنبي يدخل عليهم بشكل متكرر وهو أيضاً ليس له سوى أهل ذلك البيت ودخوله فيه صعوبة عليهم ويسبب لهم إحراجاً وبالأخص إذا كان في ذلك البيت نساء أو زوجة، فإن للزوجة حق إرضاعه).

وقوله السابق ينطبق حرفياً على شريحة السائقين في مجتمعنا، فأهل البيت صغيرهم وكبيرهم في حاجة ماسة للسائق كما أنه ليس له هو سوى أهل البيت في المملكة! ولتعرف مدى حاجة أهل البيت للسائق جرب فقط أن تعطيه إجازة خلال السنة وقت المدارس لتشاهد بأم عينيك الارتباك الذي يحدث في البيت، والأعمال المعطلة والمهام المؤجلة والخناقات الزوجية الناتجة عن غياب السائق، فقد بات (بسلامته) صمام أمان يكبح الانفجارات والخلافات والخلافات الأسرية!

الخادمة هي الأخرى ليست محرماً لرب الأسرة ولا لذكورها، ويحتاج أهل البيت لخدمتها وليس لها غيرهم في البلد، فلماذا لا ترضع ربة الأسرة الخادمة والسائق ويصبح (سمننا في دقيقنا) والجميع محارم الجميع، وبذلك نقضي على مشكلة الاختلاط «العارض» منه أو «المجالسة» داخل البيت وفي السيارة! وعلى المسنات من ربات الأسر ممن جفت ضروعهن عن إدرار اللبن أخذ أدوية كيميائية أو علاجات طبيعية تعيد سيرته الأولى، ليتمكّن من الإرضاع وحيازة استحقاقات الفتوى!

(*) المصدر: جريدة الوطن، التاريخ ١٤٣١/٦/١٤هـ.

فُهم ويُفهم من رأي الشيخ العبيكان وما حدده من حاجات أهل البيت الملحة والضرورية جواز إرضاع السائق والخادمة، ولا أدري لماذا ينتقد الشيخ من فهم الفتوى خطأ ـ كما ورد في «الوطن» يوم الأربعاء ـ فالفتوى تقود إلى هذا الفهم وهو دون شك نتيجة لها، فالفتوى العجائبية تقود بالضرورة إلى فهم أكثر عجائبية وإلى إثارة السخرية والتندر كما شهدنا خلال الأسبوع المنصرم!! سيدة تعلق على الخبر بالموقع الإلكتروني لصحيفة الرياض تقول: «الحين حلال أرضّع السواق وحرام أسوق؟!» بينما رفعت مجموعة سيدات أخريات لواء حملة ينويان إطلاقها بشعار: يا نسوق.. يا نرضّع، وعلى الذكور الأفاضل اختيار أخف الضررين والأكثر سداً للذرائع!

تعودنا من بعض الأفاضل اعتماد الآراء الشاذة والفتاوى الغريبة، والأخذ بعموم اللفظ لا بخصوص السبب في القضايا التي تكون المرأة طرفاً فيها ليشدد الخناق على المرأة ويتم إحكام سد الذرائع في وجهها، ثم لا بأس من فتح النوافذ لتتسرب منها كافة أنواع الأنواء العاصفة!

يستدعي عصرنا ومستجداته فقهاً مختلفاً يعتمد المقاصد الكبرى للشريعة، ويغربل فيه الموروث (البشري) لفقهاء لم يستطيعوا تجاوز زمنهم ولا الفقه النصي إلى الفقه الفهمي. يستشهد الشيخ العبيكان برأي الحافظ ابن حجر القائل: «واستدل به على أن التغذية بلبن المرضعة يحرم سواء كان يشرب أم يأكل بأي صفة كان حتى الوجور والسعوط والثرد والطبخ وغير ذلك إذا وقع ذلك بالشرط المذكور من العدد لأن ذلك يطرد الجوع..»؟!

فهل طرد الجوع فقط هو الذي يحرم، أم مشاعر الأمومة والبنوة التي تتفتق عند إرضاع المرأة لطفل لم تلده؟!

التوسل بالمقدس لتكريس دونية المرأة(*)

ارتبطت صفة الكيد في مورثونا الثقافي وخطابنا الاجتماعي بالمرأة، وهناك عشرات القصص الشعبية التي توجه أصابع الاتهام للمرأة الكائن الألعبان صاحبة الكيد والمكر القادرة على صيد أعتى الرجال في شباكها، وإيقاعهم في شرور مخططاتها الكيدية! وستسمع من يتمترس وراء الآية الكريمة ﴿إِنَّ كَيْدَكُنَّ عَظِيمٌ﴾ (يوسف: ٢٨)

(*) المصدر: جريدة الوطن، التاريخ ١٤٣١/٧/٦هـ.

والمقتطعة من سياقها السردي الوصفي في قصة يوسف - عليه السلام - مع امرأة العزيز، ليتم ربط الكيد بالمرأة دون أن يولي السياق السردي أية اعتبارات، ثم يصدر حكماً شاملاً تعميمياً مجففاً يلصق الكيد بجنس النساء كافة! في تجاهل تام أن الكيد سلوك بشري يقوم به الرجل والمرأة على حد سواء، وهو أحد السلوكيات التي يلجأ إليها الضعيف عندما لا يستطيع أن ينال حقه، وعندما لا يكون هناك تكافؤ في ميزان القوة ولا تساوٍ في كفتي العدل!! فالضعيف يتحايل ويراوغ وينتهز الفرص لينال ما استلبه منه القوي، وما نهشه منه من حقوق!!

ومن هذا المنطلق ارتبط المكر والكيد في تاريخنا بالمرأة التي ظلت رهينة لقيود الحريم، والتي كانت تحبس فيه مع عشرات ـ وأحياناً مئات وآلاف ـ غيرها من الجواري والقيان، وهنا كان لا بد للمرأة أن تلجأ للكيد حتى تعيد رجلها إلى حظيرتها، وتراثنا مليء بهذه القصص عن مكر النسوان وكيدهن لبعضهن البعض، وكيدهن للرجل المتربع على عرش (الحريم) بزوجاته وجواريه!

بذات الآلية التي تتجاهل تماماً السياق السردي المعبر عن مفاهيم قوم بعينهم ونظرتهم الدونية للمرأة وأفضلية الذكر عليها، يورد خطاب امرأة عمران ﴿وَلَيْسَ ٱلذَّكَرُ كَٱلْأُنثَىٰ﴾ ـ متقطعاً من سياقه ـ على أنه شرع يُحكم من خلاله بأفضلية الذكر على الأنثى بصورة تأبيدية! يتم أيضاً القفز على السياق السجالي في القرآن الكريم لتكريس التمييز بين الأنثى والذكر، يقول الله تعالى وهو يساجل الكفار: ﴿أَفَرَءَيْتُمُ ٱللَّٰتَ وَٱلْعُزَّىٰ ﴿١٩﴾ وَمَنَوٰةَ ٱلثَّالِثَةَ ٱلْأُخْرَىٰٓ ﴿٢٠﴾ أَلَكُمُ ٱلذَّكَرُ وَلَهُ ٱلْأُنثَىٰ ﴿٢١﴾ تِلْكَ إِذًا قِسْمَةٌ ضِيزَىٰٓ ﴿٢٢﴾ إِنْ هِيَ إِلَّآ أَسْمَآءٌ سَمَّيْتُمُوهَآ أَنتُمْ وَءَابَآؤُكُم مَّآ أَنزَلَ ٱللَّهُ بِهَا مِن سُلْطَٰنٍ﴾ (النجم: ١٩ ـ ٢٣)، فالخطاب هنا لا ينتقص من الأنثى، ولكنه يعتبر أن إصرار الكفار على نسب الإناث إلى الله نوع من عدم توقير الذات الإلهية، كون القيم الاجتماعية السائدة في ذلك الوقت تنظر للإناث نظرة تبخيسية انتقاصية!

وفي آية أخرى يساجل القرآن الكريم الكفار ﴿أَفَأَصْفَىٰكُمْ رَبُّكُم بِٱلْبَنِينَ وَٱتَّخَذَ مِنَ ٱلْمَلَٰٓئِكَةِ إِنَٰثًا ۚ إِنَّكُمْ لَتَقُولُونَ قَوْلًا عَظِيمًا﴾ (الإسراء: ٤٠)، فالكفار يدعون أن الله اصطفاهم بالبنين كون المكانة الاجتماعية للبنين في نسق عصرهم أعلى من مكانة الإناث، فيساجلهم القرآن من منطلق مفاهيمهم الثقافية والاجتماعية في استفهام إنكاري يتعجب من ادعائهم بأن الله تعالى اتخذ من الملائكة إناثاً واصطفاهم هم بالبنين!

أما آية ﴿وَلِلرِّجَالِ عَلَيْهِنَّ دَرَجَةٌ﴾ (البقرة: ٢٢٨) فغالباً ما يستشهد بها مقتطعة من سياقها

ومما سبقها فهي تلي قوله تعالى: ﴿وَلَهُنَّ مِثْلُ ٱلَّذِى عَلَيْهِنَّ بِٱلْمَعْرُوفِ﴾ (البقرة: ٢٢٨)! والدرجة هنا قوامة الرجل على المرأة وهي تكليف وليست تشريفاً، وهي مرتهنة بالإنفاق والأهلية، فلا قوامة دون إنفاق ولا قوامة لمن لا يملك من أمره رشداً!

خضيري أو أصيل.. ما الفرق؟![*]

بعثت لي قارئة عزيزة برزمة من الأسئلة المشروعة تتمحور جميعها حول قضية سيف العنصرية البتار، والذي يتوجه أول ما يتوجه للأنثى فيمارس عليها وأداً إن لم يكن مادياً فمعنوياً ونفسياً، لا تستطيع معه الانفكاك من أصفاد العصبية المقيتة! وصلت القارئة لسن الثلاثين وحسب رسالتها تقدم لها العديد من الرجال الأكفاء، ورفضوا جميعاً من والدها لأنهم خارج بنية العصبية العصماء! وبمرارة شديدة تتحدث عن صديقة لها طلقت ونبذت خارج بيت الزوجية رغم وجود أطفال، فقط لأن لها أخت تجرأت وتزوجت (خضيري)، لتعاقب الأخت على جريرة أختها! وتنفرط مسبحة تساؤلات القارئة: إلى متى تستمر العنصرية في قضية زواج الفتاة؟! وما رأي الدين في هذه القضية؟! لماذا لا تتزوج الفتاة من خضيري خلوق بدلاً من البقاء رهينة للعنوسة، أو لقمة سائغة للانحراف، أو للبطالة التي تفتح فاهاً كل يوم لتلتهم طاقات الفتيات وآمالهن؟!

تتساءل أيضاً هل من أسباب الخيانة الزوجية وحالات الطلاق المتفشية في المجتمع خضوع الفتاة والشاب لما تريده العصبية، واضعين رغباتهم ومشاعرهم وراء ظهورهم رهبة من الإحراج القسري من جنة العصبية؟ وهل للقبليين وأولاد الحمايل حظوة عند رب العالمين، وهل الفضائل والأخلاق الحميدة حكراً عليهم وحدهم؟!

المؤلم حقيقة أن تعاليم الدين نفسها والقائمة على المفاضلة بين الناس بالتقوى والعمل الصالح، والداعية إلى نبذ العصبية لم تستطع اجتثاث سمومها من الذهنية الجمعية، ولم تتمكن من القضاء على النعرات المتفشية في مجتمعنا كالنار في الهشيم! والأكثر إيلاماً وفظاعة أن يشرعن تفريق زوجين على خلفية عدم الكفاءة في النسب امتثالاً للعصبية المنتنة كما حدث في قضية فاطمة ومنصور وقضايا أخرى مماثلة!

تقوم بنية العصبية الأساس على النسب، والمرأة هي وقودها ومحركها،

(*) **المصدر**: جريدة الوطن، التاريخ ١٤٣١/٧/٢٢هـ.

فبالمصاهرة تتعزز الأواصر العصبية وتقوى اللحمة العنصرية، لذا الويل للمرأة إذا ما رفعت لواء العصيان! والموجع أن لكل منطقة من مناطق المملكة مآسيها إذا ما تعلق الأمر بزواج البنات، فهذا أصيل وخضيري، وذاك سعودي وغير سعودي! بل تتوالد العصبية داخل ذاتها وتنقسم إلى فروع أصغر فأصغر، لتضع صولجان الامتيازات على رؤوس عوائل بعينها! وفي الحجاز مثلاً كانت تمنع الفتاة المنتمية إلى أسرة ينحدر نسبها إلى آل بيت الرسول الكريم من الزواج خارج النسب الشريف حتى وقت قريب، وهذا التقليد المجحف مستمر حتى الآن في بعض الأسر!

تقوم العصبية أول ما تقوم على تنصيب نفسها على عرش الخير والفضائل، وقطعية صواب العصبة وسمو كيانها عن الخارج المختلف، لتفرض قطيعة جبرية مع الخارج الذي يمثل الشر وسوء الخلق وانعدام الفضائل، فقط لأنه لا ينتمي للعصبية! وهي أيضاً تقدس ثوابتها المتمثلة في عاداتها وتقاليدها، لتعيد إنتاج الماضي وتعزز قوى ممانعة التغيير، وتغذي حالتها الثباتية رافضة الخضوع للدين أو لتحولات العصر أو أنظمة الدولة الحديثة!

والخطير أن الوطن يدفع الفاتورة الباهظة للعصيان والعنصريات المكرسة للفرقة والتشرذم!

يقول محمد أركون: العصبيات تقيم دولاً، ولكنها لا تستطيع بناء أوطان!

معركة النقاب في أوروبا(*)

أتفق تماماً مع الرأي الديني القائل بجواز كشف وجه المرأة، وأؤمن أن وجه المرأة هو هويتها، وأن تعود الرجال على رؤية وجوه النساء سيقتل دهشتهم، وسيحجم من هوس التطلع لما يختفي وراء النقاب! ومن يعيش في الغرب يدرك أن وجه المرأة لا يمكن أن يلفت النظر مطلقاً ولا يمكن أن يجعل منها هدفاً للغزل أو للتحرش. فضلاً على أن النقاب كثيراً ما يعرض المرأة المسلمة التي تعيش في الغرب للأذى والمضايقات من المتطرفين، فيكون النقاب سبباً في جلب الأذى بدلاً من دفعه؛ قال تعالى: ﴿ذَٰلِكَ أَدْنَىٰٓ أَن يُعْرَفْنَ فَلَا يُؤْذَيْنَ﴾ (الأحزاب: ٥٩).

(*) المصدر: جريدة الوطن، التاريخ ١٤٣١/٨/١١هـ.

رغم قناعاتي الآنفة لكني أقف بالمطلق مع حرية الاختيار، فالمسألة حرية شخصية أولاً وأخيراً، وللمنقبة أو غير المنقبة الحق في اختيار الرأي الديني الذي يتواءم مع قناعاتها ويريح ضميرها.

ومعركة النقاب التي أشعلت فرنسا فتيلها، ثم امتد لظى كرها وفرها إلى باقي أوروبا، تقوض ـ في رأيـي ـ قيم العلمانية ومبادئها التي ترفع تلك البلاد لواءها!

ويتبنى هذا الرأي عدد من مثقفي تلك البلاد فضلاً على مؤسسات حقوقية غربية لإيمانهم بالحرية كقيمة مطلقة، ومن أن حظر النقاب ينتهك قيم العلمانية ودساتير تلك الدول التي تكفل حرية الأديان. والقضية قضية سياسية تروم بها الأحزاب السياسية ـ التي فقدت شعبيتها ـ مغازلة.

المتطرفون الأوروبيون الذين يكرهون المسلمين، واستقطاب رجل الشارع الأوروبي المصاب بداء (الإسلاموفوبيا) ـ الخوف الهستيري من الإسلام وكل ما يمت له بصلة منذ أحداث ١١ سبتمبر!

في فرنسا مثلاً لا يتجاوز عدد المنقبات ٣٦٧ منقبة من أصل الجالية المسلمة الكبيرة، ومعظمهن يقمن في ضواحي المدن الفرنسية الكبرى، و٢٦% منهن لسن مسلمات أصلاً بل اعتنقن الإسلام، وجميعهن يخضعن لمراقبة وزارة الداخلية الفرنسية للتأكد من عدم ائتمانهن لخلايا متطرفة حسب ما نقلته جريدة الرياض عن وزارة الداخلية الفرنسية نفسها، وبذلك ينتفي المسوغ الأمني وهو أحد المسوغات التي ترفعها فرنسا للحظر!

فعلى عكس ما يمكن أن يحدث في بلاد الأصل فيها هو النقاب، والذي يمكن من خلاله تخفي الإرهابيين وتنكرهم، لا يشكل النقاب في فرنسا ظاهرة حتى لو وصل العدد لألفين أو ثلاثة كما تقول رواية أخرى، وفي بلجيكا يبلغ عدد المنقبات بضع مئات وكذلك في ألمانيا، وهنا يبدو جلياً أن المسألة برمتها تخضع للتضخيم والتهويل ومن ثم افتعال معارك لا أصل لها!

أما المبرر الحقوقي المدني القائل بحماية حق المرأة في الاختيار فمردود عليه، فالعدد الأكبر من النساء اللواتي يرتدين النقاب في فرنسا يخترن ذلك بمحض إرادتهن، وذلك حسب دراسات فرنسية حقوقية، والنقاب وحتى الحجاب لا يخضعان للإلزام الجبري هناك. الليبرالية الحقيقية لا تتجزأ ولا يمكن أن تكون مائلة الكفة، والعقلية النقدية

لا تطبق فقط على الذات، بينما يصيبها العمى والخرس إذا ما تعلق الأمر بالآخر كما نرى ونقرأ في بعض منتجات الليبرالية (المزيفة) في عالمنا العربي السعيد!

حظر النقاب سيكون وصمة عار على جبين أوروبا العلمانية، وإساءة لتاريخها في احتواء كافة الأديان والأعراق بعيداً عن العنصرية، بل هناك من يرى أنه سيكون مفرخاً للتطرف وممارسة العنف على الجانبين!

الكاشيرة وحارسة الأمن ومتناقضاتنا!(*)

أثبتت لنا الأيام الأخيرة بما حفلت به من صراعات وممانعات أن الحيز المكاني الذي تشغله المرأة وظرفه «أمام» أم «خلف»، و «داخل» أم «خارج» هو الفيصل في قضية عمل المرأة في الأسواق كبائعة أو كاشيرة؛ وأخيراً كحارسة أمن!

فحسب تحقيق نشرته صحيفة «الرياض» الثلاثاء الماضي فإن ذات النظام الذي لم يفتح الباب بعد للمرأة لبيع المستلزمات النسائية لبنات جنسها؛ هو نفسه الذي يسمح لهن بالعمل حارسات أمن في بعض المجمعات التجارية الجديدة، حيث تلاحظ فتيات بزي موحد يراقبن كل شاردة وواردة في معارض تبيع ملابس الرجال والنساء والأطفال والأدوات المنزلية والألعاب وزبائنها من الجنسين! وذات العقلية التي لا ترى بأساً في رجل «داخل» محل تجاري وامرأة تقف «أمام» الرجل، ليتحدث معها في أدق خصوصياتها مقترحاً عليها المقاسات والموديلات، يرفض تواجد المرأة «داخل» ذات المحل التجاري بائعة «أمام» زبونات من بنات جنسها! مما يجعل نسبة الباعة السعوديين الفارين من هذا الحرج في محلات بيع المستلزمات النسائية ٩٨%!

فالعبرة ليست في الفعل نفسه، بل في موقع المرأة هل هو «أمام» آلة الكاشير أم «خلفها»، «داخل» السوق أم «خارجه»، «داخل» المحل التجاري بائعة، أم «أمام» الزبائن حارسة أمن؟! ليتحول ذات الفعل في ذات المشهد بذات الشخوص إلى فعل مرفوض وموصوم بالفساد والإفساد حينما يتغير ظرف المكان وحيزه! ففي تعامل الرجل مع امرأة «خلف» آلة الكاشير اختلاط موصوم بكل أنواع الرذائل، وليبرأ جانبه من الجريمة بتغير ظرف المكان! «أمام» آلة الكاشير لا وجود ولا حضور للاختلاط، وليس هناك شبهة

(*) **المصدر**: جريدة الوطن، التاريخ ١٧/١٠/١٤٣١هـ.

التحدث مع رجل أجنبي، ولا منازل ستخرب أو أُسر ستتفكك! بينما «خلف» آلة الكاشير يكمن الشيطان وحبائله الملتفة على أعناق الرجال المساكين العاجزين عن صد هجوم الإناث الكاشيرات!

وفي مشهد آخر لا ضرر من امرأة تفترش الطريق «خارج» السوق في وعثاء الرصيف وشعث الشارع؛ وفي مرمى من هب ودب من متسكعي الطريق، بينما الشر كله يتجسد «داخل» أمن السوق و«بين» أمان جدران محل تجاري مكيف يحميها من قيظ الحر أو برد الشتاء! وفي مشهد ثالث لا ضرر أيضاً من امرأة تقف «داخل» سوق تجاري حديث، ليتغير حكم «داخل» هنا تبعاً لطبيعة السوق ففي الشعبي مسموح وفي الحديث مرفوض!

وسلسلة المتناقضات والمفارقات الممهورة بختم خصوصيتنا لا ترحم أيضاً الشباب، ليصبح وجود البائع الشاب العازب «داخل» المحل مسموحاً ومقبولاً، وليصبح وجوده هو نفسه وبذات الصفات «خارج» المحل وفي السوق مشترياً أحد الممنوعات!

الحل الجامع المانع لتناقضاتنا العجائبية وفوبيا المرأة هو في قرارات حكومية ملزمة تقطع دابر الممانعات، وتفتح أبواب عمل جديدة للنساء في القطاعات الحكومية والمؤسسات الخاصة مساهمة في الحد من بطالة المرأة؛ وصولاً إلى تطبيع العلاقات بين الجنسين لتحتكم إلى الإنسانية أولاً وأخيراً.

لا يعنيني من ألّف كتاب الفقه.. ولكن يعنيني(*)...

لا يعنيني من ألف كتاب الفقه للصف الأول المتوسط، ولكن يعنيني أني وجدت كتاب الفقه لابني الطالب في الصف الأول المتوسط مليئاً بمعلومات فقهية متخصصة لا ترتبط بفقه واقعه، ولا تناسب مرحلته العمرية، وليس لها حضور في حياته العملية، مما يحتم بقاءها فقط في فصول المدارس الشرعية. يعنيني وبشدة أن الكتاب يكرس لعقلية وسواسية متشككة، وذهنية قلقة تتعلق بالتفاصيل الصغيرة للعبادات دون تركيز يذكر على جوهرها ولبها!

يعنيني أن الكتاب يكرس لدونية المرأة وتحقير الإناث وتبخيسهن، فحتى في البول

(*) المصدر: جريدة الوطن، التاريخ ٢٢/١٠/١٤٣١هـ.

هناك فرق لصالح بول الرضيع الذكر «المخفف النجاسة» لحساب بول الرضيعة الأنثى؛ الذي يقترح الخطاب المسكوت عنه أن نجاسته «مغلظة»!! والدليل الذي استنبط منه الحكم الفقهي السابق هو حديث عائشة ـ رضي الله عنها ـ أن النبي ﷺ: «أتي بطفل صغير لم يأكل الطعام، فبال على ثوبه، فدعا بماء فنضحه على ثوبه، ولم يغسله». انتهى الحديث؛ ولكن هنا تنشط العقلية الذكورية الجهبذية لتضيف فهمها وتفسيرها الخاص لتردف الحديث الشريف بعبارة «وهذا الحكم خاص ببول الرضيع الذكر دون الأنثى»!!

ولك أن تتخيل عزيزي القارئ ماهية الإجابة على سؤال: لماذا، والذي لا بد أن يقفز على لسان الطفل أو الطفلة فور سماعه لهذا الرأي؟! وما يمكن أن يكرسه في عقل الطالب من احتقار للمرأة: أمه وأخته وزوجته وابنته في المستقبل، وما يرسخه داخل الطفلة من دونية واحتقار لذاتها!! فيما يورد الكتاب معلومة تقول إن بول الحيوان المأكول وروثه طاهران، مستدلاً بأن النبي ﷺ سئل: «أصلي في مرابض الغنم؟ قال: نعم».

يعنيني أن الكتاب يتحدث عن تطهير جلد الميتة بالدباغ، وكأن أطفالنا لا يزالون يعيشون في الأزمان السالفة حيث يتعاطون مع جلد الميتة آناء الليل وأطراف النهار!

يعنيني سقم الاستدلال؛ وسوء الاختيار المفتقر للذوق واللياقة لبعض الأحاديث الموجودة في الكتاب، ولا أدري ما الفائدة التربوية والعلمية المتوخاة من تدريس الطفل حديث أن رسول الله ﷺ قال: «إذا نودي للصلاة أدبر الشيطان وله ضراط، حتى يسمع التأذين».

يعنيني أن الكتاب يدرسهم حديثاً طويلاً عن أوقات الصلاة ينتهي بقول الرسول ﷺ: «فإذا طلعت الشمس فأمسك عن الصلاة فإنها تطلع بين قرني شيطان»! وأنا هنا تحدث عن مواءمة هذا الاختيار لأطفال في الثانية عشرة من عمرهم وما يمكن أن تثيره دراسة هذا الحديث في عقولهم الصغيرة من إشكالات! ما ذكرته آنفاً ـ للأسف ـ غيض من فيض، والأمثلة أكبر من حصرها في مقال محدود الكلمات.

فيما تزعم مقدمة الكتاب مراعاته لتنمية مهارات التعلم لدى الطفل من خلال مساحات للتفكير تتيح التمرن على الاستنباط، بينما ما قرأته في المنهج لا يوقظ فكراً ولا ينمي مهارات، بل يعتمد على آليتي النقل والاستظهار وإن تغير الثوب الخارجي!

ختاماً: يؤلمني أن التطوير المأمول والتجديد المرتجى ليسا إلاّ ديكورات شكلانية وبرقشة مظهرية، بينما يظل الفكر المؤلف لمناهج الدين محبوساً في ذات الأطر القديمة الماضوية دون قدرة على التغيير!

الشك القاتل ومناهجنا الدينية(*)

لعلّ أقسى ما أذكره عن مرحلة المراهقة بما تحفل به من تغيرات وتقلبات هو عذابات الشك وآلامه، فليس هناك أغلى على الإنسان من معتقده الديني، وليس هناك أصعب من الدخول في دوامات الأسئلة الشائكة التي تطرق عقل المراهق ـ رغماً عنه ـ دون قدرة على التحكم في مساراتها، ولا على البوح بتلك الأسئلة لمن يمكن أن يشفي غليله دون إساءة فهمه أو رفع أصابع الاتهام في وجهه!

وقد كنت محظوظة أن قيض الله لي والداً متفهماً واعياً أدرك مدى آلامي وعذابي؛ فراح يشجعني على إخراج أسئلتي للنور ثم مناقشتها بالمنطق والحجة، وتهدئة نفسي المضطربة بالتأكيد على أن ما أمر به مرحلة حتمية في طريق الصيرورة للنضج والدخول لعالم الكبار، راوياً الكثير من القصص سواء من القرآن الكريم أو من التراث أو من خبراته الحياتية.

ولعلّ بعض حواراتنا لا تزال مطبوعة في ذاكرتي فقد حدثني عن تساؤلات نبي الله إبراهيم ـ عليه الصلاة والسلام ـ وقصة نبي الله موسى ـ عليه الصلاة والسلام ـ مع الخضر، وقصة إسلام عم الرسول الكريم حمزة بن عبد المطلب ـ رضي الله عنه ـ وما راوده بعدها من تساؤلات وشكوك، وصولاً إلى تساؤلات الصحابة أنفسهم وخشيتهم من حديث النفس وهاجسها، ليطمئنهم القرآن، الكريم ويهدئ نفوسهم.

فقد كان أكثر ما يعذبني هو خوفي من تلك الأسئلة ومن عدم قدرتي على كبح جماحها، وشعوري بالدونية ومحاكمتي الدائمة لذاتي كنتيجة. والخوف والتخويف يؤدي بالضرورة للوسواس القهري الذي يتمكّن من المراهق الذي يميل عادةً لتضخيم الأمور وتهويلها؛ وذهنية التشكك في التفاصيل الصغيرة للعبادات ـ التي فرضتها وما زالت تفرضها مناهجنا الدينية ـ تقود بالضرورة إلى نوع مختلف ومضاد من التطرف الفكري، ليغوص العقل الصغير في تفاصيل الشك والذي لا بد أن ينوء بثقله وتبعاته.

وإذا كان الشك الديني وتعريض المسلمات لغربال الأسئلة والتمحيص هما من أطوار مرحلة المراهقة، فإن مناهجنا الدينية لا تغفل فقط ذلك الطور بل تذكي من أوار الشكوك، وتساهم في ظهورها قبل الأوان الذي تظهر فيه عادةً، كونها لا تخاطب الطالب

(*) المصدر: جريدة الوطن، التاريخ ١/١١/١٤٣١هـ.

بلغته ولا تراعي مرحلته العمرية ولا سماتها النفسية والذهنية. فضلاً عن جنوحها للماضوية وابتعادها عن مفردات العصر، وإيغالها في الغيبيات وما تثيره من إشكالات عميقة في العقل النامي؛ وأثر تلك الإشكالات على صحة المراهق النفسية وتشكيل العقد والوساوس التي قد تطبع بصمتها عليه طوال عمره.

لذا جاء نقدي لمنهج الفقه في الصف الأول المتوسط منطلقاً من عدم مواءمة تفاصيل المنهج لمرحلة الطالب العمرية، وسوء الاختيار لبعض الأحاديث الشريفة وسقم الاستدلال الذي لا يفيد الطالب بقدر ما يضيف إليه أعباء ذهنية ونفسية هو في غنى عنها! فيما يجب التركيز على فقه المعاملات وآدابها ومكارم الأخلاق، وتدريس العبادات انطلاقاً من أهدافها الجوهرية التي شرعت لأجلها دخولاً إلى كيفيتها، مع تجنب الإيغال في المعلومات «المتخصصة» والتفاصيل الدقيقة سواء في مادة الفقه أو التوحيد تجنباً لتكوين عقلية متشككة تحكمها المخاوف والهواجس.

فما نريده ونطلبه أولاً من عملية التعليم هو الإسهام في تكوين فرد سوي نفسياً يساهم في نهضة أمته ومجتمعه.

المرأة الكاشيرة: أم المعارك(*)

أتساءل لماذا تأخذ قضية عمل المرأة «الكاشيرة» حجماً أكبر من حجمها عندنا، ولماذا ينشغل مشهدنا بقضايا تجاوزتها المجتمعات الإسلامية الأخرى منذ زمن طويل ولم تدك قلاع الفضيلة فيها؛ ولم تنهر بناها الأخلاقية؟! ولماذا تأخذ قضية الكاشيرات كل هذا الحيز لتصبح أم معاركنا مع أن المسألة أبسط من ذلك بكثير؟! فالقضية بكل بساطة قضية عمل شريف ـ لا يحتاج إلى مهارات خارقة ولا تعليم عالٍ ـ فتح مجاله لنساء في أمس الحاجة إليه؛ حيث يمارسنه بكامل حجابهن على مرأى من الزبائن والموظفين في أجواء آمنة ومفتوحة؛ لا يستطيع فيها حتى المنحرف أخلاقياً التجاوز بكلمة أو عبارة؛ فسينبري لها وقتها الجميع لو فكر في مجرد المحاولة.

مع ملاحظة أن عمل المرأة كموظفة استقبال في المستشفيات له وجود في معظم مدن المملكة؛ فلماذا تأخذ معركة الكاشيرة هذا الطابع من الضراوة؟! لترفع ألوية

(*) **المصدر**: جريدة الوطن، التاريخ ١٤٣١/١١/٧هـ.

الاحتساب والمقاطعات؛ وتستدعي نظريات المؤامرة وتهم التغريب والرغبة في إفساد المجتمع! ثم تستحضر إحصائيات الانحرافات الأخلاقية في الغرب والمجتمعات المفتوحة؛ ليصبح الغرب هو المرجعية عند التقييم مع اختلاف الحيثيات والمعطيات وبالتالي النتائج في مجتمعنا!

أتساءل ـ أيضاً ـ هل مجتمعنا بدع عن المجتمعات الإسلامية الأخرى، وهل البشر فيه لهم صفات ونوازع تختلف عن باقي المسلمين في أرض الله الواسعة؟! وهل ساعدت حواجز الفصل في حماية الأخلاق؛ وكونت في مجتمعنا المدن الفاضلة؟! ولماذا تنتاب الممانعين حالة من الفوبيا والرهاب إذا ما تعلق الأمر بحقل جديد تشرع أبوابه للمرأة؟! لتأخذ القضية بعداً تحايلياً لإبقاء المرأة داخل جدران البيت عبر طرح قضية العمل عن بعد، مع إغفال أن هذه النوعية من الأعمال تتطلب مهارات عالية في استخدام الحاسب الآلي لا تتوافر عند كثير من خريجات الجامعات فكيف بخريجات الثانوية أو المتوسطة؟! ناهيك عن عدم توافرها حالياً إلاّ فيما ندر؛ فيما تقتضي بطالة النساء العالية حلولاً سريعة وعملية، تفتح فيها مجالات مختلفة للعمل بكل الوسائل المتاحة.

وأعود للتساؤل لماذا نشغل بهذه النوعية من الجدليات؟! برغم أن الاختلاط نفسه الذي أخذ ولا يزال يأخذ حيزاً كبيراً من معارك الأخذ والرد؛ أمر واقع حتى يرث الله تعالى الأرض ومن عليها، وستجده أولاً في أقدس بقاع الله بمكة المكرمة وفي الأسواق والمطارات والمستشفيات والشوارع والحدائق، ولا يمكن منعه إلاّ بإنشاء مدن للنساء وأخرى للرجال. فلماذا كل هذا الجدل واستحضار التأويلات والتأويلات المضادة فيما قضى الله فيه أمراً كان مفعولاً؟! والأولى زرع قيم وأدبيات الاختلاط بين الجنسين التي تقتضي غض البصر لكلا الجنسين وتحمل المسؤولية الفردية في ردع النفس وتقويمها وتزكيتها.

ختاماً: لم ننشغل بهذه القضايا بينما نعاني الأمرين من التخلف والضعف وتداعي الأمم علينا وتهويد قدسنا.. ومن تحولنا إلى كائنات استهلاكية تعب من تقنيات العصر دون قدرة على إنتاجها؟! ناهيك عن استشراء الفساد الإداري والمالي، وضعف البنى التحتية بمدننا التي عرتها السيول، واضمحلال الطبقة الوسطى وغياب العدالة الاجتماعية، والبطالة والفقر المدقع إلى آخر ما يئن منه مشهدنا السعودي ويحتاج إلى تكثيف الجهود ومحاولة اجتراح الحلول الشافية.

الجن وقضايانا المستعصية![*]

كان على الطبيبة المعضولة من سنوات عديدة في المدينة المنورة التوجه فوراً ومن غير تردد للعوالم (التحتانية)، وفي رواية أخرى (السفلية)، علّها تجد جنياً (ابن حلال) يحل عقدة قضية عضلها، ويسحر فضيلة القاضي الحاكم بأمره في قضيتها، ليريه ما لم يستطع رؤيته من القرائن والأدلة المثبتة والتي اضطررت معها شرطة المدينة لإخراجها من البيت وإيداعها دار الحماية خوفاً على حياتها، لتمتد معاناتها وتتحول قضية العضل ـ بقدرة قادر ـ إلى قضية عقوق! وبما أن العوالم (العلوية) لا تزال تبحث للطبيبة عن مخرج، وبما أن العمر يجري وسنواته تمر مر السحاب مضيعة فرصها في الزواج والإنجاب، يبدو حل العوالم (السلفية) هو الأسرع والأمثل تحت الظروف الحالية!

فقد ثبت بما لا يدع مجالاً للشك أن للعالم (السفلي) سلطة وسطوة على قاضٍ آخر في المدينة المنورة، والذي سحره الوسيط بواسطة جني (فاسد) ألبس عليه الأمور وأغشى بصره وبصيرته، ليمرر المعاملات المتعلقة بمئات الملايين من الريالات ويسهلها دون أن يشعر بذلك حسب ما ورد في صحيفة «عكاظ»! بينما مارس ذات الجني الشرير ـ على ما يبدو ـ سطوته وجبروته على ذات القاضي لتعسير وتعطيل قضية أخرى، رفعها المحامي (سعود الحجيلي) باسم ٦٠٠ مواطن في قضية حمراء السد الشهيرة والتي راح ضحيتها عدد من المواطنين نتيجة للتلوث! ويبدو أن الجني إياه لم تلده ولادة من إناث الجان من قبل، فهو قادر على التمدد بالحرارة والانكماش بالبرودة ليمارس تارة التسهيل والتمرير، وأخرى التعسير والتعطيل حسب المصلحة النفعية والبراجماتية الماورائية!

ويبدو أن قضية فساد محكمة المدينة (الكبير) تحت السيطرة الكاملة، بما أن في مقدور المحكمة التعامل مع العالم (السفلي) باستجواب الجن واستنطاق أقوالهم! وذلك بواسطة جلسة رقية بحضور لجنة السحر بهيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، ثم بناء عليه طلب خطاب من الراقي (فايز القثامي) يتضمن المعلومات التي أوردها الجني لدى استنطاقه حسب صحيفة «عكاظ» أيضاً. فعلى ما يبدو انحلت عقدة لسان الجني (الفاسد)، وباح بتفاصيل هروب الوسيط بالمئة مليون ريال، ولعلّه أيضاً كشف للراقي ملابسات القضية، والكيفية التي تورطت بها سبعة مكاتب هندسية بعد تنفيذها لأراضٍ

(*) المصدر: جريدة الوطن، التاريخ ١٤/١١/١٤٣١هـ.

ومخططات منهوبة وخلافه من تفاصيل لا تزال في عالم الغيب! مما يجعلني أضم صوتي لصوت أحد المعلقين على خبر استنطاق الجني بصحيفة عكاظ، والذي قال وجدتها وعرفت سبب الفساد المستشري عندنا، فالظاهر أن للسحر وعالم الجن دوراً كبيراً فيما حل ويحل بنا من بلايا الفساد، وعليه طالب برقية كافة موظفي الحكومة من الجن (الفاسدين المفسدين) حوالينا ولا علينا!

وعودة إلى طبيبتنا المعضولة والعالم السفلي، فعليها طمأنة الجني (ابن الحلال) الذي سيتولى حل قضيتها، فلن يضطر للكذب أو الخداع، فهو لا يقول إلاّ الحق مما أثبت بالقرائن والأدلة الدامغة، مما سيبرئ ساحته أمام المحكمة.. بينما أتساءل عن مصير الجني الآخر المتورط في الفساد، وبماذا ستحكم عليه المحكمة الموقرة بعد أن استنطقه الراقي؟!

لماذا لا تكون المرأة الراشدة وليّة نفسها؟(*)

بأي ذنب سجنت سمر؟! وبأي ذنب استلبت الحرية والكرامة دون خطيئة ارتكبتها؟! بأي ذنب تقبع سمر خلف القضبان تتجرع الظلم والقهر؟! بأي ذنب تحشر مع زمرة الخارجات على القانون والمنحرفات؟! بأي ذنب تحرم والدة من رؤية صغيرها، والتحنان عليه وإحاطته بحبها؟! بأي ذنب توأد سمر معنوياً ونفسياً وتشوه سمعتها وتنهش بسيرتها الألسن؟! بأي حق تحرم شابة في الثلاثين من حقها الشرعي في الزواج وإحصان نفسها؟! بأي حق تعتقل سمر لمدة ستة أشهر دون محاكمة؟! وفي أي شرع أو قانون تتحول الضحية إلى مدانة، والمظلومة المثبت على أبيها تعنيفها إلى سجينة؟! وكيف يحكم قاضٍ على امرأة كل جريمتها أنها رفضت الظلم والاستغلال المادي؛ بعد أن حاولت مراراً مع أعمامها الوصول لحل مع والدها قبل اللجوء للمحاكم؟! لتفاجأ سمر وهي تحضر جلسة العضل بيد حكم العقوق تلتف عليها وتزج بها في السجن، جزاء وفاقاً لها على التظلم وشكاية ولي أمرها المالك لها والمتصرف بأمرها!

مؤلمة قضية سمر ولا تقل عنها إيلاماً قضية طبيبة المدينة، وهي أمثلة حية على ظلم المرأة وقهرها الذي لم يفلح معه حتى اللجوء للمحاكم؛ فالخصم هو الولي القادر ـ بمساعدة حكم قضائي ـ على قلب الأمور وتحويل قضية العضل إلى قضية عقوق، ثم يسلم بعدها الابنة العاصية ليسومها سوء العذاب! وأتساءل كم من فتاة معضولة تنتظر

(*) المصدر: جريدة الوطن، التاريخ ١٥/١١/١٤٣١هـ.

إفراج أب قاسٍ عن شبابها، ستتوقف طويلاً قبل أن تفكر في التظلم بعد واقعتي سمر والطبيبة؟! وهل سيرحم المجتمع فتاة أدى بها عضل والدها للانحراف، وألن يرجمها أهلها وتتعرض لرصاص جرائم الشرف لمجرد الشبهة، كما حدث مع ريم ونوف العام الماضي؟

لا أشك لحظة واحدة في أن الإسلام كرم المرأة وساوى بينها وبين أخيها الرجل في الخلق والتكاليف والثواب والعقاب، ولكن هل أنصفتها مجتمعاتنا وثقافتنا؟! ولا عجب حين يضعنا للعالم اليوم تحت المجهر فيما يخص قضايا المرأة؛ خاصة والفضاءات المفتوحة تتناقل أخبار فواجع نسائنا في أسرع من ارتداد الطرف!

لا بد من تحرير مفهوم الولاية على المرأة والذي ران عليه ما ران من الإرث الفقهي «البشري» الذي يبتعد عن روح الدين ومقاصده الكبرى، ﴿ وَٱلْمُؤْمِنُونَ وَٱلْمُؤْمِنَٰتُ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَآءُ بَعْضٍ ﴾ كما يقول القرآن الكريم، فهل يعقل أن يكون ولي المرأة الراشدة طفلاً صغيراً أو مراهقاً غراً، أو حتى «أباً عاقاً» تجرد من كل معاني الأبوة والإنسانية؟! فضلاً عن أن الأنظمة المعتمدة الخاصة بالمحرم والولي تتناقض مع المواثيق العالمية لحقوق الإنسان التي وقعتها المملكة؟ وأتساءل لماذا لا يسمح للمرأة الراشدة بتزويج نفسها منعاً لهذه المآسي؟! والفقه الحنفي يجيز ذلك معتمداً على أدلة من الكتاب والسنة وعلى قراءة مختلفة عن باقي المذاهب.

تضع إشكالات عصرنا فقهاء اليوم أمام مسؤولية استنباط أحكام جديدة، لا تبرير أحكام الماضي وإعادة إنتاجها في زمن مفارق لها ومقتضيات تخالفها. فقه جديد هو المطلوب وإلاّ فالمزيد من المآسي بانتظارنا، لن يكون آخرها نفور شريحة كبيرة من الشباب من الدين؛ نتيجة لفقه عاجز عن تقديم حلول حقيقية لمشاكلهم!

ولا تزال المرأة تحمل وزر من يتحرش بها!(*)

ما خفي كان أعظم مما عرضه تقرير «الوطن» يوم الجمعة الماضي من حالات مؤلمة لتحرش السائقين بالنساء، ولا يزال الكثير والكثير من القصص البشعة حبيسة صدور ضحيات التحرش ـ سواء من السائقين أم ـ غيرهم ـ ليس فقط خوفاً من العار والشنار، ولكن تهيباً من تحميل الضحية وزر التحرش، مما يساهم في استشراء التحرش

(*) **المصدر**: جريدة الوطن، التاريخ ١٦/١١/١٤٣١هـ.

الجنسي بالنساء واستفحاله في ظل غياب القوانين والعقوبات الرادعة! ولن أخوض هنا في جدلية قيادة المرأة للسيارة وسد الذرائع على المتحرشين بها من السائقين، فقد أشبعت كراً وفراً ولن تحسم إلاّ بقرار حكومي، نسأل الله تعالى أن يعجل به. وأن يمن علينا أيضاً بوسائل مواصلات عامة تخفف من الحاجة للسائقين، وتساهم في حل مشاكل التكديس المروري خاصة في المدن الكبرى.

الخطير أن المرأة هي المذنبة الأولى في عرف المجتمع في قضايا التحرش، لتُرفع الذنوب والخطايا عن كاهل المتحرشين، ويرمى بالأحمال الثقال على كتفي المرأة «الفتنة»! وعليه ليس على الرجل غض بصره ولا ضبط غرائزه، ولا جهاد نفسه وتقويمها، فالآلية التبريرية «الذكورية» تمنحه صكوك الأعذار ـ على بياض ـ ليضع فيها ما يشاء من أسباب قادته للتحرش بالمرأة! وشيطان الأنوثة اللعين هو المسؤول دوماً عن تهتك القيم والأخلاق.. فذلك الكائن المتشح بالسواد يصوب سهامه إلى قلاع مقاومة الحملان الوديعة من (الرجال) فيدكها دكاً، وإلى أقنعة براءتهم وطهرانيتهم فيمزقها!

والمرأة هي المحرض الرئيس على ارتكاب المعاصي، وإغواء أعتى الرجال وإخراجهم عن صوابهم وتنكبهم عن الطريق السوي! فلعلّها كانت متبرجة تضع العباءة على الكتفين وتفوح منها روائح العطور، أو متمايلة متغنجة تخضع بالقول، أو لربما لثامها أو نقابها الكاشف عن سحر العينين فعل الأفاعيل بالمتحرش الغلبان، وصولاً إلى تلبسها بجريمة كشف الوجه وإلاّ لما تجرأ عليها متجاوز! بينما يتم تصوير الرجل دائماً بصورة الضحية المغلوب على أمره، والذي تحكمه غرائزه فلا يستطيع لفتنة المرأة صداً أو رداً!

ولو افترضنا أن المرأة المتحرش بها متسربلة بالسواد من رأسها لأخمص قدميها، فلن تُعدم أسباباً تضع الوزر على أم رأسها، فمن دق الباب لا بد أن يأتيه الجواب، والذئب لا يأكل من الغنم إلاّ القاصية.. والثقافة قادرة دوماً على استيلاد التبريرات؛ فلا بد أنها خرجت دون محرم يذود عنها، وبذلك نالها ما تستحق!

والأخطر أن هذا الموقف المدين للمرأة هو السبب الرئيس في تجرؤ المتحرش وتماديه، وهو أيضاً سبب صمتها وتكتمها في حال تعرضها لجريمة التحرش، فنظرات الريبة والشك من أقرب الناس إليها تفقدها الثقة في نفسها وتجعلها تبتلع معاناتها. بل قد تتهم بأنها من بادرت بمغازلة الرجل، والمتحرش يدرس نفسية الضحية ويعرف تماماً

نقاط ضعفها، وكيفية استغلال هذا الضعف حتى يصل لابتزازها. سن قانون وعقوبة رادعة للتحرش بات اليوم ضرورة ملحة، ولكن علينا قبله أن نفكك النظرة المجتمعية المدينة للضحية، فكيف تجرؤ امرأة على رفع شكوى تحرش في ظل ثقافة تحرمها وتدينها حتى قبل أن تسمع أقوالها؟!

أهم معارك أميرة كشغري التنويرية

الانتخابات والأندية الأدبية(*)

هل نملك ثقافة تؤهلنا لممارسة الانتخاب حقاً؟ ثم أين هم الناخبون، أعضاء الجمعية العمومية لكل نادٍ أدبي؟ ومتى تتشكل الجمعيات العمومية؟ هل ستتأثر الانتخابات بسلبيات تغزو المؤسسات بأنواعها في مجتمعنا مثل الشللية والمناطقية؟

من الطبيعي أن نستبشر بالانتخابات، كونها فعلاً ديمقراطياً نتطلع إليه باعتباره حقاً مشروعاً لكل فرد في اختيار من يمثله في موقع التشريع والمواقع التنفيذية المهمة في مؤسسات المجتمع. وما إن نسمع بإقرار حق الانتخابات أياً كان محلها، حتى تتهادى إلى قلوبنا نفحة عليلة من الأمل نحو الأفضل. ومع كل دورة انتخابات كبر تأثيرها أم صغر تتداعى إلى أذهاننا تجارب انتخابية سابقة قد تكون أقل وردية مما كنا نتوقع، إلاّ أنها مع ذلك تجربة مجتمعية ثرية نحتاج دوماً لاستمرارها ولتطويرها والبناء عليها والارتقاء بها. فالانتخاب في المحصلة يعني إمكانية مساهمة المواطنين الذين تتوفر لهم الشروط القانونية في اختيار من يمثلهم وفقاً لما يرونه صالحاً لهم.

يبدو أننا اليوم على موعد متأجج جديد مع قلق الانتخابات حتى وإن كانت مجرد مرحلة انتقالية نعبرها كي نمهد الطريق لما بعدها ولكي نعمق جذورها السليمة في عقول وسلوك أفراد مجتمعنا في ظل غياب ثقافة الانتخابات. وسط هذه الظروف جاءت لائحة الأندية الأدبية الجديدة مبشرة باستعادة عافية الانتخابات التي كانت قد دخلت غرفة الإنعاش منذ عشرين عاماً.

ومع استبشارنا بإقرار الانتخابات في تشكيل مجالس إدارة الأندية الأدبية نغرق في بحر من الأسئلة المشروعة والمحفزة على تجاوز الضبابية التي لفتنا غمامتها وبتنا نتساءل: ماذا نعني بانتخابات الأندية، وأي أسماء ستطرح والبيروقراطية مهيمنة على كل شيء؟

(*) **المصدر** : جريدة الوطن، التاريخ ١٤٣١/٨/١١هـ.

هل نملك ثقافة تؤهلنا لممارسة الانتخاب حقاً؟ ثم أين هم الناخبون، أعضاء الجمعية العمومية لكل نادٍ أدبي؟ ومتى تتشكل الجمعيات العمومية؟ هل ستتأثر الانتخابات بسلبيات تغزو المؤسسات بأنواعها في مجتمعنا مثل الشللية والمناطقية؟ هل سنخرج من هذه الانتخابات ونحن أكثر اقتناعاً ورضاً أم أننا سنلقي باللوم عليها ونتمنى العودة إلى مرحلة تجميدها؟ هل ستحل الانتخابات مشاكل المثقفين والمثقفات وتبدد ليلهم الطويل لممارسة الفعل الثقافي بشكل حر؟ هل ستأتي الانتخابات بمجلس إدارة أكثر كفاءة واستحقاقاً في ممارسة الفعل الثقافي؟ هل ستخوض المرأة انتخابات الأندية؟ ماذا أعددنا من برامج تدريبية للناخبين؟

في ظل هذه التساؤلات المتسارعة، على الأندية الأدبية في كل مناطق المملكة العمل بشكل جدي منظم لمرحلتين. المرحلة الأولى تتعلق بتشكيل الجمعيات العمومية في الأندية والتي تتكوّن من جميع أعضاء النادي العاملين، السارية عضويتهم ولهم الحق في حضور الاجتماعات والاشتراك في المناقشات والتصويت، كما جاء في المادة ١٧ من اللائحة. أما المرحلة الثانية فهي مرحلة قيام أعضاء الجمعيات العمومية في التصويت لانتخاب أعضاء مجلس الإدارة كما جاء في المادة ١٩ من اللائحة.

تقول اللائحة الجديدة إن على الأندية الأدبية تشكيل جمعيات عمومية عن طريق إصدار بطاقات عضوية في الأندية حسب شروط معينة حددتها اللائحة (تحفظ الكثيرون عليها). شخصياً لا أعرف أن هناك بطاقات عضوية لأي نادٍ حتى اليوم. فحتى المواقع الإلكترونية لهذه الأندية لا تشير إلى العضوية بحال من الأحوال باستثناء نادي الجوف والذي لم أستطع الدخول لنموذج بيانات عضويته ربما لإيقافها مؤقتاً تحسباً للائحة الجديدة وبعضها تشير إلى الأعضاء باعتبارهم أعضاء مجلس الإدارة فقط. هرعت إلى أرشيف بطاقاتي المخبأ تحت ركام الماضي لأجدد اللقاء وألقي التحية على بطاقة العضوية الوحيدة التي ما زلت أضمها ضمن قائمة انتماءاتي المدنية.وجدتها مخبأة بشموخ يأبى على الانكسار رغم تقلب الأيام، إنها بطاقة عضوية «جماعة حوار» ممهورة بختم النادي الأدبي الثقافي بجدة منذ عام ١٤٢٣. شيء لا يمكن استيعابه.. أيعقل أن يكون لدينا ستة عشر نادياً أدبياً ثقافياً لم تصدر بطاقات عضوية ولم تكوّن جمعيات عمومية حتى اليوم! على كل حال لعلّها بادرة خير أن تنتشلنا اللائحة الجديدة من هذه الغفلة وتدعو الأندية لتكوين الجمعيات العمومية تمهيداً لممارسة فعل الانتخابات الذي غاب طويلاً.

وحتى تتحقق المسؤولية الانتخابية ومتطلباتها الشرعية والقانونية لا بد من ضمان سلامة سير الانتخابات في الأندية الأدبية من خلال وجود لائحة تنظيمية متكاملة ومكمّلة للائحة الأندية الجديدة وإجراء عملية الانتخاب بشكل شفاف وتحت إشراف لجنة مراقبة تشكلها الجمعية العمومية للنادي الأدبي. للحديث بقية، وكل انتخاب ونحن بخير.

تحرير قاصرة أم تحرير مجتمع(*)

من المؤسف أن تتأخر وزارة العدل عن إصدار القوانين الملزمة والتنظيمات الواضحة لمنع مثل هذه الصفقات التي تتم باسم عقد شرعي يفترض فيه أنه عقد زواج يحترم كرامة المرأة ويسعى لإنشاء مؤسسة قائمة على السكن والرحمة.

سمعنا كثيراً قبل اليوم عن حالات تزويج القاصرات وكتب الكثير عن الجوانب الحقوقية والنفسية والاجتماعية، فضلاً عن الإنسانية، المترتبة على مثل هذه الحالات. لكنها حالة تأتي هذه المرة موثقة بالصور والأسماء والأماكن مما يجعلها أكثر قسوة وأشد إيلاماً. فمن رأى صورة لصفقة الطلاق، وليس الزواج، والذي ساهم فاعل خير في إنهائها بتبرعه بالمبلغ الذي طلبه الزوج الثمانيني كشرط لإتمام الطلاق من فتاة في الرابعة عشرة من عمرها، لا بد أن تكون الدهشة، إن لم يكن الغضب، قد أصابته جراء مثل هذه الحالات المشروعة والممارسة في مجتمعنا.

جاء الخبر يحكي التفاصيل والأسماء، وجاءت الصور لتعكس «صفقة» أو بالأصح «إنهاء صفقة» هي لا شك ندبة غائرة في جبين المجتمع. إن المتأمل في تفاصيل ما حدث يرى بسرعة أركان المأساة: أب معدم شكلت الطفلة له ولأولاده طوق نجاة، وطفلة ربما لم تع ما تعنيه هذه الصفقة، وربما وعت ملامح أبعادها لكنها أدركت بحس طفولي محنة الفقر التي تعيشها أسرتها، وكهل ثمانيني قرر الزواج أخيراً، فقصد قاصرة لا تتجاوز الرابعة عشرة من عمرها وتعلل بالشرع الحنيف.

يقول الخبر (عكاظ): «أسدل الستار أمس على قضية زواج فتاة صبيا القاصرة، وذلك بعد أن حرر فاعل خير من جدة شيكاً بمبلغ ١٧ ألف ريال باسم زوجها الثمانيني الذي اشترط على والدها إرجاع المبلغ الذي دفعه صداقاً لزواجه مقابل الطلاق، وتسلم

(*) المصدر: جريدة الوطن، التاريخ ١٤٣١/١٢/٦هـ.

الزوج المبلغ في مركز الكدمي بحضور رئيس المركز فيصل بن لبدة، وتمت إجراءات الطلاق في محكمة صبيا». أما الصورة المرفقة فهي للزوج الثمانيني الذي أنهكته السنون، وهو يتسلم المبلغ الذي دفعه ثمناً لشراء الزوجة القاصرة، وقد غابت صورة قطيع الأغنام (١٠٠ رأس من الغنم)، والتي استردها الزوج الثمانيني أيضاً باعتبارها مكملة لثمن صفقة شراء الزوجة القاصرة «نورة» التي تمت بينه وبين والدها. غير أن الخبر أرفق صورة للطفلة التي بيعت في هذه الصفقة مجللة بالسواد أمام خيمة جدها «محمد عتين» والذي سجل موقفاً إنسانياً حازماً في هذه القضية ووقف ضد هذا الزواج وأبطل «صفقة الغنم» حيث رأى أن حفيدته عاشت أياماً من الحزن والكآبة بعد تزويجها من رجل طاعن في السن مقابل ١٧ ألف ريال و ١٠٠ رأس من الغنم.

ولكن الأركان الحقيقية لهذه المأساة تتعدى بكل تأكيد اللاعبين الأساسيين فيها. إنها تتعدى الأب الفقير، أو الطامع سيان. وهي تتعدى الطفلة المكرهة، أو الراضية سيان. وهي أخيراً تتعدى الكهل الثمانيني الراغب في الزواج، أو في مداعبة الأطفال سيان. إن هذه المأساة في عمقها تمتد لتشمل ثلاثة أركان أشد وطأة على النفس من وقع الحسام المهند. إنها تبدأ بغياب كامل لقانون واضح صريح غير ذي لبس ولا التباس؛ قانون يحفظ للطفل براءته، ويحفظ للمجتمع كرامته الإنسانية. ومن ثم تمتد المأساة إلى مجتمع تعرقل خطواته تأتأة حُفرت عبر التقاليد التي تجاوزها الزمن، فضلاً عن تصادمها مع القيم الدينية العليا. وأخيراً تمتد المأساة إلى كتّاب عقود الزواج الذين آنس فيهم المجتمع فضلاً وخيراً، فآثر البعض منهم تغييب عقله وحسه الأبوي وراح يركب موجة التحدي، فيوثق عقداً كان من المفترض أن يرى بطلانه من غير ما مشقة. هذه هي الأركان الحقيقية لهذه المأساة. أما اللاعبون المباشرون فيها، فهم أقرب إلى كونهم ضحايا منهم إلى كونهم جلادين. وهؤلاء جميعاً في اعتقادي لا تقع عليهم أي مخالفة قانونية، رغم أنهم كل من موقعه يتحملون مباشرة وزر هذه الصفقة، لأن القوانين التي يحتكم إليها المأذون لإتمام عقد هذا الزواج تخلو من نص واضح يقف حائلاً دون توقيع الصفقة.

من الواضح أن تزويج القاصرات بالإكراه أو بالتدليس هو زواج فاسد وباطل، لأنه يخل بأحد شروط الزواج الشرعي وهو القبول. «وإذا تم إجبار الفتاة على الزواج فلا بد أن يفسخ العقد» كما يقول الشيخ عبد المحسن العبيكان مستشار وزير العدل عضو مجلس الشورى. أما إذا أقرت الطفلة بموافقتها، وانتفى الإكراه الظاهر، فلا بد من أن يحكم المأذون الكثير من المنطق والعقل، بل ومسحة الأبوة أيضاً، ليستشف ما وراء الأمر، لا أن يسارع في توثيقه.

ومن المؤسف أن تتأخر وزارة العدل عن إصدار القوانين الملزمة والتنظيمات الواضحة لمنع مثل هذه الصفقات التي تتم باسم عقد شرعي يفترض فيه أنه عقد زواج يحترم كرامة المرأة ويسعى لإنشاء مؤسسة قائمة على السكن والرحمة. إن وضع ضوابط لمنع زواج القاصرات بات أمراً إنسانياً ومطلباً حقوقياً لا يحتمل التأجيل. وبالرغم من إسهام الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان ومجلس الشورى الموقر في الدفع نحو إيجاد الضوابط التي تحول دون هذه الممارسات، إلاّ أن وزارة العدل ما زالت تبدو عاجزة عن ذلك.

لقد سمعنا ما صرح به معالي وزير العدل الدكتور محمد بن عبدالكريم العيسى من أن الوزارة شرعت في إعداد لتنظيم جديد يقنن زواج القاصرات في المملكة. وأن هذا التنظيم الجديد يأتي انطلاقاً من قاعدة أنه «لا تلازم بين الحكم التكليفي والحكم الوضعي»، مشيراً إلى أن هذا النظام يأتي لحفظ الحقوق ودرء المفاسد بما يقضي على المظاهر السلبية في تزويج القاصرات، لافتاً إلى أن دراسة النظام تتضمن آلية واضحة لتزويج القاصرات وما يتعلق بهذا الموضوع كاملاً، ومشيراً إلى قرب موعد الإعلان عن ضوابط الدراسة اللائحية.

وغنيٌ عن القول إننا نبات ليلنا ونصبح نهارنا، نراجع قوانين الأسرة ونقلب صفحات الصحف، فلا نجد للتنظيم أثراً ولا للائحته من رائحة. وتستمر المأساة!

الرياضة النسائية بين عصا الاحتساب و"تحقيق" الوزارة(*)

في الدولة المدنية العصرية، يقتصر دور الموظف على تطبيق الأنظمة بشفافية وتجرد، وبعدل ومساواة بين المواطنين، ولا يصل هذا الدور حتى إلى التشريع، فضلاً عن التفتيش في نوايا الناس وأخلاقياتهم وضمائرهم، في صفحة جديدة من كتاب الجدل حول المرأة، أخذ ملف الرياضة النسائية السعودية منحى جديداً يشي بقدر من التناقضات التي يعيشها المجتمع بشقيه الرسمي والشعبي. فبعيداً عن التحليل والتحريم حول حق المرأة في ممارسة الرياضة، يبدو أن المنحى الجديد هذه المرة يحمل سمات تدل على هلامية الموقف وينم عن تناقضات داخلية في التعامل مع قضايا المرأة التي كان من

(*) المصدر: جريدة الوطن، التاريخ ١٤٣٢/١/٢٥هـ.

المفترض حسمها منذ زمن. يجيء السياق الجديد للجدل بين المحتسبين ووزارة التربية والتعليم حول حق المرأة في ممارسة الرياضة داخل مدارس البنات ليعري واقعاً هشاً لا يبدو أن الوزارة راغبة في حسمه بشكل نظامي يتسق والسياق القانوني للدولة الحديثة المبنية على أنظمة واضحة وعلى دور أوضح للأجهزة التنفيذية بها.

ابتدأت القصة بعد أن رفع عدد من المحتسبين باستفسارات وشكاوى حول تنظيم بطولة رياضية مدرسية في مدينة جدة قبل أسبوعين. وها هو السيناريو الذي يلخص القضية:

الوزارة تبعث بمندوبين إلى المدارس المشاركة في هذه البطولة الرياضية للتحقيق حول مشاركتهن في البطولة. مسؤولات من المدارس يعبرن عن أسفهن للتحقيق معهن وينتقدن التحقيق باعتباره «إجراءً تعسفياً».

ينفي المتحدث الرسمي باسم الوزارة أن تكون الوزارة قد وجهت بإجراء «التحقيق» وأن المسألة لا تعدو كونها «تحقق» من صحة المعلومات حول البطولة. ويضيف المتحدث: «التربية الرياضية في مدارس البنات مسألة ما زالت تدرسها الوزارة ولم يتم حيالها أي شيء»! وأي شيء أكثر عجباً من أمر هذا الـ «أي شيء»!

يقول مدير تعليم البنات في جدة: «إن المدارس التي شاركت في المسابقات الرياضية خرقت قواعد وقوانين وزارة التربية والتعليم، وسوف تخضع جميع المدارس المشاركة للتحقيق». كما يضيف فوق ذلك كله أن «المنافسات غير قانونية، ولا توجد لوائح تفيد بتنظيم هذه المسابقات الرياضية للبنات التي تمت دون معرفة أو إخطار الوزارة بها، في حين أن التحقيق سيظهر ملابسات الموضوع بشكل كامل».

يتسرب نبأ حول المتابعة الإدارية بالوزارة: «التحقيقات جاءت للتثبت من شكاوى محتسبين ودعاة تلقتها الوزارة وإدارة التعليم، وأن تقريراً عاجلاً تم إعداده من قبل المتابعة الإدارية في إدارة جدة لرفعه الأسبوع الجاري إلى الوزارة والتي كانت طلبت نتائج التحقيق» (التحقق؟). حيث «طُلِب من إدارة التعليم إعداد تقرير عاجل لرفعه للوزارة التي طلبت نتائج التحقيق».

الأسئلة التي شملها التحقيق حسب ما روته مديرات المدارس:

السؤال الأول: «من سمح لكن بممارسة الأنشطة الرياضية؟» وكيف سوّلت لكن أنفسكن لاقتراف ذلك الإثم!

السؤال الثاني : «من نظم البطولة؟» وكأن بلادنا في جزر نائية لم تسمع من قبل بتنظيم بطولات! كيف وأن صحفنا جميعها تفرد يومياً أهم صفحاتها للرياضة والبطولات الرياضية!

السؤال الثالث : «من شارك فيها؟» إلاّ أن الأسئلة حسب ما تناقلته الصحافة لم تتطرق إلى من كن لاعبات أساسيات وعمن كن على دكة الاحتياط! كما لم يصل إلينا خبر عمن كن «حكام المباريات» الشنعاء تلك.

الوزارة قالت على لسان الناطق الرسمي: «لم نتخذ أي إجراءات في هذا الخصوص حتى الآن، لكننا نستطيع القول إن هناك دراسة جادة وفعلية من الوزارة لإحداث تنظيمات جديدة في هذا الشأن».

بعد هذا السيناريو العبثي المثير للشفقة يحق لنا أن نتوقف عند عدة نقاط:

كان بإمكان الوزارة، وهي وزارة للتربية والتعليم يفترض أن يكون مسؤولوها على دراية بأنجع الأساليب التربوية لجمع المعلومات، أن تتحقق (من التحقق وليس التحقيق) من الحدث عن طريق رسالة خطية أو مكالمة هاتفية تجنب فيها المديرات الدخول في أتون الدفاع عن النفس وتحمي فيها الطالبات من التعرض للترويع والذعر كما حصل فعلاً.

أما وقد جاءت القصة بكل هذه التفاصيل المروعة والسرعة في المتابعة فيشي بأن الوزارة ما زالت تحت سيطرة إدارات تدار بأسلوب الترهيب، وتنقصها في الوقت نفسه الشجاعة في الاعتراف بأن ما قامت به هذه الإدارة أو تلك كان فعلاً «تحقيقاً» (وليس تحققاً) مروعاً بدافع التصدي والمنع حتى وإن اختلفت المسميات التي يطلقونها عليه. كما تشي هذه الحادثة بأن هناك تضارباً في الأدوار في وزاراتنا الموقرة بين كونها أجهزة تنفيذية وبين إرث قديم أعطاها قدراً من السلطة التشريعية، فالتبس على موظفيها الأمر في التعامل مع ما لم يألفوه.

في الدولة المدنية العصرية، يقتصر دور الموظف على تطبيق الأنظمة بشفافية وتجرد، وبعدل ومساواة بين المواطنين، ولا يصل هذا الدور حتى إلى التشريع، فضلاً عن التفتيش في نوايا الناس وأخلاقياتهم وضمائرهم.

والموظف الحكومي في أي مؤسسة حكومية هو حتماً ليس وصياً على أخلاق

الناس وسلوكهم بل هو في موقع تطبيق النظام ليس إلاّ. فهل أقر مجلس الشورى نظاماً واضحاً ينص على منع ممارسة الطالبات للرياضة داخل المدارس؟ وإذا كانت هناك لوائح واضحة أقرها مجلس الشورى تمنع الرياضة داخل مدارس البنات، فلا ينبغي سوى نشر هذه الأنظمة على الملأ وتبيانها. أما إذا سكت النظام عن أمر فليس للموظفين وضع اجتهاداتهم الشخصية ورؤاهم الخاصة موضع التنفيذ الفوري وفوق القانون، لأن هذا يدخل في باب إساءة استخدام السلطة.

إن هذه الحادثة تشير إلى شيء من التباعد في الرؤى والتوجهات الفكرية بين السواد الأعظم من موظفي الوزارة وبين ما صرح به سمو وزير التربية والتعليم من تأكيد حرصه على المطالبة بتمكين مدارس الفتيات من ممارسة الرياضة للمحافظة على صحة الطالبات ووقايتهن من الأمراض الخطرة على أجسادهن، وأن ممارسة الرياضة حق مشروع للشبان والفتيات وفق المنهج الديني والمبادئ والأخلاق. فإذا كان هذا هو التوجه الاستراتيجي للمسؤول الأول في الوزارة، فعلى الإدارات المختلفة تنفيذ هذا التوجه وحفظ توجهاتهم الخاصة لأمورهم الخاصة لا لأمور الناس، والناس أعلم بشؤون دنياهم.

لائحة النشر الإلكتروني: خمس خطوات إلى الوراء(*)

هذه اللائحة لا تدرك مدى التداخل بين أشكال النشر الإلكتروني الحديثة، فانزلقت إلى تصنيفات من قبيل التفريق بين «النشر الإلكتروني» و«الصحافة الإلكترونية» و«المدونات» والمنتديات وجعلت الحصول على الترخيص أو التسجيل إلزامياً في بعضها واختيارياً في الآخر.

لن يكون هدف هذا المقال التحليل المتكامل، حقوقياً أو تنظيمياً، لمقترح مشروع لائحة نشاط النشر الإلكتروني، والتي نشرت مؤخراً على موقع وزارة الثقافة والإعلام لاستطلاع رأي الجمهور في واحدة من أهم أسس وأساسيات حقوق الإنسان في الدولة المدنية الحديثة، ألا وهو حق حرية الرأي والتعبير. سوف أعرض هنا خمس نقاط فقط تشير إلى حجم التراجع الهائل في الحريات الذي تبشر به هذه «المسودة» والتي تمثل في

(*) المصدر: جريدة الوطن، التاريخ ١٤٣٢/٢/٣هـ.

نظري عودة إلى الوراء، إلى عالم الحجب والمنع والرقابة والترخيص والاستئذان الذي نبذته الحضارة الحديثة وراء ظهرها منذ أمد، علاوة على كونه لا يتسق أصلاً مع طبيعة نشاط النشر الإلكتروني.

النقطة الأولى تكمن في فلسفة اللائحة ذاتها. فمن حيث المبدأ الإنساني الأساسي للدولة المدنية، وهو مبدأ حرية التعبير (وكذلك مبدأ براءة الفرد حتى تثبت إدانته)، جاءت اللائحة منتهكة بشكل صارخ هذا المبدأ لأنها تفترض أن الفرد المتعامل مع النشر الإلكتروني مذنب ومدان، بدليل النص على جزاءات مالية (في الوقت الحاضر) ما لم يحصل على ترخيص (أي إذن) من الوزارة. فأعطت الوزارة بنفسها عبر هذا التنظيم حق الحجر على نشاط التعبير عن الرأي أو توفير منصة التعبير عبر المجال الإلكتروني بكل أشكاله التي تضمنتها اللائحة بغض النظر عن طبيعة ومضمون ما يتم نشره إلكترونياً. كما يكمن انتهاك مبدأ حرية التعبير أيضاً في محاولة احتفاظ الوزارة بالسيطرة التامة على إدارة الصحف الإلكترونية وذلك باشتراط موافقتها على «رئيس تحرير الصحيفة الإلكترونية». إن تقنين مثل هذه الاشتراطات إنما يقتل الحرية التي منحتنا إياها الصحافة الإلكترونية، فجاءت اللائحة وكأنها تسعى إلى إعادة تكبيل هذه الحرية عبر بيروقراطية الوزارة، فضلاً عن أنها تتناقض مع تصريح معالي وزير الثقافة والإعلام حول أن الوزارة لا تستهدف الحد من الحريات.

النقطة الثانية تكمن هي الأخرى في فلسفة اللائحة، إذ حصرت اهتمامها في الشكل وأغفلت المحتوى، إن من أولويات العمل الإعلامي بمختلف وسائله ووسائطه، هو الالتزام بميثاق شرف العمل الإعلامي. ولقد نادى الكثير من الكتّاب باعتماد ميثاق شرف للكتابة (وقد كتبت أنا عن هذا سابقاً في صحيفة الوطن). إذ إن المجتمعات المدنية الحديثة تجرم بوضوح مواضيع محددة (ومحدودة) أبرزها الحض على العنف والكراهية، والتمييز، والمساس بالحياة الخاصة للآخرين واستغلال الأطفال جنسياً. وفي هذا الإطار يوجد في المملكة نظام واضح هو نظام مكافحة جرائم المعلوماتية الصادر في ١٤٢٨، والذي جرم هذه الممارسات وأضاف إليها تجريم كل ما من شأنه المساس بالنظام العام أو القيم الدينية أو الآداب العامة. وكان الأجدر باللائحة أن تعمق من مفاهيم ميثاق شرف الكتابة عوضاً عن الاستسلام إلى دغدغة مشاعر السيطرة والحجب والمنع الذي اعتقدنا أننا نحن أيضاً ودعناه منذ أمد. وبسبب هذا الخلل في فلسفة اللائحة اضطرت إلى تجريم الكتابة «بدون اسم» على الرغم من أنه من حق أي مواطن أن يحمي شخصيته طالما أنه لا

يكتب ما يخالف ميثاق شرف الكتابة، بل إنه من المعروف عالمياً أنه لا توجد وسيلة لكشف الفساد وفضحه أسلم من الكتابة بدون اسم.

النقطة الثالثة تكمن في التمييز الاعتباطي الذي تضمنته اللائحة ضد بعض شرائح المجتمع. إذ اشترطت اللائحة ألاّ يقل العمر عن عشرين سنة وأن يكون حاصلاً على مؤهل دراسي لا يقل عن الثانوية العامة، أو ما يعادلها، وأن يكون حسن السيرة والسلوك. وهذه شروط مجحفة ضد حرية المواطن بناء على عاملي الفئة العمرية والتعليم. فهناك الكثير من المبدعين والكتّاب والمخترعين ممن لم يسلكوا مسار التعليم التقليدي ولم يحصلوا على شهادات أياً كانت، كما أن هناك الكثير من الشباب دون سن العشرين ممن يقدمون إسهامات حقيقية في عالم النشر الإلكتروني. وبالمثل فإن استلهام اللائحة لمفاهيم إدارية عتيقة من قبيل «حسن السيرة والسلوك» يضعنا أمام معضلات تعريف «حسن السيرة والسلوك»، وهل يقع المرتشون والمتسيبون ضمن هذا التصنيف أم لا، وما هي معايير حسن السيرة هذه، إن أي لائحة تقوم على شرعنة التمييز ضد شريحة مجتمعية صغرت أم كبرت تمييز اعتباطي يعتبر أمراً غير قانوني.

النقطة الرابعة تكمن في أن هذه اللائحة تدرك مدى التداخل بين أدوات وأشكال النشر الإلكتروني الحديثة، فانزلقت إلى تصنيفات من قبيل التفريق بين «النشر الإلكتروني» و«الصحافة الإلكترونية» و«المدونات» والمنتديات وجعلت الحصول على الترخيص أو التسجيل إلزامياً في بعضها واختيارياً في الآخر. وسوف يطلعكم الشباب (ممن هم دون العشرين) أن هذا التقسيم لا معنى له على صعيد الواقع. فيمكن أن يكون عنوانك على «تويتر» وسيلة نشر ويمكن لموقعك على «فيسبوك» أن يكون وسيلة نشر، وأن تضع ما تشاء عبر البودكاست، وهكذا. ويمكن أن تكون لك مجموعة بريدية تتضمن أسرتك، كما يمكن أن تكون لك مجموعة بريدية تتضمن أصدقاءك، فأي من هذه الأشكال يحتاج ترخيصاً وأي من تلكم تحتاج إذناً؟

النقطة الخامسة والأخيرة تشير بوضوح إلى قصور في فهم طبيعة عالم الإنترنت وبالتالي في كيفية التعامل مع هذا العالم الجديد، فعالم الإنترنت قائم على الحرية في تبادل المعلومات دون قيود وهذا هو سر انتشاره وقوة تأثيره في العالم، حيث يقرر الفرد بكامل حريته ما يستحق القراءة والتداول. وعلى العكس من هذه الروح المنطلقة، تأتي اللائحة لتكون بمثابة الخطوة الأولى نحو الفلترة أو خلق «عنق زجاجة» يمر من خلاله كل ما ينشر إلكترونياً في المملكة، فيقضي بذلك على أهم ما يوفره عالم الإنترنت: السرعة

والمصداقية. ويصبح عندئذٍ النشر الإلكتروني مجرد نسخة إلكترونية عن الصحف الورقية التي أنفض الجمع من حولها.

من هذه النقاط الخمس يمكن أن ننطلق إلى الملاحظات التالية. من المعروف أن اللائحة التنظيمية والتنفيذية إنما هي وثيقة تفسيرية تهدف إلى توضيح النظام وتفسيره، والإجابة على التساؤلات التي يطرحها المشتغلون في مجال التطبيق. إلاّ أنه يبدو أن لائحة النشر الإلكتروني التي طرحتها وزارة الثقافة والإعلام قبل أسبوع لم تأت لتفسر نظاماً أو تجيب على أسئلة أو تزيل غموضاً، بل أتت لتسن قانوناً جديداً يعيدنا إلى العالم الثالث خطوات كبيرة بدل أن يقربنا من العالم الأول. وإذا كانت هذه اللائحة هي حقاً محاولة لتحويل عالم المعلومات الإلكتروني إلى نسخة من العالم الورقي، فهي في حقيقتها تبدو كأنها محاولة لحماية الصحافة الورقية من المنافسة الجديدة وتوفير غطاءٍ غير مستحق للصحافة الورقية يحول دون المنافسة الحقة التي هي مدخل التطوير والتطور.

ربما كانت خير وسيلة لإصلاح هذه اللائحة هي إلغاؤها تماماً.

أهم معارك أميمة الخميس التنويرية(*)

تصفية

مع الأسف لا نستطيع التعامل مع الفتوى بأنها مجرد رأي يؤخذ منه ويُرد، فالسلطة الفكرية التي تستحوذ عليها الفتوى عميقة وتتداخل مع مجمل شؤون وتفاصيل الحياة لدى المسلمين.

وتتجلى في مقولة (الموقعون عن الله تعالى) فالسلطة الفكرية التي تبلغ حد القداسة، والتي تمتلكها الفتوى كأداة للسيطرة وتوجيه وقيادة المجاميع تجعلها ذات بنية حساسة وخطرة في الوقت نفسه، ومن هنا بالتحديد من الصعب في عالمنا الإسلامي التعامل مع الفتوى كرأي وندرجها تحت باب الحراك الاجتماعي وحرية الرأي والانفتاح والتفاعل مع العالم الخارجي.

فوضى الفتاوى تجعل المشهد شبيهاً بمجموعة من الصبية يتقاذفون قنبلة موقوتة ويتلاعبون بها بين الأزقة والشوارع، فتاريخنا متورم بل ومثقل بالروايات والقصص المدماة لحوادث العنف والتصفيات والحروب التي كانت تحركها فتوى مقدسة، وما تسوّرت المجاميع بيت عثمان بن عفان ـ رضي الله عنه ـ إلاّ بإذن من فتوى، والخنجر الذي انغرس في جسد علي بن أبي طالب ـ رضي الله عنه ـ كانت تدفعه فتوى أيقن صاحبها بأنها ستهبه مفتاح الجنة. وما اشتعلت فتنة طائفية أو سياسية عبر تاريخنا الإسلامي إلاّ عندما يكون هناك فوضى فتاوى.

وتكمن خطورة الفتوى كونها تقطع الطريق على الطرف المقابل وتجعل الاجتهاد البشري الفردي حقيقة مطلقة وحاسمة غير قابلة للجدل، وأي خروج عنها هو في مكان الردة أو الزندقة أو المروق المستوجب للتصفية، كقول الوالي خالد القسري (أيها الناس ضحوا تقبل الله ضحاياكم فإني مضحي بالجعد بن درهم).

(*) **المصدر**: جريدة الرياض، التاريخ ١٤٣١/٩/٦هـ.

وحتى عصرنا الحديث استمر استثمار الفتوى كأداة تصفية وقتل بعد أن باتت تنطلق الفتاوى وتتجول في فضائنا بسرعة وبحرية على الغالب غير مسؤولة أو ذات وعي شمولي بمتطلبات المرحلة، وعاد خنجر الفتوى في يد شاب ساذج منفعل بتجييش شيخه وانطلق إلى الميدان لينغرس في رقبة صاحب نوبل نجيب محفوظ، وقتل المفكر المصري فرج فودة في أوائل التسعينيات على يد الجماعات الإرهابية في مصر، الجماعات الإرهابية نفسها التي أعملت حرابها وسكاكينها في صدور وظهور أهل الجزائر من مدنيين ومفكرين ومبدعين وعدد كبير من النخبة هناك، وما برحت تستطيب لغة الدم في العراق وأفغانستان وسواهما من الدول الإسلامية.

ونحن قد لا تكون بعيدين عن هذا كله، فبدلاً من أن ننتمي للمجتمع الدولي وننغمر في المشروع التنموي والحضاري الذي جعل له شعاراً مملكة الإنسانية، أصبحنا نصدر إلى أقطار العالم (الفتاوى والشباب الحركي) إلى جانب النفط، وكم من فتوى استباحت دماء عدد من المفكرين والكتّاب، وأخرى أهدرت دم فنان أو فنانة إلى جانب حصيلة لا بأس بها من الفتاوى ذات الطابع المذهبي التي من الممكن أن تفتح أبواب الجحيم وتستثير حساسيات مذهبية في وقت ترقد فيه المنطقة على جبل من البارود.

آخر صيحات الفتاوى هي هدر دم والدعاء من فوق المنبر على رئيس دولة عربية بالموت بشكل منفعل وغير قادر على تلمس خطورة هذا الأمر على المستوى السياسي والدبلوماسي وطبيعة المعاهدات الدولية التي تربط المملكة مع تلك الدولة، وهو الداعية نفسه الذي سبق أن استثمر منبره للدعاء على أحد الرموز الدينية الشيعية، وحلم بأن يقوم بدور (سوبرمان) والقفز من الأردن حتى يتعلق فوق مآذن القدس.

ومن هنا جاءت أهمية إعطاء الفتوى طابعها المؤسساتي المنظم، لأن هذه الفوضى (التي يغلب عليها الانفعال وغياب الهدف والتخطيط الاستراتيجي المرحلي وطويل الأجل) في تقاذف القنابل الموقوتة فوق رؤوس شعوب تتدخل الفتوى في أدق تفاصيل حياتها وتحمل لها من الإجلال والتقدير الكم الوافر، من شأنها أن تشوش على مشروع الدولة الحديثة، وتُدخل المجتمعات في قطع فتن حالكة من العنف اللفظي والجسدي لا يعلم إلاّ الله عواقبها الوخيمة.

الإلغـــاء(*)

هل تداخل النشاط الفكري والثقافي مع العمل المخابراتي والبوليسي؟ فأصبحت بعض المقالات بشكل غير واعٍ تحمل نوعاً من الوشاية المغلفة والتحريضية، ومحاولة استعداء وتأليب السلطة على بعض الرموز المتشددة.

فالملاحظ على بعض المقالات التي علقت على مشاركة أحد رموز التشدد بتأليف المناهج المدرسية، إنها شخصنة القضية وأيضاً حصرتها في المؤسسة التعليمية، بينما الجميع يعلم أن الفكر المتشدد يمثل ظاهرة مكتسحة وله مؤسساته الخاصة به ويمارس سلطته ويبث أفكاره وأيديولوجيته على نطاق واسع كجزء من عمله المؤسسي.

والمطالبة بالاستئصال والحجب والإلغاء سيورم القضية ويفاقمها ولن يحللها، والبديهية الأولية في أساليب مقارعة الأفكار المتطرفة هي تفكيكها وتحليلها ومناقشتها، فالفكر لا ينازل إلاّ بالفكر، وإلاّ تحول المشهد إلى ساحة نزال تلتغي القيم الحضارية بها وتستبدل بقيم التربص والمخاتلة بين الأطراف وكأننا في حفلة صيد للثعالب، لا سيما أنه لم يحدد إلى الآن مصطلح واضح للتطرف على المستوى المحلي، فتم حصر التطرف في من يمارس العنف الميداني بينما المنظرون والآباء الروحيون للعنف نفسه في طمأنينة ما يسمونه بوهم الاعتدال.

ونعرف جميعنا أن هذا الفكر لم ينشأ من فراغ ولم يهبط فجأة من مكان غامض فهو وليد عدد من الظروف السياسية والتاريخية التي أنتجته، يقول ميشيل فوكو في كتابه جينالوجيا المعرفة «إن كل نظام تربوي ما هو إلاّ وسيلة سياسية للحفاظ على تملك الخطاب، أو إحداث تغيير يضمن ملاءمته مع ضروب المعرفة والسلطة».

فكر التطرف ليس قرصاً مضغوطاً سنخرجه من الأدمغة ونتخلص منه ومن ثم نضع بدلاً منه قرصاً جديداً خالٍ من الفيروسات.

المواجهة طويلة ولا بد أن تتحول إلى مشروع وطني شمولي يخرج منه الوطن بمكتسبات على مستوى الحوار والحريات والتعددية نمررها للأجيال القادمة لا أن نكتفي بمكاسب آنية ونتبادل الممارسات القمعية والتصفية، وأهم اشتراطات مشروع الحوار هي

(*) المصدر : جريدة الرياض، التاريخ ١٤٣١/١٠/٢٧هـ.

مزيد من طاقات الضوء والمنابر المستنيرة مع استثمار حالة الحوار والنقاش التي بدأت تتبرعم في المجتمع إلى حدها الأقصى.

في أول أسبوع في المدرسة بادرت إحدى معلمات صف طفلتي وقالت لهن: الأغاني حرام وعباءة الكتف حرام. وكان من الممكن خوفاً أن تتعرض ابنتي لحصار أيديولوجي مكثف تبدت بواكيره في الأسبوع الأول أن ألجأ إلى الطريقة السهلة القريبة وهي بالوشاية بالمعلمة لدى إدارة المدرسة (الخاصة التي تدلل الأهل عادةً) ولكنني فضلت الطريق الطويلة لعدة أسباب قد يكون منها كوني لا أود أن أدخل طفلتي في مواجهة متوترة حتى نهاية العام، ثانياً لم يطب لي أن استعدي طرفاً ثالثاً بيني وبين ابنة وطني، ولكنني باكرت المعلمة وطلبت دقائق من وقتها، ومع أريج القهوة كنا أنا والمعلمة مواطنتين نحاول أن نتعلم أبجدية الحوار والسموات الفسيحة للنقاش التي لم نكن لنتمتع بها قبل سنوات محدودة.

وقلت لها ما جال بخاطري.. أولاً: إن أمام طفلتي سنوات قبل أن ترتدي العباءة وتناقشين معها موضوع عباءة الكتف، وأن فتوى الغناء ليست بفتوى ملزمة بل اختلف حولها العلماء «هنا استعنت بمفردات الحوار الإيجابي المفتوح الذي رافق فتوى إجازة الغناء التي أثيرت قبل أشهر قليلة»، وقلت لها: إن من فسر كلمة «لغو الحديث» في الآية الكريمة هو الصحابي عبدالله بن مسعود ـ رضي الله عنه ـ وقد خالفه في هذا بعض العلماء المتقدمين والمتأخرين، ثم أضفت وأفضل أن تستبدلي وعظ طفلتي والفتيات الصغيرات في الصف حول قضية خلافية لم تدرج في المنهج، بتوعيتهن بسلوكيات منبثقة من السنة والهدي النبوي على رأسها حسن الخلق والصدق وعدم الكذب والدماثة واللطف، وعدم رفع الصوت وآداب الأماكن العامة، والبعد عن التدافع أو التزاحم وسوى ذلك كثير.

كانت ردود فعل المعلمة شهقات وأعين مستديرة بالدهشة وبعض الاسترابة، ولكنني كنت أستمتع بجو الحوار والتعددية والنقاش، بردت القهوة لكن لم تبرد الأجواء الحميمة بيني وبينها، وقالت لي: إن وقتها ضيق ولكن الحوار لم ينته وأنها ستبعث لي ببعض الكتيبات، فرحبت بها ورحبت بأكواب قهوة صباحية أخرى بيني وبينها. لأنني على يقين أن عملية التأليب والتحريض والاستعداء وفتح الجبهات، ستعمق الخندق وترفع من وتيرة التترس بين الأطراف، وتشغل التيارات ببعضها عن قضايا وطنية أعمق وأكثر أهمية تتعلق بالعدالة والشفافية والتصدي للفساد.

العفاف(*)

صرح مسؤول في وزارة العمل الأسبوع الماضي أنه قد تم توظيف ما يربو على (٨٢) موظفة محاسبة (كاشير) في بعض الأسواق الكبرى، ووصف التجربة بأنها ناجحة ـ إلى حد الآن ـ ولم يصادفهن صعوبات تذكر، أيضاً نشرت الصحف المحلية هذا الأسبوع أن هناك تحركاً في الغرف التجارية لتطبيق التوظيف الإلزامي في يناير المقبل لمحلات المستلزمات النسائية، مع وجود ١٥٠ ألف وظيفة جاهزة للسعوديات في تلك المحلات.

وهذا التحرك الحاسم من قبل وزارة العمل مدفوعاً بدعم وطني من التجار يحمل قبس ضوء لقضية تتورم يوماً إثر الآخر حتى بلغت بطالة النساء ٢٩٪.

ماذا يعني ١٥٠ ألف وظيفة، بالتأكيد هذا يعني أن هناك (١٥٠) ألف بيت سيغادره الفقر وسيغلق أبوابه كل مساء على الكفاف والعفاف، والجباه النسوية المطأطئة بذلّ الحاجة سترتفع بزهو الإنتاجية والفاعلية الاقتصادية، وستشارك النساء في تلك البيوت بوضع الخبز الحلال على المائدة كل يوم.. وستتخلص السوق السعودية من ١٥٠ ألف عامل أجنبي من أصل (٧) ملايين يمثلون نزيفاً فادحاً في شرايين اقتصاد الوطن، تماماً في نفس الوقت الذي ستتخلص فيه النساء من الإحراج والتردد وهن يبتعن حاجياتهن الخاصة (جداً) من بائع لزج ومتربص.

فاعلية المرأة الاقتصادية وحضورها المنتج سينقذان رقاب عشرات الصغيرات اللواتي يُهيأن للذبح خشية إملاق على يدي كهل فاجر وأب جشع.

فالكثير من جذور قضية تزويج القاصرات لا يتعلق بالعرف الاجتماعي والعادات الجاهلية فحسب، بل أيضاً المرتبة المنتقصة التي تؤطّر بها المرأة بشكل يلغي آدميتها ويحولها إلى شيء سلعي قابل للانتقال والتداول أو عرض من عروض التجارة.

وكم من طفلة أو صبية يانعة ستستطيع أن تتجاوز هذا الفخ عندما تتحول يوماً ما من فم يأكل، وجسد بحاجة إلى ملابس وأردية، إلى يد تصطحب العفاف والكفاف إلى بيت الأسرة عبر قوة العمل.

هناك علاقة متينة بين الفقر وشرور هذا العالم، بل هي علاقة تناسبية طردية،

(*) **المصدر** : جريدة الرياض، التاريخ ١٤٣١/١١/٥هـ.

فمحدوية أدوار المرأة في الدورة الإنتاجية في سوق العمل، وإعاقتها الاقتصادية تخلفان مناخاً منتقصاً لها، وقادراً على امتهانها والاعتداء على كرامتها منذ مراحل عمرية باكرة.

في كل مجتمعات العالم هناك آباء قساة ومتجردون من الرحمة، وهناك رجال منحرفون جنسياً يميلون للارتباط بالأطفال، ولكن المهم في هذا الموضوع على المستوى المحلي هل هناك تحرك سريع وحاسم من قبل الجهات المعنية كالمؤسسات العدلية والحقوقية لمناهضة هذه الظاهرة، وهل هناك تحرك عاجل باتجاه سن قوانين شرعية تحسم الموضوع وتتصدى لوحشيته!

هل هناك إرادة جمعية بإتاحة المزيد من فرص العمل للمرأة بشكل يزحزح صورتها المتداولة كعبء اقتصادي، ويحولها باتجاه دور إيجابي كمنتجة وكداعمة تحمل دخلاً إضافياً للعائلة؟

ولكن في النهاية نصل إلى أن الوظائف التي بدأت تقطر على النساء هي بصيص ضوء وبواكير انفراج إن شاء الله..

بطاقة الهوية(*)

أصبح المواطن السعودي قادراً على العبور إلى الكويت فقط عبر بطاقة الهوية دون الحاجة إلى جواز سفر! هل الجملة السابقة صح أم خطأ؟

لكن الجواب يحتاج إلى مقاربة فلسفية، فالجملة صح بحسب ما أعلنته وسائل الإعلام الأسبوع الماضي ونشرته عموم الصحف السعودية والكويتية، لكنها في واقعها الجملة تحمل خطأً كبيراً وفادحاً، فنصف المواطنين لا يستطيعون العبور باستعمال هوية السفر، ولمزيد من الإيضاح نصف سكان السعودية من النساء اللاتي يمثلن بحسب الإحصائية السكانية الأخيرة ٤٩% لا يستفدن من هذه الميزة كما تستفيد منها نساء الكويت في الجهة المقابلة.

وبطاقة الهوية التي تمضي النساء وقتاً طويلاً في دهاليز الأحوال المدنية لاستخراجها على مستوى الأوراق الرسمية قد تبدو غائبة الفاعلية دون أن يصحبها بموافقة خطية من ولي الأمر، حتى في أبسط الأمور فلو طرأ عليها عند زيارتها لبنك أن تبتاع

(*) **المصدر** : جريدة الرياض، التاريخ ١٤٣١/١١/٢٢هـ.

مجموعة من الأسهم والسندات المالية وتضعها في البنوك استثماراً مستقبلياً لأبنائها ستجيبها موظفة البنك بابتسامة باردة وصوت عملي بأنه لا بد من إحضار موافقة وليٍّ أمرهم، عندها ستعيد بطاقة الهوية إلى حقيبتها لأنها قد تستعمل فقط عندما تحتاج لابتياع صندوق طماطم.

درستنا كتب التاريخ أن المرأة كانت من السابقات المقربات في البيعة الأولى، وكانت ضمن المبايعات في البيعة الثانية، أي إنها كانت فاعلة ومشاركة في الشأن العام ودافعة لعربة الحراك الاجتماعي، وتحتل حيزاً مؤثراً في الفضاء العام، ولكن ما نراه الآن على أرض الواقع في مجلس الشورى، أنها موجودة بصفة (مستشار لا يشار) متوارية في كواليس المجلس بشكل أقرب ما يكون لنظام الحرملك والغرفات الخلفية المطوقة بالشك والمحذور، ولا ندري ماذا سيكون من أمرها فيما يتعلق بانتخابات المجالس البلدية القادمة؟

والطبيبة (سمر) حبيسة قضية العضل ومن ثم العقوق التي أهدرت من عمرها فوق مقاعد الدراسة والتعليم والتدريب القدر الذي على الأقل يجعلنا نعي أنها تجاوزت مرحلة الطيش والسفه، وأنها على المستوى الشرعي ثيب تستأمر ولا تجبر، وعلى المستوى الاقتصادي منتجة اقتصادياً وقادرة على أن تقوم بشؤون نفسها وابنها، وليست بحاجة إلى من يعيلها، ولكن بعد إطلاق سراحها نقلت إلى منزل عملها (كحقيبة مثقلة أو بقشة) في شكل آخر من الوصاية على مواطنة كاملة الأهلية.

كيف يطلب من النساء أن يحافظن على شيء لا يخصهن ولا يمتلكنه؟ فعلى الرغم من كونها مطوقة بالوصايا والمحاذير والخطوط ليست الحمراء بل البركانية فيما يتعلق بجسدها، ولكن في حال تعرض هذا الجسد نفسه إلى المرض أو العطب واحتاجت إلى عملية جراحية، فهي لا تستطيع أن تقوم بها لأنها لا تمتلك حتى جسدها أو جزءاً من هويتها، ولا بد أن يوقع ولي الأمر على أوراق العملية. هل المرأة مواطن مسير أم مخير؟

سجال الأفكار(*)

العقل البشري مفترس، له نهم كبير للأفكار التي سرعان ما يلتهمها ومن ثم يعيد إنتاجها بطريقة تخالف سيرتها الأولى، محققاً بهذا السنة الكونية في التبدل والتغير

(*) المصدر: جريدة الرياض، التاريخ ١٤٣١/١٢/٢هـ.

وصيرورة الأيام التي يتم تداولها بين الناس، وكل من يخالف هذا أو يتقاطع معه أو يركن إلى الجمود والتقوقع ويرفض السنة الكونية في التبدل فهو يسلم نفسه للفناء، وركود الماء يفسده كما قال الإمام الشافعي:

والشمس لو وقفت في الفلك دائمة لملَّها الناس من عجم ومن عرب

ومن يتابع ويستمع إلى أحاديث ولقاءات الشيخ د. عبدالعزيز الحميدي، في التلفاز ومن ثم على صفحات الجرائد يعي الطاقات الكبرى الكامنة داخل الأفكار، وكيف أنها تستجيب لأطوار الكون وسننه في التبدل والتقدم والشوق الدائم للحقيقة النسبية التي من الممكن أن تخفيها وتحجبها الفكرة الواحدة أو التمركز حول أيديولوجية، أو التمحور حول يقين أحادي، يقصيه عن الاستجابة للرؤية الشمولية للعالم.

ود. الحميدي كان في السابق أحد الذين تبنوا أفكار جماعات التطرف الديني، بل كان متصلاً بجماعات العنف الديني على مستوى أو آخر، أي أنه كان في وقت ما رفيقاً حركياً لأيديولوجية العنف السياسي، ولكنه في إحدى فترات حياته انقطع عن العالم الخارجي، واستغرقته كتب وقراءات مكثفة في دائرة واسعة من العلوم والمعارف الشرعية والإنسانية جعلت القشرة القديمة التي كانت تقولبه داخلها تجف وتتشقق وتنبثق عنها حيوية ما نراه وما نسمعه من مداخلات الشيخ التي تحيلنا إلى ذهن متقد وخلفية شرعية واسعة وحضور مؤثر يرفض التمركز حول الفكر القاعدي ضيق الأفق ومحدود الرؤية والعاجز عن التفكر في سنن الصيرورة الكونية في التغيير.

وعندما قال، عليه الصلاة والسلام: «أنتم أعلم بأمور دنياكم» فإنما هو ضوء أخضر من الخالد إلى الدنيوي بهدف الاستجابة لتبدلات الحياة وتغيراتها، فإذا كان النص كاملاً تاماً، فإن الفروع ليست بكاملة ولا تامة بل يؤخذ منها ويرد، كما قال الإمام مالك.

والإمام علي ـ رضي الله عنه ـ قال «إن النص حمّال أوجه»، أي إن المنتج الفقهي والعقدي بعد انقطاع الوحي خاضع للاجتهاد البشري الذي من الممكن أن يداخله القصور أحياناً، وأحياناً الشطط، وأحياناً أخرى العجز عن الحصول على رؤية شمولية قادرة على مسايرة العصر.

على سبيل المثال (فتنة خلق القرآن) بات عمرها ما يربو عن الألف عام، ومع هذا نجد أنه إلى الآن هناك من عاد ليوقظها من قبرها عبر الردود والمساجلات في الصحف،

وكأننا في حاجة إلى المزيد من المواضيع الإشكالية التي تزيد من التخندق والتعصب بين فرق المسلمين.

وفتنة خلق القرآن لولا تدخل سوط السياسة فيها بشكل سافر لما حدث ذلك الشرخ المذهبي الحاد بين المعتزلة والجهمية من جهة؟ وأهل السنة والجماعة (السلفية) من جهة أخرى، فلمن ولمصلحة من يعاد نبش قبور الفتنة؟

العقل البشري مخلوق جبار، مسكون بفضول الأسئلة، وبحالة عطش دائم للمعرفة، ومن يسجنه داخل سجن الجواب واليقين الواحد يرتكب خطأً فادحاً ضد الآلة الكونية المتبدلة، وإساءة كبرى ضد الكرامة الإنسانية المسكونة دوماً بفضول لا يندمل.

فتوى أحادية الجانب(*)

عندما نقارن بين صيغتيْ السؤال المستفتي حول (نساء الكاشيرات) المقدم مؤخراً لهيئة كبار العلماء، وذاك السؤال المقدم للشيخ ابن باز ـ رحمه الله ـ قبل عشرات السنوات عندما كان رئيساً لنفس الهيئة والذي أفتى بإباحة عمل المرأة في البيع، سنجد أن جزءاً كبيراً من فحوى الفتوى قد كان انعكاساً لتلك الصيغة، فالصيغة الأخيرة للسؤال (نساء الكاشير) كانت ملغمة تحريضية وكأنها ناقوس قوي ينذر بحدوث أمر جلل، ونائبة كبرى.

وباعتقادي أن المحتوى الانفعالي المحتقن في السؤال، هو ناتج عن قرار حصر الفتوى في هذه الدائرة الدينية فقط، فبالتالي كان لا بد من اقتحامها بهذه الصورة وعبر هذا السؤال التحريضي، لاستصدار (فتوى ملزمة) تخص عمل المرأة في البيع، ومن ثم كي يتم توظيفها واستثمارها ضمن أدوات النزال القائم بين التيارات فيما يتعلق بتواجد المرأة السعودية في سوق العمل.

لكن ماذا عن عموم نساء المسلمين في العالم هل تطالهن الفتوى وهناك ملايين منهن ينتصبن خلف آلة الكاشير؟ وحول العالم الإسلامي سنقابل العديد من النساء ليس فقط (الكاشيرات) بل يمارسن حياتهن اليومية بكامل متطلبات الكرامة الإنسانية.

(*) **المصدر**: جريدة الرياض، التاريخ ١٤٣١/١٢/٤هـ.

أعتقد مع تصاعد الآراء النخبوية والشعبية التي تتقاطع مع هذه الفتوى، التي بتنا نراها في وسائل الإعلام ونسمعها في المجالس الخاصة والعامة، يظهر لنا أن جزءاً كبيراً من الشعب السعودي قد أعلن موقفه في هذا الخصوص، لاسيما أن المأزق الاقتصادي بات أمام مفترق طرق خطير فيما يتعلق بالبطالة وانعكاساتها على مستقبل التنمية في البلاد، بل وصل إلى مناطق لم تعد تحتمل الشد والجذب والمزايدات بين الأطراف، وتحتم أن تتخذ إجراءات حاسمة بهذا الخصوص.

ومع زخم الرأي الجمعي ومتطلبات المرحلة هل ستتحول هذه الفتوى إلى أمر مشابه لفتوى البنوك، أو فتاوى الأطباق الفضائية، التي لم تستطع الصمود والتصدي ونزال تيار الزمن؟

فتوى (نساء الكاشير) تطال سيدات وفتيات ستنقطع أرزاقهن من ورائها، أو أنهن سيكملن عملهن وفي أعماقهن قلق وتوتر ولربما رؤية منتقصة متشككة من البعض حول المواضع التي يقفن بها في عملهن.

فإن كانت الفتوى صدرت بعد الاستماع لرأي أحادي، لذا من حقهن أن يدافعن عن موقفهن بصراحة ووضوح، ولا بد أن يستبسلن في الدفاع عن لقمة العيش، على سبيل المثال من الممكن أن يخترن بعضاً منهن ويطلبن اللقاء بشيوخنا الأفاضل في هيئة كبار العلماء ويقمن بنقل وبشرح الصورة بجميع تفاصيلها، وبحكم بُعد آبائنا في هيئة كبار العلماء عن الميدان فمن حقهم أن نمدهم بالصورة كاملة، وعبر صاحبات الشأن، وليس عبر سؤال انفعالي تحريضي يبطن أكثر مما يظهر.

لا بد أن يصل للقائمين على بوابة الحلال والحرام أصواتهن، فهن لا يردن سوى حلال يغنيهن عن حرام.

الفتوى بشأن (نساء الكاشير) تخص مجموعة من النساء وتتداخل مع سبل عيشهن، فبالتالي هن أولى بتوضيح ملابسات الواقع وتفاصيله، ولا أعتقد هنا أن هيئة كبار العلماء تمتلك درباً وحيداً، لا يدخله أو يطرقه سوى فئة أو عصبة محدودة، هي هيئة عامة لعموم المسلمين والمسلمات.

ولا أعتقد أن أياً منهم سيغلق بوابة هيئة كبار العلماء في وجوه بناتها ونسائها طالبات الحلال... لا غير.

أهم معارك إيمان القحطاني التنويرية

هل تخرج المرأة السعودية من قفص الدجاج؟(*)

شاهدت فيلماً هوليوودياً رائعاً (هروب الدجاج) عدة مرات وطالما كان المشهد الأخير يترك دوماً تساؤلاً في ذهني (هل ستخرج المرأة السعودية من قفص الدجاج؟) كما فعلت جينجر الثورية برفيقاتها الدجاجات حينما أقنعتهن بأن العالم الخارجي يحمل أسراراً جميلة وكانت الدجاجات يسألنها: ماذا سنجد هناك هل يوجد من يطعمنا ويوفر لنا المسكن؟ فترد عليهن جينجر بأن عليهن الاعتماد على أنفسهن للخروج والبحث عن لقمة العيش.

كانت أسوار القفص والكلاب المتوحشة وصاحبا المزرعة (الزوج الأحمق والزوجة المتسلطة) يذكرانني كثيراً بالقيود الاجتماعية التي تشل حركة النساء في بلادي.

مؤخراً توالت على بريدي الإلكتروني رسائل تلومني على ما أكتبه حول حقوق المرأة السعودية، والمؤلم في تلك الرسائل حقاً هي أنها آتية من أبناء قبيلتي يتبرأون مما أكتب ويحذرونني من مزالق الانفلات وراء الدعاوى الغربية والتهافت وراء أهل الفساد، بل ويعتقدون بأنني أسبب حرجاً كبيراً لاسمي!

المؤلم هنا أننا ما زلنا نتحدث بعقلية القبيلة العقيمة والتي ألغاها الرسول من على المنبر منذ فتح مكة، بل وكان من ركائز الدين عدم التفرقة بين عربي ولا أعجمي ولا أبيض ولا أسود إلاّ تحت معيار التقوى.

ولو أدرك قومي هذا لما كلفوا أنفسهم عناء النصح والإرشاد فلقد انتهت عصور القبيلة وأصبح الفرد هو المعيار في ميزان القوى العالمية، ولكننا ما زلنا في بلدنا نستفسر حول المعايير الجاهلية؟ فهل هو ابن قبيلة عريقة وإن أتتنا الإجابة بالنفي فنقول هذا تفسير

(*) المصدر : إيلاف الإلكترونية، التاريخ ٢٠٠٤/٧/١م.

منطقي لما قام به، بل ونقوم بتزوير الأوراق للحصول على فخذ عالي القيمة بينما العالم من حولنا يركض بجنون لتطوير التقنيات والآليات التي تضمن للفرد الحياة الكريمة.

إن غياب مفهوم الفردية Individualism لدينا لهو العائق الأكبر لحركة التنمية الاجتماعية وبالتالي فقد الإنسان قيمته كلية.

فلا غرابة إذاً أن تكون المرأة السعودية محاصرة اجتماعياً فهي إن قررت الاختلاف والمضي في طريقها أصبحت موضع عار لأسرتها وقبيلتها أجمع. فإن هي أرادت مثلاً امتهان الطب فربما وجدت اعتراضاً شديداً من لدن أسرتها، وربما يأتي الاعتراض ـ وهنا مكمن الخطر ـ من أخيها الأصغر الذي سيواجه حرجاً شديداً أمام أصدقائه إن أخته عملت في مشفى يضم في أرجائه الرجال، وللأسف هذه الحادثة وقعت لصديقتي والتي كانت الأولى على منطقتها وهي تنحدر من أسرة عريقة.

وبناءً على هذه النظرة الذكورية التي ترتكز على أسس القبيلة نجد أقساماً وتخصصات غير متاحة للمرأة السعودية كالصحافة والإعلام والطيران المدني والهندسة، ما عدا بالطبع هندسة الديكور.

إن أي مسألة اجتماعية قائمة على المفهوم القبلي لهي أكبر عائق أمام المساواة الإنسانية، بل هي خطر حقيقي يهدد الكيان المجتمعي.

ولإيضاح الصورة بشكل أوسع يلزم التطرق للفتاوى الصادرة من قبل مشائخ سعوديين أو من قبل مشائخ عرب كالشعراوي والغزالي والتي ساهمت في دعم هذه النظرة الذكورية ضد ما يطلق عليه المساواة الاجتماعية بين الجنسين، فمبدأ «المساواة» "Eguality" مرفوض على الإطلاق لديهم، لذا فقد تهربت بعض الحركات النسوية الإسلاموية من استخدامه واستبدلته بمفهوم «العدالة» "Justice" حتى تؤطر مطالباتها ضمن المفهوم الشرعي والذي لاقى قبولاً لدى الأوساط الإسلامية كما أنه طرح كبديل من قبلهن لمفهوم المساواة خلال المؤتمر العالمي للمرأة في بكين عام ١٩٩٥م.

ويقول الشيخ عبدالعزيز بن باز مفتي عام السعودية ـ رحمه الله ـ في إحدى كتبه بأن الله أمر في كتابه بتحجب النساء ولزومهن البيت ونهاهن عن تبرج الجاهلية ويستند في ذلك على الآية ﴿ يَٰنِسَآءَ ٱلنَّبِيِّ لَسۡتُنَّ كَأَحَدٖ مِّنَ ٱلنِّسَآءِ إِنِ ٱتَّقَيۡتُنَّ فَلَا تَخۡضَعۡنَ بِٱلۡقَوۡلِ فَيَطۡمَعَ ٱلَّذِي فِي قَلۡبِهِۦ مَرَضٞ وَقُلۡنَ قَوۡلٗا مَّعۡرُوفٗا ٣٢ وَقَرۡنَ فِي بُيُوتِكُنَّ وَلَا تَبَرَّجۡنَ تَبَرُّجَ ٱلۡجَٰهِلِيَّةِ ٱلۡأُولَىٰ ﴾ (الأحزاب: ٣٢ـ٣٣)، ويقول وإذا كان الله ـ سبحانه ـ يحذر أمهات المؤمنين من هذه الأشياء المنكرة مع

صلاحهن وإيمانهن فغيرهن أولى بالتحذير والإنكار والخوف عليهن، ويشير في الكتاب ذاته إلى الدعوة إلى نزول المرأة للعمل في ميدان الرجل المؤدي للاختلاط سواء كان ذلك من التصريح أو التلميح أو التلويح بحجة مقتضيات العصر والذي له تبعاته وثمراته المرة رغم مصادمته للنصوص الشرعية التي تأمر المرأة بالقرار في بيتها والقيام بالأعمال التي تخصها في بيتها ونحوه.

ويذكر الشيخ بن باز بأن الكتاب والسنة دلاّ إلى تحريم الاختلاط وتحريم جميع الوسائل المؤدية إليه فأمر أمهات المؤمنين وجميع المسلمات والمؤمنات داخلات في ذلك بالقرار في البيوت لما في ذلك من صيانتهن وإبعادهن عن وسائل الفساد، لأن الخروج لغير حاجة قد يفضي إلى التبرج كما قد يفضي إلى شرور أخرى. انتهى.

أما الشيخ الشعراوي فيقول: إن وظيفة المرأة هي الحنان، وإذا كانت ترغب في العمل فيؤكد بأن بإمكانها ذلك «في مملكة بيتها: وزيرة صحة، ووزيرة تعليم، ووزيرة مالية، وقاضية بين أولادها».

وفي مسألة أخرى تخص ختان الإناث فلم يكن راغباً في إدانة ممارسة ختان الإناث بأي حال، ويشير إليه بكلمة خفاض، ويرى أن شرط إجراء هذه العملية للنساء هو أن يكون البطر: زائداً وعالياً عن حواف محلها فينقطع الزائد منه فقط، لأن بروزه يجعله عرضة للاحتكاك بالثوب فتظل الأنثى معرضة للاشتهاء فتتاهفت على الرجل مما يسقط كرامتها عنده.

مع أنه لم يثبت نص في أنه يجب شرعاً ختان الأنثى.

أما الشيخ محمد الغزالي فيقول في كتابه «قضايا المرأة بين التقاليد الراكدة والوافدة» إلى أن قضية المرأة هي قضية هامشية تم إساءة استخدامها من جانب معسكرين ـ كلاهما يهدد الإسلام، وهذان المعسكران هما الغربيون والمستشرقون والمتطرفون داخل الإسلام ذاته.

اختنقت آراء العلماء المطروحة في النصوص السابقة ولكنها تصب في قالب الرؤى الذكورية من منطوق إسلامي تجاه المرأة.

فهؤلاء العلماء الأجلاء في وادٍ والمرأة في وادٍ، حيث إنها خرجت وتعلمت وعملت، ولكن ما هو الأثر لتلك الفتاوى التي تنتشر في ردهات مدارسنا وجامعاتنا ومساجدنا ومستشفياتنا، ويكمن الخطر في ضخها من قبل جهات عليا حكومية رسمية كمنظور حياتي مجتمعي، ومن ثم تلقي وامتصاص عقول العوام لها.

قرأت مؤخراً مقالاً مطولاً للدكتور محمد فاروق (أيتها المرأة السعودية رأسك على قائمة الاغتيالات الأمريكية) ويقول فيه «يبدو أن الدور قد حان على نسائنا ليلحقوا بركب الحضارة الغربية الماجنة، فبين عشية وضحاها صارت بلد كالسعودية مطالبة بشكل أو بآخر بالامتزاج في هذا التيار الجديد والذي أصبح لا همّ له إلاّ إعطاء المرأة السعودية الغافلة حقوقها (الإنسانية)، بداية ولكي نفهم طبيعة هذه المؤامرة التي تحاك لهذا المجتمع النسائي المكنون، لا بد أن نتعرف أولاً على ماهية تلك الأفكار التي تتحدث عن (تحرير) المرأة المسلمة وتحديد هوية المستنقعات الفكرية العفنة التي تفرز مثل هذه الأفكار، المرأة لا ينظر إليها في المفهوم الغربي إلاّ على أنها فرد بدرجة (مواطن).

المقال طويل ولا مجال لاستعراضه هنا وبغض النظر عن الطرح التقليدي لنظرية المؤامرة الغربية التي يطرحها الكاتب والتي أقرتها خطاباتنا منذ عقود ما هي إلاّ تتمة لدائرة التسطيح الفكري الذي شمل ذلك الخطاب فهو ينبري دائماً للتحذير من مخاطر وهمية ومؤامرات تحاك ضد شرف المرأة العربية والسعودية تحديداً وذلك بسبب الخصوصية التي تحاط بها وتجعلها نوعاً ما مختلفة سلباً عن نساء الخليج والعالم العربي.

كم هي مسكينة المرأة السعودية فلم يكفهم تحملها للضغوط الاجتماعية المحلية حتى يأتي من يزايد على قضاياها بسذاجة وسطحية.

ونتاجاً لتلك الفتاوى التي تقمع المرأة شكلاً ومضموناً فقد قامت بعض المشاركات في الحوار الوطني الأخير في المدينة، والذي تناول قضايا المرأة السعودية حقوقها وواجباتها بتقديم خمس توصيات ـ تختلف عن التوصيات التسع عشرة التي خرج بها اللقاء الثالث ـ لولي العهد وجاء من ضمنها: تشكيل لجنة نسائية استشارية لهيئة كبار العلماء السعودية لجمع البيانات والمعلومات، وإعداد الدراسات الاجتماعية لدعم مهمة العلماء في إصدار فتاوى.

ومن الضروري تفعيل تلك التوصية في الوقت الحاضر، وعدم التواني في آليات تنفيذها، ومنبع ذلك يأتي من الخطر المحدق الذي تسببت به تلك الفتاوى الخارجة عن إطار العصر ومتطلباته في وضع المرأة السعودية وانتقالها لتؤثر سلباً على وضع المرأة العربية بشكل عام.

احتكار العقل العربي.. وآفة "العقل المشائخي"(*)

لو قارن مراقب «ما» عدد الدعاة والمشائخ في عالمنا العربي لصعق جراء النتائج التي ستصدم عقله، تلك ليست مبالغة فبعملية رياضية بسيطة أو جولة عامة لمكتباتنا العربية لما خرجنا بذلك العدد الكبير للعلماء والمفكرين الذين غيروا مجرى مجتمعاتهم بمنتوجهم العلمي أو الثقافي. إنه لأمر يحز في النفس كيف أن معظم المجتمعات العربية تعتاش على الفتاوى والمنتوج الديني بقدر إهمالها للمنتوج الفكري والعلمي، وفي عهود التداخلات السياسية الدينية ضاع العالم والمفكر والمثقف الذي بات في حيرة من أمره في الكيفية التي قد تنقذ مجتمعه من دوامة الدين الذي يحرك مجتمعاتنا وكأن الكون سيتوقف إن تدبرنا للحظة حال الانحطاط والتردي الحضاري التي نعيشها.

ذلك الداعية المعروف الذي انبرى للدفاع عن قيم المجتمع، ذلك الداعية الجهبذ الذي لا يحتمل إلاّ أن يطلق على أتباع المذهب الشيعي (رافضة) يتصل على أحد سماسرة العقار ليتبين قيمة عقار ضخمة تتجاوز الستة أصفار لكي يحظى بنصيبه من الصفقة وليضيفه إلى حسابه الضخم، ذلك هو العالم الخاص والسري لأحد الدعاة ذوي الحسابات المتضخمة.

فكيف خُدعت الشعوب المسلمة بالخطاب الديني المتدثر بالمصالح الشخصية على مدى العقود الماضية؟

ها هو رمضان يطل علينا ومعه يطل عدد هائل من المشائخ لمحو البقية من العقل العربي!

وليعلم القارئ العزيز أني لا أستهدف هنا الدين الإسلامي بشكل خاص بل أؤكد له احترامي التام للعقائد الدينية كافة، ولكني أحثه على استقلالية التفكير وربما أكون متفائلة إن طالبته بالتمرد على أدعياء الحق بعد أن أصبحت الشعوب المسلمة هي محامي الدفاع عن هؤلاء في المجالس الخاصة والعامة.

من الصعب أن يتربى أفراد مجتمع ما على هذه الثقافة المعلبة لعقود ثم تطالبهم بالتوقف للحظات للتفكير! أليس كذلك!

(*) المصدر: العربية نت، التاريخ ١٤٢٨/٨/٢٩هـ.

كنت أجري تقريراً صحافياً لإحدى الجرائد اليومية التي عملت بها حول أحد مشائخ تيار الصحوة الذين يحظون بجمهور واسع، وحين عرضته على مديري أصر على استطلاع رأي أحد أعضاء هيئة كبار العلماء، وحيث أنني مثابرة في عملي ومتفائلة دائماً بتحقيق ما يطلب مني بادرت بالاتصال بأحد أعضائها، والذي ما إن سمع بالموضوع حتى تهرب من الإجابة!! فاتصلت بعضو آخر والذي رفض أيضاً الحديث وذلك حقه الشخصي ولا غضاضة في ذلك إلاّ أن أحد الأعضاء البارزين إعلامياً والمكثرين من الظهور التلفزيوني، رحب باتصالي حتى سمع بفحوى الموضوع فبادرني متسائلاً: «وش تبين بهالموضوع؟ فقلت له إني أجري تقريراً صحافياً ويهمني رأيه خاصة أن الأعضاء كانوا مجتمعين في الطائف لمناقشة أجندة عملهم وكان من ـ وجهة نظري طبعاً ـ أن من أخطر تلك القضايا هي عبثية الفتوى!! إلاّ أن الشيخ احتد في حديثه معي ووصفني بالملقوفة! «هذي لقافة مو صحافة» على حد تعبيره، كما حذرني من أن يسجد الشيخ المعني بالتحقيق ويطلق سهام دعائه نحوي فلا أقوم بعدها أبداً!!.

ذلك الشيخ كان خائفاً من سطوة الجمهور العريض لذاك الشيخ وتلك حسابات لا يفترض بعالم متبحر في الدين أن يضعها في حسبانه، إلاّ أن المتأمل في عدد مشابه لتلك الحالة سيجد أن بعض المشائخ يخشون في الله لومة لائم وتلك لعمري مصيبة ابتلي بها «العقل المشائخي» الذي يحتاج في تحليله إلى مجلدات بحثية عميقة.

إن كان بعض هؤلاء المشائخ يخافون من إبداء آرائهم تجاه فتاوى منسوبة لزملائهم في المهنة إذا فكيف يتحدثون عن خشية الله وعن قول الحق أيّاً كانت الظروف وخاصة أن الأمر لم يكن ليثير فتنة طائفية أو سياسية!

تلك مسألة خطيرة تثير استفهامات عدة حول استقلالية «العقل المشائخي» ومدى صدقيتهم مع جمهورهم المتلقي العريض الذي يتلقف الفتوى كما لو أنها اختراع عظيم لم تصل إليه الإنسانية جمعاء!.

لطالما كانت هناك علاقة وثيقة بين السياسي والديني واشتبكت تلك العلاقة إلى حد التصاق الجنين برحم أمه، إلاّ أن الحبل السري الذي جمع بين الطرفين بدأ أخيراً في التهلهل والانفكاك بعد أن أصبحت المواجهة مباشرة في وجه السياسي، والذي من جهة أخرى بدأت تنتفي مصالحه التاريخية مع الديني لتتمظهر تلك العلاقة في مواجهات حادة كان أحد أشكالها العنف المسلح، ما أدى أيضاً إلى ظهور صيغة جديدة لتلك العلاقة

تشكلت من خلالها مجموعة جديدة من المشائخ أصحاب العقل البراغماتي الميكافيللي، فهؤلاء ما فتئوا ينبرون للتبرير فأصبحت فتاواهم معملاً لتبرير ذاك الفعل السياسي أو تحريم ذاك الشأن السياسي، فباتت السياسة تعيث في الدين فساداً، وزادت من حدة الاحتقان الموجود أصلاً بين السياسي والطرف الآخر المعني بتلك الفتوى.

منذ زمن ليس بالقصير صدر عن صحيفة أجنبية تقرير يحوي أكثر الفتاوى عجائبية في وطننا العربي، وبرأيـي كانت تلك الفتاوى من أكثر الفتاوى فضائحية وإحراجاً لنا على جميع المستويات، كما أنها كشفت مدى هشاشة «العقل المشائخي» وترهله الفكري أمام العالم الخارجي.

في عهد الدولة القاجارية إبان انهيار الدولة الصفوية أصاب التجارة الإيرانية انهيار ملحوظ وذلك جراء ارتفاع الضرائب وفقدان الأمن واحتكار كل من روسيا وإنجلترا لتجارة إيران الخارجية، حينها نشأ تحالف وثيق بين الفقهاء وتجار البازار على المستوى السياسي، يقول مصطفى اللباد في كتابه: «حدائق الأحزان، إيران وولاية الفقيه» «وبتعاظم المظالم والضغوط على المجتمع الإيراني وفئاته وشرائحه الاجتماعية دخل الفقهاء حلبة السياسة من باب الفتوى الدينية. إذ جاءت فتوى قصيرة الكلمات عميقة الأثر لمرجع التقليد الأكبر آية الله محمد حسن شيرازي بتحريم التبغ عام ١٨٩١ لتكلل التحالف الوثيق الناشئ على المستوى السياسي في عصر الأسرة القاجارية والمستمر حتى اليوم، بين الفقهاء من جهة والبازار من جهة أخرى».

كان هذا التحالف بين الفقهاء والتجار تحالفاً سياسياً بالدرجة الأولى تعمد من خلاله الفقهاء إحراج الأسرة القاجارية الحاكمة أمام حليفها الأجنبي ولحصد مزيد من السلطة داخل الجسد الإيراني وذلك مثال بسيط أمام كم هائل من المصالح المشتركة والتي استخدمها الديني لتحقيق مصالحه السلطوية والشعبية، يسردها لنا التاريخ متجرداً من الانحياز اللاعقلاني!

ونتج عن ذلك التحالف التاريخي بين الطرفين السياسي والديني انهيار تدريجي أصاب العقل العربي في جميع مفاصله الحياتية فبات أسيراً كالدمية معلقاً بخيوط العقل المشائخي الذي يحركه تارة نحو اليسار ثم يسحبه عائداً نحو اليمين ما تسبب في انشقاق بعض تلاميذ ذلك العقل وحلفائه وجنوحه نحو تشكيل جماعات مستقلة تسعى إلى خلق كينونة جديدة تمثلت في مخلوق مشوه جر مجتمعاته إلى أنهار من الدماء وأكوام من الدمار.

ورغم تلك النتائج المروعة لذلك التحالف إلاّ أن واقعنا الحالي لا يشهد أي نوع من الحلول الجذرية، بل هو عصر المزايدات الدينية حتى بات الكل مفتياً وشيخاً ومرشداً وملا!

فالمجتمعات العربية لم تكتف بتعبئة عقلها بذلك المنتج بل تلبست ذلك الدور في أشكال عدة حيث لا يخلو مجلس أو شارع أو مقهى، من فرد متوسط التعليم يبسط سلطته على الآخرين من خلال ثقافته الدينية السمعية، فيحرم ذلك ويزمجر غضباً دفاعاً عن آراء مشائخ سمعها هنا أو شاهدها هناك!

تلك الأجواء المشحونة دينياً وطائفياً هي أحد العوامل الرئيسة التي ساهمت في إجهاض العقل العربي واحتكاره لقرون متتالية، حتى وإن خرج من يتمرد على تلك المنظومة المهترئة نجده إما مهدداً كما حدث مع المفكر سيد القمني أو العفيف الأخضر أو رجاء سلامة، أو شهيد قلمه كالمفكر المصري فرج فودة أو الإيراني علي شريعتي، فمجتمعات مهووسة بالدين لهذا الحد لا يمكن لها إخراج جيل من المفكرين والفلاسفة.

آفة أخرى أفرزها لنا «العقل المشائخي» هي صغار المفتين وهم خريجو الجامعات والمعاهد الشرعية، وهم بلاء مصغر عن ذلك البلاء الكبير الذي ابتلي به العقل العربي، هؤلاء هم تلامذة صغار يفتون في كل شأن حتى وإن كان بعيداً كل البعد عن تخصصهم العلمي أو المعرفي.

بعض هؤلاء متغلغلون في القطاعات التعليمية العربية نافذين في أركانها الإدارية، أخرجوا لنا جيلاً من العقول الصدئة وعدداً لا يستهان به من الإرهابيين والانتحاريين المحتملين.

تقول الداعية السعودية الدكتورة قذلة القحطاني على موقعها الشخصي على الإنترنت، وهي بالمناسبة تنقلت خلال ٢٠ عاماً بين قطاعات ومراحل تعليمية مختلفة ما بين تعليم أولي إلى التعليم الجامعي، في رد لها على سؤال مستفتية حول صديقتها الشيعية وهل هي آثمة بصحبتها: «احذري مصادقة هؤلاء، وكما لا يخفى عليك أنَّ من أصولهم: «التقية»، وتعني ـ كما عرفها أحد علمائهم المعاصرين بقوله: «التقية: أن تقول أو تفعل غير ما تعتقد؛ لتدفع الضرر عن نفسك أو مالك أو لتحتفظ بكرامتك» ولهذا لن نظهر لك الخلاف ولا العداء، وهذا ممَّا يزيد الأمر خطورة. أيضاً لا بدَّ أن تقرئي عن هذا المذهب، وتعرفيه على حقيقته، ولا بد لك من مناصحتها وبيان الحق لها؛ لعلَّ الله أن

يهديها للحق، ويمكن إهداؤها بعض الكتب لتبرأ ذمتك، فإن أصرَّت على ما هي عليه ففارقيها، واسألي الله لك الثبات، وابحثي عن صديقة صالحة مخلصة تعينك على طاعة الله، وتعاوني وإياها على فعل الخيرات، وتذكري قوله تعالى: ﴿ ٱلْأَخِلَّآءُ يَوْمَئِذٍۭ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ إِلَّا ٱلْمُتَّقِينَ ﴾ (الزخرف: ٦٧)».

وهذه الفتوى العبقرية ليست بالقديمة بل لم يتعد زمنها الشهرين، وبقدر خطورة تلك الفتوى هناك آلاف بل ربما ملايين من الفتاوى المماثلة التي لا تختلف عن سابقتها تطرفاً وطائفية ولا تقل عنها خطورة. والسؤال الذي تثيره تلك الفتوى مدى التغلغل الذي تسببت به فتاوى ومواقف سابقة في خلق حال من التوتر الديني لدى الأفراد البسطاء لتجعلهم في حال متأهبة لاستقبالها وتخزينها وممارستها سلوكياً في مناحي حياتهم، لنخلق بذلك جواً من الهوس الديني الذي لا يخضع لتحليل منطقي أو إنساني.

وكما أشرت سابقاً حول خطورة العبث الإفتائي الذي أنتجه «العقل المشائخي» فإننا لن ننعم بمجتمعات مستقلة فكرياً يحركها المنطق السليم والفطرة الإنسانية إلاّ أن تخلصنا من ذلك الاحتكار العقلي ويبقى الخيار دائماً في يد الإنسان الحر المعافى من لوثة الفكر المتعصب وزنزانة الرأي الواحد.

ليتك كتمت غيظك يا "شيخ"!(*)

أتذكر بوضوح كيف كان أستاذ اللغة العربية البادي لنا من شاشة صغيرة تعلو سقف القاعة الدراسية يردد على رؤوسنا في كل محاضرة أسبوعية أننا «طالبات القسم الإنجليزي»، آثمات بتعلم لغة الكفار، أتذكر أيضاً أستاذة كانت تفتشنا طالبة تلو الأخرى بشكل مهين لتتحقق من المخالفات الشرعية في قاعة تربو طالباتها على ٢٠٠ طالبة، وكيف كانت تصرح بلا مواربة أنها تتقزز من النظر إلينا بسبب ما تراه من أثداء نافرة، على حد تعبيرها! وأتذكر أيضاً كيف كانت عميدة إحدى الكليات تخبرني هامسة أن بعض المعيدات طالبنها بخلع المرايا في حمام الطالبات كي لا ينشغلن بالزينة عن العلم وأنها رفضت ذلك مستهجنة طلبهن الغريب!

أسرّت لي أستاذة داخل كليات البنات منذ فترة قريبة كيف أن الأوضاع اختلفت

(*) المصدر: العربية نت، التاريخ ١٤٢٨/١٢/١٧هـ.

الآن بعد أن تم دمج الرئاسة العامة لتعليم البنات سابقاً مع وزارة التربية والتعليم لاحقاً ثم ضمها منذ عدة سنوات تحت مظلة وزارة التعليم العالي، وكيف انفك ذلك الحصار التدريجي على البيئة التعليمية للبنات.

إلاّ أن ذلك كما يبدو لي لم يرق البعض من أصحاب المواقف الرجعية الجامدة من الدوغماتيين وأتباعهم، فقد لاح في الأفق مؤخراً عدد من الدلالات الخطيرة لإعادة الأمور إلى سابق عهدها، وتحركت تلك الجموع الحاشدة من التنظيمات الأصولية التي كانت تسيطر على تعليم البنات ـ وما زالت إلى حد ما ـ لتشوش على بعض الحراك التقدمي من خلال إصدارها لبيانات اعتراضية وفتاوى ومقالات صحافية، بدأتها ببيان لـ١٤ من أساتذة الطب يدعون فيه عميد كلية الطب مساعد السلمان إلى شرعنة الفصل بين الجنسين في كلية الطب حتى في الكشف على المرضى: «إننا نستحث سعادتكم لاتخاذ الإجراءات الكفيلة لإلزام الجميع بسياسة التعليم في بلدنا والتي تؤكد على المحافظة على جو تعليمي منفصل بين الذكور والإناث، وذلك بمنع كشف الطلاب على المريضات، وكذلك منع تدريب الطالبات على المرضى الرجال، طاعة لله ورسوله أولاً؛ وحفظاً لمحارم مرضى المسلمين، وحفظاً لدين الطلاب والطالبات من الفتن «شبكة نور الإسلام ٢٨/١٢/١٤٢٦هـ»».

ولن تنتهي تلك المحاولات إلاّ بتحديد الدور الذي من المفترض أن تؤديه تلك المؤسسات التعليمية وقوننة نظامها الداخلي بحيث لا يجرؤ أحد على مخالفة ذلك النظام، وذلك لا يعني حرمان من أراد إبداء رأيه تجاه القضايا العامة داخل المؤسسات التعليمية، ولكن من خلال قنوات سليمة وبطريقة أكثر حضارية حتى لا يتكرر مشهد كهذا يُحاصر من خلاله عميد كلية للكب حتى يُحشر في زاوية ضيقة دون معين!

وأزعم أن تلك المحاولات لم تكن الأولى في ما يخص المؤسسات العلمية فقبل حوالي الأربعة أعوام أو أكثر فوجئت بشقيقتي ترتدي رداءً عجيباً قبل ذهابها إلى كليتها، المفاجأة كانت في تصميم ذلك الرداء فهو ليس بالرداء الذي اعتدنا على مشاهدة الأطباء أو الطلاب يرتدونه في المشافي، بل هو أشبه بالعباءة البالطو، حيث إنه طويل جداً ويغطي كامل الجسد ويغلق بزر كبير من الأعلى! تساءلت عن هذا الزي العجيب فقالت لي إنها أوامر العميد بعد هجمة شرسة من قبل مطاوعة الكلية ومسؤولة شؤون الطالبات!

وإكمالاً للحقيقة المرة فذلك العميد ورغم رضوخه لمعظم السهام الموجهة نحوه

إلاّ أنه فضل العودة إلى رئاسة أحد الأقسام على أن يتصدى لكل تلك اللكمات وحيداً!

وفي انتكاسة جديدة وحملة أخرى، وهذه المرة ضد كليات التربية الأدبية للبنات، وبعد أحاديث حول إلزام الكلية الطالبات باستصدار بطاقة الأحوال الشخصية والتي أقرت بشكل اختياري منذ عدة سنوات، اجتهدت بعض المنتديات المتشددة في إدانة هذا القرار ورفضه بحجة أن صورة المرأة في البطاقة «حرام»، وليت الأمر توقف عند حديث المنتديات، بل فوجئت وأنا أتصفح موقع شبكة نور الإسلام بمقطع تلفزيوني حديث للدكتور عبدالعزيز الفوزان على قناة المجد الفضائية يرد فيه على مستفتية تقول: «لو سمحت يا شيخ إحدى الكليات ألزمت طالباتها بإخراج بطاقة الأحوال فما هو توجيهكم تجاه هذا الأمر؟».

ليرد الفوزان: «لا أكتمك أتأسف كثيراً لإلزام نسائنا بهذا الأمر، بلد محافظ ونساؤه تعودن على الحجاب الشرعي الكامل لا يظهر شيء من جسدهن، وتلزم نساؤنا بطرق شتى وبالتدريج لاستخراجها وتكون هناك نسخة لدى الوزارة المختصة، وربما تضيع ويتم ابتزاز المرأة بها.. هناك طرق أخرى كالبصمة وهو من المتفق عليه عالمياً، لا يجوز استغلال ذلك لإكراه المرأة على ما حرمه الله!». فقاطعه المذيع: ماذا يفعلن الآن؟ رد الفوزان قائلاً: «اتصلت على كثير من الأخوات بعد هذا القرار ويقولن إنه: بعد إخبار أهلنا ردوا إن أصروا على الصورة فاتركن الجامعة، أليس هذا من أعظم الظلم لإصرارهم على دخولها الامتحان إلاّ بهذه الصورة؟ لا أرى أنه مبرر شرعي ويجب التسامح الآن حتى يتيسر نظام البصمة».

وبغض النظر عن نوع السؤال المطروح وكأن المتصلة من حاملي الأجندات الخفية ممن ينتظرون التوجيه الرباني لتنفيذه في ساحات الوغى التعليمية، وإحقاقاً لفكرة التعبئة التي حفل بها التعليم العام والجامعي من جرعات دينية خاطئة في معظمها، فنحن هنا لا نلوم المتصلة أم عبدالرحمن التي ما هي إلاّ بيدق ضمن بيادق كثيرة شحنت بطريقة منظمة لتحمل لواء الإسلام المتشدد وتنقله إلى الأجيال القادمة.

ولكننا نلوم الشيخ المفتي عبدالعزيز الفوزان الذي لم يقدر كلمة مما قالها بل اعتمد على رؤيته الأحادية لتلك البطاقة، مطلقاً حكم التحريم استناداً إلى رؤى فقهية جامدة، متناسياً أن صورة المرأة تظهر في وثائق ثبوتية أخرى غير البطاقة الشخصية، نطق الفوزان بالحكم دون أن يتثبت من تأثير تلك الفتوى على قطاع واسع، وكم ستثير من بلبلة لا داع

لها. وهو لم يكتف فقط بتحريم البطاقة الشخصية للنساء بل ونسج عدداً من المؤامرات التي لا وجود لها على أرض الواقع من حيث إضاعة الوزارة المختصة للصورة ومن ثم ابتزاز المرأة بها، وكأن البلد ضائع بلا قانون يحكمه!

ولم يتوقف الشيخ الفوزان عند ذلك بل ساهم في تجييش قطاع عريض من الطالبات ضد ذلك القرار من خلال تحريمه تارة ووصفه بالأمر الإجباري الذي تجب مقاومته شرعاً تارة أخرى.

قد اتفق على منح الطالبات خيار الحصول على تلك البطاقة أم لا حيث إن لا ذنب لهن أن رفض أولياء أمورهن استخراج تلك البطاقة، وأعتقد غير جازمة أن الكلية لن تجبر طالبة على أمر كهذا إن كان خارجاً عن إرادتها، هذا إن افترضنا جدلاً أن الكلية أقرت أمراً مماثلاً بتلك الصيغة التي ظهرت لنا.

ما يهمنا حقيقة في هذا الموقف فتوى الشيخ اللاعقلانية إزاء سؤال المستفتية وإشعاله لفتنة لا تستحق كل هذا التكدير والتجييش!

ثم ألم يتعظ الشيخ الفوزان من فتوى سابقة له على نفس البرنامج عام ٢٠٠٥م حين ربط بين كارثة تسونامي في جنوب آسيا وبين احتفالات أعياد الميلاد والتي أثارت دهشة العالم بمنطقها القاسي اللاإنساني وبثتها شبكة «إن بي سي» الأمريكية في نشرتها الإخبارية الرئيسة ليشاهد العالم الفوزان وتحت حديثه المتلفز على ذات القناة دبلجة إنجليزية يصف بها تلك الكارثة بالعقوبة الإلهية جزاءً مستحقاً لانتشار المعاصي والمجون والشذوذ في تلك المنطقة!

يجب أن يتوقف هذا العبث الإفتائي تجاه كل قضية لها علاقة بشؤون المسلمين العامة وأحوالهم ومعاملاتهم، وأن تناط تلك المهمة بجهة رسمية معتبرة لها وضعها وثقلها الديني حتى لا تخلق البلابل وينقسم المجتمع بين ما هو حلال بيّن وما هو حرام بيّن.

ويجب أن تفرغ المؤسسات التعليمية من الجماعات الدينية النافذة داخلها منذ عقود، وأن لا تترك لهم الساحة ليعيثوا فيها فساداً كيفما شاءوا، كجماعات المصلى وجماعات التوجيه الديني في الوزارات التعليمية التي تستصدر القرارات الغربية لتحكم السيطرة على تلك المؤسسات ضمن ما تؤمن به من أفكار متطرفة لا أصل لها في الدين الإسلامي إنما هي تفسيرات ممتزجة بصبغة الأيديولوجية والجمود الفقهي.

وأن تسعى كليات البنات إن أرادت أن تلزم طالباتها بالحصول على البطاقات الشخصية بالتخاطب مع أسر تلكم الفتيات دون إحراجهن أو وضعهن في موقف صعب قد يجبرهن على ترك دراستهن جراء اجتهاد الشيخ الفوزان!

هل من الأولى أن نتبع "القرآن" أم "التفسيرات البشرية"؟(*)

حفل التاريخ البشري بالحوادث الشنيعة والدموية، وليست قصة هابيل وقابيل ببعيدة عن أذهان أصحاب الأديان السماوية، حين يمتلئ قلبك بالحقد والكراهية فإنك ببساطة شديدة ستعمد إلى إزاحة عدوك المفترض عن طريقك!

كانت أوروبا في يوم من الأيام تغص بمرارة محاكم التفتيش الممتدة من القرون الوسطى حتى محاكم التفتيش الإسبانية والرومانية والبرتغالية ودفع الإنسان والفكر ثمناً باهظاً لهذا الشكل الدوغمائي الديني، وبحسب مؤتمر عن محاكم التفتيش عقده الفاتيكان عام ٢٠٠٠م وبحضور ٣٠ مؤرخاً فقد أحرقت محاكم التفتيش تحت ذريعة ممارسة السحر ٥٩ امرأة في إسبانيا، ٣٤ في إيطاليا، و٤ في البرتغال، ويبدو أن تلك الأرقام جاءت كنوع من الاحتواء إزاء المطالبات المستمرة ليتقدم الفاتيكان باعتذار رسمي عن الفظاعات التي تمت باسمه في القرون الماضية، إذ إن مؤلفاً علمياً ضخماً للمؤرخ الراحل فيليب سكاف تحت عنوان (تاريخ الكنيسة المسيحية) جاء ليثبت في الفصل السابع من مجلده السادس أن عدد المهتمين بممارسة السحر والذين أحرقوا أو أغرقوا من قبل محاكم التفتيش كان حوالي ٣٠ ألف رجل وامرأة!

عدا عن حرق مفكرين وباحثين كمايكل سيرفتوس، الذي أحرق بعد ربط الكتاب الذي ألفه على ذراعه، والمحامي توماس مور الذي قطع رأسه وعلق على جسر لندن لشهر كامل.

لم يكن ممارسو الشعوذة والمهرطقون كما تصفهم الكنيسة الكاثوليكية الرومانية هم أعداءها فقط، بل طالت أيضاً اليهود والمسلمين الذين كانوا يعيشون في إسبانيا آنذاك، فقد خُيِّروا خلال عامي ١٥٠٢ ـ ١٦١٥ بين اعتناق المسيحية أو نفيهم خارج البلاد!

(*) **المصدر**: العربية نت، التاريخ ١٤٢٩/١/٢٣هـ.
المصدر: منتديات فرق، التاريخ ٢٠١٠/٩/٨م.

إلاّ أن أوروبا القرون الوسطى وما بعدها بعدة قرون تجاوزت تلك المرحلة لتستقر في حالة الإنسان الحر المدني.

إن المسلمين اليوم يعيشون أقسى أنواع الانحطاط الثقافي من تردٍ واضح في الفكر والعلوم والسياسة والحياة الاجتماعية، ويواجه الإنسان في عالمنا الشرق أوسطي أعنف المواجهات التي تتعلق بعلاقته بربه.

سيحاول المسلمون أن يقنعوك بالحسنى أن عقيدتك أو مذهبك فاسدين فإن لم ترضخ لهم فالويل لك، ستضطهد وستُلغى إنسانيتك وحقوقك وربما تواجه مصيراً محتوماً وهو «الموت» في حال تغيير معتقدك الديني.

ولن يختلف مصيرك عن نهاية الحسين بن منصور الحلاج في العهد العباسي الذي حوكم بتهمة الزندقة وتم صلبه بعد أن تم قطع أطرافه ثم ضربت عنقه رغم دفاعه عن نفسه بقوله: «أتقتلون رجلاً يقول: ربي الله».

لن يختلف العقلاء كثيراً على الفظاعات التي خلفها التاريخ الإنساني القديم من بربرية ووحشية، ولكنهم سيختلفون كثيراً في القرن الواحد والعشرين حول ممارسات لا تختلف بشاعة وبربرية عن تلك التي حدثت في القرون الوسطى، فنحن في عصر القانون العولمي، أي إننا لا نعيش على هذا الكوكب من خلال منظومتنا الاجتماعية فقط بل هي منظومات مترابطة تتأثر ببعضها البعض بشكل مباشر.

فعلى سبيل المثال لا الحصر قرار مثل قرار الحكومة الماليزية الذي أصدرته قبل شهر لمنع صحيفة مسيحية «الويكلي هيرالد»، من استخدام كلمة (الله) عند الإشارة إلى الرب في الديانات الأخرى خلاف الإسلام، آثار المنظمات الإنسانية والطائفة المسيحية أيضاً التي اعتبرته تدخلاً في ممارسة ديانتهم ما أدى إلى تراجع الحكومة عن قرارها.

كنت قد كتبت سابقاً عن قضية عبدالرحمن الأفغاني والذي اعتنق المسيحية عام ٢٠٠٦م فقامت عائلته برفع قضية ضده فسجن وحكم عليه بالإعدام بتهمة الردة ولولا تدخل المنظمات الدولية لما خرج عبدالرحمن من السجن حراً، وللتملص من الحشد الجماهيري الغاضب ولحفظ ماء الوجه صرحت الحكومة الأفغانية بأن عبدالرحمن مضطرب عقلياً رغم أن الرجل لم ينطق بعد خروجه إلا بحديث لا يصدر إلاّ عن شخص متعقل حيث قال بعد أن سئل عن ما إذا كان يمكن أن يسافر إلى الخارج «ربما ولكن إذا فررت فإن ذلك يعني أن بلادي لم تتغير. سيعني ذلك أنهم فازوا.. أعداؤنا.. أعداؤنا.

فبدون حقوق الإنسان وبدون احترام لكل الديانات تكون طالبان فازت».

وتتكرر تلك المأساة مرة أخرى هذا العام حيث قضت محكمة في شمال أفغانستان بالإعدام على الصحافي الأفغاني برويز كمبخش والموقوف منذ أكتوبر، بتهمة «الإساءة إلى الإسلام»، وهذه المرة ليست بذريعة تحوله إلى ديانة أخرى بل جراء توزيعه لمقال على زملائه في الجامعة اعتبرته المحكمة مهيناً للإسلام، وأيضاً تدخلت هذه المرة المنظمات العالمية ما أدى إلى تصريح وزارة الإعلام الأفغانية بتحركها في هذا الخصوص، إلاّ أنها أعلنت أيضاً بحسب وكالة الأنباء الفرنسية: «على أن ليس لها صلاحيات للتدخل في تلك القضية» مع أننا نعلم أن العالم الإسلامي لا يتمتع بحق فصل السلطات الثلاث!

من المعضلات التي يواجهها المسلمون اليوم هي عدم قدرتهم على استيعاب الاختلاف الديني أو المذهبي، ورغم أن القرآن يعلنها صراحة في عدة مواضع على أن الإنسان حر في ما يعتنقه وما يعتقده ومن ذلك قوله: ﴿لَآ إِكۡرَاهَ فِي ٱلدِّينِۖ﴾، وغيرها من الآيات العديدة إلاّ أن المسلمين ما زالوا غير مقتنعين بما يؤكده القرآن، في تحدٍ صارخ لفكرته الكونية التي نادت بضرورة حرية المعتقد، إذاً هل نفهم من ذلك أن المسلمين غير مستعدين لتطبيق تلك الأفكار؟

كنت أستمع لأحد المتظاهرين ضد الإسلام في هولندا خلال تقرير تلفزيوني بثته إحدى القنوات الإخبارية الأكثر مشاهدة قال فيه «إن المشكلة ليست في المسلم بل هي في الإسلام»، لذا يرى أن من تجب محاربته هو «الإسلام وليس المسلمين». تلك الرؤية لم تتشكل عبثاً، فذلك الهولندي متأثر ربما باغتيال ابن وطنه المخرج ثيو فان جوخ الذي أخرج فيلم الخضوع «والتي شاركت في إنتاجه الصومالية المثيرة للجدل إيان هيرسي» وثيو قد قام بقتله مسلم بطعنة سكين ثم بطلقات نارية أثناء ركوبه دراجته في أحد شوارع أمستردام احتجاجاً على فكرة الفيلم الذي يصور امرأة عارية كتبت على جسدها آيات قرآنية.

إذا كيف وصل ذلك الهولندي لتلك القناعة الخطيرة؟، لا بد أن هناك من ساهم في تشكيل تلك الرؤية في بلد لم يكن يتعرض فيه مليون مسلم لأي نوع من المضايقات إلاّ بعد حادثة ١١ سبتمبر وتنامي شكل من أشكال العداء العلني للإسلام، فعدا عن كون هولندا وغيرها من الدول الأوروبية تعيش تحت وطأة التهديد القاعدي إلاّ أن هناك أسباباً

أخرى ساهمت في تنامي هذا العداء، حيث يمارس بعض أئمة المساجد نوعاً من الخطاب التحريضي اللاعقلاني تجاه الآخر، ليزيد بذلك من حدة هذه الهوة السحيقة بدلاً من الرفع من قيمة التعايش وإيراد أمثلة عن تعايش النبي محمد ﷺ مع اليهود في المدينة المنورة، إلاّ أن إماماً متشدداً يفضل أن يتحدث مثلاً عن المؤامرات التي كانت تحاك ضد الرسول من جيرانه اليهود!

إذاً الجوهر يكمن في فحوى الخطاب المقدم، فلا نستبعد أن يكون ذلك الشاب المغربي الأصل الهولندي الجنسية ذو الـ ٢٦ عاماً قد خرج لتوه من أحد تلك المساجد مشحوناً بطاقة الكراهية وأهمية إزاحة عدوه اللدود من على وجه البسيطة!

ونأتي بعد ذلك لنحتج على القوانين الجديدة التي تحد من الهجرة إلى الدول الغربية.

هناك عامل يكاد يكون لصيقاً بالخطاب المساجدي وهو الإعلام الخطابي التقليدي، ومن ذلك تصعيد تلك القضايا في ذهن الشارع الإسلامي سواء المقيم أو المهجري بحيث يمنحه عن طريق الإيحاء المباشر بأنه مستهدف وأن من حقه أن يعبر عن غضبه برد فعل خارج عن المألوف كون دينه يتعرض لهذا النوع من المهانة المستمرة، ومثالاً على ذلك سؤال طرحه مذيع تلك القناة على ضيفه البريطاني حول: ما الهدف من هذه المظاهرة ضد الإسلام؟ مختصراً سؤاله الأخير بقول: «ولم الاستفزاز؟» ربما يأتي من يقول إن السؤال شرعي في ذاته إلاّ أن هذا النوع من الأسئلة الشعبوية هي من ساهم في حالة الشحن من حيث طرح أسئلة ذات قوالب جاهزة الإجابة في ذهن المتلقي: «إذاً من حقي أن أغضب وأثور»، أو «نعم أنا مستفز ومستهدف فلا يلومني أحد على أي حماقة قد ارتكبها!».

الإعلام والمسجد عاملان مهمان، ولكنني لن أغفل عن عامل آخر لا يقل أهمية، بل ربما هو العامل الأهم، وهو التعليم الذي يتلقاه المسلمون في دول العالم الثالث والذي سأختصره في جملة واحدة: «التعليم الذي يحرض على العداء التاريخي مع الآخر المختلف عن المتلقي وبالتالي لا يركز على التنمية الفكرية التي تهيئ الفرد على التعاطي مع الاختلاف بشكل عقلاني لا عاطفي تهييجي».

وربما لن أستفيض في هذا العامل الذي أعتقد أنه الأكثر أهمية كونه يحتاج إلى مبحث بحد ذاته!

منذ فترة بسيطة خرج لنا الأزهر بفتوى رسمية بناء على طلب قضائي مصري، تطالب فيها بمعاقبة من يشهر إسلامه لأغراض شخصية؛ كالزواج والطلاق مثلاً، ورغم ما توحي به تلك الفتوى السياسية من بعد ديني تنظيمي إلاّ أنها تحمل في طياتها سياط اغتصاب حق الآخر في اعتناق الديانة التي يشاء، وربما ظن المتلقي أنها لدرء المشكلات التي ظهرت مؤخراً جراء إشهار بعض الأقباط لإسلامهم، إلاّ أنها فيما يبدو جاءت لمنع هذا النوع من الإشهار وإخلاء مسؤولياتها الدينية من السخط الشعبي من الطرفين القبطي والمسلم وهو دور من المفترض أن لا تمارسه المؤسسة الرسمية في مصر، إلاّ أننا نرى في هذا الزمان أن المؤسسات الرسمية الدينية انحرفت عن عملها الأساس إلى قضايا سياسية لا علاقة لها بالدين لا من قريب أو بعيد، وهي إحدى المشكلات التي ساهمت في انتشار هذا التأزم الحاد إزاء من يطلق عليهم المرتدين حتى أن والد الشاب المصري أحمد حجازي والذي اعتنق المسيحية أعلن عن نيته إهدار دم ابنه إن هو لم يرجع عن قراره!

ومن المثير للسخرية أن الإيرلندي المسلم شون ردموند والذي ظهر في لقاء مع تركي الدخيل في برنامجه إضاءات رد قائلاً حين سأله الدخيل عن رد فعل والده إزاء إسلامه قائلاً: «لو أنت تحس أنك تعبد الله كمسلم أحسن من المسيحية أسلم بس لا تخفي عليّ، كون صريح معي وخلاص. إن أحداً تكلم عنك يقلب وجهه ويطق رأسه بالجدار. هذا كان رد فعله. ما كان يحب يسمع ولا واحد يتكلم علي. هذا أسلم وهذا قراره ما عندنا مشكلة معاه وخلاص».

رد فعل والدَيْ أحمد وشون يشكلان ذلك الاستيعاب الذي تحدثت عنه سابقاً، فوالد شون لم يجد حرجاً في أن يعلن ترحيبه التام بتحول ولده عن المسيحية إلى الإسلام، أما والد أحمد فأعلن عن عزمه إهدار دم ابنه إن لم يرتد عن مسيحيته، إذاً كما نتعاطى نحن مع قضايانا بهذا الشكل اللاحضاري المغيب عن مفاهيم حرية المعتقد التي اقرّها القرآن في عشرات الآيات، عدا عن أن القرآن لم يأتِ على ذكر آية واحدة تبيح هدر دم المرتد، ولم تحدث أي حالة قتل لمرتد في حياة النبي محمد ﷺ، فهي إذاً ليست قضية استفزاز أو نحو ذلك إنما هي قضية استيعاب لفكرة الحرية الدينية. ولا أجد حرجاً في إعلان دهشتي من إصرار المسلمين على تأجيج فكرة إلزام الآخرين على احترام دينهم دون أن يحترموه هم أولاً، فالمسلمون هم المسؤولون عن حالة التشويه التي طالت الإسلام، وهم المسؤولون أيضاً عن حالة الاستفزاز المزعومة.

يجب أن يتوقف المسلمون عن محاولة إقناع العالم الغربي بالتوقف عن إبداء آرائهم تجاه ما يطرحونه من ممارسات دينية لأنهم هنا لا يتحدثون مع عقل جامد بل هو عقل تشكل عبر قرون دموية ليصل إلى العقل الجدلي الحر الذي لن يقبل يوماً بالمساومة على حريته من أجل إرضاء أحد!

فهل يفهم المسلمون ذلك؟ وهل سيتبعون القرآن كما هو أم سيستمرون في إتباع التفسيرات البشرية؟!

الشرطة الدينية: هل تحمل حقيبة دبلوماسية؟(*)

«بشأن ما لوحظ من عدم التزام بعض مراكز الهيئة بما يقضي به التعميم رقم ٣٨٥٢ /٢ش في ١٤١٤/٧/١٢هـ من أنه في حالة القبض على رجل وامرأة في حالة خلوة محرمة فيكتفى بترك المرأة وأخذ التعهد على الرجل، وما قضى به سموّه الكريم «وزير الداخلية» بالتأكيد على الالتزام بما نص عليه التعميم المشار إليه ولا يخرج عنه إلاّ بموافقة أمير المنطقة في قضية بعينها».. ربما لن يصدق البعض أن التعميم الرسمي الموضح أعلاه صادر عن وزارة الداخلية السعودية منذ أكثر من ١٣ عاماً، وربما يذهب القارئ للتساؤل «لم لا نرى تطبيقاً عملياً له على أرض الواقع»؟ حسناً: ذلك أول ما تبادر إلى ذهني حين تسلمت ملفاً كاملاً يحوي عدداً من القرارات الصادرة عن جهات عليا في السعودية تلزم به «هيئات الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر» بقوانين ولوائح معينة!

نشرت صحيفة «الحياة» بتاريخ ٢٠٠٦/٨/٢٦م قضية «سيدة تلجأ إلى «حقوق الإنسان» ضد رَجُلَيْ «حسبة» و«أمن»! «وتتلخص القضية في لجوء سيدة سعودية إلى القضاء في حق خاص ضد رجلي هيئة قاما بضرب سائقها وقيادة سيارتها إلى منطقة مظلمة وتركها هي وابنتها وخادمتها بعد نعتها بالزانية في حالة من الرعب والذهول، وتقول الصحيفة: «وبعد مداولات استمرت شهوراً، أصدر القاضي حكماً، «بعدم حق المدعيتين في ما تدعيانه من تأديب حيال المدعى عليهم»، بعدما سرد عدداً من النقولات وفتوى صدرت قبل أكثر من ٤٠ عاماً، ترى أن رجل الحسبة لا يمكن محاسبته أو ملاحقته قضائياً بسبب خطأ ارتكبه أثناء ممارسته لمهام وظيفته».

(*) **المصدر**: المباشر نت، التاريخ ٢٠٠٩/٢/١٧م.

وتذكر الصحيفة «بحسب صك المحكمة لفت عضو الهيئة وصديقه إلى أنهما «تحركا بناءً على بلاغ من شخص مجهول، يؤكد أن السيارة التي يقودها سائقهن ستُقل فتاة إلى مكان مشبوه، ثم شاهدا الفتاة تخرج من المدينة الترفيهية وتركب في السيارة ذاتها حتى وصلت إلى منزل دخلت فيه (خرجت لجنة من الإمارة وعاينته وثبت أنه منزل جدتها لوالدها)، وبعد ساعة ونصف الساعة خرجت منه ومعها امرأتان». وتبين في ما بعد أنهما الأم والخادمة.

وفيما يخص الحالة آنفة الذكر وبغض النظر عن تعليقنا الشخصي عليها سأورد هنا بعض مواد توصيات الرئاسة العامة للهيئات فيما يخص القبض والإحالة: المادة الثالثة: «لا توقف السيارات التي تقل الأشخاص إلاّ إذا لوحظ مخالفة شرعية مؤكدة تستوجب إيقاف صاحب السيارة، ولا يجوز إيقافه لمجرد التهمة أو الشك». المادة الرابعة: «لا يجوز إلقاء القبض على أي شخص ما لم يكن قد ارتكب مخالفة شرعية معينة تستوجب القبض عليه، ويجب أن تكون مبررات القبض كافية ومقنعة ومؤكدة حتى يسوغ القبض على الشخص». المادة الثامنة: «لا تقبل الإخبارية إلاّ من شخص معروف وتكون مكتوبة بخط واضح، وفي جميع الأحوال لا يجوز الإقدام على اتخاذ أي إجراء تجاه المخبر عنه إلاّ بعد التحري الدقيق والتثبت من صحة الإخبارية»، طبعاً وبغض النظر عن المواد السابقة التي تم خرقها في حالة السيدة المذكورة سابقاً إلاّ أن البند الأخير أكثر إثارة للجدل!

فكيف لقاضٍ أن يعتمد على رواية عضوي هيئة تلقّيا بلاغاً من مجهول بينما العضوان قاما بخرق النظام أصلاً! لا عجب إذاً حين يقول رئيس المجلس الأعلى للقضاء الشيخ صالح اللحيدان في حواره مع «الحياة» بتاريخ ٢٦/٣/٢٠٠٦م في رده على السؤال الآتي: «انشغلت الصحافة السعودية في الآونة الأخيرة بخلاف وصل إلى القضاء، بين قاضٍ وأعضاء في «هيئة الأمر بالمعروف»، ما اعتبر انتهاء توافق استمر طويلاً بين الجهتين الدينيتين؟!

«الحمدلله، ليس هناك تنافر ولا تنافس. الحق يقال إن القضاة أنصار لرجال الحسبة، وأن رجال الهيئات من أحباب القضاة، وإذا فرض أن قضية ما وجدت بين قاضٍ وأعضاء في الهيئة، فلا يدل ذلك على أن هناك تفككاً، والأصل أن الشاذ لا حكم له».

الشيخ الفاضل اللحيدان يؤكد إذاً أن علاقة أعلى مؤسسة قضائية في البلد بمؤسسة حكومية أخرى قائمة على الود والمحبة، ويؤكد على شذوذية الخلاف والاختلاف!! ونتساءل كيف ستتسم الأحكام القضائية بالعدل والمشروعية طالما العلاقات قائمة على المحبة!!

وكيف نثق بقضاء يعتمد في أحكامه على العلاقات الشخصية!! ويردد دوماً شعار «استقلالية القضاء»!!

دعونا هنا أيضاً نسرد عدداً من القضايا المتعلقة بانتهاكات قام بها أفراد يتتمون لهذا الجهاز والتي نشرت في الصحف السعودية خلال السنوات الماضية:

ـ نشرت صحيفة الرياض بتاريخ ٢٠٠٦/٦/١٩م قضية مواطن تعرض إلى ضرب مبرح من ٣ أعضاء من الهيئة ونتركَكم هنا مع جزء من حديثه: «كنت أسير في شارع صفوان التميمي بحي منفوحة يوم الثلاثاء الماضي عند الساعة ٩,٣٠ مساءً وإذا بثلاثة رجال يهجمون عليّ من الخلف حيث قاموا بضربي ضرباً مبرحاً ومزقوا ملابسي واقتادوني إلى سيارة مدنية وأركبوني فيها بالقوة وأنا في حالة ضعف وهوان من شدة ما تعرضت له من الضرب أمام أعين الناس»... لن نأتي هنا على تفاصيل القضية حيث إن الهيئة وبعد أن طلبت هوية الرجل اكتشفت أنه الرجل الخطأ وقدمت اعتذاراً خطياً له نشرته الصحيفة يفيد أن الهيئة تعتذر عن خطئها غير المتعمد راجين منه النسيان والصفح!!

ـ نشرت صحيفة عكاظ بتاريخ ١٩ يوليو ٢٠٠٦م «شهد أحد المراكز التجارية بتبوك مساء أمس الأول مضاربة جماعية غريبة من نوعها بين عدد من أفراد هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وأسرة مكوّنة من ٥ أشخاص «شاب يبلغ من العمر ١٧ عاماً ووالدته وشقيقاته الثلاث». فبينما كان الشاب يقوم بشراء بعض الحاجيات مع أسرته في أحد أكشاك بيع الألعاب، حسبما يقول، جاء إليه أحد أفراد الهيئة وسحبه من داخل المحل متهماً إياه بمعاكسة الفتيات، إلاّ أنه أبلغه بأنه مع أسرته، لكنهم اقتادوه عنوة. عندها تدخلت والدته مناشدة إياهم ترك الشاب مؤكدة أنه ابنها. ومن ثم نشبت مضاربة بين الشاب وثلاثة من رجال الهيئة وسحبوه على مرأى من مرتادي المركز لتأتي والدته بعصا وتشتبك مع رجال الهيئة ويتدخل زوجها الذي كان قريباً من الموقع في الاشتباك وسط جمهرة من المتسوقين. هنا تدخلت الدوريات الأمنية والهلال الأحمر وتم نقل الشاب إلى مستشفى الملك خالد وكذا والدته وإحدى شقيقاته واللتين أصيبتا بانهيار عصبي. «عكاظ»

تواجدت بالموقع والتقت صاحب المحل الذي كانت الأسرة تتسوق فيه ويدعى إبراهيم العطوي الذي أكد أن الشاب محمد عواد كان يقف مع أسرته لشراء ألعاب من محله حيث فوجئ بدخول أحد رجال الهيئة وسحبه رغم توسلات والدته وشقيقاته لتركه». طبعاً الشاب يرقد في المستشفى ومعظم القصص الواردة هنا مرفقة بصور في الصحف المنشورة بها!!

ـ نشرت صحيفة الحياة بتاريخ ٢٠٠٦/٦/١٠م قضية شابين جامعيين كانا يتناولان الطعام في إحدى المجمعات التجارية وتم إلقاء القبض عليهما من قبل الهيئة والتي أودعتهما أحد مراكزها وعطلت أحديهما عن امتحان نهاية العام، واختصاراً للقصة التي أوردتها الصحيفة سأورد هنا فقط رد الهيئة على القضية في نفس الصحيفة: «من جهته أكد نائب رئيس الهيئة في الرياض الشيخ عثمان العثمان أن الشابين استوقفا في مطعم داخل السوق له جلسات خارجية ملاصقة للجناح العائلي ولا يفصل بينهما سوى حاجز زجاجي. وأشار إلى أن الشابين كانا يفعلان خاصية «البلوتوث» بجوار مجموعة من الفتيات. وعن احتجاج الشابين بعدم وجود شبهة خلال استعمالهما الجوال داخل مطعم للعزاب، أكد الشيخ العثمان توفر كل القرائن على وجود المعاكسة لاسيما وهما يستقبلان ويرسلان الملفات بالبلوتوث في ملاصقة حاجز الفتيات، لافتاً إلى أن الطالبين لم يكن هدفهما المذاكرة، على حد زعمهما، وأشار إلى أن رجال الهيئة لديهم من الفراسة ما يمكنهم من التعرف على مستعملي الجوال لأغراض بريئة من أولئك الذي يعاكسون بنات المسلمين». إذاً تهان كرامة المواطنين بناءً على فراسة وحدس أحد المنتمين إلى الهيئة!!

ـ نشرت صحيفة المدينة بتاريخ ٢ يناير ٢٠٠٤م خبراً مفاده أن إحدى دوريات الهيئة في محافظة أملج تسببت في تعرض شابين لإصابات متفرقة نتيجة اصطدامها بسيارة الشابين أثناء مطاردتهما في شارع عام أثناء خروج الطالبات من المدارس وبعد الحادث تم ترك السائق بدون إسعاف، واقتادوا الراكب إلى مركز الهيئة...».

ـ نشرت عكاظ بتاريخ ٢ يناير ٢٠٠٤م قضية الشاب عبدالله العنزي من تبوك والذي اتهم أحد رجال الهيئة بالاعتداء عليه ضرباً وتوجيه ألفاظ نابية له.

لا مجال هنا لنشر عدد كبير من القضايا ضد الهيئة والتي تتسم بالطائفية أحياناً، ولكننا سنتحول إلى تصريح أدلى به رئيس الهيئات في السعودية الشيخ إبراهيم الغيث لصحيفة الشرق الأوسط منذ حوالي العامين ويقول فيه: «إن أفراد الهيئة يجري تدريبهم

على أن يكونوا أكثر لطفاً في تعاملهم مع الناس»!! وفي تصريح آخر لوكالة أسوشييتد برس نفى الغيث المزاعم التي تقول إن الهيئة ليست لديها قواعد لمحاسبة أعضائها، وقال: «إنهم موظفون مثلهم مثل موظفي الدولة الآخرين وهناك أمر ملكي بمحاسبة موظفي الخدمة المدنية».

وحين يذكر رئيس الهيئات ذلك التصريح فهي كارثة حقيقية، فمن ناحية يعترف الشيخ ضمنياً أن رجاله لا يتعاملون بلطف مع المواطنين، والأخطر من هذا أن التدريب الجاري يحقق «اللطف المعتدل» وليس اللطف العام الذي نفهمه ونعرفه!! كما أننا لم نرَ يوماً محاسبة لعضو هيئة على أي خطأ تم ارتكابه دون وجه حق!

وكما تساءلت في عنوان المقال: «هل تحمل الشرطة الدينية في السعودية حقيبة دبلوماسية؟» بمعنى أن القصص الواردة تصل بنا إلى نتيجة واحدة لا مناص منها وهي أن الهيئات لا تتعرض لمبدأ المحاسبة كأي مؤسسة حكومية أخرى، لذا فالعاملين بها يتمادون في تعاطيهم مع أفراد المجتمع دون خوف من رادع أخلاقي أو إنساني أو حكومي!

ومن الواضح أيضاً وجود ثغرة قانونية بين النظام الموضوع وطريقة تطبيقه ومخالفات صريحة يمارسها أفراد الشرطة الدينية من بينها عدم حملهم البطاقات الخاصة بهم والتي أكد على ضرورة وضعها وزير الداخلية الأمير نايف بن عبدالعزيز في تعميم موجّه إلى رئيس الهيئات الغيث!

إضافة إلى مخالفات أخرى تتعلق بنظام الإجراءات الجزائية المعمول به في السعودية والصادر عن مجلس الوزراء حيث تحدد المادة ٢٦ من الفصل الأول من «يقوم بأعمال الضبط الجنائي، حسب المهام الموكولة إليه» ومن بينها في الفقرة السادسة «رؤساء مراكز هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر في حدود اختصاصهم».

فهلا يفسر لنا القائمون على هذا الجهاز حالات الضبط التي يقوم بها أفرادها مخالفين بذلك وضاربين به عرض الحائط!!

وأثناء البحث والتقصي عن بعض الأنظمة في موقع الرئاسة العامة لهيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر فرع المدينة المنورة لفت نظري أيقونة تحمل عنوان «استشارات» وهالني كم التحريض الموجود في إجابات الهيئة على أسئلة بعض المواطنين ومن بينها سؤال أحدهم عن «اتخاذ وسائل لإيقاف جريدة الوطن عن الهجوم على

الهيئات؟» ورغم أني لا أحبذ إضاعة وقت القارئ الكريم بمثل هذه الأمور إلاّ أن الإجابة الكارثية تستدعي بعض التنازلات، وإليكم إجابة الهيئة: «الحمدلله، لا يزال أهل السوء يكيدون للخير وأهله، ولكن الله غالب على أمره ولو كره المشركون، نود أن نطمئنكم جميعاً أن معالي الرئيس العام ومن دونه من منسوبي الهيئات يبذلون جهوداً في إيقاف مهزلة جريدة الوطن... وسنعلن في الوقت المناسب ما تم اتخاذه... ونشكر جميع إخواننا الذين راسلونا وشاركونا بالرأي والتفاعل عبر موقعنا أو غيره من المواقع أو وسائل الاتصال، ونحن واثقون من مساندة الشعب السعودي بأكمله للهيئات، وما هذه الجريدة إلاّ بوق سوء قد انكشف أمره، والله ولي المتقين». فهل هيأ لي أم أن الهيئة وصفت للتو القائمين على صحيفة سعودية بأنهم مشركون وبوق سوء!!

وهنا سؤال آخر ضمن عشرات الأسئلة: «هل العمل في البنوك السعودية حلال أم حرام يا شيخ؟ لأنه كثر الهرج فيه، وأنا جاءتني وظيفة في أحد البنوك السعودية أفيدون جزاكم الله ألف خير؟ «الحمدلله، العمل في البنوك التي تتعامل بالربا والمعاملات المحرمة لا يجوز لأنه من التعاون على الإثم والعدوان، وسواء هذه البنوك في السعودية أو خارج السعودية».

فلم تَـكتفِ الهيئات فقط بدور الجلاد والمحاسب بل ووكّلت نفسها أمر الفتيا رغم وجود هيئات عليا مختصة تقوم بذلك الدور؟

بقي أن نقول إن عدد مراكز الهيئات في السعودية بلغ أكثر من ٤٦٠ فرعاً، يتبعها ٥ آلاف عضو، كما أن الميزانية الحكومية المعتمدة لهذا الجهاز خلال العام المالي المنصرم بلغت ٣٥١ مليون ريال كان الأجدى بها أن تصرف في مجالات التنمية الإنسانية مع تنفيذ المطالبات الإصلاحية المنادية بضم الهيئات إلى الشرطة وتحويلها إلى قسم للآداب العامة يتعاطى مع قضايا الدعارة بدلاً من إهانة المواطنين وتحويل الشوارع السعودية إلى حرب عصابات دينية!!

أهم معارك بدرية البشر التنويرية

المعطلون(*)

استقل العاهل السويدي كارل غوستاف أحد القطارات فائقة السرعة طراز «ايه.في.أي»، بصحبة وفد من ٢٠ عضواً من الأكاديمية الملكية السويدية للعلوم الهندسية في زيارة لإسبانيا، لدرس أوجه التقدم العلمي والتكنولوجي في البلاد، بما في ذلك شبكة القطارات فائقة السرعة. وقطع القطار الذي استقله غوستاف المسافة بين مدينتي برشلونة وسرفسطة، ٣١٤ كيلومتراً، في ٩٠ دقيقة، وبحلول عام ٢٠٢٠، ستملك إسبانيا عدداً من خطوط السكك الحديدية للقطارات فائقة السرعة يزيد على أية دولة أخرى، ما عدا الصين.

وفي شهر تسعة من هذا العام، افتتح وفد من حكومة دبي وعلى رأسهم محمد بن راشد مترو دبي، القطار الأفخم والأول عربياً، وفي يوم ٢٣ من أيلول (سبتمبر) الذي صادف اليوم الوطني افتتح الملك عبدالله جامعة الملك عبدالله للعلوم والتقنية بحضور قيادات عالمية وعربية. هذا الخبر يضعنا اليوم في قائمة أخبار العالم الذي يحقق مفهوم الإعمار في الأرض والارتقاء برحلة البشرية نحو الحرية والعلم والمعرفة والتطور.

القضية الاجتماعية التي تشغل دبي في مشروع المترو هي كيف تقنع الإماراتيين بأن ركوب المترو هو الخيار الأمثل لحلول كثيرة منها الترفق بالبيئة والاقتصاد وحل أزمة المرور، أما نحن فالقضية التي تشغلنا في مشروع علمي يحتفي بالعلم والمعرفة، هي كيف نقنع أصحاب الخطاب الرجعي بأن الدين والعلم لا يتناقضان إلاّ في النفوس المريضة كما يقول الملك عبدالله.

يقول مدير الجامعة إنه «منذ سنتين لم يكن هناك سوى الرمال والبحر، واليوم هنا

(*) المصدر: جريدة الحياة، التاريخ ١٤٣٠/١٠/٧هـ.

واحدة من أفضل البنى التحتية للأبحاث في العالم «إشارة للعزم الرشيد والقدرة على إنتاج المعرفة»، ويقولون هم إن تخريج خطيب وداعية وإمام أهم من تخريج طبيب ومهندس ومحام. يعيبون على اليابانيين أنهم يمدون العالم كل يوم بمخترع جديد، لأن في هذا حرصاً على الدنيا وتعلقاً بها، وينسون حديث (لو قامت القيامة وفي يد أحدكم فسيلة فليزرعها). لا يخجلون من أنهم يلبسون من غير ما يخيطون ويأكلون من غير ما يزرعون، ويتداوون بدواء من يصفونهم كفاراً يحل قتلهم. بل يداوون عجزهم بذريعة أن الله هو من سخر لهم أقواماً تخترع لهم، بينما هم ما عليهم سوى استهلاك ما ينتج هؤلاء الكفار والدعاء عليهم.

يحثون الناس على تعطيل كل بناء وكل عمل وكل مجتهد، وتفتيت كل مشروع ناهض ورجم كل الهمم الطامحة للمستقبل وخدمة البشرية، صاروا من شدة تمحورهم حول هذا الخطاب المريض أعداء حتى لأنفسهم، فهم لا يرون في صرح علمي عالمي ضخم يحتفي به العالم، سوى عقدة الاختلاط وأفكار منحطة عن فساد الناس.

إن هذا الخطاب التعطيلي هو خطاب ضد الحياة والعلم، يزداد تقزماً كلما كشف نفسه، وكلما شعر بنهايته زاد صراخه، وهو لا يفلح سوى بتشتيت جهودنا واستنزاف طاقتنا، ولا بد للدولة من أن تتخذ موقفاً حاسماً وصارماً ضد هذا الخطاب التعطيلي، فكفانا ما ضاع من وقتنا سدى!

أبطال هيئة الأمر بالمعروف!(*)

الخبر يقول إن شاباً همّ باختطاف طالبة من أمام منزلها في مدينة الخبر، لكنها هربت منه، فتوعدها بتكرار المحاولة، فما كان من والد الفتاة إلاّ أن قام بتقديم بلاغ رسمي لهيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر في الخبر، والتي قامت بمراقبة المدرسة بعد صلاة الظهر من اليوم الثاني، وشُوهد الشاب وهو يحوم بسيارته، ما دعا رجال الهيئة إلى توقيفه وأخذ أقواله ومن ثم حجزه، وتم تحويل القضية إلى شرطة الخبر.

الحادثة كما هو واضح هي قضية أمنية بالدرجة الأولى. محاولة اختطاف، ثم تهديد، ثم بلاغ رسمي، ثم مراقبة، ثم اعتقال، ثم تحقيق. لكن الغريب في الأمر أن

(*) المصدر: جريدة الحياة، التاريخ ١٤٣١/٤/٨هـ.

الجهة التي باشرت كل هذا هي هيئة الأمر بالمعروف، وليست إدارة الشرطة التابعة لوزارة الداخلية المسؤولة عن حفظ الأمن، وهذا ما يستدعي سؤالاً مهماً هو: لماذا توجّه الوالد لهذه الجهة وليس لمركز الشرطة؟ هل لثقته الأكيدة بأن حفظ أمنه لن تقوم به سوى هذه الجهة؟ وهل أصبحت العلاقة بين الشرطة والمواطن علاقة ضعيفة؟ وقد يقول قائل: إن الرجل لا يفرّق بين من هي الجهة المخولة، وهذا محتمل، لكن السؤال الذي يستتبع هذا الافتراض: هل هيئة الأمر بالمعروف هي الأخرى لا تعرف ما هي صلاحياتها، لتقوم بمباشرة قضية أمنية كهذه؟ أم أن لديها من الصلاحيات ما يدفعها للقيام بهذا؟

الحقيقة أن المواطن سيشعر بارتباك وهو يرى أن حفظ الأمن أصبح مختلطاً بين مؤسستين، وبحسب ما نسمع فإن هيئة الأمر بالمعروف تنجح دائماً في القبض على المجرمين، بينما الشرطة تتأخر بسبب عراقيل بيروقراطية. ما هي يا ترى صلاحية هيئة الأمر بالمعروف التي تباشر قضايا الابتزاز وقضايا الخطف، وتدخل طرفاً دائماً ضمن اللجان الحكومية، لتدرس قرارات مثل قرار المبادرة لإنقاذ البنات في مدارس البنات، لأن ستر عوراتهن يأتي سابقاً على المحافظة على حياتهن، هذا على الأقل ما يوحي به اتخاذ مسألة إنقاذ البنات كقضية تحتاج لدراسة، بينما لا أحد يناقش قضية إنقاذ مدارس الذكور.

هيئة الأمر بالمعروف أيضاً تصادر السلع من السوق التي تجدها مخالفة بنفسها، وتسحب المجلات وبطاقات معايدة الأزواج (هبي انفر سيري) من المكتبات، والكتب من معارض الكتب. والقائمة تطول لو سردتها. المطلوب معرفة هل هيئة الأمر بالمعروف هيئة أم وزارة فوق كل الوزارات؟ ولماذا في كل المؤسسات الحكومية تضيع بعض حقوق المواطنين بسبب البيروقراطية التي تنتهج سياسة ارفعوا للوزارة، وخاطبوا الوزارة الأخرى، بينما هيئة الأمر بالمعروف لا تكتب لأحد، ولا تستأذن أحداً، فهي تباشر في كل ما يطلب منها، لهذا تعزّز عند المواطن الاعتقاد بأنها البطل الذي يأخذ حقوقه ويحميه؟ لكن، هل ترضى المؤسسات الأمنية بهذه الصورة النهائية لأدائها والتخلي عن دورها لمصلحة أبطال هيئة الأمر بالمعروف؟

وقف عند حدك! (*)

يبدو أن كثيراً من شيوخ الدين عندنا وقعوا في مصائد إلكترونية لا ينفع معها ما كان رائجاً من آليات دفاع قديمة، وهي الاعتماد على ثقة الناس وربما سذاجتهم، وتكذيب الخبر، والقول بأن ما نشر عنهم هو من المؤامرات التي تحاك ضد الدين والشيوخ المدافعين عن ثوابته ونصرته. فبعد نفي الدكتور يوسف الأحمد وتكذيبه لمهاجميه حول رأيه المسجل بالصوت والصورة في هدم الحرم، يقع اليوم الشيخ النجيمي في قصة مشابهة حول تكذيب صوره وهو متلبس بتهمة الاختلاط التي رعى تحريمها، وجلوسه مع النساء مبتسماً وممازحاً والقول بأنها مفبركة، وهذا لا يعني فقط أنه يتهم شخصاً واحداً بل إن التكذيب يشمل جميع الحضور ومراسلي الصحف السعودية والكويتية.

كثيرون تفاءلوا بأن هذه الصورة عكست جانباً متنوراً ترجمه لقاء الشيخ النجيمي مع نخبة من نساء الكويت من الناشطات الحقوقيات والمثقفات، وفي يوم المرأة العالمي الذي يفترض أنه يوم يحمل فكرة تكريم المرأة وشد أزرها والنهوض بها وبجهودها العالمية والمحلية، لكن صور الشيخ النجيمي أوقعته على ما يبدو في ورطة كبيرة جعلته يتراجع عن ما تم نقله بالصوت والصورة وشهادات شهود العيان، وورطته تتلخص وتتوسط بين ورطتين، ورطته الأولى مع جماعته من الإسلاميين الذين أخذوا عليه مشاركته بين نساء سافرات في مناسبة فيها تشبّه بالغرب، ثم ورطته حين حاول تصحيح وتجميل ما حدث مع الكويتيات اللاتي لم يقبلن أن يقول بينهن شيئاً وحين يعود يقول عليهن شيئاً آخر.

ورطته الكبرى أنه وقع هذه المرة مع كويتيات يتسلحن بحرية تعبير في الصحافة لا رادع لها وقوانين مدنية سترفض أن يرفع الشيخ صوته عليهن ويجلدهن بسوط كلماته ويقول إنه إنما ذهب مغلباً مصلحة تأديبهن وردعهن على مفسدة مشاركته معهن، ثم يصفهن بالعاصيات، ويبدو أن الشيخ النجيمي «وقع وقعة ما بعدها وقعة».

كنت آخذ على الشيخ النجيمي ظهوره المستمر في قناة «ال بي سي» مع مذيعة «سافرة»، لكنه رغم هذا لا يتحفظ تأدباً في خطابه المهين لكل النساء السافرات منهن وغير السافرات، مشيعاً بين الناس أن شيوخ الدين السعوديين عندنا لا يتأدبون في خطابهم مع الآخر المختلف معهم وعنهم.

(*) المصدر : جريدة الحياة، التاريخ ١٤٣١/٤/٢٧هـ.

الخلق الرفيع والتهذب في الحديث ليسا سلوكاً مطلوباً فقط من شيوخ الدين بل وأيضاً إنصاف مبادئ الدين الرفيعة التي تحترم حرية المعتقد وحرية التعبير، وهذا ما تجده عند معظم شيوخ مصر والمغرب والشام. لكن الشيخ النجيمي وغيره كثيرون ينسون أن عصا الوصاية والتسلط وتعنيف النساء وتجهيلهن والاستخفاف بكرامتهن وعقولهن ستكلفهم الكثير حالما يتعدون حدود السعودية، ويقعون في حمى كويتيات «ثقيلات» الوزن سياسياً وفكرياً، سيحشرن الشيخ النجيمي شر حشرة، وينشبن في حلقه ولن يتراجعن عن محاضرته بالأدلة البصرية والسمعية التي تستطيع التقنية إثبات أنها غير مزيفة، وهي الأدلة التي أنكرها الشيخ النجيمي رغم أنه غير مضطر لإنكارها، فما فعله لا يقع في محظور ديني، فهو اختلاط عام ليس فيه خلوة، وحديث معلن ومصوّر وضحك محتشم، وحديث رفق ولين الرسول ﷺ في أحاديث كثيرة مازح النساء، لكنه غالى وتشدد فوقع في شر غلوه وتشدده.

الورطة ليست في ما فعل النجيمي بل في إنكاره لما فعل وإصراره على القول بأنه ذهب هناك لا ليحاور النساء ويشاركهن طروحاتهن، بل ذهب ليؤدبهن ويعلن عصيانهن. وهو ما لم ترضه الكويتيات وقلن له «وقف عند حدِّك».

أساطير(*)

يبدو أن هيئة الأمر بالمعروف لا تكتفي بأن تقوم بعملها بصمت، بل إنها تنشره في الصحف بجسارة تحسد عليها، فالخبر يقول إن «الهيئة» قامت بالقبض على أستاذ أكاديمي في سيارته مصطحباً طالبة، واعترفت هذه الطالبة بأنها ذهبت معه إلى مسكنه. السؤال هنا هو: هل تجوز قانوناً محاسبة المتهم على ما اعترف به أو على ما تلبس به؟ ثانياً: كيف تستدل هيئة الأمر بالمعروف على الخُطاة والعُصاة؟ وهل تتوسل في طريقة القبض عليهم وسائل قانونية مشروعة، أم أنها ترتكب تجاوزات لتضبط محرمات كما في قصة عمر بن الخطاب ـ رضي الله عنه ـ حين تسلق الجدار لضبط شاربي خمر؟ السؤال الثالث: هل المنكر هو ما عمل بالسر أم ما أعلن وجهر به؟ رابعاً: هل هذا جوهر شعيرة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وهو ترك المفاسد الكبرى كالرشاوى والغش التجاري والتدليس وتعقب رجل وامرأة في سيارة في شارع عام؟

(*) المصدر: جريدة الحياة، التاريخ ١٤٣١/٦/١٢هـ.

الأجوبة ليست سهلة مثل الأسئلة، لكن الجواب المتوافر لي يقول إن الهيئة تقبض على ١٠٠ مشتبه به، شبهتهم هي وجود ذكر وأنثى في سيارة، فيتصادف أن يكون بينهم عاصٍ أو مخطئ واحد، ولا أحد منا يفكر ما مصير ٩٩ بريئاً، بعضهم نشرت قصص توقيفهم والاشتباه بهم وإهانتهم والتعدي على حقهم وكرامتهم؟

يبدو أن إعلام الهيئة يعتمد على أن قصة واحدة يشهّر بها ستكون سبباً كافياً لأن تشفع لكل الأخطاء التي ارتكبتها في حق الأبرياء الآخرين.

هل هذا فعلاً ما تريده الهيئة؟ هل تريد أن تفرغ وظيفة الأمر بالمعروف من مضامينها النبيلة، لتموضعها على محاسبة الناس على معاصيهم المستترة؟

ما هي مصلحة الهيئة في تصوير المجتمع خطاء فاسداً منحلاً بنشر هذه القصص؟ هل كي تشكك الناس في الأساتذة الجامعيين والتعليم النسائي والشباب والنساء، أم لترد على اتهامها بأنها تتعدى على حقوق الناس لترد بأنها تفعل ذلك كي تمنع شراً مستطيراً؟

بيوت الناس وسياراتهم وجوالاتهم أسرار شخصية لا يحق لأي كائن أن يباشر تفتيشها، أو يعاقب على ما حوته، بحسب الشرع ومادة حقوق الإنسان التي وقعت عليها السعودية. كما أن نقد عمل الهيئة هو لمصلحة الشعيرة نفسها، وإن لم يكن لمصلحة المؤسسة، ولن يستفيد أحد بالدفاع عنها والتشكيك في نقدها، من خلال نشر الأساطير عن عملها وعن أصحابها، كما فعلنا مع المجاهدين الأفغان الذين جعلنا جثثهم تفوح بالمسك ووجوههم المتوفاة تفيض بالبشر والسعادة، لأن أول المتضررين هو الشعيرة ذاتها.

المرأة "حرام"(*)

بدأت أشك أن فتاوى التحريم التي تخص المرأة والتي تخرج كل يوم، ستنتهي بنا يوماً إلى تحريم المرأة نفسها، يعني ما أن تقول ما حكم المرأة يرد عليك بعضهم «حرام»، لكنهم لن يتمكنوا من ذلك طالما أنهم بحاجة لها. لكنهم قد يضعون هذا في الخطط الفقهية المقبلة، على أمل أن يسفر تطور العلم عن اختراع بديل للمرأة فيرتاحون منها ومن «غثاها»، ولو أنني أشك أن المرأة لو انقرضت بسبب فتاوى التحريم فلن يجد أصحابنا ما

(*) **المصدر**: جريدة الحياة، التاريخ ١٤٣١/٦/٢٤هـ.

يفعلونه وسيصيبهم الفراغ والملل، وهذا ربما سبب رئيسي لنشاط فتاوى التحريم التي تتعلق بالمرأة، فهي الباب الأكثر إمتاعاً وتسلية.

يخيّل لي أن أصحاب فتاوى التحريم حين يستيقظون في الصباح فإن أول سؤال يخطر عليهم وهم يفركون أيديهم حماسة هو:

«هاه... وش عندنا اليوم نحرمه؟»، فيقدّم لهم موظف الأرشيف طبقاً من ملامح التنمية، يرمي الأولى قائلاً: «لا هذي خلصنا منها مكررة، لا هذي جديدة، ماذا رياضة النساء؟ حرام. قيادة المرأة للسيارة؟ حرام. بيع المرأة للملابس النسائية؟ حرام. بطاقة المرأة حرام. تعيين المرأة في مجلس الشورى حرام. عمل المرأة في القضاء كاتبة عدل؟ حرام. ماذا؟ محامية. أعوذ بالله؟ اختصاصية في مجالس إصلاح ذات البين ما عاد إلاّ هي، رفع الوصاية عن المرأة حرام». وسيجد موظف الأرشيف أنه ليس بحاجة لذكر الموضوع فيكفيه أن يقول فقط اسم المرأة.

يقول ابن عباس: «كنا في الجاهلية لا نعد النساء شيئاً، فلما جاء الإسلام وذكرهن الله رأينا لهن بذلك علينا حقاً»، وأظننا والله أعلم نعيش الجاهلية اليوم في موقفنا من المرأة، فعلى رغم أن الإسلام عدّ أول إعلان عالمي لحقوق المرأة، إذ كانت المرأة في الجاهلية تورث كما يورث المتاع ولا حق لها في الميراث زوجة كانت أم ابنة أو عمة أو خالة، ويدوم حدادها على زوجها سنة أو أكثر، وإذا تزوجت أخذ وليها صداقها، فجاء الإسلام فحدد عدد الطلقات بثلاث، وعدد الزوجات بأربع، وأصبحت المرأة تتمتع بمهرها وترث بمقدار النصف ولا تحد على الزوج إلاّ أربعة أشهر وعشرة أيام... إلخ.

لكنهم لا يريدون أن يفهموا أن الإسلام لا يضع هذا الإنجاز سقفاً لمنتهى حقوق النساء، كما فعل مع الترغيب في تحرير العبيد، بل وضع هذه الحقوق كحد أدنى وكان ينتظر أن تتطور هذه الحقوق والمساواة حين يبني المسلمون حضارة قوية جوهرها النهوض بالإنسان رجلاً كان أو امرأة أسود أو أبيض.

وعلى رغم أن العبيد قد تحرروا من عبوديتهم إلاّ أن المرأة بقيت تعاير بأنها نصف العقل ونصف الميراث. للأسف أن من اختطف هذا المجد هم الغربيون الذين لم يكتفوا بخوض حرب تحرير العبيد بل وأوصلوهم بعد ٥٠ عاماً إلى منصب حاكم أقوى دولة بمعيار الكفاءة والمنافسة الشريفة، وجعلوا أقوى منافسة له امرأة، هذه هي الحضارة التي كان يعدّنا لها الإسلام، وهذه الحضارة التي قال عنها الطهطاوي رأيت إسلاماً بلا مسلمين وعدت فوجدت مسلمين بلا إسلام.

حريم القاعدة(*)

يبدو أن قضية هيلة القصير لم تتجاوز في طرحها قضية أنها مجرد حرمة، فالمجتمع أصابه الذهول أن تنتمي حرمة إلى تنظيم إرهابي، والسلطات السعودية تحفظت عل اسمها سابقاً، على أساس أنها حرمة، والقاعدة أرادت أن تُحرج السلطات السعودية وتبتزها معيّرة إياها أنها تحتجز حرمة، والمصدر الأمني الذي صرح لـ «الحياة» حول دور هيئة القصير عيّر التنظيم بأنه يوظف حرمة، ويخالف مبادئه كتحريم مخالطة الرجال والسفر من دون محرم، ناسياً أن التنظيم يسرع لتزويج كل واحدة يعتقل زوجها أو يقتل كما فعل مع وفاء الشهري وهيلة القصير، حتى ولو كان زوجها صديقهم أو معلمهم فإن دخوله السجن يستدعي خلع زوجته وتزويجها بآخر لجعلها محل فعالية أكثر وربما لتوفير محرم، ولا أدري كيف يمكن تعيير «القاعدة» بمثل هذا، وهو الذي يجيز قتل المسلمين من الرجال والأطفال والنساء إذا ما تحصنوا بكفار، ولهذا جاز تفجير المجمعات السكنية، ويجيز قتل الجنود بفتوى دفع الصائل، لولا أننا ندور في فلك أنهن حريم.

علينا ترك تسطيح قضية أمنية خطيرة هي توظيف النساء في «تنظيم القاعدة» بحصرها في كونها استخدام «حريم»، ولنواجه ما هو أعمق وأهم، وهو أن الحريم بشر لهن الفاعلية نفسها والفائدة نفسها والضرر نفسه، وأن تصويرهن بأنهن لا يخترن بل يغرر بهن مبرر ساذج، فلو عاد إليهن الأمر مرة أخرى لاخترن ما كن عليه مثلما فعل سعيد الشهري الذي عاد إلى اليمن بعد أن اختبر غوانتانامو، ثم عفت عنه الدولة، ثم رضي الناس بتزويجه ثم أصبح أباً لطفلين... فكيف نقول بعد ذلك إنه غرر بهم وإنهم نادمون؟ هل لنتحاشى الاعتراف بأننا لم نتصدَّ للخطر الفكري وأن مجتمعنا بمؤسساته التربوية وشلل مؤسساته المدنية لم يتمكن من المواجهة القادرة على تثقيف شبابه ومواطنيه نساءً ورجالاً ضد فكر التكفير والإرهاب؟

هيلة القصير جمعت مليوني ريال سعودي تقريباً... فمن أين جمعتها وكيف؟ المصادر المطلعة تقول إنها من المجمعات النسائية المغلقة ومن مدارس تحفيظ القرآن، وتقول المصادر المطلعة أيضاً إن هيلة جندت شباباً، فهل حدث هذا أيضاً في المجمعات النسائية المغلقة ومدارس تحفيظ القرآن؟ ماذا لو قلنا إن المساجد والمدارس تعمل أيضاً

(*) المصدر: جريدة الحياة، التاريخ ١٤٣١/٦/٢٦هـ.

على تجنيد الشباب؟ هل هذا يعلق أسئلة وتحفظات على نشاط هذه المؤسسات؟

على سبيل المثال، نعرف جميعاً كيف تدخل نساء بيوتنا في مناسبات العزاء ويلقين موعظة تذكر بالموت وبعذاب النار وتدعو للزهد في الدنيا، ثم تفرد بعد هذه الموعظة شرشف صلاة يدور على النساء لجمع الصدقات، ومن لا تملك لحظتها نقوداً فإنها تتصدق ببعض ذهبها.. فهل سأل أحد منا بعد أن شاهد بعد كل مداهمة أمنية للخلايا الإرهابية ذهب النساء ونقود المسلمين منثوراً على الأرض، إن كان ريال واحد من هذه الصدقات قد وصل إلى هنا؟ وهل صدرت تنظيمات حتى اليوم تمنع هذه التبرعات من دون تصريح؟

"نقـود السينما"(*)

تنشر الصحف المحلية أخبار من وصفتهم بالمتشددين من شباب يحاولون إعاقة عرض الفيلم السعودي مناحي، الذي لا يختلف في مضمونه عن مسلسلات تعرضها القناة السعودية، لكن الفارق الوحيد هذا هو مسمى «سينما»، وهذا ما يحتج عليه الشباب الفائر بحمى الاعتقاد بأنها حرام، وفساد وضلال... إلخ من المسميات. هذه الأخبار عنهم هي قشور إعلامية، وكأن الإعلام يريد أن يجذب الناس نحو ظاهرة تبدو شاذة عن المجتمع، أو أنها تخاف الغوص لما هو أعمق.

لم تنشر الصحف ما قاله أحد المشايخ، ونشرته معظم المنتديات والمواقع الصحفية الإلكترونية وقرأه هؤلاء الشباب وغيرهم. حيث سئل الشيخ عن حكم قبول المال الذي تبرع به منتجو الفيلم لجمعية خيرية لمرضى الكلى؟ فقال إنه لا يجوز لأنه مال فاسد، وحين سئل عن المحل المناسب لصرف هذا المال، قال إنه يستحق أن يصرف في بناء حمامات المساجد وشراء الأحذية، وهذا في ما هو ظاهر، إمعاناً في التحقير لا في الاجتهاد.

هؤلاء الشباب المعارض ومحاولتهم التخريبية للتصدي لنشاطات المسرح والسينما ومعارض الكتب وحفلات توقيع الكتب، هو شباب متحمس آمن بما سمعه من شيوخهم، وآلمه أن يرى المنكر وأن يصمت عنه، فهل يلام، وهو في ظنه يقوم بحماية المجتمع وأهله.

(*) المصدر: جريدة الحياة، التاريخ ١٤٣١/٧/١هـ.

ما يزيد على نصف المجتمع السعودي يؤمن بما آمن به هؤلاء الشباب ولا أظنهم سيرون في ما يفعلونه سوى الشهامة والصلاح والتقوى، لأنهم وبكل بساطة يتبعون ما قاله شيوخهم، وعلماؤهم. أحد هؤلاء الشيوخ، تراجع عن فتوى تحريم التصفيق التي كان يؤمن بها حتى أمس القريب، لأن شيوخه هو ومن درّسوه كانوا يؤمنون بحرمة التصفيق، لكنه اليوم في مطلع القرن الـ ٢١ يرى أن حكم التصفيق لا بأس فيه.

في السبعينيات من القرن الماضي، وقبل أن تنتقل حركة جيهمان السرية من معتقد إلى حركة احتلال الحرم المكي الشريف، اجتمع الشيوخ وعلماء الدين السعوديون لمناقشة شباب هذه الحركة، لردهم عما آمنوا به، واحدة من هذه المناقشات دارت حول طمسهم للصورة في العملة النقدية الورقية بالحبر الأسود، قال لهم الشباب: أنتم من قال لنا بحرمة التصوير، والصور، فلماذا تنهوننا اليوم عن طمس الصور؟! فبماذا رد عليهم الشيوخ؟ لم يقولوا لهم إن الصور والتصوير ليس بحرام، بل قالوا نعم هي حرام، ولكن!

لكن، ما بعد لكن، لم تقنعهم، بل وصلت بهم إلى حمل السلاح وزعزعة أمن أقدس بقعة آمنوا هم بقدسيتها، وسفك الدماء فيها!

وزارة التربية... وتصحيح الخطأ!(*)

من الواضح أن التركة التي حملتها وزارة التربية والتعليم ثقيلة، فهي لم تنجح بعد خمس سنوات كاملة في الوفاء بخططها المُعلنة، وأولها التخلص من هيمنة التيار الذي اختطف التعليم طوال الثلاثين عاماً الماضية، ولا بتطوير المناهج بعيداً عن روح التطرف وباتجاه المعرفة، على رغم إعلان وزارة الداخلية إبعاد ألفي معلم عن التدريس، ونقلهم إلى وظائف إدارية في العامين الماضيين، ووصف مدير الإدارة العامة للأمن الفكري في وزارة الداخلية الدكتور عبدالرحمن الهدلق هذا الإبعاد بأنه «جاء بسبب الغلو، وبعدما تبيّن أنهم يحيلون رسالة التدريس في المواد الدراسية إلى إدارة لنشر الفكر الضال». كما ذكر أن أحدهم كفّر مدرس اللغة الإنجليزية، لأنه يدرّس لغة الكفار. ولكن يبدو أن من خرج من الباب عاد من الشباك.

ما كشفه خبر وجود اسم يوسف الأحمد على قائمة مؤلفي كتاب الفقه والسلوك

(*) المصدر: جريدة الحياة، التاريخ ١٦/١٠/١٤٣١هـ.

للصف الأول الابتدائي هو مطب كبير من الغفلة في الخطة التطويرية الجديدة، إذ تبيّن أن مهمة إرشاد أبنائنا وتعليمهم القواعد السلوكية والفقهية المجنزرة بالحرام والحلال سيقررها أستاذ علم الانقلاب والاحتساب والهدم والمقاطعة، عُرف بالعداء لبرامج الدولة، وأهمها الابتعاث وتكليف المعلمات بتدريس الصفوف الثلاثة الابتدائية، هذا غير تحريم الاختلاط حتى في الحرم المكي، وتحريم مشاهدة مباريات المنتخب السعودي مع الكفار، ولعلّه من دواعي الشرح القول بأنه وبالمناسبة رفع شكوى على الوزارة احتجاجاً منه على تدريس المعلمات للصفوف الابتدائية الأولى، فهل جاءت مشاركته هذه من باب الديمقراطية وحسن التعايش مع المختلفين والتعاون معهم، وتكليفهم بمهمة التأليف وحصد المكافأة المالية، لأنه وبلا شك لم يقم بهذا العمل احتساباً؟

للأسف أن هذا ليس بالسبب الحقيقي، لأن وزارة التربية والتعليم ما إن انتبهت لوجود اسمه على صدر غلاف الكتاب قبل الدراسة بيومين حتى ترددت أنباء عن أنها سحبت الكتاب، مسمية فعلها بأنه تدارك للخطأ، واعدة بتصحيح الخطأ.

ترى ما هو الخطأ الذي سيصحح؟ هل هو محو الاسم من على صدر الكتاب والإبقاء على محتواه؟ أم إعداد كتاب سريع على الطاير؟ السؤال الآخر إذاً لو أن اللجنة هي من احترست وقامت توخياً للمصادمات بمحو الاسم قبل أن يصل ليد الأهالي والصحافة؟ واعتبار مشاركة يوسف الأحمد في التأليف احتساباً خفياً؟ وماذا يعني غياب اسم المؤلف وبقاء فكره داخل الكتب؟ فكر يحرّم تعلم اللغة الأجنبية والمباريات والابتعاث وعمل المرأة والاختلاط بها في المسجد الحرام.. إلخ من أحكام الغلو والتنطع؟

هذا الخطأ من يتحمّله؟ ومن يحاسب عليه؟ وإذا كان هذا الخطأ تم اكتشافه مصادفة، فما هي الأخطاء التي مرت من دون أن تنتبه لها الوزارة إذا كان في قلب الوزارة يعمل ٢٠٠٠ موظف، أكدت وزارة الداخلية انتسابهم للفكر الضال، وهو بالمناسبة تعبير بديل عن الإرهاب والتكفير والعنف، فهل يكفي تحويلهم لأعمال إدارية لتطمئن الوزارة أنها تخلصت من متطرفيها؟ وهل تعرف الوزارة أن المعلم الذي يرفع للوزارة ملاحظات احتسابية، لكن ليست على طريقة الأحمد، ويشرح فيها للوزارة أن مدرسته تعادي النشيد الوطني، وتستبدله بدروس تكفين الميت، لا يجد رداً على ملاحظاته سوى نقل تأديبي لقرية نائية، لكي يتعلم هناك محاسن الصمت، أو ليصرخ بأعلى صوته يا ليل خبرني عن أمر المعاناة؟

المهم الأخلاق(*)

أعلنت وزارة التربية والتعليم أن وجود اسم يوسف الأحمد صاحب الفتاوى المتطرفة على واجهة كتاب الفقه وقواعد السلوك، بقولها إنه لا يهمها مواقفه وآراؤه المعلنة، المهم أن ما وضعه في الكتاب يتفق مع القرآن والسنة، والحقيقة أن هذا القول يكشف عن حالة دفاع وإنكار خاصة أن الأمر هو من صميم خطة تعليمية عانت من الخيبات ما عانت، وهي محل تساؤلات الناس وانتقادات الصحافة. والحقيقة أن رد الوزارة يذكرني بنكتة عن راقصة واجهها أحد زبائنها بأنها غير جميلة، فما كان منها سوى أن قالت له: مش مهم الجمال المهم الأخلاق.

وزارة التربية والتعليم تقول: مش مهم آراء ومواقف المؤلف الشخصية، مش مهم أنه اشتكانا وعارض زيارة نائبتنا لفصل دراسي في مدرسة للبنين، لأنها تختلط بالرجال، مش مهم أنه عارض تعليم المعلمات للصفوف الأولى من الأطفال ووصفها بأنها تطبع على الاختلاط الحرام، مش مهم هدم الحرم حتى لا يرى فيه جنس امرأة في الحرم تطوف علانية، مش مهم ظهوره في القنوات الفضائية يصيح قاطعوا محلات بنده لأنها أمنت للنساء عملاً، مش مهم كل هذا، المهم الأخلاق، وإذا كانت الراقصة لن تستطيع أن تثبت أنها على خلق في الكباريه فمن أين يستطيع الأحمد أن يثبت أنه معتدل وبعيد عن التطرف بعد مواقفه هذه كلها؟

ثم هل سمعتم أن أسامة بن لادن في بيانه الأول بعد الإطاحة بأبراج منهاتن يقول: إنه نسفها أتباعاً لنظرية ماركس الشيوعية في محاربة العدو الرأسمالي، أم لأنه يتبع القرآن والسنة ومحاربة الكفار وإلحاق أكبر الخسائر بهم؟

بربكم هل أصدرت القاعدة يوماً بياناً وبررت فعلتها بعد تفجيرات المحيا والحمراء ومبنى الأمن العام بغير أنها تتبع ما جاء في القرآن والسنة.

حتى الأحمد نفسه لم يقل يوماً إن آراءه كانت اجتهاداً شخصياً قابلاً للصواب والخطأ، كلهم يفهمون القرآن والسنة حسب تأويلاتهم الشخصية، فماذا نظن بهم حين يؤلفون الكتب سوى أن يضعوا تأويلاتهم التي هي فهم وموقف ورأي شخصي بالأخير؟

(*) المصدر: جريدة الحياة، التاريخ ١٨/١٠/١٤٣١هـ.

قبل الأحمد درس أبناؤنا وهم في سن السابعة أنواع الشرك، من شرك ظاهر وشرك باطن، وفي مادة السلوك حفظوهم أحكاماً عن حكم مشاهدة الفضائيات، وماذا تفعل لو ركبت أمك مع السائق لوحدها؟ وما حكم الأكل من يد الخادمة المسيحية التي في بيتك؟ وغني عن القول إن جوابها واحد، حرام. وللأسف فإن معظم الطلبة كانت أمهاتهم يركبن لوحدهن مع السائق وفي بيوتهم فضائيات ويأكلون من يد الخادمة المسيحية، والسؤال الذي أضعه لكم اليوم هو: من ماذا سنشكو بعد أن وضع الأحمد وقائمة المؤلفين معه ما وضع في مادة الفقه والسلوك؟ وسؤالي يذكرني بسؤال الإيرانيين بعد حكم الملالي حين قالوا: في حكم الشاه كنا نشكو الشاه على الله، واليوم على من سنشكو الملالي.

كلاكيت ثالث مرة(*)

بعد أحداث الحادي عشر من أيلول (سبتمبر) بيومين، عاد ابني الذي كان وقتها في الأول الابتدائي من المدرسة يعرض عليّ مشهداً رسمه في الكراس، لأفاجأ برسم لطائرتين تصطدمان بعمارتين، وعندما سألته عنه قال لي: هذا ما طلبه منا مدرس الرسم، أما ابني وهو في الصف الثالث الابتدائي فعاد من المدرسة وجلس أمامي يسألني: لماذا لا نقطع البترول عن أميركا الكافرة كما فعل الملك فيصل؟ ثم قال: إن أسامة بن لادن بطل، لأنه ترك حياة الترف وذهب لحياة الجهاد في الجبال، فسألته من أخبرك بكل هذا؟ فقال لي مدرس التاريخ.

في كل مرة اسمع فيها هذا الكلام، أو كلما عاد ابني بمنشور يحمل فتوى متطرفة، أو حين طلب أحد المدرسين بأن ينقل له ابني تصرفات الطلبة وأحاديثهم له يومياً، كنت أتصل بمدير المدارس الذي كان يتعاطف معي، ويرفض ما يحدث ويشدد على أن أولياء الأمور هم عيونه البصيرة، التي تنقل له الأخطاء، وتزوده بالحوادث السلبية، لكن أولياء الأمور ليس كلهم لديهم القدرة على الاقتراب من أبنائهم، إما بسبب قلة الوقت أو بسبب اللامبالاة أو الثقة المطلقة بأن أبناءهم في أيدٍ أمينة، وهل هناك ما هو أكثر أماناً من مدرسة؟ لكن الصحافة بعد أحداث محاولة تفجير مبنى الأمن العام لم يكن لها الرأي نفسه، فابني الذي أصبح قادراً على القراءة، وبالصدفة البحتة نظر إلى الصحيفة المفتوحة على صور التفجير المنشورة، وقرأ بعضها من باب الفضول، لكن دهشة اعترته، ثم أشار

(*) المصدر: جريدة الحياة، التاريخ ٢٠/١٠/١٤٣١هـ.

بإصبعه، قائلاً أمي هذا هو اسم مدرسنا فلان الذي ترك المدرسة منذ ستة أشهر.

كتبت وقتها مقالاً بعنوان «مدرس ابني إرهابي» شكوت فيه من أن ذلك الإرهابي كان على مقربة من مقاعد التلاميذ ومن عقولهم، ولم يكن مدير المدرسة مرتاحاً في ذلك الوقت لما كتبت، لكنني أكدت له أن ما حدث لا يخص مدرسته، بل يخص مؤسسة تعليم كبرى، بل يخص وطننا بأكمله، وتشاء الظروف في شهر رمضان الماضي، ويرسل لي أحد المدرسين السابقين في المدرسة نفسها رسالة يشرح لي فيها أية جماعة كانت تغص بها المدرسة من التكفيريين الذين كان هو نفسه يتبعهم كما قال: «من باب الجهل أولاً ومن باب الثقة بهم ثانياً»، وشاء الله وذهب هذا الشاب في بعثة للماجستير للخارج يقول: «هناك لم أخسر ديني، بل اكتشفت الإسلام الصحيح المعتدل»، ثم عاد ليقرأ للكتّاب الذين كفرتهم جماعته المتطرفة، ويقول: «لم أجد في مطالبهم سوى مطالب مواطنين يعيشها المسلمون في كل مكان، وهذه المطالب لا تخرج عن جوهر الإسلام ولا تقود للكفر».

اليوم وأنا في الإمارات وابنتي تدرس في إحدى مدارسها أستطيع أن أضع تلخيصاً للفارق التعليمي بجملة تقول: «كون الإمارات لم تشهد تيارات ولا تحزبات دينية قادرة على حشد الجماهير، فإنها لم تشهد ما يعوق عملية التحديث والتطوير التي بدأتها»، ولهذا يجب علينا في النهاية ألا نسلم وزارة التعليم بكاملها لتيار متشدد تعترف وزارة الداخلية بأنه ينتمي للفكر الضال وليس الأهالي وتحولهم للإدارة، ثم نقول ليس مهماً ما يعتنقون، المهم ما يضعونه في المنهج، لأننا بهذا مثل من يعيد المشهد في كل مرة ويخطئ فيه ثم يعيده ويخطئ، فلا هو الذي تعلّم، ولا هو الذي تطوّر، ولا هو الذي فهم الدرس.

النقاب واللعب بالحريم(*)

يبدو أن العرب والمسلمين يريدون أن يحوّلوا النقاب إلى قضية تشبه قضيتي «ختان البنات» و«زواج الصغيرات»، أعني بذلك تحويل العادات الثقافية إلى عبادات، وتحويل حقوق النساء إلى ساحات معارك بين الحركات الإسلامية المتشددة والحكومة في بريطانيا، يقوم بعض العرب بختان فتياتهن سراً وعبر قابلات غير قانونيات، مخاطرين

(*) المصدر: جريدة الحياة، التاريخ ١٤٣١/١٠/٢٦هـ.

بحياة فتياتهن، وحرمانهن من الحياة الطبيعية، وهؤلاء يعتبرون ختان النساء شكلاً من أشكال طاعة الله، وبعض المسلمين ممن يحملون الجنسية البريطانية يقومون بإخراج بناتهن من بريطانيا، وتزويجهن دون السن القانونية، ولا يرون بأساً في الكذب والتزوير، وحرمان الفتاة من حقوقها، فكل هذا تبرره لهم رغبتهم في أتباع الإسلام.

وطالما تحوّلت مثل هذه القضايا إلى رأي عام، وضجت دنيا المسلمين تناقش: هل من حق المسلمين أن يمارسوا عباداتهم كمواطنين من دون أن يفهم العالم أن هذه الممارسات هي ممارسات ثقافية ولا تعبّر عن جوهر الإسلام بل إن بعضها متطرف، تماماً مثلما منعت فرنسا النقاب في الشوارع لدواع وصفتها بالأمنية مرة، ومرة للحفاظ على هوية المرأة الإنسانية لأن وجهها هو هويتها؟ لم يقل أحد إن رؤية ساركوزي هذه تتفق مع الإسلام الذي يرى أن وجه الإنسان، ذكراً أو أنثى، هو هويته ولا يجوز حجبه، وأن هذا الرأي ورد عند أشد المواقف السلفية الإسلامية تشدداً، كما لدى الألباني في كتابه «حجاب المرأة المسلمة في الكتاب والسنة»، ولم يجد المضطهدون بهذا القرار خلاصاً لهم في تصريح الشيخ محمد الطنطاوي، وهو رئيس الأزهر الشريف أحد أهم الكيانات الدينية في العالم الإسلامي، حين أعلن أن النقاب عادة وليس عبادة، بل راحوا يفتشون عن فتاوى متشددة لا يرضيهم سواها، تصر على أن نزع النقاب ولو في مثل هذه الظروف معصية، حتى وإن اضطرت المرأة للبقاء في البيت، وترك مصالحها ومصالح عائلتها، أو دفع غرامة تعادل ألفي ريال تقريباً.

اليوم، الثائرة نفسها تثور، لكن في مصر، حيث صدر قرار بمنع الطالبات المنقبات من أداء الامتحانات في جامعة مصرية لتعذر التعرف إليهن، وعلى رغم أنني مع حق الناس في التعبير عن أنفسهم، لكنني أحب أن أوضح بالدرجة الأولى أن الحركات الإسلامية التي تلجأ اليوم للدفاع عن نفسها بالمطالبة بالحق الديمقراطي، كحاجة مرحلية، تنسى أنها إما أن تأخذ الحق كله أو تتركه كله، أي أن تطبيق الديمقراطية لا ينفصل عن الليبرالية، وأن الديمقراطية لا تكفل لك أن تمارس فعلاً لا إنسانياً بحجة حرية الممارسة الثقافية الشخصية وحرية المعتقد والتعبير، مثل ممارسة الختان للفتاة أو تزويجها دون السن القانونية، أو إرهابها بأنها إن لم تلبس النقاب، فإنها تخرج من الدين، لمجرد أنك مسلم أو أن ثقافتك عربية.

حماية حقوق الإنسان وإن تعارضت مع الغالبية، ليست محلاً للتصويت، ولو كانت لي يد لقلت لهم «العبوا بعيداً»، بعيداً من هذه المرأة التي حقوقها دائماً محل

ألعاب سياسية، ولطلبت منهم أن يلعبوا في منطقة حقوق الرجال وأقربها شبهاً بالنقاب هو حلق اللحى، والتي يقول أغلب أصحاب المدرسة السلفية إن حلقها حرام، وعلى رغم هذا لم نجد من يقف ضد منح الرخص للحلاقين بحلق اللحى ولم يوقف الناس في الشوارع ولا في الجامعات ويلاحقهم بالنصح والتأديب مثلما فعلت طالبان.

النساء خلف أزواجهن بثلاثة أمتار(*)

الفرنسية مارلين التي تبلغ من العمر ٦٣ سنة، حين رأت سيدة إماراتية في باريس تلبس نقاباً، تقدمت نحوها وطلبت منها أن تخلع النقاب، وحين رفضت السيدة قامت بنزعه بيدها. السيدة الإماراتية وجدت من يدافع عنها ويحمي حقها في المحكمة الفرنسية، وتواجه مارلين محاكمة قضائية واحتمال غرامة تبلغ ١٠٠٠ دولار.

هذه القصة تظل عادية لولا أن مارلين (الله يفضحها) صرحت أمام وسائل الإعلام عن سبب غيظها الجامح حين قالت لهم لقد عملت مدرسة إنكليزي في المغرب والسعودية، وشاهدت كيف تسير المرأة خلف زوجها بثلاثة أمتار، هذه الأمتار الثلاثة التي حتى ولو دانت المحكمة الفرنسية مارلين، فإننا لن نستطيع ترقيعها أمام مارلين وغير مارلين إلاّ بالقول إن مارلين لا تفهم البعد الثقافي في عادة أن رجالنا يمشون متقدمين ثلاثة أمتار، أو أن المرأة تركب في المقعد الخلفي في السيارة، ولو كان من يقود السيارة هو زوجها أو ابنها لأنه عيب.

مارلين لا تفهم لماذا تسير المرأة خلف الرجل بثلاثة أمتار ولو أنها ـ برقت ـ قليلاً، لوجدت أن المرأة تحمل على كتفها اليمين طفلاً رضيعاً، وعلى كتفها اليسار حقيبة الرضيع، وعليها في الوقت نفسه أن تحافظ على عباءتها الطويلة كي لا تقع، وعليها أن تمشي الهوينا، لترى الطريق من خلف غطوتها الثقيلة، والرجل بحماسته الفارهة لن ينتظرها، ولو سألته إن كان يتعاطف مع هذا المشهد، لقال لك: «إن أمهاتنا جابوا بدل البزر عشرة وما اشتكوا من شيء»، وعلى رغم أنه كان مراهقاً وقتها وغير معني بما تقوله والدته، لكان سمعها وهي تشتكي ليلاً ونهاراً.

الرجل الذي يحمل عن زوجته الأكياس أو يفتح لها باب السيارة، أو يمسك الباب

(*) المصدر: جريدة الحياة، التاريخ ١٠/١١/١٤٣١هـ.

حتى تدخل أو يقدمها عنه هو رجل «خكري»، أي قليل الرجولة، لهذا فمارلين وغير مارلين التي تراقب كل هذا لا تفهم لماذا هذه المسافة الشاسعة في الطريق بين رفيقين هما في شريعة الحياة زوجان يتقاسمان الطريق وأحماله، ويستعينان على مشقته بالسلوى والحديث.

رجالنا ليسوا وحوشاً كما تتصورهم مارلين، والدليل أنها لو راقبتهم مع زملائهم وأصدقائهم وحتى مع الغرباء، لوجدتهم يتعاملون بلطف وسخاء ومحبة، فلماذا هذا الوجه الجاف في مظهر التعامل مع النساء؟ إنها الثقافة «المتوحشة» وليس الرجال!

ثقافة لم تتطور ولم تتعلم ولم تتغيّر. حياتنا تغيّرت وتنعمت وتطورت، فلم يعد الرجل صياداً ولا محارباً ولا يقتضي معاشه كل هذه الخشونة التي افترضتها الثقافة القديمة التي كانت خشونة الذكور مع الإناث جزءاً من خشونة الحياة نفسها، لكن هذه الثقافة التي سارت نحو رفاهية الحياة المادية ومنطلقات عيشها الجديد لم تنسحب على رفاهية العلاقة مع المرأة وتحضرها، وعلى رغم أن هذا الكائن المدعو المرأة هو في نظر الصيادين القدماء ضعيف وكسير، إلاّ أنه لم يستحق حتى منظور الشفقة، وهذا مما يشير إلى أنه ليس برفيق ضعيف بقدر ما هو خادم مملوك، ضمانة بقائه أنه لن يقوى على التذمر والشكوى، ولو فعل فليس له خيار غيرهما، فأوكلت له مهمة حمل الأشياء في الطريق وخدمتهم وإهمالهم الجائر، ولهذا بقيت المرأة متخلفة عنهم ثلاثة أمتار في الطريق وثلاثة قرون في الحياة.

الشوفة بألف ريال(*)

وصلتني رسالة من أحد القراء يحكي فيها عن قصة حدثت معه، وأراد أن أكتب عن القضية، إلاّ أنني وجدت أن القصة وحدها تلخص القضية، ولأنني أثق بذكاء القراء، خصوصاً أولئك الذين يؤكدون لي أنهم يفهمونها وهي طايرة، فقد تركت لكم القصة.

يقول صاحبنا الكريم: حيث إنني شاب في الثلاثينيات من العمر، وكأي شاب في مثل هذا العمر أول ما يفكر فيه الاستقرار النفسي، وطبعاً عن طريق الزواج، وكما هو متعارف في مجتمعنا، ذهبت وحدي لخطبة إحدى الفتيات من إحدى الأسر، وكوني أعيش في أسرة مفككة لا أحد يسأل ولا أحد يهتم، فقد ذهبت وحدي لوالد الفتاة،

(*) المصدر: جريدة الحياة، التاريخ ١٤٣١/١٠/٢٥هـ.

وعلى طول دخّل علي البنت، قائلاً لازم تشوفون بعض قبل، لتعرفا إذا كان بينكما توفيق ورغبة وتوافق، ثم بدأنا في المرحلة التالية السؤال، وأين تعمل وكم راتبك... إلى آخره، المهم عندما رأيت الفتاة ذهلت وصدمت، كانت صغيرة للغاية عمرها ١٧ سنة، وأنا عمري ٣٥ سنة، فسألت والدها، هل البنت تدرس؟ فأجاب نعم تدرس في ثاني متوسط!

فقلت له مداعباً: ألا ترى أنها صغيرة على الزواج والارتباط؟

فقال لي: البنت ما لها إلاّ الزواج!

المهم أنا بعد كم يوم انسحبت من هذه الخطبة بأدب واحترام، حيث إنني لا يمكن لي أن أرتبط بفتاة في هذا العمر، فهناك فرق بين عمري وعمرها، المهم هذا كله عادي، بعد كم يوم اتصل بي والد الفتاة، يقول لي:

أبغي ألف ريال قيمة الشوفة الشرعية لبنتي!

أقسم بالله يا دكتورة بدرية هذا اللي حصل معي!

فقلت له: ألف ريال في مقابل شوفة شرعية، ألا تعتبر هذا الأمر فيه إهانة لابنتك واستغلالاً واضحاً للخاطب!

فثار قائلاً: أنت خطبت ابنتي، ولكنك انسحبت من الخطبة لهذا سآخذ تعويضاً مالياً عن شوفتك لبنتي! فقلت له: هل أنت تمزح! فقال: أنا حاد وعلشانك أبخليها ٥٠٠ ريال بدل ألف ريال!

فقلت له: نحن لم نتفق على ذلك من الأصل، فلماذا هذا الطلب الآن؟ بل لماذا هذا الاستغلال؟

فقال لي: أنا محتاج وتعرف الظروف هاليومين.

فقلت له: إذا محتاج فعلاً فلماذا في ذمتك ثلاث زوجات؟

(للمعلومية هذا الرجل متزوّج ٣ زوجات ويقول محتاج).

هنا ذهل وتلعثم وبدأ يرفع صوته، المهم أنا ما أحب إثارة الخصام والقيل والقال، سحبت مبلغ ألف ريال وأعطيته!

قاضٍ مسحور وقاضٍ في داخله جني(*)

في الدمام، قام حارس للأموال البنكية بسرقة ما يقارب الخمسة ملايين ريال، كانت موجودة في السيارة التي تعبئ أجهزة الصرف المالي للبنوك المحلية، بعد أن غافل زميله، وانطلق بالسيارة مع النقود، لكنه في منتصف الطريق، تنبه إلى أنه لم يرتب أموره مع مافيا تسهّل خروجه، ولا مع فاسدين يزوّرون له الأوراق أو يدفنون الأموال. ولأنه مجرد موظف أمن براتب بسيط، عبّر عن رغبته الشخصية في امتلاك الأموال الطائلة، ليعالج بها فقره المزمن، فقد أفاق سريعاً بعد أن وجد أن طريقه مسدود... مسدود، فتعوذ من إبليس، وربما أن ضميره «زنّ» عليه قائلاً: ترجعها ولا لا؟ فاستسلم كطفل وديع قائلاً: خلاص خلاص والله أرجعها. ثم سلم نفسه للشرطة.

ماذا لو أن هذا السارق البسيط، وجد ذريعة أخرى وفبرك حجة، وقال: إن الجني الذي سكن فيه هو من سرق السيارة؟ هل سيصدقه الناس وينقسمون حول ما فعل ويقولون إنه معذور؟

قاضٍ في المدينة جرّب هذا عندما انكشف أمر تورطه في مساعدة عصابة مكوّنة من ١٢ فرداً عمدت للاستيلاء على فلل الإسكان، التي عوّضت بها الدولة المواطنين المستفيدين من صندوق التنمية العقارية بدلاً من القرض المالي، لم يجد القاضي الحصيف مبرراً لفعلته سوى أن قال على طريقة عادل إمام في مسرحية شاهد ما شفش حاجة «غلبان يا بيه»، وحجة القاضي الغلبان هو أنه مسحور، والدليل ليس (قالولو) بل عند شيخ يفك السحر ولا ندري هل هذا (الفكاك) هو نفس صاحب الموقع الشهير على «شبكة النت»، والتي تطلب من مرتاديها أن ينسدحوا بجانب الشاشة لتقرأ عليهم، أم أنه دجال آخر؟ والعجيب أن قاضياً يقرأ القرآن يطلب من شيخ آخر أن يرقيه، إلاّ إذا كان هذا نوعاً من منهج تبادل المنافع السحرية واحترام التخصص، ولأن السحر عادةً لا يتم تحليله في الدم ولا تفكيكه في معامل فحص السحر، فإن سحر القاضي المسكين، سيشخّصه زميل نصب واحتيال.

هل سيتعاطف الناس في ظنكم مع القاضي المسحور الذي غص باللقمة المسحورة أكثر من موظف الأمن في البنك؟ المشكلة التي أظنها أبعد من إنكار تبرير القاضي

(*) المصدر: جريدة الحياة، التاريخ ١٤٣١/١١/١٢هـ.

المسحور، يعني إنكار ما هو مذكور في القرآن، وإنكاره «يوديك في داهية»، لتعيش في عقلية الخرافة بصحبة العصابة. بل المشكلة هي أن الناس يخلطون دائماً بين القضاء كمؤسسة عدل لها مهابتها واحترامها، وبين القضاة الذين هم رجال تابعون للمؤسسة، ومن حق الناس الذين يخضعون لسلطتهم والتعامل معهم، من مراجعين ومحامين وهيئات مدنية وصحافية، طرح أسئلة دائمة تتعلق بأداء هؤلاء الرجال غير المعصومين.

إن حماية الموظفين من النقد والمساءلة وانعدام الشفافية هي وسائل لا تساعد أبداً في الحد من الأخطاء ولا في حصر الفساد، لأنه مثلما خرج علينا اليوم قاضٍ يقول إنه مسحور، سيخرج علينا غداً قاضٍ يقول إن الجني الذي بداخله هو الذي زوّر الصكوك و«حلوها عاد».

سيناريو قليل أدب(*)

يدخل رجلٌ ملتحٍ برفقة زوجته التي لا يتركها تتبضع وحدها، خشية الاختلاط، إلى محل بيع الملابس الداخلية فيجد نفسه وسط محل ممتلئ بملابس نساء داخلية زاهية ملونة، ونساء بمختلف الأعمار، فتيات، سيدات، أمهات بصحبة أطفالهن، وباعة من الشباب «الحمر العطر». تختار زوجته ـ وقد غطّت نفسها من رأسها حتى أخمص قدميها، وخبأت أصابعها داخل قفازات سوداء ـ ثوباً شفافاً، ولأن صوتها عورة فإن زوجها هو من سيتحدث عنها، لن يفكر بالاقتراب من البائع قليلاً، بل سيفضل بأن يرفع بجسارة الثوب شديد العري والبهرجة الحمراء كمن يرفع علماً لفريقه، فترى النساء جميعهن أي ثوب اختارته زوجته، ويصيح من على بعد: بكم هذا يا ولد؟ ويكون الولد الذي ليس ولداً، مشغولاً بعد القِطع التي وضعتها فتاة أخرى بين يديه تسأله عن ثمنها، لا ينتبه أحد إلى أن محلاً مثل هذا المحل هو الوحيد الذي لم تقلق أصحاب فتاوى الاختلاط جسارته، بل تمت حراسته عبر منابر المسجد والفتوى والنزاعات المحلية وتعطيل قرار الوزير الذي اتُهم بالعلمانية حين أصدر قرار تأنيث محال بيع الملابس الداخلية للنساء!

ينظر الولد إلى الرجل، ويقول: «بـ٢٢٠ ريالاً»، ثم يسأله مرة أخرى: «عندك مقاس أكبر»؟ وهكذا والقميص مرفوع بجسارة في يد حارس زوجته وأمام مرأى الفتيات اللاتي صرن يعتبرن المشهد سوريالياً لا يعني حقيقة ما هو عليه مطلقاً.

(*) المصدر: جريدة الحياة، التاريخ ١٩/١١/١٤٣١هـ.

تتقدم الشابة بحياء (من باب حسن الظن) إلاّ إذا كانت من أتباع المدرسة السوريالية في فهم الأمور وتقول: «لو سمحت أبغي مقاس أكبر». ينظر الولد الذي ليس بولد إلى ما بيدها ويجره، ويقلبه أمامها ويضع يده في الكوب الأيمن ويقلبه ويقول: «هذا مقاس ٢٤ بي تبغين سي، أو ٢٦؟» ولأنه بائع مثل كل البائعين فإنه قد يتذاكى (من باب حسن الظن السوريالي) وينظر إلى منطقة الأكواب كي يساعدها في اختيار المقاس المناسب. في رواية أخرى تقول السيدة إنه يحاججها ويعاندها ويقول لها: لا، هذا مقاسك بالضبط.

النساء الصامتات الخبيرات بالمقاس واللاتي لا يحتجن حارساً ولا مفاصلات يتقدمن من البائع ويضعن الملابس الحميمة والخاصة جداً والتي لا يراهن بها أحد، يتقدمن في صمت يشبه صمت المقابر المصرية القديمة المليئة باللعنات، ويضعنها فوق الطاولة أمام الولد الذي ليس بولد والذي رأى من ثيابهن ما لا يراه أحد غيره، فهن يسدلن على كل شيء منهن حجاباً أسود، لكن التاريخ جعلهن يعشن هذه اللحظة السوريالية، يضعن أكثر قطعهن حميمية بين يديه، يجرُّها إليها، يلمسها، يشمها أحياناً، يفحص سلامتها، يمررها تحت ضوء آلة البيع، يغلّفها ويضعها لهن في الصندوق.

ترى كم عاقلاً قرأ هذا وشعر بالخجل أو ربما قال إنه مقال قليل أدب؟ نظرياً هو قليل أدب، لكنه سوريالي، قليل أدب أيضاً.

عزيزي شيخ المحتسبين(*)

إذا انقطعت عنك الكهرباء مرات عدة خلال شهر رمضان في درجة حرارة تقارب الـ ٥٠ درجة مئوية وأنت صايم فلا تفكر في شكوى شركة الكهرباء إلاّ إذا كان معك يوسف الأحمد، وإذا كنت صحافياً واتصل بك عشرات من المواطنين وهم يلهثون من الحر ويفكرون في مخرج لهم كالحديث للصحافة ونقل شكواهم بالخبر والصورة، فلا ترد عليهم ولا تذهب معهم عند شركة الكهرباء وتصورهم وتنشر الخبر في جريدتك، إلاّ إذا كان معكم يوسف الأحمد، لأن يوسف الأحمد خبير المتجمهرين وشيخ المحتسبين هو الوحيد حتى اليوم الذي أمكن له أن يقود حركات الاحتساب إلى خط الأمان ومن دون عواقب، فهو يعرف كيف يكسب تعاطف مدراء العلاقات العامة من الصحويين الذين يجعلون كل من يختلف معك عميلاً تغريبياً أو ليبرالياً، ويحظى بصداقة بعض ممن

(*) المصدر: جريدة الحياة، التاريخ ١٤٣١/١٢/٧هـ.

يروجون عنه بأن كل ما تنشره الصحافة عن الخبر هو كذب ومن باب القيل والقال.

إن لم يصحبك يوسف الأحمد في شكوى أحد المرافق العامة ستجد نفسك في «ورطة» ربما سينتج عنها حكم قضائي بالسجن شهرين والجلد خمسين جلدة، هذا ما أكدته قصة الصحافي الزميل، فهد الجخيدب في مركز قبه التابع لمحافظة الأسياح، الذي حاول أن يسهم مع مواطنين صائمين في التصدي لمعاناة انقطاع الكهرباء حتى في شهر رمضان، وعلى رغم أن زميلنا الصحافي نجح في أن ينقل هذه المعاناة للمسؤولين في الكهرباء الذين تجاوبوا بتزويد شركة الكهرباء بسبع مولدات، إلاّ أن الشرطة كان لها رأي آخر فقد رأت أن الصائم الذي يشكو انقطاع الكهرباء والحر هو مثير للشغب ورفعت أمره لقاضي قبه. قاضي قبه ذلك الحين أي قبل عامين رأى أن شكوى الصائمين من انقطاع الكهرباء والحر وتجمهرهم عند شركة الكهرباء أبسط من تجمهر يوسف الأحمد ومن معه عند مكتب وزير التربية فتجاهل القضية، بعد عامين ذهب القاضي الحكيم وجاء قاضي آخر بلغ من شدة سرعته في حسم القضايا أو ربما من الفراغ أن عاد للنظر في قضايا ما قبل عامين وبحسب منهج لا تؤجل عمل قبل عامين للعام الذي يليه استدعى الصحافي، وحكم عليه بعشر جلدات، ثم أخذت تزيد كلما راجع الصحافي القاضي فيها حتى وصلت ٥٠ جلدة وشهرين سجن.

الأسئلة في هذا الواقع كثيرة وهي: أين هيئة الصحافيين؟ تظن نفسها عمارة سكنية لا تنظر إلاّ في شكوى المستأجرين الذين يدفعون الإيجار؟ أليست هناك قضية اسمها قيم المهنة؟

ثانياً: هل القاضي يستند على نظام جزائي أم أن هذا النظام راجع لردة فعل (الزبون)؟

والسؤال الأخير والذي هو رجاء أكثر منه سؤالاً هو: لماذا لا يفتح لنا يوسف الأحمد دورات احتسابية تعلم الصحافيين كيفية النجاة من الجلد والسجن؟ أم أن البعض عنده واسطة والباقين من فئة بدون؟

أهم معارك بصيرة الداوود التنويرية

هل الدين ملك للسياسة فقط؟!(*)

من أقوى ما قيل في الأمثال الإنجليزية: إن الأذكياء هم فقط من يهتمون بمناقشة الأفكار، وأن متوسطي الذكاء ينحصر اهتمامهم بمناقشة الأحداث، أما الأقل ذكاءً فهم الذين يناقشون ما يفعله الناس.

دائماً ما تسيطر على ذهني ـ عزيزي القارئ ـ فكرة العلاقة التاريخية التي تربط بين الأديان والمجتمعات في شكل عام، والمجتمع الإسلامي والدين في شكل خاص. فقد بقي الدين الإسلامي منذ بزوغ فجره وحتى يومنا هذا لا يراوح ميدان احتكاره للسلطات السياسية أو الحركات والتنظيمات الإسلاموية المعارضة «ظاهرياً» من وجهة نظري لأنظمة الحكم التابعة لها، أما المجتمع الإسلامي فهو على حاله، «أسير ما بين الدين والسياسة ومقموع منهما إذا لزم الأمر. وكيف لا؟ ومن لم يتعود على القمع من الآخرين يتحول بسهولة إلى قامع لهم».

يشهد التاريخ العالمي على أن الواقع اليومي المعاصر تطور في شكل جذري منذ بدايات القرن التاسع عشر الميلادي، لكن الوعي الديني في عالمنا الإسلامي ظل سائداً كما كان في الماضي، ولم يتمكّن من مجاراة التطور العلمي والتقني الهائل، فاختبأ هذا الوعي خلف ستارة مناقشته لبعض المباحث الاجتهادية الجانبية مثل: الحجاب للمرأة، وتحريم الاختلاط بين الذكر والأنثى في الحياة العامة والعمل، وحكم جواز أو عدم جواز وضع المرأة لطلاء الأظافر! وغيرها من مثل تلك المباحث في المسائل الجانبية التي لم يتمكن من فصل القول فيها على رغم كثرة بحثها ومناقشتها، في الوقت نفسه الذي فشل فيه الوعي الديني عند محاولته بحث قضايا معاصرة وجديدة على الإنسان المسلم البت

(*) المصدر: جريدة الحياة، التاريخ ١٠/٦/١٤٣١هـ.

في أحكامها مثل: القضايا الاقتصادية أو الاجتماعية أو تلك التي تتعلق ـ مثلاً ـ بصحة الإنسان نفسه بسبب تمسكه بالمنهج القياسي في كتب أصول الفقه وأحكامها على رغم أن هذا المنهج دائماً ما يفترض وحدة الموضوع بين أصله وفرعه، الأمر الذي لا يجعل المرء قادراً على الاعتماد عليه في مرحلتنا التاريخية المعاصرة بسبب اختلاف طبيعة هذه الفترة عما سبقها من عصور حديثة أو وسطى.

أضف إلى ذلك دور المؤرخين في رحلتنا المعاصرة الذي لا يزال معظمه بعيداً تماماً من الوعي بالتاريخ في شكله العام، ومناقشة تاريخ الفكر الديني تحديداً، فبعض من يفضل أن يُطلق عليه لقب «المؤرخ» لا يزال يعتقد أن كلمة التاريخ تعني «دراسة الماضي فقط»، ولهذا نراه يلهث وراء البحث عن الوثائق والمصادر والمخطوطات والمراجع بعيداً من مجرد التفكير في إعمال عقله وفكره النائم في دراسة الحاضر والمستقبل، فتاريخ كل أمة يفترض أن ينطلق من دراسة حاضرها لاستشراف مستقبلها قبل ماضيها.

ولهذا بقي الوعي الديني ناقصاً يسنده وعي ناقص بتاريخه ومحدودية الاجتهاد فيه بخاصة في المجال الإصلاحي، ومن يحاول إنتاجه نراه يعتمد على المواقف القديمة السلفية نفسها بآلياتها ومقدماتها وضوابطها، الأمر الذي جعلها تسهم في إعاقة انتشار أية آراء جديدة تترتب عليها نتائج جديدة. واستمرت الحال على ما هي عليه من خلال الدفع بالوعي الديني إلى الاستمرار بمحاكاة الأصول بدلاً من محاولة الانفتاح على كل التطورات والمتغيرات الايجابية أو السلبية لعصرنا هذا.

يتحمل المؤرخ المعاصر مسؤولية ضرورة اعترافه بحقيقة الأسس التي بنيت عليها النظريات في مجال العلوم الدينية ـ التقليدية في الماضي، كونها تأسست نتيجة لوجود أسس فكرية ومعرفية بشرية كانت متوافرة في ذلك الوقت، وتخدم متطلبات تلك المراحل التاريخية. أما اليوم فإن مثل هذه العلوم التقليدية فقدت الكثير من مرجعياتها، بسبب استمرارها في التمسك بأصول تلك النظريات، من دون العمل على استحداث معرفة دينية حديثة تستند إلى علوم هذا العصر ومفاهيمه ومعارفه.

وعلى رغم أن المجال الديني أصبح في عالمنا الإسلامي اليوم مُسيّساً بخطابات الوعظ والإرشاد، إلاّ أن دوره يزداد تضخماً في مجتمعاتنا يوماً بعد الآخر على حساب تقلص دور العلم، فأصبح يشكل من وجهة نظري خطورة حقيقية على المجتمع الذي تسمح أنظمته السياسية بفتح كل الأبواب أمامه من دون الإلمام بالمعرفة الطبيعية التي يمكن أن تنتج من الظواهر الدينية، بحيث تجلب على المجتمع خطر الانفلات المستمر

نحو التطرف، في حين أنه لو أعطي المجال للعلوم الإنسانية الفكرية والاجتماعية، ليمارس المختصون فيها دورهم بحرية علمية كاملة، لأسهموا بالتأكيد في توفير فرص أكبر للمعرفة الدينية، لتستفيد من مكتسبات هذه العلوم ونتائجها.

عندما يطالب المثقفون في المجتمع السعودي بضرورة العمل على الإصلاح الديني في البلاد، فإنهم بذلك يطالبون بصياغة هذا الإصلاح بجانبه الأكثر شمولية واتساعاً، والذي لا يقتصر على مراجعة لبعض المواقف والأحكام الفقهية فقط، وإنما بالعمل على ضرورة التفكير في وظائفها من جديد وبأسلوب متعمق، بحيث تمكن المجتمع السعودي المعاصر من الاستفادة منها.

فمثلاً أصبح من الضرورة اليوم إعادة طرح فكري لمقولة «إن الدين هو مصدر التشريع الأول في الدولة»، فماذا تعني هذه العبارة بالتحديد؟ فكل ذي عقل وفكر أصبح يفهم معنى هذه المقولة كما يشاء! وذلك نتيجة لهذا الانفتاح العالمي السريع وتطوره الذي أثر في تغيّر موقع وحال المجال الديني ضمنه.

كما أن الخطاب الديني المُسيّس بالوعظ والإرشاد فقط، والمساير لمتطلبات هذه المرحلة، أصبح في أيامنا هذه لا يتبنى أية معرفة إنسانية، الأمر الذي أثر في مفهوم مقولة «إن الدين هو مصدر التشريع الأول في الدولة»، فأصبح من الناحية اللغوية غير واضح، ولا يمكن أن يحدد بشفافية معنى العقد العام الذي يلزم كل الأطراف به، هذا إضافة إلى أن مفهومه العميق بات يشكل تهديداً للاستقرار الاجتماعي أكثر من المحافظة على تماسكه وحمايته. والنتيجة تقتضي إعادة التفكير مجدداً في صياغة لغوية معرفية واضحة وجديدة تحدد معنى العلاقة بين الدين والدولة من جهة، والدين والمجتمع من جهة أخرى.

والسؤال المهم إلى متى يبقى الدين ملكاً للسياسة فقط يتغير بتغير ظروفها، ويتشكل وفقاً لمصالحها؟

حقيقة لا أعلم عزيزي القارئ، لأن الإجابة في رأيـي لا تزال محصورة بين رجل السياسة ورجل الدين وملكاً لهما فقط، وأنت ما رأيك؟

خدعة اسمها "الإصلاح"![*]

هل كذبنا الكذبة على أنفسنا ثم صدقناها؟!

يقولون: إن العالم العربي الذي يتمتع بأنظمة سياسية شمولية توجد فيه «حرية وإصلاح وليبرالية وديمقراطية وشفافية».... إلخ.

فهل تتوافر تلك القيم حقاً في الأنظمة الوراثية، الفريدة من نوعها؟!

لماذا لم يتغير شيء كثير حتى الآن في عمليات الإصلاح الشامل في بلادنا العربية؟ هل كان ذلك بسبب استمرار مطالبة المشاغبين الخارجين على القانون والأعراف التقليدية للأنظمة العربية من ليبراليين وعلمانيين وديمقراطيين وشيوعيين وقوميين وغيرهم، ورفعهم الدائم لشعار المطالبة بالعمل والإسراع في إصلاح الدول العربية بكل مؤسساتها ومجالاتها؟ الأمر الذي انعكس بدوره على أنظمتنا السياسية «المحترمة» لترفع من جانبها شعار العمل على الإصلاح ولكن بشرط أن يكون من الداخل وليس من الخارج، في محاولة منها لإسكات كل الأصوات المحمومة والمحرضة ضدها!

مقولة: الإصلاح من الداخل وليس من الخارج هي في الواقع ـ عزيزي القارئ ـ «سهلة ممتنعة» كونها استحوذت على اهتمام كبار رجال الفكر والسياسة والإعلام في عالمنا العربي بحيث لم يتمكنوا حتى اللحظة من إيجاد مفهوم محدد وواضح يفرق بين معنى الداخل والخارج، ومن المقصود به تحديداً؟!

ولماذا تحتكر شريحة من المثقفين العرب المحسوبين على أيديولوجيات الخمسينيات والستينيات من القرن الماضي تفسير هذه المقولة؟ وإعطاء أنفسهم الحق كاملاً كي يكونوا متحدثين ومحددين لرغبات وتطلعات أبناء مجتمعاتهم وفق أفكار وأيديولوجيات منتصف القرن الماضي؟

إن الكثير من هؤلاء المثقفين يسير على وتيرة ما يؤمن به وما اعتاد عليه، أما بقية المواطنين من فئة الشباب الذين أصبحت شريحتهم تمثل النسبة الأكبر في المجتمعات العربية فهؤلاء سيبقون في نظر قيادتهم الثقافية والسياسية «صغاراً وأطفالاً» لا يعرفون أين هي مصلحتهم ومصلحة أوطانهم وأمتهم!

(*) المصدر: جريدة الحياة، التاريخ ١٤٣١/٧/٢هـ.

وفي ما يتعلق بمقولة «التدرج في الإصلاح» بحجة أن المجتمع منغلق ومحافظ دينياً، وثقافته المعرفية لا تزال أبوية، وتعليمه تقليدي تسيطر عليه المؤسسات الدينية، والنخب الثقافية التقليدية لا تزال تحتكر فيه المرجعية الفكرية والثقافية، فهذه الأخطاء لا يجب أن يتحمل وزرها إلاّ من أوجدها وزرع أسسها داخل المجتمع وبالتالي فعليه تقع مسؤولية تخليص مجتمعه منها.

والتدرج في الإصلاح عملية تسويف أخرى تمارس على المجتمعات العربية في ما هو في واقع الحال لا يزال قيد الماضي الحذر من استقبال كل جديد، بل وتعاني هذه المقولة عقدة النقص عند مواجهة متطلبات الانفتاح على مرحلة معاصرة، وتواجه بقوة كل مطالبات التحدي للأعراف والتقاليد الأكثر تجذراً في المجتمعات العربية، ويأتي في مقدمة المطالبين بذلك، التيار التنويري ذو الاتجاهات الليبرالية أو الديمقراطية أو العلمانية. ولو تعمّقنا في فكر التيار التنويري ذي الاتجاهات الليبرالية في عالمنا العربي ـ كمثال ـ لقرأنا منذ اللحظة الأولى عنوانه الذي تقتصر حدوده فقط على الجوانب السياسية والثقافية وبعده الكامل عن الخوض في مناقشة مسائل أخرى تتعلق بالقيم الأسرية والاجتماعية.

لقد اتُهم أتباع هذا التيار ـ ولا يزالون ـ بتبعيتهم للغرب! على رغم أن نشأته في العالم العربي تاريخياً جاءت قبل نشأة القومية العربية، وما يسمّى بالأصولية الإسلامية. وكان التيار الليبرالي أول تيار يحذر من الاستعمار، بل إنه كان يقترح البديل الفوري عنه وهو العمل الدائم على الإصلاح تجنباً لأخطار نتائج الاستعمار ووخيم عواقبه، ولهذا فهو يعد من التيارات الرائدة في التاريخ، وأصبح في أيامنا هذه يعاني مفارقة عجيبة، إذ لم يسلم ارتباط اسم الليبرالية بخطر أي استعمار جديد على المنطقة، بل ويُحمّل كل مسؤولية ناتجة عن وقوعه! في حين أن المواقف السياسية والدينية المحافظة لا تزال تتلكأ في عمليات الإصلاح التي يطالب بها التيار الليبرالي وغيره، ولا تعلم هذه القوى السياسية والدينية أنها تضيع تاريخياً وقتاً ثميناً في نقاش بعض جوانب الإصلاح، والحوار حول أحكامه من منظور شرعي وفقهي وكلامي، واستعمالها أحياناً مصطلحات قد تكون تراثية وقد تكون حداثية تناقش في مبانٍ مخصصة للحوارات الوطنية بعيداً تماماً من إشراك المواطن البسيط من عامة المجتمع، وحصر مثل هذه الحوارات الإصلاحية بالنخب من المثقفين والأكاديميين والإعلاميين الذين يوهم أمثال هؤلاء بأنهم متحدثون باسم العامة من المواطنين ومعنيون بشؤونهم، فيما هم في الواقع يتحدثون باسم ورغبات السياسة والدين والأعراف والتقاليد!

يجب أن نفكر في الجهد الكبير الذي ضاع هدراً من التيارات التنويرية في عالمنا العربي وبمختلف اتجاهاتها، إذ ذهبت بعيداً جداً في البحث ومناقشة مناهج التأصيل الأيديولوجي لها من أجل أن تتنصل من تهم التكفير والعمالة التي تطاردها بها تلك التيارات المحسوبة على الدين أو السياسة، فلم تعد تبذل مجهوداً يذكر في التعمق الحقيقي لفهم وقائع الحضارة المعاصرة الجديدة وتطوراتها السريعة المتلاحقة.

وعلينا أن نتوقف بعيداً من مجاملة أي طرف من الأطراف سواء كان سياسياً أو دينياً أو ثقافياً لنجيب عنه بمنهج علمي واضح، مبينين للجميع من دون تحيز أن حقيقة الإصلاح تعني غرس وبث قيم الديمقراطية وواجباتها شئنا جميعاً ذلك أو أبينا، ولكن لكي تبث الديمقراطية يجب أن تغرس أولاً وقبل كل شيء قيم الليبرالية المنشودة في حقوق الإنسان ودولة القانون. ولكن وبكل أسف لا تزال الليبرالية تمثل العدو الأول والأخير الذي يطارد أتباعه الأنظمة السياسية والدينية العربية خصوصاً التقليدية منها!!

فكيف إذاً نتحدث عن الإصلاح؟ وما صيغته؟ وهل هو خدعة أم حقيقة لمسناها وجنينا فوائدها على أرض الواقع، أم أنها مجرد كلمة يخدر بها عقل الإنسان العربي في مرحلة تكثر فيها تحديات تاريخية معينة تنسى بعدها هذه الكلمة بزوال هذه المرحلة؟

أعتقد أن مثل هذه الأسئلة الكبيرة بحاجة إلى عقليتك أنت عزيزي القارئ لكي تجيب عنها، مهما كان موقعك الاجتماعي، إنساناً بسيطاً من عامة المواطنين، مفكراً أو عالماً، سياسياً أو رجل دين، فأنت في رأيـي، تبقى الأجدر والأحق بالإجابة عنها.

أين أنتم من تطوير ميدانكم يا رجال الدين(*)

في العقود الماضية سيطر بعض رجال الدين في عالمنا العربي والإسلامي على قواعد اللعبة السياسية ـ الدينية فأتقنوا أسسها إلى درجة مكنتهم من السيطرة على المجتمعات وضبط ميزان «الكفر والإيمان» من أجل أن لا ينفض الناس من حولهم. وبقيت مسألة التكفير سلاحاً يستعمله بعض رجال الدين التقليديون للمحافظة على مكانتهم الاجتماعية بعد أن بدأت أمور كثيرة ينكشف بطلانها وزيفها التاريخي على الملأ، أو بمعنى آخر بدأت السياسة تجبر وعاظها على تغيير مواقفهم وآرائهم التي لم تعد

(*) **المصدر**: جريدة الحياة، التاريخ ١٤٣١/٨/٧هـ.

تصلح أو تواكب هذه المرحلة، فالحرام والمحظور في الماضي الذي كان يقود إلى الهلاك والكفر والجحيم أصبح اليوم جائزاً ومباحاً ولا يمنع من دخول الجنة.

«تكفير الآخر» لا يزال سلاحاً يستعمله رجال الدين لترهيب الضحايا من الأفراد وليس الجماعات، ومعظم ضحاياه في تاريخنا المعاصر هم من المفكرين والمثقفين وأصحاب العلم والرأي والقلم من أنصار الفكر المستقل الحُر، وهم العُزل الذين إن امتلكوا جرأة في طرح الآراء ومناقشة المسائل الدينية التشريعية لغوياً، ودراستها بشكل شفاف وصحيح علمياً، وبطريقة قد يعجز أصحاب العقول المغلقة والمحددة بأسوار مثل عقول معظم رجال الدين التقليديين في عصرنا هذا عن فهمها، فإنهم سيردونها على أعقابها خاسرة حتى وإن كانت صحيحة، مبررين سلوكهم هذا بتكفير صاحب الفكر والرأي والعلم. وما أكثر ما كفر رجال الدين عبر التاريخ المفكرين والعلماء والفلاسفة والمؤرخين المسلمين!

وأبلغ شاهد تاريخي على ذلك تكفير الشيخ أبي منصور عبدالقادر البغدادي، الأصولي المتوفى عام ١٤٢٩هـ في كتابه المتضمن بيانه «الفرقُ بين الفرق وبيان الفرقة الناجية منهم» والذي ذكر في ركنه الأول بالنسبة إلى إثبات الحقائق والعلوم إجماع علماء السنة من الأصوليين على تكفير كل عالم مسلم يؤمن بنظرية «دوران الأرض»، فقد كان البغدادي يرى ويؤمن ويفتي بوقوف الأرض وسكونها، وأن حركتها إنما تكون بعارض يعرض لها من زلازل أو براكين ونحوها، كما ذكر في بيانه بأن فرقة أهل السنة والجماعة من الأصوليين هم الفرقة الناجية من النار والباقون ضالون وكفار!

وفي تاريخنا الحديث والمعاصر لا يزال ضحايا الفكر والعلم يكفرون كل يوم لمجرد إبداء رأيهم وعرض أفكارهم، فنجيب محفوظ، وقبله قاسم أمين وغيرهم كثيرون سقطوا ضحية «جريمة التكفير».

عند نهاية القرن الـ٢٠ اشتدت خطورة مسألة تكفير الآخر عند علماء وفقهاء المسلمين، وذلك بعد أن تعاظم حضور الجماعات الدينية، خصوصاً المتطرفة منها في عالمنا العربي داخل المؤسسات الدينية الرسمية نفسها، فظهر فيها مشايخ يقضون ويصدرون فتاوى التكفير، والمؤسسة الرسمية الدينية تتولى مهمة تنفيذ هذه الفتاوى بترهيب الضحية ومطاردته وإزعاجه وإبعاده من وطنه وعن أهله إذا لزم الأمر حتى يعود له رشده ـ بحسب اعتقادهم ـ وهؤلاء جميعاً يمتثلون للتشريعات السلطوية التي وضعها قبلهم فقهاء وعلماء المسلمين عبر التاريخ الماضي والذين يتواصل حضورهم ونفوذهم

في كل زمان ومكان من خلال مؤلفاتهم المليئة بأحكام التكفير واستباحة دماء البشر ممن يخرجون عن الالتزام بآرائهم الفقهية التي أنتجتها عقولهم البشرية!

عند بداية القرن الـ ٢١، ولا سيما بعد أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١، بلغت مسألة تكفير الآخر واستباحة دمائه عند المسلمين مرحلة بالغة التعقيد حيث تحول التكفير إلى «حركات تكفيرية» تمثل أقصى يمين التطرف الديني وأشده خطورة على البشرية، إذ لم تعد الحاجة ضرورية لدى تلك الحركات من أجل أن تراجع المؤسسة الدينية الرسمية، بل تجاوزتها إلى حد أنها أصبحت تكفرها أيضاً بسبب علاقتها المشهود لها تاريخياً ومنذ الأزل بالمؤسسة السياسية. وبالتالي فإن ردود أفعال المؤسسة الدينية الرسمية كانت سريعة وحاسمة من خلال ما تصدره من بيانات الشجب والاستنكار لتصرفات وسلوكيات رجال الدين المتطرفين الذين يتخذون من التكفير سلاحهم الأول والأخير في معركة الوجود الإسلامي.

مهنة التكفير اليوم خطرة ومعقدة بعد أن كانت لقرون طويلة مضت يسيرة للغاية وتدر على أصحابها ربحاً وفيراً، فالذي يصدر فتواه بالتكفير لمجرد «تبرئة ذمة» لم يعد يعي جيداً عواقب فتواه التي يصبح مسؤولاً عنها، والعنف أو الضرر الذي قد يلحق بالضحية ما بين الترهيب بالقتل والسجن والجلد وقطع اللسان وإخراج الإنسان من ملته ومذهبه عنوة، والتخوين، وتشويه سمعة الضحية داخل مجتمعه بافتراءات باطلة ومزوّرة ومزيفة للحقائق، وتكذيب كل الآراء وتكفير أصحابها ووعيدهم بالويل والثبور والجحيم المسعور، وبشكل لا يترك أي مجال لإفلاس هؤلاء المحسوبين على الإسلام وأهله!

في عالمنا المعاصر يملك كل شخص حرية التفكير والتعبير والرأي والمعتقد ما لم يعتدِ على حقوق الآخرين. وفتاوى رجال الدين التي تسلط بحد السيف هي فتاوى بائسة، وعلى رغم ذلك بدأت تكتسح جميع الميادين وتفتي في كل صغيرة وكبيرة وكل ما يدور في حضارتنا العالمية الكبرى وتدّعي العلم والمعرفة بها، إلاّ الميدان الديني نفسه الذي لم يفتِ بتطوره علماء وفقهاء ورجال الدين! فلماذا! على رغم أن الكثير من تلك الآراء لم يعد يصلح لهذه المرحلة التاريخية المعاصرة.

فأين دوركم يا رجال الدين وفقهاء العصر من تطوير ميدانكم فكرياً؟!

من المسؤول: السذاجة الصوفية أو النقد التاريخي الفلسفي(*)

يتساءل روبسبيير: إلى متى تسمى سطوة المستبد عدلاً، وعدل الشعوب فتنة وهمجية؟

ينظر الكثير من المؤرخين والمفكرين إلى قوة التراث العربي الإسلامي على أنه المهيمن على الثقافة العربية، ومن خلاله يتجلى الدين كاعتقاد والسياسة كسلطة والأيديولوجيا كفكر وثقافة فتشكل نسقاً استبدادياً يفرض قوته المهيمنة على الثقافة العربية التي تشكل ذات الإنسان العربي.

والمفكر العربي علي حرب يرى في الاستبداد الثقافي والفكري أساساً ينتج منه الاستبداد السياسي والسلوكي، ويوضح فكرته أكثر باختصار لمقولة: «إن المرء يقع أسير أفكاره» وحبيس أصوله وثوابته، ويتعامل مع المرجعية الفكرية كسلطة مطلقة لا تخضع للجدل والمساءلة فيستسلم لها بالطاعة والخضوع.

هذه الرؤية التشخيصية الدقيقة لواقع الاستبداد المسيطر على الإنسان العربي في تاريخنا الحديث والمعاصر تعطي دلائل واضحة على ما يمكن أن يفعله الاستبداد الثقافي والفكري في فقدان المرء لذاته أولاً قبل حريته الفكرية.

الواقع أن أكثر ما أعجبني في رؤية المفكر العربي علي حرب هو تقويمه للاستبداد في ثنائية يرى من خلالها نموذجاً مرجعياً يدعي الأول منها القبض على الحقيقة فيمارس الوصاية على شؤون العقيدة والأمة، والثاني هو «البله» الثقافي ـ كما يصفه ـ الذي يتصرف كقاصر يتلقى من مرجعه أو مرشده ما يمليه عليه من الأحكام والتعاليم.

إن مشكلة التخلف التنموي للإنسان العربي في تاريخنا المعاصر تكمن من وجهة نظري في مدى التماهي الواضح بين الفكر المقيد والمنغلق، والتخلف الحضاري، وهذا بالطبع ما ينتجه الاستبداد الديني والسياسي والثقافي، وهو الدرس الذي لم يفهمه حتى الآن عالمنا الذي نعيش فيه!

متى نعي أن سلطة العلم والعقل والفكر والبحث هي السلطة التي ينبغي لنا تقديمها على أية سلطة أخرى؟ ومتى نستوعب أن التقدم ليس لعبة تقنية يمكن لنا استيرادها فقط من دون فهم مغزاها الحضاري؟

(*) المصدر: جريدة الحياة، التاريخ ١٠/١٠/١٤٣١هـ.

على رغم أن الكُتّاب من المفكرين والمثقفين قد سئموا من المقارنة بين عالمنا العربي المعاصر وبين العوالم الأخرى بخاصة الغربية منها والشرق آسيوية، لكنهم يظلون متشبثين بمثل هذه المقارنات على أمل أن يصحو عالمنا العربي من غفلته ليدرك ويعي أن تخلفه عن الركب سببه الأساسي يكمن في ركونه إلى الثوابت القطعية وبحثه عنه الإجابات الواحدة الصحيحة التي تغلق كل دوائر البحث أمامها وتقيد الفكر الإنساني وذلك كبديل عن الإيمان بالاختلاف وتعدد الآراء، وتطوير العلم من خلال إعادة النظر دائماً في فرضياته وقوانينه التي هي من تقدم المعطيات الجديدة فيقوم عليها الشك الذي يؤيدها أو ينقضها.

من المعروف تاريخياً أن الاستبداد السياسي للخلافة العباسية في بغداد كان هو السبب المباشر لإجهاض قيام أي مشروع فلسفي حقيقي قادر على تنمية العقول البشرية المسلمة في ذلك الوقت. فالفلسفة في عصر الخليفة المأمون كانت مسخرة وظيفياً لدعم الحكم العباسي في صراعه آنذاك مع العصبيات والشيع التي كانت تهدد أمنه واستقرار سلطته. فالفلسفة لم تكن إلاّ أداة تدعم العصبية الحاكمة ضد المناوئين والمنافسين لها، ولهذا بقيت على ما هي عليه فلم تؤد وظيفتها الحقيقية في النهوض الفكري والثقافي، وإنما كانت أداة تزول مع زوال السلطة التي وظفتها لخدمتها، بدليل أن الفلاسفة في عصر الخليفة العباسي المعتصم اضطهدوا، كما سبق اضطهاد الفيلسوف العربي ابن رشد في الأندلس، وتم القضاء على فكره الفلسفي الذي جمعه في كتبه التي أحرقت.

يستمد الاستبداد المولد للتسلط من أسس العصبيات القبلية أو العرقية طغيانه في مقابل علاقات الخضوع الأعمى والتبعية المطلقة، وهذا بطبيعة الحال ينشئ أُناساً درجوا على طاعة من هم فوقهم طاعة عمياء منسلخين عن ذاتهم، في الوقت نفسه الذي تتيح فيه مثل هذه الأسس لمن خرج عن ذاته قبل أن يكتشفها ويتعرف إليها جيداً أن يمارس هو الآخر تسلطه على من هم دونه، فيسند الاستبداد بشبكة من العلاقات الاجتماعية داخل المجتمع الواحد، ويصبح المجتمع تابعاً ومطيعاً لكل ما يُشرع لحياته من قوانين ما عليه سوى الامتثال لها وبما يكفل للمعرفة الفكرية والثقافية أن تقوم هي الأخرى على القطعية فتمنع الاختلاف في الرأي والتوجهات، ويصبح الشك ممنوعاً ومحرماً، والتردد لا يجوز، فهما يمسان سطوة السلطات المستبدة التي تبحث عن تأكيد قوة مكانتها وبشكل حاسم ومن دون تحفظ فيما يشبه السذاجة الصوفية كما يصفها البعض! وفي مثل هذه المجتمعات يكون عادةً للتوجيه والإرشاد الثقافي المساند للاستبداد الصوت المسموع

الذي تجب طاعته، لأنه ينشئ ويعود على منطق التبعية والطاعة، وليس الإقناع فيتخذ من التواصل منحى له بديلاً عن الاستماع، والانصياع بديلاً عن الحوار والتبادل.

ليس بمستغرب أن يمارس اللاوعي الثقافي المتوارث في عالمنا العربي دوره الخطر في توجيه الميول والرؤى وتحديد السلوكيات في شكل عفوي بحيث يتيح ذلك المجال للمستبد منهم أن يلعب على أوتار الموروث الثقافي ويستمد من عدم الوعي به مشروعيته النفسية من أجل فرض سطوته واستبداده الدائم، مستنداً إلى آليات التحكم العنيفة والناعمة في الوقت ذاته، والتي تبقي المستبد على ما هو عليه لفترات أخرى قادمة من الزمن بسبب ممارسته لهيمنته الاستبدادية على مجتمع جعل منه برغبته ووفقاً لخدمة مصالحه الخاصة مجتمعاً أعمى عن الحقيقة، لا يرى منها إلاّ صورة ذلك المستبد البطل القادر وحده على رد حقوق مجتمعه التي لم يسلبها في رأيي سوى سلوكه الاستبدادي التسلطي وليس أحدٌ سواه!

أبجديات التسامح الديني(*)

كيف لنا أن نسعى إلى غرس ثقافة التسامح الديني بين مجتمعنا السعودي أولاً قبل المجتمعات الأخرى؟

يقول رسول حمزاتوف: «أياً كان الذي تقابله في الطريق عدواً أو صديقاً فهو مثلك تماماً (إنسان)، فلا تنس هذا وأنت تحمل خنجرك».

بنيت ثقافتنا الاجتماعية عبر أجيال عدة مضت على الانغلاق الديني والتقوقع على الذات وعدم تقبل الآخر بسهولة، وهو ما بدأ يلزم الجميع بضرورة البحث عن آليات جديدة تبني عليها مفاهيم مبادئ الإنسانية كمواطنة وانتماء قبل كل شيء، وتفعيل مادة الحوار الوطني في الداخل في شكل «جدي» وحقيقي كي لا يكون ترفاً زائداً مخصصاً للمنتديات والمؤتمرات الحوارية السنوية، وإنما إخراج الحوار الوطني والسير به نحو تحويله إلى حاجة أساسية تهتم بالدرجة الأولى ببناء جسور العلاقات بين مذاهب وأطياف المجتمع السعودي كافة.

إن فتح مجال الحوار الوطني بين أفراد المجتمع من جهة، وبين مكوناته الثقافية

(*) المصدر: جريدة الحياة، ١٩/١٠/١٤٣١هـ.

والسياسية من جهة أخرى بهدف تحويل الحوار الوطني إلى سلوك يومي، يقي ويبعد المجتمع عن التعصب واللجوء إلى أساليب العنف عند تسوية خلافاته مع مختلف المذاهب والتيارات الثقافية المتنوعة في المجتمع.

يرى الكثير من المثقفين السعوديين أن إدماج أو إدخال مادة تعليمية «حوارية» ضمن مواد التربية والتعليم ورياض الأطفال هو أمر ضروري وصحيح، والواقع التعليمي في السعودية يشير إلى أن مسألة التسامح الديني والحوار مع الذات والآخر لا تأتي من مادة تعليمية يتلقاها الطالب فقط في يومه الدراسي، ثم ينسى أبجدياتها في نهاية العام الدراسي مثلها مثل بقية المواد «التلقينية» الأخرى، خصوصاً إذا لم يكن الطالب يتعلم من خلال مبادئ تلك المادة التعليمية ومنذ نشأته وبعد أن تلامس مشاعره الإنسانية كيفية ممارستها وتطبيقها على أرض الواقع.

إن مدارس التربية والتعليم ورياض الأطفال في بلادنا بحاجة إلى أن تكون مشتركة في تعليمها واختلاط الطلاب فيها من مختلف الطوائف والمذاهب مع بعضهم البعض داخل المدرسة الواحدة منذ الطفولة، بحيث يدرس الطلبة المسلمون مع غيرهم من أبناء الأديان الأخرى داخل بناء مدرسة واحدة العلوم كافة، ويشتركون في الجلوس جنباً إلى جنب على مقاعد دراسية واحدة، باستثناء المواد الدينية التي يمكن أن تدرس كل طائفة منهم موادها المقررة وفقاً للدين أو المذهب. فيتعلمون من خلال ذلك معنى التنوع الاجتماعي، وكيف يكون التعدد الثقافي محترماً ومقدراً داخل المجتمع الواحد والذي يؤدي في النهاية إلى نتائج إيجابية تمكّن المجتمع السعودي في ما بعد وعبر تطوره التاريخي والاجتماعي والثقافي الطبيعي من اكتساب تعلم مفهوم الإنسانية والتسامح والتعايش السلمي على المستوى الديني والفكري والثقافي بين أفراده أولاً.

معنى الحوار هو أن تكتشف ذاتك قبل كل شيء، ثم تكتشف غيرك وتحترمه كما هو وكما يريد أن يكون، وتفهم معنى أن تكون هناك اختلافات بينك وبينه في الوقت نفسه الذي تجمع بينكما قيم مشتركة تمكن من التبادل والتفاهم مع بعضكما البعض.

يرى ميشال لولونغ أن عصر الحروب الدينية انتهى، ولكن عصر الحقد والاحتقار سيستمر ما دامت كل جماعة تنظر إلى الأخرى لا كما هي وكما تريد أن تكون وكما تشعر بوجودها، وإنما من خلال صورة مشوهة!

يحتاج مجتمعنا السعودي إلى إعادة التفكير في «بيداغوجية» جديدة تبحث عن

أفضل السبل للتصرف بحكمة وتوازن عند التوترات والتحديات التي تواجهه في شكل يؤدي إلى امتصاص العنف الأصولي الديني في شكل خاص، وتعويضه بدلاً عن ذلك باللجوء إلى الحلول السلمية، فينبغي التفكير في الآليات التي تشكل صورة العدو المتمثل في يومنا هذا بـ«الإرهابي» ولماذا ندفع في اتجاه اعتبار أنهم أشرار؟ هل لكونهم لا يتقاسمون معنا حس الانتماء الوطني فقط؟ أو أن هناك أسباباً أخرى إضافية؟

وقد يكون من الأجدر عند البحث في إجابات على هذه الأسئلة وغيرها أن نحاول وضع نظارات بعيدة المدى تكشف لنا وبوضوح وشفافية أسرار الأسباب العميقة والجذور التاريخية لهذه المشكلة، وبالتالي تمكن صانع القرار من اعتماد رؤية متعددة ومعقدة تضع في أولوياتها الصبر في العمل الشاق والبعيد المدى من أجل إرساء ثقافة للحوار تزيل ما خلفته النتائج السلبية للانغلاق المذهبي والديني على الذات ولتبنى مكانها ثقافة سلام مجتمعي بين المذاهب والأديان كافة والتيارات الفكرية الأخرى داخل المجتمع السعودي.

إن للتربية الأسرية والتعليم دوراً مهماً في ترسيخ ثقافة الحوار الوطني داخل المجتمع السعودي قبل أن ينقل إلى مجتمعات أخرى، لأن التربية والتعليم هما الأداة الأكثر فاعلية للوقاية من التعصب. والخطوة الأولى تبدأ في العمل على تعليم الأفراد معرفة احترام الحق والحرية الشخصية لضمان احترامهم لحماية وحقوق الآخرين المتعايشين معهم. كما أن برامج وسياسات التربية والتعليم من الأفضل لها أن يساهم معظمها في تعزيز تنمية التفاهم والتضامن والتسامح بين الأفراد من مختلف الطوائف الدينية والمذهبية بهدف تكوين مواطنين متضامنين ومسؤولين ومنفتحين على ذاتهم، وقادرين على مواجهة النزاعات التي قد تنشب بينهم وإيجاد الحلول السليمة لها.

ومثل هذا الأمر يتطلب شجاعة عند اتخاذ القرار والعزم على توضيح الخصوصية السعودية التي فهمت بطريقة خاطئة عبر التاريخ. أقول: من الأفضل اعتماد الخصوصية «الإسلامية» الحاضنة أرضها للمقدسات الإسلامية من مختلف المذاهب والطوائف الإسلامية التي تحمل رسالة عالمية عنوانها أن الدين الإسلامي هو دين الانفتاح والتسامح مع الذات والأديان الأخرى.

من أجمل ما قاله شيخ المتصوفة محي الدين بن عربي: «الإنسانية واحدة، والعين في كل إنسان، وإنما يتفاضل الناس بالمنازل لا بالعين».

فجوهر الإنسان حاضر في كل التقاليد الدينية والثقافية داخل المجتمع الواحد ولكل شعوب الأرض عبر تاريخ الإنسانية الطويل. فمتى نعي وندرك ذلك؟!

لنجعله وطناً خالياً من "خبث"... الإرهاب(*)

أسهب الكثير من الإعلاميين في الكتابة والتحليل عن الحادث الفاشل الذي استهدف قائد الحرب على الإرهاب في السعودية الأمير محمد بن نايف، وقدم الكثير من هؤلاء الكتّاب آراءهم التي عبّرت عن صدق تفاعلهم وتآزرهم مع القيادة السياسية ورموزها، خصوصاً أولئك «الجنود المجهولين» من أمثال الأمير محمد بن نايف الذي كان ولا يزال وسيبقى رمزاً للجهاد ضد الإرهاب وخبث أساليبه ووسائله التي بدأت تتنوع وتأخذ أشكالاً وأنماطاً جديدة لا تعبر في واقعها إلاّ عن سلوك الاندفاع والمخاطرة نتيجة لليأس الواضح، خصوصاً بعد فشل معظم مشاريع قادة الإرهاب ومخططاتهم على المستويين المحلي والعربي وكذلك العالمي.

إن المكالمة الهاتفية التي تمت بين قائد الحرب و«المنتحر اليائس من حياته» ذكرتني برأي للفيلسوف الإنجليزي توماس هوبس وآخر نقيض له تماماً للفيلسوف الألماني عمانوئيل كانط، فالأول كان يرى دائماً بأن الإنسان «ذئب» لأخيه الإنسان، في حين أن كانط كان يؤمن دائماً بالمستقبل ويرى في النهاية أن الهدف المنشود لا بد من أن يكون في إقامة سلام وأمن دائمين بين البشر، فحمداً لله على سلامة الأمير، ولكن «لكل جواد كبوة».

إن الولاء والانتماء للوطن أعلى وأهم من أي ولاء آخر، بما في ذلك الولاء للأقارب أو القبيلة أو الطائفة، أو لتيار معين ولا توجد أي مقومات أخرى للوطن سوى الأرض والإنسان، فالأرض هي منبع الذكريات ومصدر التراث، وهي الأساس المادي لحياة أبناء مجتمعنا وتكوين وحدته، أما الإنسان السعودي فمن المفترض أن يتفاعل بصدق وجدية مع أرضه ويقدم لها كل ما يملك في سبيل تطور وطنه وتقدمه.

على ما يبدو أننا كمجتمع سعودي نواجه مشكلة معضلة في مسألة كيفية غرس حب الوطن والولاء له ولرموزه التي أصبحت في الواقع مسألة ملحة وبحاجة إلى إعادة النظر فيها وضرورة الاهتمام بها ووضعها في إطارها الصحيح، وهذه المشكلة تتلخص في ضعف مفهوم خلق روح التفاني لدى أفراد المجتمع في سبيل الوطن، والإقدام على التضحية من أجل أمنه وسلامته، بدلاً من محاولات التضحية به وبأفراد مجتمعه، حيث

(*) المصدر: جريدة الحياة، التاريخ ٥/١٠/١٤٣١هـ.

نلحظ بأن المواطن السعودي نشأ منذ صغره وقد غرست فيه قيم الولاء والانتماء للدين ثم الأسرة والقبيلة أو الطائفة على حساب ولائه لوطنه وأرضه ومجتمعه في شكل عام.

لا أعلم لماذا الإصرار الغريب على العمل في مجال مكافحة الإرهاب من داخل المؤسسة الدينية ذاتها التي تتولى مسألة «المناصحة» فقط إلى جانب الجهود الأمنية، علماً أن قناعاتي الخاصة وقراءتي المتعمقة في هذا المجال تقودني إلى الإيمان بفكرة أن جميع التيارات والحركات الإسلامية الحديثة والمعاصرة والمنتشرة داخل عالمنا الإسلامي وخارجه التي تتخفى تحت مسميات عدة وبعض الأهداف التي تختلف فيها عن بعضها بعضاً، أقول: بأن هذه الحركات والتيارات الإسلامية جميعها مشتركة ومتفقة ومؤمنة بهدف أسمى بالنسبة إليها يتخلص في إيمانها العميق واعتقادها بضرورة قيام الدولة الإسلامية الكبرى ذات الخلافة الإسلامية الواحدة التي لن تقوم إلاّ على أنقاض الأنظمة السياسية العربية والإسلامية كافة الموجودة حالياً.

إن المتابع للأنشطة الإرهابية في مختلف دول العالم يستحيل عليه تصديق فكرة أن ما يُسمى بتنظيم «القاعدة» أو الحركات الجهادية في شكل عام قادرة على مزاولة أنشطتها ومعاودة إحياء خلاياها النائمة بين فترة وأخرى، وبهذه القوة والمخاطرة من خلال جهودها كتنظيمات هرمية أو «هيراركية» فقط، وإنما بدعم وتمويل من جهات وحركات إسلامية أخرى، وتمويلين مادي وعسكري من دول إقليمية وغير إقليمية ليس من مصلحتها أمن واستقرار دول المنطقة، خصوصاً المملكة العربية السعودية الحاضنة أرضها لمقدسات المسلمين.

لن أزيد على جميع الآراء الصحيحة التي ترى بأن أساس الإرهاب قد ولد من رحم التعليم وضعف مناهجه وقلة الرقابة عليها، أو من دور الأسرة السعودية، خصوصاً التقليدية منها، وزيادة أساليب العنف الأسري، والافتقار لإيجاد قيم جديدة تكون أكثر تسامحاً وعصرية داخل المجتمع السعودي بحيث تتكيف معها الأسرة السعودية وتحاول غرسها في أجيالها الصاعدة، وإنما ما أحاول إضافته يتمثل في ضرورة العمل على «إصلاح» المؤسسة الدينية ذاتها وبفروعها وأنشطتها كافة داخل البلاد، مع الأخذ في الاعتبار أن مفهوم الإصلاح في أساسه هو مفهوم مدني وليس دينياً، وذلك نظراً لزيادة المقولات والخطابات الإصلاحية المنتشرة في بلادنا التي تربط الإصلاح بالدين، بما يكفل لها مزيداً من التداخل الديني بالسياسي الذي قد يشكل نوعاً من الاختراقات التي تؤثر في أمن الوطن وسلامته، في حين أن المتابع لأغلب تلك المقولات والخطابات يرى

بأنها، وإن كتبت بلغة علمية، إلاّ أنها لا تعدو في الواقع كونها قياساً للفروع على الفروع، والنوازل الجديدة على القديمة، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، والأماني المتكررة بانتظار الرجل الذي سيجدد للأمة دينها على رأس كل مائة عام من دون الانتباه إلى تطورات الفكر الإنساني والفكر الديني نفسه.

إن ضرورة مراجعة قضية الإصلاح الديني في بلادنا أصبحت من القضايا المستعجلة في الوقت نفسه الذي يجب أن نعي أن مسألة الإصلاح الديني يجب ألاّ تتمثل في مراجعة بعض المواقف والأحكام فقط، وإنما بضرورة العمل على التفكير بعمق في وظائف الدين في عصرنا الحاضر، فقد تغيرت وظائف كل شيء في الدولة حتى وصل التغيير إلى الآلة والمختبر وغيرهما، لذلك فمن الطبيعي جداً أن تتغير معها وظائف الدين وعلاقاته ببقية المؤسسات الاجتماعية والرسمية في البلاد، وبدلاً من أن ينظر إلى مسألة الإصلاح الديني في علاقته بتجارب ماضٍ مختلف، يجدر أن ينظر إليه في علاقته بالعالم الحديث والفترة التاريخية المعاصرة ومُثلها، فلا ينفع القول بأن عالمنا اليوم أصبح متناقضاً مع مُثُله لأن المُثُل الدينية نفسها لا تقل تناقضاً مع تاريخ المجتمعات التي تبنتها، والأديان الإيمانية أصبحت في هذا العصر غير الأديان التاريخية بسبب أن الواقع يخون المُثُل دائماً لكن المُثُل تبقى دائماً دافع الإنسانية نحو الخير والنضال ضد الفوضى والعنف.

إن الإصلاح الديني لا بد أن يكون جزءاً من مشروع لإصلاح ثقافي شامل في البلاد بحيث يفسح المجال أمام الشعور الحقيقي للوطن والحس بالمواطنة ليخرج من ثنائية الفوضى والتسلط الديني أو الأبوي.

الصراع الأيديولوجي... إلى متى؟(*)

بعض المثقفين يرى أن التطور الطبيعي للفكر لا بد من أن يدخله في صدام وصراع وتأويل بسبب فكرة معينة أو أكثر. وهناك من يرى منهم ضرورة الاستمرار في التوسل بأفكار أو أيديولوجيات فضفاضة طرحت في زمن ما وبدأت أحداث وتطورات واقعنا الحالي تؤكدها، الأمر الذي يدعوهم إلى التشبث بها حتى قيام الساعة! وعلى رغم ذلك

(*) **المصدر**: جريدة الحياة، التاريخ ٢٥/١٠/١٤٣١هـ.

فلا يمكن بأي حال من الأحوال أن نسلم بفكرة أن وعي أمثال هؤلاء المثقفين قد سبق وعي مجتمعه، وجدير به أن يحظى بالريادة عليه وقيادته بسبب أن هذه الفئة من المثقفين لا ترى حداً لنهاية صراعها الفكري مع التيارات الأخرى المنافسة لها.

ويبقى السؤال المحير: ماذا يمكن أن يستفيد المجتمع من استمرار الصراع الأيديولوجي الثقافي؟ وما نهايته؟

لو عدنا بالقارئ الكريم إلى جذور ما يحدث الآن من محاولات يائسة لصراع التيارات الفكرية على الساحة الثقافية السعودية، ومحاولة كل تيار التعتيم على فكر التيار الآخر، فسنلحظ مدى قوة العنف الفكري المترجم إلى حوارات كلامية ذات أسلوب لا يخلو من القدح والذم والتجريح الذي لا يُطاول العقل والفكر فقط، وإنما بدأ يتوجه إلى المساس بشخص أتباع كل التيارات التنويرية من حداثية أو ليبرالية أو علمانية، أو حتى أتباع التيارات الأصولية الدينية، وكأن أتباع هذه التيارات من المثقفين تصوروا للحظة تاريخية معينة أن ما يعيشه الإنسان العربي اليوم هو ذاته ما كان يعيشه الإنسان العربي في العهود الإسلامية الماضية عبر العصور، كما ينظر إلى ذلك أتباع الأصولية المسيّسة، أو أنه لم تمر على عالمنا العربي أية أحداث أو تطورات شهدتها عواصمنا العربية في بغداد والقاهرة والقيروان ودمشق ومكة المكرمة والمدينة المنورة خلال عهود الخلافة الإسلامية الماضية وعبر التاريخ، فظهر المفكرون والفلاسفة والمثقفون الذين التزموا جانب السجالات الحوارية والمناظرات الفكرية والعلمية والثقافية من أجل خدمة مجتمعهم في كل عصر وكل مكان، فلم يكونوا «أنانيين» عندما حاولوا عدم الدخول في نزاعات أيديولوجية لا تخدم مجتمعهم، ولا تساهم في تغييره وتطوره، بل ذاق كل رائد مفكر وفيلسوف وعالم معنى مرارة العنف الذي كان يسلط على عقله وفكره وعلمه، وحتى كلماته قبل أن تخرج من نتائج إبداعاته لتنشأ داخل مجتمعه، ثم تأخذ طريقها لخدمة قضاياه المهمة.

عندما تبدأ العقول المغلقة والنفوس العنيفة من مختلف التيارات الفكرية المتصارعة في المشهد الثقافي السعودي تنشغل بمحاربة آراء وفكر بعضها بعضاً، فلا تكتفي ببذل الجهد في محاولة لكف يد هذا المثقف أو ذاك الكاتب المميز عن الكتابة، بل تحاول جاهدة حصاره والحجر على عقله وفكره، من خلال ما تنشره عقولهم المريضة باسم الدين، أو باسم التنوير بكل تياراته الحداثية من تجريح في شخص المبدع والمميز منهم، فإن هذا يعني هزيمة للعقل والفكر والثقافة أمام عنف فئات قليلة محسوبة على التيارات

الفكرية سواء التنويرية أو الأصولية المسيّسة، فتعلو أصواتها العنيفة التي تحاصر من خلالها المجتمع، وتبقيه على وضعيته، وتعزله عمّا يحدث حوله في العالم من تطورات، فلا تفيد مجتمعها أو تخدم مصالح التيار الذي تنتمي إليه! بل على العكس من ذلك، فهي تعطي إشارة واضحة إلى بداية التدوين التاريخي لمرحلة تنذر بالانهيار والانحطاط إذا ما استمر الصراع على أشده، واستمر التوجس من آراء هذا المفكر أو ذاك المثقف المحسوب على تيار تنويري، أو تيار أصولي سياسي، وتصبح الآراء تعتدي وترفس وتقتل عندما تخرج من أصولها الطبيعية، وتتوسل كل أساليب العنف الفكري بغية الاستبداد في نشرها، فتكون هذه الآراء هي الضحية الأول لعنفها واستبدادها.

ومن أجل أن ترقى مختلف التيارات الفكرية السعودية عن الاستمرار في تأجيج الصراعات الأيديولوجية والدخول في مرحلة تبادل الآراء والخبرات وتقبلها، وهي مرحلة الحوار والمناظرات الثقافية الهادفة التي تم تجاوزها في الأساس، فلا بد ـ في رأيي ـ من أن يقوم أتباع كل تيار فكري وثقافي بمراجعات حقيقية لتصوراتهم وآرائهم الفكرية قبل كل شيء، وإيجاد الآليات التي تعمل على حماية الفكرة والكلمة والثقافة، وأن يحاولوا التخلص من النظرة الأبوية السياسية للثقافة في المجتمع السعودي، والتي لا تزال تتميز بالخصوصية والثبات، فتوهم معظم المثقفين وأصحاب الرأي بفكرة أنهم مثقفون مدى الحياة، وأن وصفاتهم التي يقدمونها للمجتمع تصلح لكل زمان ومكان، فيصبح الوهم «الطوباوي» مسيطراً عليهم، بحيث يجعلهم لا يفرقون بين قراءة واقعهم وتحليله، وبين الأوهام والأحلام التي لا تجدي إلاّ في الانخراط في تجارة الشعارات التي لا تفيد عند التفكير في الشأن العام ومصالحه، بقدر ما تكتفي بالترفيه والشهرة الإعلامية كتعويض عن تقديم الفكر والثقافة المميزة والمبدعة. وهنا يصبح الدور ريادياً للعنف الفكري والنفسي لكي يظل مستشرياً داخل المجتمع، ومضاداً لكل فكر وعلم وثقافة وآراء لن تكون سوى مجرد كلمات تنثر على ورق!

الأحزاب الدينية(*)

مع نهاية العقود الزمنية من القرن الماضي واستمراراً إلى يومنا هذا لا تزال موجة الأحزاب الدينية التي تتحدث باسم الإسلام في ازدياد، وهي أحزاب تدعي الأصولية وهو أمر أصبح منطقياً جداً بسبب الواقع المأزوم الذي تعيشه مجتمعاتنا العربية وعلى مستوياتها

(*) **المصدر**: جريدة الحياة، التاريخ ١٦/١١/١٤٣١هـ.

كافة، سواء الداخلية منها أو الخارجية، الأمر الذي يجعل من التمسك بالأصولية والميل الدائم نحو الماضي بطابعه الأسطوري وأوهامه الميتافيزيقية سبباً مهماً لتفشي ظاهرة العنف السياسي ذي الصبغة الدينية، فيقتات من تهميش المواطن في وطنه الذي يصبح مادة دسمة وخاماً ويسهل أن تتغذى الأحزاب الدينية عليها وتعمل على تحقيق أهدافها السياسية المبطنة وغير المعلنة من خلالها.

وترفع الأحزاب الدينية شعار الإسلام عالياً، لكنها في الواقع تعمل على تسميم سماحة الإسلام ديناً مستغلة التحديات التي تواجه عالم اليوم من انهيار لأنماط معيّنة من الأيديولوجيات في الغرب. وهو الواقع الذي بدأ يُشعِر الكثيرين بأن العالم يتجه نحو الانهيار فلا يجد له تعويضاً إلاّ باللجوء أكثر نحو الانكفاء والانغلاق على الذات، ورفض الآخر وكل ما يدور خارج حدوده، فيقوده في النهاية إلى التطرف والتمسّك بالأصولية والخصوصية الإسلامية كرد فعل على رفض كل أساليب وأنماط وأشكال العولمة والحداثة. كما تجد هذه الأحزاب في صفتها بالأصولية تعزيزاً لهويتها الإسلامية على اعتبار أن كل مسلم هو أصولي لأن الإسلام قائم في الأساس على أصولية الكتاب والسنة، ولهذا فمهما اختلفت مدارس وتيارات ومذاهب هذه الأحزاب فهي متفقة على التمسك بأصول الدين من الكتاب والسنّة، لكنها تعمل في الوقت نفسه على شحن مصطلح الأصولية أيديولوجياً من أجل تحقيق أهدافها السياسية وتعزيز لهويتها الإسلامية، فتعمل على استثمار مقولة إن مصطلح الأصولية قد نشأ أساساً وترعرع في الغرب كرد فعل على الحداثة، فتحول عندهم إلى مفهوم احتجاجي قادهم في ما بعد إلى صراعات أيديولوجية غير عقلانية ورافضة للحداثة ولكل من يؤمن بها أو يمتلك قدرة مبدعة على التعامل مع تحدياتها، حتى أصبحت الأصولية لديهم بمثابة التعبير الرافض والمناهض لكل أنماط التقدم في الأسس الاقتصادية والاجتماعية والفكرية على حساب الجانب الديني المتمثل في الكنيسة والتي لم تعد تضطلع بدورها المسيطر كما كانت في القرون الوسطى الأوروبية.

جميع الأحزاب التي تتحدث باسم الإسلام في تاريخنا المعاصر هي أحزاب سياسية بكل ما تحمله هذه الكلمة من عمق ومفهوم المعنى على رغم أن معظمها لا يمتلك من السياسة إلاّ بعض الأفكار العامة والمشتتة. والأحزاب الدينية التي تدعي الإصلاح أو السلفية بتنوعها المتطرف أو المعتدل مثل أحزاب الصحوة أو «الإخوان المسلمين» أو «القاعدة» أو الجهادية السلفية وغيرها هي جميعها ذات أهداف سياسية

تطلب السلطة وتسعى إليها بكل قواها، فتتخذ الدين أساساً تنطلق منه لتبني عليه أهدافها المعلنة وتبررها من خلال العمل على تأويل النصوص الدينية في القرآن الكريم والسنة النبوية من أحاديثها القدسية الصحيحة السند وحتى تلك الضعيفة السند، فتعيد تفسير تلك النصوص وتصل بها إلى مرحلة إخراجها من بيئتها وزمانها ومكانها التاريخي التي نزلت فيها، فتعيد من جديد صوغ مفاهيمها بحسب ما تتطلبه أهدافها المعلنة وغير المعلنة.

إن الجانب الديني يجب أن يبقى في رأيـي بعيداً تماماً عن مجرد التفكير في تحويله إلى عمل سياسي أو اختزاله في أنماط حزبية سياسية، لأن ذلك من الخطورة عليه كونه يقحم الإسلام كدين في صراعات وألاعيب وخبائث العمل السياسي المصنوع بفعل البشر غير المعصوم من الأخطاء والأخطار والزلل، فيقود الإسلام بأصوليته إلى ممارسات بشرية تضفي نوعاً من القداسة والعصمة على آراء البشر وأفعالهم في الوقت الذي تعمل على إخراج كل منافسيها ومعارضيها من الساحة بذريعة كفرهم وإلحادهم وفسادهم وخروجهم عن الملة!

إذا كان الإسلام لا يزال أصولياً قولاً وعملاً في تاريخنا المعاصر فمن الواجب في تقديري العمل على ضرورة النأي به عن توظيفه أو استثماره في ألاعيب وخدع السياسة، أو استخدامه أداةً في الصراع من أجل السلطة، لأن ذلك سيبقيه مهدداً مصالحَ المجتمع والأمة في شكل عام وليس عاملاً على لم شملها وتوحيد كلمتها إذا ما هددتها الأخطار. يلاحظ القارئ والباحث المتخصص في التاريخ الإسلامي مدى انفتاح مساره الأصولي الذي تأسس عليه وأنتج من خلاله تجارب مبدعة ومتألقة لا يزال المتأزمون نفسياً والمنغلقون فكرياً من أتباع الأحزاب الدينية المعاصرة يحاولون قيادة مجتمعاتهم نحوها ومحاكاتها بالنصيحة والموعظة والقدوة الحسنة التي ينبغي علينا جميعاً السير وراءها وإشغال وقتنا بأتباع آثارها عوضاً عن التفكير في حضّ المجتمعات على إكمال تلك التجارب المتألقة بإبداعات تحاكي العصر والواقع لمجتمع اليوم.

لن يسجل التاريخ الحديث والمعاصر شهادة حق في تلك الأحزاب التي تتخذ من الإسلام شعاراً تختبئ خلفه سوى أنها أحزاب تحاول العمل على تحقيق أهداف سياسية وأطماع سلطوية تحت ستار أصولي ديني تغلب عليه روح التحزّب وعدم الاعتراف بالآخر المسلم وغير المسلم، والدعوة إلى استخدام العنف باسم الجهاد داخل العالم الإسلامي قبل غيره بعيداً تماماً من التحرك العقلي المفروض لمفهوم «الدعوة الإسلامية».

ولهذا ستبقى مثل هذه الأحزاب في تقديري، كمتخصصة في علم التاريخ المعاصر، ليست سوى تجمعات حزبية تعمل لمصالحها السياسية الدنيوية بعيدة كل البعد قولاً وعملاً عن خدمة مصالح الإسلام وسماحته.

هل نزل الإسلام لصالح الرجل فقط؟(*)

الجميع يتفق على أن عهد النبي محمد (ﷺ) هو العهد الوحيد الذي نصفه تاريخياً بعهد التألق والبناء بسبب تطبيقه للنصوص الدينية بشكلها الصحيح كما يراد ويرجى منها لخير البشرية في جميع مناحي الحياة وبخاصة ما يتعلق منها بشؤون المرأة المسلمة وما ينبغي أن تكون عليه كما أراد لها الإسلام.

ولهذا بقي عهد الرسول (ﷺ) نموذجاً تاريخياً لا يمكن أن يتكرر كونه النموذج الوحيد حتى تاريخنا المعاصر الذي أثبت بحق أن في استطاعته دمج الدين مع السياسة، وهذا ما لم ولن يتكرر حدوثه في تاريخ العرب بعد ذلك بسبب تدخل السياسة في الدين وإخضاعها له كأداة من أدواتها لتحقيق المصالح والمنافع السياسية الخاصة على حساب المصالح العامة للمجتمع المسلم. ومن العبث في رأيي أن نظل نحفر في هذا التاريخ موهمين أنفسنا بقدرتنا على إعادة إحياء النموذج النبوي الديني ـ السياسي كما هو وتطبيقه على واقعنا المعاصر.

أصبحت المرأة في مرحلتنا الراهنة موضوع نزاع بين مختلف التيارات الفكرية، فالتيارات التنويرية على مختلف توجهاتها تعتبر أن الدين الإسلامي يحتضن تعاليم تصب في مصلحة عنصر الرجل على حساب مصالح المرأة الشرعية والمدنية، فتقف وتنحاز إلى جانب الرجل ضد تحرير المرأة ونيلها لكافة حقوقها الطبيعية، ولذلك ترى هذه التيارات أن المشرعين في الفقه والعقائد الدينية لا يعترفون للمرأة بشيء إلاّ بالتشريعات التي يضعونها لها بحيث تبقي أوضاعها وحقوقها التشريعية أقل دائماً من حقوق الرجل، فتمنح الأولوية للرجل على المرأة، وهي أولوية من وجهة نظر الفقهاء والمشرعين قانونية وبيولوجية واجتماعية بالدرجة الأولى، مستندين في ذلك على تشريعاتهم وتأصيلهم للنصوص الدينية كما يفهمونها أو تتماشى مع مصالحهم ورغباتهم! وهذا في تقديري هو

(*) المصدر: جريدة الحياة، التاريخ ١٤٣١/١٢/٩هـ.

من أهم الأسباب التي جعلت الكثيرين يعتقدون أن الإسلام هو الذي قرر دونية المرأة بنصوص أقر لها المشرعون أنها نصوص قطعية الدلالة ولا يجوز الخوض في تفاصيلها ومناقشتها أو التفكير في تحليل معانيها ومضامينها!

بل ذهب معظم المتطرفين والمغالين ممن أطلقت عليهم صفة الفقهاء وعلماء الدين عبر التاريخ إلى حد تصوير المرأة بـ«الشيطان»، فصاروا يدّعون كره الإسلام للمرأة ويدعون إلى قمعها على اعتبار أنها تجسد الشهوة التي تفلت زمام سيطرة الرجل المؤمن على إرادته. وأبلغ تعبير عن هذه الأفكار المريضة ما ذكره الباحث العربي عبد الصمد الديالمي في كتابه «المرأة والجنس»، حيث ذكر أن المؤمن المسلم يعاني من تمزق في شخصيته فتتجاذبه قوتان متناقضتان (الله والمرأة) وهو بذلك يكون قد عوّض الشيطان بالمرأة ليقول إن التمزق الحقيقي الذي يعاني منه الرجل المؤمن يكون بين الله والشيطان، أو بمعنى آخر بين الخضوع للتعاليم الربانية أو إتباع الشهوات التي تقدمها المرأة.

معظم فقهاء وعلماء الدين يذهبون في اتجاه الإيمان بأن الإسلام قد نزلت تعاليمه فقط لصالح الرجل، فيبيحون تحيزهم وتفضيلهم لمصالح الرجل وحقوقه على حساب مصالح وحقوق المرأة من خلال حفرهم الدائم والمستميت في النصوص الدينية ومحاولاتهم تأصيلها بما يخدم دوافعهم وأهدافهم ومصالحهم، لكن الواقع التاريخي يشير إلى أن من أهم أسباب تأخر وتخلف المرأة المسلمة عن غيرها من النساء مرده إلى الكثير من التراكمات الخرافية والثقافية من عادات وأعراف وتقاليد جاهلة علقت باسم الإسلام، الأمر الذي جعلها منذ ذلك الوقت أمراً لا يستحسن أن يذكر في مجالس الرجال، حتى إن كلمة امرأة أصبحت في وقتنا الراهن تعد بمثابة «مسبة» لدى بعض المتخلفين من أبناء مجتمعنا يقصد من ورائها إهانة الرجل إهانة بالغة.

إن مسألة دونية المرأة لا تعود في الأساس إلى أي نص ديني إسلامي صحيح، لكنها ارتبطت بتأويل النصوص الإسلامية الدينية كما أراد لها معظم الفقهاء وعلماء الدين عبر التاريخ، والذين جاهدوا في سبيل إقران المرأة في الدين بالخرافة والأساطير والبدع، وإلصاق كل ما صوّره لهم فكرهم المتزمت المريض من منكرات عند تعاملهم مع وضعية وحقوق المرأة المسلمة في سبيل عدم الاعتراف بحقوقها التي منحتها إياها التشريعات السماوية واستبدالها بالتشريعات البشرية الوضعية التي أقرتها تشريعات ممّن يطلق على الكثير منهم فقهاء وعلماء دين، ولهذا فإن من الضروري في رأيـي أن يقف أمثال هؤلاء وقفة صادقة مع الله لمراجعة مواقفهم والاعتراف بأخطائهم التي جعلتهم يتخاذلون عن

تطبيق تعاليم الإسلام الواضحة والصحيحة في الأمور كافة وبخاصة ما يتعلق منها بشؤون المرأة المسلمة، والتي جعلت أحوالها تنحدر في الفلسفة والثقافة الإسلامية المعاصرة عن أحوالها التي كانت عليها في عصر نبي الأمة (ﷺ) وكما ينبغي لها أن تكون في جوهر الإسلام ما يدفعنا إلى الاعتراف التاريخي بانحدار أوضاع وأحوال المسلمين جميعهم ذكوراً وإناثاً عن تعاليم الإسلام الحق، حتى وإن وقف جميع فقهاء وعلماء الدين ضد هذا الاعتراف الذي يقرونه دون شك داخل أنفسهم، لكنهم يتملصون من التصريح بأسبابه الحقيقية كي يجنبوا أنفسهم تحمل مسؤولية أخطائهم البشرية أمام التاريخ.

إن سيرة نبي الأمة (ﷺ) هي بحسب أقوال الفقهاء والمشرعين المثل الأعلى لرجال المسلمين، لكن رجال المسلمين في تاريخنا المعاصر أصبحوا لا يتبعون المثل الأعلى ولا يتقيدون بمعنى الحرية التي كان (ﷺ) يمنحها لنساء بيته وقومه، فخالفوه وفرضوا الطاعة العمياء والعبودية على المرأة وأصبحت تعاليم رسول الأمة مجرد كلمات يرددها غالبية الرجال من دون قناعة بها أو العمل بمقتضاها، ولهذا بات مجتمعنا يتصنع ويبالغ في الحشمة والتحفظ، ويقيد المرأة بمجموعة أعراف وتقاليد جاهلة وبالية حتى وصل الأمر بالبعض منهم، ونحن في القرن الواحد والعشرين، إلى التشبث بفكرة عدم الاعتراف أو التعامل إلاّ مع نصف العقل البشري فقط المتمثل في عقل الرجال وإلغاء أي دور اجتماعي أو ثقافي للمرأة.

إن الإسلام في رأيـي يبقى نموذجاً إنسانياً واجتماعياً مفتوحاً على التاريخ، ولهذا فلا ينبغي علينا مسايرته تاريخياً لأنه صالح لكل زمان ومكان، وهذا يعني أن لكل عصر إسلامه النموذجي الخاص به والذي يوجب التعامل مع واقع متطلباته وتحقيقها من خلال ما تقتضيه مصالح المجتمع في الزمان والمكان، أما غير ذلك فهو تخلف عن الحاضر والمستقبل وارتباط بالماضي غير القابل للتغيير والتجديد، اللَّهم إلاّ بمسايرة التاريخ والغيبيات التي تنجح دائماً في تحويل ظاهر النصوص المقدسة إلى تشريعات دينية باسم الإسلام.

أهم معارك تركي الحمد التنويرية

أزمة تلد أخرى..(*)

عندما توفي رسول الله ﷺ، كان هنالك «نوع» من الفراغ السياسي، والنزاع على الحكم، أو لنقل الفراغ الدستوري بتعابير هذا الزمان، إذ لم يترك الرسول ﷺ وصية سياسية تحدد كيف يكون انتقال السلطة إلى من بعده، ولم يكن هناك مؤسسة سياسية يتم من خلالها تداول السلطة، وهذا هو الأمر في الخطاب السياسي السني على الأقل. وفي الخطاب السياسي الشيعي، كان هنالك وصية لعلي بن أبي طالب وأهل البيت، ولكن ذلك لا يغير من الأمر شيئاً، فالمؤسسة تبقى غائبة.

والبنود السياسية التي وردت في القرآن الكريم كانت عبارة عن توجيهات عامة لا تحدد كيف يكون مسار الأمور بشكل تفصيلي، وذلك مثل آية: ﴿وَأَمْرُهُمْ شُورَىٰ بَيْنَهُمْ﴾ (الشورى: ٣٨)، التي لا تحدد كيف يمكن أن تكون الشورى، ولا كيف يمكن أن تُمارس. والمؤسسة السياسية الوحيدة التي كانت موجودة بعد وفاة الرسول ﷺ، وذلك فيما يتعلق بقضية تداول السلطة، هي صحابته الذين شكلوا نوعاً من مجلس تأسيسي للنظام الجديد، ولكن الصحابة لم يكونوا على مشرب واحد فيما يتعلق بقضايا السياسة.

كان النبي ـ ﷺ ـ يملك كل الصفات: فهو القائد والمشرع ورئيس الدولة والمُشكل للنظام الجديد، وعندما انتقل إلى الرفيق الأعلى، ترك وراءه أمر الحكم غير محسوم، وبدأت أزمة كادت تُشعل حرباً أهلية بين المهاجرين والأنصار، الذين تخاصموا في «السقيفة» على من يمتلك شرعية خلافة النبي: الذين آمنوا به أولاً، أم الذين آووه ونصروه حين هجره الناس. بل إن سؤال الشرعية هذا كان حاضراً حتى بين المهاجرين أنفسهم، وبين الأنصار أنفسهم. هل الأحق بخلافة النبي المؤسس هم أهل قرابته أم أهل

(*) **المصدر**: جريدة الشرق الأوسط، التاريخ ٧/١٠/١٤٢٧هـ.

صحبته الأقرب؟ وهل يحق للخزرج ما لا يحق للأوس، أم أن للمسألة وجوهاً أخرى؟ ولولا الموقف الحاسم الذي وقفه عمر بن الخطاب في السقيفة ومبايعته أبا بكر الصديق، لربما كان للتاريخ مسار آخر.

وتكررت الأزمة بعد ذلك في كل حالة يموت فيها رأس الدولة من دون أن يكون هنالك نظام أو مؤسسة تحدد بالضبط كيف يكون انتقال السلطة وتداولها. فقد أوصى أبو بكر بالخلافة إلى عمر بن الخطاب، وهو أمر لم يرض الكثير من الصحابة، وخاصة أهل البيت الذين بقوا على الاعتقاد بأن شرعية الحكم باقية فيهم، على اختلاف في تحديد من هم أهل البيت، ولا شرعية خارج ذلك، وإن لم يخرجهم ذلك عن السمع والطاعة لمن تولى زمام الأمور. وجعل عمر الخلافة في ستة توفي رسول الله ﷺ وهو راضٍ عليهم، فتولاها عثمان بن عفان بعد أزمة أثارت من الحساسيات والحزازات، ما كان لها الأثر الأكبر في تحديد مسار التاريخ الإسلامي بعد ذلك، سواء منذ تولي علي بن أبي طالب الأمر في ظل ثورة عارمة، أدت إلى مقتل عثمان بن عفان، أو ما تلا ذلك من حروب أهلية بين المسلمين أنفسهم.

المهم في الأمر أنه وطوال التاريخ العربي الإسلامي، كانت مسألة انتقال السلطة من يد إلى يد، ومسألة الفراغ الدستوري الذي يخلقه موت رأس الدولة، أو النزاع على شرعية الحكم والحاكم حتى في حياة الحاكم، من المسائل التي تعرقل استقرار الدولة والمجتمع، ولم يكن هنالك من وسيلة لحسم هذه المسالة، في كثير من الحالات، إلاّ بالدم، والبقاء للأقوى في النهاية، أو لنقل أن البقاء للأقسى. ثار الحسين على يزيد، فاقتلع يزيد رأسه في كربلاء. وأراد الأمين إزالة أخيه المأمون عن ولاية العهد، فقتله المأمون شر قتلة. وتاريخ العباسيين والعثمانيين وغيرهم، مليء بقصص القتل والسحل والسمل والصلب والسلخ وقتل الصبر، والمؤامرات التي تدور حول السلطة ومن يستحوذ عليها. ففي النهاية، وفي ظل غياب مؤسسة منظمة لتداول السلطة، وأنظمة دستورية ملزمة، فإن الشخصنة تبقى هي المحدد لمسار الأمور، والشخصنة تندثر بمجرد اندثار الشخص الذي يمثلها، وهنا تكمن الأزمة. فالقابض على السلطة لا يتركها إلاّ إذا أُرغم على ذلك، قتلاً أو انقلاباً أو خلعاً، فهو الدولة والدولة هو، لا فرق بين عام وخاص في هذا المجال. ولذلك نرى أنه كلما جاء حاكم جديد، ملكاً كان أو رئيساً أو غير ذلك، فإنه يلغي كل ما كان قبله ويبدأ «عهداً جديداً»، وكأن ما كان قبله فراغاً أو عبثاً

أو جاهلية كجاهلية الأولين، وذلك على حساب الاستمرارية، التي لا يمكن أن يتم أي إنجاز دون وجودها.

ونرى هذه المسألة تتكرر حتى في ظل الأنظمة العربية وغير العربية المعاصرة، حين يكون «الشخص» الزعيم هو محور كل شيء، ومناط كل أمر، فعلة الشخصنة باقية في كل نظام لا تحكمه المؤسسة ولا ينظمه القانون، فعندما مات الرئيس جمال عبد الناصر، الذي كان يبت في كل شاردة وواردة في حياة الناس، ترك فراغاً تتصارع فيه القوى التي كانت ترى أنها هي الأحق بالزعامة، والأقدر عليها بعد وفاة الزعيم، حتى حسمها الرئيس أنور السادات بالقوة، وبدأ عهداً جديداً لا علاقة له بعهد عبد الناصر القديم، وذلك كما فعل عبد الناصر نفسه حين ألغى كل تاريخ قبل تاريخ الثالث والعشرين من يوليو ١٩٥٢، وأصبح الناس يبدأون من الصفر وإلى الصفر يعودون في كل حين.

ليس المراد هنا إلاّ ضرب المثل، وإلاّ فإن الوقائع كثيرة، سواء تحدثنا عن تونس بورقيبة، أو جزائر هواري بومدين، أو سوريا الأسد أو غانا نكروما أو أرجنتين بيرون، فالكل في ظل الشخصنة عاشوا والبعض يعيشون، والكل في ظل غياب المؤسسة والصراع على كعكة السلطة فيما بعد مأزومون.

هذه الاستمرارية، التي يضمنها إلى حد كبير تحديد أسلوب تداول السلطة وانتقالها، هو سبب رئيس لتقدم أمم وتخلف أخرى. فبدون استقرار لا يمكن تحقيق أي إنجاز. بل وبدون استقرار سياسي لا يمكن أن يكون هناك استقرار اجتماعي وحتى نفسي، سواء كنا نتحدث عن فرد أو جماعة. فالفرد الذي لا يثق بالمستقبل أو يخاف من المجهول، هو فرد مشلول فعلياً، غير قادر على الحركة عملياً، ومثل هذا الفرد لن يكون نواة فعل إيجابي بأي حالة من الأحوال. وهذه الاستمرارية لا يمكن أن تتحقق إلاّ حين تكون المؤسسة هي الحاكمة والمنظمة، مهما كان الشخص ـ الزعيم عظيماً.

لم تتوقف الحياة في الهند حين مات غاندي ومن بعده نهرو، ولم يبدأ الهنود حياتهم من الصفر بعد مجيء كل زعيم جديد، بل تتواصل المسيرة، وتتراكم الإنجازات، ويبقى للزعيم حب الناس وذكر التاريخ. وكان الجنرال شارل ديغول زعيماً ترك بصمته في حياة شعبه وشعوب أخرى، ولكن الأمور لم تنقلب إلى ضدها، ولم يبدأ القوم حياتهم من الصفر، حين ترك الحكم عندما لم يتحقق له ما شاء بشروطه عام ١٩٦٨، فلم يفرضها

وخضع لقرار الشعب، بل لقرار المؤسسة، فعاش في قلوبهم رغم تركه لشؤونهم.

الشعوب التي حققت الازدهار هي الشعوب التي نعمت بالاستقرار. والشعوب التي نعمت بالاستقرار هي الشعوب المحكومة بالمؤسسات لا بالأشخاص، وأهم هذه المؤسسات هي المؤسسة التي تنظم دقات قلب النظام السياسي، أي المؤسسة التي تنظم تداول السلطة وانتقالها.

من هذا المنطلق يجب أن تكون النظرة إلى المؤسسة السياسية الجديدة في النظام السياسي السعودي، والتي ـ في اعتقادي ـ منحت الأمن النفسي للمواطن، وهو الأمن الذي لا يتحقق أي نوع آخر من الأمن بدونه.

خواطر حول الليبرالية(*)

لدى البعض، تعني الليبرالية، بل ويرتبط مفهوم «الليبرالية» بالتفسخ والانحلال الخلقي ومعاداة الدين، ولا شيء غير ذلك. فالليبرالية لدى هؤلاء، هي مذهب يجيز كل شيء، ويبيح كل شيء، ولا مكان للدين أو الأخلاق في أي مجتمع ليبرالي. وكل مجتمع ليبرالي، أو حتى شبه ليبرالي، هو مجتمع فاسد ومنحل.

فالمجتمع الليبرالي، وفق هذا الفهم، هو مجتمع مبني على السعي وراء الملذات، ومكوّن من أفراد تحكمهم شهوة الفرج والبطن، وحب المال والنساء واللذة العاجلة، ولا شيء خلاف ذلك. والليبرالية لدى البعض هي نقيض الدين، بحيث لا يمكن لليبرالي أن يكون ذا دين، كما لا يمكن لذي الدين أن يكون ليبرالياً، وبالتالي فإن الليبرالي لا بد أن يكون «كافراً» بالضرورة، بمثل ما كان الديمقراطي «كافراً» بالضرورة في قصة أحمد لطفي السيد والانتخابات النيابية في عصره. فقد لجأ خصوم معلم الجيل إلى خدعة سياسة مبتذلة حين أوهموا البسطاء بأن الديمقراطية صنو للكفر، وعندما سألوا أحمد لطفي السيد إن كان ديمقراطياً، أجاب بحماسة أنه كذلك، فجعلوه في قائمة الكافرين. وهذا هو الحادث بالنسبة إلى الليبرالية والقائلين بها، فمفهوم الليبرالية مفهوم ملتبس، وخاصة في مجتمعات لم تعرف إلاّ السلطوية في تاريخها، ولم تجرب إلاّ القمع في معاملاتها، ولم

(*) المصدر: جريدة الشرق الأوسط، التاريخ ١٤٢٨/١/٣٠هـ.

تمارس إلاّ الرأي الواحد والحقيقة الواحدة في حياتها، منذ النسمة الأولى عند الميلاد، وحتى النسمة الأخيرة عند الرحيل.

ليس المراد هنا حقيقة الدخول في شرح فلسفي أو نظري لمفهوم الليبرالية وتجلياتها وتقلباتها واختلاف معانيها منذ ظهور المفهوم، وكيف كانت في حالة من التناقض مع مفهوم الديمقراطية، ثم تحول هذا التناقض إلى تلاحم بعد ذلك، بحيث لا يكون الحديث عن الديمقراطية دون الحديث عن الليبرالية، ولا يكون الحديث عن الليبرالية دون الحديث عن الديمقراطية، بقدر ما أن المبتغى هو نوع من إزالة بعض اللبس عن هذا المفهوم الذي حُمل أكثر مما يحتمل، وظُلم أكثر مما ينبغي. بمعنى آخر، فإن الغاية من هذه المقالة هي بعض تأملات في جوهر الليبرالية، وكيف أنها في النهاية إنسانية المحتوى، غير متناقضة لا مع دين ولا مع أخلاق، بل قد تكون في النهاية دينية الأساس، أخلاقية المنبع.

المنطلق الرئيس في الفلسفة الليبرالية هو أن الفرد هو الأساس، بصفته الكائن الملموس للإنسان، بعيداً عن التجريدات والتنظيرات، ومن هذا الفرد وحوله تدور فلسفة الحياة برمتها، وتنبع القيم التي تحدد الفكر والسلوك معاً. فالإنسان يخرج إلى هذه الحياة فرداً حراً له الحق في الحياة أولاً، وهو ما تعبر عنه إلى حد بعيد مقولة عمر بن الخطاب الشهيرة: «متى استعبدتم الناس وقد ولدتهم أمهاتهم أحراراً»، كتعبير فطري عن حقيقة فطرية، ومن حق الحياة والحرية هذا تنبع بقية الحقوق المرتبطة: حق الاختيار، بمعنى حق الحياة كما يشاء الفرد، لا كما يُشاء له، وحق التعبير عن الذات بمختلف الوسائل، وحق البحث عن معنى الحياة وفق قناعاته لا وفق ما يُملى أو يُفرض عليه.

بإيجاز العبارة، الليبرالية لا تعني أكثر من حق الفرد ـ الإنسان أن يحيا حراً كامل الاختيار في عالم الشهادة، أما عالم الغيب فأمره متروك في النهاية إلى عالم الغيب والشهادة. الحرية والاختيار هما حجر الزاوية في الفلسفة الليبرالية، ولا نجد تناقضاً هنا بين مختلفي منظريها مهما اختلفت نتائجهم من بعد ذلك الحجر، سواء كنا نتحدث عن هوبز أو لوك أو بنثام أو غيرهم.

هوبز كان سلطوي النزعة سياسياً، ولكن فلسفته الاجتماعية، بل حتى السلطوية السياسية التي كان يُنظر لها، كانت منطلقة من حق الحرية والاختيار الأولي. لوك كان ديمقراطي النزعة، ولكن ذلك أيضاً كان نابعاً من حق الحرية والاختيار الأولي. وبنثام كان

نفعي النزعة، ولكن ذلك كان نابعاً أيضاً من قراءته لدوافع السلوك الإنساني (الفردي) الأولى، وكانت الحرية والاختيار هي النتيجة في النهاية.

أن يكون الإنسان متمتعاً بحرية الاختيار لا يعني أن يكون الأمر مطلقاً. ففي «ليفايثون» هوبز كان الإنسان مطلق الحرية في «حالة الطبيعة»، ولكن هذه الحرية كانت تعني حرية القتل والدمار فيما عنت من حريات، ومن هنا «اختار» الإنسان أن يتنازل عن بعض حريته لكائن جبار (ليفايثون، أو الدولة) من أجل أن يستطيع التمتع ببقية حقوقه وحرياته الطبيعية. الحرية، أو لنقل حرية الاختيار تحديداً، وإن كانت في معناها الأصلي انتفاء القيد، إلاّ أنها مجبرة أن تكون مقيدة بقيدين أساسيين من أجل ذات الحرية، إذا كان الحديث عن مجتمع متمدن: حرية وحقوق الآخرين، والقانون الذي يشكل خريطة الحقوق والحريات، وبالتالي المحدد لتلك الدوائر التي يستطيع الفرد أن يتحرك في إطارها ممارساً لحريته، دون أن يكون معتدياً على حريات الآخرين.

فالمجتمع في النهاية ليس إلاّ مجموعة من الأفراد لهم ذات الحقوق والحريات، وإذا لم تؤطر هذه الحقوق والحريات بإطار يبين متى تبدأ حرية هذا وتنتهي حرية ذاك، فإن حالة الطبيعة الهوبزية هي المآل، وليس العراق اليوم إلاّ مثلاً على ذلك، حيث تسود حرية مطلقة تسمح بكل شيء، بما فيها حرية لقتل، المجتمع الأمريكي أو البريطاني أو الفرنسي هي مجتمعات ليبرالية إلى حد كبير، للفرد أن يفعل فيها بحرية ما يشاء، ولكن دون اعتداء على حرية الآخرين، أو استفزازهم، فالكل هنا متساوون أمام قانون مهمته تنظيم العلاقات الناجمة عن حرية الاختيار. قد لا يرى البعض في الغرب الليبرالي عموماً إلاّ شذوذاً جنسياً، وعلاقات محرمة، وممارسات خاطئة، ولكن هل قام الغرب على مجرد هذه الأشياء؟ طبعاً لا، كما أن هناك في الغرب من لا يرى في الحضارة الإسلامية إلاّ صورة الإرهاب وقمع المرأة والتخلف، وهي نظرة منحازة.

فإن كانوا كذلك، واستطاعوا الهيمنة على عالم اليوم، ومنهم نحن بطبيعة الحال، فتلك إشكالية نحن محورها وليس الغرب. وإن كان هنالك وجوه أخرى للحقيقة، فلماذا نختزلها في ممارسات هي موجودة في مجتمعاتنا، وربما أكثر مما يحدث هناك، ولكن «الحرية» السائدة هناك، والمعدومة هنا، تسمح أن نعرف ما يجري في ديارهم، ولا تسمح بتشويه صورة الملاك في ديارنا. حرية الاختيار، وإن عنت في بعض جوانبها ممارسات غير مرضي عنها أخلاقياً، إلاّ أنها تعني أيضاً حرية الرأي دون قمع، حرية

البحث دون قيود، حرية القول دون تكميم، حرية الصحافة دون توجيه، حرية التعبير بلا حدود، حرية النقد دون تابوهات، حرية المعتقد دون كبت.

وفي العلاقة بين الليبرالية والأخلاق، أو الليبرالية والدين، فإن الليبرالية لا تأبه لسلوك الفرد طالما أنه لن يخرج عن دائرته الخاصة من الحقوق والحريات، ولكنها صارمة خارج ذلك الإطار. أن تكون متفسخاً أخلاقياً، فهذا شأنك. ولكن، أن تؤذي بتفسخك الأخلاقي الآخرين، بأن تثمل وتقود السيارة، أو تعتدي على فتاة في الشارع مثلاً، فذاك لا يعود شأنك. وأن تكون متديناً أو ملحداً فهذا شأنك أيضاً، وهو أيضاً ما بشرت به كافة الأديان: ﴿قَد تَّبَيَّنَ ٱلرُّشْدُ مِنَ ٱلْغَيِّ﴾ ﴿فَمَن شَآءَ فَلْيُؤْمِن وَمَن شَآءَ فَلْيَكْفُرْ﴾، ولكن أن تفرض معتقدك على الآخرين، فهذا ليس من شأنك، بل اعتداء على دوائر الآخرين وحرية الاختيار لديهم.

قد يُصدم البعض من مثل هذا الحديث، ولكن الحقيقة في النهاية تفرض نفسها. فبفرض اعتقادك على الآخرين، لسبب أو آخر، فإنك قد تحولهم إلى معتقدك ظاهراً، ولكن هل يتحول الضمير باطناً؟ هذا هو السؤال، وهنا يكمن الفرق بين المجتمع الليبرالي والمجتمع الشمولي أو الثيوقراطي أو السلطوي: الليبرالية تسمح بتوافق الظاهر والباطن، فيما بقية الأشكال تجعل التناقض هو أساس العلاقة بين الظاهر والباطن (ظاهرة النفاق). فقد لا تكون شيوعياً أيام اتحاد السوفيات، بل وقد تكره الشيوعية، ولكنك لا تستطيع إلاّ أن تمجد الشيوعية، وتتغنى ببطولة لينين، وأمجاد ستالين، وصلابة خروتشوف، وإنجازات بريجينيف، وكذلك الأمر في عراق صدام، وسوريا الأسد، وليبيا القذافي، وكوبا كاسترو، وصين ماو، وإيران الشاه والخميني (لا فرق).. النفاق هو الفلسفة السائدة، والسلوك المهيمن في مثل هذه الحالات، وهنا يكمن الفرق بين الحالة الليبرالية وغيرها، حيث تنتفي ظاهرة النفاق في الحالة الليبرالية، وينسجم الظاهر مع الباطن، وتنتفي الأقنعة...

زرعوا.. فأكلنا(*)

عندما وقعت تفجيرات الرياض عام ١٩٩٥ بأيدٍ سعودية، ثم تلتها تفجيرات الخبر عام ١٩٩٦ وبأيدٍ سعودية أيضاً، ثم جاءت الطامة الكبرى بأحداث الحادي عشر من سبتمبر عام ٢٠٠١، وتبين أن أكثرية المشاركين فيها كانوا من السعوديين، صُدم الكثير من السعوديين بما جرى، وأخذ سؤال حاد يطوف في أذهان الكثيرين: أكُلّ هذا العنف وكل هذا الفكر التدميري كان يقبع بيننا، ويتنفس هواءنا ونحن له من الجاهليين؟ وأذكر أنني كتبت مقالة بعد تفجيرات الرياض عام ١٩٩٥، أستغرب فيها أن يكون ذلك الفعل بأيدٍ سعودية ما كنت يوماً أتصور أنها تمتد لتغتال نفسها عن طريق اغتيال وطنها ومجتمعها، فالخاسر الأكبر في النهاية من مثل هذه الأعمال هو المواطن، الذي لن يبقى له وجود أو كيان إذا ضاع الوطن وانهار المجتمع، مهما كانت المعارضة، ومهما كانت المؤاخذات. فقد نكون على خلاف حول هذا الشيء أو ذاك، ولكن كل ذلك يجب أن يبقى في إطار وحدة الوطن وتماسك المجتمع، وإلاّ فهو الدمار الذي لا يُبقي ولا يذر، وحينها، لا قدّر الله، لن يبقى لنا إلاّ الترديد مع القائل: «الصيف ضيعت اللبن».

والحقيقة أنه كان من المفروض أن نعلم تلك الأيام أن ما جرى كان لا بد أن يحدث بهذا الشكل أو ذاك، وكان بالإمكان تجنب ما كان لو كانت هناك عين راصدة لتقلبات الأحوال في المملكة ومنطقة الشرق الأوسط. فمنذ الستينيات من القرن الماضي، ونتيجة للحرب الباردة العربية، كانت المملكة قد فتحت أبوابها لأصحاب الخطاب «الإسلاموي» في مصر والشام تحديداً، فقام هؤلاء، ووفق إستراتيجية بالغة الدقة، باختراق المؤسسات التعليمية بصفة خاصة، وأخذوا ينشرون خطاباً سياسياً دينياً قوامه التكفير والتجهيل للفرد والدولة والمجتمع معاً. صحيح أن الدولة السعودية قامت وتقوم على أسس خطاب ديني يمثل أساس شرعيتها، ولكن من الناحية السياسية فإن هذا الخطاب، الخطاب السني عموماً والسلفية التقليدية تحديداً، يفصل فصلاً كاملاً ما بين وظيفة الأمير (المؤسسة السياسية) ووظيفة الشيخ (المؤسسة الدينية)، بحيث تبقى المؤسسة الدينية إحدى مؤسسات الدولة وليست كل الدولة، أو مهيمنة عليها كل الهيمنة، كما جاء في الخطاب الديني الوافد مع الإخوان المسلمين خاصة.

(*) **المصدر**: جريدة الشرق الأوسط، التاريخ ١٤٢٨/٤/١١هـ.

وقد كان هذا هو الحال طوال السنوات الممتدة من حكم الملك عبدالعزيز (رحمه الله) حتى عام ١٩٧٩، عندما انفجرت الثورة الإيرانية، وغزا السوفيات أفغانستان، وتمرد جهيمان في الحرم، عندما بدأت الأحوال تتغير كثيراً، حيث بدأت آثار امتزاج الخطاب الديني للإخوان المسلمين، والخطاب القطبي خاصة، مع السلفية التقليدية في الظهور. مع هذا الخطاب السياسي الديني الجديد، بدأت السلفية التقليدية في التحول ليكون الناتج خطاباً سلفياً جديداً، لا يمت إلى الخطاب القديم إلاّ بأوهن الصلات. هذا الخطاب «السلفي» الجديد بدأ، بتشعباته المختلفة، بالتبشير بمفاهيم مختلفة عن مفاهيم الخطاب القديم، أو بدأت إعادة تفسير للمفاهيم القديمة، بحيث أعطيت مضامين جديدة تبرر غايات أصحاب الخطاب الجديد، فألغي الفصل المعروف في السلفية القديمة بين وظيفة الأمير ووظيفة الشيخ، بحيث أصبحت «ولاية الفقيه» هي المفهوم السائد في هذا الخطاب، وهو مفهوم جاء مع نجاح الخميني والثورة الإيرانية عام ١٩٧٩، ليصبح مفهوماً سنياً شيعياً على السواء، وذلك وفق تفسير الخطاب الديني الجديد، وبحيث تحول الفقهاء والشيوخ إلى جزء من «أولي الأمر»، كما كتب شيخ سعودي ذات مرة، في مخالفة صريحة للمذهب الذي يقول به.

مع الغزو السوفياتي لأفغانستان، مترافقاً مع ثورة ذات أيديولوجيا إسلامية في إيران، وحركة احتجاج مسلح في الحرم، وكل ذلك في إطار حرب باردة بين قطبين لا يتورعان عن استخدام كافة الأوراق المتاحة من أجل تحقيق غاياتهما، حتى لو كان الدين هو أحد تلك الأوراق، بدأ الخطاب السياسي الإسلاموي في انتشار سريع أشبه ما يكون بحريق القاهرة عام ١٩٥٢، أو حرق شيكاغو عام ١٨٧١، في ظل تسمية آسرة جاذبة أُطلقت عليه هي «الصحوة». وعزز هذا الخطاب انتصار المقاومة الأفغانية وخروج السوفيات من أرض الأفغان، الذين وصفوا بكل الصفات المقدسة لدى مختلف الشعوب، فكانوا مقاتلي الحرية في أمريكا، وكانوا «المجاهدين» الذين يذكرون بغزوات الرسول ﷺ الأولى، وكانوا ذلك الرهط الذين ترافقهم «المعجزات»، وفقاً لما «رصده» عبدالله عزام في «آيات الرحمن في جهاد الأفغان»، أصبح الخطاب السياسي الإسلاموي الجديد هو «المنقذ من الضلال»، في عالم غارق في الضلال، والمحقق للعدل في عالم يتوق للعدل.

ولكن كيف يمكن تغيير هذا العالم؟ في تطبيق لمقولة كارل ماركس: «ليس المهم هو تفسير العالم، ولكن المهم هو تغييره»، ففي النهاية جوهر الأيديولوجيات الشمولية

واحد، مهما اختلفت مظاهرها، وما «الإسلاموية»، وهي غير الإسلام، إلاّ وجه من وجوه اللينينية في خاتمة المطاف.

ولكن تبقى المشكلة أنه حتى بعض السلطات السياسية في مختلف الدول صارت تراهن على هذا الخطاب، خوفاً من تحدي المقدس ربما، وتحاول أن تنسبه لنفسها في مزايدة لن تكون لصالحها في النهاية مهما حاولت، حيث احترقت أمريكا بنار «مقاتلي الحرية»، ولُدغت السعودية، للأسف، بأنياب من فتحت لهم الأبواب قبل حين.

بعد أحداث ٢٠٠١ تحديداً، بانت حقيقة هذا الخطاب وأهدافه السياسية، ألا وهي نشر الفوضى والدمار من أجل اقتناص تفاحة السلطة في النهاية، ولكن المشكلة بقيت في أن الحسم في هذه المسألة بقي غائباً. فرغم كل ما جرى ويجري، فإن المواجهة مع أرباب هذا الفكر ما زالت مترددة، بل وخائفة أحياناً كثيرة. المواجهة الأمنية جميلة ورائعة، كما نلاحظ في إحباط مخططات أرباب هذا الفكر في السعودية، تحديداً في المؤامرة الأخيرة، التي لو نجحت لوضعت كل المنطقة في مهب الريح، ولكن تبقى المواجهة الأمنية غير كافية بحد ذاتها، إذ إن قتل الديدان الظاهرة لا يكفي للقضاء على بويضاتها القابعة في كل ركن من أركان المجتمع.

والمشكلة الرئيسة هنا هي أن من يستنكرون الإرهاب والفكر، الذي أفرخ الإرهاب، لا يذهبون إلى الجذور فينكرون ذات الفكر بقدر ما يصفونه بمختلف الصفات المخففة، بينما الواقع هو أن هؤلاء عصابات من المجرمين لا تختلف عن أي عصابات أخرى. فالذي يدمر المجتمع ويحاول تدميره بالسلاح، ليس أقل إجراماً ممن يروج للمخدرات ويدمر المجتمع.

يُقال إن كسرى مر في إحدى جولاته على فلاح عجوز يغرس الزيتون، فتعجب كسرى وسأله كيف يفعل ذلك وهو عجوز لن يذوق الزيتون الذي يزرعه؟ فقال له الفلاح العجوز: «غرسوا فأكلنا، ونغرس فيأكلون».

نحن اليوم نجني ثمار ما غرسوا، والسؤال هو: ماذا نغرس اليوم ليأكل أولادنا؟.. سؤال يجب أن يكون حكمة كل يوم لمن يتخذون قرارات الشعوب.. لعلّهم يتعظون..

أزمة رجال ومؤسسات، لا أزمة دين.. (*)

لا أدري، هل أصبح الإنسان رخيصاً إلى هذه الدرجة في ديارنا ومعتقداتنا السائدة، وهل أصبحت الدماء المراقة هي العقاب المحبب لدى بعض من يُفترض أنهم من القيمين على العدالة، ولجرائم مُفترضة، حين نستقصي الأمر نجد أنها لم تكن من الجرائم في النهاية وليس لها أن تكون؟ هذا «كافر» مرتد عن الدين فاقتلوه، لأنه خالف ما يراه هذا الشيخ أو ذاك، أو هو غير منسجم مع ما «قررته» هذه المؤسسة أو تلك من أنه الدين الصحيح، ولا صحة لغيره. وذاك «شاذ» السلوك فأعدموه، وهذا «مفسد» في الأرض فاصلبوه، وذاك «فويسقة» كالفأرة فاسحقوه، وذاك «رويبضة» فاقمعوه، وتلك «عاهرة» دمها حلال، وغير ذلك.

نعم، لقد أصبح الإنسان، ذاك الذي كرمه الخالق في الأزل، وفضله على كثير من خلقه تفضيلاً، والذي قال فيه سيد الخلق، ﷺ: «لأن تُهدم الكعبة حجراً حجراً، خير عند الله من أن يُهدر دم مُسلم»، مهاناً متهماً في كل سلوك أو فكر يتبناه من قبل رجال وهيئات ومؤسسات نصبت نفسه وكلاء الله في أرضه، لا يعرف مقاصد الرحمن إلاّ هي، ولا يُمكن الوصول إلى علم العليم أو دخول جنته إلاّ من خلالها وما يقول رجالها، مع أن الإسلام دين فطرة وبساطة وتيسير وعلاقة مباشرة بين الإنسان وخالقه، حرامه أقل من القليل، وحلاله هو الأصل في الأمور، ولكن العلة تكمن في الرجال، وفي المؤسسات، حيت تجعل من نفسها وسيطاً فيما لا يحتاج إلى وسيط، ومفسراً لما لا يحتاج إلى تفسير.

لقد آمن الأعرابي القديم بالإسلام ومارسه دون حاجة لوسيط ومفسر لما هو واضح، والحديث الصحيح عن ذاك النجدي ثائر الشعر «الذي نسمع دوي صوته ولا نفقه ما يقول»، والذي تعهد بأن لا تزيد عبادته عن الأركان الخمسة، حيث علق الرسول ﷺ قائلاً: «أفلح إن صدق»، خير برهان على بساطة الإسلام، ناهيك عن حديث أبي ذر الصحيح، الذي يؤكد فيه نبي الرحمة ﷺ أن من شهد أن لا إله إلاّ الله، دخل الجنة، وإن زنى أو سرق، برغم أنف أبي ذر، وفق ما ورد في الحديث على لسان الرسول الأكرم، ولكن المعضلة تكون حين يتحول الدين البسيط إلى مؤسسة معقدة، ينتمي إليها أفراد يأسرهم خطاب المؤسسة وفكرها وأهدافها، ويعيدون بدورهم إنتاج هذا

(*) المصدر: جريدة الشرق الأوسط، التاريخ ١٤٢٩/٩/٢٣هـ.

الخطاب، على أساس أن المؤسسة وحدها هي من يمثل الدين الصحيح، وغيرها فيه خروج عن المحجة البيضاء، التي لا يعرفها سوى رجال المؤسسة، وانحراف عن معتقد الفرقة الناجية من النار. فحين تتحول الأديان إلى مؤسسات ذات أهداف وغايات ومناهج موضوعة، ليس من الضروري أن تكون متسقة مع جوهر الدين، فحينها لا يعود الدين ديناً، وإنما يتحول إلى أداة تتحكم بالأبدان وتوجه العقول وتحكم السلوكيات، وتُنسى الروح والقلب في خضم هذا التعقيد لما هو بسيط، اللذان هما محل الإيمان أولاً وآخر، ومن ثم تكون بقية الأشياء.

لم تكن دعوة المسيح، عليه السلام، مثلاً إلاّ دعوة أخلاقية وإرشاداً روحيًّا، هدفه صقل الروح الإنسانية كي تصل إلى درجات عليا من الرقي والسموّ، ولكنها تحولت على أيدي الرجال إلى مؤسسات ذات مال ونفوذ وتسلط على البلاد ورقاب العباد، فعانت أوروبا القروسطية القمع والقتل وسفك الدماء والتفتيش عما في الصدور، باسم المسيح ودين المسيح، والمسيح وتعاليمه من كل ذلك براء، بل هي المؤسسة ورجالها، الذين اتخذوا من دين المسيح مطية نحو المال والسلطة والنفوذ، وجعلوا من أنفسهم طبقة من رجال دين (إكليروس)، لا ينتقدهم أحد، ولا يقترب من ساحتهم أحد، ولا يُسألون عما يفعلون فلحومهم مسمومة بسمٍ زعاف، ومن يفعل ذلك، فمآله النار وبئس القرار في الآخرة، وعذاب الويل في الدنيا، وبذلك جعلوا من رب العباد أداة في أيديهم، لتحقيق مآرب لا علاقة للرحيم بها، والعياذ بالله.

فالمسيح يقول مثلاً: «أحبوا أعداءكم»، ورجال المؤسسة كرهوا الناس جميعاً، وخلقوا الأعداء حين لم يوجدوا، وسفكوا دماءهم. ويقول المسيح أيضاً: «من كان منكم بلا خطيئة، فليرجمها بحجر»، كتعبير عن التسامح في أقصى درجاته، ولكن المدعين بحماية دينه كانوا يبحثون عمن يرجمونه بالحجارة، ويحرقونه بالنار، فعُلقت النساء في محاكم التفتيش من الأثداء، وحُرقت ساحرات لم يكن بالساحرات.

وخشيتي أننا اليوم نمر بذات المرحلة التي مر بها دين المسيح وأديان أخرى، وتشكلت لدينا طبقة من رجال دين تنتمي إلى مؤسسات تمثل الدين الصحيح، كما تمثل الكنيسة وكهنتها دين المسيح، لا يجوز المساس بهم، فلحومهم سم زعاف، ولحوم بقية الخلق لحم حلال لذة للطامعين. فالدين الذي يُبشر بالرحمة، ويبشر بأن بغيًّا دخلت الجنة لكلب سقته بخفها، كما دخلت النار امرأة لهرة حبستها، كما ورد في حديث الخلق، هو ذات الدين الذي تحول إلى خطاب نقمة وخوف ووعيد، ومنادياً بسفك الدماء وجز

الرقاب، حين تحول إلى مؤسسة، وتحكمت فيه أهواء الرجال وغاياتهم ومحدودية أفهامهم.

نعم.. ليس في الإسلام رجال دين أو كهنوت أو إكليروس، كما لم يكن في المسيحية الصافية، أو يهودية موسى عليهم السلام جميعاً، أو حتى في تعاليم «المستنير» بوذا، أو المعلم كونفشيوس، ولكن حين يتحكم الرجال في الدين، ويُختزل ما هو خطاب مفتوح إلى القلوب، إلى خطاب ضبط مغلق مُنفر للقلوب، فإن الدين لا يعود ديناً، بل هو شيء آخر يمكن وصفه بأي صفة، ما عدا صفة الدين.

بناءً على هذا المنظور، نستطيع أن نفهم تلك الفتاوى «الغريبة» التي صدرت عن شيوخ يقولون بأن لحومهم مسمومة، وأن من يتعرض لهم بالنقد أو المعارضة، فيجب سجنه وتعزيره، كما ورد في حديث للشيخ ابن جبرين، أي إنهم طبقة لا يجوز المساس بها (إكليروس، كهنوت)، بينما كان فقهاء الماضي التليد، يمشون في السواق، ويتكسبون من عرق جبينهم، ويرفضون الأعطيات وما لم يكسبوه بجهدهم، ويناقشون الناس ويناقشونهم، ويسعون لليسر لا للعسر فيما يفتون به، بعد تردد وخشية وتفكير عميق، ويعترفون بالخطأ إن أخطأوا ولسان حالهم مقولة مالك: «كل يؤخذ منه ويرد، إلاّ صاحب هذا القبر»، أو مقولة الشافعي: «رأيـي صواب يحتمل الخطأ، ورأي غيري خطأ يحتمل الصواب»، أو قول أبي حنيفة: «ما نحن إلاّ من المجتهدين»، فيما لسان حال شيوخ اليوم، ولا أقول الفقهاء، فشتان بين الشيخ والفقيه: «ما نقول هو الصواب، وما يقول غيرنا إرجاف وابتداع»، وهو ما قاله بعضهم بالفعل، حين اشتد الجدل حول توسعة المسعى، أو حول اعتماد الحساب الفلكي في تحديد ولادة الهلال، أو حول فائدة البنوك هل هي من الربا المحرم، أم أن لها وضعاً آخر، وغير ذلك من مسائل معاصرة تمس حياة الإنسان المعاصر.

ولذلك فأنا استغرب أن يستغرب البعض من فتوى الشيخ صالح اللحيدان حول مُلاك المحطات الفضائية، ومفهومه للفساد والإفساد، بناءً على آية: ﴿إِنَّمَا جَزَٰٓؤُاْ ٱلَّذِينَ يُحَارِبُونَ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ وَيَسۡعَوۡنَ فِي ٱلۡأَرۡضِ فَسَادًا أَن يُقَتَّلُوٓاْ﴾ (المائدة: ٣٣)، حيث جعل ما تقوم به الفضائيات من الفساد والإفساد، بينما أن الآية نزلت في رهط من عكل وعرينة، استوخموا المدينة، فخرجوا منها بإذن رسول الله ﷺ إلى البرية، ومعهم ذود «ليشربوا من ألبانها وأبوالها»، فقتلوا الراعي، واستاقوا الذود، فبعث الرسول ﷺ في آثارهم، وعندما

قبض عليهم، وقطع أيديهم وأرجلهم، وسمل أعينهم حتى ماتوا، وهذا هو سبب نزول الآية (أسباب النزول للنيسابوري).

نحن هنا بصدد جريمة، قطع طريق وسرقة ونهب واعتداء على النفس، ولذلك كانت الجريمة فساداً وإفساداً في الأرض تستحق العقاب، في الشرع والقانون معاً، ولا فرق هنا بين بلد يطبق مبادئ الشريعة وآخر يأخذ بالقانون، فما فعل الأعراب جريمة في كل الأزمنة والأمكنة. ولكن أن يوسع مفهوم الفساد ليشمل كل ما يراه الشيخ فساداً وإفساداً، فهذا لا يستقيم، فالفساد مسألة نسبية، لا يمكن تحديدها إلاّ بنص قانوني واضح، لا شبهة فيه، وذلك حين يتجسد الفساد اعتداءً على النفس والمال والعرض تحديداً.

ولقد أثارت فتوى الشيخ صالح اللحيدان الأخيرة لغطاً كبيراً في كافة الأوساط، وبين مختلف التيارات. ورغم أن مفاهيم «الفسق والفجور» ونحوها، مفاهيم نسبية ليس هناك اتفاق على طبيعتها، حتى بين رجال الدين أنفسهم، إلاّ أن الشيخ، ومن سار على نهجه، يرون أن كل فضائية غير ملتزمة بما يعتقدونه فسقاً أو فجوراً أو تخريباً «للعقيدة الصافية»، وفق قناعتهم، فإن مالكها تشمله الفتوى، أو لنقل الحكم، فما صرح به الشيخ هو في النهاية حكم وليس مجرد فتوى، وبذلك تندرج معظم الفضائيات وملاكها تحت هذا الحكم.

وقد حاول الشيخ أن يوضح فتواه، كنوع من التراجع عنها، أو حتى الاعتذار، ولكنه أراد أن يُكحلها فعماها حقيقة. فقد قال إن ما يعنيه أن قتلهم لا يكون إلاّ بعد محاكمتهم قضائياً، بمعنى أن الحكم بالقتل قد صدر وانتهى الأمر، فما جدوى المحاكمة والحالة هذه، مع أن المفروض هو أن المتهم بريء حتى تثبت إدانته؟ الشاهد هنا هو أن النتيجة واحدة، سواء قبل التوضيح أو بعده.

وقبل الشيخ اللحيدان، كان الشيخ الفوزان قد أفتى بكفر من يعتنق الفكر الليبرالي، ولو أنه حاول لاحقاً أن يخفف من أثر هذه الفتوى بالقول إنه لا يكفر أفراداً بعينهم، ولكنه يكفر سلوكاً وفكراً معيناً، من قام به فإنه تنطبق عليه شروط الكفر، والنتيجة واحدة هنا أيضاً، أي جواز القتل بتهمة الردة في النهاية، والفرق هنا هو بين المستور والمكشوف، أما النتيجة النهائية فهي واحدة.

وعودة إلى الموضوع الأساس، نقول: ليس من المستغرب أن تصدر هذه الفتاوى عن هؤلاء الشيوخ، فهم في الحقيقة منسجمون مع أنفسهم، ومع الفكر الذي يحملون، والخطاب الذي يعلنون، ولكن انسجامهم مع أنفسهم يجب أن لا يكون على حساب الإنسان، وحياة الإنسان وكرامته وحريته. لهم أن ينسجموا مع أنفسهم ما شاء لهم الانسجام، ولكن ليس على حساب مصير وطن ومواطن. أن ينسجموا مع أنفسهم وما يعتقدون شيء من شأنهم، ولكن ليس من شأنهم أن لا يتم هذا الانسجام إلاَّ على تل من الجماجم، أو أنهار من الدم، فقتل فرد من دون وجه حق، هو قتل للناس أجمعين، والفتنة قبل ذلك وبعده أشد من القتل.

وهذه الفتاوى الغريبة لا استغربها، طالما تحول الدين إلى رجال ومؤسسات، تحاول أن تحشر ما هو عصي على التحديد، بعلم أو دون علم لا فرق، في قالب ضيق محدود. لذلك فإن النقاش مع أصحاب هذه الفتاوى غير مجدٍ، طالما كانت القناعة الداخلية، وما وقر في النفس، أن الحق، كل الحق، يكمن هناك، في المؤسسة ورجالها وفكرها، وما عدا ذلك هو ضرب من الضلال. لن تنتهي هذه الفتاوى، وسيكون القادم أكثر من ظني، طالما كان خطاب المؤسسة هو الأساس، وطالما كان الرجال هم من يحددون أبجديات الخطاب، وما هو حق وما هو باطل. ففي النهاية، وفي مثل هذا الوضع، فإن الرجال هم من يقررون الحق، وليس الحق هو من يحدد الرجال.

لقد ابتلينا في هذا العصر بخطاب ديني يبشر، باسم الله والعياذ به، بالعنف والدمار وسفك الدماء، وخطاب ديني آخر ينبذ ذاك الخطاب، ولكن كلا الخطابين في النهاية يشتركان في جذر فكري واحد، ومن هنا تكون فتاوى العنف المكشوف في الخطاب الأول، وخطاب العنف المستتر في الخطاب الآخر، ومسلم هذا العصر ضائع بين الرحمة والقسوة، التسامح والإقصاء، في عالم أصبح يخشانا، وأناس أصبحوا لنا من الكارهين، ونحن فيه من الهائمين، ولدين الله غير مستوعبين، ولرسالة محمد غير واعين..

اللَّهم لطفك.. اللَّهم لطفك.. اللَّهم لطفك..

من تحريم الفلسفة إلى فلسفة التحريم(*)

يبدو أن ذهنية التحريم السياسي ليست قاصرة على جماعات الإسلام الحزبي «السياسي»، أو الإسلاموية اختصاراً، التي تجعل من قاعدة الحلال والحرام معياراً للفصل في كل شيء وأي شيء، بدءاً من أدق تفاصيل المعاشرة الزوجية، والتعامل، وحتى أدق تفاصيل المفاوضات السياسية.. فمن الملاحظ أن ذهنية التحريم هذه قد أصبحت نمطاً مشتركاً بين كافة التيارات الفكرية والسياسية العربية، دينية كانت أو غير ذلك، أي إننا نتحدث هنا عن بنية عقل عربي، تشترك في ذات آليات التفكير، وإن اختلفت المقولات والأشكال التي تقدم بها.

فعندما يتحدث الخطاب الإسلاموي مثلاً عن الغرب الصليبي، والماركسي عن الإمبريالية والرأسمالية العالمية، والقوموي عن الاستعمار وقوى التآمر على اختلافها وكثرتها، فإنهم في الحقيقة يتحدثون عن شيء واحد، وإن اختلف الشكل الخارجي للمصطلحات المستخدمة، فالعلاقة بين «نا»، وبين «هم» التي غالباً ما تتخذ أحد الأشكال السابقة، هي في النهاية علاقة صراع لا ينتهي، تصوراً، إلاّ بانتصار أحد الطرفين، ونفـي الآخر على وجه الإطلاق.. جوهر العلاقة إذاً واحد، وإن اختلف ظاهرها.

من هذا المنطلق، فإن العلاقة مع «الآخر»، الذي قد يكون أي شيء وكل شيء دون تحديد، بدءاً من الغرب على شموله، وصولاً ربما إلى جماعة محلية مفترضة، سياسية أو دينية أو فكرية أو غير ذلك، إنما تتحدد بأحكام المسموح والممنوع: ما «يجوز» وما لا يجوز، من هو «مع»، ومن هو «ضد»، «الوطني» و«الخائن»، وهكذا.. بمعنى أنه إذا كانت جماعة الإسلام الحزبي تستخدم على وجه القطع، ثنائية الكفر والإيمان، الحلال والحرام، في تحديد علاقتها بالآخر، الذي قد يكون جماعة إسلاموية أخرى، وفي الحكم على الأحداث والأشياء، فإن التيارات غير الدينية، بل والتي يضع بعضها نفسه أحياناً على طرف نقيض مع الخطاب الديني جملة وتفصيلاً، إنما تفعل نفس الشيء حين تلجأ إلى القطعية في الإدراك، والحكم أحداث وأشياء هي بطبعها من المتغيرات غير القابلة للحكم القطعي، فالكل هنا ينطلق من ذهنية لا ترى إلاّ أسود

(*) **المصدر**: جريدة الجمهورية، التاريخ ١٤٣٠/٢/٢٩هـ.

مفترضاً، أو أبيض متصوراً.. أما تفصيلات الرمادي وحركته، وبقية الألوان، فهي مسألة غائبة عن الوعي المباشر، أو قل هي غير متصورة إطلاقاً.

نقول هذا الكلام بمناسبة كل هذا القيل والقال حول حدث أعطي أكثر مما يستحق، وجعل قضية ساخنة من قضايا العرب كثيرة، التي هي ساخنة دائماً، ولكنها سرعان ما تبرد، ونقصد بذلك الحديث حول «كوبنهاغن»، وما جرى في عاصمة الدانمارك، إذ يبدو أن العرب قد أدمنوا مخدر «القضية» والقضايا، بحيث إن لو لم يكن هناك قضية، فلا بد من خلق واحدة يتفق حولها بالاختلاف، وإن كانت في جوهرها لا تشكل قضية.. مجموعة من الأفراد، عرباً وإسرائيليين، بغض النظر عن صفاتهم ومهنهم المعلنة والمسرة، اجتمعوا وفق قناعة معلنة تخصهم، وتصور معين للسلام، وأذاعوا بياناً يحددون فيه وجهة نظرهم وتصورهم.. هذه هي المسألة ببساطة.. قد يتهم أحدهم، حين نطرح المسألة بهذا الفهم البسيط، بالسذاجة السياسية، وعدم التعمق في «حقائق» الأمور، حين لا يدرك «المؤامرة» الخفية التي تقف وراء إعلان كوبنهاغن، ونوعية الأشخاص المشاركين، ومدى ارتباطهم بالأجهزة الأمنية الإسرائيلية، مثل كيمحي وغيره، ونحو ذلك من حقائق لا يدركها إلاّ الضالعون في علم مضنون به على غير أهله، والعرب عادةً مسحورون بأي شيء مضنون به على غير أهله، فإذا كانت هذه البساطة في الإدراك هي السذاجة، فيا لها من مطلب عزيز، فما ينقصنا في عالم العرب هو هذا النوع من البساطة التي ترى العالم كما هو، وليس كما نراه عادةً من خلف نظارات المؤامرة، وما يبيَّت بليل لكل أمر، وأي أمر.

ليست المسألة هنا أن نؤيد أو نعارض اجتماع وإعلان كوبنهاغن، ولكن العلة تكمن في ذهنية التعامل مع حدث حول إلى قضية، أي إنها في ذات آليات العقل السياسي العربي، وليست القضية في أن نجتمع بهذا وذلك، على اختلاف الأسماء والمهن والجنسيات والنوايا التي قد تكون مبيتة وقد لا تكون، ولكنها في طريقة النظر إلى ذات الاجتماع وتصوره ذهنياً، وفق تحديدات وقوالب نظر جاهزة.. فالكل تقريباً تعامل مع الحادثة من باب «الحكم» عليها، وليس «نقدها»، وفرق بين الحكم والنقد.

فالحكم يتضمن ثنائية تقرير الذنب أو البراءة، استناداً إلى معيار للحكم.. وهذا المعيار خاضع للهوى الأيديولوجي لمصدر الحكم، حين نكون ضمن حدود مجال الشأن العام.. فقد يكون الذنب هو الكفر أو الخيانة أو الرجعية أو العمالة أو الانتهازية، أو غير ذلك مما في القاموس السياسي العربي.. والبراءة قد تكون الإيمان أو الوطنية أو التقدمية

أو الإخلاص أو السير مع إدارة جماهير متصورة ذهنياً، قبل أن تكون أناساً ملموسين، أو غير ذلك، المهم أن هنالك معياراً مرجعياً، ثنائي الاتجاه يستند إليه مصدر الحكم، أو من جعل من نفسه قاضياً، في تمييزه بين البريء والمذنب، سواء تعلق الأمر بالأشخاص أم الجماعات أو الأحداث.. وهذا المعيار لا يحتمل إلاّ واحداً من اثنين: الذنب أو البراءة، ولا مجال للمتشابه هنا.

أما النقد، وعلى عكس الحكم، فيتضمن «تقويم» الأمر، أو أي شيء محل النقد.. والتقويم يستند على قاعدة موضوعية، على نقيض القيمية أو المعيارية الحادة، تختلف من مجال لآخر، وليست واحدة، كما هو الحال في مسألة الحكم القيمي الذاتي البحت.. فالناقد الأدبي مثلاً إنما يستند إلى قواعد عامة متفق عليها بين جماعة من النقاد، حول ماهية العمل الأدبي مثلاً، أو بنيته أو مصادر الجمال فيه، أو غير ذلك.. والمراقب والمحلل السياسي يتابعان الحدث ويحاولان تقويمه بناءً على قاعدة معينة، مثل قاعدة المصلحة، فيقولان مثلاً: إن ذلك يسير وفق المصلحة محل الاعتبار، وذاك لا يسير، وهكذا.

قد يختلف النقاد، في هذا المجال أو ذاك، وفقاً لاختلاف تياراتهم ومدارسهم ونحو ذلك، ولكنهم ينطلقون دائماً من قواعد «تقويمية» وليست «تحكيمية».. فناقد القصة أو الرواية مثلاً، يقرر أن العمل الذي بين يديه يحتوي على عناصر الرواية أو لا يحتوي، ويبين عناصر القوة والضعف، ثم يقرر تقويمه للعمل محل النقد، من حيث الضعف والقوة، وهكذا.. ولكنه لا يقرر أن ما قام به المؤلف «جائز» أو غير «جائز» مسموح أو ممنوع، خيانة أو وطنية، كفر أو إيمان.. فهو في مثل هذه الحالة يحكم ولا ينقد، وبذلك يخرج من فضاء النقد الأدبي، إلى فضاء الحكم القيمي.. ذلك لا يعني التقليل من شأن أحدهما على حساب الآخر، ولكنه يعني ببساطة أن لكل شأن مجاله الذي إذا تخطاه اختلطت الأمور، وضاع النظام الذي هو مصدر المعنى للأشياء والعلاقات.

وذات الشيء ينطبق على المتعامل مع الشأن السياسي، فهو يقرر أن هذا الحدث، أو ذاك الأمر، مضر بالمصلحة الوطنية أو غير مضر مثلاً، حتى وإن اختلف مفهوم المصلحة الوطنية باختلاف الخطاب الصادرة عنه، ولكنه لا يقرر أن ذلك جائز أو غير جائز، خيانة أو وطنية، انتهازية أو إيثارية.. مثل ذلك التقرير هو حكم وليس تقويماً، وبالتالي فهو ينقل القائل به من فضاء المشارك في الشأن العام، إلى فضاء القاضي في الشأن العام، وكل ذلك إنما يعبر عن عقل سياسي استبدادي، حتى وإن كان يرطن

بالديمقراطية في كل لحظة وكل حين.. والاستبداد الثقافي أشد مرارة، وأكثر تدميراً من الاستبداد السياسي.

ويبدو، في هذا المجال، أن العقل الحزبي، والبنية الأيديولوجية لهذا العقل، ما زالت مسيطرة على الثقافة العربية المعاصرة، والمتعاملين معها، رغم التجارب التي عانتها المجتمعات العربية من جراء سيادة ذلك العقل.

فالحزبي، عقلاً أو تنظيماً، والأيديولوجي بصورة عامة، ينطلق من ثنائية «مع» أو «ضد» حين تعامله مع أي أمر.. أي إنه ينطلق معرفياً من علاقات الشيء، قبل الشيء نفسه.. بينما ينطلق المثقف، أو ما يفترض أن يكون كذلك، من أرضية معرفية تحاول أن تستوعب أي أمر من خلال فهمه بذاته أولاً، ثم من خلال علاقته بي أو بالآخر.. فطبيعة الحزبي هي إصدار الأحكام في إطار ثنائية الذنب والبراءة، وطبيعة المثقف هي الفهم والتقويم، ومن ثم اتخاذ الموقف، في إطار تعددية الممكن، وحرية الموقف.

وعودة إلى كوبنهاغن، يمكن القول: إن كل هذا القيل والقال الذي أثير حولها، وكل ذلك التكفير والتخوين والتآمر الذي أحيطت به، مصدره العقل الحزبي الذي هو بالضرورة أيديولوجي، والذي يحكم ولا ينقد.. ليس معنى ذلك أن نقف موقف التأييد من إعلان كوبنهاغن وجماعته، حتى لا نكون من المؤدلجة عقولهم.. ولا يعني ذلك أيضاً الرفض القطعي للإعلان وجماعته، حتى نكون من البريئة سرائرهم.. ولكنه اتخاذ موقف نابع من فهم لذات الحدث، وما يحيط به من ممكنات، ومن ثم التأييد أو المعارضة، في إطار من النقد لا الحكم.

هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى، فإن الموقف النقدي من أي حدث أو شأن، يعني التسليم بحق أي أحد أن يعبِّر، مدنياً وسلمياً، عما يراه سليماً وصحيحاً وفق رأيه.. والتسليم في ذات الوقت بحق الأحد الآخر أن يعبِّر عن رفضه لما يراه الأحد الأول، ولكن ليس له الحق أن يسلبه ذات الحق، بنفس القوة التي ليست للأحد الأول أن يسلب الأحد الثاني حقه، عن طريق إصدار أحكام الذنب والبراءة، التحليل والتحريم السياسي، فيما يتعلق بالشأن العام.. أما الحكم بين «الأحدين» ومواقفهما، من قول أو فعل، فهو متروك لمدى فاعلية وعملية هذا الرأي أو ذاك، من خلال ما يتحقق فعلاً، وعلى أرض الواقع، طالما أن المجال مفتوح للجميع.

فالمعارضون لما جرى في كوبنهاغن، أو غيرها، يرون أن ذلك نوع من التطبيع مع حكومة متغطرسة مغتصبة، وذاك مرفوض من الأساس.. والمؤيدون للاجتماع والإعلان، يرون أن ذلك أحد الممكنات المتاحة للضغط على الحكومة الإسرائيلية، والرأي العام الإسرائيلي، وفق فهم معين لآليات النظام السياسي في إسرائيل.. فقد ينجح مثل هذا العمل، وقد لا ينجح.. فإن نجح، فذاك هو المطلوب، وإن فشل، فليس هناك ما يخسر، خاصة وأن الأمور تسير كما نرى.

ولكن بعض المعارضين من أصحاب التحريم السياسي، لمثل ما حدث في كوبنهاغن، يرون أن المستفيد الأكبر من ذلك هم الإسرائيليون، الذين نجحوا في اختراق ثقافي بعد أن نجحوا في الاختراق السياسي.. وإذا كان ذلك صحيحاً، أي الاختراق الثقافي، فمعنى ذلك أن الإسرائيليين أكثر قدرة منا في هذا الجانب، رغم عظمتنا الثقافية المدعاة، وبالتالي فإن أسوار الحماية التي نضربها في كل اتجاه لن تجدي فتيلاً، طالما أنها لم تمنع هذا الاختراق، ولم تمنع ما سبقه من اختراقات، ويعني ذلك أيضاً، أن أسوار حمايتنا هذه تعاني من خلل هيكلي، طالما أنها فشلت في منع كل تلك الاختراقات التي أصبحت مصدراً لكل قضايانا المعاصرة، منذ أن دخلت خيول نابليون الأزهر، وحتى دخلت مدرعات دايان الأقصى.. خلل لا بد من إصلاحه قبل صلاح أحوالنا، هذا إذا كان همنا هو الإصلاح فعلاً.

أما مسألة التطبيع هذه، فهي قضية أشغلتنا وشاغلتنا، رغم أن حلها يكمن في الحركة الاجتماعية نفسها، في نهاية المطاف.. فكلنا يعلم أن التطبيع قبل ذلك كان مرفوضاً مع كل الكيان الإسرائيلي، مهما كان نوع حكومته، واختزل الآن إلى مجرد رفض التطبيع مع حكومة نتنياهو.. وقبل ذلك كله كان مجرد العلاقة مع إسرائيل مرفوضاً، بل محرماً، وها نحن اليوم نصل إلى مرحلة قبول التطبيع مبدأ، ولكن مع هذا الطرف الإسرائيلي، وليس ذلك.

وكلنا يعلم أن التطبيع مسألة لا تحل ولا تفرض بقرار سياسي، بل هي خيار اجتماعي أولاً وآخر.. فالحكومة قد تعقد المعاهدات والاتفاقات، لأسباب سياسية محسوبة افتراضاً، ولكنها لا تفرض التعامل المدني مع من عقدت معهم المعاهدة.. فالمصريون ما زالوا في حالة من عدم التطبيع، رغم مرور أكثر من عشرين عاماً على الزيارة التاريخية لأنور السادات.

وبالتالي، وعودة إلى الدانمارك، فإن فشل أو نجاح إعلان كوبنهاغن، من حيث القدرة الإسرائيلية على الاختراق والتآمر، وفق رأي المعارضين، أو التأثير على الرأي العام الإسرائيلي، وفق ما يقول به المؤيدون، إنما هي مسألة يفصل فيها اجتماعياً وليس سياسياً، الرأي السديد هو الذي سيجد قاعدة اجتماعية متسعة، ومن ثم النجاح أو الفشل، والعكس صحيح.. أما مقولات التحريم الحزبي والسياسي المجردة، فمآلها مآل المقولات نفسها، التي كانت ذات يوم تحرم الاجتماع بكل الإسرائيليين، ثم تحولت إلى تحريم الاجتماع ببعضهم، وقد نصل إلى مرحلة تحريم الاجتماع بأحدهم فقط، ونحن إلى ذلك واصلون.

خلاصة القول هي أن ذهنية التحريم، ومنطق التجريم، لن يؤديا إلى أية نتيجة عملية في صالحنا.. وبدون الخروج من دهاليز هذه الذهنية، فبشِّر أهل بيزنطة بالجدل العقيم.

حدود التحريم وأركان التجريم(*)

ابتداءً، الدولة مسؤولة عن تنظيم المجتمع، أي عن تنظيم العلاقة بين أفراده ومؤسساته، ولكنها غير مسؤولة عن تنظيم أخلاق المجتمع، طالما أن هذه الممارسة الأخلاقية أو تلك غير مهددة لعلاقة مباشرة وظاهرة بين أفراد المجتمع أو مؤسساته، التي هي من صميم دور الدولة في المجتمع.. فالدولة مثلاً غير مسؤولة وغير قادرة في ذات الوقت، على جعل هذا الفرد أو ذاك عازفاً عن ممارسة فعل ممجوج أخلاقياً، أو مقبلاً على فعل محبذ أخلاقياً وحتى دينياً، لأن مثل هذه الأمور نابعة من الاقتناع الفردي الذاتي الداخلي، ولا سلطان على هذا الداخل إلاّ للفرد ذاته الذي سوف يجد ألف وسيلة ووسيلة لممارسة فعل منهي عنه، أو تجنب القيام بفعل مجبر عليه، طالما أن القناعة الذاتية غير متوافرة أساساً.. وكما يقول مثل إنجليزي: «إنك قادر على جر الحصان إلى الماء، ولكنك غر قادر على إجباره على الشرب».. فإذا جاءت دولة معينة أو سلطة معينة، وحاولت أن تمارس دوراً أخلاقياً بفرض مفهوم معين للفضيلة، متجاوزة بذلك الحدود الممكنة والمنطقية لممارسة السلطة، فإنها ستنتهي بالمجتمع إما إلى تجاوز الدولة ذاتها، من خلال الانغماس المطلق في المفهوم المثالي المفروض للفضيلة، أو إلى

(*) **المصدر**: جريدة الجمهورية، التاريخ ٨/٣/١٤٣٠هـ.

الرفض المطلق لهذا المفهوم، وكلتا النتيجتين فيهما تهديد مباشر لشرعية الدولة سياسياً واجتماعياً، وذلك كما سبق أن طرح في المقالة السابقة.

وفي كل الأحوال، فإن ممارسة الدولة دوراً أخلاقياً مبالغاً فيه، من خلال طرح مفهوم أوحد ومحدد للفضيلة، سوف يؤدي، في أحسن الأحوال، إلى جعل النفاق والازدواجية في السلوك، معياراً أخلاقياً مقبولاً وممارساً في المجتمع، وبذلك تكون الدولة قد قادت المجتمع إلى عكس النتيجة التي كانت تسعى إليها، وذلك على افتراض أن الدولة صادقة في سعيها، وأنها قادرة فعلاً على المزاوجة الناجحة بين مفهوم «دولة الأخلاق»، وبين «أخلاق الدولة» كما هي فعلاً، وذاك شيء إلى الاستحالة أقرب، لأن أخلاق الدولة إنما تتحدد بمصلحتها، ومصلحة الدولة فوق كل اعتبار أو معيار آخر، سواء كان فاضلاً أم غير ذلك، فالدولة ذاتها معيار مستقل عن أي معايير أخرى، وذلك كما سبق أن ذكر مكيافيلي وغيره من قرون.

ولعلّ في قصة عمر بن الخطاب «رضي الله عنه» مع العاشقين أفضل تعبير عن الدور الحقيقي للدولة، أو السلطة وفي وظيفتها الاجتماعية المفروضة وليست المفترضة.. فقد كان أمير المؤمنين يدور في شوارع المدينة كعادته، فسمع ضحكاً ماجناً قادماً من أحد البيوت، فما كان منه إلاّ أن تسوَّر البيت، حيث وجد فتى وفتاة في حالة «انشراح» واضحة، فغضب أمير المؤمنين وأراد الإمساك بهما وعقابهما، إلاّ أن الفتى قال ما معناه: «على رسلك يا أمير المؤمنين .. فإن كنّا اقترفنا ذنباً، فقد اقترفت ثلاثة: «تجسست، ولم تدخل البيوت من أبوابها، ولم يؤذن لك».. وتقول القصة: إن ابن الخطاب خجل وغادر المكان دون أن يفعل للعاشقين شيئاً..

ما الذي يمكن الخروج به من مثل هذه القصة؟ الذين ذكروا القصة، أوردوها للدلالة على عدل ابن الخطاب الذي لم يشأ أن يعاقب على ذنب وقد اقترف ثلاثة.. ولكن المغزى الحقيقي لهذه القصة أبعد غوراً من ذلك، إنها إيجاز في غاية الدقة لحدود السلطة، ودور الدولة في المجتمع.. وقد أدرك ابن الخطاب ذلك حين انسحب ولم يفعل شيئاً للفتى والفتاة، مبيناً بذلك الحد الفاصل بين «القانون»، الذي هو شأن الدولة أو السلطة في تنظيمها للمجتمع، وبين «الأخلاق»، بصفتها شأناً فردياً عندما لا تكون متداخلة أو متعارضة مع القانون.. فالدين الإسلامي، من هذه الزاوية، ذو توجيهات ثنائية الشعب: فهناك توجيهات أخلاقية بحتة، وهناك توجيهات قانونية بحتة، وكلاهما يكمل الآخر.

فالتوجيهات الأخلاقية مخاطب بها الفرد الذي عليه الالتزام بها إذا أراد أن يكون كامل الدين، والتوجيهات القانونية مخاطبة بها السلطة من أجل مهمتها في تنظيم المجتمع، ووحدة وانسجام الجماعة، التي هي المبدأ الرئيس في كل الفكر السياسي للإنسان.. ولكن لنفرض أن أحدهم لم يلتزم بهذا التوجيه الأخلاقي أو ذاك، فهل للدولة أن تعاقبه على ذلك؟ فالدين مثلاً يأمرنا بعدم الكذب، وأن الكاذب المستمر في كذبه يكتب عند الله كذّاباً، ويحاسب يوم الحساب، ولكن هل للسلطة أن تعاقب شخصاً بتهمة الكذب؟ سوف يكون مثل هذا الشخص محتقراً اجتماعياً، ومخالفاً لتوجيهات الدين، ولكن الدولة أو السلطة لن تستطيع عقابه على كذبه، لأن ذلك خارج حدود دورها وعملها، إلاّ إذا أدى هذا الكذب إلى فعل غير قانوني يمس علاقة الأفراد وحقوقهم مع بعضهم البعض، مثل شهادة الزور هي كذب من الناحية الأخلاقية، وجريمة من الناحية القانونية..

ونفس الشيء ينطبق على التوجيهات الأخلاقية الأخرى، فالزنا، مثلاً فهي عنه ديناً، مرفوض أخلاقاً، ولكنه لا يتحول إلى جريمة تعاقب عليها السلطة إلاّ إذا توافرت أركان الجريمة، وذلك إما بشهادة الأربعة المتوافقة تفصيلاً، أو الاعتراف الصريح المباشر غير القسري، وهنا يكون الفعل في إطار دور الدولة وحدود السلطة، لأنه، أي الفعل في هذه الحالة، يكون نوعاً من التهديد لانسجام الجماعة من حيث إنه لا تتوافر مثل هذه الأركان إلاّ إذا كان فعلاً فاضحاً علنياً فيه كل التحدي لمشاعر وحقوق الآخرين، وهذا من صميم عمل السلطة ودورها في الحفاظ على وحدة وسلام وانسجام الجماعة..

وعندما نعود إلى قصة ابن الخطاب نجد أن الفتى والفتاة كانا يمارسان فعلاً «أخلاقياً»، مرفوضاً ومستهجناً، مثلاً، ولكنهما لم يجاهرا به، وكانا ضمن أسوار ساترة، وبذلك فإنهما بقيا في الإطار الفردي للأخلاق البحتة ولم يتعرضا للقانون.. أما أمير المؤمنين «رضي الله عنه»، فقد تجاهل التوجيهات القانونية الصريحة للشريعة «التجسس، والتسور، وعدم الاستئذان» من أجل غاية أخلاقية سامية، نعم، ولكن ذلك لا يعفي من ضرورة الالتزام بحدود السلطة وفق التوجيهات القانونية، وهو رأس هذه السلطة.. من أجل ذلك انسحب أمير المؤمنين من المنزل، ولم ينزل بأهله عقاباً، لأنه أدرك الحد الفاصل بين دور السلطة ومهمتها، وبين ما يتوجب على الأفراد الالتزام به من تلقاء أنفسهم لا بقسر السلطة، فإن لم يفعلوا، كان حسابهم عند ربهم يوم الحساب.

قد يقول قائل هنا: هل معنى ذلك أن يُترك الحبل على الغارب، الأمور على عواهنها، ويستأصل الجانب الأخلاقي للمجتمع والجماعة، مع ما قد يجره ذلك من خطر على وجود الجماعة ذاته؟ المسألة، حقيقة الأمر، ليست كذلك ولكنها تكمن في ضرورة التمييز بين أنواع السلطات ودور كل سلطة بما فيه مصلحة الجماعة ذاتها في خاتمة الأمر.. فالسلطة السياسية ليست السلطة الوحيدة في الجماعة أو المجتمع، وإن كانت الأبرز والأكثر ظهوراً وإحساساً، خاصة في مجتمعات تاريخية مثل المجتمعات العربية.. فهناك سلطات أخرى قد لا تكون ظاهرة أو ملموسة بشكل مباشر، ولكنها لا تقل قوة عن السلطة السياسية ذاتها.

فالمجتمع له سلطة خفية على أفراده وسلوكهم لا تقل قدرة عن السلطة السياسية للدولة، وهو ما يشكل، إن صح التعبير، «ضمير الجماعة» في لحظة من الزمان أو بقعة من المكان، أو هما معاً.. ضمير الجماعة هذا هو السلطة الأخلاقية للمجتمع على أفراده، بحيث يصبح سلوكاً معيناً ما مقبولاً، وآخر ممجوجاً، وبذلك يرتدع الفرد عن القيام بهذا السلوك، أو الإقبال على ذاك السلوك، دون أن يكون للسلطة السياسية دور في ذلك، ومن المفترض أن لا يكون لها دور في ذلك ضمن الحدود والمهمات المحددة المتحدث عنها آنفاً..

فإذا كان مقبولاً أن يقبّل الأمريكي الأمريكية في الشارع، دون أن يشكل ذلك خرقاً لقواعد المجتمع الأخلاقية أو القانونية، بل إن ذلك مقبول اجتماعياً وأخلاقياً هناك؟ فإن ذات الفعل لا يمكن أن يحدث في بلد عربي مثلاً، ليس، لأن القانون يمنع ذلك بعض الأحيان، ولكن لأن الفعل مرفوض اجتماعياً حتى وإن كان لا غبار عليه قانونياً.. ذلك لا يعني أن مثل هذه الممارسات غير موجودة في مثل المجتمعات العربية، لأنها متناقضة مع القاعدة الأخلاقية للمجتمع، ولكنها قد تمارس خفية، لا خوفاً من السلطة السياسية أو القانون، الذي لا يجرم مثل هذه الممارسات في بعض الأحيان، ولكن خوفاً من المجتمع، وخشية منه أن يقوم بعزل القائمين بمثل هذه السلوكيات بشكل أو بآخر.

وطالما أن الأمر المرفوض أخلاقياً، وفق القاعدة الأخلاقية المتغيرة والمختلفة لكل مجتمع، يمارس خفية ولا يظهر إلى العلن أو يُجهر به، فمعنى ذلك أن سلطة المجتمع قائمة وقادرة وممارسة لدورها على أفضل وجه.. وعندما تبدأ بعض السلوكيات والممارسات الأخلاقية والاجتماعية، المرفوضة وفق القاعدة الأخلاقية والسلوكية للمجتمع، في الظهور العلني دون خشية حقيقية من السلطة الاجتماعية، فإن معنى ذلك

أن ذات هذه القاعدة، أو الضمير الاجتماعي كما ذكر آنفاً، قد ضعفت، وأن المجتمع في طريقه إلى الاختلال، أو أن ذلك إرهاص بظهور قاعدة أخلاقية جديدة، وضمير اجتماعي جديد، قد يؤدي إلى ظهور مجتمع مختلف بآليات مختلفة مع وجود الجماعة ذاتها، ولكن بشكل مختلف.

وفي كلتي الحالتين، فإن تدخل السلطة السياسية في هذا الأمر لن يؤدي إلى نتيجة، وسوف يستمر المجتمع في السير وفق المنطق المهيمن على مسار الأحداث والتطورات في تلك اللحظة من التغير.. فالسلطة السياسية، مهما كانت قوتها ومهما كان مدى هيمنتها، لن تستطيع منع المجتمع من التفكك الأخلاقي، إذا كانت المسألة منظوراً إليها بهذا الشكل ووفق هذا المفهوم، ولن تستطيع منع القاعدة الأخلاقية للمجتمع من التغير في الطريق إلى هيمنة قاعدة جديدة، إذا كانت المسألة بهذا الشكل.. فالأخلاق والسلوكيات النابعة منها هي أمور فردية في المقام الأول، قائمة على أساس القناعة الفردية.. فإذا حاولت السلطة السياسية أن تلعب الورقة الأخلاقية، لهذا السبب أو ذاك، فإنها ترتكب بذلك خطأً فادحاً ليس في مصلحتها أو مصلحة المجتمع.. فهي، أي السلطة السياسية، بلعبها الورقة الأخلاقية، تدفع المجتمع إلى رفضها، سواء بتجاوز طرحها أو طرحه جانباً جملة وتفصيلاً.

خلاصة القول، لقول هو تلخيص في ذاته، هو أن الدولة والسلطة السياسية عبارة عن مؤسسات يفترض فيها أن تكون قانونية، بمعنى تنظيم علاقات وحدات المجتمع مع بعضها البعض بما يحفظ السلام الاجتماعي والحقوق المتداخلة لهذه الوحدات.

أما المسألة الأخلاقية، ومبادئ الفضيلة والسلوك المثالي، فإن ذلك يجب أن يترك للمجتمع وسلطته الخفية القائمة على قاعدته الأخلاقية وضميره الجمعي، وبذلك تبقى كل سلطة في حدودها، بحيث لا «تخلق» السياسة، ولا «تسيَّس» الأخلاق، مع ما يؤدي إليه ذلك من نتائج ليست في النهاية لصالح الدولة أو المجتمع في ذات الوقت.. وهذا هو أهم درس يمكن أن نخرج به من تاريخنا الفكري والسياسي الحديث، بحكوماته وحركاته وخطاباته.. إن لم نكن قد استوعبنا مثل هذا الدرس، فنحن في متاهة نضيع، وفي تلك الحلقة المفرغة ندور.

ما هي الدولة الإسلامية؟(*)

كثيرة هي الكلمات والمصطلحات التي نتخاصم حولها ونتعارك، بل ونهدر دماء بعضنا بعضاً من أجلها، دون تفكير حقيقي في محتواها وما تتضمنه، أو لا تتضمنه، فعلاً.. فإذا ما أعملنا العقول فيها وحللناها، وجدنا أنها لا تعني شيئاً، أو تعني ما هو متفق عليه، والنتيجة واحدة.. فسيطرة «المألوف» و«البداهة» و«المتوارث» دون تمحيص وتدقيق، تقود في كثير من الأحيان إلى توترات وتشنجات ومشكلات قاتلة، وتبعدنا عن معرفة وتحسس المشاكل الفعلية التي تقف وراء أمراضنا ونواقصنا وسوء حالنا.

كثيرة هي الكلمات التي تجعلنا نعيش في عالم من «الكلام» الذي لا يعدو أن يكون كلاماً لا علاقة له بمشاكلنا الفعلية، لا شراباً أسقى، ولا خبزاً أطعم، أشبه ما يكون بالمخدر الذي يعطي إحساساً وهمياً بالسعادة والإشباع، ولكنه في الحقيقة ينسف الجذور الحقيقية للسعادة والإشباع.

لقد كان حكيم الإغريق «سقراط» يجوب شوارع أثينا طارحاً الأسئلة العقلية التحليلية المعرِّية لكل ما هو مألوف، أو يبدو بديهياً، أو اكتسب هيمنته من قوة التقليد المتراكم غير الممحص.. لم يكن يطرح حلولاً، لأنه لا يعرف «الحلول»، كما يعترف، ولكنه يبدأ الخطوة الأولى في معرفة الحل حين يطرح السؤال المناسب، مثيراً السكون من حوله، دافعاً الجميع إلى الخروج من دائرة الركود الرهيبة.. لقد كان سقراط، بإيجاز، يحاول إعادة «الوعي المفقود» في غياهب المألوف والبديهي والتقليدي.

بل إنك إذا نظرت في «مناهج» السلف، عندما كانت الحضارة العربية الإسلامية نصاً مفتوحاً، لوجدت أن القاسم المشترك بين هذه المناهج هو حرقة السؤال قبل برد الجواب.. أنظر، مثلاً، إلى تلك الحوارات الرائعة بين أئمة الفقه، بين أحمد والشافعي، أو مالك والليث بن سعد والأوزاعي، أو أبي حنيفة وجعفر الصادق، وغيرهم، والتي كانت تطرح السؤال وتنقضه في ذات الوقت، تحلل الكلمة وتعيد تركيبها، ويخرج الجميع وهم على قناعة من أن رأيهم «صواب يحتمل الخطأ»، على أفضل الأحوال، أو «خطأ حتى يثبت صوابه» على أسوئها.

(*) المصدر: جريدة الجمهورية، التاريخ ١٦/٣/١٤٣٠هـ.

ونحن اليوم، في هذا الجزء من العالم، أحوج ما نكون إلى مثل هذه المناهج، التي تثير قبل أن تسكِّن وتهدِّئ، وتغضب قبل أن ترضى، لأن في ذلك تكمن الحركة، وفي الحركة تكمن الحلول والخروج من أعناق الزجاج.

من هذه الكلمات والمصطلحات والشعارات المتحدث عنها، شعار «الدولة الإسلامية» و «نظام الحكم الإسلامي»، وغيرها من أسماء وعناوين لا تدور فقط حول علاقة الإسلام بالسياسة، ولكن حول صفات وإجراءات محددة لا بد أن تتوافر في السلطة أو نظام الحكم كي يكون «إسلامياً»، ولا يكون بهذه الصفة بغير ذلك.. والمشكلة تنبع من أن تلك الصفات والإجراءات تختلف اختلافاً كبيراً بين كاتب وآخر، وتيار وآخر، بحيث إنك تخرج في نهاية المطاف خالي الوفاض، غير قادر على شيء من كل ذلك.. والتعددية في الطرح والرأي شيء مقبول، بل ومطلوب، إذا وقر في قلب الجميع أن تلك الأطروحات والآراء ليست إلاّ وجهات نظر، قابلة للدحض والنقض، الأخذ والرد.

غير أن ما يجري على الساحة الإسلامية، هو أن معظم ما يطرح من آراء وشعارات يعبر، في زعم أصحابه، عن «الإسلام الحقيقي» الذي لا يراه أي طرف آخر، إسلامياً كان هذا الطرف أو غير ذلك، فرداً كان أو جماعة.

وبالتالي، واستناداً إلى هذا «الحق المعرفي»، فإن كل طرف من هؤلاء ينفي ما عداه معرفياً في المجتمع، وسلطوياً في السياسة.

أكتب هذه الكلمات وأمامي أكثر من «كتاب إسلامي»، كلها تتحدث عن «نظام الحكم في الإسلام» و «الدولة الإسلامية»، ونحو ذلك.. كلها تتحدث عن الشيء نفسه ولا تتحدث عنه في ذات الوقت.. فالذي يتحدث عن المودودي وسيد قطب مثلاً، ليس هو ذاته الذي يتحدث عنه الغنوشي والترابي، وليس هو الذي يتحدث عنه حسن البنا وعبدالقادر عودة، وليس هو ما يتحدث عنه فتحي يكن ونجيب الكيلاني، وغيرهم، «غفر الله لنا ولهم».. ونكرر هنا أن التعددية الفكرية والسياسية أمر مرغوب فيه للجميع، طالما قبلت كافة الأطراف «النسبية» في المعرفة، و«الديمقراطية» في السياسة.. ولكن معظم التيارات المتحدث عنها، ونكرر «معظم»، لا ترى هذا ولا ذلك، بل هي قطعية في المعرفة، شمولية في السياسة، وهنا تكمن المشكلة.

نعود إلى الموضوع الرئيس ونقول: حين نقول «الدولة الإسلامية» وما يرتبط بها من مصطلحات أخرى، فماذا نقصد بالضبط؟ سؤال أطرحه على نفسي بصوت مرتفع ليس إلاّ.. ولكي نجعل النقاش قصيراً ومركزاً، فإننا لن نخوض في تحليل المفهوم كلمة كلمة، فنعرف الدولة تعريفاً أكاديمياً، واختلاف المعنى من زمان إلى زمان، ومن مكان إلى مكان، ومن لغة إلى أخرى.. لن نخوض في كل ذلك، بل نفترض أن المقصود بالدولة هو «السلطة السياسية»، رغم أنها أحد عناصر الدولة، وفق التعريف الأكاديمي وليس كلها، لأنها، أي الدولة، لا تذكر في الأدبيات «الإسلامية» المعاصرة إلاّ بارتباط مع مصطلحات أخرى تبين أن المقصود بها هو السلطة.. باستعراض هذه الأدبيات في إجابة السؤال الآنف، نجد أنها عموماً لا تخرج عن التيارات الأيديولوجية التالية:

هناك من يرى أن الدولة الراشدة «الخلافة الراشدة» كانت هي الدولة الإسلامية الوحيدة في التاريخ، وبنهايتها انتهت الدولة الإسلامية ونظام الحكم الإسلامي، وانقلب الأمر إلى «مُلك عضوض»، ابتدأ من معاوية بن أبي سفيان وحتى هذه اللحظة.

بالنسبة لأصحاب هذا الرأي، على قلتهم، فإنه لا يمكن قيام حكم إسلامي، وبالتالي دولة إسلامية، إلاّ بشرطين: الشورى والخلافة الشاملة معاً، بحيث لا يغني أحدهما عن الآخر.. إذا وافقنا مع هذا الرأي فسوف نقع في إشكالية حضارية، كيف نصنف تاريخنا الإسلامي كله؟ هل نقول كان هناك إسلام، وكان هناك مسلمون، وكانت هناك حضارة إسلامية، ولم يكن هناك دولة إسلامية؟ كيف نصنف دولاً «بالمعنى العربي للمصطلح» مثل دولة بني أمية، ودولة بني العباس، وحتى دولة بني عثمان؟ لا ريب أن مثل هذا الرأي يجردنا من كل تاريخ وكل حضارة وكل إضافة ثقافية.

وهناك تيار يقول: إن «الإسلامية» مرتبطة تاريخاً وعقيدة بمؤسسة «الخلافة»، حتى وإن انتفت الشروط الأخرى، فلا دولة إسلامية دون خلافة شاملة.. وعلى ذلك، فإن الدولة الإسلامية انتهت بسقوط مؤسسة الخلافة.. ووفقاً لهذا الرأي، فإن هناك فترات تاريخية أكثر إسلامية من غيرها، فالخلافة الراشدة هي النموذج الذي قد لا يتكرر، ولكنه يبقى مثالاً يحتذى، غير أن ذلك لا ينفي إسلامية ما عداه.. فالإسلامية، وفق هذا الرأي، مثل الإيمان، يزيد وينقص، وليس «يكون» أو «لا يكون» كما هو عند بعض الفرق مثل الخوارج.

معنى هذا الرأي أنه لا وجود لدول إسلامية منذ سقوط الخلافة العثمانية في أوائل هذا القرن.. لكن مثل هذا الرأي غير عملي وغير واقعي، إذ إنه ينفي الشرعية الإسلامية عن أي نظام أو حركة ترفع هذا الشعار في رقعة من الأرض لا تشمل كل «الأمة الإسلامية»، بالإضافة إلى أنه يحرم الدول الإسلامية الحديثة «أي ذات السكان المسلمين» من الهوية النابعة من الدين والتاريخ والحضارة والثقافة.

وهناك تيار، بل تيارات ترى أن معيار «الإسلامية» هو تطبيق الشريعة، بغض النظر عن أي مسائل أخرى.. فالدولة الإسلامية هي تلك المطبقة للشريعة، وغير ذلك لا يمكن أن يتصف بهذه الصفة.

مثل هذا الرأي لا تقبله تيارات «إسلامية» أخرى، ترى أن مجرد التطبيق القانوني للشرع لا يعطيه الصبغة الإسلامية ما لم يتصف بصفات أخرى، تختلف من تيار إلى آخر.

بالإضافة إلى ذلك، فإن الاقتصار على مثل هذا المعيار، من الناحية الموضوعية، سوف يخرج معظم الدول الإسلامية المعاصرة من إسلاميتها، وهذا أمر لا يستقيم، إذ إنه يختزل الإسلام إلى نظام قانوني وحسب، نازعاً أبعاده الأخرى، الحضارية والثقافية والتاريخية، المساهمة في هوية تلك البلدان، وإن لم يطبقوا الشريعة.. فدولة مثل تركيا، كي نأخذ حالة قصوى، لا تطبق الشريعة، وينص دستورها على العلمانية صراحة، وتتجه نحو الغرب في سياساتها وميولها، ومع ذلك لا نملك إلاّ أن نعتبرها دولة إسلامية موضوعياً وتعاملياً، ولا ننفي عنها صفة الإسلامية لأنها، أي الإسلامية، جزء من هوية المجتمع، الذي هو من «المسلمين» المنتمين، رغم كل شيء، إلى الإسلام وحضارته وتاريخه وثقافته، سواء شعورياً أو سلوكياً دون شعور.

وهناك تيارات تربط «الإسلامية» بمن يحكم، من حيث علاقته بالإسلام.. ولكن مثل هذا الربط يخلق أسئلة أكثر مما يعطي أجوبة.. فمثلاً، هل تكون الدولة إسلامية حين يكون الحاكم «مسلماً» أم حين يكون إسلامياً.

إذا كانت المسألة حول كون الحاكم مسلماً، فلا مشكلة في الموضوع، إذ إن ذلك يمكن أن يتحدد ببساطة.. ولكن المشكلة تثور عند طرح «إسلامية» الحاكم، فمن هو الحاكم الإسلامي؟ ليس هو «المسلم» فقط، وفقاً للمتفق عليه فقهياً من شروط الإسلام، ولكنه صاحب توجه أيديولوجي «وليس فقهياً» معين.

وهنا تثور المشكلة المثارة في المقالة السابقة حول تعدد «الإسلاميات» وتضارب «الإسلاميين».

ولو افترضنا جدلاً أن الإسلامية و«الإسلاموية» شيء واحد لا خلاف عليه، فإن كل الدول الإسلامية المعاصرة تقريباً تخرج من إسلاميتها، لأن حكامها «مسلمون» وليسوا «إسلاميين» وفق شروط ذلك التوجه.

الحقيقة أنه لو أردنا استعراض كافة التيارات «الإسلامية» المعاصرة ومواقفها، لما وصلنا إلى نتيجة، إذ إننا سوف نجد أنفسنا ندور في حلقة مفرغة من «الكلام». لذلك نجد أنه حين التعامل الفعلي، فإن المعيار الموضوعي للإسلامية لا علاقة له بكل هذه التيارات، بل إنه ينصرف إلى الذوات التي تعيش في الكيان المتحدث عنه. فالدولة الإسلامية، موضوعياً، هي ذلك الكيان الذي يعيش فيه غالبية من المسلمين، أو حتى أقلية واسعة، وينتمي إلى الثقافة الإسلامية، منظوراً إليها تاريخياً وحضارياً.

هل يعني ذلك نسيان المسألة السياسية والاجتماعية؟ ليس الأمر كذلك، إذ إن كل المقصود هو الخروج من لهجة «الكلام» وصراع المفردات، ووضع المسألة في وضعها المناسب، الذي يجمع ولا يفرق، يوحد ولا يشتت.. أما بالنسبة للمسألة السياسية والاجتماعية، فقصارى القول هو أن أي كيان يعيش فيه الإنسان حراً «في كلمته وحركته»، آمناً «في ذاته وماله وعرضه»، مصان الكرامة «في ظل قانون قائم على العدل والمساواة»، لا بد أن يكون متماهياً مع الإسلام، لأن الإسلام دين الفطرة، والفطرة تقول: إننا ولدنا أحراراً متساوين، ولكن القيود والعوائق اللاحقة هي ما يكبلنا.

وكما قال السلف منا، فإنه حيث يكون العدل يكون شرع الله، دون الحاجة إلى هذه الأيديولوجيات المتقاتلة، وتلك الرغبات المتصارعة، وشعارات اللفظ والكلام.

ليكن مثل هذا الكيان، لأن هذا هو جوهر الإنسان، الذي هو جوهر الإسلام، وسموا ذلك ما شئتم.

العلمانية.. ليست شراً كلها(*)

لو فقدت البلاد ـ لا قدَّر الله ـ العلمانية والجمهورية واللاعنف، سوف لا تبقى البلاد كما هي.. قائل هذه الكلمات ليس من دعاة العلمانية، رغم تحمسه للعلمانية في بلده، وليس من أنصار الحداثة أو الثقافة الأوروبية أو نحو ذلك، رغم تحمسه للمجتمع المفتوح، إنه الشيخ أبو الحسن الندوي، وذلك في كلمة ألقاها في ندوة نظمتها جمعية المثقفين المسلمين في الهند، بمدينة لكنهو، في ولاية أترابراديش، وقال الشيخ الندوي: إن العلمانية تشبه شجرة لا تقربها الحيات والعقارب والدويبات السامة الأخرى، وإنها ضمان لسلامة الشعب الهندي وسلامة البلاد.

هل هذه الكلمات مقدمة لمدح العلمانية والدعوة لها، كما قد يتخيل البعض، أو يريد أن يتخيل؟ ليست القضية هكذا على الإطلاق، بقدر ما هي مجرد مقدمة للدعوة إلى الفهم وتقدير الأمور والأوضاع وفق ظروفها، وعدم إطلاق الأحكام المطلقة على عواهنها، فبمثل ما نطلب من الآخرين مراعاة ظروفنا الخاصة، وأوضاعنا المختلفة مثلاً، فإن علينا أن نمارس الشيء ذاته تجاه الآخرين، وتجاه أوضاع الآخرين، إذا كنا نريد أن نكون من العادلين، ولا نتحول إلى من يزنون بميزانين، في ذات الوقت الذي نشجب فيه مثل هذا المنهج، ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُونُوا قَوَّامِينَ لِلَّهِ شُهَدَاءَ بِالْقِسْطِ وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَآنُ قَوْمٍ عَلَى أَلَّا تَعْدِلُوا اعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ خَبِيرٌ بِمَا تَعْمَلُونَ﴾ (المائدة: ٨).. فالعلمانية، مأخوذة هنا كمثلٍ ليس إلاّ، قد لا تكون بذلك الشر الذي يزعمه البعض، وهي ليست كذلك، حين أخذ متغيرات معينة، وظروف محددة في الاعتبار.

ففي بلد مثل لبنان أو الهند مثلاً، حيث تعدد الأعراق والطوائف والأديان، تصبح العلمانية شيئاً مطلوباً، بل ومرغوباً فيه، حيث إن البديل هو العنف والدمار الشامل لكامل الكيان، وهو ما يشير إليه الشيخ الندوي في كلمته الآنفة الذكر.. فإذا كان هناك رفض لكامل المفهوم، وهو العلمانية هنا، وبغض النظر عن الظروف والمتغيرات وأوضاع المجتمع، فإن بلداً مثل الهند سوف يكون خاضعاً، دستورياً وقانونياً وعملياً، لأصولية الأغلبية، وهي الأصولية الهندوسية، فماذا يكون وضع الأقلية المسلمة الكبيرة في مثل

(*) المصدر: جريدة الجمهورية، التاريخ ١٩/٣/١٤٣٠هـ.

هذه الحالة؟ لا ريب أنها سوف تكون مهددة في وجودها ذاته، على أسوأ الاعتبارات، أو مجردة من حقوق المواطنة الكاملة على أفضل الأحوال، وذلك ما يقود إلى صراعات ومجازر تهدد الجميع في نهاية لمطاف..

فالعنف إذا ساد مجتمعاً من المجتمعات، فإن ضرره يصيب الجميع في النهاية، ولا يفرق بين فئة وفئة، أو فرد وفرد، وذلك مثل العقاب الإلهي حين يحل نتيجة فساد البعض فيشمل الكل: ﴿ وَإِذَآ أَرَدۡنَآ أَن نُّهۡلِكَ قَرۡيَةً أَمَرۡنَا مُتۡرَفِيهَا فَفَسَقُواْ فِيهَا فَحَقَّ عَلَيۡهَا ٱلۡقَوۡلُ فَدَمَّرۡنَٰهَا تَدۡمِيرٗا ﴾ (الإسراء: ١٦).. ولذلك فإن العلمانية هي الحل العلمي الأفضل في مثل هذه الحالة، أي الحالة الهندية مثلاً، بغض النظر عن الاتفاق أو الاقتناع الفكري المجرد أو عدمه، فالكثير من القضايا، والكثير من المفاهيم، لا تبرز ولا تفرض نفسها نتيجة الإيمان بها أو الاقتناع، بقدر ما تكون حلاً عملياً لمشاكل يكون ضررها عاماً الجميع، فيما لو تركت دون علاج، أو تُركت لقضايا الاتفاق أو الاقتناع المجرد.

والشيء نفسه يمكن أن يُقال عن مفهوم آخر أو نظام آخر مثلاً، ألا وهو مفهوم الديمقراطية، فالديمقراطية ليست أفضل نظام سياسي اجتماعي على الإطلاق، بل إن فيها من السلبيات الشيء الكثير، ولكنها مقارنة بغيرها من أنظمة، تبقى هي الأقل سلبية في هذا المجال أو ذاك، أو على رأي ونستون تشرشل، فإنها أفضل السيئين.. فقد يعتقد أحدهم، فرداً كان أو جماعة، أن لديه الحل السحري لكافة مشكلات ومعضلات الإنسان، منذ فجر التاريخ وحتى عصر العولمة، وهو مؤمن بإخلاص أن ما يحمله من قناعات هو في صالح الجميع حقاً، ولكن إيمان أحدهم ذاك ليس من الضروري أن يتطابق أو يتوافق مع إيمان شخص أو جماعة أخرى، تعتقد أنها تحمل حلاً سحرياً هي الأخرى، وعندها، تصطدم القناعات والإيمانات المختلفة، من حيث إن كل واحدة منها تحاول أن تطبق حلها السحري المطلق، وتكون النتيجة في النهاية بداية دوامة من الصراع المدمر الذي لا يبدو أن له نهاية، مع استمرار ذات الأوضاع والقناعات، ومن هنا تأتي الديمقراطية بصفتها مفهوماً ونظاماً يحاول أن يُنظم الصراع، من خلال التركيز على أحقية الجميع في الإيمان بحقائقهم الذاتية الخاصة من ناحية، ولكن مع عدم محاولة فرضها على الآخرين من ناحية أخرى، في إطار بوتقة اجتماعية وسياسية يتنافس فيها الجميع، ولكنهم لا يتصارعون، وبمثل هذا الحل «العملي»، يحتفظ الكيان بالمستوى الأدنى من تماسكه على الأقل، فيما يكون البديل هو التفتت الكامل نتيجة محاولات الفرض، وصراع المتنافسين من أصحاب الحلول السحرية المطلقة.

فبلد كالهند مثلاً، كان من الممكن أن يتفتت إلى ألف قطعة وقطعة، وكل قطعة من تلك القطع تتفكك إلى ألف قطعة وقطعة أخرى، لو تُركت المسألة لأصحاب الحلول السحرية المطلقة.. نعم إن الهند تواجه مشكلات عرقية ودينية وطائفية عديدة في ظل ديمقراطيتها، ولكن الحال كان سيكون أكثر سوءاً فيما لو تركت العملية دون إطار عملي مُنظم.. ولكن إذا كانت الهند مثالاً إيجابياً للديمقراطية بالنسبة للمجتمعات المتعددة الأعراق والديانات، فإن الاتحاد السوفياتي السابق يقف كأكبر مثال على الحالة التي تنتهي إليها المجتمعات المتعددة الأعراق والديانات وغيرها، حين يكون الحل السحري الأوحد هو المأخوذ به، وعلى حساب بقية الحلول السحرية الأخرى بطبيعة الحال، فرغم كل تلك القفزة الاقتصادية والسياسية والعلمية الهائلة التي نقلت روسيا تحديداً، من قاع التخلف الاقتصادي والاجتماعي والعلمي، إلى قمة السياسة العالمية، وقمة التطور العلمي، وقمة التصنيع الثقيل، إلاّ أن الاتحاد سقط في النهاية، ولم تشفع له كل تلك القفزات التي حققها.. والسؤال هنا هو، لماذا؟ باختصار، لأنه علم شيئاً وغابت عنه أشياء، من أهمها، إن لم يكن أهم تلك الأشياء التي غابت عنه، هو أن حله السحري المفروض، ليس من الضروري أن يكون متوافقاً مع حلول الآخرين السحرية وغير السحرية، وهنا يكمن التناقض الدفين الذي أدى إلى النهاية في النهاية.

المراد قوله، أو استنتاجه، من وراء كل الحديث السابق، هو عدم الانجراف وراء عقلية أو ذهنية «مع أو ضد» المُهلكة، أو «إما» أبيض «أو» أسود المُدمرة، وهي العقلية السائدة في كثير من المجتمعات، وقابعة في أذهان الكثير من الأفراد والجماعات..

فالعلمانية أو الديمقراطية أو غيرهما من مفاهيم وأنظمة، قد تكون «بيضاء» هنا و«سوداء» هناك، أو بين الأبيض والأسود هنا أو هناك.. هذا من ناحية المكان، مع تثبيت الزمان منهجياً، وإلاّ فهو غير ثابت على الإطلاق، ومع تثبيت المكان وتحريك الزمان، فإن هذا النظام أو ذاك، قد يكون أسود في الأمس، ولكنه أبيض اليوم، وقد لا يكون لا هذا ولا ذاك في الغد، نتيجة متغيرات ذات المكان، منظوراً إليه في حالة من الحركة في إطار الزمان، وعندما نحرك المكان والزمان معاً، كما هو الحال في واقع الحال، فإن الأسود لا يبقى أسود على طول المدى، ولا يبقى الأبيض أبيض على طول الخط، وهذا هو أهم درس، في اعتقادي، يمكن أن نخرج به من ملحمة الإنسان على هذه الأرض، منذ أن هبط آدم من جنة الفردوس، وحتى يرث القدير الأرض ومن عليها.

هذه الملحمة التي أوجزها لنا قول الحكيم في كتابه الكريم: ﴿وَلَوْ شَآءَ ٱللَّهُ لَجَعَلَكُمْ أُمَّةً وَٰحِدَةً وَلَٰكِن لِّيَبْلُوَكُمْ فِي مَآ ءَاتَىٰكُمْ ۖ فَٱسْتَبِقُوا۟ ٱلْخَيْرَٰتِ ۚ إِلَى ٱللَّهِ مَرْجِعُكُمْ جَمِيعًا فَيُنَبِّئُكُم بِمَا كُنتُمْ فِيهِ تَخْتَلِفُونَ﴾ (المائدة: ٤٨)، ﴿وَلَوْ شَآءَ ٱللَّهُ لَجَعَلَكُمْ أُمَّةً وَٰحِدَةً وَلَٰكِن يُضِلُّ مَن يَشَآءُ وَيَهْدِى مَن يَشَآءُ ۚ وَلَتُسْـَٔلُنَّ عَمَّا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ﴾ (النحل: ٩٣)، ﴿لِّكُلِّ أُمَّةٍ جَعَلْنَا مَنسَكًا هُمْ نَاسِكُوهُ ۖ فَلَا يُنَٰزِعُنَّكَ فِى ٱلْأَمْرِ ۚ وَٱدْعُ إِلَىٰ رَبِّكَ ۖ إِنَّكَ لَعَلَىٰ هُدًى مُّسْتَقِيمٍ ﴿٦٧﴾ وَإِن جَٰدَلُوكَ فَقُلِ ٱللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا تَعْمَلُونَ ﴿٦٨﴾ ٱللَّهُ يَحْكُمُ بَيْنَكُمْ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ فِيمَا كُنتُمْ فِيهِ تَخْتَلِفُونَ﴾ (الحج: ٦٧ ـ ٦٩).

فالاختلاف جزء من طبيعة البشر والحياة البشرية، ﴿وَلَوْ شَآءَ ٱللَّهُ لَجَعَلَكُمْ أُمَّةً وَٰحِدَةً ... إِلَى ٱللَّهِ مَرْجِعُكُمْ جَمِيعًا فَيُنَبِّئُكُم بِمَا كُنتُمْ فِيهِ تَخْتَلِفُونَ﴾.. ولكنه لم يشأ، وفي ذلك حكمة لقوم لا يعقلون، أو هم لا يريدون أن يعقلوا، من ذلك ندرك لماذا تنتهي إلى التلاشي والضياع كل تلك التجارب في ملحمة الإنسان على معمورة الرحمن، والتي تحاول أن تفرض حلاً سحرياً واحداً على الجميع، وذلك ببساطة لأنها تسير عكس سنن التاريخ، التي هي في التحليل الأخير مشيئة الله في كونه، ومن هذا الفهم أيضاً، يمكن أن نستنتج أيضاً أن الإنسان مطالب بأن يقيم ذلك النظام الذي من خلاله يمكن التعبير عن الاختلاف بين بني البشر، واحتوائه في ذات الوقت، كي لا تتكرر على الدوام مأساة قابيل وهابيل، وتصبح هي عنوان العلاقة بين أبناء آدم وحواء.

أما الحقيقة المطلقة، ومن من المختلفين هو على الصواب المطلق، فذاك مرجعه إلى خالق الخلق أجمعين، ﴿ٱللَّهُ يَحْكُمُ بَيْنَكُمْ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ فِيمَا كُنتُمْ فِيهِ تَخْتَلِفُونَ﴾ (الحج: ٦٩).

الله هو الحاكم في نهاية الزمان والمكان، وليس هذا أو ذلك من الأفراد والجماعات، فلسنا في النهاية، وفي هذا المجال، إلاّ من المجتهدين، ولكن الاجتهاد لا يعني الإصابة المطلقة، ولكن المشكلة أن أكثر الناس لا يعلمون.

ولكن هل يكون ذلك النظام الذي من خلاله يمكن التعبير عن الاختلاف، واحتوائه في ذات الوقت، هو ديمقراطية الغرب أو علمانية الهند، أو في ذلك مما لا يعد ولا يحصى؟ ليس بالضرورة، ولا من الضرورة، فما هذه النظم والحلول إلاّ محاولات واجتهادات للتنظيم، ولكنها ليست شيئاً مطلقاً، ولا يجب أن تكون، وإلاّ وقعنا في المحظور من جديد، ألا وهو قضية الحلول السحرية المطلقة، الجوهر في الأمر هو عدم التعلق بذات النظام أو ذات المفهوم، بقدر ما يكمن، أي الجوهر، في البحث عما يمكن

أن يؤطر قضية الاختلاف ويمنحها هامشاً للحركة والتعبير عن الذات، في محاولة لاحتوائها وتنظيمها، بدل كبتها ومن ثم انفجارها عنفاً في خاتمة المطاف، هل تنجم هذه المحاولة عن هذا النظام أو ذاك ليس مهماً، بقدر ما أن المهم في الأمر هو الاعتراف بالاختلاف، واحترام الاختلاف، وممارسة الاختلاف، في إطار سياسي واجتماعي وثقافي يصون الاختلاف، ويمنع بالتالي تحوله إلى «خلاف» ينفجر عنفاً ودماً، وهنا تكمن الحكمة التي تلخص كل حكمة: ﴿ مَّنِ ٱهْتَدَىٰ فَإِنَّمَا يَهْتَدِى لِنَفْسِهِۦ ۖ وَمَن ضَلَّ فَإِنَّمَا يَضِلُّ عَلَيْهَا ...﴾.

هل بدأت مجتمعاتنا بالتفكك(*)

الغلو الديني، التقليعات الخارجة، المخدرات، العنف ضد المجتمع وضوابطه، أي التطرف بكل أنواعه وأشكاله... ما الذي يجمع بين كل ظواهره وأشكاله هذه؟ فآخر ما حملته إلينا وسائل الإعلام مؤخراً، هو نبأ القبض على مجموعة من الشباب المغرر بهم التي تمارس أعمالاً تتنافى مع الشريعة الإسلامية من الغلو والتطرف وعبادة الشيطان.

المسألة هنا هي السبب الكامن وراء هذه الظاهرة، وغيرها من ظواهر اجتماعية، أخذت في البروز والانتشار بين الشباب خاصة في السنوات الأخيرة، هل السبب هو التأثير السيئ للغرب، في عصر انتهاء الحدود وانتفاء القيود بين المجتمعات والثقافات والشعوب، كما يريد البعض، بتكاسل وهروب من حقيقة الوضع، أن يحصر أسباب الظاهرة، وكل ظاهرة، في شمّاعة العامل الخارجي فقط؟ أم أن المسألة أبعد غوراً وأكثر عمقاً؟

للإجابة على هذا السؤال، علينا العودة إلى السؤال الأول حول العلاقة بين هذه الظاهرة الجديدة، والظواهر الأخرى من عنف وغلو ومخدرات ونحوها.. فلو نظرنا إلى كل هذه الظواهر من زاوية معينة، لوجدنا أن هنالك عاملاً مشتركاً يجمع بينها، هو أنها نوع من الرفض السلبي الكامل للمجتمع، بغض النظر عن مبرره وشعاره المرفوع، وأن المنخرطين فيها وممارسيها يشتركون في كونهم من الصغار، أي من فئة الشباب بصفة عامة..

(*) المصدر: جريدة الجمهورية، التاريخ ٢٤/٣/١٤٣٠هـ.

ليس الحديث بطبيعة الحال عن المستفيدين من الظاهرة، فتلك مسألة أخرى، ولكنه عن المنخرطين فيها دون وعي أو حتى اهتمام بالمستفيد منها، فالمستفيد من الظاهرة، أي ظاهرة، إنما يستفيد من الوضع القائم، وربما يحاول مفاقمته وتأجيجه، ولكنه لا يستطيع، بأي حال من الأحوال، أن يخلق ظاهرة من عدم، وفي ظل أوضاع غير قابلة لنشوء الظاهرة من الأساس. هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى فإن الحديث هو عن ظاهرة، وليس عن فتى ضائع هنا أو هناك يتعاطى المخدر، أو يمارس العنف ضد المجتمع لوضع خاص به وحده، أو مجرد مراهق فرد يرقص مع بعض صحبه في سرية المنزل.. فلا يمكن إنكار أن تعاطي المخدرات قد تحول إلى ظاهرة في مجتمعاتنا، وأن العنف ضد المجتمع برمته قد تحول إلى تيار متزايد، قد يخبو لبعض الوقت، ولكنه يبقى كامناً تحت الأرض كما النار تحت الرماد.. وها هي التقليعات الغريبة قد بدأت تحتل مكانها في مجتمعاتنا بصفتها ظاهرة، وليست مجرد ممارسات منعزلة تُقلّد فيها هذا الجماعة أو تلك من جماعات في المجتمعات الغربية.

لا يمكن القبول بالقول: إن مجرد التأثر بالغرب كاملاً، أو رفضه كاملاً، هو كل السبب الكامن وراء ذلك.. كما لا يمكن القبول بالقول: إن وراء كل ذلك مجرد مؤامرة إسرائيلية أو غربية أو غيرها، هدفها تدمير مجتمعاتنا وأسسها، إذ لو صح ذلك، فمجتمعاتنا عبارة عن بناء هو من الهشاشة بمكانٍ بحيث يهوي تحت ضربة حجر، أو مؤامرة حاكتها عصابة بليل.. مما يعني أن العصابةَ أقوى من مجتمعاتنا التي نقول ليلاً ونهاراً إنها ضارية بجذورها في أعماق التاريخ، فإن أسسها تتوارثها الأجيال غابراً عن غابر.. ويبدو أننا دائماً نطرح السؤال بشكل يبدو مضللاً حين نقول: «من أثّر على الشباب؟» ويبدو أيضاً أننا حين لا نطرح السؤال السليم نكون عالمين بالجواب السليم، ولكننا لا نريد أن ندري، أو نفتعل أننا لا ندري، فأن ندري يجعلنا نقف مباشرة وجهاً لوجه أمام مسؤوليتنا تجاه المجتمع وأفراده، ونحن لا نريد أن نقف ذلك الموقف، إما عجزاً، أو هرباً، أو تكاسلاً، أو عدم اكتراث ولا مبالاة وصلت إلى حد العبث الطائش.

لماذا كل هذا الرفض السلبي المدمر للمجتمع «باختلاف أشكاله»؟ ولماذا الشباب بالذات «على اختلاف مستوياتهم الاقتصادية والاجتماعية، وأشكال التعبير عن الرفض»؟ هذا هو السؤال الذي، بناءً على إجابته، سوف يتحدد مستقبل مجتمعاتنا واستقرارها، بل ووجودها، من عدمه.. أعتقد أن الإجابة تكمن في مفتاحين أساسيين يؤديان إلى غرف متداخلة مليئة بالعوامل والأسباب والجذور التفصيلية.

أول هذين المفتاحين هو الإحساس بعدم الانتماء للمجتمع، ولا أقول عدم الانتماء، وفارق بين الاثنين، ولعدم الإحساس بالانتماء مظاهر عديدة، ليس الرفض السلبي المعلن إلاّ أحدها، فمثلاً عندما يرتشي أحدهم، أو يستغل موقعاً عاماً للوصول والحصول على غايات شخصية بحتة، فإنما يعبر ذلك عن عدم إحساس بالانتماء، وإن كان القائم بذلك يصرخ آناء الليل وأطراف النهار بحب الوطن والانتماء إليه، وقد يكون صادقاً في ذلك، ولكن لعدم الإحساس بالانتماء أسباباً وجذوراً تقف وراء تجاهل الانتماء.

فمن الملاحظة الشخصية المباشرة، قد نجد أنه ليس هناك من هو أشد حباً من المواطن لوطنه، فهو يتغنَّى به ويحلم به ويموت شوقاً إليه، عندما يكون بعيداً عنه، ولكن، وفي الوقت نفسه، هناك من يتغنى بحبه لوطنه لكنه ينتهز الفرصة في ذات الوقت لممارسة «فهلوته» و«تقليب عيشه» في نهب الحبيبة ذاتها.. وعندما يحدث ذلك، يسود قانون «لك أو لأخيك أو للذئب»، ويتحول كل شيء إلى «فهلوة» و«حداقة» فيسود عدم الإحساس بالانتماء، رغم أن جذور الانتماء والحب موجودة وراسخة.

وعودة إلى الشباب، فإن جزءاً من رفضهم السلبي للمجتمع يجد إجابته في هذا المفتاح، فهو يرى العبث والنفاق في المجتمع، في ذات الوقت الذي يطالب فيه بالجدية والاجتهاد والالتزام بقيم وعادات وتقاليد المجتمع المعلنة، وهو يرى أن الأمور لا تسير بهذه القاعدة، أي قاعدة الجد والاجتهاد والالتزام، فهو قد يفني ذاته في العلم أو العمل أو الالتزام بقيم المجتمع السامية، ولكنه يجد في النهاية أن من لم يفعل ذلك، وسار في دروبها الملتوية، هو من حقق النتائج والتبجيل، رغم علم الجميع بالطرق الملتوية التي أوصلته إلى ما وصل إليه.

مثل هذا الشاب قد يحاول أن يفعل شيئاً، ولكنه يصطدم في النهاية بكون المجتمع قد تحول إلى دائرة مغلقة حكراً على البعض دون البعض الآخر، أو وفقاً للمثل الشعبي، فقد: «طارت الطيور بأرزاقها»، فماذا يفعل وقد اصطدم بحائط الإحباط؟ هنا تختلف أشكال التعبير عن السخط والرفض.

فإن كان من مستوى اجتماعي واقتصادي متدنٍ أو متوسط، فإنه غالباً ما يلجأ إلى الحركات السياسية والاجتماعية المتطرفة في أطروحاتها، والتي تنتهي إلى العنف المنظم والمدمر لأسس المجتمع ذاته، حين يستولي اليأس والإحباط من إمكانية عمل أي شيء

لإصلاح ما هو قائم.. وإن كان من مستوى اقتصادي واجتماعي مرتفع، فغالباً ما يكون مصدوماً بكل هذا النفاق الذي قد يجده في الفئة التي ينتمي إليها، ما يقال شيء، وما يمارس شيء آخر، الدعوة إلى التمسك بالقيم، والانفلات منها في ذات الوقت، الاستقامة والفهلوة معاً.. وهنا يصاب الشاب بحالة من فقدان المعنى، ويسود العبث والغثيان من هذه الازدواجية الاجتماعية، ويعبِّر ذلك عن نفسه بالهرب إلى المخدر أو التقليعات التي تعلن رفضها لما هو سائد من قيم ومعايير وتقاليد اجتماعية، أو الإعلان عن مجرد السخرية من هذه المعايير التي يقدسها الجميع علانية، ولكنهم يدوسونها «بالجزمة القديمة» سراً.. بطبيعة الحال، ليس معنى ذلك أن طرق وأشكال الهرب والرفض هذه حكر على هذه الطبقة أو تلك، فقد يلجأ الفقير أو المتوسط الحال إلى شكل يسود عادةً عند أهل القمة في الهرم الاجتماعي، والعكس صحيح، ولكن الغالب هو المتحدث عنه هنا.

وسواء كان الحديث عن أصحاب التيارات المتطرفة في رفضها الاجتماعي خاصة، أم اللجوء إلى المخدرات والتقليعات الصارخة، بصفتها ظاهرة وليس مجرد ممارسات فردية منعزلة، فإن عدم الإحساس بالانتماء إلى الكيان المُعاش فيه هو المحصلة المشتركة، فالانتماء يعني، فيما يعني، القدرة على الحركة وتحقيق الذات في الكيان المُنتمي إليه من ناحية، والإحساس بالانسجام الاجتماعي، إن صح التعبير، سواء في العلاقة بين وحدات المجتمع، أم في العلاقة بين ما يعلن من قيم اجتماعية، وما يمارس من سلوك ملموس.. فإذا كان المجتمع على درجة من الانغلاق تقيد حركة الذات في سعيها لتحقيق نفسها، أو كان النفاق العام قد أصبح ظاهرة ملازمة له، فإن الأرض تكون مهيأة لظهور أي شيء وكل شيء، سواء بتأثير عامل خارجي أم كان ذلك نتاجاً محلياً صرفاً، فقد تختلف أشكال التعبير عن عدم الإحساس بالانتماء نتيجة تدخل عامل خارجي من عدمه، ولكن النتيجة واحدة.

أما المفتاح الثاني فهو عدم توافر تلك القنوات الاجتماعية التي توفر للشباب حرية الحركة والنشاط المعبر عن الذات في إطار الدائرة الاجتماعية.

الخطب والمواعظ ومجرد الإرشاد لن تجدي فتيلاً في المدى الطويل، طالما أن القناة المناسبة القادرة على استيعاب الطاقة غير متوافرة.. منع النشاط أو تقييده لن يلغيه، بل قد يحوله إلى طاقة مدمرة إن لم يضبط بالقناة المناسبة، وذلك مثل النهر الجاري، فالنهر موجود، حتى لو تخيلنا أو تمنينا أنه غير موجود، فليس بالأماني والتجاهل تسير

الأمور، وهو، أي النهر، طاقة مدمرة أو بناءة وفقاً لطريقة ضبطه، فإن ترك دون ضابط، فقد تؤدي فيضاناته المتكررة إلى الدمار، وإن حاولنا منعه من الجريان جملة وتفصيلاً ببناء الأسوار والسدود العالية المسدودة من كل جوانبها، فإنه لا يلبث أن يدمرها ويغرق كل شيء من حوله، وبين هذين الحدين يكون التعامل مع النهر: بناء سدود مناسبة، بفتحات مناسبة، وقنوات مناسبة لنشاط النهر، بحيث تستمر طاقته في السريان، دون التعرض لخطره المتكرر، بل والاستفادة منه الاستفادة القصوى، والشباب هم ذلك النهر وطاقته.

وعندما يقال: القنوات الاجتماعية المناسبة.. فإن الذهن ليس منصرفاً فقط إلى أشياء مثل النوادي الرياضية ونحوها، ولكنه شامل لكل مؤسسة اجتماعية وسياسية قادرة على منح الفرصة للتعبير عن الذات وتحقيقها، فالشاب ليس مجرد كتلة من العضلات، أو مجرد حسد دون روح أو طموح أو تطلعات.

قال ابن إسحاق: «واجتمعت قريش يوماً في عيد لهم عند صنم من أصنامهم كانوا يعظمونه وينحرون له.. فخلص منهم أربعة نجياً، وهم: ورقة بن نوفل بن أسد بن عبدالعزى.. وعبيدالله بن جحش.. وعثمان بن الحويرث.. وزيد بن عمرو بن نفيل.. فقال بعضهم لبعض: تعلموا والله ما قومكم على شيء.. يا قوم التمسوا لأنفسكم، فإنه والله ما أنتم على شيء..». «سيرة ابن هشام، بيروت، دار إحياء التراث العربي، الجزء الأول، ص ٢٣٧ ـ ٢٣٨».. كان ذلك قبيل البعثة المحمدية الخاتمة، وها نحن اليوم، بعد أربعة عشر قرناً من ذلك، نعود إلى حيث كان ورقة، وعبيدالله وعثمان وزيد، حين كان جذر الاجتماع المشترك مفقوداً، فما يحدث في مجتمعاتنا هو أن كل أحد أخذ «يلتمس لنفسه»، لإحساسه أن قومه ليسوا «على شيء» بالرغم من وجود كل شيء، لماذا كان ذلك؟ فلنقرأ المقالة من جديد.

في سبيل صحوة حقيقية: السعودية نموذجاً(*)

إن الحديث عن «الصحوة» نظرياً قد يعني الكثير، ولكن إن لم تكن هنالك حالة بعينها تساعد على إلقاء بعض الضوء على ما كنا عليه وما أصبحناه، فلا أظن أن ذلك يعني الكثير، ولا أظن أن هنالك أفضل من الحالة السعودية لمناقشتها، فهي الدولة التي إذا تغير فيها شيء تغير كل شيء من حولها. السعودية هي «جغرافية» جناحي الهوية العربية أي العروبة والإسلام، وكل تاريخ العرب إنما يبدأ وينتهي في جزيرة العرب، أي الدولة السعودية حالياً.

لغة العرب الفصحى هي لغة قريش، وديانتهم هي إسلام محمد ﷺ، وأول وحدة عربية بعد عقود من تجاهلها هي وحدة الدولة السعودية، والأسرة المالكة الوحيدة التي انبثقت من الشعب المحلي هي الأسرة السعودية، فيما معظم الأسر الأخرى هي فرض استعماري، أو ورقة سياسية في اللعبة الدولية، والدعوة إلى صحوة دينية حقيقية كانت على يد محمد بن عبدالوهاب، الذي رغم الاختلاف معه في أمور معينة، فإنه ما كان لجزيرة العرب أن تتوحد سياسياً لولا حركته وميثاقه مع ابن سعود، والحديث يطول في هذا المجال، وله مكان آخر.

المهم، ما يحدث في السعودية من إعادة النظر، أو إعادة التفكير في مفاهيم كانت إلى يوم قريب من المحرمات، أو من «التابوهات» القطعية التي لا يجوز الاقتراب منها، ومناقشتها، خير مؤشر على ما يجري في عالم إسلامي بأسره. فالسعودية هي دولة السلفية في عالم المسلمين، بل هي قلب السلفية الإسلامية قبل أن تتحول هذه السلفية إلى سلفيات، بل وحتى عندما كانت السلفية عامة تعتبر رجعية أيام المد القومي واليساري، وهي الدولة الأكثر محافظة في هذا العالم، حتى إن البعض من خارجها يظن لوهلة أنها ساكنة فكرياً، راكدة ذهنياً، جامدة دينياً، والأمر خلاف ذلك تماماً.

نعم قد لا يكون الحراك الفكري في السعودية ظاهراً للعيان بشكل واضح، ولكنه ينمو ويتطور في أعماق المجتمع على نار هادئة إن صح التعبير، حتى تأتي اللحظة التي ينبثق فيها التغير وكأنه انبثق من المجهول، وهذه إحدى خصوصيات التطور في السعودية، رغم موقفي من كلمة الخصوصية لكثرة ما أسيء استخدامها، ولكن يبقى أن

(*) **المصدر**: جريدة الشرق الأوسط، التاريخ ١٨/٨/١٤٣١هـ.

لكل مجتمع خصوصية معينة، وإن كانت لا تعني في النهاية تميزاً، بل هي الاختلاف ليس إلاّ، بمثل ما أن التفرقة بين الذكر والأنثى هي تبيان للاختلاف وليست فوقية أحد على الآخر مفهوم الاختلاط مثلاً كان، وإلى وقت أقل من قريب، من المفاهيم المحرمة التي لا يجوز الحديث عنها في السعودية، فالمسألة محسومة حيث إن الاختلاط، ووفق تنظير ملوي العنق، وتأصيل ضعيف، يدخل في مفهوم الخلوة غير الشرعية المحرمة، ولم يكن أحد يستطيع المجادلة في ذلك، وإلاّ اتهم بأنه يطعن في صحة ما هو معلوم من الدين بالضرورة، ويتهم بالتالي في دينه وعرضه وهويته. أما اليوم، فإننا نجد أن مثل هذا المفهوم، على سبيل المثال لا الحصر، خاضع للأخذ والرد، سواء بين رجال الدين أو المثقفين عامة. بل إن هناك من المنتمين إلى المؤسسة الدينية الرسمية السعودية من أجازه، وفرق بينه وبين الخلوة غير الشرعية، وبأدلة من النصوص والتجربة التاريخية الإسلامية الأولى، وهذا أمر ما كان من الممكن تصوره إلى وقت قريب. صحيح أن قضايا مثل الاختلاط ومصافحة المرأة قد تبدو أموراً سطحية لدى البعض في غير السعودية، ولكنها في السعودية مقدمات لتحولات أكبر، كما بركة من الماء يلقى فيها حجر، فتتسع الدوائر.

وبعيداً عن نقاشات المفاهيم وإعادة التفكير فيها، وليس بعيداً عنها حقيقة، عندما ننظر إلى جيل الشباب اليوم، ونقارنه بمثيله قبل عقد من الزمان سنجد أن هنالك تغيراً قد حدث. لم يعد حديث «الجهاد»، كما يصوره شيوخ التطرف والتشدد، أو حديث الموت انتحاراً في سبيل الله، ولا أدري كيف يمكن أن يكون الانتحار في سبيل الله جهاداً وهو مانح الحياة من أجل عمارة الأرض لا تدميرها، من أجل جنة لا يعلم ساكنها إلاّ الله. أقول: لم يعد مثل هذا الحديث جاذباً ولا مقنعاً لجيل بدأ يتخلص من عبء صحوة أوردته المهالك، وسممت منه العقل والدين، وكان خطابها ومخدراتها الفكرية متراساً بينه وبين حياة سليمة أرادها له الخالق، ومن أن يتحول إلى مجرد أحجار على رقعة شطرنج يتحكم بها من ليس لهم علاقة بدين، بل هي الدنيا والسياسة والمصلحة ووجاهة الدنيا. جيل اليوم من الشباب يريد أن يعيش الحياة بكامل أبعادها دون التخلي عن دينه الأسير، ولكن شتان بين الإسلام ديناً و «الإسلاموية» سبيلاً إلى الدنيا في مخطط شيوخها. بإيجاز العبارة، جيل اليوم متعلق بثقافة الحياة مقارنة بجيل خدعوه بثقافة الموت وأقصر السبل إلى حور عين. حقيقة أن هنالك من الجيل الجديد اليوم من لا يزال أسير صحوة العنف والتدمير وخطابها، ولكن مقارنة بين اليوم وعقد من الزمان مضى، فإن الأمور تبشر بخير كثير، أو لنقل إنها بداية مسيرة الألف ميل.

من أجل هذا الجيل والأجيال المقبلة، فإنه من الضروري العمل على أن تكون هنالك صحوة حقيقية، تبشر بالحياة ولا تدعو إلى الموت أو تنذر بالويل والثبور وعظائم الأمور. صحوة تقول بإسلام حضاري يمكّن هذه الأجيال من الاندماج مع عالم لا يتآمر عليهم، كما يصور لهم البعض، وهو ليس بحاجة إلى التآمر عليهم، فمؤامرات بعضهم على بعض كافية لبقائهم في صراعات ثانوية حول مصافحة المرأة وشكل الحجاب، فيما المسابر الفضائية ترصد الفضاء وهندسة الجينات تبشر بعصر جديد للإنسان.

نبحث عن صحوة تدعو إلى الاندماج مع العالم دون عقد أو خوف أو ذوبان لهوية تجري فينا مجرى الدم، ولا قيام لهوية تعادي الإنسان، فأنا إنسان أولاً، وبعد ذلك تأتي بقية الهويات. صحوة لا تنشر الحقد والبغضاء وتنذر بالعنف والويل والدمار وغزوات مانهاتن ودار السلام والرياض والرباط، بل صحوة تبشر بالحب والسلام والتسامح والتعاون بين بني آدم، ففي النهاية كلنا بشر، وكلنا ننتمي إلى الإنسان وكوكب أزرق واحد لا قيمة مادية له في مجرتنا وكوكبنا، قبل أن ننتمي إلى العشيرة أو القبيلة أو القوم، والله في النهاية هو الحكم وليس الرجال.

فما أحوجنا اليوم إلى صحوة حقيقية من أجل الله ورسول الإسلام أولاً، وهو الذي بُعث رحمة للعالمين وليس نقمة عليهم، وليتمم مكارم الأخلاق لا أن ينقصها، ومن أجل أجيال ستضيع إن لم نفعل ذلك، وستلعننا إن لم نفعله.

هذه هي الصحوة الحقيقة في اعتقادي، وغير ذلك هو غفوة وكبوة وعثرة، وهو ما عانيناه لثلاثة عقود من الزمان، وقد قيل: إن العاقل من اتعظ بغيره، وفي حالتنا: فإن العاقل من اتعظ بنفسه.

أهم معارك تركي الدخيل التنويرية

معركة القبائل داخل المدارس(*)

يولد الإنسان وهو لا يعرف عن العالم سوى بيته وقريته وقبيلته، ويتدرّب منذ الصغر على أن قريته هي الأجمل، وقبيلته هي صفوة أعراق البشرية، لكن التراكم والوعي والسفر والمخالطة والخروج من شبابيك البيئة الصغيرة، إلى أبواب العالم الكبير، يجعله يعرف أنه فرد من بين الأفراد، وأنه كائن حي بعيداً عن كل تصنيف أو فخر أو تمجيد. تذكرت تلك الحكمة البالغة وأنا أقرأ خبر صحيفة الوطن! المنشور في ١٠ يونيو ٢٠٠٩ عن معركة نشبت داخل مدرسة بين أفراد من قبيلتين.

يقول الناطق الرسمي للإدارة العامة للتربية والتعليم بمحافظة الليث حامد بن عوض الإقبالي: «إن شرارة المشاجرة انطلقت حين تشابك طالبان في المرحلة المتوسطة ينتميان لقبيلتين مختلفتين، الأمر الذي جعلهما يطلبان المساندة من أقاربهما لتتسع دائرة الشجار الجماعي وتشمل ١٤ طالباً، تعرّض ٥ منهم لإصابات طفيفة. وقد سارع إثر ذلك الطاقم الإداري والتعليمي بالمدرسة إلى التدخل لفض الشجار».

الخبر يوضح أن المعركة القبلية نشبت داخل «صرح تربوي» وهو المدرسة، ويوضح أن المعارك المدرسية كثرت وتعددت، ولا يمكننا نسيان أحداث ضرب المعلمين وتشويه سياراتهم بالكسر أو بالألوان، فهم يدخلون في معارك وفي صدامات محتدمة ومستمرة، وهي اعتداءات قال كاتب خبر الوطن إنها «ازدادت بشكل ملحوظ حيث تعرض معلم في جدة للضرب من قبل ٤ أشخاص مجهولين يوم السبت ٦ ـ ٦ فيما أطلق شخص النار على معلم داخل إحدى المدارس بالعاصمة المقدسة أول من أمس الاثنين ٨ ـ ٦ فأرداه قتيلاً بعد نقله إلى المستشفى»!

(*) المصدر : جريدة الوطن، التاريخ ١٤٣٠/٦/٢٠هـ.

قال أبو عبدالله غفر الله له: من المؤكد أن برامجنا التعليمية لم تؤسس لانتماء وطني حقيقي يخفف من غلواء الانتماءات العنصرية أو القبلية أو حتى المذهبية، تلك التي تهدد استقرار صروح التربية، بل حتى شموخ الوطن ووحدته، وأسالوا مدننا وشوارعنا، فنحن نعلم أنها أزمة وصلت حتى إلى بعض المساجد، حيث تتكدس في بعض الأحياء تكتلات غريبة لا تنم عن روح وطنية ولا عن انتماء ديني حتى، بل إن هناك من يصف المسجد الذي يصلي فيه التكتل الآخر.. بـأنه «مسجد الضرار»!

استشاري في قسم الرقية الشرعية(*)

أعرف أن أميمة الجلاهمة دكتورة، وأنها أكاديمية مميزة، لكنني أعرف أيضاً أن للدكاترة هفواتهم، كما بقية الخلق، وحرف الدال قبل الاسم لا يعفي صاحبه من النقد.

الدكتورة طالبت قبل أيام بتخصيص غرف في المستشفيات التابعة لوزارة الصحة من أجل الرقية الشرعية! والدكتورة لم تكن تمزح، وإنما كانت تطرح مقترحاً تراه خيراً! بمعنى أنك إذا أصبت بكسر جراء إصابتك بعين، بعد أن سددت هدفاً في مرمى الخصم، تأتي إلى غرفة الرقية الشرعية وتداوي الكسر بالنفث، يعني أن يكون الشيخ النافث في المستشفى هو المعالج، وأن علبة «الفازلين» المقروء بها ستكون علاجاً لكل شيء.

إنني لا أنكر سحر القرآن، وجلاله وإعجازه البياني الخلاب، ولا أنكر جدوى التداوي الروحي والتطهر الذاتي بتلاوته، لكنني «أشره» على دكتورة تريد أن تعالج الأمراض بالرقية. لا شك أن المريض يأنس ويسعد بالقرآن، وربما ساهمت التلاوة في رسم السعادة على محياه ورفع معنوياته وربما تماثله للشفاء.

لكنني لا أرى أن الرقية هي العلاج المادي للأمراض، تخيل أن تصاب بأنفلونزا الخنازير ثم تذهب إلى غرفة الرقية الشرعية، فلو نفث عليك من الصبح إلى الليل لن يصد الفيروس إلاّ مصل خاضع للتجريب، هذا خلافاً لخطورة أن يكون ريق الراقي ممتلئاً بالمايكروبات التي تزيد الطين (والوجه) بلة!

تقول الدكتورة الجلاهمة: «حبذا لو تخصص غرفة في جميع المستشفيات للعلاج بالرقية الشرعية، وأن تذلل كافة المعوقات التي يواجهها الرقاة في المملكة، علماً أن

(*) المصدر: جريدة الوطن، التاريخ ١٦/١١/١٤٣٠هـ.

المستشفيات الحكومية في المملكة العربية السعودية لا تمنع دخول أي من الرقاة الشرعيين الموثوقين. كما أن إنشاء عيادات حكومية للعلاج بالقرآن والأدعية المأثورة فكرة قد تكون جيدة، على أن تكون تحت إشراف لجنة من العلماء والأطباء تعمد لإعطاء تراخيص معتمدة للرقاة ومتابعتهم وتوجيههم، فمن الخطورة بمكان إبقاء الرقية الشرعية دون تنظيم ودون رقابة حكومية». وأكاد أتخيل لو طبق مقترح الدكتورة، لوجدنا إلى جانب الصيدليات غرفاً مملوءة بقوارير المياه المنفوث فيها، وأخرى لزيت الزيتون، وثالثة للفازلين المقروء فيه. ولربما تفتقت الأذهان عن فكرة جليلة إذ يبدأ الرقاة في النفث في خزانات مياه المستشفيات، حتى يجد المريض الماء المبارك من خلال «بزبوز» غرفته!

قلت: والطب الحقيقي هو العلاج للأمراض العضوية، أستشهد هنا بمقولة للدكتور الفقيه مصطفى بوهندي الذي رأى أن القرآن فيه علاجات «ثقافية وروحية» لكن احترامنا للقرآن يحتم علينا إبعاده عن الاستغلال التجاري وتوظيفه فيما ليس من مقاصده.

والإمام الشاطبي كان يعتبر القرآن «معجزة بيانية لغوية»، وإدخاله في العلوم فيه جناية على قدسية النص. انظروا إلى قنوات الرقية والدجل في الفضائيات من قبل أدعياء وضعوا على جباههم علامات سوداء إيغالاً في إيهام الناس والكذب عليهم. وتأكدوا أن الاستطباب بالعلاجات الطبية الحديثة لا يعني الكفر بأثر القرآن الروحي والثقافي، بل يعظم القرآن ويضعه في منزلته الحقيقية.

والشيعة سعوديون أيضاً(*)

نعيش هذه الأيام أجواء مسممة بالطائفية!

خطب هنا وهناك، مطالبات بالاعتذار من الطائفتين المتناحرتين على مر التاريخ؛ السنة والشيعة، من دون أن نعي حجم المصيبة التي ستحل بنا في حال استسلمنا للمد الطائفي المغرض المدعوم من قبل قوى إقليمية تعيش بالأساس على تغذية العرقية والإثنية والطائفية. هناك فرق بين الواقع الطائفي الذي تمر به المنطقة، وبين الاستسلام للطائفية والدخول في ماكينتها المؤذية. فكوني من السنة لا يعني أنني أصطف ضد سعودي آخر

(*) المصدر: جريدة الوطن، التاريخ ٢/٢/١٤٣١هـ.

هو شريكي في المواطنة، وشريكي في العيش. فلماذا غلبت الطائفية على خطاباتنا، وغاب تكريس الوطن غياباً مؤلماً؟!

إن التنابز الطائفي النشط داخلياً وخارجياً، لم يكن لينجح لولا الاستجابات النفسية عند الطرفين لأن يتنابزا من دون حدود أو قيود، من دون ـ حتى ـ تدخل حكماء الطائفتين لإخماد هذه النار المضطرمة، التي لو وصلت إلى خيمة الوطن بذات قوتها المحرقة في العراق؛ فإننا سنشهد خيمتنا وقد أكلتها ألسنة نار الطائفية التي لا ترحم.

إن الاضطهاد الذي يمارس على السنة في بعض المناطق المحكومة بنفوذ شيعي لا يعني مشروعية قيام السنة باضطهاد الشيعة في البلدان التي يحكمونها. هذه حسبة انتقامية غير مجدية. لكن من الحكمة أن نخرج عن الجدل الطائفي، وعن أحاديث الاضطهاد لنهتم بوطننا، مهما كانت طوائفنا، وأياً كانت انتماءاتنا، من دون التأثر بالأجواء الخارجية المحتقنة ما استطعنا إلى ذلك سبيلاً.

لماذا طغى الاصطفاف الطائفي على الالتئام الوطني؟ هذا السؤال بالذات هو المدخل لأي تفكير بتخفيف حدة الصراع. أظن أن السبب يعود إلى ما يمكن تسميته بالاستعداد للاستجابة السلبية، أكثر من الاستعداد للاستجابة الإيجابية لدينا، بسبب التخلف القديم المرتبط بالروايات التاريخية. إن كل إمكانات التقارب والتمازج متاحة، يكفي أن نستذكر تاريخ التعايش بين السنة والشيعة في السعودية، اشتركوا في التجارة والأسفار، فما الذي يحول بيننا وبين إعادة أمجاد التعايش تلك؟!

إنها نماذج تعكس حساً إنسانياً نحن بأمس الحاجة إليه، وتعكس إحساساً عالياً بقيم المواطنة، والاشتراك في المغنم والمغرم، التعلق بالوطن على الحلوة والمرة!

أيها الأئمة: لا تكونوا فتّانين(*)

يتداول الناس في مجالسهم عادةً الكثير من الأخبار والطرائف، من بين تلك الأخبار ما يروونه عن الأئمة. إذا قدر لك الجلوس في اجتماع عائلي فستستمع إلى الكثير من القصص الطريفة عن الأئمة.

(*) **المصدر**: جريدة الوطن، التاريخ ١٢/٥/١٤٣١هـ.

أنا هنا لن أتناول الأئمة بشكل ساخر، بل سأنتقد الأئمة جرياً على قاعدة النبي ﷺ حينما قال لمعاذ ـ كما في الصحيحين: «أفتانٌ أنتَ يا معاذ؟!». فمع جلالة قدر الصحابي معاذ، إلاّ أنه لم يكن فوق النقد. ونقد النبي ﷺ لم يكن لمعاذ وحده، بل هو موجه لأئمة المسلمين جميعاً، أن لا يفتنوا الناس في دينهم. وأن يكونوا على مستوى المسؤولية المعنوية التي كلفهم بها الإسلام بصفتهم أئمة المسلمين في ثاني أركان إسلامهم.

قرأتُ قبل أيام بادرة جميلة في الأردن، وهي بادرة بدأت بالنقد الذاتي. وزير الأوقاف الأردني كان شجاعاً حينما خرج وقال: «إن مساجد الأردن بحاجة إلى أئمة مؤهلين من حملة الشهادات الشرعية، مؤكداً أن أئمة أكثر من نصف مساجد المملكة حالياً غير مؤهلين للقيام بدور الإمامة والوعظ. أقول بصدق وبصراحة بأن هناك حاجة ماسة لرفد المساجد بالمؤهلين، وقد لاحظنا أن هناك عدداً كبيراً من مساجدنا أئمتها ليسوا مؤهلين. هناك أكثر من ثلاثة آلاف مسجد ليس فيها مؤهلون من أصل ٥٠٨٠ مسجداً، فالنسبة عالية. حدث في السابق أنه جرى تعيين واسع للمؤذنين والخدم، وكثير من المؤذنين والخدم ليسوا مؤهلين، فثقافة بعضهم على مستوى رابع أو خامس ابتدائي، والغريب أن هؤلاء تصدوا للإمامة، لأن النظام لدينا يقول: إنه إذا لم يكن هناك إمام في المسجد فالمؤذن والخادم هو الذي يقوم بأعمال الإمام، مشيراً إلى أن هذا أدى إلى وجود ضعف في بعض الأئمة، ونحن سنعالجه وفق خطة معلنة بحيث يكون الإمام واعظاً».

قلتُ: ولا أظنّ أن هناك كبير فرق بيننا وبين أشقائنا في الأردن، الكثير من الأئمة يفتنون الناس بالخطب الحامية الطويلة، وبالتشويش على الناس بقضايا لا تهمهم. يخطبون عن مواضيع مخجلة تدنس قدسية المسجد حتى، ويخربون اللحمة الوطنية، ويفرقون بين الناس. أين الخطب والمواعظ المتعلقة بالأخلاق، والحب والتسامح؟!

أما الأئمة فكثير منهم يتعامل مع من خلفه حسب مزاجه، تارة ينقر الصلاة نقر الغراب. وآخر يمط الصلاة طويلاً، فيقرأ السجدة والإنسان فجر الجمعة بينما الناس في نعاس شديد يودون لو أن الإمام أخذ بالواجب. بعض الأئمة يطبّق السنن وفق مزاجه هو وليس وفق مزاج المأمومين. أذكر أن إماماً من السابقين الفضلاء كان إذا أراد تطبيق سنة قراءة السجدة والإنسان يعلن عن هذا بعد صلاة العصر من يوم الخميس. لئلا يثقل على إنسان متعب بسنة ليست واجبة. هذه هي الحكمة التي نفتقر إليها.

"فلان" في الجنة.. "علان" في النار(*)

من الصعب إحصاء الأمراض الثقافية التي تنخر في جسد الأفكار والسلوكيات والأساليب العربية!

أظنّ أن من أبرزها الانشغال بمصائر الآخرين، والسؤال الحثيث عن كنه الآخر، وعن مصيره الدنيوي والأخروي. وهو مرض انتشر في الثقافة العربية منذ القدم. وفي القرآن الكريم: ﴿تِلْكَ أُمَّةٌ قَدْ خَلَتْ لَهَا مَا كَسَبَتْ وَلَكُم مَّا كَسَبْتُمْ وَلَا تُسْـَٔلُونَ عَمَّا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾ (البقرة: ١٣٤). وفي آية أخرى: ﴿لَا يَضُرُّكُم مَّن ضَلَّ إِذَا اهْتَدَيْتُمْ﴾ (المائدة: ١٠٥). بمعنىً آخر؛ فإن السؤال عن مصير الآخر هو لهو عن الذات، والتهاء بمعايب الآخر وثقوبه، عن معايب الذات وثغراتها، وهو أساس الضياع الثقافي والفكري والأدبي.

ظلّ الصراع المذهبي بين المسلمين محدوداً بالمواقف من الآخرين. فالشيعة يعتبرون جزءاً من الأفكار الرئيسة البراءة من أشخاص والجزم بمصائرهم الأخروية. وعند أهل السنة نجد المقولة الشهيرة: «أحمد عندنا محنة»، بمعنى أن من خالفه أو نقده فهو في حالةٍ يرثى لها من الزيغ والضلال. وعلى هذا المنوال سار الكثير من المذاهب الإسلامية في تأسيسها العقدي الذي أنبنى متأثراً بالتأزم السياسي، والاحتراب السجالي بين المتخاصمين آنذاك، إنها معارك طاحنة مددت الشريعة والعقائد والإيمان إلى دوائر ليست من اختصاصها، وعلى رأسها جعل الموقف من الآخرين، وتحديد مصائرهم جزءاً من الأبجديات المذهبية والعقائدية.

قبل أيام نشط في مصر جدل غريب، حول مصير أب النبي ـ ﷺ ـ وأمه، إلى أن ردت دار الإفتاء المصرية بقولها: «وجاء في الرد أنهما ناجيان وليسا من أهل النار. واستدل العلماء على ذلك بأنهما «من أهل «الفترة»، لأنهما ماتا قبل البعثة ولا تعذيب قبلها، لأن من مات ولم تبلغه الدعوة يموت ناجياً، لتأخر زمانهما وبعده عن زمان آخر الأنبياء».

قال أبو عبدالله غفر الله له: وكم أتمنى أن نطوّر آفاقنا الفكرية حتى في مسائل الدين، أن نهتم بما ينعكس عملياً وبشكل إيجابي على الواقع. ليست المشكلة في البحث

(*) المصدر: جريدة الوطن، التاريخ ١٤٣١/٧/٣٠هـ.

عن مدى صحة إيمان فلان، وهل كان فلان الفلاني منافقاً، أم مسلماً صحيح الإيمان. أجزم أن الشريعة بنصوص القرآن وصحيح السنة لا تقرّ هذا الانشغال المهووس بمصائر الآخرين، وبخاصة أن حالة الهياج ضد الآخر قد تعززت، ومن النادر أن تجلس في مجلس دون أن يبغتك أحدهم بالسؤال المزمن: «وش رأيك بفلان».

لو أن إنسان ـ أيها السادة ـ انشغل بنفسه بدلاً من غيره، فسيتغير الكثير من السلوكيات والأساليب والأفكار. وفي القرآن: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ عَلَيۡكُمۡ أَنفُسَكُمۡ ﴾ (المائدة: ١٠٥).

ابن لادن مؤلف لمناهجنا!(*)

أظن أن تناولي لمسألة التعليم بالأمس كان مثيراً لدى بعض القراء، لأنني لم أتناول المضمون التعليمي في المناهج التي اكتشفنا أخيراً أن بعض المتشددين يتدخلون في صياغتها، بل ناقشت الشكل التعليمي فقط!

التعليم وإن كانت مؤسساته حاضرة وراهنة غير أن استراتيجياتها تعبّر عن المستقبل. لن أتحدث عن النظريات الفعلية التي طرحها مسؤولون سعوديون قبل بعض الأكاديميين، عندما تحدثوا عن «المنهج الخفي» أو ما يمكنني أن أسميه بـ «الضمير المتشدد المستتر»، الكامن بين الأسطر التي يتعلمها الطلاب في المناهج من دون تصحيح أو تعديل.

إن الوقت الذي أخذه التعليم ليتحول من زمن «الكتاتيب» إلى زمن «الحصص» أو زمن «الصفوف» ليس طويلاً، لهذا لا تزال منظومة التعليم مصبوغة بألوان الكتاتيب، والمدرسون لم يتجاوزوا ـ مع كامل التقدير ـ مهنة «المطوّع»، إلاّ من رحم ربي. حتى منع الضرب لم يصدر إلاّ أخيراً، والكثير من المعلمين لا يضعون أسواطهم من أيديهم. إنها الطريقة القديمة للتعليم، أن يضرب الطالب حتى ينضج جلده. وحينما أقوم بالمقارنات فإنني لا أنوي جلد الذات كما قد يتوهم البعض، بل ألفت إلى مساحات لم نتناولها بالنقد والدراسة. المسألة ليست في خواء تعليمي أساسه ضعف المناهج وبؤسها في كثير من ملامحها في المدارس فحسب، بل هي إشكالية تنتقل حتى إلى الكليات والجامعات، لتؤكد أن الإشكالية في المنظومة بكاملها، مع شديد الأسف.

(*) المصدر: جريدة الوطن، التاريخ ٢٠/١٠/١٤٣١هـ.

إذا كنا ابتعثنا أكثر من ٩٠ ألفاً من أجل تأهيلهم تأهيلاً علمياً وأكاديمياً على المستوى المطلوب، فلماذا نتيح المجال لمتشددين أن يكتبوا مناهجنا؟ وإذا كانت وزارة التعليم احتجت بموافقة المنهج للكتاب والسنة، معتبرة أن الآراء الخاصة بالمؤلفين لا تعنيها، فهل ستقبل أن نضع اسم أسامة بن لادن على طرة أحد كتبها، ولو كان ما فيه موافقاً للكتاب والسنة؟

إن «تأليف المناهج» مسألة تربوية متوافقة مع المعلومة المعرفية، وليس التدوين للمنهج سهلاً ليتصدى له من ينثرون آراء متشددة هنا وهناك، من الذين اشتهروا بمعاداتهم لكثير من المخالفين لهم في التفكير والمذهب، فضلاً عن المخالفين لهم في الطائفة.

قال أبو عبدالله غفر الله له: وقصة المناهج الأخيرة تعيدني إلى التأكيد على أن زمن «الكتاتيب» وإن تجاوزناه بالشكل من حيث المباني والسبّورات والمكيّفات، غير أننا لم نتجاوزه من حيث المضمون المعرفي، ومن حيث التأسيس لجعل المدرسة ميداناً للتربية ومصنعاً للقيم لا أن تكون مكينة تكرر العقول المعلبة، وتعلم الطلاب القيم المستهلكة من دون تجديد أو ابتكار، التعليم هو بوابة الدخول إلى العصر. وأخشى أننا بينما نتفاءل بـ«بناء» الابتعاث، سنقنط من الهدّامين الذين يهدمون هنا، بينما برنامج الابتعاث يبني في الخارج.

المغتبطون بالجهل(*)

«المغتبطون بالجهل»، هذه العبارة التشخيصية الفكرية الراقية، تحمل في طياتها سخرية مرّة، وهي من عبارات أستاذنا، إبراهيم البليهي، الذي يصف كل من ركن إلى ذاته، واطمأن إلى أفكاره بأنه «مغتبط بجهله».

الجاهل لا يستطيع أن يتجاوز جهله إلاّ حينما ينزع عن نفسه حالة الاغتباط. والغبطة، هي ذروة النشوة بما يمتلك المرء مهما كان تافهاً. وفي لسان العرب: «وفلان مُغْتَبِطٌ أي في غِبْطةٍ، وجائز أن تقول مُغْتَبَطٌ، بفتح الباء. وقد اغْتَبَطَ، فهو مُغْتَبِطٌ، واغْتَبِطَ فهو مُغْتَبَطٌ، كل ذلك جائز، والاغْتِباطُ: شُكْرُ الله على ما أنعم وأفضل وأعْطى، ورجل مَغْبوطٌ. والغِبْطةُ: المَسَرَّةُ، وقد أَغْبَطَ».

(*) المصدر: جريدة الوطن، التاريخ ١٤٣١/١١/٨هـ.

المغتبط هو في حال من السكر والنشوة بذاته، مهما كان جاهلاً يرى نفسه إمام العلماء، ومهما كان رثاً يحسب نفسه يرتدي الأفخم، يحب ما هو فيه من دون شكٍّ أو سؤال. وما أكثر المغتبطين، حين تعدهم. أتساءل دائماً عن سبب فرح الإنسان بعيوبه وتفاهاته، لماذا لا يجد سبيلاً لإدراك العيب وتغييره؟ فأتى الله بهذه العبارة التي شرحت لي كيف يكون الإنسان فخوراً بما يستحي الناس منه، إنهم بالفعل «المغتبطون بالجهل»، الذين لا يدرون، ولا يدرون أنهم لا يدرون، ويكرهون كل شخص يسألهم أو يثير نقاشاً معهم. يريدون البقاء على ما هم عليه، مفضلين الاغتباط بالتفاهات. حالة الاغتباط حالة ميؤوس منها، مع أن المتنبي تمنى لو أنه بقي مغتبطاً بجهله حين قال:

ذو العقــل يــشقى في النعــيم بعقلــه وأخـــو الجهالـــة بالـــشقاوة يـــنعم!

والشاعر محمد السديري أنشد مرةً:

المــستريح اللــي مــن العقــل خــالي مــا هــو بلجــات الهواجــيش غطــاس!

قلتُ: يشترك الناس في أنهم يولدون جهّالاً، لا يعلمون شيئاً، وتختلفون فيما بعد حينما يزيلون غشاوة الجهل، وفي القرآن: ﴿وَٱللَّهُ أَخْرَجَكُم مِّنۢ بُطُونِ أُمَّهَـٰتِكُمْ لَا تَعْلَمُونَ شَيْـًٔا﴾ (النحل: ٧٨)، فالجهل ليس عيباً، وإنما العيب في الاستسلام له، يقول أفلاطون: «إن من عرف الجهل كان عاقلاً، ومن جهله كان جاهلاً بمنظومة عقله».

كل الذين يبددون أوقاتهم في حراسة الجهل، والخوف من التعلم والسؤال هم أناس اغتبطوا بجهلهم. لدرجة أن الكثير من المغتبطين لشدة فرحهم بحالات تجمدهم العقلي يخافون من العين، وهذه ذروة الاغتباط، أن يخاف الإنسان الجاهل من عين تحسده على جهله، أو أن يخاف بعض المغتبطين من انقضاض الغرب لسرقة جهلهم، أو أن يذهب إلى المقرئ ويطلب منه أن ينفث عليه لأنه يعتقد اعتقاداً جازماً أنه «محسود»، وهذه أعلى علامات «الاغتباط بالجهل»!

اتحاف العابر.. بحيل الساحر(*)

قصة «قاضي المدينة» المسحور فتحت الباب على مصراعيه على قصص السحر والشعوذة. وهي قصة تتزامن مع إغلاق نايل سات لمجموعة من القنوات الدينية التي تبث الطائفية والكراهية والشعوذة. كلما تأملت في قصة القاضي المسحور رجعت إلى المجتمع المسكون بسواليف الجن والسحرة والمشعوذين وقطّاع الطرق. وهي قصص مرتبطة بالخيال الشعبي. إن فلاناً لديه مرض لم يعرفه الطبيب فهو مسحور قطعاً، وإن كان لديه اضطراب نفسي أياً كان نوعه فهو مصاب بمس من الجن.

لكن قصة القاضي تعيدنا إلى قضية أخرى؛ وهي أن كل من مارس شيئاً معيناً واستغرب منه اعتبر نفسه مسحوراً، بل حتى لو لم يستغرب منه. ربما تكون كتابتي هذه تحت ضغط السحر، وتقديمي لبرنامج «إضاءات» هو سحر ألصقني به ساحر، وأرجو أن يكون القارئ الذي يقرؤني الآن مسحوراً بمقالاتي ومأخوذاً بها. كما أتمنى أن يقع رئيس التحرير في سحر فسح مقالات الكتاب. حتى حينما يعفى كاتب أو مسؤول ربما أحلنا إعفاءه إلى جزءٍ من قصص السحر والشعوذة، لكننا لم نتفنن في رفع قيمة السحر ليكون في صفنا بدلاً من أن يكون عبئاً علينا. كان بإمكاننا أن نحوّل السحر إلى خادم لقضايانا العربية والإسلامية.

يمكن للسحرة أن يعيدوا الأراضي الفلسطينية إلى الفلسطينيين، ويمكنهم أن يعيدوا الأمن إلى العراق، ويمكنهم أن يوصلوا السفن المدججة إلى قطاع غزة محمّلةً بالغذاء والدواء، لكنها المبالغات الاجتماعية التي يحركها الخيال الاجتماعي الشعبي والذي لا يكفّ عن صنع التهاويل والتهيؤات.

للدكتور خالص حلبي نص جميل في هذا يعتبر فيه: «أن الاغتيال المنظم للعقل لا نهاية له. واليوم عرف العلم طرفاً من أسرار (هوديني) فهو تدرب لسنوات على الغطس في الماء المثلج وحبس أنفاسه لدقائق طويلة حتى أصبحت في منزلة العادة عنده. وعرف أنَّ معصميه تكيفتا بالتدريب الطويل على التملص من الأقفال. وعرف أنه كان يستخدم أصابع قدميه ببراعة أنامل يديه وأنه بمسمار صغير كان يفتح أعتى الأقفال. كل ذلك بطول تدريب وبراعة أتقنها وعشق لا يُضاهى للمال والشهرة.

(*) المصدر: جريدة الوطن، التاريخ ١٧/١١/١٤٣١هـ.

وكل إنسان يوجد نفسه بطريقة ما، فمنهم من يمارس السحر ويغتال العقل. ومنهم من يمشي على الحبال ليهوي يوماً من شاهق فيقتل. ومنهم من يصعد الجبال حتى ينقطع نفسه على قمة (إفرست) فيبقى شبحاً مجمداً في الثلوج آية للمتوسمين لفي سبيل مقيم يحدق في الذاهب والغادي. إن قصة السحر لتسلية الناس جميلة لولا الاحتيال لسرقة الناس واغتيال العقل على نحو خفي منظم».

قلتُ: ولا أجد أمام هذا النص سوى تذكير القارئ بخطورة الاستسلام لعنف السحر والخرافات.

شجاعة الحميدي(*)

تراجع الشيخ عبدالعزيز الحميدي عن أفكاره المتشددة، هذا ما استنتجناه من ظهوره المتكرر على التلفزيون السعودي حيث صرّح بأن الجهال من رموز التطرف خلقوا إشكالات فقهية في حياة الناس، وأشار بشكل خاص إلى خطورة التكفير ونقض البيعة. عشر ضربات تلقاها الفكر المتطرف بعشر إطلالات من شيخ وداعية سعودي انسحب بكل قوة من تيار طويل عريض هو تيار التشدد الذي سميناه في البداية الفئة الضالة ثم اكتشفنا أخيراً أنهم خوارج. أياً كانت التسمية المهم أننا ما زلنا نشهد تراجعات ومراجعات وتصحيحات على المناهج والتيارات، هذا ما يمكنني أن أصفه بالجانب الإيجابي من النقد الذاتي للنفس من أجل حماية الوطن والمجتمع من نيران الإرهاب.

الجميل في تراجع الشيخ الحميدي أنه عرف جيداً مناطق الضعف التي يستغلها المتطرفون لضرب المجتمع، يقول مثلاً: «بعض الشبهات التي تصور المجتمع في أعين أفراده بأنه مجتمع انخرط في الفسق والفجور والكفر ـ وبعض هذه الشبهات توجه إلى المجتمع، إلى القضايا، إلى القوانين، إلى الأنظمة والتشريعات التي يحكم بها القضاء ـ يكون اسمها قوانين أو أنظمة أو تشريعات، وهي بالتالي ليست وليدة الشريعة الإسلامية، وهذا أعظم مدخل لخلخلة النسيج الاجتماعي لأي أمة، وهو القدح في مقدساتها التي بها تصل الحقوق وتدفع المظالم، بل هناك بعض الشبهات التي تتوجه إلى المجتمع، ويهدف منها إخراجه من دائرة الإيمان والإسلام والاجتماع والصف الواحد، ومنها ما يتوجه إلى

(*) المصدر: جريدة الوطن، التاريخ ١٤٣١/١/٢٤هـ.

القضاء في هذا المجتمع، بعضهم يقول إن القضاء لا يستند فقط على القضاء الشرعي، وإنما على الشريعة الإسلامية، فهذه شبهة ضعيفة، بل ومنحلة فاسدة».

قلتُ: تكفير المجتمعات بالجملة والمفرق ملّ الناس منه، المجتمعات الإسلامية تبحث عن دعاة يرشدونها مدنياً وحياتياً، ويدافعون عن حقوقهم الإنسانية، ويفسّرون لهم الإسلام ببساطة، أما التقعّر وسؤال الناس عن عقائدهم بالتفصيل فهذا هو الذي ينفّر الناس من الإسلام. أحد الدعاة سأل هندياً مسلماً يبيع العصائر عن معتقده في «الاستواء» في باب الأسماء والصفات. دهش العامل، وأخبره أنه يعبد الله ويؤمن بمحمد ﷺ ويؤدي الصلوات الخمس، أما التفاصيل فهي لا تعنيه، تلك هي مشكلة المتشددين أنهم يريدون من الناس بلع الكتب والدخول معهم في كل النقاشات والسجالات المذهبية والعقائدية، هذا إذا سلّمنا جدلاً بهذه القضايا.

أقول للحميدي سر في تراجعاتك، وننتظر تراجعات الكثير من المتشددين الذين يكابرون، ولا يقومون بنقد للذات ولا بالسؤال عن الآراء الأخرى.

من "البسطة" إلى "الكاشير"(*)

من الذي يمكنه أن يطمس تاريخ بيع المرأة ومشاركتها في التجارة؟!

إن أي قراءة ولو عجلى لأي كتابٍ عن تاريخ المجتمع السعودي تجعلك تقع بوضوح على كيف حضرت المرأة في المتاجر بائعة، وصاحبة رأس مال، وبتصفح أقرب كتاب تاريخ للأسر أو العائلات نقرأ عن مداينات على رجال يملأون بشوتهم اضطرتهم تصاريف الحياة إلى الاستدانة من نساءٍ تاجرات منّ الله عليهن بمالٍ وفير لم يكن محصوراً عليهنّ بل تحرك لخدمة المجتمع المحيط بهن.

وإذا ذهبت إلى أي مكانٍ قديم سترى النسوة وقد فرشن بسطُهن لبيع بعض السلع التي صنعت في البيت من ألبسة. و«البسطة» هي بضاعة صغيرة تفرشها المرأة في السوق أو على الرصيف للبيع حيث لا يجدن مالاً لاستئجار الدكاكين، فيستعضن عن الدكان ببساط صغير. وما أكثر البسطات التي تعمل فيها النساء في مختلف المدن السعودية. في بريدة والرياض وجدة وسواها.

(*) المصدر: جريدة الوطن، التاريخ ١٤٣١/١/٢٦هـ.

يقول الشيخ محمد بن ناصر العبودي في كتابه «مشاهدات من بريدة» ذاكراً شيئاً من تاريخ تجارة النساء: «أما دكاكين النساء فإنها عديدة في بريدة أعرف منها في ذلك التاريخ المبكر خمسة في شمال بريدة ولا أدري عن بقية جهاتها الأخرى، ولا يبيح العرف ولا العادة للمرأة أن يكون لها دكاكين الرجال، وليست لهن دكاكين منتظمة في سوق كما يكون لأهل المهن والصنائع، وإنما تفتح المرأة كما قلنا بابها في بيتها وتكون عندها أشياء قليلة من البضائع المتعددة وغالبها صغيرة، وتكون أرخص مما عند الرجال لأنها أقل والكلفة عليها من المرأة أقل، وأكثر ذلك ظهوراً أنها لا تدفع أجرة لدكانها لأنه جزء من بيتها، ويقف الرجال أمام دكان المرأة خارجه من جهة الشارع فيتحدثون إلى المرأة فيما يتعلق بالسلع التي عندها ولا يرون في ذلك بأساً».

الأكيد أن مهنة «الكاشيرة» هي ذاتها مهنة صاحبة البسطة، حيث كل امرأة هي كاشيرة بسطتها، ولم ير الأقدمون حرجاً في ذلك، مع أن ذلك التاريخ عاشه خيرة علماء عصرنا وعلى رأسهم مفتي الديار الأسبق الشيخ محمد بن إبراهيم، ولم يكن قبض المرأة نقود سلعة من رجل محل ضجيج اجتماعي، بل كان شيئاً سائغاً، خاصةً أنها تباشر بضاعتها في السوق وأمام الناس لا في الزواريب والخلوات، وكذلك المرأة في كاشيرات مراكز التموين ستكون أمام الملأ ليست مختلية بأحد من العالمين.

خديعة تنظيم الإخوان المسلمين(*)

تنظيم الإخوان المسلمين من التنظيمات التي غيرت المشهد الاجتماعي والسياسي والإسلامي في الخليج، البعض يرى أنه تغيير نحو الأفضل ونحو عودة الأمة إلى الاهتمام بالدين، بعد أن انشغلت بالقومية وغيرها من الأيديولوجيات. والبعض الآخر يقف ضده جملةً وتفصيلاً. من هؤلاء الذين يقفون ضده الكاتب الإماراتي: محمد الحمادي، رئيس تحرير الطبعة العربية من مجلة ناشيونال جيوجرافيك.

يقول الحمادي: «كنت عضواً نشطاً في اللجنة الإعلامية التابعة لاتحاد طلبة الإمارات في التسعينيات، واتحاد الطلبة كان وما زال يهيمن عليه الإخوان المسلمون، وإن جيلاً من شباب الإمارات خدعوا من قبل تنظيم الإخوان المسلمين الإماراتي، إنني

(*) المصدر: جريدة الوطن، التاريخ ١٤٣١/١/٢٨هـ.

واحد من جيل وقع ضحية لاستغلالهم وتورط في فترة كانوا فيها قادرين على التأثير وتجنيد الكوادر تحت شعار حب الوطن. كنت عضواً نشطاً في اللجنة الإعلامية التابعة لاتحاد طلبة الإمارات في التسعينيات، واتحاد الطلبة كان وما زال يهيمن عليه الإخوان المسلمون».

يعتبر الحمادي تنظيم الإخوان المسلمين خديعة كبيرة، وأن التنظيم لديه هدف غير معلن، وهو الوصول إلى السلطة، معتبراً أن الحكومة لم يحصل منها أي تقصير في حق أعضاء الجماعة رغم أخطائهم حسب تعبيره هو.

الكاتب الإماراتي يقول: «إن الجماعة لا تعترف بأجندتها الخفية بالوصول إلى السلطة، ولأنني كاتب عارف بخفايا الأمور، فأنا لا أسمح أن يعمل أحد على الإضرار بأمن بلدي».

الحمادي قال: إن قيام أعضاء من الإخوان الإماراتيين بجمع أموال من الناس باسم أيتام غزة والمحتاجين من أهلها، ثم تسليمها لتنظيم الإخوان في مصر هو جريمة في حق الوطن وخداع للمواطنين وتصرف شائن. كما أرى أن هناك تنظيماً سرياً للجماعة، ولكن الإمارات لا تسمح بتشكيل أحزاب أو تنظيمات.

قال أبو عبدالله غفر الله له: تنظيم الإخوان أكثر تنظيم إسلامي سني تأثيراً على المجتمع في العالم، وهو تنظيم له نقّاد كثر، وله أنصار وجماهيرية كبيرة. نفوذهم في الخليج خدمته المراحل السياسية الحساسة التي مرت بها الدول الخليجية المحافظة من الأساس. لكن الشر المحض ممتنع، مثل الخير المحض. والذين نرى فيهم شراً كثيراً، يرى غيرنا أن فيهم خيراً كثيراً، والإنصاف عزيز، وما من أحد إلاّ وله سيئات، ولديه حسنات، والتعميم داء من أدواء التفكير.

يبقى رأي الحمادي مدوّياً وصادماً وواضحاً تجاه تنظيم أذرعته لم تقف عند حد.

العلاج بالصعق الكهربائي(*)

بات لزاماً على الجهات الأمنية أن تقف بحزم ضد أدعياء الرقية الشرعية الذين يلعبون بأبدان الناس وأعراضهم. كانت الصحف تعاني الأمرين حينما تكشف زيف أولئك المتلبسين بلبوس الدين وهم يتجسسون على أعراض الناس، واليوم صاروا يزهقون أرواح البشر.

يحتمي أدعياء الرقية تحت ذريعة أنهم يقرأون «كلام الله» على الناس، وهذه الحجة لا تكفي لأن تنطلي على الناس. الخوارج حينما اعتدوا على جماعة المسلمين كانوا يرفعون القرآن، والمشعوذون والسحرة يستخدمون كلام الله وقصاصات القرآن زوراً وبهتاناً.

آلمني أيما إيلام خبر تلك الفتاة العشرينية التي لقيت حتفها على يد أحد أدعياء الرقية الشرعية حينما صعقها ببضعة أسلاكٍ كهربائية لقيت على إثرها الموت. ونشرت «الوطن» الخبر وإن كان غير مفصل، جاء في الخبر: «معاناتها ـ الفتاة ـ من المرض النفسي قادتها للوقوع فريسة بين يدي دجال يدعي العلاج بالرقية الشرعية، فكانت النهاية حزينة وعلى غير ما يشتهي الجميع. المريضة لاقت وجه ربها الكريم، ومدعي العلاج بات حبيس القضبان في أحد السجون. وفي التفاصيل أن امرأة في نهاية العقد الثاني من العمر، تعاني من مرض نفسي، توفيت بعد قيام شخص يدعي العلاج بالرقية الشرعية، باستخدام صدمات كهربائية في جسدها، وهو ما حال دون تمكن الأطباء في مستشفى الملك فهد التخصصي بمدينة بريدة من إنقاذها»!

السؤال: كم من فتاة لقيت حتفها، أو زاد مرضها، أو وسوست لها نفسها بأنها تحت تأثير «المس» لتصل إلى مرحلة الإدمان على الإتيان لراقٍ خارج إطار الرقابة النظامية، ليعبث بروحها، كما عبث بعضهم بأعراض الناس. سواء في قنواتهم المنتشرة في الفضائيات أم في المباني البعيدة، والاستراحات المهجورة، يبتزوّن البسطاء والعامة بعلاجات وهمية هي خارج إطار النظريات الطبية والعلمية؟ والجهات الأمنية لم تلتفت لهذا الإرهاب الخطير الذي يمسّ روح الإنسان، ويستهدف أمنه النفسي والبدني. يقذف بعض الآباء بعائلاتهم لهؤلاء المخادعين ثم يذهبون راجين شفاءً من أمراض ربما يعالجها

(*) المصدر: جريدة الوطن، التاريخ ٥/١٢/١٤٣١هـ.

الطب النفسي أو المستشفيات المتخصصة، لكن لا يمكن أن توضع بين يدي شخص غير معروف سوى أن لديه دعاية اجتماعية بأن رقيته طيبة!

قال أبو عبدالله غفر الله له: حفاظاً على مجتمعي، ودفاعاً عن الإنسان في وطني أطالب بأن تلتفت الجهات الأمنية لهؤلاء العابثين، فهذا الإرهاب الصامت لا يقلّ خطراً عن الإرهاب العلني الواضح، ولا فرق بين «آر بي جي» يقتل بريئاً، وبين راقٍ دعيّ يقتل النفوس بالأسلاك الكهربائية الصاعقة!

طعن أزواج المنقّبات! (*)

نعم؛ سنعود إلى نقد الهيئة مع كل خطأ يُرتكب، كما ننتقد الدفاع المدني والبلديات ومصلحة المياه والصرف الصحي، فهي مرفق حكومي قابل للنقد.

والحادثة الأخيرة في حائل جاءت كالصاعقة، فهي حادثة إجرامية من قبل رجل هيئة ضد مواطن اختارت زوجته أن تلبس نقاباً! بدأ الشجار برفض الرجل أن يأمر زوجته بتغطية عينيها على اعتبار النقاب مباحاً، ولا ضير فيه وأفتى في جوازه بل وفي جواز كشف وجه المرأة علماء كبار من أنحاء العالم؛ وعلى رأسهم الشيخ محمد ناصر الدين الألباني، وقال بجواز كشف المرأة لوجهها الإمام مالك والشافعي وأبو حنيفة، وهي رواية لدى الإمام أحمد. يقول الماوردي في الإنصاف (١/٤٥٢) ما نصه: «الصحيح من المذهب أن الوجه ليس بعورة. وعليه الأصحاب. وحكاه القاضي إجماعاً».

لكن رجل الهيئة لم يتردد بتسديد طعنات للرجل الذي رفض تغطية عيني زوجته المنقبة!

هذه جريمة بلا مراء، نقف كلنا ضدها، ونطالب بمحاسبة المتضرر وبملاحقة المدافع عن هذه الجريمة، وساءني أيما إساءة تصريح المتحدث الإعلامي في هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر بحائل مطلق النابت الذي قال: «إن رجال الهيئة العاملين في الأسواق سيتدخلون بتوجيه الأوامر لأي امرأة بتغطية عينيها إن كانت مثيرة للفتنة، وإن لرجل الهيئة الحق بأمر المرأة بتغطية عينيها إن كانت مثيرة للفتنة»! وأقول: أحشفاً وسوء كيلة!

(*) المصدر: جريدة الوطن، التاريخ ١٤٣١/١٢/٩هـ.

هذا المتحدث يدافع عن جريمة، يقول النابت إن رجل الهيئة سيأمر كل امرأة مثيرة للفتنة بتغطية عينيها، ولا أدري ما هو معيار الفتنة، فالبعض من أعضاء الهيئة ربما افتتن بسرعة، من جهة أخرى لماذا لا يغضّ رجل الهيئة بصره؟ كيف سيعرف إن كانت هذه المرأة مثيرة أم لا؟ هل سيعرف ذلك وهو في حالة غض للبصر؟ الأكيد أنه لن يميز إن كانت العينان فاتنتين إلاّ من خلال «البحلقة» والتلصص على النساء من أجل الإنكار على المرأة التي يشعر هو أنها مثيرة!

قال أبو عبدالله غفر الله له: أعبّر عن تضامني مع أي إنسان يمارس رأيه الفقهي والاجتهادي ضد الطاعنين بالسكاكين، الذين يحاولون أن يفرضوا آراءهم على الجميع، لأن مسألة كشف وجه المرأة فضلاً عن النقاب مباحة لدى كثير من الأئمة والعلماء، ولا أدري لماذا يطعن مواطن لأن زوجته منقّبة. أرجو أن يجد المعتدى عليه لدى القضاء إنصافاً وأن يتدخل الرئيس العام لهيئات الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر منتصراً لإنسان طُعن لأن زوجته منقّبة، وذلك لحماية المجتمع كله، فالأغلبية الساحقة من النساء منقبات ولو أن كل منقبة طُعن زوجها لأصبح تعداد رجال السعودية الأحياء لا يتجاوز بضعة آلاف، مقابل عشرة ملايين امرأة، وأعضاء هيئة الأمر بالمعروف في حائل!

اكسر عينك.. أعرف اسم أمك(*)

لا أدري هل ظاهرة الرعب من ذكر اسم الأم أو الأخوات في المجتمع السعودي لا تزال قائمةً أم لا. لكنني أذكر في المدارس أن معرفة اسم الأم أو إحدى الأخوات، أو أي أنثى في البيت، كانت كارثةً من الكوارث. وربما غاب الابن عن الحارة وانزوى عن الملاعب، وعاش في قلق دائم وحرج مستديم بسبب تسرب اسم واحدة من نساء بيته لصحبه. وفي حلقة من حلقات «طاش» يعلم الشباب أن اسم أم زميلهم «منيرة» ويصبح حينها اسم الأم عيباً. وقد أراد أحدهم شتمي مرةً فقال لي: «يا ولد مزنة»، ولم يعلم أنه ناداني بأحب الأسماء إلي، وهو اسم أمي رحمها الله.

أذكر أن صديقاً أقنع في أمريكا زميله المبتعث السعودي الجديد، حينها، في أواخر التسعينيات، بضرورة أن يقول له اسم أمه «نحن هنا مختلفون ولسنا مثل السعودية،

(*) المصدر: جريدة الوطن، التاريخ ١٤٣١/٨/٢٣هـ.

ولأؤكد لك فاسم أمي فلانة»، فوقع الآخر في فخ التصديق، وقال له اسم أمه، فانطلق الأول يركض في الشارع معلناً له أنه «كسر عينه»، لأنه عرف اسم أم صديقه، فيما أعطاه اسماً وهمياً لوالدته!

لكن بعض فئات المجتمع لا حرج لديها مع أسماء الإناث، بل إن نوال السعداوي دعت إلى تسمية الإنسان ونسبته إلى أمه بدلاً من أبيه، لأنها هي التي تعبت عليه وربته وحملته في بطنها تسعة أشهر. وكتبت الصحفية الزميلة إيمان السالم في (الحياة) عن هذه المعضلة الاجتماعية، التي مهما كانت تافهة وبسيطة إلاّ أنها تبين كم نحن مرتهنون لأمراض قديمة لم نتجاوزها ولم نبارح مكاننا إزاءها. تقول: «يشعر كثيرون من الرجال السعوديين بالحرج بسبب أسماء نسائهم. يحجبونها في أحاديثهم بـ«ورق توت» من السماء الحركية المشفرة كـ«الأهل» و«العيال» و«أم الأولاد» و«الكريمة»... إلخ. يتعاملون مع تلك الأسماء الحقيقية كـ«سوأة» يخشون إطلاع الآخرين عليها. ليس في عالمهم الواقعي فحسب، ولكن في الفضاءات الإلكترونية أيضاً».

قال أبو عبدالله غفر الله له: اللافت أن العرب والصحابة ومن بعدهم لم يكن لديهم حرج في أسماء نسائهم. لست عالم اجتماع لأبحث من أين تسلل هذا العيب، لكن ربما أن الخوف من العيب من جهة، أو عودة الجاهلية الأولى التي تخفي اسم البنت لأنه عورة حسب فهمهم ورأيهم. مع أننا نعرف زوجات الرسول ونساءه وهنّ أفضل من زوجات المجتمع ونسائه. ولكنه الجهل حين يطغى، والرغبة في التشابه الاجتماعي بين الناس حينما يسيطر.

تنقل السالم في تقريرها عن أحمد بن باز قوله: «الرسول ـ ﷺ ـ كان يذكر اسم زوجاته وبناته. وأما ما يحدث الآن فهي أشياء تعود لثقافة العيب الموجودة لدينا، وهذه مشكلة النظرة الدونية للمرأة والمفروض أن اسم الزوجة أمر عادي، فالله سبحانه وتعالى سمى الأنبياء بأسمائها وأكرم الإنسان بأن سماه».

قلتُ: وسمى الملك المحبوب عبدالله بن عبدالعزيز ـ أعاده الله إلينا سالماً ـ جامعة البنات الكبرى باسم عمته نورة، ولم يجد في هذا حرجاً أو عيباً. بل إن والده المؤسس كان يتعزوى بكونه أخو نورة!

أهم معارك تركي عبدالله السديري التنويرية

مَنْ عَلَّمُونا.. وَعَلَّموا مَنْ عَلَّمُونا(*)

من هم الذين علمونا.. وعلموا من علمونا؟..

سؤال مهم للغاية إذا أردنا أن نتعرف على أصول بعض العقد في أفكارنا ومسببات الجفاف في قدرات استيعابنا..

قبل خمسين عاماً.. في بدايات المرحلة الابتدائية كيف كنا نتلقى التعليم ونستوعب المفاهيم؟..

أليس من الغريب أن نكون الآن «نوعية إسلامية أو ثقافية» مختلفة عن الآخرين.. كل المسلمين الآخرين، بل أكثر اختلافاً عن الأخوة الأشقاء والأقرب في الجوار مثل الإمارات، والبحرين، والكويت وأخيراً قطر.. بل وأيضاً عُمان.. عمان التي وجدت بها أفضل مظهر محترم للمرأة فهي كاشفة الوجه لكنها محكمة التعجب ومحترمة التعامل أيضاً دون أن تكون خلفها عصا تتحرك يميناً ويساراً وتسمع نداء.. تستري.. حيث في شكل المتابعة عندنا ما يوحي بأن المرأة لم تخرج من البيت إلاّ لكي تبتذل..

وفيما يخص الكتاب.. لدينا من ينظر إليه بريبة ويتصوره قدرة خارقة تحقق تلقائياً ما بها من مفاهيم، والإنسان مجرد ممتط ينقاد.. عند الأخوة الأشقاء.. الأقرب جواراً وصلت المرأة إلى احتلال أربع مناصب وزارية في الإمارات، وحصلت على مواقع مماثلة عند الأشقاء المجاورين.. الكتاب نسافر إليه هناك لأنه يغري بمزيج الثقافات والمفاهيم المعروضة، ونحن لنا عقولنا التي تتمرد على الباطل..

الذين علموا من علمونا لم يمر الكتاب بتنوعه ومتضاداته وعروض مفاهيمه في حياتهم إطلاقاً، بل حتى أيضاً على مستوى الثقافة الدينية هناك استيعاب محدود

(*) المصدر: جريدة الرياض، التاريخ ١٤٢٩/٣/٢هـ.

داخل نطاق ضيق.. أذكر أن مدرساً لنا في مادة الفقه من مواطنينا كان يدرسنا كتاب زاد المستنقع في المرحلة المتوسطة، وفشلنا جميعاً في تفهم مضامين العناوين وكذا النصوص، فتكررت أسئلتنا له، ولأنه لا يملك جواباً واضحاً قال احفظوه مثلما فعلت أنا وستنجون..

هذه محدودية معلومات من علمنا، أما من علمه هو فلك أن تتصور قبل أن يعرف الناس الكهرباء أو ماسورة الماء أو غاز الطبخ وكانت العنز هي المراعي أو الصافي آنذاك وكلمة «إسفلت» أو «إسمنت» مجهولة المعنى تماماً.. لك أن تتصور في تلك العزلة الصحراوية كيف كانت الصخور والرمال والطين وحدها موجودات الواقع الصعب آنذاك.

لقد قطع الخليجيون شوطاً بعيداً في التقدم، لأن من علمهم أو علم من علمهم لم يكن معزولاً عما يحدث في الكون سواء تعلق الأمر بمستحدث علمي أو بمستجد ثقافي..

الواقع.. ومفاهيم الهيئة(*)

قدمت هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر عبر مفاهيمها الخاصة عما هو «المعروف» وما هو «المنكر» حيث في حالات تصادم كثيرة مع المجتمع أو مع الثقافات يبدو أن هناك خلطاً مخجلاً في هذا المفهوم.

قدمت الهيئة صورة قاتمة عن الوعي والثقافة في المملكة إثر ما فعله بعض منسوبيها يوم أمس الأول في جامعة اليمامة عندما عزلت النساء البريطانيات والسعوديات بعيداً عن المكاتب والعروض التي أقيمت باشتراك ستين جامعة بريطانية لطرح المعلومات عنها لمن يريد من الطلبة والطالبات بحجة أن ما يحدث هو اختلاط يجب إيقافه..

أولاً.. أرجو أن يفهم الأخوة الأفاضل في التعليم والثقافة والإعلام البريطاني أن ما حدث لا يمثل ثقافة المجتمع السعودي، فليس هناك عزل للمرأة، وهم يعلمون سنوياً في مطاعمهم وفنادقهم وحدائقهم كيف أن المرأة السعودية تتصرف بمفردها وتدخل التجمعات التجارية أو الفنية أو الثقافية مع زميلاتها أو بمفردها، ولذا فإن التصرف الذي حدث لا يمثل أي نسبة مقبولة من تعداد السكان في المملكة..

(*) **المصدر**: جريدة الرياض، التاريخ ١/ ٢/ ١٤٣٠هـ.

عندما أعود إلى الهيئة التي لم يعاقب أي متجاوز فيها بجزاءات معلنة ومعروفة عند أحد بما في ذلك لو حدث موت بسبب تهشم الرأس أو تدمير أسرة بسبب التشهير وتعميم الفضيحة.. عندما أعود إلى الهيئة التي نجحت في جانب ساندت أجهزة الأمن بتعقب المخدرات لكن بفضل وعي الأمن وكفاءة العاملين فيه وفشلت في قبول عضوية المجتمع لها بسبب خروجها المستمر عن الموضوعية وتوريط المجتمع بتصرفات مع عناصر أجنبية غير معقولة إطلاقاً، حيث أذكر قبل أربع سنوات تقريباً أن وصلت مكتبي سيدة هولندية تشكو من أنه قبض عليها لأنها لم ترتدِ العباءة.. بينما كانت تتجه لشراء العباءة وتتساءل: ماذا أفعل؟.. إنهم في الطائرة لا يبيعون العباءات..

سيدة أوروبية أخرى قبض عليها مع مرشد سياحي بتهمة الخلوة المحرمة حيث كان يشرح لها عن الموجودات قريباً من فريقها.. مثلها سيدة الأعمال في مقهى.. الأمثلة كثيرة، كثيرة جداً..

المؤسف المضحك هي رؤيتنا لأنفسنا عبر المصداقية أو الكذب من خلال تناقض تصرفاتنا.. ففي الداخل معظمنا شيء مختلف تماماً عما عليه في الخارج..

هل تتلطف الهيئة فتقبل دعوة عشرة من أعضائها للسفر بهم بدءاً من القاهرة مروراً بروما ومدريد ولندن وباريس ولوس أنجلوس وكوالالمبور وسيدني كي يتأكدوا أن السعوديين في هذه المدن لا يلتزمون إطلاقاً بعدم الاختلاط، إنهم يأكلون ويشربون ويلبسون ويقضون أوقات فراغهم في مواقع يختلط فيها الرجال بالنساء، وكثيراً ما نجد النساء السعوديات يتواجدن وحدهن فرادى أو جماعات.. ثم نعرّج إلى عدد من الجامعات الدولية وسيجدون أن ما لا يقل عن خمسة آلاف طالبة سعودية يدرسن على مقاعد مجاورة لمقاعد الشباب وفي صالة واحدة بكل قسم في أي جامعة.

تشلح السيدة السعودية عباءتها عند إقلاع الطائرة وتلبسها عند بدء الهبوط.. الصور مضحكة أليس كذلك؟..

طبعاً لا نقبل أن يقولوا هذا يحدث في الخارج أما في بلادنا فلا.. عليهم تحديد ما يقصدونه بكلمة «بلادنا» لأن من تخصهم المواطنة هم أكثرية غير مقتنعة بتصرفاتهم..

من منطق الشيخ الشثري.. لماذا نختلف عن المجموع الإسلامي(*)

أستغرب أن يكون ذلك الرأي الغريب صادراً عن عضوية مجلس هيئة كبار العلماء، حيث يفترض أن يعني تعبير «كبار» موقع الشمول الفقهي لأبعاد الثقافة الدينية ومؤثراتها وتأثيرها، لا المحدودية الضيقة التي تحدث بها الشيخ سعد بن ناصر الشثري من قناة المجد، وهو بأي حال فيما قال لا يعبِّر عن رأي أو موقف لهيئة كبار العلماء، ولكنه يكشف عن إمكانية تسرب مثل هذا النوع من الرأي بالمرأة والفهم القاصر لمضامين الإسلام..

هو يتحدث عن اختلاط المرأة..

ماذا توحي لك حقيقتان..؟

الأولى. . أن العالم الإسلامي الواسع من حدود إندونيسيا الشرقية وحتى آخر بعد لحدود المغرب الغربية لا يوجد فيه مثل هذا المفهوم إطلاقاً، فالمرأة وزيرة ومديرة عمل وطبيبة مستشفى وبائعة متجر وقائدة سيارة وفقيهة ومؤلفة مراجع ثقافية.. موجود ذلك في كل الامتداد الإسلامي.. لماذا ونحن سكانياً لا نمثل ٥% من المجموع الإسلامي متمسكون بهذا الاختلاف عنهم، مع أن بينهم يوجد علماء كبار.. كبار جداً.. يعتبرون مرجعيات دينية مهمة، والمثل الأقرب، أزهر القاهرة.. هل يعني ذلك أن لدينا مذهبية خاصة تفصلنا عن كل العالم الإسلامي، أم أن عالم الأكثرية منحرف عن الخط الإسلامي؟..

الثانية. . مَنْ هي المرأة؟.. لقد بُذلت جهود منغلقة ومتخلفة دينياً لمنع المرأة من التعليم.. لكن إرادة الرجل الواعي انتصرت فتعلمت ثم نالت مواقع علمية مشرفة معروفة لدى الجميع.. وعبر اجتماعات ومؤتمرات يتوفر فيها الاختلاط منذ ما لا يقل عن أربعين عاماً، بدأ ذلك ثم تزايد حضورها العلمي والاجتماعي في السنوات الأخيرة.. مَنْ هنّ اللواتي تزايد حضورهن؟ هل ساق واحدة من هنّ رجل كما يفعل الراعي بعدد من الماشية؟!..

أليس من الخطأ الفادح دينياً واجتماعياً إهدار القيمة الإنسانية والعقلية للمرأة عند تصويرها بأنها فاقدة لقدرة المواجهة ضد مغريات أي انحراف؟.. مَنْ يفعلن ذلك هنّ

(*) **المصدر**: جريدة الرياض، التاريخ ١٤٣٠/١٠/١هـ.

الجاهلات أو الفقيرات تحت ضغوط ظروف خاصة، تماماً مثل ما تدفع ظروف أخرى بالرجل نحو المخدرات أو الجريمة أو جهاد القاعدة أو الفكر الديني المروّج لهذا الجهاد..

النساء لسن أنواعاً من الفاكهة لا يجوز أن تترك وحدها في الطبق داخل مجتمع جائع.. لأن الرجل.. الوحش.. لن يجد مقاومة لأصابعه حين تمتد وتختار.. هل المرأة طوعية مطلقة تركض خلف يد أي رجل؟..

ليس الرجل هو الذي يعطي المرأة نموذجية سلوكها، لكن تربية المرأة هي التي تنظم في سلوكية وعقل طفلها ما يحقق نجاح مستقبله..

ملاحظة أخرى، هل كل امرأة تركب الطائرة ليست في حالة اختلاط، فبعضهن تسافر وحدها أو بأخواتها؟.. لسنا نراهن في مطاعم لندن والقاهرة وباريس وبيروت وروما وفي أسواق هذه المدن يمارسن اختلاطاً نظيفاً مستقلاً عن الآخرين..

تعاملت مع أكثر من خمسة مستشفيات على الأقل عبر ما لا يقل عن عشرين عاماً ولم أجد في أي مستشفى مواقع عزل للنساء، بل كثيراً ما يكون لي مواعيد طبية مع سيدات فاضلات.

أليست تعني كل هذه المقارنات في الداخل والخارج أن لدينا أكثرية واعية تمارس حياتها بشكلها الطبيعي، وأقلية تريد عزلنا بمذهبية خاصة؟.. ثم مَنْ ستكون طالبة أو باحثة أو مدرسة في جامعة الملك عبدالله.. هل هي صغيرة في المرحلة المتوسطة دراسياً أو مراهقة في المرحلة الثانوية؟..

يغضبنا في إعلامنا أن تتكرر لدى الإعلام العربي والعالمي تهم وجود مذهبية خاصة بنا تعزلنا عن المسلمين قبل أن تعزلنا عن الديانات الأخرى.. ونؤكد دائماً أن أكثريتنا تمارس حياة فاضلة بقيادة رجل هو خادم الحرمين يأخذنا دائماً نحو الأفضل.. والجامعة التي تشرفت باسمه سوف تشرفنا بمستوى علمي لا يتواجد في دول العالم الثالث..

ثم يدّعي الشيخ سعد بأن محبته للملك عبدالله وثقته به هي التي جعلته يطالب بإيقاف الاختلاط.. حسناً.. لماذا لم يذهب إلى الملك عبدالله ويعلن هذا الرأي أمامه؟.. أليس لأنه يعرف سلفاً بأن الملك عبدالله لا يتخذ أي قرار ما لم يكن مطمئناً إلى سلامته ووجاهته بالتفاهم مع مَنْ حوله وبينهم كبار علماء وكبار مثقفين ووجوه مجتمع؟..

أين الدعاة وخطباء الجمعة في المسؤولية الأمنية(*)

في ماضينا البعيد لم نتعود أن نحتاج من رجل الأمن أداء مهمات صعبة..

كانت حياتنا الاجتماعية آمنة مطمئنة بسيطرة أخلاقيات متوارثة تحترم الجوار والنسب والزمالة، وتدعو الإنسان القادر إلى مؤازرة من يحتاج دعمه، حتى أصبحت رؤيتنا لرجل الأمن على أنه موظف ردع مشاحنات أو نزاعات طائشين أو ردع لصوص..

ثم فجأة تسلطت علينا أعنف مظاهر الإجرام وبدا عملياً كما لو كان هناك غزو لمجتمعنا منظم لكنه غير مرئي، وخطورة ما حدث أنه لم يكن يستهدف مفاهيم معينة أو فصائل بشرية محددة، وإنما كان يغزو مجتمعاتنا عبر محاولات تفجير مواقع السكن أو العمل، وداخل هذه المواقع طبعاً توجد فئات مختلفة من الناس لكنهم جميعاً مسلمون، وهم الأكثر محافظة في الأداء والمظهر بين المجتمعات الإسلامية.. إذاً لماذا يُستهدفون؟..

هذا ما يجب التدخل لإيضاحه عند الشباب صغار السن أو ذوي الظروف الخاصة..

لقد قفز ضابط الأمن وجندي الأمن من تلك المسؤوليات العادية جداً والبسيطة جداً داخل مجتمع آمن إلى قوة أداء متمكنة بل رائعة في مستوى السيطرة على غزو التطرف أو مستوى التطور المعلوماتي والذهني في هذه المواجهة..

عندما تريد تحضير شاب عبر دراسة أكاديمية ليكون صاحب قدرة تقنية أو اقتصادية أو طبية في مجالات علوم مختلفة فإن الأمر يحتاج إلى سنوات إعداد.. ضابطنا وجندينا.. قفزا بقدرة التأهيل الطبيعي والمعلوماتي ومهارة الأداء كما لو كان قد تم إعدادهم سنوات لذلك..

هنا يأتي إكبارنا لرجال الأمن على مختلف المستويات..

ويأتي أيضاً تقديرنا للدولة في إعطائها خصوصية احتضان وإكبار لجندية ميادين الأمن مقاتلاً أو قيادياً أو شهيداً..

أقف الآن عند ملاحظة مهمة:

مَنْ ينخرطون في جندية الضلال الإرهابي ليسوا مستوردين، بل إن أكثريتهم من

(*) المصدر: جريدة الرياض، التاريخ ١٤/١١/١٤٣٠هـ.

بلادنا.. فأين هم مَنْ يسمّون بالدعاة لكي يوجهوا حاجزاً معلوماتياً واعياً يبصرّهم بالإسلام الصحيح؟.. وما هي مهمة داعية في مجتمع بكامله مسلم تماماً إن لم يكن مواجهة هذا الانحراف الإجرامي البشع في خصوصية تحديد لتكون مسؤوليته الأولى؟..

أمر آخر.. لا توجد دولة في العالم تمتلئ مدنها وقراها بالمساجد مثل المملكة، فأين هو دور خطباء الجمعة في تصحيح المفاهيم وحماية المجتمع من هذا الإجرام المتمرس في أداء عدوانه؟..

أجزم أن وزارة الشؤون الإسلامية تحتل المركز الثاني بعد وزارة الداخلية في تحمل مسؤولية مطاردة انحراف المفاهيم، سواء بواسطة مَنْ يسمّون بالدعاة أو بواسطة خطباء الجمعة.. حيث إننا من خلال وزارة الشؤون الإسلامية يفترض أن نمارس مهمة التوعية الأمنية بحماية مفاهيم آمنة وتصويب مفاهيم خاطئة..

الشيطان فيما لا يستحق(*)

اللاهوت الديني.. يختلف من بلد لآخر في عالمنا العربي، وعندما أقول اللاهوت فذلك يعني ذلك التغليف الروحاني الذي يخلط الحقيقة بالخيال، ويحرك الإنسان في أجواء تداخل بين الوهم والواقع.. هو في بعض أبعاده ليس بالسيئ إذا لم يوجه نحو تصرفات بذيئة، وفي مصر حيث تنتشر روحانية هذا اللاهوت هو لا يفعل ذلك، بل نجده مستنداً قوياً يشد أزر العاجز في تحسين معيشته، أو مواجهة مرضه، أو حل خلافات أسرته.. غالباً تنتهي الأمور إلى سكينة انتظار لقادم أفضل..

من هنا نستطيع أن نفهم كيف أنه لم ينجح الإرهاب الديني في مصر رغم توسع هذا اللاهوت العاطفي، وتوسع عدد السكان، فحزب الإخوان المسلمين مثلاً ـ وهو أكبر حزب ديني ـ نجده في مضمونه ونشاطاته يمثل حزباً سياسياً، أكثر مما هو ديني، حيث يأتي الدين كوسيلة انتشار، ونجد أن تنظيم التكفير والهجرة ـ وهو عدواني شرس قريب في نوعية الممارسات من تنظيم القاعدة ـ قد تم القضاء عليه بزمن وجيز في مصر، بما يوضح أنه لا وجود لإرهاب ديني والناس يحتمون بتوسع امتدادات هذا اللاهوت، فيما يتصل بتداول معلومات كما لو كانت حقائق تتعلق بالحسين بن علي والسيدة زينب

(*) المصدر: جريدة الرياض، التاريخ ٢٩/٨/١٤٣١هـ.

والإمام الشافعي، ثم تليهم فئات أخرى اشتهرت بالتعبد.. في كل الرؤى لهذا اللاهوت نجد ما يوحي بأن الله غفور رحيم..

نأتي إلى الجانب الآخر، والذي هو بعيد تماماً عن حقائق وأبعاد ومؤثرات ما سبق، وأعني به التقليدية السلفية التي لا تقبل إيجاد تواؤم مشروع أولاً مع متغيرات العصر عبر مئات الأعوام.. ثم تواجد التطرف المنغلق الذي لم يكتف بحدود ما سبق، لكنه أدخل تجاوزات مخيفة، مثل تفجير الشاب المسلم نفسه كي يقتل مسلمين آخرين، وما كان لهذه المسلكية أن تنتشر لولا وجود أرضية الجمود والإصرار على أن يعيش المسلم في ممارساته خارج ظروف عصره.. ألم تصدر في مدينة نجدية قبل أربعين عاماً فتوى بقتل من أتى إليها ليفتح مدرسة بنات بقرار من الدولة؟..

لا أريد أن أتعرض لآراء وفتاوى جميعها تحاول تغيير عقل المجتمع وعزله، فهذا ليس هو ما يهم.. ما يهم أن نتأمل نوعية رؤية هذه الفئة بشخصية الشيطان ودوره التاريخي الطويل مع الإنسان.. حيث إن تحويل كل تصرف خاطئ وكل جريمة على أنها من عمل الشيطان الأمر الذي يبرز كما لو كان منافساً للرب.. الرب العظيم الذي أوجد هذا الكون الشاسع وكرم الإنسان بوجود عقله بحيث تمكن هو الأضعف بدنياً من ترويض كل الوحوش، وتمكن من بناء الحضارات بفعل ما ميزه به من عقل، هو الذي يوجه سلوكه سلباً أو إيجاباً.. هذا لا يعني إلغاء دور الشيطان، لكن أيضاً لا يجوز إلغاء دور العقل لحماية تصرفات الإنسان وأفكاره إذا أمكن تنويره وتثقيفه، لكن ما يتوارث في هذه الأوساط من تضخيم لدور الشيطان كما لو كان الرب «شديد العقاب» فقط.

إلى أين تتجه بعض الأفكار في "قاضي نت"؟(*)
أليس المضمون يعني معارضة التطور؟

قبل سبعة أيام اتصل بي الدكتور حمزة الطيار وهو رجل صاحب ثقافة متمكنة ووعي شامل، ويقود مسؤولية دينية مرموقة.. فهو خطيب وإمام الجمعة في أكبر جامع بالعاصمة الرياض.. جامع الراجحي.. قدم للجريدة مقالة الواعي والدقيق المتابعة والرصد الفقهي المتمكن رداً على ما ينشر في موقع «قاضي نت»، وهو موقع إلكتروني.. وقد نُشرت مقالته الأسبوع الماضي، وقد ألزمت نفسي منذ يوم الخميس قبل الماضي بمتابعة

(*) المصدر: جريدة الرياض، التاريخ ١٤٣١/٩/١٢هـ.

نوعيات النشر في ذلك الموقع عبر ما جهزه لي الزملاء من مواد متنوعة في مواقيت النشر ونوعية الكتاب..

موقع «قاضي نت» يدخله أشخاص كي يتصدوا لوسائل التطوير وتنوّع الثقافة السائدة في البلاد حالياً.. ليس في غياب الموضوعية، بل اكتشفت كثافة الظلام فيما توفّر بين يدي من نماذج هبوط معلوماتي وفكري أستغرب أن يكون متواجداً بين فئة أشخاص نفترض على الأقل أن تكون لديهم موضوعية في الخصومات وشمولية في الاطلاع.. لا شيء من ذلك إطلاقاً عند ذلك البعض..

أحدهم يذكّرنا بسقوط الدولة العثمانية، وكأنه يريد القول بأن علمانيتها وسيلة تقويض صفتها الإسلامية.. هذا غير صحيح فانغلاق حضورها الإسلامي وتضييقها على الشعوب الإسلامية الأخرى هو الذي سهّل من سقوطها.. والفكر الديني المنغلق ـ في أي مكان وبأي ديانة ـ هو دائماً سبب سقوط الحضارات سواء في أوروبا، قبل مئات الأعوام، أو تركيا أو حالة السقوط المتواصلة في أفغانستان حالياً.. الكل يعرف الآن حقيقة أن وجود الوعي الديني المتطور وفتح مجال تعدّد الثقافات هو الذي أعاد للإسلام مكانته المشرفة في تركيا حالياً، ورفع مكانة المملكة بين دول العالم..

أحدهُم يستعرض فتاوى قديمة لم يكن جيلها قبل ستين عاماً تقريباً يعترض عليها بسبب ضآلة الوعي وبساطة التعليم، نجدهم يستعيدون القول بتجاوز وجود غرفة تجارية ولجنة منازعات، لأن هذا من اختصاص القضاء.. لكنهم لم يذكروا فتوى حدثت في مدينة معروفة وضحيتها موجود وأبناؤه يحملون شهادة الدكتوراه عندما صدر ضده حكم وهو شاب بالترحيل عن مدينته بسبب وجود راديو في منزله.. لم يذكروا أن شاباً صغيراً آنذاك بحث عن (السيكل) الخاص به في منزله فوجد أن والده قد قذفه في البئر المشتركة مع الجيران.. وحين قال لوالده: وين البسكليت؟ أجاب أبوه: هذاك حصان إبليس..

وموقف أكثر حداثة ربما منذ خمسة وأربعين عاماً حين تم إفشال مهمة مسؤول ذهب إلى مدينة معروفة لافتتاح أول مدرسة بنات فيها، فكان أن واجهوه بفتوى تلزم بقتله لو فعل ذلك..

هذه الأنماط لنوعيات الأفكار والمعلومات الفقهية أتت من ماضٍ ينقصه الكثير من إمكانيات التطوير التعليمي الذي يتم بسرعة إشعال الحرائق، ولم يعتب عليه أحد، لكن أن تأتي هذه الأفكار الانعزالية في عصر امتدادات أهميات المملكة سياسياً واقتصادياً

وتقنياً فالأمر ليس إلاّ محاولة اعتقال للنمو وعودة إلى عزلتهم ومحاولاتهم التشكيك في علاقات الدول الأخرى، وكأن لديهم في جبال أفغانستان أو مجازر الباكستان ما يعوّض عن العلاقات العلمية والاقتصادية مع أمريكا وروسيا وبريطانيا وفرنسا والصين والهند..

العتب ليس على هؤلاء فقط.. لكن أيضاً بعض الدعاة هم في الحقيقة بحاجة إلى دعاة.. حيث أجدهم ـ في الواقع بحسن نية لكن بتخلف معلومات ـ يمارسون جهود دعوة بالعودة إلى العزلة.. الشيء نفسه بعض خطباء الجمعة الذين يكررون التحريض على الجهاد ولم يقولوا لنا أي جهاد، وضد مَنْ؟!

لا يجوز لهذه الأقلية ـ التي تقل عن الواحد في المئة ـ أن تتمادى ضد أكثرية واعية ونزيهة وعي الاعتقاد الديني وتتوفر لها كل مبررات وإمكانيات التقدم..

بقي أن أتساءل: أليس من المفروض أن تكون هناك إجراءات تعديل وردع من قبل معالي رئيس المجلس الأعلى للقضاء وكذا معالي وزير الشؤون الإسلامية؟..

جوهر الإسلام شيء(*)
ومَنْ يسيئون له شيء آخر

ما كان من مصلحة الدولة في المملكة توفر مناخ للتشدد الديني، هي الآن تواجه تصلّبات هذا التشدد الذي هو في الواقع ممر سهل التأثير لجذب الشاب المراهق من طموحات شبابه وواجباته الأسرية وتفتّحه الديني إلى حظيرة الانغلاق، ثم دفعه فرحاً سعيداً نحو ممارسة التفجير..

ولعلّ هذا الجانب رغم بشاعته إلاّ أنه اجتماعياً ليس في شمولية خطورة الانغلاق بصرف الشباب عن فهم مختلف الثقافات وتخصصات العلوم التقنية ما دامت «الجنة» متوفرة بما ليس معقولاً ولا مجازاً في عقلانية الفكر الإسلامي..

نحن بلد مليء بالإمكانيات الصاعدة بدءاً بجزالة وجود التمور ووصولاً لتعدد مجالات تقنية البترول، ومما يرصد في حساب الانحراف عزل المجتمع عن حقائق مميزاته إلى سلبيات انغلاقه..

(*) **المصدر**: جريدة الرياض، التاريخ ١٤٣١/٩/٢١هـ.

الإسلام هو الذي صنع دولة العرب في بدايته فتوحّدت مجتمعات القبائل، ثم نشر حضاراته كأول تبكير علمي وتعدد ثقافي في العالم، ولذا كان من الخطأ الفادح توفير أجواء في الماضي كي تتعدد فئات العزلة، وكأنهم يعتزلون عن مجتمع غير إسلامي، وهو الأكثر شمولاً في إسلاميته بين دول العالم بإقرار ذلك الانطواء وافتعال تكفير من ليس إسلامياً كما يريدون عندنا، أو ابتكار وحدانية الرأي بتركيز خصوصيته ويكون هو آية الله عند غيرنا..

إن مراجعة السيرة الشخصية لعدد ممّن قادوا توجه الانغلاق وإقرار مشروعية القتل سيجد فيها ضعف قادرية عقلية في كفاءة الوعي والفهم.. لنترك عزام أفغانستان، الذي أشاع الخرافات، ونتأمل السيرة الذاتية لأسامة بن لادن خلال ما رصده كتاب «الأبراج المشيّدة» في مراحل حياته، فهو كان يعاني من ثروة لم يعرف كيف يتصرف بها، وجرّب أن يجسد زعامة فردية في السودان فلم يفلح، وتصوّر في تعدّد الزواج مهمة انتشار لوجوده، ثم وجد المنحرفون في نظام القاعدة في شخصيته موهبة التوجيه نحو الأسوأ..

أليس من المؤلم أن نجد تجهيزاً في ولاية أمريكية لحفل إحراق القرآن.. مَنْ يريد أن يفعل ذلك لا يعرف شيئاً عن مضمون القرآن ولا عن مفاهيم دولته الأولى، لكنه يفهم جيداً حجم الخسائر البشعة التي أحدثتها جريمة الحادي عشر من سبتمبر.. وتتضح حماقة الإجرام عندما نراجع الفروق الهائلة بين التقدم الحضاري العلمي الغربي وبين قسوة التخلف وعياً ومعيشة في العالم الإسلامي.. فإذا أراد هؤلاء أن ينتصروا على مستوى وكفاءة ذلك التقدم الحضاري العلمي فإن أولى ضرورات الانتصار هي الوصول إلى مستويات ذلك التقدم إلاّ إذا كان بمقدورهم توفير مساكن جبال وعرة لغيرهم من مسلميهم.. أي التابعين لفكرهم..

إن أي إعلام يُنشر دولياً لتصحيح المعلومات عن الإسلام على ضآلته هو لا يواجه التراجع من رفض أولئك الآخرين الذي يريد أن يصحّح مفاهيمهم، ولكنه مهزوم سلفاً بوجود براهين عدوانية وحشية تُنشر باسم الإسلام..

التغريب علم.. لا عقيدة ولا أخلاق(*)

الأشخاص الذين نالهم القدح البذيء هم أكبر من أن ترد أسماؤهم مقارنة مع مَنْ أساءوا إليهم، لأن مَنْ يحترفون الإساءات باسم الدين ومعاداة التغريب هم أقليّة معزولة بمفاهيمها وتخلّف وعْيها وبذاءة ممارساتها ضد تطور مجتمعنا.. تواجدوا ولا أحد يهتم بما يقولون، وحين يغيبون عن وجود مجتمعنا فإنهم لم يحظوا بالقليل النادر مما امتلأت به الصحف لأسابيع من مقالات رثاء وقصائد توديع لأولئك الروّاد الأفاضل الذين ينحدر الإسفاف بخصوم أفكارهم إلى حدّ بذاءة مخجلة..

ما هو التغريب الذي لا يريدونه؟.. ومَنْ لا يريد التغريب؟.. لو أن الهند المتجاوزة في عدد سكانها المليار استجابت لتخلف ماضيها ورضيت بسيطرة أكثريتها لما وصل مسلم إلى رئاسة الدولة قبل الرئاسة الراهنة، رغم أن عدد المسلمين لا يتجاوز نسبة ١٢% واليابان التي لامست الأرض في كل قواها لولا التغريب لما استطاعت أن تكون في القائمة الأولى بين زعامات الاقتصاد.. الشيء نفسه يقال عن ماليزيا، وعن الصين التي توارثنا بخصوصها توصية تقول «اطلبوا العلم ولو في الصين»، والصين وقتها كانت خالية من الأديان السماوية، لأن المقصود هو متابعة العلم للحصول عليه..

لدينا.. هل تواجدت سابك والتصنيع وسافكو وينساب وشركات الإسمنت وقبل الكل أرامكو في ماضيها وحاضرها إلاّ بثقافة التغريب.. كلنا نبحث عن إيجابيات التغريب.. لن نبقى مجتمعاً متخلفاً كل مهمّته أن يبيع البترول ثم يعود إلى خيمته أو بيته الطيني.. هؤلاء إذا أرادوا المضي في مسار العزلة فإن في الربع الخالي مواقع سوف تحفل بهم في بيوت من الطين، وبوسعهم ألاّ يروا امرأة متعلمة أو طالباً يغادر جلسة «المطوع» التعليمية لكي يلتحق بتعليم تقني متطور..

التغريب ثقافة علمية، إذا وصل إليها الغرب قبلنا فنسبت إليه، فإن من واجبنا أن نوفرها في بلادنا كثقافة علمية إسلامية تطور قدراتنا وتعدد مصادر مكاسبنا بوعي إسلام يرفض فكر نظام القاعدة ولا يروّج لها مثلما يفعل هؤلاء..

هناك خلط متدنٍ للمفاهيم يتصوّر التغريب أنه القبول بممارسات غير أخلاقية مثل تعرية معظم جسد المرأة والإنجاب من غير زواج وغير ذلك من ممارسات لا يقبلها

(*) **المصدر** : جريدة الرياض، التاريخ ١٠/١٠/١٤٣١هـ.

إسلامنا.. إسلامنا الذي أحطناه بالقدرات العلمية مثلما كان انتشاره في العصر العباسي فإننا سنوفر وسائل انتشار لإيجابياته، حيث إن الإسلام هو الديانة الأقرب بل الأكثر التزاماً باحترام حقوق الإنسان وتمكينه من ممارسات الإصلاح الأوسع..

أنا لا أستغرب انغلاق هؤلاء إذا كان بينهم مَنْ أراد النيْل من التطور العلمي القائم بالقول إن الدولة العثمانية قد سقطت لأن العلمانيين سيطروا على سلطاتها.. والصحيح أن التخلف المعرفي للإسلام ودروشة الممارسة هما مَنْ فتح الباب أمام العلمانيين، وآخر يريد بنا العودة إلى فتوى تستغرب ضرورة وجود للغرفة التجارية ولا توكل مشاكل التجارة إلاّ إلى المحكمة الشرعية، وكأن تعدّد الممارسات التجارية لا يلتزم بأنظمة ترعاها غرفها الخاصة.. هما مجرد نموذج وإلاّ فأفكار التخلف المضحكة كبيرة إحداها المطالبة بتعدّد أدوار الحرم المكي بعد هدمه لمنع اختلاط المرأة..

نماذج من الطريف المخجل(*)

عندما يتزامل الجهل مع نزعة الفساد مع ثقافة التخلف فإن المجتمع لا يحتاج إلى «ترويج» النصيحة على أنها دعوة من داعية كي تتوفّر سلامة السلوك، ولا أننا نتكاثر الآراء اختلافاً حول ما يمكن أن يسمى به ما يسود من إسفاف تصرفات أو رأي..

لقد نشرت جريدة عكاظ يوم أمس تفاصيل عبث قام ببطولته أحد قضاة المدينة الموقوف على ذمة قضية الفساد المالي والإداري، فهناك سبعة مكاتب هندسية، منها أربعة مدانة بالتورط والثلاثة الأخرى قيد التحقيق في العبث بملكيات خاصة أو للدولة..

الطريف المخجل، أن القاضي زعم بأنه تعرّض للسحر من قبل متهم هارب، وهو حسب ما نشرته عكاظ يعالج بالرقية.. (خوش مرض وخوش علاج..) لا أدري ما إذا كان يأتي إلينا مرضى لتنويمهم بالسحر قبل العمليات ثم معالجتهم بالرقية.. هل يحدث ذلك وهو متناقض مع التفوق الطبي العلمي الذي يجعلنا مقصداً منفرداً لفصل التوائم..

نبني من جهة.. وهناك مَنْ يسرق ويهدم من جهات أخرى مخجلة.. لماذا لا تتلاعب مكاتب هندسية إذا كان أن السحر والرقية واردان في تبرير عفوية وطيبة التصرفات.

(*) **المصدر**: جريدة الرياض، التاريخ ١٤٣١/١١/١١هـ.

المؤسف أننا لا نخجل اجتماعياً، وإلاّ لتضاعف السخط وبالدرجة الأولى استبعاد مثل هذه العقليات عن مجالات القضاء، ومثلها الاحتراف الهندسي.. لعلّ مشكلة السحر الخرافية هي التي زحفت بالموضوع نحو وسائل النشر، وإلاّ فهناك الكثير من تجاوزات الأفراد والشركات وليس الدولة وبدون سحر..

أمس نشرت جريدة الحياة موضوعاً يبشّر بإقامة دورة لتأويل الأحلام أسبوعياً.. ما هو تأويل الأحلام؟.. هل هو نافذة إعجازية؛ الكثيرون لا يستطيعون الإطلال منها على حقائق حياتهم أو حياة غيرهم، أم أنها ردود فعل انفعالات أو مشاعر أو أحلام أو مخاوف تتمثل بصور مختلفة أثناء النوم؟.. هذا التخريف الذي يريد أن يجعل من الوهم حقيقة، كيف توفرت له هذه الأرضية في اتساع الانتشار في مجتمع مبتعثوه دولياً يتجاوزون الثمانين ألفاً، وعلى أرضه توجد جامعة الملك عبدالله، وأصبحت القرى تحظى بوجود الجامعات، وأرقام بيع البترول تضعنا في مصاف الذروة الاقتصادية دولياً، مع تعدد مشروعات ومنشآت التقنية..

قبل بضعة أشهر نشرت جريدة «الرياض» موضوعاً يقول بأن علاج الرقية سوف يخصّص له قسم خاص في مستشفى الملك فيصل التخصصي.. مع أن إدارة المستشفى لم تكتف بتكذيب الخبر بل أكدت رفضه..

هل من المعقول أن تصعد الرقية إلى صف التفوق التخصصي بمواجهة مرض السرطان.. بقدرته التقنية على التواصل مع أهم المواقع العلمية الطبية دولياً؟..

الأخبار الثلاثة.. وهي مجرد نموذج.. ليست إلاّ بعضاً من كل هزيل في الوعي والأمانة والعقل يجب أن تغلق في وجهه كل احتيالات محاولات الخروج.. فنحن مجتمع يتجه إلى الأمام، إلى الأفضل.. ومَنْ يريد أن يتخلف فهذا يخصّه وحده.. ماذا لو أن شعراء الأمس الذين أنتجوا أروع القصائد في عشق المطر بسبب شيوع الجفاف وجدوا وعياً بعدهم في هذا العصر له قدرات فهم لما تعنيه حبات برميل البترول من خطوات قفز هائلة نحو أبرز تفوّقات العصر علمياً واقتصادياً.. ولحسن الحظ أنها تتدفق عملياً نحو هذه التفوقات.. فلا جفاف على أرضيتنا في النمو والتطور..

المرأة ذلك الهم المفتعل(*)

منذ عرفت نفسي.. في عصر طفولة دخنة.. عندما لم تكن تعرف ما تعنيه كلمة أسمنت أو بلاط.. أو رخام وحتى الشاي كان يأخذ اسماً طريفاً هو «قهوة حلو».

في تلك الأيام كنا نشاهد المرأة السعودية.. النجدية.. تتزاحم جالسة مع سيدات أخريات يمارسن عمليات البيع للرجال والنساء وهن نجومية ساحة المقيبرة ونسمع من الأعمام وكبار الحي قصصاً تعتبر عادية جداً عن كيف تخرج المرأة من القرية لكي تمارس «حش» أي قطع «العشب» مع سيدات أو رجال فيهم من هو زوجها أو والدها أو أخوها وتوكل إليها من جانب آخر مهمة رعاية الغنم خارج القرية.. هذا لم يكن يحدث في العصر الجاهلي ولكنه كان وضعاً طبيعياً في قرانا النجدية.. منذ ستين عاماً تقريباً..

هل أتت فتوى منع المرأة من العمل في وظيفة كاشير لأنها تتعامل مباشرة مع الرجل المشتري؟.. هذه مهمة سهلة؛ لأن المشتري لا يستطيع أن يقف أمامها لأكثر من خمس دقائق تقريباً.. إذاً ما هو الموقف من المرأة الطبيبة، ليس في أمراض النساء، ولكن في طب القلب أو الصدر أو العيون وغير ذلك من تخصصات مختلفة يأتي معها الطب الغذائي وهن لسن مثل الكاشيرة، بل يقضين وقتاً أطول مع المريض وبشكل شبه انفرادي وهذا متوفر في جميع الدول الإسلامية.. هناك مرافق عمل للمرأة متعددة في مجالات البنوك والشركات والعمل الإعلامي حيث تأخذ المرأة حرية التحرك كموظفة وفق ما هو مطلوب من احتشام..

الزميلات في العمل الصحفي يذهبن إلى المناسبات ويقمن بتغطية نشاطاتها، بل هناك أيضاً خارج العمل الصحفي من هن في الإطار الأكاديمي اللاتي يذهبن وباستمرار نحو مؤتمرات علمية عالمية.. في الغرف التجارية هناك عضوية نسائية..

كل هذا الكلام لا ضرورة له.. فمن يحمل شهادة المتوسطة في التعليم لدينا يدرك حقائقه ويدرك أن العصر الذي كان فيه سكان المملكة ربما في حدود المليونين قبل ستين عاماً قد أوجدوا فرص عمل للمرأة، فأين تذهب المرأة في عصر تعداد الثمانية عشر مليون مواطن ومواطنة؟.. السؤال الأهم والذي يجب أن نستقصيه جيداً.. هو لماذا نختلف في بعض الأمور الشرعية عن كل الدول الإسلامية؟..

(*) المصدر: جريدة الرياض، التاريخ ١٤٣١/١١/٢٥هـ.

أهم معارك تركي العسيري التنويرية

"الجن" المتهم البريء(*)

يبدو أن (الجان) هذا المخلوق «الطيب» الذي خلقه الله معنا نحن البشر لعبادته لم يسلم من أذانا وشرورنا، فقد اتهمناه مراراً بالتسبب في تعاستنا، وإشعال الحرائق في منازلنا، والتنغيص علينا، ثم في النهاية نكتشف أن (الجان) متهم بريء، وأن الفاعل الحقيقي نحن البشر الذين لم يسلم من شرنا إنس ولا جان، كثيراً ما قرأنا عن مواطن اشتعل منزله، وراحت تطارده ألسنة اللهب في كل مكان ينتقل إليه، ثم تنتهي الحكاية وتنسب إلى مجهول!!

أتساءل بصدق: لماذا يتسبب الـ (الجن) في إيذائنا مع أننا نفترض أن يكون معنا باعتبارنا مساكين و«غلابة» وضعفاء تكالبت عليهم قوى الشر والطغيان؟!

ولماذا لا يشمر عن سواعده (الخارقة) ويذهب إلى بيت (شارون) أو الكنيست الإسرائيلي ليحرقه عن بكرة أبيه تعاطفاً مع الفلسطينيين الذين يتعرضون للإبادة، والتدمير، والإذلال؟!

لماذا لا يذهب إلى البيت الأبيض ويرينا قدرته في حرق أوراقه، وسجلاته، وخططه الإستراتيجية المسيطرة على العالم، أم أن الأمر لا يعنيهم ولا يدخل ضمن تخصصهم، باعتبارهم متخصصين في «العرب والمسلمين» المساكين، والغرقى في بحر التخلف، مع أن ذلك لن يؤثر فينا كثيراً لأنه يصدق علينا مثلنا القديم: «أنا الغريق فما خوفي من البلل»!!

لست أدري لماذا يستقصدنا (أشقاؤنا) الجن دون الأمم الأخرى، مع أننا أصحابهم، والمؤمنون بوجودهم، وبعضنا يربطه علاقة (نسب ومصاهرة!!) مع بعضهم من الذين عشقوا بني آدم، كما يزعم كثيرون من أنسبائهم!!

(*) المصدر: جريدة الرياض، التاريخ ١٤٢٨/٢/١٧هـ.

اسمعوا يا سادة!

نحن ولكي يظن بنا ظانٍ نؤمن أن وجود الجن حقيقة أقرها المولى - ﷻ- في كتابه الكريم فقال سبحانه ﴿ وَمَا خَلَقْتُ ٱلْجِنَّ وَٱلْإِنسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ ﴾ (الذاريات: ٥٦). وهناك سورة في القرآن الكريم نزلت باسمهم وهي سورة (الجن) وعدا عن الآيات الكريمة فهناك أحاديث كثيرة ذكرتهم.. غير أننا تضامناً منا مع (منظمة حقوق الجن) والتي «لا تدفع ظلماً، ولا تقيم عدلاً» أعني بها (منظمة حقوق الإنسان) فهي من شعارات الزينة التي نزين بها مثالبنا.

المهم أن (الجن) ليسوا مسؤولين كل المسؤولية عما حدث لبعضنا.. بدليل أن منا من البشر من قام بأعمال (شريرة) مثل تلك الأعمال.. أذكر لكم قصة حدثت في المدينة التي أسكنها.. فقد انتشر خبر حريق أخذ يطارد أسرة في منزلها، فما أن تطفأ النار في أحد أركان المنزل حتى تعود من جديد من مكان آخر، وحضر المشايخ لقراءة بعض الآيات والأدعية، وحضر رجال الدفاع المدني، وفي النهاية سجلت القضية ضد «مجهول».. بينما تسربت إشاعات هنا وهناك بأن الحريق من فعل فاعل من الأسرة نفسها!!

يبدو أن (مصائب قوم عند قوم فوائد) فقد أدى ذلك إلى انتشار عيادات العلاج من «الجن» ودخل (الطيبون)، والنصابون إلى هذه المهنة الجديدة المربحة، ولم تمض شهور حتى تحول بعضهم إلى مليونيين تمتلئ خزانته بالريالات التي كسبها من عرق هؤلاء (الغلابة والمساكين) من المرضى الذين تقطعت بهم السبل ولم يجد علاجاً لمتاعبهم وآلامهم النفسية غير مراجعة أولئك، رغم أن أحدهم قد خرج عبر إحدى الفضائيات ليقول إن أغلب الحالات ليست «جناً ولا يحزنون» بل هي أمراض نفسية وعصبية يستأنس لعلاجها برأي بعض زملائه من الأطباء النفسيين، وليته قالها قبل أن يصبح مليونيراً من (دراهم هؤلاء المساكين).

الملفت أن بعض هؤلاء المعالجين لا يستطيع أن يقرأ على كل مراجعيه لكثرتهم إلاّ من خلال القراءة عبر (المايكرفون) ثم يوصيهم بعدها بشراء قناني الزيت والماء من بقالته التابعة خارج المبنى!!

بالأمس تعرضت لمثل هذه المواقف. فقد طلبت مني (والداتي) أمدها الله بالعمر والصحة. أن أذهب بها إلى أحد المعالجين ووافقت مكرهاً. وما أن دلفت وإياها إلى فناء منزله حتى هالني منظر تلك الجموع الغفيرة من الناس، أخذت ووالدتي طريقنا وانتحينا

جانباً في غرفة الانتظار، ولم تمض دقائق حتى سمعنا صراخاً مدوياً ينبعث من إحدى الغرف المجاورة لفتاة راح (المعالج) يضربها بعنف بغية إخراج الجان منها؛ ولأن والدتي لا تشكو إلاّ من خمول في جسدها فقد تساءلت لماذا يضرب تلك الفتاة؟

قلت مازحاً هذا بداية العلاج!

وخرجت لإحضار (جوالي) الذي كنت قد نسيته في السيارة ولم تمض ثوان حتى رأيت والدتي تجري خلفي كغزال أفلت من يد صياد ماهر.. وقالت وهي تصلح عباءتها:

ـ أقول لك. استخرنا الله. هيا بنا إلى البيت!!

جففوا منابع الإرهاب الفكرية(*)

المحاولة الغادرة التي تعرض لها سمو الأمير الإنسان محمد بن نايف مؤخراً جاءت لتفضح زيف شعارات هؤلاء الإرهابيين ودعاويهم كـ(إخراج المشركين من جزيرة العرب)، وأظهرت بجلاء الوجه القبيح لهذا الفكر الدموي الذي طالما نبهنا إلى خطورته منذ وقت مبكر، وفي رأيي أن التعامل معه ينبغي أن ينطلق من جذوره الفكرية بحكم. إنه نتاج طبيعي لعملية الشحن وإلهاب المشاعر التي قام بها بعض رموز (الصحوة) ووعاظ الجهاد في زمن مضى، وحين كانت أشرطتهم وكتبهم وخطبهم (تلعلع) في كل مكان حتى خدعوا (السذج) والموتورين من شبابنا فانخرطوا ليكونوا (حطباً) لصراعات أيديولوجية وسياسية مشبوهة في شتى أنحاء المعمورة.

هؤلاء الوعاظ الذين زينوا لهم ـ أي للشباب ـ سوء عملهم، وراحوا يمطرونهم بنعوت الشهادة، والحور العين ورائحة المسك التي تنبعث من رفاتهم عند الممات.. هم المجرمون الحقيقيون، الذين يتحملون وزر ما آل إليه هذا الفكر التدميري من إفساد في الأرض، وترويع الآمنين.

فالفكر (القاعدي) فكر بدائي قائم على الدم والعنف وكراهية الحياة والمجتمع، وإني لأستغرب من بعض الطروحات التي ترى في محاولة اغتيال الأمير محمد بن نايف تحولاً في فكر هذه الجماعة لأن التاريخ يحدثنا على أن هؤلاء الخوارج ينطلقون في مخططاتهم إلى ترهيب الناس أولاً من خلال (الضرب) في المناطق الرخوة من المجتمع كالمجمعات السكنية وغيرها وصولاً في أهدافهم إلى القيادات التي تقف في وجوههم

(*) المصدر: جريدة الجزيرة، التاريخ ١٤٣٠/٩/٢٢هـ.

الكالحة بصلابة وإيمان تماماً كما كان الحال لجذورهم الأولية (الخوارج، والحشاشين، والجماعات الإسلاموية الأخرى).

وفي ظني أن التعامل مع هذه الجماعات بعيداً عن هذه الحقيقة سيقودنا إلى حالة مفرغة لا تضع حداً لهم.

المطلوب أن نبدأ بتجفيف المصدر عن طريق وضع حد للمتشددين و(الغلاة) الذين ينفثون سمومهم صباح مساء عبر المنابر المختلفة، ونشجع العلماء من ذوي الفكر الوسطي المعتدل الذي يبين سماحة الإسلام وإنسانيته، وصلاحه لكل زمان ومكان، وهو الفكر الذي قامت عليه هذه البلاد أصلاً منذ إنشائها على يد الملك عبدالعزيز، يرحمه الله.

أما معزوفة التحاور مع هؤلاء القتلة، التي يدعو إليها باستحياء بعض المتعاطفين مع هذا الفكر التكفيري هنا وهناك، فهي (دعوة حق أريد بها باطل)، فالحوار كما نفهم يكون مجدياً مع متحاورين يملكون رؤى متحدة في الأصول ويختلفون في الفروع.

يبقى أن أشير إلى حقيقة تاريخية غائبة عن هؤلاء القتلة وهي أن جميع الحركات السوداء التي اتخذت من العنف منطلقاً لتحقيق مآربها منيت بالفشل الذريع، فلم تستطع الوصول إلى مبتغاها، ولم تقوض حكماً، أو تفتت دولة على الرغم من جرائمهم البشعة عبر التاريخ، حمى الله بلادنا من كل سوء.

فوضى الفتاوى.. وفوضى الفهم(*)

يبدو لي أن قدرنا كمسلمين ولدتنا أمهاتنا في هذا الزمن، أن نعيش لنرى ونسمع (فحيح) الفتاوى العجيبة، التي يطوح بها كل من أراد أن يشتهر وتتداول اسمه الألسن ووسائل الإعلام المختلفة، فمن فتاوى (سيد القمني) وبناء كعبة في سيناء، مروراً بفتاوى (جمال البنا) عن القبلة المباحة، وجواز التدخين في رمضان، وانتهاء بفتوى (البراك) وتكفير من يقول بالاختلاط، (والأحمد) وفتواه الغرائبية عن هدم الحرم وبناء برج بديل لمنع الاختلاط بين الرجال والنساء عند أداء المناسك! وأظن أن «شوقي»، لو عاش إلى زمننا لاستبدل (آية) هذا الزمان ـ في بيته الشهير ـ عوضاً عن (الصحف) بـ«الفتاوى الغريبة»:

لكل زمـــان مضــــى آيـــة   وآية هذا الزمان الصحف!!

(*) **المصدر**: جريدة الجزيرة، التاريخ ١٥/ ٤/ ١٤٣١هـ.

لقد استسهل (الكل) الفتوى، بحيث أصبح يطلقها كل من هب ودب من أنصاف الفقهاء، و«المتفيقهين»، والمعلمين، أئمة المساجد، وخطباء الجمعة، والذين لا يتورعون في التحريم والتكفير والتفسيق، ودون أن يرف لهم جفن!

لن أناقش فتاوى (القمني والبنا)، ولا فتاوى (البراك والأحمد)، فقد كفانا الرد عليهم، علماء أجلاء نثق بهم وبعلمهم، ولكنني أريد أن أشير إلى أن (الفتيا)، علم صعب قائم بذاته، ولا يخوض غماره إلاّ الراسخون في العلم الديني والدنيوي، وهو مع ذلك علم له أدواته من دراسة وتحليل واستنباط وقياس وتتبع الدليل الراجح الذي لا لبس فيه ولا إغواء، ويشترط أن يكون المشتغل بالفتوى من المشهود لهم بالعلم والصلاح، وبالنزاهة ورجاحة العقل، وسلامة الطوية، والبعد عن الأهواء.

هي ذي الفتيا التي نعرفها، أما ما يطلقه «مفتو الفضائيات»، وبعض أئمة المساجد والوعاظ وخطباء الجمع وهم في غالبيتهم من المشتغلين بالتدريس، فهي فتاوى لا يعتد بها، وفيها (تشويش) على الناس، وجرأة غير محمودة، من هنا كان لزاماً علينا، بل ينبغي أن يُحاسب كل من أصدر فتوى من غير ذي مسؤولية واختصاص، وبذلك نغلق باب الفتاوى «الغرائبية» التي تطالعنا صباح مساء، ومن طلاب علم غير مؤهلين إصدار الفتاوى.

وما لم نسع إلى ذلك.. فإن علينا أن نتوقع خروج الكثير من الفتاوى الغريبة التي تساهم في شق صف المسلمين، وتُوجد الفرقة والبغضاء بينهم.

إن العالم الإسلامي وهو يواجه تحديات كثيرة، في حاجة إلى إيجاد مؤسسات فاعلة تساهم في إبراز الوجه الحقيقي للإسلام ببعده الحضاري، والوسطى، والتنويري.. بدلاً من تركه تحت رحمة مفاهيم خاطئة، يغذيها الباحثون عن الشهرة ولفت الأنظار لا غير؟!

هل وُلِدَ خطابنا التنويري "خديجاً"؟(*)

يمكنني كمتابع لنشوء الخطاب التنويري لدينا، أن أقدم تفسيراً جاهزاً لخطواته الطفولية الأولى، مفادها؛ أنه ولد وهو يعاني من أزمة مرضية حادة، أزمة تتعلق بالمصطلح نفسه، وبقدرة روّاده على رعايته واحتضانه لينشأ قوياً ومتعافياً، خاصة في ظل

(*) المصدر: جريدة الجزيرة، التاريخ ٢٧/١٠/١٤٣١هـ.

وجود خصوم أقوياء قادرين على اصطياد منابع النور ومصادرتها، عن طريق لغة «التخوين» و«العمالة» و«التغريب»، وهي المفردات نفسها التي يطوحون بها في وجه أي «مغامر»، يريد أن يخرج من ربقة الماضوية والتقليدية.

وإذا استثنينا أسماء مضيئة وملفتة وقادرة على الإقناع كالمفكر إبراهيم البليهي، والذي أراه رائداً تنويرياً مهماً، وكذلك صديقنا الدكتور حمزة المزيني، وبعض الأسماء التي تنشط حيناً وتستكين أحياناً، فإن خطابنا التنويري لا يمثل خطراً حقيقياً على الخطاب الآخر؛ لا لشيء إلاّ لأنه لم يستطع أن يقدّم نفسه بطريقة مؤثرة وفاعلة في نسق المشهد الفكري السعودي، فقد عشنا عقوداً من الزمن أسرى لخصوصية «مزعومة»، أتذكر بطلانها كلما وطأت قدماي إحدى الدول العربية والأجنبية، ورأيت تلك الجموع الغفيرة من مواطنينا وقد تخلت عن خصوصيتها، وتحولت إلى كائنات عالمية الطباع والتطبع! فالخصوصية عندهم خصوصية مكانية لا خصوصية مفاهيم ورؤى وزمان.

إنني أعتقد أن على أصحاب المشروعات الفكرية الكبرى كالمشروع التنويري أن يتحملوا تبعات رسالتهم، وأن يقدموا لنا طرحاً جاداً وشجاعاً يقنعنا بقدرتهم على بلوغ الأهداف المرتجاة. وأتصور أن مفكراً مهماً كالأستاذ البليهي، وكذلك الدكتور المزيني وغيرهما لن يعدموا الحيلة بما يملكون من وعي وثقافة وإيمان بالمشروع الذي يتبنونه عن تأسيس مفاهيم جديدة تصب في بنية المجتمع المحلي، وتؤدي بالضرورة إلى خروجه من نفق الأحادية والفكر المبتسر الذي لا يقدم لنا حلولاً عصرية لكثير من المعضلات. وعلى أصحاب الفكر التنويري أن يقدموا طرحاً متوائماً مع العصر الذي يستمد شرعيته من أفق الدين الرحب، ولا أظن أحداً يجهل أن الرسالة المحمدية الخالدة هي في جوهرها رسالة تنويرية دحرت جحافل الظلام والظلم، وخلصت العقل البشري من أدران التخلف والجهل المركب الذي كان يعيشه.

مشكلة الخطاب التنويري لدينا، أنه خطاب كسول، ويسهل محاربته، في ظل وجود «متاريس» مجتمعية يهيمن عليها فكر إقصائي، محارب للآخر، ولا يتورع في أن يلصق بكل مخالف شتى التهم، أقلها الخروج على «ثوابت الأمة»؛ والذي ينبغي أن يقابلها الخطاب التنويري بخطاب يرتكز على منطلقات واضحة تساعده على إيصال رسالته، وإفهام المتلقي أنها لا تخرج عن الثوابت، بل إنها قراءة أخرى للثابت والمتحول، وليس فيها ما يدعو إلى التوجس، والارتهان إلى مأزق التأويلات.

إنني أعتقد أن مجتمعنا يعيش حالياً حراكاً فكرياً ناشطاً، وتحولات في شتى

المجالات، ومن الظلم أن نبقيه رهيناً لمعزوفة «المؤامرة»، والصدام مع الآخر، وللأفكار التي تخلق منه كائناً غير قادر على التعامل مع عالم جديد، يملك فكراً مختلفاً، بدأ ينصب «فخاخه» لكل الأفكار التي لا تملك القدرة على المحاورة والإقناع.

ولعلّي أتفهم جيداً مواقف بعض مثقفينا من ذوي التوجهات التنويرية؛ حين يطلون علينا «باستحياء» من خلال طروحاتهم، فقد مارسنا ضدهم كل أنواع الإقصاء «والقمع المعرفي»، وكِلنا ـ بكسر الكاف ـ لهم التهم، وحاكمنا نواياهم، ومن العدل أن نشرع الأبواب أمام كل فكر جديد يقودنا إلى عالم مضيء من المعرفة، ولا يخرج عن ثوابت الأمة الحقيقية، سواء منها ما يتعلق بالدين والوطن والقيادة التي نعتبرها صمام الأمان ـ بعد الله ـ في وحدة هذه البلاد بشتى مناطقه وقبائله؛ وفي يقيني أن الأفكار الجديدة، ليست خطراً على أحد، بل هي إضافة للتراكم المعرفي، وإثراء للحراك الفكري، الذي هو من سمات المجتمعات الحية التي تنشد التقدم والازدهار ولخلود.

الفكر الصحوي.. هل عاد من جديد؟(*)

كنت أظن أن آثار المرحلة «الصحوية» التي أفرزت فهماً متطرفاً للدين، قد خبأ ضوؤها، بعد أن استبان القوم خطرها وجنايتها على المجتمع؛ غير أن المتابع لما يطرح عبر الصحف والمواقع الإلكترونية من لغة حادة ونبرة متشددة، واتهامات لكبار المسؤولين، ناهيك عن حروبهم الفجّة على «روبيضة» الصحف من مثقفين وكتّاب قد أعادني إلى فترة الرواج لهذه المرحلة المدمرة قبل أكثر من ربع قرن، وحينها شاعت بعض المصطلحات الدخيلة على مجتمعنا لتشكل جزءاً من قاموسنا اللفظي والفكري والاجتماعي، فأصبح هناك زواج إسلامي، وأدب إسلامي، وحلاقة إسلامية، عدا عن مفردات ينعتون بها مخالفهم كـ (علماني، وحداثي، وفاسق) وغيرها من الألفاظ التي أطلقها الصحويون آنذاك.

وأذكر في هذه الفترة أن أحد زملائنا المعلمين المتحمسين ـ قبل أن أطلق هذه المهنة ـ أخذه الحماس فافتتح صالوناً للحلاقة شعاره: (نحن لا نحلق اللحى)! ولم يمض كثير وقت حتى رأيت لوحة تعلو واجهة الصالون: «للتقبيل لعدم التفرغ»! تلك الفترة بما

(*) المصدر: جريدة الجزيرة، التاريخ ٤/١٢/١٤٣١هـ.

لها وما عليها، كانت سبباً رئيساً في الكثير من المشكلات التي طرأت على تفكير المجتمع، ونمط حياته، أشعل نارها معلمون عرب جلهم من «الأخوان المسلمين» الذين يعملون في بعض جامعاتنا، والذين عن طريقهم خرج جيل من الشباب المؤمن بأفكارهم الدينية والسياسية والجهادية؛ مما انعكس على نمط حياة المجتمع، وأدى إلى نشوء ثقافة جديدة لم نعهدها (ثقافة الكراهية) والتوجس من الآخر.

حتى إن أفراحنا ـ على قلتها ـ لم تسلم من ولوج هذا الفكر المتشدد، فصادروها، وأصبحنا نسمع بزواج إسلامي، حتى إن أحد المكاتب راح يعلن من خلال الصحف عن استعداده لإقامة العرس على «الطريقة الإسلامية» من خلال تجنيد بعض الوعاظ وطلبة العلم الشرعي لإلقاء المواعظ والخطب بدلاً عن جو الأفراح والألعاب الشعبية التي عادةً ما ترافق الأعراس!

أنا ـ والله ـ لست ضد التدين كسلوك سوي، وقيمة نبيلة، وفطرة أصيلة في المسلم الحق، ولكنني بالتأكيد ضد هذا النزوع إلى التشدد والغلو وكراهية الحياة، والولوغ في أعراض المسؤولين ومحاكمة نوايا الكتاب، وضد هذا الفرز المريب بين فئات المجتمع، وضد أن ينبري أناس معينون لينصبوا أنفسهم كأوصياء علينا.

ثمّة أزمة حقيقية نتلمسها من خلال مطالعاتنا لبعض الصحف والمواقع الإلكترونية بإمكاني أن أوغل فيها بشكل وافٍ؛ غير أن هذا ليس مبتغاي.

ما أريد قوله في النهاية هو: أن الفكر «الإسلاموي»، مهما حاول مشرفو هذه الصحف والمواقع نفيه، هو «معاول هدم» حقيقية تنهش في بنيان الفكر الوسطي للإسلام الذي عرفناه بقيمه وقداسته ونبل مقصده، ومن المفيد التنبه إلى خطورة ذلك، عن طريق إفساح المجال أمام قادة الفكر المتسامح من علماء شرعيين ومثقفين، نحن بحاجة إلى فكر متسامح لكل الآراء، فالاختلاف في زعمي سمة بشرية لا تنتقص من حق أحد، وترنو في رؤيتها إلى نشدان الحقيقة المجردة عن كل حيف..

فهل نحن فاعلون؟!

أهم معارك توفيق السيف التنويرية

دين البشر(*)

أود أن يشاركني القراء الأعزاء في الاستفادة من هذا الكتاب القيّم الذي صدر حديثاً للأستاذ حميد المبارك، القاضي بمحكمة الاستئناف في البحرين، وعنوانه «مقالات في فهم الدين». يطرح الكاتب العديد من القضايا المثيرة للجدل ويُعالجها بأسلوب هادئ متين ويُدلل على آرائه تارة بنصوص من القرآن والسنة، وتارة أخرى بأدلة عقلية كما يستشهد بآراء لعلماء أجلاء قدامى ومعاصرين.

يشير عنوان الكتاب إلى الإشكالية الرئيسة التي تمثل محور مقالات الكتاب، ألا وهي التمييز بين الدين في صيغته الأولى كنص مجرد، وبين الدين بعدما تتناوله الأفهام المختلفة والتطبيقات المتباينة للبشر في مختلف الأماكن والأزمنة. من الموارد المتفق عليها أن معظم ما يُطبقه الناس ليس النص المجرد، بل هو تفسير ذلك النص، التفسير الذي قدمه أهل العلم والخبراء في الشريعة من فقهاء ومجتهدين في حاضر الزمان أو قديمه. من المعروف أيضاً في علم الاجتماع المعاصر أن تفكير الإنسان في الأشياء يتأثر بالضرورة بالأفق الثقافي والاجتماعي الذي يعيش ضمنه.

ولا يختلف الناس في هذا الأمر، فعقل الفقيه والمثقف مثل عقل الإنسان العادي يتأثر بالبيئة التي هو فيها، بما فيها من أفكار وشبكات مصالح ومصادر ضغط وأنماط حياة وهموم وتطلعات، وتشترك هذه جميعاً في تشكيل انطباعه الأولي عن الموضوعات التي يُفكر فيها، كما تؤثر في تحليله للعلاقة بين الموضوع وبين التكييف النظري (الشرعي أو القانوني أو العقلي) الذي يسعى للتوصل إليه.

ولهذا السبب قيل بأن الأحكام تتغير مع تغير الأزمنة والأمكنة، لأن ظرف الموضوع يُشكل جزءاً من قوامه ومفهومه، كما يُحدد موقعه من منظومة المصالح

(*) المصدر: جريدة عكاظ، التاريخ ١٤٢٨/٩/١٩هـ.

والمفاسد العرفية التي تختلف بين مجتمع وآخر وبين زمن وآخر.

بذل الكاتب جهداً مشكوراً في بيان العوامل المؤدية إلى التمايز بين المفاهيم الأصلية المجردة، وبين المفاهيم السائدة عند الناس وأهل الشريعة. وأشار إلى عامل جدير بالتأمل، ألا وهو تركيز الفقهاء على استنباط الأحكام وإهمالهم دراسة موضوع الحكم. الموضوع الجوهري لجميع التعليمات الدينية هو الإنسان. غرض الرسالات جميعاً هو الارتقاء بالإنسان في حياته المادية الدنيوية. صحيح أن جميع الأديان تركز على تذكير الإنسان بالآخرة ووجوب الإعداد والاستعداد لما بعد الموت، لكن الغرض الأساس من هذا التذكير هو تحفيز المؤمن لتقويم حياته وتحسينها والارتقاء بها.

وبالمناسبة فإن هذه النقطة هي واحدة من وجوه التمايز الرئيسة بين الإسلام والمسيحية الكاثوليكية ـ في نسختها القديمة على الأقل، أي قبل الكالفينية، فالكاثوليكية تنظر إلى الآخرة كنقيض للدنيا وتعتبر الأعلى حظاً في الآخرة هو الأقل حظاً في الدنيا، بخلاف الإسلام الذي ينظر إلى النجاح الدنيوي كمقدمة للفوز الأخروي. ويدعو المسلمين إلى التزام الإيمان مع السعي نحو التقدم المادي والعلمي والاستقواء والعزة الدنيوية ويعتبر النجاح في الربط بين الجانبين معياراً للصلاح والإيمان.

موضوع التشريعات الدينية إذاً هو تحرير الإنسان والارتقاء بحياته وتوجيهه إلى اكتشاف حقائق الكون الكبرى، حتى يقترب من الحقيقة المطلقة. لكن المشهود أن المسلمين، ربما بسبب تخلفهم المادي والعلمي، قد انشغلوا عن دنياهم بالكلام عن دينهم، خلافاً لما يظن كثير من الناس من أن المسلمين قد انشغلوا بدنياهم عن الدين.

يرى الكاتب أن الفقهاء قد أهملوا التفكير في الإنسان، وركزوا بدل ذلك على التفكير في الأحكام. ولهذا فإن معظم الدعاة يجيدون الحديث في الحدود والقيود والضوابط التي «يجب» على الإنسان التقيد بها، لكنهم لا يتحدثون، وربما لا يجيدون الحديث عن الإنسان نفسه، عن حقوقه وعن حقيقته وعما يحتاج وعما يريد. ولهذا السبب أيضاً فإن اللغة السائدة بين المؤمنين مُشبعة بالألفاظ التي تشير إلى الوجوب والمنع والإلزام بشتى أشكاله، لكنها تفتقر إلى الألفاظ التي تشير إلى الأغراض الدنيوية للدين الحنيف.

لا نسمع الدعاة يتحدثون عن حقوق الإنسان، وعن ظلم الإنسان الفرد، ولا يدعون الناس إلى البحث العلمي في الأنفس والآفاق والطبيعية، أو الهجرة في طلب

العلوم المختلفة، ولا يدعون الناس إلى تطوير أساليب عيشهم وعملهم، كما لا يسعون إلى تطوير نظريات مناسبة في الاستفادة مما يموج في مجتمعات العالم الأخرى من علوم وتقنيات وكشوف واختراعات وتيارات في الفن والفلسفة والأدب وغيرها.

بعبارة أخرى فإن المجتمع الديني قد نسي الدنيا أو أغفلها، وانشغل بالكلام في الدين، حتى تضخمت صوره ومعانيه وتطبيقاته وتحول بعضها إلى قيد على حركة الإنسان بدل أن يكون وسيلة لتحرير الإنسان من قيوده الفكرية وأغلاله المادية.

تحدث الكاتب عن ضرورة العودة إلى مقاصد الشريعة وإغنائها بالبحث وإيصالها إلى المؤمن الفرد باعتباره هو المعني بالدين وهو المخاطب بالنص الديني. وهو يؤكد على أن الأفراد، أياً كان مستوى معرفتهم الدينية، يشتركون في صياغة العرف الديني والفهم الديني، ولهذا فمن الواجب أن يستوعبوا مقاصد التشريع وأغراضه الكلية حتى يكون إسهامهم تعزيزاً للروح الدينية السامية بدل أن يتحول إلى استغراق في الخلط بين التقاليد الاجتماعية والتعاليم الدينية، مآله إلزام الفقيه بتكييف آرائه مع ضرورات التقليد الاجتماعي مهما كان متخلفاً أو غريباً عن روح الدين ومقاصده.

أن تزداد إيماناً وتزداد تخلفاً(*)

أصل الدعوى التي أزعجت الزميل د. عبدالعزيز قاسم (عكاظ ٢/٢٨) هي زعم هذا الكاتب بالحاجة إلى الفصل بين العلم والدين. في بيان هذه الفكرة أقول إن معظمنا يربط بين الدين والعلم ربطاً عضوياً، فهو يريد هندسة إسلامية وطباً إسلامياً... إلخ.

ـ هل المقصود يا ترى هو استنباط علم الرياضيات والطب.. إلخ من القرآن والسنة؟. بديهي أن هذا ليس هو المقصود، فالأمم الأخرى لم تأخذ بالقرآن والسنة، ومع ذلك فقد أبدعت علوماً عظيمة كالتي نعرفها اليوم.

يقودنا هذا إلى نقطة أخرى جديرة بالنقاش وهي اختلاف وظيفة الديـــن عن وظيفة العلم، وكنت قد تحدثـــت عن هذه النقطـــة في مقالين سابقين (عكاظ ٢٠٠٧/٦/٢٧، ٢٠٠٧/٧/٤)، وخلاصة ما قلت هناك أن لكل من الدين والعلم منهج عمل ومجال اشتغال خاص ووظائف متمايزة عن الآخر. ثمة في حياة الإنسان مجالات كثيرة لا يتدخل

(*) **المصدر**: جريدة عكاظ، التاريخ ١٤٢٩/٣/٤هـ.

الدين فيها مطلقاً. فأنت لا ترجع إلى الكتاب والسنة حين تريد بناء جسر، بل توكل الأمر إلى المهندس الكفؤ الذي قد يكون مسلماً أو مسيحياً أو وثنياً. ولا تسأل عن دين الطبيب حين تمرض، بل تبحث عن كفاءته العلمية. علم الرياضيات والفيزياء، والعلوم الطبيعية والتجريبية الأخرى تطورت على يد آلاف من الباحثين الذين لا يتذكر الإنسان دينهم ولا يشير إلى معتقداتهم، فالعاقل يعرف بفطرته أن الانتماء الديني أو القومي لا علاقة له إطلاقاً بالبحث العلمي وما ينتج عنه.

ـ ترى أين يتصل الدين بالعلم؟

هدف القيم الدينية هو الإنسان الذي يستعمل منتجات العلم. عالم الميكانيكا يعمل في مختبره متجرداً من كل قيد فينتج محركاً فائق القوة، يمكن أن يستعمل في تطوير سيارة أو طائرة تسهل السفر على الناس، أو يستعمل في صناعة صاروخ يقتل الناس. دور الدين ليس تحديد ما يفكر فيه عالم الميكانيكا، ولا كيف يعمل في مختبره. بل يتوجه إلى مستهلك العلم فيقول مثلاً بحرمة إطلاق الصاروخ على المدنيين أو حرمة العدوان.

يتضح إذن؛ أن الكلام عن انفصال العلم عن الدين ليس استنساخاً تائهاً وبليداً كما وصفه د. قاسم، بل هو المنطق الطبيعي وعمل العقلاء في كل الأماكن والعصور.

ـ هل يتضمن هذا القول تهوينا من شأن الدين أو عزلاً له عن حياة الناس؟

في ظني أن إقحام الدين في مجالات اشتغال العلم قد ساهم في عزل الدين عن الحياة وفي تخلف المسلمين. تقييد النشاط الفكري تحت مبررات دينية أدى إلى إضعافه. ويذكر هذا بما فعله أباء الكنيسة الأوروبية حين جعلوا أنفسهم أوصياء على إنتاج العلم وعمل الباحثين، فخلقوا تعارضاً شديداً بين الدين والعلم. ونشاهد اليوم في مجتمعاتنا نماذج مماثلة عن أناس يفرضون رقابة حديدية على المفكرين والعلماء ويستعينون بالسلطة السياسية في تحديد ما هو مسموح وما هو ممنوع من الإنتاج العلمي، ولعلّ أقرب مثال إلى الذهن هو استبعاد تدريس الفلسفة التي هي أم العلوم وأساس التفكير العلمي السليم، فنحن البلد الوحيد في العالم الذي يتخذ هذا الموقف، ونحتج له بمبررات دينية. وبسبب الإقحام المفتعل للدين في مجالات العلم، تضاعفت سطوة رجال الدين، بينما ضعف إنتاج العلم، أي ازددنا تديناً وازددنا تخلفاً في الوقت نفسه.

لا يختلف اثنان على أن إنتاج العلم هو سر النهضة وسبب الحضارة، وإنتاج العلم أولاً وقبل كل شيء إلى بيئة تضمن الحرية الكاملة والأمان الكامل للعلماء والباحثين. من

المعروف بين أهل القانون أن تحقيق العدالة مشروط بتمتع القاضي بعصمة تامة من المؤاخذة والأذى كي يصدر أحكامه من دون وجل أو مجاملة أو مراعاة لهذا وذاك. ويعرف أهل الفكر أن إنتاج العلم مشروط بتمتع المفكر بنفس العصمة، في نفس الدرجة، كي يواصل بحثه من دون وجل أو مجاملة. ومتى ما افتقرت البلاد إلى بيئة كهذه، تراجع الإنتاج العلمي أو توقف، وتباعدت احتمالات النهوض والتقدم.

رأي الفقيه ليس حكم الله(*)

الأصل في الفتوى أنها رأي شخصي للفقيه، وهو رأي قد يوافق آراء الفقهاء الآخرين وقد يخالفهم. واتفق الأصوليون والدعاة معاً على أن اختلاف الفتوى سبب للتيسير على المكلفين، والتيسير أصل في سلامة الحكم الشرعي. وذهب كثيرون إلى أن اختلاف الفتوى من أسباب استيعاب الشريعة المقدسة للتحديات المتولدة عن اختلاف الأزمنة وتغير ظروف المعيشة والثقافة وحاجات المجتمع. وكان من سمات عصور التخلف توقف الفقهاء عن نقد فتاوى أساتذتهم وذوي الشهرة من معاصريهم وقدمائهم.

وشهدنا في السنوات الأخيرة عدول عدد ملحوظ من الفقهاء عن آراء مشهورة لأسلافهم، بل وعدولهم عن آراء خاصة سبق لهم أن استدلوا عليها وتبنوها وأفتوا بها ودافعوا عنها. وبين أبرز ما يذكر هنا رأيهم في عمل النساء وشروط الزواج، ورأيهم في أشكال الممارسة السياسية الحديثة، وفي التعاملات المصرفية والتأمين، وفي السفر إلى غير بلاد الإسلام.. إلخ.

واختلاف الفتوى هو السياق الطبيعي، لنأخذ مثلاً القروض البنكية التي دار حولها خلاف كبير، فقد ركز أكثر الفقهاء على الفائدة المشروطة كسبب لتصنيف القروض ضمن المعاملات الربوية المحرمة. بينما ميّز شيخ الأزهر مثلاً بين القرض الاستهلاكي والاستثماري، ورأى أن الثاني لا تعيبه الفائدة لأن المقرض شريك في فائض القيمة التي يولدها رأس المال، فله حق في الربح، كما ركز على ناتج الاستثمار وهو العمران في الأرض وتحسن المعيشة للمقترض وغيره. ونظر المرحوم شمس الدين إلى اختلاف النظام الاقتصادي ودورة رأس المال في زمن النص عنه في الزمن الحاضر، ولا سيما اختلاف مفهوم العمل والتباين بين حصة كل من رأس المال والعمل في تكوين الناتج.

(*) **المصدر**: جريدة عكاظ، التاريخ ٢٤/٤/١٤٢٩هـ.

ويقال مثل ذلك عن تحريم السفر إلى بلاد الكفار، فقد استدل المانعون بنصوص صريحة من السنة، بينما ركّز المجيزون على اختلاف الظرف الذي وردت فيه تلك النصوص عن ظرف العالم الراهن، كما استدلوا بالتجربة التي تثبت بوضوح أن المسلمين الذين سافروا إلى بلاد الكفر قد حافظوا على دينهم ولم يتحولوا كفاراً. فالواضح أن هؤلاء نظروا إلى الرسالة الداخلية للنص أو غرض الحكم وليس ظاهره أو منطوقه ولو كان صريحاً بيناً في التحريم.

والفقيه ـ مثل سائر خلق الله ـ يتفاعل مع محيطه، يتأثر بظروفه المادية والثقافية، وبما يجيش في صدور الناس حوله من هموم وتوجهات وانفعالات ومصالح ومصادر قلق ورغبات وتطلعات، وما في نظامهم الاجتماعي من أعراف وتقاليد وأنماط معيشة. وهو ـ مثل غيره ـ يتعرض لعوامل الجذب والطرد في داخل البيئة الاجتماعية، كما يتعرض لمصادر الضغط وردود الفعل، سواء تلك التي تتولد في داخلها أو تنعكس عليها من الخارج. يضاف إلى هذه أيضاً العوامل الشخصية التي تشمل الانتماء الطبقي أو الإثني، المستوى المعيشي، مصادر التعلم والثقافة، ومقدار المعلومات والمعارف المتوفرة له، والتجربة الحياتية الشخصية. فمجموع هذه العوامل يؤثر تأثيراً قوياً على رؤية الفقيه للموضوعات وظروفها، وبالتالي على اختياره للقواعد الشرعية التي يطبقها على الموضوع. ولهذا السبب تأتى آراء الفقهاء متباينة في الموضوع الواحد.

هذا التمهيد يثير سؤالين ضروريين:

الأول: إذا كان رأي الفقيه ـ كبيراً كان أو صغيراً ـ على النحو المذكور، فهل يعتبر مطابقاً لحكم الله، أو هل يصح أن نطلق عليه صفة (حكم الله) أو (حكم الدين)، أم يبقى مجرد رأي شخصي محترم مثل سائر النظريات والآراء العلمية التي يلتزم بها المتلقي أو يعرض عنها بحسب اختياره؟

الثاني: هناك على الدوام حاجة لأحكام ملزمة، مثل الأحكام التي تصدر عن جهات سيادية في الدولة، أو الأحكام التي يصدرها القاضي في النزاعات. وهي أحكام تؤثر في الناس وفي مصالحهم، وقد تقيم حقوقاً وتبطل أخرى. فهل يصح الرجوع إلى رأي شخصي معرض للعيب والقصور في مثل هذه الأحكام، أم نختار طريقة مختلفة للحكم في مثل هذه المسائل، تعين على تقليص احتمالات الخطأ الشخصي؟

متى يصبح رأي الفقيه حكم الله؟(*)

الفقهاء يفتون بآراء مختلفة في المسألة الواحدة، مثل دعوى الاختلاط بين الرجال والنساء في أماكن العمل، المثارة حالياً. ولا بد أن القرّاء اطلعوا على آراء من يجيز الاختلاط ومن يحرمه ومن يضع شروطاً للتجويز. فهذا مثال حي على الاختلاف في مسألة واحدة في ظرف واحد. بديهي أن حكم الله في المسألة واحد لا يمكن أن يكون متعدداً. لكن لا يستطيع أحد، فقيهاً كان أو غيره، أن يدعي دون تحفظ أن رأيه هو حكم الله فلا زيادة ولا نقصان. لأنه لو ادعى ذلك فكأنه قال إن علمه هو علم الله أو مساوٍ لعلم الله. وهذا مستحيل ولا يقول به أحد.

تنبه الفقهاء إلى هذه الإشكالية منذ القدم، فميّزوا بين نوعين من العلم، العلم بالواقع والعلم بالظاهر. وحصروا العلم الواقعي في الله سبحانه. أما علم البشر فهو جميعه علم بالظاهر الذي قد يطابق الواقع وقد يجانبه. والفقه هو واحد من هذه العلوم، لذلك عرفه بعضهم بالظن الغالب. والحق أن جميع العلوم هي ظنون غالبة، أو احتمالات، بعضها يستند إلى أدلة أقوى، وبعضها يجمع بين الدليل العلمي والإمكان العملي. وطور الأصوليون مجموعة أدوات منهجية لحصر تلك الإشكالية وتحديد ما يصح وما لا يصح الاعتماد عليه من الأدلة. بديهي أن جميع الأدلة مؤقتة، بمعنى أنها مرتبطة بحيثياتها الظاهرة للفقيه في وقت البحث. وقد تظهر له أو لغيره أدلة أخرى في وقت مختلف أو ظرف مختلف فيعدل عن الرأي الأول إلى غيره، وهذا من الأمور الجارية والمتعارفة بين جميع دارسي الشريعة. هذا من جهة.

لكن من الجهة الثانية، فإن الناس بحاجة إلى العلم حتى لو كان ناقصاً. ويقضي العقل الطبيعي بالعودة إلى صاحب العلم المتخصص، مثلما نعود إلى المهندس حين نبني بيتنا وإلى الطبيب حين نحتاج للعلاج. الفقيه في هذا المقام مصدر للعلم. وحين يعطيك العالم علمه فأنت تأخذ به، حتى لو علمت باحتمال تغير رأيه بعد زمن. لأن الناس لو انتظروا كمال العلم لما وصلوا إلى شيء أبداً، فالعلم بطبعه ناقص وهو يتكامل بالتدريج، لكنه يبقى إلى الأبد ناقصاً، وهذا هو السر في كفاح الإنسان من أجله. في مثال الطب، يخبرنا الطبيب بأن بعض علاجات اليوم ستلغى في المستقبل لوجود أخرى تحت التطوير

(*) **المصدر**: جريدة عكاظ، التاريخ ١٤٢٩/٥/٢هـ.

والبحث. لكننا مع ذلك نأخذ بالأولى لأننا نحتاجها اليوم، مع علمنا بنقصانها. من هنا قال الأصوليون بأن الأخذ برأي الفقيه وتطبيقه مبرئ لذمة المكلف لأنه يسد حاجة قائمة ولو كان ناقصاً. ولا يجب على المكلف دراسة جميع الآراء ولا تقييم أدلتها. واعتبروا ذلك من أنواع التيسير الذي يأمر به الشرع.

المكلف إذن، يأخذ برأي الفقيه لأنه علم تقوم الحجة بوجوده، وتبرأ الذمة بتطبيقه. فإذا أخذ المكلف بذلك الرأي، تغيرت صفته من نظرية علمية إلى حكم ديني. بعبارة أخرى فإن التزام المكلف برأي الفقيه يسبغ على هذا الرأي قيمة دينية، فيصبح حكم الله) بالنسبة لذلك المكلف على وجه الخصوص. مع أنه يبقى رأياً عملياً عادياً بالنسبة لبقية المكلفين الذين لم يقبلوه أو لم يلتزموا به. ومثل ذلك رأي القاضي الذي يتحول إلى حكم واجب التنفيذ على أطراف القضية التي نظرها، دون بقية الناس. فهو بالنسبة لأولئك قانون ملزم وهو بالنسبة للآخرين مجرد رأي علمي. ومن هنا نفهم أن القيمة الدينية لرأي الفقيه ليست منبعثة من داخله، بل من مصدر خارجي هو تبعية المكلف له، أي قرار هذا المكلف بالرجوع إلى ذلك الفقيه. وكذلك الأمر بالنسبة لحكم القاضي الذي يستمد قيمته من القانون العام للبلد الذي فرض على المتخاصمين الالتزام بحكم القاضي الذي نظر دعواهم.

خلاصة الكلام إذاً:

إن رأي الفقيه هو في الأصل نظرية علمية محترمة، لكنه ليس حكم الله ولا ينطوي على إلزام.

حقوق الإنسان في المدرسة(*)

كان أعضاء الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان أكثر المتفائلين يوم عيّن رئيس الجمعية د. عبدالله العبيد وزيراً للتربية في فبراير ٢٠٠٥. منذ بدايات هذه الجمعية اكتشف الأعضاء أنهم يواجهون مشكلة حقيقية في عملهم تتلخص في غياب مفاهيم حقوق الإنسان عن الثقافة المحلية، الأمر الذي جعل خطابهم غريباً أو مستغرباً.

فكروا في معالجة هذا النقص عبر النشاط الإعلامي والتثقيفي المباشر. لكنهم

(*) المصدر: جريدة عكاظ، التاريخ ١٤٢٩/١٢/١٧هـ.

أدركوا منذ البداية أن تنسيج هذه المفاهيم في الثقافة العامة ينبغي أن يبدأ في المراحل العمرية المبكرة، أي مرحلة التعليم قبل الجامعي التي تتشكل خلالها شخصية المواطن وذهنيته. ولهذا تفاءلوا بتعيين رئيسهم وزيراً للتربية.

اليوم وبعد مضي أربع سنوات، يتساءل المهتمون بحقوق الإنسان عن ما تحقق في هذا السبيل. في نهاية العام الماضي أصدرت الوزارة وثيقة حقوق المعلم، وتبعها في بداية العام «وثيقة حقوق الطالب ومسؤولياته». ونفترض أن وثيقة الحقوق هذه موجهة للطلاب والمعلمين وإدارات المدارس معاً. لكني أظن أن هذه الوثيقة لا تزال تدور في مكاتب البيروقراطيين، أو أنها قد نامت فعلاً في أدراجهم. فأنا كوليٍّ أمر لأربعة طلاب يدرسون في مراحل مختلفة لم أتلق أي إشعار من مدارسهم يفيد بتلقيها لهذه الوثيقة وما إذا كانت قد وضعت بالفعل برنامج عمل لتطبيقها. كما أنها لم تبلغ الطلاب بوجود مثل هذه الوثيقة أو حقوقهم المقررة فيها. بعض المدارس الخاصة بادرت بوضع وثيقتها الخاصة بحقوق الطالب قبل ذلك التاريخ، ويجدر القول إن الذي أطلعت عليه منها لا يصل ـ من حيث المفاهيم ومن حيث الإجراءات العملية ـ إلى المستوى اللائق بهذا العصر والتحديات والحاجات القائمة فيه. لكنها على الأقل مبادرة تستحق التقدير. أما المدارس العامة وكثير من المدارس الخاصة فالواضح أنها لا تزال غائبة عن هذا الأمر تماماً.

يجدر بالوزارة أن تبادر إلى تحديد برنامج عمل لتحويل تلك الوثيقة من ورقة يتداولها البيروقراطيون إلى واقع حي يعرفه ويطبقه المعنيون به، أي الطلاب. نحن بحاجة إلى تكريس وقت مناسب للحديث عن هذه الوثيقة لكافة الطلاب، ولا سيما للحديث عن حقوقهم على مدرسيهم وآبائهم ومدارسهم ووطنهم. لقد اعتدنا الحديث عن «واجبات» الطالب وأبدعنا في اختراع الكلام والبلاغة في بيانها، لكن الحديث عن «الحقوق» يحتاج إلى طريقة مختلفة وروحية مختلفة.

تلك مهمة تعالج إشكالاً محدداً هو العلاقة بين الطالب والمدرسة. لكن تنسيج مفاهيم حقوق الإنسان في الثقافة العامة يحتاج إلى طريقة أخرى ومنهج مختلف. هذه العملية لا تبدأ بالكلام عن أهمية حقوق الإنسان بل بتمهيد الأرضية الفلسفية والأخلاقية التي تقوم عليها. مثلما ندرس في الابتدائية جدول الضرب باعتباره أرضية لفهم الرياضيات، فإننا بحاجة للبحث عن شيء مماثل في ثقافة حقوق الإنسان، شيء يسهل فهمه واستيعابه ويمثل في الوقت نفسه أساساً مكيناً لبناء هذه الثقافة فوقه.

أقترح التركيز على «قيمة التسامح» كموضوع محوري يجري التركيز عليه في المرحلة الحالية. يمثل «التسامح» أرضية أخلاقية وفلسفية لشريحة واسعة من مبادئ حقوق الإنسان، وهو قيمة كونية، تتفق عليها جميع الأديان بما فيها الدين الإسلامي، فضلاً على وثائق حقوق الإنسان الدولية والإقليمية. وبالنسبة لبلادنا فإنها تمثل حلاً لمشكلة التشدد أو الغلو أو التطرف... إلخ. تنسيج قيمة التسامح في الثقافة العامة لا يبدأ بالحديث عن أهميته بل بمعالجة السبب الذي غيّبه عن الثقافة، وأعني به التجاهل أو الإغفال. ونذكر جميعاً المثل العربي «المرء عدو ما جهل». يبدأ التسامح بالتعرف على الآخرين المختلفين، وكلما تعرف الإنسان على أحد أصبح أكثر قدرة على تفهم خصوصياته وتقبلها أو اللين في التعامل معها. وبالعكس من ذلك فإن الجهل بالغير يولد خوفاً منه أو ريبة فيه.

يمكن لقيمة التسامح أن تكون مضموناً منتشراً في الكثير من المناهج الدراسية من التاريخ إلى الجغرافيا إلى التربية الوطنية إلى الثقافة الإسلامية. ولهذا حديث آخر نعود إليه في الأسبوع الآتي.

معنى أن تكون حراً.. آراء قديمة وجديدة(*)

في ماضي الزمان تحدث الفلاسفة عن الحرية في معنى الانعتاق والتحرر من الميول النفسية والشهوات، أو ما يسمى بالنفس السفلي، وصولاً إلى السيطرة التامة للعقل على حركة الإنسان وأفعاله. هذا النوع من التحرر أو الانعتاق، لا يناله غير قليل من الناس. وتسبقه رياضة ذهنية وروحية غرضها تمكين النفس العليا، أو العقل، من تكييف نوازع الإنسان الداخلية ومراداته وطريقة عيشه حتى تنسجم تماماً مع قواعد الأخلاق، وتجسد طبيعة الإنسان النقية. يركز هذا المفهوم على سبل للتطور الروحي والمعنوي للإنسان، وليس الظرف الاجتماعي أو القانوني الذي يعيش الإنسان في إطاره.

التفكير في الحرية يتناول في العادة علاقة بين ثلاثة عناصر:

أ: الفرد، ب: شيء يريده الفرد، ج: عامل خارجي (أو داخلي) يمنع التقاء الاثنين أو يسمح به.

(*) **المصدر**: جريدة عكاظ، التاريخ ١٤٣١/٦/٢٤هـ.

ويتركز الجدل في الغالب حول العنصر الثالث، أي العامل الخارجي (أو الداخلي). حين يقول الفرد بأنه حر أو غير حر، فإنه يشير إلى أن العوامل الخارجية تسمح بتحقيق إرادته أو تعيقها. لكنه أيضاً قد يصف مشاعره الداخلية في لحظة محددة، فهو يقول إنه حر أو غير حر، بمعنى أن رغباته متدفقة وقابلة للتحقيق، أو أنها مكبوتة أو مقيدة. الحرية هنا وصف للذات، بينما هي في الحالة الأولى وصف للعلاقة بين الذات والخارج. أو وصف للواقع الخارجي فقط حول كل من العناصر الثلاثة دارت نقاشات كثيرة جعلت موضوع الحرية واحداً من أغنى حقول المعرفة الإنسانية، وهي لا تزال ـ وربما ستبقى ـ جذابة للمزيد من الباحثين والنقاشات. وحسب ايسايا برلين الذي تحدث في خمسينيات القرن الماضي فقد سجل تاريخ المعرفة نحو ٢٠٠ معنى للحرية اقترحها باحثون في حقب التاريخ المختلفة، تدل بالتأكيد على أهمية موقع الحرية ضمن تطلعات الإنسان والمسار التاريخي للإنسانية ككل.

اقترح كارل دوتش تعريفاً موسعاً لمفهوم الحرية ينطلق من مقارنة بين وضع الإنسان في حالات مختلفة، يمثل كل منها فرصة أو قيداً، وينتهي بمساواة مفهوم الحرية مع توفر خيارات متنوعة قابلة للتحويل إلى أفعال. الحرية في هذا التعريف هي «شريحة الخيارات الفعّالة المتاحة لفرد أو جماعة من الأفراد. قدرة الجماعة على اختيار الأفعال أو السياسات يمكن أن تترجم عند الممارسة إلى خيارات غير مباشرة للأفراد».

ينظر هذا التعريف إلى أربعة أبعاد أو شروط مسبقة:

١ ـ غياب المعوقات التي تقيد حركة الفرد.

٢ ـ توفر الفرص الفعلية التي يجسد الفرد من خلال استثمارها إرادته ورغباته وطريقة العيش التي يطمح إليها.

٣ ـ قابلية الفرد الذاتية، البدنية أو الروحية أو الذهنية، لفعل ما يريد.

٤ ـ وعي الفرد بالمحيط الذي يتعامل معه، بما فيها وعيه بحقوقه والفرص المتاحة له، وقدراته الشخصية.

تلخص هذه الأبعاد معظم الإشكالات التي تعرضت لها التعريفات المختلفة للحرية. لكنها تكشف أيضاً عن إشكالية هامة مصدرها هو التعارض المحتمل بين ما يريده الإنسان وبين الوسائل المتاحة لتحقيق هذه الإرادة. ينتمي بعض تلك التعارضات إلى

المجال السياسي كما في البعدين الأول والثاني، بينما تنتمي التعارضات في البعدين الثالث والرابع إلى المجال النفسي والثقافي..

الجدل المعاصر حول مفهوم الحرية يدور في معظمه حول العوائق الخارجية. أي ضمن الدوائر الثلاث الأولى.

الفرضية هنا أن الإنسان له حق في أن يفعل شيئاً، أو أنه يريد أن يفعل شيئاً، لكن ثمة عائقاً خارجياً يمنعه من إنفاذ إرادته. هذا العائق قد يكون طبيعياً أو ذاتياً مرتبطاً بالفرد نفسه. وهذه ليست موضوعاً للنقاش، ولا تعتبر من نوع تقييد الحرية. بخلاف النوع الأخير من العوائق، أي تلك التي تتعلق خصوصاً بذات الإنسان (مثل الجهل والمرض) أو بالإمكانات المتوفرة في البيئة المحيطة (مثل الخدمات العامة الضرورية لتسهيل الحياة)، والتي كانت موضوعاً لنقاشات المفكرين الاشتراكيين الذين اعتقدوا أن إقرار القانون بحرية الأفراد لا يجدي نفعاً طالما لم يستطع الإنسان استثمارها بسبب قصور ذاتي أو بيني. خلافاً لهذا الاتجاه ركزت نقاشات الفلاسفة الليبراليين على العوامل الخارجية التي تقيد إرادة الفرد، وبصورة محددة:

أ ـ التدخل الاعتباطي من جانب الآخرين حين يريد الفرد التمتع بما يعتبره حقاً له.

ب ـ تضييق الخيارات المتاحة للفرد بحيث لا يبقى أمامه سوى سبيل واحد للتصرف أو العمل أو التفكير أو التعبير عن الأفكار.

تفكيك التطرف لتفكيك الإرهاب(*)

اتفق تماماً مع الأستاذ مشاري الذايدي بأننا لم نفعل ما يكفي لتحييد التطرف الذي يوفر المدد البشري والفكري لشبكات الإرهاب. المحاولة الفاشلة لاغتيال سمو الأمير محمد بن نايف أعادت التذكير بأن المملكة لا زالت هدفاً لشبكات العنف الذي ظننا أنه قد تراجع في العامين الماضيين. المؤكد أن معظم السعوديين متفقون على إدانة التوسل بالعنف الذي ظننا أنه قد تراجع في العامين الماضيين. المؤكد أن معظم السعوديين متفقون على إدانة التوسل بالعنف المسلح لأي غرض سياسي أو ديني أو اجتماعي.

(*) **المصدر**: جريدة عكاظ، التاريخ ١٧/٩/١٤٣٠هـ.

الحوادث الأخيرة كشفت عن حقيقة مؤلمة ربما أغفلناها طوال الأشهر الماضية، وهي أن هناك من يعمل بقصد أو بجهالة على تغذية اتجاهات العنف في المجتمع، من خلال تصوير المنافسين كأعداء للدين أو تصوير الصراع الفكري والسياسي الطبيعي كمعركة حياة أو موت بين الاتجاه الديني والتقليدي والاتجاهات المنافسة. ذلك الشخص الذي يقول على شاشات التلفزيون إنه لو التقى بالدكتور تركي الحمد لبصق في وجهه، وذلك الذي يتحدث عن القتل والقتال والردة كما لو كان الأمر يتعلق بعنز في سوق المواشي، وذلك الذي يدعو الشباب إلى التصدي بأيديهم لكل من خالف تقاليده أو متبنياته الدينية، وذلك الذي يبرر قتل الناس في دول أخرى لأن مذهبهم باطل أو لأن دينهم محرف.

كل هؤلاء ينفخون في شراع الإرهاب عن وعي أو عن جهالة. فهم يصورون العنف كتعبير وحيد عن صفاء العقيدة، وهم يهونون من قيمة الدم الحرام حتى تتحول إراقة الدم إلى حلم يلح على ذهن الشاب البسيط الذي يريد أن يكتشف ذاته أو يجسد رجولته أو يفي بدينه تجاه ربه أو تجاه شيخه. نحن لا نتحدث عن حالات فردية. لقد تحول التطرف الديني إلى غول يأخذ بخناق البلاد، وتراه أمامك في كل يوم، في المساجد والمدارس والتلفزيون والصحف والإنترنت. هذا الغول أدرك اللعبة السياسية وأجادها، في مثل هذه الأيام تراه ساكتاً خامداً، حتى إذا ترخى اهتمام الناس بحوادث العنف السياسي، نهض من بيانه محارباً هذا وشاتماً ذاك. يعمل هذا الغول السياسي على استغلال كل قضية لتجنيد الناس ونفخ ثقافة العدوان فيهم وتعزيز الكراهية بينهم وبث اليأس والارتياب في نفوسهم. وهو يضع كل عمل من هذه الأعمال في قالب ديني، فكأنه صاحب الشريعة أو ممثلها الوحيد، وكأنه الناطق الحق الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه.

يحرص الشباب جميعاً على دينهم وسلامة مجتمعهم. هذه المشاعر النبيلة تمثل مدخلاً لتعزيز شعورهم بالمسؤولية وحماستهم لتنمية ذواتهم والمساهمة في إنماء مجتمعهم. لكن دعاة التطرف يستثمرونها في زرع الإحباط والشعور بالمهانة عند الشباب. وهم يوجهون هذه المشاعر السلبية نحو منافسيهم السياسيين أو الاجتماعيين، أي جميع شرائح المجتمع عدا الفئة التي تدور حولهم وتردد أقوالهم. ينظر أولئك المتطرفون إلى كل إنسان باعتباره عدواً فعلياً أو عدواً محتملاً. أما لأنه يتبع منهجاً دينياً منفتحاً، أو لأنه يركز على قضايا الإصلاح الاجتماعي والثقافي، أو لأنه يتطلع إلى أسلوب حياة مختلف، أو لأنه يعبر عن آراء غير تلك التي تحمل ختم «الفرقة الناجية»، أو لعشرات الأسباب غير

هذه وتلك. في كل الأحوال فإن يوميات دعاة التطرف هؤلاء مكرسة للبحث عن أعداء أو اصطناع أعداء أو اصطناع أعداء أو وصف أعداء. كتاباتهم وخطاباتهم ومجالسهم مكرسة في معظمها للحديث عن «الآخرين»، أي الأعداء الفعليين أو الأعداء المحتملين.

الشاب الذي ساقته أقداره إلى حلقات هؤلاء المتطرفين سوف ينزلق بالتدريج إلى حمأة العداوة، سوف ينشغل ذهنه بالتخلص من الأعداء الواقعيين والمتخيلين بدل انشغاله بتطوير كفاءاته وبناء حياته. نموذج الحياة الفاضلة الذي يرنو إليه سوف يتجسد في الانتصار على أولئك الأعداء المفترضين، بدل الانعتاق من الجهل والخرافة والفقر.

التطرف والتطرف الاجتماعي والثقافي هو الذي يبرر العنف ويجعله اعتيادياً، مقبولاً، بل ومحبذاً، ولهذا فإن تجفيف منابع الإرهاب، يتطلب أيضاً كسر شوكة التطرف وإعادة المتطرفين إلى مكانهم الطبيعي، بعدما تحولوا إلى غول يسعى للهيمنة على حياة البلاد الثقافية والفكرية والاجتماعية.

أهم معارك ثريا الشهري التنويرية

المرأة: من ينصفها من ظلم الزواج والقضاء؟(*)

نشرت الشرق الأوسط بتاريخ الأول من هذا الشهر خبراً عن حق اللجوء السياسي الذي منحته وزارة الداخلية الإسبانية لامرأة خليجية ـ لم يصرح باسم الدولة ـ أجبرها أهلها على الاقتران برجل لم تكن لتريده، حملت بولديه ليكون نصيبها من عنفه واعتداءاته، فيما يعاونه في مهمته البطولية باقي أفراد عائلته، مما جعل حلقات المسلسل تكتمل بعلاجها الطويل في أحد مصحات إسبانيا، إلى أن أعلن وزير الخارجية الإسباني عن القرار الذي يخول حكومته تقديم واجب الحماية للمرأة، التي لم تجد من سلطات بلدها دعماً يعينها وأولادها على حل خيوط مأساتها مع زوجها.

لا يكشف الخبر عن أكثر من هذا، وكما أن الأمانة الموضوعية تحتم الاستماع إلى باقي أطراف القضية، فقصة الوصل من طرف واحد لا تكفي لتقييمها، إلاّ أننا أمام واقع يقول: إن اللجوء السياسي كان من نصيب امرأة خليجية هرباً من اضطهاد زوجها، ولنأخذ بطرف الخيط من هنا.

في الجاهلية عانت المرأة من العَضل، وهو منعها من الزواج من رجل لا ترغب فيه، وقد حرّمه الإسلام، وإن كان يبدو أن البعض لم يسمع بهذا التحريم، غير ما عُرف عن العرب من زواج الأكفاء، أي التشدّد في زواج العربية من غير العربي، أو من رجل قبيلة أدنى مكانة من قبيلتها، فجاء الإسلام وحرر المرأة من جهالة قومها، وأكرمها درجة بتخصيص سورة قرآنية تحمل اسم جنسها «النساء»، في الوقت الذي لم يمنح الرجل هذا الاستحقاق، ومع ذلك فقد قَولب المجتمع العربي نسق وحداته، بحيث كان له تغليب صفات الذكورة على الأنوثة، في تمايز مقصود للذكر على الأنثى، حتى وصل في قسمته

(*) المصدر: جريدة الشرق الأوسط، التاريخ ١٤٢٦/٤/٢٩هـ.

إلى مفردات اللغة، فجعل اللفظ للذكر، وترك للمرأة المعنى. يقول عبدالحميد الكاتب «خير الكلام ما كان لفظه فحلاً ومعناه بكراً»، ولأن التاريخ هو من إنشاء الرجل الذي أعلن أن له العقل وللمرأة الجسد، منذ سقراط وأرسطو حتى نيتشه والعقاد، فقد غابت المرأة عن كتابة الثقافة، واكتفى العرب بتدوين الرجل وتحليله، فإذا حاولت المرأة اقتحام الميدان، صنفوا كتاباتها بالأدب النسوي، وكأن ما يقابله هو الأدب الفحولي!

وعودة إلى ثنائية الرجل والمرأة نقول: إنه ليس أقسى على الإنسان من العيش مع آخر تعافه النفس والروح، فكيف إذا اقترن هذا العذاب بخصوصيات الحياة، وكم من نساء قدمن أنفسهن على مذابح الشهادة في سبيل استمرار مؤسسة زواج مهلهلة الأركان، ما كان لها لتدوم لولا تضحياتهن، وكيف لا ونحن نتحرك في مجتمع أبوي ـ طبقي، يضع الواجب والسلطة فوق الحب والسعادة، في انفصام بين الطبيعة والممارسة. فأين المرأة من هذا؟ مخلوق يبحث عن ذاته! وتابع ملحق بملكية رجل!

صحيح أن اختلاف المكان والبيئة بالعادات والتقاليد أحد أسباب التناقض والسجال الدائم حول حقوق المرأة العربية، ولكن يظهر أن المناطق الخليجية قد اتفقت فيما بينها على نمط أحادي في معاملة المرأة. يبدأ بالغزل ونظم القصائد، والأغلب حفظها، للتغني بالمحبوبة التي خُلقت أساطير آلهة الجمال من أجلها، وينتهي بانتقال هذه الأنثى إلى البيت، فإذا بفاتنة الشعراء تهوي من عليائها وتتحول إلى قصيدة مكسورة الوزن والقافية، وصوت يبعث على الملل، بل وإحساس زوج رتيب لا يوقظ فتوره إلاّ امرأة أخرى، تنهض فيه مسرحية التأنق ثانية في الملبس والكلام، واستبدال مرحلة القصائد بحديث «غير»، تحدده شخصية العنصر الأنثوي والمتجدد تبعاً للظروف والاحتياجات، ولا يبقى للزوجة البائسة إلاّ القنوع خلف الستار والرضى ببقايا زوج لا يخلو دوره معها من فصول الصفعات والركلات، فيتجمد مع الوقت قلبها وتتحجر المقلة في عينها، ولا يعود لوخز الضرب أو الخيانة ألم يوجع. فتعود وتختزل أوجاعها وإحباطاتها في جنوحها نحو التعويض الزائف عن كل نقص حقيقي في حياتها، ومن زوج لا يرحم إلى زوجة لن تندم لتبذير ماله كيفما اتفق، ومن زوج لا يشبع إلى أحضان بديل متطرف إما تديناً أو انحرافاً، ومن زوج لا يثمّن إلى زوجة لا تبذل ما يستحق التقدير، فالنتيجة سيان، والاسم أن العائلة تكمل مسيرتها، والأوقع أن العائلة تبكي رموزها، فماذا سيجني أبناء هذا النموذج القشرة والنشأة المربكة! وهل أدرك الأب وعميد الأسرة نهاية لعبه الذي كان يظن أنه للتسلية!

الرجل الشرقي الذي لا ينظر إلى امتداد أيامه مع زوجته على أنها ذكريات مشتركة، ورفقة درب، قدر تركيزه على تجاعيد وجهها، لا يعنيه أن يتعرف على امرأته كما هي وليس كما يراها هو، ولا يدري أنه ليس أحب على الأنثى من رجل يترك آثاره على نفسها قبل جسدها، فعلاقة الروح هي الأقوى، وهي الأبقى. إن الرجل إذا أجاب على سؤالين في مشواره يكون قد وفر في علاقته بالمرأة أكثر مما يظن: «من هي المرأة التي أريد! وماذا أريد من هذه المرأة!» فتحديد الأولويات يختصر الاختيار، وكما أن قانون الطبيعة يقرر أن المرأة من حيث إنها إنسان لا تجمع كل خصال البشر في شخصها، فعلى الرجل أن يعيد ترتيب هذه الصفات مع ذاته بحسب قناعاته، حتى إذا التقى منها اثنان أو قل ثلاثة في امرأة واحدة، ولم يتردد في خطوته التالية التي عليه تحمل تبعاتها مستقبلياً بنضج وعقلانية، وإن تغير سلم أولوياته مع الزمن.

وأخيراً، لو طلبت المرأة الخليجية من قضائها إنصافها وأبناءها من زوجها المعتدي، وخاصة إن كان من أصحاب المراكز، فهل يضمن لها القاضي ذلك الحق! الإجابة يؤكدها لنا حكم القضاء الغربي ـ بصرف النظر عن دوافعه ـ ثم والأهم: كم من النساء ملكت تكاليف لحظة الوقوف في المحكمة!

وكم متضررة عولجت على نفقتها! وكم امرأة غُصِبت على الزواج والشرب من كأس المر دِهاقاً!

لعبة النساء.. متى تنتهي؟!(*)

قرر الرئيس الإيراني محمود أحمدي نجاد السماح للنساء بدخول الملاعب الرياضية، وذلك لأول مرة منذ قيام الثورة الإسلامية، الأمر الذي أفسره وفي هذا الوقت الاضطرابي بالذات، بأنه محاولة من الرئيس لكسب أكبر عدد من مؤيديه، وخاصة بعد تدهور شعبيته في الداخل انعكاساً للأوضاع الاقتصادية التعيسة التي يعيشها المواطن الإيراني، على العموم موضوعنا اليوم لا يتناول الشأن الإيراني، وإنما يتجه نحو المرأة المسلمة ووضعها في مجتمع كلما واجه أزمة أو أحب أن يوحي بتحضره.. قام بتصدير كرت المرأة والتلويح به، وهو إجراء لا يختلف في تصرفه عما قيل مؤخراً عن سياسة

(*) المصدر: جريدة الشرق الأوسط، التاريخ ١٤٢٧/٤/٣هـ.

الرئيس بوش، وكيف أنه كلما عاش الأزمة قام هو الآخر بتغيير أحد العاملين في البيت الأبيض، بعبارة أخرى، المسألة ليس لها علاقة بالاقتناع الحقيقي بحقوق المرأة وفهم الدين لها، ولكنها مجرد وسيلة لإعادة الاعتبار للالتزام الداخلي انتصاراً على التظاهر الخارجي، فأين برامج الدولة التي تتناسب مع جدية طرح ورقة المرأة في مؤسسات البلاد ومواضع اتخاذ القرار؟ الجواب: يبقى تقسيم المجتمعِ الإسلامي موزعاً على أساس جنسي ينفرد الرجل فيه بالسيادة، وتبقى المرأة مخلوقاً تابعاً في صلاحياته لهذا الرجل حتى مع الاستثناءات التي قد تمنحها إحدى كراسيه التي ما زالت مقصورة عليه.

لقد تركتنا ثقافتنا الممزقة بين مستوى خطابي دعائي يصيح أصحابه بقيمة المرأة وإبرازها، وبين مستوى واقعي معاش تظل المرأة فيه عرضة للعن والتكفير والاتهام والانتقاد.. بين منادٍ مؤمن بأن الجنة تحت أقدام الأمهات، وبين مجتمع يزعم محدثوه أن معظم أهل النار من النساء، وكأن الأمهات لسن من النساء، وكأننا ندعو الابن إلى البر بوالدته، فإذا فعل ذهب هو إلى الجنة، وذهبت هي إلى النار، ولا أدري حقاً لِمَ يكون تحذير الشيوخ موجهاً عادةً للمرأة بجميع تفاصيل حياتها، ولا نسمع على نفس القدر من يلوم الرجل على خطاياه وما أكثرها كما يحصل عند الحديث عن المرأة! وإن كان مثيراً للملل تمسك كثير من الرجال المسلمين اليوم بنظرتهم الفوقية للأنثى، نظرة وصلتهم من عصور حكمتها الشخصية الذكورية ذات المصالح المعروفة، إلاّ أن الأكثر إثارة للشفقة والسخرية على السواء أن يظن المرء أنه بتمسكه هذا إنما هو يتقيد بالكتاب الكريم المنزل، فإذا كان قطاع من الفقهاء قد ذهب في عصور التدوين وتأصيل الفقه إلى ما ذهب إليه خوفاً من سلطة أموية أو عباسية، فليس ثمة ما يجبرنا على الالتزام بتفاسيرهم، إلاّ إذا كنا نخشى أن تطيح بنا رياح التجديد والاجتهاد، وأما المعاصرة، التي هي من العصر، فيكفيها فخراً أن الله تعالى قد جعلها محلاً للقسم في كتابه العزيز.

لقد ارتبط استمرار حياة العشيرة في الجزيرة العربية بطاقة المرأة على الإنجاب، ونتيجة لمحيط اجتماعي أصبحت المرأة فيه المصدر الحقيقي لتحديد مرجعية الأبناء المولودين من أزواج متعددين، فقد اختصت بخط الانتساب فنسب حملها إليها، إلى أن جُعل انتقال الإرث إلى أنسباء المتوفَى من طرفها، وما شيوع كلمة البطن والفخذ التي استعملها العرب وما زالوا ذات الارتباط المباشر بأعضاء المرأة وعملية الميلاد، سوى بمعنى العائلة أو العشيرة، وما لفظ الأمة سوى اشتقاق يعود بأصله إلى كلمة الأم، حتى لقد تضخم الاعتقاد بتوارث الصفات الطبيعية من الخال إلى الولد أكثر من أي شخص

آخر، بل إن عبادة الشجرة المعروفة في عدد من المجتمعات القديمة، لم تكن غير تجسيد للحياة والخصوبة التي هي من صفات المرأة، ولكن، وبالرغم من كل ما قيل وعلى خلاف ما قد يتهيأ للرائي لم تكن المرأة العربية تتمتع في ظل العلاقات القبلية والرعوية ـ الأبوية بتلك المساواة الاجتماعية المتخيلة، فهي إن احتفظت بنصيبها في بعض النواحي، تراه خسرته واغتصب منها في النواحي الأهم، فيكفي وأدها حية وحرمانها من الإرث واستباحة الرجال لها، الأمور التي أبطلها الإسلام وكفل لصاحبتها مساواتها مع الرجل في الخَلْق والإيمان والتكليف، إنما نجد أنه ومع التوسع المجتمعي وتعقده في العهد الأموي، وقت اكتمال نشوء الدولة في جوهريها السياسي والتشريعي، قد أخذت مكانة المرأة في التدني وفرض القيود على حريتها وحركتها، بدءاً بحضور المساجد وانتهاءً بالمنع باستثناء العجائز، ليليه العهد العباسي فيقضي على البقية الباقية من آثار حضور المرأة المحترم، فمع توسع الفتوحات وتفشي الفساد والتفكك الاجتماعي والأخلاقي وانتشار الجواري والقيان والغلمان والخصيان، تقلصت مساهمة المرأة في مجتمعها، وانقسمت النساء إلى حرائر وجوار، في وضعية سهلت معها استغلال الرجل لها كذريعة لسيطرته على بنات جنسها، دون إغفالنا بطبيعة الحال لإساءة تفسير معنى القوامة؛ حيث الاختلاف المتكرر في فهم بعض الآيات والأحاديث المعنية بالنساء، عدا عن التحولات المتلاحقة التي جعلت المجتمع الإسلامي أقرب إصراراً للانغلاق والتأخر، وأكثر ترسيخاً لسلطته السياسية الاستبدادية، وبالتالي أميل قابلية لاستحداث عادات وتقاليد جاءت على حساب قدسية النص.

تنشيط وعي المرأة وتثقيفه شرط أساسي لتحسين وضعيتها الاجتماعية وكذا قابليتها للرفض والمقاومة والاختيار، غير أن الرجل وبسبب تكوينه النفسي وتنشئته البيئية على قيم وسلوكيات تدعم من تفوقه على المرأة منذ اللحظة التي يعي فيها أنه ذكر وأنها أنثى، يشير بالدلالة إلى أن التغيير الجذري لا ينبغي أن يكون في حدود العلاقة التسلطية بين الرجل والمرأة على مستوى الأفكار النظرية فحسب، ولكن على نطاق الممارسة العملية القريبة، وفي سياق التربية الفعلية ومنذ الولادة على المدى البعيد كذلك، مع حتمية ما يقتضيه الأمر من إجراء تعديل وتبديل في القوانين المدنية والأعراف الاجتماعية، بما ينسجم مع احترام القدرات العقلية والروحية للمرأة، بحيث لا يمكن الاستغناء عنها أبداً، وليس بتهميشها في منظومة المجتمع واستدعائها وقت الحاجة واجهة للتزيين وكسب النقاط، كما مع الإيرانيات وغيرهن في ملاعب أخرى.. في بلاد أخرى.

فقه المرأة بحاجة إلى تفسير آخر(*)

وجه الملك عبدالله بن عبدالعزيز وزارة العدل السعودية بإنشاء محاكم تعنى بقضايا العنف الأسري، فكما أن لأي شيء في الدنيا اختصاص، فكذلك هو القضاء. وقد أشار الشيخ عبدالمحسن العبيكان في مقاله الأخير بمبدأ التخصص الذي بدأ التنظيم القضائي السعودي الأخذ به كمثل دائرة الأحوال الشخصية في كل محكمة عامة، ومن هنا وانطلاقاً من عالمية رسالتنا، وبما أن فهمنا اليوم لآيات التنزيل في ضوء التراكم المعرفي والحضاري غير ملتزم بفقه أو تفسير من عاش في قرون مضت وإن انسجم مع واقعه، فليس بالضرورة انسجامه مع واقعنا، سأكتفي بحديثي في إطار لا يتمسك كثيراً بالصورة التي عرفناها.

فلو تفحصنا قوانين الإرث وحدوده كما نص عليها سبحانه، لوجدنا أن الأنثى هي الأساس وليس الذكر، فالرحم هو الأصل في توزيع الإرث، يقول تعالى ﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ﴾ (النساء: ١)، حتى إننا نرى العلم الحديث وقد أثبت بالبرهان في مجال الاستنساخ كيف يمكن للأنثى إنتاج نفسها بدون الذكر، في حين لا يستطيع الذكر إنتاج نفسه بدون الأنثى، أمر ينبغي ألاّ نستغربه ونحن نقرأ كلمات امرأة عمران تلد ابنتها مريم ـ عليهما السلام ـ في القرآن الكريم: ﴿... إِنِّي وَضَعْتُهَا أُنثَىٰ وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا وَضَعَتْ وَلَيْسَ الذَّكَرُ كَالْأُنثَىٰ ..﴾ نفس الآية التي ذهب بعض المفسرين إلى اعتبار الذكر فيها أفضل من الأنثى، بينما العكس هو الصحيح، فالمشبه به في علم البلاغة أفضل من المشبه في مجال التشبيه، فمن أين جاء قلب المعنى، إلاّ أن صاحبه ومن فهمه على هذه الشاكلة كان رجلاً!

لنأت الآن إلى معنى القوامة وجدلها، فمن ضمن ما قيل فيها أن جنس الرجال قوام على جنس النساء بالفطرة، أي على طول الخط، فقوله تعالى ﴿بِمَا فَضَّلَ اللَّهُ بَعْضَهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ﴾ (النساء: ٣٤) قصد به بما فضل الله الرجال على النساء بالعلم والدين والعقل والولاية، فهل يعقل هذا! فسبحانه في قوله، ﴿الرِّجَالُ قَوَّامُونَ عَلَى النِّسَاءِ﴾، لم يقل الذكور قوامون على الإناث، وليست هذه كتلك، حيث إن كل رجل ذكر وكل امرأة أنثى وليس العكس، وكأن الله أراد ربط القوامة بالقدرات على اختلاف أنواعها، أي عندما

(*) المصدر: جريدة الشرق الأوسط، التاريخ ١٤٢٧/٥/٢هـ.

تكتمل وقت سن الرشد ويصبح الذكر رجلاً والأنثى امرأة، أما قوله ﴿بِمَا فَضَّلَ ٱللَّهُ بَعْضَهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ﴾ فيعني جعل القوامة للرجال والنساء معاً، إذ لو كانت كلمة بعضهم تعني الرجال فقط لدخل فيها قسم من الرجال وليس كلهم، ولكان ما بعدها أوجب أن يكون «على بعضهن» وليس «على بعض» ليدخل فيها قسم من النساء أيضاً، مما يوحي بأن الله فضل قسماً من الرجال على قسم من النساء، حاشى لله العادل أن يفعل، فأين تذهب بقية الأقسام لو صح والتي لم تدخل في الحسبة! وعليه، والأرجح أن «بعضهم على بعض» إنما تشمل الرجال والنساء معاً، ليصبح المعنى: بما فضل الله بعض الرجال والنساء على بعض آخر من الرجال والنساء، أليس هو القائل ﷻ: ﴿ ٱنظُرْ كَيْفَ فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ ۚ وَلَلْآخِرَةُ أَكْبَرُ دَرَجَٰتٍ وَأَكْبَرُ تَفْضِيلًا ﴾ (الإسراء: ٢١)، إنه ما ينفي أن تكون الأفضلية بالخلق، وتبقى بحسن الإدارة والحكمة والوعي والمتفاوتة درجاتها بين البشر، فمن الرجال من هم أفضل من النساء، ومن النساء كذلك من هن أفضل من الرجال.

أما الشق الثاني من القوامة والمتعلق بالأمور المالية، وعطفاً على ما ذكر، فإن صاحب المال تجوز له القوامة، إنه قانون اقتصادي ولا علاقة له بمستوى الثقافة أو الكفاءة، فصاحب العمل والمال متوسط التعليم يستطيع أن يعيّن المدير صاحب الشهادات العليا، ومصلحة الأسرة إنما تحتاج إلى قيّم يدير أمورها وتكون له القيادة رجلاً كان أم امرأة، وهذا ما ذهبت إليه الآية حين بدأت بقوامة الرجال على النساء، ثم انتقلت إلى اشتراك الرجال والنساء ﴿بِمَا فَضَّلَ ٱللَّهُ بَعْضَهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ﴾، لتختتم باستعراض قوامة النساء على الرجال في قوله ﴿...فَٱلصَّٰلِحَٰتُ قَٰنِتَٰتٌ حَٰفِظَٰتٌ لِّلْغَيْبِ..﴾ فكلمة صالحات تعني الصالحات للقوامة، فهو المحور الذي تدور حوله الآية، ولو كان لفظ الصالحات يعني الصائمات المقيمات الصلاة فما معنى قوله تعالى في دعاء زكريا: ﴿فَٱسْتَجَبْنَا لَهُۥ وَوَهَبْنَا لَهُۥ يَحْيَىٰ وَأَصْلَحْنَا لَهُۥ زَوْجَهُۥٓ ...﴾ (الأنبياء: ٩٠) فهل أصلح الله زوجة زكريا فجعلها تصوم وتصلي، أم أنه جعلها صالحة للإنجاب، الذي هو موضوع الآية؟

المرأة متى ما اتصفت بصفات القوامة من فكر أو مال أو حسن قيادة كانت صالحة للقوامة، فإذا لم تتصف بها تكون قد خرجت عن القوامة ليصبح اسمها ناشزاً، والنشوز هنا ليس في عصيان الزوج لأنه ليس بمدار الآية، كما أنه لا علاقة له بالنشوز الأخلاقي، إنما هو الخروج عن طريق القوامة بالمودة والرحمة، أي التسلط والاستبداد بالرأي، وفي هذه الحالة يكون الحل بالعظة أولاً وبالهجر في المضجع ثانياً، فإن لم ينفع

فـ﴿وَٱضۡرِبُوهُنَّ﴾ (النساء: ٣٤) أي اضربوا على أيديهن بسحب القوامة منهن، فالضرب في اللغة يعني أموراً كثيرة، ومنها ضرب الأمثال والنقود والضرب في الأرض والضرب من حديد، فلم يكن لزاماً أن يحصر معناه في استعمال العضلات! فهذا أبو داوود يقول في سننه حول هذه الآية إن بعض الصحابة فهم من ﴿وَٱضۡرِبُوهُنَّ﴾ معناها المباشر، فخرج رسول الرحمة بقوله: «لا تضربوا إماء الله»، وبما أن الرسول يستحيل أن يخالف ما أمر الله به، فنقول إنه كان أعلم الناس بأن الضرب إنما كان بسحب القوامة، وبالمناسبة فقد كشفت نتائج استطلاع صحافي في السعودية يتناول العنف ضد المرأة عن مسؤولية الرجال عن ٩٠% من حوادث العنف الأسري، ٥٠% منها موجه للمرأة، ولكن ما لم يذكره الاستطلاع، أننا لو سألنا أغلب هؤلاء الرجال عن حجتهم، لكان جوابهم الواثق أنهم إنما ينفذون شرع الله، فماذا لو اجتمع مجلس المجمع الفقهي وخرج بتفسير جديد يحل فيه مسألة الضرب هذه، كمثل اهتمامه العظيم بزواج المسيار والفرند!

حتى الكرة لم تسلم من التكفير(*)

انتشرت فتاوى فقهية تحرّم وتكرّه متابعة وتشجيع الفرق المشاركة في مونديال ألمانيا ٢٠٠٦، بحجة أنها تصرف الناس عن العبادة، إلى أن وصلنا إلى حكاية تكفير اللاعبين السعوديين الخمسة، لسجودهم لزميلهم بعد تسجيل هدفه، وطبعاً كان السجود لله وحده «وليس كما زعمت منتديات الإنترنت» كرد فعل تلقائي بعد إحراز التقدم، وكتقليد انتشر بين الرفق الكروية المسلمة، ولا غضاضة فيه، ومع ذلك، وحتى هذا التصرف الطبيعي من العبد لربه لم يسلم من التحريف والتأويل على غير محمله، فهل يوجد فعلاً من يؤمن بمثل هذه الافتراءات وما شابهها ويعتقد بها، أم هي لمجرد الاستفزاز والتواجد؟ وبهذه المناسبة يحضرني موقف صادفني في إحدى الجامعات السعودية، حين تحدثت في جمع من النساء عن بعض حقوقنا وكلي ثقة بتأييدهن للمنطق، لأفاجأ بهجوم محكم من قبل عدد لا بأس به، الأمر الذي فسر لي فيما بعد على أنه رفض لشكلي الخارجي واختياري لألوان ملبسي، وبالتالي الاعتراض على كل ما سأتفوه به أياً كان، مع العلم أن تاريخ الحدث كان سابقاً لكتابتي في الصحف، ولكني وعند تأملي في من تشدقن استنكاراً، وجدتهن وقد اشتركن في ارتداء الألوان الغامقة

(*) **المصدر**: جريدة الشرق الأوسط، التاريخ ١٤٢٧/٦/٢هـ.

بأسلوب يكاد موحداً، وفي تصفيف الشعر وتركه على سجيته بلا تهذيب يذكر، وفي أمور كثيرة من أبسطها طريقة الكلام ونغمة الصوت، دع عنك التقاء الأفكار والحجج، ولا أدري كيف تستقيم الحياة مع كل هذا التعقيد والتحريم على النفس!

وانطلاقاً من الفكر النقدي الحر، الذي ينادي به قرآننا الكريم، ولحاجتنا إلى التذكير بالتأكيد الرباني لنا بالنهل من متع الدنيا وزينتها، دعونا نعود إلى آية الشهوات الست الرئيسة في سورة آل عمران ١٤، والتي ذكر فيها أن «النساء» هي الشهوة الأولى، فهل كان المقصود بهن أزواج الرجال؟

لقد بدأت الآية بقوله تعالى ﴿زُيِّنَ لِلنَّاسِ ..﴾ وليس زين للرجال، ومن المعروف أن لفظة الناس تضم الذكور والإناث، فهل تقول الآية إنهما يشتركان معاً في اشتهاء النساء؟ تفسير لا يعقل، وخاصة أن الغريزة الجنسية لا تدخل في الشهوات التي تعنيها الآية تحديداً، ثم إذا كان المعني بالنساء أزواج الرجال فقد وردت في الشهوات مع الخيل المسومة والأنعام بأنواعها، فهل تعامل المرأة كالغنم والبقر؟ وبما أن الطعام والشراب والبيت والسيارة والحذاء من متاع الدنيا، فهل يعني هذا أيضاً وبناء على ما انتهت إليه الآية في قوله ﴿ذَٰلِكَ مَتَٰعُ ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا...﴾ أن المرأة شيء من الأشياء؟ فإذا أتينا إلى كلمة «البنين» والمذكورة في الآية، فهل تعني الذكور من الأولاد؟ فإذا كان الأمر كذلك، فمعناه أنهم أشياء، أي «متاع» أيضاً، فهل يصح؟ وكيف يكون عطفهم على الخيل والغنم؟ ولا نقول في ذلك كله إلاّ أنه عند ذكر لفظتي النساء والبنين في القرآن، فإنما يجب النظر إلى سياق الآية، كي نفهم المعنى كما يقتضيه العقل والموضوع والمطابقة مع الحقيقة، فعندما تأتي النساء أزواجاً للرجال تكون واضحة لا لبس فيها كقوله تعالى ﴿..إِذَا طَلَّقْتُمُ ٱلنِّسَآءَ..﴾ أو قوله ﴿أَصْطَفَى ٱلْبَنَاتِ عَلَى ٱلْبَنِينَ﴾ وهكذا، وعليه، نقول لقد جاءت «النساء والبنين» في آية الشهوات بالمعنى المجازي للكلمة، أما المعنى الحقيقي فهو:

اشتقت لفظة النساء في اللسان العربي من نسأ، والنسيء هو التأخير، قال تعالى ﴿إِنَّمَا ٱلنَّسِيٓءُ زِيَادَةٌ فِى ٱلْكُفْرِ..﴾، ومما يدلنا على فهم الأوائل لهذا المعنى قولهم: إن الله خلق آدم ثم خلقت منه حواء، أي إن الأنثى ظهرت في الوجود متأخرة عن الذكر، ولهذا سميت الإناث بالنساء، ومنه يمكننا إطلاق ذات المصطلح على كل شيء جاء متأخراً، وهنا نعود إلى معنى النساء، الشهوة الأولى في الآية، وتعني المتأخرات عن المتاع «الأشياء»، أو ما عرف في لغتنا الدارجة باسم «الموضة»، وهو ما ينسجم مع الفطرة البشرية للإنسان الذي ما فتئ يشتهي الجديد في اللباس والسيارات والأثاث.. إلخ.

والنبي ـ ﷺ ـ حين قال «حبب إلي من دنياكم ثلاث: الطيب والنساء وجعلت قرة عيني في الصلاة»، فهم قوله على أن النساء هن أزواج الرجال، وليس على أنها شهوة التجديد في الأشياء، والتي جاءت بمعنى التأخير في آية سورة النور ٣١ في قوله ﴿.. أَوْ نِسَآئِهِنَّ ..﴾ أي ما تأخر عن المذكورين في الآية من أحفاد وفروع مهما تدرجوا ونزلوا، باختصار، هي الشهوة الكامنة وراء التقدم الصناعي والتجاري والتي لولاها لانخفضت معدلات الإنتاج، لعدم توفر الرغبة في استحداث الجديد واقتنائه.

أمّا لفظة «البنين» فقد جاءت من الأصل «بنن» وتعني اللزوم والإقامة، وهي صفة الأبنية والبنيان، وقد أتت في قوله تعالى ﴿أَمَدَّكُم بِأَنْعَـٰمٍ وَبَنِينَ﴾، حيث ربط البناء بتذليل الأنعام، فلولا تذليل الأنعام لما استقر الإنسان وبنى له مسكناً، والبنون في قوله ﴿ٱلْمَالُ وَٱلْبَنُونَ زِينَةُ ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا ..﴾، تعني الأبنية من الإقامة وليس الذكور من الأولاد، وبما أن المال من المواد القابلة للتحويل والنقل، والبنون أي الأبنية من المواد غير المنقولة، فنلاحظ كيف تطابقت هذه الآية مع آية الشهوات التي تعني الأشياء المنقولة وغير المنقولة معاً.

ونحن إذ نحاول إعادة النظر في بعض التفاسير على ضوء النظم المعرفية الحديثة، فذلك لا يعني أبداً التشكيك بذكاء أو بتقوى أو بحسن نوايا سلفنا الصالح، ولكن بما أن الوحي ثابت وفهم الوحي الذي هو نتاج إنساني غير ثابت، فمن حقنا تحرير مفاهيمنا من سياقاتها الماضية، ودمجها في روح عصرنا حتى نعرف كيف نحيا بلا خوف أو تأجيل أو شعور بالذنب.

إذ متى عرفنا قيمة الحياة والغاية من استخلافنا فيها، فلن نقرأ في صفحة واحدة من صحفنا خبر يقول بتفرغ كبير مؤسسي شركات الحاسوب والبرمجيات العالمية بيل غيتس، بثروته البالغة ٥٠ مليار دولار لأعمال مؤسسته الخيرية، في مقابل خبراً آخر بتفجير أحدهم لنفسه داخل مسجد في بغداد حاصداً معه ١١ مصلياً و ٢٥ جريحاً.

الدولة: بين تسييس الدين وتصنيم القيم(*)

ماذا يجري في الدول من حولنا؟ تساؤل متشعب أحاول الإجابة عنه من خلال الحديث عن «بعض» الأمور المعنية بالدين والسياسة، فنحن لم نتعرف على معنى الشورى بما يفيد الديمقراطية إلاّ على ضوء اكتشافنا لنظريات السلطة الحديثة، ووسائل التعامل بها، فلم يحصل لفقيه أن انطلق، من مفهوم الشورى ليصل إلى بلورة فكرة نظام سياسي قائم على تحديد السلطة، والسبب في ذلك طبعاً أن المجتمع الإسلامي كان يعيش في بداياته مناخ الدين في صورته المختلفة عما هو عليه الوضع الآن، والذي كانت كلمة الشورى فيه تؤلف مفهوماً دينياً مرتبطاً بالتربية الأخلاقية المعني بها كل مؤمن فرد، وليس على أساس توجيهها للسلطة أو بناء قيادة محددة للدين أو الدولة، فكانت الشورى مبدأ وقيمة أخلاقية.

ومن أجل تحويل المبدأ والقيمة إلى نظرية، فإن الأمر يحتاج إلى كل المناخ العلمي الجديد، والحال أن التعامل مع السلطة من حيث الوعي والممارسة، على المستويين: الشعبي والرسمي، كان يعتمد على مجرد التحكم بها، اعتقاداً بأن السلطة منذ البداية أداة ووسيلة بيد الدين، والأداة لا قيمة لها، ولكن القيمة في من يستخدمها، وعليه، ولأن الدين ليس فيه نظرية دولة، ولأن الدولة أضيفت إلى الدين، ولأن الدين ما كان له أن يشرع للدولة دون اعترافه بأن المراهنة على الإيمان والإحسان والجهاد والتضحية غير كافية للخلاص، أو بعبارة أخرى، لتحقيق الاستقرار والبناء الاجتماعي الشامل، حَرَم الفكر الإسلامي نفسه من التبحر في عالم السلطة منذ اللحظة التي اعتبر فيها أن ليس للدولة ماهية مستقلة ومتميزة، وبسبب ذلك افتقد المجتمع الإسلامي القدرة على تدجين الدولة إن صح التعبير، فالتحكم والتأهيل يحتاجان إلى تحليل للآليات والمشاكل والعلاقات والتداولات، ولأنه لم تُفهم آلية عمل الدولة كما ينبغي، تحولت إلى قوة غامضة أقرب ما تكون إلى مفهوم العصبية الخلدوني، بل وأمكن لها بعد أن صدرت بقرار من الدين أن تصبح قوة سلب واستلاب للمجتمع والدين معاً، وما نظريات السياسة الإسلامية سوى محاولات لوضع شروط شكلية، لمجتمع فاقد المبادرة إزاء هذه الدولة.

إن القبول العام بالتصور القديم للدولة كذراع حديدي، هو الذي يفسر الحديث

(*) المصدر: جريدة الشرق الأوسط، التاريخ ١٤٢٧/١٢/٣هـ.

عن دولة عقائدية، كما لو أن تركيبة الدولة ليس لها في ذاتها قوام ونظام، ولكنها تستلهمهما من خارجها، وهذا يعني أننا لم نفهم بعد ماذا تعني الدولة، ولا أدري من أين أتت حكاية «السلطة الدينية»! فحتى الدولة في العهود الأولى لم تدع أنها صاحبة هذا النوع من السلطات، إنما كانت وسيطة بين جماعة المسلمين والعالم، وليس بينها وبين الله، والواقع أن نظرية الدولة لا يمكن أن تتألف بمعزل عن صياغة نظرية السياسة بما تشتمل عليه من تعامل بالدين والدنيا، أما الالتباس العميق والمبدئي في السياسة الإسلامية بين الأهداف والحوافز الدينية، والأهداف والحوافز السياسية، فهو السبب الذي منع الانفراج والتوصل إلى اتفاق أو تفاهم دائم على مر السنين؛ والذي كان الانشقاق الديني ثمناً لهذا الالتباس ومصدره.

أوضح مثال على غياب نظرية محددة في الولاية اختلاف المذاهب حول مفهوم الإمامة، حيث استمدت القيادة السياسية عند الشيعة من الإمامة الدينية والروحية القائمة على الصلة المباشرة للإمام بالنبوة وذرية الرسول ﷺ، كما ارتبطت عند الخوارج بمعنى الاجتهاد لكل مسلم عاقل بصرف النظر عن أصله أو نسبه، بينما ذهب أهل السنة والجماعة إلى نوع من الحل الوسط، حرروا فيه السلطة من الولاية الدينية والروحية، وابقوا على الشروط الشرعية الأخرى، ولكن إذا كانت جميع المذاهب والفرق الإسلامية أو أغلبها قد اتفقت على وجوب الإمامة كما يقول ابن حزم، الذي جعل منها واجباً دينياً، غير أن هذا الوجوب لم يكن يعني أبداً القول بوجود نظرية إسلامية للإمامة والسياسة، ولكنه قصد فقط حاجة الدين إليها، فمفهوم الدولة بما هي تنظيم داخلي للسلطات وطريقة عمل مع المجتمع وتداول للسلطة وتحقيق لبرنامج سياسي، لم يكن مطروحاً، لأن الدولة لم تكن إلاّ امتداداً للإمام أو السلطان، حتى صارت الدولة جزءاً من المؤسسة الدينية وتعويضاً لها عن غياب سلطتها المستقلة، والواقع أن الدولة لم تنجح في إخضاع السلطة الدينية إلاّ بقدر ما أعلنت هي نفسها خضوعها للدين.

ومع هذا.

وعندما شعر العلماء والفقهاء بخطر الدولة منذ صدامهم الأول معها في بداية عصر الأمويين، دفعهم حذرهم وانعدام ثقتهم إلى التمييز بين الخلافة الراشدة، حيث الدولة الإسلامية كما يريدونها، وبين الملْك الذي خلفها دون أن يكون إسلامياً كما يرونه، فكان عداؤهم الكبير لهذا الملْك ولهذه السلطة، بالرغم من اندراجهم تحتها، حتى إنهم قدموا عنها أكثر الصور سلبية، وكان لهم في ذلك مصلحة مزدوجة: تدعيم موقعهم في المجتمع

والسياسة كمركز للشرعية الدينية والأخلاقية، وإفراغ الدولة من كل شرعية أو أخلاقية حتى تضطر إلى الاعتماد عليهم كوسيط للجماعة، فيكونون بعملهم هذا، وبقدر ما دعموا الدين كمرجع اجتماعي ـ سياسي، قد تركوا الدولة تتطور خارج القانون، ومنعوها أن تنتج من ذاتها قانون سلطتها المستقل، والدولة حين تعيش على قيم ومبادئ تفرض عليها من خارجها، لا تتشكل فيها السياسة كممارسة خاصة، كما أنه وبقدر ما تنمو السلطة السياسية في حجر الدين كفقه وعقيدة وشعارات، تضعف الدولة كمفاوضة ومنظمة لمختلف المصالح، والتي لا تتعرض للانهيار بسبب إفلاسها من القيم والرؤى، ولكن العكس، بسبب عجزها عن تحقيق هذه القيم من جراء تجميدها.

كلمة أخيرة: أخطر مشكلة يمكن أن يعاني منها الدين ومن ثم المجتمع نفسه، أن يصبح سجين المصالح الخاصة، الرسمية وغير الرسمية، فلا بد أن يعيد في هذه الحالة تاريخ كنيسة القرون الوسطى، فيتحول إلى مذهبية متعصبة ومغلقة تخفي غياب الإيمان وإن تدثرت به، وتنكر الفساد وهي التي تقتات عليه.

ما أجمل التفكير.. بذكاء! (*)

توماس هوبز المتوفى عام ١٦٧٩، أحد أهم فلاسفة القرن الـ ١٧، تفقه بالقانون وساهم في بلورة أطروحاته على المستوى السياسي والحقوقي، وعلى رأسها مفهوم «العقد الاجتماعي»، هذا الرجل أحاطت بحياته مؤثرات زامنها وأثرت في تركيبة شخصيته ومنها الحرب الأهلية في إنجلترا، وتحطيم الأرمادا الإسبانية (أسطول حربي ضخم) على يد الأسطول البريطاني، وقد أرّخ بنفسه للحدث بقوله: «في عام الأرمادا وضعت أمي توأمين: الخوف وأنا»، معتبراً الخوف بمثابة العامل المحرك له، فقد عاش عمره في خوف دائم من الموت، ناشداً السلامة والأمن ليستمر في حياته الهادئة في التدريس.

ولنتعرف أكثر على هوبز نجد أنه كان نصيراً للسلطة الملكية، منتصراً لنظرية العقد الاجتماعي لتأييد الحكم الملكي المطلق على اعتباره أكثر نظم الحكم استقراراً، حيث فاضل الأفراد فيه بين حريتهم المطلقة التي لم يستطيعوا التمتع بها، وبين التنازل عنها في

(*) المصدر: جريدة الحياة، التاريخ ١٩/١٢/١٤٣٠هـ.

سبيل المحافظة على أرواحهم وممتلكاتهم والتمتع بها، فكان اختيارهم في جانب البديل الأخير، فهو تنازل جماعي ونهائي ليس للفرد فيه العودة عما تنازل عنه أو إنهائه بنفسه، لأنه تصرف إرادي لم يجبر عليه الأفراد إلاّ بحكم الطبيعة والعقل، ويبقى الحاكم أو صاحب السيادة وبحسب نظريته، ليس طرفاً في هذا العقد، ولكنه مقيد بأهدافه، ملتزم بتحقيق نتائجه.

كلمة أخيرة، عاصر هوبز ما عرف تاريخياً بالحريق الكبير وزمن الطاعون في إنجلترا، وهو حريق هائل وقع عام ١٦٦٦ واستمر أربعة أيام واجتاح أجزاء واسعة من وسط مدينة لندن، وتسبب في تدمير ١٣٢٠٠ منزلاً، و٨٧ كنيسة من بينها كاتدرائية سانت بول، ونزوح حوالي ٨٠ ألف نسمة، وكان الرأي وقتذاك بأن الرب غير راضٍ عن البشر وما هذه المآسي سوى تعبير عن غضبه.

هذا الكلام مر عليه أكثر من ثلاثة قرون ولا نزال نحن العرب نكرره ونصدّق عليه، فكل ما يحصل للغرب هو انتقام إلهي منهم، فإذا انتقلت الصورة لشارعنا، فهو أيضاً انتقام إلهي منا، وعلينا الرجوع إلى الله أكثر وأكثر، ناسين أن سيول جدة جاءت في وقت كانت فيه قلوب المسلمين تتجه نحو بارئها تستعطفه وتستغفره وتؤدي مناسكه، فكيف تكون هذه فكرتنا عن رحمة ربنا!! وماذا يكون تفسيرنا عن الزلازل والفيضانات التي تجتاح بلاد فقيرة ومسلمة، دع عنك العشوائيات!!

الله أرحم علينا من تذكيرنا بهذه الطريقة، والله بانتظار لهفتنا إليه في كل حين، بالشدّة وبغيرها، وعوضاً عن زرع الذنب في نفوس الناس في حق الله، لندع الله، صاحب الشأن، يحكم في ما يخصه ويعود إليه وحده بحكمه، ولنتحول نحن إلى الأسباب الواقعية التي أدت إلى التقصير، فحريق لندن كان نتيجة إهمال بشري من أي نوع فتفاقم ثم استفحل، وكارثة جدة سبقتها سنوات من الإشارات والتنبؤات التي تحكي عن قصة أمطار الأربعاء، ولأن الآخر تخلص من مبدأ تغييب عقله في إدارة مجرياته، باحثاً عن العلل الحقيقية ليعالجها ويتلافاها، لذا تجده اختصر فنجح، فليس من مبرر أبداً وفي عصر متطور التفكير بأسلوب رجل حريق لندن.

وقالوا: «محرك الأمم، وقائد كل الجيوش، ومدفعية كل الحروب.. هو الذكاء» جوستاف لوبون.

الوشاح(*)

يروي الفيلسوف السويسري جان جاك روسو قصة حصلت له وهو في الـ ١٦ من عمره، وكانت أحد أهم الأسباب التي دفعته في ما بعد إلى كتابة «اعترافاته» أو مذكراته، وملخصها أنه كان يشتغل كخادم لدى إحدى العائلات الإيطالية بعد هروبه من أهله في جنيف، وفي يوم وقع بصره على وشاح جميل فقرر سرقته وإهداءه إلى خادمة تشتغل معه وكان اسمها «ماريون»، ولكن انكشف أمره فخاف، فاتهمها بالسرقة، فطلب سيد البيت منهما المثول بين يديه ليعرف الحقيقة، وقد بهتت المسكينة وراحت تتوسل وتحلف الأيمان بأنها ليست الفاعلة، وهي تنظر إلى روسو باستعطاف وعتاب ظل يلاحقه طوال حياته، وبخاصة حين قالت: «كنت أعتقد أنك شخص طيب، هذا لا يليق بك، ولا أحب أن أكون مكانك»، ولكنه، وبإصراره على الكذب حتى الوقاحة ألصق التهمة بها، فاستحقا الطرد معاً.

إنها الحادثة التي سرقت النوم القرير من عيون روسو، فضميره المعذب أخذ يؤنبه إلى درجة أنه كان يراها في المنام تسأله: لماذا فعلت بي ذلك؟ ماذا فعلت لك كي تحطمني؟ فكانت تتراءى له بعد أربعين سنة وكأن الحكاية حصلت البارحة، فيفيق والدموع تملأ عينيه، حتى تضخمت هواجسه وكبّر له عقله حجم الخطيئة إلى أن تحولت إلى جريمة تقريباً، متسائلاً في لحظات الخلوة مع نفسه: ماذا حصل لماريون التي لم تؤذ أحداً في حياتها؟ أين ذهبت الفقيرة، وفي أي الدروب ضاعت؟

كلمة أخيرة: بسبب حادثة ولد أصدق كاتب عرفته أوروبا، صادق إلى حد تعرية نفسه بضعفها وقصورها مؤسساً بعذابه مبدأ محاسبة الضمير في الفكر الأوروبي المعاصر، يقول روسو: «ما كنت أخشاه بعد اندلاع الفضيحة ليس العقاب ولا الضرب أو الطرد، وإنما العار، حتى كنت أخشاه أكثر من الموت»، وهو ما اضطره إلى اتهامها، في مقارنة محزنة، فالسرقة ـ وهي لا تبرر ـ كانت لوشاح ليهديه لفتاته، فإذا بالهدية تنتقم منه ومنها، ولا أدري لم ربطت بينها وبين رغيف «جان فالجان» الذي ظلت سرقته تطارده بلعنتها في رائعة «البؤساء» لـ «فيكتور هيجو»!!

وإن كانت قصة روسو لم يخطها الخيال، إنما الفكرة أن حادثة واحدة في حياتك

(*) المصدر: جريدة الحياة، التاريخ ٢/١٢/١٤٣٠هـ.

قد تمر بك وتتكفل بكتابة تاريخ أيامك حتى آخر لحظة، حادثة واحدة تنفضك نحو الأعلى أو تجرك إلى الهاوية وفي الحالتين لا تخطط لها، مثير ولكنه مخيف هذا الأمر، والأكثر منه أنك «قد لا تعي ما هو»، فقد يحصل لك في طفولتك أمر ما، وكل ما سيأتي وما ستقوم به لاحقاً يدور حوله دون إدراك منك، وعلى العموم، قصة روسو تقودنا إلى أهم ما في الموضوع وهو الصدق وفضيلة الضمير الحي، فلا حضارة من غير صدق وثبات على المبدأ، فأين حضارتنا وقد تعودنا على خداع غيرنا حتى انتهينا بخداع أنفسنا! فلا نكره الكذب إلاّ إذا كان كذباً علينا، ومن السهل علينا تصديق كذبة سمعناها مراراً وتكراراً على أن نؤمن بحقيقة لم نسمعها حتى وقعنا ضحية الأكاذيب والألاعيب، حتى لم يعد هناك من يصدِّقنا إذا صدقنا، فمتى نؤمن أن الصدق يحررنا؟!

وقالوا: «الصدق أهم من الحقيقة» فرانك لويد رايت.

جدار حر لكل قلم عراقي(*)

جعلوني إرهابياً أم جعلت نفسي!

الإنسان لا يولد معوّج النفس بل تتشكل نفسيته بحسب التربية والظروف التي يتعرض لها، وإن كانت قابلية البعض واستعدادهم للاعوجاج أكثر ميلاً من غيرها، إلاّ أنه لو هيئت للشخصية بيئة معقولة لتربية سليمة، فإنها ستسهم على الأقل في إبعادها عن شبح الانحراف، حتى وإن لم تصل في جعلها ناجحة بالمعنى الاجتماعي المتعارف عليه، المهم ألاّ تخلق منها مخلوقاً مجرماً، فما طريق بناء الخلق الصالح؟ يبدأ بالمحاكاة والإيحاء، فما يقتبسه الطفل في سنواته الأولى يكون من خلال محاكاته لوالديه أو معلميه وأصدقائه، وكذلك الحال بالنسبة إلى الإيحاء الذي يتقبله الطفل من الكبار والمحيطين به، وبهاتين الوسيلتين تُكتسب العادات الحسنة والسيئة، ومع العنصر الفطري، وهو حتماً موجود، تبدأ الفروقات الفردية التي تميز فرداً عن الآخر، ومن هنا قد يسهم علم النفس في الإجابة عن السؤال الصعب: لماذا يصبح الإنسان في لحظة ما إرهابياً؟!

لا تطرح التساؤلات المتعلقة بأسباب ونتائج الإرهاب على فهم دوافع العمل الإرهابي إلاّ بعد العمليات الإرهابية بفترة فاصلة لا تتيح الدراسة الموضوعية لمنفذيها في

(*) المصدر: جريدة الحياة، التاريخ ١٤/٣/١٤٣١هـ.

حينها، وبالتالي، فالمسألة تتطلب الكثير من الاقتناع والتعاون الحكومي بمؤسسات الدولة الأمنية، ما يزيد من صعوبة الأمر، ذلك أن تحليل الإرهاب يعني الغوص في أعماق الخلفيات النفسية (تجارب تراكمية حياتية وعلاقات اجتماعية متشابكة) والخصائص النفسية النابعة من أيام الطفولة، وكذا من البيئة الخارجية للإنسان، والعلاقات المتبادلة بين هذه الأشياء مجتمعة.

فالإرهاب مرتبط بمجموعة من الناس أو بفرد له هدف أو أهداف يود تحقيقها، تتأثر بالاعتبارات الخاصة ليس بالإنسان فحسب ولكن بالموقف أيضاً، والمنتمية للمكان والظرف التاريخي والوضعية الاجتماعية، أي بالحالة الراهنة ككل، فالحكاية فعلاً معقدة، فما هي الخصائص المشتركة للمنخرطين في الأعمال الإرهابية وتربط السلوك الإجرامي بعلم النفس؟ منها التناقض الوجداني والفكري، والتخبط وعدم وضوح الرؤية أو القدرة على الاستبصار، وكذا الالتصاق بسلوكيات محددة كعدم التعود على النقد والميل نحو الخضوع، غير الاضطراب العاطفي بفعل آثار لتجارب سابقة قد ينتج عنها ميل إلى تدمير الذات داخلياً وخارجياً، عدا عن الارتباك في تحديد الهوية، ووجود مراحل شخصية متفاوتة من عدم اليقين لمفاهيم ومعتقدات «قد» تكون نتيجة تحقيق قدر ضئيل من التعليم، كما لا يستثنى الاعتقاد بالسحر والأفكار الشاذة واستيعاب الأسلحة كأدوات للوله والعشق يعقبه الانتماء إلى مجموعات تؤمن بقيم استخدامها.

اكتشف الباحثون خلال معاينتهم لمجموعة من الإرهابيين تناقض رؤيتهم للعنف مبدين عدم ارتياحهم لتسميتهم بـ «الإرهابيين»، غير أنهم أقروا بأن غايتهم إنما تصب في إحداث الخوف والتأثير، اللذين كانا أكثر أهمية أحياناً من إظهار ولائهم للقضية، ومنه جاء حرصهم على تطوير أساليبهم، فالأخبار اليومية عادةً، ما تحوي من الأحداث المشوقة ما قد ينافس الحدث الإرهابي، وربما يطغى عليه ويسرق منه جموع المشاهدين، ولتيقن خطورة المنافسة يلجأ الإرهابيون إلى الابتكار في تنفيذ عملياتهم لفتاً للانتباه كنوع من التعويض الذاتي، فإن سألتهم عن سبب انتهاجهم العنف كوسيلة للتعبير والوصول للأغراض، تجد أن الإرهاب في نظرهم هو الحل الأخير، وهو تعبير طالما شاع في أقوالهم فجعل من الصعب التفرقة بين محاولات تبرير الفعل الإرهابي وبين الرؤية الحقيقية له.

وهل يُفصل الدين عن الدولة(*)؟

إذا أردنا فصل تعاليم دين الإسلام عن الدولة فهل يعني هذا أن الدولة غير معنية بالعلم والبحث العلمي وتطوير مناهج التعليم أو بربط منجزات العلم بالبيانات المادية والإحصائية في رسم سياساتها؟! إذا أردنا فصل التشريع الإسلامي عن الدولة، فهل يشير هذا إلى أن التشريع غير متطور، فلا إجماع أكثرية ولا تأثير لمعارف وظروف متغيرة؟! إذا أردنا فصل وصايا الدين عن الدولة، فهل نقول إن الدولة غير مكترثة بقتل النفس وشهادة الزور وإشاعة الفاحشة والوفاء بالأمانات والمواصفات؟! إذا أردنا فصل نظام الدين عن الدولة فهل معناه أن مفاهيم الجمال وأدوات التعبير التي هي فطرة إنسانية أولاً لا تدخل تحت رعاية الدولة فلا شعر ولا نثر ولا رسم ولا نحت ولا تصوير ولا ولا..؟! إذا أردنا فصل الدين عن الدولة لكل ما ذكر من أسباب وغيرها فما شكل هذه الدولة إذاً؟

الإسلام دين منسجم مع فطرة الإنسان، وعندما تطالب بفصله عن الدولة، فكأنك تقول إن هذه الدولة لا تتماشى مع الفطرة ومع حدود الله، ومركبات الحق والتشريع والأخلاق والجمال لا تفصل عن الدولة وإلاّ أصبح لدينا كيان آخر، فكل دولة مزيجٌ من دين ودولة وإن لم تعترف بذلك، أمّا إذا عُني بفصل الدين عن الدولة مسألة العبادات، فهذه قد سبقنا إليها الرسول ﷺ، فلم يُعرف عنه أنه أكره أحداً، أو كلَّف بمراقبة من فعل ومن لم يفعل، ذلك أن جُلَّ أسلوبه - ﷺ - كان تربوياً لا سلطوياً، فإذا جاءت الدولة في ما بعد ومارست الإكراه ووضعت عقوبات لتارك شعيرة تعبدية، فهذا هو السوء في فهم تطبيق العبادات، والتجني على تعاليم الدين المؤمنة بأن العبادة صلة بين العبد وربه، فما مهمة الدولة في العبادات إذاً؟ الجواب: تسهيل أدائها بتوفير مرافقها واحترامها وعدم تشجيع الناس على تركها أو إهمالها.

البنية السياسية وأساليب الحكم تتبع التطور التاريخي، لذا ترك الرسولُ - ﷺ - شكلَ الدولة البنيوي من دون تأطير وتحديد، فكل شيء متغير إلاّ الله وكل شيء نسبي إلاّ الله، وكل شيء هالك إلاّ وجه الله، ولو أن محمداً - ﷺ - حدّد شكل الدولة لخالف في ذلك أسس نبوته بنفسه، فوحدها الحدود والعبادات صالحة لكل المراحل التاريخية، وما عداها يبقى مفتوحاً وخاضعاً للتطور المرحلي الزمني، أو فن الممكن الدنيوي كما المبدأ

(*) المصدر: جريدة الحياة، التاريخ ١٤٣١/٨/٢٤هـ.

السياسي، ليس كمن يحدد بنية دولته بكل دقة وتفصيل فتأتي النتيجة مدمرة كما حدث مع لينين وسقوط اللينينية السوفياتية، وكما وقع وبكل مرارة مع مسلمين حددوا ما لم يحدده الرسول الكريم ﷺ، وأطَّروا ما اجتهد فيه صحابته، فجعلوا أنماطاً إدارية واقتصادية وسياسية واجتماعية قبل قرون سبقتنا أطراً ثابتة لا يجوز الخروج عليها، لتكون الشورى واحدة من ما تم تأطيره فتظلِم ويظلم الدين، ويتحول الحق الصريح إلى حق يُراد به باطل، ويتولد التلاعب بالألفاظ وتسمية الأشياء بغير أسمائها، ويسن تعليق الأحداث على حتمية القضاء والقدر في جبرية متطرفة مطلقة أربكت الناس في علاقتهم بدينهم، حتى أتى من ينادي بفصل الدين عن الدولة، هكذا جملة بلا تفنيد، معتقداً جهلاً ومللاً (أو استغلالاً وتواطؤاً) أن في فصله الحل.

ورد في القرآن مصطلح خاص بالديمقراطية هو الشورى، وعلى المسلم ألاّ يقبل بديلاً عن الشورى لأنها تدخل في صلب عقيدته وعباداته وممارساته، ولأن القانون ينظم التطبيق، فإن حدث خلل في التطبيق، فهل تكمن العلة في المبدأ، أم في مَن فهم التطبيق بقانون هواه؟ من الإجحاف اختصار موضوع كالشورى وحرية الإنسان في كلمتين، فإلى مقالة أخرى.

أفلاطون شاباً.. أفلاطون شيخاً(*)

كان أفلاطون في الـ ٢٩ من عمره عندما تجرّع معلمه سقراط السم بعد الحكم عليه بالإعدام نتيجة لأفكاره الأخلاقية ـ السياسية، فتأثر أفلاطون لموت سقراط وفضّل أن ينشئ مدرسته الفلسفية خارج أثينا في حديقة كانت تحمل اسم البطل الإغريقي أكاديموس عرفت كما عرفناها بـ«الأكاديمية»، فجاءت آراء التلميذ أفلاطون وحملها مؤلفه «الجمهورية» في إطار مثالي يوتوبي غير مباشر، لعدم قدرته على نقد الأوضاع السياسية صراحة، لكنه انتهى في شيخوخته بآراء أكثر واقعية في مؤلفيه «السياسي» و«القوانين»، وإن لم تكن لهما جاذبية وشهرة أفكاره الأولى.

والأرجح أن أفلاطون لم يرجع عن آرائه في شبابه، لكنه اقتنع لاحقاً أنها أكثر مثالية من أن يستوعبها أفراد غير مثاليين. بعبارة أخرى أكثر مرونة ونضجاً في التعامل مع الواقع، ففي جمهورية أفلاطون يصل التحليل قمته بوصول الفلاسفة إلى الحكم الذين لا

(*) المصدر: جريدة الحياة، التاريخ ١٤٣١/٩/١٦هـ.

يقيدهم القانون على اعتبار أنهم أكثر العناصر حكمة وعقلاً وأقدرهم على تحقيق فضيلة الدولة وعدالتها. أما الشعب ففي مجموعه جاهل ولا يستطيع حكم نفسه بنفسه، فصعوبات دولة المدينة لا ترجع إلى نقص التعليم أو قصور القيم المعنوية عند رجال الدولة أو المعلمين فحسب، ولكن إلى اعتلال مجموع أفراد الشعب، أيضاً لاعتلال الطبيعة البشرية نفسها. وعليه تجد أن أفلاطون لم يثق بالديمقراطية ولا بالمساواة بين الأفراد لإيمانه باختلاف النزعات والقدرات الذهنية، ففي رأيه ينبغي للدولة ألاّ تقلل من الفوارق الطبقية، بل يجب أن تبني عليها بحيث يسود التوازن بين القوى العقلية والطبقات الاجتماعية، فالفرد في تحليله إنما تتنازعه ثلاث نزعات، تتمثل في نزعة العقل والتفكير، ونزعة الغضب، وثالثة شهوانية. ومن هنا جاء تقسيم أفلاطون الطبقي بناء على النزعات الثلاث وما ارتبط بها من لذات، فجاءت في المقدمة طبقة الحكّام الفلاسفة، ثم المدافعون ويتولون مهام الدفاع، فالمنتجون من زراع وصناع.

ولكن، بقراءة آراء أفلاطون المتقدمة الواقعية يبدو واضحاً أن صاحبها قد ترك جانباً تساؤله عن شكل الدولة المثالي في مقابل تركيزه على سيادة القانون هذه المرة، على ألا تكون السلطة العليا في يد حاكم حتى لو كان مستنيراً ولكن في يد الدستور والقانون. وما الحاكم سوى حارس لهذا القانون، ومن ثم، فالحكومات إما صالحة تتمسك بالقانون، وإما غير صالحة لا تتمسك به، ففي مؤلفه «القوانين»، جاء أفلاطون بمفهوم «الدولة المختلطة» القائمة على التوازن والجمع بين المبادئ المختلفة في الحكم مع عدم التطرف في أي منها، دولة مختلطة تجمع بين مبدأ الحكمة والحرية.

من أبرز الأفكار الأفلاطونية في ظل الدولة الجديدة كانت فكرة إلغاء الشيوعية (الشيوعية كانت أساسية في دولته المثالية)، وذلك لصعوبة تحقيقها، إلاّ أنه أكد ضرورة تدخل القانون في توزيع الثروة بحيث لا تزيد ثروة أغنى مواطن في الدولة على أكثر من أربع مرات عن أفقر مواطن فيها، فقسم المواطنين إلى ثلاث طبقات من الملاك على أساس الثراء، وعوضاً عن تقسيمه لهم في الجمهورية إلى حكّام فلاسفة ومدافعين ومنتجين، أعاد تقسيمهم إلى مواطنين يستأثرون بالعمل السياسي، وأحرار غير مواطنين للعمل بالتجارة والصناعة، وعبيد للعمل بالزراعة.

ومع ذلك، تبقى إسهامات أفلاطون في مجال الفلسفة السياسية أكثر منها في العلوم السياسية، التي برع فيها تلميذه أرسطو حتى اعتبر أب العلوم السياسية، فماذا عن أرسطو؟! هذا ما سنتعرف عليه في مقالة أخرى نختم بها ثالوث الفكر الفلسفي اليوناني المكوّن من سقراط وأفلاطون وأرسطو.

##ديننا حزين علينا(*)

ارتباط الدين بالسياسة لا يمثل خطراً على الدين أو السياسة إلاّ إذا تحولت السياسة إلى ممارسة دينية ألغي معها الفعل العقلي والنقدي، سواء حصل ذلك بعد تسلم السلطة باسم دولة الله، أو قبل ذلك داخل حزب الله والمؤسسات الدينية، ومرة أخرى نقول إن الخطأ لا يكمن في تكوين أحزاب سياسية تستلهم المبادئ والأحكام الإسلامية، ولكنه يطل برأسه عند الانزلاق من ذلك نحو ادعاء قدسية العقيدة السياسية المستمدة من القيم الدينية، وبالتالي قدسية السلطة التي تمثلها وترتبط بها، وهذا ما نلمسه كل يوم، ألم يتحول الدين إلى مركز تدعيم للسلطات والمصالح الجزئية؟

مثل هذه الممارسات التي حولت السياسة إلى دين، والبرامج الوطنية إلى تعارض مزعوم مع الدين، في تسليم بما تقوله المؤسسات الدينية وكأنه استمرار لوحي وامتداد لشريعة إلهية، وبقطع النظر عما تقول به أطياف المجتمع الأخرى من عقائد وقيم عقلية إنسانية، أقول: مثل هذه الممارسات تقود إلى حلقات مغلقة، تمتنع فيها السياسة وتفسد معها العقيدة الدينية الصحيحة، ولا أدري إذا كانت هذه هي النتيجة الطبيعية لكل هذا التوظيف الديني، بأي حق يدعي أصحاب الحشد والضغط أنهم بفعلهم قد خدموا الدين ويكون ادعاؤهم وجيهاً؟

تبذل الدولة الحديثة جهدها لتركيز المفاهيم السياسية والمدنية بتربية الأجيال الجديدة على تطوير الروح النقدية والاجتهادية في مواضيع السياسة والمجتمع والثقافة، فكل دولة هي دولة مدنية في نهاية الأمر، وكل سياسة هي بشرية، ومع ذلك، يأتي من اختلط عليه الأمر بين دولة دينية مقدسة تابعة لله (لا وجود لها إلاّ في عقله)، ودولة مدنية نقدية تابعة للإنسان، يأتي إلى مجتمعات لم تتبلور لديها ثقافتها السياسية بعد، وبالكاد خرجت من هيمنة قمع حريات التعبير والتنظيم واحترام الاختلاف، ثم يجعل من صراعه على مراكز القوى منبعاً لا ينضب للرياء وتحييد العقل والنقد والحساب والمسؤولية العامة، ثم وبعد كل هذا يتكلم باسم الدين. إنه باختصار أصل انهيار المجتمعات، ولا يكون ضحية ذلك قدر الدين نفسه الذي يرتفع معدل تفتيته وتشويه صورته.

ليس ممكناً الاتفاق على سلطة واحدة في إطار تديين السياسة، أو لنقل في منظومة

(*) المصدر: جريدة الحياة، التاريخ ١٤٣١/١٢/٦هـ.

جعل الإسلام نوعاً من الكفالة الدينية التي لا تمس وتمثلها تصرفات وقرارات قيادات بشرية ترفض المراجعة والحوار، بل إن من شأن هذا السلوك العمل على تفكيك المؤسسة الدينية بعينها، وذلك حين تنقلب عليها تعبئتها السياسية المبالغ فيها في الدين، وحين يدفع الخوف الذي تثيره أدبياتها وتهديداتها لشرائح من المجتمع إلى تكوين معسكر معادٍ لها، وأحياناً معادٍ للدين نفسه، ومرة أخرى لا علم لي بهوية المستفيد الأول من هذه الفوضى؟ فعندما تعطل برامج الدولة المدنية الوطنية، ويتحول الدين من عامل توحيد للأمة والجماعة إلى آخر للتفريق، ويتشتت الوعي العام بين أكثر من خطاب، فلن يكسب أحد.

الاتفاق السياسي يكون بالمعايير السياسية، وبقدر نجاحنا في تكوين فكر سياسي مستقل ووعي سياسي جمعي. ولا يعني هذا (قبل أن أهاجم) غياب الدين وقيمه عن هذا الفكر والوعي، ولكنه يعني بناء الفضاء المعنوي والروحي والفكري الذي تتمكن فيه القوى العاملة في المجتمع من الالتقاء والتواصل (وأعني التواصل) وعقد التسويات التي تحتاجها نظرية «أن نعيش»، فما يحدث لنا لا يسمى عيشاً مشتركاً، وما يجري باسم الدين هو استهلاك مجتمعي لأهم رأسمال لدينا (وهو الإسلام) لتحقيق أهداف كان من الممكن بوسائل أقل وابسط الوصول إليها، فديننا أكبر من الزج به في كل معركة يومية، ديننا يجب أن يظل المرجع الأصلي لتوحيدنا، ولا يكون ذلك بإرهاقه المعنوي والعقائدي الناجم عن بث التناقض في مفاهيمه، واستنزاف روحه العفوية، وتدمير أرضيته الاجتماعية.

أهم معارك جاسر عبدالله الحربش التنويرية(*)

حين يمسك الأموات بتلابيب الأحياء

في الفترات التاريخية التي يحكمها الشلل أو العرج أو البطء الشديد في الحركة يكون الأموات (وهم قد شبعوا موتاً) أقوى وأشد سلطة ونفوذاً من الأحياء، حينئذ، ولهذا السبب الخرافي، يكون الأحياء في حكم الأموات؛ لأنهم محكومون بأن يكونوا صورة طبق الأصل من الأموات. في الحضارات البدائية القديمة كانوا يسمون شخصية السلف البائد: الأب الطوطم، ويكون المساس به من المحرمات (التابو)، بحسب لغة الاجتماع وعلوم الأجناس.

كانت شخصية الأب الطوطم حاضرة بأقوى وأكثر مما كانت عليه قبل موتها؛ فشخصية الأب الطوطم التابو كانت تحتل مكانة اعتبارية مقدسة عند أفراد القبائل البدائية بحيث كانت (حضورياً) بائدة ومندثرة، لكنها (تأثيراً) حاضرة ونافذة؛ فعندما تتعرض القبيلة لهجمات الآخرين أو للقحط أو للأوبئة كان أفراد القبيلة البدائية يستحضرون أرواح آبائهم القدامى ويضرمون النيران ويدقون الطبول ثم يتقافزون ويتراقصون حول الآباء الرموز ليستلهموا منهم الصبر والرأي والمشورة.. بهذه الطقوس كانوا، بكل احترام واقتناع، يتقمصون أرواح الأموات؛ لعلَّهم يصيرون مثلهم أو قريباً منهم في الشجاعة والصبر والحكمة عند مواجهة مشاكلهم الداخلية والخارجية.. قناعاتهم البدائية الفطرية كانت راسخة على أساس أنه ليس بالإمكان حالياً أبدع مما كان سابقاً، وأن الأبناء، مهما بالغوا في الاجتهاد وتقليب الأمور، لن يكونوا بأي حال أفضل من الآباء الأولين، ولا حتى قريبين من ذلك، وإذاً فلا داعي للاجتهاد والبحث عن مخارج ومناهج أخرى غير تلك التي تختزنها ذاكرة الأحياء نقلاً عن الآباء الغابرين.

(*) المصدر: جريدة الجزيرة، التاريخ ١٤٣١/٤/٦هـ.

بناءً على هذه العقلية التقليدية التقديسية لما هو تراثي يجب على كل الأفراد الرجال أن يصطادوا طرائدهم ويرعوا أدباءهم ويعاملوا نساءهم وأبناءهم على منوال الآباء، مثل ما هو واجب على كل النساء أن يركعن وينفخن ويطحن ويعجن مثل أمهاتهن، وعلى الرجال أن يتصارعوا ويصرعوا الأعداء، وأن يتزوجوا ويربوا الأولاد الذكور على طريقة الآباء، كما أن على النساء أن يتزوجن وينجبن ويرضعن ويربين بناتهن على نفس صورة الأمهات الغابرات.

باختصار كانت الحضارات البدائية تدور ضمن دائرة حياتية واحدة يمسك فيها السابقون الأموات بتلابيب أو بـ (سيقان) اللاحقين الأحياء في سلسلة متشابهة الحلقات لا تنتهي إلاّ بالانقراض الذي يحتمه الجهل بوسائل البقاء، أو على يد قبيلة أخرى وفق قوانين التدافع الكوني في الحياة لصالح الأقدر على البقاء.

مع استمرار الحال هكذا وعبور الحضارات البدائية مراحل طويلة من الصراعات تكوّنت هنا وهناك بذور إعادة النظر والاحتجاج على تلك التراتبية المقدسة بين الأموات والأحياء، ومن ثم بداية المطالبة بالتغيير لصالح الحياة نفسها.

نحن نعلم من قراءة التاريخ أن التغيير من حال إلى حال كان يتم بفعل الوحي الإلهي (الديانات السماوية) إلى رسول في قومه ينصحهم ويأمرهم بتغيير ما بأنفسهم لكي يبدل الله في أحوالهم إلى الأصلح، وأحياناً يتم التغيير بمجهود فرد (مصلح اجتماعي) يستطيع بتميزه العقلي والأخلاقي أن يجمع حوله بعض المريدين الشجعان المتمردين على عوامل الضعف أمام تحديات البقاء والاستخلاف في الأرض مع القبائل الأخرى.

بإحدى هاتين الطريقتين استطاعت بعض الحضارات ليس فقط أن تتغير وتتطور بل (وهذا هو الأهم) أن تستدخل وتستبطن التغيير المنهجي العقلاني في مفاهيمها الحياتية كواجب اجتماعي وتشريعي؛ وبذلك استطاعت أن تنتقل من أماكن التبعية إلى أماكن السيطرة والسيادة. وعلى النقيض من ذلك مارست حضارات أخرى مع تعاليم أنبيائها ورسلها، وأفكار مصلحيها أسلوب الرفض والتشكيك، وأحياناً التفسيق والتدمير المعنوي والجسدي.

هذا النوع الأخير من الحضارات كان ولا يزال يجهض محاولات التطوير والتغيير إما بطريقة الالتفاف على التعاليم والأفكار الإصلاحية بحيث يجعلها تصب في مصالح قبلية أو مناطقية أو مذهبية أو فئوية، وإما بممارسة العنف المباشر والتدمير للمطالبين

الناصحين بالتغيير، وفي كلتا الحالتين يكون مآل مثل هذه الحضارات البائسة بائس مثلها، وما تلبث أن تنتهي باستنبات بذور الفتن والصراعات الداخلية التي تمتص مناعتها الذاتية وتضعفها؛ فتسقط فريسة سهلة لأية حضارة غازية أخرى، مجاورة كانت أو آتية عبر البحار.

الحضارات الفرعونية والبابلية والآشورية والرومانية والفارسية والأموية والعباسية سقطت كلها بإحدى هاتين الطريقتين.. تنطبق على هذا النوع (الحي شبه الميت) من الحضارات نفس القواعد والقوانين التي انطبقت ثم أطبقت على حضارات الآباء الطواطم التابو القديمة، حين كان الأموات يمسكون بتلابيب الأحياء ويمنعونهم من السير إلى الأمام.

الـمُحرّض مجرد إرهابي مُقَنّع(*)

بشكل متكرر وسافر يتعرض صنف المواطن المثقف النزيه المستنير في مجتمعنا للتعريض بسمعته والتشكيك في ولائه وأخلاقياته وأهدافه، وإلى استعداء الإمّعات ومن لا رأي لهم عليه، وربما تعرض للتهديد من العوالم السفلية في ماله وجسده وولده. تسألون لماذا يحدث هذا؟ لأنَّ هذا الصنف من الناس له في شؤون الحياة والمعاملات والعلاقات الإنسانية آراء أخرى تخالف آراء مهددية والمحرضين عليه. أين يحدث هذا التهديد؟ يحدث على فضائيات التجهيل والتكفير وترويج الخرافات، ويحدث فيما يسمى بالديوانيات الأحدية والاثنينية والثلاثائية إلى آخر أيام الأسبوع، مثلما يحدث أحياناً في الجوامع المنزوية عن عيون المتابعة الشرعية والضبط الاجتماعي.

هنا يكون السؤال، ما هو السر في هذا العنف والإقصاء والفرز الاجتماعي، هل هو حقيقةً الحرص على الوطن، أم الحرص على النفس والنوع، أم أنه تحصيل حاصل للعقلية الأحادية المنغلقة التي لم تعتد سماع صوت مختلف. كل ذي بصيرة يدرك أن الشخص أُحادي الرؤية مبرمج عقلياً على استقبال نمط محدد ومقنن من المعلومات والتعليمات، ولذلك لا يتوقع من عقله أن ينتج فكرياً سوى النمط نفسه المحدد والمقنن. إنه كالجهاز الذي لا يستقبل طرفياً إلاّ من مدخل واحد ومخرجاته من الطرف الآخر مجرد إعادة تشكيل سطحي لمداخيله. هذه النوعية من العقول منتشرة في بيئتنا الاجتماعية

(*) المصدر: جريدة الجزيرة، التاريخ ١٤٣١/٧/١٨هـ.

والثقافية والتربوية، وتمتلك أيضاً ـ وللأسف ـ أفضلية عددية هائلة في برمجة عقليات نمطية جديدة على شاكلتها، لأن أصحاب الرؤوس الممسوحة الجاهزة للتعبئة ما زالوا هم الأغلبية الساحقة في المجتمع السعودي.

لهذا السبب نجد أن أصحاب العقليات أحادية الرؤية لا تتوجه بخطابها إلى أصحاب العقول المنفتحة ذات المدارك المتعددة، لأنهم يعتبرون أولئك هم الأعداء الخطرون الحاملون لفيروس التطوير والتحديث والتقدم إلى الأمام. إذاً، بدلاً من الدخول في جدل نافع أو حوار إيجابي متجرد من الأحكام والتهم المسبقة مع من يحمل عمقاً ثقافياً مختلفاً، نجد أن النافذين من أصحاب الرؤية الأحادية يركزون على استهداف أصحاب العقول التي لم تعثر بعد على أنوار العلوم والمعارف، فيمعنون في تعبئتها بأكبر قدر ممكن من التهويلات واستثارة المخاوف والتحذيرات من الضياع والتغريب والتبعية. إنهم بداهة لا يحتاجون إلى المجهود الذي تتطلبه مهمة الإقناع والاقتناع لتعبئة وعاء لا يحتوي سوى القليل البسيط من المسلمات والمفاهيم الاجتماعية، لأن المقاومة داخل مثل هذا الوعاء تكون منخفضة ويسهل الضخ فيه، علاوة على أنه لم يعتد بعد على مداخل أخرى إلى دنيا المعرفة غير ذلك المدخل الوحيد الذي شكله له المجتمع المتماثل المتطابق المتكرر.

على الرغم من كل هذه الميزات التي يتمتع بها أحاديو الرؤية في الاستفراد بإمكانيات البرمجة الاجتماعية، فإن تلك الفئة الأخرى الصغيرة نسبياً من أصحاب الرؤية التعددية المنفتحة تتمنى لو أن الأمور وقفت عند هذه الميزة ولم تتجاوزها إلى السفاه اللغوي واختلاق الأكاذيب والإشاعات والتحريض الاستعدائي، وأحياناً إلى التهديد المادي والجسدي الموجهة إلى الآخر لذي الرؤية الأُحادية الجامدة.

إذا أضفنا أفضلية البرمجة الاجتماعية إلى إمكانية مرور التعديات على المخالف في الرأي بدون مساءلة ولا عقاب، نكون قد عرفنا لماذا صار الإرهاب عندنا هماً كبيراً وتهديداً خطيراً ونشاطاً ميدانياً لجمع الأموال والسلاح والمتفجرات. إن الإرهابي الذي يرتكب التدمير والتفجير والتقتيل عبر الخلايا السرية مجرد امتداد طبيعي وشرعي لذلك الشخص أُحادي الرؤية الذي يحاول برمجة السامعين على شاكلته.

إنني أعجب من ضيوف الديوانيات حين يستمعون إلى إنسان غضوب متجهم محرض يلقي بالتهم جزافاً في كل اتجاه، وهم يعرفون أنه مجرد مختلق ملفق لأكثر ما

يقول، ولا يبادر واحد منهم بالوقوف في وجهه والطلب منه بوقاره الوطني الشجاع الغيور أن يقول خيراً أو يصمت.

ماذا لو قام في أحد هذه الديوانيات أحد المثقفين الذين يسمونهم بالليبراليين أو المعتدلين تحقيراً، ماذا لو قام أحد هؤلاء وطالب المستمعين بنبذ القبلية النتنة والابتعاد عن المذهبية البغيضة والإكثار من اختلاط الأنساب بالتزاوج تقوية لأواصر المجتمع.. ترى كم عدد الذين سوف يبادرون إلى الصراخ في وجهه يطالبونه بالتوقف عن هذا الهذيان الوطني المضاد للثوابت والعادات والتقاليد... إلخ إلخ إلخ إلخ!؟

العرب العاربة والمستعربة.. وتكافؤ الأنساب(*)

دعونا على الأقل هذه المرة من اللف والدوران، ومحاولات الاحتيال بالخصوصيات والظروف التاريخية وما إلى ذلك، هذه مسألة اجتماعية وليست شرعية ومحاولة بحث في الأصول المفترضة للأنساب. موضوع تكافؤ الأنساب ينتصب كحجر عثرة كبير مع الكثير غيره من الأحجار في طريق الانسجام والتكامل الاجتماعي. غرابة الموضوع وعدم اتساقه مع التعاليم الدينية وشروط المواطنة تفرض بالضرورة محاولة الرجوع إلى البدايات، أي متى بدأ الموضوع وكيف؟ ولماذا بدأ؟ وهل له أصل وفصل في التكوين الاجتماعي الأول للجزيرة العربية؟ أم أنه ظاهرة طارئة أنبتتها الظروف الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، ولا دخل لها بالتشريع الديني ولا بشروط التعايش الاجتماعي الحضري أو المنطق الإنساني السليم؟

نعود، إذاً إلى البدايات ونحتكم عائدين إلى من نسميهم العرب العاربة والمستعربة، ليس لدينا ما نستند إليه في التحقق من التراث في هذا الموضوع سوى أنه متفق عليه بالتواتر النقلي وموثق الحدوث في القرآن الكريم. إننا نعرف بناء على تراث أنساب العرب القديم أن إسماعيل الذي تنتسب إليه العرب العدنانية المستعربة كان ابناً لأبي الأنبياء إبراهيم ـ عليه السلام ـ وجارية مصرية اسمها هاجر. هذا الولد الصالح لقادمين من خارج المنطقة تزوج فتاة جرهمية من العرب العاربة كانت قبيلتها سيدة جبال مكة وبطاحها وشعابها. من ذلك الزواج المبارك تناسلت العدنانية المستعربة التي ينتسب إليها نبينا القرشي محمد بن عبدالله بن عبدالمطلب، ﷺ.

(*) المصدر: جريدة الجزيرة، التاريخ ١/٩/١٤٣١هـ.

بناءً على الموروث التاريخي، فقد زفت قبيلة جرهم ابنتها العربية العاربة الأصيلة إلى ابن المهاجر والجارية دون أن تنشب فتنة قبلية، أو أن يحجر عليها أبناء عمومتها، أو أن يقوم شيخ القبيلة بمنع الزواج أو إبطاله بدعوى عدم تكافؤ الأنساب.

منذ ذلك الزواج المبارك مرَّ تاريخ طويل وحافل اختلطت فيه أنساب العاربين والمستعربين والعرب بغير العرب وغير العرب بالعرب. اليوم لن يستطيع ابن أبيه أن يعيد نسبه وأنساب أصلابه التي جاء منها إلى نقطة البداية، أيام البؤر الاستيطانية المعزولة والتزاوج داخل أعشاش ضمن الشجرة الواحدة.

إذاً مرة أخرى، وبعد هذا التاريخ الطويل من التزاوج والغزوات والسبي المتبادل والإنجاب في هذا الاتجاه والاتجاه المعاكس: كيف يمكن لأحد أن يعيد شجرته التي يتعلق بأهدابها، بثمارها وفروعها وأوراقها إلى جذورها الأصلية، ويبنى على ذلك تمايزات وطبقيات خرافية يقبل بها الزواج من هنا ويرفضه من هناك.

الدين والتاريخ الطويل جعل المسألة الانتسابية كلها ـ بحمد الله ـ سلطة متنوعة، فيها الطماطم والجزر والخيار والملفوف. كلما تنوّعت المكونات والأشكال في السلطة صارت أشهى وأصح، وكلما قلت الأنواع ضعف الطعم وانخفضت القيمة الغذائية. ليس هناك أضعف عقولاً وأكثر عللاً من المجتمعات البدائية المعزولة عن التزاوج والاختلاط البشري.

الأساس هو أن الخالق العظيم أراد لخلقه أن يتعارفوا ويتمازجوا فتكبر عقولهم وتصح أبدانهم وتخف ضغائنهم وتتراكم لديهم المهارات والخبرات للتغلب على مصاعب الحياة ولتعمير الأرض.

للمرة الثالثة والأخيرة إذاً: لماذا يوجد بيننا حتى اليوم بقايا منصات تستعمل للقفز على التشريع الإلهي والتاريخ البشري لتقول: هذا زواج جائز، وذاك ليس كذلك، وهذا يستمر وذاك يبطل ويفسخ حتى لو كان له من الثمرات الأبناء والبنات وعلاقة الزوجين في غاية الانسجام.

إن التحجج بعدم تكافؤ الأنساب لن يدرأ فتنة، ولن يضمن الوصول إلى الانسجام المتكافئ بين شباب المستقبل بعدما خرجوا من عزلة الصحارى والجبال واحتكوا بالأمم الأخرى، وعرفوا نوعاً جديداً من مفاهيم المواطنة ومعايير التشارك في المجتمع الواحد. لن تسد الذرائع وتردم الفتنة بالتحايل الطبقي وممارسة التفريق بين الأسر المتجاورة.

سوف تكون لذلك امتداداته في الحي والقرية والمدينة والمنطقة وفي كل المكونات الضرورية للحياة المدنية على مستوى الوطن.

أكواب للأنقياء وأكواب للأنجاس(*)

تتعدد وجوه العنصرية وتتخذ أشكالاً بالغة القبح والوحشية، وأحياناً تظهر بشكل أقل قبحاً لدرجة أن الناس يعتادون عليها ويجاهرون ويفاخرون بها كعرف اجتماعي عريق، لكنها مع ذلك تبقى قبيحة الوجه والشكل، وفي كل الأحوال سواء في العنصرية القبيحة جداً أو الأقل قبحاً يكون السبب واحداً، هو الخلل الإنساني في منظومة القيم الاجتماعية.

ذكرت لكم في الحلقة السابقة عن مقاهٍ في الهند يوجد بها أكواب لشرب الشاي مخصصة للأنقياء وأخرى للأنجاس ويسمونهم هناك الذين لا يجوز لمسهم، وهناك أيضاً قتل بالآلاف للناس الذين يتجرأون على الزواج من خارج الانتماء العائلي، مقابل هذا العرف التمييزي المسكوت عنه في الهند من قبل الهنود تجاه أنفسهم هناك لطف يفوق التخيل لتودد الإنسان الهندي إلى الإنسان المنتمي للحضارة الغربية وخصوصاً البريطانيين، وهم الذين كانوا ينظرون للهنود أيام الاستعمار كمجرد أتباع وخدم ووقود للحروب البريطانية في المستعمرات.

نحن عندنا ما يشبه ذلك. إذا تزوج عندنا من يقول إنه قبلي من أمريكية أو أوروبية أو أية جنسية خارج نطاق النسبة والتناسب المحلي فلا تثريب عليه. لكن الويل له إن تزوج بنت جيرانهم إذا كان هناك اعتقاد في فرق الجهد بين البطاريتين العائليتين. هذه الأنواع من الخلل في القيم الاجتماعية تقف الحداثة ضدها بكل صدق ووضوح. الحداثة الثقافية يجب أن تسمح بالمكان المناسب للمناسب من القديم ولكن داخل الجديد وليس الجديد داخل القديم. الحداثة هنا كنمط تعايش وليس كنمط عيش تكون حالة انتمائية ثقافية إنسانية قبل أن تكون انسياقاً مع الأنماط الاستهلاكية الحداثية الجديدة. إنها كما يقول الفيلسوف الألماني أدورنو: الحداثة قيمة نوعية وليست صيغة ظرفية.

الكثيرون من علماء الاقتصاد الرأسمالي يقولون بأن النمو الاقتصادي المادي يقود

(*) المصدر: جريدة الجزيرة، التاريخ ١٤٣١/٩/٨هـ.

عادةً إلى توسع إطار التسامح والتعايش بشرط أن لا يتم حجبه وتحجيمه تراثياً وطبقياً وإلاّ أصبح طموحاً مادياً بحتاً دون روح إنسانية.

بهذا أقول إن الموضوع الحداثي، بالرغم من محاولات التكريه والتنفير واللجاج التي أثارها حوله التيار التقليدي (المتجانس ظاهرياً فقط كما دلت على ذلك السجالات الأخيرة)، يحتاج إلى توسعة الإطار الأخلاقي والإنساني للمفاهيم العرفية القديمة والكف عن العبث بها وإسباغ الشرعية الدينية عليها. يجب الاستغناء عن النوع المعطل ثابت الضرر من الأعراف والتقاليد القديمة. ولكن حتى عندما يحصل ذلك (وهذا هو التوجه المستقبلي الوحيد القابل للتعايش) فإن الجزء الآخر من الحداثة، أي الحداثة المادية الاستهلاكية تحتاج هي أيضاً إلى تحسين وضعها القبيح بطريقة عادلة وذلك بإتاحة فرص النجاح المتكافئة المتناسبة مع القدرات.

أوردت الهند كمثال فقط على وجود الكثير من الفساد في منظومات القيم الاجتماعية هناك وهنا وفي مجتمعات كثيرة، لكن الهند سبقت الآخرين المشابهين لها في النظر بعمق وصدق في أوضاعها ومشاكلها، ولذلك سوف تصل قبلهم إلى الهدف المستقبلي الذي تخطط له.

ليس للولاءات المذهبية ولاء وطني(*)

من الصعب، إن لم يكن من المستحيل جمع قلوب الناس قسراً على الإخلاص لوطن واحد تحت علم واحد مع وجود من ينفخ ويغذي ويستفيد من الاصطفافات المذهبية والطائفية. ولكن، ومن زاوية أخرى فإن تعدد المذاهب الدينية والطوائف العرقية داخل الوطن الواحد بحد ذاته لا يقدم تبريراً كافياً ومنطقياً للخروج على الولاء الوطني الجامع إلاّ إذا كانت هناك أسباب سلوكية (معنوية ومادية) يستغلها الخارجون على الولاء الوطني لتبرير الانشقاق والخروج. لا يوجد ولم يوجد على وجه البسيطة وطن واحد بمذهب واحد وعرق واحد ولن يوجد ذلك على الإطلاق مهما حلم الحالمون وكثر الانتحاريون وتعالى صراخ الفاشيين والإقصائيين وخفافيش الإرهاب في كل مذهب وطائفة وملة. عكس ذلك هو الذي سوف يحدث لأن العالم بكل طوائفه ومذاهبه ومِلله

(*) **المصدر**: جريدة الجزيرة، التاريخ ١٨/١٠/١٤٣١هـ.

يتجه مضطراً بديناميكية علمية واقتصادية ضاغطة إلى التعايش واحترام الخصوصيات العقدية والعرقية، وإلاّ فالكارثة سوف تحل بالجميع.

إدراك ضرورة التعايش على المستوى العلمي توصلت إليه قبلنا الأمم الأخرى بعد الحروب الطاحنة في القرنين التاسع عشر والعشرين حين أهلكت عنصريات الرجل الأبيض الاستعمارية والنازية والفاشية مئات الملايين من البشر، فاحترقت دول وفنيت أو كادت أقليات كثيرة. واحدة من نتائج تلك الحروب العنصرية كانت انصراف الناس عن الأديان ودور العبادة لأنهم أدركوا بالمعايشة العينية ضلوع القيادات الدينية عندهم في تغذية وتأجيج تلك الحروب بدلاً من مقاومتها وكشف عناصر الكفر والفساد فيها.

اليوم (بالمفاهيم الاجتماعية وأساليب الحكم) نشاهد نوعين من الأوطان، نوعاً تفرض فيه هيبة القانون والسلطة العدالة الاجتماعية واحترام الجميع للجميع داخل الولاء الوطني الجامع الواحد، وعالماً آخر تتعدد فيه الولاءات الفرعية المسكوت عنها فتعيث فساداً وتفتيتاً في البناء الوطني نفسه.

في الخمسينيات من القرن الماضي فقط وبعد حروب طاحنة أدرك العقلاء في أوروبا ما أدركه الآباء المؤسسون للولايات المتحدة الأمريكية قبل قرنين من استحالة جمع الناس قسراً على ولاء وطني واحد بدون احترام الخصوصيات العرقية والمذهبية داخل النسيج الوطني. اليوم نرى أن الدول المنيعة القوية اقتصادياً وعسكرياً هي تلك التي تقوم كياناتها على الاحترام المتبادل والعادل لخصوصياتها الداخلية تحت ولاء واحد هو الولاء الوطني فقط وتقديمه على كل الولاءات الأخرى، ليس لإضعافها والتهوين من شؤونها ولكن لحمايتها من عدوانيتها ضد بعضها والمحافظة عليها.

بالمقابل.. ماذا نستطيع أن نقول عن النتائج المحتملة للتمذهب والاصطفاف العرقي والقبلي والطائفي في مجتمعاتنا العربية والإسلامية ونحن نرى التالي ماثلاً أمامنا:

ـ اليمن يتصدع بسبب الحوثية والقاعدة والزيدية والقبلية إلى آخر الأطياف والولاءات المتصارعة على حساب اليمن.

ـ لبنان يشتعل ويتخطفه الفرس والغرب والعرب واليهود بسبب الولاءات الطائفية والمذهبية والعرقية والميركانتيلية.

ـ العراق الذي أصبح في خبر كان لنفس الأسباب.

ـ الملاسنات المذهبية التي بدأت تكشر عن أنيابها وتنذرنا بمصائب مقبلة علينا في منطقة الخليج، والتي يعرف الجميع عن بكرة أبيهم من ينفخ ويؤجج في نيرانها من أصحاب الولاءات السنية والشيعية والمصالح الداخلية والخارجية. على هذا القياس نستطيع أن نتوقع ما سوف يحدث في مصر (مسلمون وأقباط)، وفي السودان (مسلمون ونصارى ووثنيون وعرب وإثنيات أخرى) وفي الجزائر (عرب وبربر) وفي باكستان (سنة وشيعة وأعراق كثيرة أخرى)، إلى آخر المنظومة التي كلها ويا للعجب ترفع لواء الإسلام ولا تحترم تعاليمه في التعايش والاحترام المتبادل. تركيا وماليزيا وأندونيسيا دول إسلامية أدركت خطورة اللعب بأوراق التمذهب ولذلك قطعت شوطاً بعيداً في التعايش والسلم الاجتماعي.

ما رأيكم في التشريق بديلاً عن التغريب(*)

التهمة جاهزة، بل هي خزنة قذائف كاملة من التهم. التغريب، الغزو الفكري، العمالة للخارج، التفريط في الثوابت.. وعلى هذا المنوال قس مما تجود به مفردات المحرضين المفوهين. المتهم (بكسر الهاء) يعرف أن المتهم (بفتح الهاء) ليس تغريبياً ولا مفرطاً في الثوابت، وليس عميلاً للخارج ولم يسلم قط عقله لا لغزو فكري ولا أخلاقي، وأنه مجرد شريك في الوطن بكل مكوناته الدينية والمادية.

الفرق بين الإثنين هو أن المبادر بالاتهام لا مصلحة معيشية له في التقدم إلى الأمام. مصلحته مضمونة في الثبات في الزمان والمكان، حيث يتمتع بامتيازات تقليدية بدأت الضرورات الشرعية والمعيشية تعيد النظر في استحقاقات أكثرها، وبالتأكيد ليس فيها كلها، لكنه يريدها كلها بالكامل. الفرق أيضاً هو أن مستقبل الاتهامات سبق صاحبه في إدراك أن التقدم إلى الأمام هو المخرج الوحيد من التبعية والبلادة الاستهلاكية حتى آخر برميل نفط، ثم الموت عطشاً وجوعاً. كما أنه مقتنع أن هذا التحرك في النهاية يصب في مصلحة الطرفين الثابت منهما والمتحرك.

يبقى ثمة فرق جوهري آخر بين المتهم والمتهم هو أن الأول فيما يفضل المصلحة الآنية الخاصة يضع عاطفته قبل عقله ويصوّب نظره إلى الخلف، بينما الآخر فيما يتوخّى

(*) المصدر: جريدة الجزيرة، التاريخ ١٢/١١/١٤٣١هـ.

مصلحةً شاملةً يحكم عقله ومداركه ويصوب نظره وكل مجساته الفكرية إلى كل الجهات الأربع، وبالذات إلى الأمام.

إن حدث لك وتورطت في نقاش مع شخص آخر قد وضع في دماغه من البداية أنك تغريبي فقد بوصلته الدينية والحضارية فاحذف من يده عجلة النقاش نحو الشرق، أي نحو ماليزيا أو الصين مثلاً. قل له إنك تتوخى في منظورك وطموحك التطوري النموذج الصيني أو الماليزي لأن الغرب في نظرك مادي فاقد روحه، غاطس إلى آخر شعرة في رأسه في الجنس والملذات الدنيوية. أكد له أن الغرب أصبح بلا روح وسائر في درب الهلاك لدرجة أنه يرسل المسابر والمركبات الفضائية لاكتشاف الكون ولمحاولة الهبوط على المريخ وما جاوره لاستشراف عناصر وإمكانيات الحياة هناك. قل له: إن الغرب لم يتوقف عن عبثه العلمي بتخريب الأرض وسكانها فانطلق إلى الفضاء محاولاً نزع الثوابت من قلوب سكان الكواكب الأخرى المحتملين.

بعد أن تطمئن إلى أن محدثك قد هدأ روعه وبدأ يستبشر بسيطرته العقلية والفكرية عليك فاجئه مرة أرى. قل له بحماس إنك قررت أن تصبح تشريقياً وليس تغريبياً، أي إنك تحاول البحث عن بوصلة وبرنامج للتقدم إلى الأمام في النموذج الماليزي أو الصيني مثلاً، أي في النماذج الشرقية وليس الغربية. ماذا تلاحظ؟ هل لاحظت شيئاً؟ نعم، ملاحظتك صحيحة، بدأ لون صاحبك يمتقع ووجهه يمتعض منك مرة أخرى. لم ينعم صاحبك طويلاً بمتعة الشعور بالسيطرة عليك لأنه أصبح يخاف من فقدان أثمن وأقوى ورقة في جعبته يلعب بها على عقول الناس.. ورقة التغريب.

ومع ذلك، لا تستسلم بسرعة لاعتقادك ببوادر اهتزاز في قناعاته الشخصية وفي نظرته إليك. لا تنس أنه إنسان ثابت، بل شديد الثبات لدرجة الخلط بين الشرعي الواضح الذي لا خلاف عليه وبين العادات والتقاليد والآراء الخلافية المعطلة. لذلك، ولأنه هكذا، عليك أن تتوقع أن يبادرك صاحبك باتهام النموذج الصيني والماليزي بأنه تغريبي أيضاً لأن أسسه العلمية مقتبسة من الغرب. إذا بدأ صاحبك هكذا يتهم الشرقيين الآخرين أيضاً بالتغريب وكل الذين نجحوا في الانتقال من العزلة الحضارية والاستهلاكية البليدة إلى الانتشار والإشعاع والرخاء، حينئذ يتوجب عليك أن تتوكل على الله وتتحرك إلى الأمام.

دعه يبقى في مكانه حتى يغير رأيه أو يدفع الثمن من مستقبله الشخصي، لكن ليس على حساب الوطن.

اطمئنوا.. لن تُقيّد القضية ضد العالم السفلي(*)

المسؤولون الكبار في المؤسسات القضائية والعدلية ـ حفظهم الله وسدد خطاهم ـ يحاولون نزع الفتيل من إشاعة فساد أصبحت على كل لسان.

هذه الإشاعة ـ القضية أصبحت متداولة في الداخل لشدة إيغالها في احتمال الفساد الإداري في موقع يخاف المواطن حتى من التفكير في إمكانية وصول الفساد إليه. أما تداولها الواسع في الخارج فربما، بل بالتأكيد، لغرابة وطرافة المحاولات المبذولة لإعطائها مواصفات مهضومة شعبياً ولو أنها خرافية ومن مخزون عالم الظلمات. الواضح أن الطريقة المتوخاة حتى الآن لنزع الفتيل من قضية الفساد هذه تحاول ألا يلسع شررها ويلتصق رمادها بكل الأطراف المعنية بتفكيك ملابساتها المكانية والرقمية والوجاهية حتى يتم تحقيق العدالة في النهاية لجميع الأطراف.

أحد أهم الأطراف المعنية بتحقيق العدالة هو المواطن الخائف من اهتزاز الثقة الراسخة في أهم ضامن للحقوق، ليس ثمة أدنى شك في أن العدالة القضائية سوف تتحقق بتوفيق الله ثم بحرص القائمين على شؤونها لأن هذا هو ما اعتدناه وما نطلبه ونحتاجه بإلحاح وبسرعة كافية قبل أن يترسب في الذاكرة شيء من هذه القضية الفاسدة.

لكن ثمة أمراً مزعجاً في الموضوع، هو أن محاولات نزع الفتيل حتى الآن تمت في البداية عبر تجاهلها والسكوت عنها بل ونفيها، ثم انتقلت إلى مرحلة ادعاء التهويل منها وإلصاق تهمة النفخ والتكبير فيها بالإعلام وبالقيل والقال، والتذكير بأن القضاة ليسوا ملائكة، لم يقل أحد أصلاً إنهم ملائكة، ولكنهم قضاة، وهذه كلمة لها معنى حمل الأمانة التي أعرضت عنها السماوات والأرض والجبال.

السؤال هنا هو: هل المطلوب من الناس أن يلزموا الصمت ويكفّوا عن القيل والقال بينما المبالغ المتحدث عنها في الإشاعات بمئات الملايين والأراضي المسلوبة بمئات آلاف الأمتار المربعة والمتهم الرئيسي فيها هو من هو في مراكز المسؤولية؟ هل المفترض بالصحافة ووسائل الإعلام الأخرى أن تسكت أمام هذه الحالة ومثالها لأن الموضوع شائك ومحرج؟ إذاً: متى تتحدث وسائل الإعلام؟ وما هو دورها الحقيقي؟ هل هو في ذكر حوادث الطرق وسرقة أسطوانات الغاز وتفحيط الشباب والقبض على سارقي

(*) المصدر: جريدة الجزيرة، التاريخ ١٤٣١/١١/٢٤هـ.

الكيابل؟ كان المفترض أن يتم التعامل مع القضية منذ البداية وقبل أن تفوح روائحها وتعبر الحدود بطريقة الشفافية الإعلامية وليس بالصمت أولاً ثم النفي ثانياً ثم باتهامات التهويل وادعاء النفخ الإعلامي فيها أخيراً.

بكل بساطة هذه هي الأسئلة التي يطلب المواطن أجوبة لها: هل هناك قاضٍ يجري التحقيق معه في رشوة بمئات الملايين.. نعم أم لا؟ هل هناك أراضٍ تم الاستيلاء عليها وسلبها من أصحابها صبراً وظلماً وبالتزوير.. نعم أم لا؟ هل هناك عصابات محلية وخارجية تتعامل بهذه الطريقة مع القضاء ومع المواطنين الغافلين ولم يتم إلقاء القبض على أعضائها كلهم بعد.. نعم أم لا؟ وهل صحيح أن القاضي المتهم يدفع عن نفسه المسؤولية بأنه مسحور أو ممسوس ولديه شهداء على ذلك يستطيعون استنطاق الجن والتحدث معهم ومعرفة الحقيقة من ألسنتهم.. نعم أم لا؟

المواطنون كلهم كان يكفيهم من البداية بعض الإجابات الصريحة بنعم أم لا قبل أن تتعقد الأمور وتحال المسؤولية إلى سكان العالم السفلي المستعصين على المساءلة والعقاب واسترجاع الحقوق. أما تحويل المسألة إلى مهزلة وفضيحة عقلية وأخلاقية للمملكة العربية السعودية وسكانها وقضائها أمام العالم بإدخال الجن والسحر في ملابساتها فلا نملك معها سوى أن نقول: حسبنا الله ونعم الوكيل.

فتوى أم جواب على سؤال مغرض(*)

من ضمن التعليقات والاحتجاجات على ما يسمى بفتوى الكاشيرات (موظفات المحاسبة) هناك رسم كاريكاتوري يختصر الموضوع بكامله بالصفحة الأخيرة من جريدة الرياض الخميس ١٤٣١/١١/٢٧هـ رسم كاريكاتوري بديع للرسام ربيع يلخص ما سوف تؤول إليه كل المعارك بين محاولات المرأة فتح باب الكسب الشريف كامرأة أسوة بالرجل كرجل، وبين من يريدون إبقاء الباب مغلقاً يتحكمون من خلاله بالوضع الاقتصادي والاجتماعي للمرأة لأطول فترة ممكنة من الزمن، سواء قصدوا ذلك أم لم يقصدوا.

في يمين الرسم يظهر رجل ضخم تقليدي المظهر يحاول بيده اليمنى صد امرأة

(*) المصدر: جريدة الجزيرة، التاريخ ١٤٣١/١٢/٢هـ.

سعودية تقليدية المظهر أيضاً من التقدم إلى الأمام. المرأة تبدو في الرسم أصغر كثيراً من الرجل لكنها مربوعة وهجومية وحيث إنها لا تستطيع العبور لا من يمينه ولا من شماله، أي لا تستطيع العبور إلاّ من خلاله فإن هذا ما يحصل وبطريقة غير تقليدية. المرأة التي تتأبط الملف العلاقي الأخضر المعهود تقتحم هذا الرجل وعيناها تشعان تصميماً وغضباً، فإذا به ينفلق من وسطه وتتطاير الحجارة منه ومن حواليه محدثة بداخله فجوة ضخمة يبدو خلالها كأنه كائن صخري، مما اضطر المرأة الباحثة عن مصدر رزقها إلى الاقتحام والاختراق بالتصميم متجهة نحو سهم في لوحة زرقاء يوضح الاتجاه إلى عمل شريف.

هذه هي الحقيقة كما يختزلها هذا الرسم الكرتوني الرائع وهذا ما ستؤول إليه هذه الأمور في النهاية. المثل العامي عندنا يقول: (العطشان يكسر الحوض)، أي إن الكائن الحي إذا أمضه العطش لن يستسلم هكذا للموت دون محاولة، والمحاولة سوف تكون بكل ما تبقى لديه من إمكانيات وبقايا رمق، فإما أن يصل إلى الماء ولو بكسر الحوض ليتسرب منه شيء من الماء إليه أو يموت بطريقة كفاحية منطقية. إنني متأكد من أن الأمور في محاولات فتح الباب أمام المرأة السعودية للعمل الشريف والانفكاك من امتهانها من قبل الرجال (وهم عادةً من داخل الأسرة) سوف تنتهي بانتصار المرأة ضد الظلم الواقع عليها.. لماذا؟ ذلك لأن الممانعة تستند إلى التضييق المبني على افتراضات لا يقوم على وجودها دليل، وليس لها تأصيل مقنع يتم إطلاع الناس عليه وشرحه لهم يستنير بممارسات السلف الصالح رجالاً ونساءً في طلب الرزق.

قيل للمانعين: نريد للمرأة أن تبيع وتشتري فقط مع المرأة، وهذه هي أسبابنا، فتمنعوا واستطاعوا أن يمنعوا، وقيل لهم: نريد للمرأة الكبيرة والمطلقة وأم الأولاد والأرملة أن تقود السيارة لضروراتها القصوى لكيلا تضطر إلى الركوب مع رجل مجهول، فتمنعوا ومنعوا، وقيل لهم: نريد للمرأة محاميات يدافعن عنهن في الحاكم لما لقضاياهن الأنثوية من خصوصيات لا يستطعن البوح بها للمحامين الرجال فقالوا: (لعم) أي ليس لا وليس نعم، والموضوع معطل. هكذا تسير الأمور عندنا في شتى قضايا المرأة الحقوقية والمعيشية، الرجل يتحكم بها وبمصادر رزقها ويرضي كرامتها رضاً لا ترضى به البهائم.

إن الفكر الذي يفجع ويجبه المجتمع بإدعائه هو الذي يحمي المجتمع السعودي من تكاثر اللقطاء وإلاّ لتعب معهم، هو نفس الفكر الذي لا يريد للمرأة أن تعمل إلاّ من خلاله وبشروطه. هكذا كان يفعل أمثال زياد بن أبيه حين أخذوا البريء بالمذنب والمحسن بالمسيء والشريف بالدنيء.

ترى هل دار في عقول هؤلاء وفي عقول كل الرجال الشرفاء على اختلاف مواقفهم بصيص من احتمال أن المرأة قبل أن تموت جوعاً قد تضطر إلى أن تأكل وتؤكّل أولادها بثدييها في الظلام والزوايا البعيدة عن الأعين. أليس هذا هو أقصر الطرق إلى امتلاء المجتمع باللقطاء وأبناء الحرام وليس العمل الشريف تحت سمع وبصر المجتمع بكامله وكاميرات المراقبة؟

هل ثمة عقول شرعية مستنيرة تفتح للمرأة طريقاً آخر غير محفوف بمخاطر التمرد والاقتحام؟ إن الآمال معقودة على مثل هذه العقول بعد الله وإنهم لقادمون.

كبرت مشاكلنا على عقلياتنا(*)

عزلنا الفقر والصحراء ونسيان الجوار لنا لمئات السنين عن التواصل البشري مع الآخرين. عزلنا كل هذا أيضاً عن الاستعداد الكافي لما هو أكثر تعقيداً عن متطلبات حياة العزلة. ثم وبعد العزلة الطويلة هبط علينا، هكذا ودون سابق إنذار وخلال بضع عشرات من السنين، كم هائل من كل شيء، من النقود والبضائع والآلات ومن البشر المختلفين عنا في الكثير من الأمور. لم نكن على تأهيل واستعداد معرفي وذهني للتعامل مع ذلك كله. لكن هذه الهوابط لم تكن أصعب وأعقد ما هبط علينا، بل كانت الثقافات والمفاهيم والعادات الجديدة. لم تكن هذه الواردات الجديدة كلها ثمار شجرة واحدة، بل ثمار مختلفة ومتناقضة الأشكال والطعوم والروائح لأشجار حضارية مختلفة ومتناقضة في المنابت والمشارب والألوان.

لهذا السبب، أي لأننا أُخذنا على حين غرّة بذلك كله نحاول التمسك بحبال الماضي، على الأقل شكلياً، بينما حواسنا الخمس تتعامل مع المستجدات بانبهار وفوضوية ونزق الطفل الذي حصل على لعبة إلكترونية بعدما كان معتاداً على اللعب بالرمل والحصى وكرات القماش الملفوف وكعاب التيوس والخراف. كلما قلّت ثقافة الفرد منا وتواضعت مداركه وخبراته كلما كان أكثر انبهاراً وانغماساً في العبث بالمستجدات وكلما كان أيضاً (ويا للمفارقة) أكثر خوفاً وقلقاً منها وأقرب إلى احتمال الانقلاب عليها بشكل جذري قد يصل إلى ارتهان عقله للتسييس والبرمجة لتدمير نفسه والآخرين بعد تكفيرهم وعزل نفسه عنهم.

(*) المصدر: جريدة الجزيرة، التاريخ ١/٩/١٤٣١هـ.

باختصار ما هي المحصلة النهائية لهذا الكلام؟ المحصلة هي على أننا نعيش وسط أحدث الكماليات وأغلاها أسعاراً ولكننا لا نستعمل منها سوى السلبيات مع القليل جداً من إيجابياتها. هذه واحدة، والأخرى هي أننا نحتاج إلى تربية وتثقيف اجتماعي عميق ومبرمج لكي نتعامل مع ما هبط علينا من ثروات وبضائع وبشر وعادات ومفاهيم بطريقة عاقلة ومدروسة. لكن كيف يتم ذلك كله، وهل من أمثلة لتيسير الفهم؟ نعم.. أما بخصوص تعاملنا مع المستجدات بطريقة سلبية فالأمثلة لا حصر لها وهذه بعضها:

لدينا أغلى وأسرع السيارات، ولكن لدينا أيضاً أقبح أنواع القيادة وأسوأ أنواع التعامل المروري وأشد الحوادث المرورية فظاعة وشناعة.

لدينا الهاتف النقَّال والبلاك بيري من جميع الماركات العالمية، ولكن لدينا أيضاً أحقر أنواع التعدي اللفظي والجنسي والمعنوي والمالي باستخدام هذه الوسائل، كما أن لدينا أكبر هدر مالي على الثرثرة وتضييع الوقت في تبادل التفاهات الكلامية.

لدينا أكبر نسبة من الهاربين الموسميين إلى الخارج كلما سنحت الفرصة (نسميها سياحة خارجية)، ولكننا نذهب إلى أتفه الأماكن وأكثرها بيعاً للتفاهات الاستهلاكية والاستعراضية والجنسية. الكل يستغفلنا ويسلبنا أموالنا هناك ويضحك من بلاهتنا.

ولدينا أيضاً أكبر عدد من المقررات الدراسية وأثقلها على الجسم والفهم، ولكن لدينا أيضاً أقل المناهج الدراسية خدمة لخطط التنمية وللإعداد العقلي في التعامل مع ضروريات ومستجدات الحضارة البشرية.

هل هناك أمثلة أخرى؟ نعم وبالكوم وأكثر من عدد النجوم.

وأما حاجتنا إلى إعادة تربية وتثقيف اجتماعي عميق ومبرمج فهذه لا يختلف عليها عاقلان، لكن هذه المسؤولية مسؤولية من؟ إنها مسؤولية من يستطيع تمويل البرامج واختيار وتكليف البشر المناسبين للاضطلاع بها مع الحرص على أن تكون مخرجاتها أفضل من مخرجات التعليم ولقاءات الحوار الوطني.

اقترح أن تبدأ برامج التربية والتثقيف الاجتماعي للتعامل الحضاري في مراحل الدراسة الابتدائية كرديف ومكمل للتربية الوطنية، وأن تخصص لها محطة فضائية لأن مشاكلنا الحديثة كبرت على عقلياتنا القديمة.

محتسب في جيبه سكين.. هل هذا معقول؟(*)

لم يمر وقت طويل بعد على حوادث وفيات متعددة أدى إليها الاحتساب المسرف في شكوكه وتشدده ومع ذلك لا تصل إليه يد التأديب المعهودة مع الجنايات الأخرى. لا يزال عالقاً في الذاكرة قصة ذلك الرجل الذي قتل كما قيل بإصابة في غير مقتل (ركلة في الرأس أخرجت مخه من جمجمته). إذا كان الرأس يعتبر غير مقتل فلماذا يلبس الفرسان والجنود خوذاً حديدية على رؤوسهم؟ قيل آنذاك إن الرجل كان وبعض أهل بيته يتاجرون في المخدرات وأنه قاوم رجال الحسبة مقاومة شديدة أدت إلى وفاته على يد محتسب متطوع في حالة دفاع عن النفس، ولم يكن ذلك المحتسب مسجلاً رسمياً في سلك هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر.

الويل لنا جميعاً في الدنيا والآخرة إذا كان من يقاوم رجل الحسبة يمكن أن يموت ركلاً أو طعناً أو ضرباً أو حتى كمداً أثناء التوقيف الاحترازي على الشبهة. شخصياً، لم أسمع حتى الآن ماذا حل بالرجل أو الرجال الذين مات ذلك الإنسان البائس أثناء مقاومتهم. القصة كلها غائمة في بعض أمورها كلياً وفي أمور أخرى جزئياً. سمعت مثلكم فقط عن الحكم المعتمد على أن القتيل مات عن غير قصد لأن الركلة القوية بالقدم على الرأس لم تكن إصابة في مقتل رغم تهشم الجمجمة وخروج الدماغ والوفاة الفورية. ما زلت وكثيرون مثلي غير مصدقين ولا مرتاحين للحكم ولا للتعليل.

ما زالت عالقة بالذهن أيضاً قصة امرأتَيْ المدينة اللتين طوردتا احتساباً وعلى الشبهة في سيارتهما حتى اصطدمتا بشجرة وانتقلتا إلى الدار الآخرة.

قد قيل ما قيل ـ فيهما آنذاك ـ إن صدقاً وإن كذباً فما احتيالك في قول إذا قيل.

لكن ومهما قيل يبقى السؤال عن إمكانية مطاردة سيارة الاحتساب لسيارة شبهة بسرعة تكفي لإحداث الضرر المؤدي إلى الوفاة. هذه الإمكانية هل هي حق مكتسب بنص القانون للاحتساب أم تطبيق اجتهادي فردي خاطئ قد يقوم به محتسب هنا ويرفضه محتسب آخر هناك؟ أظنها اجتهاد فردي مسرف في الشك والاحتساب، ولكن ماذا حل برجال الحسبة المسؤولين عن تلك الحادثة.

في ذات المنطقة، المدينة المنورة، حصلت حوادث كثيرة سببها الإسراف في

(*) المصدر : جريدة الجزيرة، التاريخ ١٦/١٢/١٤٣١هـ.

تشدد الاحتساب، ومنها قصة الرجل الذي طورد وأوقف هو وزوجته وفرق بينهما بتهمة الاختلاء المحرم. شاعت القصة في حينها في سائر الأرجاء وتم تداولها في المنتديات بالأسماء والأنساب، ثم اتضح لاحقاً أن المطاردين زوجين على سنة الله ورسوله. ماذا حل برجال الحسبة المتسببين في تلك الحادثة؟ هل نالوا عقابهم الرادع وأعطيت للزوجين المقهورين احتساباً حقوقهما، أم ما زال المحتسبون يمارسون الاحتساب على هواهم؟

في شرق الرياض طورد فتى بسرعة جنونية من قبل محتسبين حتى ارتطم بخرسانة، وفي تبوك احترقت سيارة مطاردة بنفس الطريقة ومات فتى وفتاة، وفي الدمام ضرب رجل من قبل محتسبين أمام امرأته وأطفاله والمتفرجين في مركز تسوق مفتوح لأن شيئاً ما لم يعجبهم في مظهر أو تصرفات تلك الأسرة.

القصص كثيرة جداً وما زالت مستمرة من الطائف ونجران والقصيم وغيرها، والآن تركزت في مدن الشمال، كأنه موسم هجرة الاحتساب إلى الشمال.

بالأمس القريب أخرج محتسب شاب من هيئة مدينة حائل سكيناً من جيبه وأغمدها مرتين في جسد مواطن كان في موقع الدفاع عن زوجته أمام ثورة المحتسب. ذلك المحتسب أحس بالفتنة وثارت الدماء والهرمونات في عروقه لأنه أمعن النظر في عيون امرأة ولم يغض طرفه كما هو مأمور به شرعاً. أمر المرأة بتغطية عينيها لأنهما تثيران الفتنة، ويقصد بالتأكيد افتتانه هو لأن الآخرين بالسوق لم يعانوا من عيون النساء معاناة ذلك المحتسب المحدق فيما حواليه، إذا كان الشاب المحتسب يعرف أن غرائزه فوارة إلى هذا الحد، لماذا حمل سكيناً في جيبه قبل أن يخرج في غزوته الاحتسابية؟ هل كان ذلك لتأكيد عزمه وجديته على ضبط الأمور أم لتنفيس غرائزه المكبوتة؟

قيل في المأثور من باب الدعاية للخمار هذا الشعر:

قــل للمليـحة في الخمــار الأسـود   مـــاذا فعلـــت بـــزاهد متعـــبد
قـــد كـــان شمـــر للـصلاة ثـــيابه   حـــتى وقفـــت لـــه بـــباب المـــسجد
ردي علــيه صـــلاته وصـــيامه   لا تقتلـــيه بحـــق شـــرع محمـــد

كان أسلافنا ـ رحمهم الله ـ يتعففون ويتلطفون بذوق وأدب. الآن جاء من أصلابهم محتسبون يركلون بالقدم ويطعنون بالسكين المخبأة في الجيب قبل الخروج في مهمة الاحتساب.

لا نقول إلاّ حسبنا الله على هذا النوع العنيف من الاحتساب.

كم نسبة الممسوسين حالياً؟(*)

استشارني قبل سنوات شاب خلوق من إحدى المدن الشمالية في المملكة، يشكو آلاماً في بطنه وصدره. عندما بدأت الفحص السريري لاحظت ندبة جراحية طويلة في بطنه فسألته عنها. قال لي وهو يغالب آلام الذكرى إنه مصاب بداء الصرع التشنجي منذ سنوات عديدة، ويتناول له علاجاً من أحد الأطباء المتخصصين في المخ والأعصاب، لكنه للأسف كان مهملاً في تناول الدواء بانتظام. ذات يوم وهو في المسجد داهمته نوبة صرع تشنجية شديدة، وعندما استرد وعيه وجد نفسه في المستشفى وفي أحشائه ألم يشبه آلام المطعون في بطنه وصدره بعشرات السكاكين. بعد إجراء بعض الفحوصات الطبية أخبره الجراح أن لديه انفجاراً في الطحال ونزيفاً في تجويف البطن، ولا بد من إجراء جراحة عاجلة لاستئصال الطحال المنفجر، وشطف الدماء المتجمعة وترميم الأمعاء داخل التجويف البطني.

الذي حصل لذلك الشاب عرفه بعد تماثله للشفاء من العملية الجراحية المعقدة. عندما سقط مصروعاً في المسجد تطوّع ثلاثة مصلين أشداء مجتهدين ونقلوه فوراً خلف الصفوف متصايحين بأنه ممسوس، وهذا ما اعترفوا به أثناء التحقيق لاحقاً هناك أمسك اثنان بأطرافه وبرك الثالث بركبته على بطنه، وبدأ أحدهم يقرأ عليه حتى انتهت موجات التشنج ثم نقلوه إلى المستشفى. هناك وجد الأطباء ما لحق به جراء ذلك الاجتهاد العفوي فاستأصلوا طحاله المنفجر ورقعوا أمعاءه الممروسة وفرغوا النزيف من بطنه، ثم منّ الله عليه بالبقاء على قيد الحياة وخرج بعد عدة أسابيع إلى بيته، انتهت القصة هكذا بدون عواقب سوى أن الشاب صار منذ تلك المساعدة التطوعية يعاني آلاماً واضطرابات في بطنه وصدره.

ليس عندي أي تعليق إلاّ ما سوف تقرأونه في السطور التالية.

تكرر تشخيص حالات المس والسحر في ظروفنا الاجتماعية الانتقالية حالياً يجعلني أعتقد أننا أكثر شعب في العالم يوظف المس والسحر في تبرير مشاكله اليومية بدءاً بأزمات العلاقة الزوجية ووصولاً إلى سرقة الملايين. قولوا بسم الله الرحمن الرحيم واقرأوا سورة الناس ثم دعونا نحاول تلمس الطريق بعقل مؤمن وجنان ثابت إلى عالم

(*) المصدر: جريدة الجزيرة، التاريخ ١٤٣٢/١/٧هـ.

المس والجنون لمحاولة التعرف عليه. نحن هنا نتعامل مع موضوع له أربعة أطراف: الكائن الممسوس، وهو بشر، والكائن الماس وهو مجهول الهوية ربما يكون جنياً أو عفريتاً أو شيطاناً ـ مسؤولية التصنيف الدقيق لهذا الكائن تعود إلى الذين يستطيعون التعامل معه وجهاً لوجه ولساناً بلسان ـ بعدهما يأتي الطرف المتضرر فعلياً، أي أقارب الشخص الممسوس من زوجة وأبناء ووالدين ومجتمع، ثم أخيراً الطرف الرابع وهو الشخص الذي يمتلك القدرات اللازمة ويستطيع تقديم الخدمات المتخصصة لاستئصال الماس من الممسوس طوعاً أو كرهاً، إما مقابل أجر معلوم أو احتساباً، في كل الأحوال هو الطرف المستفيد من هذه العلاقة الرباعية، إن لم يكن مادياً فمعنوياً على الأقل.

لنبدأ بالشخص الممسوس، حسب الموروث الشعبي يعتبر الممسوس شخصاً لا يمكن التنبؤ بتصرفاته وغير مسؤول عن كل ما قد يترتب على ذلك من تعديات وأضرار على الآخرين، أي مثلما هو متوقع تماماً من أي شخص مصاب بمرض نفسي أو عقلي كالفصام الحاد وجنون الارتياب الزوراني والوسواس القهري الإملائي والاعتلال النفسي ثنائي القطبة وغير ذلك.

كذلك المدمن على المخدرات قد يرتكب مثل تلك التعديات، ومثله المجرم العتيد الذي يسرق ويجرح ويقتل ثم يحتال المحامي في العثور له على عذر ويظل تصنيفه في خانة الممسوسين، نحن نعيش الآن في حقبة اجتماعية انتقالية تتكرر فيها تعديات الأبناء على الآباء والأمهات والأزواج على الأولاد والزوجات والمؤتمن في قضايا الناس على الأراضي والأموال، وكثيراً ما يتم توظيف المس والجنون كوسائل دفاعية وتبريرات، ويبدو أن المجتمع الطيب يتقبل ذلك ويتعايش معه.

ننتقل إلى الطرف الثاني، أي الكائن الماس مجهول الهوية، قديماً، وليس قديماً جداً، كان الاعتقاد السائد أن هذه الكائنات تكمن في الخرائب والبيوت المهجورة والمقابر والآبار القديمة لكي تتصيد ضحاياها هناك. حالياً صارت هذه الكائنات تدخل إلى الدوائر الرسمية والبيوت والقصور وناطحات السحاب وحفلات الأفراح ولا تردعها الضوضاء والأضواء ولا السيارات المنطلقة بسرعات جنونية في شوارعنا. باختصار تمكنت هذه الكائنات من التدخل في مشاكلنا العائلية ومعاملاتنا الرسمية وتحقيقاتنا الجنائية، ويبدو أن المجتمع أصبح يتقبل ذلك أيضاً ويتعايش معه.

الطرف الثالث في المعادلة الرباعية مجرد مفعول به يطلب الستر والفكاك من البلوى الواقعة عليه بأي ثمن، حتى ولو بإلقاء المسؤولية على عفريت له قرنا تيس وحافر حمار.

أما الطرف الرابع المتخصص في فك الارتباط وهو بشر مثل الطرف الأول والثالث فهذا ما يتوجب علينا النظر في قدراته وسعة مداركه بطريقة علمية تعتمد أساساً على مرجعية القرآن الكريم والسنة النبوية الصحيحة والحقائق العلمية المدعمة بالبراهين، وفهمها الفهم الصحيح الذي يستبعد الموروث الشعبي الخرافي والاجتهاد الفقهي القاصر عن ملاحقة الزمن والتوظيف النفعي المتاجر بالجهل والخرافات.

ما لم يتم ذلك فلن نستبعد أن يأتي يوم يدعي فيه كل مواطن سلفاً أنه ممسوس لتكون عنده حصانة احترازية مسبقة من المسؤولية وندخل كلنا في دائرة الممسوسين والعياذ بالله.

أهم معارك جمال بنون التنويرية

كم مقاسك... يا مدام؟(*)

التقيت بعائلة سعودية في «الإمارات مول» في دبي، داخل أحد المحال الخاصة ببيع الملابس الداخلية النسائية، وقد انشغلوا في اختيار أنواع وموديلات مختلفة بارتياح شديد، بينما وقف رب الأسرة خارجاً على المقاعد الموجودة في ممر السوق، وفعلت أنا مثله، فقد دخلت أسرتي إلى المحل للغرض نفسه، وجلست بجانب الرجل الذي أشعل سيجارة دلالة على ارتياحه في الجلوس، التفت إلي قائلاً: أنت هندي؟ فضحكت قليلاً وأجبته: لا، أنا سعودي.

ولم أغضب كعادة كثيرين حينما يسألون هكذا، خصوصاً في دول الخليج حينما يقابلون أشخاصاً بشرتهم سمراء أو بيضاء، أو ملامحهم آسيوية أو أفريقية وغيرها من الدول، والسبب في هذا أن الناس تعودوا أن يشاهدوا أبناء جنسيتهم بالثوب أو «الكندورة»، وفي السفر يصعب عليهم التعرف على أبناء بلدهم، لأنهم يلبسون البنطلون والـ «تي شيرت». طبعاً الرجل اعتذر بعد هذا السؤال، قال لي أنت مثلي أهلك جاءوا من أجل شراء ملابس داخلية؟ قلت له نعم، رد سريعاً: أنا تعودت أن اشتري هذه الحاجات من خارج السعودية كلما سافرنا إلى الخارج أو أتينا إلى دبي، وأحياناً من البحرين لكونهما قريبتين لنا، نأتيها في السنة أكثر من مرة، ولهذا أحرص على الشراء الذي يكفي لفترة طويلة ولا أحتاج إلى الذهاب لمحال البيع الموجودة في السعودية.

سألته مستغرباً: ولكن لماذا؟ هل لنوع الماركات الموجودة، أو أن أسعارها مخفضة؟

استدار واعتدل في جلسته وكأنه يستعد ليقول لي كلاماً مهماً، قال لي: «شوف»،

(*) المصدر: العربية نت، التاريخ ١٤٣١/٣/٩هـ.

حينما أكون هنا في دبي أو أي مكان خارج السعودية أرتاح كثيراً عندما أرغب شراء حاجات زوجتي وبناتي من الملابس الخاصة، فهذه المحال تعمل فيها نساء فلا أجد حرجاً، أترك عائلتي داخل المحل وأجلس مرتاح البال.

فقلت له: لماذا لا ترغب بشراء ما تحتاجه من هناك؟

فرد منفعلاً، يا أخي محالنا التي يبيعون فيها الملابس الداخلية يعمل فيها رجال، فكيف بالله عليك، كيف سأقول لصاحب المحل أعطني «مايوهاً» لابنتي مقاساً معيناً؟ وأنت تعلم هذا الأمر محرج، خصوصاً حينما تكون رب أسرة وتقف لتشتري هذه الأشياء الخصوصية بالنسبة للفتيات أو النساء، الموضوع محرج جداً، وإذا تركت عائلتي لتشتري ما تريد ستكون عرضة للفضول والأسئلة الكثيرة من بعض الباعة في معرفة المقاس، كما أن البعض منهم نتيجة خبرته في المحل وما تتردد عليه من النساء أصبح يعرف المقاس المطلوب بمجرد أن ينظر إلى صدرها أو وسطها، ومرات عدة اضطررت إلى إعادة ما اشتريته نظراً لأنني أتولى شراء ما تلزمه زوجتي بنفسي لاختلاف المقاسات من ماركة لأخرى، وبالنسبة لبناتي تضطر أمهن إلى مرافقتهن، يا أخي والله عيب.

لم يكد ينتهي من كلامه حتى وقف واستأذن بالمغادرة فقد خرجت أسرته وهي تحمل ثلاث حقائب ممتلئة، فعرفت أن صديقنا لم يكذب حينما قال لي إنه يشتري حاجات بناته وزوجته بكميات أكبر حتى تكفي فترة طويلة.

كم مقاسك مدام؟! هذا هو السؤال المعتاد الذي تسمعه النساء في السعودية، وهو سؤال في غاية الإحراج، عندما يكون موجهاً من رجل تجاه امرأة محجبة محترمة، أما إذا كن مجموعة من الفتيات فالبائع يجد فرصة لممارسة المزح والتعليق والإيماء، إما بالقول مدام «هذا صغير ما في مقاس»، أو يقترح عليها ألواناً أو موديلات تتماشى مع تفكيره!

وكم من المرات تعرض بعض الباعة إلى خبطة في الوجه بشنطة اليد من السيدات، إذا تعدى الأمر إلى الإساءة أو الخدش بحياء المرأة، ومع ذلك بقي هذا السؤال ملازماً للمرأة في السعودية حتى الآن منذ عقود، كلما جاءت إلى السوق من أجل أن تشتري حاجاتها الخاصة من الملابس الداخلية، وتستغرب بعد كل هذا أن رجال الحسبة أو رجال الهيئة الذين يحرسون الفضيلة، ويلاحقون كل الشبهات، ويسيئون الظن بالناس قبل أن تتم إدانتهم وهم يتجولون داخل السوق لملاحقة المعاكسين من الشباب أو تمنع دخولهم بمفردهم، لا يحركون ساكناً أمام هذه التصرفات، ويسجلون بذلك موقفاً سلبياً تجاه المجتمع، وكأن هذا الموضوع ليس مهماً أو ليس مخالفاً؟

عمل النساء في محال الملابس الداخلية يثار في المجتمع السعودي منذ سنوات، وكأنه موضوع اختراع قنبلة نووية، أو بناء مفاعل لأسلحة الدمار الشامل، لهذا يأخذ حيزاً من الجدل والنقاش بين تيار ديني متشدد وآخر معتدل، ودخلت الملابس الداخلية النسائية في تصنيف المجتمع بين ليبرالي وصوفي وعلماني وشيعي ومسلم سني، انقسام رهيب وتعنت عجيب والتفاف للموضوع بشكل مثير!

الحقيقة أستغرب لهذا النقاش البيزنطي وغير المجدي في موضوع مفروغ من أمره ومعروف عواقبه، كثير من الفتيات اشتكين من محاولة بعض الباعة لمسهن في مواقع حساسة، أو أخذ مقاس الوسط من أجل أن يستطيع أن يخرج لها البضاعة بسهولة، والصحف السعودية مليئة بالمشكلات الأخلاقية التي تتعرض لها النساء. قضية أخلاقية من دون منازع، وهناك اتفاق من الجميع على أنه أمر غير مرغوب فيه، ومع ذلك هناك ممانعة وتعطيل من المتشددين في الدين بمنع عمل المرأة في هذه المحال، بزعم أنها قد تختلط بالرجال! يا سبحان الله ما هذا التناقض؟ الآن نساؤنا يختلطن ويتعرضن للإساءة وخدش حيائهن من الرجال العاملين في هذه المحال، أليس هذا اختلاطاً؟ أرجوكم أجيبوني!

في مسألة الاختلاط في الشارع السعودي هناك نقاش حول هذا الموضوع، ليس فقط بين المجتمع، بل وصل إلى حد العلماء، فمنهم من يؤيد والبعض يحرم، نعيش تناقضات عجيبة، أثرت على حياة الناس وسببت لهم الإزعاج وضايقت في أرزاقهم، هل تعرفون كم ستوفر فرصة عمل إذا تم تأنيث هذه المحال؟ لا يقل عن ٣٠ ألف فرصة عمل، وضخ سيولة تصل إلى أكثر من ٤٠٠ مليون ريال، وفي المقام الأول ستحفظ للمرأة كرامتها وحياءها وتحميها من عيون بعض الباعة «الزائغة».

خطوة جريئة بدأتها النساء السعوديات، وهي مقاطعة محال الملابس الداخلية التي يبيع بها الرجال.. تعيش المقاطعة.. تعيش، تعيش، تعيش.

مخترعون... أم "مفتون" تائهون! (*)

انشغل الإعلام المحلي في الأسبوعين الماضيين بفتوى جديدة أدخلتهم دائرة النقاش البيزنطي، وهذه الفتوى تدخل ضمن سلسلة فتاوى شهدتها السعودية منذ بداية العام، وأثارت جدلاً واسعاً بين طبقات المجتمع كافة، لكونها تحمل الكثير من الغرابة والطرافة وأيضاً تساؤلاً عن توقيت صدورها وأهميتها في هذا الوقت الذي يتحدث فيه الناس عن تنمية البلاد ومستقبلها الحضاري والفكري وتسير في اتجاه رقي فكر الفرد بما يحقق مكتسبات إضافية للبلاد، وغاب عنه في الطرف الآخر مناسبة تدفع بالبلاد نحو المجد الحضاري والإنساني ألاّ وهو فعاليات «ابتكار» الذي أقيم في جدة وشارك فيه ١٠٠ مخترع من شباب وبنات، قدموا للمجتمع عصارة فكرهم وتجربتهم العلمية وتحقق له الاستدامة، ملتقى علمي مهم قدم مخترعون شباب وشابات نماذج مضيئة للحياة.

لن أكرر لكم الفتوى التي أطلقها الشيخ عبدالمحسن العبيكان بجواز إرضاع المرأة الرجل الأجنبي لضرورة ملحة، تكمن في سكنى الشاب في محيط أسرة بحيث يتكرر دخوله إلى بيت تلك الأسرة، فيشق الاحتجاب عنه، فذلك يجيز فيه أن ترضعه المرأة بمقدار خمس رضعات كما الصغير، بشرط أن يكون ذلك الإرضاع بطرق غير مباشرة من الثدي، ثم تحرم عليه بعد ذلك أن يتزوج بها.

إذا افترضنا أن هذه الفتوى صحيحة وطبقت في فترة من الزمن، ربما لظروف اجتماعية محددة، هل كان من الضروري إعادة إخراجها؟ هل كنا في حاجة ملحة وأزمة شديدة حتى نقول إن الفتوى فكت أزمتنا؟ بل العكس زادتنا اختلافاً ونقاشاً وتضييع وقت، بل إن تطبيقها وإثبات حال الرضاعة على أرض الواقع يبدو صعباً ومستحيلاً. نحن بحاجة إلى من يغلق لنا باب الفتاوى الغريبة والمريبة، وأيضاً ما يصلح منها لوقتنا الحالي والظروف الاجتماعية التي نعيشها، بالتأكيد هناك الكثير من الفتاوى التي ظهرت في حقبة من الزمن إنما جاءت نتيجة لظروف وحاجات الناس وقتها، ولا يمكن أن تبقى الفتاوى مفتوحة الصلاحية.

أما الموضوع الآخر الأهم الذي اعتبره نقطة مضيئة في حياة المجتمع السعودي وتبرز الجانب المشرق للبلاد ومصلحة الإنسانية، هو فوز فتاتين وشاب بالجوائز الأولى

(*) المصدر: جريدة الحياة، التاريخ ١٤٣١/٦/١٨هـ.

في فعاليات «ابتكار ٢٠١٠» الذي انتهى الأسبوع الماضي في جدة، وضم المعرض منتجات ١٠٠ مخترع ومخترعة ومشاركة شباب من دول العالم، هذه التظاهرة العلمية، تغنيك عن ١٠٠ فتوى قد تثير بلبلة أو قلقاً أو تشغل الناس وربما تفقدهم وظائفهم إذا انشغلوا فيها، ماذا قدمت لنا ابتكار، أعطتنا رسالة مهمة، وهي أن انتقادنا للشباب بأنهم سطحيون أو منغمسون في تقليد الغرب أو ملاحقة بيوت الموضة، وأن البلد التي يملك رجال أعمالها معظم القنوات الهابطة على الفضاء، تستطيع أن تخرج لنا أيضاً شباباً يقبلون التحدي والصعاب، وبمدخراتهم ومصروفاتهم القليلة أن يصنعوا أشياء تخدم المجتمع، الشباب والشابات الذين يواجهون صعوبات في القبول في الجامعات الحكومية إلاّ إذا حصلوا على مجموع أو عليهم دفع رسوم الدراسة في الجامعات الحكومية مقابل رسوم مادية، وإن الشباب الذين يتم اختبار التقويم قبل الالتحاق بالجامعة وما فيها من إجحاف بقدراتهم العلمية، يستطيع أن يتغلب على الظروف ويخرج لنا فكرة مضيئة.

الفائزة بالمركز الثالث على براءة الاختراع والد أمها كان أحد الأئمة العشرة في الحرم المكي العالم عبدالله نيازي، هكذا قالت نادية انديجاني وهي تهدي هذا الفوز إلى والدتها ووالدها، وهي تبحث الآن عن مراحل تسويق اختراعها وهو عبارة عن جهاز قياس معامل الانسدال للأقمشة، والجهاز المبتكر يوفر سعر الجهاز المعملي التجاري المكلف وقطع غياره وكذلك سهولة استخدامه في المعمل، وقد أثبتت كفاءته في الاستخدام بمعامل النسيج بكلية الفنون والتصميم الداخلي بجامعة أم القرى.

أما الفائز الأول الباحث بديوان المراقبة العامة الدكتور خالد فهاد الشبرمي، فقد ثمن دور زوجته ووالديه وأولاده في إنجاح تجربته العلمية، وقال عن زوجته: «تحملت صعاب عملي وغيابي عن رعايتهم وانشغالي في بحثي إلى أن تكلل تعبي بالفوز»، ويهدف ابتكار الشبرمي لتنمية مهارات التدريس العلمي للقرآن، وتوفير آلية تضمن صحة وتدقيق الأحكام عن طريق استخدام الألوان والأشكال الهندسية، وتوقع أن يخدم بحثه المتطور حاجات وتحديات القرن الـ«٢١» والداخلين الجدد في الدين الإسلامي والمعلمين والطلاب.

والجائزة الكبرى بقيمة ١٥٠ ألف ريال كانت من نصيب سحر عسيري لاختراعها طريقة علاج الأطفال المصابين بسرطان الدم الليمفاوي الحاد باستخدام الواقع الافتراضي.

بالله عليكم: أليست هذه الأخبار التي سمعتم عنها وقرأتم تفاصيلها في الصحف أو شاهدهم هؤلاء وهم يتحدثون لقنوات ووسائل إعلام مختلفة، أليست هذه الأخبار مبهجة؟

أليست نتاج جهد مضنٍ ومثابرة وتحدٍ؟ يجب أن نثني على دور مؤسسة الملك عبدالعزيز ورجاله للموهبة والإبداع، التي يرأسها شخصياً الملك عبدالله بن عبدالعزيز، وهذه المؤسسة، على رغم أن أنشطتها الفعّالة بدأت متأخرة إلاّ أنها أثبتت نتائجها وأهميتها؛ وأيضاً تدفع بالشباب نحو تشجيع الابتكار، الذي أرجوه أن تتخذ المؤسسة خطوات إيجابية بحيث يكون في كل مدرسة نادٍ مصغر للموهوبين تمنح الفرصة للهواة واكتشافهم في سن باكرة، خصوصاً أننا في تحدٍ كبير نعيشه ما بين تطرف فكري وانحراف أخلاقي، فضلاً عن المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية التي تشهدها البلاد.

أتطلع إلى اليوم الذي أرى فيه أبناءنا وبناتنا يشاركون في بحوث علمية واختراعات مهمة ومفيدة، هؤلاء الشباب بحاجة إلى من يشجعهم ويقدم لهم العون والمساعدة، وأستغرب لماذا يختفي مجتمع المال والأعمال من المساعدات والدعم، بينما نراهم يتسابقون لشراء لاعب بالملايين، ويكتفون بالمشاهدة في معرض يبرز فيه الشباب ابتكاراتهم العلمية.

حلول لمنع عمل المرأة "كاشيرة" (*)

لا يمر أسبوع أو اثنان إلاّ ويعود الحديث عن المرأة في السعودية على رأس قائمة المواضيع والنقاشات التي تتصدر مجالس المجتمعات المحلية، وعلى ذكرها تنشط مؤسسات المجتمع المدني العالمي ومنظمات حقوق الإنسان والعمل الدولي، وتسلط وسائل الإعلام العالمية الضوء على هذه القضايا.

وأحدث المواضيع الساخنة التي وضعت على طاولة النقاش في السعودية، السؤال الذي تقدم به أحد المستفتين (لا نعلم إن كان سعودياً أو مقيماً) إلى سماحة المفتي العام للمملكة يسأله تحديداً عن حكم توظيف النساء «محاسبات» أو «كاشيرات» في مراكز التسوق الكبرى، ولأن صيغة السؤال وطريقة كتابته واضحة، فإن الغرض الإساءة

(*) المصدر: جريدة الجزيرة، التاريخ ١٤٣١/١١/٢٧هـ.

والاحتقار وسوء الظن والتشكيك في هذه الوظيفة، لهذا جاءت الإجابة من اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء متماشية مع صيغة السؤال.

ومن الواضح أن من وضع السؤال يعرف أسلوب اللجنة الدائمة في نظرها للأسئلة، ولكن لو أن حسن النية كان موجوداً لدى السائل لكتب سؤاله بطريقة أخرى مثلاً، «لقد أقدم يا سماحة المفتي عدد من مراكز التسوق بتوظيف نساء محاسبات، وهذا العمل من شأنه أن يستر المرأة من التسول ومن ملاحقة ضعاف النفوس، أو استغلال حاجتها في التحرش أو ابتزازها، وأن هذه الوظيفة يا سماحة المفتي هي في مكان عام يوجد فيه كل الناس ولا يمكن لأحد أن يضايقها أو يؤذيها، أو يتحرش بها، والحقيقة يا سماحة المفتي نطلب منكم ومن اللجنة الدائمة للبحوث العلمية، أن تصدر فتواها لبقية المراكز والمحال بحيث توفر وظائف للنساء لديها في أقسام متعددة، مثل بيع مستحضرات التجميل والعطور، والإكسسوارات النسائية، بيع الملابس النسائية الداخلية، وخدمة العملاء، وحارسات أمن، فضلاً عن وظيفة الكاشير».

أعتقد لو أن نية السائل كانت نظيفة لاستصدرنا فتوى بسماح توظيف النساء في أماكن أخرى، ليس ترفاً، بل من أجل الإسهام في تقليل نسبة البطالة في أوساط النساء التي وصلت إلى ٣٠ في المائة معظمهن من الجامعيات والتخصصات العليا. ولعلّ سبب زيادة حال الفقر والعوز في الأوساط النسائية القضايا العالقة في المحاكم للنظر في قضايا الطلاق أو الخلع أو حتى إنهاء معاملات لأرامل ومطلقات ومطالبات مصاريف ونفقات إعالة، وأسهمت المحاكم نتيجة تأخرها في البت أو إيجاد حلول إلى تحويل الكثير من السيدات والنساء لمد يد الحاجة لطلب المساعدة، أمام المصاريف الباهظة والمرتفعة... إذاً نحن في حاجة إلى إيجاد وظائف مختلفة ومتنوعة لتستوعب النساء الراغبات في العمل.

الحقيقة لست ضد السائل أو أسلوب كتابته للسؤال أو نياته السيئة، إلاّ أن السؤال هو حماسة اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء في سرعة الرد ونشره على مواقع «الإنترنت» ووسائل الإعلام، وكأن هناك ثأراً بينها وبين الجهات المعنية بتوظيف النساء، أو الداعين إلى توفير فرص عمل لهن، ولم يأخذ السؤال مجراه القانوني كمعاملة تحول إلى وزارة العمل لأخذ مرئياتها أو حتى المجلس الأعلى للاقتصاد وهي الجهة المعنية للإشراف على خطط التنمية وتنفيذ خطة العمل، أو الاستشارة من جهات حكومية أخرى لها علاقة بتوظيف النساء. إلاّ أن لجنة الإفتاء ضربت كل الجهود الحكومية الساعية إلى

توفير فرص عمل للجنسين، وانفردت بنشر الفتوى، وهي بذلك تضع العراقيل بتحمسها للرد مع أن الموضوع يتعلق بالسائل ويخصه فقط، فهل يمكن التعميم في السؤال.

استغرب أيضاً كيف سارعت اللجنة الدائمة للبحوث إلى أخذ السؤال من السائل واعتباره عاماً، وكأنه أخذ تفويضاً من كل أولياء الأمور لأن يتحدث أو يسأل نيابة عنهم، مع أن الفرصة متاحة لمن ترغب وليست إجبارية، فهي لمن تعول أسرة أو تنفق على أبنائها.

حسناً الآن وقد صدرت الفتوى، كنا نظن أن اللجنة تنظر بعدالة بالنسبة لفرص العمل بين الشباب والشابات، وحيث إن الحال هكذا، فأنا بالحقيقة أطالب حكومتنا الرشيدة وعلى رأسها خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز، بأن تعتمد في موازنتها للعام المقبل مخصصات مالية للنساء العاطلات اللاتي تسبب بعض الفتاوى «المجلجلة» في حرمانهن من العمل، بحيث تتولى وزارتا العمل والشؤون الاجتماعية تسجيل الفتيات والنساء العاطلات وتخصيص راتب شهري لهن بمقدار خمسة آلاف ريال، تكفيهن من العوز والسؤال أو الحاجة، وتغنيهن عن العمل والمذلة، وحتى نحمي نساءنا الشرفاء من الانحراف والتسول واستغلال حاجتهن للمال من الابتزاز.

وأقترح أن يؤخذ هذا الموضوع بأهمية ويناقش ويصدر سريعاً مثلما سارعت هيئة البحوث العلمية والإفتاء في إصدار فتوى المنع، وأتمنى على اللجنة أن تتكرم وتوافق على هذا المشروع وتصدر فتواها بمنح رواتب للعاطلات فوراً.

لا أعتقد أن الأمر سيكون صعباً على الدولة في اعتماد ٤٢ بليون ريال لنحو ٧٠٠ ألف عاطلة عن العمل، وفق إحصاءات غير رسمية، بمعدل خمسة آلاف ريال شهرياً، ونحن بلد غني ومعظم النساء لدينا بلا عمل، في ظني أننا بهذه الخطوة نكون قد حققنا هدف من يمانع في عمل المرأة. وإن كنت على يقين أن الكثير من القضايا المتعلقة بالمرأة في السعودية وجدت طريقها للحل، على رغم طول المدة.. فهل نحنط نساءنا في بيوتنا إلى أن يقضي الله أمراً كان مفعولاً؟!

انتبه.. أمامك فتوى(*)

ليس هناك حديث يطغى على مجالس السعوديين منذ أكثر من أسبوع سوى الفتوى التي أصدرها الشيخ عبدالرحمن بن ناصر البراك حول الاختلاط، ودعوته إلى تكفير من يحلل الاختلاط، وجواز قتل من يبيح الاختلاط في ميادين العمل، وبدأ المجتمع السعودي الذي انقسم على نفسه، البعض يؤيد والآخر يعترض، وتشعر وكأن حرباً باردة تدور رحاها بين طرفين الغاية منها إشغال المجتمع وتحجيم دور المرأة واعتبارها أم المفاسد.

والصراع الفكري لم يقتصر فقط على المجالس بل امتد إلى الصحف ووسائل الإعلام وكتّاب الأعمدة، أما الشيء اللافت فقد دخل في الخط علماء ومشايخ من السعودية ودول أخرى في الصراع الديني وتفسير مسألة الاختلاط من جميع جوانبه، مدير هيئات الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر في منطقة مكة المكرمة، الشيخ أحمد الغامدي، اعتبر هذه الفتوى لا تستحق الرد عليها فهي تنتقض نفسها بنفسها، ويمكن أن تكون مقصودة لتهيج الناس، لأن أصحاب الأفكار لديهم أفكار نظرية مؤامرات يريدون فقط إشاعة جملة من الفتاوى لترسخ في أذهان الناس.

في وسط هذا الجدل القائم، قال لي أحد الزملاء وكنا مجتمعين في مجلس يضم كتاباً وإعلاميين: يعني إذا دخل أحدهم الآن أحد مراكز التسوق في السعودية وفجر نفسه بحزام ناسف متأثراً بالفتوى التي أطلقها الشيخ البراك، هل يمكن أن نطلق عليه أنه إرهابي أو معتل نفسياً، أو أنه أقدم على عمله نتيجة تحريض؟ وقتها نحاسب من؟ أو أن يدخل أحدهم مواقف السيارات ويبدأ في إطلاق النار على كل من هم حوله، معتبراً أنهم كفار ويحللون الاختلاط.

استيقاظ فتنة التحريض على القتل في السعودية من جديد هو هدر لكل المكتسبات الأمنية التي تحققت من خلال ملاحقتهم ومطاردتهم والقبض عليهم وإفشال خططهم، وهؤلاء ليسوا إلاّ دمية أو عرائس متحركة مركزها الرئيس الأفكار التكفيرية والفتاوى المحرضة للقتل.

وما الحوادث التفجيرية التي شهدتها البلاد قبل سنوات عدة ما هي إلاّ نتيجة تحريض ودعم وتشجيع من بعض دعاة التكفير والتضليل والترويج، من الواضح أن خطة

(*) المصدر: مدونة المشربية، التاريخ ١٤٣١/٣/٢٨هـ.

الإرهاب الجديدة الموجودة في المجتمع تتم من خلال مجموعات تتوزع على أنشطة وبرامج مختلفة، فحريق نادي الجوف الأدبي هو عمل إرهابي مغلف بالتخريب أو اختلاف في الرؤية والطرح، دخول مجموعة من الرجال إلى أي مناسبة أو احتفالية جماعية إن كانت مسرحية أو منتدى ثقافياً أو فكرياً وإلغاء الحفل أو المناسبة بزعم أنه محرم أو ينافي الشريعة، مع أن تلك الأنشطة تنظمها جهات حكومية ومؤسسات مرخص لها من الدولة.

هل هي متعمدة ومقصودة؟ وهل تعلم الجهات الحكومية لتصرفاتهم ومضايقاتهم للمجتمع بزعم أن ذلك مخالف للشريعة؟ هل يمكن أن نقول إن الدولة تناقض نفسها حينما توافق على أنشطة اجتماعية وترفيهية، ويأتي جهاز حكومي آخر، وأقصد هنا إدارة هيئة الأمر بالمعروف، ويمنع هذه المناسبة؟ الموضوع لا يحتاج إلى إعطاء أمثلة فالشواهد كثيرة، فلماذا هذه الازدواجية في إصدار الأحكام؟

قبل سنوات عدة حينما طرحت شركات عدة أسهمها للاكتتاب، عانت تلك الشركات مهاجمة شرسة من قبل نجوم الفتاوى، بتحريم وتحليل بعض الشركات وأنها محرم الاكتتاب فيها، أسألكم بالله.

هذه الشركات التي وافقت جهات حكومية على طرح أسهمها أليست داخل السعودية وأنشطتها معروفة، وتملك ترخيصاً من جهات رسمية، فلماذا خرجت الفتاوى التي تحرم الاكتتاب فيها؟ تناقض عجيب..

قبل عامين وأثناء عرض مسرحي أبطاله كلهم من الرجال، دخل مجموعة من المتشددين على خشبة المسرح واشتبكوا بالأيدي مع الممثلين «أرجوكم لا تضحكوا هذه حقيقة» وأوقفوا المسرحية، ولم تتمكّن السلطات الأمنية من عمل شيء أو معاقبتهم، لا يمكن لك أن تشتكي رجال الحسبة على تصرفاتهم وسلوكهم في أي جهة حكومية، وإذا تجرأت وتقدمت ضدهم بشكوى فكل رجال الحسبة والمتشددين سيصبحون أعداء لك ويتربصون بك ويجلسون لك في كل مقعد من أجل أن يلصقوا بك تهمة أو بأسرتك أو زوجتك، وبكل بسهولة يستطيع أن يطلق عليك أنك «ديوث» مثلما قال الشيخ عبدالرحمن البراك في فتواه الأخيرة، «الرجل الذي يسمح لأخته أو زوجته بالعمل أو الدراسة مع الرجال هو شخص (ديوث)، أي الذي لا يملك الغيرة على عرضه».

الحقيقة قوة رجال الدين المتشددين أقوى من القانون والنظام، وهذا الانفلات

الاجتماعي والنقاش غير الحضاري والتمسك بالنصوص والخلاف على الفروع، ومن باب سد الذرائع لدرء المفاسد، وهذه كلمة مطاطة، واختلف عليها العلماء في مواقف كثيرة ومختلفة وحتى المذاهب الدينية رجحت الكثير من المفاهيم والتبسيط والتسهيل والاعتدال وليس التضييق على العباد في كل معاملاتهم.

دعوني أسأل، حينما سنت الدولة قانون استقدام الخادمات من دون محرم للعمل في منازلنا لماذا لم ترتفع حينها أصوات منع الاختلاط؟.. وحينما تصعد المرأة سيارة الأجرة مع سائق أجنبي للذهاب إلى المستشفى أو العمل أو لقضاء حاجتها من السوق أو مراجعة إدارة حكومية لماذا لم ترتفع أصوات المنادين بمنع الاختلاط؟..

وحينما تعرقل معاملة امرأة في المحاكم لتطلب الطلاق أو أن زوجها طلقها ولم يعطها صك الطلاق.. أين كان المنادون بحقوق الإنسان؟.. وحينما تزوج رجل مسن بطفلة عمرها ٧ سنوات أين كان هؤلاء من يلبسون عباءة الدين؟..

كل ما يحدث الآن على الساحة من ردود فعل، هي في الواقع مفتعلة باسم الدين.. الدين لم يمنع ممارسة المرأة العمل أو قيادة السيارة أو مواصلة تعليمها أو إدارة مشغلها أو منشأتها الاقتصادية.. يخطئ من يقول إن المرأة هي القضية..

بينما هناك قضايا أخرى لا علاقة فيها للمرأة.. ولكن المتشددين يرون أن كل حياتنا مرتبطة بالمرأة..

اسمحوا لي أن أقول إن بعض علمائنا ليسوا أفضل من أقرانهم في دول إسلامية أخرى من رجاحة عقل وتدبر ورؤية ثاقبة لحاجة الناس والمجتمع والتسهيل عليهم، وهناك نماذج مضيئة نفتخر بها..

الكثير منهم أسهم في تجديد الدين والتعامل مع النصوص بطريقة تتماشى مع العصر دون المساس بالأصول..

فمثلما اختلف العلماء في جوانب كثيرة ومختلفة مثل أحكام الحج والطواف، ومن ميزة الإسلام أنه مفتوح المعاني ويجتهد فيه العلماء لتوضيح وبيان تلك النصوص.. وإلاّ لما خرجت لنا المذاهب وما تيسر من علوم الفقه.. والبحث عن ما يريح العباد.. وأستغرب من يقول إنه يوجد اختلاط إجباري وآخر اختياري.

إن كان ولا بد من منع الاختلاط.. فأعتقد من الضرورة المطالبة بتقسيم جسر الجمرات إلى طريق للرجال وآخر للنساء..

لأن جسر الجمرات اليوم هو أكبر موقع تجمع للرجال والنساء.. إن كانوا بالفعل صادقين ويملكون من الشجاعة فعليهم أن يتوجهوا بخطابهم إلى الجهات المختصة بالحج والمطالبة بشدة بتقسيم جسر الجمرات.. هل تستطيعون؟

أهم معارك جمال خاشقجي التنويرية

العلماء مجرد شركاء في دولة مدنية حديثة(*)

قبل أسابيع جرى حوار في الصحف السعودية حول سؤال تشريعي قديم، فيما إذا كان علماء الدين يشاركون أمراء الدنيا وظيفة «الحكام»؟ ابتدأ الحوار أمير قريب من دوائر صنع القرار، هو تركي الفيصل الرئيس السابق للاستخبارات العامة في المملكة العربية السعودية والمعروف بثقافته الواسعة، وذلك عندما رد على جملة عابرة جاءت في حديث للشيخ عبدالله التركي الأمين العام لرابطة العالم الإسلامي وعضو هيئة كبار العلماء في المملكة التي تعد أعلى مرجعية دينية في البلاد.

ففي أثناء اجتماع ولي العهد الأمير عبدالله بالعلماء قبل عدة أشهر وفي لقاء كان واضحاً أنه لمناقشة ما حدث في ٩/١١، قال الشيخ التركي «إن ولاة الأمر هم الحكّام والعلماء» فرد عليه الأمير أنه لا يتفق معه في ذلك «فما اعتقده وأعرفه أن ولاة الأمر هم الحكّام وأما العلماء فهم مستشارون لولاة الأمر ينصحونهم ويرشدونهم»، ثم استرسل الأمير تركي في نقل آراء العلماء السابقين واللاحقين المختصين في السياسة الشرعية الإسلامية التي تدعم رأيه واختتم مقاله بأن «ما ذهب إليه معالي الشيخ عبدالله التركي في تعريفه لولاة الأمر هو مخالف لما اتفق عليه جمهور الآراء والمشرعين، ولم يقل به إلاّ القليل من جمهور العلماء والفقهاء».

ولكن من هؤلاء القليل من يعد مرجعاً ومعلماً لمعظم علماء المملكة، وقلّ أن تجد منهم من يفتي في مسألة ما اليوم إلاّ ويستشهد بأقواله وهو الشيخ الراحل عبدالعزيز بن باز الذي كان مفتياً للبلاد عندما توفي قبل أعوام قليلة. فمن المعروف أن الرأي الذي قال به الشيخ التركي هو الرأي السائد في المؤسسة الدينية في المملكة وقال به الشيخ ابن

(*) **المصدر**: كتابة: علاقات حرجة، التاريخ ١٤٢٢/١٢/١٧هـ.

باز في محاضرة عامة في الرياض عام ١٩٩٣ ولم يعترض عليه أحد حينذاك.

ولكن يبدو أن تجربة علماء الدين في الحكم في أفغانستان ممثلة بحركة الطالبان، والنتيجة الكارثية التي انتهت إليها، وما حدث في ١١ أيلول/سبتمبر وبعده لم تعد تسمح بترك مساحة لمن يعتقد أن لديه الحق في تقرير السياسة الخارجية أو دعم أو معارضة هذه الجهة أو تلك سوى الحكومة، أي الجهة التنفيذية الوحيدة في البلاد. وهو موقف طبيعي ومتسق مع الرؤية الحديثة للدولة وما عداه يؤدي إلى فوضى وتداخل في المسؤوليات، ما لم يتحدد مكان عالم الدين في إبداء الرأي فقط في شكل فتوى أو رأي يترك للجهة التنفيذية أو التشريعية اعتمادها كقانون أو سياسة ملزمة للبلاد وفق إجراءات متفق عليها في مؤسسات الدولة المدنية.

أكاد أقول إن «الدولة المدنية» المحكومة بقوانين حديثة متوافقة مع الإسلام تماماً، هي ما يسعى له المسؤولون في المملكة، وسيدعمهم في ذلك المثقفون والمهتمون بالشأن العام خصوصاً عندما أقرأ النص التالي الذي كتبه الأمير طلال بن عبدالعزيز عندما علق على الموضوع نفسه في الصحيفة نفسها، وهو أيضاً قريب جداً من دوائر صنع القرار، «إن هذه الدعوى (القول بأن الحكّام والعلماء هم أولياء الأمر) تحمل.. في نظري خلطاً شديداً للأوراق، فعالم الدين في الإسلام لا يحوز سلطاناً سياسياً على مواطنيه، بكل ما تحمله كلمة السلطان السياسي من معاني الإكراه والإجبار. عالم الدين لا يحمل سيفاً، ولا يدير وزارة ولا يستطيع أن يزج بالمذنبين في السجن، وإنما هو يستمد سلطانه من قدرته على التأثير في المواطنين، وكذلك من مخاطبته لولي الأمر وتبصيره بما يراه، إنه نوع آخر من السلطة يجعل العلماء إذا كانوا علماء حقاً، أمناء على الأمة وممثلين للناس، ولكنه لا يعطيهم أبداً سلطة سياسية لا يحق لأحد أن يدعي امتلاكها إلاّ ولي الأمر الذي يحوزها عن طريق البيعة بأشكالها المختلفة القديمة والحديثة، والتي تتباين وفق ظروف كل بلد ومستوى تطوره وطابع نظامه السياسي، إضافة إلى هذا كله لا يخفى أن منح العلماء سلطاناً سياسياً هو في الأصل، فكرة دخيلة على الإسلام وليس لها أدنى صلة بأحكامه وشرائعه الثابتة.

«وإذا كنا نتحدث اليوم عن ضرورة إشاعة الديمقراطية والشورى في أمتنا العربية والإسلامية، فإن هذا المبدأ، مبدأ أن يصبح العلماء أولياء للأمر، لا يمكن أن يخدم التطور الديمقراطي على أي وجه من الوجوه. إذا كيف نمنح سلطة سياسية لفئة لا دخل

للناس في اختيارها؟ ولا أعرف مبدأ في الإسلام يضع علماء الدين في مرتبة متميزة من الناس تبرر لهم أن يحوزوا سلطاناً سياسياً بحكم كونهم علماء».

ولا يجوز تفسير ذلك بأنه انتقاص من دور الإسلام في صنع القرار في المملكة، فالدين جزء أساسي من نسيج الدولة في المملكة العربية السعودية، ولكن الحوار الجاري والذي تبدو صور منه في الصحافة السعودية وصور أخرى في مجالس السعوديين حول القضية موضوع المقال وقضايا أخرى كالتعليم والتأمين والآثار وغيرها، يشير في اتجاه واحد هو أن الجميع متفقون على مرجعية الإسلام، ولكن يطمحون إلى تعددية إسلامية وألاّ تحتكر جهة واحدة تفسير الحقيقة.

بل إن هناك من يدعو إلى إعادة النظر في المفاهيم السائدة للفقه السياسي الإسلامي، فكتب الدكتور عبدالله الحامد وهو ناشط إسلامي كان له دور في حركة الإصلاح التي نشطت بعد حرب الخليج قائلاً: «إن السياسة متغيرة، أحكامها غير قطعية كالعبادات» وقال إن «العصر الحديث حمل تغيرات جوهرية كبرى، زلزلت كثيراً من القيم والعادات، ودخلت إلى منظومة المعايير الاجتماعية، بسبب انتشار التعليم، ونمو الوعي السياسي، والعولمة السياسية والثقافية، ونضج علم الاجتماع السياسي، وانتشار الفكر الديمقراطي، وظهور الدولة الحديثة، وتعقدها في طبيعتها وفي وظائفها» وفي طرح جريء قال «إن ما في يدنا من فقه سياسي ورثناه من أيام العباسيين لا يكفي لكي تدار به دولة حديثة، ومن المهم أن نتدارك ذلك قبل أن تلتهمنا العلمانية، بمفاهيمها في العدالة والحقوق والتعليم والتقنية والتنظيم، التي كانت سر تفوق الغرب الحضاري».

الفرصة الآن مواتية أمام المؤسسة الدينية أن تختار بين أن تكون شريكة في الرأي وناصحة ومشجعة في حركة التغيير التي تقودها القيادة السعودية والتي بدأت فعلاً قبل ١١ أيلول/سبتمبر بعدة أعوام ولكن متباطئة بحكم التركيبة البيروقراطية ـ التي يتراكم ثقلها عادةً في الدول النامية إذا غفل عنها المصلحون ـ والتي أحسب أن وتيرتها تسارعت نسبياً، أو أن تتشبث بالقديم الذي تعتقده حقاً وما حق سواه.

النماذج المطروحة حالياً غير مشجعة، فالعلماء مثلاً ما زالوا متحفظين على إصدار بطاقة مصورة للمرأة، وما يزال بعضهم يتحدث عن بطاقة البصمة كبديل، وضد إصدار بطاقة تحمل صورة المرأة السعودية تضعها في محفظتها وتريها لمن تحتاج الضرورة أن يراها، أو حتى من ترغب هي أن تريه وجهها المصور بدون سبب يرضي الفقيه، ولا

أعرف أحداً تعجبه صورته في بطاقة التعريف خصوصاً النساء، بينما تحمل الواحدة منهن الأصل وهو وجهها الذي تملك أن تكشفه لمن تشاء.

الدولة من جهتها، ممثلة في وزارة الداخلية، لم تتوقف ريثما يقتنع العلماء بأهمية بطاقة المرأة، بل أصدرت قرارها وفتحت أقساماً نسائية في دوائر مصلحة الأحوال المدنية لاستقبال طلبات النساء. فهي خير من يعلم بالتجاوزات القانونية التي حصلت بسبب حرمان المرأة من هويتها. المهم هنا أن الدولة أثبتت أنها الأقوى عند اتخاذ قرار يهم الصالح العام بل شجعها أنّ الرأي العام الغالب ثبت أنه مؤيد لها في الإقبال الهائل على إصدار البطاقات ناهيك عن عدم حصول أي اعتراضات تذكر باستثناء نشر فتاوى قديمة في ساحات الحوار العربية بالإنترنت أو وسائل في بريد القراء ببعض الصحف تتحدث عن الخطر الماحق على الأخلاق والعفة بالسماح للبطاقات النسائية.

قوة الدولة في موضوع البطاقات النسائية مطلوبة في مسألة أكثر أهمية، وهي إصلاح التعليم، وهنا نموذج آخر لإخفاق المؤسسة الدينية في تطوير موقفها لكي يتوافق مع المصلحة العامة والرأي العام بل حتى الدولة ممثلة في وزارة المعارف. فعندما صرح وزير المعارف الدكتور محمد الرشيد وهو مختص في التربية ومحسوب فكرياً على الإسلاميين الإصلاحيين، منتقداً أسلوب التحفيظ في التعليم ووصفه بأنه «ببغاوي» أي حفظ بدون إدراك، رد عليه الشيخ صالح الفوزان عضو هيئة كبار العلماء بقسوة متعجباً كيف يوافق «قوم من جلدتنا ويتكلمون بألستنا» الكفار الذين يريدون «أن ننسلخ من ديننا ونمشي على مخططاتهم ولذلك يدعوننا إلى أن نغير مناهجنا الدراسية القائمة على الكتاب والسنة» وقال بدون أن يسمي الوزير «إن الببغاء هو الذي يردد أقوال أعداء الإسلام في التزهيد بالتلقين وحفظ كتب الله وسنة رسوله مع شرحها ويريدون من وراء ذلك إبعاد المسلمين عن دينهم».

حوار غير مشجع ولا يثير التفاؤل في مستقبل عملية إصلاح مناهج التعليم في المملكة والتي بدأت قبل عدة أعوام، وشكلت لجان، ووضعت دراسات بل انتدب معلمون وخبراء لزيارة دول بعيدة ككوريا أو قريبة كبريطانيا للاستفادة من تجاربهم، ورفعت توصيات، يقول المسؤولون في وزارة المعارف إنها كانت كفيلة بإحداث ثورة في التعليم، تدعم التغيرات الاقتصادية ومتطلبات سوق العمل المحلي ولكنها اصطدمت بفيتو المؤسسة الدينية.

هل لا يزال عند المؤسسة الدينية حق الفيتو؟ لا أعتقد. فكثير من الكتّاب يردون يومياً على آراء الشيخ الفوزان المتشددة ولم يمنعهم أحد، في الأيام الخوالي كان الشيخ يستطيع ذلك إذا طال الحوار ولم يسلم المتحاورون برأيه.

الرقية الشرعية(*)

دعا الدكتور عبدالعزيز الصويغ سفيرنا في كندا، مجلس الشورى السعودي، والذي كان عضواً فيه، إلى «إصلاح الأنظمة المتقادمة في الدولة، بما فيها نظام مجلس الشورى نفسه» وذلك في مقاله اليومي بصحيفة المدينة قبل عدة أسابيع، كالعادة لم يحصل شيء، ولم يتحرك أحد لعلاج الأنظمة المتراكمة والتي لم تعد تستجيب لمتطلبات الحياة والتطور، والنهضة والانفتاح غير المسبوق والذي تعيشه البلاد، فالمهمة صعبة وكبيرة، وبالتالي اقترح أن نبدأ بما هو أسهل وادعى مما يشغل الناس، لترى كيف يستطيع مجلس الشورى استحداث نظام جديد يلبي الاحتياجات المستحدثة للمواطن السعودي.

إننا كسعوديين في أمسِّ الحاجة إلى نظام مُحكم، للرقية الشرعية، فهي نشاط هائل من حولنا، يمارسه بدون ضبط وربط المئات، فيعالجون بفتوحاتهم النورانية، مئات آلاف من المرضى النفسيين، ينفخون وينفثون ويتفلون، ويمسحون بالزيت والماء على الرؤوس والأبدان، فيسقط البعض صرعى، بينما يتلوى آخرون على الأرض، ممن يعيشون هذا الوهم، بل إنهم يضربون ضحاياهم لإخراج الجن من أجسادهم، ولو مات أحدهم عرضاً، يتبرع أحد أصحاب الفضيلة القضاة، فيبرئ فضيلة «الراقي» فهو حسن النية، مريد للخير، متبع لسنة توهمها فضيلة القاضي وسماحة الراقي.

نعم أيها السادة فنحن من دون بلاد الأرض كلها، وبالرغم من أن اقتصادنا من أكبر اقتصاديات العالم، وسوق مالنا من أكبر عشرة أسواق عالمية، وبالرغم من نفوذنا السياسي الإقليمي، ومشاريعنا الاقتصادية الضخمة، وامتلاكنا لأكبر بنية تحتية للرعاية الصحية في المنطقة، فإننا بحاجة إلى تنظيم ما يعتبره العقلاء، وأصحاب الفطنة مجرد خزعبلات مخالفة للسنة الصحيحة، ومنهج السلف الصالح، بينما نعتبره نحن الذين نزعم أننا سلفيون علماً شرعياً، وعلاجاً معتبراً.

(*) المصدر : جريدة الغد الأردني، التاريخ ٢٠٠٦/١٠/٧م.

في كل بلاد العالم دجلة ومحتالون، ولكن لا يحميهم نظام أو قضاء، أما نحن ففي جدة مثلاً توجد لجنة للرقية الشرعية تتبع للإمارة، يتستر خلفها هؤلاء، وأحد قضاتنا برأ راق ضرب مريضه حتى الموت «لأن أهل الميت شهدوا للراقي بالصلاح والنزاهة» ولعلّ الأطباء يتمنون معاملة كهذه عندما يخطئون ويتسببون في وفاة مريض، ولكنهم مساكين ينتهون غالباً بفصل من الخدمة وغرامة، رغم أن لديهم شهادات علمية ومحاطون بأنظمة، ولعلّ هذا هو الفرق بينهم وبين أصحاب الفضيلة الرقاة، الذين يدجلون على هواهم ووفق مقاييس فضفاضة يجمعونها من بطون كتب قيل إنها تحمل رأي الدين، وما هي إلاّ وجهات نظر واجتهادات لأصحابها قبل ألف عام، ولا ينكر الرقية والعلاج بالقرآن إلاّ جاهل بالدين، ولكن من يقبل بتحويلها إلى مشروع تجاري ومصدر للتكسب، فهو جاهل أيضاً بمقاصد الدين وحقيقته.

أما علماؤنا الأفاضل فيناقشون في الصحف «ما هي حدود الضرب في الرقية الشرعية؟» فتخيلوا أعضاء مجلس الشورى مجتمعون للإجابة عن سؤال كهذا، وأرجو أن لا تنقل هذه الجلسة على شاشة التلفزيون، حتى لا نصبح مسخرة لجيراننا، والعقلاء من حولنا، ويكفي ما نال سمعة المملكة وعلمائها من قصص الساحرة السوداء التي تطير من الطابق الأول إلى الطابق الرابع في عمارة في المدينة المنورة، عندما داهمها «حراس الفضيلة» من هيئة الأمر بالمعروف، وقد نشرت القصة في صحيفة سعودية بكل جدية، فأصبحت القصة موضوعاً للتنكيت والتبكيت عند كتّاب الأعمدة من إخواننا العرب، يتغامزون على ما انتهى إليه حال السعوديين، بل بلغ بنا الحال أن نوقش موضع طيران السحرة، فأكد أحد العلماء، ومن غريب الحال أنه عضو في مجلس الشورى الحالي، أن الفقهاء قالوا «إن بعض السحرة قد يركب المكنسة ويطير في الهواء بمساعدة الجن» وطالما الأمر كذلك فلماذا نمنع أفلام هاري بوتر ونصفها سحرة يطيرون برشاقة في الهواء على مكانس، وعالمنا هذا هو صاحب نظرية «فك السحر بالسحر» ولنتخيل مجلس الشورى وهو يناقش وضع قانون لتنظيم فك السحر بالسحر، بعدما ينتهي من تعريف حدود الضرب في الرقية الشرعية.

ولهيئة الأمر بالمعروف اهتماماتها التي لا تنقطع بمثل هذه الأخبار، فها هو فرعهم في بطحاء العاصمة، كما تروي صحيفة الجزيرة، يتابعون حال شاب سكنته جنية (يهودية يمنية) تحديداً لمزيد من الإثارة والتشويق، فحاصروها مستعينين بعد الله بخبرات تراكمت لديهم، بالقراءة على المسكين ليخرجوها من جسده العليل، وقاموا بعد

إنجازهم الخطير برواية تفاصيل مغامرتهم المثيرة لمراسل الصحيفة والتي نشرت الموضوع بكل جدية.

ما هذا العبث؟ والأغرب أننا بعد كل هذا نزعم أننا «سلفيون» ولكننا نفارق السلفية الصحيحة ومنهاجها الرباني الرافض للبدع والخرافات، بغرقنا في مثل هذه الخزعبلات، إن من أبرز مزايا العقيدة السلفية هو تأكيدها على علاقة العبد بربه مباشرة، دون وسيط، ورفضها الصارم لكهنوت من يزعمون أنهم أولياء الله الصالحون، يشفعون للعبد ويتوسطون له عند ربه، فمن أين خرج علينا كل هؤلاء الصالحين الذين يجمعون المرضى في الأحوشة، فيخرج واحدهم عليهم بعدما ينقطع نفس المنتظرين، ومن حوله أتباعه كأنهم كهنة المعبد ليكملوا تلك الصورة البغيضة التي جاء الإسلام للقضاء عليها، فينفث في هؤلاء، ويرش الماء على أولئك، ويمسح الزيت على جبين آخرين، فيعالج الصريع، والموسوس، والمكتئب، المصاب بانفصام الشخصية، كلهم دفعة واحدة، دون أن يجلس مع أحدهم إلاّ لو دفع أكثر، وألحّ في الموعد، هو أو أهله الذين تخبطوا في الجهل وغرقوا في الخرافة.

هل يعلم هؤلاء العلماء الأفاضل الذين يناقشون «حدود الضرب في الرقية الشرعية» أن زميلاً لهم من أبناء المملكة، مارس فعلهم في فرنسا، فضغط على رقبة مغربي بقوة بينما كان يرقيه ليطرد جنياً زعم أنه سكن جسده البائس فقتله، قد انتهى في سجن فرنسي يقضي فيه عقوبة بالمؤبد بتهمة القتل، ولم يشفع له صلاحه وتقواه ونيته الطيبة في إنقاذ الرجل من جنية فرنسية أو يهودية يمنية أخرى لاحقته إلى باريس، إن الأسلم والأحوط، أيها الأفاضل، هو أن نفعل ما فعله الفرنسيون، بتجريم ضرب الإنسان للإنسان تحت أي ظرف كان، ورفض كل زعم بأن في هذا الضرب رقية أو علاج، فموضوع مس الجن للأنس خلافي ابتداءً حتى بين علماء الدين أنفسهم، أما ضرب إنسان لآخر حتى الموت أو دون ذلك، فلا يعقل أن يشرعه عاقل تحت أي ذريعة، وحتى لو كان بموافقة الضحية.

يجب أن نعترف أن لدينا خللاً كبيراً في الثقافة التي باتت سائدة بين العامة، روجت لها مدارس وصحف وخطباء ودعاة كثر غبشهم، تترسوا بالدين لمنع نقدهم والرد عليهم لحماية مكاسبهم، وحان الوقت لحركة إصلاحية سلفية صحيحة تعيدنا إلى الفهم الحقيقي للدين، والمملكة وشعبها ومستقبلها وهي بلاد الحرمين وقبلتهم مكاناً وممارسة تستحق أفضل من هذا.

كلنا بحاجة إلى مناصحة(*)

فور ما أعلنت وزارة الداخلية بيانها عن المطلوبين الـ ٨٥، سارع مراسلو «الوطن» يتقصون مختلف التفاصيل عن هؤلاء الشباب الذين تحولوا ضد مجتمعهم ووجعاً في خاصرة الوطن. ولكن الوجع الآخر هو ما سمعه المراسلون من ذوي بعض المطلوبين. عبارات من نوع «فوجئنا بظهورهم في قائمة المطلوبين!» أو تبرير أب متعلم كيف انتهى ابنه في جوانتانامو قائلاً «غادر إلى أفغانستان بعد حصوله على شهادة الكفاءة المتوسطة من المعهد العلمي بالرياض ضمن فريق إغاثي».

القول «فوجئت بظهور ابني» في قائمة المطلوبين مفاجأة بحد ذاتها، هل ما زلنا نعيش في حالة الإنكار التي أصبنا بها بعد ١١ سبتمبر؟ «لا يعقل أن سعوديين قاموا بعمل كهذا»، والتي حسبنا أننا تداوينا منها بعد اعتداءات ١٢ ربيع الإرهابية في العاصمة، فرأينا أبناءنا يقتلون ويفجرون في المجمعات السكنية بمختلف مدن المملكة، وأمام وزارة الداخلية، رأينا سعوديين يقتلون سعوديين، وسمعنا سعوديين يكفرون سعوديين.

والآن نتظاهر بالصدمة أن ابننا الذي اعتقل، ثم نصح، فزعم أنه تاب وأناب فخرج حراً طليقاً إلى بلاد الإيمان والدعوة، والفرص والرزق الواسع، فاختفى عن الأنظار أسابيع وأشهراً، ثم «يفاجأ» رب الأسرة أن ابنه مطلوب وقد انتكس وعاد إلى ما كان عليه من تكفير وتفجير.

أي أسرة مفككة هذه؟ كيف لم ينتبه إلى حال ابنه، أو لعلّ أحداً ما غير مقتنع بعد أن ابنه في ضلال كبير، ولعلّه فيمن يقول إنه مجرد «مجتهد أخطأ»».

يبدو أننا جميعاً بحاجة إلى برنامج أكبر وأشمل للمناصحة.

المصيبة الأخرى، «ابننا ذهب إلى أفغانستان في عمل إغاثي» وهي جملة تكررت كثيراً على لسان أهل بعض الإرهابيين القاعديين. ومعظم هؤلاء ذهبوا إلى أفغانستان ما بين ١٩٩٨ و ٢٠٠١، وإليكم هذه الحقائق:

خلال تلك الفترة لم يكن هناك أي عمل إغاثي سعودي شرعي. إذ رحلت قبلها بسنوات جمعيات الإغاثة السعودية الشرعية مأجورة مشكورة بعدما بذلت مئات الملايين

(*) المصدر: جريدة الوطن، التاريخ ١٤٣٠/٢/١٢هـ.

في خدمة اللاجئين الأفغان مثل الهلال الأحمر السعودي وهيئة الإغاثة الإسلامية ولجنة البر الإسلامية، والذين خدموا الشعب الأفغاني منذ أوائل الثمانينيات عندما بدأ الجهاد ضد الروس، ولجوء نحو ٣ ملايين أفغاني إلى باكستان، ولكن بعد إبريل ١٩٩٢، وعندما تحول الإخوة المجاهدون إلى أعداء يقتل بعضهم بعضاً، فعمت الفتنة، فحينها وجد القائمون على هذه الأعمال الإغاثية أنه ما من مكان لهم هناك، وأخذوا يرحلون الواحد تلو الآخر.

بعد ذلك بسنوات قليلة، وبعدما استنفدت الدولة جهدها في إخماد الفتنة بين المجاهدين الذين لم يلتزموا بشتى المواثيق والعهود التي عقدت بينهم، بعضها بحضور الملك فهد ـ يرحمه الله ـ بل حتى تبادلوا الأيمان في مكة المكرمة أمام الكعبة المشرفة، حينها أصدرت الدولة قرارها بوقف كل أشكال الدعم عن كافة فصائل المجاهدين، وأمرت من تلكأ في الخروج من المستنقع الأفغاني من السعوديين أن يخرج منه فلم يبق سعودي واحد في أفغانستان.

حتى كان عام ١٩٩٦، أسامة بن لادن يغادر السودان إلى أفغانستان، بعدها بسنة يعلن تحالفه مع التكفيريين حاسماً تردده بين يقين أهل السنة والجماعة والوسطية إلى فتنة التكفير والخروج على ولي الأمر.

خلسة وخلف أبواب مغلقة نشط دعاة أسامة، لالتقاط ضالة الصحوة وشاردها، وبدأ الظهور الثاني للسعوديين في أفغانستان قليلاً قليلاً.

مرحلة الثمانينيات كان السعوديون يذهبون علانية ويعودون علانية، أما المرحلة الثانية فكانت مغرقة في السرية، حتى عندما يظهرون حول زعيمهم في أفلامهم الدعائية كانوا ملثمين، فالإثم ما حاك في نفسك وخشيت أن يطلع عليه الناس.

لم يرق ذلك لأجهزة الأمن في المملكة، وتنبه دعاة العمل السري القاعدي لذلك، لم يعد الشباب يتوجهون مباشرة إلى إسلام أباد من المطارات السعودية، ألزم الباكستانيون المواطنين السعوديين بالحصول على تأشيرة، واستمر العمل السري، رتبوا رحلات المجندين الجدد عبر دبي والهند، بل حتى إيران.

أخذ عدد الشباب السعودي يزداد، ولكن ظل دون ما كان عليه في الثمانينيات عندما كان النشاط علنياً ومتوافقاً مع هدف الدولة في خدمة قضية الأفغان العادلة. فالدعوة الجديدة سرية ومشبوهة، ومن التحق بها كان يعلم وقتها أنه ذاهب لرجل مطلوب أمنياً في

بلاده، خرج على أولياء الأمر ونبذ نصيحة العلماء وأهله، وبالتالي لم يلب نفير الجهاد المزعوم غير متشدد متطرف مؤسس محلياً حسم اختياراته مبكراً، أو جاهل مغرر به مستعد أن يكون عجينة تصنعها القاعدة على عينها مثلما تعجن المتفجرات وتخلطها وتعدها للتفجير.

كان الجميع يعلم ما الذي ينتظره في أفغانستان، وما الذي ينتظره عندما يعود من هناك. فما كان هناك إغاثة وإنما قتل مسلم لمسلم وإعداد لعصيان وتفجير وتكفير، أما ما زعم من منظمات إغاثة فهي كانت موجودة فقط في أفغانستان، غير مرخص لها بالعمل في المملكة. لم يسمع بها أحد من قبل ولا بأصحابها، كانت مجرد واجهات للقاعدة تسير في فلكها.

ثم بعد ذلك يخرج علينا أب «طيب» يقول «كان ابني في عمل إغاثي في أفغانستان!».

ألم أقل قبل قليل كلنا بحاجة إلى مناصحة؟

لم التشويش؟(*)

يثير الصغار من العامة والغوغاء عملية تشويش منظمة على المسلمين وولي أمرهم فيما يخص خطة التنمية المتكاملة التي يقودها الملك عبدالله، قد يعذر هؤلاء لقلّة حكمة أو معرفة، فتركوا كل ما هو بهيج في جامعة الملك عبدالله للعلوم والتقنية وانصرفوا إلى مسألة هامشية هي «الاختلاط» وكأن الجامعة وعلماءها ومختبراتها ما كانت إلاّ من أجل هذا الاختلاط الموهوم.

ولكن عندما يشارك في التشويش شيخ في هيئة كبار العلماء وعالم شاب، شجعه ودعمه ولي الأمر كالشيخ سعد الشثري فهذا مدعاة للقلق.

الشيخ الفاضل لم يصبح عضواً في هيئة كبار العلماء، بتوصية من سابقيه وإنما بدعم من ملك البلاد وولي أمر المسلمين فيها عبدالله بن عبدالعزيز الذي يؤمن بالمستقبل وإعطاء الفرص للجيل الجديد في كل التخصصات بما في ذلك العلم الشرعي، كان يستطيع بما له من صلة أن يطلع على تفاصيل الجامعة الملك، وأهدافها، والتوقعات

(*) المصدر: جريدة الوطن، التاريخ ١٠/١٠/١٤٣٠هـ.

المتوخاة منها، كان سيعرف أن قميص عثمان الذي رفعه المشوشون في مسالة الاختلاط في الجماعة ما هو إلاّ عارض للعلم والبحث العلمي ونتاج للثورة المعرفية التي لا تفرق أنثى عن ذكر، فبات العلم لا يعرف جنساً أو عرقاً، وأن الاختلاط غير مقصود في ذاته، إنما هو ناتج طبيعي في حقل معين كالبحث العلمي العالي، مثلما هو حاصل في كليات الطب والمستشفيات.

أما غير ذلك من مدارسنا وكلياتنا مما لا حاجة فيها إلى اختلاط، فلن يسمح به ناهيك أن يشجع كما يتمتم خفية سبئية هذا الزمان.

ولنفترض أنه لم يقتنع بعد شرح وافٍ صريح، وبقيت الشبهات تحوم عليه، وعندما يعتقد أنه نصيحة يبرئ بها ذمته فلن يحول بينه وبين ولي الأمر أحد، فهو يسمع للصغير والكبير، فما بالك بعضو في هيئة كبار العلماء، بمثابة ابن له شجعه وتوقع منه أن يكون دافعاً للتجديد والتفكر وداعماً لمنهج الدولة والدعوة الوسطى.

ولكن الشيخ اختار قناة المجد، والتي فتحت باباً للفتنة والتشويش على الجامعة، وعلى عملية التنمية تصريحاً وتلميحاً، فطالب من هناك القائمين على الجامعة بـ «التحرك لوقف الاختلاط وفصل الجنسين في كل مرافق الجامعة، مؤكداً أنه لا يجوز، لأنه مدعاة لما هو أكبر من ذلك ويترتب عليه مساوئ متعددة ويجر إلى السفور والذنوب، ولا بد أن يتبعه مصاحبة من الجنسين لغرض المصلحة الدراسية وحاجة كل منهما الآخر، وسوف ينتج عن هذا الاختلاط ابتزاز وتصوير ومنكرات نحن ومجتمعنا في غنى عنها».

عجباً!! ولي أمر المسلمين، العالم بالمصلحة، والذي لا يقدم على أمر بدون استشارة العلماء يمضي في قرار يراه لا يخدم بلاده وشعبه فقط وإنما الإسلام كله، بالسعي إلى إعادة المسلمين إلى موقع خسروه في البحث والعلوم، ولكنه لم يدرك نتائج الجامعة وأدركها فجاءه الشيخ الشثري في برنامج تلفزيوني؟؟ بل أضاف الشيخ من عنده هذه الصورة الكوميدية، علماء وعالمات يتركن أبحاثهم للابتزاز والتصوير!!

الأدهى في تبرع الشيخ بوقته وجهده في حملة التشويش يأتي في زمن خرج علينا ـ وعلى الشيخ أيضاً وعلى علماء البلاد ـ قوم من بيننا يتهمون قادة البلاد بخيانة الأمانة والعمالة للأجنبي الكافر بل حتى كفرونا واستباحوا دمنا قولاً وفعلاً، فيأتي فضلاؤنا يقدمون لهم ما سيراه أحداث كهوف اليمن وأفغانستان «حجة ودليلاً» وما هو بالحجة والدليل وإنما إرجاف وتشويش.

ويمضي الشيخ قائلاً في قناة المجد إن «محبته للملك عبدالله وثقته به وحرص الملك على مصلحة المسلمين هي التي جعلته يطالب بوقف الاختلاط».

إن محبتك للملك حفظه الله تلزم بفتوى كبار العلماء، بأن تنصح وفق منهج السلف الصحيح وليس على صدر قناة أشرعت ساحتها لمتحدثين بعيدين عن واقع أو يُنظرون على جهال، ليس بأهل دين وقرآن.

لقد حان الوقت إن تُدعى قناة المجد صراحة إلى تحمل مسؤولياتها بأن تكون شريكاً كاملاً في مشروع النهضة القائم لا مثيرة لغبار ومشوشة للرؤى والرأي.

نحمد الله أن قام بأمر بلادنا ومن يحكم بكتابه وسنة نبيه، عارف بحلاله وحرامه، فتح عقله وقلبه للعلماء والفضلاء والخبراء، قال للناس: أشيروا علي، فلم يفرض رؤية رجل واحد حتى وإن غلبه الظن بحسن الاجتهاد فيه، وإنما ترفق بالناس، دفع بسياسة الإصلاح والبناء من حولنا حتى حسبنا أننا أصحابها، والداعين لها وكلما شكره شاكر وامتدحه مادح قال: يكفيني أن أكون خادماً لهذين البيتين ومواطناً يحب الخير لمواطنيه.

صنّاع الكوابيس(*)

عندما نختلف، يتحزب بعضنا، حتى يصور البلاد وكأنها انقسمت إلى حزبين متصارعين، وأن لا بد أن ينتصر حزب على آخر.

هذه صورة خاطئة تماماً.

ولكن يجب أن نعترف أن هذا البعض ممن تصور بالفعل أن البلاد قد انقسمت إلى حزب أهل الدين وحزب أهل الدنيا يتلبس هذا الموقف في وظيفته وفي قلمه ومن على منبره فيمضي في حالة من التخندق والتحزب، فيتحرك للدفاع عن الدين وكأن ليس في البلد غيره وجماعته حريص على أمر الدين، يشيع لكل من حوله، أنهم يواجهون حرباً شرسة بعضها ظاهر وبعضها خفي، مؤامرة حيكت بليل، وختمت بسر الأسرار، تهدف إلى علمنة البلاد، وإلغاء الاحتكام بشريعة الله فيها، حملة يقودها أتاتورك خفي، فيصنع صاحبنا لنفسه كابوساً يخشاه، ويبني في خياله قلاعاً يريد هدمها، يأتيه تعميم من مرجعه الحكومي فيبحث ما بين السطور عن خفايا الخطة السرية فيه، ويقرأ ما ليس فيه

(*) المصدر: جريدة الوطن، التاريخ ٢٤/١٠/١٤٣٠هـ.

من مقاصد فيعمل على سد الثغرات التي يتخيلها بشرح من عنده، يعطل القرار أو يؤجله أو يهمشه، أو يصدر ما ينقضه إن كان صاحب قرار «ووفق النظام» والصلاحيات.

يخرج من مكتبه متوجساً، يقرأ صحف اليوم بنفس الروح، يبحث عن «السم في الدسم» مرة أخرى يقرأ ما بين السطور وما بعدها، فلقد بات خبيراً في هذا الفن، يجمع ويطرح ما قرأ مع ما قرأه البارحة على الإنترنت أو استمع إليه في فضائية ما، أو ما سمعه من أخ يشاركه التوجس. فيتمتم قائلاً: «حسبنا الله ونعم الوكيل، هذا الطرح يتوافق مع ما طرحته مؤسسة رائد لتهميش الإسلام في المجتمع، ويشبه ما كتبه سلامة موسى قبل نصف قرن، ويتوافق مع بروتوكولات حكماء صهيون».

بعد غذائه وراحته وجملة من التوصيات والنصائح والتحذيرات لأهل بيته، يخرج لصلاة المغرب ومنها إلى جمع من الأخوة المتوجسين مثله، فيشيدوا في الكابوس الكبير الذي بات يتعاظم في نفوسهم ويخيفون به من حولهم.

كل من في المجلس يدلي بدلوه، يناقش صاحبنا التعميم الذي وصله فيحوقل المجلس معه بناءً على ما سمعوه، فيتطوع آخر بإبلاغ الأخوة بما قاله المدير العام الجديد أو وكيل الوزارة المعين حديثاً، يتطوع شاب صغير طموح في سلك الجماعة، فيفتح ملفاً أزرق معه ذي جيوب عدة ليستخرج قصاصات مقالات قديمة لوكيل الوزارة المعين وقد علمها بالأصفر، يستأذنهم لقراءة فقرات منها تؤكد انحرافه الفكري ومنهجه التغريبي.

مزيد من الخطوط ترسم وتوصل بين النقاط المتباعدة، صورة الكابوس تكتمل، وتزداد قبحاً، ينصرف القوم بعد عشاء دسم، وفي اليوم التالي مزيد من القرارات المعطلة للتنمية، والتفسيرات الالتفافية لتعطيل التوجهات والمشاريع الإصلاحية.

مزيد من المقالات المخدرة والمتوعدة في الإنترنت، مزيد من خطب الجمعة المؤلبة والناشرة لثقافة التوجس والانقسام في المجتمع.

والهوة تزداد اتساعاً، والمجتمع ينقسم شعورياً، بل حتى فعلياً الخائفون من الكابوس يحتشدون مع صناعه.

والبقية تعيش غير مهتمة بما يحصل حولها، تناقشه أحياناً، تقف ساعة هنا وساعة هناك، ولكنها مشغولة أكثر بالمعيشة، قسط السيارة، والبحث عن قطعة أرض بسعر معقول.

الاختلاط كما شهدته في كاوست(*)

العامود الفقري في كاوست شارع أنيق وعريض يمتد حتى البحر على جانبيه مبنيان للأبحاث هما قوام الجامعة وبينهما ساحة واسعة على أطرافها المكتبة ومركز الكمبيوتر شاهين، وهم يسمونه هناك "spine" أي العامود الفقري.

شارع وساحة ممتعة تثير الرغبة في الحديث والاجتماع، يحتاجها باحثون وباحثات وعلماء وعالمات يقيلون فيها بعضاً من وعثاء الفكر والعلم.

تجولت فيها أبحث عما يتمنى «صناع الكواليس» أن يجدوه، فلم أجده،مرت بجواري شابة أجنبية ترتدي عباءة على أكتافها ولكنها حاسرة الرأس، قلت للشاب فارس نصيف الحاصل على شهادة جامعية في «الضيافة» والذي رافقني في الجولة، لم العباءة؟ هل هناك تعليمات بذلك خاصة أن كثيرات غيرها من الأجنبيات كن يرتدينها؟ قال، لا لم توجه الإدارة بغير اللبس المحتشم، ولكن كثير من الأجنبيات، أخترن أن يلبسن العباءة، ربما وجدن فيها راحة ما أو إدراكاً منهن بالمكان. والحق حتى لا يذهب أحد بعيداً فالعباءة التي ترتديها الطالبة الأجنبية، عباءة قصيرة شبيهة بما ترتديه غير البالغات للعباءة في بلادنا.

أما السعوديات فلم أجد سعودية واحدة بدون عباءة وغطاء للرأس.

فما هي شروط وظروف التحاق الفتيات وتحديداً السعوديات بكاوست؟

وكذلك ما حدود الاختلاط أو ما يمكن تسميته المقبول منه والمرفوض؟

سألت المهندس نظمي النصر مساعد الرئيس التنفيذي لكاوست فقال: «على هذا المقعد جرى حوار مباشر مع العديد من الفتيات ممن أسأن فهم كاوست فذهبن يميناً بالتخوف منها أو يساراً بأنها ساحة حرة لها أن تلبس فيها ما تريد، ساعدتني في ذلك السيدة سامية فلمبان «وأشار إليها إذ كانت تجلس معنا في المكتب هي والزميل الصحفي العتيق صلاح سندي والآنستان دعاء بسيوني وفضيلة الجفال والأخيرة صحفية بارعة تكتب في الزميلة الحياة ولكن «قلبها مع الوطن الجريدة» حسب قولها، ويشكلون جميعاً فريق الإعلام والعلاقات العامة في كاوست.

(*) **المصدر**: جريدة الوطن، التاريخ ١٤٣١/١/٧هـ.

بعض الموظفات والطالبات اللواتي التحقن بكاوست كما يروي نظمي النصر، لم يستطعن التفريق بين مجتمع عملي ومنفتح ومختلط، ومجتمع يمارس فصلاً كاملاً بين الجنسين، فانشغلن في التزين بشكل لا يليق مع بيئة العمل، فكان من الضروري أن نلفت انتباههن من البداية، وكانت هذه هي مهمة الزميلات، أما مهنتي فكانت في تسهيل وطمأنة الطالبات وأولياء أمورهن المتخوفات من الاختلاط، فالموهوبات والموهوبين الذين نريدهم لكاوست قلائل وعندما نجد أحدهم نبذل الغالي والنفيس للاحتفاظ به.

روى نظمي قصة شابة من الرياض، مبدعة وذكية وكانت جداً سعيدة وحريصة على الدراسة في كاوست، طلبت أن يسمح لأخيها المراهق ذي الخمسة عشر عاماً أن يعيش معها في الجامعة «كي تطمئن والدتها ووالدها» يروي نظمي «جلست هنا على هذا المقعد أمامي ومعي الزميلة سامية فلمبان وسألتها لماذا؟ هل رأت شيئاً خطأ في الجامعة؟ هل تعرض لها أحد؟ نفت ذلك، وبعد حديث طويل معها قال إن عائلتها تشعر بالحرج أمام المجتمع أنها تعيش بعيداً عن أسرتها كفتاة لوحدها، فجاء الاقتراح أن يكون شقيقها الأصغر «محرماً» لها ويقيم معها في الجامعة ويدرس في ثانويتها.

يقول نظمي مبتسماً، كانت مشكلة حقيقية فالشابة لا نريد أن نفرط فيها فهي عبقرية بالفعل، ولكن إذا كان الشاب سينتبه على شقيقته فمن الذي سينتبه على مراهق عمره ١٥ سنة حر طليق في كاوست، بالطبع فكرة أن يأتي لنا «محرماً» لم تكن بالفكرة الجيدة.

دعوت والد الفتاة لزيارة الجامعة، وعرضت عليه التالي، أن يقيم معنا ما شاء من أيام ويقيّم الوضع بعد ذلك.

النتيجة كانت بعد عدة أيام أن جاءني مطمئناً إلى أن ابنته في المكان الصحيح بعد ما رأى بيئة الحياة المناسبة والأمان، والفصل الصارم في السكن بين الجنسين للسعوديين والأجانب.

سألت نظمي النصر، هل تقصد أن الطالب الفنزويلي مثلاً لا يستطيع استقبال صديقته المكسيكية في سكنه؟

أجاب «نعم، ولا في أي وقت، وقد أبلغناهم هذا مسبقاً ونحن نجري المقابلات الشخصية معهم، وكذلك عرفوا مسبقاً أن الخمور غير مسموح بها».

سألته فيما إذا أثر ذلك على قرار بعضهم، أجاب بالنفي «هذه جامعة غير عادية،

وطلبتها غير عاديين، عنصر الجذب في كاوست ليس المكان وإنما البيئة العلمية والمعامل والأساتذة، بعض الخريجين يأتون لنا فقط لأن لدينا واحداً من أفضل المختبرات والأساتذة في العالم، هؤلاء يأتون من أجل العلم وليس الترفيه».

ولكن الجامعة على البحر، وفي البحر ترفيه، فماذا عن شروط وضوابط الترفيه هناك، سألت المدير التنفيذي فأجاب: «حتى الآن لم نفتح الشاطئ رغم أن لدينا واحداً من أجمل الشواطئ، والسبب أننا لم نكمل بعد الشاطئ المخصص للسيدات، فلن نفتح الشاطئ الخاص للعوائل الأجنبية المقيمة في الجامعة قبل أن نوفر الشاطئ المغلق للسيدات».

لست بالعالم وأمضيت دقائق في معمل «الرنين المغناطيسي» مع باحث صيني وجدت صعوبة في فهمه فالصينيون علماء حقاً ولكن يغلب عليهم اللسان الصيني عندما يتحدثون الإنجليزية، على الأقل فهمت منه ما الذي يجذب طالب دراسات عليا ياباني أو فنلندي إلى كاوست عوضاً عن كامبريدج، فقوة أجهزة الرنين المغناطيسي في كاوست مثلاً أضعاف مقياس الأشعة التي يتعرض له الإنسان في مستشفى، هناك يستطيعون أن يقدموا صورة كالتشريح الكامل، وتمنع الأنظمة تعرض الإنسان لهذا المقدار من الأشعة فيتلقاها الفأر مثلاً الذي هو حقل التجارب المفضل لنا نحن معشر البشر.

هل هذا كافٍ لجذب الخريج الفنلندي أم لعلّها المكافآت المغرية التي تمنحها كاوست للطلبة؟ هذا موضوع حديث الغد.

فخور أنني زرت كاوست بالأمس(*)

أمس كان اليوم الأخير لأول فصل دراسي في كاوست، خبر يستحق الاحتفال وقد احتفل الخريجون والخريجات وأساتذتهم وإداريو الجامعة في احتفال محتشم يليق بجامعة تحمل اسم «عبدالله» وفي بلاد الحرمين، وليس كما يتمنى ويتوهم صناع الكوابيس الذين ينقضون بين آونة وأخرى على آمالنا وأحلامنا.

حضرت حديثاً بين ثلاثة «خريجين» فهم لا يسمونهم طلبة في كاوست التي تضم فقط طلبة الدراسات العليا، وكانوا قد خرجوا للتو من قاعة الامتحان، سعودية وكندية

(*) **المصدر**: جريدة الوطن، التاريخ ١٤٣١/١/٤هـ.

ومكسيكي، سمعت الأخير يقول وسط حديث مختلط من الإسبانية والإنجليزية «إن الامتحان كان صعباً» لزميلة مكسيكية أخرى خرجت بعدهم من القاعة، سألته ما الذي كان صعباً، أجاب «التفاصيل الكثيرة المطلوبة، أشعر كأنني كتبت بحث تخرج في يوم واحد»، إنهم يدرسون علماً يدعي «هندسة بيئية» بدا لي موضوعاً مناسباً لجدة بعد سيل الأربعاء، سألت هل كانوا على اطلاع بما حصل في جدة وفيما إذا كانت البيئة «المتردية» هناك ضمن أبحاثهم، قال إنهم سيجرون أبحاثاً في ذلك الفصل التالي ثم استطرد حول مسائل بيئية مع زملائه متعلقة ببحثهم القادم لم أفهم معظمها.

جامعة الملك عبدالله للعلوم والتقنية ليست بالعادية، وإنما «بحثية» يقول نظمي النصر نائب الرئيس التنفيذي القادم من أرامكو والذي التقيته بمكتبه الأنيق في غير بذخ والمطل على البحر أمس «٢٠ في المائة من الجامعة فصول دارسية والثمانون الأخرى هي للأبحاث» وقفت بجواره نطل على البحر الذي لم يردم أو تغير بيئته مثلما فعلنا في جدة، فالخليج الذي تطل عليه طبيعي هو نهاية الوادي الذي كان يصب فيه منذ مئات السنين، طمأنني أنهم حسبوا للسيول فرتبوا لها مجاري بديلة، فسألته مازحاً «كنت أتوقع أن تكون الجامعة غارقة في الوحل» مشيراً إلى الصور التي وزعت بعد عاصفة الأربعاء الشهيرة فقال: «تلك الصور التقطت مباشرة بعد الأمطار، لم تمر ساعة إلاّ وكانت شبكة الصرف قد استوعبت كل الأمطار، صحيح أن بعض المباني القليلة تعرضت لضرر محدود فالعاصفة كانت شديدة وكثير من المباني لم تكتمل بعد».

فبينما تمضي الدراسة يعمل عشرات العمال في مبانٍ أخرى، رأيتهم في نهاية جولتي يستعدون للرحيل إلى مجمعاتهم السكنية القريبة والمؤقتة المقامة على الجزء الآخر من الخليج والذي أتمنى أن تتحول إليه يوماً قرية ثول المستقبلية، فالمسافة الحضارية هائلة بين الحي السكني للجامعة والذي يشكل مدينة كاملة وقرية ثول المتواضعة.

أشار السيد نظمي والذي كان مرتدياً بنطالاً وسبورت جاكيت كعادة الأرامكاويين إلى جناحين من المباني تتوسطهما الإدارة حيث كنت أقف، فالمجمع التعليمي مصمم على هيئة حدوة حصان، وشرح أنهما مخصصان للأبحاث ويشكلان عصب الجامعة، بعض الغرف فيهما مخصصة كفصول دراسية ولكن جل المبنيين الضخمين للبحث، مليئة بأحدث الأجهزة والمعامل التي تعتبر أحد أهم عوامل جذب العلماء للعمل هنا. أمامنا من على اليمين المكتبة، ليست ضخمة فقليل ما بها من كتب ولكنها هائلة إذا علمنا بالحجم الهائل من المعلومات المتاحة للطلبة والباحثين على شبكة الإنترنت والمرتبطة بقواعد معلومات في أعرق الجامعات.

على اليسار بجوار مبنى الأبحاث الضخم، مبنى أصغر، يضم الكمبيوتر الشهير شاهين الذي يعد من أسرع الأجهزة عالمياً وقد احتاجت المملكة إلى مفاوضات أمنية مع الحكومة الأمريكية لتشتريه من شركة IBM، سألت مرافقي في الجولة الشاب فارس نصيف والمتحمس للجامعة: هل أستطيع أن أشبك جهازي المحمول به لأرى كم هو سريع؟ ابتسم وقال: «هذا إذا كان لا يهمك ما الذي سيحصل له» بالطبع ليس ذلك بالمتاح، فاستخدام شاهين مخصص للباحثين فقط ومن يستخدمه يحتاج إلى إذن خاصة من إدارة الجامعة.

جامعة ترفع رأس كل سعودي بالفعل وتطمئننا أن عبدالله بن عبدالعزيز قد وضعنا في الاتجاه الصحيح والتحدي القادم ملقى على عاتق أبنائه وتحديداً الجيل القادم، ويمثلهم نحو ١٥٠ شاب وشابة سعوديين، سيتضاعفون في الأعوام المقبلة وقد اختيروا بعناية فائقة، ولذلك قصة أرويها غداً.

أتطلع إلى اليوم الذي أقول فيها لحفيدتي «يا ابنتي اهتمي بدروسك حتى تدخلي كاوست» إذ سندرك قريباً أنها مقصد الموهوبين وغاية المرام للعلماء، ولكن إن أردت ذلك فعلاً فعلى والديها أن يبدأ في الاهتمام علمياً بها وهي في الروضة، فالواسطة ليست من أبواب الالتحاق بالجامعة.

الاختلاط وصلاة الجماعة(*)

كمتلقٍ لحوار أصحاب الفضيلة العلماء الجاري من حولنا حول مسألتي الاختلاط وصلاة الجماعة، لم أجد أو أفهم أو أستنتج أن هناك من شجع على اختلاط، أو من دعا إلى العزوف عن صلاة الجماعة وقلل من قدرها.

فإذا كان الأمر كذلك، بعيداً عن تهويلات «صناع الكوابيس» فلم إذن هذه الضجة والتنادي بالبيانات والفتاوى وكأن الإسلام بات مهدداً في بلاد الإسلام؟

كل ما في الأمر أن ثمة حواراً صحيًّا يجري داخل الرئاسة العامة لهيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، اجتهاد شجع عليه انتشار العلم الشرعي، والصحوة الوطنية السائدة، مع تراجع دور الحزب والرأي الواحد والتعصب والغلو.

(*) **المصدر**: جريدة الوطن، التاريخ ١٦/٥/١٤٣١هـ.

لم نسمع أحداً من داخل الهيئة أو خارجها يدعو الناس إلى الاختلاط، ومعاذ الله أن يفعل، ولا من يقول: صلوا في بيوتكم ومكاتبكم، فذاك أفضل من صلاة الجماعة.

ما فهمته مجرد طرح تنظيمي يستند إلى فقه واجتهاد تعيد به الهيئة ترتيب أولوياتها بما يبعدها عن المصادمة مع العامة، ويفرغها للمهام الأكبر والتحديات الحقيقية التي تأكل في البلد من انتشار مخدرات وضعف الرادع الداخلي والإرهاب والتكفير.

أنا وغيري كثر نختلط رجالاً ونساءً في إطار العائلة أو العمل، نفعل ذلك بعفوية، وكل منا غيور يعرف حدوده، وكل منا ما اختار امرأة وجعلها زوجة له تحمل اسمه وابنه إلاّ وهي أهل للثقة، فلا يجعل نفسه رقيباً عليها. الطرح الإصلاحي الجديد يقول إن هذا الفعل يجب أن لا تنشغل به الهيئة، فلا تنكر على أصحابه ما لم ترَ أو تسمع بفعل يدخل في دائرة المحرمات المعروفة.

الهيئة غير مسؤولة عمن يرسل ابنته إلى جامعة مختلطة، ولا عن المرأة التي تعمل وتشقى من أجل أسرتها وبيتها ٨ ساعات يومياً بل أكثر في بنك أو مصنع أو مستشفى، بل يجب عليها أن تحميها بجعل أنظمة تمنع وتجرم التحرش قولاً وفعلاً وتلميحاً.

لم أسمع أحداً من داخل الهيئة أو خارجها ينكر لمن يأخذ بالعزائم فيحجب زوجته بما في ذلك غطاء الوجه واليدين، بل حتى يمنعها من العمل ولو أرادت، ويلزم بناته حتى الصغيرات منهن بالحجاب، أو يرفض رفضاً قاطعاً الدعوات العائلية حتى لو لم يكن بها اختلاط، فهذا حقهم واختيارهم.

والدعوة الإصلاحية من داخل الهيئة تقول إنه ليس من حق الهيئة الحجر على اختيار الآخرين طالما أنهم يفعلون ما يفعلون في دائرة اجتهاد مقبول، وإن لم يكن مرجوحاً ديناً وثقافة لدى الأخ العضو وشيخه الجليل. كم سترتاح الهيئة وتريح لو فعلت ذلك.

أما صلاة الجماعة، فما سمعت سوى أن الدولة رعاها الله مأمورة بالعناية بالمساجد وتأمين مصالحها وفرشها وإنارتها وجعلها آمنة، ينادى فيها بالصلاة ثم بعد ذلك للمسلم أن يستجيب لذلك النداء. والطرح الإصلاحي الجديد هو أن الهيئة تذكر الناس بالصلاة وتدعوهم إليها ولكن لا تحاسبهم إن تخلفوا وغير ملزمة بإحضارهم لها، وفي الحديث عن إغلاق المحلات للصلاة شأن اقتصادي وآخر عبادي، ففي الاقتصاد بات الإغلاق للصلاة مكلفاً، ومع وجود المساجد القريبة والمصليات في الأسواق فلن

يكون هناك تعارض بين سوق يعمل بينما يتناوب العاملون فيه للصلاة، لم لا نجرب هذا؟ وننظر في أن المقصد من الصلاة وهو العبادة بالاختيار. فالاختيار سر من أسرار العبادة، يساعد على الخشوع والاستلام والطاعة لله ومؤدٍّ إلى المحبة، ذلك السر الكبير الذي ما أن يفتح الله به على عبد إلاّ وتفتح له كنوز السعادة، ولكن ها أنذا أقترب من مساحة الفتوى وإبداء الرأي المحظور عليّ كغير متخصص.

يمكن حتى أن نقيس أعداد المصلين في المساجد بعدما نغلب شرعة ﴿فَمَن شَآءَ فَلْيُؤْمِن﴾ وأجزم أنه إن لم يتأثر سيزيد.

كم يكون جميلاً لو اقتنع إخواننا أن الإسلام قائم في هذه البلاد بالاختيار وطاعة الله بالحب، ولو قدر الله أن تعطلت سيارات الهيئة جميعها في يوم واحد قبيل صلاة فإن المساجد ستمتلئ بالمصلين لأنهم سمعوا من يحبونه ويطيعونه يناديهم أن حيّ على الصلاة حيّ على الفلاح، لا من يصرخ فيهم «صلي.. صلي».

ستغلق المحلات اختياراً ورغبة، ستغطي النساء وجوههن طاعة وطلباً لأجر الخالق وليس خوفاً من رجل، سنمضي نطرق الأرض حياءً ونحن نتحدث مع أخواتنا الأجنبيات عنا.

سنذنب ونتوب ونتوق دوماً إلى تلك المدينة الفاضلة.

"هيئة البيعة" نحو مزيد من المشاركة الشعبية(*)

بقدر ما رحب السعوديون بقرار تشكيل «هيئة البيعة» لتنظيم الخلافة في الحُكم في المملكة مستقبلاً، بقدر ما انزعجوا من الطريقة التي أعلنت بها، الوقت كان فجراً، يستعدون لإنهاء سحورهم والتوجه لأداء فريضة الفجر. فجأة يسمعون المذيع الشهير سليمان العيسى الذي ارتبط صوته بالأخبار المهمة، وهو يتلو ما بدا لهم أنه بيان مهم واستثنائي، فسمعوا منه حديثاً عن «هيئة للبيعة عند وفاة الملك»، وعبارة أخرى عن «الحالة الطبية للملك وولي العهد»، وعبارة ثالثة عن تعيين رئيس الديوان الملكي خالد التويجري أميناً عاماً لها.

(*) المصدر: جريدة الاتحاد الإماراتية، التاريخ ٢٢/١/١٤٣٢هـ.

جلس من قام يتوضأ، وأصلح وضعه متنبهاً من لا يزال على السفرة معتقداً أنه ما زال يحتاج لقيمات أخرى، أما الذين لم يفاجئهم التلفزيون السعودي، ففاجأتهم قناة «العربية» بشريطها الإخباري، وتسبقه كلمة «عاجل»، وبعدها عبارة تعيين هيئة للبيعة في السعودية. وضع الجميع أيديهم على قلوبهم، واسترخوا قليلاً وأخذوا يستمعون بانتباه، تنفس الجميع الصعداء، وحل الاطمئنان والحمد محل القلق والتوجس، بعدما فسرت الجُمل، واتضحت المعاني، كل ما هناك أنه أمر ملكي مهم، يصب في نفس مجرى الإصلاح الشامل الذي اختطه الملك المصلح عبدالله بن عبد العزيز، لعلاج واحدة من أهم القضايا التي كان كل سعودي يعرفها ويتحدث فيها على استحياء وهي مسألة خلافة المُلك في بلدهم الذي يريدون أن يمضي مستقراً.

قال أحدهم مازحاً: «الحمدلله أن الخبر لم يذع أثناء ساعات التداول في سوق الأسهم، وإلاّ لرأينا السوق يترنح في لحظات ريثما يفهم الجميع ما حصل»، نعم إنه سوق المال وقوته، الذي بات يرمز إلى اقتصاد المملكة الطموح، وذلك الاقتصاد الذي لم يعد اقتصاد الدولة وإنما اقتصاد الناس كلهم، في مشاركة حقيقية، وهو رخاؤهم ووظائفهم وتطلعهم إلى مستقبل أفضل وأسعد، هو الذي كان في ذهن خادم الحرمين، وهو منكب يصوغ الأمر الملكي المحكم ويناقشه مع إخوانه الكرام، ومع الخبراء القانونيين المعنيين، لضمان الاستمرار السلس للحكم والذي تميزت به المملكة منذ وفاة الملك المؤسس عبدالعزيز إلى العهد الحالي، فلا يتأثر الوطن بعد غياب جيل التأسيس بسبب أقدار الله المحتمة، ولا يرتبك الانتقال إلى قاعدة أوسع من المؤهلين لقيادة البلاد.

ولو رسم أحدنا رسماً بيانياً رمز فيه للإصلاحات التي شهدتها المملكة، كبيرة وصغيرة، خلال السنوات الأخيرة: من إحياء لمجلس الشورى، إلى توسيع لصلاحياته، إلى التأسيس لنظام للحكم المحلي، وإقرار مبدأ مشاركة الشعب في صنع القرار، وإجراء أول انتخابات محلية، والانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، وإقرار مبدأ الانفتاح على الاستثمارات الأجنبية بوضع الأنظمة المشجعة لها، وإقرار مبدأ الحوار الوطني محل هيمنة الرأي الواحد، وما تبع ذلك من انفتاح إعلامي واجتماعي، والتطوير الجذري المتوقع قريباً للنظام القضائي والتعليمي، يجد أن الرسم البياني متصاعد في اتجاه الصورة النموذجية للحكم الراشد، المتمثلة في المشاركة الشعبية والتي يمكن أن تسمى الديمقراطية، والشفافية، والمحاسبة، أو مبدأ التدقيق والمحاسبة Check and Balance

القائم على فصل السلطات لضمان السير الصحيح للحكم، بما يفيد مصلحة الوطن والمواطن بالدرجة الأولى، وآخرها قرار «هيئة البيعة».

وبالتالي نحتاج إلى تعميق ثقافة حق المواطن في السعادة والحياة الأفضل، والرخاء والتنعيم بنعيم الدنيا، وفق مقتضى الآية الكريمة ﴿وَٱبْتَغِ فِيمَآ ءَاتَىٰكَ ٱللَّهُ ٱلدَّارَ ٱلْءَاخِرَةَ ۖ وَلَا تَنسَ نَصِيبَكَ مِنَ ٱلدُّنْيَا﴾ (القصص: ٧٧) دون أن تغيب عنه حقوقه الأخرى الثابتة في الشريعة، كالأمن في دينه وعرضه ودمه وماله. ثقافة تروج لحب الحياة والجمال، تجعل من المواطن متطلعاً إلى الحياة، ومسؤولاً عن ضمان سيرها في رقي ممثل في مدينة أفضل، وحي أفضل، وبيت أفضل، فيشارك في صنع كل هذا من خلال نظام انتخابي تمثيلي يتطور باستمرار، وإعطائه الحق في المشاركة في صنع السياسة التعليمية التي تهيئ ابنه وابنته لوظيفة أفضل لكي يكونا مواطنين منتجين في مجتمع منتج سعيد، ولتحسين البيئة التي تعيش فيها، ولضمان رعاية صحية جيدة متى احتاجها.

كثير من المسؤولين يطالبون المواطنين بتحمل مسؤولياتهم في أحيائهم ودوائر أعمالهم، ولكن المواطن لن يستطيع أكثر من القيام بوظيفته المحددة إذا لم تكن هناك الآليات التي تخرطه في أطر المشاركة الشعبية، والثقافة التي تدفعه إلى تحمل المسؤولية، ومن قبلها ثقافة تمجد الحياة، وإعمار الأرض، لتحل محل ثقافة الموت والزهد البارد التي تسللت علينا، حتى فقد البعض الحافز للإصلاح والتفاعل مع مشاريعه التي تتوالى خلال السنوات الأخيرة بقيادة ومبادرة من خادم الحرمين حفظه الله.

أهم محرك لهذه الثقافة هي الصحافة والتلفاز، وهؤلاء يحتاجون إلى نظام يشرع لهم الحق في الحصول على المعلومات وتدقيقها من الميزانية العامة إلى تكلفة وتفاصيل مناقصة تشجير شارع صغير في قرية نائية، ومن ثم يتحول اقتصادنا الذي بات محركاً أساسياً لنشاط المواطن وقراراته إلى لغة أرقام علمية، وتحليلات قائمة على معلومات صحيحة، تصبح هي لغة الحوار وموضع الاهتمام، فيهتم المواطن مثلاً بنسبة البطالة في البلاد؟ ولماذا ارتفعت خلال الشهور الستة الأخيرة أو لماذا انخفضت؟ هل ذلك بسبب التعليم أم بسبب سياسة وزارة العمل؟ هل هو القطاع الخاص الرافض للتخلص من العمالة الأجنبية أم أن التخلص من العمالة الأجنبية سيؤدي إلى إغلاق مصانع أو رحيلها وبالتالي فقدان عدد من السعوديين لوظائفهم فيها؟ لماذا لا يعني افتتاح مصنع إطارات سيارات في جيزان، توفير وظيفة لـ ٢٥٠ شاباً جيزانياً؟ بينما افتتاح مصنع مثله في مصر أو الأردن يعني توفير وظائف لأبناء البلد بل حتى القرية التي يفتتح فيها المصنع؟ أليس ما

سبق أكثر أهمية وأجدى للنقاش في صحفنا وإعلامنا من الجدل حول رؤية هلال رمضان بين الفلكيين والفقهاء، أو خرافات حصة العون وسعد البريك حول الصحفيين الأشرار الذين تدفع لهم السفارات الأجنبية.

من الواضع أن روح الإصلاح والحرص على مصلحة المواطن وطمأنته إلى المستقبل والتي تجلت في قرار خطير مثل «هيئة البيعة» سوف تستمر، ومثلما اتسعت دائرة القرار في أكبر المسائل وهي الحكم، سوف تتسع في ما دونها لتشمل المواطن المتطلع إلى مزيد من الإصلاحات الكفيلة بإشراكه في دوائر صنع القرارات المتعلقة بحياته اليومية من تعليم وبيئة وثقافة وترفيه.

أهم معارك جميل الذيابي التنويرية

"تجويف" الجوف(*)

ليست المرة الأولى التي يستهدف فيها متطرفون من حمالة لواء العبث والإجرام والترهيب، خيماً ثقافية أو أندية أدبية أو قاعات ومسارح تُقام عليها فعاليات سعودية ثقافية، وتتنافس في أروقتها أعمالاً أدبية، ولن تكون الأخيرة طالما هناك محرضون وتكفيريون ومحبون لمص دماء كل من يختلف معهم فكرياً. هناك متشددون يجاهرون بالتهديد بالقتل والحرق إذا لم يخنع الآخرون لمطالبهم ويُستجَب لأفكارهم وإرهابهم، أو سيضطرون لتنفيذ أعمال إجرامية ضد مسؤولين أو مؤسسات تابعة للدولة.

قبيل ٤٨ ساعة من افتتاح معرض الرياض الدولي للكتاب، ضرب «التطرف» نادي الجوف الأدبي، والتهم حريق كبير خيمته الثقافية بكامل محتوياتها، وذلك بفعل فاعل. ربط الحريق مباشرة في وسائل الإعلام السعودية برسالة تهديد تلقاها رئيس النادي إبراهيم الحميد على هاتفه الجوال ونصها: «هل تعلم أن قتلك حلال بإذن الله خلال ساعات، وراح تُقتل كما قتل جارك حمود وربعه؟»

ليست هذه العملية التخريبية الأولى التي تستهدف النادي، فقد دمر حريق مماثل خيمته الثقافية قبل نحو عام، حينما أعلن عن استضافته للكاتبة حليمة مظفر، إضافة إلى «طفح» من رسائل تهدد رئيس النادي، وتتوعد أنشطته الثقافية بالويل والثبور إذا لم يرضخ القائمون عليه لمطالبهم، ويخضعوا لتهديدات جبناء يتوارون خلف أسماء مستعارة وكنى كاذبة.

شهدت الجوف في السنوات الماضية، أعمالاً إجرامية سُفكت فيها دماء أبرياء، ولا أعتقد أن التهديد الذي تلقاه رئيس النادي سيكون المحطة الأخيرة، أو ستتوقف عند

(*) المصدر: جريدة الحياة، التاريخ ١٤٣١/٣/٢٢هـ.

حدوده جرائم الحرق والقتل، طالما لا يزال بيننا متطرفون قادرون على التأجيج والتحريض، ثم تقديم استنكار «مبطن» بتبريرات خفية لما قام به بنو قومهم، ما يستوجب العمل على فرز أسماء هؤلاء، وتجفيف منابع أفكارهم التكفيرية والتخريبية، خصوصاً أن الجوف شهدت أفعالاً دموية. فقد اغتيل في شباط (فبراير) ٢٠٠٣ وكيل إمارة الجوف الدكتور حمد الوردي، وفي أيلول (سبتمبر) ٢٠٠٢ اغتيل قاضي المحكمة الجزائية الشيخ عبدالرحمن السحيباني، كما اغتيل المقدم في شرطة الجوف حمود السويلم في نيسان (أبريل) ٢٠٠٣، إضافة إلى اغتيال عسكريين، منهم علي الرويلي من مرور الجوف.

قرأت بعد حادثة الحريق الأولى للنادي، كتابات لكتَّاب وأدباء تحاول التخفيف من وطأة الجريمة والتقليل من حجمها، كونها خسارة لم تصل للأرواح، ولم تتجاوز حرق خيمة. وهنا تكمن المشكلة الكبرى، لكون ذلك أشبه بمن يقدم مبررات لهؤلاء الخبثاء، بدلاً من المطالبة بمعرفة المنفذين، وتعقب المحرضين والمتعاطفين مع مثل تلك الأعمال الإجرامية، حتى لا تستباح حرمات البلاد والعباد، وتحكم على المجتمع عقليات تستهوي ثقافة الذبح والتكفير والتفجير.

مفتي المملكة الشيخ عبدالعزيز آل الشيخ اعتبر في تصريحات لـ «الحياة»، العمل الإجرامي الذي تسبب في إحراق الخيمة الثقافية، وتهديد رئيس النادي بالقتل، «أمراً منكراً وخطراً» وخطيئة وجريمة، وأنه لا يجوز أن يهدد أحد بالقتل، «لأن سفك الدماء حرام»، موضحاً أن جماعة «صدع بالحق» التي تبنت العمل هي صدع بالباطل، «لأن التهديد بالقتل والإحراق وغرس الشر في نفوس الصغار أمر منكر، ولا يحل للمسلم فعله ولا التحريض عليه».

لكن السؤال: من يقف وراء هذا الحريق؟ فإذا كانت التحقيقات الأمنية أظهرت أن المتسبب في حادثة إحراق الخيمة الثقافية للمرة الأولى، طالب يدرس في المرحلة المتوسطة، نفذ العمل التخريبي بتحريض من متشددين، فإن ما أخشاه أن تكون النتيجة هذه المرة مغرراً به آخر من طلاب المرحلة المتوسطة أو الثانوية، نفخ في عقله متشددون للقيام بهذا الفعل الإجرامي!

لا يكفي أن نقول لمن يستغل «عفوية» و«براءة» طالب في المرحلة المتوسطة لتنفيذ عمل إجرامي إنه من الخوارج، ثم نعود إلى طاولة شد وجذب فكري تناقش مواضيع هامشية لا تعري أفكار هؤلاء وطرق تخفيهم وتفضح ضحالة أفكارهم.

أعتقد أن على الجهات المعنية التمعن في تصريحات أشخاص أدلوا بآرائهم بعد حادثة الحريق وتهديد رئيس النادي، وتفصيل تلك الأقوال والمعطيات والمبررات، وقراءة نهج مواقع إلكترونية حاولت الاستمرار في التحريض، وتغذية العقول بآراء تكفيرية متطرفة تحت عنوان «الاحتساب».

هذا العمل يُعطي إشارات «مريبة» بأن من يقفون وراء هؤلاء من المحرضين الذين يهددون كل من يختلف معهم بالقتل يتخذون حججاً «واهية» للتكفير والتفسيق، بهدف شحن أمثالهم من أصحاب العقول المريضة لمؤازرتهم ومناصرتهم.

لا شك في أن من يحرق خيمة ثقافية قادر على تفجير بنايات ومؤسسات وممتلكات حكومية ومدنية على رؤوس قاطنيها وموظفيها. ولن يتوقف الأمر عند هذا الحد، فمطالب هؤلاء تزيد وألسنتهم تزيد تكفيراً وترهيباً لكل من لا يؤمن بأفكارهم ومنهجهم.

فتاوى "طازجة"(*)

في أسبوع تدفقت فتاوى سعودية مثيرة عدة، ما ألهب حال الاحتقان مجدداً في الساحة السعودية. تنوّعت تلك الفتاوى بين «الحجاب» وقيادة المرأة السيارة، و«إرضاع الكبير»، وتحريم ممارسة الرياضة للبنات، ثم إجازة الغناء، إلى تحريم، لبس التخرج ثم التشكيك في وصول علماء وباحثين إلى سطح القمر.

في رد على تصريحات مسؤولين في وزارة التربية والتعليم حرّم عضو هيئة كبار العلماء عبدالكريم الخضير ممارسة البنات للرياضة في المدارس بسبب ما وصفه بالمفاسد، وأتباع خطوات الشيطان. ثم أجاب الخضير نفسه الذي عيّن قبل أسبوعين بقرار ملكي في «اللجنة الدائمة للإفتاء»، وهو من قبل عضو هيئة كبار العلماء السعودية، حينما سئل عن حكم الصلاة على سطح القمر؟ بالقول: «ما عاد بقي إلاّ هذا، الذين ضحكوا على الناس وقالوا: إنهم وصلوا، الآن بعضهم ينفي وصولهم إليه»، وحكم الصلاة بمنخفض عن الكعبة المقصود الجهة. «ما هو بواصل يا رجال.. كله كلام، القصد منه التشكيك، تشكيك المسلمين بدينهم، وصلنا.. ما وصلنا، من يصدقهم في الأول يصدقهم في الثاني».

(*) المصدر: جريدة الحياة، التاريخ ١٤٣١/٦/١٦هـ.

وقبل ذلك بـ ٢٤ ساعة تقريباً أجاز الشيخ عادل الكلباني الغناء، وهو ما يحرمه علماء ومشايخ سعوديون، وقال لصحيفة «الوطن»، إن التحريم المطلق سواء في التمثيل أو الأغاني غير صحيح، والإجازة المطلقة كذلك غير صحيحة.

وأجاز العرضة النجدية والخبيتي والسامري والمزمار الحجازي، مستشهداً بالإمام النووي وابن كثير في جواز ذلك المناسبات. وأضاف الكلباني: «أنا أجيز الغناء والشيخ يوسف القرضاوي والشيخ عبدالله الجديع أيضاً بجيزانه».

وفي قضية قيادة المرأة السيارة، التي تشغل الشارع السعودي منذ سنوات، وتكاد تكون الموضوع المتجدد دائماً، اعتبر عضو هيئة كبار العلماء الدكتور قيس المبارك أن المسألة يجب أن تناقش من جانب العلماء في سياق «فقهي بحت»، وقال: «الحكم على قيادة المرأة السيارة بالتحريم، يعني أن الله يعاقب المرأة على ذلك، وهو أمر لا يصار إليه إلاّ بنص من القرآن أو السنة أو من القياس على أحدهما، فإذا لم يوجد شيء من ذلك كان القول بالتحريم باطلاً».

وفي شأن فتوى «إرضاع الكبير»، فإن الشيخ عبد المحسن العبيكان جدد ما أفتى به عالم أزهري، من تفعيل مسألة «إرضاع الكبير»، الواردة عن إحدى الصحابيات في العهد النبوي، لكن الخلاف بين فتوى العبيكان والفقيه المصري الذي أقيل من عمله بسببها، أن الأول لم يأذن في الحالة على إطلاقها، بل شدد على أن يكون الرضاع عبر وسيلة مناسبة وليس من «الثدي» مباشرة، وعند الضرورة القصوى كالتي وردت في الحديث الذي أخرجه البخاري. بينما الفقيه المصري ساق الفتوى على اعتبارها حلاً لتجنب الاختلاط في أماكن العمل!

ثم تناقلت رسائل هاتفية الأسبوع الماضي نص فتوى تتصل بالحجاب، لعضو هيئة كبار العلماء الشيخ صالح الفوزان يرفض فيها الإذن لسائل من فرنسا بجواز خلع زوجته النقاب خشية الغرامة، معتبراً أن الحل في الصبر أو أن تلزم الزوجة المنزل أي لا تخرج من بيتها.

على الضفة الأخرى، تظهر جملة من الصراعات والانتقادات بين بعض المشايخ، وإن كان بعضها خفياً والآخر علنياً!

فمثلاً، قبل ثلاثة أشهر تقريباً انتقد محسن العواجي محمد العريفي بعد اتهام الأخير المرجع الشيعي السيستاني بالزندقة. كما انتقد محمد النجيمي يوسف الأحمد بعد

فتواه بهدم المطاف وإعادة بنائه لمنع الاختلاط بين الرجال والنساء. ثم انتقد الكلباني الشيخ عائض القرني واصفاً إياه بأنه يمر بـ«غفلة الصالحين»، مضيفاً أنه يُحرّم الغناء ثم يتعاون مع مغنٍ، ومنتقداً أيضاً النجيمي بشأن تحريمه الاختلاط ثم الظهور مع نساء كويتيات ليبرر ذلك بأنه «اختلاط عارض». هذا عدا التجريح ومحاولة التشويه التي طاولت رئيس هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر بمنطقة مكة المكرمة الشيخ أحمد الغامدي، التي وصلت الإساءة إليه إلى التعدي على أهل بيته وعرضه من مخالفيه «المغرضين». إضافة إلى ما يتعرض له الشيخ عيسى الغيث من هجوم من أشخاص يعجزون عن مواجهته ومجابهته بالمنطق والحجة.

ثم جاءت خاتمة تلك الانتقادات «المعلنة» بما صرح به عضو هيئة التدريس بجامعة الإمام محمد بن سعود الشيخ محمد الدريعي في برنامج تلفزيوني إسلامي، بالدعوة إلى قطع لسانَيْ العبيكان والكلباني بعد فتاواهما عن إرضاع الكبير وإجازة الغناء، بقوله: «إن الفتاوى التي صدرت منهما لو قيلت في زمن الشيخين محمد بن إبراهيم أو عبدالعزيز بن باز لأمرا بإدخالهما السجن وقطع ألسنتهما»، وأن الأفضل لهما التوجه إلى سوق الخضار للعمل هناك بدلاً من التكلم في الدين والتدليس على الناس».

الأكيد أن الحراك الذي تشهده الساحة السعودية وإن بدا «ضاراً»، فإنه «صحي»، لكون المجتمعات لا تتعود على فقه الاختلاف إلاّ بعد المرور بفواصل من الاختلافات والاتفاقات.

لكن ما أخشاه أن نتحول إلى بلد «المليون» مفتٍ، وألاّ يتوقف سيل الفتاوى «الطازجة» التي نختلف حولها أكثر مما نتفق عليها.

كرة القدم.. حرام(*)

هل يحرم الإسلام وسائل الترفيه؟ هل مَن يلعبون كرة القدم أناس مجانين بلا عقول؟! لماذا يضطر الناس إلى «التحايل» والاختباء ومشاهدة مباريات كرة القدم «سراً» خشية القتل وخوفاً من أحكام تستهدف حياتهم؟! هل من حق جماعة متطرفة أن تفرض «الوصاية» على مجتمع وتمارس عليها الجلد والضرب والقتل بسبب مشاهدة لعبة كرة

(*) المصدر: جريدة الحياة، التاريخ ١٤٣١/٧/٩هـ.

قدم؟! ماذا يحدث في الصومال خلال «مونديال» كأس العالم بسبب «كورة»؟! هل العالم الإسلامي بحاجة إلى المزيد من التكفيريين الذين يحاولون خطف الدين الإسلامي وتحويله إلى جحيم من أجل قطعة جلد وفق مبادئهم ومناهجهم الإجرامية؟!

في الصومال حكومة «هشة» و «ضعيفة» وتكاد تكون «ميتة» ولا تسيطر إلاّ على أجزاء قليلة من العاصمة مقديشو، وتزعم بأنها تحكم الصومال، فيما الجماعات الإسلامية تحرم الموسيقى وكرة القدم ووسائل الترفيه.

في الصومال يعيش الشعب حياة مهانة وإبادة من جماعات متطرفة تتمسك بالقشور وترفض مبادئ وسماحة الدين الإسلامي.

لماذا تكون هناك حكومات تزعم بأنها شرعية وقوية، طالما أنها غير قادرة على لجم المتشددين والمارقين وفق قوانين الدولة؟!

شيء يدعو للريبة أن ترتكب جماعة متطرفة الضرب والجلد وربما القتل لكل من يشاهد مباريات كأس العالم «المونديال» بعد تحريمها من جانب جماعة متشددة في الصومال، بحجة أن من يلعبون كرة القدم «رجال مجانين يقفزون صعوداً وهبوطاً لمطاردة شيء منتفخ».

تعتبر أشهر دراسة حديثة تعتمد عليها فتاوى تحريم كرة القدم هي بحث عبدالله النجدي المنشور في عام ٢٠٠٣، والمكون من ٤٠ صفحة، الذي يحرم لعب كرة القدم إلاّ وفق ضوابط وشروط عجيبة، من بينها عدم احتساب «الفاول» و«البنلتي»، وإلغاء «الكروت الحمراء والصفراء». وتتضمن دراسة النجدي ما سماه حقائق كرة القدم وتاريخها، ليستدل بذلك على تحريمها، ونسب تلك الفتاوى إلى «الوهابية».

تذكرت قصة الإرهابي الذي قبضت عليه وزارة الداخلية السعودية عام ٢٠٠٣، خلال مداهمة شقة الخالدية في مكة المكرمة، إذ اعتقلت شخصاً تشادياً أو مالياً يكنى «أبو عبدالله المكي» واسمه عبدالحميد تراوري، كان قبل اعتقاله وهو يفخخ المصاحف ويغرر بصغار السن، يخطب في مساجد مكة ويحرّم علناً لعب كرة القدم لكونها صناعة غربية تلهي المسلم عن دينه.

في هذه الأيام «المونديالية»، تنقل الأخبار من الصومال أن محبي كرة القدم يعيشون مأزقاً كبيراً وتهديداً خطيراً بعدما منعتهم الحركات الإسلامية من مشاهدة مباريات كأس العالم بالقوة حتى وصل الحد إلى قتل اثنين من هؤلاء المشاهدين «الضعفاء».

لا شك في أن فتاوى تحريم كرة القدم قديمة وليست جديدة، ومعظمها يدور حول تحريم كرة القدم لما يصاحبها من محرمات بحسب زعم «المحرّمين»، إذ ورد في كتاب الدرر السنية تحريم كرة القدم لما فيها من مفاسد، منها التشبه واللهو الباطل والميسر وما شابه ذلك.

في السعودية، أباح علماء الدين لعب كرة القدم وفق ضوابط، منها عدم كشف العورة وألاّ تشغل الناس عن أداء لصلاة. لكن سبق أن أفتى الشيخ ناصر الحنيني بجواز مشاهدة كرة القدم، شريطة ألاّ يشاهد عورة وألا تمنعه عن أداء الصلاة وألاّ تتسبب في شحناء، لكنه أوصى من سأله بترك مشاهدة كرة القدم حتى لو توافرت تلك الشروط.

وقبل شهرين تقريباً أفتى الدكتور يوسف الحمد بتحريم إرسال أطفال المسلمين للتدرب كروياً في نادي ريال مدريد الإسباني، لأنه يؤدي إلى السفر إلى بلاد الكفار.

لم تشتهر فتاوى تحرم الكرة في بعض البلاد الإسلامية، لكنّ خلافاً طفا على السطح بين علماء مصريين وتونسيين حول السجود في الملعب بعد تسجيل الأهداف، إذ حرّمه علماء تونسيون، وأباحه فقهاء مصريون لأنه شكر الله، وهو ما يميل إلى تحريمه بعض علماء السعودية بوصفه «مسيئاً للإسلام».

شخصياً، لا أهتم بمباريات كرة القدم ولا تعني لي شيئاً، ولا تحرك لي ساكناً، لكن هذه الفتاوى وما يمارَس في الصومال وغيرها من محاولة لخطف الدين بالقوة، يثبتان أن العالم الإسلامي يعيش «أزمة» لن تنتهي عند تحريم كرة القدم أو تشدد جماعة واحدة، بل هناك مشكلة «أعمق» في ظل وجود عقول «متشددة ومسيسة»، تحاول «النخر» في رؤوس البسطاء باسم الدين، وهي في الأساس «عقول سطحية» غير قادرة على إيقاظ أنفسها وإشغال عقولها قبل أن تقدم فتاوى «مخففة» تعتمد على التحريم والتكفير ثم القتل، في ظل «صمت» الحكومات والمنظمات الإسلامية الشرعية.

التنقيب عن النقاب...! (*)

لا حديث يعلو هذه الأيام فوق الحديث عن حظر النقاب في دول أوروبية.

في الصحافة العالمية مواضيع وتحقيقات عن المنقبات المسلمات وخطورة استغلال النقاب. وفي البلاد العربية تكتب الصحافة من دون أن ترصد الآراء والخشية

(*) المصدر: جريدة الحياة، التاريخ ١٤/٧/١٤٣١هـ.

الأوروبية المبنية على إرهاصات أمنية، في ما يأتي بعض الكتّاب بأفكار يفتقر بعضها إلى الدقة والدراية بالعقلية الأوروبية.

لا يزال النقاب يتعرض لحملة أوروبية مكثفة لحظره في الأماكن العامة، بعد أن أصدر البرلمان الفرنسي قانوناً يمنع ارتداء النقاب في الأماكن العامة، وهو ما دعا مجلس الشيوخ الإسباني إلى أن يحذو حذوه ويوافق على حظره، كما جعل وزارة الداخلية الإيطالية توصي بذلك أيضاً، فيما ولأسباب أمنية سنَّ مجلس النواب البلجيكي قانوناً لمنع ارتداء النقاب، لم يتم التصديق عليه من مجلس الشيوخ حتى الآن.

في المقابل، لم يكن النقاش حول حظر النقاب محصوراً تحت قبب برلمانات أوروبية أو استطلاعات صحافية بل امتد الجدل إلى جاليات عربية وإسلامية تقطن تلك البلدان بعضها يتفق مع قوانين تلك البلدان ويتماشى معها، وبعضها يرفضها ويناكف ويرمي التهم يمنة ويسرة في بلدان يحمل جنسيتها وهويتها ويأكل من خيراتها وتصرف عليه (أسبوعياً) من قوت أهلها.

على مواقع صحف عربية وغربية تتكاثر التعليقات اليومية حول النقاب وخلفيات حظره، منها الساخر ومنها الحاقد وتجد بينها ما لا يحمل قيمة معرفية، لكنه في النهاية تعليق يعبّر عن عقلية ذلك الشخص، سواء كان يحمل فكراً غثاً أم سميناً.

فمثلاً، لم يجد أحدهم سوى الافتراء على السعودية والتعليق بأنها تعمل على تسويق مكوناتها البدوية، للوصول إلى العولمة عبر «التوقيت»، مشيراً إلى أن «التوقيت طبقاً لمكة المكرمة» بات متداولاً في مختلف وسائل الإعلام، وهو استغلال لرصيد مكة الإسلامي، بغية تحقيق مكاسب ثقافية عبر الترويج لمذهبها الوهابي وفقه أهلها البدوي. وهو ما يجعل في تعليق مثل هذا الشخص تناقضاً وحقداً واضحين في عباراته، فهل السعودية وجَّهت وسائل الإعلام بوضع توقيت الرياض أو مكة أم أن تلك الوسائل الإعلامية تبحث عن الأرباح والفوائد المادية والتكسب من جيوب جمهور سعودي «ديناميكي»، لا يكلّ ولا يملّ، مع الأسف، من الاتصال بقنوات تلفزيونية منها الرصين ومنها السخيف؟

معلق آخر يقول: «إذا كان هناك رجال يتسمون بالإسلام ولا يملكون حرجاً في لبس ملابس النساء بما فيها الحجاب والنقاب للتخفي لممارسة أعمال تخريبية وإرهابية، ففرنسا وكل دولة أخرى لها الحق في منع تلك العادات في الأماكن العامة لحماية الناس

من جرائم هؤلاء الإرهابيين». ويتسم تعليق هذا الشخص بالواقعية والدراية بالقوانين الأوروبية.

فيما يعلق شخص آخر ساخر: «يبقى كده المنقبات هتلبس النقاب في البيت فقط!» وهو ما دعا آخر إلى تأييد تعليقه بالقول: «إيه المشكلة.. خلاص المنقبات يجلسوا بالبيوت وما يحتكوش بالرجالة وما يروحوش هنا ولا هناك».

فيما يرى آخر أن يتم «شحن كل المنقبات إلى (بلد المنقبات) ويسيبوا بلاد الكفار لهم ولمن يقبل يعيش فيها».

يخشى البعض من أن يكون حظر النقاب في دول أوروبية بمثابة قدح لزناد بداية صراع جديد بين العالمين الإسلامي والغربي، في تجاهل واضح لكون الإسلام ـ شأنه شأن ديانات أخرى ـ فيه طوائف ومذاهب متعددة تختلف في تطبيق العبادات في ما بينها، إضافة إلى أن بعض المذاهب الإسلامية يرحب بفرض النقاب ولا يرى فيه سوى عادة لا عبادة.

لكن هل يعتبر حظر النقاب مناهضاً لليبرالية الحقيقية وحقوق المرأة؟ وهل حظر النقاب في دول لها كامل السيادة على أراضيها سيولد صراعاً داخلياً بين حكومات تلك البلدان والجاليات المسلمة فيها وسيخلق حركات نسائية مناهضة للفكرة؟ ربما يكون الجواب نعم، لكن يجب تذكر أن منظمة العفو الدولية، وغالبية العاملين فيها من الغربيين، لم تتوانَ عن التنديد بقرارات حظر النقاب في الأماكن العامة، معتبرة ذلك انتهاكاً لحرية التعبير والديانة.

ربما لم يسأل البعض: لماذا إذا قدمت المرأة الغربية إلى السعودية أو إيران مثلاً، فإنها تُلزَم بلبس العباءة ووضع الخمار فوق رأسها؟ أليس ذلك من مبدأ احترام ثقافة البلاد وخصوصياتها؟ لماذا نحاول إجبار دول أوروبية على احترام ثقافتنا وخصوصيتنا، فيما يرفض بعضنا ثقافة شعوبها ويكسر قوانينها عندما يحل ضيفاً على أراضيها؟

يجب ألا ننسى أن أوروبا لدغت أمنياً مرات عدة من متطرفين إسلاميين آوتهم واحتضنت عائلاتهم من التشرد ثم تَخَفَّى بعضهم في أزياء نساء لتنفيذ أعمال إرهابية، واليوم تحاول أن تحمي شعوبها وممتلكات بلدانها بالقانون، مع العلم أن أوروبا لا تزال تستقبل وتجنِّس الآلاف سنوياً وتوفر لهم العيش بكرامة، فمثلاً فرنسا وعلى رغم حظر النقاب استقبلت مئات الآلاف من السياح الخليجيين والعرب والمسلمين في تموز (يوليو) الجاري.

ارتداء النقاب ليس واجباً دينياً ملزماً، وهناك دول عربية وإسلامية مثل مصر وسوريا وتركيا تحظر دخول الطالبات اللاتي ترتدين النقاب إلى الجامعات، فلماذا نحاول أن نحاسب العالم الأوروبي إذاً؟!

مسألة النقاب مُختلف عليها إسلامياً قبل أن تتفق حولها البرلمانات الأوروبية. وأوروبا لم تحظر الحجاب بل حظرت النقاب، وهناك فارق بين النقاب والحجاب. ووجه المرأة هو هويتها، ومع تزايد التحديات والمصاعب الأمنية يحق لأوروبا وغيرها اتخاذ خطوات احترازية وسنّ إجراءات أمنية و«شرعنة» قوانين تمنع تسلل اللصوص والإرهابيين والمتمردين إلى طائراتها وقطاراتها وأسواقها وحياتها العامة لحماية أراضيها وشعوبها.

بنت نجد "التحريضية"!(*)

عندما أعلنت وزارة الداخلية السعودية عن البيان الأخير، تلقيت اتصالات من قنوات تلفزيونية بعضها عربية وأخرى أجنبية، بينها من سأل: كيف تفسر وجود العدد الكبير من السعوديين ضمن الخلايا الإرهابية حتى باتوا قاسماً مشتركاً ووقوداً حاضراً للمخططات الإرهابية؟ شبان سعوديون يشاركون في تنفيذ أعمال إرهابية ويخططون للتفجير في أمريكا وأوروبا وأفغانستان وباكستان والعراق وفي السعودية نفسها؟

البيان الأخير كشف أن الجماعات الإرهابية لا تزال قادرة على التغلغل وسط الشبان السعوديين والتأثير فيهم وتجنيدهم مجدداً، خصوصاً أن العدد الملقى القبض عليه كبير ١٤٩ متورطاً لهم علاقة بالأنشطة الإرهابية بينهم ١٢٤ سعودياً جلهم من صغار السن و٢٥ من جنسيات أخرى. تتوزع أنشطة هؤلاء المتورطين على ١٩ خلّية في عدد من مناطق المملكة، ولها ارتباطات خارجية وروابط فكرية تكفيرية وتخطط لتنفيذ أعمال إرهابية واغتيالات بحق رجال أمن ومسؤولين وإعلاميين ومستأمنين.

يحسب لوزارة الداخلية السعودية رباطة جأشها وجاهزيتها وتراكم خبراتها وقدرة رجالاتها على تفكيك تلك الخلايا ما أفشل أعمالاً إرهابية كانت جاهزة للتنفيذ في بلدان عدة كان يمكن أن تهز عرش العالم من جديد وتعيده إلى سنوات أكثر دموية من هجمات ١١ أيلول (سبتمبر) ٢٠٠١، وآخرها كشف مؤامرة الطرود المفخخة. بذلت السعودية

(*) **المصدر**: جريدة الحياة، التاريخ ١٤٣١/١٢/٢٣هـ.

جهوداً ضخمة منذ أحداث ١١ أيلول (سبتمبر) لحماية الشباب السعودي من أفكار الإرهاب والتطرف. وتبذل محاولات مستمرة لإعادة تأهيل «المغرر بهم» كما تسميهم وزارة الداخلية بغية إعادة دمجهم في المجتمع، وتفاعل مع ذلك العلماء والكتّاب ورجال الإعلام لفضح منطلقات الإرهاب الفكرية والدينية، واهتم رجال الدين بالنواحي الشرعية وأبانوا مراراً موقف الإسلام من التطرف والإرهاب والقتل بالشبهات. فيما حشد المتخصصون قدراتهم وإمكاناتهم لتوضيح أسباب الظاهرة اجتماعياً وتربوياً ونفسياً وتأثيراتها على البلاد والعباد اقتصادياً وأمنياً وسياسياً، واثبت المختصون في القضاء بأن القانون الذي يحاكم به وتحكم به الدولة هو الكتاب والسنة، أي الشريعة الإسلامية التي يدعي الإرهابيون أنهم يسعون إلى تطبيقها على الأرض. فيما لم تدخر الوسائل الإعلامية جهداً في نقل ونشر مشاهد الدمار والقتل والحزن وجثث الأبرياء.

أليس محيراً بعد كل هذا الجهد الكبير والتوعية المستمرة التي تبذل ولا تزال، أن نسمع عن مخططات تخريبية جديدة تستهدف أبناء هذه البلاد وغيرها؟ أليس محزناً أن يتم ضبط أموال ضخمة تجمع لدعم الإرهابيين من داخل هذه البلاد ومن أبنائها؟ أليس مؤلماً أن يتورط أكثر من ١٢٤ سعودياً جلّهم من صغار السن في خلايا إرهابية جديدة، تسعى للقتل وترويع المواطنين؟!

أليس غريباً أن بيننا بعد كل هذه السنوات «الصعبة» من لا يزال يدعم الإرهاب ويموله ويتعاطف معه ويبث سمومه من خلال الشبكة العنكبوتية؟! أليس مؤلماً أن تتحول نساء «ناعمات» إلى «إرهابيات» وبمعرفة إلكترونية «إجرامية» كلها تحض على الإرهاب وتجند له وتقدس قياداته؟!

حقائق كثيرة «جلجل» بها بيان وزارة الداخلية الأخير، ما يؤكد أن الإرهاب مثل الأمراض المزمنة التي لا علاج لها سوى انتظار الموت، وما يستدعي ضرورة تغيير بعض المصطلحات الناعمة التي يتم التعامل بها مع تلك العناصر المتطرفة، إذ لا يمكن لمواطن سعودي رجلاً كان أم امرأة، صغيراً كان أم كبيراً، يتورط مع جماعات إرهابية، أن نطلق عليه «مغرراً به»، وهو قد ارتضى هذا الطريق الإجرامي، وانتمى إلى خلاياه بكامل الوعي، خصوصاً وهو يقرأ موقف الدين والدولة والمجتمع الشاجب والمحرّم لهذه الآفة.

أكثر من خمس معرفات (الأسد المهاجر، الغريبة، بنت نجد الحبيبة، النجم الساطع) ذات أوصاف ودلالات متطرفة تستخدمها امرأة لنشر الأفكار الإرهابية واستقطاب الشبان والفتيات. (قاتل، أنور، المحب بالله، أبو ريان)، وغيرها من الأسماء

المستعارة، التي تم إلقاء القبض على مستخدميها، يجب أن نلفظهم خارج شبكة «الإنترنت»، وخارج حياتنا، حتى نتمكّن من ضمان مستقبل أفضل لبلادنا.

ترى كم من امرأة غير «بنت نجد الحبيبة»، تم تجنيدها من الجماعات المتطرفة للإساءة إلى البلاد والعباد؟! وكم من امرأة تستخدم معرفات وأسماء مستعارة للتحريض على التكفير والتفجير، خصوصاً أن أحد المتطرفين اعترف قبل سنوات أن لديه نحو عشرين معرفاً كلها تستخدم للإساءة للناس وتشويه السمعة والتحريض على كل من يختلف مع فكره ومنهجه المتشدد.

لا يمكن أن يخضع أمثال هؤلاء الضالين لبرامج المناصحة وإعادة التأهيل، وهم يتلونون وفي دواخلهم يرفضون التخلص من أمراضهم الإرهابية «المزمنة» بعد أن تشربت عقولهم وأفكارهم وأجسادهم، وإنما هناك الدواء المناسب لهذا الداء بالقصاص منهم عاجلاً لا آجلاً.

شعارات الجهاد وجبهاته استنزفت شباب هذا الوطن. هؤلاء بمثابة «فيروسات» حقيقية تدهم «الإنترنت»، ما يستوجب القضاء عليهم وعلى أفكارهم، وتدميرهم وصلبهم ليكونوا عبرة لمن لا يعتبر. كما يجب ألا يجد أمثال هؤلاء من الساعين لنشر الفوضى والقتل وسط حجاج بيت الله الحرام، واستغلال إقبال الناس على أعمال الخير، سوى الاجتثاث والقتل بالرصاص فهو العقاب الذي لا يفهمون ولا يفقهون غيره.

الاختلاف بـ "الكلمات الخطافية"! (*)

المراقب للمشهد السعودي خلال السنوات الخمس الأخيرة يلحظ اتساع رقعة الحراك الثقافي وعلانية الاختلاف الفكري وتبادل العبارات الغليظة حيناً والكلمات «الخطافية» حيناً آخر عند احتدام النقاش والجدل الذي يمكن وصف بعضه بـ «البيزنطي». لا شك في أن انتقال المشهد من حالة الركود بعد أن ظلّ لسنوات طويلة مصبوغاً بلون واحد وطعم واحد وقول واحد دليل على حيوية ثقافية وعافية منتظرة، وعلى تعدد الأفكار ووجهات النظر والانتقال من اجترار التراث إلى رؤية التحديث، بل هو خروج عن نطاق التلقين «الساند» إلى دوائر الفهم والإدراك والاستيعاب، حتى وإن زادت وتيرة تبادل الحجج وتصاعدت حمى اللجج.

(*) **المصدر**: جريدة الحياة، التاريخ ١٤٣٢/١/٨هـ.

وصلتني بضع رسائل على هاتفي تتراوح بين اتفاق وامتعاض مما قام به أحد المتحمِّسين أو بالأصح «المحتسبين» في جامع الصالحين في مدينة جدة الجمعة الماضي، وهي المدينة «المتجددة» التي شهدت أخيراً «منتدى السيدة خديجة بنت خويلد»، ودائماً ما تثير منتدياتها حفيظة فئة معيّنة.

اقتحم المحتسب أو «المتحمس» كما وصفته مواقع إلكترونية منبر الجامع بعد انتهاء إمام المسجد من خطبة الجمعة، ليوزع الاتهامات بعد أن استولى على المنبر، وبدا يمارس الخطابة من دون أية صفة رسمية.

تحدّث هذا «المتحمس» كما وردني وكأنه حفظ بعضاً مما كتب في مواقع ومنتديات إنترنيتية، لم يحضر فعاليات المنتدى جلّ من كتبوا فيها وأدلوا بآرائهم، وإنما تحمسوا وكتبوا عما سمعوا أو «بهروا» عن طريق التخمين بناء على ما رافق المنتدى من أفكار وطروحات جريئة بحضور وزراء ومسؤولين وسيدات أعمال ورجل مسؤول في هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر لا يحبّذون ما يقول حتى وإن اتفق معهم.

أطلقت تلك المواقع الأَعْيِرَة بكل الاتجاهات على قاعدة «العيار اللي ما يصيب يدوش» بهدف تحقيق أحد أمرين، إما إيقاف المركز ومنع تكرار منتدياته، وإن لم يتحقق ذلك فالإساءة إلى سمعة القائمين عليه وتشويه صورتهم.

في السنوات الأخيرة ظهر الشيخ عبدالرحمن البراك مفتياً لفئة تلغم السؤال وتصوغه بطريقة تستثير الشيخ ليهاجم مخالفيهم، حتى إنه وصف المنتدى بـ«التغريبي»، وكاد أن يكفّر كل من حضر من وزراء ومسؤولين ونساء ويخرجهم من الملة. يقول البراك في تسجيل صوتي نشر على موقع «يوتيوب»: «إن الوزراء الذين حضروا في منتدى خديجة بنت خويلد فضحوا أنفسهم وأعلنوا أنهم يدعون إلى الاختلاط وتغريب الأمة»، مطالباً بإقالة المدير العام لهيئة الأمر بالمعروف بمنطقة مكة المكرمة لمشاركته في المنتدى. وأضاف: «إن كل من حضروا هذا المنتدى متهمون في دينهم».

هاجم الأخ المتحمّس المنتدى، وهذا من حقه إن كان يعبّر عن رأيه الشخصي، لكنه كما يبدو كان مدفوعاً بأقوال تزدحم بها بعض المواقع، فقد وصف مركز السيدة خديجة بنت خويلد بالفضائحي، وكأن المنتدى أقيم في غرفة مظلمة لا في مكان فسيح وبتصريح من جهات رسمية معنية، إذ ذكر أن المركز وُضع ضد المرأة السعودية بقوله، بحسب الروايات المتطابقة: «إن هذا المركز ضد زوجتي وزوجتك، وضد أختي وأختك،

وضد ابنتي وابنتك». كما أنه هاجم رئيس هيئة الأمر بالمعروف في منطقة مكة المكرمة الشيخ أحمد الغامدي، وزوجة وزير العمل السيدة مها فتيحي إحدى القائمات على المركز، واصفاً إياها بالداعية للفكر التغريبي، كما شنَّ هجوماً مشابهاً على بعض كتّاب الصحف السعودية.

المحتسب الذي لم يحصل على موافقة رسمية للخطابة في جامع يؤمه المئات في صلاة الجمعة، ليته عبّر عن رأيه وانتقاده الشخصي للمنتدى، وللناس حق الاختلاف أو الاتفاق، لكنه تجاوز ذلك إلى الدخول في النيات وكَيْل الاتهامات وقذف نساء مسلمات مسالمات قائمات على المركز، بوصفه المركز بالداعي إلى رفع السيقان واستقبال نساء كن يدعين للرذيلة والغناء وأنهن بعيدات كل البعد عن منهج الرسول الكريم وأم المؤمنين خديجة بنت خويلد.

لا شك في أن الاختلاف رحمة، وما يجب على السعوديين تعلُّمه هو «فقه الاختلاف» وآدابه وتجنب القذف والتشويه بلا أدلة، لأنه ليس من الخطأ القول بالرأي أو الاعتداد به أو الاختلاف مع الآخرين، لكن التمادي في القذف والتطاول على شرف الناس وتشويه السمعة من دون براهين تعتبر أخطاء فادحة وأعمالاً غير مشروعة تحاسب عليها كل القوانين ولا يقرها العقلاء والأسوياء على حد سواء.

بالتأكيد الحملة ضد مركز خديجة بنت خويلد ومنتدى المرأة لا تخرج عن رد فعل طبيعي لاختلاف فكري في مجتمع لم يتعوّد على الاختلاف العلني، لكنه حسبما أعتقد سيصل في يوم ما بالأطراف «المتطارحة» إلى نقطة التقاء واختلاف «رحب» واعتراض «منهجي».

لماذا نزع "الطائي" عن حاتم(*)

أقل ما يمكن أن يقال عمن سعوا ونجحوا في نزع اسم «حاتم الطائي» من إحدى المدارس في حائل وتحويله إلى مدرسة حاتم من دون الطائي، بمبرر أن حامل هذا الاسم رجل جاهلي وكافر بـ «المتنطعين» والمتشددين والغارقين في الجهل. شكراً لشجاعة عضو هيئة كبار العلماء السعودية الشيخ عبدالله المنيع الذي انتقد هذا التصرف وفنده، معتبراً أنه «يدخل في باب التنطع والتشدد اللذين نهى الإسلام عنهما». ومعبراً عن رفضه

(*) المصدر: جريدة الحياة، التاريخ ١٤٣٢/١/١٠هـ.

لهذا التصرف الذي نفذته مجموعة من العاملين في التعليم والمدرسة، خصوصاً مع شخصية كحاتم الطائي، الشخصية العربية الشهيرة بالكرم والشهامة وحسن الأخلاق والمثالية.

لا أعرف كيف وافقت وزارة التربية والتعليم على تغيير اسم المدرسة ونزع لقب الطائي عن حاتم، وهو رجل الكرم في أجا وسلمى، ذو الشهامة والجود؟! ومن وافق على قرار كهذا «ارتجالي» لينفذ في ليل أظلم؟! هل عرفت إمارة المنطقة بذلك التصرف وفضلت الصمت؟ ما المبررات التي جعلت الوزارة والإمارة تقران بالتغيير وتجريد حاتم من لقب قبيلته؟! هل تحولت المدرسة مثلاً إلى مزار للسياح من الداخل والخارج والناس لا تعلم؟! من هم المعترضون؟ وما حجم معرفتهم واطلاعهم وثقافتهم؟! هل تم الأخذ برأي العلماء الثقات في قرار كهذا قبل تنفيذه؟

لماذا تنكّرت حائل لحاتم الطائي الذي منحها الكثير من صفاته وتاريخه واسمه؟! هل بات التاريخ يكافئ المثاليين بالنزع والإقصاء لمجرد مشاغبات متشددين تواجه البلاد نار أفكارهم التكفيرية وخططهم الإرهابية؟!

عندما سئل المدير العام للتربية والتعليم في منطقة حائل حمد العمران أجاب بإجابة «غير مقنعة» تظهر ضعف إدارته وعدم إحاطته بصلاحياته، بقوله: «لا أعلم عن الموضوع ولم أسمع به إلاّ بعد حدوثه»، مشيراً إلى أن القرار قد يكون اتخذ من الإدارة السابقة. (الوطن ١٧ ديسمبر ٢٠١٠).

وللأسف أيضاً، لا تزال هناك محاولات «مستميتة» لهؤلاء المتشددين لإزالة قبر وقصر حاتم الطائي في قرية توارن (٤٠ كلم شمال غربي حائل) باعتبارهما من الآثار الجاهلية التي يجب طمسها.

هناك من هم ضد التراث على اعتباره تماثيل، فهؤلاء لم يكتفوا بتلويث أفكار الشباب بالإرهاب والتطرف، بل لا يزالون يشنون الحملات ضد كل معتقد يخالف أفكارهم، بداعي خشية التقديس، لذلك يدعون دوماً إلى تحطيم التراث وطمس معالمه أو تشويهه حتى وإن كان مجرد أسماء لشخصيات مؤثرة تاريخياً.

الكل يتذكر كيف رفضت حركة «طالبان» دعوات الشعوب وعلماء المسلمين حتى لا تقدم على تحطيم التماثيل والآثار في أفغانستان باعتبارها ملكاً للشعوب والبشرية كافة ما يتوجب حمايتها لا تدميرها، خصوصاً أنها ليست آلهة تعبد، وإلاّ لماذا لم يقم عمرو بن العاص بتحطيم آثار مصر وتمثال أبي الهول؟!

في منتصف عام ٢٠٠٦، أثار قرار هدم مسجد الكاتبية الموجود بباب العنبرية في المنطقة المركزية في المدينة المنورة، جدلاً واسعاً بين مؤيدين من دعاة المحافظة على المعالم الأثرية وبين متخوفين من تحول هذه المعالم إلى مزارات دينية حتى تدخلت الحكومة السعودية ووجهت بوقف أعمال الهدم والإزالة. كما أن هناك جدلاً يتجدد بشأن بعض الآثار الإسلامية في مكة المكرمة والمدينة المنورة، إذ يدافع المهتمون ورجال الدين عن الآثار الإسلامية التي تقع في المدينتين المقدستين، مطالبين بحمايتها من خطر الهدم الذي يتهددها من محاولات متشددين، محذرين من أن التراث الإسلامي يوشك على الانقراض إذا ما تواصلت إزالته لأسباب «واهية». كما أن مغردين خارج السرب، يحاولون من وقت إلى آخر فرض رؤيتهم بإزالة بعض الآثار الإسلامية مثل مسجد البيعة بمشعر منى ومقبرة البقيع في المدينة، ومقبرة «أمنا حواء» في جدة. كما كانت وما زالت مطالبات «متشددة» بإزالة شاهد جبل الرحمة في عرفات حيث وقف الرسول في حجة الوداع.

لقد أوضح الشيخ المنيع لصحيفة «عكاظ» أن شخصية حاتم الطائي لها وزنها عند العرب والمسلمين، وأن الرسول عندما رأى ابنة حاتم لم يقل لها إن أباها كافر وجاهلي، مشدداً على أن تسمية المدرسة باسمه أمر لا حرج فيه شرعاً، لكونه تخليداً للكرم الذي هو إحدى أهم صفات العرب التي جاء الإسلام ودعا إليها، داعياً إلى إعادة الاسم، لكون إزالته مجرد تنطع وتشدد غير محمود وفي غير محله.

لذا أدعو وزارة التربية والتعليم وعلى رأسها الأمير فيصل بن عبدالله إلى إعادة اسم المدرسة إلى «حاتم الطائي»، وعدم الاكتراث بتلك المطالبات المتشددة التي لا تقدم ولا تؤخر في عقل الإنسان المؤمن بعقيدته والقابض على دينه.

إن استمراء واستمرار تلك المحاولات «السقيمة»، من جانب هؤلاء المتشددين، يحتاجان إلى وقفة صارمة تنهي حالات التشدد وتؤسس لمجتمع معافى من المتنطعين والمتطرفين، إذ لا يمكن لأناس يعيشون في القرن الـ ٢١ أن تضيق عليهم الدنيا من وجود آثار ومعالم تاريخية تربط الأمة بتاريخها وماضيها، وتمكّن المتخصصين من إجراء الدراسات والبحوث ومتابعة تطور الأمم، وتفتح الآفاق لتطوير السياحة عبر المحافظة على الآثار، في وقت تسعى فيه السعودية إلى إدراج مواقعها الأثرية على لائحة هيئة التراث العالمي، فيما يسعى هؤلاء إلى فرض رؤيتهم بإزالة تلك الآثار اعتقاداً بأن عقول الناس خاوية.

أهم معارك جميل محمد علي فارسي التنويرية

يا سيدي الدوق: أعتق القطار(*)

T.G.V هو القطار الفرنسي ذو السرعة الفائقة، وهو ينطلق بسرعة ٣٠٤ كلم في الساعة قاطعاً مسافة ١٢٠٠ كلم من باريس إلى نيس في ٤ ساعات ونصف.

ومن محطة F2 في مطار باريس استقبلت ذلك القطار صباحاً إلى نيس، كم هو هادئ بشكل يوحي بالنوم.

في ١٩٨٥/١١/٢٧ أوكلت الحكومة الفرنسية إلى مسيو فرانسوا دو غلبان تنفيذ فكرة قطار سريع يغني عن استخدام الطائرة للنقل الداخلي بشرط أن ينفذ المشروع الطموح بتكلفة اقتصادية وفي حدود ٨٥٠ مليون فرنك فرنسي فقط.

وبدأ مسيو غلبان تشكيل فريق عمل وعيّن البروفسور جاك لافوزيه لمنصب المدير المالي وهو من أبرع العقول الفرنسية في الحسابات وأستاذ محاسبة التكاليف في السوربون، وقد كلفه بعمل دراسة الجدوى الاقتصادية، ثم بعد أربعة شهور من الحسابات المكثفة حضر البروفيسور لافوازيه مبشراً باقتصاديات المشروع مقسماً بكل شعرة في شاربه الفرنسي الدقيق أن المشروع اقتصادي ومريح، ثم تمت تجربة النموذج الأولي للقطار وبدأ مد السكة الحديدي الخاصة به خروجاً من باريس جنوباً في اتجاه مدينة ديجون، إلاّ أنه عند بناء أول كيلومتر فوجئ مسيو دوغلبان بالمركيز جان بيير يستدعيه إلى مكتبه ويقدم له اعتراضاً شديد اللهجة، وأخرج له صكاً من التوثيقية العدلية الثالثة في باريس بملكيته لأرض غريبة الأبعاد، فعرضها تسعة أمتار فقط وهو بالصدفة نفس العرض اللازم للسكة الحديد، وطولها ٢٣٧ كلم وهو بالصدفة نفس طول المسافة من باريس إلى ديجون، وهي مصادفة غريبة لا تحدث إلاّ مرة كل سبعين مليون سنة،

(*) المصدر: جريدة المدينة، التاريخ ١٤٢٤/٣/٣هـ.

وحيث إن الصك كان مصدقاً من دائرة النقض والاستئناف في باريس لم يجد البروفيسور لافوازيه بداً من دفع تعويض مجز للمركيز. وقال سمننا في دقيقنا. قالها بالفرنسية: «نوتر فوندو دان نوتر فارين».

وعند خروج السكة الحديدي من ديجون في اتجاه مدينة ليون، فوجئ البروفيسور بالكونتيس شارلز بن رينوار يعترض بشدة مؤكداً له أن النفق الذي سيسير في داخله القطار يقع في قلب جبل ايزولا وهذا الجبل ملك له ولأجداده منذ عهد لويس الحادي عشر ولديه شهود ما زالوا أحياء منذ ذلك العهد، وحيث إن النفق ضروري لسير القطار اضطر إلى دفع تعويض مجزٍ للكونتيس، وكله في سبيل القطار يهون.

أما بعد خروج القطار من النفق تمنى مسيو دوغلبان أن القطار لم يخرج أبداً، فقد فوجئ بخروج النفق بالضبط على مزرعة البارون روبير غاتيه السابع عشر الذي أقسم برأس جده البارون غاتيه الثالث ألاّ يمر القطار في المزرعة إلاّ بعد دفع مليون ومئة ألف قطعة ذهبية، حيث إنه كان على وشك تحويل المزرعة إلى مخطط (الغاتيهيا) أو مساهمة عقارية، فاضطر صاغراً للدفع وكله في سبيل القطار السريع يهون.

وبعد تلك المزرعة وجب إنشاء محطة لمحولات كهرباء الضغط العالي للقطار ففوجئ المسيو دوغلبان بأن المحطة تقع في مراعي الدوق شانتال دي دعبول شيخ دعابيل مقاطعة اللورين، حيث كانت خيول جدة دعبول الرابع ترعى فيها، وهذا الدوق كان في غاية اللطف وخيَّره بين أن يدفع له تعويضاً مجزياً أو أن يحول له القطار إلى خردة ويكسر رجل أي قطار يمر أمامه، فدفع صاغراً لسيدي الدوق، وكله في سبيل القطار السريع يهون.

بعد تلك المراعي يوجد وادي نهر الدورانس مما يستلزم إنشاء كوبري لمرور القطار، وبعد أن بنى مسيو دوغلبان أساسات الكوبري أتته الكونتيسة ماري لوبان لامي بصك يشمل ضفاف النهر والأرض التي تحت مياه النهر. ورغم أن الكوبري معلق في الهواء إلاّ أن الهواء فوق مياه النهر تابع لها والكونتيسة، والحق يقال: كانت مرنة معه فخيَّرته بين أن يعوضها كما ترغب أو أن يحول خط القطار حول حوض نهر الدورانس وذلك يجعل مدة الرحلة ترتفع من أربع ساعات ونصف إلى ٢٨ يوماً وثمان ساعات وربع. فبلا شك اضطر لدفع ذلك التعويض للكونتيسة.

واشتعل السباق بين القطار والصكوك، **فالسكة الحديدي تتمدد والصكوك تتمدد**

أمامها. فكلما قطع القطار وادياً سبقته الصكوك، وكلما دخل القطار نفقاً لحقته الصكوك. أخيراً، نعم أخيراً، وصل خط القطار إلى مدينة نيس.

وفي يوم الافتتاح العظيم قدم البروفيسور جاك لافوازيه ميزانية المشروع وحساباته الختامية إلى مسيو دوغلبان الذي فوجئ بأن التعويضات رفعت التكلفة من ٨٥٠ مليون فرنك فرنسي إلى ١٧ زليون و٧١٦ ترليون و٦٧١ بليون و ١٧٦ مليون و ٦١٧ ألفاً و ٧٦١ فرنكاً فرنسياً ونصف. فأجهش في البكاء صائحاً بالفرنسية «**عليه العوض ومنه العوض**» وألقى بنفسه منتحراً تحت عجلات القطار السريع، وتطايرت من يده الأوراق والحسابات في الهواء، واستيقظت فزعاً على صوت الكمساري معلناً وصولنا إلى مدينة نيس.

بئس الحياة في بلاد الفرنجة.

الخواجا والثلاثة وايتات(*)

استقبلت صديقي الخواجا الهر شموخر القادم من سكسونيا العليا في مطار جدة. وما إن خرجنا من المطار حتى كان وايت أبيض بقربنا مكتوب عليه (مياه تحلية نقية) قال الخواجا الهر شموخر ماذا يوجد داخل هذا الوايت؟ قلت يوجد مياه تحلية نقية. قال ألا توجد لديكم شبكة مياه؟ قلت بلى ولكن هذه كمية إضافية توزع على الأحياء المختلفة عن طريق ألف وايت مياه تسير ليل نهار في الشوارع.

قال وهل ستزداد كمية المياه إذا وزعتموها بالوايت؟ لماذا لا تضخونها في الشبكة وتوزعون المياه بعدالة بين الأحياء المختلفة؟ قلت يا خواجا أنا جواهرجي ولست مهندس مياه.

وفي طرف شارع صاري سار بقربنا وايت أزرق ضخم الهيئة مهول الكفرات مرعب الصوت مكتوب عليه (مياه آبار صالحة للشرب) قال: الخواجا الهر شموخر ماذا يوجد داخل هذا الوايت؟ قلت توجد مياه آبار صالحة للشرب. قال: مكررة ومعالجة؟ قلت: لا أنها مياه طازجة (من البئر إلى المائدة) قال: أعلم أن مياه الآبار تصلح للشرب ولكن لشرب الخيل والبغال والحمير، وكذلك تصلح للجمل والتيس والدجاجة ولكن ليس للطفل والرجل والمرأة. قلت: يا خواجا أنا جواهرجي ولست طبيباً.

(*) **المصدر**: جريدة المدينة، التاريخ ١٤٢٥/٦/١٣هـ.

وما أن دخلنا شارع الكورنيش حتى حدث ما كنت أخشاه إذ سار بجانبنا النوع الثالث من الوايتات وهو الوايت الرمادي الذي تعرفونه، فقال الخواجا الهر شموخر ماذا يوحد داخل هذا الوايت؟ فقلت: ما أجمل شارع الكورنيش الذي نسير عليه! قال الخواجا الهر شموخر: ماذا يوجد داخل هذا الوايت؟ قلت: يا خواجا لو تسلقنا عمود النور ممكن أن نشاهد جمال البحر خلف هذه الكبائن والمنتزهات والمطاعم؟ قال الخواجا الهر شموخر: ماذا يوجد داخل هذا الوايت؟ قلت: يا خواجا إذا طاوعتني وتسلقنا هذه الشجرة ممكن أن نشاهد غروب الشمس في البحر خلف هذه الكبائن والمنتزهات والمطاعم. قال الخواجا الهر شموخر ماذا يوجد داخل هذا الوايت؟ قلت أقسم لك يا خواجا أن هذا الكورنيش كان يوماً من الأيام مفتوحاً للجميع وكانت به جلسات رائعة ويتنزه بها الفقراء والأغنياء على حد سواء وتصدق أنه كان ممكن مشاهدة البحر من الكورنيش؟ قال الخواجا: باقول لك ماذا يوجد داخل هذا الوايت؟

قلت يوجد (خـ....) عجبك كدة يا خواجا يا بتاع سكسونيا السفلى.

يا علاوة الإصدار يا حلاوة(*)

العديد من المفاهيم الاقتصادية لا يتم شرحها إلاّ بكثير من التبسيط بل قد يصل إلى أن يكون تبسيطاً مخلاً، ولكن ذلك هو السبيل الوحيد لإيصال الفكرة الاقتصادية. ولذلك فإن شرحي للفكرة القادمة لا ينجو من ذلك التبسيط المخل.

أقول هناك فرق بين إنشاء شركة مساهمة جديدة وإدخال شركة قائمة لسوق المال لتصبح شركة مساهمة. ومثال الأولى هو شركات الكهرباء الإقليمية. فمثلاً عندما أسس الجفالي شركة كهرباء جدة قام هو ومجموعة من المؤسسين بعرض الفكرة للعامة وقدموا لهم الأسهم بقيمتها الإسمية، سهم المائة ريال يباع بمائة ريال وبذلك سيشترك الجميع في المخاطرة وتحمل خسائر السنوات الأولى.

أما المثال الثاني فهو أن تكون هناك شركات عائلية أو مغلقة قائمة وتحقق أرباحاً ولها نشاط وسمعة، فهذه عندما تدرج في السوق المالية وتطلب إدخال مساهمين جدد فإنها تطالبهم بعلاوة إصدار، فالسهم الذي قيمته عشرة ريال يباع بخمسين ريالاً مثلاً،

(*) المصدر: جريدة المدينة، التاريخ ١٤٢٧/٨/٤هـ.

ولهم الحق في ذلك، فأصحاب الشركة قد تحملوا في بدايات التأسيس كل المخاطر بل والخسائر أحياناً. لذا لا تقدم الأسهم للمساهمين الجدد بالقيمة الإسمية أو الدفترية، بل لا بد من أن يدفعوا فرق السعر، ويسمى علاوة إصدار، وهي حجة مقبولة وعادلة.

ولكن بالنظر من الزاوية الأخرى فإن أصحاب الشركة القائمة سيستفيدون من المساهمين الجدد، وهم في الوقت الذي يطالبون فيه بعلاوة إصدار أضعاف قيمة السهم فإنهم ينسون شيئاً في غاية الأهمية وهو أن ما يتبقى لديهم من أسهم ستتضاعف قيمته بسبب دخول المساهمين الجدد. فالمنفعة متبادلة. فالمكتتبون الجدد سبب لارتفاع قيمة ما بقي من الشركة لدى أصحابها السابقين. ولتبسيط ذلك المفهوم الاقتصادي بالمنفعة المضافة للطلب نقول: إنه مهما يكن لديك من شيء ممتاز للغاية ولكن لا طلب عليه (أي ليس له سوق) فلا قيمة له، فلو أن لديك أجمل جوهرة في العالم ولكن لا أحد يرغب في شرائها فإنها تصبح لا قيمة لها، ولو استطعت إنتاج أفضل المنتجات ولكن لم تستطع إيجاد أي سوق لها فلا قيمة لها، فالقيمة تأتي من الطلب. فالمواطنون صغار المستثمرين هم السوق الذي سبب إيجاد قيمة مضاعفة لأسهم الشركة.

ولأقدّم مثالاً مبسطاً أقول: لو أن شركة عائلية رأسمالها وأرباحها المجمعة واحتياطياتها قيمتها ثلاثمائة مليون ريال ولو أراد أصحابها بيعها لمستثمر آخر فقد تباع بمبلغ أربعمائة أو حتى خمسمائة مليون ريال (أو قد لا تجد مشترياً أصلاً). هذه الشركة نفسها عندما تدرج في سوق المال ويباع مثلاً خمسون في المائة «من أسهمها بعلاوة إصدار أربعين ريال على السهم ذو القيمة الإسمية عشرة ريالات، فإن أصحاب الشركة يكونون قد حصلوا من المواطنين على ٧٥٠ مليون ريال نقداً ومع ذلك بقي لديهم نصف الشركة، أي إن شركتهم التي قيمتها كلها ثلاثمائة مليون باعوا نصفها فقط على المواطنين بـ ٧٥٠ مليون ريال، وليس هذا هو المهم، بل المهم أن نصف الشركة الذي بقي لديهم تضاعفت قيمته خمسة أضعاف نتيجة لدخول المواطنين، أي نفس هذه الشركة التي كانت قيمتها ثلاثمائة مليون ريال أعطت أصحابها بمجرد دخولها سوق الأسهم وبمجرد مشاركة المواطنين بها خمسة أضعاف قيمتها. أليس الفضل هذا للمواطنين؟

وبالعودة لأول سطر في المقال، ولئن كانت الأرقام تقريبية مخلة فإن الفكرة واضحة جلية وهي أن ما تبقى لأصحاب الشركة الأساسيين قد تضاعفت قيمته نتيجة لدخول المساهمين الجدد بها وبالتالي عليهم بنفس منطقهم أن يدفعوا هم علاوة إصدار.

لذا يبقى السؤال الملح في المثال السابق وهو هل من العدالة أن يساهم صغار المساهمين في مضاعفة ثروات أصحاب الثروات؟

زيت الفرامل مع الكفرات يحل أقسى المعضلات(*)

سيارتي أصبح عمرها أحد عشر عاماً وهي ما زالت بحالة جيدة جداً رغم كره أولادي لها ولكن ببلوغها العام العاشر تعرضت لأمر غريب، فواحد من الكفرات ينشر كل أسبوع حتى لو أن الكفرات جديدة. وبالتالي أصبحت زياراتي متكررة لجارنا العم سراج صاحب محل البنشر. وبترددي الدائم عليه أصبحت بيننا إلفة لدرجة أني أتفاجأ به يقول: يا جميل هات مفك عشرة، أو شغل مكينة الهواء، أو أمسك لي هذا الجنط.

هذه الإلفة شجعتني أن أقول له: يا عم سراج محلك صغير جداً لم لا تتوسع؟ قال: خلف المحل توجد خرابة صغيرة سأستأجرها وأوسع محل البنشر. ثم نظر إلى السماء وقال: هذه التوسعة ستخلق خمسة آلاف فرصة وظيفية.

قلت: يا عم سراج حرام عليك، خرابة ومحل بنشر تخلق خمسة آلاف وظيفة؟ قال: وما الغريب في ذلك، ألا تقرأ الصحف؟ كل يوم تصريح لشركة أو جهة ما عن مشاريع ستخلق عشرات الآلاف من فرص العمل، بل بعضهم وصل الوعود إلى مئات الآلاف من فرص العمل. أين كل ذلك؟ قلت: وما يضرك في هذه التصاريح، خل الناس لو ما أتوظفت على الأقل تحلم.

قال: أنا قلقان على جارتنا أم حميدة، زوجها كل يوم يقول لها: «نبغى نجيب ولد يسلينا» فتقول له: «عندنا شحطين في البيت أتخرجوا من سنتين مش لاقيين له وظيفة». فأصبح كل ليلة يحضر لها الجريدة ويبشرها بمئات الآلاف من الوظائف ويهددها بأنه سيتزوج عليها لينجب.

ثم أردف العم سراج قائلاً: أنت تكتب في الجريدة فلماذا لا تقترح حلاً لمشكلة هذه التصريحات المبالغ فيها.

قلت: لدي حل ولكن لا يمكن نشره في الجرائد. قال أخبرني به سراً.

قلت: هات أذنك، شوف يا عم سراج أقترح أن نعمل إدارة جديدة اسمها (الإدارة المركزية لمراقبة التصريحات الصحفية الخاصة بالفرص الوظيفية) ولا تكلفنا إلاَّ شقة وأربع موظفين واشتراك في الصحف. نسجل كل تصريح لكل شركة أو مشروع

(*) **المصدر**: جريدة المدينة، التاريخ ١٤٢٧/١١/٢٩هـ.

وتاريخه وتاريخ انتهاء المشاريع وعند حلول الأجل المذكور نقارن ما حدث على أرض الواقع مع أصل التصريح ونعاقب بجلدة واحدة عن كل وظيفة كاذبة.

قال العم سراج: «والله فكرة رائعة ستخلصنا من هذه التصريحات»، ثم أخذ نفساً عميقاً من هواء المحل المشبع بمخلوط زيت الفرامل مع رائحة الكفرات ومعها نسيم الديزل وقال: «ولهذه الفكرة ميزة أخرى هي إن إنشاء هذه الإدارة سيخلق لنا مائتين وتسعين ألف فرصة وظيفية؟».

من أين لك هذا..؟ وهذا..؟ وهذان وهؤلاء وأولئك؟(*)

ما إن ينتهي الأسبوع إلاّ ونمنّي النفس بالذهاب إلى قهوة عم سراج في أطراف جدة. نتشوق لذلك الوقت الذي نقضيه فيها. صحيح أنه يخلط جراك باعشن بجراك أبو منشار، والشاي السيلاني بالبرسيم الناشف، وصحيح أن كراسي الشريط في قهوته متهالكة إلاّ أننا نستفيد من حكمة عم سراج التي تقطع قول كل خطيب. فهو يحلل كل المشاكل الاجتماعية ويؤصل جميع المعضلات الاقتصادية. رغم أُمّيته إلاّ أنه خبير في الأسهم، ضليع في التمويل، لا يشق له غبار في علم الاقتصاد. لديه نظرية اقتصادية مؤداها أن جميع المشاكل الاجتماعية والاقتصادية والنفسية والعمالية التي تواجهها المجتمعات ترجع إلى مشكلة سوء توزيع الأراضي، والغريب أن حججه في تلك النظرية فعلاً مقنعة.

آخر الأسبوع الماضي ما إن وصلنا لقهوة عم سراج حتى وجدناه مرحباً مهلهلاً فرحاً على غير عادته، يغني عن نفسه مترنماً (هذا البلبولية.... عقله مهلبية) وبالاستفسار منه وجدنا أنه فرح بقانون «من أين لك هذا؟» الذي درس في مجلس الشورى. فقال له أحد الزملاء الخبثاء «فرحان ليه بالقانون يا عم سراج؟ هناك نظرية كما تعلم يا عم سراج اسمها عموم القاعدة القانونية، يعني القانون سينطبق عليك وعلينا كلنا، وسوف يأتيك المفتش مشيراً بأصبعه إلى قهوتك مزمجراً بحزم من أين لك هذا؟

قال: أنا أنتظر المفتش منذ سنوات. سأقول له هذه الكراسي الشريط قيمتها ألفين ريال، والبطة وصلبية الشاهي سويتها بأربعة آلاف، والفناجين والبراريد بثلاثة آلاف، أما

(*) **المصدر**: جريدة المدينة، التاريخ ١١/٧/١٤٢٩هـ.

الشيشي والليات فبسبعة آلاف. يعني كل البيعة ما تطلع ثمان عشر ألف ريال، وهي قيمة الشيك الذهبي الذي أخذته عندما طردتني الشركة.

قال له صديقنا الحلباس: «لا تتشطر علينا يا عم سراج، أرض القهوة يا عم سراج، الأرض يا عم سراج...؟ الأرض...؟».

قال عم سراج: أنا منتظره يسأل عن الأرض لأقول له «أرض القهوة ملك مبيرك بن مبروك وأنا مستأجرها منه بألف ريال في الشهر. كان مبيرك وأبوه عم مبروك وجده تبارك يزرعون فيها الخربز والحبحب منذ ١٥٠ عاماً، وعندما حاولوا أن يطلعوا لها الصك ما استطاعوا لأن السيل ما يقسمها نصين، فأجروها لي».

قال له «طيب يا عم سراج إذن فرحان ليه بالمفتش إذا حضر وأشار لقهوتك بأصبعه صائحاً من أين لك هذا؟» أجاب عم سراج أنا مستنيه يؤشر بأصبعه على أرض القهوة حتى أخذ يده وأحركها قليلاً نحو اليسار حتى تصبح موجهة إلى هذا التل الذي أمامكم وأقول له: خلف هذا التل توجد أرض صكها أربعة كيلو في خمسة كيلو. وبعدما أوجه يده لها تماماً أقول له «الآن صيح لصاحبها بأعلى صوتك من أين لك هذا، صيح له يا مفتش، ما حتسمع إلاّ صدى صوتك يا مفتش».

ثم تلبست عم سراج حاله غريبة وأخذ يصيح متخيلاً خيالات وخزعبلات أمامه مؤشراً إشارات غريبة بأصابعه صائحاً في المفتش الذي يتراءى في خياله كشبح ويقول: «على أولك يا مفتش، على أولك، وخلي الدعبوله يأكل الفوله يا مفتش».

أزمة "الاحتباس" العقاري(*)

أزمة «الراهن» العقاري هزت المجتمع الأمريكي كزلزال ثم اهتز العالم كله بتوابع ذلك الزلزال.

في الواقع هي أزمة الفكر الرأسمالي، أزمة مرحلة فكر ريجان وتاتشر، أزمة التطرف في الرأسمالية، أزمة خلق المال من الأدوات المالية. لذا فإن أزمة الرهن العقاري لم تكن هي الهزة الحقيقة للمجتمع بل إن حلول تلك الأزمة هي الهزة التي هزت ثوابت وقناعات المجتمع الرأسمالي.

(*) **المصدر**: جريدة المدينة، التاريخ ٢١/١٠/١٤٢٩هـ.

فعندما كانت الأزمة في الربع الأخير من العام الماضي تهدد فقط البنوك وشركات التأمين لم يتحرك المجتمع بل تركوا قوى السوق تعالج المشكلة، لكن عندما امتدت وأصبحت تهدد كل أفراد المجتمع هنا بادروا بالتنازل عن كثير من قناعاتهم وثوابتهم ووافق الكونجرس على خطة الإنقاذ بتكلفة باهظة قدرها ٧٠٠ مليار دولار. أهم من التكلفة أنهم تنازلوا عن ثوابت تكاد تكون كدستور لهم. تنازلوا عن كل مبادئ النظرية الرأسمالية. تنازلوا عن مبدأ ترك قوى السوق لتنظم الاقتصاد، عمدوا إلى التأميم وعمدوا إلى شراء الحكومة للديون السيئة ودخلت الحكومة كممول. تنازلوا عن الثوابت والمبادئ في سبيل إنقاذ المجتمع، أي إن كل ما نادى به أبو الرأسمالية آدم سميث تبخر في جلستين فقط للكونجرس. لو أن السيناتور مكارثي له أن يرى ويسمع، لتفتت عظامه في قبره.

لماذا فعلوا كل ذلك؟ لأنهم علموا أن المجتمع أهم من القناعات، والأفراد أهم من الشركات، والأمة أهم من أي فئة في الأمة.

عموماً دعنا من أمريكا وبلاويها ولنفكر محلياً، أقول إن مجتمعنا لا يعاني من أي مشكلة في «الرهن» العقاري والحمدلله وذلك لأنه أصلاً لا توجد لدى البسطاء أي عقارات لرهنها. بل هو يعاني من مشكلة «الاحتباس» العقاري. فكما نعلم، كل مدننا محاطة بملكيات خاصة شاسعة، فاختفت الأراضي المعدة للبناء وأصبح من المستحيل على أي موظف أن يتملك عقاراً، رغم أن بلادنا ذات مساحة شاسعة والحمدلله.

نتيجة لذلك انعدم الأمل لدى أي شاب لم يتملك سكناً خاصاً به، بل حتى الحلم بذلك لا يستطيع أن يحلمه. وويل للمجتمعات إن فقد شبابها الحلم والأمل.

وهنا أتذكر أن وفداً من مجلس الشورى قد زار الغرفة التجارية بجدة وقال أحد أعضائه بثقة «إن مجلس الشورى يقوم بكل العمل البرلماني». فإن كان الأمر فعلاً كما يقول، فأقترح أن يقوم المجلس بحل مشكلة «الاحتباس» العقاري كما قام الكونجرس بحل مشكلة «الرهن» العقاري وذلك بإعداد خطة لتملك كل تلك الأراضي الشاسعة المملوكة المحيطة بالمدن، كل ما زاد عن مليون متر مثلاً، وإعادتها للملكية العامة ثم تقسيمها وتوزيعها بعد ذلك على من يرغب في البناء والسكن وليس على من يرغب في بيعها أو توريثها.

وكـل خطـة لا بـد لها مـن تمويـل، ولكن أطمئنهم أن الأمر لن يصل إلى تلك الـ٧٠٠ مليار دولار مثل خطة الكونجرس بل حتى لن يصل إلى ٧٠٠ مليون حتى ولا لسبعة مليون مع كل التعويضات.. تعويضات؟ نعم لا بد من التعويضات لأنه من العدالة أن يعوّض أصحاب تلك الملكيات الشاسعة.. تعويضات؟ نعم، ولكن وفق معادلة عادلة لهم ولنا. يعوضوا بكل ما دفعوه لتملكها، بل وبربح عن ما دفعوه، بل حتى بضعف ما دفعوه.

فمـن دفـع مليـاراً يُعطـى مليـاران

ومن دفع مئة مليون يُعطى مائتــان

ومن دفـع مليونـاً يُعطـى مليونـــان

وطبعاً من دفع صفراً يُعطى صفران

ووفق هذه المعادلة فإن خطتي هذه لن تكلفنا أي ريال، فذلك بالضبط ما دفعوه لنا لتملكها.

وكم يُذّل المرض(*)

تعليقاً على مقال الأسبوع الماضي الخاص بتجاوزات بعض المستشفيات الخاصة، هناك نقاط لا بد من إيضاحها.

ـ إن الخدمة الصحية الجيدة مكلفة جداً على مستوى العالم كله خصوصاً في السنوات الأخيرة وذلك لتدخل تكنولوجي هائل في العمل التشخيصي بينما المستشفيات الخاصة مؤسسات تقوم على الربح ولا تستطيع أبداً الاستمرار في العمل ودفع المرتبات إلاّ باستلام تكاليف العلاج كدخل لها. ولكن سؤالي **من مَن يجب أن تحصل على الدخل**؟ هل من المريض مباشرة أم هناك حل أفضل؟

ـ هذا عن العلاج الخاص أما العلاج العام ففي العقود الماضية كانت هناك **تناقضات** غريبة جداً في المجال الصحي. زال والحمدلله بعضها وبقي البعض الآخر، ومن تلك التناقضات.

أ ـ إن العلاج العام يختلف بشكل هائل من مكان لآخر حيث المستوى أو

(*) **المصدر**: جريدة المدينة، التاريخ ١٤٣١/١٠/٢٥هـ.

التكلفة. فمستشفى للعيون ميزانية تشغيله عشرين مليوناً ومستشفى آخر للعيون أيضاً تشغيله يكلف ٤٠٠ مليون. فمستشفى الثغر مستشفى عام والتخصصي مستشفى عام كلاهما ممول من المال العام فقارن بينهما.

ب ـ في الوقت الذي وقعنا فيه عقوداً بمئات الملايين للتشخيص عن بعد لأحد المستشفيات لتنقل صور الأشعة لأمريكا لفحصها كانت مستشفيات أخرى لا تجد حتى ولا ورق الأشعة. نشتري روبوتاً للجراحة الآلية بينما الملاريا رغم بساطتها تفتك بضحاياها. تشخيص عن بعد والسل يتسلل عن قرب.

ج ـ العلاج في الخارج كان مليئاً بقصص قد لا تصدق، هي أكثر خيالاً من قصص ألف ليلة وليلة. سمعنا عن من كان يتردد كل صيف لعدة سنوات على تكساس بحجة علاج أصبعه، وسمعنا عن مَنْ أرسل صيفاً للعلاج مع عائلته المكوّنة من ثلاثين شخصاً. في نفس الوقت ينتظر الآخرون ستة أشهر لموعد عملية قد تنقلهم للشفاء أو للقبر.

و ـ ألا عجب أنه مرت فترة، لا أعادها الله، كان الكثير من المواطنين **يستجدي** العلاج من محسن كبير. نعم يستجدي. يستجدي وهو يعلم أن التكلفة هي أصلاً من مال عام كان له نصيب فيه، ولو أحسن توزيعه لكفاه إراقة ماء وجهه. وكم يذل المرض.

أعود فأقول إن الخدمة الصحية مكلفة للغاية ومن غير العدل أن نترك الفقراء للقطاع الخاص. هل شعر أحدكم بشعور الأب وهو يركض بابنه إلى مستشفى عام ولا يجد سريراً ثم في المستشفى الخاص يجد السرير ولكن لا يجد في جيبه المال؟ هل جربتم دموعه وطول ليله؟ هل لعنتم لهذا يوماً فقركم؟

العلاج في كلا القطاعين به مشكلة فما الحل؟

الدكتور أسامة شبكشي كان رجلاً مستنيراً جداً وإدارياً ناجحاً وسعى من أجل التأمين الصحي إلاّ أن الأمر انتهى إلى غير ما أمّل له. فبدلاً من التأمين العام انتهى الأمر بإلقاء المواطنين في بئر الضمان الصحي بشركات التأمين. أي بدلاً من سيف المستشفيات الخاصة أصبحوا بين سيف المستشفيات الخاصة وبلطة شركات التأمين.

تلك الشركات التي تؤمن لك ولكن بإمكانها أن تتوقف عن التجديد لك إن أصابك المرض أو تحدد لك سعراً لا تقدر عليه لتتخلصها من عبء مرضك.

إن التأمين الصحي الذي أطالب به هو المشابه **للتأمين في كندا** حيث رسم متساوٍ يؤخذ من كل المواطنين يضمن لهم الحد الممتاز من الخدمة الصحية تقدم في مستشفيات يدخلها المواطن كمريض لا كزبون. ذلك الرسم تحدده الحكومة الكندية ويتعالج به المواطن والمقيم والمهاجر أياً كان مرضه أو عمره. تأمين عام يغطي الجميع به يصل حليب الأطفال في كندا إلى بيوت الأمهات حديثات الولادة. وبه تنقل سيارات الإسعاف مريض الكلى من باب منزله إلى موعد غسيله. قارن ذلك بملايين الرسائل للتبرع للغسيل لمرضى الكلى. لماذا يتعالج مريض الكلى بتبرع المحسنين؟ أليس مالنا كافياً لعلاجنا؟ **أم كتب علينا أن نقضي حياتنا بين الاستجداء والاسترحام**.

يا مستقراً على الخازوق تألفه هلا شكرت للخازوق عرفانا(*)

حطت بي الطائرة للترانزيت في أحد الدول الإفريقية في طريقي لروما فصعد إلى الطائرة شخص تعرف في وجهه نضرة النعيم، ففي يده ساعة مرصعة ببلاطات من الماس وفي إصبعه خاتم به طوبة كاملة من الياقوت النادر. ومن تحاوري معه عرفت أنه عضو في حزب القناع الأسود الذي استمر في حكم تلك الدولة الإفريقية منذ تخلصها من الاستعمار قبل أربعين عاماً. سألته عن حال **البطالة** المتفشية في بلاده والتقرير الذي أذاعته البي بي سي عن احتكار الأراضي الذي أدى **لأزمة سكن قاتلة** أفقدت شبابهم أي أمل في المسكن. فأجابني بالإنجليزية بلهجة إيرلندا بأن حزبه «يجمع الليل بالنهار في عمل دؤوب لوضع بلاده على سلم الحضارة للتطلع نحو الأمل بشمس التطور التي تنقل الإنسان إلى الشهب العليا من البهجة الإنسانية للغد المشرق بالتلاحم لتقفل **باب الفساد** بالضبة والمفتاح في هذا اليوم الوضاء ولتشلهم بهم أبعاع الأمل الباني في كعبور الليالي وحنكور الأيام، ثم ختم تلك المعزوفة الساذجة الخايبة بنصيحته لشباب بلاده بأن يحمدوا الله على «**نعمة الاستقرار**».

فقلت له هل الاستقرار هو دوماً نعمة؟ إن الاستقرار كلمة محايدة تتحدد منزلتها بتحديد مفهوم المخالفة. فلمَ نفترض دوماً أن البديل عن الاستقرار هو الفتن والاضطراب؟ لم لا يكون البديل هو التطور والتغيير نحو الأحسن؟ قد تبقى في القمة مدة

(*) **المصدر**: جريدة المدينة، التاريخ ١٤٣١/١٢/٢هـ.

طويلة فتكون مستقراً بها وقد تبقى في القاع مدة طويلة فتكون مستقراً بها، فهل يتساوى الأمران؟ بل قد تبقى في القاع مدة طويلة وتوهم نفسك أنك في القمة فتكون مستقراً في القاع لكنك مستقر في قناعتك أنك في القمة، فهل هذا الاستقرار من النعم أم من الخيبة المركبة؟

وهب أن رجلاً تزوج مُدرّسةً ذات مرتب كبير واستولى من أول شهر على معظم مرتبها لنفسه، واستمر يفعل ذلك عاماً بعد عام بعد عام حتى استقر لهما ذلك الأمر. فهل بعد عقود طويلة يكون من واجبها أن تشكره على نعمة الاستقرار؟ أعليها التلاحم بالليل ثم عليها الشكر بالنهار؟

ثم قلت له هب أن إخوة ورثوا مزرعة كبيرة فتمدد أحد الإخوة ليجعل في ملكه وتحت حيازته ٩٧٪ من أرض المزرعة وحشر باقي الورثة كلهم في ربع العشر **وضيّق عليهم الأرض بما رحبت**، ولم يعترضوا واستقر هذا الأمر لآجال طويلة، فهل من واجبهم فوق ذلك شكره على نعمة الاستقرار؟

وختمت قولي بأن من تسلق ليجلس على ظهر أخيه واستقر مدلدلاً رجليه سنين عدداً هو أولى بشكر نعمة الاستقرار من أخيه الذي انحنى ظهره من ذلك الاستقرار.

تركته.. وأخذت أتأمل كيف أن الله سبحانه وتعالى قد فصل الأمر فجعل الاستقرار حيناً من أعظم النعم وجعله أحياناً من أسوأ النقم. فوصف الجنة سبحانه فقال: ﴿خَـٰلِدِينَ فِيهَاۚ حَسُنَتْ مُسْتَقَرًّا وَمُقَامًا﴾ (الفرقان: ٧٦) وقال عن جهنم ﴿إِنَّهَا سَآءَتْ مُسْتَقَرًّا وَمُقَامًا﴾ (الفرقان: ٦٦) فهل بعد قوله تعالى يصرون على أن الاستقرار هو نعمة فقط؟

كل هذا يؤكد ما قلته له إن الاستقرار أمر محايد فلا هو دائماً **نعمة فتشكر** ولا هو دوماً **نقمة فتنكر**، بل ينال الصفة من وصف الحالة. ففي تلك الدولة الإفريقية هل هو استقرار على الحق والعدل والخير والمساواة أم على الاستثناءات والجور والاستغلال؟

لذا أهيب بالأخوة الكتّاب والصحفيين والمثقفين في تلك الدولة الإفريقية وفي عموم الدول الإفريقية الصديقة الكف عن تقريع الناس باستخدام عبارة وجوب شكر نعمة الاستقرار. كفاية!!!

إن البحث عن العدل أولى وأثوب عند الله من ثواب الشكر على نعمة الاستقرار.

أم الخير بين الكوافي والكفتة(*)

العمة أم الخير كانت أحد جاراتنا في الحارة في مكة المكرمة. كانت امرأة كسّيبة تنسج الكوافي لتبيعها في شارع الجودرية، أما أيام الحج فإنها كانت تطبخ وتبيع الأكل والكفتة للحجاج. كانت مكتفية بدخلها من جهدها ولا تتطلع لما لدى الغير، بل كانت هي تقدم لنا الحلوى الليمونية عند مرورنا لزيارتها.

انقطعت أخبارها عني منذ عام ١٩٧٠ عند سفري للقاهرة للجامعة. ولم أتذكرها إلاّ العام الماضي بعد أحداث سيول جدة عندما غرق **مخطط أم الخير**. حينها تذكرتها معتقداً أن الله قد منّ عليها بذلك المخطط من جهدها في **بيع الكوافي والكفتة**. وحيث إنه من اللازم عليّ الذهاب إلى مكة وزيارة خالة أم الخير لأبدأ معها **برنامج مناصحة**.

بعد السلام عاتبتني على جحودي وغيابي عن زيارتها فناصحتها ملقياً عليها خطبة طويلة عن القناعة وعن عقوبة الإساءة للمسلمين بالطمع والجشع والاستيلاء على ما ليس لها، وذكرت لها حديث من اقتطع شبراً من أرض بغير حقه طوق به سبعين خريفاً في النار، ثم بينت لها الفوارق بين أخذ أموال الناس بالباطل والشبهة في المال، ووضحت لها الفرق بين الملكية في **الإسلام** وفي دول **العالم الأول**، وعرجت على بعض المفاهيم الاقتصادية وفصلت لها ما قاله كارل ماركس في **ملكية الأرض** كأحد عناصر الإنتاج، وبينت لماذا انهارت النظرية الشيوعية بانهيار الاتحاد السوفياتي، مع تبيان فكرة اليد الخفية التي قال بها أبو الاقتصاد آدم سميث، ثم شرحت عبقرية نظرية الاقتصادي كينز، وفصلت لها منحى الطلب مع تفصيل عمل نظرية القيمة المتناقصة للنقود، مع بيان واضح لفرص الميزة النسبية في الاقتصاد، وشرحت لها مخاطر **الفارق الطبقي** وخطورة **تآكل الطبقة الوسطى** على السوسيو إيكونومي، وبينت لها علاقة ملكية الأرض بكل من هذه المفاهيم، ثم عدت بها للآيات في أواسط سورة التوبة وعرجت على **الغلول** والشملة التي يجرجر صاحبها في النار ثم بينت لها عقوبة الآخرة لمن آذى المسلمين كائناً من كان.

ثم بصوت كله أسى قلت لها: «ليه يا أم الخير أخذت المخطط؟ ليه غرقت الناس؟ وأريتها الصور والضحايا. وانفعلت في آخر الخطبة صائحاً النجاة النجاة!! يا عمة أم الخير النجاة **النجاة من النار** فأمامنا يوم عظيم يشيب له الولدان. يا عمة أم الخير ارجعي

(*) **المصدر**: جريدة المدينة، التاريخ ١٤٣٢/١/٢٨هـ.

الأرض الأرض الأرض، **ارجعي الأرض قبل سيف الموت**»، ثم سقطت على الأرض من شدة الانفعال.

فنظرت إلي بكل هدوء قائلة: «من صغرك وأنا أقول لأمك ولدك هذا به لحسة خذيه للسيد يقرأ عليه!!! مخطط إيه يا واد؟ أنا ما أملك غرفةً، روح شوف مين أخذ المخطط، بلا عمتك أم الخير بلا آدم بلا جنان».

عدت يومها راجعاً إلى جدة ألوم نفسي على إساءة الظن بعمة أم الخير التي اعتقدت أنها صاحبة المخطط، فقد اتضح لي أن ليس لها علاقة بالمخطط بل سمي أم الخير نسبة **إلى فعل الخير**. ففعلاً هذا المخطط خلق خيراً كثيراً، فالعديد من الأطباء وأساتذة الجامعة اشتروا فيه فللاً جميلة ذوات مداخل واسعة ومواقف للسيارات فهذا خير لهم. والمخطط قدم كثيراً من الخير للمقاول فهذا قد استفاد بعقد المقاولة واكتسب خبرة وأصبحت له صداقات وهذا خير كبير له. وكذلك المهندس المصمم فاز بعقد سمين وأخرج فنون العمارة المخزونة في رأسه في شكل نماذج رائعة وهذا خير عظيم له. ومقاول الطرق قام بالرصف والسفلتة واكتسب خبرة وهذا خير كثير له. ومقاول الإضاءة مدد أسلاكاً وأعمدة بعقد جيد وهذا فيه خير عظيم له.

والمطور قام بعمل جيد فيه خير كثير له. أما الخير كل الخير أجمل خير وأوسع خير وأخير خير فقد ناله صاحب الأرض فقد أتته مزقزقة إليه كعروس في الليلة البيضاء كلها بركة ونور وخير على خير. لذا فبكل هذا الخير الذي خلقه له هذا المخطط لا بد أن يسمى مخطط أم الخير.

وحيث إن عام ٢٠١١ الذي حل علينا قبل يومين قد سمته الأمم المتحدة عام الشفافية، فإني بنفس الشفافية أسأل عن أسماء بعض الشخصيات الواردة أعلاه ممن نالهم الخير.

إن سألت عن **اسم صاحب المخطط** فإن رئيس التحرير سيستمتع بمنع مقالي، لكني سأحرمه من هذه المتعة وأسأل فقط عن أسماء الغرقى.

لا... المطار ليس هدية(*)

عجيب أمرنا. قدم لنا الملك عبدالله ـ حماه الله ـ ألفاظاً لم تتعود الأذن على سماعها، ألفاظاً من المستقبل وللمستقبل إلاّ أننا نأبى كل ذلك ونعود لقاموسنا القديم الخرب. أثار لدي هذه الفكرة، قول المعلق، إن هذا المطار هدية من خادم الحرمين الشريفين. كيف تقول إنه هدية ثم في اليوم التالي تتحدث عن سندات لتمويل المشروع؟ أهدية وندفع الثمن؟ وإن كنت تقصد أنه كهدية حضرت في وقتها فهنا كذلك نقول: لا بل تأخر كثيراً كثيراً. إذاً هو ليس بهدية **لا من حيث الثمن ولا من حيث الزمن**.

نعم أؤكد **أنه ليس هدية**. وإطلاق هذا الوصف يجعلني أقول إن خطابنا الداخلي لا يرتفع أبداً لمكانة وطناً. **نحن لسنا وطننا طارئاً على التاريخ**، نحو دولة. نعم نحن دولة من الدول المؤسسة للأمم المتحدة، دولة مؤسسة لجامعة الدول العربية، دولة قبل الحربين الكونيتين، دولة عندما كان نصف العالم العربي تحت الاستعمار. إلاّ أننا ما زلنا نصر أن **نعامل بالهدية والمنحة والهبة والمكرمة وميزانية الخير**. أحياناً يخيل لي أننا في عداء مع أنفسنا، كأننا نصر ونأبى أن نكون دولة. دولة مؤسسات، عصرية حقيقية تتكوّن من أرض وشعب وحكومة (حكومة هي سلطة تنفيذية تتجاور مع سلطة قضائية وسلطة تشريعية رقابية) ثم علاقات بينية واضحة المعالم **تتضح منها الحقوق والواجبات وما هو لله وما هو لعباد الله وما هو لبعض عباد الله**.

الكل يعلم أن لكل دولة ميزانية نقدية هي عبارة عن متحصلات الحكومة سواء من إيراد الأرض أو أنواع الدخل المختلفة، تقابلها أوجه إنفاق مختلفة، هذه هي الميزانية لا أكثر. فكيف نحوّل بنودها إلى هبة وهدايا ومكارم؟ أنستكثر على أنفسنا أن نكون شعباً ينفق عليه مما تنتج أرضه؟ وألاّ عجب أننا ما زلنا مع هذا ندندن حول العالم الأول، كأنما **العالم الأول هو طرق ومبانٍ وليس قيماً ومبادئ**.

هل نستخسر على أنفسنا أن نرفع الرأس قليلاً؟ ألا نعلم أي أثر سيئ الذي نجنيه بذلك على أجيالنا القادمة التي أصبحت تطل بنافذة الإنترنت على كل العالم؟ بل ما إجابتنا أن سألنا أحد أبنائنا ببلاهة وهو يقرأ سورة الإسراء ما معنى قوله تعالى ﴿وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِيٓ ءَادَمَ﴾ (الإسراء: ٧٠). ترى أي احترام سيقدمه لنا أبناؤنا وهذه حالنا؟ هل نقول لهم

(*) **المصدر**: جريدة المدينة، التاريخ ١٤/٢/١٤٣٢هـ.

إن آباءهم استعذبوا أن يعيشوا على المكرمة والهبة والإحسان، وعلاجهم ليس على حساب الوطن بل هو علاج على حساب محسن كبير وزواجهم بتبرع من رجل سخي؟ أعلاج باسترحام ومقعد جامعة باستعطاف ووظيفة باستجداء؟ **أهكذا تكون الحياة بكرامتها؟**

بعض الأحداث والمناسبات لا تثير منا العقل بل تحرك منا اللسان فقط في كل العام يفرح الناس ويتزوج الناس وتمر عليهم المناسبات والذكريات، لكن إن تزوج أحدنا تفتحت شهية القول، وتفجرت الأعمدة بسيل **مقالات مستمر**، وانشقت السماء **بقصيد منهمر**. والعجيب حقاً أن معظم القول لم يكن مطلوباً أصلاً ولا ملامة على من لم يتبرع بالقول لكنه عنصر المبادرة فليت مبادراتنا في مكانها. كم من مقالات وقصائد تزيد لقائلها من الدخل ولكنها تنقص له من الكرامة. أقول ما قلت وأقول:

(لا يلام المحروم حين يستجدي بل يلام من جعله محروماً ومن جعله يستجدي).

عموماً بالنسبة لي بعد أن أموت أوصيكم أن لا أغسل وفق تعليمات سديدة.. ولا **أكفن** بتوجيهات مباشرة.. **ولا أحمل بنعش هدية وخصوصاً القطنة** لا تكون بمكرمة.. ولا أدفن في أرض كانت منحة....

وبالذات إن كانت **كيلو في** كيلو.

أهم معارك حسن فرحان المالكي التنويرية

حلول لظاهرة العنف والتكفير(*)

رأيت ـ كما رأى غيري ـ الاعترافات المثيرة التي أدلى بها مرتكبو حادث التفجير الذي حدث في يوم السبت ١٤١٦/٦/٢٠هـ بحي العليا بمدينة الرياض.. ولا أريد في هذا المقال أن أكرر ما كتبه العلماء أو الكتّاب حول هذه الحادثة ودوافع مرتكبيها، لكنني أريد وبكل قوة أن نستفيد من هذه الحادثة ومن الحقائق التي اعترف بها مرتكبو التفجير مع الغوص أكثر في (أساسيات المشكلة) وجوانبها المختلفة لنستطيع تقديم (الحلول المناسبة) بعد وقوفنا على أساس المشكلة ودراسة تطورها التاريخي والعلمي.

وكاتب المقالة ـ أي مقالة ـ أرى عليه من المسؤولية ما هو جدير به لأن من أهداف الكتابة ولوازم نجاحها أن يتعرض الكاتب للمشكلات المستجدة ويعالجها وفق رؤية واضحة صحيحة لينير بها العقول.. وإنني قبل تفصيلي للمشكلة وكيفية الحل من وجهة نظري أحب الإشادة بمقال الدكتور عبدالله الغذامي في صحيفة «الرياض» يوم الخميس الماضي والذي كان عنوانه (ما أحوجنا إلى الحوار المفتوح المعلن مع الشباب) ورغم قصر مقاله إلاّ أن كلمته فيها شعور بالمسؤولية وشجاعة في طرح الحلول الاستراتيجية وشفقة على من انجرف وراء أفكار مخالفة للحق.. وكلمة الغذامي فيها منهج أهل السنة الذين هم أرحم بمخالفيهم من أنفسهم، فأكرر شكري للدكتور عبدالله، فقد كان أصرح الجميع وقد طرح غيره مثل هذا كأهمية تحصين الشباب وتيسير التقائهم بالعلماء وسماع شبههم والرد عليها بكل علمية وموضوعية وعطف، ومن أولئك الذين كانت كلماتهم تصب في هذا المجرى ـ أو فهمت منها ذلك ـ الدكتورة عزيزة المانع ـ والدكتورة نورة السعد والأستاذ عبدالله الناصر والدكتور محمد بن السعد بن حسين وكلمات هؤلاء منشورة في «الرياض» يوم الخميس والجمعة الماضيين، وأحب في هذا المقال أن أفصل

(*) **المصدر**: جريدة الرياض، التاريخ ١٤١٦/١٢/١٦هـ.

ما أجمله وأغوص في صلب المشكلة أكثر، وأرجو من الله أن يوفقني في إيضاح أكبر للرؤية والمشكلة..

أساس المشكلة وتحديدها

عند دراسة أي ظاهرة أو مشكلة من المشاكل فيتوجب على صاحب الدراسة أن يحدد المشكلة تحديداً دقيقاً حتى يمكن علاجها، فهذه مثل الأمراض العضوية إن لم يتم التشخيص الصحيح للمرض فلن تفيد الأدوية التي يعالج بها المريض.

وللأسف أنه ـ فيما اطلعت عليه ـ في كثير من الكتابات منذ اليوم الثاني بعد التفجير إلى اعترافات منفذي التفجير، أكثر هذه الكتابات لا تغوض على (أساس المشكلة) ولا تطرح الإشكالات كما هي في الواقع ولا تطرح الحلول القوية والبراهين الدالة على ضعف حجج هؤلاء، مع أن كل هذا أدعى لمعالجة الأفكار سن الهجوم المباشر أو الازدراء والسخرية التي لا تساعد في طرح الحلول وفي تحديد المشاكل.

وأساس المشكلة ـ في ظني ـ أنه كيف اقتنع هؤلاء الشباب بشرعية هذه الأعمال وواقعية تنفيذها.

أما الأول: وهو إيمانهم بشرعية ـ بل لعلّهم يؤمنون بوجوب تنفيذ مثل هذه التفجيرات فهذا مبني على أفكار معينة، هذه الأفكار التي تؤدي إلى تكفير الدولة والعلماء مبنية على (فهم معين) لـ (أدلة معينة) فهذا هو أساس المشكلة ألا وهو (سوء الفهم) أو (سوء التفسير) لهذه الأدلة التي قد يبدو ظاهرياً مؤيداً لِما يذهبون إليه، وهذا أصل ضلال كثير من الفرق كالخوارج مثلاً، فإنهم كانوا كثيري الصلاة والصوم والذكر لكن فهمهم للدين فيه تنطع وغلو ناتج عن خلل في المنهج، والمعلوم عند أهل السنة والجماعة أن العمل له شرطان أساسيان وهما الإخلاص والصواب، فالخوارج عند الصحابة وعند أهل السنة والجماعة تحقق فيهم الشرط الأول ألا وهو الإخلاص لكنهم افتقدوا الشرط الثاني وهو الصواب، بينما المنافقون بعكس ذلك، تجد المنافق والمرائي يتصدق ويصلي أمام الناس فهذا صواب لكنه يفتقد الشرط الأول وهو الإخلاص.

والخوارج وجماعات التكفير المعاصرة يلتقون في (إساءة الفهم والتفسير) لأدلة صحيحة من القرآن والسنة مع أخذهم آيات نزلت في الكفار وجعلها في المسلمين، إضافة إلى أنهم لا يجمعون كل الأدلة في المسألة بل يختارون أدلة الوعيد وينسون أدلة الوعد، ويجهلون أو يتأولون الأدلة المخالفة بعكس المرجئة الذين يختارون أدلة الوعد

والمغفرة والجنة وينسون أدلة العقاب والإثم والنار، فالمسألة بحاجة إلى توازن، هذا التوازن يحتاج إلى بحوث ودراسات جادة تعرض هذه الشبه والأفكار عرضاً دقيقاً ثم ترد عليها بكتاب الله وسنة رسوله ومنهج السلف الصالح في فهم هذه الأدلة وتفسيرها، بمعنى أننا مطالبون بالاتفاق على (منهج فهم) صحيح لـ (الأدلة الصحيحة) بحيث نتحاكم إلى هذا المنهج ولا نترك لكل (عقل) أن يفهم النصوص كيف يشاء ثم يكون أسير هذا الفهم.

فعلي بن أبي طالب قد خالفه الخوارج وكفّروه وكفّروا سائر الصحابة بسبب (سوء فهم) لـ (أدلة صحيحة)، فقد كانوا يكفّرون علياً في وجهه فيرد عليهم بما يفيد بأن هذا التكفير لن يمنعهم من الفيء ولا من المساجد ما دام أنهم لم يحولوا هذا (التكفير) إلى (اعتداء على الآخرين).

وفعلاً لم يتعرض لهم علي بأي سوء إلى أن خرجوا في نحو ستة آلاف فأرسل علي ابن أبي طالب إلى هؤلاء (الشباب) عالماً (شاباً) يفهم حجة القوم ويمتلك قوة العلم الكافية لرد حججهم ألا وهو ابن عباس.. فلما وصل إليهم كان يتعجب من كثرة عبادتهم وتلاوتهم للقرآن، واستمع إلى كل شبههم وأدلتهم ثم رد عليها رداً مفصلاً، فتاب من هؤلاء الخوارج أربعة آلاف وبقي ألفان قتلهم علي بن أبي طالب، ليس لأنهم يكفرونه لكن لأنهم قتلوا المسلمين الذين لا يوافقونهم الرأي وسفكوا دماءهم واستحلوها.. فماذا نستفيد من هذا كله؟!

فنحن من خلال هذا السرد المختصر عرفنا أن العلاج يكمن في أن تتم لقاءات (دعوة وحوار) و(مناظرات) مع هؤلاء بشرط أن تكون الشخصيات المتحاورة معهم على علم بالأدلة والواقع وفهم سليم للأدلة وفهم لشبه القوم ومن أين أتت، وأن يكون المتحاور معهم قريباً من سنهم ليكونوا أكثر ألفة به وأكثر إحساساً بعواطفهم ودوافعهم وحماسهم المبني على ما قلناه سابقاً من (عاطفة دينية + سوء فهم للأدلة)، وعندنا كثير من الشيوخ (الشباب) المتمكنين في منهج السلف مثل: الشيخ أحمد سير المباركي والشيخ عبدالرحمن المحمود والشيخ ناصر العقل وغيرهم، فهذه الخطوة إن تمت فسيكون لها من الآثار ما يفرح كل مسلم وكل مواطن حريص على وطنه علماء ومسؤولين وطلبة علم وعامة.. فليس كل من حمل فكراً (متطرفاً) سيئ النية وإن كان سيئ النهج..

وإذا كنا لا نيأس من الكافر أن يسلم فمن باب أولى ألاّ نيأس من المبتدع أن يرجع وألا نيأس من المذنب أن يتوب، لأن كل هذه القلوب بيد الله يصرفها كيف يشاء والله

يهدي من يشاء، فليس في الدنيا مستحيل، ولا في الإسلام قصور عند معالجة مثل هذه المشاكل، ولا في علماء المسلمين من لا يستطيع بيان سبل الحق لهؤلاء والرد الشرعي والواقعي على إفهامهم أو أدلتهم.

فهذه النقطة الأولى مطالب بها كل مسلم سواء تم تكليفه من قبل الإمام الشرعي أو لم يتم تكليفه، لأن هذا الجانب فيه دعوة وهي واجبة على كل من استطاع على ذلك ومن عجز عن ذلك فعليه أن يدلهم على من هو أعلم منه أو يدله عليهم، وعلى كل المتحاورين أن يحددوا قبل الحوار أن هدفهم نصرة الحق وأن يعاهدوا الله ـ عز وجل ـ على جعل الحق نصب أعينهم واستبعاد الهوى والتعصب وأن يكون الكتاب والسنة ومنهج السلف هو الفيصل والمرجع في هذا الموضوع، وليس من الضروري أن يتم الاتفاق من أول لقاء ولا من الضروري أن يتم الاتفاق في كل النقاط، لكن من الضروري أن يتم الاتفاق على النقاط الجوهرية ولتكن هذه (المبادئ) منطلقاً للبت في بقية الاختلافات.

أما **الأمر الثاني** فهو واقعية العمل نفسه فليس كل واجب واقعياً، فنحن لا نشك مثلاً في كفر دولة من الدول لكن هل من الشرعية (جهادها).! أو تفجير بعض مؤسساتها؟! كلا لأن هذا أمر غير واقعي لما سيسبب من ضرر بالغ على المسلمين أنفسهم ومن مفاسد كبيرة.. فإذا كان التفجير في دولة (كافرة تماماً) فيه مفاسد أكثر من المصالح فكيف بالتفجير في دولة مسلمة ملتزمة بتحكيم الشرع، بغض النظر عما قد يراه هؤلاء من القصور في هذا التحكيم أو التطبيق للشريعة الإسلامية.

فالشرعية والواقعية صنوان متلازمان عمل بهما النبي ﷺ في مكة بين مشركي قريش.. فبمثل هذه الأمور الظاهرة البداهة يمكن أن تؤثر بسهولة على كثير من هؤلاء على الأقل، ويمكن للبحوث والدراسات الجادة أن تؤثر على أكثر هؤلاء.

ولكن هذه الأمور كلها ضرورية ولا يستغني العلم عن السيف ولا السيف عن الدراسات الجادة ولا هذا كله عن اختيار الشخصية المناسبة للحوار أو الجدال أو المناظرة مع هؤلاء، ونحن لن نخسر شيئاً إذا تحاورنا معهم، فنحن بهذا الحوار نستطيع بفضل الله أن نُرجع بعضهم لحظيرة الحق، ونستطيع أن نفهم أكثر حجج الباقين ونفسياتهم ودوافعهم، ثم إن هذه (الدراسات) أو (مراكز البحوث) و(المناظرات) خيار استراتيجي طويل الأجل يحتوي المستقبل بتقلباته ومفاجآته وليس مجرد حلول آنية أو قصيرة المدى قد يفاجئها المستقبل بمتغيرات وتطورات جديدة.

ولا بد عند الحوار مع هؤلاء أن يخاطب فيهم العقل والعلم والقلب والعاطفة فليس من الحكمة أن نركز على (الصلف العلمي) فقط بل يتم الالتقاء بهم وأخذهم إلى بعض المسؤولين لزيارتهم في بيوتهم لما في ذلك من ترقيق للقلوب.. فالمعرفة والصداقة وتحسس المشاكل عن قرب لها أثر في قلوب الناس مهما كانت هذه القلوب قاسية ومهما كانت الشبه خطافة.

هذه نصيحتي للجميع حول هذه الظاهرة التي رأيناها تصحو من وقت لآخر من عهد الخلفاء الراشدين إلى اليوم فنحس بحجم المشكلة ثم نحددها التحديد الدقيق مع وضع الحلول النظرية المقترنة بالتطبيقات العملية.. ولا ننسى الأولويات فإن الأولوية التي يجب أن تقدم في الحوار مع هؤلاء هي ألا يقوم أحد باعتداء على أحد، فهذه أولوية قصوى، ثم يأتي بعدها ألاّ يُكفّر إلاّ الكافر أي القضاء على ظاهرة التكفير (تكفيراً المسلمين).

وكذلك ينبغي في البداية أن نقلل من الشروط المسبقة فليس من مصلحة الحوار أن نشترط على الآخرين أن يشهدوا بأننا مسلمون لأن علي بن أبي طالب وابن عباس عندما تحاوروا مع الخوارج لم يشترطا على الخوارج أن يشهدوا بإسلام علي أولاً، بل إن علياً ترك لهم حرية اعتقاد تكفيره، وهو من كبار المبشرين بالجنة، ولم يعاقبهم على ذلك بل لم يمنعهم من عطائهم وحقوقهم في الفيء، ولم يعاقبهم ويقاتلهم إلاّ عندما بدأت اعتداءاتهم المسلحة..

ولا ريب أن تسامح علي والصحابة معهم وحوارهم ومناظرتهم مع من يخالفوهم في العقيدة بل مع من يعتقدون كفرهم لا يستطيع تحمل هذا إلاّ نبلاء الرجال فلله در الصحابة ما أعدلهم وما أنصفهم.. ولا ريب أن هذا العدل والإنصاف أرجع أكثر هؤلاء الخوارج إلى الاعتقاد الصحيح، ولا يقول أحد إن المعاصرين أسوأ من الخوارج، فهذا مجازفة في القول، فمن درس أعمال الخوارج عرف أنهم أشد وأنكى، فإذا كان المعاصرون يكفّروننا فالخوارج كفّروا الصحابة. وإذا كان المعاصرون يستحلون دماء بعض المسلمين فالخوارج يستحلون دماء كل المسلمين حتى النساء والأطفال، فالذي يجعل المعاصرين من هؤلاء الشباب الذين تأثروا بالأفكار الوافدة أسوأ وأضلّ من الخوارج، فقائل هذا كأنه لا يعرف الخوارج وتاريخهم والنصوص التي وردت فيهم..

إذن فإيجاد (مراكز حوار) بحيث يلتقي فيها كل (الطبقات العلمية) وكل الفئات

والتيارات المختلفة.. ليدلي كل بحجته مع الدراسات التي تتناول قضية (التكفير) بالبحث والتمحيص مع دراسة الكتب التي تأثر بها هؤلاء الشباب والرد على أفكارها المنحرفة وعمل زيارات للعلماء والمسؤولين في بيوتهم وعملهم كل هذا وأكثر من هذا سيقضي ـ إن شاء الله ـ على الغلو أو سيخفف منه إلى حد بعيد على أقل تقدير، ويجب أن نضع في إستراتيجيتنا ضم أكبر قدر ممكن من هؤلاء إلى حظيرة الحق والتقليل من الأعداء ما أمكن إلى ذلك سبيلاً، فكل هذه الحلول الواقعية الإستراتيجية التي يجب أن نشعر بأهميتها وضرورتها حتى نكون مجتمعاً صلباً محصناً من كل الغلو والأفكار المخالفة للإسلام.

أسأل الله ـ عز وجل ـ أن يهدي شباب المسلمين وينقذهم من أسباب الضلال وأن يجنبنا جميعاً مضلات الفتن.. إنه سميع مجيب.

قراءة في التحولات السنية للشيعة(*)

قبل نحو من خمس سنوات تقريباً اتصل بي أحد الأخوة، وأظن اسمه عبدالله بن صالح القرني، يطلب مني الرد على رجل تحول من السنة إلى الشيعة يدعى الدكتور محمد التيجاني السماوي.

وكنت يومها أكتب مقالات وردوداً على بعض الرسائل الجامعية في التاريخ الإسلامي في صحيفة «الرياض» السعودية.

فطلبت من الأخ الكريم معلومات إضافية عن الرجل فأرسل لي أشرطة (كاسيت) فيها لقاء إحدى الإذاعات العربية مع الدكتور التيجاني، وسمعت حواره مع المستمعين وكان منفعلاً ومتحمساً وصريحاً، وهذه الصراحة أعجبتني في الرجل حتى نتمكن من الحوار معه، لأن كثيراً من الأخوة الشيعة يتخاطب معك بلغة «المبشر»: وهذه إن وجدت عند أناس لكني من الناس الذين يمقتون التخفي وأحب الصراحة ناصعة بسيطة، وأعرف أن صاحبها لا بد أن يلقى متاعب في هذا الزمن الذي غلبت عليه المجاملات والأفكار (المغلفة) برداء من التحفظ (السميك) الذي يمنع الرؤية الواضحة لهذه الفكرة أو تلك.

ثم بعد سنة أو أكثر من اتصال الأخ القرني عثرت على كتب الدكتور التيجاني الأربعة. ولا أعلم له غيرها. وهي: (ثم اهتديت) و(الشيعة هم أهل السنة) و(لأكون مع الصادقين) و(فاسألوا أهل الذكر).

(*) **المصدر**: مجلة المجلة، التاريخ ١١/١١/٢٠٠٠م.

وتدور الكتب كلها حول الدعوة للتشيع المغالي وذم المرحلة (السنية السلفية) التي كان عليها المؤلف.

الكتاب الأول: كتاب «ثم اهتديت» الذي تسبب في ردود أفعال واسعة وسيأتي الحديث عنه بشيء من التوسع ثم نقده.

أما **الكتاب الثاني**: كتاب «الشيعة هم أهل السنة» في ٣٢٠ صفحة فعرّف فيه بالشيعة وأهل السنة، ثم تحدث عن أسباب تفرق الشيعة والسنة مع التعريف بأئمة الشيعة وأئمة السنة، وتحدث فيه عن أسباب انتشار المذهب السني وارجع ذلك لحكام الجور، ثم تحدث عن حديث الثقلين والتقليد والمرجعية وعداوة أهل السنة وتناقض القرآن مع السنة عند أهل السنة. بينما يذكر أن السنة عند الشيعة لا تخالف القرآن، ثم تحدث عن الصحابة عند الشيعة والسنة واختتم الكتاب بنقد كتاب «الشيعة والتصحيح» للدكتور موسى الموسوي.

أما كتابه الثالث: كتاب «لأكون مع الصادقين» فيقع في نحو ٢٥٠ صفحة تحدث فيه عن القرآن عند السنة والشيعة، والعقائد عند الطائفتين أيضاً سواء في إمامة علي ـ رضي الله ـ وأدلتها ثم اختلاف المذاهب السنية في السنة النبوية والقضاء والقدر، ثم تحدث عن الخمس والتقليد وعن العقائد التي يشنع بها أهل السنة على الشيعة مثل العصمة والإثني عشرية وعلم الأئمة والبداء والتقية والمتعة والقول بتحريف القرآن والجمع بين الصلاتين والسجود على التربة والرجعة والغلو والمهدي المنتظر.

أما كتابه الرابع: كتاب «فاسألوا أهل الذكر» فيقع في ٣٥٠ صفحة وفيه ثمانية فصول كل فصل في موضوع (الله، الرسول ﷺ، أهل البيت، الصحابة، الخلفاء الثلاثة، الخلافة، الحديث الشريف: الصحيحان)، وضمن هذه الفصول أشياء كثيرة عن الصحابة والأحاديث السنية التي نقدها ونقد كذلك صحيحي البخاري ومسلم، واستخرج نماذج من الأحاديث التي يراها غير صحيحة، وقد وردت في كتب السنة وخاصة الصحيحين.

كتاب "ثم اهتديت"

أما كتابه «ثم اهتديت» فيقع في ١٨٠ صفحة تقريباً وفيه قصة رحلته من اليقين (السلفي) إلى اليقين (الشيعي الإمامي)!

والكتاب تحدث عن بدايات المؤلف وأنه كان سنياً صوفياً من التيجانية ثم حج

لبيت الله الحرام وتأثر بالعقيدة السلفية ثم عودته إلى تونس داعياً للعقيدة السلفية وناهياً عن (تقبيل الأضرحة والتمسح بالأخشاب)، واعتبار ذلك شركاً بالله، وتحدث عن نشاطه الدعوي بتونس ثم عودته للحج مرة أخرى وتجديد العهد بـ «الوهابية» ثم رحلته لمصر والتقائه مع عدد من شيوخ الأزهر وزيارته مسجد الإمام الحسين وأذن الرسول ﷺ له لرؤية آثاره!! أخبره بذلك أحد سدنة المسجد!

ورأى قميص رسول الله ﷺ في خزانة مسجد الحسين وتأثر من هذا الموقف وبدأ يشك في ما يقوله الوهابيون! لأنه كما يقول. (إن كان الشهيد حياً يرزق فكيف بسيد البشر؟) وساعدته على ذلك تعاليمه وثقافته الصوفية الأولى، وكان هذا بداية (الصراع الداخلي).

ثم سافر في الباخرة من الإسكندرية إلى بيروت وصادف أستاذاً عراقياً من جامعة بغداد اسمه منعم كان معه على الباخرة وذكر أنه تفاجأ بأن (منعم) هذا شيعي ثم أنكر عليه وعلى الشيعة لكونهم يعبدون علياً ولا يؤمنون بالنبي ﷺ! ثم رد عليه الشيعي العراقي وطلب منه أن يعرف المذهب من أهله لا من خصومه، ثم من الحديث مع هذا العراقي تبين لصاحبنا أنه مخطئ في التسرع في الحكم على الشيعة من كتب وأفكار الخصوم أو من كلام من لا يعرفهم على حقيقة أمرهم، فكانت هذه هي المحطة الثانية من محطات (الصراع الداخلي).

ثم قام الأستاذ العراقي بالتكفل بترتيب زيارة لصاحبنا إلى العراق ولقاء الشيعة على الطبيعة ليعرف حقيقة الأمر بنفسه.

وكان لمعاملة الرجل العراقي ودماثة خلقه أبلغ الأثر على الدكتور. وهذا ملاحظ وهو حق فالشيعة من أحسن الناس أخلاقاً.

ثم زار العراق وكانت (الصدمة الكبرى) له برؤية الشيعة في الواقع والتزامهم بالدين مع اتهامنا لهم بالخروج عن الإسلام! فعملية (اكتشاف الكذب) من أخطر الصدمات التي تواجه طالب العلم الحر، وهي درس لنا حتى لا نشوه صورة الآخرين سواء كانوا شيعة أو غرباً أو شرقاً، وإنما ننقل الحقيقة كاملة بما لها وما عليها حتى لا نفقد مصداقيتنا مع طلابنا وأبنائنا. فقابل الدكتور التيجاني في العراق السيد الخوئي (من المرجعيات الشيعية) والسيد محمد باقر الصدر وغيرهما من علماء الشيعة، وزار كربلاء والنجف وهزته الخطب والمشاهد في كربلاء التي رآها وكأن الإمام الحسين مقتول الساعة. حسب تعبيره.

ثم عاد إلى الحجاز ولقي بعض الغلظة من حراس الحجرة النبوية، خلاف ما وجد في العراق من دماثة الأخلاق، فكانت هذه من أسباب ردة الفعل والإحساس بالقرب النفسي من الشيعة والبعد عن السلفية، ثم بدأ البحث المتعمق بعد عودته إلى تونس وقرأ كثيراً من الكتب السنية والشيعية ليتأكد مما قاله الشيعة في بعض المبالغات التفسيرية لتلك الأخطاء.

وأكثر من البحث في موضوع الصحابة في القرآن وفي السنة وفي آراء الصحابة في بعضهم وشهاداتهم على أنفسهم، وبقي ثلاثة أشهر بين البحث والتأرجح ثم التحول رويداً رويداً إلى الشيعة، ومع المناقشة مع بعض العلماء في تونس كان يزداد قناعة لدفاع أولئك العلماء عن بعض الأخطاء الواضحة التي ارتكبها بعض من وصف بالصحبة كمعاوية وغيره، ثم أعلن تشيعه وأتباعه لمذهب الإمامية لأسباب سنذكرها ونجيب عنها من دون تعصب ضد الحقيقة ولا موافقة لما نراه من باطل سواء ما كان من أدلة حقيقية أو الاستدلالات لا تنهض لتبرير هذا التحول الكبير.

تطمينـات!

وحقيقة أود أن أدخل مع الدكتور التيجاني في حوار هدفه الحقيقة لا غير وأؤكد له في البداية عدة أمور لعلّها تطمئنه:

١ ـ الانتساب الشرعي للإسلام فقط :

إنني وإن كنت سنياً، بل سلفياً حنبلي النشأة والتعليم والتلقي، إلاّ أنني لا أقلد، بل ولا أرى شرعية الانتساب إلاّ للإسلام فقط، وهناك فرق كبير بين (الانتساب الواقعي) و(الانتساب الشرعي).

فالانتساب من حيث الواقع والنشأة والمصادر لا ضير فيه كالانتساب القبلي والمدني والمدرسي والمذهب فتقول: أنا حنبلي أنا شافعي مثلما تقول أنا مكي أنا دمشقي.

أما الانتساب الشرعي فهو ملزم وهو للإسلام فقط، وقد نص عليه ـ عز وجل ـ في القرآن الكريم: ﴿.. هُوَ سَمَّىٰكُمُ ٱلْمُسْلِمِينَ مِن قَبْلُ ..﴾ و﴿ٱشْهَدُواْ بِأَنَّا مُسْلِمُونَ ﴾ ﴿وَأَنَا۠ مِنَ ٱلْمُسْلِمِينَ ﴾ ﴿ وَمَن يَبْتَغِ غَيْرَ ٱلْإِسْلَٰمِ دِينًا فَلَن يُقْبَلَ مِنْهُ ..﴾. فهذا الانتساب واجب على كل مسلم ومن رفضه كان مرتداً.

وهكذا كان انتساب الرسول ﷺ وصحابته والتابعين بإحسان فلم يكن في عصر

النبي ﷺ ولا عصر الصحابة ولا القرن الأول انتساب إلاّ للإسلام، وكان الناس في عهد النبي ﷺ أربع طوائف وهم: المسلمون والمنافقون وأهل الكتاب والكفار الوثنيون.

ولم يكن النبي ﷺ يسمي أصحابه (أهل السنة) ولا (الشيعة) ولا (المعتزلة) كل هذه التسميات والانتسابات المستحدثة إنما ظهرت مع الاختلافات المذهبية والعقدية وليس لها شرعية ﴿إِنْ هِيَ إِلَّآ أَسْمَآءٌ سَمَّيْتُمُوهَآ أَنتُمْ وَءَابَآؤُكُم مَّآ أَنزَلَ ٱللَّهُ بِهَا مِن سُلْطَٰنٍ﴾.

وكان للدول ذلك الدور السياسي الداعم للمذهب أو المحارب له، فالدولة الأموية حاربت المعارضة الشيعية والخارجية (نسبة للخوارج)، وبقي الحال في الدولة العباسية والعثمانية. على قلة من الحكّام كانوا يميلون للتشيع المعتدل كالمأمون العباسي وعمر بن عبدالعزيز الأموي. وهذه السياسات المتلاحقة في محاربة المعارضة ـ وأكبرها المعارضة الشيعية ـ أدت إلى غلو في تيار السنة نتيجة القوة، وغلو في تيار الشيعة نتيجة الاضطهاد، وكان للصفويين والبويهيين استغلال للمذهب الشيعي فإذا تنبهنا للغلويين أمكننا رؤية الاعتدال، أما من يتنبه لغلو ويغفل عن آخر فهذا ما أخشاه على نفسي وعلى إخواني الباحثين من سنة وشيعة.

فالسنة والشيعة اليوم يحملان هذا التاريخ (الخصومي) الذي نتج عنه هذا التراث الضخم المتضاد والمتلاعن، فالتراث السني لا يقبل الشيعة، والتراث الشيعي لا يقبل السنة. وكلما كان الشخص مغالياً ـ سواء كان سنياً أو شيعياً ـ اكتسب المدح والثناء وحصل على الوظائف والأموال وزين له الشيطان والأتباع سوء عمله فضعف لهذه الوساوس ﴿وَخُلِقَ ٱلْإِنسَٰنُ ضَعِيفًا﴾!

نحن اليوم نريد من عقلاء الفريقين أن يدركوا ما عمله (التاريخ) في هذا (التراث) بل ما عمله التاريخ في هذا (الإسلام) الذي أصبح اليوم (إسلامات) متحاربة ومتنافية كل يدعي (إسلاماً) مغايراً للآخر.

ونحن نرى أن الإسلام يتسامى عن المذاهب، ويمكن أن يقوم في النفس والسلوك بلا اتخاذ موقف من أبي بكر ولا علي ـ رضي الله عنهما ـ بمعنى أن الرجل السني أو الشيعي يستطيع أن يؤمن بالله واليوم الآخر ويحسن عمله وأخلاقه ويجتنب المحرمات من دون الحاجة إلى موقف من التاريخ.

وهذا لا يعني ترك دراسة التاريخ وإهمالها على من يستطيع العلم والإنصاف،

ولكن يعني ألا ننشغل بالتاريخ ونجعله مقياساً للولاء والبراء ونشغل المسلمين عن الواجبات الكبرى سواء كانت فردية أو جماعية.

وإنما الواجب أن نجتمع حول الأصول العامة للإسلام، بمعنى أن نحدد (الاتفاقات الكبرى) من أعلى الهرم نزولاً، فنبدأ بالقول إن: ربنا واحد، وديننا واحد، ونبينا واحد، وقبلتنا واحدة، وكتابنا واحد، ونؤمن باليوم الآخر، والجنة والنار، ونؤمن بوجوب أركان الإسلام الخمسة. دعك من اختلاف التفاصيل، نؤمن بتحريم المحرمات كالخمر والسرقة والزنا والغش والكذب، ونؤمن بوجوب الصدق والعدل والأمانة، فهذا هو (الإسلام الصافي البسيط)، الذي كان النبي ﷺ يعلمه للأعرابي ويقول له (أفلح إن صدق).

هذا هو الإسلام الذي يجب أن نلتف حوله وندعو له ونتآخى فيه ونتعاون ونلتقي عليه اليوم كل الطوائف، سواء الشيعة أو النواصب أو السنة أو الإباضية أو الزيدية أو غيرها من طوائف المسلمين، وكل هؤلاء بينهم (اتفاقات كبيرة) تحتاج إلى توظيف على أرض الواقع ولا نسمح للجزئيات أن تنسف تلك الاتفاقات على الأصول العامة للإسلام.

وأقول للشيعي وللسني: ليس أخوك ـ الذي ترى أنه مبتدع ـ أسوأ من المنافقين الذين هم في الدرك الأسفل من النار، ومع هذا كان النبي ﷺ يعاملهم معاملة المسلمين فيصلون معه ويغزون معه ويحجون، ولم يعاقب من آذاه منهم خشية أن (يتحدث الناس أن محمداً يقتل أصحابه) وكذلك كان الإمام علي لا يحرم الخوارج حقوقهم رغم تكفيرهم له، وهذا أبلغ من النصب.

ونحن اليوم نخشى أن يتحدث الناس أن المسلمين (يحارب بعضهم بعضاً، ويكفّر بعضهم بعضاً، ويبدع بعضهم بعضاً) فأصبح الكافر إذا أسلم تسابقت إليه هذه الفرق حتى يشك في الإسلام وقد يرتد! ولو أننا علّمناه (الإسلام) ولم نعلمه (التاريخ) لكان هذا كافياً ومؤديًّا إلى فلاحه (إن صدق).

٢ ـ ناصبي في صنعاء زنديق في مكة!

اطمئن الدكتور التيجاني أيضاً بأنني من محبي الإمام علي بن أبي طالب وأهل بيته ومتهم بالتشيع والنصب معاً! متهم بالتشيع من غلاة السلفية ومتهم بالنصب من غلاة الشيعة فلا ينتظر مني الدكتور سباً ولا شتماً ولا تبديعاً ولا تكفيراً.

وأنا أتعاطف مع كلمة قالها الإمام المقبلي ـ رحمه الله ـ وهو من علماء القرن الحادي عشر الهجري ـ وكان من علماء صنعاء ثم عارضه غلاة الزيدية واتهموه بالنصب مع أنه يفضل علياً على جميع الصحابة ويذم معاوية، فرحل هرباً من غلاة الزيدية إلى مكة فوجدها تغلي بالأشعرية والنصب، فاتهموه بالزندقة فقال: (سبحان الله، ناصبي في صنعاء زنديق في مكة)!

وكانت لي ـ أنا كاتب هذه السطور ـ قصة مشابهة أثناء زيارة علمية سياحية لليمن في بداية هذا العام وتعمدت أن أزور بعض علماء الزيدية في صنعاء وصعدة وضحيان لأرى الزيدية على أرض الواقع، وكان في أكثرهم اعتدال كبير، بل وجدت بعض علماء الزيدية لا فرق بينهم وبين علماء السنة المنصفين لأهل البيت كالنسائي وابن عبدالبر وعبيدالله بن موسى شيخ البخاري وعبدالرزاق الصنعاني شيخ الإمام أحمد وغيرهم. لكن أحد المغالين منهم لم يعجبه دفاعي عن أهل الحديث والسنة فأخذني على انفراد وقال لي: «ظنناك على مذهبنا ـ يعني الزيدية ـ فإذا أنت تردد أقوال النواصب والوهابية)!

فقلت سبحان الله: «زيدي في الرياض وهابي في صعدة»! وصدق المقبلي! فأنا. يا أخي. متخاصم مع غلاة الفريقين من سنة وشيعة، فإخواني من السنة يتهمونني بالتشيع الخفيف الذي يعني عندهم الزيدية، وبعضهم قد يضيف لهذا الاتهام بهارات هندية حارة ويتهمني بالرفض!

بينما بعض الأخوة الشيعة من الإمامية أو الزيدية يقولون بأنني ناصبي ما دمت معتمداً على المصادر السنية وواثقاً فيها وهي مصادر ناصبية حسب آرائهم وأنا سعيد بتناقض الاتهامات التي تدل على البراءة.

٣ ـ إنصاف السنة :

واطمئن الدكتور أيضاً إلى أن أهل السنة المعتدلين فيهم إنصاف وعدل ظاهر، بينما أترك لك تقييم العدل الإمامي مع المهاجرين والأنصار!

والدليل على إنصاف جماعتنا أنه بأحاديثهم (اهتديت أنت)! ولولا نقلهم لأخطاء الصحابة لما وثقت في ما قاله لك الشيعة باعترافك.

وبمنهجهم قد صحت أحاديث مهمة في فضائل الإمام علي فتواتر منها حديث المنزلة وحديث الراية (حديث خيبر) وحديث غدير خم..

وصحت أحاديث أخرى لم تتواتر كحديث (لا يحب عليًّا إلاّ مؤمن ولا يبغضه إلاّ منافق) في صحيح مسلم وحديث الطير، ولي فيه بحث خاص، وحديث المؤاخاة، لي فيه مبحث أيضاً ونحوها، وحديث المباهلة وحديث خاصف النعل، وحديث مدينة العلم، وحديث السقاية، وحديث النجوى، وغيرها ـ كل هذه بحثتها بنفسي ـ وبعضها صححه بعض أهل السنة لكنه ضعيف مثل حديث رد الشمس، وحديث الخاتم وحديث السفينة، كما ورد في كتب السنة كثير من مظالم بني أمية في حق أهل البيت وغيرهم مع إدانة وتعاطف ظاهر، دعك من علماء الشام وبعض غلاة الحنابلة فليسوا مقياساً على السنة كما أن الإخبارية من الشيعة ليسوا مقياساً على كل الشيعة.

الأسباب العامة:

وبداية لا أحب أن أحمل الأخ الدكتور التيجاني كل المسؤولية في هذا التحول الحاد وسأبدأ بذكر الأسباب العامة في هذا التحول التي يتحملها الطرف السني من مجتمع ومصادر ومراجع ومواقف، ثم أذكر الأسباب الخاصة التي يتحملها التيجاني نفسه ولا نعذره فيها وسأنصفه، إن شاء الله، في ما أصاب فيه.

١ ـ كثرة الأحاديث الضعيفة :

من أسباب الاختلاف أو التحول المذهبي كثرة الأحاديث عند السنة، فوجد الشيعة في مصادر السنة أحاديث كثيرة ضعيفة أو موضوعة اعتبروها حجة على السنة بحكم وجودها في مصادرهم! وهذه مغالطة لأن أهل السنة والحديث أنفسهم لا يقرون بكل ما ورد في مصادرهم من أحاديث. وكتب أهل الحديث أو أهل السنة مجمَّعات كبيرة للأحاديث الصحيحة والضعيفة والمكذوبة ولعلّ الضعيف والمكذوب أكثر بكثير من الصحيح. وأغلب المتحولين من السنة إلى الشيعة ـ فيما اطلعت عليه ـ عندهم ضعف في علم الحديث وعلل الأسانيد والمتون، فلذلك تكثر في مؤلفاتهم الأحاديث الضعيفة والموضوعة وينطلقون من مسلّمة غير مسلّم بها وهي أن كل حديث رواه أهل السنة في فضائل أهل البيت فهو صحيح لأنهم خصوم لأهل البيت! وهذا غير صحيح على إطلاقه.

٢ ـ الصورة الذهنية الخاطئة عن الشيعة :

ومن الأسباب العامة الرئيسة في تحول الدكتور التيجاني وغيره من السنة إلى الشيعة الصورة الذهنية الخاطئة عن الشيعة التي صورناها تصويراً مشوهاً بتعميم يخالف الحقيقة.

فعندما يأتي الدكتور التيجاني إلى الشيعة الذين ينشر غلاة السنة بأنهم، أي الشيعة، إنما يعبدون علياً! ويزعمون أن جبريل أخطأ! وأنهم يريدون الكيد للإسلام من باب التشيع! وإنهم يمتلكون مصاحف أخرى غير مصاحفنا! وأنهم حاقدون على الإسلام ويتزاوجون سفاحاً ـ غير ذلك من التشويهات بل الافتراءات التي قد تزيد شباب السنة شكوكاً إذا اكتشفوا الحقيقة، وإذا فقدوا الثقة في علمائهم وباحثيهم، فلا ينتظر منهم العلماء إلاّ هذا التحول الحاد والشك بالمنظومة السنية كلها، بل والحقد على هذا التواطؤ في الكذب والتشويه والتعميم، فهذه من الأسباب العامة التي يتحملها المجتمع السني الذي يجب عليه أن ينقل الصورة كاملة. نعم الشيعة الأمامية يذمون الصحابة الكبار وأكثرهم على تفكيرهم أو تفسيقهم.

نعم الشيعة الإمامية فيهم من يعتقد بتحريف القرآن لكنهم قلة والأغلبية الساحقة من الشيعة يردون على هؤلاء، فالتعميم ابن التشويه، نعم الشيعة الإمامية يعتقدون عصمة الأئمة الإثني عشر ويعتقدون أن آخرهم ما زال حياً وهو المهدي المنتظر.

نعم الشيعة مجمعون على إباحة المتعة ولقول بالتقية عند الحاجة والتبرك.. إلخ. فهذه الأمور ونحوها لو قلناها للتيجاني قبل ذهابه إلى العراق لم يتفاجأ بالفرق الواسع بين الصورة الذهنية التي رسمناها في عقله والصورة الحقيقية التي رآها وهذا التناقض استفزه ليحقد على التواطؤ على التشويه السني للشيعة. وقد كرر في كتابه هذه المقارنات بين هاتين الصورتين، وللأسف أن هاتين الصورتين، ما زالتا تعملان في كثير من أبناء السنة ويصطدمون بواقع الشيعة ولو ركزّنا على الأخطاء الحقيقية وباعتدال لما حصلت هذه الصدمات التي يفقد معها أبناء السنة الثقة في شيوخهم وباحثيهم.

٣ ـ الغلو في الصحابة :

الجانب السني المتأخر، بعد القرون الثلاثة إلى اليوم، أصابته ردة فعل من غلو الشيعة في ذم الصحابة، فقام أهل السنة، وغلوا في جانب الصحابة، ونقلوا الآيات والأحاديث التي تحمل الثناء، ولم ينقلوا الآيات والأحاديث التي تنقل العتب بل والذم في بعض المواقف، فالنظرة القرآنية للصحابة تختلف عن النظرتين الشيعية والسنية. وكذا النظرة الحديثية والصحابية والتابعية والواقعية.

أصبح المسلم بين غلو في الصحابة وغلو في القرابة أو ذم للصحابة وذم للقرابة، وخلط للسابقين بالطلقاء وأصبح غلاتنا يتحرجون جداً من وصف أحد الصحابة بأنه أخطأ

أو ضعف أمام الدنيا وما شابه ذلك، مع أن الله عزّ وجلّ عاتبهم في كثير من الآيات. فعندما ذهب التيجاني للعراق كانت الصورة الذهنية عن الصحابة صورة تشبه عقيدة الشيعة في الأئمة الإثني عشر الذين يعتقدون فيهم العصمة. فلذلك تفاجأ عندما اكتشف خطأ عمر في تحريم متعة الحج أو خطأ عثمان في الإتمام في الصلاة بالحج أو إعطائه بعض أقربائه الولايات والأموال.. إلخ.

فانهارت عند هذه الصورة المبالغ فيها، وهذا خطأ أدى إلى هذه الصدمة. كما أن الجانب السني، للأسف، وجدت فيه ردة الفعل وأصبح من يرى علياً أولى بالخلافة مبتدعاً عنده حتى وأن أقر بشرعية بيعة أبي بكر وقال بفضله وأحبه ونشر فضائله... إلخ، ثم لحقت ذلك مسألة (التفضيل) ورتبوا الخلفاء الأربعة في الفضل حسب الترتيب في الخلافة. وأصبحت ردة الفعل السنية هذه هاجس أهل السنة من زمن مبكر حتى وجدنا الإمام البخاري، رحمه الله، في صحيحه يقول في غزوة بدر (وشهدها النبي ﷺ ثم أبو بكر ثم عمر ثم عثمان ثم علي)! فما الداعي للفظة (ثم) هنا!! مع أن عثمان لم يشهدها أصلاً وإنما عذره النبي ﷺ في أهل بدر لكونه كان معذوراً في تمريضه زوجته رقية بنت النبي ﷺ.

فتعبير البخاري يدل على سكون هاجس (التفضيل) في نفوس كبار أهل السنة وكأن البخاري خشي لو لم يذكر لفظة (ثم) الدالة على الترتيب مع التراخي! ستؤدي إلى الانتقاص من أبي بكر وعمر بل وعثمان الذي لم يشهدها حقيقة وإنما الحق بالبدريين لعذره! ثم إن الإمام عليًّا كانت له في بدر وغيرها اليد الطولى. وأجمع أهل السير والمغازي على أنه أكثر الصحابة فتكاً في الكفار وخصوصاً (بدر) إذ قتل نحو خمسة عشر رجلاً ولم يقتل أبو بكر وعمر، مع فضلهما، إلاّ رجلاً واحداً في بدر قتله عمر واسمه العاص بن وائل، وهذا لا يعني انتقاصاً من أبي بكر وعمر، ولكن لنوجه لسائر المنصفين رسالة إلى أن «الإنصاف السني» موجود أيضاً ومسألة التفضيل برمتها من المسائل الفرعية الثانوية التي لا يجوز أن نبني عليها تبديعاً ولا تكفيراً وحتى وإن غلا بعض سلفنا وزعم أنه فضل علياً على عثمان فهو رافضي! وهذا يعني أن نصف الصحابة تقريباً روافض! فقد كان نحو الثلث منهم يفضله مطلقاً (راجع ترجمة الإمام علي في الاستيعاب لابن عبدالرب وما ذكره من تفضيل بعض كبار الصحابة للإمام علي).

أنا بهذا التوازن أريد أن ألقي العتب على الدكتور التيجاني وأقول له: لماذا كل هذا التحول الحاد؟

٤ ـ حصر السنة في الغلو السلفي :

من أسباب الانفلات عن المذهب السني أن أهله غلب عليهم الغلاة في الأزمنة المتأخرة الذين أصبحوا يضيقون السنة ويحصرونها في خصومات أسلافهم من العلماء.

وكذلك غلاة السنة أو متعصبوهم كغلاة الشيعة لا يأتي غلوهم إلاّ من ضعف في علل الحديث فتجد عقيدة الواحد منهم مبنية على حديث ضعيف أو فيه خلاف.

وتجدهم بحديث واحد مختلف فيه يضربون به أصول الإسلام الجامعة من أركان الإسلام وأركان الإيمان واجتناب المحرمات وفعل الواجبات، كل هذا أصبح لا قيمة له إذا كان الفرد أشعرياً أو إباضياً أو شيعياً أو صوفياً... إلخ. وهذا (الضيق) من (حصر السنة) الواسعة في الانتصار (لخصومات مذهبية) كان من أكبر العوامل المساعدة على التفلت من هذه (السنة) التي أصبح المتفلتون يتفاخرون بهجرها!!، ويقولون إذا كانت (السنة) عندكم هي (التجسيم) و(تبرير) بغي معاوية وفجور يزيد وظلم الحجاج!! فأنا أول متبرئ منها، ويساعده على ذلك أيضاً أن غلاة السنة لهم الصوت الأقوى داخل الوسط السني (السلفي) على وجه الخصوص، فلذلك لا نستغرب هذه الانحسارات عن السنة إلى مذاهب أخرى شيعية أو إباضية أو تكفيرية... إلخ.

وسيبقى الغلو السلفي من أكبر الأمور المساعدة على الانتقال الحاد إلى الشيعة ما لم يسارع عقلاء السلفية بنقد الغلو داخل التيار السلفي نفسه، ذلك الغلو المتمثل في كثرة الأحاديث الضعيفة والموضوعة التي نشد بها المذهب!! وكثرة التكفيرات المخالفة للمنهج النظري لتكفير أبي حنيفة والأحناف وتكفير الشيعة والجهمية والمعتزلة.. نعم يمكن تخطئة هؤلاء أو أفرادهم والرد عليهم، لكن التكفير له ضوابط وموانع يجب مراعاتها من جميع الأطراف سلفية كانت أو شيعية أو إباضية أو زيدية... إلخ.

التكفير بل والتبديع الظالم لا يزيد الأمة إلاّ تفرقاً وتشرذماً لأن جميع الفرق بلا استثناء قائمة على الظلم، ظلم الآخر والافتراء عليه والمبالغة في إطراء الذات ودعوى امتلاك الحقيقة المطلقة.

٥ ـ الغلو في دعوى الاجتهاد :

وهذه من أسباب نفرة التيجاني عن المذهب السني، إذ لحظت أن التيجاني أخذ يسخر من زعمنا بأن معاوية اجتهد وهو مأجور على قتال علي وقَتْلِ الصحابة وقتل حجر

بن عدي وسَبٍّ علي على المنابر واستحاق زياد ومخالفة الأحاديث و.. إلخ. وأن يزيد مأجور على قتل الحسين واستباحة الحرة... إلخ.

وحقيقة أن هذا ليس رأي السنة المتقدمين إنما رأي من تلبس باسم السنة من النواصب أو ممن أخذته ردود الأفعال، وإلاّ فليس هناك صحابي ولا تابعي ولا أحد من علماء القرن الأول والثاني يزعم أن معاوية أو يزيد مأجوران على أخطائهما التي ذكرها التيجاني، ولو كان المقام يتسع لذكرت النصوص السنية التي تنكر على معاوية ويزيد تلك المظالم.

٦ ـ قسوة بعض أهل السنة مع المؤلف :

وذلك سواء في الحج أو مصر: فقد أثرت فيه بعض تلك التصرفات غير المسؤولة وكان من المفترض أن يتوازن ولا يستجيب للغضب، فردة الفعل المبنية على السخط والغضب لا علمية ولا دينية، ثم هؤلاء الذين أغضبوه لا يمثلون السنة.

٧ ـ أسباب عامة :

من بينها إغفال أهل السنة المعاصرين لتراجم أئمة أهل البيت كالباقر والصادق والكاظم وزيد بن علي وعيسى بن زيد والنفس الزكية وغيرهم، فالتيجاني تفاجأ بهؤلاء الأئمة الذين لا يكادون يذكرون في مدارسنا وجامعاتنا ولا مراجعنا الحديثة، ثم يفاجأ بعلم هؤلاء وفضلهم وشرف بيتهم، وظن أن الأمر مبيت ومدبر، بينما هو ردة فعل لا غير مع جهل أيضاً، وهذا ننكره ونطالب بوجود تراجم لهم مثلهم مثل غيرهم من العلماء والصالحين بلا تقديس ولا ادعاء عصمة.

٨ ـ إغفال أدلة الإمام علي وفضله :

وخطأ مخالفيه كأهل الجمل وصفين والنهروان مع وجود الأدلة السنية الصحيحة في صواب الإمام علي وتخطئة هؤلاء، لكن التخطئة لا تستلزم التكفير، وكتب السنة كالصحاح مليئة بالأدلة المصوبة لعلي، كحديث عمار تقتله الفئة الباغية، وحديث الحوأب وحديث الزبير، تقاتل علياً وأنت له ظالم، وحديث الناكثين وغير ذلك وقد صحح علماء السنة هذه الأحاديث، لكن وجودها في المراجع المعاصرة قليل نظراً لردة الفعل فقط.

هذا أبرز الأخطاء العامة التي تسبب فيها المجتمع السني.

أخطاء الدكتور التيجاني الخاصة :

أما الأسباب الخاصة في تحول الدكتور التيجاني من السلفية الحادة إلى الإمامية الحادة فيمكن أن أرجعها إلى عدة أسباب رئيسة يتحملها الدكتور نفسه وندعوه لمراجعتها والتأمل فيها وهي في نظرنا المتواضع كالتالي:

١ ـ الاستدلال بالأحاديث الضعيفة والموضوعة :

مثل حديث (إن هـذا أخـي ووصيـي وخليفتي من بعدي فاسمعوا له وأطيعوا)، ص ١٤٨.

أقول: صحت المؤاخاة، وأما الوصية فمختلف في صحتها وإن صحت ففيها خلاف هل هي خاصة. كما يرى الشوكاني. أو عامة كما يرى الإمامية أما (خليفتي) والأمر بالسمع والطاعة فضعيف جداً لم يصح حتى وإن وجد في بعض المصادر السنية التي تجمع الغث والسمين.

وكذا حديث (من سرَّه أن يحيا حياتي، ويموت مماتي، ويسكن جنة عدن التي غرسها ربي، فليوال علياً من بعدي وليوال وليه، وليقتد بأهل بيتي من بعدي فإنهم عترتي خلقوا من طينتي ورزقوا فهمي وعلمي فويل للمكذبين بفضلهم من أمتي القاطعين فيهم صلتي لا أنالهم الله شفاعتي)، ص ١٦١.

أقول: الحديث ضعيف جداً أو موضوع وغير ذلك من الأحاديث التي استدل بها الأخ التيجاني مكتفياً بنسبتها إلى بعض مصادر أهل السنة، وهذا خطأ وانتقائية لا يرتضيها منصف، لأن المخالف له يستطيع أن يستخرج أحاديث ضعيفة في طاعة أبي بكر أو عمر أو عثمان. وهناك بعض الأحاديث المختلف فيها، لكن الأخوة الشيعة يوردون في هذا الباب أهوالاً من الأحاديث الضعيفة والموضوعة التي لا يجوز أن ننسبها إلى الرسول ﷺ وينقلونها من كتب بعض علماء السنة المتوسعين في ذكر الأحاديث الضعيفة والموضوعة كابن عساكر في تاريخ دمشق، وهذه مغالطة وقع فيها كبار علماء الإمامية بل لا يكاد يسلم من ذلك عالم من علماء الإمامية وكذا بعض علماء الزيدية.

وعملية الحكم على الحديث تحتاج إلى معرفة عملية تدوين الحديث وتاريخه وجمع طرقه والمقارنة بينها وهل نقل باللفظ أو المعنى والظروف المحيطة، في فلسفة طويلة لا يتسع لها المجال، ومن قرأ بعض كتب العلل (علل الحديث) عرف أهمية معرفة

هذه الأمور حتى لا نقع في الكذب على النبي ﷺ ولا نرد أحاديث النبي ﷺ.

فهذا موضوع يطول وربما لو بحث لقلل الاختلاف كثيراً لأنه سينقل كثيراً من الأحاديث من القطعية إلى الظن سواء ظن الثبوت أو ظن الدلالة، وعلى سبيل المثال حديث (علي وليكم بعدي) الذي كرره الدكتور التيجاني كثيراً، وهذا الحديث صححه بعض علماء الحديث ومنهم الألباني. صححوه هكذا من دون ذكر مناسبته، وظاهره المجرد من ذكر المناسبة يخدم القول بالنص عند الشيعة إذ يدل على الإخبار أو الأمر في صيغة الخبر!! لكننا علمنا أن الأول ممتنع لعلمنا بأن هذا لم يحدث وأن النبي ﷺ لا يقول إلاّ حقاً.

والثاني: (الأمر في حقيقة الخبر) ظاهره صحيح لكن مع البحث ـ وكان الحديث قد أشكل عليّ ـ وجدت أن الحديث له مناسبة وهي ولاية الإمام علي على اليمن فكان أن اشتكاه بعض أصحابه إلى النبي ﷺ فقال للشاكي واسمه بريدة بن الحصيب (علي مني وأنا منه وهو وليكم بعدي).

فمناسبة الحديث بينت أن المراد ولاية خاصة آنية وهي ولاية اليمن لا الخلافة، فالنبي ﷺ أنكر على الذين اشتكوا علياً وأمرهم بطاعته لأنه وليهم بعد النبي ﷺ أي على اليمن، ويكفي في المناسبة أنها نقلت الحديث من القطع الدلالي إلى الظني والحديث آحاد أيضاً وليس متواتراً.

وكذلك حديث (لا يؤدي عني إلاّ أنا أو علي) وقد كرره الدكتور التيجاني في كتبه وهو صحيح عند كثير من علماء الحديث، لكن صححه بعضهم من دون ذكر للمناسبة وعند جمع طرق الحديث من مصادره تبين أن مناسبته كانت في حجة عام ٩هـ.

ـ قبل حجة الوداع وكان النبي ﷺ قد بعث أبا بكر بسورة براءة ثم بعث علياً ليأخذها من أبي بكر ويبلغها ليتلوها على الحجيج في منى، وكان يومئذ، يحج الكفار مع المسلمين، قبل حجة الوداع، فليس المقصود في الحديث أنه لا يؤدي عن النبي ﷺ ـ في العلم مطلقاً ـ إلا علي وإنما عرفنا خصوصية هذا الحديث بالمناسبة عندما جمعنا طرق الحديث.

٢ ـ استدلاله بأدلة صحيحة لكن الدلالة ضعيفة:

مثل استدلاله بالآية الكريمة ﴿وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ قَدْ خَلَتْ مِن قَبْلِهِ ٱلرُّسُلُ ۚ أَفَإِيْن مَّاتَ أَوْ قُتِلَ ٱنقَلَبْتُمْ عَلَىٰٓ أَعْقَـٰبِكُمْ ۚ وَمَن يَنقَلِبْ عَلَىٰ عَقِبَيْهِ فَلَن يَضُرَّ ٱللَّهَ شَيْـًٔا ۗ وَسَيَجْزِى ٱللَّهُ ٱلشَّـٰكِرِينَ﴾.

فهذه الآية الكريمة تحذر الصحابة وغيرهم من الردة أو التقهقر والتخاذل فكيف يستدل بها الأخ التيجاني بقوله: (فهذه الآية الكريمة صريحة وجلية في أن الصحابة سينقلبون على أعقابهم بعد وفاة النبي ﷺ مباشرة ولا يثبت منهم إلاّ القليل). أقول: نزلت هذه الآية يوم أحد تحث المسلمين على الثبات إذا حصل للنبي ﷺ مكروه لأن محمداً ﷺ ما هو إلاّ بشر رسول، والهدف عبادة الله وحده، فإذا مات الرسول ﷺ أو قتل فلا يجوز أن يكون هذا مبرراً للردة، هذا بكل اختصار هو المعنى.

على أن بعض المفسرين فسر قوله ﴿انقَلَبْتُمْ عَلَىٰٓ أَعْقَـٰبِكُمْ﴾ أي رجعتم القهقرى، والآية، على أقل تقدير، ظنية الدلالة على ما يقول الدكتور وليست قطعية وتخالفها آيات أخرى قطعية في وعد المهاجرين والأنصار بالجنة والثناء عليهم... إلخ. وكذلك ما ذكره في آية الجهاد وآية الخشوع (ص ١٥١-١٥٢).

٣ ـ الإلزام بالظني :

مثل حديث رزية الخميس (فهو لا يدل صراحة على أنهم علموا أن النبي ﷺ سيولي علياً) مع اتفاقي مع الدكتور التيجاني على أن الواجب كان في الاستجابة لطلب النبي ﷺ وأن عمر أخطأ في قوله (يكفينا كتاب الله).

ولا بد للدكتور من التفريق بين الظني والقطعي، فالظني فيه رحمة للمسلمين سواء ظني السنة أو ظني الشيعة. أما القطعي من أصول الإسلام فقد ذكرناه، وكذا القطعي في فضل الإمام علي وأهل البيت كالقطعي عندنا السنة في فضل أبي بكر وعمر (ومسالة التفضيل مسالة فرعية ثانوية).

وكذلك حديث غدير خم (وهو حديث صحيح بل متواتر) لكن دلالته غير قطعية ويزيد فيه بعض الرواة الضعفاء زيادات تفيد القطع لكنها لم تصح من ناحية الإسناد، والذي صح فيه قوله ﷺ تركت فيكم ثقلين لن تضلوا ما تمسكتم بهما أبداً كتاب الله وعترتي أهل بيتي) وقوله فيه (فمن كنت مولاه فعلي مولاه) فهذا متواتر، أما قوله (اللهم وآل من والاه وعاد من عاداه) فهو صحيح فقط ولم يتواتر، وأما الزيادات (وانصر من نصره واخذل من خذله) فهي حسنة لغيرها، لكن الزيادات الضعيفة غير المقبولة هي (وهو خليفتكم من بعدي) فهذه ضعيفة جداً أو موضوعة ولم ترد إلاّ من ضعفاء الشيعة.

فكنت أتمنى من الدكتور أن يفرق بين الصحيح والضعيف، ثم يفرق بين قطعي

الدلالة وظني الدلالة وضعيف الدلالة.. إلخ. وكلما قل القطعي التقى المسلمون واتفقوا، وكلما توسعنا في المزاعم (القطعية) تفرق المسلمون.

٤ ـ إغفال أخطاء الشيعة :

مما وقع فيه الدكتور التيجاني أنه أغفل غلو الشيعة وكثرة أحاديثهم الضعيفة والموضوعة المصادمة للنصوص القطعية أو البراهين العقلية أو النقل المتواتر، فالقول بتحريف القرآن يقول به بعض الإخبارية من الشيعة، إن لم يكن كل الإخبارية، وقد قرأت كتاب (الأنوار النعمانية) وفيه القول بالتحريف صريح وأنا أعرف أن الدكتور وأغلب الشيعة لا يقولون بهذا، لكن ذكر هذا وذمه من علامات الإنصاف، حتى ولو لم يقل به إلاّ قلة من الشيعة. وكذا إنكار الرجعة والزعم بأن هذا الكون وذراته تخضع لإرادة الأئمة، وأن تربة قبور الأئمة فيها الفضل والشفاء من كل داء.. إلى آخر ما هو موجود في بعض كتب الشيعة، وأقول بعض حتى لا أعمم. كنت أود من الدكتور التيجاني أن يبدو مستقلاً باحثاً حراً لا يخضع لسنة ولا لشيعة وإنما يخضع للدليل الشرعي والبرهان العقلي.

٥ ـ ومن أخطاء الدكتور التيجاني عدم الاطراد :

فهو يورد حديثاً في ذم الصحابة ويخرج منه من يشاء، كما فعل في حديث الحديبية إذ بالغ في ذم تأخر الصحابة في تنفيذ أمر النبي ﷺ بتحليق الرؤوس، مع أن الإمام علي يبدو أنه كان من هؤلاء لأنه لم يرد نص يستثني علياً ولا غيره، فما الذي أخرجه من الذم أو العتب العام، ولا أحمل الموضع أكثر مما يحتمل. وكذلك تفضيله لأسماء بنت عميس على عمر بن الخطاب بسبب هجرة الحبشة وأن لها هجرتين أما عمر فليس له إلاّ هجرة واحدة!! فكذلك يدخل الإمام علي في هذا فليس له إلاّ هجرة واحدة فإن كان مهاجرة الحبشة أفضل بجمع الهجرتين من عمر فهم أفضل من علي كذلك، وإن كانوا أفضل في هذه الخصلة فقط فلا يعني تفضيلهم مطلقاً لا على عمر ولا على علي، رضي الله عن الجميع.

٦ ـ الدكتور والصحابة :

ومن أخطاء الدكتور أنه يجعل بني أمية من الصحابة ويذم الصحابة بما أحدثه بنو أمية من تغيير السنن وسرد أخطاء مروان بن الحكم ومعاوية وزياد وجعلها من أخطاء الصحابة!

مع أن هؤلاء ليسوا من أصحاب الصحبة الخاصة بل ليس منهم من رأى النبي ﷺ إلاّ معاوية، لكنه من أصحاب الصحبة العامة التي لا فضل لها، وليس من أصحاب الصحبة الخاصة الشرعية الممدوحة في الكتاب والسنة (وهذا لي مبحث فيه ـ أقصد في التفريق بين مراتب الصحابة ـ فهناك صحابة أثنى الله عليهم ورسوله وهم المهاجرون والأنصار، وهناك صحابة ليس لهم فضيلة الهجرة ولا النصرة ولا الجهاد والإنفاق وإنما أتوا آخر الناس كالطلقاء. ومنهم معاوية ووالده ـ والأعراب ومنهم ذو الخويصرة الذي اتهم النبي ﷺ في عدالته...).

وهذا الخلط السلفي السني بين الصحابة سهل على الشيعة ذم السابقين بأفعال اللاحقين وذم البدريين بمظالم الطلقاء وهذا ما كان يتنبه له متقدمو أهل السنة وغفل عنه متأخروهم نتيجة الصراع الفكري والسياسي مع الشيعة. ظاهرة الأخ، وأقول الأخ، الدكتور التيجاني انتقد فيها حدية تبني الأفكار المغالية وكان يمكنه أن يطرح آراءه في تشيع معتدل من دون تكفير للصحابة الكبار.

كان يمكنه تفضيل الإمام علي، فقد رأى هذا بعض كبار الصحابة، وكان يمكنه أن يرى أن عليًّا أولى بالخلافة من دون انتقاص لأبي بكر وعمر ـ رضي الله عن الجميع ـ وهذا على أرجح القوال كان رأي الإمام علي وسائر بني هاشم وبعض كبار المهاجرين والأنصار، لكن هذه الرؤية (الأولوية) لا تعني هضم حق أبي بكر الصديق وإنكار شرعية بيعته واتهامه بالردة والكفر، حاشاه.

كان يمكن للدكتور التيجاني أن يتبنى رؤية الإمام علي نفسه، يرى لنفسه حقاً ـ ومن حقه أن يرى ذلك ـ لكنه مع هذه الرؤية يصلي خلف أبي بكر ثم خلف عمر ويفتي في حضرتهما ويعينهما على تحقيق العدالة ويصاهر عمر بن الخطاب (زوجه ابنته أم كلثوم) ويسمي ثلاثة من أبنائه أبا بكر وعمر وعثمان. إضافة إلى الحسن والحسين ومحمد الأكبر ومحمد الأصغر ومحمد الأوسط والعباس ويحيى وعون وعبدالله وعبيدالله، وهذا الجمع بين العتب والمتابعة ملاحظ في حياتنا المعاصرة. فقد يرى الشخص نفسه أكفأ من مديره وقد يعتب على من عينوه مديراً له وقد يكون محقاً في كل هذا، لكن هذا لا يتعارض مع انضمامه لفلك الأكثرية والعمل مع هذا المدير على تحقيق أكبر قدر من المصالح واجتناب المفاسد.

هذه خلاصة ما توصلت إليه من علاقة علي بن أبي طالب بالخلفاء الثلاثة، لم يكن

يراهم كفاراً ولا فساقاً ـ حاشاه وحاشاهم ـ فهو أتقى من أن يتهمهم بهذا، وهم أتقى من أن يتهمهم بهذا.

لكن الظروف السياسية والمذهبية التي حدثت فيما بعد هولت (العتب) إلى (تكفير) و(المصاهرة) إلى (تقية) وأصبح المفكر الحر داخل المنظومة الشيعية لا يستطيع أن يبدي أدنى اعتراض وإلاّ اتهمه الغلاة بالنصب ومعاداة أهل البيت... إلخ. ألا تستقيم محبة الإمام علي إلاّ بذم أبي بكر وعمر وعثمان؟! وسائر الصحابة؟!

أنا لا أؤاخذك يا دكتور في ذم المتأخرين ممن وصف بالصحبة ولم تكن له استقامة كالوليد بن عقبة وبسر بن أبي أرطأة ومعاوية والحكم بن أبي العاص وأكثر الطلقاء والأعراب، وهذا الاعتدال يزعج غلاة السلفية.

لكن من حقي أن أؤاخذك وبشدة في تكفير وذم المهاجرين والأنصار الذين أخبر الله - عزّ وجلّ - أنه أعد لهم (جنات) وإذا كان الله قد أخبر وبذلك فهل يختلف خبره؟! تعالى الله عن ذلك.

يقول الله عز وجل: ﴿وَٱلسَّٰبِقُونَ ٱلْأَوَّلُونَ مِنَ ٱلْمُهَٰجِرِينَ وَٱلْأَنصَارِ وَٱلَّذِينَ ٱتَّبَعُوهُم بِإِحْسَٰنٍ رَّضِىَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا۟ عَنْهُ وَأَعَدَّ لَهُمْ جَنَّٰتٍ تَجْرِى تَحْتَهَا ٱلْأَنْهَٰرُ..﴾.

صحيح أن الدكتور قد يجيب عن هذا بقوله إن في الآية تقييداً بإعداد الجنة للسابقين الأولين وهؤلاء قلة.

أقول: من السابقين الأولين أبو بكر فكيف نهدر كل هذا السبق من إسلام وإنفاق وهجرة وجهاد و..؟!.

ومن السابقين أبو عبيدة وطلحة والزبير وسعد وسعيد بن زيد ثم عمر - رضي الله عنهم - جميعاً.

وحتى أنصفك فالإمام علي عندي أول من أسلم من الذكور مطلقاً وهذا المشهور عند أهل السنة والحديث أيضاً.

وقد يرد عليّ الدكتور التيجاني بأن في صحاح كتب أهل السنة أن النبي ﷺ يفاجأ يوم القيامة بأخذ بعض أصحابه إلى النار فيقول (يا رب أصحابي أصحابي، فيقول: إنك لا تدري ما أحدثوا بعدك)!

أقول: وهذا ثابت في الصحيحين لكن هذا لا يعني أن نضرب الآية السابقة بهذا الحديث، فالآية في المهاجرين والأنصار والحديث في الجموع الغفيرة التي ارتدت من الصحابة أيام الردة، أو في المنافقين ممن لا يعلمهم النبي ﷺ، وقد يدخل في هؤلاء من أساء الصحبة من الطلقاء والأعراب الذين ظلموا وغيروا، لأن في بعض الطرق (فأقول: سحقاً سحقاً لمن بدل بعدي). و(التبديل) حذر منه النبي ﷺ وقد أخبر بأن بعض بني أمية سيكون أول من (يبدل) سنته كما في حديث (أول من يبدل سنتي رجل من بني أمية) صححه الألباني ولمح إلى أنه تبديل الخلافة إلى ملك.

لكن نحن لا نجزم بأسماء الذين بدلوا وغيروا وإن جزمنا، إن شاء الله، بنجاة المهاجرين والأنصار على وجه الجملة، وقد يخرج منهم الواحد أو الاثنان أو الخمسة أو العشرة. لأن بعض الأنصار ذكرهم أهل السير في المنافقين. لكن تبقى القاعدة أن المهاجرين والأنصار أثنى عليهم الله في كتابه ثناءً واضحاً، فلو اكتفى الدكتور بذم من لم يثن عليه الله ـ عز وجل ـ كمن أسلم من المتأخرين ولم تحسن سيرته لقلنا له دليله وعذره، لكن أن يخلط السابقين ويجعلهم في منزلة الطلقاء في التهمة، فهذا يخالف ظاهر النصوص القرآنية.

٧ ـ التقليد:

فالدكتور ينهى عن التقليد بينما هو يقلد علماء الشيعة كشرف الدين الموسوي صاحب كتاب المراجعات، فإنني وجدت كلام الموسوي في أبي هريرة ينقله أخونا الدكتور التيجاني من دون نظرة نقدية، فزعم الدكتور ـ تبعاً للموسوي الشيعي ولأبي رية السني ـ أن أبا هريرة أنشأ ديناً جديداً لبني أمية!! من مجاملتهم والعمل لهم ورواية فضائلهم.. إلخ.

وهذا غلو في القول ولا يصح البتة، فأبو هريرة من أكثر الناس ذماً لبني أمية. وهو راوي حديث البخاري (فساد أمتي على أيدي سفهاء من قريش) ولما سئل عنهم قال: (هم بنو حرب وبنو مروان). كما جاء في الطرق التي ذكرها ابن حجر في الشرح بأسانيد صحيحة. وهو راوية حديث (تقتل عمار الفئة الباغية) ومن رواة حديث (من كنت مولاه فعلي مولاه) ولم يصح أنه كان يأكل مع معاوية ويصلي خلف علي، ولا يصح أنه كان مع معاوية في الفتنة، صحيح أنه كان يميل في بعض الفترات لبني أمية ميلاً دنيوياً فيولي لهم الولايات ويفد عليهم، لكن كان يخبر بظلمهم وفسادهم، ولما استلحق معاوية زياداً كان

أبو هريرة يصيح في المدينة المنورة بحديث (الولد للفراش وللعاهر الحجر) فكان على الدكتور التيجاني والشيخ الموسوي إبراز الوجه الآخر المعارض على الأقل.

وأخيـراً:

فالقضايا التي طرحها الدكتور التيجاني كثيرة جداً في هذا الكتاب فضلاً عن كتبه الأخرى ولو استعرضناها لطال بنا المقام ولا أزعم أن كل ما طرحه كان خاطئاً، فالحقيقة نسبية والرجل صادق في ما يعتقد فهو لا يجامل ويتحدث من عاطفة جياشة وكان لهذه العاطفة وردة الفعل أثر على تبنيه بعض الأفكار المغالية، لكن الغلو مراتب أيضاً وليس كغلو الأستاذ صالح الورداني مثلاً.

وأنا أعرف أن هذا الرد قد يغضب منه الدكتور التيجاني فأنا أعرف شدة عاطفته من كتابه. كما قد لا يرضي بعض غلاة السنة، لكنني أحتسب إلى الله ـ ﷻ ـ جمع هذه الأمة على ترتيب الأولويات، وعسى أن أتمكن مستقبلاً من حوار موسع مع الدكتور التيجاني مذكراً إياه بما قاله السيد الخوئي ونقله التيجاني في كتابه ص ٥١ إذ يقول: (المسلمون أخوة سواء كانوا شيعة أم سنة فهم يعبدون الله وحده لا يشركون به شيئاً وقرآنهم واحد ونبيهم واحد وقبلتهم واحدة...).

وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وسلم.

داعية وليس نبياً(*)

كنت قد كتبت مذكرة في أوراق يسيرة في نقد كتاب (كشف الشبهات) للشيخ محمد بن عبدالوهاب، قبل سنوات، ثم أخذت من وقت آخر أجدد وأضيف وأصوّب وأجمع إلى أن رأيت أنني قد جمعت قدراً لا بأس به مما يصلح في تقييم منهج الشيخ في التكفير، لذلك رأيت نشر ما جمعته ونقحته في كتاب، في هذه الأيام، بعد أن تزايد التساؤل عن الشيخ وعن منهجه وأتباعه، وهل كان فيهم تكفير للمسلمين؟ أم أن هذا من تشنيع الخصوم؟ أم من سوء الفهم لكلامه.. إلخ.

وقبل أن أدخل في لب الموضوع، كان لا بد من مسائل أبسطها في هذه المقدمة، رفعاً للالتباس وتقريراً للأهداف، ثم بعد ذلك أطرق صلب الموضوع من كتب الشيخ وأقواله.

(*) من مقدمة كتاب: داعية وليس نبياً..

مسائل تمهيدية:

المسألة الأولى: من هو الشيخ محمد بن عبدالوهاب؟

هناك مقدمة يجب أن نقررها في البداية وهي أن الشيخ محمد بن عبدالوهاب ـ رحمه الله ـ داعية وإصلاحي[1] وليس نبياً.

لا خلاف في هذا من الناحية النظرية ولا خلاف في هذا ـ عند المنصفين ـ من حيث التطبيق أيضاً إنما الخلاف مع فئتين من الناس.

١ ـ مع من يكفّره أو يفسقه أو يشكك في أهدافه، وهؤلاء لا يسلمون بأنه داعية وإصلاحي.

٢ ـ ومع من يمنع من مراجعة إنتاجه وتقييم منهجه ويأبى تخطئته فيما أخطأ فيه، وهؤلاء يكونون قد أنزلوه منزلة الأنبياء المعصومين.

فقولنا: (داعية) نقصد به رداً على من يكفّره أو يفسقه أو يشكك في أهدافه من حيث الجملة، وقولنا: (ليس نبياً) نقصد به الرد على من يغلو فيه، وهم المرادون بهذا الكتاب.

محمد بن عبدالوهاب ـ رحمه الله ـ له فضل علينا جميعاً في المملكة العربية السعودية، بل على كثير من المسلمين في العالم[2]، لكن لا يجوز أبداً أن نقلده فيما أخطأ فيه؛ شأنه شأن غيره من البشر؛ من علماء ودعاة وطلبة علم، فإذا كنا نقبل تخطئة أبي حنيفة والشافعي وأمثالهم[3]؛ فكيف لا نقبل تخطئة الشيخ محمد بن عبدالوهاب؟ مع أنه أقل من هؤلاء علماً وأثراً بإجماع المنصفين من أهل العلم.

---

(١) هو الشيخ محمد بن عبدالوهاب بن سليمان بن علي بن مشرف التميمي، ولد عام ١١١٥هـ وتوفي عام ١٢٠٦هـ، وبدأت دعوته عام ١١٥٧هـ بعد وفاة والده، وعاصر ابن معمر (أمير العيينة) ومحمد بن سعود أمير الدرعية ثم ابنه عبدالعزيز... وللاستزادة من التعريف به، راجع الملحق ـ الفقرة الأولى.

(٢) كما أنه من الإنصاف أن نقول، إن تشدده – رحمه الله – في التكفير جلب علينا أضراراً وعلى كثير من المسلمين في العالم، ودلائل غلو الشيخ في التكفير ظاهرة لمن أنجاه الله من التعصب بغير الحق ـ كما ستأتي الأمثلة صريحة في هذا الكتاب ـ لكن بما أنه بشر غير معصوم فهذه الأخطاء لا تلغي فضائله ودعوته واجتهاده، وهذه الخصال الفاضلة أيضاً ظاهرة في سيرته وكتبه.

(٣) بل نرى بعض المتعصبين للشيخ يقبل بكل سهولة تخطئة كبار الصحابة كعمر وعلي وأبي ذر- رضي الله عنهم- وأمثالهم ولا يقبل مجرد تخطئة الشيخ، وهذا من الغلو في الصالحين الذي ننكره بحق قولاً وفعلاً، وإن وجدنا في هذا الإنكار الأذى من هؤلاء الذين يقولون إنهم يحاربون الغلو في الصالحين!، كما أن في المتعصبين ضده من يقبل من غيره ممن يعظمونهم أخطاء مماثلة أو قريبة من أخطائه.. وهذا أيضاً لا يجوز، فالميزان يجب أن يكون واحداً، تخطئة بأدب مع حفظ للحق الذي قال به، وهذا المنهج يجب أن يتبع مع الجميع، من سائر الفرق والمذاهب.

المسألة الثانية : الشيخ بين الغلو في تقليده والغلو في ذمه

والشيخ محمد بن عبدالوهاب ـ رحمه الله ـ كسائر المشهورين، الناس فيه بين قالٍ مفرط في الذم والهجاء، وغالٍ مفرط في المدح والثناء، ونحن نحاول أن نكون في الأمر وسطاً، ولأهل الإنصاف فرطاً، فنعرف ما له من حق حسن؛ وما عليه من هنات ووهن، فنعترف بالحق لأهله، ولا نجامل الباطل في رده، ونرجو له في الحالتين الأجر والثواب، والأمن من الإثم والعقاب، مع اقتران هذا الرجاء وذاك ببيان هذه الأخطاء للناس بالدليل والبرهان؛ حتى لا يتأثروا بها وينساقوا خلف المغالين من أتباعه الذين أساءوا له بتعصبهم أكثر مما أحسنوا؛ سواء كانت أخطاؤه في الإيمانيات (العقائد) أو الأحكام، مع التسليم بأن الأخطاء في العقائد أسوأ أثراً على غلاة الأتباع، ولهم اليوم الغلبة على المعتدلين، وهم المقصودون بهذه الدراسة التقييمية السريعة، فقد بالغوا في التقليد ومنعوا من تقييم منهج الشيخ وحاربوا كل من له قراءة أخرى تدين بعض ما كتبه ونشره وقرره، فقد اغتروا بصفاء الأيام وإقبال الزمان، فشمروا عن ساعد الجد، وأخذوا في تقسيم الدين إلى أعشار وأرباع، فهم بين بدءٍ وإرجاع، واستمالة وإفزاع، فربما افنوا الأعمار والدهور، في صغائر الأمور، فجعلوا من نزر الفروع أصولاً في السماء، وبنوا عليها تهوين عظيمها، من التكفير واستحلال الدماء، فهنا تستحكم الفتنة، وتشتد المحنة ليأتي الجاهل بما يقول ليقول: نحن على منهج سلفنا لا نرتضي بهم بدلاً ولا نرضى عنهم حولاً، فهم سلفنا لصالح ولنا منهجنا الواضح! فيبقى الناس من الجانبين، في طخيةٍ عمياء، وخبطةٍ عذراء، متشبثين بغلو على حافتي الصراط المستقيم، مفنين أعمارهم، بين باطل منشور وحق لا ينهزم.

وقديماً قيل (زلة العالِم زلة عالَم)، فلهذا يجب على أهل العلم أن يكونوا في مستوى المسؤولية والشجاعة ببيان أخطاء العظماء بعلم وأدب وإنصاف؛ فلا يجرمنهم غلو أتباعهم في الاعتراف بفضلهم؛ ولا يدفعهم ظلم خصومهم للتخندق مع أخطائهم وتجاوزاتهم، فمهمة طالب العلم المنصف المبتغي وجه الله أن يدفع الناس للتوسط في هذه الأمور لمعرفة الحقيقة المجردة عند تقييم المتبوعين، فنعرف الشخصية بلا غلو أو جفاء، نعرفها كما هي بمحاسنها ومساوئها، فلا يسلم من الخطأ والإصرار عليه إلاّ الأنبياء والمرسلون.

المسألة الثالثة : حول استخدام مصطلح الوهابية

وفي هذه المسألة أمور :

الأمر الأول : أنه سيجد القارئ أثناء هذا البحث أنني قد استخدم لفظة (الوهابية)، ليس من باب الذم الذي يفعله خصومها أو أنها مذهب جديد؛ وإنما من باب كونه مصطلحاً أو لقباً أطلقه أغلب المسلمين على (تيار فكري حركي دَعَوي له تاريخه وخصائصه ومصنفاته وشيوخه..).

الأمر الثاني : أن بعض الوهابية قد ارتضوا هذا اللقب وأطلقوه على أنفسهم (راجع الملحق الفقرة الثانية).

الأمر الثالث : أنه لا يشترط أن يقوم الشيخ نفسه بتسمية مذهبه، فأكثر أئمة المذاهب بل كلهم فيما أعلم لم يسموا مذاهبهم، وإنما سمى الناس مذاهبهم بعد موتهم، فلا أحمد بن حنبل سمى المذهب الحنبلي ولا الشافعي سمى الشافعية ولا أبو حنيفة سمى المذهب الحنفي، ولا مالك سمى مذهبه، ولا جعفر الصادق سمى الإثني عشرية أو الإمامية ولا زيد بن علي سمى الزيدية ولا الأوزاعي ولا الطبري ولا داود الظاهري ولا عبدالله بن إباض ولا غيرهم من الأئمة المتبوعين أصحاب المذاهب سموا مذاهبهم، بل ولا سمى ذلك تلاميذهم الخاصين، إنما جاءت التسميات فيما بعد، نتيجة استقراء خصائص كل مذهب،.... إلخ[(١)].

المسألة الرابعة : الشيخ لم يكن وحده في العلم والدعوة

يظن بعض أتباع الشيخ أن الشيخ كان وحيد دهره في العلم، وأن البلاد الإسلامية مما لم يدخل في دعوته كانت بلاد شرك وكفر، وأن علماء تلك البلاد جهلة لا يعرفون من الدين شيئاً،ونحو هذا من اعتقادات الأتباع الجائرة، في بلاد المسلمين وعلماء المسلمين أيام الشيخ محمد، وللأسف أن هذا الأصل في تكفير المسلمين واعتبار ديارهم ديار كفر، وأن علماءهم كفار قد وجدته في كلام الشيخ نفسه ـ كما سيأتي ـ ونحن مع تقديرنا لأثر الشيخ محمد بن عبدالوهاب -رحمه الله- ودوره الإصلاحي والدعوي؛ الذي امتد أثره إلى كثير من المسلمين في العالم؛ فضلاً عن المسلمين داخل الجزيرة العربية ـ

---

(١) للاستزادة حول تسمية (الوهابية) يراجع الملحق ـ الفقرة الثانية.

رغم الملحوظات على منهجه كما سيأتي ـ إلاّ أنه يجب أن يعرف طالب العلم، أن الشيخ ومن تابعه لم يصيبوا في هذا، وأنه كان مع الشيخ في القرون الثلاثة الأخيرة دعاة ومصلحون وعلماء نفع الله بهم، فلا يجوز هضم حقوقهم أو تكفير المسلمين في بلادهم، ومن هؤلاء الشيخ الشاه ولي الله الدهلوي والشيخ محمد حياة السندي والشيخ التهانوي الهندي، والعلامة محمد بن إسماعيل الأمير الصنعاني، وهو أعلم من الشيخ وأكثر اعتدالاً وأعمق أثراً وأقبل عند سائر المسلمين، وإن كان الشيخ أوسع أثراً وأنشط في الدعوة[1]، ومحمد ابن فيروز الأحسائي كبير الحنابلة في الأحساء، وعلماء الحجاز، ثم جاء الإمام الشوكاني اليماني بعد الشيخ بقليل.

ثم في القرن الأخير كان هناك علماء ودعاة لهم أثرهم الدعوي الكبير كما نرى في دعوة الشيخ حسن البنا في مصر والعلامة المودودي في باكستان وشبه القارة الهندية، والشيخ جمال الدين القاسمي في الشـام والمهـدي السودانـي في السودان، إضافة للعلماء المهتمين بالمعرفة أكثر من اهتمامهم بالجماهير كالشيخ محمد عبده وجمال الدين الأفغانـي وغيرهم كثير، ممن لم يكن يرى التكفير في أمور يعدها الشيخ من الشرك الأكبر.

ثم لا ننكر أنه كان لهؤلاء وغيرهم وخاصة المتبوعين ـ مع ما صاحب هذه الدعوات من أخطاء في العلم أو الممارسة ـ الدور الكبير في تجديد الإسلام ورفع معنوية المسلمين وتصحيح الأخطاء سواءً في الإيمانيات أو الأعمال.

وكانت دعوات هؤلاء المصلحين دعوات إسلامية في الجملة، وكونها إسلامية لا يعني أنها خالية من الأخطاء؛ وهذه المسألة لم يدركها كثير من أتباعهم؛ الذين بهرهم شعاع هذه الدعوات الإصلاحية عن إدراك بعض الأخطاء؛ التي صاحبت دعواتهم ثم كان لهذه الأخطاء أثر سلبي على بعض طلبة العلم؛ الذين غلو فيهم ومنعوا من نقد أخطائهم في الواقع وإن بقوا على الاعتراف النظري بأنهم يصيبون ويخطئون، بينما في الواقع لا تكاد تجد الفرق عند أتباعهم بين أحد منهم وبين النبي ﷺ.

والشيخ محمد بن عبدالوهاب -رحمه الله- ليس بدعاً من هؤلاء، فمثلما غلا أتباع حسن البنا فيه، غلا أتباع المهدي في المهدي، وكذا فعل مقلدو الشوكاني والمودودي وغيرهم؛ فقد ظهر في زمن الشيخ محمد وبعده من أتباعه من يغالي في الشيخ غلواً

---

(١) لمعرفة المزيد من معاصري الشيخ (انظر الملحق، الفقرة الثالثة).

كبيراً، ويتعصب لكل ما كتبه في رسائله وفتاواه؛ بل وحكمه على الأحاديث، وآرائه في الأمم والدول والأفراد وغير ذلك(١).

ثم غلا هؤلاء حتى تركوا جزءاً كبيراً من دعوة الشيخ محمد بن عبدالوهاب، التي كانت في ذم (الغلو في الصالحين)، فالغلو في الصالحين من المحاور الرئيسة التي كان الشيخ -رحمه الله- ينقدها، فأصبحت هذه المسألة المحورية من أساسيات العقيدة عند الغلاة من أتباع الشيخ محمد -رحمه الله(٢).

وساعد في غلوهم غلو الطرف الآخر؛ من الصوفية والشيعة والمقلدة من أصحاب المذاهب الأربعة؛ الذين تحاملوا على الشيخ محمد بن عبدالوهاب، وزعموا أنه جاء بدين جديد، أو أنه نتيجة مؤامرة بريطانية، وأنه أدعى النبوة، وأنه يبغض النبي ﷺ ويستهين به، وغير ذلك من الأكاذيب أو الإلزامات الباطلة.

فأدى هذا الغلو من الخصوم لمواصلة تدعيم الغلو المضاد من بعض أتباع الشيخ الذين اعتبروا كل من خَطَّأ الشيخ خصماً للدعوة الإصلاحية، ومن خصوم العقيدة السلفية، وقد يبالغ بعضهم ويجعل هذا من خصوم الإسلام!

وهذا ليس غريباً فكل زعيم ديني يظهر في أتباعه وخصومه غلاة؛ ويستمر هذا إن لم يكن في الخصوم والأتباع عقلاء منصفون.

إذاً فالأتباع ـ أتباع الشيخ محمد ـ أصبحوا في ردودهم على خصوم الشيخ يعتبرون الرد عليه رداً على الإسلام نفسه، بينما هجوهم على علماء المسلمين وبلاد المسلمين واتهامها بالشرك الأكبر لا يعد عندهم اعتداء، وهذا لب الغلو الذي نذر الشيخ نفسه في ذمه والتحذير منه ومحاربة أهله باللسان والسنان، والخصوم يعتبرون الدفاع عنه والإقرار بمحاسنه ومواطن صوابه إعانة على هدم الإسلام ونشر دين الخوارج.

(١) ومن نماذج الغلو في الشيخ قول بعضهم فيه (العالم الرباني والصديق الثاني مجدد الدعوة الإسلامية.. أوحد العلماء) الدرر السنية (١/٢٩)، وقال ابن عبيد في تذكرة أولي النهى والعرفان (١/١٧٣): (الشيخ محمد بن عبدالوهاب الذي افتخرت به أمة محمد على سائر الأمم!) اهـ. وأطلق عليه المؤلف لقب (شيخ الوجود)!! في شعر له في التذكرة (/٣٣) وهي كلمة عظيمة لو أطلقها أحد في النبي لأنكر عليه مقلدو الشيخ وربما كفروه.

(٢) بل معظم (المسائل الجاهلية) التي كتب فيها الشيخ كتاباً يجب أن يراجع الغلاة من أتباعه أنفسهم فيها وسيجدون أن معظمها متحققة فيهم للأسف (راجع نماذج منها في الملحق، الفقرة الرابعة، وكيف أنها متحققة في الغلاة من أتباع الشيخ - رحمه الله).

المسألة الخامسة: كيف احتكر الغلاة الوهابية والدفاع عنها؟

ثم هناك أمر آخر ينبغي التنبه له لأهميته، وهو أن اشتداد الخصومة بين الوهابية ومعارضيها واستمرار التخاصم إلى اليوم، ساعد هذا في بروز التيار المغالي من أتباع الشيخ، فكانوا هم المتحمسين في الرد، وأصبح لهم مع الزمن حق النطق باسم الدعوة، واحتكار الدفاع عن العقيدة السلفية، والغلو في ذم المخالفين، مع الغلو في الدفاع عن أخطاء الشيخ، فأصبح ما دعا إليه الشيخ بالأمس مهجوراً من الخصوم والأتباع على حد سواء إلاّ من رحم ربك[1]، وهذا ظاهر في زمننا هذا، فلا تكاد تجد إلاّ غلواً في الشيخ أو غلواً ضده، غلواً في ابن تيمية أو غلواً ضده،.. وليس عند المغالين من الطرفين استعداد للحوار الهادئ البعيد عن التعصب، وعلامة المغالي ضد الشيخ أنه لا يقبل إلاّ وصفه بكل سوء، كما أنه من علامة المغالي فيه ـ وهو ما يهمنا في هذه الرسالة ـ أنه لا يقبل نقد الشيخ، ويستعظم تخطئته.

وهذه العيوب تطرد في جميع أصناف الغلاة، سواء الغلاة من السلفية أو الغلاة من الشيعة، أو الغلاة في أحد الأئمة الأربعة... إلخ.

المسألة السادسة: كيف نوقف احتكار التيار المغالي للوهابية؟

بما أنه قد تشوهت صورتنا ـ نحن طلبة العلم في المملكة العربية السعودية ـ بسبب استحواذ الغلاة على تقييم دعوة الشيخ مع ما يصاحب هذا من غلو في الشيخ ودعوته، كان لزاماً علينا أن نعيد النظر، ونمنع احتكار الغلاة للتحدث باسم طلبة العلم في المملكة، فنشاركهم في التقييم والمراجعة، انطلاقاً من عدة أمور:

---

(١) وهكذا احتكر غلاة الوهابية الدفاع عن الوهابية مثلما هم اليوم محتكرون الدفاع عن الشيخ كما ترونه في الردود المتسرعة والمتشنجة لبعض الأخوة على هذه المذكرة، ممن يكادون يحكمون بالردة على من خطأ الشيخ! وهذا يشبه احتكار النواصب (ومنهم غلاة السنة) الرد على الشيعة والنطق باسم السنة، ومن ثم أخذوا يلمزون علي بن أبي طالب وأهل بيته باسم السنة! ويثنون على معاوية ويزيد وشيعتهم باسم السنة! ـ كما نفعل في كثير من رسائلنا الجامعية!، ثم أصبح من ينقدهم معرضاً للاتهام بالتشيع والرفض! مثلما أصبح من ينقد غلاة الوهابية معرضاً للاتهام بمخاصمة الدعوة السلفية، وربما مخاصمة الإسلام والدعوة لعبادة القبور! فهذا كله يحدث لسبب بسيط؛ وهو أن الغلاة هم المتصدرون في الدفاع والبيان، فدافع عن السلفية من ليس سلفياً، ودافع عن السنة خليط من السنة والنواصب والمرجئة والجبرية، والمدافعون يكون لهم الصدارة في التحدث باسم المذهب أو الحركة أو التيار، ويكتسبون الاعتراف مع الزمن، فهم في البداية يرتضون الجوار! ثم تأتي مرحلتهم الثانية بإخراج أهل المنزل الأصلي! وهذه السنة الحياتية موجودة في المذاهب والقبائل والتيارات.

الأمر الأول: أن نعلم علم اليقين أن أي منجز بشري ـ فعلاً أو إنتاجاً فكرياً ـ يحتاج من وقت لآخر للمراجعة والنقد، لتدعيم الصواب وتجنب الأخطاء، ولا عيب في هذا لا شرعاً ولا عقلاً، بل هذه علامة الثقة في النفس، وأن الفكرة الحقة هي المقصودة بالرعاية وليس الأشخاص.

الأمر الثاني: أن بعض الأخطاء التي وقع فيها الشيخ وكثير من أتباعه وخاصة في التكفير؛ قد أوقعت كثيراً من طلبة العلم فيها تقليداً أو مغالاة، داخل المملكة وخارجها، وقد تجلت في أحداث العنف الأخيرة، فالأدلة في التكفير هي الأدلة، والاستدلال هو الاستدلال، والشعارات هي الشعارات.

الأمر الثالث: إحجام كل طلبة العلم في المملكة تقريباً عن بيان تلك الأخطاء؛ رغم الحاجة الماسة للمراجعة، يجعل المراجعة على القادر (فرض عين) وهو ما دفعني لكتابة هذه الدراسة.

الأمر الرابع: من حق كل طالب علم وكل مواطن في المملكة أن يطرح ما يراه مخرجاً من دوامة العنف والتكفير ذاكراً الأسباب الحقيقية، مجتنباً سبل الدعاية التي لن تضر إلاّ الوطن وأهله على المدى الطويل، وإن ظهر لنا فيها مصلحة قريبة، فمن حقنا أن نحمي ديننا ووطننا من التلوث بالتكفير الظالم أو الدماء المعصومة، وبهذا نرفع من سمعة ديننا وأنفسنا ووطننا، بأننا لا نتبع من البشر إلاّ محمداً ﷺ وأننا لا نتمحور إلاّ حول قال الله وقال رسوله، وأن نصدق هذا بالعمل، وذكر نماذج من أخطاء من نعظمهم ونقدرهم كالشيخ محمد وابن تيمية وأحمد بن حنبل وغيرهم، وأننا ـ وإن كنا في الجملة ثمرة جهود الشيخ رحمه الله ـ إلاّ أننا:

لا نجعله نبياً معصوماً

بل نُخضِع أقواله لأحكام الشريعة

ولا نجعله فوق الشرع

بل هو وكل العلماء محكومون بالشرع

كل يؤخذ من قوله ويرد

وكل يستدل لقوله لا بقوله

وكل لم ينزل من السماء

وكل مأمور بالرجوع إلى الأدلة الشرعية لا إلى أقوال الرجال..

هذه هي السلفية الحقيقية

فهذه القواعد العظيمة تطبق على الجميع، ويجب أن يحترمها ويلتزم بها الجميع، ويجب أن يعرف العالم أن هذه هي عقيدتنا[١] وهذا هو مذهبنا لا مذهب لنا غيره، لكن هذه القواعد لا يكفي فيها الكلام، لا بد من ذكر دلائل على هذا الاعتدال، وإننا مستعدون لنقد أخطاء علمائنا مع الاحتفاظ لهم بمحبتهم والدعاء لهم وتقدير جهودهم، فلا تناقض بين الأمرين إلاّ على المغالين من الطرفين.

فمن رأى أن حبنا لهم يمنع من نقدنا لهم فهو مغالٍ فيهم، ومن رأى أن نقدنا لهم يمنع من حبنا لهم فهو مغالٍ ضدهم، فالحب والنقد، التقدير والمؤاخذة، كل هذا يسير بلا تناقض ولا طغيان طرف على آخر، بل ذكر ابن تيمية أن الشخص قد يحب من وجه ويبغض من وجه، وأنا أقول: قد نحب في الشخص من قوله وفعله أشياء، ونبغض من قوله وفعله أشياء، فهذا عدل وصواب وحقيقة نلمسها في أنفسنا عند محاولة تقييم فرد أو جماعة أو تيار، أما الحب المطلق والبغض المطلق للفرد وأقواله وأعماله، فهذا دخول في عماء مع وفرة نور، وتقحم مهواة مع إمكان لبث.

المسألة السابعة : هل يشترط أن يحدد الغلاة من يقوم بالمراجعة؟

وهنا سؤال يطرح نفسه وهو أن البعض قد يقول: كلامك هذا صحيح من حيث النظرية؛ ولكن التصحيح لا نسمح به منك ولا من فلان أو فلان! وإنما نسمح به من علماء (مؤتمنين)! على الدعوة!

بل قال بعضهم ـ بعد خروج المذكرة الأولى من هذا الكتاب:

من هو هذا (الزيدي)! النكرة! حتى يأتي يعلمنا العقيدة؟!.

---

(١) مع التحفظ على لفظة (العقيدة) لكنني أخاطب بالمفهوم الشائع، أما اللفظ الشرعي فهو (الإيمان) وقد هجرنا هذا اللفظ الشرعي وجعلنا مكانه هذا المصطلح (المستحدث)، لأن المصطلح المستحدث (العقيدة) وهو مصطلح فضفاض غير محدد إلاّ من أقوال الغلاة، ولذلك يحرص الغلاة على التحاكم إلى المصطلح (المستحدث) لأنه يتيح لهم ظلم الآخرين من استحلال دمائهم والحكم عليهم بالنار، كما فعل غلاتنا مع الأشاعرة والصوفية وأبي حنيفة وأصحابه والمعتزلة والشيعة والإباضية وغيرهم من المسلمين، ولا يمنع غلاتنا من ظلم هؤلاء إلاّ العجز، وهذا الظلم منبعه (كتب العقائد) لاعتمادها على أقوال الرجال وتأثرها بالخصومات وهجرها النصوص الشرعية، بخلاف (الإيمان) فهو مقيد بالنصوص الشرعية، وقد توسعت في هذا الموضوع في كتاب (قراءة في كتب العقائد ـ مطبوع).

وللجواب أقول:

أولاً: لا يشترط في من أراد التجديد أن يحصل على شهادة براءة وتزكية وحسن سيرة وسلوك، ممن يرون حسن السلوك في الغلو، والبراءة في الغلو، والتزكية محصورة على الأتباع المقلدين.

ثانياً: لا يشترط ألاّ ينقد المذهب إلاّ أتباعه، وها هم غلاتنا ينقدون كل مذهب وليسوا من أتباع تلك المذاهب!

ثالثاً: البناء على المقدمات الخاطئة من سمات الغلاة أيضاً، فخصمكم مع تقديره لجميع المذاهب الإسلامية ومنها المذهب الزيدي، وهو من مذاهب أهل البيت، إلاّ أنه لا ينتسب لهذا المذهب، ولأنه يحب ويفضل أن يبقى سنياً حراً، لا يرتبط بمذهب إلاّ أن ارتباطه بالمذهب الحنبلي ضرورة نشأ عليها، وإلاّ فالأفضل للمسلم أن يأخذ من كل مذهب ما دعمه الدليل، وهذه هي السنة الحقة، التي عليها جميع النظريات المقبولة داخل السنة، حتى وإن لاكتها الألسن والأقلام ولفظتها القلوب والأعمال، فهذا طبيعي لتخلف الأعمال عن الأقوال، والتطبيق عن النظرية، فيعيش كثير من الناس بسطوع النظرية وقصور التطبيق، وقديماً واجه الشافعي من شكك في نسيته لحبه أهل البيت ودفاعه عنهم فقال:

إن كان رفضاً حب آل محمد فليشهد الثقلان أني رافضي!

وكون هذا الشخص ـ الذي هو شخصي الضعيف ـ قرأ التاريخ واهتم به وعرف حق الإمام علي وأهل بيته وكم هم مظلومون في ثقافتنا، وعرف ظلم بني أمية وتجبرهم وكم هم محميون في ثقافتنا، لا يسعه إلاّ نقد هذا أصاب أو أخطأ، ونقد هذا التحيز أو هذا الظلم ليس خاصاً بالزيدية ـ بغض النظر عن صواب الفكرة من خطئها ـ بل يجب أن ننكر الظلم سواء وقع على أهل البيت أو المعتزلة أو الجهمية أو الأشاعرة أو الصوفية، أو حتى على الكفار المسالمين، وكلهم قد ظلمناهم، ثم ذلك (النكرة الجهول)! لا يقول بما هو من خصائص الزيدية أو بما ينسب إليها كالقول بعصمة الأربعة (علي وفاطمة الزهراء والحسنين)، أو تقديم العقل على النقل[1]، ولا التبرك

---

(١) وهذا يقول به المعتزلة والزيدية، وكل يرى أن الآخر أخذ منه، وكذا يقول به بعض الأشاعرة، لكن يبقى أن نقول، للإنصاف، إن مراد هذه الفرق بتقديم العقل على النقل غير ما يشيع عنهم السلفية، وشرح هذا يطول، فمن أراد معرفة ذلك فليرجع لكتب القوم، أو من كتب عنهم من منصفي السنة كالدكتور أحمد صبحي (كتب عن المعتزلة والزيدية) أو عبدالرحمن بدوي في (مذاهب الإسلاميين)، أو الدكتور علي سامي النشار في (نشأة الفكر الفلسفي في الإسلام) أو الدكتور محمد عمارة وغيرهم، فليست هذه المسألة كما يهولها السلفيون.

بالصالحين[١]، ولا غير ذلك مما يذكر أنه من الأصول الزيدية[٢]، وكونه يذم بغي معاوية فهذا لم يفعله أتباعاً للزيدية أو الإباضية أو الإمامية وإنما يرى أن هذا أتباع منه للنصوص الشرعية التي يعتقد صحتها من كتب السنة التي درسها ويعرفها ويفتخر بها دون اعتقاد عصمة لها ـ أعني كتب السنة ـ من هفوات وأخطاء، ثم تلك النصوص التي تذم البغي وتقرنه مع الفحشاء والمنكر موجودة في كتاب الله مصدر المسلمين جميعاً، كما في قوله تعالى: ﴿وَيَنْهَىٰ عَنِ ٱلْفَحْشَآءِ وَٱلْمُنكَرِ وَٱلْبَغْيِ﴾ (النحل:٩٠)، فإذا لم يرتب هذا (الجهول) الأجر على البغي ولا على الفحشاء ولا المنكر كما تفعلون أنتم فليس معنى هذا أنه يتبع مذهب الزيدية أو الإمامية أو الظاهرية أو الجهمية[٣].

ثالثاً: الشيخ محمد نفسه وقبله ابن تيمية وكثير ممن يفتخر بهم هؤلاء، لم ينتظروا التبرئة والتزكية من علماء زمانهم حتى يقوموا بالتجديد أو المراجعة بغض النظر عن تقييم هذا التجديد وهذه المراجعة، وإنما كان الشيخ مثلاً يعرض عليهم الدليل ويطالبهم بالدليل، مع أنهم كانوا يرونه أقل علماً وفضلاً، وكذلك فعل العلماء والدعاة عبر العصور.

فالواجب على المصلح أن يعرض الحق مع أدلته، ويرد الباطل دون انتظار أن

---

(١) أكثر أهل السنة (من غير السلفية المعاصرة) كانوا يرون التبرك، بل هذا الإمام الذهبي، يرى في ترجمة معروف الكرخي أن تربة قبر الكرخي ترياق مجرب، وكذا كان الحنابلة المتقدمون صوفية، يرون التمسح بالقبر النبوي ورمانة منبر مسجد النبي، بل ثبت هذا عن أحمد بن حنبل نفسه، ولم يكن الحنابلة المتقدمون خصوماً للصوفية وإنما كانوا خصوماً بالدرجة الأولى للجهمية (يقصدون المعتزلة) والشيعة، كل هذه المبالغة لأن الخليفة العباسي المأمون كان شيعياً معتزلياً ولأنه بسببه امتحن أحمد بن حنبل، فالقضية في نهاية الأمر شخصية، ثم أضاف ابن تيمية الخصومة مع الصوفية فضمهم للشيعة والجهمية (وأضاف هنا مع المعتزلة الأشاعرة)!، ثم أتت الوهابية فأضافت في الخصومة أتباع المذاهب الأربعة الذين لا يوافقون الشيخ محمد، وأضافوا أمرين عظيمين، التوسع في التكفير والتتبع بالقتال، وانفردوا بتقسيم بلاد المسلمين إلى ديار كفر وديار إسلام، حتى أصبحت الرياض دار كفر والدرعية دار إسلام، والناس فيهما يسمعون أذان الصلاة في المدينتين في وقت واحد!

(٢) وقد شاركهم غيرهم في بعض هذا كالتبرك بالصالحين فهذا يكاد يكون عليه جمهور أهل العلم كما نقل الحافظ ابن حجر.

(٣) أرجو ألاّ يفهم أحد أنني أعني بهذا الكلام ذماً لمذهب من المذاهب الإسلامية لا الجهمية ولا الزيدية ولا المعتزلة، حاشا وكلا، فلا نذم مذهباً مطلقاً ولا نمدحه مطلقاً، كل مذهب فيه غلاة ومعتدلون، متعصبون ومنصفون، فلا نذم عباد الله الصالحين، ثم هذا البغض من بعض السلفية للمذاهب الأخرى لا شرعية له في المعيار الشرعي، وكم من معتزلي عالم أو جهمي عادل يكون عند الله أفضل من سني ظالم، وإنما في المعيار المذهبي هو الذي يجعل أتباعه يتقوقعون على أنفسهم ويبغضون بقية المسلمين، (ولمزيد من المعلومات عن الزيدية خاصة انظر الملحق، الفقرة الخامسة).

يرضى الطرف الآخر أو يسخط، فالدين ليس حكراً على فئة من الناس، وإنما هو للجميع ثم يحاسب الشخص على أدلته وبراهينه، ويرد عليه بالدليل والبرهان إذا كان طالب حق.

رابعاً: هذه المقولة من قصر التصحيح على بعض الناس باطلة؛ وقد رددها كفار قريش بقولهم ﴿وَقَالُوا۟ لَوْلَا نُزِّلَ هَٰذَا ٱلْقُرْءَانُ عَلَىٰ رَجُلٍ مِّنَ ٱلْقَرْيَتَيْنِ عَظِيمٍ﴾، فقد كان الذي منع كثيراً من الكفار عن الهداية أنهم لم يرتضوا البيت الهاشمي للنبوة! وكانوا يريدون أن تظهر في بيوتات أخرى (مؤتمنة على مصالح قريش!) لكن الله - عزّ وجلّ - لم يستجب لهم فالله ﴿أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُۥ﴾ وهذا من الابتلاء ليتبين من يتبع الحق ومن يتبع القبيلة.

وكل المصلحين على مر التاريخ يواجهون هذه الشبهة؛ مع أن الحق وقوله فرض على كل مسلم، وليس مختصاً لفئة من الناس، ولا منطقة من المناطق، ولا أظن عاقلاً متديناً من طلبة العلم يرى هذا الرأي (الجاهلي)؛ الذي بعث بنقضه محمد بن عبدالله ﷺ، قبل أن يقوم بنقده الشيخ محمد بن عبدالوهاب -رحمه الله- في كتابه المشهور (مسائل أهل الجاهلية).

خامساً: النيات علمها عند الله -عزّ وجلّ- وكم من شخص يؤتمن فيخون، وكم من آخر يظن به الظنون وهو خير للإسلام من ألف من أمثال الرجل المؤتمن، وعلى هذا فلنترك البحث في النيات لله، وننظر في الأدلة وأيها أقرب لكتاب الله وسنة رسوله ﷺ.

سادساً: ثم أين هؤلاء المؤتمنون؟ ونحن نراهم ما زالوا ساكتين! وإلى الآن لم يبينوا الأسباب الحقيقية للغلو المحلي، ولم يقوموا بمراجعة للإنتاج السلفي والوهابي، مع إطباق المسلمين والكفار على أن لهذا الإنتاج دوراً كبيراً في الغلو، لم نر هؤلاء المؤتمنين يبينون الأخطاء التي وقع فيها ابن تيمية أو الشيخ محمد أو بعض علماء الدعوة؛ حتى اغتر بتلك الأخطاء بعض الشباب والحركات التي تتسرع في التكفير وترمي به الأبرياء، ولا أريد ضرب الأمثلة، فهي واضحة للجميع، ولا أظن بعض (المؤتمنين) سيتركوننا لبيان الحق، فضلاً عن المشاركة في ذلك، لأن مصلحتهم ـ لا مصلحة الإسلام ـ تقتضي المعارضة لكل ناصح، والتشكيك في نيته ومنهجه، وما زالوا بحاجة لجهاد نفس ووقت طويل حتى يصلوا هذه المرحلة التي نراها ضرورية في هذا الزمن أكثر من أي وقت مضى.

على أية حال: لا بد أن يكون عندنا الشجاعة للمبادأة بنقد أخطائنا، وتصحيح بيتنا الداخلي، وعدم الخجل من ذلك، لأن الأمر دين وليس مناورة سياسية ولا طلب دنيا.

المسألة الثامنة : غلاة ينهون عن الغلو!

من عجائب هذا الزمان، أن نجد (غلاة ينهون عن الغلو)! فيدافعون عن التكفير السلفي والوهابي ويبرئون الرموز من كل مبالغة في هذا الأمر الخطير، ويلقون بأسباب الغلو على المتشابه الذي كتبه المودودي وسيد قطب، رحمهما الله، وينسون التكفير الصريح النابع من ثقافتنا السلفية والوهابية، ألا يخجل أولئك الذين يحاولون أن يركبوا الجملين جميعاً! فيردون على أهل التكفير ويبقون على التفكير! يهاجمون من وقعوا في متشابه التكفير ويغلون في الدفاع عن أخطاء ابن تيمية وأئمة الدعوة في التكفير!

نعم هذه ليست آخر تناقضات الغلاة، نعم أصبحنا نرى (غلاة ينهون عن الغلو)! يردون على تيار الشباب التكفيري الذين بهم ضلوا، ومن نهرهم استقوا، وفي بحرهم أرسوا سفن الغلو والتطرف.

هؤلاء الغلاة (الذين ينهون عن الغلو)! أصبحوا يردون على تيار العنف التفكيري بأدلة العلماء الذين كانوا يردون على الشيخ محمد بن عبدالوهاب! فكأنهم بهذا يردون على الشيخ محمد مع غلوهم فيه ومنعهم من مراجعة إنتاجه وتقييم منهجه بهذه الطريقة التي تجمع بين أبلغ المتناقضات.

ونحن نقول لهم: إن كان هذا التناقض بجهل فما منا من لم يجهل ولا مانع من التصحيح والرجوع عن الأخطاء، وإن كان تناقضهم بعلم وسياسة ـ زعموا ـ فالله حرّم التلوّن والظهور بوجهين؛ وقد ذم النبي ﷺ ذا الوجهين، فيقال لهم: إن كنتم رادين على هؤلاء الشباب التكفيريين؛ فعليكم أن يكون جوابكم مقنعاً بنقد الأصول التي رجعوا إليها، والعلماء الذين قعدوا لهذا التكفير والعنف، ضد علماء وحكّام زمانهم.

وإن كنتم تدافعون عن ابن تيمية والشيخ محمد وعلماء الدعوة وترونهم مصيبين فيجب أن تدافعوا عن هؤلاء الشباب التكفيريين، لأنهم مقلدون للعلماء الذين منعتم من نقدهم، وآخذون من الكتب التي علمتموهم إياها وأوصيتموهم بها، وستأتي النماذج.

وأنا بحمد الله ـ وإن أساء بي البعض الظنون[1] ـ لا أقدر على المجاملة على حساب الحقيقة؛ لذلك أجد نفسي متخاصماً فكرياً مع غلاة المذاهب والطوائف

(١) وهذا أمر طبيعي لا نتزعج منه، بل كنا نتوقعه، لعلمنا بأن كل من أراد الإصلاح ـ إن كنا منهم ـ فلا بد أن يجد المصاعب، فمن سنة الله في خلقه أنه ما من نبي ولا مصلح ولا آمر بالمعروف إلاّ ويسيء به البعض الظنون، فكيف بأمثالنا؟

والتيارات المختلفة، وأزعم أن لي وجهاً واحداً وأرد على شبهات التكفير سواءً قالها خصم أو صديق، قوي أو ضعيف، طالب علم أو عالم عامي.

وردي على هذه الشبهات أراه واجباً دينياً مع الاحتفاظ بحق الإسلام للجميع وحق خاص للشيخ محمد بن عبدالوهاب باعتباره كان سبباً في إيجاد هذا الكيان الكبير، الذي التقى فيه أبناء هذا الوطن من أقصى الشمال لأقصى الجنوب ومن أقصى الشرق لأقصى الغرب، فكان الشيخ سبباً ـ بعد توفيق الله ـ في القضاء على التشرذم والتنازع مع بث العلم والدعوة لتصحيح الإيمان مما لحقه وألصق به من الشوائب والخرافات الشعبية، كل هذا شيء نعترف به ونقدره؛ ونحب الشيخ لأجله في الله وندعو له، لكن أن تكون هذه المحاسن مانعة من الملحوظات العلمية عليه مما لحق منهجه من شوائب فلا؛ ولا خير فينا إن كان حرصنا على تبرئة الشيخ وعلماء الدعوة أكبر من حرصنا على تبرئة الإسلام نفسه، فبئس أتباع الإسلام كنا إن كانت التضحية بالإسلام تهون علينا من أجل تبرئة الأشخاص، ومهما كان علينا من حقوق للشيخ، رحمه الله، فحقوق الإسلام أولى بالرعاية وهو أولى بالدفاع وتبرئتِه من تنظيرات المتبوعين وممارسات الأتباع.

المسألة التاسعة: مصادرنا في معرفة فكر الشيخ ومنهجه

والشيخ محمد بن عبدالوهاب لم ندرك زمنه، حتى نأخذ شهادات الناس له أو عليه، ولكنه أورث كتباً وتياراً عريضاً[1] يهتف باسمه ويدعو لمنهجه، أما التيار فعشنا بينهم، والشهادة لله أنهم من حيث الجملة، يظلمون من خالفهم الرأي، ويعملون على إقصائه والتشكيك فيه والاستعداء عليه، ومن الصعب توثيق المظالم والتعصبات، فدوّن المظلمة حجر محجور وعبد مأمورا!، مع ما في مؤاخذة الرئيس على تصرفات الأتباع من ظلم وتعسف، فلم يبق لتقييم منهج الشيخ إلاّ إنتاجه العلمي، مما طبعه الأتباع ونسبوه إليه ووثقوه عنه، ككتاب التوحيد أو كتاب كشف الشبهات أو مسائل أهل الجاهلية أو غير

(١) هذا التيار فيه الغلو والاعتدال، لكن تيار الاعتدال فيه مضطهد لا رأي ولا صوت، ولا حياة ولا موت، لكن تيار الغلو هو الظاهر الغالب، وهو الذي بيده معظم الشؤون الإسلامية كالإفتاء والتدريس بالجامعات الشرعية وله خطبة المنبر، والدروس والمحاضرات والأشرطة السمعية، إن غضب عليك الغلاة حسبت الناس كلهم غضاباً، وللأسف أن هذا التيار من الوهابية هو التيار المدعوم رسمياً ربما لعدم تنبه الحكومة لحجم الغلو داخل التيار الوهابي، وربما لأنه كان مفيداً في الماضي، وربما لأنه ينطق عما يجب أن يسكت عنه، ويسكت عما يجب أن ينطق به، مع هنٍ وهنٍ! لقد آن للحكومة والمثقفين جميعاً أن يتجنبوا تيار الغلو، لأن الغلو ظلم، والظلم إن أفرحك ساعة أحزنك دهراً، وبديله المناسب أن نقصد المعلومة والحقيقة، فكفى بالمعرفة سلطة وإحساناً، وبالإنصاف راحة وأماناً، وبعد ذلك للناس حقوق.

ذلك من كتب الشيخ ورسائله، وهذه رغم ما وجدنا فيها من حق وخير ودلائل على حسن نية ودعوة صادقة إلاّ أنه ألفها بشر يجتهد ويخطئ، يرضى ويغضب، يحارب ويسالم، يصرح ويجامل، فلذلك من الطبيعي جداً أن نجد التناقض في أقواله، لكننا نحاول أن نعرف المنهج العام، ونترك القليل للكثير، والمتشابه للصريح، وما فيه مظنة السياسة إلى ما فيه الاعتقاد، وعلى هذا لا مانع شرعاً ولا عقلاً من تقييم الشيخ ومعرفة منهجه في التكفير أو في غيره، كما هو، دون تجميل أو تحميل، وإنما نريد الإجابة على سؤال سهل وهو:

ما هو منهج الشيخ في التكفير؟ هل كان يُـكفّر المسلمين كما يؤكد مخالفوه؟ أم كان يحارب التكفير كما يشيع أنصاره؟... ما هي الحقيقة البسيطة السهلة دون انتصار مسبق لتبرئة متكلفة أو اتهام ظالم.

وفي الأخير فوقوع الأخطاء من الشيخ أو من غيره، سواءً كانت كبيرة أو صغيرة، كثيرة أو قليلة؛ فقهية أو عقدية (إيمانية) أمر متوقع من كل أحد، وأمر يمكن العثور عليه في كل مكثر من التأليف لا سيما وأن التخاصم جالب للتظالم.

ومن منع هذا فقد غلا غلواً لا نظن أن الشيخ نفسه يرتضيه، ولا المخلصون من أهل العلم، بل لعلّ جُل دعوة الشيخ ترتكز على نقض (الغلو في الصالحين)[1]، وحسن الظن به أنه لا ينهى عن (الغلو في الصالحين) ويخرج نفسه منهم، وعلى هذا فعدم الإقرار بالمقدمة السابقة اليسيرة ـ لو حصل وقد حصل من بعضهم ـ يعد انتكاسة (سلفية) خطيرة، تذهب بجهود الشيخ أدراج الرياح، بين محبيه وأتباعه قبل خصومه وأعدائه، ثم ليس من العدل ولا من الإنصاف أن ننكر غلو الأحناف في أبي حنيفة وننكر غلو الظاهرية في ابن حزم فضلاً عن غلو الصوفية في النبي ﷺ وغلو الشيعة في الإمام علي.... بينما نحن ـ السلفيون الوهابيون السعوديون ـ نغلو في الشيخ محمد بن عبدالوهاب[2]، لأننا إن

---

(١) وكان الشيخ يرى أن تقليد العلماء وإنكار تخطئتهم من باب اتخاذهم أرباباً من دون الله (الدرر السنية ٢/ ٩) وهو لا يستثني الغلو فيه من هذا الحكم العام ولا يحق له أن يستثني.

(٢) من دلائل هذا الغلو عند البعض منا ـ وعندما أقول: نحن، فأنا أقصد كل من تربى على علوم الشيخ في المدارس والخطب والدروس ـ إن ذلك البعض يتعجب ممن يردُّ خطأ وقع فيه الشيخ ويبادر إلى القول: (فلان تهجم على الشيخ... فلان قدح في الشيخ!...) قبل أن يناقش الأدلة وكأن الشيخ -رحمه الله- ﴿ لَّا يَأۡتِيهِ ٱلۡبَٰطِلُ مِنۢ بَيۡنِ يَدَيۡهِ وَلَا مِنۡ خَلۡفِهِۦ ﴾، وهذه المبادأة بالإنكار قبل استيفاء الأعذار بالنظر في الأدلة تسرع معيب، لا يجوز، خاصة ممن يؤيد الشيخ بقوة في إنكاره الغلو في الصالحين وتسميته ذلك شركاً أكبر!

فعلنا هذا ساهمنا في ضعف مصداقيتنا عند الناس، ومصداقيتنا في ذم (الغلو في الصالحين) بشكل خاص.

المسألة العاشرة: منهج البحث وسببه

لن أطيل في ذكر السبب والمنهج وأختصر هنا قائلاً: نعم كان سبب هذا البحث أنه كان لي قراءة نقدية لكشف الشبهات، أضفت عليها قراءة نقدية أخرى لخمسة مجلدات من الدرر السنية تخص العقائد[1]، مع أقوال من رسائل أخرى، وقد استخرجت ما في كتاب كشف الشبهات من محاسن، ونبهت على ما فيهما من ملحوظات حسب اجتهادي، وكنت قبل سنوات قد جمعت الملحوظات على كشف الشبهات في مسودة، وأعطيتها ثلاثة من الأخوة للاستشارة وإبداء الرأي، فقام أحدهم ونشرها ربما بحسن نية؛ وقد أنكر نشرها ولعلّه ـ إن صح أنه ناشرها ـ أراد أن يضرني، ونسي وهو (مدرس عقيدة) أن النفع والضر بيد الله ﴿وَلَا يَحِيقُ ٱلْمَكْرُ ٱلسَّيِّئُ إِلَّا بِأَهْلِهِۦ﴾، ورب ضارة نافعة، فلعلّ نشر المسودة ـ قبل سنوات بغير إذن مني ـ هو ما شجعني الآن لنشر العمل كاملاً نشراً عاماً بعد أن رأيت قوة الإقبال على تلك الورقة المنشورة مع ما فيها من أخطاء، فلعلي أشارك بنصيحة هادئة علمية عامة، بعد أن كنت أنوي تقديم هذا البحث بصفة خاصة لبعض من يعز عليّ من أسرة الشيخ ـ رحمه الله، والنصيحة العامة أفضل من الخاصة، لا سيما وأن الشيخ علم معروف مطروح منهجه ومعروضة كتبه، وليس سراً من الأسرار.

وقد غيرت العنوان المنشور قبلاً من (قراءة في كشف الشبهات) إلى (داعية وليس

(١) قلت هنا (العقائد) حسب التسمية الشائعة، وإلاّ فالأصح أن يقال (الإيمانيات) فهذه لفظة شرعية بخلاف (العقائد) أو (العقيدة) فهي لفظة عرفية وضعية، ولا مشاحة في الاصطلاح، وقد توسعت في إبطال شرعية لفظة (العقيدة) في مقدمة كتابي (قراءة في كتب العقائد) فليرجع إليه من شاء، ولولا أن الغلاة اتخذوا هذه اللفظة (أعني العقيدة) محنة يفرقون بها بين المسلمين، مع بنيانها على خصومات بعض السلف وإهمال كثير من صريح القرآن الكريم فضلاً عن السنة، لما بحثت هذه اللفظة ومدى شرعيتها.. إن معيار غلاة العقائد ـ من أي مذهب كانوا ـ أصبح معياراً مذهبياً لا معياراً شرعياً، فما يضخمه المذهب وخصومات الأسلاف فهو الدين عند الغلاة وإن سكت عنه القرآن الكريم وصحيح السنة، وما يهمله أسلافهم ويزهدون فيه هو مهجور عندهم وإن كان في صريح النصوص، وبهذا أصبح المعيار هو المذهب والأسلاف المتخاصمون وليس النصوص الشرعية، فتم تضخيم وتفريع ما يؤدي إلى بغض المسلم وتكفيره وهجره مع نهي الشرع عن ذلك، وإهمال ما يؤدي إلى الاعتصام بحبل الله ومحبة المسلم وأخوته والرحمة والإحسان وحرمة الدماء مع أمر الشرع به، وهذا سببه اتخاذ معايير مذهبية بدلاً من المعايير القرآنية، فأصبح المذهب براءة والدين تهمة.

نبياً) وأصبحت القراءة في كشف الشبهات هي الفصل الأول من هذا الكتاب، وكانت قد نُشرت أول ما نشرت في الإنترنت ـ بغير إذني ـ بعنوان: (نقض كشف الشبهات)! وهو عنوان لا أرتضيه، وقد نشرتها بعد ذلك بالعنوان الأول، كما أنها لم تطبع أيضاً قبل الآن كما ظن بعضهم[1].

(١) الغريب أنني أفاجأ من وقت لآخر بتهويل هذه القراءة، أو غيرها من الأبحاث والكتب، ومن الطرائف حول هذه القراءة في كشف الشبهات، أن مسؤولاً كبيراً في التعليم طلب مني ذات مرة نسخة مطبوعة، فلما أخبرته أن الكتاب لم يطبع، أخذ يؤكد لي أنه وصله بسند صحيح جداً!: إن وزارة أوقاف دبي بالإمارات العربية المتحدة قد طبعت من كتابي (١٠٠ ألف نسخة)! وهذا من تهويل الغلاة على المسؤولين، يأتون فيضخمون لهم الأمور ويشعرونهم بأن هذا الشخص ـــ

أهم معارك حسناء عبدالعزيز القنيعير التنويرية

مفردات العنف والتوسل بالدين(*)

أما الإرهابي الظواهري فإنه يدعو إلى الخروج على الحكّام ويعده جهاداً مبرراً ذلك بأنهم يحكمون بغير شريعة الإسلام ويوالون اليهود والنصارى وذلك في كتابه الولاء والبراء الذي نشر على شبكة الإنترنت. وهو يؤكد على ذلك حتى ليخال من يقرأ ما يكتبه أن الإسلام لا يُعنى بشيء قدر عنايته بقتل غير المسلمين وإشاعة الفتنة في جنبات المجتمع المسلم.

لغة العنف التي تتوشى بمفردات تنضح دموية وقسوة تجاه الآخر المختلف أياً كان دينه أو مذهبه أو انتماؤه مما أصاب العقل العربي والثقافة العربية بمقتل، فلقد كانت هذه اللغة الثائرة والمنفلتة سلاحاً استخدمه الثوار والأصوليون والحزبيون على السواء طوال النصف الثاني من القرن المنصرم، وكان هؤلاء جميعهم يتوسلون بالدين في مسعاهم إلى نشر رؤاهم وأفكارهم، وكان الاجتراء على الدين وعلى النص الديني بإسباغ صفاته على من لا يستحقها ظاهرة واضحة في ثقافتنا العربية خلال تلك الفترة وما تلاها، ولعلّ ذلك الاجتراء مما توارثه العرب منذ حقبة الخوارج في حربهم على علي بن أبي طالب عندما رفضوا نتيجة التحكيم وقالوا مقولتهم الشهيرة «لا حكم إلاّ الله» فما كان من علي إلاّ أن قال: إنها «كلمة حق يراد بها باطل». وما أكثر ما شاع بيننا من كلمات باطلة ضلت طريقها إلى الحق وهي تسعى لتحقيق مآرب أخرى.

يحكي بعض ممن عاصر حقبة المد القومي أنه عندما حُمل أحد الزعماء العرب الذي قتل وعذب ونكل بالآلاف من أبناء شعبه إلى مثواه الأخير خرجت الجموع الهادرة ثم الصحف في اليوم التالي حاملة قوله تعالى ﴿يَٰٓأَيَّتُهَا ٱلنَّفْسُ ٱلْمُطْمَئِنَّةُ ﴿٢٧﴾ ٱرْجِعِىٓ إِلَىٰ رَبِّكِ رَاضِيَةً

(*) المصدر: جريدة الرياض، التاريخ ١٤٢٥/٥/٣هـ.

مَّرْضِيَّةً ﴿٢٨﴾ فَٱدْخُلِي فِي عِبَٰدِي ﴿٢٩﴾ وَٱدْخُلِي جَنَّتِي﴾ (الفجر: ٢٧-٣٠) فأي اطمئنان مع كل ذلك الكم من الدماء البريئة المراقة؟! وعندما توفي أحد الزعماء العرب الذي كانت له ممارسات لا تقل دموية عن ممارسات سابقة، خرج علينا أحد المثقفين في الدورية التي يصدرها الاتحاد الذي يرأسه بمقال اتخذ له عنواناً قوله تعالى: ﴿وَٱلنَّجْمِ إِذَا هَوَىٰ﴾ (النجم: ١).

وفي السياق نفسه يذكر أن رئيس المخابرات في بلد عربي ثوري وكان معروفاً بدمويته وإجرامه كُتب على قبره بعد انتحاره قوله تعالى: ﴿وَلَا تَحْسَبَنَّ ٱلَّذِينَ قُتِلُوا۟ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ أَمْوَٰتًۢا ۚ بَلْ أَحْيَآءٌ عِندَ رَبِّهِمْ يُرْزَقُونَ﴾ (آل عمران: ١٦٩)، ولا ننسى صداماً الذي كتب (الله أكبر) على علم العراق وادعى أنه من نسل الرسول إبان تحرير الكويت!! هذا علاوة على أن إسباغ صفة الشهيد تلك الصفة مثل صكوك الغفران التي كان يحتكرها الكهنة ويسبغونها على من يريدون، ولهذا لم نعجب حين انبرى بعض من المثقفين العرب فأسبغوا صفة الشهيد على عدي وقصي صدام حسين على الرغم من كل الجرائم التي ارتكباها في مخالفة صريحة لمفهوم الشهادة وأسسها وكيفيتها، كما نص على ذلك القرآن الكريم، فليس القتل سبباً كافياً لأن يكون صاحبه شهيداً وإلا لاعتبرنا كل من يقتل ـ أياً كان سبب قتله، حتى لو كان قتله تنفيذاً لحد من حدود الله ـ شهيداً، كما يحلو الآن لأرباب الإرهاب أن يزرعوه في أذهان الصبية المغرر بهم.

أما الأصوليون المتشددون فإن مفردات العنف تتشكل في مستويات خطابهم الذي يتوسل بالدين في شقين منه، الشق الأول شق الترهيب والتخويف من عدم القيام بما يتوجب عليهم من إنكار للمنكر وقتال المخالفين وما يترتب على ذلك من العذاب في الدنيا والآخرة، والشق الثاني ترغيبهم بنعيم الآخرة الذي سيحظون به بصحبة الحور العين إن هم جاهدوا الكفار والمنافقين ومن ثم نالوا الشهادة. فلقد علمن الإسلاميون المتشددون الإسلام حيث اتخذوه وسيلة تنظير وقرأوه بوحي من أحوالهم السياسية وأحوال العالم من حولهم، وأسقطوها عليه ثم استخرجوا منه «حكماً إسلامياً» هو في الواقع «هواهم السياسي» ذو المفردات الدينية التي زجوا بها في معاركهم السياسية فحولوا بذلك تلك المفردات الدينية عن مراميها ودلالاتها التي جاء بها القرآن الكريم.

وفي غمرة حماس أولئك للدين والولاء له يحرضون أتباع فكرهم على أوطانهم ويدعونهم إلى الانسلاخ عنها والانتماء إلى الدين لا للوطن، يقول أحد المشتغلين في الحركات الإسلامية: «لا يصح لا في العقل ولا في النقل أن تصبح الرابطة بين المسلمين راجعة إلى الوطنية والحدود الإقليمية، ويجب على مسلمي العالم أن يتحدوا ضد هذا

التلاعب السخيف بعقول المسلمين» «علي جمعة Islamonline»، وقد سبقه إلى هذا سيد قطب في كتابه «معالم في الطريق» حيث عقد لذلك فصلاً بعنوان «جنسية المسلم وعقيدته» ومما جاء فيه قوله: «وطن المسلم الذي يحن إليه ويدفع عنه ليس قطعة أرض، وجنسية المسلم التي يعرف بها ليست جنسية حكم، وعشيرة المسلم التي يأوي إليها ويدفع عنها ليست قرابة دم»، ص ١٤٤.

وهذا التحريض يخالف كلية ما أمر به الإسلام من جمع الصفوف وتوحيد الكلمة وعدم الفرقة ﴿وَٱعْتَصِمُواْ بِحَبْلِ ٱللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُواْ﴾ (آل عمران: ١٠٣)، وإن وحدة المسلمين في أوطانهم سبيل إلى وحدتهم ككتلة إسلامية واحدة، وحماسهم هذا هو الذي يجعلهم يحرضون أتباعهم على زعزعة الأمن في أوطانهم وقتل الأبرياء وسفك الدماء في خلط عجيب وعدم تفريق بين الجهاد والاعتداء! ويتوسلون إلى ذلك بقوله تعالى: ﴿فَقَٰتِلْ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ لَا تُكَلَّفُ إِلَّا نَفْسَكَ وَحَرِّضِ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾ (النساء: ٨٤).

وفي دعوتهم إلى هذا النوع من الجهاد لا يستشهدون بآية قد تحوي إدانة لأفعالهم أو تنبيهاً لخلل منهجهم كقوله تعالى: ﴿وَقَٰتِلُواْ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ ٱلَّذِينَ يُقَٰتِلُونَكُمْ وَلَا تَعْتَدُوٓاْ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُحِبُّ ٱلْمُعْتَدِينَ﴾ (البقرة: ١٩٠)، فقد حصرت الآية القتال فيمن قاتل المسلمين ثم أمرتهم بعدم الاعتداء. وقد خالف سيد قطب الآية في حصرها القتال أو الجهاد فيمن يبدأ بقتال المسلمين فقال «والمهزومون روحياً وعقلياً ممن يكتبون عن الجهاد في الإسلام (...) يحاولون أن يحصروا الجهاد فيما يسمونه اليوم (الحرب الدفاعية) والجهاد في الإسلام أمر آخر لا علاقة له بحروب الناس اليوم ولا بواعثها..» معالم في الطريق.

إن هذا الفهم المفخخ لآيات القرآن يقوم على اختيار نص ديني يبتر من سياقه ومن ثم يُضفى عليه تفسير جديد ليبدو ملزماً ومقنعاً للصغار الذين يلهبون مشاعرهم بأفكار يعتقدونها نابعة من الدين الحق لا من الدين المسيس لتحقيق أهداف الإرهاب وغاياته.

وتحفل الوثيقة التي وجدت في حقيبة محمد عطا، أحد إرهابيي الحادي عشر من سبتمبر، بكثير من المعاني والقيم الإسلامية الرفيعة فضلاً عن الآيات القرآنية الكريمة وهو ورفاقه في طريقهم لتنفيذ عمل يتنافى وأصل الدين ويتقاطع معه وهو قتل الأبرياء والاعتداء اللذين نهى عنهما الإسلام، ووثيقة الموت هذه تتوسل كغيرها بالنص الديني لتقوية عزيمة الخاطفين وتذكرهم بالرسول في حربه الكفار وتأمرهم بالابتسام والاطمئنان لأن الله مع المؤمنين والملائكة تحرسهم وهم لا يشعرون!! ويبلغ الاجتراء قمته عندما

يأمرونهم بأن يكون آخر كلامهم: «لا إله إلاّ الله محمد رسول الله» وبعدها سيكون «اللقاء في الفردوس الأعلى برفقة الله» فمن هم حتى يحظوا بهذه المنزلة التي لن يبلغها إلاّ من أراد له الله ذلك الشرف، وكيف ينالها قاتل ومعتدٍ ممن صرح الله سبحانه بعدم حبه لهم في قوله ﴿وَلَا تَعْتَدُوٓاْ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُحِبُّ﴾ (البقرة: ١٩٠).

أما الشهادة فقد جعلها أولئك المتشددون الذين يزينون الإرهاب للشباب هدفاً حتى لو أفضت إلى موت مجاني واعتداء على الأبرياء وزعزعة لأمن الأوطان، وحلم الشهادة هو الذي زوّد بن لادن والحركات الأخرى المتطرفة بالعديد من الانتحاريين المتهافتين على احتلال مكان معين وخاص لهم في الجنة، في حين يرغب قادتهم في العيش حتى أرذل العمر كي يستولوا على السلطة لإقامة دولة دينية على غرار نمط دولة طالبان، كما ينأون بأبنائهم عن هذا المصير المظلم الذي أدمى قلوب كثير من الآباء والأمهات.

يقال إن وراء كل معركة قضية ما تنمو وتكبر في عقل راجح فتصاحبها الحكمة والشجاعة والحق والعدل، وتنمو في عقل طائش فترافقها المخاتلة والتهور والخيانة والحقد، وهذا ينطبق كثيراً على بعض ممارسي العمل الإسلامي.

إن تدقيقاً في موقف الإسلام من مظاهر العنف التي تسود العمل السياسي الإسلامي يوضح مخالفة أولئك القائمين عليه لما نص عليه الإسلام من عدم الاعتداء ومنع الظلم والجور والدعوة إلى وحدة الصف ونبذ الفرقة، وإن أي شرعنة للاعتداء والعنف والإرهاب يمثل خرقاً صارخاً لتعاليم الإسلام؛ ذلك أن الرحمة والعطف واللين وغيرها من المفاهيم تعد الأساس والركيزة الأولى في تحقيق الأهداف والمقاصد الشرعية ومصداق ذلك قوله تعالى مخاطباً موسى وهارون ﴿ٱذْهَبَآ إِلَىٰ فِرْعَوْنَ إِنَّهُۥ طَغَىٰ ﴿٤٣﴾ فَقُولَا لَهُۥ قَوْلًا لَّيِّنًا لَّعَلَّهُۥ يَتَذَكَّرُ أَوْ يَخْشَىٰ﴾ (طه: ٤٣-٤٤).

فإذا كان الله سبحانه أمر نبيه باتباع اللين والرفق مع فرعون وهو من هو في الطغيان والجبروت والادعاء بأنه ربهم الأعلى، فإنه من الأولى أتباعه مع غيره ممن لم يبلغوا مقدار ذرة من طغيانه وجبروته، غير أن الحركات الإسلامية تتخذ الدين وآيات القرآن مطية لتحقيق مآربها السياسية، فسيد قطب في دعوته إلى الانفصال عن المجتمع «الجاهلي» يدعو أتباع مذهبه إلى الاستعلاء أي الترفع عن المجتمع والابتعاد عنه واعتزاله، يقول في هذا «إن أولى الخطوات في طريقنا هي أن تستعلي على هذا المجتمع

الجاهلي وقيمه وتصوراته وألاّ نعدّل نحن في قيمنا وتصوراتنا قليلاً أو كثيراً لنلتقي معه في منتصف الطريق كلا إننا وإياه على مفرق الطريق وحين نسايره خطوة واحدة فإننا نفقد المنهج كله ونفقد الطريق» ص ١٩.

ويستشهد لدعوته هذه بقوله تعالى ﴿وَلَا تَهِنُوا وَلَا تَحْزَنُوا وَأَنتُمُ الْأَعْلَوْنَ﴾ (آل عمران: ١٣٩). وهي الآية التي أنزلها الله سبحانه تعزية للمسلمين على ما أصابهم في أحد. فقال لهم وأنتم الأعلون أي بالغلبة على الكافرين، ولا تضعفوا عن قتال الكفار ولا تحزنوا على ما أصابكم في أحد، مما يعني أن سيد قطب أنزل أبناء مجتمعه منزلة الكفار الذين قاتلوا المسلمين في أحد!!! ثم يعود سيد قطب إلى التحريض على الحكام والأنظمة السياسية فيقول «ويحسبون أنهم يسدون إلى هذا الدين جميلاً بتخليه عن منهجه وهو إزالة الطواغيت كلها من الأرض (...) بعد تحطيم الأنظمة السياسية الحاكمة أو قهرها حتى تدفع الجزية وتعلن استسلامها». والغريب أن سيد قطب في دعوته هذه يستلهم الدين وقواعده وأسسه لزعزعة أمن المجتمع واستقراره وزرع بذور الفرقة بين أفراده! أي إن ما يستشهد به حق يريد به باطل حسب تعبير علي بن أبي طالب.

وفي السياق نفسه أي استعداء أبناء المجتمع المسلم على الحكام ما أفتى به راشد الغنوشي زعيم حزب النهضة التونسي من جواز قتل الحاكم المسلم إذا خالف الشريعة الإسلامية ولذا حرض على قتل السادات بقوله: «فعلى كل فرد من أفراد الأمة أن يعمل للخلاص منه (أي السادات) لأن وجوده على رأس الدولة يؤدي بحد ذاته إلى الفتنة حتى لو كان ذلك عن طريق الاستعراض أي القتل غيلة». وإن كان السادات قد استفز مشاعر العرب كلهم بتطبيع العلاقات مع إسرائيل فإن ذلك لم يكن مبرراً للتحريض على قتله علاوة على أنه إن كان ما فعله السادات يقود إلى الفتنة ـ حسب تعبير الغنوشي ـ فماذا يمكن أن نسمي ما يدعو إليه الغنوشي وسيد قطب قبله.

أما الإرهابي الظواهري فإنه يدعو إلى الخروج على الحكام ويعده جهاداً مبرراً ذلك بأنهم يحكمون بغير شريعة الإسلام ويوالون اليهود والنصارى وذلك في كتابه الولاء والبراء الذي نشر على شبكة الإنترنت. وهو يؤكد على ذلك حتى ليخال من يقرأ ما يكتبه أن الإسلام لا يُعنى بشيء قدر عنايته بقتل غير المسلمين وإشاعة الفتنة في جنبات المجتمع المسلم، ويسوق ذلك في لغة دموية فاشية قاسية كما في قوله «اذبح كما يذبحون واقتل كما يقتلون» ونلاحظ أن هذه الجماعات تستعذب استعمال كلمة ذبح لأنها تصور الضحية كما لو أنه حيوان لأن الذبح من لوازم الحيوان لا الإنسان كما أن فيه قسوة

ووحشية عندما يمارس ضد الإنسان. وهو ما يتناسب تماماً وعقيدة هؤلاء المجرمين الذين ينزعون إلى تصرفات الغاية منها تشويه الدين الإسلامي وتصويره على أنه دين وحشي لا دين رحمة، بما يصب في مصلحة أعدائه.

ويبلغ الاعتداء على النص الديني ذروته عندما يتخذ الظواهري قوله تعالى ﴿قَاتِلُوا الَّذِينَ يَلُونَكُم مِّنَ الْكُفَّارِ﴾ (التوبة: ١٢٣) مقدمة لدعوته إلى جهاد العدو القريب قبل العدو البعيد حيث يعلن أنه «لن تحسم ولن تفتح القدس إلاّ إذا حسمت المعركة في مصر والجزائر، وإلاّ إذا فتحت القاهرة... وإن قتال العدو القريب أولى لأنه العدو الأقرب» ويستدل على ذلك بالآية السابقة، ولعلّ هذه الدعوة هي التي حملت بن لادن وزمرته المجرمة على أن يحولوا إرهابهم إلى بلادنا لأنهم يعتبرونها عدواً قريباً، وذلك بعد أن ينسوا وضيق عليهم الخناق في دول الغرب.

إن المشروع الإسلاموي قوامه أصولية بدائية تتبرأ منها الأكثرية الساحقة من المسلمين المتنورين والمعتدلين. ولهذا فعلى العالم الإسلامي قادة ومفكرين وأحزاباً أن يستعيدوا الإسلام ممن خطفوه، ويحاسبوا الذين أساءوا له حساباً عسيراً ولا سيما أولئك الذين غرروا بالشباب الذين ذهبوا إليهم يمشون على أقدامهم وعادوا إلى أهليهم جثثاً ونعوشاً، ناهيك عن الذين عادوا إلى أوطانهم قنابل موقوتة تشيع الرعب والقتل والموت في كل مكان.

التعددُ ظلمٌ وظلماتٌ!

أباح الله تعدد الزوجات وقيده بشرط العدل، إذ قال ﴿وَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تُقْسِطُوا فِي الْيَتَامَىٰ فَانكِحُوا مَا طَابَ لَكُم مِّنَ النِّسَاءِ مَثْنَىٰ وَثُلَاثَ وَرُبَاعَ ۖ فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تَعْدِلُوا فَوَاحِدَةً﴾ (النساء: ٣)، وفسر ابن كثير هذه الآية بقوله إنه إذا كان تحت حجر أحدكم يتيمة وخاف ألاّ يعطيها مهر مثلها فليعدل إلى ما سواها من النساء فإنهن كثير ولم يضيق الله عليه، ثم أخبر الله سبحانه أن المعددين لا يستطيعون العدل بين النساء ﴿وَلَن تَسْتَطِيعُوا أَن تَعْدِلُوا بَيْنَ النِّسَاءِ وَلَوْ حَرَصْتُمْ ۖ فَلَا تَمِيلُوا كُلَّ الْمَيْلِ فَتَذَرُوهَا كَالْمُعَلَّقَةِ﴾ (النساء: ١٢٩)، ذكر بعض المفسرين أن عدم القدرة على العدل تعني الحب والمعاشرة الزوجية لأن ذلك ليس بيد الزوج، وفي هذا ما فيه من أذى للزوجة متى علمت أن زوجها لا يحبها كضرتها ولا يرغب في معاشرتها، وذكر بعض المفسرين أن معنى قوله تعالى: ﴿ذَٰلِكَ أَدْنَىٰ أَلَّا تَعُولُوا﴾ أي أقرب ألاّ

تظلموا، والعول هو الجور أي الظلم، فالهدف إذاً عدم ظلم الزوجة والميل عن الحق عند الزواج بأخرى أو أخريات. وروى قتادة عن النضر بن أنس عن بشير بن نهيك عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «من كانت له امرأتان فلم يعدل بينهما جاء يوم القيامة وشقه مائل».

وقد كثر في الآونة الأخيرة الترويج لتعدد الزوجات عبر وسائل عدة منها:

١ ـ إن التعدد أصل في الزواج الذي سنه الإسلام، ولا معنى لتقييده بالحاجة كمرض الزوجة وما شابه ذلك، بل هو أصل في حال كون الرجل قادراً على العدل في النفقة فقط وليس في الحب أو المعاشرة! وبناء على هذا الرأي فكل من آنس في نفسه القدرة المادية والعدل بين الزوجات في الإنفاق فله أن يعدد ما شاء، حتى وإن أفضى به ذلك إلى التزوج بأكثر من أربع زوجات، حيث يطلق إحدى الأربع ليكمل النصاب بأخرى وهكذا.

٢ ـ الزعم بأن من لا يعدد ضعيف الشخصية يخشى زوجته فلا يقدم على الاقتران بغيرها! ولا ينفك أصدقاؤه يعيرونه ويسخرون منه، حتى يصبح موضوع الزواج مجال رهانات وتحديات بينهم.

٣ ـ الإدعاء بأن من يرفض التعدد يخالف الله ورسوله!! وليس لأنه يعي ما يرتكبه الرجال من ظلم وجور بحق الزوجات وأبنائهن من عدم العدل والمساواة، ضاربين عرض الحائط بشرط العدل، كما أن بعض الرجال يعددون دونما حاجة تضطرهم إلى ذلك! لذا يقبل بعضهم على التعدد حتى لا يتهم بمخالفة الدين.

٤ ـ إقامة زواج جماعي لمن يرغب في الزواج من زوجة ثانية، وكان هدفه المعلن معالجة العنوسة كما حدث في منطقة الإحساء، وقد بدأ ذلك بعد إجراء دراسة يزعمون أنها استهدفت ١٨٠ فتاة تجاوزن سن الثلاثين، إذ وافقت ٧٨% منهن على الارتباط برجل متزوج، وإن ٦١% منهن وافقن على تحمل بعض الأعباء المالية! لكن ذكر أن الذين تزوجوا كانوا شباباً في العقد الثالث من العمر أو اقل ولم يتزوج أحدهم فتاة تكبره ممن لم يتزوجن. مما يؤكد أن ما قيل حيلة ليس إلاّ.

٥ ـ إنشاء جمعية في ينبع للتعدد ـ وقد تتبعها جمعيات في مناطق أخرى ـ بذريعة القضاء على العنوسة، تلك العنوسة التي أصبحت شماعة تعلق عليها الرغبات التي أفلت عقالها، فأصبح كل من أراد اجتراح أسلوب جديد لتبرير التعدد احتج بالعنوسة، تلك

الحجة التي أصبحت لفرط سماجتها نكتة سخيفة، ذلك أن معظم المعددين لا يتزوجون إلاّ من كانت في العشرين أو تحتها، بل أباح بعضهم في الآونة الأخيرة زواج من هي في العاشرة متى كانت تطيق الزواج وتقدر عليه، وتلك ليست نكتة سخيفة بل طامة كبرى، يمكن ضمها إلى باقي الطوام المتعلقة بالزواج التي أصبح مجتمعنا يتفرّد بها لكثرة من يجتهدون لإيجاد مبررات للتعدد.

٦ ـ ظهور قنوات فضائية تروج للتعدد بأنماط مختلفة من مسيار ومسفار ومصياف ووناسة وإنجاب وغير ذلك، وكذلك تخصيص أرقام في الهاتف الجوال ترسل رسائل تحث على الزواج والتعدد، حتى يعتري المتلقي لتلك الرسائل العجب متسائلاً منذ متى كانت نساؤنا وفتياتنا ورجالنا يتزوجون عبر وسطاء، بل متى كانت الفتيات السعوديات يبحثن عن الزواج عبر الإعلان عن أنفسهن في تلك القنوات المشبوهة التي تشبه في أهدافها قنوات الدعارة في بعض البلدان، لا أعتقد أن فتاة أو امرأة سوية تلجأ لهذا الأسلوب، ولا ننسى أن بعض أصحاب تلك الهواتف يرسلون مندوبات للترويج لهم في المدارس والجامعات، مما يعتبر انتهاكاً صارخاً للقيم المجتمعية والسرية التي لن يروقها التغرير ببناتها اللاتي قد يتصلن ـ فضولاً أو جهلاً ـ بمروجي الزواج الذين قد لا يكونون أمناء على أولئك الفتيات. لقد فرض أولئك على المجتمع ثقافة جديدة وغريبة ومريبة، تشكل خطورة على أمن المجتمع، لا بد من إغلاقها إذ لا يقل خطرها عن خطر قنوات السحر والشعوذة. ولا يزال أصحابها يدعون أنهم يقومون بذلك لوجه الله وليس لهدف مادي، وهو ادعاء غير صحيح.

٧ ـ الدعوة إلى السماح بالزواج من الأجنبيات وتسهيله على المواطنين (دعا لذلك أحد أعضاء مجلس الشورى) بحجة حماية أبناء السعوديين الذين يتزوج آباؤهم ويتركونهم في الخارج، وتلك كلمة حق يراد بها باطل، فالزواج من الأجنبيات منتشر على الرغم من شروطه الصعبة، فكيف سيكون الوضع لو سهلت شروطه وأطلقت حرية الزواج بهن دونما ضوابط؟

إن الذين يريدون معالجة مشكلة قلة من الأبناء الذين يعيشون في الخارج نتيجة تهور ولا مسؤولية من أنجبهم، لا يعلمون أنهم يخلقون مشكلات أخرى للوطن وللمواطنين، حيث سيتزايد تطليق المواطنات وتعدد الزوجات الأجنبيات، وبدلاً من أن يتزوج الرجل مواطنة واحدة أو حتى يعدد بمواطنات، سيتزوج بمهر المواطنة أربع أجنبيات، وربما نوع جنسيات الزوجات مما سينعكس سلباً حتماً على أبنائه منهن، فضلاً

عن تفاقم مشكلات العنوسة والطلاق التي أصبحت تمثل ما يشبه الظاهرة فكيف سيكون الحال لو سُهّل أمر الزواج من الأجنبيات؟ بل وسوف تزيد معدلات البطالة لشبابنا لأن الزوجات اللاتي سيكتسبن الجنسية سيأتين بأقربائهن وربما كل أهل قراهن للعمل هنا، وغير ذلك من الإشكالات التي نرى بعضها ماثلاً وليس أقلها الابتزاز والخطف والسجن والأمراض الجنسية التي يصاب بها أولئك المتهورون من الشباب وكبار السن.

إنه إذا كان يوجد بيننا من يستهين بأمر الزواج فيتزوج من أراد ومتى أراد وكيفما أراد دون أدنى إحساس بالمسؤولية الأسرية أو الوطنية، فلا ينبغي تشجيعه على ذلك، بل يجب الحد من تلك الزيجات بسن قوانين صارمة ليس أقلها منعه من السفر ومصادرة جواز سفره والتشهير به، كما جاء في توصية بعض المعنيين بهذا الملف.

ينبغي الإقرار بأن مسألة تعدد الزوجات بالنسبة لكثير من المسلمين في الوقت الحاضر لم تعد ترتبط بالتعليمات الدينية أكثر من ارتباطها بالرغبات الشخصية للرجال الذين يعددون. وهم عندما يحتجون بالنبي ﷺ يتجاهلون أنه انطلق في زيجاته من مبدأ الحرص على الدين والسعي إلى استمراره بخلق علاقات مصاهرة ونسب تحميه وتقدم العون له، وبما أن تصرفاته كانت محكومة بالإرادة الإلهية، فلا مجال لمقارنة أنفسهم به.

لكن ما المبررات التي يحتج بها من يدعو للتعدد؟

١ ـ القضاء على العنوسة، ومساعدة الأرامل والمطلقات وذلك غير صحيح فما زالت العنوسة ضاربة أطنابها في مجتمعنا، ولم يحدث أن سمعنا أن معدداً تزوج واحدة في الأربعين أو حتى في الثلاثين ممن لم يسبق لهن الزواج، والأمر نفسه ينطبق على المطلقات والأرامل، فمعظم المعددين يتزوجون فتيات صغيرات في السن، أما الأرامل والمطلقات فإن ذلك لو حدث فلا بد أن تكون المرأة صغيرة أو ذات جمال أو مال، أي إن المعدد يقدم مصلحته على مصلحة المرأة التي يريد الزواج منها إضافة إلى زوجته الأولى.

٢ ـ (... أن المرأة تعتريها حالات كالدورة الشهرية والحمل والولادة إلى غير ذلك من العوائق المانعة من قيامها بأخص لوازم الزوجية، والرجل مستعد للتسبب في زيادة الأمة فلو حبس عليها... لعُطلت منافعه...)!!!

٣ ـ تحسين النسل؛ حيث (يوجد رجال نجباء ونابغون، والنابغة إذا تزوج أكثر من واحدة أنجب نابغين يزيدون من قوة الأمة وتفوقها...).

٤ ـ تفريغ المرأة المشتغلة في العلم والبحث والدراسات العليا، مع احتفاظها بحقها في الزوج والبيت والأبناء، أي (إنها تحصل على نصف زوج أو ثلثه أو ربعه)!! ولو كان ذلك صحيحاً لما نجحت كثير من الباحثات وأستاذات الجامعة والطبيبات وغيرهن ممن يعملن في المجال العلمي، في حياتهن الزوجية وفي المجال العلمي الذي يشتغلن عليه، وهن أمهات وزوجات لرجال غير معددين.

٥ ـ إنزال الرجال منزلة القديسين والأنبياء الذين يجب أن يتقاسم عدد من النسوة بركاتهم وينلن شرف العيش في حماهم، وهذا الأمر لا تسمح به إلاّ الزوجات اللاتي تغلبن على مشاعر الأنانية وحب الذات، فتسمح لثلاث أخريات مشاركتها ذلك النعيم الذي تتمرغ فيه في حمى ذلك الزوج (النابغة) الذي يعطي كل واحدة منهن ٢٥% من فضائل العيش في كنفه!!

أخيراً، ذكر أحد الفقهاء المعاصرين أن (القدرة المادية شرط لاستخدام رخصة تعدد الزوجات؛ لأنه لا يحل شرعاً الإقدام على الزواج سواء من واحدة أو أكثر إلاّ بتوافر القدرة على الإنفاق على الزوجة وتحمّل تكاليف الزواج ومؤونة العيش.. ومتى اختل هذا الشرط حرم على الرجل الإقدام على الزواج لقوله «يا معشر الشباب من استطاع منكم الباءة فليتزوج». والباءة: مؤونة الزواج).

ولهذا يعترينا العجب من الفقراء الذين يعددون لينتهي بهم الحال إلى التسول هم وأبناؤهم (كما تظهرهم الصحف)، إذ كيف يعطي أولئك المعددون أنفسهم الحق في التعدد مع قلة إمكاناتهم المادية فينجبون عدداً كبيراً من أطفال ينشأون وهم يقاسون مرارات الفقر والحرمان مما يتمتع به أقرانهم.

والقدرة كما أراها تشمل أيضاً القدرة على تربيتهم والعناية بهم، فلو ملك المعدد المال الوفير كيف له أن يربي ذلك الجيش الذي قد يربو على العشرين أو الثلاثين وربما أكثر، وقد يصل به الأمر إلى عدم تذكر أسمائهم فينسبهم إلى أمهاتهم، مما يؤدي إلى إشاعة المشاكل والحقد والبغضاء بين الأبناء والأمهات، وذلك كله ينعكس على المجتمع الذي ينبغي أن يحظى بأفراد أصحاء نفسياً لا يعانون الظلم وبخس الحقوق من أقرب الناس إليهم، التعدد يلحق الظلم بالزوجة الأولى وأبنائها، لأن الأزواج ـ إلاّ من رحم ربي ـ لا يستطيعون العدل مهما حاولوا.

المبالغة في التعدد دون قيد أو شرط جعلت أحدهم يعلن في إحدى القنوات

مفتخراً أن (تحت يديه حسب تعبيره ست عشرة امرأة، أربع ما زلن على ذمتهن وأربع طلقهن طلقة واحدة، وأربع طلقهن طلقتين، وأربع طلقهن ثلاث طلقات، قد ترجع إحداهن أو أكثر إليه فيما لو تزوجت آخر وطلقها)، أي زوجات تحت الطلب، هذه الفوضى التي يرتكبها بعض الحمقى والمستغلين للنساء يجب أن يوضع لها حد بتقنين التعدد وربطه بالحاجة إليه والقدرة المادية على فتح أكثر من بيت والإنفاق على الجميع بما يحقق مبدأ العدل الذي اشترطه الإسلام.

فضاء الخرافة وبائعو الأوهام

طالعتنا صحف الأسبوع المنصرم بخبر إنقاذ رجال سيدة من الغرق في منطقة حائل، وكان ما قام به أولئك محل ثناء الجميع وعلى رأسهم الملك عبدالله، الذي قلدهم وسام الملك عبدالعزيز تقديراً لشجاعتهم. وكانت وسائل الإعلام قد تناولت الحدث مصحوباً بالصور، وكان مما ذكرته إحدى الصحف أن المرأة تمنعت وقاومت الرجل الذي أراد إنقاذها، وبغض النظر عن مدى صحة هذه المعلومة، إلاّ أن بعض القرّاء أشادوا برفضها، ومما كتبه أحدهم قوله: (والله إنها بنت رجال مبروك لزوجها، يعني امرأة تقاوم الشاب وهو يريد إنقاذها، وتفضل الموت ولا يلمسها أحد!!!) فيرد عليه آخر بقوله: (هل هذا يعقل، تشوف البنت راح تغرق وتقول هل يجوز وإلاّ ما يجوز؟؟؟ لا وباقي يكلم الشيخ عشان يفتي له ينقذها أو لا)!! أما الآخر فيعلق قائلاً (تشوفون بكرة العلمانيين يدخلون السباحة للنساء في المدارس وغيرها، فعلاً تراهم نهازين فرص ويستغلون المصائب لتمرير أفكارهم)!!

الكلام أعلاه ليس إلاّ نتاج فكر تربت عليه أجيال عديدة، يؤمن بعضهم إيماناً مطلقاً بأنه خير للمرأة أن تموت من أن يمسك بها رجل لإنقاذها، وبعضهم الآخر يتردد كثيراً في إنقاذ المرأة عندما تتعرض لخطر ما خوفاً من لمسها، أو من اتهامه بها، حتى إن الرجل الذي أنقذ الغريقة (حسبما ورد في صحيفة الوطن) قال له بعض الحضور عندما همّ بإنقاذها إنها امرأة، لكنه سارع إنقاذها ولم يبال بما قالوه له،وكأن المرأة لا تستحق الحياة، ولا أظن أن رجلاً سوياً قد يساوره أي شعور في تلك اللحظات التي يهب فيها لمساعدة امرأة في خطر سوى الشعور بمسؤولية إنقاذها لا غير، لكن الذين لا يحسنون الظن بأبناء الوطن يصرون على أن يظهروهم بمظهر الوحوش الضارية التي تفتك بفريستها عند أدنى فرصة سانحة.

إن هذا المفهوم الذي يروج كثيراً في القنوات والمواقع الصحوية، وفي أشرطة بعض الدعاة، يتجاهل أموراً كثيرة تتعلق بحياة الإنسان، وهي أن الإنسان لحظة الخطر لا يفكر بشيء سوى في نجاته من الموت، وهو أمر فطري لا يتناقض أبداً مع الدين، بل يتسق كثيراً مع تعلق الناس بالحياة وحرصهم عليها سواء أكانوا متدينين أم غير متدينين، كما أن الله قال ﴿وَلَا تُلْقُوا۟ بِأَيْدِيكُمْ إِلَى ٱلتَّهْلُكَةِ﴾ (البقرة: ١٩٥) فالإنسان مأمور بالمحافظة على حياته وعدم تعريضها للخطر المفضي إلى الموت، ولهذا فإن رفض المرأة ـ إن صح ما يدّعون ـ يتعارض مع هذا الأمر الإلهي، ثم هناك قاعدة فقهية يتجاهلونها بل يغيبونها وهم يؤكدون على تفضيل المرأة الموت على أن ترتكب محظوراً كلمس المنقذ لها، وهي إن الضرورات تبيح المحظورات، وحتى المنقذ لشخص واحد من الموت كرمه الله بأن جعله بمنزلة من أحيا أمة من الناس (من قتل نفساً بغير نفس أو فساد في الأرض فكأنما قتل الناس جميعاً، ومن أحياها فكأنما أحيا الناس جميعاً)!

ومع كل هذا لا نزال نسمع ونقرأ ما يروجه البعض في مواقعهم عن نساء فضلن الموت على أن ينقذهن رجل غريب عنهن، فقد ورد في أحد المواقع قول أحدهم (يقول لي أحد الإخوة في الحج: أنه وسط الزحام في طواف الوداع وكان الناس يموجون في بعض تعثرت فتاة فسقطت على الأرض، وبينما كان الناس وسط الموج الجارف كادوا أن يطأوها فمد أحد الرجال يده ليمسك بها، فوالله سحبت يدها منه وكأن في يده النار، فأي حياء ذاك الحياء ترى الموت ثم تسحب يدها، فأي نفوس تلك النفوس فلله درهن!).

فهل يصدق عاقل هذه الخرافة، وكيف ترفض تلك المرأة مساعدة الرجل وتفضل الموت دهساً بالأقدام على إمساكه بيدها؟ ألا يتناقض هذا مع المفاهيم الدينية والفطرية؟ ثم ألاَ يدخل هذا في خطاب الخرافة الموجه للمرأة الذي يتخذونه وسيلة للترغيب والترهيب حتى وإن ناقض العقل والمنطق؟

ويذكر ذلك الرجل قصة أخرى قائلاً (إنه كان في رحلة عملية لبنجلاديش مع فريق طبي وأقاموا مخيماً لعلاج العيون، فجاءت امرأة مع زوجها وهي تبكي وترتجف، فظن الطبيب أنها تتألم مما بها، فقال زوجها إنها لا تبكي من الألم بل لأنها ستضطر إلى كشف وجهها لرجل أجنبي، وإنها لم تنم البارحة من القلق، وتقول: أترضى أن أكشف وجهي...)! وكان يمكن تصديق هذا لو أن المتحدث ذكر أن المرأة سعودية، أما أن تكون من بلد اعتادت نساؤه كشف وجوههن، فإن ذلك يصعب تصديقه!

كما يورد ذلك المتحدث قصة أم محمد التي راجت في بعض القنوات والمواقع، وهي التي كانت ترافق معلمات وعندما طلبن من السائق أن يضع أغنيات نهرتهن، ثم وقع حادث توفيت على أثره المعلمات اللاتي تورطن في سماع الأغنيات، لكن الخرافة حرصت على إبقاء السائق حياً كي يسرد تفاصيل ما حدث في غاية الدقة وهو يصارع الموت ويثني على أم محمد التقية الورعة ويطلب منهم المسارعة لإنقاذها فيما هو يسلم الروح، لذا فإن المعلمات عوقبن جراء سماع الأغنيات بتعجيل الموت، وبتكشفهن أمام الرجال الذين سارعوا لنجدتهن، أما أم محمد فقد بقيت ملفوفة بعباءتها وكأنما يداً رحيمة حملتها برفق وألقتها على جانب الطريق، وكانت هي أيضاً تصارع الموت، لكنها لفرط تقاها رفضت أن يلمسها أحد من الرجال كي ينقذها وبقيت على حالها حتى وصل زوجها أبو محمد، وأخذت إلى المستشفى وكانت داخل غرفة العناية المركزة تؤكد لزوجها أنها لم تسمح لأحد بلمسها، ويستمر الراوي في سرد تفاصيل تحكيها المرأة لزوجها وقيامه بضمها، وأمور أخرى لا يعقل أن يفكر فيها من يصارع الموت بل أن يتذكرها، وحتى لو صدقنا تلك الحكاية فبأي حق يتلصص ذلك الرجل على المرأة وزوجها ويكتب كل ما دار بينهما؟ ألاّ يؤكد هذا على إمعان هذه الخرافات في الدجل؟

تحظى هذه الخرافات بقبول وانتشار واسع، سواء في المحاضرات التي يلقيها الدعاة، أم في أشرطتهم ومطوياتهم، أم في القنوات الفضائية والمواقع الإلكترونية، وصارت هذه الخرافات نموذجاً يحتذيه كل من أراد أن يعظ محذراً من سلوك ما، كسماع الأغنيات، أو عدم تغطية الوجه، أو لبس البنطلون أو عباءة الكتف، وما هنالك من القضايا التي يحفل بها خطاب المرأة الوعظي، ويبقى متن الخرافة مجالاً واسعاً تتحرك فيه شخوصها، لكننا نلحظ في تلك الخرافات مفاهيم ثابتة تتمثل في أفعال شخصيات الخرافة وتصرفاتها التي هي سبب ما يصيبها من مآسٍ وكوارث، أو ما تحظى به من حسن مآب، أو ما تتصف به من ورع يضفي عليها مسحة من المهابة والنقاء، ليكون مؤشراً من مؤشرات قبولها عند الله.

إنه إن كانت الخرافات السابقة قد أوردت في مجال التأكيد على رفض تلكم النسوة على لمس الرجل لهن، فإن خرافات أخرى تأتي في سياق الترهيب من سوء العاقبة، لكنها لا يفوتها أن تشير ضمناً إلى الفئة الاجتماعية التي تنتمي إليها شخوص الخرافة، كتلك التي ترويها أم عبدالله وهي مغسلة موتى (كما تعرفها الخرافة) إذ تقول: إن مواطنة لا تغادر إلى مؤتمر إلاّ برفقة رجال، وكانت من شاربات الخمر.. وقد ماتت بالسرطان،

لكن جثتها كانت ترفض الغسيل!! وكلما هممنا بغسلها انزلقت جثتها عن المغسلة إلى الأرض.. وعلى الرغم من استعانتنا ببعض المساعدات حيث مسكنا بجثتها من كل جهة ومع ذلك كانت الجثة تنزلق!!

ولا يخفى ما في هذه الخرافة من لمز لفئة معينة من النساء، الأمر الذي يؤكد تورطها في تشويه من تنتمي إليهن شخصية الخرافة، إذ كيف عرفت المغسلة أنها تذهب لمؤتمرات مع رجال، وأنها تشرب الخمر، أو لا يؤكد هذا الهدف الذي ترمي إليه الخرافة متجاهلة حق الميت في عدم الإساءة إليه؟

أما المفاهيم المتغيرة في الخرافة فتتمثل في الشخصيات التي تصدر منها الأفعال داخل فضاء الخرافة، ولهذا تتنوع الشخصيات ووظائفها وصفاتها وأدوارها في المتن، وهذا يعني أن شخصيات الخرافة متباينة لكن أفعالها متشابهة.

و(الخرافة) باعتبارها نوعاً من الوهم الذي ينتج عن الجهل وقلة الوعي فإنها دليل صارخ على عجزنا بقدرتها على التمدد والاتساع، فلا يقف في وجهها وازع ديني، ولا يحول دون انتشارها منطق، أو سلطة تمنع تجارها من التغلغل في أوساط الناس البسطاء، ويظلون بمعزل عن المساءلة والمحاسبة، فتروج تجارتهم عبر وسائل الاتصال، مما يجعلهم يحكمون سيطرتهم على العقول التي تنقاد طوعاً للخرافة وتعمل على نشرها.

لكن السؤال الذي يتبادر إلى الذهن هو: لماذا يسهل انتشار الخرافات ذات المنحى الديني في أوساط الناس أكثر من غيرها؟ يعد المجتمع المتدين أكبر حاضن وحامٍ للخرافة، وذلك لارتباطها بالوعظ وتقويم السلوك الديني، ومن هنا تأتي هيمنتها وسلطتها على العقول، وتأثيرها المخدر الذي يسلب المتلقين قدرتهم على إعمال عقولهم فيما يلقى عليهم، لأنهم يؤمنون بقدرة الخرافة على خرق قوانين الطبيعة، وعدم حاجتها إلى براهين وحجج، لأنها ليست استثناء يتطلب مبررات أو مسوغات، إضافة إلى قدرة مروجيها على إلهاب المشاعر وإثارة الحماس وحشد الأنصار والمؤيدين القادرين على نشر الخرافة ليتسع مداها ومجال انتشارها.

وأخيراً تظل الخرافة ذات كينونة خاصة عصية على النقد، إذ تحتفظ بمسوغات بقائها، لكن تبقى المسؤولية جماعية في ضرورة محاربتها بما يليق بعقل الإنسان الذي قدره الله حق قدره.

أزمة الخطاب المتشدد!

من يتأمل الخطاب الدائر في بلادنا منذ سنوات، ذلك الذي زادت وتيرته عندما فُتحت جامعة الملك عبدالله للعلوم والتقنية، لا ريبَ أنه سيراع من نبرة الخطاب الغاضب والساخط على من يريدون أن (يغرّبوا المجتمع بسوقه إلى ما لا تحمد عقباه)! حدّ اعتبار ما يقومون به نوعاً آخر من الإرهاب، لأن التغريبيين حسب ذلك الاعتقاد يستهدفون المرأة (ذلك الكائن الذي هو صنوان للشر، وعنوان للتحالف مع الشيطان ضد أمن المجتمع وسلامته)!

وفي هذا المناخ المتوتر الذي يعكس أزمة الخطاب نجد فريق الشتّامين المتطرفين في رؤاهم وأفكارهم، وهم أبرز من يجسّد أزمة الخطاب المتشدد، إذ لا يتورعون عن استخدام قاموس يحفل بالشتائم والكلمات النابية والعبارات الخارجة التي لا تليق بالمسلم، لا سيما أنها موجهة ضد الآخر الذي هو شريك في المعتقد قبل أن يكون شريكاً في الوطن ـ وإن كان مفهوم المواطنة يتوارى في أذهان بعضهم لصالح الشراكة في الدين والأممية الإسلامية ـ وذلك لضيقهم بالمخالف وعجزهم عن مقارعته الحجة بالحجة، فلا يجدون أسهل من سيل الشتائم التي باتت المواقع الإلكترونية الحاضن الرئيس لها.

إن تراكم حالات الاحتقان الناتجة عن مشاعر الكراهية، وسوء الفهم هما اللذان يؤججان مشاعر العداء تجاه الآخر، وعندما يتنامى ذلك الاحتقان، يصبح كل المختلفين ـ أياً كانت درجة اختلافهم ـ داخل دائرة النفي، أهدافاً مشروعة للذين لا يقرون بحق الاختلاف ولا يرون للآخر إلاّ ما يرونه هم! لذا فإن دعاة التنوير في بلادنا يواجهون هذه الأيام هجوماً منظماً يستهدف دينهم وأعراضهم ووطنيتهم، هجوماً لا يمكن تصور صدوره ممن يخشون الله، أو يحرصون على وحدة الوطن، وقد وجد الإسلاموي المتشدد والمحرض والشتّام والمكفر في المواقع الإلكترونية بغيته في نشر عنفه على الكتّاب وغيرهم من التنويريين حيث لا يتورع عن توجيه الشتائم والأدعية التي تقشعر لها الأبدان لصدورها من مسلم، التي تثبت أنه لم يأخذ من الإسلام إلاّ القشور، وأنه يبعد كل البعد عن قيمه التي تنادي بعدم الظلم والجهر بالسوء والتعفف عن الإساءة (ما بال أقوام) وإحسان الظن (إن بعض الظن إثم) وغير ذلك من القيم التي تؤكد أنهم خوارج هذه العصر وأنهم يجعلون الدين ومفرداته وآياته وهي حق، مطية للباطل الذي يريدونه!!

بل إنهم يسوغون أفعالهم التي تصدر عن نفوس مشبعة بالمرض وعقد النقص بالقطع أن أولئك الكتّاب كفرة وشهوانيون يريدون إخراج المرأة من بيتها لتختلط بالرجال، وأنهم ليسوا جديرين بمعاملتهم من منظور الإسلام!! هكذا وفي غاية المخالفة لتعاليم الإسلام التي تمنع التشكيك بإسلام المسلم وتكفيره (هل شققت عن قلبه؟)! وقد انتشر هذا السلوك في بعض مناطق العالم العربي من قبل الإسلاميين المتشددين ضد خصومهم، لكنه يشهد ازدهاراً لا مثيل له في بلادنا، حيث يجري استغلال تقنيات العصر لبث سموم ذلك الفكر البائس الذي لا يمت إلى الإسلام بأدنى صلة!

ويأتي بعد الشتّامين فريق النفعيين الذين يسايرون الفريق الأول ويوافقونهم في رؤاهم خشية أن يتعرضوا لهم بالأسلوب نفسه، مع أنهم يدركون جيداً خطورة خطابهم على وحدة الوطن وأمنه، وأنه يخالف كلية تعاليم الدين التي تدعو إلى الرفق بالمخالف حتى لو كان كافراً، فلا ينصحونهم ليكفوا عما يفعلون بل يظلون في موقف المتفرج ما داموا بعيدين عن مرمى سهامهم. ولذلك فإنهم يتصرفون بطريقة تخالف ما ينبغي أن يكونوا عليه من وضوح في الرأي والشدة في النصح والتحذير، فنجدهم يخاطبون المجتمع بخطابين، خطاب للمتشددين أو ممن يُظن أنهم متشددون، وآخر لباقي أفراد المجتمع! وهذا نوع من المراوغة والنفاق الاجتماعي، وإلاّ كيف نفسر ـ في الوقت الذي تتعالى فيه الدعوات من عدد كبير من الحريصين على الوطن بتعزيز مفهوم الوطنية في نفوس الجيل الجديد الذي غيّب عن عقولهم سنوات عديدة ـ ما قاله أحدهم في مكان إن (مفهوم الوطنية غير ملائم للقيم الإسلامية لأنه يقوم على التمييز بين المواطن والمقيم)! وإن (فكرة الوطنية أنشأت سلبيات غير إنسانية وغير حضارية،.. وغير إسلامية)! وإن (البلاد بحاجة إلى التوعية بمفهوم الوطنية على أساس الجماعة في الإسلام بكل مضامينها من الولاء لبعضهم وأوسع بكثير من فكرة الوحدة الوطنية)!!

لا أظن أنه يخفى على أحد ما يحمله هذا القول من هدم لفكرة الوطن وأهمية قيامه على أساس الأرض لا الدين، لكنه يقول غير هذا الكلام في أماكن أخرى حيث تجند للوطنية الطاقات وتعقد من أجلها الملتقيات، مما يجعل المتابع يصاب بالعجز عن إيجاد تفسير لهذا التناقض في الخطاب بين موطن وآخر، مما يخلق لدى الصغار من الناس قلقاً وحيرة فلا ينفكون عن التساؤل عن أيّ الرأيين صواب وأيهما خطأ؟ ولماذا ندرس الوطنية ما دامت غلواً ومفهوماً مستورداً وتمييزاً تجاه الوافدين؟ بل لماذا تعقد اللقاءات وتقام الندوات لتعزيز مفهوم الوطنية ما دامت على ذلك النحو الذي أورده الخطاب؟ إنه لا

يمكن فهم هذا الوضع الشائك إلاّ في ظل الأزمة التي يعانيها الخطاب الجاثم على صدور المواطنين منذ زمن طويل.

والمثير للعجب هو أن ما يحدث من اتهامات لفئة من المواطنين تقابل في الأعم الأغلب بصمت مريب من فريق النفعيين إلاّ ما ندر وكأن ما يحدث لا يعنيهم، وهذا الصمت وعدم محاسبتهم يجعلانهم يستمرون في غيهم، وإذا ما تجاوزنا الفريق النفعي فإن كثيراً من أفراد المجتمع شارك في الصمت واكتفى بموقف المتفرج على ما يجري في الساحة بين أبناء الوطن الواحد، وآثر كثير منهم السلامة وهم يرون رحى الصراع دائرة بينهم تكفيراً وتخويناً واتهاماً بالعمالة للأجنبي، حتى سرت تلك الادعاءات سريان النار في الهشيم! تكمن هذه الإشكالية عادةً في صمت الأخيار وليس في ظلم الأشرار (حسب تعبير مارتن لوثر كنج)، إن صمت الأخيار ـ فيما إذا تجاوزنا النفعيين الذين يعملون لمصالحهم ـ يوازي ضجيج الأشرار، فالأخيار لم تبدر منهم أي بادرة اعتراض وهم يرون منجزات الوطن يكاد يقوضها الصراع بين شريحتين من شرائح المجتمع دون أن يحركوا ساكناً! مع إصرار الخطاب المتأزم على فرض نفسه لاعباً رئيساً في الساحة، متجاهلاً المتغيرات وحركة الزمن، لذا فهو يبالغ في محاربة المخالفين حدّ التخوين والتكفير وما يتصل بهما من مفردات تحرض على العنف ضد من يطرح طروحات تعلن العصيان والانفكاك من ربقة الوصاية ووصوله سن الرشد.

حالة التردي الفكرية سببها العقل الدوغمائي الذي يصنف الأشياء إلى صنفين لا ثالث لهما، ولا يدرك أن الاختلاف في الرأي يمثل إثراء للعقل وتنوعاً لتجارب الإنسان، لذا يرفض العقل الدوغمائي الآخر المختلف ويعمل على إقصائه بكل ما يملك من قدرات يوظفها لهذا الشأن، وهو يتعامل مع الأحداث والمستجدات من منطلق الاحتراق صراخاً ونحيباً دون طرح رؤى بديلة أو نقلة عميقة للارتقاء بما يطرحه من أفكار! كما تستوطن حالة التردي تلك عقول بعض الذين يتحركون في كهوف التعصب جاعلين خطابهم سلاحاً لقمع وجهة النظر الأخرى التي تدعو للانفتاح على علوم العصر والاستفادة من معطياتها، ونبذ قيم الاستبداد والتخلف في المجتمع، فالأغبياء وحدهم الذين يتصورون أنهم ينتصرون للدين من خلال حفلات التخوين والتكفير، وهذا أسلوب المتعصبين والمؤدلجين الذين استمرأوا إنتاج خطاب التعصب والكراهية بذريعة الدفاع عن الدين.

علينا مواجهة هذا الداء المزمن في البنية المجتمعية والثقافية بمحاربة هذا التعصب

والاستعداء المقيت بحلول عملية وخطاب وطني يملك مقومات التصدي لذلك الخطاب بمنهجية فكرية واقعية، تحرر المواطن البسيط من ثقافة الولاء لخطاب التخوين والتكفير التي تتملكه فتجعله ضحية لسلطة فكرية مشوهة، كما تتطلب المواجهة قطيعة معرفية مع ذلك الخطاب بإعادة النظر في الخطاب الديني والاجتماعي والثقافي لتغيير المفاهيم الملتبسة في عقول بعض الأفراد فيما يتعلق بالممارسات التي تتعارض تعارضاً واضحاً مع السلوك الإسلامي الصحيح الذي يفرض على المسلم الحق أن يتمسك بجوهر الدين وحقائقه الواضحة، وألاّ يتخذ الدفاع عنه ذريعة للهجوم على الآخرين وتكفيرهم، ثم تبني فكر حضاري إنساني جديد وترجمته في مناهج التعليم ووسائل الإعلام ومنابر المساجد، والعمل على نشر ثقافة مجتمعية غير تمييزية وتشريعات عادلة.

إن تقريب وجهات النظر بالحوار بين الأطياف المختلفة في الداخل أنجع وسيلة لإزالة سوء الفهم بينهم، أما التكفير والغلو والتطرف والتشدد فهو حالة ذهنية تتلبس بالإنسان فيكون عنيفاً قولاً أو فعلاً بغرض فرض رؤاه، وهو الوجه المضاد للحوار والأكثر قبحاً وبشاعة، إذ لا يعبر إلاّ عن نزعة سلطوية متشددة ومغالية، وعن أنفس قلقة متوترة. ولا شك أن التطرف الديني عامل هدم وزعزعة لأركان المجتمع، وذو تأثير واضح على السلم الاجتماعي، والتعايش المشترك بين كافة الأطياف، كما يشكل تشويهاً لمفاهيم الإسلام نفسه وانحرافاً عن وسطيته واعتداله. إننا عندما نؤسس لثقافة تهتم بالآخر المختلف فإننا بذلك نأخذ على أيدي المتشددين الذين لا يكفون عن فرض وصايتهم على الآخر تكفيراً وتخويناً واستعداء مما يعطل حركة المجتمع ويقف سداً مانعاً دون تقدمه وتطوره.

مَنْ أمِنَ العقوبةَ... !

يطرح بعض الدعاة الإسلامويين خطاباً محملاً بمفردات تكفيرية؛ نتيجة للعجز عن تناول القضايا الكبرى في المجتمع العربي الإسلامي، واجتراح استراتيجيات للعمل الإسلامي الوطني لا الحركي الذي تسيره منظومات حزبية، غايتها إشاعة العنف والفوضى المدمرة في الأوطان! وأبشع ما يميز هذا الخطاب هو اغتصابه اللغة من حيث انتزاع مفردات معينة من سياقها الخاص وحقلها اللغوي، ومن ثم توظيفها في سياق آخر حتى تبدو ألفاظاً وتعابير معلبة جاهزة للاستخدام عند أي نقاش أو طرح إعلامي، جمهور هذا الخطاب ظاهرة صوتية يتلقى هذه المفردات مع ما يشوبها من خلط مفهومي، فيعمل على

بثها عبر الإنترنت، فتروج ألفاظ التخوين والتصنيفات. ومما يتميز به هؤلاء هو أنهم يطرحون أنفسهم في غاية الوضوح لأنهم يظنون أنهم وكلاء الله في الأرض، يتحدثون باسمه، ويقيمون قوانينه بأدواتهم الخاصة، ورؤاهم التي يتصادم بعضها مع ما جاء في دين الله؛ غير مبالين بما يترتب على آرائهم من تبعات!

أكتب هذا بعد أن وصلني بالبريد مقال لأحد الدعاة الإسلامويين الكويتيين، وفيه اجتراء بالغ على من يسميهم ليبراليين، هذا المصطلح الذي شاع بقوة ولابسه كثير من سوء الفهم، كغيره من المصطلحات والمفاهيم التي تُحور لتتناغم مع ما يحمله الخطاب المتطرف من شحن وتعبئة. أما الاجتراء على المصطلح وسلب المفهوم أهم خصوصياته وهي الدقة والتحديد والوضوح فلا تعني له شيئاً!

والليبرالية Liberalism:

مصطلح لاتيني من ليبر ويعني حراً أي غير مملوك، وهي اتجاه فكري ورؤية فلسفية ومذهب سياسي وحركة اجتماعية تجعل الحرية قيمة عليا، وتعود جذورها إلى عصر التنوير كرد فعل على استبداد الكنيسة وعصر الإقطاع والملوك المقدسين، وتركز الليبرالية كاتجاه سياسي على الإيمان بالتقدم وقدسية الحقوق الفردية والحد من قيود السياسة، والتأكيد على سلطة القانون، وحماية الحريات السياسية والمدنية، وإقامة ديمقراطيات حرة بانتخابات نزيهة حيث يتمتع كل المشاركين من ناخبين أو مصوتين بحقوق متساوية وفرص متكافئة للفوز! وعلى الصعيد الفكري تسعى الليبرالية لتحقيق مجتمع يتمتع بحرية الفكر، أي حرية الإنسان في التفكير والقول والكتابة. وتتحرك الليبرالية وفق أخلاق المجتمع الذي يتبناها وقيمه، وتتكيف حسب ظروفه ومعتقداته.

ومما جاء في المقال قوله: (الليبرالية: من أخطر الملل والنحل والأفكار التي انتشرت في هذا العصر، ومن خطورتها أن بعض معتنقيها يظن أنه يستطيع أن يكون مسلماً كامل الإسلام والإيمان ومع هذا فهو - ليبرالي -! ولهذا يغرر بصغار السن أو الذين لم يتعلموا الدين... وما علموا أن الليبرالية والإسلام يتناقضان تناقض الليل والنهار)! ولأن الناس أعداء ما يجهلون، فإنه لا غرابة في إصراره على جعل الليبرالية تتناقض وتعاليم الدين، وتهدف إلى زعزعة القيم وهدم الأخلاق.

يأخذ المعارضون لليبرالية عليها تركيزها على حرية الإنسان، لكن هذه الحرية يمكن أن تكون نسبية بين مجتمع وآخر، وليس كل من نادى بالليبرالية نادى بها على

إطلاقها، أفلا يوجد مجال للانتقاء بحيث يؤخذ منها ما يتناسب والفكر الديني ويترك منها ما يتعارض معه؟ الليبرالية حسب هذا المفهوم تستهدف الإنسان لأنه محور كل التغيرات الثقافية والفكرية والسياسية بتقديم منظومة من الأفكار القيمية التي تبنيه وتحسّن سلوكه وتقوّم ما أعوج منه، وتنادي بتأكيد كرامته وحمايته من الاستغلال وصون حقوقه ومنع التعدي عليه تحت أي اسم أو مظلة مهما كان نوعها. ولهذا فإن الداعية لا يتورع عن القول بأن: (الليبرالية تقوم في الأصل على الحرية، الحرية في الاعتقاد وفي العبادة وفي التصرفات وفي العلاقات الاجتماعية وفي غيرها من أنواع السلوك، وهي تدعو المشرعين ومن يسن القوانين في جميع البلاد ألاّ يجعلوا هناك أمراً يقيد حريات الناس فلا دين ولا عرف ولا قيم تحكم الحريات طالما أنها لا تضر الآخرين!!).

ولعلّ من أسوأ ما ورد في المقال ذلك الهوس في اتهام الآخرين المخالفين له وكأنه شق عن قلوبهم في جرأة تتصادم مع تعاليم الدين الذي ينهى عن الفحشاء والمنكر، وأي فحش أكثر من أن يقول:

(.. أما أحكام الدين وما تعارف وأجمع عليه العقلاء أو سلم العارفون أنها من الأخلاق والقيم فلا يعترف به عند الليبراليين وحتى أكون واضحاً أكثر، فلا مانع عند الليبرالي أن يتزوج الرجل أخته!! أو ينكح أمه!! أو ابنته! طالما يحصل الأمر بالتراضي ويجب على القانونيين أن يسمحوا بهذا لمن يريده...)!!! أيّ بهتان هذا، وأيّ جرأة في الحكم على دواخل الناس، وأيّ جرم أعظم مما وصف به إخوة له يدينون بالدين نفسه؟ بل حتى الذي لا دين له لا يمكن أن يستحل معاشرة أمه أو أخته أو ابنته إلاّ إن كان شاذاً أو منحرفاً، وقد رأينا كيف ضجت بعض المجتمعات الغربية من أولئك الشواذ الذين عاشروا بناتهم، ولفرط جرمهم ومعرفة فداحة صنيعهم، كانوا يعمدون إلى إخفاء بناتهم في أقبية تحت الأرض لسنوات عديدة! ولا أدري كيف أباح لنفسه هذا الخلط المشين، فأن تدعو الليبرالية إلى الحرية الفردية، لا يعني ذلك بالضرورة أن يتحرر من ينادي بها في مجتمعاتنا المسلمة من كل القيم والآداب، فأن يكون الداعية المؤدلج متديناً تديناً متطرفاً، فإن ذلك لا يعطيه الحق في تشويه الآخرين وقذفهم في ممارسة يرفضها الدين الذي نادى بالرفق والعدل واللين حتى مع الكافر الذي لا يؤمن بالله.

هذه البشاعة التي يسوقها الداعية تتهاوى عندها باقي البشاعات التي بثها في ثنايا المقال كقوله: (الليبراليون ليس عندهم أي مشكلة في أن يكون الإنسان اليوم مسلماً موحداً وغداً هندوسياً يعبد البقر وبعده يرجع ويصلي مع المسلمين ثم يعتنق اليهودية

ويتبع التوراة المحرفة ثم يرجع مسلماً ويحج مع المسلمين ثم يكون ملحداً لا يؤمن بالإله... وهكذا، فالليبرالية لا تفرق بين اعتناق الإسلام أو عبادة بوذا أو السجود للأصنام أو نفي وجود الرب...)!

ولا يفوته أن يحشر الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ليزيد من حماس المتشددين ضد الليبراليين، فيقول: (الليبراليون يرون أسوأ قاعدة إسلامية شرعية هي الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، لأنها تتصادم مع أساس مذهبهم وفكرهم، فالمعروف بالنسبة لهم هو ما يشتهيه الناس وما يريدونه وما يهواه الخلق ولو كان أفحش الفواحش!!! والمنكر عندهم هو ما لا يريده الناس ولا يوافق أهواءهم ورغباتهم)! ولا ريب أن هذا يدخل في سياق ما عقد العزم عليه منذ بدء المقال وهو التشكيك في دين ومعتقد من يرفضون وصايته وأمثاله من المتطرفين الذين لا هم لهم سوى فرض رؤاهم الخاصة باسم الدين وإن كانت تتصادم مع بعض طروحاته، أما موقف كثير من الناس من (الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر) فإنهم لا يرفضونه لذاته بل يرفضون الممارسات المتشددة والتطبيقات العنيفة التي ليست من المعروف في شيء، واتخاذ ذلك الأمر وسيلة للتسلط وإرهاب الأبرياء.

ولعلّ السؤال الذي يتبادر إلى ذهن من يقرأ هذا المقال هو كيف سمحت تلك الصحيفة بنشره، وهل يدخل هذا ضمن حرية الرأي؟ فإن كانت الصحيفة موافقة الكاتب في رؤيته فتلك كارثة، أما إن كانت قد سمحت بالنشر خوفاً منه لأن أولئك الناس فطروا على قوة البأس والتخويف فتلك كارثة لا تقل عن سابقتها! ولذا فقد أعجبني أن عدداً من المواطنين طالبوا بمحاكمة الجريدة وكاتب المقال، لأن ما نشر حسب رأيهم من عبارات وألفاظ وجمل إنما يحتوي على معانٍ ومفاهيم غير مقبولة اجتماعياً، ويتهم فيها الكثير من الناس بارتكاب الجرائم التي يجرمها القانون، وخدش الآداب العامة واتهام بمخالفة النظام والقوانين وارتكاب الجرائم وممارسة الرذيلة! فقد نصب الكاتب نفسه ولياً للمسلمين يقدم صكوك الإسلام، ويقرر من هو مسلم ومن هو غير مسلم، متهماً فئة كبيرة في معتقداتهم الدينية، فضلاً عن تجاوز لحدود النشر.. ولا ريب أن أولئك يفعلون ما يفعلون لأنهم أمنوا العقاب، ولو أيقن كل من يتهم الآخرين في دينهم أو ولائهم للوطن بأنه سيدفع ثمن فعلته لفكر كثيراً قبل أن يقدم على ما أقدم عليه! لأنه ليس سوى التقاضي والتحاكم إلى القانون الذي يردع أولئك الذين يظنون ـ مخطئين ـ أنهم فوق القوانين عندما يبيحون لأنفسهم تجاوز تعليمات الدين الصارمة في عدم الاعتداء والافتراء على الآخرين.

رفقاً بعقولنا

تعرّف الخرافة حسب إحدى الدراسات بأنها «المعتقدات والممارسات الخيالية البعيدة عن الواقع التي لا تستند إلى أساس ديني أو علمي»، وتعني «اعتقاداً أو فكراً يتناقض مع الواقع الموضوعي، يؤمن به بعض الناس لمواجهة مشكلة أو دفع ضرر، أو جلب منفعة أو تفسير ما يعجز الإنسان عن تفسيره وإدراكه»! ولهذا فإن الخرافة تلعب دوراً كبيراً في حياة الشعوب ليس فقط باعتبارها جزءاً من الموروث الشعبي وإنما لتحكمها وسيطرتها أيضاً على نمط التفكير والتعامل مع البيئة والظواهر المحيطة بنا، وتشمل ممارسات الشعوذة والدجل والتنجيم وتعاطي السحر والتطيّر والإيمان بالأشباح والاعتقاد في الأموات والأولياء والتواصل مع الجن».

كشفت التحقيقات التي تقودها المباحث الإدارية في المدينة المنورة عن أن القاضي المتهم بالتدبير للاستيلاء على عقارات وأموال ضخمة عبر استلامه رشاويَ نظر خلال الأشهر الماضية ملفات قضايا تتعلق بتلوث حمراء الأسد.

تقدم الخرافة تفسيراتٍ وحلولاً جاهزة للإنسان تصل إلى درجة الاستخفاف بعقله، ولكن تشبّث الإنسان بها يحول دون إعمال الفكر، بل يسعى ممارسو الدجل والشعوذة إلى الاستحواذ والسيطرة على التفكير المنطقي للتكسب من العامة. وغالباً ما تأسر الخرافة ذوي التعليم المتدني والخبرات الأقل، وأولئك الذين وصلوا مرحلة يائسة من الحالات التي يعانون منها. ولكن في الجانب الآخر، تساهم عمليات نقل الخرافات عبر الأجيال في إطار الموروث الشعبي للمجتمعات في تدعيم قوة الخرافة وترسيخ الإيمان بها!

إن «ارتباط الإنسان كثيراً بقضية السحر والشعوذة يرجع للثقافة الشعبية الموروثة ودرجة تغلغل هذه الأفكار فيها... وللأسف فإن المجتمعات العربية تتنازعها ثقافة دينية مرتبطة بالقرآن والسنة، وثقافة شعبية مرتبطة بسلسلة كبيرة من القصص والحكايات التي تعزز من قوة عالم السحر. الثقافة الدينية تؤكد حقيقة وجود السحر ولكنها تنفي القدرة الخارقة والاستثنائية التي تضفيها الثقافة الشعبية عليه، بل وتنفي قدرته على إدراك الغيب الذي اختص به الرب ـ جلّ وعلا ـ بنفسه على الرغم من وجود قناعات راسخة مغايرة في أذهان الكثيرين من العامة، هذه القناعات الشعبية أوجدت من السحر عالماً لا يقهر، وأوصلت البعض إلى الإيمان بأن الضر والنفع والخير والشر والموت والحياة والسعادة والشقاء ترتبط بهذا العالم الذي تنسج حوله قصص تعزيز هذه الثقافة الشعبية في أذهان الكثيرين بصورة مدروسة لتحقيق مقاصد وغايات ربحية».

والسؤال هو لماذا لم يستطع التعليم الذي حققته المجتمعات الإسلامية انتشال الشعوب من سطوة الخرافة؟ هل يرجع ذلك إلى فهمنا الخاطئ لبعض الآيات القرآنية التي تتحدث عن السحر والجن؟ وهل يشكل إيماننا بوجود السحر والجن تأصيلاً للخرافات التي تنسج حولهما؟ أم أن المؤسسات الدينية والتعليمية في المجتمعات الإسلامية يشوبها الضعف والقصور إلى درجة عجزها عن تصحيح نظرة المجتمع للخرافة؟

ما سبق كان ضرورة لتفسير ما برر به قاضي المدينة المتهم بالفساد المالي فهو لم يأتِ بجديد، إذ أحاط سلطات التحقيق أنه مسحور ولا يزال يعالج بالرقية الشرعية، بعد أن تمكّن الوسيط الهارب من سحره والسيطرة عليه لتمرير المعاملات وتسهيلها دون أن يشعر بذلك! وكذا المحكمة التي طلبت الاستئناس بشهادة الجني لم تأتِ بجديد أيضاً، إذ يدخل هذا كله في سياق ثقافة الخرافة التي تغلغلت في عقول بعض الناس في بلادنا وتوارثوها، بل وقامت عليها مؤسسات وتجارة رابحة تجاوزت مئات الملايين! ألم يرْوِ أحد الدعاة في شريط مسجل بصوته أن أحد المشايخ سبق أن درّس جنياً أفريقياً حتى تخرج على يد الشيخ ونال شهادة؟

إن كل الوقائع التي ذكرتها الصحف تؤكد تورط القاضي المذكور في قضايا الفساد المالي، فقد كشفت التحقيقات التي تقودها المباحث الإدارية في المدينة المنورة عن أن القاضي المتهم بالتدبير للاستيلاء على عقارات وأموال ضخمة عبر استلامه رشاوي نظر خلال الأشهر الماضية ملفات قضايا تتعلق بتلوث حمراء الأسد، وكان أحد المحامين قد ذكر لصحيفة عكاظ أن القاضي الذي نظر قضية حمراء الأسد الشهيرة رفض النظر في الدعوى، قائلاً: لقد ترافعت في محكمة المدينة ضد ثلاثة مصانع نيابة عن ٦٠٠ مواطن، توفي بعضهم وأصيب آخرون بأمراض قاتلة، وطالبت تعويضاً قدره مليار ريال، إلاّ أن القاضي رفض الدعوى! وكان موقف القاضي غريباً على الرغم من استكمال إجراءاتها القانونية وفق الأنظمة، وثبوت تورط المصانع بتلوث المنطقة والتسبب في وفاة مواطنين بأمراض سرطانية!

وفي ذات السياق أكد لـ «عكاظ» مصدر مطلع أن العصابة المكوّنة من ١٢ فرداً والمتهمة في موجة فساد محكمة المدينة، عمدت للاستيلاء على فلل الإسكان، عندما أقرت الدولة تعويض المواطنين المستفيدين من صندوق التنمية العقارية بهذه المساكن الواقعة في الناحية الشرقية من المدينة بدلاً من القرض المالي! كما فوجئ المحققون باستقالة مدير الإدارة العامة لرخص الإنشاء في أمانة المدينة المنورة من عمله قبل

أسبوعين، والتي من مهامها إصدار التراخيص اللازمة لأي مشروع سواء مخططات سكنية أو غيرها، ونبه المصدر أن العصابة استخرجت صكوكاً للمنازل في عدة أحياء، ليتسنى لهم الاستيلاء على فلل الإسكان، وعمدوا لبيعها أثناء تنفيذ القرار بمبالغ وصلت لـ ٤٠٠ ألف ريال للفيلا الواحدة، وأشار المصدر إلى أن العصابة استولت على أرض في شرق المدينة خلال الفترة الماضية عبر صكوك مزوّرة واستخراجها بصفة رسمية عن طريق بعض القضاة!

وعلى الرغم من أن الأجهزة الأمنية قد تقدمت بطلب لأخذ إفادة القاضي في عدد من القضايا التي ورد اسمه فيها! كما تمت المصادقة شرعاً على اعترافات ثلاثة من منسوبي المحكمة الشرعية المتورطين في قضية الفساد أحدهم يعمل بمكتب القاضي الذي طالته الشبهة في هذه القضية، فإن المجلس الأعلى للقضاء رفض في خطاب وجهه لوزارة العدل طلباً تقدمت به المباحث الإدارية عبر الوزارة للتحقيق مع القاضي بالمحكمة الشرعية بالمدينة المنورة وذلك «تجنباً للفتنة».

فهل يجوز معاقبة كل المتورطين وعدم معاقبة القاضي إتقاء الفتنة؟ وأي فتنة أكبر من أن يتورط قاض مؤتمن على تطبيق العدالة ومنع المظالم في قضية كهذه؟ وماذا عسانا أن نتوقع من أناس أقل منه مركزاً وعلماً عندما يتخذونه قدوة لهم؟ أما قضية السحر فلا نأمن أن يتخذها حجة كل من ضبط متلبساً بأمر مشين، ولن نستطيع حينها محاسبته أو تكذيبه ما دمنا قد صدقنا هذا القاضي، ولم نحاسبه درءاً للفتنة!

إن القضية أكبر بكثير من أن تستوعبها مقالات كتبها عدد كبير من الكتّاب، وتناولتها القنوات الفضائية ووسائل الإعلام في الداخل والخارج، ومواقع الإنترنت بكثير من الاستغراب وكمّ كبير من السخرية والتهكم بما وصلت إليه عقول بعض الناس الذين آمنوا بالخرافة واستكانوا إليها، بل واتخذوها وسيلة لتبرير الفساد وعدم الأمانة والإخلال بواجبات الوظيفة، ولهذا قيل: حدث العاقل بما لا يعقل فإن صدقك فلا عقل له، وإنني إذ أربأ بعقول الكثيرين في بلادنا من الانزلاق نحو الخرافة والدجل وتصديق أكاذيب المنحرفين لا أملك إلاّ أن أقول: رفقاً بعقولنا، أما الذين يخشون الفتنة فأقول لهم: أين أنتم من قول النبي ﷺ لأسامة بن زيد عندما جاءه شفيعاً بالمرأة التي سرقت: «أيها الناس؛ إنما أهلك من كان قبلكم أنهم كانوا إذا سرق فيهم الشريف تركوه، وإذا سرق فيهم الضعيف أقاموا عليه الحد، وأيم الله لو أن فاطمة بنت محمد سرقت لقطعت يدها»؟

أما الفاسدون وعلى الرغم من مناداة وحرص خادم الحرمين الشريفين بالشفافية فأقول لهم: أما يكفيكم أن فسادكم يكلف بلادنا ثلاثة تريليونات ريال (٨٠٠ مليار دولار) وأن انتشار الفساد الإداري جعلنا في مراتب متراجعة حددتها منظمة الشفافية العالمية قبل أكثر من شهر حيث احتلت المملكة المرتبة ٧٨ من أصل ١٦٠ دولة في العالم، وأن الخسائر تعادل الأموال السعودية المهاجرة التي تقدر بنحو ثلاثة تريليونات ريال؟

الرقية الشرعية بين الدّين والدّجل!

لقد أصبح للرقية الشرعية في زمننا هذا سوق رائجة تحصد الملايين كما تحصد الأرواح في ذات الوقت، فكم ضحية لقيت حتفها جراء جهل أولئك الرقاة الذين يمارسون الضرب المبرح إلى جانب الصعق الكهربائي.

لن تكون الشابة التي لقيت حتفها على يديَّ راق شرعي صعقها بالتيار الكهربائي آخر من يتعرض للموت على أيدي بعض الدجالين الذين أخذوا الرقية الشرعية وسيلة للتكسب باستغلال جهل البسطاء، ولن تكون هذه آخر حادثة ما دام أطلق الحبل على الغارب لسوق الرقية الشرعية حتى صارت مهنة من لا مهنة له، يمارسها الصالح والطالح في جو من الاطمئنان إلى عدم المراقبة والمساءلة عند وقوع كوارث على أيدي أولئك المستغلين الانتهازيين! وكانت الشابة، كما جاء في الصحف، مصابة بمرض نفسي ذلك المرض الذي لا تفسير له لدى أولئك الجهلة سوى مس الجن، فلما لجأ أهلها إلى الراقي أخبرهم أنها «ممسوسة» فبدأ العلاج معها على فترات باستخدام الصدمات الكهربائية في أنحاء من جسدها لتخليصها من الجن، وفي آخر جلسة دخلت الفتاة في غيبوبة ولم يبلّغ الراقي وليها بذلك، وأخبر مرافقتها أن ما حدث للمريضة من تأثير الجن وسوف تستعيد وعيها بعد خروجه «متأثراً بالصعق الكهربائي» وعندما طالت الغيبوبة حملها ولي أمرها إلى المستشفى فأفاده الأطباء أنها توفيت منذ ساعتين بسبب الصعق الكهربائي! والمثير للعجب أنه ـ وكما يحدث دوماً في الحوادث التي يذهب ضحيتها أبرياء ـ هبّ بعض الناس لحمل ذوي الدم ـ باعتبار الحادثة قضاءً وقدراً ـ على التنازل عن المجرم الذي تسبب في موت بريئة ساقها سوء الحظ إلى جزار لا يحسن شيئاً سوى جني الأموال من البسطاء الذين سيطر عليهم الجهل والعجز والرغبة في التداوي، فطرقوا باب من لا يتقي الله ولا يتوانى عن التكسب بأرواحهم لأنه أمن المحاسبة! وما حدث للفتاة مع تسليمنا

بأنه قضاء وقدر إلاّ أنه كان بسبب جهل ذلك الراقي واستهتاره، لكن ماذا عن محاسبته على ما اقترفت يداه؟ وقد سئل أحد المحامين عن ذلك فأجاب: إنه ليس هناك نظام يحكم عمل الرقاة الشرعيين أو ينظم آلية عملهم حالياً، أما فيما يخص موقف ذلك الراقي فهناك أمور في القضية تحتاج توضيحاً نستطيع من خلالها أن نقول إن كان هناك قصد جناية، وذلك بمعرفة هل ما استخدمه يؤدي إلى القتل؟ كما أن الاستطباب والشخص غير متمكّن يعتبر تعدياً يوجب العقوبة!

وفيما يتعلق بخطورة استخدام الرقاة الصعق الكهربائي لعلاج من به مسّ كما يزعمون قال أحد استشاريي الأمراض العصبية: إن (التيار الكهربائي عند مروره في جسم الإنسان يمكن أن يؤدي إلى نوبات صرع متكررة، وأيضاً إلى توقف عمل القلب وضخ الدم إلى الجسم، وبعد انتهاء التيار قد يحدث موتٌ مفاجئ ناتج عن عدم انتظام ضربات القلب، ويمكن حدوث شلل في الأعصاب الخارجية في الأطراف العلوية والسفلية)! وهذا تحديداً هو ما تعرضت له الفتاة الضحية!

لقد أصبح للرقية الشرعية في زمننا هذا سوق رائجة تحصد الملايين كما تحصد الأرواح في ذات الوقت، فكم ضحية لقيت حتفها جراء جهل أولئك الرقاة الذين يمارسون الضرب المبرح إلى جانب الصعق الكهربائي! فالرقاة ينتشرون في معظم الأحياء في المدن كما في القرى، ولهم قنوات فضائية، ومواقع على شبكة الإنترنت، واستراحات لاستقبال المرضى حسب مواعيد وأجور للكشف تحددها شهرة الراقي، إلى جانب علاجات خاصة كزجاجات ماء مقروء فيه، وعسل وزيوت وأعشاب لا يُعلم ما مصدرها وما مكوناتها، سوق تجارية تدر أرباحاً بالملايين ويذهب ضحيتها البسطاء الذين تستنزف جيوبهم! كل هذا يحدث بلا رقابة من الجهات المسؤولة كوزارة الشؤون الإسلامية بصفة الرقاة من رجال الدين، ووزارة الصحة باعتبارهم معالجين، ووزارة التجارة باعتبار الرقاة تجاراً يتاجرون في الأدوية والعلاجات!

يقول أحد المهتمين: تحتل الرقية (مكان الطب العام لدى أغلب العامة إن لم تكن هي الطب الرئيسي لهم، فتجد الراقي لا يلزمه شهادة أو خبرة أو حتى خلفية بالتخصص الذي يمارسه مجرد آيات وأدعية يحفظها.. مع وصفة طبية يتشابه فيها كل مدّعي هذه الرقية التي لا تخرج عن زيت وماء وسدر، لا تكلف الراقي عدة ريالات ولكنه يجني منها آلاف الريالات مما يجعله يقف على باب الثراء من أسهل الطرق).. وما يقوله صحيح فقد قرأت في موقع للرقية إعلاناً يقول:

يسر إدارة الموقع أن تعلن عن توفر جميع أنواع الزيوت والأعشاب الخاصة بالرقية الشرعية، ماء زمزم مقروء عليه، جميع أنواع الزيوت الطبيعية (عصارة) وغير الطبيعية، خلطة أبو... وبخور لعلاج العين والحسد ولتضييق الخناق على الجان المتلبس بالجسد والمنزل! حقيبة أبو... لعلاج السحر المأكول والمشروب، ولعلاج العين والحسد والمس، وجميع أنواع العسل مقروء عليه، الكريم الذهبي لعلاج البهاق والبرص، الكريم السحري يقضي على الحساسية الجلدية والصدفية والأكزيمات، وأعشاب لعلاج القولون العصبي!

ولا ندري أين وزارة الصحة عن هذه المواقع التي تروج لأدوية لا يعرف مصدرها ولا ماهية مكوناتها، وربما سببت أذى كبيراً لمتعاطيها؟! وأين وزارة الإعلام عن تلك المواقع المشبوهة التي تروج الدجل والأكاذيب لاستنزاف جيوب البسطاء الذين لا وعي لديهم يمكنهم من التفريق بين النافع والضار؟!

وقال آخر إن ما يحدث الآن في ساحة الرقية غير مقبول ولا معقول، تحوّلت الرقية إلى تجارة واسترزاق وجني أموال واستنزاف جيوب الناس، والمتاجرة بأمراضهم، دخل فيها الجهلاء ومن لا يعرفون عن كتاب الله ولا سنة رسول الله شيئاً، بل وجدنا من مدعي الرقية الشرعية من لا يحسن قراءة آية صحيحة من كتاب الله، بل من لا يحسن قراءة الفاتحة دون خطأ، وتساءل: هل يصلح هؤلاء أن يكونوا رقاة شرعيين؟

وهنا لا نملك إلاّ أن نقول: مَن أمن العقوبة أساء الأدب، ولو كان أولئك الممارسون للرقية الشرعية محسوبين على تيار آخر غير التيار الديني لنالهم منذ زمن ما يستحقون من عقاب!

وهنا لا بدّ لنا من أن نتساءل ما شروط الرقية الشرعية وكيف تكون؟ يجيب أحد المشايخ بقوله: (إن شروط الرقية أن تكون من القرآن الكريم ومن السنة، وأن تكون بلسان عربي مبين، وكلما كانت من الشخص نفسه تكون أفضل، أي أن يرقي المرء نفسه بنفسه كما ورد عن النبي ﷺ، بأن يقول ما ورد في الرقية وينفث)! لكن بعض الناس يعتقدون أن لدى الراقي القدرة على علاجه، وهذا ما أنكره بعض الرقاة أنفسهم وبعض الأطباء، فقد تحدّت إحدى الطبيبات الرقاة من أن يأتوا بأدلة على أن الرقية تغني عن الطب الحديث، تقول: (من يقول إن الرقية الشرعية تغني عن العلاج الكيميائي أو الطب الحديث فليثبت ذلك.. من يدعي هذا فهو يستغل مشاعر الناس ويستغل الدين في

التجارة، لقد أصبحنا في عصر يتطلب منا أن نتثقف، قد يقول راقٍ إن هناك حالة كانت تتطلب علاجاً طبياً واستطاع من خلال الرقية معالجتها، أنا أطالبه بإثبات هذا... أنا لا أسمي الرقية الشرعية علاجاً، هي وسيلة وقاية وحماية وتحصين)!!

ومثلما لقيت تلك الفتاة حتفها بتأثير الصدمة الكهربائية، فهناك غيرها كثير ممن فقدن حياتهن بتأثير الضرب المبرح الذي تتعرض له المريضات النفسيات من الرقاة الشرعيين بحجة إخراج الجن منهن، وفي مشروعية العلاج بالضرب الذي يفضي في كثير من حالاته إلى الإعاقة أو الموت يحتجون بقول ابن تيمية: (ولهذا قد يحتاج في إبراء المصروع ودفع الجن عنه إلى الضرب فيضرب ضرباً كثيراً جداً، والضرب إنما يقع على الجني ولا يحسّ به المصروع، يفيق المصروع ويخبر أنه لم يحس بشيء من ذلك، ولا يؤثر في بدنه ويكون قد ضرب بعصا قوية على رجليه نحو ثلاثمائة أو أربعمائة ضربة وأكثر وأقل، بحيث لو كان على الإنسي لقتله، وإنما هو على الجني والجني يصيح ويصرخ، ويحدث الحاضرين بأمور متعددة كما قد فعلنا نحن هذا وجربنا مرات كثيرة يطول وصفها بحضرة خلق كثيرين) (مجموع الفتاوى ـ ١٩/٦٠).

وهنا لا نملك إلاّ أن نقول: حدّث العاقل بما لا يعقل فإن صدق فلا عقل له، وأظن أن كثيراً منا ما زالوا يتمتعون بنعمة العقل إذ لا يمكن أن يقنعنا ابن تيمية أن ضرباً مبرحاً كهذا لن يتأثر به المريض لوقوعه على الجني، إنه لا بدّ لنا من التساؤل بكثير من الدهشة كيف يُصمت عن تلك الممارسات التي تحدث على ذلك النحو من الوحشية ويروح ضحيتها كثير من البريئات، ولهذا يؤكد أحد الاستشاريين النفسيين أنه: (لا أحد يستطيع أن يجزم جزماً قاطعاً بأن الضرب لا يقع على جسد هذا المريض وإنما يقع على الجان، وليس في ذلك إلاّ غلبة الظن التي كثيراً ما تخطئ ويقع ضحيتها أناس مرضى مساكين، إن حادثة واحدة وقعت لشيخ الإسلام لا ينبغي أن تُجعل شرعاً وسنة.. وثبت بالتجربة والمشاهدة أن كثيراً من المرضى الذين ليس فيهم جن إذا ضربوا ضرباً مبرحاً خاصة إذا كانوا مربوطين ولا يستطيعون التخلص فإن الواحد منهم سرعان ما يقول بلسان نفسه إنه جني ويعاهد على الخروج من أي مكان يريد القارئ، وهدفه أن يتخلص من الضرب الشديد الذي صار أشد عليه من أن يقال له مجنون، هناك أمراض نفسية عصبية ـ أنواع من الهستيريا التحولية ـ يحصل فيها فقدٌ تام أو شبه تام للإحساس بالألم والحرارة وسائر أنواع الإحساس؛ بحيث قد لا يحس المريض حتى بأشد أنواع الضرب)!

وهنا أيضاً يحق لنا أن نتساءل ما دام بالإمكان إخراج الجن من جسد الإنسان

بواسطة الضرب، لماذا لم يعمد الراقي الشرعي ـ الذي أكد رواية قاضي المدينة المتهم بالفساد بقوله في تصريحات صحافية إنه تحدث مع الجني الذي تلبس القاضي، وأشهد على ذلك أعضاء من هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وأكد أنهم كانوا حاضرين وقت الرقية وحديث الجني ـ إلى ضربه ليخرج من القاضي؟ أم أنه حتى في هذا النوع من الضرب لا بدّ أن تحفظ المقامات؟

غزوة ذات السكاكين..![*]

ما زال بعض رجال هيئة النهي عن المنكر يمطروننا بين الحين والآخر ببعض الحوادث التي يتناولها القاصي والداني بين مؤيد ومنكر، ومستغرب وشامت، وهازئ وغير مصدق، وما حدث مؤخراً من اعتداء بالسكين على مواطن في مدينة حايل لأن زوجته ترتدي نقاباً يكشف عن عينيها! ليس إلاّ حلقة من حلقات ذلك المسلسل الذي لا ندري متى وكيف سينتهي، فقد ذكرت وسائل الإعلام أن رجلاً تعرض لطعنتي سكين بعد مشاجرة نشبت بينه وبين عضو الهيئة إثر رفضه الاستجابة لطلبه بأن تغطي الزوجة عينيها اتقاء الفتنة، ولأن ذلك العضو لا يدرك حقيقة الأمر بالمعروف، ويجهل قوله عليه السلام: «ما كان الرفق في شيء إلاّ زانه، وما نزع من شيء إلاّ شانه»، ولأنه يظن أن عمله في الهيئة يعطيه حق التعدي على الآخرين، فقد سارع بعد نشوب المشاجرة بينهما إلى تسديد طعنتين له، طعنة في الجهة اليسرى الخلفية من الصدر بعمق واحد ونصف سنتيمتر مما أدى إلى نقص الأوكسجين في الرئة، وطعنة أخرى في العضد الأيسر بطول ٥ سنتيمترات تسببت بدخول سوائل للرئة، حسب التقرير الطبي!

نتساءل ونحن تحت وطأة العجب؛ هل هذا أسلوب شخص ينتمي لجهة يفترض أنها تأمر بالمعروف، أم أسلوب شخص ينتمي لفكر القاعدة وغيرها من التنظيمات المتطرفة التي جعلت نفسها قيمة على خلق الله؟ ثم كيف عرف أن عيني المرأة قد تثيران الفتنة إن لم يكن قد أدام النظر إليها؟

كنا نتوقع أن تصدر الهيئة بياناً تعلن فيه عمّا حدث وأن المعتدي سينال جزاءه؛ لأن ما فعله يتنافى ومفهوم الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر كما نصّ عليه الدين الحنيف،

(*) **المصدر**: جريدة الرياض، التاريخ ١٥/١٢/١٤٣١هـ.

وأن اعتداءه بالسكين يعد سابقة في عمل الهيئة، لكن شيئاً من ذلك لم يحدث! فلقد اعتدنا من بعض متحدثي الهيئة مسارعتهم إلى الإنكار وتحميل الطرف الآخر المسؤولية، إنكار يليه تبرير ثم صمت مريب بإغلاق الهواتف، فلم نسمع مرة أن أحد المتسببين في حوادث قاتلة كما في المطاردات أو الرفس والضرب أن أحدهم فصل من عمله، أو أوقع عليه عقاب من جنس ما اقترفت يداه، وهذا يجعلنا نفهم كثيراً من الوقائع التي كان بعض أعضاء الهيئة طرفاً فيها، وأقرب مثال على ذلك حادثة فتاة تبوك التي حبست في مركز الهيئة وأوسعت ضرباً، فلم نعلم شيئاً عن الذين فعلوا ذلك، وهل حوكموا؟ وبمَ حكم عليهم؟ ولماذا لم يعلن ذلك على الملأ؟ ليطمئن الناس ويوقنوا أن العدالة فوق الجميع وأنه لا حصانة لأحد وأن المواطنين سواسية، وأننا لسنا كالذين أخبر عنهم النبي ﷺ أنهم إنما أهلكوا لأنهم يقيمون الحد على الضعيف دون الشريف!

وكما هو معتاد في مثل هذه الحالات فقد صرح الناطق الإعلامي عقب الحادثة بقوله: «لم يتبين لنا سوى تدخل واعتداء شخص على دورية وعمل الهيئة مما سبب تشابكاً بالأيدي، وسلمت القضية للشرطة» نافياً السماح لرجل الهيئة المعتدي بحمل الأسلحة معه، وهذا التفاف على الموضوع الأصلي فلا أحد اتهم الهيئة بذلك، ولم يفته أن يؤكد أنّ «أعضاء الهيئة على قدر من المسؤولية وهم أهل لها» في تجاهل تام لاعتداء العضو بالسكين على أحد المواطنين، ثم عاد في اليوم التالي ليؤكد في تصريح لجريدة الوطن أن «لرجال الهيئة الحق بأمر النساء بتغطية عيونهن إن كانت مثيرة للفتنة»! وهنا نسأل ما الفتنة ومن الذي يحددها؟ رجل الهيئة أم غيره، وكيف؟ ثم إن كانت عينا امرأة مارة في السوق قد تفتن الرجال، فما الذي يمكن أن يحدث للرجال الذين يرون نساء على القنوات الفضائية لا يستر أجسامهن أكبر من ورقة التوت.

لكن المعتدي اعترف بطعن المواطن مبرراً ذلك بالدفاع عن نفسه، وهذا يؤكد أن المعتدى عليه وصل معه الأمر حداً جعله يخرج عن طوره، إذ تجاوز رجل الهيئة في إنكاره واستغل السلطة التي أعطيت له أسوأ استغلال، وربما كان هذا هو ما دفع أحد زملائه واثنين من رجال الأمن بأن يشهدوا (على غير المعتاد في مثل هذه الحالات) بأنهم رأوه وهو يطعن المواطن بعد أن تشاجر معه حول ضرورة تغطية زوجته لعينيها! وقد أكد رئيس هيئة التحقيق والادعاء العام بمنطقة حائل أن عضو الهيئة سيحول إلى المحكمة الشرعية وأن التقرير الطبي أظهر أن مدة الشفاء تستغرق أكثر من ١٥ يوماً، وفي هذه الحالة لا يمكن إطلاق سراح عضو الهيئة إلاّ بعد تنازل صاحب الحق!

وماذا بعد الاعتراف؟ هل سيعاقب؟ وكيف ومتى؟ وما المبرر الذي حمله على طعن ذلك الرجل؟ أسئلة تمليها علينا الحوادث السابقة التي كثيراً ما بُرِّئ أعضاء الهيئة منها واتهم الضحايا بها! وما دمنا وصلنا إلى زمن تنسب فيه الجرائم والفساد المالي إلى الجن والسحرة، وقبله حاولوا إقناعنا بأن الرأس ليس بمقتل، وأنه لولا تشدد رجال الهيئة مع الناس لكثر اللقطاء في المجتمع، فلن نستغرب شيئاً بعد اليوم، أنه ليست هذه هي المرة الأولى التي يُفترى فيها على هذا المجتمع رجالاً ونساءً من أعضاء الهيئة وغيرهم من المتشددين، حتى بدا مجتمعنا لمن يسمع ما يقال عنه مجتمعاً لا تعنيه إلاّ الشهوات والملذات، مجتمع الغريزة التي تمشي على قدمين، دوماً نقول: من أمن العقوبة أساء الأدب، فلو أنّ كل من تطاول على المجتمع بكلام غير مسؤول وجد من يحاسبه على قوله لما قال ما قال فباسم الدين ترتكب كل الحماقات والاعتداءات على المجتمع بأسره!

وهنا لا نملك بعد هذا الاعتراف الذي هو سيد الأدلة إلاّ أن نتساءل عن موقف المنكرين لكل المخالفات التي ارتكبها بعض أعضاء الهيئة، هل سيستمرون في إنكارهم، وينسبون ما حدث لتضخيم وسائل الإعلام؟ أم سيعرفون أن الله حق وأن الإنكار لا يجدي كما فعل الذين شهدوا ضده بعد مرور عدة أيام لأنهم أدركوا تماماً قوله تعالى ﴿وَلَا تَكْتُمُوا۟ ٱلشَّهَـٰدَةَ ۚ وَمَن يَكْتُمْهَا فَإِنَّهُۥٓ ءَاثِمٌ قَلْبُهُۥ﴾ (البقرة: ٢٨٣)، ثم أيهما أكثر أهمية لدى أولئك المنكرين، الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر كما نصّ عليه الدين، أم أولئك الذين يفترون باسمه ويستغلون وظيفتهم الرسمية لتعنيف الناس وأذيتهم حدّ الاعتداء عليهم بالسلاح الأبيض؟ وهل سيأتي يوم نجد بعضهم وقد أشهروا مسدسات أو رشاشات على الناس؟ ترى بمَ سيبرر ذلك العضو حمله للسكين؟ هل كان عائداً من السوق بعد أن اشتراها ليذبح بها أضحيته فنسيها في جيبه وهو ذاهب لعمل ميداني؟ أم أنه نسيها في جيبه منذ موسم البطيخ حيث اعتاد على شراء البطيخ على السكين؟ لا يقول أحد إنه تبرير غير منطقي فلقد اعتدنا على ما يناقض العقل والمنطق منذ أن قيل لنا إن الرأس ليس بمقتل، وأن الرقاة يخاطبون الجن ويجبرونهم على الخروج من الأجساد التي سكنوها، وأنهم يستشهدون بالجن الذين اعترفوا بتزيين نهب الملايين لأحد القضاة الصالحين!!

نتساءل دوماً ألا توجد حدود لرجال الهيئة؟ ثم بأيّ ذريعة يُعتدى على المواطنين وتنتهك كرامتهم، حتى بتنا وكأننا في مواجهة قطاع طرق لا آمرين بالمعروف وناهين عن المنكر الذي قصروا عليه كل ممارستهم فلا معروف، أما المنكر فخاضع لمزاج رجل الهيئة ومقاييسه الخاصة.

ولأن كثيراً مما يصدر عن أولئك يثير العجب منذ فتوى قتل ميكي ماوس، مروراً بهدم الحرم فقد أثار قول الناطق باسم هيئة حايل بأن «لرجال الهيئة الحق بأمر النساء بتغطية عيونهن إن كانت مثيرة للفتنة»! استهجان وسخرية بعض الكتّاب العرب، يقول أحد الكتّاب الخليجيين متهكماً: (وبودي أن أفهم من الأخوة أعضاء الهيئة كيف يمكن للعضو أن يحدد مقدار الفتنة والاستثارة في كل عين؟! وهل الفتنة من العين ذاتها أم من الكحل داخل العين؟!.. أم أن البرقع كله مثير للفتنة والأفضل تغطية النساء بالشادور الأفغاني؟!!

سمعنا عن مؤشر داو جونز وقرأنا عن مؤشر ريختر لكن لم نسمع بعد عن «مؤشر عضو الهيئة»، وكيف يصعد ويهبط ليقيس مقدار الفتنة، وهل هذا المؤشر يختلف من عضو إلى عضو؟.. مثلاً هناك عضو «متعافى» جداً تفتنه أي نظرة أو غمزة عين، بينما تجد عضواً آخر لا تحركه عيون الأرض كلها، وعضو يحب العين الزرقاء وآخر يحبها خضراء، وثالث يفضلها سوداء دعجاء أو عسلية، فما هو المقياس؟ أم أن كل عضو مؤشره «منه وفيه» وحسب تقديره الشخصي وتقدير مؤشره الخاص لقياس الفتنة والاستثارة).

لا بدّ من وضع قوانين صارمة لعمل رجال الهيئة وألاّ يترك تحديد المنكر لاجتهادهم، فلن نفاجأ إذا ما أفتى أحدهم يوماً بأن أصابع بعض النسوة تثير الفتنة وعليهن تغطيتها بالقفازات، وأن الأحذية ذات الكعوب العالية تلفت نظر الرجال فيجري منعها وإلزام النساء بأحذية مستوية، كما حاولوا وما زالوا يحاولون منع العباءة التي تلبس على الكتفين بذريعة التشبه بالرجال! وحتى لا نصل إلى زمن لا يأمن فيه الناس على أرواحهم عند خروجهم للأسواق أو للاستراحات، حيث لم يعد ممكناً الصمت على ما فعله ذلك العضو؛ لأنه ينذر بما هو أخطر، ولعلّ مما يتبادر إلى أذهاننا هنا هو هل سيسمح له فيما بعد بالنزول إلى الأسواق والعمل الميداني داخل المدينة وخارجها؟ ومن ذا الذي يضمن أنه لن يحمل سلاحاً أياً كان نوعه مرة أخرى؟ لكننا سرعان ما نقرأ ما يبدد هذه التساؤلات إذ صرح يوم أمس السبت المتحدث باسم الهيئة في حايل بأن المعتدي بالسكين بشر يُخطئ ويصيب! لكنه يتجاهل أنه موظف رسمي لم تسمح الدولة بتسليحه، ولو سمحت له فإن هناك ما يلزمه بعدم استخدامه حسب مزاجه!

أخيراً ما فتئ بعض أعضاء الهيئة والمدافعون عنهم يطالبون بالسماح لهم بحمل السلاح، والدولة لم تمكنهم من ذلك لعلمها أن منهم حمقى ومتحمسين أكثر مما ينبغي

ولو أعطوا السلاح لسالت الشوارع بالدماء، ولاكتشفنا مبررات أخرى أكثر عجباً من أن الرأس ليس بمقتل (كما حدث للحريصي وأن فقوء عينيه وخروج مخه من رأسه لم يكن سبباً للموت وليس لرجال الهيئة يد فيه مع أنه مات في مقرهم حسب التقرير الطبي)، ولترحمنا على زمن المطاردات والضرب والرفس بالأقدام وسحل النساء (فتاة الشرقية) وإخراجهن من الأسواق، وحبسهن في مركزهم (فتاة تبوك) وإجبارهن على ركوب جمساتهم. أعاننا الله على ما ابتلينا به!!

*** نشرت صحيفة الرياض السعودية هذا المقال بعد استبدال العنوان الأصلي الذي اختارته الكاتبة بعنوان آخر هو «تجاوزات من بعض رجال الهيئة يجب تداركها» كما طال مقص رقيب الصحيفة أجزاء من المقال الذي تنشره الوكالة كاملاً كما كُتب دون حذف أو تغيير.**

أهم معارك حصة محمد آل الشيخ التنويرية

فوبيا الاختلاط.. وإملاءات التشدد(*)

«دونكم يا بني أرفدة حتى تعلم اليهود والنصارى أن في ديننا فسحة»، خطاب السماحة والسعة الذي أشرعه الرسول ﷺ أمام غير المسلمين، ونبذ بواسطته المغالين والمتشددين.

مجال حديثي ليس ما حدث في كلية اليمامة، بل سببه ومحاولة قراءته، وما ذاك إلاّ الوحش الخرافي، الاختلاط، فالاختلاط بين الجنسين والتعاون المشترك بينهما في كافة مجالات الحياة من عمل وتنمية وعلم وتعليم وعبادة وثقافة.. سنة من سنن العمران والاجتماع البشري السوي، لا تستقيم الحياة الطبيعية إلاّ به، بما هو من مقتضيات الحكمة الإلهية لخلق الجنسين وتحملهما مسؤولية المساهمة في بناء المجتمع وتحسينه وتطويره، فالطبيعة تسير جنباً إلى جنب مع المعية المشتركة بين الرجل والمرأة.

ورغم إباحة الاختلاط، إلاّ أن البعض ـ بدعوى فتنة النساء أو فساد الزمان ـ حرّمه، فاللحظة التي ينظر فيها المجتهد للمباحات أنها نوع من الخبائث هي لحظة تفعيل آلية معينة للتشريع تسمى سد الذرائع، ولما كان الشرع الإسلامي ينظر للمباحات بأنها نوع من الطيبات، فمن الطبيعي السعي لحماية المباحات من أي اجتهاد متشدد يحوّل حكمها من الإباحة إلى التحريم أو الكراهة على أقل تقدير.

ولا شك أن التمسك الصارم بقاعدة (سد الذرائع) يؤدي إلى إغلاق المنافذ وتعسير اليسير والافتئات على رحمة الله، فاتساع نطاق المباحات ييسر على الناس حياتهم ويوسع مدى حرياتهم بينما تضييقه يعكس الاتجاه، وليس أدل على ذلك من أن أتباع تلك

(*) المصدر: جريدة الوطن، التاريخ ١٤٣٠/٢/٧هـ.

القاعدة، يعني أتباع الأحوط لا أتباع الأيسر، حتى ليخشى تحول الدين إلى مجموعة أحوَطيات تكرس التشدد والعسر والحرج والقمع.

الكثير من المسائل المتعلقة بسد الذريعة تعتمد على الأمن من الفتنة، وهو أمر نسبي يختلف باختلاف الأفراد وقدراتهم وظروفهم، فيتعين ترك الأمر فيه للأفراد وضمائرهم ليقرروا بأنفسهم ما يأمنونه وما يخشونه من الفتنة، وهو حق فردانية الإنسان.

والاعتياد على الاختلاط وشيوعه يعين على تخفيف الحساسية بين الجنسين وعلى التخفيف من حدة الفتنة، وهذه الفكرة أساسها قاعدة نفسية مفادها، أن إلف الشيء أو التعود عليه يقلل من تأثيره على النفس ويخفف حدة الشعور به.

والطريقة الصحيحة للحماية ومواجهة الفتن هي التربية التي تعمل على استقلال الفرد وتدريبه على الحرية وممارستها الواعية، والاختلاط يصحح مسيرته على الدوام ويخلق على المدى الطويل الشخصية السوية المتكاملة القادرة على التمييز والمؤهلة لحماية نفسها، فالاختلاط محك اختبار إيمانيات الإنسان، يبرز ـ بواسطته ـ مدى صدق قناعاته تجاهها من عدمه.

أما اعتقاد الرجل أن المرأة ـ بوصفها رمز الجنس أي المحظور ـ إذا تمتعت بحريتها تسيء استعمالها فإنما هو اعتقاد لا يبيح له حرمانها منها، لأنه لا يباح لإنسان التعدي على آخر بسلب حريته وتقييد حركته، بحجة منعه من ارتكاب خطأ محتمل.

وما اجتماع عموم المسلمين من الرجال والنساء في بيتهم، أكانوا أقارب أو أصدقاء أو معارف، للمجالسة على الأكل أو الحديث البريء إلاّ أمر من صميم الحرية المدنية التي أقرها الإسـلام ويتعين أن يتمتع بها المسلمون، يدل على ذلك الآية الرافعة للحرج (٦١) سورة النور.

الاختلاط في الحدود المباحة يقدم مقياساً دقيقاً للعفة والشرف، عكس العزل الذي يقدم مقياساً باطلاً لعفة ظاهرية هشة، إضافة لخلقه مناخاً عاماً يشجع على ارتكاب الرذائل والأعمال الخفية التي تعد أكثر بشاعة، فعملية الفصل بين الجنسين بوصفها تعبيراً عن القمع، لا تفرز سوى أخلاق قهرية زائفة، أما الاختلاط بوصفه تعبيراً عن الحرية فوحده يفرز أخلاقاً أصيلة حقيقية.

"مجنون وطقْ بعصا"(*)

ليعذرني زميلي الأستاذ محمد بن عبداللطيف آل الشيخ الكاتب في صحيفة الجزيرة في استعارة عنوان سبق أن نشر به مقالاً إنسانياً مميزاً تحدث فيه عن مقيم هندي أدانته المحكمة الجزئية في جدة بالسجن شهرين و٥٠ جلدة لمحاولته الانتحار، مستنكراً غرابة الحكم وإجحافه، واصفاً الادعاء بأنه غير مبرر لا عقلاً ولا شرعاً، مبدياً رأي المستشار القانوني الدكتور عمر الخولي على الواقعة الذي رأى أنه من الأولى بجهة التحقيق تحويله للطب النفسي لعلاجه، داعياً لوجوب استشارة القاضي لطبيب نفسي قبل اتخاذ الحكم، فالعقوبة أداة ردع وإصلاح وحماية.

وما اختياري لذات العنوان إلاّ لقرب مجال الاستدلال الذي جعل المثل يستنطقني لدى قراءتي لحكم المحكمة الجزئية على المذنب مازن بالسجن لمدة خمس سنوات والجلد (١٠٠٠) جلدة ومنعه من السفر للخارج لمدة خمس سنوات ابتداءً من نهاية محكوميته، وأخذ التعهد عليه، ومصادرة سيارته وجهاز جواله، وعرضه على لجنة المناصحة وكذلك عرضه على طبيب نفسي.. ولعلّ أهم ما أدرج ضمن العقوبات المتعددة الرادعة والمُصلِحة هو عرضه على طبيب نفسي، فهل يشك أحد بأن مازن لا يحتاج لطبيب نفسي؟! ولكن الأولى هو طرح التساؤل عن درجة تدخل المتخصص «الطبيب النفسي» بالعقوبة بكافة جوانبها الرادعة المصلحة والحامية؟

كما هائل من العقوبات لذنب واحد شابه ما شابه من تدليس فريق ذاك البرنامج التافه الذي فر بجناحيه دون محاكمة ولا مساءلة، تنقسم بين عقوبات حالية: بالسجن والجلد ألفاً، ومستقبلية: تتجدد وتتوالد بعد خروج مازن من السجن لتمنعه من السفر خمس سنوات أخرى كعقوبات وصاية (زيادة) لا يتبين لها سببٌ واضحٌ، إضافة لمصادرة سيارته وجهاز جواله كإجراء يضع مليون علامة استفهام إزاء التعامل مع سجين قضى مدته وخرج متولّهاً للتعامل الإنساني، ليواجه باستمرار إدانته وبشكل ديناميكي من الجميع، والتي تظهر في مستوى الخطاب حتى الصحفي، المتعدى عليه تشمتاً بحذف اسمه وتعويضه بلقب ذنبه؟!

حجبت أخوة مازن في البشرية بقناع الستر، وكأن الأمر امتداد تفاعلي فضلوي مع

(*) المصدر: جريدة الوطن، التاريخ ١٤٣٠/١٠/٢١هـ.

الضجة المشنعة على مازن، المركبة بفعل المجاهرة، مصورة تناقضاً في أعلى درجاته المستثارة بين ما يقال وما يمارس على الأرض، ليتصدر طلب الانتقام من مازن قائمة أولويات الآخرين، وكأنهم ملائكة تواجد فيهم مازن كحالة شاذة، إلى لحظة النطق بالحكم، الحكم المدين المبرئ رغم تشابه الذنب المحوري، ليركن أحدهم فيه للظلام مطبلاً للفضيلة، ويتعرض الآخر فيه للشمس معلناً الذنب.

ويعرض عدد الجلدات الألف تساؤلاً مشروعاً يقابل حديث تحريم الجلد لأكثر من عشر، ضارباً رقماً قياسياً يتعالى فوق السقف الحدودي له في القرآن الكريم، بتوترات مخجلة هازئة بكرامة الجسد البشري ومتطاولة على قدسيته!! ألا نستحق مراجعة فقهية اجتماعية إنسانية لهذا السقف اللامحدود في العقوبة الجالدة ظهر الإنسانية بأخطاء أبنائها؟!

هل جاء الإسلام لتزكية نفوس المجرمين وتطهيرها من روح الشر والإجرام بما يضع لها من طرائق التزكية والتطهر أم جاء ليقتص منهم بإقامة الحد تنكيلاً بهم وبما صنعوا؟

لعلّ إجابتنا تهتدي بهدي نبينا محمد ـ ﷺ ـ فقد كان أرفق الناس بالعصاة وألطفهم، ولا تمنعه معصية أحدهم أن يفتح له قلبه وينظر له نظرة الطبيب للمريض لا نظرة الشرطي إلى المجرم، وبروح تنزع لفضاء التسامح لا لعقاب الانتقام، وهل أوسع أفقاً من إيمان تحب فيه لأخيك ما تحبه لنفسك، فتتقدم من أخيك العاصي تدعوه أو تدعو له أن يعامله الناس باعتبارهم بشراً يمشون على الأرض لا كملائكة أولي أجنحة.

يتساءل سمير، الشقيق الأكبر لمازن وأتساءل معه: لماذا استعجلت المحكمة الجزئية في إصدار الحكم؟ وما زالت الدعوى المرفوعة من قبل المحامي لوزارة الإعلام تنتظر الجواب لطلب محاكمة مازن أمام محكمة إعلامية متخصصة لا محكمة جنائية؟

يقول أنس زاهد في كتابه الفذ «هكذا سكت نيتشه هكذا تكلم زوربا» وهو يصف حال أصحاب غريزة الانتقام وعدائهم للبشر «هؤلاء من يريدون أن يفقأوا أعين أعدائهم بفضيلتهم، وما يطلبون من الاعتلاء إلاّ إسقاط سائر الناس ذلك أن العقاب لا يمكن أن يمحو الحادثات التي يتخذ منها المشرعون مبررات لإيقاع العذاب والأذى بالناس باسم الفضيلة». لكنها عبادة الفكر العمياء التي تمشي خلف مضللها وإن غرقت تناقضاً مع الحق والفضيلة.

بينما يبشر الله سبحانه عباده بقوله : ﴿وَهُوَ ٱلَّذِى يَقْبَلُ ٱلتَّوْبَةَ عَنْ عِبَادِهِۦ وَيَعْفُوا۟ عَنِ ٱلسَّيِّـَٔاتِ وَيَعْلَمُ مَا تَفْعَلُونَ﴾ (الشورى: ٢٥). اللّهم اغفر لمازن واعف عنه، وتقبل توبته وفرّج عنه، إنك أرحم الراحمين.

ختاماً : باقة ورد أقدمها لأحبائي القراء شاكرة ترحيبهم الذي أبهجني، ومرحبة بمن أثنى أو انتقد.

المرأة وأزمة خطاب الاختلاط(*)

لإصرار الخطاب الديني على حصر قضايا المرأة داخل أسوار الفهم الحرفي للنصوص، ينظر إلى خطاب النهضة الداعي إلى تحرر الإنسان رجلاً أو امرأة والساعي للاحتكام إلى العقل والواقع نظرة تشكك وارتياب، والخطر أنه ينظر إليه نظرة اتهام تقرن بينه وبين التآمر على مصلحة الأمة وتهديد كيان النساء الاجتماعي، ففكر النهضة بشكل عام والمنادي بتحرير المرأة بشكل خاص يعد في نظر كثير من الخطابات الدينية جزءاً من مخطط صهيوني للقضاء على الإسلام، وبذلك يتحد العلم بالفجور وإن تقدس بحرم الجامعة، ويتساوى الفن بالفاحشة وإن دعا لخلق وسما لقيمة.

فالهاجس في تلك الخطابات هو هاجس تغطية المرأة وسترها؛ تغطية العقل بحجبه عن آفاق المعرفة الحرة وحجب وجودها الاجتماعي، ثانياً بحبسها داخل أسوار البيت، والأهم من ذلك حجب وجودها الفيزيقي بالحجاب الذي يعد تجسيداً رمزياً لكل معاني التغطية، لذلك فمن فتحَ باب النقاش حول حجاب المرأة ذي الخصوصية السعودية (= غطاء الوجه) ستسدد له سهام الخروج عن المعهود المقدس، فيما يتعلق بقضية المرأة عامة وبمسألة التغطية خاصة، وهو ما جلاه الداعية القرني أثناء لقائه في برنامج إضاءات عندما خشي افتضاح لا منطقية الخطاب الديني الذي يهب القطع بوجوب غطاء وجه المرأة مكرساً إياه عورة، فجاء جواب القرني خافتاً يُقرّ ـ على استحياء ـ تراجعه لخاطر مشايخ نجد، كدليل تقديسي للرجال على حساب الحق، متخذاً بعض الأنماط والعادات تعميقاً للبلادة الذهنية. ولا يهم ذاك الخطاب التناقض في فهمه للمرأة بين كونها عورة يجب تغطيتها، وجوهرة ثمينة يجب حجبها ما دامت المحصلة النهائية قهر الكائن

(*) **المصدر** : جريدة الوطن، التاريخ ٢٦/١١/١٤٣٠هـ.

الإنساني (المرأة) وإخضاعه لسطوة الرجل بعد إفراغ هذا الأخير من أي طاقة للفهم والتحليل.

وحدهم فقهاء السلف اختاروا موقفاً متشدداً من المرأة كونهم يمثلون أكثر المدارس الفقهية تأثراً بالتقاليد العربية التي هوّنت من شأن المرأة وقلصت من نشاطها ومجال حيويتها وكرستها كمصدر فتنة ينبغي الحذر منه وإحاطته بسياج كثيف من المحاذير والحوائل، تعدت المرأة حية لتصلها إلى النعش في صورة قوس حديدي يوضع على جسدها ليحول دون رؤية تفاصيله، في استفسار لأحدهم عن مشروعية هذا العمل، وإقرار الشيخ مستحسناً إياه، كترسيخ لبنية الهوس بجسد المرأة وإن جثة هامدة!

وبما أن الاختلاط بحد ذاته لا يعتبر ذنباً، وبالتالي لا عقوبة له، فإنه نتاج للطبيعة البشرية وإفراز عالمي، لقوله تعالى ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ إِنَّا خَلَقۡنَٰكُم مِّن ذَكَرٖ وَأُنثَىٰ وَجَعَلۡنَٰكُمۡ شُعُوبٗا وَقَبَآئِلَ لِتَعَارَفُوٓاْۚ ..﴾ (الحجرات: ١٣) فالتعارف يفضي للتعاون المتمخض في صور عديدة لخير الإنسانية وعمارة الأرض، لكنه يواجه برفض رجعي يهدف للإبقاء على وهن الحال، للتأكد من أن المرأة ما زالت ترزح تحت نير احتلال ذكوري لكل المواقع التي تستطيع أن تشاركه فيها من واقع النساء شقائق الرجال.

فكيف يكون الإنسان لمجرد الاختلاط مذنباً وإن غض البصر وحفظ الفرج كما طلب القرآن؟ ولماذا ينظم الله وضعاً إن كان ممنوعاً أصلاً؟ وعندما يضيق البعض بالمنطق وتساؤله تقفز صفة الخصوصية كمنجد زائف، لو صدقت لكان الإسلام خاصتنا دون سوانا، ولانتفت رسالته العالمية.

لازدواجية الجانب المعرفي المنفصل عن السلوك انغرس الخوف المرضي من اختلاط الجنسين، بتكثيف حالة الوحشة والتوحش من التزود المعرفي العالمي الذي يتخبط دوماً في سجون التحريم المفروض بسد الذرائع الذي سد الآفاق وعزلنا عن الارتقاء، من حيث هو مبدأ فقهي قديم فحواه أن درء المفاسد مقدمٌ على جلب المصالح، بينما الواقع يناهض هذا المبدأ على أساس أن علاج المفاسد بمواجهتها، بدلاً من إيقاف ريح التغيير بما تحمله من تحقيق للمصالح، للجماعات والأفراد والبشرية، والحل لعلاج الآثار الجانبية (الفساد) هو التربية والتعليم اللذان من شأنهما حماية المرأة والرجل منها. فالخطاب الديني يفسر التخلف بالبعد عن قيم الإسلام ومبادئه، بينما البعد عن قيم الإسلام ناشئ عن حالة الجهل والتخلف، وهي حالة من شأنها أن تجعل فهمنا للإسلام فهماً متخلفاً.

فضيلة الاختلاط تقيس التعمق المعرفي بالسلوك، ولو كان (الاختلاط) شراً لكان لكم مكانكم ولنا مكاننا وبيننا وبينكم برزخ ليوم البعث، لكن الاختلاط سنة الحياة ومجال صقل الإيمانيات يشهد لخلق الإنسان وتدينه الخفي لا المعلن، والذي خص الله به المؤمنين بوصفهم بخشيته في الغيب.

أسئلة للتفكير:

١ ـ لو كان الفصل ينتج مجتمعاً فاضلاً هل سنفاجأ في مجتمعنا بالوقوعات الأخلاقية ذات الرقم الفلكي بشهادة «حراس الفضيلة»؟

٢ ـ هل الاختلاط ظاهرة لمجتمعات طبيعية أم ذنباً؟ وإن كان ذنباً فما مقياسه وما عقوبته؟

٣ ـ أيهما برأيك ميداناً للكشف عن الخلق السوي: الفصل، أم الاختلاط؟

٤ ـ لو كان وجه المرأة عورة، أمن اللائق كشفه في «الصلاة»؟ وهل يصح أن يتعبد لله إنسانٌ وهو كاشف العورة؟

نادين.. واستفزاز عروش الذكور(*)

لا أستغرب أبداً انطلاق أتون صيحات وهجمات الاستنكار كما ذكرت الزميلة نادين البدير الإعلامية السعودية إلى حد قرار حرمانها من الجنة، أو إدراج مقالتها ضمن أشراط الساعة، أو تكون مقالتها سبباً للفجور وتشجيعاً للفساد! متسائلة وحق لها: من يحدد حجم الإيمان غير متكبر، يصر على ربط الدين بالوحشية ووقاحة الألفاظ؟ وإذ أشاركها إدراك الواقع المر لا أستنكر ما اتهمها به فئة المتشددين و«الصحونجية» فهو ديدنهم مع كل امرأة تتجرأ على هز عروش أملاكهم للتشكيك في أحقيتها وشرعنتها المقدسة العابثة.

ما يستنكر أن ترى الليبرالي المنادي بالعدالة والمساواة يركب الموجة دفاعاً عن عرش «سي السيد» و«شهريار» زمانه.. وانتفاضاً لكرامة ذكورة أفّاقة تعودت الظلم فأصبح

(*) المصدر: جريدة الوطن، التاريخ ١٦/١/١٤٣١هـ.

رمزاً لوجودها وعلامة فارقة لمستوى معيشتها الملكي وسط حاشية الجواري والخليلات، كأكبر رقعة استبداد تلازم عقل فرغ من الهم الإنساني، ليكشف تشابه الهموم المشتركة بين فئات مختلفة وإن تنوعت طرقها وتسمياتها وتطبيقاتها.

هذا النوع بالذات المسمى ليبرالياً أشد فتكاً بحقوق المرأة وبالكرامة التي تطالب بها كإنسان كامل الأهلية.

كل من انتقد نادين في مقالتها «سلطانة وأربعة أزواج» أخرج متعمداً غاشماً حديثها عن معناه وفرغ محتواه ليدفعه لسياقات تتفق وهوس الجسد وتضطرب كمفاهيم تخشى المعاملة بالمثل ليس حقوقاً فقط بل شعور يزهو بإنسانية المرأة ويضعها بذات المستوى، وهو ما ركزت عليه نادين، فقد حركت الجانب الشعوري الذي ظل قيد الكتمان، واستمر السكوت عنه علامة لإيمان موهوم يفرق بين القيم والشعور، ويقيم حواجز سدية متكلسة لمجابهة المساواة والعدالة ليؤسس مكانها للظلم والتعدي والقهر.

يستدعي خيال الليبرالي صوراً فاضحة مجاهرة كروافد استلهام نقدية، فيسقط في سمادير غيه وضلال اعوجاجه الملتف على القيم كذباً وادعاء.. ظاناً بلذعية نقده أنه يلامس بحكمته السماء!! بينما يطوف حول مناطق منحطة عششت في ذهنه وراودته ردحاً من الزمن.

لمّع فؤاد هاشم عنوان مقالته «امرأة وأربعة رجال» لاستجداء القرّاء أو لتوجيه النظر في مقاله المتعدد الوجهات للجزء المتحدث عن نادين.. مدعياً كغيره أنها تدعو لتعدد الأزواج.. ولو أحضرنا صبياً ما زال مبتدأً في فهم سياقات الحديث وارتباط الأسلوب ـ معنى وبعداً ودلالة بل وحتى رمزاً ـ بالفكرة لأخبرنا ما تقصده نادين من مقالها.. خاصة وأنها صرحت خشية إعياء الرمز.

أعلن الكاتب أسباب سخريته الماجنة المتسائلة عن أول من يحق له الدخول بزوجة الأربع رجال، تعف عنها أصحاب المهج السليمة! وعرض صورة امرأة طباخة لسي السيد الليبرالي/الزوجة الخادمة، وأبرز مشكلة استصحاب أربعة رجال عند ابتعاث أحدهم؟! لم يكلف عقله الأسطوري الخرافي سؤال صاحب الأربع نساء عن بعثة لأمريكا التي لا تسمح بتأشيراتها لجواز سفر أحدهم لأكثر من زوجة، ربما محيط السفر لديه داخلي فقط، يناسب العروش ويحافظ على الملك العضوض؟!

وينهي السخف الهازئ وما فاضت به قريحة سوءة عقليته بتكريس نظرته الدونية

والشيئية للمرأة، ليصمها بشيء تنتهي صلاحيته، فتصبح غير صالحة للاستهلاك الآدمي!

فرحت نادين لردود أفعال الذكور لكشفها البئر وغطائه، ولو أنهم مجرد غطاء واهن لو حُرّك أبسط حركة لتكسر وظهر جوفه المترهل بالتعدي والهمجية السادرة في وهم اللبرلة ذات الخصوصية العروبية الشرسة المتميزة بفحولة الغلاسة والقذارة والاستظراف المستهجن.. أقلقهم مستوى مساواة الشعور والحقوق فثارت ثائرتهم بتمرد أهوج غاضب يشرع أسلحته لمجرد استنهاض شعوري بحت.

مقال نادين منطقي ناقش العقل بأسلوب أدبي رفيع وبطريقة حوارية راقية تضع الأمور في نصابها وتسمي الأمور والمشاعر بمسمياتها، فالعهر هوس جنسي سواء من رجل أو امرأة، والحزن شعور إنساني يستدره الظلم الغاشم، والخطأ واحد والمعايير الأخلاقية واحدة متى تحررت العقول، وبعد صحوة المنطق تساءل محدثها: هل أحسست الآن بالحزن وبشعور المرأة عند الخيانة؟! مصورة الفرق بين قوافل العبدات «الزوجات» في قصر توبكابي العثماني، وصورة مثالية لا ترى في بيئتنا، لزوج أجنبي كهل مع زوجته الوحيدة، فالزمان يمر عليهما، وهما يحملان بعضهما وذكرياتهما وتاريخ حياتهما، كمثال للإخلاص والتفاني، وينطلقان بإنسانيتهما ليستمتعا، يتكئ أحدهما على الآخر، وتتلاقى نظراتهما حباً ومودة، فهل يُتهم صاحب الإعجاب الأحادي بالعهر والرغبة في التعدد يا «سي السيد فؤاد»؟!!

تستدعي نادين أسباب الزواج بامرأة أخرى بطريقة تصور المرأة هي المعددة؟! وتساءل الرجل هل ترضى؟ لكن الجانب الإنساني ليس ضمن مقاييسه، فمقاييسه تقيم قصور أملاكه الشهوانية وتحافظ عليها ملء سمعه والبصر.

قبل نادين بنصف قرن، رأت شاعرة شعبية بسيطة زوجها يقبل زوجته الثانية، فأنشدت تعليقاً على ما رأت:

لـــــو أن ربي عمـــــل معـــــروف وخـــــلا المـــــرة تاخـــــذ اثنـــــيني
لا حـــــب هـــــذا وهـــــذا يـــــشوف عـــــسى يجـــــرب ســـــهر عـــــيني

هل أيضاً ستتهمونها بذات التهم؟! تأكدوا قبل الإجابة أنها صرخة امرأة تحس بإنسانيتها وحقها بالمساواة؟ لا يعني أنها تريد ما تمنت لكنه لقاصري الفهم سؤال عقلها الباطن وإن أغضب معاشر الملوك.

نادين عبرت عن إيمانها بأحادية العلاقة، كونها تناسب العصر وتناسب شيئاً لم يجربه كثيرون اسمه «الحب»، فهل أجرمت؟!

مناهجنا الدينية.. بين قضايا الأخلاق وأوهام الفضيلة(*)

في رفض للحدود التي تفرضها المنزلة البشرية في مجتمع يعيش وهم الفضيلة، يقول منهج الفقه للصف الثاني الثانوي «بنات» طبعة ١٤٢٨/١٤٢٩هـ إن «اختلاط النساء بالرجال من أخطر دواعي الزنا»، ص ٦٦، وكأن انعدام الاختلاط يوقف الزنا!؟ مغالطة لواقع يثبت أن المنع يفجّره ولا يحجّمه.

وتأتي الأحكام نتاج اختلاط الدين بالعادات والأعراف البدوية (فالرجل ناقل عيبه) «وسفر المرأة بغير محرم حرام لأنه من دواعي الزنا ووسائله الخطرة»، كحكم خاص للأنثى، أما الذكر فملائكي لا يخشى عليه الزنا إذا سافر وحيداً، ويلحّ «ولا يتغير الحكم بتغير وسائل النقل التي يستخدمها المسافر سواء على الدواب أو السيارات أو الطائرات أو السفن ونحوها»، وربما نحوها للصواريخ باعتبار ما سيكون كيلا يفوتهم موضع احتمالي ـ وإن خف أو دق ـ للتحريم!!

ومع أن الأسئلة الموضوعية مهمتها إبداء الرأي بحرّية وانتقاء، إلاّ أن العقل معتقل، ولا تقبل حجيته في بيئة ما زالت تجعله مقابل آراء الفقهاء السابقين، منذ آلاف السنين، تابعاً لا مفكراً ولا مستحدثاً، رغم القاعدة الفقهية المرددة عبثاً «تتغير الفتيا باختلاف الزمان والمكان»، وإنتاجاً لتأويلات خاطئة عن العالم، وتحريفاً للواقع والمدركات يتنافى مع كل نظر علمي أو تاريخي، يعرض الكتاب مسائل تخضع للتعددية، ليلزمها رأياً واحداً، بسؤال ضع صحاً أو خطأ:

ـ «يجوز للمرأة السفر بالطائرة وحدها، لوجود غيرها من النساء»، وذكرُ العلةِ هنا منعاً لاستخدامها للرأي المختلف.

ـ ضرب الخمار على الجيب الذي أمر الله به يستلزم تغطية الوجه.

ـ ركوب المرأة وحدها مع السائق جائز ما دام في المدينة.

(*) المصدر: جريدة الوطن، التاريخ ١٤٣١/٢/٨هـ.

والمطلوب من الطالبة بالترتيب وضع إشارة خطأ، صح، خطأ، بلا نقاش درءاً لتلاوين الفكر وإحقاقاً لفكر أحادي، ومنعاً للفكر الناقد.

أما تعريف المحصن في باب الزنا فهو: «من وطأ زوجته في قبلها بنكاح صحيح، وهما بالغان عاقلان حران»، وإضافة لبعد التعريف عن المفهوم العام للمحصن وغرائبيته، فالمحصنة مغيبة كالعادة، لأن المتع ـ وإن حراماً ـ تخضع لمكاسب ذكورية يُعضّ عليها بالنواجذ، كأننا أمام زانٍ بغرائز وامرأة بلا غرائز.

«وحد الزاني المحصن الرجم بالحجارة»، مستدل بقول عمر بن الخطاب: «إن الله بعث محمداً بالحق وأنزل عليه الكتاب، فكان مما أنزل الله آية الرجم فقرأناها وعقلناها ووعيناها، رجم رسول الله ﷺ ورجمنا بعده»، ويتساءل العقل: أين آية الرجم؟ وهل يمكن أن تنسخ لفظاً ويبقى حكمها؟ ولماذا نسخت؟ بينما ثبتت آية جلد غير المحصن، وما الأولى بالتثبيت؟ من خان الأمانة والأسرة والعشرة؟ أم من ذنبه خاصته؟ مجرد أسئلة ستترى بأثرها اتهامات الفجور والهرطقة والزندقة، لكنه سفور العقل الذي لا يستكين للترهيب ولا للتغييب، ثم هل عمر ـ رضي الله عنه ـ مصدر من مصادر التشريع؟! وهل الحد وجد في القرآن ثم محي؟! وكيف يعتبر حداً وهو غير مكتوب؟!

ورغم فكرة حفظ الأنساب الأبوية، والانتساب للأب اسماً وجنسية تخلا ساحة الرجل كمحاسب، لتتصدره المرأة في مسؤولية اختلاط الأنساب: «فإذا حملت المرأة من الزنا أدخلت في نسب زوجها ما ليس له منه، فينتسب إلى أهلها من ليس منهم ويراهم ويخلو بهم»، وكأن المرأة حملت بنفسها!!

ويتوالى نشر دونية المرأة وتنقصها بوقاحة في كتب البنات فترد شهادتها «أما النساء فلا تقبل شهادتهن في الحدود والدماء»!! ويشتعل التلاعب بالنتائج والمقدمات، ليجعل الغناء والسفر مقدمة رئيسة للزنا؟!

وفوق سوء الاستدلال المعرفي لحد اللواط في الكتاب، أورد قولاً لابن القيم «ولم يثبت عن النبي ﷺ أنه قضى في اللواط بشيء، لأن هذا لم تكن تعرفه العرب، ولم يرفع إليه»، والسؤال أين ما تزخر به أشعار العرب من التغزل بالغلمان كظاهرة اشتهروا بها؟!

وفي درس القذف يتجلى البعد عن قيمة التربية لترسيخ الأخلاق الحميدة، إلى البحث عن صفة في الإنسان لقذفه بها؟ فيشترط أن يكون المقذوف محصناً، يعني غير المحصن يمكن قذفه وسبه!! و«ألاّ يكون عاجزاً» فالعاجز فوق بلائه يجوز قذفه؟؟!! ويسمح بالقذف لغير المسلم والمجنون!

ويتعدى هوس الفضيلة الوهمي الإنسان إلى الأموال، فتشترط لقطع اليد في السرقة «أن يكون المسروق مالاً محترماً»؟!

«أن يكون أخذه على وجه الخفية والاستتار»، هل سمعتم بسرقة علنية؟!

أما شرط «أن يخرجه من حزره» فيخرج حرامية المال العام من مسؤولية المليارات المسروقة!!

وكوجه تدليل مفرغ من دلالته، سيئ في استدلاله، تقدم آية النشوز كمشروعية للتعزير ﴿وَٱلَّٰتِي تَخَافُونَ نُشُوزَهُنَّ فَعِظُوهُنَّ وَٱهْجُرُوهُنَّ فِي ٱلْمَضَاجِعِ وَٱضْرِبُوهُنَّ﴾ يهينون المرأة في عقر دارها وبالمناهج التي يدرسونها، كفضيحة تربوية ممنهجة تربي المرأة على الذل وإهانة الكرامة باعتباره تعزيراً «تأديبياً»، ينتقص ـ مجاهراً ـ إنسانيتها.

وتكريساً للعنف يقول الكتاب الداهية: الحد يدرأ بالشبهة والتعزير لا يدرأ بالشبهة؟ ليلهمنا استلهاماً معرفياً سبيباً لبلوغ التعزير آلاف الجلدات.

ولحرص مجتمع التعزير على إلغاء العلاقة الفردانية بين الإنسان وربه، يأتي أحد أسباب التعزير «تأخير الصلاة عن وقتها»!!

وكتشريع للعنف الأسري يكمل: «والتعزير يفعله الإمام ومن له حق التأديب كالزوج والوالد»، وفي ظل هذه الكتب ونحن نملأ العقول بهذا الهزء بكرامة الجسد الإنساني، أيحق لنا التساؤل عن بقايا كرامة للمرأة فضلاً عن وجودها أصلاً؟!!

ختاماً: لأجل استشراف مستقبلي حصيف للمناهج لا بد من استئناف عملية تحديث المنظومة التربوية، وترسيخ قيم حقوق الإنسان فيها، حتى لا نترك الأجيال فرائس سهلة للهزء بعقولهم.

اختلطوا "وما جاكم في ذمتي"(*)

مهلاً.. قبل أن تتحفونا بفتوى تكفيرية جديدة يكون جزاؤها الرادع هدم بيتي على رأسي، فما من نداء خير للمتوحشين إلاّ نداءات التكفير والقتل والهدم، فعبارة «ما جاكم في ذمتي» تستخدم لتحدٍ من وجهة نظر شخصية ليس إلاّ، وهي لا تلزم ولا تتخذ صفة

(*) **المصدر**: جريدة الوطن، التاريخ ١٤٣١/٤/١١هـ.

إفتائية، بل مجرد تأكيد من قائلها على صحة أمر ما وثقته من طبيعته، وهي شبه مثل تستخدم لاستثارة الهمم ودفع التوهم، وأنا هنا أستفز بها الهمم لنفض غبار الهزيمة الإنسانية عن كياناتنا المستهلكة بالتحريم، ولنبذ التقليد ورفع لواء الإباحة للطبيعة التي ارتضاها الله لنا في واقعنا الأرضي، تاركة ضرب الأمثلة من حياة نبي الهدى ﷺ، إذ أشبعنا الأمر حتى ملت الأمثلة، فالله سبحانه هيأنا لنجسد الكرامة الآدمية، إذ خلقنا اثنين من ذكر وأنثى، وهو أعلم بنا، لا ليفصلنا بل ليؤلف بيننا كجنسين منسجمين نمتزج ونختلط في بوتقة الإنسانية بذلاً ومشاركة وتعاوناً وعمارة، وإلاّ لفصل عالمنا كفصله بين عالمي الجن والإنس.

وما كان اختلاط الرجال بالنساء مصيبة إلاّ لدى نفوس تغذت على الوهم، فأوقعت العقول في فخ الفتن، وقيدت حركتها عن الانطلاق الإنساني والبنائي، فشلت واقعنا ببركة الفتاوى المرعبة عن المرأة كلعنة وشيطان وفتنة، وكأننا نمشي عرايا أو نسكن خمارات مقابل رجال نكّسوا رؤوسهم تقوىً وطهرانية!

ولأن تحريم الاختلاط موضة العصر وصنعة من لا صنعة له، يتوافد المهمشون على قنوات فضائية بعضها لا تكلف أكثر من خيمة شعبية تنطق بفقه الزمن الغابر شكلاً ومحتوىً وحواراً، فتحبسنا لينطلق غيرنا بالزمان، ونظل ندور في أروقتها نجتر زماناً سحيقاً، من تلك الخيمة كان صوت النشاز الإفتائي يوسف الأحمد يلقي درره الإفتائية، ويقيس براعتها بمدى تزمته ومغالاته في صناعة الفصل بين الرجال والنساء لدرجة توهمه وضعاً خرافياً يجعلنا نطوف على كعبة نعتليها بعشرات الأدوار وهو وجنسه يطوفون بجانبها، إنها لعمري فتاوى بلا زمان، إذ هي من مكان خارج التغطية.

ولأننا تعودنا أن تتحدث تلك الفئات عن المرأة وتتخذ قراراتها عنها، يبرر اليوسف خطته الجهنمية: «لا أعتقد أن أحداً يوافق أن تعرك زوجته أو قريبته بين الرجال في المطاف، فحفاظاً على حقوق المرأة طالبت بتوسعة المطاف وإنشاء مواقع مخصصة لهن» (طبعاً المرأة لا تملك لساناً تطالب به، فيَفترض امرأة أخرسها الفقهاء بصوتها العورة، بل إن خشية عركها تأتي من الذكر ـ كملك خاص ـ لا منها شخصياً، فيعتقد أن أحداً من جنسه الذكوري لا يوافق أن تعرك امرأته «مملوكته»، ولكن لا يوجه اعتقاده مباشرة لتصوره عن المعروكة «المرأة»)!! (وهنا انعكاس لسلطتهم الذكورية ذات التراتبية الاجتماعية وهي تتغذى حتى في أوهامهم على سيادتهم الجندرية).

وفي الوقت الذي يتساءل مستنكراً «ما المانع لهدم المسجد الحرام وإعادة بنائه؟؟» يؤكد رفضه القاطع للعناوين المستفزة لموقع اليوتيوب وكأنهم اتهموه اعتباطاً! ويشتكي التقاطهم عبارة هدم عنوة!! فهل المشكلة في التقاطها أم قولها؟ ويتساءل واضعاً نفسه في خانة مقابلة للعقلاء «هل يعقل أن يطالب أحد بهدم البيت الحرام؟» وهل قال به أحد سواك حتى لقبوك بأبرهة عصره؟! يقول الشيء ونقيضه ويستنكر ما قال! وهي عادة هذه الفئة عندما تتورط، فتلزم نفسها بتبرير لا يضيف إلاّ مزيد ازدواجية وتشتت، وما صاحب فتوى تكفير الراضي بالاختلاط منه ببعيد، فهو الموطئ لهذا الهذر العجيب.

يخلط اليوسف خلطاً عجائبياً لا تمسك له بطرف ليقول «إن حديثي مبني على دراسة علمية لتوسعة المطاف وقائم على قواعد شرعية لمشروع مستقبلي لتوسعة المسجد الحرام والاستفادة من الوسائل التقنية الحديثة»، دراسة علمية قائمة على قواعد شرعية! جديدة هذه!! أما استخدامه التقنية فلربما قام بنقل النساء عبر تلفريك ليطوف بهن ثم يعيدهن لمنازلهن! ومن عجيب قوله وكله عجب انتقاده لمشروع توسعة الحكومة، بأنه غير مكتمل الرؤية والتجانس، يتحدث عن التجانس ويغيبه عن الجنس البشري!

يقال في الفلسفة إن الشيء بضده يعرف، وعليه يكون الاختلاط حلال، فالضد «الفصل» ينشئ نفوساً مريضة لا تستطيع التصالح مع نفسها ناهيك عنه مع غيرها، هذا وأنه بيئة مغذية لاستنبات الشذوذ وتكاثره، وما تفرضه على واقعنا من ازدواجية المعايير، وهنا أحيل القارئ العزيز لرواية «سور جدة» لكاتبها سعيد الوهابي، تتحدث عن أهم إفرازات هيمنة ثقافة الفصل ومصيبته العظيمة «المثلية» ولتتحمل واقعية مؤلمة تهز روحك بالبكاء على الطبيعة المفقودة والمفضية لمصير مفجع.

إن الفقه الاجتماعي المستوفي لأسس أربعة ذكرها الزميل الكاتب محمد الدحيم في مقالته في جريدة الحياة المعنونة بـ «الفقيه ما الذي يشغله».

المطبقة لأحكام التيسير القرآنية هو الفقه الذي علينا النهوض به كي لا نقف على نقطة زمنية قديمة ويتعدانا العالم بأزمنة مديدة.

الزمان خط ممتد، وما زلنا نقف في نقطة ماضية منه، لذلك نرتبك لتغيرات الواقع ونجلد الزمان! يقول علي الوردي: «إننا اعتدنا أن نتصور الزمان منفصلاً عن المكان، ولكن الزمان امتداد في الفضاء، فالزمن لا يسير، إنما هو واقف في مكانه ونحن الذين نسير في الواقع، حيث ننتقل من نقطة إلى أخرى على امتداد خط الزمان المديد.

إن راكب القطار السريع يتصور حين ينظر من النافذة أن ما حوله يتحرك وهو واقف، على هذا المنوال يتصور الإنسان الزمان متحركاً بينما هو في الحقيقة ساكن، فالمستقبل لا يأتي إلينا إنما نحن نذهب إليه، فهو موجود «هناك» في نقطة من نقاط الزمان».

فختام ونحن في ذمة مفتٍ يملأ حياتنا بأحكامه على تفاصيل التفاصيل، ويغلق أبواب حرية الضمير والاعتقاد والانطلاق؟

وإلى أي طريق سيوصل هؤلاء علاقة الرجل بالمرأة وهم يدعون أنهم أشقاؤها.

عائشة والنجيمي.. رفض الوصاية.. وإرث القداسة(*)

إن أطعنا ـ مرغمين ـ فالعقل لا يذعن ولا يستجيب، إذ الشيخ يوزع تقسيمات الفقهاء حسب رؤية مزاجية طاعنة في الرمزية والتقوقع، فالاختلاط حرام على الشعب حلال على الفقيه، وعندما انكشف المستور لدى فقيه فقه القرون الغابرة بانتشار الصور انقلب سبب الاختلاط من عارض إلى اختلاط ذنب مجالسة، ولكنه ليس أي ذنب، بل ذنب الفاهم الخبير، والفقيه المتفيقه، المدقق للذنوب بتفريعات أهلكت الإنسان بحجج ذات تهويمات خارجة عن الطبيعة، لتوزع حسب مكانة صاحبها، فتبرّئ ساحة الشيوخ «فقط» من ذنب الاختلاط عارضاً كان أو مجالسة، فتحسنه بارتكاب أخف الضررين، ولا أدري كيف ـ حتى ـ وظف هذا التعليل، الذي يفقد علته، فضلاً أن يجد له معلولاً يدور في أجواء منطقته، فهل كان الشيخ مقيداً بسلاسل ليضطر راكباً الصعب، مختاراً بين خيارين أحدهما أمرّ من الثاني؟! وهو الذي اتفق مع الأستاذة عائشة الرشيد مؤكداً حضوره رغم علمه أن الحضور كله نساء! ولكنها ـ ربما ـ حيل الفقهاء عندما يحشرون في الزوايا الضيقة لتبرير تصرفاتهم الفاقدة عرضيتها فضلاً عن مجالستها لعقل أو منطق، ولأن قدسيتهم عوّدتهم ألاّ يسألوا عن شيء وهم يسألون ما طاب لهم، بل ويتهمون الناس بوزر هم له عاملون، فبدل أن يتراجع ويذكر أنه أخطأ في تحريم الاختلاط خاصة في دور العلم يصر بارتكابه أخف الضررين، ويا له من ضرر! فالصور تظهره وهو يكاد يغمى عليه من الونس، وتدور عيناه في كل اتجاه، لا بأس فالبحلقة والاختلاط خاصة لفئة خاصة، ويا

(*) المصدر: جريدة الوطن، التاريخ ١٤٣١/٥/٣هـ.

حسرة من لم يدخل ضمن أجواء القداسة، عندئذ لن تكفيهم دموع إثمه ولا تبرير ذنبه، وسيحرم صك الغفران وليذهب إلى الجحيم وإن استخدم كل مبررات الفقهاء السقيمة منها والعظيمة، فالعقل اللاهوتي ومسلماته أدانته بالجرم المشهود وسيجلد تعزيراً على إنسانيته، وإن طفح العلم من مجلس المخالطة!

جاء الحوار على الهواء الفضائي لما بين الأقواس:

«أعلى ما في خيلك اركبيه»، «أنتِ صفر على الشمال»، «أنا ولد قبايل وولد حمايل أحترم الناس»، حتى احترام الآخرين يخضعه الشيخ لتكافؤ النسب، فلير كل منا نسبه فقبيلته تحدد احترامه من عدمه؟! «توقعت أن الصالة أولها رجال وآخرها نساء»، طبيعي فالمرأة خلفية لوجود الرجل تحفظ بقاءه فقط وإلاّ ليس لها إلاّ عاطفته الميزوجينية، «غلبت المصلحة وحضرت»، ما المصلحة التي غلبها؟! الله أعلم، «تبادلت النكات مع القواعد من النساء»، فالنكت جائزة ولكن تحدد بعمر القواعد!! علاقة غرائبية، وفي خضم أن الرجل لا يصل لهذه السن أبداً، لم يوضح كيف قرر سن القاعدة كما أفتى بها، هل كل امرأة قدمت له شهادة ميلادها كقاعدة قبل الممازحة؟! وماذا بشأن صورته مع سمر المقرن الضاحكة، أيعتبرها قاعدة أم أن صورتها الأخرى مدبلجة؟!

إن أحد مفهوم الإربة في قوله تعالى ﴿غَيۡرِ أُوْلِي ٱلۡإِرۡبَةِ مِنَ ٱلرِّجَالِ﴾ وأقربها للمعقولية «الشيخ الكبير الذي لم يعد له حاجة في النساء»، لكن السعودي سبحان الله لا يبلغ هذه المنزلة؟! بدليل أن النجيمي وصف الأستاذة عائشة بأنها من القواعد وهو أكبر منها، هذا والله أعلم، فالحفل كان به أكبر وأصغر من عائشة، فهل جميعهن قاعدات؟! هذه الحجة دائماً تتجلى كتنفيس عن الغضب تتكرر في المنتديات المتشددة والرجعية، كدليل انعكاس اهتماماتهم اللاواعية تجاه المرأة التي لا تخرج من إطارهم الفكري الصبياني المراهق وإن بلغوا من العمر عتياً، ولم يعلموا أن هاجس المرأة العقلي أرقى من تفكيرهم الجسدي المرتهن للشهوات المنحدرة، التي وصلت لانتهاك براءة الطفولة، لتصبح تباع وتشترى وتقتل تحت أجساد الخاملين بعقولهم الماضين على شفير هاوية شهواتهم!

تتجلى الفردانية والوصاية بين عائشة والنجيمي من واقع رؤيتها لجوهر الدين الذي يرفض الوصاية ويرى العلاقة سليمة بين العبد وربه، لا بين المرء والفقيه، بعد أن أشغلها بالحجاب مشترطاً لبسها له للدخول لمجمع الفقه ناهرة تدخله بقولها «وأنت شكو» مستدلة بالآية الكريمة ﴿عَلَيۡكُمۡ أَنفُسَكُمۡۖ لَا يَضُرُّكُم مَّن ضَلَّ إِذَا ٱهۡتَدَيۡتُمۡ﴾، لكنه تربى على

الوصاية وفي ظل حمايتها استنشق كراماته، قدسية تعدت رضا الرجال، إلى المكان الذي شهد سخرية تحليل المسيار، ومقارنته بالبيت الحرام، مسكين البيت الحرام تلقى هذا الشهر من المتفيهقين أموراً لم يعتد عليها، فمن تقديس مشابهة، إلى هدم كامل منعاً للمباح وقسراً للطبيعة.

أعتقد جازمة أن الصدمة التي عانى منها النجيمي تحتاج لجهد إفاقة، ولا بد منها يا شيخ، فالوضع اختلف، وقد أحرجتمونا كثيراً وأنتم تتقلون بخصوصيتكم لمجتمعات ترفض ـ وحق لها ـ فرض قدسيتكم عليها، لذا أقدر صدمتك ولكن بشرط أن تخضع إدراكك للواقع، فعدم وعيكم كثيراً ما سبب سخرية الآخرين ونحن لسنا بناقصين، كفانا واقعنا الذي نأكل علقاته صباح مساء، وأنتم تلبسون مشالح القداسة وتعتمرون الشماغ بلا عقال لأجل الوجاهة واكتمال الصورة الذهنية الشكلانية المبجلة كرموز نعيش في كنفها ونصطلي بتناقضها!

الشيخ طبعاً انطلق من صدمته بحق نزع أغلال رمزيته التي تتغذى على ليس أقدار الرجال الذين لا يُعرف الحق إلاّ بهم فقط، بل على التباهي بعدد مريديه عندما تحدى بشعبيته شعبية الأستاذة عائشة بستمائة ألف انضموا لحملة «كلنا نجيمي»، ليؤكد الحق في شخص النجيمي! وبصورة حية لتسويق الداعية النجم!

إننا، لنتغير ونغير علاقتنا مع الإنسان، ينبغي أن نهدم عالم فقهاء الانغلاق، ونظامه الفكري، وحقله الإبستمولوجي، ونبني على أنقاضه فقه الواقع، فالعلم الحديث لا يتشكل إلاّ بتغير علاقة الإنسان مع نفسه ومع العالم ومع الله أيضاً.

ختاماً: عذراً أستاذة عائشة الرشيد، اقبلي اعتذار من تريد تقديمه لك مني أصالة ونيابة عمن يشاركني الرأي «والعذر والسموحة».

وليس الذكر ـ الزاني ـ كالأنثى(*)

كيف يرفع الحصار عن العقل في ممارسة حريته وقراراته وهو مكبل في كل خطوة؟! وأي قوامة لرجل لا يستطيع التحكم في غرائزه لمدة ساعات تغيب زوجته خارج المنزل؟ وكيف تضبط «الزوجة» غرائزه وهو يستغل كل لحظات الزمن الغافلة؟

(*) **المصدر**: جريدة الوطن، التاريخ ١٤٣١/١١/٢٢هـ.

في حالة الوعي الجماهيري المأزوم تجاه الحرية الذاتية، يفتقد الأفراد القدرة على تحمل تبعات أعمالهم وتصرفاتهم، فيلجأ الفرد ـ عندما يخطئ ـ لحيل دفاعية عقلية لا عقلانية، يمررها ضمن دائرة المتعارف عليه، المتفقة ومسلمات المجتمع المحفورة بفعل جهود أساطين الجهل وأعداء القيم الإنسانية، كالادعاء بتلبس الجن أو سحرهم أو مسهم، أو تبرئة المجرم برمي طائلة جرائمه الأخلاقية على الشيطان إيذاناً ببراءة ساحته المذنبة، وهنا نجدنا أمام وضع يتفاقم قيمياً وإنسانياً، يستدعي إعادة بناء عقلنة ملزم للقيم يتجاوز التقديس المختوم بأشكال ومواصفات معينة استغلت ردحاً طويلاً كموارد تقديسية متسربلة في ثوب قصير، ولحية طويلة، إلى تأسيس معيار تفاضل سويّ مبني على فضيلة التقوى، ومؤسس على تجذير مبادئ الحق والعدل والحرية والمساواة، سعياً لتبني ثقافة الإنسان، وإغلاق منافذ الشيطان من الإنس والجان.

نواجه في واقعنا المأزوم بحكايات توظيف الشيطان، وهي قياساً بتوظيف الجني ـ كثرة ـ تجبرنا على ترديد المثل القائل «الله يحلل الحجاج عند ولده» فالشيطان يستغل لتبرير الأخطاء والخنا وانتهاك الحدود كالزنا، حتى صار ككرت براءة تبريري لكل خائن كاذب فاسد، بشرط أن يكون ذكراً لا أنثى، فالأنثى جزء من الشيطان في وعي التراث الأصفر التأبيدي!!

تجلى توظيف الشيطان في مقال نشرته جريدة الرياض لأحد المشايخ يوم الثلاثاء ١٩/١٠/٢٠١٠ يسرد حواراً مع امرأة كلّمته شاكية:

«اتصلت بي إحدى الأخوات وقالت: أشكو إلى الله ثم إليك زوجي. فأنا موظفة وزوجي موظف وفي بيتنا خادمة نذهب لأعمالنا ونترك البيت للخادمة تقوم بترتيبه، وتنظيفه وخدمة الأولاد.. وكانت ثقتي في زوجي لا يتطرق إلى سلامتها ما يؤثر عليها، وفي أحد الأيام اضطررت إلى العودة إلى منزلي أثناء الدوام وبدخولي غرفة نومي وجدت زوجي مع الخادمة كما يكون مني معه. فصعقت وبكيت من سوء ما رأيت، فقد رأيت الخيانة بأبشع صورها فماذا أفعل يا فضيلة الشيخ؟».

وجاء رده:

«يا أختي لا شك أن زوجك مجرم وعاصٍ ومستحق لعقوبة الله في انتهاك حقوقه وحدوده»، ثم اتخذ مبدأ «عقوبة الله» معكوساً ليرسخ لتغييب الوعي وتدليس الأسباب، بواسطة لكن الجالدة للبريء!

«ولكنني أرى أن عليك من العقوبة والإثم ما يمكن أن يكون مضاعفاً على عقوبة زوجك، فأنتِ بغيابك عن بيتك وإهمالك مسؤوليتك في الحفاظ عليه وعلى شرفه ومكانته واحترامه.. أوجدت جواً ساعد الشيطان على غواية زوجك: حيث أتحتِ له الخلوة مع الخادمة وكان الشيطان ثالثهما..»، أي مكانة واحترام يرجوهما الشيخ لرجل خائن؟! وأي شرف لا مسؤول ينتظر الحراسة الخارجية؟!

وبدأ يكيل اللوم للمتصلة، ويفترض مملكة يعيش بها القدّيس والجارية، راسماً جو استقبال ملكي بهيج، تبدو فيه الخادمة «الزوجة» تركض بكل اتجاه هاشة باشة لتمحو عن ملكها آثار التعب والعمل المضني، وانهال سيل التبرير للزوج الزاني في بيت الزوجية، «فالرجال يعيشون مع زوجاتهم العاملات عيشة شقاء شبيهة بالعزوبية. إن أراد منها ما يريد الرجل من زوجته أظهرت له التردد لأنها مرهقة..، وإن نظر إليها نظرته إلى أخته، ليس عندها تهيؤ له يدعوه إلى الأنس بها أو تبديد مشكلاته من عمله» ثم بدأ يعظ المرأة المسكينة المجروحة في كبريائها بتطفيف عملها بإيجابيات لا تذكر وسلبيات تطيش بالميزان حتى بدا عملها من التفاهة بمكان ليصوره كعزيمة لا مكان عمل؛ فعملها اجتماعٍ أنس بزميلاتها، وغالبه يقضى في القيل والقال والتعرض لعباد الله غيبة ونميمة واستهزاءً، وأما إيجابيته الوحيدة فهو الراتب الذي تتنازعه الأيدي، فزوجها له نصيب الأسد منه؟!، وأبوها وأمها وأولادها وزينتها، وأما كفة السلبيات فزوج وأولاد ضائعون وبيت يخلو من مراقبة الطهارة الأخلاقية.

ثم ختم بالكليشه المعتادة لنظرية لا مقدمة لها تصل بنتيجة:

«الإسلام ينظر إلى المرأة بأنها جوهرة عند أبويها، وجنة عدن عند زوجها...»، ورغم ذلك يظل دورها حراسة هذا الولي الزائغ بفعل الشيطان، ويبقى سؤال ألزم في المنطق من بداياته: كيف تحرس الناقصة ديناً وعقلاً الكامل ديناً وعقلاً؟! لكن ولأننا مؤدبون لا نسأل المنطق، فثقافتنا لا تعتبر به، مشغولة بوعظ خالٍ من المقاصد ولقيم، يرسم خطوطاً هلامية لأخلاق متوهمة لا تكاد تميز معتنقها من منتهكها!

على أحد القرّاء على المقال متسائلاً: «لنفترض العكس وأن الزوجة هي من خانت مع السائق، فهل نرى تبريراً من فضيلة الشيخ؟» ليرتبط سؤاله بدائرة النقص والكمال المعطوبة؟!

وتنثال الأسئلة مستثارة: كيف يرفع الحصار عن العقل في ممارسة حريته وقراراه

وهو مكبل بكهنوت استشاري في كل خطوة؟! وأي قوامة وولاية لرجل لا يستطيع التحكم في غرائزه لمدة ساعات تغيب زوجته خارج المنزل؟ وكيف تضبط صمام الأمان «الزوجة» غرائزه وهو يستغل كل لحظات الزمن الغافلة؟

ولم لم تَزِنْ زوجة عاقلة أمر مشكلتها بميزان وعيها، لم خلعت عن نفسها إدراكها لتلقّي تصرفها بواسطة وسيط ديني وإن على حساب كرامتها وإنسانيتها وشعورها المجروح؟ من المسؤول عن مطالبة المرأة أن تطأ النار لتصبح جنة لذكرها، فتحبس نفسها رقيبة على مخاوي الشيطان «بعلها»؟ أم أنها ورقة استهتار بالقيم تشهر في وجه المرأة، فتنقاد بدافع ماسوشي يهبه الولاية والقوامة والجنة والعتق من النار!، وإن كان هابطاً في أخلاقه حد الزنا على فراش الزوجية؟!

إنها باختصار: مأساة تخلف، نحن أربابها!

الإرهابية هيلة القصير ومحامو الدفاع(*)

هذا ليس منهج مناصحة بل سحر يؤثر، إنه حوار أشبه بحوار مع جاهلة لا متخرجة بشهادة بكالوريوس وعملت معلمة، بل ومسؤولة في الكلية عن تحفيظ القرآن، وتتولى المواعظ الإرشادية للنساء بمسمى داعية!

متطلبات أمن الوطن وترسيخ دعائم استقراره تستلزم جهداً حثيثاً ومتواصلاً لدعم مقومات الحياة، وتفاعل الفرد البنّاء في البناء والتنمية، بشكل إيجابي مستدام، وتنشيط منابع البهجة والسرور والجمال والحق، وإغلاق منافذ الشر والكآبة والكراهية والقهر، التي أطلقت بانطلاق الصحوة غير المباركة، مسببة التشدد والتعصب وناشرة الكراهية ومغلقة قضاء الحريات وخيارات الأفراد.

وقراءة أحداث الواقع اليوم تجبرنا على وضع المنطق على طاولة التفكير والنقد والتفنيد، قبل أن يصبح الأمر أقوى من تحمله وأبعد عن مجال السيطرة عليه، خاصة ونحن نعاني من مخرجات الفكر المتشدد الموظف في الإرهاب داخل وطننا الغالي.

واليوم هيلة القصير تتصدر أشهر الأسماء المنتمية لفكر القاعدة الإرهابي، بما تحمله وتتحمله من دور بارز في تمويل وتجنيد وإيواء الإرهابيين، أهّلها لأن تحمل

(*) المصدر: جريدة الوطن، التاريخ ١٤٣١/٦/٢٩هـ.

وصف أخطر امرأة في القاعدة، فقد كانت لها اليد الطولى بتحويل عدد من الشباب إلى فيلق انتحاري، إذ هي مسؤولة عن قيادة أكثر من ٦٠ عنصراً متورطاً بعمليات إرهابية إضافة إلى إيوائها لمطلوبين في منازل آمنة.

تمكنت هيلة القصير خلال العامين الماضيين من جمع تبرعات للتنظيم في اليمن، تحت غطاء بناء مساجد ودور أيتام، وقامت بتحويل مبالغ مالية (فاقت المليوني ريال) عبر عمليات غسيل أموال، وكانت تستجلب صغيرات السن من ذوي المطلوبين أمنياً لإدراجهن في التنظيم سواء عبر توفير الدعم المادي أو المعلومات عن ذوي المطلوبين وأحوالهم، إضافة لاستقطابها عدداً من زوجات المطلوبين لتهريبهن، من ذلك دورها الكبير في تسلل وفاء الشهري إلى اليمن، مؤدية مهمات التنسيق للرجل الثاني في تنظيم القاعدة في اليمن سعيد الشهري زوج وفاء.

هذه بعض الأدوار والأعمال الإرهابية لهيلة القصير، ومع ذلك عندما نقرأ التعاطي معها نجده مثيراً للغرابة والاستنكار ومفضياً لأسئلة تلح على عقول المتدبرين، ففي برنامج حصاد الأسبوع في قناة المجد تحدث الداعية وعضو المجلس البلدي وعضو لجنة المناصحة عبدالله السويلم عنها بمبدأ الأخوة منادياً إياها بالأخت:

«الأخت هيلة القصير امرأة بسيطة جداً، كانت تحمل بعض الأفكار بعد مقتل زوجها فتولد عندها شيء من الضغوط النفسية وحب الانتقام»، مؤكداً أنها «تعلقت بعد مقتل زوجها المكيل «الزوج الثاني» «بحب شباب الجهاد»، طبعاً هذا الحب شرعي! وإلاّ فالحب في أدبيات الوعظ محرم وكل ما يفضي إليه أيضاً محرم، حسب القاعدة الفقهية الشهيرة.. ولكن حساب العواطف يختلف ـ يبدو لي ـ مع الإرهابيات!

وبعد وصفها بالبساطة والعفوية ينقض هذا المعنى بقوله:

«جلست معها ساعة ونصف إلى ساعتين ووجدت امرأة «عاقلة» في طرحها وكلامها وتوجهها، تشعر منها التدين، لكنها «مسكينة» اخترقت وفق حماسات معينة، وفكرها الجهادي من باب التشفي والانتقام لزوجها الذي قتل». ثم ينقض العقلانية مرة أخرى ليعود لتأكيد بساطتها وعفويتها وضعفها العلمي، فهل توصف بالضعف العلمي من تحمل البكالوريوس؟!

وأكد السويلم أن المناصحة نجحت في جعلها تشعر بالندم، واصفاً ذلك بقوله

«بعد أن جلسنا معها شعرنا بأنها نادمة بعد أن كانت تكفر نظام الدولة وتحمل على رجال الأمن خاصة رجال المباحث بعد مقتل زوجها».

ويبرر لوجهة نظرها الإجرامية وحبها للقتل، كمن يقدم الأعذار لحقدها، فيقول «كانت تستغرب مقتل زوجها دون إصابة رجال الأمن فأخبرناها أن العشرات قتلوا وأصيبوا»، وأخذ يسرد لها أمثلة عن تسامح الرسول ﷺ، طالما حفظناها وتعلمناها عن رسول الهدى مذ كنا صغاراً، وها هي تعاد وعظاً على إرهابية توصف بالداعية!

ويكمل: «من المناصحة تغيرت العديد من أفكارها فوراً، وأوضحنا لها الكثير مما خفي عليها ووضعناها في موقف الذين تعرضوا للتفجير»! يقول: قلت لها: «وكيف لو كانت ابنتك ضحية لذلك؟ فصدمت بالفعل»!

كل التغير الجذري لأفكارها الإرهابية جرى في ساعة ونصف؟! هذا ليس منهج مناصحة بل سحر يؤثر، إنه حوار أشبه بحوار مع جاهلة لا متخرجة بشهادة بكالوريوس وعملت معلمة، بل ومسؤولة في الكلية عن تحفيظ القرآن، وتتولى المواعظ الإرشادية للنساء بمسمى داعية!

وبعد مناصحة السويلم لها والذي أظهر فيه استرجاع أعمالها لها، وكأنها فاقدة للذاكرة أو مجنونة، سأله المذيع: هل ندمت؟ قال «من المؤكد أنها ندمت وتحسرت، وأتمنى لو كان هنا خط ساخن لتسمع بنفسك ندمها»!، وطبعاً لم ينس أن يكمل بحديث منبت عن وقته وأسبابه مثل «لا يفلح قوم ولوا أمرهم امرأة»، وحديث العبادة الخاصة بالمرأة «المرأة إذا أقامت فرضها وصامت شهرها وحصنت فرجها...»؛ وأكمل بغلط عفوي «وأطاعت ربها»، ليستدرك بسرعة «وأطاعت بعلها»، ليدرك العاقل فعلاً من واقع الغلط حقيقة الأمر، فالطاعة حق لله على العباد لا حق للعباد على العباد بإطلاقها! لكنهم أصحاب ملك، بجعل التعبد لله يمر عن طريقهم!

أما د. السعيدي رئيس قسم الدراسات الإسلامية بجامعة أم القرى، فيرى أن التهديد في هذا الوقت جاء لشغل الناس عن أسطول الحرية، وإشغال الرأي العام باغتيالات الأمراء والوزراء، والدليل أن خبر هيلة تأخر عن خبر أسطول الحرية، وهل أسطول الحرية أهم من أمن وطننا ليستغرب تقدم وتأخر الأخبار في صحفنا المحلية؟!

وقال بالحرف «ولا الفتاة مهمة ولا شيء بل مستغلة كالأخوات الأخريات»..

المجرمون مستغلون من حيث لا يشعرون، عذر أقبح من ذنوب إرهابهم! وبتعاطف غير محسوب ولا مدروس.

ويأتي صوت الداعية علي المالكي «والداعية مهنة من لا مهنة له في هذا الزمن» هادراً موجهاً المصيبة كلها ومجيرها لفكر المؤامرة، وهو أسلوب يعتمده الكثير لصرف الأنظار عن القراءة الواقعية للأحداث من واقع معطياتها الحقيقية «فئة طحنتها الأفكار الغربية، وهم يعملون تحت مظلة مخططات وشعارات أجنبية بل وسفارات ودول تسعى للإطاحة بهذه البلاد»، مشيراً لأصابع صهيونية وأمريكية وإيرانية!

وبداخله السعيدي قائلاً «أعتقد أن أكثرهم مغرر بهم شرعياً وكثير منهم طلاب حق، والعوفي وهو أمير التنظيم في اليمن لما تبين له الحق رجع»! لتنقلب الحلقة في نهايتها إلى منبر دفاع عن الإرهابيين، بوصف أغلبهم طلاب حق!

قال أحد الضيوف جملة خطيرة جداً: «والله لو نعلم الخروج سيصلح الأمور لاتبعناهم، لكننا نعلم ما قاله الرسول بأنه حق ونلتزم به حتى لو كان لهوانا»، لا أدري ما الأمور التي تقلقه ليصلحها، إذ هي فاسدة في اعتقاده؟ ولم لا يكون هواه تبعاً لما أمره الرسول ﷺ به، كما جاء في الحديث الشريف؟!

إن إزالة اللبس عن تبني فكر الإرهاب تأتي بامتحان بسيط يخضع له الجميع وهو قبول أن: «الدين لله والوطن للجميع». لو عملنا به لأدركنا منهج الحياة قبل أن يدمره الإرهابيون.

فوضى الاحتساب على النائبة(*)

إن تجربة تدريس المعلمات في الفصول الأولية للصغار والتي ستعممها على المدارس الأهلية فالحكومية، والمعترض عليها المعترضون لاقت نجاحاً مشهوداً ومعترفاً به في مدارس الرياض، بل إن الأهالي يفضلون تعليم المعلمات على المعلمين.

الاحتساب كلمة تفيد التقرب لله بعمل خير أو منع شر، ويجري استعمالها لدينا أحياناً بدلالات عكسية تقلب هدفها الخيري، إلى التدخل الملتوي تحت جنح التوترات

(*) المصدر: جريدة الوطن، التاريخ ١٤٣١/٧/١٤هـ.

الملتفة على الحق، لتجير لحسابات سياسية أو قمعية بل ولأجل عيون الأعراف الجاهلية المحاربة لوجود المرأة، فكيف بها وهي نائبة وزير.

والدليل أن رأس حربة المحتسبين وصاحب التنظيم الاحتسابي السري ذي الفروع العديدة باعترافه، وصاحب أبدع صرعة فتوى عصرية، محتسباً وجه الله فيها بهدم بيت الله منعاً للإفك المبين «الاختلاط»! توجه بفوضى احتسابه مع عشرات المحتسبين أمام وزارة التربية والتعليم، ليعترضوا على مجموعة قرارات تنموية، وكأن الوزارة أتت منكراً من القرارات وزوراً، واحتسابهم في حق من! في حق وزارة وزيرها مسؤول سعودي مسلم ملتزم بدينه وينتمي للأسرة الحاكمة، وعلى نائبته المشهود لها بالأمانة والنزاهة، مما يعكس التطاول الاحتسابي متواطئاً بشرّ ومشرعناً في صورة الحق المسلوب، والدين المنتهك، والقيم التي ضلت الطريق، فاحتسبوا ليردوا الحق لنصابه، فلحوا إن صدقوا!، إذ لم يكن سوى احتساب بغير حساب إلاّ تصفية حساب مع مراكز رئاسية، غمّهم أن تولاها امرأة أثبتت وما زالت أهليتها النزيهة.

وأساس الاعتراض يمد جذوره الحقيقية من اعتراضهم على تعيين النائبة نورة الفايز والذي أقض مضاجع البؤساء وأثار حفيظتهم ليبرز خلال أقوالهم الميزوجينية ما يكشف عوراتهم الفكرية تجاه حق المرأة في المشاركة التنموية كرئيسة، وهو حق الولاية الذي قال تعالى عنه: ﴿وَٱلْمُؤْمِنُونَ وَٱلْمُؤْمِنَٰتُ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَآءُ بَعْضٍ﴾، وهو ما بينه على إثر الحركة الاحتسابية د. سليمان الجربوع المستشار في قضايا الأسرة، إذ بدأ تصريحه بتبرير خروج أولئك المحتسبين «لاستهجانهم التصرف غير اللائق بامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر وتتقلد منصباً في وزارة هي من أهم الوزارات، بأن دخلت هي ومرافقاتها ومعهم مدير تعليم البنات بشكل لا يرضي الله تعالى إلى مدارس البنين في محافظة الزلفي بحجة النظر والاستفادة من التجهيزات..»، فهو إضافة للتعريض بنيتها يصف جهدها الموصوف بالأمانة إلى «ما لا يرضي الله ورسوله»؟!، وبعد استعراضه قائمة الاعتراضات يتحدث باسم الجميع بلا وجه حق قائلاً:

«وإن الجميع يطالبون بأن يكون للوزارة تصحيح سريع، وأن يستشيروا سماحة المفتي العام للمملكة في كل صغيرة وكبيرة في الوزارة» وهو شأن الثيوقراطيين الذين يحاربون التغيير برد كل الأنشطة إلى مفتٍ يقضي بها أو يرفضها، وكأن الجميع في مؤسساتهم لا يفقهون دينهم ولا يحافظون عليه إلاّ بواسطة مفتٍ يبصم على قراراتهم ليمضيها أو يمنعها؟! وينهي تصريحه بنصيحة مخاتلة يوجهها للأستاذة نورة الفايز، ممرراً

انتقاده لقرار ولي الأمر ـ حفظه الله ـ بتوليتها، وكأنها من عيّن نفسها، «لقد كان دخولك في هذا المنصب مخالفة شرعية صريحة بقول المصطفى «ما أفلح قوم ولّوا أمرهم امرأة» وهو هنا يلبس على الأمور التطويرية بدليل مخاتل مختطف من سياقاته ليهب دلالاته المنبتة عن مدلولاتها تأولاً اعتباطياً مجاوزاً حقله البياني والاستدلالي إلى اعتراض على ولي الأمر؟!

إن حقيقة زيارة الأستاذة نورة الفايز للزلفي جاءت استجابة لدعوة إحدى المدارس لحضور تطبيق خطة تعليمية، وكانت استجابتها والوفد المرافق لها باشتراط فصل ابتدائي واحد فقط لتطبيق الإستراتيجية والمدرس الذي سيقوم بالتجربة، وخلو المدرسة من الباقين، وهو أمر محمود لها، إذ حرصها أوجب اتخاذ التدابير اللازمة للوقوف على التجربة بنفسها والتي لم يرها أصحاب العقول التشكيكية سوى مشوهة ترنو لربط تأثيمي لا يناسب المكان ولا البيئة، لكنها عقول ورثت التأثيم والتخوين والنظرة الجنسية التي يبررون بها إيقاف أو تعطيل كل ما يشتهون، وهي حيلة أظنها للعاجز غاية الحكمة!

ولأن معالي نائب وزير التربية والتعليم نورة الفايز نزعت لباس الوزارة الراكدة وقامت بمسؤوليتها بضمير المؤمن أقضت مضاجع المتشددين، فها هم يزمجرون ويؤلبون احتساباً لا لشيء إلاّ لأنها امرأة وأنعم بها من امرأة، تراعي دورها القيادي ومكانها المفصلي في تطوير ثقافة المجتمع ووعيه ونموه. ولمناقشة اعتراضات المحتسبين لا بد من وضعها في قائمة الإنجازات لنرى كيف يتم التأليب والوقوف ضد التقدم النسائي، وهو ما قاد تلك الحشود للاحتساب المرتهن للمزاجية الذكورية ليقلب الإنجازات انتهاكات.

اهتمت النائبة بدمج إدارات العموم، لترشيد الموارد المادية والبشرية بعد أن كانت جهوداً مبعثرة، وفي ذلك تركيز للجهود وتوحيد للوائح التنظيمية، وتطبيق للمعايير المناسبة لتكافؤ الفرص على حسب الكفاءة والأهلية تحقيقاً لمبدأ المساواة، واهتمت ببناء وتأهيل القادة من مديرات ومعلمات تمهيداً لمنح صلاحيات ذاتية لمديرات المدارس والقضاء على المركزية الضارة بالعملية التعليمية، وتقوم بزيارات ميدانية لمدارس المناطق لمتابعتها، وتقف بنفسها على المنشآت والتحقق مما تم إنشاؤه لإحلال المباني الحديثة مكان القديمة، وحرصت على إيجاد مدارس مستقلة لكل مرحلة دراسية وبيئية مادية وأنشطة وبرامج مناسبة لكل مرحلة، فنقلت المدارس الابتدائية في مبانٍ مستقلة من منطلق تربوي سليم.

حصلت على جوائز عالمية، ففي الصين حازت على جائزة وتكريم للخطة التي وضعتها كأفضل مشروع قدم على مستوى الدول المشاركة في المؤتمر لإتاحة لفرص الوظيفية للمرأة، ولكونها امرأة مسلمة تتجلى أخلاق الإسلام في سلوكها وتؤمن بالعقيدة المنضبطة بالإيمان والمنطبقة على السلوك، ووعيها الحقوقي لم يكن شكلانياً بل مرتبطاً بسلوكها وتطبيقاتها التي كانت بمثابة تدريب توعوي للآخرين على ثقافة الحقوق عن طريق التعلم بالقدوة.

فرضت تكامل العمل والرؤية الشمولية بين الأجهزة المتعددة، وتعقد اجتماعاً كل شهر بمديرات العموم لإحداث تكامل بين الإدارات وللتأكد من اطلاعها على الخطط والأنشطة للمساهمة في تكوين رؤى تكاملية وموحدة، وإحداث شمولية بين الأجهزة المتعددة في تعليم البنات، (العموم، الإشراف، النشاط، تقنية المعلومات، المتابعة، التجهيزات وغيرها)، وهي رؤية جديدة وهامة لم تسبق لأحد في الإدارة السابقة، ووضعت ضوابط للزيارات والجولات الميدانية لجميع العاملين لترشيد المصروفات المادية، فأوقفت كل أنواع التكريم المادي: كالدروع والحفلات والمآدب، وتقوم في زياراتها على مبدأ عدم الصرف إلاّ بما يخدم العملية التعليمية.

دعمت مشاركة الطالبات في جميع المنافسات العلمية مثل أولمبياد الرياضيات والكيمياء والفيزياء، والملتقيات الخاصة بالابتكار والإبداع في المنافسات الدولية والعلمية.

إن تجربة تدريس المعلمات في الفصول الأولية للصغار والتي ستعممها على المدارس الأهلية فالحكومية، والمعترض عليها المعترضون لاقت نجاحاً مشهوداً ومعترفاً به في مدارس الرياض، بل إن الأهالي يفضلون تعليم المعلمات على المعلمين، نظراً لتباين التربية والتعامل وأفضليته عند المعلمات، ما يشي بفضل التجربة الرائدة.

ولو أدخلنا الحجة في عيون المحتسبين فلن تتخلى عقولهم عن محاربة المرأة والتشكيك بأهليتها وإن ملأت مكانها بكفاءة، كأستاذتنا الفاضلة نورة الفايز.

قرار الضبط السامي للماراثون الإفتائي(*)

إن أبرز مقاصد الأمر السامي التنظيمي ـ كما يبدو لي ـ هو مأسسة الفتوى وتقنين الشريعة، وحصر المرجعية الشرعية في أمور الفتيا المتعدية الأثر في جهة واحدة.

تكاد المرة الأولى التي يستقبل الجميع برضا واستحسانٍ قراراً يهدف لضبط وتنظيم أمر ما، وتتطابق رغباتهم في تنفيذه عاجلاً؛ إنه القرار السامي بضبط الفتاوى؛ التي بات لها وضع استثنائي غير مسبوق، خاصة في شهر رمضان، الذي تهل بمقدمه مهرجانات الفتاوى، تتسابق عليها القنوات من كل حدب وصوب، مشكّلة ماراثوناً هوسياً يسعى لتبليد العقل بأسئلة تافهة وأخرى بليدة وثالثة خارجة عن اللياقة والأدب في شهر يفترض أنه عبادة فردانية تستهدف ترقيق جوانب الروح للإحساس بالآخر وحاجاته، ورياضة بدنية يتقوى بها الإنسان على الخير والبذل، ولحظات تجلّ لغسل الأفئدة من الشهوات والسفر في معالي الغايات والمآلات.

فرحة الجميع بالأمر الملكي التنظيمي فرحة لا شية فيها، إلاّ أنها فرحة تشي باهتمامات متضاربة وافتراق يعكس الرؤى ودرجة الوعي ومناط الاهتمام، فالمتشدّدون طاروا بالخبر في آفاقهم الإلكترونية يقرأون ويعلقون ويشرحون ويشرّحون، ظناً بأنه يخدم توجهاتهم المتشددة، فحوروا مقتضى الأمر السامي وتوجيهاته إلى غايات في نفوسهم تهفو للحجر على العقول، والتحكم في الحريات الشخصية وإغلاق منافذ الرأي الآخر، فهجموا هجمة متشدد واحد مطالبين بإسكات الرويبضة وأغيلمة الصحافة (الكتّاب والصحفيين) عن الخوض في أمور الدين، خالطين في فرحتهم الحماسية بين الرأي والفتوى، بقراءة تجمع إلى جانب التشدد التخلف والاستبداد الفكري، وتعكس بنىً ذهنية مأزومة متسلطة، ترغب في تأبيد السائد، أو البائد تاريخياً، أو الوحشي والمستهجن مما تعداه المكان والزمان واختلفت معه الأحوال، خالطة بين قدسية الفقه النصّي وبشرية الفقه الفهمي، مصورين الدين بذلك ملْكاً كهنوتياً يسيّجونه ويُرمى الآخرون خارج أسواره.

فيما يأمل ـ في الجانب المقابل ـ غالبية الإعلاميين من كتّاب وصحفيين ومفكرين أنه تحقيق لفلسفة الذات الفردية وتجاوب مع صرخة الإنسان المعاصر إزاء التهميش

(*) المصدر: جريدة الوطن، التاريخ ١٤٣١/٩/١١هـ.

والتدمير الموضوعي لذاته، وتحرير فكري من كل التراكمات المترسبة والإكراهات التي تضغط على الإنسان وتسد طريق اختياراته وحريته، ومساهمة لجعل المناخ العام أكثر قابلية للعيش، خاصة والوعي الجمعي في مسيس الحاجة لدوره التنظيمي بعد انتشار فتاوى غريبة وشاذة تنبئ عن كسل ذهني، وأدوات مفهومية عتيقة عفا عليها تراب التقليد والتبليد الدهري منذ مئات السنين.

الكل قرأ قرار الملك من وجهة نظر آماله وتطلعاته، فالمتشدد الأصولي يراه ضبطاً على هواه، يتسق مع همه التحريضي، بل وأخذ يملي عليه (ينبغياته) و(يجبياته)، والليبرالي، إن جازت التسمية، ينظر له بعين المتفائل لإكساب مساحات الفراغ الفقهي هواءً منعشاً طازجاً يعتقه من الغلواء والتخلف، مما يجسد الصورة بين مدىً فكري مرن منعتق في رحاب الإنسان وقضاياه المعاصرة، وآخر متحجر يفهم الزمن معكوساً، يطبق فقه الصحراء على زمن الإنترنت والآي باد!

يأمل المتشدد من القرار أن يمد ساحاته ليشمل الرأي، فيصبح قيداً وعبودية وضبطاً لمساحات الفكر والتعدد وأطر الناس في خاصة أمورهم بالقوة على ما أريكم إلاّ ما أرى، وكم هي فرحته في ترديد، «أبسألك يا شيخ جزاك الله خير..»، ولك أن تتخيل السؤال مما يتردد في القنوات الفضائية!

لكن القرار السامي تعدى احترام اختلاف الرأي إلى التفريق بين العام والخاص «كما نفرق بين مسائل الدين التي تكون بين المرء وربه في عباداته ومعاملته، ليعمل فيها ـ في خاصة نفسه ـ بما يدين الله به، دون إثارة أو تشويش، وبين الشأن العام».

لا ريب في أنّ مبادئ التربية الذاتية تستثير واعظ الله في قلب كل مؤمن للمبادرة إلى فعل الطاعات وترك المنهيات، أي لتربية ذاته وتزكيتها وتقويمها، لكنها لا تنمو إلاّ بتربة الحرية ولا تُسقى إلاّ بماء الفكر العقلاني المسترشد بالحكمة والقيم الإنسانية والدينية، وما اشتعال الفقه الإعلامي اليوم وماراثون الفتاوى إلاّ نتيجة انعدام أجواء الذاتية، والابتعاد عن جوهر العلاقة العبودية بين الإنسان وربه، والتضييق على الناس بتشديد الوصاية على ذممهم وأخلاقهم ودينهم، مما فتح فكر الوصاية على البحري، مهملاً روح التفكر والتدبر، ومقرراً عن الفرد كافة تدابير روحه وقلبه وأخلاقه وأعماله وأقواله، بل وحراسة نواياه لو أمكنه ذلك! فأناب فقه التحريم والتحوّط وسدّ الذرائع عن فقه المباح، واشتغل الناس بالتفصيلات عن الكليات، وبالشكليات عن الروحانيات، وبالقشور عن المقاصد الكبرى.

إن أبرز مقاصد الأمر السامي التنظيمي ـ كما يبدو لي ـ هو مأسسة الفتوى وتقنين الشريعة، وحصر المرجعية الشرعية في أمور الفتيا المتعدية الأثر في جهة واحدة، ولأن ضبط الأمر متشعب وواسع، فإنه يحتاج لتعميق الوعي بأزمة فوضى الفتيا، ويتطلب تغييراً في أنماط التفكير، واستحدث أدوات مفهومية جديدة، وتفهم مسؤول من كافة المواقع ذات الاتصال المباشر بالإنسان، إن كانت مدارس تعليمية أو منابر توجيهية أو وسائل إعلامية، أو مراكز دعوية، بل ويمتد لضبط المواقع الإلكترونية التحريضية والتكفيرية، لينتج بذلك تحريضاً توعويًّا مضاداً نشطاً، يقاوم التقليد والتبليد، ويتناول مساءلة القناعات وإدراك الواقع، وبذا ينتهي الاحتساب غير المنضبط، وتسييس الدين لحساب الأهداف، وفوضى البيانات التحريضية، وفتاوى التكفير والتفسيق الهمجية، ويستعاد احترام مقامات الفتيا والمنابر، ويعيش الجميع آمنين على ألسنتهم وأجسادهم من دعوات القطع أو الحجر.

يقول الشاطبي: «إنما تحصل درجة الاجتهاد لمن اتصف بوصفين: أحدهما فهم مقاصد الشريعة على كمالها، والثاني التمكن من الاستنباط بناء على فهمه لها»، ونتساءل ما مدى تحقق هاتين الدرجتين العاليتين فيمن تسيدوا القنوات مفتين في كل تفاصيل التفاصيل؟!

وبفتح السؤال المجال لسؤال آخر يظل قائماً: كيف سيتم اختيار المفتين على أساس من الفهم والتحري والوعي وإدراك الواقع وتفهم مصالح العباد التي هي شرع الله؟ ليأتي الجواب منتظراً في قادم الأيام.

جمعيات تحفيظ القرآن.. كتاتيب في عصر التكنولوجيا(*)

التنمية إذا لم تأخذ بحساب خططها وضع الأولويات، وتوفير حياة كريمة لإنسان الأرض، فليست مطالبة بالقفز لإنسان السماء، فقارئ القرآن وحافظه لا قيمة له بلا بيت يؤويه، وبلا قيمة عصرية تناسب قدراته وكرامته.

«ليبقى النور في أمتنا

كن من أول مليون داعم لكتاب الله لسداد وقف المدارس النسائية بـ ١٤٧ مليون ريال.

(*) المصدر: جريدة الوطن، التاريخ ١٨/٩/١٤٣١هـ.

أرسل ١ إلى...

(١٢ ريالاً شهرياً)

جمعية تحفيظ القرآن بالرياض»

هذه رسالة تبعثها الاتصالات السعودية، وصلتني العام الماضي، وهذه السنة، وفي رمضان داهمت جوالي ٣ مرات للتأكيد على مديونية الجمعية، ولا أعلم هل للاتصالات السعودية حصة لقاء توزيع الرسالة أم إنه من باب الكرم الاحتسابي الرمضاني الذي من كثرته قلت بركته!

وبالمقارنة مع الخبر الجديد لإضافة الجمعية الخيرية لتحفيظ القرآن بالرياض وقفاً استثمارياً جديداً لأنشطتها الخيرية في علوم القرآن وتحفيظه، بشرائها برج الوردة، الذي يعدُّ أحد المعالم المعمارية شمال الرياض؛ لتميزه في التصميم، وموقعه الفريد، يتم الربط بين رسالة الاتصالات ومدير الاستثمار بالجمعية الشيخ إبراهيم الخضيري عندما ذكر أن الجمعية توفر وسائل ميسرة للمساهمة في المشروع من أهمها وأيسرها إرسال ١ إلى ٩٠٥٠ للتبرع بـ ١٢ ريالاً شهرياً.

أوضح الخضيري «أنَّ البرج وقف خيري تم شراؤه بقيمة ١٥٠ مليون ريال، تم دفْع ١٤ مليون ريال من قبل الجمعية، وتم تمويل بقية المبلغ من بنك البلاد»، واختلاف المبلغ يوحي بأن رسالة العام الماضي كانت مديونية لوقف آخر ربما! والسنة لتسديد قيمة الوقف الجديد، فإذا جمعنا مبلغ العام الماضي مع البرج الجديد ما يقارب ٣٠٠ مليون ريال، فقط لا غير وخاص بالنساء، فماذا يصرف على جمعيات التحفيظ الرجالية؟!

حاولت الوقوف على فائدة تلك الجمعيات فوجدتها تصب في ألفاظ مكررة؛ تحفيظ وتجويد وتلاوة. وحسب رأي الخضيري «أن الوقف يصب في مصلحة بناتنا ونسائنا»، وأجدني والله عاجزة عن شرح كيف ذلك!!

لعلّك تشاركني عزيزي القارئ أحقية تسديد هذه المديونية، لو تخيلت معي أننا:

نمنع تدريس القرآن في التعليم العام، أو أن البيوت تخلو من المصاحف، أو أن الأسر لا تعرف الدين ولا تقرأ آية، من يقرأ الرقم لا بد أن يتصور وضعاً كهذا لتبرير صرف مبلغ فلكي!

فهل عُطلت البيوت ومدارس التعليم العام والكليات الشرعية عن حفظ القرآن، أم أنه هدر أموال في توفير ما هو متاح أصلاً؟ ثم ألا يعد ذلك تبديد ثروة على حساب حاجات ألزم وأهم؟ ولنتخيل صرف المبلغ في توفير منازل للفقراء، كم أسرة سيؤوي؟!!

تستطيع قراءة القرآن متدبراً في بيتك، والأهم قراءته متمثلاً مبادئه في تعاملك وعملك، قراءة تتعالى على الحفظ إلى التدبر والتفكر، قراءة تحيي الحس الإنساني فيك والشعور بالآخرين، تحيي قيمة وجودك وأهمية مسؤوليتك الأخلاقية لا ارتهانك لشعائر شكلانية، قراءة تتعدى الحرف لجوهر المعنى وتسبر الداخل لتسمو بالروح، وهي أوصاف أهل القرآن الذين هم أهل الله وخاصته، المتسابقون لأجل العطاء الإنساني لا لأمجاد الحفظ والتلقين.

إن التواصل الطبيعي للحياة يمد جسوره مع الإنسان لا مع الشعائر المنبتة عن روحها، والقاعدة الشرعية تقول «أينما تكون المصلحة فثم شرع الله»، بالتالي تتطلب الحياة تسخير الدين لخدمة الإنسان لا العكس، وما نراه اليوم يخالف جوهر العقيدة وسيادة لطقوس فرضها القائمون على تفسير الدين، فجمعيات تحفيظ القرآن ما هي إلاّ امتداد للكتاتيب وحلقات تعليم القرآن قبل التعليم النظامي! فهل نحن في عصر الكتاتيب أم الثورة التقنية الهائلة؟! إنه وبضغطة زر واحدة تستطيع أن تستمع لقراءة كل مقرئ مجوّد مرتل، وبقراءة إلكترونية ومباشرة.

إن الإنسان قديماً ليس إنسان الآن، وعصر الكتاتيب لا يمكن أن يوفر متطلبات اليوم، والتنمية لن تكون لإنسان أو بإنسان مهدور الوقت، مهدور الطاقة، مهدور الأولويات، والبترول الذي هو مصدر ثروة لا بد أن يكون أيضاً مصدرة قوة تنموية شاملة، واكتفاء ذاتي يضمن بتنوعه واستغلال خزائنه بناء اقتصاد وطني متين، وثروة رافعة حقيقية لبناء مجتمع معاصر يساهم في التغلب على الأمية والتخلف، ومستعد لمواجهة المستقبل وحاجات الأجيال القادمة.

والتنمية إذا لم تأخذ بحساب خططها وضع الأولويات، وتوفير حياة كريمة لإنسان الأرض فليست مطالبة بالقفز لإنسان السماء، فقارئ القرآن وحافظه لا قيمة له بلا بيت يؤويه، وبلا قيمة عصرية تناسب قدراته وكرامته وتحقيق دوره ضمن جماعة إنسان الأرض، فمتطلبات التنمية يجب أن يعتلي رأس هرمها الإنسان، وبقراءة واقعية لا متوهمة تتلمس الهم الإنساني في الوجود وعلى أرض الواقع لا في الغيب وعالم الشهادة.

ولا شك أن مشكلة الفقر والبطالة المتفاقمة تتطلب اتخاذ إستراتيجية أكثر أبعاداً وجدية، لإحصاء الأسر التي على خط الكفاف، والتي على خط الفقر ومن هي تحته، لإعادة هيكلة خريطة التنظيم السكاني للوطن بما يحقق نمو الطبقة المتوسطة التي هي عصب الحياة لبناء الأمم والشعوب، والتي بدأت بانحسار واضح على حساب زيادة عدد الفقراء، ولمصلحة التاجر الفاجر، والأرباح الفلكية لأنانيته وجشعه.

ومن منبر «الوطن» أتقدم بسؤال لوزير الشؤون الإسلامية: ما أحقية هذا الدين الكبير، خاصة إذا علمنا أن هذا وقف واحد من ضمن أوقاف وليس الوحيد، ولجمعية واحدة وفي مدينة واحدة؟ ثم ألا ترى أن صرف أموال هذه الجمعيات لمساكن للفقراء يعد أولى الأولويات؟ أعتقد لو استغلت لهذا الهدف الإنساني النبيل لما بقي فقير واحد، فأين تصرف هذه الملايين، أو المليارات؟

سؤال أكرم به أن يخلق مراجعات وربما تراجعات مستقبلية!

"يا ليتنا من حجّنا سالمين".. يا وزارة التربية والتعليم(*)

كتاب الفقه هذا كتب على غلافه «بنات» ومحتواه ذكوري صرف حتى بأحكامه وأسماء الممثلين فيه، «محمد وأحمد وعمر»، والمرأة ذكرت فيه مرتين، مرة بوصفها «نجسة» منذ كانت رضيعة، والمرة الأخرى كـ «عورة».

سواء في تجديد مناهجها العجائبي أو تصريحها التبريري لترأس علم الاحتساب الأول على المستوى العالمي تأليف منهج الفقه «المجدّد» بحسب فهم وزارة التربية والتعليم، المنبعث من آفاق التراث المبجل، أجدني لا أملك إزاء التجديد والتبرير إلاّ ترديد حكمة الشاعر العظيمة.

يــــا ليتنــــا من حجّنــــا سالميــــن   كان الذنوب اللي علينا خفيفات

بعبارة «المنجز الوطني» وصف المتحدث الرسمي للوزارة مناهج التجديد، وقد قرأت فقه الصف الأول متوسط «بنات» فرايته انطلاقاً عبثياً لا يقيم وزناً لزمان ولا مكان فضلاً عن حالة أو استثناء، بل يحمل في طياته انفلاتاً «زمكانياً»، مقطوع الصلة عن إدراك

(*) المصدر: جريدة الوطن، التاريخ ١٤٣١/١١/١هـ.

الواقع ومستجداته، حاملاً فوضى إفتائية تسعى للتبليد وتتغيا التقليد وتكرس ذهنية الغباء والتسليم والعجز، مما يفجر الأسئلة حول جدوى كثرة الأحكام الفقهية المتناولة تفاصيل التفاصيل لطفلة لا تتعدى الحادية عشر ربيعاً، لتغلق عليها مسارات الطبيعة بطائلة أحكام هي من بداهتها تقع ضمن قائمة المباحات وما لا يُسأل عنه، فتعاق ذهنية الطالبة عن التفكير وتنشغل بالتفاهات عن المهمات، ويفتح الباب على مصارع فقه خرج من آنه إلى أبعد من ١٤٠٠ سنة خلفية، ليقيم علاقة معه من عدم، وبتبلد ذهني يكرس صاحبه قاعدة: ما أريكم إلاّ ما أرى.

فقه وصل لدرجة السؤال عن حكم أكل الأرز، أحرام، مكروه، أم مباح، لتصاب الطالبة بوسواس قهري ذي تخصص فقهي عن حكم أكل المكرونة، أو ـ والعياذ بالله ـ الباستا القادمة من بلاد الفرنجة؟!

وليت الوزارة تكرمت بالسكوت، فتبريرها وتجديدها يمثلان مواربة الحقائق وتزييف الواقع؛ إذ تدعي أن المؤلف لا دخل لآرائه الشخصية في الكتاب، كيف وهو أكبر احتسابي تشكو منه الحياة والمرأة والتنمية والبهجة، ويسعى لفرض آرائه المتشددة، بل لو ملك الأمر لأسكن المرأة جحراً لا تخرج منه إلاّ للقبر، فهو المحتسب ضد كاشيرات بنده، وقائد الاحتساب على نائبة الوزارة، وصاحب أشهر فتوى عالمية «هدم الحرم»!

كتاب الفقه هذا كتب على غلافه «بنات» ومحتواه ذكوري صرف حتى بأحكامه وأسماء الممثلين فيه، «محمد وأحمد وعمر»، والمرأة ذكرت فيه مرتين، مرة بوصفها «نجسة» منذ كانت رضيعة، مستدلاً بحديث روته عائشة «أتي بصبي صغير لم يأكل الطعام فبال على ثوبه فدعا بماء فنضحه على ثوبه، ولم يغسله» والتعليق جاء بعد إغلاق قوسي الحديث، ليمنحنا فضل رأيه العنصري بطهارة خاصة للرضيع الذكر لا الأنثى! وبقدسية تغالب المقدس.

والمرة الأخرى كـ «عورة»، في حكم ستر العورة «يجب أن تغطي وجهها وكفيها في الصلاة إن كانت بحضرة رجال أجانب»، كحكم مؤبد ومسيج بالقطع «يجب». فالمرأة في العقلية الأحمدية تأتي على صفتين مرة نجسة، وأخرى «عورة» في موضع هويتها «وجهها»؟!! فما أعظم التجديد يا وزارة التربية!! مبروك عليكم.

ورغم أن الكتاب عن الصلاة إلاّ أنه يركز عليها كحركات وسكنات ووسوسه

طهارة، وتناقض بين أحاديث تجعل الماء الكافي للوضوء ما يملأ الكفين، ثم تؤكد على تهديد الأعقاب بالنار «وعلى التثليث، ٣ مرات لبعض أماكن الوضوء. يتناول الكتاب كل متعلقات الطهارة حتى التي انعدمت، ويرهق طفلة في بداية التكاليف بوسوسة الشك عوضاً عن روحانية الصلاة وقيمتها التهذيبية وجدانياً، وبانصراف كلي عن الواقع، كحديث «إذا استيقظ أحدكم من نومه فلا يغمس يده في الإناء حتى يغسلهما ثلاثاً، فإنه لا يدري أين باتت يده». الحديث يرشد الآن وحال مخصوصين، لكن القصد غائب خلف ضياع العلاقة بين المعنى وفضائه، فالماء الآن نفتحه فينزل إلينا ولا ننزل إليه!

ويخاتل هذا الفقه للإبقاء على الاستجمار مقابل الاستنجاء؛ فيقول: «والجمع بينهما حسن» ٢٦، فهل نستبدل إكسسوارات الحمام بالحجارة نستجمر بها مثلاً؟! ويكمل: على ألاّ يكون الاستجمار بعظم ولا روث، وبسبب ينزع للتخويف ولا يبطل العجب؛ «لأن العظم طعام إخواننا من الجن؟!!، والروث طعام دوابهم»!! والله كان الجن إخوانكم فالله يهني سعيد بسعيدة؟!

وإليكم سؤال يتبرأ التعجب منه: متى يجوز للإنسان أن يبول واقفاً؟!

ماذا تفعل في الحالات التالية: صليت ناسياً وتذكرت بعد أسبوع أن صلاتك بغير وضوء؟! وحاول أن تفهم عقلية التحديد بأسبوع! وعلى ضوئه تتوالى المتشابهات المشككات وتأتي الأحكام ليست منها ببعيد:

«من قطع نية الصلاة في أثنائها فسدت صلاته، وعليه الابتداء» كيف يقطع الإنسان نيته؟! «من رفع قدميه أثناء السجود كله فقد ترك ركناً من أركان الصلاة» وكأننا في جمباز لا صلاة؟! إنه فقه خلط مواطن الاسترشاد قديماً بوجوبية الأحكام فتاه بين غائب حاضر، فقه للآن يغسل ما ولغ فيه الكلب بالتراب، ويتوضأ من لحم الجزور، ولا يجد بأساً بالصلاة في مرابض الغنم، ويراها أطهر من بول الأنثى الرضيعة.

إشكالية الأحاديث ذات المضمون الفقهي جاءت نتيجة منطقية للضغط الكبير الذي مارسه المحدثون على المدارس الفقهية التي اضطرت بدورها لاعتماد منهج مماثل، مع إضفاء قداسة زائفة على منهج بشري تمت صياغته في فضاء معرفي مخصوص، والموقف ينادي بإعادة النظر في مناهج علوم الحديث وكتبه التي تشكلت وفق هذا المنظور «منظور القداسة». وتسييج فهم «النصح واحتكاره أدى لالتباسه في الأذهان بالموروث الفقهي، والموروث الفقهي لا يمكن اعتباره أوامر إلهية، فالقداسة للنص لا المعنى المفسر بنظرة فقيه أو محدث، فعبارة كـ «علقها في رقبة مفتي» انتهت.

ونحن في زمن سيادة العقل.

يدعي متحدث الوزارة أن وزارته لا تقبل إلاّ ما اعتمد علمياً، وتتأكد مما قد يشوب المعلومة في الإطار الفكري أو العلمي، ليته يطبق ادعاءه على بول الرضيعة!

فتوى الكاشيرة: الاستدلال والمسوغات(*)

إن العمل الشريف لا يقبل التجزئة فهو مباح، وما دام العمل صالحاً وشريفاً للرجل فيأخذ ذات الحكم للمرأة، ولا يمكن وصف عمل بالحرام أنوثة والحلال ذكورة.

جاء نص فتوى تحريم عمل المرأة «كاشيرة» (محصلة أو محاسبة)، متأثراً بطريقة السؤال الساعية لاستنطاق حكم تحريم، وبإهمال هذا الجانب الواضح أظن أن الفتوى أجدر بمناقشة جانبيها الأساسيين، الاستدلال، والمسوغات، تحقيقاً لإقرار اتصاف الجهد الإنساني بصفتين أولاهما المحدودية وثانيهما النسبية، وهاتان الصفتان في جوهرهما ركيزة كل جهد بشري قابل للتطور والتنامي والإثراء، ولنذكر بمتطلبات رفض القيود التي يتسبب فيها النقل المجرد من العقل، وبثقافة تركن للتقليد لا التفكير، والتي دائماً يكررها المشايخ نافينها عن أنفسهم وملزميها بقبول النقد، لنضعها على محك المصداقية، في تقبل نقد مخالف بالجملة طلباً لقبول الأخذ والرد.

من المعلوم أن القرآن الكريم كان عرضة لقراءات إسقاطية سواء بالاحتجاج بأجزاء من آيات لا بآيات كاملة، أم باقتطاع آيات من سياقها التاريخي أو النصي، وآية ﴿وَمَن يَتَّقِ ٱللَّهَ يَجۡعَل لَّهُۥ مَخۡرَجٗا ۝٢ وَيَرۡزُقۡهُ مِنۡ حَيۡثُ لَا يَحۡتَسِبُۚ﴾ (الطلاق: ٢-٣) كاستدلال للتحريم في فتوى الكاشيرات وردت في سورة الطلاق، والاستدلال بها هنا مقطوع من السياق الذي يعين على فهم المدلولات، إذ جاءت في شأن المطلقة استنطاقاً لتقوى المرء بضرورة تحقق أركان الأمر بالإمساك بمعروف، أو التسريح بإحسان، مؤكدة على ضرورة الشاهدين في حالتي الإمساك والتسريح، فالواضح من سياق الآية أن التقوى وردت للحث على التقيد بحدود الله، لا لاستجلاب أمر يحرم أو يحلل، فالتقوى شأن قلبي يعود لتربية وجدانية للشخص بنفسه ولنفسه، والتي جاء جزاؤها عند الله في الآية فتح الموصد من أبواب التيسير والرزق، والذي يعني في سياق الآية الوصول للشخص المناسب سواء للرجل أو

(*) المصدر: جريدة الوطن، التاريخ ١٤٣١/١١/٢٩هـ.

المرأة، وإن قبلت الآية الاتساع لمفهوم مادي فلا ترتبط باستناد يوجب حكماً فقهياً يُتخذ كعقوبة على من لم يتق الله، بل هي ترغيب قلبي للفرد ليصدق في نيته ويخلص عمله لله، ولا وجه لمقاربة التحريم فيها أصلاً وتقوى الله بسعتها أيضاً تتطلب الحرص على اتقاء إغلاق أبواب الرزق التي جعل الله فتحها جزاء لمتقيه، فكيف توظف تقوى القلب كسبب مانع للرزق بل ويغلق أبوابه، وهنا تبرز لنا إشكالية ثنائية النص والواقع في فهم النص وتفسيره، ومن ثم تطبيقه، ودور الفقيه الحاذق في الاستنباط والتوظيف المناسبين للواقع.

إن العمل الشريف لا يقبل التجزئة فهو مباح، وما دام العمل صالحاً وشريفاً للرجل فيأخذ ذات الحكم للمرأة، ولا يمكن وصف عمل بالحرام أنوثة والحلال ذكورة، بالتالي التلويح بأن من قام بهذا العمل لا يتقي الله هو تعدٍ على أصحاب الأعمال الشريفة «الكاشير» وعلى من أتاح لهن التوظيف، فكيف قاست الفتوى عدم التقوى عند نساء وجدت في عمل شريف باب خير يكفيها ذل السؤال والحاجة؟! وكيف وثقت أنها بعملها ستستبيح دثار التقوى وسياج الإيمان؟!

يعرّف علماء الشريعة التقوى بأنها «صيانة الإنسان نفسه مما يوجب العقوبة من فعل أو ترك، وما يوجب العقوبة «الحدود» مسجل في القرآن ولا مجال لادعاء احتمالات متوهمة لوقوعه، بالتالي توظيف التحريم على أساس عمل القلب «التقوى» توظيف ظالم، كما أن التقوى لا يمكن قياسها بلا محكات تمتحنها.

ولمصداقية تحري الأمر لنستشهد بالمقارنة بالمثل؛ فهل عمل المرأة موظفة استقبال في المستشفيات هو باب شر يفضي لهتك وتفسخ التقوى من القلوب؟! لعلّ أبسط مطالب تقوى الله الحذر من إغلاق باب الرزق الحلال لمن وجد طريقاً سالكاً له، فالجميع محاسب.

أما المسوّغات المذكورة فهي الفتنة والافتتان والاختلاط، وأرجو من مشايخ هذه الفتوى أن يسألوا أنفسهم سؤالاً مهمًّا: كيف نجمع بين فتوى تحرم عمل المرأة ببيع ملابسها الداخلية،وأخرى تحرم عليها عملها ككاشيرة، وهذا المعيار «الفتنة»؟! أيهما أشد فتنة؛ رجل يبيع لامرأة أخص خصوصيتها، أم امرأة تبيع مواد تموينية للعوائل في مكان حي وعام؟! ألا تستدعي ازدواجية المفاهيم هذه لإعادة النظر؟! ألا تنبئ عن دافع وحيد وهو تحجيم دور المرأة ورغبة حبسها؟!، هذا عدا أن الفتنة سلوك يردع بالتقوى بواسطة الإنسان نفسه، ولا تستدعي التحريم والتحليل بناء على التوهم، وتعطيل

المصالح، فأي شأن في الحياة لا يمكن أن يكون خيراً محضاً ولا شراً محضاً، والأمور كلها مختلطة، والحق معالجة الشرور المرتبطة بقوانين رادعة، ولا شك أن قاعدة درء المفسدة محرك إسقاط دائم على المرأة وإن قلبت لأجله المفاهيم والعقوبات، كما ذكرت في مقالي السابق من لجوء شيخ لتحميل امرأة إثم زوجها صاحب كبيرة الزنا، مما يعود بنا لقضية الذكورة المستبدة، أما الاختلاط فلا شك أن الحياة هي الاختلاط، والحياة لا يمكن سجنها داخل مقولات تراثية تحتكم للعادة والأعراف وتسعى لغلق أبواب الخير تجنباً للشر، وفي الواقع ما يكفي من القوانين للسيطرة على الشر وإن كان متوهماً.

بمفهوم إيماني قطعي وانفتاح عظيم على المباح يقول الحق ﴿سَخَّرَ لَكُم مَّا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِي ٱلْأَرْضِ﴾ ليلزمنا بمقاربة المفاهيم النصية وفق سياق الواقع المتحرك والصاخب وأزمته الحضارية والتنموية، وبمساءلة مصغية لمتطلبات اللحظة الراهنة، وهنا يبرز الفرق بين هذا الحقل المنفتح الحر برؤية تعيد للإسلام دين الحركة لا سكون الظل، وبين مغالاة الفقهاء ذات الاحترازات المبنية على الظن والتوهم.

سؤال من كاشيرة:

يعلّمُنا الله احترام الكرامة الشخصية الإنسانية، إذ جُنّب الإنسان الإكراه، فهل يحق لمن ترى عمل الكاشيرة حقاً لها أن تكفي شر الإكراه بالمنع؟!

الهيئة.. ذهنية التشدد.. ووهم اللقطاء(*)

المصيبة تكمن في وضع إنساني مأساوي، وفكر تسلطي ينتهك الدماء المحرمة، ويزعم ممارسة سلطاته الفكرية كحق إلهي يملك إنزال العقوبة بالأفراد حسب مزاجه، مصوراً المجتمع بمجموعة لقطاء؛ ابن لقيط أو والد لقيط، وهو اتهام لا يمكن السكوت عنه.

يبدو أن إحاطة المرأة بالأولياء لم تعد تؤتي أكلها عند الهيئة، رغم كثرتهم المغلقة لكل منافذ الحياة عليها، في البيوت والأسواق، في المطارات والمستشفيات، وفي الدراسة والعمل، ليأتي رجل هيئة فيأمر بتغطية عيون امرأة، زوجها يرافقها، فالمرأة المطعون زوجها ذات عيون «فاتنة» حسب تقييم المتحدث الإعلامي عن هيئة حائل، رغم

(*) المصدر: جريدة الوطن، التاريخ ١٤٣٢/١/٦هـ.

أنه ما شاف عيون المرأة، ولم يزودنا بمقياس ثابت لقياس فتنتها، لكنه هب مدافعاً عن ربيبه في الميدان، وإن ارتكب جناية الطعن، أما المقياس «فتنة العينين» فما هو إلاّ دسيسة سببية، لزوم الفزعة!!

وتظل الحقيقة الموسومة بيقينيات خاصة، أن رجل الهيئة بريء والمجتمع فاسد، والتفريق بين الفساد والطهرانية وسط هذه المجحفات من الدلائل، «دونه خرط القتاد»!!

في واقعنا السعودي يتطلب درء فتنة عيون المرأة السعودية مجموعة من رجال اللحى الكثة يتفحصون عيني المرأة ليعطوا نتائجهم العبقرية بعد التجارب العظيمة للكشف عن مصدر الفتنة الخبيث «عيني المرأة».

قضية «مطعون العيون» ذكرتني بقصيدة للشاعر دايم السيف تغنى بها ملك الأغنية محمد عبده بصوته الفتان، والعياذ بالله.

مـــا هقـــت أن الـــبراقع يفتـــنني　　　لـين شـفت ضـبا الـنفود مـبرقعاتي

لو توقع الشاعر أن فتنة العينين اليوم تسبب طعناً لتراجع عنها قبل أكثر من ثلاثين سنة، كم كنا أحراراً قبل ثلاثين عاماً!

مع الاعتذار لكاتب القصيدة ولمطربها، وفتنتهما البريئة الموجهة لمدح الجمال لا لرغبة الالتحام التي حذر منها ـ اتقاء الفتنة ـ وزير العمل الحالي وهو يبشر بتوسيع مجالات عمل للمرأة ومشاركتها في التنمية!

الشاعر والفنان لم يُحاسبا ذاك الحين، بل ردد الجميع الأغنية وطربوا لرومانسيتها، كانت النفوس تحمل براءة عشق الجمال والجاذبية لا الغي، وتتغنى به، ولا تتوهمه ينتج لقطاء، مروراً بتلاحم جسدي!

عندما اغتيلت حريات الأفراد وحوصرت بمراقبين لتتبع وكشف الأسرار، وأصبحنا لا نقطع أمراً في حياتنا حتى يشهدوا كـ «مقياس الفتنة في العيون»، تحول أمر الضمير الفردي الأخلاقي، إلى حكم جماعة تجسسي يهب مجداً ودنيا، فذهبت فضائل حسن ظن المؤمن وبقيت سوء الظنون وإفرازاتها؛ التجسس وتتبع العورات الذي نهانا عنه تعالى صراحة، لكنهم لا ينتهون!

وفي عصر الصورة الذي يفرض الحد من حدة تصور الفتن، وبالتالي من الجرائم

بسببها، تتعدى خصوصيتنا على دواعي الجريمة ومقاييسها، كمكان القتل وآلته، والأسباب جاهزة، ما دام المجال مفتوحاً ولا يحتمل التقنين الذي يرتفع على حصانة أي أحد، فسبحان الله عندما يموت المرء من الضرب المبرح بالرأس، والركل العنيف تنتهي المسرحية وتغلق الستارة على القهر، فالأداة ليست بقاتلة والمكان ليس بمقتل، بينما تورم أنف رجل الهيئة بسبب المضاربة والاشتباك يقلب الموازين لصالح رجل الهيئة، ليصبح «الجزء» من الرأس الذي كان «أجمعه» ليس بمقتل في قضية الحريصي، سبباً لتحويل مجرى الأحداث ومسمياتها من «اعتداء» بسبب الطعن إلى مجرد «مضاربة»، كما ذكر مسؤول هيئة التحقيق والادعاء العام لـ «الوطن» بتاريخ ٥ ديسمبر «أن القضية ستتحول من اعتداء إلى مضاربة بعد ثبوت إصابة عضو الهيئة»، مشيراً إلى أن الأنف يعتبر جزءاً حساساً في جسم الإنسان! يا حرام! هل كان أنفه الحساس في مكان آخر غير وجهه ليتأخر إحساسه لأكثر من عشرين يوماً من حادثة الطعن، أقصد المضاربة؟!

وتتوالى التصريحات موضحة أن الشق أكبر من الرقعة، فاتساع دائرة مفاهيم الهيئة التي لا تستند لمنطق كـ «رجل الحسبة لا يُحاسب»، تتمدد تعدياً على حرمة الدماء!

وبدل أن يعتذر المتحدث الرسمي للهيئة بحائل للمطعون عن تهور عضو الهيئة، تتحدث أفكاره المدجنة المهيمنة على تصريحاته، ليبادر بالدفاع عن عضو الهيئة «الطاعن» أي المجرم «بأن له الحق في التدخل بالأمر يستر العيون الفاتنة»، هذا الحق «المعتدي» أوصل الأمور للطعن، فهل الطعن أيضاً حق آخر؟!!

ثم تأتي الطامة الكبرى للمتحدث الرسمي للهيئة عبد المحسن القفاري ليقرر بأنه لولا «تشدد» رجاله لانشغل وقتهم ـ لا وهمهم ـ بالتقاط اللقطاء؟!! فليتصور كل منا أنه لولا ـ لا دينك ولا ضميرك ولا أخلاقك، بل تشدد أسود الهيئة لتعب هو وشلة مراقبيه من تجميع اللقطاء، وستنقلب الدنيا إلى حانات للبغاء والزنا!! أي مسخرة تتعدى على كرامة مجتمع بأكمله!!

حادثة طعن الرشيدي امتداد لتسلط ذهنية التشدد على المجتمع، والجاني لا يمثل نفسه فقط، بل يعكس أجندات هذا الفكر ونتيجته الخطرة على حياة الناس، فالتشدد أصبح اليوم بحكم هؤلاء المتشددين مدحاً لا قدحاً، واتهام الناس بكل صفاقة بالخنا والردى والزنا الذي هو من بنات أفكار التوجس وسوء الظن المتوارث لهؤلاء قلب حياة الناس إلى جحيم من الشدة والتعدي للفوز بغنيمة «خلوة».

المشكلة تعدت رجل الهيئة الذي طعن، والمصيبة في وضع إنساني مأساوي، وفكر تسلطي ينتهك الدماء المحرمة، ويزعم ممارسة سلطاته الفكرية كحق إلهي يملك إنزال العقوبة بالأفراد حسب مزاجه، مصوراً المجتمع بمجموعة لقطاء؛ ابن لقيط أو والد لقيط، وهو اتهام لا يمكن السكوت عنه، وأنا شخصياً أطالب بمحاكمة من تجرأ على اتهامي وغيري من الأسوياء بهذه التهمة الشنيعة، فإما أن يثبتها أو ليحاسب على ادعائها.

نحن مرتهنون في النهاية للواقع لا للمفروض، وإن كان الواقع تعيساً بالمستوى الذي يلح بحاجة البحث عن مخرج من الأزمة، لكن الأمل بتعميق الوعي بأزماتنا أن يحيا الحس الإنساني فينا للمطالبة بحقوقنا، وهو المؤمل نتيجة تداعيات هكذا أحداث.

يبقى السؤال الأهم: إلى متى سنظل أسرى لمخرجات هذا الفكر المتشدد، ونستمر تحت رحمة إفرازاته القاهرة لكرامتنا وحرياتنا، والمتعدية على حقنا في الأمن على أنفسنا وأعراضنا، ونكتفي بالفرجة والسكوت؟!

سؤال يحمل هم الواقع المفروض قبل البحث عن الإجابة.

الفهرس

معارك
التنويريين السعوديين
لمحو الظلام

يعقوب محمد إسحاق و د. محمود محمد بترجي

الكتاب: **معارك التنويريين السعوديين لمحو الظلام**

الجزء: **الثاني**

الكتاب: **يعقوب محمد إسحاق و د. محمود محمد بترجي**

التصنيف: دين - إصلاح - مجتمع - السعودية

الناشر: دار **مدارك** للنشر

الطبعة الأولى: نوفمبر (تشرين الثاني) 2011

الرقم الدولي المتسلسل للكتاب: ISBN 978-9953-566-55-9

Madarek مـــدارك

Madarek Publishing House دار مـدارك للنشـر

www.mdrek.com - read@mdrek.com

دبي:

مجمع إعمار للأعمال، شارع الشيخ زايد، دبي - الإمارات العربية المتحدة

P. O. Box: 333577 Dubai - UAE

Tel.: 00971 4 361 5177 - Fax: 00971 4 361 5178

معارك
التنويريين السعوديين
لمحو الظلام

يعقوب محمد إسحاق و د. محمود محمد بترجي

أهم معارك حليمة مظفر التنويرية

خروف بـ ٢٠٠٠ جلدة و ٣ سنوات سجن!(*)

يبدو أن ملكات جمال الخرفان والأسعار الباهظة التي وصلت إليها بدرجة تجعل الفحل «قانون» وأبيه «برقان» الذي ثُمّن بسعر ٤٥٠ ألف ريال، أي ثلاثة أضعاف ونصف قيمة الديّة التي هي ثمن ابن آدم، قد ألقت بظلالها على الحكم القضائي الذي صدر في حق شابين في محافظة بيشة، والذي نقلته صحيفة عكاظ في صفحتها الأخيرة يوم الخميس الماضي.

ولم أعلم حين قرأت الخبر هل أضحك كون شر البلية ما يضحك أم ماذا!؟ فالشابان حكم على كل منهما في المحكمة العامة ببيشة بثلاث سنوات سجن وألفي جلدة تنفذ على أربع فترات، لسرقتهما خروفين من إحدى الحظائر، ومجموع العقوبة للشابين مقابل الخروفين ٦ سنوات و٤٠٠٠ جلدة، هذا وقد تم إيقافهما كما بدا من الخبر عاماً كاملاً إثر ذلك، حتى اشتكى شقيق أحدهما وطالب بالإفراج عنه، ونشر شكواه في الصحيفة ليأتي الحكم سريعاً بعدها. لهذا نصيحة لمن ينوي سرقة «جمل» أن يتوخى الحذر، فقد تكون العواقب وخيمة!!

ودعوني أسترسل في بعض الأحكام التعزيرية الصادرة سابقاً بعد رجوعي لبعض الصحف، فإحدى المحاكم حكمت على أحد أمراء البورصة السعودية المعروفين بالجلد ١٠٠٠ جلدة والسجن ١٥ سنة بتهمة السرقة والاحتيال وتبديد أموال المساهمين، فيما حكم على سعوديين ووافد عربي بالسجن والجلد لإدانتهم بالسرقة وحيازة طلقات نارية، أحدهم بالسجن خمس سنوات والجلد ٨٠٠ جلدة، والثاني سنتين و٩٠ جلدة، وعلى الوافد سنتين و٣٠٠ جلدة.

(*) **المصدر**: جريدة الوطن، التاريخ ١٣/١/١٤٣٠هـ.

وفي حالة أخرى حكم على سارق سعودي يستخدم كلباً مفترساً لسرقة الوافدين بعشر سنوات سجن وألف جلدة، وخارج تهمة السرقة ففي محافظة صبيا أصدر حكم بالجلد والسجن على شابين هتكا عرض غلام بالقوة وصوراه وهدداه بنشر الصور إذا أفشى جرمهما، أحدهما ١٠ سنوات و٢٠٠ جلدة، والآخر ثماني سنوات و١٠٠٠ جلدة.. إلى آخرها.

الحكم اعترض عليه الشابان وسيرفع لمحكمة التمييز للنظر فيه، ولكن مثل هذه الأحكام التعزيرية الاجتهادية تصدر باسم الشريعة الإسلامية لاعتماد القضاء عليها، فيما هي اجتهادات فردية تعتمد بالدرجة الأولى في إصدارها على العلم والثقافة ومستوى حكمة وفطنة من يصدرها، كما أن الحكم بالجلد ليس الغرض منه تحقيق الألم الجسدي، وإنما التأديب النفسي، فالزاني والزانية مثلاً ممن يثبت عليهما الزنا بالبيّنة والشهود، يجلد ١٠٠ جلدة فقط كما نص القرآن الكريم، فلماذا ٢٠٠٠ جلدة وثلاث سنوات مقابل كل خروف؟!

وكان بودي أن يتطرق الخبر الصحفي إلى حيثيات السرقة، هل الفقر والجوع سبب لسرقتهما خروفين؟ أم هل الشابان مراهقان وكانت سرقتهما نتيجة شقاوة؟ أم نتيجة خلاف بين السارقين والمسروقة خرفانه؟ وبالتالي العقاب يأتي مناسباً لهما وفق هذه الحيثيات، مثلاً برد قيمة الخروفين والخدمة الاجتماعية كتنظيف الشوارع العامة أو المدارس لا أن يتم التوقيف عاماً كاملاً دون توجيه تهمة، ثم تأتي ٢٠٠٠ جلدة و٣ سنوات سجن بعد ذلك! إلاّ إذا كانا قد سرقا خروفين ممن شاركا في مزايين فحول الأغنام وملكات الجمال مما يضاهي ثمنها ثمن «قانون» وأبيه «برقان» ففي هذه الحالة كان الله في عونهما، لأن ثمنهما معاً لن يساوي ثمن نصف أحد الخروفين.

أين حُسْن الظن.. يا معالي رئيس الهيئة(*)

سعدت كثيراً بحضوري لمعرض الكتاب الدولي بالرياض وبما وصل إليه من تطور ملحوظ فيما بذلته وكالة الثقافة بوزارة الثقافة والإعلام من جهود كبيرة لتصل به إلى هذه المرحلة المميزة التي يشهدها المعرض في عمر قياسي لا يزيد عن بضع سنوات، ولكن

(*) المصدر: جريدة الوطن، التاريخ ١٠/٣/١٤٣٠هـ.

من المؤسف أن تدخلات جهاز الهيئة في توقيع فلان وفلانة، وبما تبيع هذه الدار وتلك يكون سبباً في إحراج هذا المشروع الثقافي الوطني وتأخره، فلا داعي في ظل وجود مسؤولين واعين يمارسون صلاحياتهم على أكمل وجه لتدخل من لا يعرفون في شؤون الثقافة والأدب شيئاً.

وللأسف رغم إشراف اللجنة المنظمة بالمعرض على توقيعي كتابي عن المسرح السعودي وموافقتهم بأن يكون متاحاً للنساء والرجال، إلاّ أني تعرضت لمضايقات سيئة من بعض منسوبي الهيئة، حيث أتيتُ منصة التوقيع، وفوجئت حين وصولي برجلين من الهيئة ينتظران قدومي، واقترب أحدهما ليحدثني أن ألتزم بالحجاب لكوني كاشفة الوجه، وهو مما اختلفت فيه المذاهب الفقهية، ولطالما أكد خادم الحرمين الشريفين أبو متعب الذي قاد حوار الحضارات على تقبلنا للآخر تحت سقف الوطن والدين، ورغم شكري لهما على النصح، إلاّ أنهما أزعجاني باستفزازي خلال ساعتين من الزمن، لإجباري على الانسحاب، إذ فوجئت بإحضارهم حرس الأمن ورصهم كجدار أمام منصة التوقيع ومنعي الخروج منها، ومنع زوّار المعرض الاقتراب بطريقة مزعجة وتخصيص التوقيع للنساء فقط، والنتيجة أن النساء أهابهن منظر وجود خمسة من حرس الأمن، وستة جنود تقريباً فيما يقف رجلان من الهيئة بوجوه متجهمة، كل ذلك لأني أوقع كتاباً ولم أكن أرتدي حزاماً ناسفاً؟! بل أي تشجيع للثقافة وإثرائها وهم يطوّقونها بهكذا منظر مضطرب يخيف الطامحين والطامحات ويصدهم عن الاقتراب منا!؟

ولأن الجميع لم يستطع الاقتراب، أخذت أستوقف الراغبين بالكتاب، وكان منهم الزملاء الأساتذة الذين أقدر لهم مشاركتي، الروائي عبده خال والناقد الدكتور معجب الزهراني والشاعر الروائي عبدالله ثابت وقد فوجئوا بما شاهدوه من مضايقة لي، وانتظروا مشكورين توقيعي، وحين تقدمت بالكتاب لإعطاء الزميل عبدالله ثابت اعترض طريقي حرس الأمن ورجل الهيئة ليزجرني بلهجة آمرة أن لا أعطيه الكتاب، وتساءلت: لماذا!!، فكرر زجره بلغة تهديدية ثم طلب مناولته للحارس، وتساءلت مندهشة: أهذا رجل وحارس الأمن لا؟! فسحب مني الكتاب بطريقة فظة أمام الجميع ثم ناول الحارس الكتاب، وما كان من الزملاء إلاّ قولهم: شكراً، لأفاجأ بأن الهيئة تقتادهم، وهم الأدباء المعروفون، بطريقة غير لائقة إلى مركز الهيئة بحجة تحدثهم معي كوني امرأة أجنبية، فقط لقول: شكراً!!، وهو أمر أزعجني جداً وأعتبره إهانة لهم ولي ولكرامة المثقفين والأدباء السعوديين.

ولا أعتقد أن ما حدث يرضي رئيس الهيئة الجديد الشيخ عبدالعزيز الحمين، والذي كانت أولى تصريحاته أن مبدأ جهازه في التعامل مع الناس سيقوم على حسن الظن بعد أن كثرت أخطاء منسوبي الهيئة وأحرجوا المجتمع بها، فأين حسن الظن فيما فعلوه! وهم يتعاملون بفظاظة مع المثقفين وتعاملوا معي كامرأة بدونية دون احترام لي ولما أقدمه كمثقفة، ولأن ما حدث هو تعدٍ علينا نتيجة إساءة الظن، أضم صوتي لصوتهم والمطالبة باعتذار رسمي من جهاز الهيئة لما حدث، وإلاّ سيستمر إحراج ثقافتنا وإحراج الهيئة بأخطاء منسوبيها، وسيستمر من يقتدي بمثل هذا التطرف بالاعتداء على المثقفين في المنابر واللقاءات الثقافية وقد تتجاوز لحدود غير مرغوب فيها!!

حريق الجوف في وضح النهار(*)

تهديد رئيس النادي الأدبي بالجوف إبراهيم الحميد وإحراق النادي للمرة الثانية بكل جرأة في وضح النهار؛ ليس عملاً تخريبياً، يستهدف الثقافة والمثقفين فحسب؛ بل يستهدف الأمن والأرواح؛ فالنادي الأدبي مؤسسة حكومية ومن أملاك الدولة؛ ويقوم بأنشطة ثقافية تحت إشراف حكومي؛ وأي فعل تخريبي ينال مؤسسة حكومية سواء كانت ثقافية أو اجتماعية؛ هو عمل إرهابي؛ خاصة أن قراءة أسباب الحدث الفكرية واضحة العلامات منذ الحريق الأول الذي نال النادي والتهديد بالقتل؛ وبقية الأحداث التي عشناها مسبقاً العام الماضي ونعرفها جميعاً.

وكنتُ توقعت بعد القبض على المراهق الذي أحرق النادي أول مرة كما نشر عن ذلك مسبقاً؛ أن المسؤولين في الجهات الأمنية بالمنطقة سيطروا على أصحاب الفكر المتطرف الذين شحنوا ذلك المراهق لفعل ما فعله، وتوصلوا للذين أرسلوا رسائل التهديد حينها؛ خاصة أن تجارب قتل سابقة نالت ثلاث شخصيات اعتبارية في المنطقة لأسباب متطرفة؛ وأنهم عرفوا من يمارسون عملية الشحن الفكري المتطرف؛ فمن أحرق اليوم بناية حكومية؛ مُستعد لأن يفجر نفسه غداً؛ ثم ماذا يمكن تسمية ما فعله هؤلاء في إحراق النادي بوضح النهار بعد الساعة الواحدة ظهراً وللمرة الثانية!؟ سوى أنه إعلان سافر للتحدي؛ ليس المقصود منه فقط القائمين على النادي والمثقفين في المنطقة؛ بل

(*) المصدر: جريدة الوطن، التاريخ/١٦/٣/١٤٣١هـ.

أيضاً تحدٍ مع سبق الإصرار والترصد بعدم الخوف والمبالاة من الملاحقة والعقاب للجهات الأمنية في المنطقة!!

إن مرور ما حدث في العام الماضي دون أن نسمع عن محاسبة ومحاكمة رادعة للمتسببين فيه؛ هو ما جرّأ المجهولين قبل يوم أمس على حرق النادي في وضح النهار للمرة الثانية! وبصراحة شديدة؛ لا يمكن اعتبار من يقوم بهكذا عمل مجرد شُبان متحمسين يتم احتواؤهم وإصلاح فكرهم بالمناصحة؛ دون أن يمر جرمهم في تهديد الأرواح وإهدار أموال الدولة وزعزعة الأمن بمحاسبة شديدة وعقوبة رادعة؛ فهم مجرمون؛ والتعامل معهم على أساس حسن «النية» لكونهم تحمسوا دينياً أمر غير مقبول!!

أخيراً، ما حدث في منطقة الجوف من حرق النادي وتهديد رئيسه للمرة الثانية؛ مؤشر خطر ينبغي أخذه بعين الاعتبار؛ ولا بد من توجيه رجالات دين معتدلي الفكر إلى المنطقة للقيام بحوارات مع الشباب ومحاضرات دينية تصحيحية؛ بجانب أهمية قيام وزارة التربية والتعليم بفرض رقابة صارمة على كل ما يدور في أروقتها من أنشطة ودروس صفية يمكن استغلالها لشحن المراهقين بالتطرف؛ وقبل كل ذلك مواجهة المسؤولين الأمنيين بحقيقة السؤال: أيمكن اعتبار ما حصل مؤشراً لوجود بذرة لخلية إرهابية نائمة في الجوف يشحن منظّروها عقول الشباب والمراهقين بالفكر التكفيري؟!

احتجزوا الفتاة وأغلقوا الأبواب ولم يُصلوا مع الجماعة(*)

المسجد الذي خرج منه المصلون بعد صلاة المغرب يوم الجمعة الماضي؛ كان قريباً من مركز هيئة حي الورود؛ لدرجة تمكّنهم من سماع صريخ استغاثة الفتاة العشرينية المحتجزة نتيجة ضربها؛ كما شهدوا بذلك وهم سبعة شهود؛ مُطالبين هيئة التحقيق الموقرة الأخذ بشهادتهم وعدم الاكتفاء بإفادة مدير الهيئة في المنطقة؛ بحسب ما نشرته عكاظ في خبرها ومتابعتها للموضوع خلال اليومين الماضيين؛ ما يعني أن المسجد كان قريباً؛ ومع ذلك لم يُصلّ هؤلاء مع جماعة المسجد!!

وأتساءل هنا: ما الذي شغلهم لهذه الدرجة عن الصلاة في مسجد قريب؟! هل

(*) المصدر: جريدة الوطن، التاريخ ١٤٣١/٤/٢١هـ.

احتجاز فتاة عشرينية يزعمون القبض عليها لهروبها من أهلها وانشغالهم بكتابة محضر عذر يمنعهم جميعاً من صلاة المغرب التي يُكره تأخيرها!؟ أم أن مهمة احتجازها كانت صعبة؛ لدرجة أنهم أغلقوا أبواب المركز لتبقى بينهم وحيدة دون محاولة استدعاء محرم لها، أو ترك أبواب المركز مفتوحة خاصة وأن وقت ظلام الليل زحف مع وقت المغرب مخالفين نظام عملهم الذي يمنع احتجاز المواطنين في مراكز الهيئة!! فما بالكم بفتاة شابة وحيدة؟! متجاهلين ما تعارفوا عليه دائماً في قائمة ضبطهم لمن يتواجد مع امرأة دون محرم ولو في الطريق بـ «خلوة غير شرعية»، كما حصل مع المواطن المسن في تبوك منذ أكثر من عامين؛ حين قبضوا عليه في الطريق أثناء توصيله امرأة؛ واحتجزوه ليقع ميتاً في مركزهم نتيجة عدم تحمله صدمة ما اتهموه به!!

ولولا ستر الله تعالى أن سخر هؤلاء المصلين الذين بلّغوا الشرطة ليأتوا وينتزعوا الفتاة؛ والتي أثبت التقرير الطبي وجود كدمات في أقدامها وآثار خنق في رقبتها؛ لكان الله وحده يعلم كم ستستمر معاناة الفتاة؟

وإذا صدقت مزاعم الفتاة بما أثبته التقرير الطبي بضربهم لها؛ فإنها جريمة ينبغي معاقبتهم عليها؛ لأنهم أساؤوا استخدام السلطة الأخلاقية لوظيفتهم وخرقوا أعراف المجتمع، ويظهر ذلك جلياً حين جاء المصلون يستفسرون منهم عن سبب صراخ الفتاة فيجيبونهم أن أمرها «ليس من اختصاصكم» لينتهي الأمر بإغلاق أعضاء الهيئة باب المركز في وجه المصلين بعد مشادة كلامية؛ وأتساءل هنا على اعتبار أن مركز الهيئة من الأجهزة الحكومية: لماذا تغلق أبواب المركز في ظل وجود موظفين يعملون بالداخل؟ فما بالنا وهناك فتاة وحيدة معهم؟!!

أخشى ما أخشاه؛ أن يتم مضغ خطا هؤلاء بتصريحات مُبررة كالعادة؛ تتجاهل شهادة الشهود للتغطية على تصرفهم غير الأخلاقي؛ فحتى لو كانت الفتاة مُدانة كما يزعمون؛ لا يسمح لهؤلاء الرجال أن يحتجزوها بينهم مغلقين أبواب المركز؟! أو يعتدوا عليها بالضرب والإساءة!! ولهذا آمل محاسبتهم بشدة ومقاضاتهم؛ والله المستعان!

معقول.. رجل يفتش ملابسها وآخر يربط أقدامها!(*)

في حديثها يوم أمس لجريدة عكاظ؛ قالت الفتاة التي أنقذها المصلون من احتجاز أربعة من رجال الهيئة داخل مركز مغلق الأبواب: «ذهبوا بي إلى المركز وأدخلوني غرفة مظلمة واستخدم أعضاء الهيئة الأربعة أساليب العنف والضرب والتهديد؛ وحاول آخر أن يربط الحبل في أقدامي ويسحبني؛ وحاول الآخر خنقي، ولم أستطع أن أقاوم وحاولت الاستفسار عن سبب وجودي فلم يرد عليّ أحد حتى حاول أحدهم سحب برقعي وآخر طلب تفتيش ما بداخل ملابسي التي أرتديها وعندما رفضت صفعني على وجهي وتصاعدت صرخاتي حتى بلغت المصلين عقب خروجهم من صلاة المغرب فأغاثوني».

سأترك ما يمكن استنتاجه وفهمه لذكاء القرّاء مما جاء في رواية الفتاة إن صدقت؛ ولا ننس التقرير الطبي وإفادته بكدمات على أقدامها وآثار خنق في رقبتها؛ وشهادة سبعة شهود من المصلين كانوا سبب إنقاذها؛ ولا أحسب الفتاة سوف تورط نفسها في أكاذيب لحساسية ما تقوله وما سيعرضها من عقوبة في حالة كذبها أو إثارة البلبلة لسمعتها.

إن ما يجعلني مطمئنة؛ أن هذه القضية في أيدي التحقيق العام الآن؛ وهي أيدٍ أمينة مؤتمنة؛ ستحقق العدالة وتظهر حقيقة ما حدث؛ سواء بإدانة هؤلاء الرجال أو تبرئتهم؛ آخذة بكافة الحجج وشهادة الشهود ولن تتعامل معها بعاطفية؛ لأنها لن ترضى عن خطأ أو فساد يرتكبه «كائن ما كان».

لكن المشكلة؛ هي في محاولة التغطية على فعل هؤلاء قبل أن تصدر نتائج التحقيق العام؛ فالتصريحات التي أدلى بها رئيس الهيئة بمنطقة تبوك لجريدة الوطن بالأمس تنفي ما حصل للفتاة وهو ممكن لو كانت كاذبة، ولكن كيف ينفي ما جاء في التقرير الطبي؟! وكيف يتم تكذيب الشهود على اعتبار أنهم لا يملكون دليلاً ملموساً، مع العلم أنهم سبعة مُصلين أفادوا أن أعضاء الهيئة امتنعوا عن التجاوب مع استفهامهم عن صراخ الفتاة المنطلق من مركز الهيئة المغلق أبوابه عليهم معها؛ لدرجة أنهم استعانوا بالاتصال على موظف في إمارة المنطقة ليتم تبليغ الشرطة والتي حررت الفتاة منهم؛ فهل بعد هذا كله ما يمكن تبريره أو التغطية على فعل هؤلاء؟! لا أعلم التغطية على حساب

(*) **المصدر**: جريدة الوطن، التاريخ ١٤٣١/٤/٢٢هـ.

من ستكون؟! سوى جهاز الهيئة نفسه والذي لا أعتقد أنه يرضى بانتساب هكذا موظفين تصدر عنهم تصرفات تخدش الحياء إن صدقت الفتاة!؟

إن منسوبي الهيئة ليسوا من المعصومين من الخطأ لمجرد عملهم باسم شعيرة دينية، إنهم أولاً وأخيراً موظفو دولة؛ يتقاضون منها مقابل أداء واجب خدمة المواطن رواتبهم آخر كل شهر! لا لاستغلال السلطة الوظيفية للإساءة له أو تعريض حياته للخطر؛ وبالتالي تجاوز لنظم عملهم وقوانينه وتسببهم في أخطاء بحقه؛ مما يحاسبون عليه؛ كما يُحاسب الطبيب على خطئه؛ والمعلم على تقصيره؛ وغيرهما من موظفي أجهزة الدولة المعطاءة.

للنجيمي.. هل ضحكك مع النساء "عارضٌ" أيضاً!؟(*)

لم أصدق؛ حين شاهدتُ مقطعاً مصوراً لمشاركة الدكتور محمد النجيمي خلال فعاليات يوم المرأة العالمي في الكويت على شبكة «اليوتيوب» ما ورّط نفسه فيه؛ نتيجة تناقض موقفه من تحريمه للاختلاط بالنساء ثم تضارب انزلاقه إلى تبريرات «مطاطية»؛ ففي هذا المقطع توسط مقعداً بين المشاركات على الطاولة المتقاربة المقاعد؛ وبدا عليه الانشراح لا الضيق أو التحفظ الذي يتوجب الظهور على من يحمل موقفه المعارض من الاختلاط؛ ثم لا يتحرج من الضحك بأريحية مع السيدة بجواره؛ كتفه بكتفها، على تعليقها الساخر.

وفي مقطع آخر للحفل الختامي للمؤتمر الذي تم تكريمه فيه؛ ظهر النجيمي جالساً في صالة تتعالى الموسيقى بين أرجائها؛ وتمتلئ بالنساء اللاتي تميزن بالأناقة؛ وغريب أنه لم يَرَهُنْ «فتنة»، عليه تجنّبهن، كما يردد دائماً؛ ويوصي أمثاله من الرجال بذلك؛ إذ لم يتحرج من مشاركتهن ذات الطاولة رغم وجود طاولات أخرى ظهرت خلفهن؛ ورغم وصفه أن معظمهن من القواعد؛ متناسياً تاريخ ميلاده إلاّ أن كثيرات منهن كنّ يصغرنه.

وأتساءل والسؤال له: بما أن مشاركته جاءت من باب الاختلاط العارض كما قال؛ فما حكم تبادل الضحك مع النساء وممازحتهن أثناء ذلك!؟ هل هذا من باب الضحك والمزاح العارض أيضاً.. أم ماذا!؟

(*) **المصدر**: جريدة الوطن، التاريخ ١٤٣١/٥/٥هـ.

لقد بدا النجيمي متخوفاً من عرض الفيلم المسجل لمشاركته في مؤتمر المرأة العالمي في الكويت؛ والذي وصل إلى حد تهديده قناة «اسكوب» بمقاضاتها خلال اللقاء المثير للشفقة، أو ما يمكن تسميته بالمصارعة «الكلامية الحرة» بين الإعلامية الكويتية عائشة الرشيد وبينه كفقيه استعرض عضلاته الجماهيرية والقبائلية!! فقد أدرك جيداً أن ما حرّمه على العامة ممن وثقوا بفقهه؛ سيرونه أمامهم بأم أعينهم حلالاً طيباً لمن لبس عباءة الدين!!

وبصراحة؛ مشاركة النجيمي هذه كان من الممكن أن تُحسب له موقفاً تنويرياً لتجديد الخطاب الفقهي بما يتناسب مع متطلبات واقع العصر المتعلقة بالمرأة؛ هذا الواقع الذي وجد نفسه فيه مزدوجاً بين نظرية تعززها تصريحات فقهية ولا تتناسب مع واقعها المعاش؛ وبين ما أباحه لنفسه بعد أن وجد نفسه مُنساقاً إليه؛ ولم يستطع تجاوزه أو تجاهله؛ بل كلما حاول تثبيت موقفه في تحريم الاختلاط بالنساء انزلق أكثر إلى تخبط فقهي؛ يعتمد ثقافة أبناء الحمائل لا الشريعة الغراء؛ بداية من محاولة التحايل على عاطفة العامة؛ حين كذب علاقته بالصور المنشورة له معهن بادعائه التلاعب فيها؛ وحين لم يملك من أمرها شيئاً؛ خلق تبريرات «مطاطية»؛ فمرة على أنه أقل الضررين كونهن من القواعد، ثم يعتبر اختلاطه عارضاً؛ إلاّ أن كل ذلك «في كفة»؛ وانشراحه وضحكه دون تحفظ بالجلوس المتقارب متوسطاً بينهن، كما في مقطع «اليوتيوب»، وممازحتهن كما قالت الرشيد خلال تصريحاتها في «كفة أخرى»!!

أخيراً؛ فإن الله تعالى لا يرضى إلاّ أن يُحق الحقّ؛ ويُبطل ما سواه.

هل الرجل أفضل وأكمل من المرأة عند الله؟! (*)

اختطاف آيات القرآن الكريم من سياق معناها اللغوي؛ بقصد ليّ أعناق النصوص؛ وهو ما يكثر فيما يتعلق بالمرأة للاستشهاد على صحة أحكام تتفق مع عادات البيئة الاجتماعية العربية الذكورية لتقرير ملكيتها للرجل؛ يُعتبر محاولة للكذب والافتراء على الله تعالى بما يتنزه عنه؛ وقد تعذر جاهلاً يقوم بذلك؛ لكن كيف تعذر من قصد لذلك من بعض الدعاة والشرعيين الأكاديميين!؟ أليس هذا مما يصدق فيه قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ

(*) **المصدر**: جريدة الوطن، التاريخ ١٩/٥/١٤٣١هـ.

يَكْتُمُونَ مَآ أَنزَلْنَا مِنَ ٱلْبَيِّنَٰتِ وَٱلْهُدَىٰ مِنۢ بَعْدِ مَا بَيَّنَّٰهُ لِلنَّاسِ فِى ٱلْكِتَٰبِ ۙ أُو۟لَٰٓئِكَ يَلْعَنُهُمُ ٱللَّهُ وَيَلْعَنُهُمُ ٱللَّٰعِنُونَ﴾ (البقرة: ١٥٩).

ومثل ذلك قوله: ﴿وَلَيْسَ ٱلذَّكَرُ كَٱلْأُنثَىٰ﴾ للاستشهاد على دونية المرأة وتفضيل الرجل عليها في دين الله؛ وهو ما يكثر العامة ترديده؛ نقلاً عن قدماء تناولوها اجتهاداً بتأثير سياق مجتمعهم الذكوري العربي؛ ولم تُسعفهم أدوات زمانهم وعلومه على البحث والمراجعة الدقيقة؛ لكن بعض الشرعيين المغالين في نظرتهم للمرأة بدونية نقلوها عنهم؛ دون فحص ومراجعة يوجبه عليهم التخصص الشرعي؛ وتطور أدوات البحث؛ ووفرة العلوم ومناهجها؛ فحمّلوا الآية على ظاهرها معنى مجتزأ؛ وتجاهلوا البيّنة المعلومة في سياقها اللغوي الكلي؛ ثم استشهدوا بها وبغيرها في تعزيز عادات اجتماعية ضد المرأة جاء الدين يُهذبها؛ ثم أخرجوا ذلك في خطب رنانة وأشرطة دينية وحلقات تلفزيونية وكُتيبات؛ ثم ترديده في آذان النساء كي يتقبلن برحابة صدر وقوع الظلم عليهن وسلب حقوقهن المدنية المباحة من باب طاعة الله وفضله؛ وكيف لا؟! فهن ينظرن لأنفسهن أنهن أدنى من الرجل مكانة في دين الله؛ إلاّ أن هؤلاء بما حدثوا به كأنهم يطعنون في عدل الله تعالى بين خلقه!

بل أصاب بعضهم الغرور بالغلو والعناد؛ فاستشهد بالآية على كمال خِلقة الرجل ونقص خِلقة المرأة؛ على اعتبار الأنوثة نقصاً بما تعتري طبيعتها من ضعف وحيض ونفاس؛ والذكورة اكتمالاً لخلوها من ذلك؛ وكأنهم يطعنون في قدرة الله تعالى على عدم إكماله خَلقه للمرأة ـ والعياذ بالله ـ والمزعج تعاميَهم قصداً؛ انتصاراً لذكورية المجتمع وعاداتهم والجاهلية؛ عن آيات جليَّة تُثبت مساواة الرجل والمرأة في المكانة في دين الله؛ في العبادات والحقوق والواجبات والعقوبات، جاعلاً الاختلاف في طبيعتهما بين الذكورة والأنوثة ميزة ينفرد كلاهما بها؛ كي تُكمل ما نقص لدى الآخر منها؛ دون تفضيل لأحدهما؛ تصديقاً لقوله ﴿لِّلرِّجَالِ نَصِيبٌ مِّمَّا ٱكْتَسَبُوا۟ ۖ وَلِلنِّسَآءِ نَصِيبٌ مِّمَّا ٱكْتَسَبْنَ﴾، فالعلاقة بينهما علاقة تكامل لا صراع. وكذلك في قوله ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَٰكُم مِّن ذَكَرٍ وَأُنثَىٰ وَجَعَلْنَٰكُمْ شُعُوبًا وَقَبَآئِلَ لِتَعَارَفُوٓا۟ ۚ إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِندَ ٱللَّهِ أَتْقَىٰكُمْ﴾ (الحجرات:١٣). فالخطاب للناس جميعاً؛ رجالاً ونساءً؛ وأن أصلهم ذكر وأنثى؛ والتفضيل بينهما ومن جاء من نسلِهما هو التقوى؛ والأدلة عديدة على ذلك. فمن أين جاء هؤلاء المغالون الآن بافترائهم؟!

أما ﴿وَلَيْسَ ٱلذَّكَرُ كَٱلْأُنثَىٰ﴾ فخاصة بمريم عليها دون غيرها؛ دليل اختيار الله لها لتكون من أنبيائه المصطفين؛ فكيف ذلك!؟.. غداً نكمل.

أوقفوا مقاضاتهم(*)

نتفق ونختلف كثيراً مع خواطر وتصرفات وميول الشباب السعوديين في الفيلم الوثائقي الذي عُرض على قناة MTV الإنجليزية؛ ولا يمكن أن ننفي أن بعض التصرفات بدت منهم في الفيلم صادمة وتتعارض مع السلوك والتفكير الجمعي المتفق عليه؛ لكنهم في نهاية المطاف عبروا عن أنفسهم ومشاكلهم التي ينبغي دراستها لا مقاضاتهم؛ ولهذا ليس مبرراً الحملة ضدهم ولا رفع بعض المحتسبين قضية عليهم؛ واستغرب أن يتم قبولها في زمن الحوار الوطني الذي أسس له أبو متعب خادم الحرمين الشريفين؛ إضافة إلى أن محلها هو وزارة الثقافة والإعلام؛ وليس القضاء؛ فما علينا فعلاً أن نقوم به هو أن نأخذ الفيلم بروية وبنضج أكبر كعقلاء؛ ليدرسه المتخصصون والباحثون الاجتماعيون كمحاولة جادة في إيجاد حلول لمشاكل الشباب في مجتمع يمتلئ بها.

وبصدق أكبر؛ ليس كل ما طُرح في الفيلم من هؤلاء كان سلبياً أبداً؛ لقد كانوا متمسكين بفروضهم الإسلامية وهي بذرة خير وثمرة تربية من الممكن تنميتها فيهم لما يفيد المجتمع وبناءه حين نأخذ بأيديهم.

حقاً أنه رغم بعض ميولهم التي قد لا نتفق معها مما أبدوه في الفيلم؛ لكنهم كانوا أكثر شجاعة منّا في مواجهتنا كمجتمع بعيوبنا نحن الكبار تجاههم؛ والتي خلقت لهم أزمة هوية ومشكلات اجتماعية نعرف كنهها ولم نحرك ساكناً أمامها ولم نعالجها؛ كي نتجاوز بهم وبأمثالهم إلى بر الأمان؛ كالبطالة وندرة الأماكن الترفيهية والإبداعية المخصصة للشباب؛ وقلة فرص التعليم الجامعي مع كثرة الخريجين؛ وكل هذا «في كوم» وملاحقتهم بنظرة الاتهام والشك والريبة بأخلاقهم من قبل رجال الهيئة ومجتمع الكبار في «كوم» آخر.

لهذا أدعو هنا إلى إيقاف القضية وإسقاط الدعوى؛ لأن مقاضاتهم سوف تزيد الأزمة أزمة وتطيل المسافة بين الشباب والمجتمع؛ ولا ننسى أن علينا أن نسأل أنفسنا بصراحة؛ هل قمنا بواجبنا كاملاً تجاه هؤلاء الشباب وأمثالهم في المجتمع؟! هلا حاسبنا أنفسنا قبل أن نحاسبهم؟! ومن المتهم الحقيقي الذي تجب مقاضاته؟ المجتمع أم هؤلاء وأمثالهم الذي دفع بهم في ظلّ عدم تحركه لحل مشاكلهم إلى أن يوجدوا حلولاً لها

(*) **المصدر**: جريدة الوطن، التاريخ ١٤٣١/٦/٢٠هـ.

بطريقتهم الخاصة؛ ولأن خبراتهم أقل، ولم يجدوا من يأخذ بأيديهم، كانت حلولهم فيها من الخطأ ما لم يتفق معها المجتمع! إننا بقبول هذه القضية؛ ندفع بأمثالهم إلى أقصى اليمين أو أقصى اليسار؛ إلى أن يكذبوا أكثر وينافقوا أكثر ليرضى المجتمع الذي لا يريد الاعتراف بأنهم أكثرية فيه؛ وأنهم يقاربون في نسبتهم ٧٠%.

أخيراً وفيما يخص هذه القلة من المواطنين المحتسبين الذين يسعون إلى مقاضاتهم؛ هل وضعوا هدي رسول الله تعالى أمام أعينهم، أم أنها العصبية التي رفضها عليه السلام في التعامل مع الشباب خلال حياته!؟ بل دعوني أسأل هؤلاء الغيورين على صورة المجتمع؛ هل يا ترى مارس أحدهم العمل التطوعي يوماً في جمعية خيرية، أو كنس رصيفاً بجانب بيته، أو زرع شجرة في حيّه كي يخدم صورة مجتمعه السعودي ويجد نفسه مدفوعاً لمقاضاتهم غيرة على صورة المجتمع أم لا؟

فقد بصره بعد جلده.. فلماذا مئات الجلدات!؟(*)

أتساءل بكل ألم ومرارة؛ بعد أن قرأت بالأمس قصة الشاب الذي فقد بصره نتيجة تنفيذ حكم الجلد عليه بـ ١٥٠ جلدة في إصلاحية مكة المكرمة نتيجة تجاوز النظام وهو تجاوز ينبغي معاقبة المسؤول عنه عقاباً مضاعفاً؛ لأنه تلاعب في أمانة حياة الناس؛ ونفذ الجلد دون كشف طبي في ظل ظروفه الصحية القاسية أمام عينيه من شلل نصفي وإصابته بالقلب والضغط والسكر؛ فماذا حل بقلوب وضمائر بعض العاملين والمسؤولين في السجون والقضاء!؟

وأحسب أن أصل معاناة هذا الشاب هو الحكم القضائي الذي حُكم عليه بـ ١٥٠ جلدة؛ بجانب سجنه بتهمة الاحتيال والنصب في ظل ظروفه الأسرية القاسية، حيثُ فقره في ظل إصابة أمه بالسرطان وإعالته لإخوانه الصغار بجانب ظروفه المرضية؛ فما دام مريضاً لهذا الحد؛ لماذا في الأساس يحكم عليه بالجلد وهو حكم تعزيري!؟ ولماذا لم يكتف بالسجن عقاباً ما دام الأمر فيه سعة الاجتهاد؟! هل بات الحُكم بالجلد في كل القضايا أمراً ملازماً!؟ وأذكر هنا ببصيرة عمر بن الخطاب حين أسقط حد السرقة عام

(*) **المصدر**: جريدة الوطن، التاريخ ١٤٣١/٨/٣هـ.

المجاعة المعروف؛ مدركاً رحمة الله تعالى قصداً في حدوده، وهي الأولى بالتنفيذ، فما بالنا فيما يحتمله الاجتهاد!؟

وما يُحرض على السؤال وأوجهه إلى قضاتنا الأفاضل الموكلين بأمانة العباد؛ هو: لماذا التجاوز في عدد الجلدات تعزيراً لتصل إلى أكثر مما أقرّه الله تعالى في حدوده وهي المسائل العظيمة؟! وأين هم عن حديث المصطفى عليه السلام المثبت في صحيح بخاري «لا تجلدوا فوق عشرة أشواط إلاّ في حد من حدود الله»؟! فإن كان حد الزنا ١٠٠ جلدة وهو من الكبائر، والقذف ٨٠ جلدة؛ فيما شرب الخمر الذي لم ينص القرآن على حده؛ حكم فيه الرسول عليه السلام بـ ٤٠ جلدة، وسار عليه الصدّيق، وأوصله الفاروق بمشاورة الإمام علي بن أبي طالب إلى ٨٠ جلدة؛ ولم يتجاوزوا جميعهم فيما حكموا فيه اجتهاداً بالجلد ما نصه الله تعالى في حدوده؛ تنفيذاً لأمر الرسول عليه السلام.

وبصراحة؛ بتنا اليوم لا نسمع عن حكم قضائي من أصغر القضايا إلى أكبرها ألاّ وهو مقرون بالجلد الذي يصل إلى آلاف الجلدات تعزيراً واجتهاداً!! وكأنه يصدر إمعاناً في تعذيب المتهم لا في تأديبه المرجو؛ وما زلت أتذكر الحكم الغريب العجيب الذي وصل إلى ألفي جلدة على سارقي الخروفين الفقيرين الصادر من محكمة بيشة وسجنهما ثلاث سنوات؛ فيما حكم بـ ١٢٠ جلدة دون سجن على مواطن كان إماماً وخطيباً، وموظفاً في هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر الذي جمع بين ست زوجات وتجاوز شرع الله، ومن يتتبع ما ينشر من أحكام قضائية في صحفنا يجد أكثر وأعجب من ذلك.

أخيراً؛ يجب محاسبة ومقاضاة من تجاوز القانون ونظامه في إصلاحية مكة المكرمة وتسبب في عمى هذا الشاب والإساءة إلى شرع الله الرحمن الرحيم!

يا قاضي المدينة.. هل يُرضي حُكمك الله؟!(*)

«دعواتك أختي حليمة أحس نفسي أدور في حلقة مفرغة.. لماذا؟! فقط لأني أطالب بحق شرعي كفله لي ربي وديني!».

هذه رسالة الطبيبة الجرّاحة الحاصلة على الزمالة الكندية والبريطانية وجهتها لي بكل ما فيها من ألم وبكاء منذ أيام؛ إنها الطبيبة التي أوجعت قلبي حكايتها منذ أن عرفتُ

(*) **المصدر**: جريدة الوطن، التاريخ ١٤٣١/١١/١٢هـ.

بها من أربع سنوات؛ وكتبتُ عنها هنا مراراً ولا حياة لمن تنادي؟! إنها من يعضلها والدها ويمنعها من الزواج بحجج قبلية طمعاً في راتبها حتى وصل عمرها لـ ٤٢ سنة؛ إنها الطبيبة السعودية التي يوجه لها قاضي محكمة المدينة المنورة تهمة العقوق لوالدها! ويطالب برجوعها إلى من ضربها وحبسها في دورة مياه حتى كادت تفقد حياتها! لماذا؟! لأنها تطالبه بتزويجها منذ عشر سنوات لحجج واهية طمعاً في راتبها؛ وحين أصرت على الزواج ممن تقدم لها منذ خمس سنوات؛ تعرضت للضرب بمواد صلبة كادت تودي بحياتها؛ لولا أنه تم إخراجها من بيت أسرتها بفضل شرطة المدينة وجمعية حقوق الإنسان والشؤون الاجتماعية إلى المستشفى مكسرة العظام ومتورمة اللحم؛ ومنها إلى دار الحماية الاجتماعية التي أوصت بها إمارة المدينة المنورة خوفاً على حياتها من أسرتها؛ وهي فيها منذ خمس سنوات إلى اليوم! تقضي وقتها بعيداً عن تخصصها الجراحي وتدور في فراغ الوقت الضائع بين جلسات المحكمة المؤجلة ومن قضية لأخرى لخمس سنوات؛ فقط لأنها تريد أن تعيش مع زوج صالح وتصبح أماً!

يا الله؛ كم ظلموا هذا الدين العظيم من تذرعوا به في حجج واهية تنقبت بعادات قبلية وأعراف اجتماعية جاهلية! أيعقل هذا؟! رغم ثبوت القرائن والأدلة على وقوع الظلم على الطبيبة السعودية التي وصل عمرها ٤٢ سنة وتعرضت للعنف الأسري كل ذلك ويعتبرها قاضي محكمة المدينة عاقة؛ لأنها تصر على طلب تزويجها! أي فرص تنتظرها هذه الطبيبة بعد حكمه هذا؟! أي شريعة هذه في الأرض أو في السماء تُحرم المرأة من الزواج؟! أي حال هذا الذي وصلت له المرأة السعودية في مجتمع جعلها اجتهاد بعض القضاة ممن نسوا قول الرسول ـ عليه السلام ـ «قاضيان في النار وقاضٍ في الجنة» تسكن في ظلام دامس باسم الدين الذي هو من اجتهادهم براء؟! ألهذه الدرجة وصلنا! إن طالبت المرأة بحقها في الزواج تعتبر عاقة لوالدها العاضل لها! وإن هربت ولجأت للحرام اعتبرها «فاسقة» تجلد وتفضح وتُسجن!

ولكن الأمل معقود بالله تعالى وبهيئة محكمة التمييز الآن؛ لإنهاء معاناة هذه المسكينة التي اقتربت من سن توقف الحيض يأساً ووقتها يضيع وسنواتها تهدر بين جلسات مؤجلة وأخرى ترجعها أحكامها للوراء؛ بعد إصرار قاضي المدينة على حكمه بصرف النظر عن نزع الولاية لتزويجها واتهامها بالعقوق ومطالبته لها بالرجوع لمن كاد يقتلها ضرباً؟! وكلي ثقة.

بمجهود ورسالة المحامي النبيل أحمد السديري الذي تبرع بوقته وجهده لوجه الله كي يرفع الظلم عن أختنا الطبيبة ويرجع لها حقها في الحياة!

وأخيراً؛ أقول لأختي الطبيبة: جميعنا معك، والله حسيبك وناصرك ولو اجتمع الخلق على ظلمك.

وحسبي الله ونعم الوكيل.

المعارضون للكاشيرة.. هذا ما فعله ريال الفول!؟(*)

المعارضون، ومنهم بعض الشرعيين، ينسون سريعاً؛ وكيف يتذكر من يعيش في الحياة منعماً لا يُدرك للمرارة طعمها؛ ولعلّي أذكرهم اليوم بقصة المسنة السعودية التي هزت مشاعرنا جميعاً؛ تعيل خمس بنات يتيمات، ومنهن مطلقات وزوجة ابنها المتوفى وأطفالهن؛ كلهن نساء لكن الفقر جعل منهن متسولات على أبواب الجمعيات الخيرية وصدقات المحسنين؛ هل تذكرتموها: إنها صاحبة القول الشهير «إن كان عندهم لحم حمار.. يعطوني وأسكت اللي عندي!».

وأتساءل لو تذكر هؤلاء المعارضون الشرعيون قصة هذه المسنة، وهي نموذج للعديد ممن لا عائل لهن، ولم يكملن تعليمهن؛ ويسكنّ الأحياء الشعبية في المدن التي يسكنها هؤلاء المعارضون؛ أقول: لو تذكروها هل سيعارضون عمل بناتها المطلقات في وظيفة «كاشيرة»!؟ أليس ذلك أجدى من أن يتسولن لحم حمار ليأكلنه مع أطفالهن!؟

وأسألهم: ما الأكثر ضرراً فتنة الاختلاط المتوهمة!! أم فتنة الفقر والجوع الكافر الذي قد يدفع الفقيرات للحرام!؟

ولعلّي أذكر هنا قصة واقعية لامرأة سعودية كتبت عنها أولى مقالاتي بالوطن؛ كنتُ قابلتها منذ سنوات خلال زيارتي لبريمان، سجن النساء بجدة، أثناء عملي تحقيقاً صحفياً لجريدة الشرق الأوسط؛ تذكرتها خلال موجة هذه المعارضة؛ لأن ريال فول جرها بعد أن طلقها زوجها، وكان تزوجها قاصراً وحرمها التعليم ثم رماها وأطفالها الثلاثة دون نفقة ولا عائل لها؛ وحين جاع صغارها ذات صباح وقد تراكمت الديون على رأسها؛ ولم

(*) **المصدر**: جريدة الوطن، التاريخ ١٣/١١/١٤٣١هـ.

يرض بائع الفول أن يهبها صحن «فول» إلاّ بالريال؛ كان هذا الريال سبباً لأن تركب أول سيارة تقف لها وهي تمشي يائسة، مقابل بضع مئات من الريالات الحرام حتى قُبض عليها وسُجنت!؟

فالجوع كافر أيها المعارضون!! وانظروا ماذا فعل ريال الفول!؟

ولكن فيما يبدو أن المعارضين الشرعيين نتيجة انشغالهم بالدورات الدعوية المدفوعة الثمن؛ وازدحام وقتهم باللقاءات المتلفزة لم يسمح لهم بأن يتجولوا في الأحياء الفقيرة في المدن التي يسكنونها!! وخوفهم من الاختلاط بالنساء الفقيرات منعهم من اكتشاف بيوت من لا عائل لها إلاّ الله والضمان الاجتماعي «الحيلة»!! ونتيجة لذلك ينطلقون في معارضتهم من عملية تنظير ونظريات اجتماعية مثالية بعيدة كل البعد عن أرض الواقع!! وهو متوقع ممن يرتدون المشالح المقصبة؛ ويركبون السيارات الفخمة وحساباتهم البنكية ممتلئة من تجارة ما أسموه بالسلع الإسلامية!؟

إنه أمر متوقع ممن تتعلم بناته في مدارس خاصة، وتسكن زوجاته البيوت الملك؟! ولم تجرب نساؤه يوماً الحاجة؟! ولهذا لا أستغرب معارضتهم إلى حد الضرر بمصالح الآخرين بالمقاطعة والتسفيه، كما فعلوا مع «بندة» لمنع المرأة «الكاشيرة» بحجة «حراسة» الفضيلة من «فتنتها»، ونسوا حمايتها من «فتنة» الجوع!! فالمرأة لديهم أهون أن تكون متسوّلة في الشوارع بين الرجال وليس ذلك باختلاط؛ لكن أن تعمل كاشيرة فذلك أم الاختلاط!؟

أخيراً: لهؤلاء بما أنه ليس لديكم الوقت الكافي للنزول إلى الأحياء الشعبية واكتشاف الفقيرات؛ أضع لكن رابط المسنة التي نقلت قناة الإخبارية ذات مرة قصتها والنساء في بيتها الفقير؛ ربما تشعرون قليلاً بأن فتنة الجوع أشد ضرراً من وهم الاختلاط!

الأنثى السعودية الـمُذكّرة.. "المسترجلة"![*]

تكريس «الذكورية» للصورة النمطية المشوهة لقيمة «الأنثى» المعنوية في المجتمع، سواء خلال وسائل الإعلام؛ بتغييبها تماماً في الفضائيات الدينية؛ وإهمالها في القنوات المحلية؛ يساند في ذلك تربية وتنشئة «البنت» بقمعها كـ «أنثى» في البيت أو المدرسة أو

(*) **المصدر**: جريدة الوطن، التاريخ ١٤٣١/١١/٢٦هـ.

الشارع، وتغذيتها النفسية المستمرة على أنها «فتنة» و«عورة» و«ضعيفة» مسلوبة الرغبات، وعليها أن تكون حياتها أشبه «بالراهبات» حتى يرسل الله لها زوجاً ينقذها من «الرهبنة»، أو تنتقل لقبرها و«هي وبختها»! كل ذلك يؤدي إلى صراع ذات «الأنثى» التي تشعر بالانسحاق الاجتماعي مع واقع العصر ومتطلباته ومغرياته التي تراها في يد «الذكر» وتُحرم منها هي!

ولأن «قيمة الأنثى» مشوّهة في ذاتها؛ يدفعها ذلك إما للاستسلام التام بسلبية للصورة النمطية التي رسّختها «الذكورية» الاجتماعية، فتكون المنكسرة والعاجزة؛ وإما أن تجد مصدر قوة في تركيزها على تجميل قشرتها الجسدية الأنثوية والمبالغة فيها لاستخدامها كقوة ضغط لقبول المجتمع لها؛ وإما الفئة الثالثة التي توقفتُ عندها بمقال الأمس وهي الأخطر؛ بأن تتخذ موقفاً عدائياً ضد «الأنثى» داخلها؛ فتتمرد عليها برفضها واحتقارها تماماً، لأنها سبب ضعفها وجعلها مسلوبة الرغبات، وحينها تظهر لدينا «المسترجلة» أو «البوية» التي تنبهر بعالم الذكور، فتبحث لها عن مكان فيه، وتستمد منه أساليب حياته في تصرفاتها وملبسها وانفعالاتها وتعاملها مع المحيط الاجتماعي؛ فـ«الاستخشان» وسيلة لفرض الثقة بها كأنثى «مُذكرة»، وحينها لن تكون «غواية» وغير ملفتة للذكور بعد انضمامها لعالمهم!! وهكذا تحقق رغباتها بمباركة المجتمع الذي حرمها منها لأنها مجرد «فتنة»!

هكذا هن المسترجلات أو «البويات» ذوات أنثوية مشوهة؛ بدون ظاهرة ملفتة للانتباه بين المراهقات في مدارس البنات وطالبات الجامعة؛ وكثيرات منهن لم يقعن في «الشذوذ» ولسن «منحرفات جنسياً»، لكنهن على وشك الانحراف نتيجة لـ «تشوّه الثقافة الجنسية»، وهذا أمر آخر يمكن مناقشته لاحقاً في مقال منفصل، فالواحدة منهن تلجأ إلى «الاستخشان» والتصرف بـ «ذكورية» لتكسب الثقة؛ لتلبي رغباتها المكبوتة تحت أعين أسرتها والشارع والمدرسة دون أن يلومها أحد؛ ما دامت ليست «فتنة»، وستبعد نفسها عن الشك للوقوع في علاقات غرامية مع ذكور؛ ولن تلفت الانتباه إليها إلاّ من الجنس اللطيف اللاتي وجدن في تجميل قشرتهن الجسدية مصدر قوة لفرض «ذواتهن الأنثوية» وهؤلاء يحتجن نفسياً لمن يعززها في ظلّ الفصل التام بين الذكور والإناث؛ ولن يكون أمامهن سوى «المسترجلات»! وهنا مكمن الخطورة! لأن من هؤلاء وهؤلاء من سيتجه فيها «تشوه الأنثى» إلى طريق مَرَضي ومنحرف للفطرة الغريزية، والنتيجة المؤسفة ظهور «الجنس الرابع» الأخطر والأصعب علاجاً، كما يرى بعض الأطباء النفسيين.

وملف «المسترجلات» أو «البويات» كان من الملفات الاجتماعية السرية التي لا تناقش؛ ما أدى إلى عدم وعي الأسر بحالتهن، وبالتالي زيادتهن بين بناتنا؛ والمؤسف أننا نلوم هؤلاء «الإناث المشوهات» وننسى لوم المجتمع بمن فيه من «البيت، المدرسة، الإعلام، المؤسسة الدينية» الذين يحابون «الذكور» على حساب «الإناث»، فأنتج هذا التشوّه في ذواتهن «الأنثوية» ثم بارك «استخشانهن» و«ضعفهن» خلال تنشئتهن النفسية المشوّهة؛ ولطالما تساءلنا وما نزال: لماذا هنّ في ازدياد مخيف رغم إحاطتهن بكل هذه المحاضرات والمناهج الدينية والتخويف الديني؟! لنجيب: ما علينا إلاّ أن ننظر من حولنا لواقع المرأة السعودية في المجتمع؛ فإذا عرف السبب بطل العجب!

سعوديات برتب عسكرية..!(*)

لم يكن خبراً عابراً ذلك الذي نشرته «عكاظ» يوم الخميس الماضي؛ عن صدور قرار مدير عام الجوازات القاضي بتعيين ٣٠ مواطنة برتبة جندي، وإلحاقهن بالخدمة العسكرية على ملاك المديرية العامة للجوازات؛ يعملن في الأقسام النسائية ويقدمن خدماتهن لمثيلاتهن؛ لقد كان خبراً مثلجاً للصدر؛ ينتشلنا من هذا «الانسحاق الاجتماعي» أمام محاولات ردم ودفن كل فرصة متاحة يمكن أن تهب حظاً ورزقاً ومكاناً للمرأة «الأزمة» في المجتمع السعودي.

لم يكن خبراً عابراً؛ في ظل «الانبطاحية» الاجتماعية أمام معاناة الكثيرات من المواطنات؛ اللاتي تكدسن في وظيفة «معلمة» بقطاع التعليم؛ الذي استوفى حِيَلَهُ في تعينهن رسميات أم بعقود؛ في مدارس القرى التي طفحت بهن؛ والمدارس الخاصة التي تهتك بصحتها ومالها؛ حتى أصاب الوزارة «القولون العصبي» من هؤلاء المتكدسات؛ فما كان إلاّ أن ينفجر بهن إلى قارعة الطرق البرية؛ فيختطف بعضهن ليتركن مكاناً لأخريات يلحقن بذات الطرق التي تخرج لهن «لسانها» في القيظ؛ حاملات أرواحهن على «كف عفريت» مقابل بضع مئات من الريالات نهبهن رزقاً في شح الحياة.

لم يكن هذا الخبر عابراً؛ في ظلّ «الكرّ والفر» بين أصحاب التنوير التنموي المخلصين وبين أصحاب العقول الصغيرة التي لا تقيس حاجة المرأة المواطنة إلاّ بحاجة

(*) **المصدر**: جريدة الوطن، التاريخ ١٤٣١/١٢/٣هـ.

النساء مثنى وثلاث ورباع في بيوتهم؛ يحاولون بكل سبيل جرّنا للخلف وسط غبار «الاحتراب» على «الوهم» وصناعة الكوابيس، كما يقول الأستاذ جمال خاشقجي عادةً، بحجة التوجس والشك والريبة؛ يحاولون بكل ما أوتوا من أمراض «الوسواس القهري» غلق كل باب رزق لها يكفيها شر الحاجة ومذلّة السؤال والضعف والانحراف؛ فقط لأنها «جسد» وكأنها «جسد مريخي» من نوع مختلف عن نساء الأرض؛ ولكن لعن الله «الجهل»؛ الذي جعل منا في صحافة وإعلام ومجالس الآخر خارج الحدود «فرناً» طازجاً للأخبار الساخرة المضحكة.

فمن يصدق أننا لليوم «محلك سر» أمام عملها كبائعة في المحلات النسائية؛ ولا نخجل من الاستمرار لسنوات في مناقشة شرعية عملها في محلات بيع ملابسها الداخلية!!! وها نحن نقف أمام عملها «كاشيرة» بفتاوى التحريم.

أعود إلى الخبر أعلى المقال؛ وأقول لم يكن عابراً؛ لأنه يُطمئن القلب بعد هذا القرار أن نرى النساء في مجالات عمل جديدة تستوعب هذا التكدس «المخيف» و«المقلق»؛ بل ونراها في رتب ومجالات عسكرية أخرى؛ جندي أول وعريف. ورقيب وملازم! وفي إدارات عسكرية أخرى كالشرطة والمباحث؛ فما دامت تعمل في حيزها لخدمة مثيلاتها؛ فما المانع من ذلك!! وكم نحتاج لقرار آخر يعين مواطنات سعوديات «شرطيات» يلحقن بأقسام خاصة بهن في مراكز الشرطة؛ يستقبلن البلاغات من النساء ممن هن ضحايا التعنيف الأسري والتحرش الجنسي وما أكثرهن؛ ومعظمهن يخجلن من تقديم بلاغاتهن لرجال الشرطة، بل كثير من رجال الشرطة لا يقبلن ببلاغاتهن إلاّ بوجود محرم والذي كثيراً ما يكون هو الجاني؛ ولهذا أعتقد أن تعيين شرطيات سعوديات أصبح من الضرورة بمكان خدمة للمرأة وصيانة لها؛ وأتمنى ذلك قريباً؛ عاجلاً غير آجل.

قبل سجن "شاذ" عنبر ١٨!!(*)

منذ أيام نقلت «عكاظ» خبر الحكم الصادر من المحكمة الجزائية بجدة؛ بالسجن خمس سنوات، و ٥٠٠ جلدة، وغرامة ٥٠ ألف ريال على شاب اشتهر مؤخراً بمقطع يتشبه فيه بالنساء في عنبر ١٨ ببريمان جدة؛ حين كان محكوماً عليه نتيجة مقطع غير لائق انتشر على اليوتيوب انتحل فيه صفة رجل أمن؛ وكان مسؤولو السجن قد نفوا ذلك؛

(*) **المصدر**: جريدة الوطن، التاريخ ١٤٣١/١٢/٤هـ.

والحكم الأخير شدد القاضي فيه على العقوبة لاتهامه بالشذوذ الجنسي؛ والتشبه بالنساء، وحيازة مقاطع جنسية له بملابس داخلية نسائية في أوضاع غير لائقة؛ وذلك بعد أن رفعت قضيته هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر.

بداية؛ أرجو أن لا يُفهم من المقال أني أدافع عن هذا الشاب البالغ ٢٧ سنة؛ وأعلم جيداً أن هناك للأسف من يحملون من الأحكام الجاهزة قبل إكمال قراءة المقال؛ فهو يستحق العقوبة لخدش الحياء والذوق العام بتصرفاته الشاذة حتماً، ولكن هل يستحق العقوبة على مرضه إن كان مريضاً بالفعل ويعاني تشوهاً خلقياً أهملت أسرته تصحيحه قصداً؛ ثم حاصره المجتمع بعادات وثقافة قاسية لا تستوعب مثل هذه الأمراض ومنعه من تصحيح وضعه الجنسي؛ ورمت به في عالم الذكور، وهو «أنثى»!! والنتيجة الطبيعية تحوّله لـ «شاذ» و«غريب الأطوار»!! وما يلفت الانتباه في هذه القضية؛ هو تقرير العقوبة قبل توجيهه إلى طبيب مختص واستشاري نفسي يمكّن القضاء من مساعدته أولاً ثم معاقبته ثانياً؛ وبصراحة شديدة، من مطالعتنا لما نُشر عنه عبر الصحف وصورته والمقاطع بالمواقع الإلكترونية؛ تُظهر أنه يعاني من مشكلة عضوية ونفسية كبيرة؛ إنه ينتمي لعالم النساء، ويتضح ذلك جلياً من ملامح وجهه؛ فما بالنا لو تم عرضه على طبيب وأخرج لنا تقريراً يفيد بأنه يعاني من تشوّه خلقي ويحتاج لتصحيح جنسه؛ ألن يغير مجرى القضية!؟ فذلك خير من أن يُزج به مرة أخرى إلى عالم الذكور وهو «أنثى»!! وأين إلى «سجن الرجال» ولخمس سنوات!! فإرجاعه مرة أخرى للسجن بهذه الحالة من الاضطراب في هويته الجنسية لن يثنيه من ممارسة ما كان عليه؛ وكما يُقال «لا يمكن أن تضع الكبريت بجانب البنزين» ومقطع اليوتيوب الأخير لـ «عنبر ١٨» يكفي!؟

قضية هذا الشاب المريض أو «الخُنثى» تُسلط الضوء على مشاكل المرضى بالاضطراب في هويتهم الجنسية بمجتمعنا؛ وهي مشكلة عضوية بالدرجة الأولى تحتاج لعلاج جراحي؛ وليس لهم فيما يصدرونه من تصرفات شاذة سوى أنهم ضحية لازدواجية هرمونية ونفسية؛ وأمثال هؤلاء ضحايا لأسر تخشى «القيل والقال»؛ فكيف يتحول مولودهم من ذكر إلى أنثى!! ولهذا يعاندون في تصحيح وضعهم جهلاً وربما مكابرة.

ولهذا فقضية هذا الشاب هي درس لكل أسرة يولد بها مثل حالته وترفض علاجه؛ أليس علاجه أجدى من فضيحة أكبر من «القيل والقال»!؟ أما هذا الشاب فهو ضحية بالدرجة الأولى للجهل الأسري وقسوة المجتمع؛ وأتمنى ألاّ يكون ضحية للجهل القانوني أيضاً؛ لهذا أقول عالجوه قبل أن تعاقبوه!!

أخيراً؛ أترككم مع حديث مهم عن المضطربين في هويتهم الجنسية للمستشار النفساني البروفيسور طارق حبيب؛ كلامه غاية في الأهمية، أحييه عليه؛ وأضم صوتي لصوته.

"عيون الهيئة المفتونة وإما السكين"!(*)

يبدو أن الدورات التدريبية التي يخضع لها أعضاء هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر لتأهيلهم في التعامل مع الناس أتت بنتائج عكسية خطيرة؛ فقد تطور الوضع لدى بعض منسوبيها المتشددين من مطاردة وملاحقة الناس «شكاً» ليقعوا فريسة لحوادث مميتة أو إيقافهم وفق أدلة «ظنية»، كما حصل منذ شهور مع فتاة تبوك التي تم حبسها في مركز الهيئة وإغلاق الأبواب عليها مع أربعة من منسوبي الهيئة، والله أعلم ماذا حصل في تلك القضية، وهل تمت معاقبتهم أما لا؟! إلى حمل «السكاكين» في جيوبهم وتهديد حياتنا في الأسواق؛ فإما الخضوع والانصياع لأوامرهم التي يفترض أن تكون بالحكمة والموعظة الحسنة، وإما «الناس هم الجناة على أنفسهم»! ولماذا لا؟! ما دام المتحدث الرسمي للهيئة سوف يبرر اعتداء منسوبه بأنه مضطر للدفاع عن نفسه حتى لو كان هو حامل السكين، وهو من بادر بالاستفزاز، وهو من قام بالطعن؛ ثم يتحول الجاني إلى مجني عليه!

ودعونا نقف عند تصريح المتحدث الرسمي لهيئة حائل الشيخ مطلق النابت؛ حيث يقول في أول تصريح له تعليقاً على حادثة طعن عضو الهيئة لمواطن كان مع زوجته في السوق، كما نشرت «الوطن» منذ أيام؛ بحجة أمره لها بتغطية عينيها «إنه لم يتبين لهم سوى تدخل واعتداء على دورية الهيئة مما تسبب في وقوع تشابك بالأيدي».

وأقول: «سبحان الله؛ المواطن عطا الله الرشيدي يرقد في قسم الجراحة نتيجة طعنتين من عضو الهيئة وتصرح بأن ما تبين لكم هو اعتداء على دورية الهيئة!».

ثم ماذا يقول في تصريحه الثاني بعد تأكد الجريمة التي قام بها عضو الهيئة «لرجل الهيئة الحق بأمر المرأة بتغطية عينيها إن كانت مثيرة للفتنة»، وأتساءل: هل يصل الحق إلى الطعن بالسكين؟! ومن أعطاه هذا الحق، وأكثر الفقهاء أعطوا المرأة حقها في كشف

(*) **المصدر**: جريدة الوطن، التاريخ ١٤٣١/١٢/٩هـ.

وجهها وليس عينيها؟! وما دام ولي أمرها برفقتها لماذا يتدخل عضو الهيئة؟! هل باتت نصائح الهيئة بـ «السكاكين»؟! وأستغرب لماذا لم يغض بصره هو ما دامت العيون الفاتنة تثير القلوب الضعيفة؟! إذ حتى عيون البقر فاتنة فهل نحكم عليها بتغطيتها؟!

ثم يؤكد النابت بعد ما حصل «أن أعضاء الهيئة على قدر من المسؤولية»! ولا أعلم هل طعن مواطن بالسكين هو من المسؤولية التي تحدث عنها؟!

بصراحة؛ تمنيتُ وأنا أقرأ تصريح النابت أن يقدم اعتذاراً للمواطن الذي تعرض للطعن وكاد يفقد حياته بسبب استهتار عضو الهيئة بحياة الناس؛ تمنيت أن يقول في تصريحه على الأقل إنه في حال ثبوت هذه الجريمة المخيفة من عضو محسوب على جهاز ديني حيوي في المجتمع سوف يتعرض للعقوبة والمقاضاة، وإن الهيئة لا تتشرف بانتساب أمثال هؤلاء المستهترين؟!

تمنيت بحق ولو لمرة في كل الحوادث التي نشرت عبر صحفنا وتعرض لها المواطنون، وبعضها كانت مميتة نتيجة استهتار بعض منسوبي ومتعاوني الهيئة، أن أقرأ خبراً واحداً فقط يفيدني بأنه قد تمت محاسبة رجل الهيئة المخطئ، وتمت محاكمته والاقتصاص منه نتيجة خطئه! لو حصل ذلك فلن تتكرر مثل هذه الأخطاء الفردية التي تسيء لجهاز بأكمله!

أعوذ بالله.. إمرأة متوحشة..(*)

«أعوذ بالله.. امرأة متوحشة بالفعل»، هذا ما قلتُه حين شاهدت الصورتين قبل التعذيب وبعده للعاملة المنزلية سوميانى سلام؛ وقلتُ لنفسي: «ليست من فعلت هذه الوحشية من هذا الوطن.. بل لا تنتمي لعرق الإنسانية. «ولهذا أقدم اعتذاري الكبير كامرأة سعودية للأخت سوميانى؛ وأعلم أن اعتذاري ليس شيئاً أمام ما عانته على يد كفيلتها؛ وهي تقوم بما قامت به من تعذيب وتعنيف وصل لحد سلخ الرأس والعياذ بالله»..

ما ساءني حقيقة بعد هذه القصة؛ هو أن أسمع تبريرات بعض من ينتمون لهذا المجتمع لفعل هذه المرأة «المتوحشة»؛ حين يقولون: «حتماً الخادمة قامت بفعل أغضب واستفز كفيلتها لتقوم بما قامت به من تعذيب!» وأقول: أعوذ بالله من قلوب غفلت؛

(*) **المصدر**: جريدة الوطن، التاريخ ١٧/١٢/١٤٣١هـ.

وأسأل: هل هناك فعل مستفز ومغضب يصل إلى درجة سلخ فروة الرأس والتعذيب حرقاً وتقطيعاً؟! فمهما فعلت الخادمة علينا أن ندرك أن في هذا البلد شرطة ونظاماً وعدالة تُقدم لها لتأخذ جزاءها؛ وهو ما يجري الآن التعامل به مع كفيلتها السعودية؛ عقوبتها التي تردع مثيلاتها اللاإنسانيات.

الموضوعية تحتم ذكر وجود عشرات الآلاف من العاملات المنزليات ممن يجدن حسن المعاملة والرفق والرحمة من عدد كبير من الأسر السعودية.

البعض بحاجة إلى ثقافة حسن التعامل مع العاملين ـ من أي جنسية كانت ـ قبل أن تكون المسألة واجباً دينياً؛ وللأسف الشديد أن بعض السعوديات نسين أنهن استقدمن هؤلاء العاملات لكي يساعدنهن في أعباء المنزل، لا ليعملن كل أعباء المنزل، وكأنها «ماكينة» تبدأ الخامسة فجراً وتنام بعد منتصف الليل دون راحة؛ تطبخ وتنظف وتغسل وتربي الأولاد وترضع وتحضرهم مع السائق من المدرسة، وتذهب بهم إلى مراكز الترفيه، بل وتستذكر لهم، حتى بات بعض الأطفال يتقنون لغتهن لا لغة أمهاتهن! نسيت بعض السعوديات أنهن استقدمنهن لمساعدتهن؛ لا أمهات بديلات وهذه مشكلة اجتماعية كبيرة!

وفي المقابل هناك العديد من الأسر السعودية، وأزعم أنني أنتمي لها، ممن تحتضن العاملة لديها كواحدة من أفراد الأسرة لا مجرد عاملة لديها؛ في الوقت نفسه هناك أسر أخرى أخجل منها؛ ليس هذا في السعودية فقط بل في كل دول الخليج؛ يعاين لديهم من عدم احترام إنسانيتهن؛ وليس بالضرورة أن يكون التعنيف ضرباً وركلاً، كما يحصل ممن استضعفوا هؤلاء الفقيرات، واستعبدوهم مقابل مئات قليلة من الريالات؛ بل أيضاً التعنيف النفسي والإيذاء اللفظي وهو ما ينبغي أن نتّقيه في التعامل معهن.

علينا أن نفهم أنهن أخوات لنا في الإنسانية قبل واجب الدين معهن؛ وأن نتذكر جيداً أن لكل فعل مهما كان ردة فعل، أليس كذلك؟!

أهم معارك حماد حامد السالمي التنويرية

الخوارج الجدد!![*]

جاء من الأخبار، أن دولة الباكستان، اضطرت أخيراً إلى طرد الآلاف من مواطني بعض البلدان العربية والإسلامية، لأنهم اتخذوا من الجهاد الأفغاني ذريعة ووسيلة للاتجار بالمخدرات، واحتراف التهريب، وتنظيم الإرهاب، وتكوين خلايا حزبية وسياسية، لإشاعة البلبلة والفتن في المجتمعات العربية والإسلامية..

والحقيقة، أن هذا ليس أمراً جديداً تكتشفه الحكومة الباكستانية، وإن هي دعمت جهاد الشعب الأفغاني، ووقفت إلى صف لاجئيه، وسهّلت كل سبل الإعانة على قتال جيش الاتحاد السوفياتي، الذي ترك أفغانستان منذ أربع سنوات، إلاّ أنها بالتأكيد كانت ترقب هذا النشاط المحموم للغرباء، وتتحيّن الفرص لوضع حد لتجاوزاته..

إن الشيء الأكيد، أن الجهاد الذي أعلنه الأفغان على المستعمرين لأرضهم، ما كان يعوزه إلاّ الدعم المادي، وهو ما تصدرت له دول إسلامية كثيرة، وفي مقدمتها المملكة العربية السعودية، ولكن كثيراً من أولئك الذين في قلوبهم مرض، استغلوا هذا الجهاد استغلالاً بشعاً، أقل ما يوصف بأنه اجتذاب جماعات حاقدة وخارجة على بلدانها ومجتمعاتها، وتدريبها للتخريب، وتسميم أفكارهم، حتى تصبح نواة لتفريخ المزيد من الخوارج في كل قطر عربي وإسلامي، لهدف استعماري قديم، هو ضرب الأقطار العربية من الداخل، وزعزعة كياناتها واستقرارها، وإشغال مجتمعاتها بما يثيره الخوارج من فتن، لا تسمح لأحد بالتفكير في القضايا الكبرى التي تعني تقدم المواطن العربي، وتطور المجتمع العربي، واستقرار المواطن العربي، وتوفير جو الإنتاج والإبداع، الذي يخبو ويموت في ظل الخلافات والفتن والقلاقل..

(*) المصدر: جريدة الجزيرة، التاريخ ١٣/١٠/١٤١٢هـ.

وهذا ما حدث فعلاً في أكثر من قطر عربي، انصرف بكليته عن نموه واستقراره، إلى مقاومة الخارجين الذين رفعوا السلاح في صدور آبائهم، وإخوانهم، وأبنائهم، وأهلهم. يدفعهم حماس التسميم الفكري، الذي عرضوا له هناك، وغسيل الأدمغة الذي مارسته ضدهم منظمات إرهابية وشعوبية، تعمل جاهدة منذ أمد بعيد، إلى تحطيم الكيان العربي من داخله، فلم تفلح إلاّ من بوابة الدين الإسلامي، الذي هو دين العرب، ودستورهم، وجامع شملهم..

إن الذي يحدث اليوم في أكثر من قطر عربي على أيدي جماعات عادت من أرض الأفغان، يذكرنا بأفعال القرامطة والحشاشين والدراويش، بل إنه يحمل سعار الخوارج الذين فقدوا صوابهم، واستحلوا دم أمير المؤمنين علي بن أبي طالب ـ رضي الله عنه ـ فقتلوه. وإلاّ كيف يتحول الهدف من القتال إلى جانب الأفغان، وإلى التهريب، والمتاجرة بالمخدات والحشيش، وثم يتطور إلى حمل السلاح، وقتل إخوانهم من المسلمين الأبرياء...؟!

إن الذين يكفِّرون بالخطيئة، ويُخرجون من ملة المسلمين كل من خالفهم في الرأي، هم.. هم خوارج هذا الزمان، الذين سينكشف أمرهم شيئاً فشيئاً، فقد بدأ الناس يدركون حقيقة هؤلاء، وأخذ زيفهم يظهر للعيان، وراحت أخطاؤهم تترى، مما يبشر بانحسار موجتهم المجنونة، لأن مداها قد اتسع، وخطرها قد تفاقم، ولا مجال أمامها بعد اليوم، لأن العرب في غنى عن عصور دموية جديدة، وعن عصور ظلامية جديدة، وعن عصور جهالية، تولد على أيدي الحمقى والمتعطشين للسلطة والتسلط على رقاب الناس..

نحن نتذكر تصريحات لكبار القادة من المجاهدين الأفغان في بداية القتال.. كانوا يقولون بأنهم لا يحتاجون مقاتلين إلى صفوفهم، ولكنهم يحتاجون إلى المال والسلاح..

وهكذا.. وحتى بعد خروج الروس من أفغانستان، ظل الجهاد في نظر الخوارج الجدد، شمّاعة يعلقون عليها ما يرغبون من تشهير، وتكفير، وتفسيق. بعيداً عن روح الإسلام، وفي مغالطة كبرى تفصح عن نوايا شريرة في صدور القوم، وتكشف عن مخططات إرهابية وشعوبية جرى حبكها خارج الوطن العربي، وتصدّر هؤلاء الحمقى، إلى مهمة تنفيذها بكل غباء، وبكل ما تحمله من نتائج مأساوية، ومن ضحايا في نار.. هم أول أوارها..

ما مغزى تهديدات وترويعات (الفوزان)..؟!![*]

قرأت مقالاً (مذيَّلاً) بتوقيع الشيخ (صالح بن فوزان الفوزان)، نشرته صحيفة الوطن في نقاشاتها عدد يوم الأحد الفارط؛ ٢٠ أغسطس ٢٠٠٦م، الموافق للسادس والعشرين من شهر رجب ١٤٢٧هـ، وضع له الذي خطه ـ ربما ـ هذا العنوان غير المنسجم مع مضمونه وأهدافه وهو: «نصيحتي لبعض الكتَّاب أن يسخِّروا أقلامهم للدفاع عن دينهم ووطنهم»..!

وعلى كثرة ردود الشيخ الفوزان؛ ومداخلاته مع كتَّاب وقراء الصحف، وما يظهر عنه في بعض ما يكتب من تعصب شديد لآرائه، ومحاولاته التقليل من شأن آراء غيره من كتَّاب أو مفكرين أو علماء؛ خاصة ما تعلق منها بمسائل فقهية خلافية، إلاّ أن هذا يظل من الأمور التي تخصه هو وحده، فقناعاته وآراؤه، لا تلزم أحداً غيره، لأن بلادنا ـ بحمد الله ـ وبلاد العرب والمسلمين كافة؛ مليئة بالأكفاء من المفكرين والعلماء، الذين لهم اجتهاداتهم وآراؤهم، وهم يعرضون عادةً؛ ولا يفرضون مثل غيرهم.

ما لفت نظري واستوقفني في مقال الشيخ الفوزان سالف الذكر؛ أمور مؤسفة منها:

أولاً: أنه حمل عنواناً يوحي بنصيحة..! بينما قام في جملته على التهديد والتقريع والترويع والتسفيه..! وهذه بادرة غير حسنة؛ خاصة إذا أتت من إنسان يعد نفسه من العلماء، ومحسوب على هيئة كبار العلماء في المملكة.

ثانياً: أن المقال كله؛ مبني على الدفاع عن الدكتور (سعد البريك)، بدون حجج؛ أو إشارة لدواعي هذا الدفاع الخشن، اللَّهم إلاّ اعتماد ما اعتمد عليه صاحب الفرية (سعد البريك)، مما يشير إلى أن الشيخ الفوزان، ربما يتبنى الفرية ذاتها. وهذه من الطوام التي ما نحب أن يقع فيها مثله، إن صحت.

ثالثاً: والشيخ الفوزان؛ يسمي نقد العلماء والمؤسسات الدينية والمناهج والأحكام القضائية والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وغيره مما أورد؛ تطاولاً، لأنه يضع كل ما تقدم في مصاف الثوابت الدينية التي لا تُمَس، وهذا أمر عجيب، والأعجب منه، أن يصبح المنتقد لأداء القضاء والهيئات والمؤسسات الدينية في نظر الشيخ الفوزان، من

(*) **المصدر**: جريدة الجزيرة، التاريخ ١٤٢٧/٨/٣هـ.

المعادين لله والدين، كمن ينتقص من القرآن الكريم والسُّنّة النبوية والعياذ بالله، وكأنه يساوي بين البشر موضوع النقد في هذه المؤسسات، وبين الله ـ جُلّ وعلا ـ ورسوله المصطفى ـ صلوات الله وسلامه عليه وآله وصحبه ـ وهذه مصيبة..!

رابعاً: والشيخ الفوزان قدح بالعلماء والمؤسسات الدينية وغيرها، ليقول لنا صراحة: «ولما تكلم الشيخ سعد البريك مستنكراً هذه الصيحات الغريبة على ديننا وبلادنا، سلقوه بألسنة حداد»..! فالمسألة هي تضييع المسألة..! وقفزة هائلة فوق الأسباب إلى النتائج. بينما هناك فرية كبرى أتى بها البريك في حق مواطنين لهم حق الدفاع عن أنفسهم، لكن البريك ظل حتى اليوم يتهرب من الحساب، ويتملص من العقاب، والفوزان يميّع أصل المسألة، فيوحي بأن الذين كتبوا ضد البريك؛ إنما كتبوا لأنه: «استنكر صيحاتهم الغريبة على ديننا وبلادنا»..!!

خامساً: والشيخ الفوزان يهدد ويتوعد: «إن لم تكفوا عن صنيعكم، فهناك غير سعد سينبري لكم»!. لماذا..؟ ليس دفاعاً عن سعد (المظلوم) عنده؛ وإنما «دفاعاً عن ديننا وحرماته..؟!!» فالذين وقع عليهم ظلم سعد بكلمات أطلقها، وافتراءات جاء بها، وتهم وزّعها، فيها تخوين، ثم علمنة وتكفير في نهاية الأمر؛ يهددهم الشيخ الفوزان ليسكتوا..! لأنهم يعتدون بذلك على الدين، وينتهكون حرماته..!

سادساً: والشيخ الفوزان، يعرف الغيب وما وراء الحجب عند رب العالمين، فهو يروع الكتّاب المتهمين والمعلمنين والمُكفّرين من قبل من يدافع عنه بهذا الحماس، أنهم «سوف يحاسبون يوم القيامة».

لست وحدي من صُدِم بأقوال الشيخ الفوزان، الذي أود أن أذكرّه مجدداً؛ أنه ليس وصياً على أحد ـ والحمد لله ـ ولا ينوب عن رب العالمين في الأرض، ولا يلزم أحداً منا برأي أو قول، وليس من حقه أن يهدد مواطنين سعوديين لهم ما له من حقوق على هذا التراب الوطني، الذي رزقه الله حكومة إنصاف وعدل، تعرف كيف ومتى توقف الظلم وأهله، يديرها ولي أمر هو خادم الحرمين الشريفين؛ الذي لا نعرف ولياً غيره بعد الله ـ عز وجل ـ شاء من شاء، وأبى من أبى.

ولسوف أنطلق من جملة وردت في المقال الذي (ذيّله) الشيخ الفوزان باسمه حيث قال: «المظلوم له حق الدفاع عن نفسه بالمثل»، فأقول: صدقت والله يا شيخ صالح..! وبعد أن عرفنا حجم فرية البريك على أبرياء، وأنه راح يتخبط ويستنجد؛ ثم يجد عند

البعض ما رام من بغية، لو أن ما وقع من (البريك) في حق مواطنين سعوديين، كما هو وارد في محاضراته التي ـ أفترض ـ أن الشيخ الفوزان سمعها؛ أو أحاط بها صوتاً وصورة، إن كان يجيز ذلك، وهنا لب المشكلة..! لو وقع هذا الأمر الخطير ـ يا شيخ صالح ـ من واحد من هؤلاء الكتّاب الذين تقرعهم وتهددهم وتتوعدهم..

لو أن واحداً منهم (قدر الله عليه)، فوقف على المنبر الذي وقف عليه البريك برعاية رسمية مثل وزارة الشؤون الإسلامية ـ مثلاً ـ ثم خطب خطبة حماسية تهييجية؛ بعد أن (دبر ورتب) مع واحد من (حوارييه)؛ ليسأله سؤالاً خبيثاً مثل: ما رأيك فيما يجري من توزيع كتب وأشرطة ومطويات من قبل بعض المشايخ، وهي غير مجازة، من خلال مخيمات دعوية، وأندية صيفية وشبابية وفيها ما فيها، من علمنة لناس، وتكفير لآخرين، وحض على الفرقة والتشتت، والتشكيك في مسؤولين كبار وغيره..؟! ثم ينبري هذا المسكين الذي (قدر الله عليه) هذا الموقف الصعب، ويجدها فرصة بين هذا الحشد الشبابي، ليتهم من خلالها مخالفيه بما ليس فيهم، وأنهم عملاء لدول أجنبية، وأعضاء في منظمة سرية يقبضون من سفارات، وأنهم يعملون ضد وحدة الوطن، ويؤلبون على الحكّام، ولهم صلات مع القاعدة وجماعات إخوانية هنا وهناك، وأن هذه المنظمة تفسق الناس وتعلمنهم وتكفرهم، تمهيداً لإقصاء الخصوم، وإبعادهم عن طريقها، حتى تسترد بالقرار وحدها، وتتسلط على الناس بالقوة..!

بالله عليك يا شيخ صالح ـ وأنت صالح إن شاء الله ـ هل تسكت على مثل هذا العدوان الصارخ، وتتجاهل المسألة، وتنبري للدفاع عن (شهم) مثل هذا، يفتري ويبحث عن مخرج؛ ثم توسم المدافعين عن أنفسهم، والطالبين لحقوقهم منه، بأنهم يحاربون الدين، ويتطاولون على المؤسسات الدينية والهيئات وغيرها، ثم تزيد؛ فتهددهم وتتوعدهم وتروعهم بعذاب الآخرة، وكأنك مطلع على الغيب..؟! أم أنك سوف تقف في وجه هذا المسكين الظالم نفسه والناس الذي (قدر الله عليه)، وتطلب منه البيّنة على افتراءاته، وتوجّه نصحك (التقريعي) له ولأمثاله؛ لعلّ الله يحق الحق على يديك..؟!!

لقد أشكل علي مقال الشيخ الفوزان حقيقة، فما عرفت مغازيه ـ وهي كثيرة على ذمة كاتبه على ما يبدو ـ فإما أن الشيخ لافوزان لم يعرف حقيقة الخلاف بين البريك والكتَّاب، فشُبِّه له، أو أُلبِس عليه، فقال ما قاله، وهذه مشكلة.

أو أن الشيخ الفوزان عرف حقيقة المشكلة، وعرف أن البادئ بها هو البريك ـ

وليس الذين عناهم في مقاله ـ وما اتهم به كتَّاباً ومثقفين ومسؤولين في الدولة؛ من علمنة تعني التكفير حين سئل عن «علمانيين يكتبون في صحافتنا»، فأيد السائل، وزاد عليه وفاض من واسع علمه؛ أنهم أعضاء في منظمة لها صلات بدول أجنبية، ويقبضون من سفارات..! ثم عمد الشيخ الفوزان إلى قلب المسألة أصل المشكلة؛ بحيث أصبح البادئ هم الكتَّاب وليس البريك، وأن قصد البريك غير الذي تلفّظ به علناً أمام الملأ، بعد أن شق صدره، وكشف ستره، فوقَّع بعد ذلك كله على مقال لا أدري كيف أصفه حقيقة..؟!

ومما يؤخذ على الشيخ الفوزان، أنه كرر أكثر من مرة قوله: «ديننا وبلادنا».. أتت في معرض تقريعاته وتهديداته للكتَّاب، وكأن الدين له وحده، والوطن له وحده..! فهل هذا ظنه..؟! إن بعض الظن إثم.

ثم قوله: «فهناك غير سعد سينبري لكم دفاعاً عن ديننا وحرماته»، فصوّر الأمر وكأنه بين فريق من أهل الدين يدافع دونه، وفريق كافر يريد الهجوم عليه، وهذه وحدها تهمة نرجو أن يتراجع عنها الشيخ الفوزان.

أخيراً.. فإن الكتَّاب الذين يراهم الشيخ الفوزان فريق حرب في وجه الدين، هم أول من دافع عن الدين وحرماته، وقفوا في وجه الإرهاب منذ بداياته، وردوا أباطيل بن لادن وأفراخه وزمره، وتحدثوا عن الوطن والوطنية، وعَلَم البلاد وهيبتها؛ يوم كان بعضهم يحرّم ذلك، ثم اضطروا للدفاع عن أنفسهم؛ فتصدوا لافتراءات البريك؛ لأن الرد على فريات البريك، المشحونة بالتخوين والعلمنة والتكفير؛ هي دفاع عن دينهم وحرماتهم، حين هانت على البريك والمدافعين عن فريته، وعن وطنيتهم الموسومة عند البريك وأعوانه بالخيانة والعمالة، فالدين ليس حكراً عليك يا شيخ صالح ولا على البريك، والوطن لأبنائه كافة دون تفريق أو تصنيف أو تخوين، وسوف نظل نطالب صاحب الفرية بالبراهين، أو أن يكذّب نفسه ويعتذر، ونطالبك أنت يا شيخ صالح، بالاعتذار عما بدر منك في حقنا جميعاً.

أيها العقلاء.. اقرأوا مقال الفوزان المشار إليه أعلاه قبل كل شيء؛ ثم احكموا.

إمرأة (جميلة).. خلف (الشَّجرة)..؟! !(*)

تناقلت مواقع (الإرهابيين)، ومنتديات (الظلاميين)، وساحات (التكفيريين)، منتصف الأسبوع الفارط، مقاطع مصورة بكاميرا هاتف جوال، تظهر شاباً سعودياً لقبه: (أبو العيناء المهاجر)، وهو من جملة الضحايا (المغرر بهم).

كان يقود سيارة شاحنة مليئة بالمتفجرات، ثم يفجر نفسه ويفجرها في مبنى في إحدى مدن العراق، قبل أن يودع رفاقه الآخرين من (المغرر بهم) مثله، بكلمات وجمل طار بها معسكر الإرهاب على الشبكة العنكبوتية، وقال بأنها: «منصبة على فضل الجهاد بأسلوب العمليات الفدائية الاستشهادية»..!! فماذا قال واحد من جملة ضحايا (البيانيين)، الذين غرروا بالشباب السعودي، وحرّضوهم على الانتحار، ودفعوهم إلى تفجير أنفسهم بين عباد الله العرب المسلمين في أرض العراق.

وفي المقدمة، البيانيون الـ (٢٦)، قبل أكثر من ثلاث سنين، الذين لا أعرف أنهم راجعوا أنفسهم حتى اليوم، ولا عادوا فيما أفتوا به وقرروا، فهم أوهموا الشباب الغر، بجهاد مزعوم هناك، يقود إلى الجنة ونعيمها، وإلى الحور العين، فيما بلغ عدد القتلى من السعوديين في العراق خلال السنوات الأربع الماضية، ألفا شاب، على قول بعض المصادر.

ـ قال الضحية (أبو العيناء) ـ قبيل تفجير نفسه وقتلها وقتل العشرات الأبرياء معه ـ كلاماً ليس فيه أكثر من تجسيد واضح لخطاب صحوي مؤدلج، ليس بغريب على أحد منا، فقد عشناه وعرفناه لأكثر من ثلاثة عقود، وما زال له بقية ورموز وأنصار وأتباع بيننا، ومن سماته الثورية التدميرية الدموية، نشر وتعميم ثقافة الموت بين شرائح المجتمع، بل غرسها في النشء ابتداءً، حتى يكبر الفرد وهو حامل لها، ومخلص لمبادئها، وعامل على تحقيق أهدافها، فهي تجعل من القبر وعذابه وسيلة للتخلص من الحياة الدنيا بأي ثمن، ومن الآخرة وما يجري فيها بعد الممات، مبرراً لكره الحياة على الأرض، ونبذ مبادئها وقيمها الإنسانية، التي تقرّب بين بني الإنسان، على مختلف أديانهم وألوانهم وجنسياتهم، فلم يبق أمام (الصحوي المؤدلج)، سوى البحث عن طريقة للتخلص من هذه الحياة الفانية، والأخذ ببعض مظاهرها، ومعاداة مسارها، ومفارقة مفارحها، وطرح مباهجها، والصد عن بياضها، والرضا بأجواء سوداوية، كلها بغض

(*) المصدر: جريدة الجزيرة، التاريخ ١٤٢٨/١٢/٢١هـ.

وحقد وغل، ورغبة في الانتقام والقتل، والنزوع إلى التدمير والتخريب، وتبني تلك الروح العدائية الشرسة، ضد كل مخالف وخصم وغريب.

ـ قال الضحية (أبو العيناء)، وهو يشخص بشاحنة الموت إلى ضحاياه الجدد من الأبرياء، بأن هذه هي العملية التي سوف تدخله الجنة..!! وشبه طريقه إلى الموت، بالطريق إلى امرأة جميلة خلف شجرة ـ قياساً على عقول آخرين كان يتحدث إليهم.

ثم.. (لا بد من المهر الغالي لِنُزفَّ إلى الحور العين)..!! والمهر الغالي هو التفجير الذي نفذه ويسميه جهاداً..!! ويقسم أنه لم يعرف السعادة لا في المسجد ولا في البيوت، كما في هذا العمل الذي ينفذه، فهو ينطلق في فعله هذا، من مفهوم جهادي ملتبس عليه، كما هو ملتبس على غيره من صغار السن، الذين يحركهم قادة القاعدة، وينفخون فيهم صباح مساء، رموز العمل الحركي، تحت غطاء ديني مزيف، وبشعار إسلامي مكذوب، فالذين يقدمون أنفسهم قرابين في ساحات قتالية عبثية، سواء في العراق أو في غيره من البلدان، ليسوا أكثر من أدوات يستخدمها المؤدلجون، من زعامات إسلاموية ثورية، ليس بالضرورة أن تكون كاملة التبعية للقاعدة، وإن أظهرت ولاءها لها في بيانات ومناسبات، ولكن لكل حركة أهدافها وغاياتها، ولكل حزب وتنظيم حساباته الخاصة، الذي لا يدركها المغرر بهم من الضحايا، ولا يعرف عنها من يرهن نفسه بغباء وبلاهة، لفتاوى مشايخ القوم، ولتوجيهاتهم وأموالهم كذلك.

ـ انظروا كيف تتربع الأنثى؛ في المخيلة الصحوية المؤدلجة، وكيف يجري عندها الربط، بين المرأة في الدنيا، والحور العين في الآخرة، من قناة واحدة هي الموت انتحاراً..؟! وتذكروا كيف يؤدلَج الصغار منذ نعومة أظفارهم، على هذا النهج الأخروي، في مدارسهم، وفي حلقات دروسهم، وفي مساجدهم ومراكزهم ومخيماتهم، وكيف يُجَنّد الشباب اليافع، فيدفعون إلى ساحات قتالية لا جهادية، ومعسكرات تدريبية، وهذا والله، ليس حباً في الشعب العراقي، ولا كرهاً في جيوش الغاصب المحتل بالجملة. ولا طلباً لجنة وحور عين كما يعد الصحويون أجنادهم، ولكنها فرصة وجدوها في ظل الفوضى والأوضاع السياسية المتردية في أرض السواد، لتدريب الأتباع وتكثيرهم هناك، والاستعداد لمعارك قادمة، حينما تحين الفرص التي ينتظرونها في بلدانهم، فكثير من زعامات الفتنة والضلال اليوم، هم في سكون تام كما في الظاهر، لكنهم سوف ينتفضون من جديد عند أول فرصة سانحة، وهذا هو ديدن الحركات الإسلاموية في كثير من أقطارنا العربية، همها الأول والأخير، الوصول للسلطة، حتى لو لم يتحقق لهم ذلك، إلاّ على جماجم القتلى، وعبر بحور من دماء الأبرياء.

ـ من سمات العمل الحركي الصحوي كذلك، إن لكل قيادي ورمز دوراً ينهض به ويؤديه، فإذا استثنينا أدواراً مثل التأسيس والأدلجة، وتجنيد الأتباع والعناصر، وجمع الأموال، والتدريب والإعداد للمعركة، والتأسيس لثقافة الشريط الإسلامي، والكتاب الإسلامي، على اعتبار أن هذا مما يطول بيانه وشرحه، فإن الدعاية والإعلام، لها خطابها ومنابرها، ولها كذلك منابرها الدعوية والرعوية، وأبطالها الذين يحسنون التغطية والتمويه والتعمية، ونقل انتباه الخاصة والعامة، من زاوية ضارة بالعمل الحركي، وخاصة عقب وقوع تفجير أو عملية هنا وهناك، إلى ادعاء أعداء وهميين، وافتراض عملاء لدول غربية، وخونة يقبضون من سفارات أجنبية، ومشاريع تهدد الدين وأهله، مثل العلمنة واللبرلة، ثم تلميع ودفاع مستميت عن حركات إسلاموية لم تعرف إلاّ أنها عنيفة دموية، تثير الرعب، وتنشر الفوضى، وتحيل العمار إلى دمار، مثل جماعة الإخوان، وما تفرع عنها من أحزاب وحركات، تسمي نفسها إسلامية، وهي سياسية في الأولى، وقتالية دموية في الثانية.

ـ الذين فقدوا أبناءهم في عمليات تفجيرية، تحت لواء القاعدة، أو ألوية من يدين لها بالولاء، سواء في العراق أو في داخل المملكة، لا شك أنهم يعدون اليوم بالآلاف.. هؤلاء الحزانى المكلومين، لماذا هم صامتون ساكتون..؟ أليس من حقهم، تشكيل تحالف قضائي وحقوقي للمطالبة بمحاكمة ومقاضاة كافة البيانيين، ممن أفتى وحرض، وغرر وموّل، وتسبب في دفع أبنائهم إلى الانتحار والموت..؟

ـ سؤال يحيرني..؟

وماذا عن "المتورِّطين".. في صُنْع وإنتاج "الكراهية"..؟!!(*)

جاء في تصريح منسوب إلى الشيخ إبراهيم الغيث، الرئيس العام لهيئات الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ـ نشر قبل مواجهة ما يسمى بعيد الحب بيوم ـ أن رئاسة الهيئات، قد «أعدت خططاً متكاملة لفروعها ومراكزها في مناطق المملكة، لمراقبة المواقع التي تبيع الورود والشموع والأغراض والمستلزمات، التي يُقبَل البعض على شرائها، للاحتفال بما يسمى عيد الحب ـ فالنتاين».

(*) المصدر : جريدة الجزيرة، التاريخ ١٤٢٩/٢/١٧هـ.

وجاء في السياق نفسه، أن رجال الحسبة في هيئات الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر في عموم المملكة، أعدوا (وقتذاك)، دوريات بين (راجلة وراكبة)، لمراقبة محلات بيع الورود والهدايا والمواقع التي تبيع مستلزمات ما يسمى بعيد الحب، ومراقبتها ورصد مخالفاتها، واتخاذ الإجراءات اللازمة حيال (المتورطين) في ذلك.

ـ أود بداية أن أهنئ الشيخ الغيث، وقادة هذه الدوريات الراكبة والراجلة، على ما تحقق لهم ولها في اليوم الرابع عشر من فبراير، فقد اختفى اللون الأحمر، ليس من محلات بيع الورود والزهور والهدايا فقط، ولكن من المشهد الاجتماعي العام، الذي لا بد أنه قد ربط بين هذا اللون المثير المستفز، وبين وثنية القديس (فالنتاين)، وعيده الذي سمي عيد الحب، وقد أصبح فيما بعد، يعادي الحب، ويقتل الفرحة على شفاه المحبين والمتهادين.

ـ على المستوى الفردي والجمعي أيضاً، ظهر الخوف من تهمة اللون الأحمر ورمزية الحب في كافة أطيافه، والاحتراز من تبعات هذه التهمة الكبيرة، التي قد تقود إلى (جمس) الهيئة، فأخذ بعض الناس ـ وكنت واحداً من هذا البعض المتحرر ـ يتفقد ألوان ملابسه، وسيارته، ومشتريات أهله وأطفاله، وحتى ألوان الأطعمة في يوم ما يسمى بعيد الحب، وما قد يقود إلى مصافحة أناس غُفل جُهل، متلبسين باللون الأحمر، لم تصلهم أشرطة الهيئات الدعوية، ولم يقرأوا نشراتها ومطوياتها التحذيرية، ولا اطلعوا على تصريحات مسؤولي الهيئات في الصحف، فيقع الواحد منهم في الممنوع والمحظور، وفيما لا تحمد عقباه، فلا عيد بعد ذلك ينفع، ولا يوم حب يدفع، ولا فالنتاين يشفع، في ساعة كرب من هذا النوع.

ـ اتفق مع ما قال به الشيخ إبراهيم الغيث، رئيس الهيئات في تصريحاته للصحف، تلك التي سبقت حملات الهيئات الكبيرة بيوم أو يومين، من كون (الاحتفال) بعيد (فالنتاين)، ظاهرة دخيلة وغريبة، وأن لا عيد للمسلمين غير عيدي الفطر والأضحى. هذه حقيقة، فلا الدولة دعت إلى الاحتفال بمثل هذا العيد، ولا أي عاقل أو مجنون في هذه البلاد، نصب السرادقات، وعلق الشمعات، وصدح بالأغنيات، واستقبل المهنئين والمهنئات، بعيد ثالث لا نعرفه بيننا ولا هو يعرفنا. الشيء الذي نعرفه جيداً، أن الألوان جميعها، ومنها اللون الأحمر المتهم عندنا، لا ناقة لها ولا جمل في هذه القضية، وأن الورود كافة، ومنها الورود الحمراء المستهدفة في حملاتنا الراجلة والراكبة، معتدى عليها ومظلومة، منذ أيام (فالنتاين) الوردية، حتى أيام حربنا عليها، فكم من وردة حمراء

وصفراء وبيضاء، قُطفت من غصنها الغض، وزويت في كيس من البلاستيك، ثم جفت وذبلت، فرميت تحت أرجل المارة، أو قُذف بها في آخر المطاف في أكياس الزبالة.

ـ لم تنشر الرئاسة العامة للهيئات حتى اللحظة، أي بيان عن نتائج حملاتها المكثفة على الورود، وكافة المستلزمات التي تقود أصحابها إلى شباك الحب.. أقصد ما يسمى بعيد الحب.. الذي صبغ الكرة الأرضية باللون الأحمر، وشغل الناس في كل مكان. كم وردة حمراء صودرت..؟ وكم هدية حمراء أعدمت..؟ وكم هو عدد أولئك المتورطين في بيع ورود الحب، وقلوب الحب، وهدايا الحب، في يوم مشبوه كهذا، الذين تعرضوا لمساءلات وعقوبات الهيئات..؟

ـ هذه حرب ضد لون أحمر، وورود حمر، وهدايا حمر، ويوم جعله بعضهم عيد حب، كسبناها بكل جدارة، ولا شك أن المتورطين فيها، قد لقوا الجزاء الذي يستحقون في مثل هذه المناسبة التعيسة، كل منهم على قدر جرمه، جزاءً لهم، وعقاباً لأمثالهم.

لكن.. وآه من لكن هذه.. ماذا عن أولئك المتورطين في محظور أعظم من هذا الذي شغلنا به أنفسنا، واستنزفنا فيه قوانا، ووترنا فيه أعصابنا، ألا وهم المتورطون في صناعة وإنتاج الكره..؟!!

ـ المتخصصون في صناعة وإنتاج الكره، يعيشون بيننا، يأكلون الطعام، ويشربون الشراب، ويمشون في الأسواق، لا عد لهم ولا حصر، ولا يماري فيهم إلاّ جاهل أو مغرض، وليس لهم يوم حب، لأنهم ضد الحب، ولا يوم عيد معلوم، لأن يوم عيدهم، هو يوم ولادة كاره جديد، ولا يعترفون بنظرية الألوان، لأنهم فوق كل الألوان، ولكن لهم عمل دائب، ونشاط دائم، لا يرتبط بموسم أو عام أو شهر. كل يوم لهم صناعة وإنتاج، وفي كل يوم لهم ضحايا من صفوف الأبرياء، فهل نطمح أو نطمع ـ مجرد طمع ـ في حملات للهيئات، تماثل.. أو حتى تشابه.. حملاتها على محلات الورود والهدايا، وضبط ومحاسبة المتورطين في بيع الورد الأحمر، والقلب الأحمر، في يوم الحب المشبوه؟!

ـ وأعتقد أن الأناشيد الجهادية الثورية، التي توزعها بعض محلات التسجيلات الإسلامية، والتي غطت على أناشيد نشرتها وزارة التربية والتعليم مؤخراً، لها من الخطورة كما لكل وردة حمراء في يوم عيد فالنتايني.

ـ وأعتقد أن كتب التكفيريين، التي تدس وتباع في التسجيلات الإسلامية، وهي

تقرر الخروج على ولاة الأمر، وتجوز العمليات الانتحارية، خطرها أعظم من قلب أحمر على شكل دمية في محل في سوق.

ـ وأعتقد أن بعض أئمة المساجد، الذي ما زال يقنت ويدعو بالنصر للقاعدة في العراق وأفغانستان، خطرهم كبير.

ـ وأعتقد أن الشرائط الإلكترونية، التي تباع في عدة أمكنة، وهي تعرض الخطط الاستراتيجية للحرب على الرؤساء في الغرب وأميركا ومصر وغيرها، هي أشد خطراً من أي شيء آخر.

ـ أعتقد كذلك، أن الذين يستبيحون منابر الخطابة في مساجد وجوامع المملكة، وفي مراكز ومخيمات ترعاها مؤسسات رسمية دينية، ويتقصدون مواطنين وفئات وشرائح من بين نسيج هذا المجتمع المسلم، بالتخوين تارة، وبالتفسيق والتبديع تارة أخرى، هم أخطر مما نفكر فيه.

ـ أعتقد كذلك، أن الذين يئسوا من جمع التبرعات من أبواب المساجد وغيرها، واخترقوا رسائل الـ (SMS)، ومواقع تسويق الوهم والزواجات الفضائية، هم خطر يجب أن يواجه أيضاً.

ـ أعتقد.. وأعتقد.. وأعتقد.. أن (كوميديا الكراهية السوداء)، تجدد ذاتها باستمرار، وتتناسل بيننا في وضح النهار، وأنها تقترف من الفواسق والمنكرات، ولا بد من الحملات الراجلة والراكبة لمواجهتها.

ـ أين حملات الهيئات من هذه الكوميديا السوداء..؟

ـ متى نرى دوريات الهيئات الراجلة والراكبة، وهي تقود الحرب على كافة المتورطين في صناعة وإنتاج الكراهية، في المنابر الخطابية، وفي التسجيلات الإسلامية، وفي المكتبات، وفي المواقع الإلكترونية وخلافها بعد أن نجحت مشكورة في الحد من ظاهرة ما يسمى بعيد الحب المشبوه.

خُطب "المَقاهي" و "الأعراس"..؟!!(*)

يتحدّث النّاس هذه الأيّام، عن «ظاهرة» جديدة غزت بعض المدن، وبخاصّة مدينة الرياض؛ وهي ما يُطلق عليه خطباء المقاهي؛ حيث يُفاجأ الجالسون في المقاهي؛ بعددٍ من الشباب يقتحمون المقهى، ويغلقون التلفزيونات.

ويرفعون أصواتهم على أصحاب المقهى بالتوقّف فوراً عن العمل، ويطلبون من روّاد المقهى أيضاً عدم التحدّث مع بعضهم، والاستماع إلى الموعظة التي سوف يلقيها الشيخ فلان، وهو غالباً من الشباب المتحمس، الذي سريعاً ما ينطلق رافعاً صوته مع زملائه على باب المقهى، ويبدأ الحديث عن التدخين وأضراره، والبلوتوث، والصور، ورسائل الجوّال ومشاكلها، والسهر وعواقبه..

وهكذا ينتقل من موضوع إلى موضوع، ومن قضية إلى قضية، كما ينتقل الحديث الخطابي من شخص إلى آخر على باب المقهى، مع تهديد بين حينٍ وآخر للحضور بأهمية الاستماع، وضرورة الإنصات التّام للموعظة التي تُلقى سريعاً بطريقة ارتجالية، تتضمّن التذكير بالموت وسكراته، وعذاب النّار وويلاته؟

إنّ خطباء المقاهي يأتون ثلاثة أو أربعة أو خمسة يركضون وهم يهتفون بعبارات تحذيريّة داخل المقهى، وينطلقون من جهة إلى جهة، ومن باب إلى باب بطريقة غريبة، تستهدف تخويف الموجودين بالمكان، وبثّ روح الذعر فيهم، وهي طريقة تنعكس سلباً على تقبُّل المجتمع لهم، والثقة فيهم واحترامهم، كما أنّها تعكس المستوى الحضاري لأفرادها، والذي يتنافى مع الوقار وأدبيات التعامل.

ـ ما تقدّم أعلاه أيّها السيّدات والسادة.. هو جزءٌ من مقال كتبه زميلنا الدكتور جريدي المنصوري في ملحق الأربعاء بجريدة المدينة يوم الأربعاء ١٢ مارس الحالي. والكاتب كما رأينا، ينقل لنا صورة شبه «فوتوغرافية»، من واقع معاش ملموس، ليس في الرياض وحدها، ولكنه موجود بنسب متفاوتة في كثير من المدن والقرى، والمقاهي التي تتعرّض لغزوات من هذا القبيل، ليست وحدها، لأنَ قصور الأفراح هي الأخرى مغازات لمثل هذا السلوك غير المشروع، من قِبَل أناس لا صفة لهم إلاّ ما قد يعطونه هم لأنفسهم، فهم حسب علمي، لا ينتمون لأيّة جهة رسمية، وهذا أمر يثير التساؤل حقيقة:

(*) المصدر : جريدة الجزيرة، التاريخ ١٤٢٩/٣/٢٢هـ.

هل هناك قوة خفيّة تحركهم..؟ ومن يقدّم لهم الدعم الماديّ واللوجستي، ومن يوجههم بهذا التنظيم (الشبكي) الذي نراه بينهم..؟

ـ لطالما اشتكى كثير من الناس، من دخول شباب أغراب وسط حشود الناس في حفلات الأعراس، دون إذن أصحاب الشأن، ليتصدّروا محافل الأفراح، فيعمدون إلى إسكات الناس، ويمسكون بمكبّرات الصوت، ثم يتداولون الحديث في أمور وعظيّة ليس هذا زمانها ولا مكانها، وربما تطرّقوا في خطبهم هذه إلى مسائل الطلاق والفراق، في ليلة زواج وقران، وتناولوا الموت وأحكام غسل الأموات، وكذلك عذاب القبر وهول يوم القيامة، في موقف مخصص لإظهار أفراح الناس وسرورهم وابتهاجهم، ووقع كثير من هذا، وبعض الناس وهو قليل، يملك الشجاعة الكافية، فيمنع هؤلاء المنفلتين من اقتحام حوزته الخاصة، ويحول بينهم وبين استلاب الفرحة بالقوة، أو تعطيل مصلحة في مقهى أو مطعم، ولكن.. هل يفعل هذا كل الناس، وخاصة أولئك المسكونين بالخوف من مثل هذه المواقف المتلبسة بالدين والدعوة..؟

ـ إن كثيراً من علمائنا وفقهائنا الأجلاء، لا يقر هذا الذي يجري اليوم بيننا بكل تأكيد، والشيخ عبد المحسن العبيكان ـ حفظه الله، قال قبل عدّة أيام، بأنّ اقتحام قصور الأفراح، بقصد الدعوة، بدعة ليست من الدين في شيء، لأنّ مناسبات الأعراس مخصصة لإظهار الفرح، ولم تُجعل لسماع المواعظ، فحريٌّ بنا إذن، أن نتنبّه إلى هذا الأمر، وإلى ما ينتج عنه من استفزاز ظاهر، وضرر شاهر، وسلبيات لا نستطيع تحديد أبعادها.

ـ إنّ ما تتعرّض له المقاهي وقصور الأفراح، أصبح حديث الناس في مجالسهم، خاصة بين أولئك الذين ينظرون إلى هذه التصرفات غير المسؤولة من زاوية التعدّي على خصوصيات المواطنين والمقيمين على حد سواء، في الأماكن العامة التي يرتادونها للانتجاع والتنزُّه والفرح، بعيداً عن شوارع المدن المزدحمة، وأحيائها المكتظّة، وأجواء الشقق المغلقة، وهم إذ يخرجون من هذا الاختناق والضيق، لا يلتقون في بارات للمحظورات والمنكرات، ولا يتخفون في سراديب مظلمة، مثل شواذ الناس وخوارجهم، ولا يسرّهم أن يخرجوا من اختناق إلى اختناق آخر مثله، وإنّما يبحثون عن فضاءات رحبة، ويجلسون في الهواء الطّلق أمام الأعين، في أمكنة مرخصة بشكل رسمي من الدولة، وهم إذ يجتمعون في أمكنة كهذه، ليس فقط من أجل احتساء الشاي وتدخين الشيشة، ومتابعة برامجهم المفضلة في القنوات الفضائية، وإنّما هي الأمكنة الوحيدة

المتاحة أمام معظم الناس اليوم، الذين يدورون في عجلة الحياة اليومية، بما فيها من أخذ ورد، وبسط وشد، وجزر ومد، وما يجري بينهم من تقابس وتثاقف، هو خبز الناس المشترك في المقاهي والمطاعم والمتنزهات ومناسبات الأفراح، وإلاّ كيف يرى الناس بعضهم بعضاً، وأين يلتقي الصديق بصديقه، والموظف بزميله، إذا كان هناك من يتربّص بهؤلاء وهؤلاء، ويستخدم الخطاب الديني والوعظ سبيلاً يكبت به حرّيات الناس، ويخنق أنفاسهم، ويقيد حركتهم، ويعطّل مصالحهم، ويخطف البسمة من أفواههم، وينغص عليهم حتى متعة الجلوس في مقهى عام، أو يحاصرهم في مطعم، ويقفل دونهم شاشة التلفاز، ويُقرّعِ من لا يعجبه في جلسة أو لبسة، ويأمرهم بالسكوت والإنصات، ويمنع عنهم الشيشة، ويتهددهم بعذاب القبر، ويتوعّدهم بالجحيم والنار، وربما جاء من يسحب كراسي الجلوس من تحتهم، كما فعل موظفون في هيئة الأمر بالمعروف مع عائلات في مطعم في مجمع غرناطة بالرياض قبل ثلاثة أسابيع..؟!

ـ هناك مجموعات من الشباب، لا يشكّلون ظاهرة فقط، كما أشار الدكتور جريدي، وإنّما هم ينفّذون أجندة صحوية مُجدّدة، لأنّها كانت موجودة من قبل في السبعينيات الميلادية، وتسيّدت الساحة بعد حادث الحرم الإجرامي، وها هي تعود بعد الحادي عشر من سبتمبر البغيض، بصورة فيها كثير من التعدّي والتحدّي، وما يجري اليوم حقيقة، هو ضخ دماء جديدة في هيكل الحركة الصحوية، التي ظلّت تسعى وما زالت، إلى طلبنة المجتمع السعودي بالقوة، وتكريس وصايتها على كل فرد فيه.

فنحن نتذكّر جيداً، أنّ الحركة في منطلق عملها في تلك الفترة، اتخذت من الدعوة غطاءً للعمل بحرية أكثر، وبدأت بالمساجد الصغيرة ثم الكبيرة، فقد كانوا يتحركون على شكل موجات ومجموعات، على رأس كل مجموعة أمير، تدخل المجموعة المسجد، فتجعل منه مقامة ومنامة لعدّة أيام، وهي تتغذّى على الماء والتمر والخطب المنبرية، وكانوا يقفلون المسجد بعد أداء الفريضة، ليُسمعوا المصلين خطبهم بالقوة، وكان معظم خطبهم في تلك الفترة، يدور حول ما هو مختلف عليه فقهياً، من الأغاني والموسيقى والتلفزة والصور واللبس وعمل المرأة ونحوه، ثم يتطوّر الأمر، حتى يمس حكومات الدول وعلمائها وشرعيتها، وكانوا يسجّلون في بيانات معهم، أسماء الأتباع المأخوذين بمثل هذه الطروحات الحادة، ومن يرغب الالتحاق بالرّكب من الشباب خاصة، ليصبح في صحبة أمير ومأمورين، فبوسعه ذلك، حتى وقعت واقعة الحرم الشنيعة، وليتها كانت كافية، لكي نعتبر ونتّعظ، ولكن هيهات.. هيهات.

بنطال "الطالبات".. وكفن "الداعيات"..؟(*)

ـ اتخذ المدير العام للتربية والتعليم للبنات بمحافظة الطائف موقفاً حاسماً من «داعيات» كن يستهدفن التلميذات والطالبات، فيستخدمن أسلوب «الترهيب»..! ويركزن على التذكير بالموت وأهواله وعذاب القبر، بل يشرحن عملياً طريقة غسل الموتى؛ بهدف التأثير على الطالبات دينياً. (الوطن ٧/٤/٢٠٠٨م).

ـ الموقف الحاسم جاء في تحذير من المدير العام للتعليم الشجاع من أساليب الترويع بالموت، وتغسيل الموتى وتكفينهم، وترهيب الطالبات، تحت شعار الدعوة، وتضمن هذا تعميماً صادراً إلى القيادات الإدارية في المدارس، فهو يمنع ويحذر بشدة من استقبال أو تداول أو نشر أي مطبوعات أو منشورات في المدارس، قبل عرضها على الإدارة، ويحذر كذلك من الاجتهادات الشخصية فيما يعرض أو يوزع، ومن استقبال داعيات من خارج منسوبات التعليم، يحاضرن أو يلقين كلمات..

ـ أعرف الأستاذ «سالم الزهراني»، المدير العام للتربية والتعليم بنات بمحافظة الطائف، منذ أن كنا في سني الطلب على مقاعد الدراسة، لن أسترسل أكثر في الثناء على مدير تعليم ناجح؛ حتى لا يفسر قولي على أنه مديح لزميل وصديق، مع أنه يستحق أكثر من هذا، ويكفيه ما عُرف عنه من استقامة وعدل ووطنية، وقد سبقني إلى إطرائه وإنصافه زميلي على هذه الصفحة، الأستاذ والكاتب القدير محمد بن عبد اللطيف آل الشيخ، في مقال له هنا قبل أسبوعين مضيا تحت عنوان: «الداعيات والوعظ».

ـ يبدو أن هناك كثيراً من سيداتنا الفاضلات، يتحركن في دائرة النشاط الدعوي، من منطلقات ذاتية، أبرزها الحماس وحُسن النية، والجهل المطبق بمآلات ما يمارسن من ترهيب وتعذيب لتلميذات وطالبات هن في مرحلة عمرية حرجة، وهن ربما يتلقين التوجيهات والتعليمات من مرجعيات ذكورية، من تلك التي لها باع طويل في تطويل عمر مدرسة الشريط الإسلاموي، الذي ظل وما زال يستهوي أسماع البعض فيستبكيهم، ويستحلب المزيد من دموعهم؛ لما في كثير من تسجيلاته من قصص خيالية، وحبكات فنية، لجلب المزيد من الأتباع، أو جلب الكثير من الأموال، الشريط (الإسلاموي) أثبت منذ شيوعه، مع ظاهرة الشيخ عبد الحميد كشك ـ رحمه الله ـ في القاهرة إلى اليوم، إنه

(*) **المصدر** : جريدة الجزيرة، التاريخ ٢١/٤/١٤٢٩هـ.

إحدى أهم أدوات الأدلجة والتسييس، يستهدف عادةً الأميين والمبتدئين وأنصاف المتعلمين، ويملأ أدمغتهم بكلام فيه من الخيال والخرافة أكثر من أي شيء آخر، ولو صدر عن مرجعية علمية معتبرة، أو أعلام في مجالهم الفقهي والشرعي، ليس لهم انتماءات حزبية أو حركية أو ثورية، لخلا مما فيه من خزعبلات بكل تأكيد، ولما لاقى هذا الاستقبال من عامة الناس، ولكن المجاهيل من صغار الدعاة، والباحثين عن جمهور وشهرة ومال، يجدون فيه مركباً سهلاً فيمتطوه، وقد استخدمه الإخونجية ثم الصحويون من بعدهم بنجاح تام في المنطقة العربية، وكان هو من أنجح وسائل القاعدة قبل ظهور الإنترنت بشكل عملي، وما زال أداة فعّالة في ساحة الحركة، يستدرجون به الراغبين في الحور العين بعد عمليات انتحارية وتفجيرية، وتنتفخ به جيوب الطامعين في الإثراء عن طريق التبرع ودفع الزكوات والصدقات لطالبيها من غير المكلفين رسمياً، وخاصة عندما يجعلون من مآسي المسلمين في أنحاء كثيرة من هذا العالم مواضيع محزنة ومبكية، تهز مشاعر الطيبين من شعبنا، وتدفعهم للتعاطف معها، والتبرع لمن يطلب الدعم لها، دون علم حقيقي بمآل هذه التبرعات، التي ظهرت ذات يوم في أوكار الإرهابيين.

ـ لا أشك لحظة، أن معظم سيداتنا المهمومات بقضايا القبر وعذابه، والموتى والأكفان والجنائز بين الطالبات في المدارس، وحتى إيجاد القبر في ساحة المدرسة كما وقع قبل عدة سنوات، هن من ضمن ضحايا الشريط الإسلاموي المدعوم عادةً من قوى متشددة ومتطرفة، وأخرى حركية، تلتقي عند هدف واحد، هو تكثير الأتباع، وتوثيق الصلة بهم وهم في المهد، من أجل إقصاء المخالفين، وزندقتهم وعلمنتهم وتفسيقهم، تمهيداً لتكفيرهم؛ إذ لا يخلو شريط من هذه، من تصنيف بغيض، وتغرير كريه، يطال فئات ثقافية أو مذهبية أو مناطقية داخل الدولة السعودية قبل غيرها من الدول.

ـ مَنْ سهّل لداعيات من هذا النمط دخول فصول تلميذات صغيرات، وطالبات في التعليم العام، في الوقت الذي تحاسب فيه وتعاقب مديرة مدرسة، سمحت لطالباتها ـ مجرد سماح ـ بلبس البنطال تحت المرايل والعباءات..؟!

ـ انظروا كيف وقعت الواقعة على هذه المديرة، التي حوسبت وعوقبت، فأنزلت من مديرة إلى معلمة، وأحيلت للتقاعد ثم أعيدت، دون أن تحصل على رواتبها التي أوقفوها لمدة عام كامل..؟!

ـ المذنب الأول في هاتين الحالتين هو التشدد.. ابحثوا عنه في أقسام وزارة التربية

والتعليم، ثم أحيلوه إلى التقاعد، أو إن استعصى عليكم الأمر عاقبوه من جراء ما اقترف في حق مديرة في تعليم الرياض، وطالبات في مدارس الطائف. عاقبوه ولكن رجاءً لا تنزلوه إلى صف المعلمين والمعلمات.

مهنة المعلم والمعلمة أيها التربويون والتربويات ليست نقيصة، ولا بخيسة، ولا رخيصة، إلى حد أن يُهدّد بها مديرو ومديرات المدارس..! اجعلوا هذا الكائن التائه، الذي اسمه التشدد، في مكان بعيد عن ساحة التربية والتعليم.

ـ من منكم ـ أيها القياديون والقياديات، في ميدان التربية والتعليم ـ يجرؤ على الإمساك بكائن شأنه ينشط بينكم اسمه «التشدد»، فينفيه خارج أسوار التربية والتعليم؟

استئناس "السيما"..؟!(*)

أثبت عرض فيلم «مناحي» ـ الذي أخذ وقته كاملاً في محافظة جدة، وبعضاً من وقته في محافظة الطائف قبل إيقافه بفعل فاعل ـ أثبت عرض الفيلم، وليس الفيلم بطبيعة الحال، أن شريحة كبيرة من السعوديين متعطشون إلى «عودة» دور وصالات السينما إلى مدنهم كما كانت من قبل.

إن تدافع ثلاثين ألفاً من المشاهدين على شباك التذاكر في جدة والطائف، يؤكد هذه الرغبة، ويعزز هذا التوجه، من أجل جماعية المشاهدة، وليس العمل السينمائي وحده، لأن السينما.. التي تعني الأعمال الفنية والأفلام والفن السابع، كما هو معروف في صناعة السينما، أمر متاح في الأوساط السعودية للكبار والصغار، عبر شرائط الفيديو، وقنوات التلفزة، ومواقع الشبكة الإلكترونية، ونحن ندرك أن ما يعرض في الخفاء بعيداً عن الأنظار، لا يخلو من ممنوع ومحظور، ولكن نحن أنفسنا الذين ندفع أبناءنا وبناتنا إلى عروض الغرف المغلقة، بغباء لا نظير له على وجه الأرض.

حقيقة.. لم أر فيلم مناحي، ولست ممن يقول بأن السينما في حد ذاتها خير بكلها، أو شر بكلها. الخير موجود والشر موجود، حتى في برامج دعوي ينطلق من منطلقات دينية، لكنه في النهاية، يكفر وينفر، ويحرض على الفتنة.. والفتنة أشد من القتل. لكني إزاء ذلك أقول: إن العرض المفتوح أمام الأعين في دار سينما، محكومة بزمان ومكان

(*) **المصدر**: جريدة الجزيرة، التاريخ ١٤٣٠/١/٧هـ.

محددين، وهي بين أيدي المجتمع، وتخضع لرقابته وتوجيهه. هذا أمر لا شر فيه، بل هو خير كله، وخير لنا أن يلتقي شبابنا في أمكنة مفتوحة تحت الأضواء الكاشفة، لمشاهدة أعمال فنية درامية أو كوميدية أو علمية أو غيرها، من أن يلتقوا في أمكنة منزوية، لا يعلم إلاّ الله ما يدور فيها. وخير لنا أن نوفر لملايين العمالة الأجنبية بيننا، دور سينما في الهواء الطلق، يلتقون فيها ليتواصلوا مع ثقافات بلادهم، وحضارات مجتمعاتهم، ويدفعوا لنا بعض أموالنا التي هي في جيوبهم، ويشغلوا أوقات فراغهم فيها، عن قضائها في التسكع في الطرقات، والبحلقة في أبواب الدور ونوافذها صباح مساء..

أعتقد أنه قد جاء الوقت المناسب، الذي نعود فيه إلى استئناس السينما ـ أو (السيما) كما تسميها الدارجة المصرية ـ نستأنس هذه الصنعة الثقافية الحضارية من جديد، بعد أن قابلناها بتوحش ونفور، وقد كانت بيننا جليسة أنيسة مزدهرة، حتى ظهور الخطاب الدعوي الصحوي المؤدلج في نهاية السبعينيات الميلادية، الذي نجح في اختطاف الفرح من صدور الناس، واختطاف المؤسسات الثقافية، وفرض وصايته على ثقافة المجتمع كما يريد، حتى أضحى التوحش من كل جديد، هو بديل التنوير والتطوير في حياتنا العامة.

إن المجتمع السعودي، هو المجتمع الوحيد في هذا العالم، الذي دخل الألفية الثالثة، وهو يتوحش من مستجدات ومعطيات حضارية كثيرة، فهو لا يعرف دور السينما، ولا يسمح للمرأة بممارسة حقها في قيادة السيارة، ولا بالبيع في المتاجر، فلم يبق إلاّ أن نسمل أعيننا حتى لا نرى الأعمال الفنية في السينما، ونصم آذاننا حتى لا نسمع الموسيقى، ونغلق أبواب الدور حتى لا تخرج المرأة لتسوق سيارة، أو تتاجر في ملابس تخص بنات جنسها..!

لقد كنا مع التوحش على أكثر من موعد، فقد توحشنا بداية من البرقيات والسيكل والراديو، وتوحشنا من القناصل وخبراء النفط، ثم توحشنا من تعليم البنات والتلفزيون والدش.. وهكذا دواليك، في سبحة طويلة غريبة عجيبة، لا تسقط منها حبة، حتى تنبت حبات غيرها.

كانت السينما، وكانت دور عرضها، كانت موجودة في كافة المدن السعودية، كانت موجودة في مدن المنطقة الشرقية، وفي مدن الشمال، حتى مدينة رفحة في تلك الفترة، وهي مدينة طرفية على الحدود. شهدت هذه الصناعة مع مرور خط التابلاين النفطي.

كانت السينما موجودة في العاصمة الرياض، وكانت موجودة في مكة المكرمة، سينما البلجون في مكة وغيرها، مما كان يعرض في الأحواش وفي أماكن كثيرة في أم القرى، فلم يستنكر أحد ذلك في تلك الفترة. هل من سبقنا في تلك الفترة، كان فاسقاً، أو أقل علماً وتديناً منا..؟!

وكانت السينما موجودة في المدينة المنورة، بل إن العروض السينمائية في مدينة الرسول ـ صلوات الله وسلامه عليه وآله وصحبه ـ كانت تتم في قصور الأفراح في المناسبات وفي أوقات الظهيرة. وكانت في جدة عشرات من دور العرض للأفلام العربية والأجنبية.

كانت السينما في الطائف المصيف، فقد بدأ العرض السينمائي فيها في دور لهذا الغرض منذ العام ١٣٦٩هـ، وظل كذلك طيلة ثلاثة عقود، حتى العام ١٣٩٦هـ. ومما بقي في ذاكرتي وذاكرة زميلي في الدراسة الأستاذ عيسى القصير، أورد أسماء هذه الدور ومقارها، وهي بعض مما شهدته الطائف في زمنها الجميل. وهذه المعلومات، معروفة مشهورة، خاصة عند أولئك الذين عرفوا الطائف في تلك الفترة الذهبية من حياتها، قبل أن تدخل مع غيرها من المدن السعودية كبيرة وصغيرة، في النفق الظلامي المتدثر بلبوس الدين، فمن الدور السينمائية التي كانت بالطائف:

١ ـ سينما دار الضباط بالجيش، ومقرها مبنى القشلة العسكرية قديماً بالعزيزية.

٢ ـ سينما البعثة البريطانية للتدريب، ومقرها مخيم البعثة في موقع حديقة الملك فهد حالياً.

٣ ـ سينما عثمان السوداني بحي السلامة.

٤ ـ سينما أبو راس بحي اليمانية (الحفر).

٥ ـ سينما الششة بحي الشرقية.

٦ ـ سينما ابن مرعي القحطاني بحي الشرقية.

٧ ـ سينما أحمد بن حمدي بحي الشرقية..

٨ ـ سينما الجمجوم، في مسبح عكاظ قديماً.

٩ ـ سينما ابن جماح بالعزيزية.

١٠ ـ سينما مدارس الجيش في قروى.

١١ ـ سينما نادي عكاظ بالشرقية.

١٢ ـ سينما الشهري بالشرقية.

١٣ ـ سينما أبو الروس بالردف.

١٤ ـ سينما البلحون بشارع عكاظ بالشرقية.

يضاف إلى ما تقدم، عروض سينمائية كانت تتولاها شركة أرامكو في ساحات وباحات الطائف، فتعرض أفلام الملك عبد العزيز ـ رحمه الله ـ وهو يفتتح بعض المشروعات النفطية، وبعض آبار النفط الجديدة في الشرقية، وعروض أخرى للنخبة في بساتينهم وفي قصورهم ودورهم الخاصة، وسينما متحركة حسب الطلب، حيث كانت تعرض أفلاماً عربية وأجنبية في مناسبات الأفراح ولقاء إخوان الصفا في أماسي الطائف التي كانت بهيجة مبهجة.

لماذا نتوحش من السينما إذن..؟!

دعونا نستأنس (السيما) من جديد.

سترُ السُتَّر.. في "فروع الهيئة"..؟!!(*)

في تقرير لافت، نشرته صحيفة الجزيرة يوم الثلاثاء (٣١ مارس) المنصرم، ذكر زميلنا سعود الشيباني ـ كاتب التقرير ـ قصة محزنة لفتاة سعودية، أوقعها ذات يوم بؤس حالها ونحس حظها، في طريق دورية للهيئة، فقبض عليها مع شاب بتهمة (خلوة غير شرعية)، وقضت بسبب ذلك سنة في السجن.

ثم خرجت من السجن إلى سجن آخر أكبر وأفظع، حيث رفضها الأهل، وتبرأت منها الأسرة، ولفظها المجتمع، فقضت تسع سنوات من عمرها في دار الرعاية الاجتماعية، إلى أن امتدت لها يد حانية من فاعل خير، انتشلها من سجنها وقهرها، وزوجها من شاب ضرب أروع مثال في الإنسانية، فأنهى بذلك معاناة إنسانة محطمة،

(*) **المصدر**: جريدة الجزيرة، التاريخ ١٦/٤/١٤٣٠هـ.

قضت عشر سنوات من عمرها، في ظلام ووحشة وبؤس وقنوط، لأن الستر الذي يمكن أن يجنبها كل هذه المعاناة المركبة، كان مستوراً وقتها في أدراج الهيئة..!

ـ التقرير اللافت إياه أشار إلى أمر في غاية الأهمية، فمن منكم يا سادة يا كرام، (كان) حتى يوم الناس هذا، يعرف أن هناك تعميماً صادراً من سمو وزير الداخلية، برقم (٢٨٥٢ ـ ٢ش، في ١٤١٤/٧/٢١هـ)، موجه لهيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر،حول قضايا الخلوة غير الشرعية، التي يتم تطبيقها بين الحين والآخر، فيشير التعميم إلى أن: «التعليمات المبلغة، تقضي بترك المرأة التي يتم القبض عليها مع رجل، لما في ذلك من فائدة اجتماعية، وتحقيق لمصلحة الستر الذي أمر الله به، فيما يتم أخذ التعهد على الرجل، بعدم العودة لمثل ذلك»..؟!

ـ هذا تعميم رسمي من جهة مخولة، عمره (ست عشرة سنة)، ويحمل في طياته أبرز السمات الإنسانية التي كان يمكن أن تطبقها فروع الهيئة في كافة المدن، فترفع عن نفسها بموجبه حرج المواقف الحادة، وتداعيات المنافرات والمصادمات التي وقعت بين بعض فرقها في الميدان، وبين عدد كبير من المواطنين والمواطنات في كثير من المدن، حتى فقدت الهيئة بسبب هذه التصرفات، الكثير من تعاطف المجتمع مع دورها الرسمي، في الأمر بالمعروف بالحسنى، والنهي عن المنكر بالحسنى أيضاً.

ـ لماذا لم تستفد هذه الفتاة المسكينة، من هذا التوجيه الجميل من سمو وزير الداخلية..؟ ومن هو المسؤول عن عشر سنوات ضاعت من عمر هذه الإنسانة بين سجن وسجن، وعن معاناتها طيلة عقد كامل من عمرها..؟

ـ لماذا غاب مضمون هذا التوجيه، عن عدة حالات صدامية شهدتها مدن مثل: (الرياض وتبوك وحائل والمدينة المنورة) على سبيل المثال، بين دوريات للهيئة ومواطنين ومواطنات، ومن بينهم فتاة لجأت إلى وسط نسائي في مشغل في المدينة، فلحقها رجل الهيئة مقتحماً المشغل، وسحبها من شعرها من بين النساء إلى جيمس الهيئة.

ومنطقة المدينة المنورة بالمناسبة، ما زالت تسجل أعلى حالات من هذا النوع العنيف بين الهيئة والمواطنين حتى اليوم. فهل يعود فرع الهيئة فيها إلى هذا التعميم فيفعله.. لمصلحة الهيئة أولاً قبل غيرها؟

ـ لماذا ظل هذا التعميم ـ الذي يبسط مفهوم الستر في أجمل وأروع صوره ـ سراً من أسرار طيلة هذه السنوات الطوال..؟ وهل وصل إلى فروع الهيئات، أم ظل في المقر

الرئيسي.. ومن المسؤول عن تغييب توجيه إداري بهذه الأهمية..؟

ـ أسئلة لا حصر لها، يبعثها النشر المتأخر عن تعميم الستر المغيب هذا، وتشمل في الواقع، مفهوم الستر نفسه، الذي يرى بعض منسوبي الهيئات أنه يتعلق بعدم نشر وقائع حالات القبض، وربما توقف هذا البعض عند حد هذا الفهم وهذا التفسير القاصر، في حين أن النشر في حد ذاته ـ وكما نعرف في الصحف ـ يتناول في العادة وصف الحالات لا الأشخاص، ولا يهتم كثيراً بالأسماء، فالنشر في هذه الحالة مما يُرغب فيه، وليس في ستره مصلحة، لكن الستر الذي يفهمه الناس وينتظرون تفعليه، ويفسره تعميم سمو وزير الداخلية آنف الذكر، هو تحاشي تسجيل حالات الخلوات غير الشرعية في قيود القضايا الجنائية، وتجنيب النساء مواقف الفضح من وراء ذلك، وإعطاء الرجال فرصة للاستقامة، بالاكتفاء بأخذ تعهد خطي، فلو تم تفعيل التعميم كما هو منصوص عليه، وأخذ مبدأ الستر وفق هذا المفهوم الراقي، لما سجلت إحصاءات الهيئات حالات القبض في فروعها بمئات الآلاف، حتى وضعت بذلك مئات آلاف المجتمع السعودي، في خانة الفساد والرذيلة ـ والعياذ بالله.

ـ هناك بصيص نور، بدأ يظهر في آخر النفق المظلم، والمجتمع الذي لا يرفض هيئات الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر بطبيعة الحال، حتى وإن رفض الخشونة في تعامل بعض فرقها معه، يتمنى على الله، أن يقترب هذا الضوء المفرح، وأن يسرع الخطى، وتتسع دائرته أكثر وأكثر، لتشمل كافة جهاز الهيئات، فقد جاءت تداعيات قضية القحطاني الأخيرة في الرياض، لتكشف جوانب جديدة من الخلل في العمل الإداري والميداني للهيئات، ومنها التعاطي الإعلامي الممثل للهيئة من داخل الجهاز نفسه، وتكشف في مقابل ذلك، نوايا ـ نظنها ـ مخلصة، تسعى إلى إصلاح المسار، وإعادة التوازن لجهاز الهيئات في كل المناطق.

ـ قلتها مرات ومرات، وأقولها مجدداً: إن المتصدرين للدفاع عن الهيئات فقط لأنها «مؤسسة دينية»، لا تُنتقد في زعمهم، هم أول من يسيء لهذا الجهاز الحكومي الكبير، ويُخطئ هؤلاء النفر المتحمسون، الذين يصورون الهيئة على أنها «شوكة» في عيون المجتمع السعودي، كما يزعمون، لأن المجتمع السعودي ليس فيه مريض قلب، ولا أصحاب سوابق وشهوات، وليسوا من أهل الباطل والضلال والبدع، حتى يتمنى هذا البعض (المريض)، خزق عيونهم بشوكة الهيئة..!

ـ من مصلحة الهيئة، أن تكون «وردة» في عيون مجتمعها كله، وليس شوكة للخزق، يظنون أنهم بفعلهم هذا، ينصرون الهيئة، وهم إنما يضرّون الهيئة.

خلّوها.. "تَلْعَب"..؟!(*)

أعترف أن قلمي تجرأ هذه المرة، فلطش هذا العنوان من زاوية زميلنا الأستاذ تركي الدخيل، صاحب «الإضاءات العربية» الشهيرة، والكاتب اليومي في صحيفة الوطن، ولكنه سوف «يلعب»، على هامش المضمار الذي لعب فيه قلم تركي الدخيل، وليس في متنه.

طالب الكاتب تركي الدخيل في «خلّوها تلعب»، يوم الجمعة قبل الفارطة، بترك الطفلة (العروسة) آمنة ذات الأعوام العشرة، التي سوف تزف إلى زوجها (الوالد) بعد شهرين، لكي «تلعب» وتستمتع بطفولتها فيما تبقى لها من سنوات قبل بلوغها سن الرشد..! فلعلّ والد آمنة (الأب)، أو والدها (الزوج)، أو من بيده حل وعقد زواجها، يمنحها هذه الفرصة الوحيدة المتاحة لكافة أطفال العالم في مثل سنها، إلا هي ومن كن على شاكلتها من صغيرات في سن الطفولة، ممن يُدفعن إلى (قفص) الزوجية بإرادة أكبر منهن.

ـ أما زميلات آمنة، وكل طفلة وشابة وامرأة في بلادي، فمن حقها أن تلعب هي الأخرى بطريقة مختلفة.. خلوها تلعب.. خلوا الطفلة والشابة والمرأة في بلادنا تلعب، قبل أن تعنس أو تبدن وتبطن وتسمن، ثم تتكوّر فتمرض فتموت، خلوها تمارس المشي في الهواء الطلق.. خلوها تمارس الرياضة في مدرستها وفي جامعتها وناديها.. خلوها (تلعب) الكرة، رفساً ونطحاً ومراوغة، وتسجل الأهداف الحلوة، في الشبكة أو حتى خارج الشبكة، ثم تعرف أن «العقل السليم في الجسم السليم»، وأن في كل حركة بركة.

ـ منذ أن نشأنا والرياضة في ثقافتنا مجرد لعب في لعب، جاءتنا كرة القدم على أقدام البحارة الهولنديين، الذي كانوا ينقلون على بواخرهم حجاج إندونيسيا وجزر جنوب شرقي آسيا إلى مرفأ جدة، ثم يمكثون أياماً طوال في انتظار فراغ الحجاج من مناسكهم ليعيدوهم إلى ديارهم، كيف يمضون وقتهم الطويل هذا على جُدد جدة؟ لقد تمخضت الذهنية الخواجية غير الخاملة ولا الهاملة، عن ممارسة رياضة مفيدة، فكانوا ينزلون إلى الميادين العامة ليلعبوا لعبة جديدة غير مألوفة عند أهل جدة، ولا عند غيرهم في تلك الفترة، وهي لعبة كرة القدم. رأينا الخواجات يلعبون فأعجبنا لعبهم فقلدناهم،

(*) المصدر: جريدة الجزيرة، التاريخ ١٤٣٠/٥/٢٢هـ.

وأخذنا عنهم كرة القدم، وصرنا نلعب بعدهم.. لم يزد الأمر في تفكيرنا عن حدود اللعب.. لعب في لعب.. حتى يومنا هذا.

وحتى بعد أن لحقنا بالركب الحضاري انطلاقاً من دروس المساجد وحلقاتها، إلى مدارس تعلّم الحساب واللغات والعلوم الطبيعية والتطبيقية، جاءنا معلمون حاسرو الرؤوس، لابسو البناطيل، وعلمونا ألعاباً أخرى غير كرة القدم، ألعاباً سويدية، وأخرى مائية، وكرات طائرة وزاحفة وخلافها، ثم لم يزدنا هذا كله، إلاّ انغماساً في «وحل» مصطلح اللعب، حتى حصة الرياضة، وما يلحق بها من حصص الاحتياط، لم نفهمها على أنها علم وفن وهندسة، وإنما لعب في لعب.. ضياع وقت يعني لا أكثر..

هيا نلعب.. أنشودة كانت تدعم (وحولة) المصطلح الذي بقينا نتماهى معه حتى جاء دور المرأة والفتاة، ففي اليوم الذي ارتفعت فيه رؤوس النساء، مطالبة بحصتها وحقها في الرياضة، وهي تنظر بحسرة إلى جسمها الممتلئ لحماً وشحماً وتَخَماً، ضننا عليها حتى بالمشي على الأرصفة، ولجأنا إلى مصطلح اللعب، فرمينا المرأة بعين حمراء، واستكثرنا عليها أن تلعب، وأن تكون لها حصص رياضة بدنية في المدارس، وحصة من مناشط الرئاسة العامة لرعاية الشباب..!

استهدفت الرعاية الشبابية الشخصية الذكورية في المجتمع، ولم تلتفت للأنثى، صعب علينا مجرد أن تلعب (الأنثى) كما كنا وما زلنا نلعب، ونظن أننا نحسن لعباً. المرأة تلعب هي الأخرى.. يا عيباه.. أما يكفي أن شبابنا يلعب، ويضيع وقته في اللعب والجري وراء الكرة، و.. «الكلام الفاضي»..!

ـ ومع أن ما نفهمه على أنه لعب وتسلية وضياع وقت كلام فارغ، ويردده كبارنا على مسامع صغارنا صباح مساء، هو عند غيرنا أكبر من مجرد لعب وتسلية، هو رياضة شاملة: (بدنية وعقلية ونفسية). والعقل السليم لا يستقيم مع جسم سقيم، وفي كثير من الألعاب المسلية، رياضات ذهنية وفكرية، وعلاجات لأمراض وعقد كثيرة، فالعالم من حولنا يعطي المصطلح حقه من المفاهيم المتجددة، لأن اللغة كائن غير جامد إلاّ عندنا. نحن فقط من يجمد المصطلحات، أو يحلها ويخلّلْها إن شاء، ويصبغها بما يروق له من ألوان زاهية أو قاتمة.

اللعب في حد ذاته لم يكن هدفاً وإنما وسيلة لغاية، والذين نراهم يتصارعون ويتقارعون ويتلاكمون، ليسوا مجانين ولا هم يلعبون، والذين يتداولون بأقدامهم

وبأيديهم وبرؤوسهم كرات منفوخة، لا يلعبون ولا يضحكون ولا يتسلون، ولكنهم يفكرون ويخططون، فيتسابقون ويتبارزون ويتبارون، ويحققون ذواتهم، ويمتعون الآخرين بما يقدمون لهم من إبداعات. فهذا عالم يعج بما هو جديد ومفيد، من رياضات فروسية وجسمية وعقلية ونفسية، ونحن ننغمس أكثر في «وحل» الفهم الخاطئ لمصطلح «نلعب»، فنلعب ونلعب، وبعد أن نلعب ونلعب، نتنفس الهواء، ثم نحتقر اللعب ومن يلعب وما يلعبون، ونلعن أبو (سنسفيل الكورة)، التي لم نحصد منها سوى اللعب.. اللعب وبس..!

ـ ماذا يترتب من أضرار صحية على (عدم) ممارسة الرياضة..؟

ـ يقول تقرير طبي في هذا الشأن ـ وهو لا يلعب ـ جواباً عن هذا السؤال: «زيادة في الوزن ـ أمراض في القلب والشرايين ـ ضعف وآلام في العضلات ـ يبوسة في المفاصل ـ هشاشة في العظام ـ آلام في العمود الفقري ـ فقدان سنوي في جزء من العضل يقدر بـ (٢٢٧) غراماً ـ إمكانية زيادة الإصابة بسرطان في القولون والشرج والثدي والجهاز التناسلي عند المرأة ـ الإصابة بمرض السكري والضغط، وهذا شائع جداً في المملكة وفي دول الخليج».

ـ إذا عرفنا أن ما نسبته (٥٠٪) من عدد سكان المملكة، ممن هم فوق العشرين من أعمارهم، مصابون بداء السمنة، والنساء هن الأكثر عدداً في هذه النسبة الكبيرة بدون أدنى شك، فهل من فرصة باقية، للمزيد من المكابرة والمزايدة والمغالطة..؟

"بيت الحكمة الجديد".. في ثول(*)

ـ أنشأ الخليفة أبو جعفر المنصور (٧١٢ ـ ٧٧٥م)، بيت الحكمة في بغداد ـ عاصمة الخلافة الإسلامية ـ وكان يشرف عليه بنفسه، وطلب من إمبراطور الروم بعض كتب اليونان؛ فبعث إليه بكتب في الطب والهندسة والحساب والفلك.

ـ وواصل الخليفة هارون الرشيد (٧٦٣ ـ ٨٠٩م) رعايته وإشرافه على بيت الحكمة هذا؛ فزوّده بدفعة أخرى من الكتب بعد فتح هرقلة وإقليم بيزنطة.

(*) **المصدر**: جريدة الجزيرة، التاريخ ٨/١٠/١٤٣٠هـ.

ـ بلغ بيت الحكمة أوج ترقيه وعلوّه، في عهد الخليفة المأمون ابن الرشيد (٧٨٦ ـ ٨٣٣م)، الذي كان يشرف عليه بنفسه، ويخصص له كثيراً من ماله ووقته، ويختار له العلماء المتمكنين من اللغات، واستقدم له من قبرص، خزانة كتب الروم؛ حتى أصبح بيت الحكمة في بغداد، خزانة كتب عالمية، ومركزاً للترجمة والتأليف، ومركزاً كذلك للأبحاث ورصد النجوم، وتميز بتعدد المصادر من كتب قديمة وتراجم، وظل قائماً حتى دمره المغول سنة (٦٥٦هـ ـ ١٢٥٨م).

ـ مثّل بيت الحكمة في بغداد في زمنه، منارة للعلم والمعرفة، بل كان أول جامعة للأبحاث والعلوم في التاريخ؛ فقد نهض آنذاك،بمهمة حوار الحضارات بين الشرق والغرب؛ فالتقت فيه حضارات عربية وإسلامية ويونانية وفارسية وهندية؛ فشكل نموذجاً رائعاً وحياً لما ينبغي أن يكون عليه حوار الحضارات في عصرنا اليوم.

ـ لم ينجح بيت الحكمة في بغداد، ويصل إلى ما وصل إليه من علو ورفعة، ويتمكن من أداء رسالته في نشر العلم، وإشاعة المعرفة، وبث ثقافة الحوار في عصره، لو لم يتوفر على قدر كبير من الحرية، الذي ساعد بدوره رجال العلم والفكر على صياغة سياسة التسامح في العالم. وهذا ما ينبغي أن تتوفر عليه جامعة الملك عبدالله للعلوم والتقنية في ثول: حرية في العمل، وانفتاح على العالم، وآفاق تتخطى جغرافية الإنسان والمكان والثقافة.

ـ لم أجد ما أعنون به مقالي هذا، أفضل من الوصف الذي أطلقه الملك المصلح «عبدالله بن عبدالعزيز» ـ حفظه الله ـ على جامعة الملك عبدالله في ثول حين قال: «هي بيت الحكمة.. الجديد». يكفي أن عبدالله بن عبدالعزيز، هو الذي يشرف عليها بنفسه، ويمنحها من فكره ووقته وجهده ما تستحق لكي تحقق الأهداف التي أُنشئت من أجلها؛ فالفكرة الرائدة التي كانت تراود عبدالله بن عبدالعزيز طيلة ربع قرن، أصبحت حقيقة ماثلة، وواقعاً ملموساً. وإطلاق جامعة علمية عملاقة، من أرض المملكة العربية السعودية، بهذه الحفاوة الدولية الكبيرة، في حضور زعامات سياسية، وقيادات فكرية وعلمية حاشدة، يؤكد أن جامعة الملك عبدالله في ثول ليست ككل الجامعات التي نعرفها؛ فهي مكان لذوي الأفكار الكبيرة، والطموحات الكبيرة، والأهداف الكبيرة؛ فتميزها عن بقية الجامعات يكمن في أنها جامعة للأبحاث العلمية؛ فهي سوف تكون في المستقبل رائدة وقائدة لبقية الجامعات، خاصة الجامعات السعودية، إذا توفر لدى هذه الجامعات، الطموح الكافي بأن تغادر ذيل الترتيب في سلم الجامعات الدولية إلى المقدمة.

ـ ذكر رئيس الجامعة، البروفيسور تشون فونغ شي، أن أهداف الجامعة تتلخص في: «بناء قاعدة دراسية علمية وتقنية صلبة، وتسخير هذه القاعدة لتنويع اقتصاد المملكة وتحويله إلى اقتصاد يقوم على المعرفة، وإحداث تغييرات إيجابية في حياة الناس، سواء هنا في المملكة، أو على مستوى العالم».

ـ إن تحويل المجتمع السعودي إلى مجتمع معرفي، ليس بالأمر السهل، ولن يتأتى هذا الحلم، في يوم وليلة. وواضح أن من مهام هذه الجامعة العملاقة، تحويل المجتمع السعودي إلى مجتمع معرفي، وإحداث تغييرات إيجابية فيه؛ انطلاقاً من المعرفة نفسها، إن الأمية ليست هي فقط الجهل بالقراءة والكتابة، ولكن الأمية الأعظم، هي الجهل المعرفي الذي يقف بصاحبه عند حدود زمانية ماضوية، لا تساير العالم، ولا تعرف ما يدور فيه؛ وبالتالي فهي تعادي جديده، وترفض أن تنخرط في مسيرته.

ـ إن قيام جامعة كهذه في بلادنا ليس غريباً، ولكن الغرابة في أن تسبقها ثماني جامعات بعدة عقود؛ فتظل دون تحقيق أي إنجاز علمي أو معرفي أو بحثي لافت، ولا حتى في نوعية مخرجاتها، وما كان لافتاً أكثر هو مكانة هذه الجامعات في سلم الترتيب الدولي للجامعات، الذي أقل ما يقال عنه إنه مخجل.

ـ تخرج جامعة الملك عبدالله للعلوم والتقنية في ثول إلى العالم، من ركام التطرف، وزحام التشدد، وزكام الترصد لكل جديد إصلاحي يأخذنا إلى الأمام، ولو خطوة واحدة؛ فهي إذن تولد من رحم ثقافية مثخنة بجراح الدعوة إلى التخلف والرجعية، وتكريس الماضوية، وفرض الوصاية على خلق الله في الداخل والخارج؛ فرسالة الجامعة الرائدة إذن، لا تنحصر في البحوث والدراسات، ومنح الدرجات العلمية فقط، ولكنها تتعدى إلى خلق جو عام من الانفتاح الثقافي على كافة الحضارات والثقافات والديانات دون قيود أو شروط. إن من شأن مثل هذا الانفتاح الثقافي والعلمي والمعرفي، الإسهام في التغيير الاجتماعي السعودي الذي سوف يمتد إلى أجيال وأجيال قادمة في هذه البقعة من العالم.

ـ لخص الملك عبدالله ـ حفظه الله ـ رؤيته لرسالة الجامعة، وأنها سوف تكون منارة للسلام والمصالحة والأمل، وستكون في خدمة شعب المملكة العربية السعودية كافة. وإطلاق الجامعة في مناسبة وطنية عزيزة على قلوبنا، في يوم احتفالنا باليوم الوطني، يحمل دلالة كبرى على أهمية الرسالة المؤملة من الجامعة، في التغيير نحو

الأفضل، وتبني الأفكار التنويرية والتطويرية، ودعم البحوث العلمية والمعرفية، ونشر ثقافة الحوار والتسامح بين الشعوب؛ فالجامعة العلمية العالمية تجمع طلاباً وطالبات وأساتذة سعوديين وعرباً وعجماً من شتى بقاع الأرض، والعالم المعاصر كله ممثّل في «بيت الحكمة الجديد» في ثول.

ـ إذا لم تكن هذه رسالة «بيت الحكمة الجديد»، فما هي الرسالة الأهم له، في هذا الزمن الرديء.

أهم معارك حمزة قبلان المزيني التنويرية

حديث الدورات(*)

كان المبتعثون للدراسة في الخارج يُلزَمون، قبل سنوات، بحضور دورة تنظِّمها جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، تُلقى فيها محاضرات تركِّز على توجيههم دينيًّا. وكانت تلك الدورات محلاً لنقد كثير من المبتعثين وعدم رضاهم، مما أدى إلى إلغائها.

لكنها بُعثت الآن تحت مظلة وزارة التعليم العالي بعد عودة الابتعاث والتوسع فيه، ولا تزال جامعة الإمام تشرف عليها.

وتكاد الدورة الجديدة تخلو من المحاضرات العلمية التي تشرح طبيعة المجتمعات التي يقصدها المبتعثون والمبتعثات. ويتسم أغلبها بالوعظ الذي لا يخرج عما عرفه هؤلاء من قبل، وبالمبالغة في تصوير اختلاف المجتمعات التي سيذهبون إليها عن «مجتمعنا» الصالح، والتحذير مما قد ينشأ عن هذا الاختلاف من انحراف. ويعني هذا أن المبتعثين والمبتعثات محتاجون إلى المواعظ الدينية التي يمكن أن تمنعهم من الانزلاق في ما تطفح به تلك المجتمعات من شرور.

ويمكن أن ينشأ عن هذا المنحى من التهيئة تنفير المبتعثين والمبتعثات من المجتمعات التي ستستضيفهم، بل غرس العداء لها في نفوسهم.

وقد عانينا كثيراً من هذه النزعة المعادية للمجتمعات الأخرى، وكانت تلك النزعة وراء انعزال بعض شبابنا عن الحياة العامة في تلك المجتمعات، وأدت بهم أحياناً إلى أن يكونوا أدوات طيعة في أيدي أصحاب المشاريع السياسية المعادية لبعض مظاهر السياسة الدولية.

(*) **المصدر** : جريدة الوطن، التاريخ ١٠/٣/١٤٢٨هـ.

وتشهد بعض تلك المحاضرات التي ألقيت في هذه الدورة بأن الرسالة الخفية التي يريد بعض المحاضرين إيصالها إلى المبتعثين والمبتعثات أنهم مقبلون على أمر غير مرغوب فيه، وأنه يجب عليهم الحذر من الوقوع في النتائج الحتمية لمثل هذا الأمر.

ويكفي في التدليل على طبيعة هذه المحاضرات ما ورد في محاضرتين، ألقى الأولى فضيلة الشيخ صالح اللحيدان، رئيس مجلس القضاء الأعلى؛ وألقى الثانية فضيلة الشيخ عبدالله المطلق، عضو هيئة كبار العلماء. وقد تضمنت هاتان المحاضرتان بعض التوجيهات الدينية؛ لكن الرسالة الواضحة لهما أن الابتعاث شر أُرغمنا عليه.

فيرى الشيخ اللحيدان: أن «الابتعاث لا يكون ضرورياً في الإسلام إلاّ لأمر تدعو إليه الحاجة الملحة وينبغي أن يحترز لها، ومما لا شك فيه أن المنظور الإسلامي لا يحبذ السفر إلى بلاد غير المسلمين إلاّ لأمر لا بد منه، ولا يوجد في بلادنا الإسلامية مجاله، كما أن السياحة لا تجوز إلاّ لمجرد دعوة ونحوها وإن كانت النظرة تغيرت الآن فسددوا وقاربوا».

ويتضمن النص أحكاماً ثلاثة كانت مصدراً لكثير من المواقف السلبية تجاه الآخر. فالابتعاث يجب أن يكون في أضيق الحدود، ويجب أن يحاط بكثير من القيود. والسفر لـ«بلاد غير المسلمين» غير محبذ إلاّ في أضيق الحدود كذلك. والسياحة لا تجوز إلاّ للدعوة وما أشبهها. وتنبع هذه الأحكام من موقف تقليدي يتصف بالتنفير من الآخر المختلف.

وتعني هذه الأحكام تقسيم العالم إلى «بلاد المسلمين» و«بلاد غير المسلمين». وهو ما يتناقض مع الواقع الدولي المعاصر الذي اختلط فيه المسلمون بغيرهم.

وكان المأمول أن يشجع الشيخ الفاضل المبتعثين والمبتعثات على الانفتاح على المجتمعات الأخرى والتعرف عليها والاطلاع عن قرب على عاداتها وتقاليدها وممارساتها لأن ذلك هو السبيل الأمثل للاستفادة القصوى من وجودهم فيها.

وتؤكد النظرةَ السلبيةَ للآخر بعضُ الآراء الأخرى في محاضرة الشيخ اللحيدان. ومنها النهي عن دخول الكنائس إلاّ إن كان «دخول المبتعثين للكنائس لمعرفة دين «مواطني الدول التي يدرسون فيها» وما هم عليه من ضلال، ولم يكن قصده للاطلاع والفرجة، فهذا لا حرج فيه».

ومحصلة هذا النهي منع الطلاب من انتهاز الفرصة للتعرف على كثير من المظاهر الثقافية في تلك البلدان، والحكم عليها حكماً قبْليًّا بالضلال، مما يحول بينهم وبين التعرف المباشر على أديان مواطنيها.

وأستطيع القول من خلال تجربتي في البعثة بأن أكثر الطلاب السعوديين لا يزورون الكنائس لأنهم لا يهتمون بالمظاهر الثقافية والمعمارية التي تحويها بسبب أنهم لم ينشَّأوا على تذوق هذه المظاهر في بلادهم فما بالك بها في البلدان الأخرى.

كما يعود هذا النقص في ثقافتنا إلى الرأي الفقهي الذي يمنع الاطلاع على الممارسات الدينية عند الآخرين، حتى إن كانوا مسلمين. ومحصلة هذه الوصية حث المبتعثين والمبتعثات على الانتقاص من أديان الشعوب التي تستضيفهم، وأن تكون علاقة المبتعث علاقة استعلائية على أتباع تلك الديانات.

ويصل هذا التوجيه المحافظ إلى أن يحذر الشيخ اللحيدان المبتعثين من السكن مع الأسر في الغرب، ذلك: «أن السكن مع العائلة أثناء البعثة - إذا لم يتوفر البديل المناسب - يتطلب شروطاً، أهمها عدم الخلوة بربة المنزل، وتجنب السكن مع العائلة ذات البنات».

وتقوم هذه النصيحة على نقل الأعراف التي تسود في وعظنا الديني إلى بلاد لا تعرف أوضاعاً مشابهة. ويعرف الطلاب الذين درسوا في الخارج وسكنوا مع عائلات أن المرأة في البيت المُضيف تكون غالباً بمثابة الأم لمن يسكن معها من الطلاب. ويحتفظ كثير من المبتعثين القدامى بذكريات جميلة عن السكن مع الأسر الأمريكية والبريطانية. وقد سكنت أنا مع إحدى الأسر وكانت ربة البيت ترأف بحالي كثيراً حين تراني صائماً في رمضان لساعات طويلة وتحرص على إعداد السحور لي قبل أن تنام، وتوفر لي الطعام الذي أريده، وتتابع دراستي للغة، وتقرأ معي الصحف اليومية لتحسين لغتي الإنجليزية، وغير ذلك.

ومما يلفت النظر ما ورد في المحاضرة عن الزواج من الأجنبية، وهو موقف معتدل من حيث تجويزه الزواج من الكتابية، وهو واقعي في تبيينه لمحاذير هذا الزواج العملية.

ويمكن أن نقارن هذه المحاضرة بمحاضرة الشيخ عبدالله المطلق. فيبدو الشيخ المطلق أقل معارضة للابتعاث، وتحوي محاضرته بعض التوجيهات التي تحث الطلاب على العمل الجاد والاستفادة العلمية من المجتمعات التي سيبتعثون إليها. لكنها تتضمن

بعض الأحكام التقليدية، ومن أهمها الحكم المفزع الذي يتعلق بالزواج من الأجنبية. فقد أفتى بأنه «يجوز للمبتعث الزواج من بلد الابتعاث بنية الطلاق إذا خشي المبتعث على نفسه، على ألاّ يخبر الزوجة بنيته».

والتعارض واضح بين حض الشيخ اللحيدان في محاضرته للمبتعثين والمبتعثات على الصدق، ومن لازِمة ألاّ يخفي الإنسان الحقيقة في أمر مهم كالزواج الذي يقوم على الثقة بين الزوجين، وفتوى الشيخ المطلق التي ربما تُفهَّم على أنها تجويز لـ «الكذب» على الزوجة في تحديد مدة الزواج.

ويبدو لي أن هذا التصرف من أفظع أنواع الغش، فالواجب على المسلم أن يبرأ من التغرير بإنسانة تبذل له نفسها، ظانة أن زواجها منه دائم، فيما هو يستغلها ويتلاعب بعواطفها. ولم يلتفت الشيخ الفاضل إلى عاقبة مثل هذا الغش على سمعة المسلمين والسعوديين خاصة. فهل يمكن أن يَترك ذِكراً حسناً أولئك الذين يستغلون الفتيات ويتمتعون بهن وهن غافلات عن المصير الذي ينتظرهن؟ وهل يجيز الشيخ استخدام موانع الحمل حتى لا يثمر هذا الزواج الألعوبة أطفالاً؟

وتشي المحاضرتان كلتاهما بأن الشيخين الفاضلين يقيسان العادات الاجتماعية في الغرب على العادات المألوفة في مجتمعنا. ومن ذلك أنهما يظنان أن الزواج يحدث بالكيفية التقليدية نفسها التي توجد عندنا، إذ يتزوج الفتى بالفتاة عن طريق أهل الطرفين.

أما الزواج في الغرب فلا يحصل إلاّ بعد مرور وقت -يقصر أو يطول- يتخلله تعرُّف الفتاة والفتى الواحد منهما على الآخر. ويتخلل هذا التعرف الخروج إلى الأماكن العامة معاً، والذهاب إلى دور السينما والمطاعم معاً، وربما تحدث الخلوة بينهما، وربما تقع خلالها بعض الأشياء المحظورة! وبعد المرور بهذه التجربة قد يستسيغ أحدهما الآخر فيتقدم الفتى من الفتاة طالباً قبولها الاقتران به زوجاً.

فهل يبيح الشيخان الفاضلان أن يتصرف الشباب السعودي المسلم بهذه الكيفية حتى يمكن لهم أن يتزوجوا باليهوديات أو النصرانيات أو «يكذبوا» عليهن؟!

كما يبدو أن معظم نصائح الشيخين الجليلين موجّهة للذكور، ومنها النصائح عن الزواج، مع أن المبتعثات يتعرضن لما يتعرض له المبتعثون في تلك المجتمعات المفتوحة. وقد اكتفى الشيخ اللحيدان بأن أوصاهن بـ «أهمية الالتزام بالأدب والحجاب، وعدم الخلوة بالأجانب، مع مراعاة الآداب الإسلامية أثناء الدراسة». والواضح أن هذه

المحاضرات تسهم كثيراً في تشويه المجتمعات الأخرى في أذهان المبتعثين والمبتعثات. وسيكونون أقل قبولاً للتأقلم معها إن عملوا بما ألقي عليهم فيها.

والأحرى بهذه المحاضرات أن تركّز على الجوانب العلمية والقانونية التي تمس حياة الطالب والطالبة هناك، وأن تشجعهم على إقامة علاقات إنسانية طيبة مع مواطنيهم الجدد.

والواقع أن أكثر المبتعثين والمبتعثات يعرفون عن تلك المجتمعات أكثر مما يعرفه كثير من مشايخنا الفضلاء! ذلك أنهم أكثر استخداماً لوسائل الاتصال الحديثة، وأكثر اطلاعاً على عادات الشعوب وعلى ما يحدث في العالم من خلال القنوات الفضائية والأفلام، وهم أكثر قدرة على الانسجام مع المتغيرات الاجتماعية. وهذا ما يقلل من أهمية هذه الدورات.

لنحاسب ثقافتنا أوَّلاً(*)

من الأسباب الجوهرية التي تقف بيننا وبين معالجة التشدد الذي ينتهي إلى التطرف والعنف مبادرتُنا لتبرئة ثقافتنا من المسؤولية والادعاء بأن أسباب العنف خارجية.

ويعني إلقاءُ المسؤولية على الخارج وإعفاءُ أنفسنا من مراجعة خطابنا الديني ومحاسبة ثقافتنا عما يقترفه أبناؤنا من عنف ضدنا وضد الآخرين استمرارَ المشكلة وتكرارَ نتائجها. ويشهد بذلك تكرار هذه الأزمة أربع مرات في تاريخ المملكة الحديث: ١٣٤٦هـ، و١٤٠٠هـ، وبعد حرب الخليج الأولى، وبعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر.

ويلجأ ذوو الرأي فينا بعد كل أزمة ـ إضافة إلى هذه التبرئة الجاهزة ـ إلى الحجج نفسها التي تتلخص في أن من أسباب الخروج على الوطن الخروجُ على الخطاب الديني المحافظ السائد الذي ترعاه المؤسسات الدينية وعدمُ التقيد به. ويعني هذا أن علاج هذه الأزمات المتكررة يكمن في العودة إلى ذلك الخطاب المحافظ نفسه. ولم نحاول طوال السنين الماضية مواجهة الأسباب الحقيقية لهذا التطرف والعنف حتى نعالجها بكفاءة.

(*) **المصدر**: جريدة الوطن، التاريخ ٢٣/٧/١٤٣٠هـ.

وقد جرى في السنوات القليلة الماضية حوار واسع عن أسباب هذه المشكلة، شارك فيه عدد من الكتّاب السعوديين الذين رأوا أن ثقافتنا المحلية مسؤولة عن إنتاج هذه المظاهر المتكررة للتطرف والعنف. ورصدوا تلك المظاهر وأسبابها وطالبوا بمعالجتها من أجل إنقاذ الوطن والمنهج السلفي نفسه.

لكن هذه الجهود تقابل دائماً بالتشكيك في نوايا هؤلاء الكتّاب واتهامهم بما يحول دون وصول خطابهم إلى المجال الثقافي العام.

ومن التجليات الأخيرة لتبرئة ثقافتنا من المسؤولية عن ظواهر التشدد والتطرف وإلقاء المسؤولية عنهما على الخارج ما ورد في خطبة الجمعة في المسجد الحرام في يوم ٢٦/٦/١٤٣٠هـ، التي ألقاها فضيلة الشيخ صالح بن حميد (الرياض، ٢٧/٦/١٤٣٠هـ).

وقد شخّص الشيخ الفاضل في بداية خطبته الواحد من الخارجين عن الوطن بكونه «... عدواً لأهله ومفسداً لدينه ومحارباً لوطنه ومصدر إزعاج وقلق وفساد وترويع... (و)... يجلب الأذى لقومه، ويُمكّن أعداءه، ويخذل دينه ويسد أبواب الخير وطرقه، وهذا ما يقوم به هؤلاء المتطرفون».

وخصص معظم الخطبة للتأكيد على الأسباب «الخارجية» التي أدت بهؤلاء «الشباب» إلى العنف ضد وطنهم. وبيَّن أن هؤلاء ضحية لـ «... التغرير الذي (وقعوا فيه) والضعف العلمي وقصر النظر وقلة الفقه». ونتج عن ذلك «... ما يدور في حديثهم من فهم سقيم وجهل في كثير من المُسلّمات والبديهيات... فالواحد منهم... مشتت الذهن وقلق النفس ومضطرب التفكير وقليل الخبرة وعديم التجربة ولا يميز بين الحق والباطل والمصلحة والمفسدة والمضرة والمنفعة، ويتجلى فيه ضعف الحصانة والمناعة، فلا يملك التفكير في المستقبل، فالواحد منهم يكفر ويبدع ويفسق ويبيح الدم لأنه سمع أحاديث مجالس أو مداخلات في شبكات المعلومات أو محاورات مع رفاق، فبرز في هؤلاء الشباب الانقياد الأعمى والتبعية المطلقة والمسارعة للقبول والتسليم والاضطراب والتقلب وعدم التثبت».

بالإضافة إلى عدم قدرتهم على «... فهم الأدلة وفحص الحجج ونقض البراهين وهو هذا ما جعلهم يتصفون بـ «... سرعة الاستجابة وسهولة الانقياد» ليس لدعاة التكفير والتفجير فحسب بل لعملاء المخابرات وثعالب السياسة.. فوقعوا في براثن أجهزة استخبارات إقليمية ودولية توجههم وتدفعهم وتزيّن لهم وتوهمهم وترسم لهم الخطط

العريضة والدقيقة مستهدفة التخريب والأذى ونشر الفوضى لتمكين أعداء الدين والأمة والبلاد».

لذلك يقعون.. «في أيادٍ أجنبية وعقول استخباراتية لضرب الأمة في أهلها وديارها ومقدراتها ومكتسباتها»، وصاروا «... أدوات للصراع السياسي في ديار الإسلام...»، فلم تكن دوافع أعمالهم «... الإرهابية والتي هم وقودها... وليست أهدافها دينية ولا وطنية وإنما سياسية لمصالح عدوانية خالصة».

وقد انحرفت بهم الفتاوى إلى الآراء الفاسدة وحولّتهم إلى «... بائسين...»، يضربون أهلهم ويخرّبون بيوتهم بأيديهم ويصيرون «ألعوبة بأيدي هؤلاء الماكرين».

وهذه الحجج كلها ليست إلاّ الحجج القديمة. ولم تتضمن الخطبة أية إشارة إلى أسباب داخلية عن هذه الأعمال «الإرهابية». وشن ـ بدلاً عن ذلك ـ هجوماً شديداً على «بعض الكتّاب والمفكرين والإعلاميين» الذين يرون أن هناك أسباباً داخلية لهذه الثقافة المتطرفة. وأشار إلى ما يرونه من مسؤولية بعض «المناهج الشرعية والمراكز الصيفية وحلقات العلم... عن ذلك»، واستهجن ما يراه هؤلاء عن مسؤولية ما يسمى بـ «المناهج الخفية» في المدارس، وسخر منهم متسائلاً: إن «... كانت (هذه المناهج) خفية فكيف عرفوها»!.

ولست بحاجة هنا إلى التذكير بالحجج الواضحة التي أوردها الكتّاب على وجاهة تحليلاتهم؛ ولست بحاجة كذلك إلى تعريف «المنهج الخفي» الذي يمكن الاطلاع عليه من مراجعة بسيطة للأبحاث العلمية التربوية أو من خلال بحث بسيط في الإنترنت.

وإذا كان أحد بحاجة إلى دليل جديد يضاف إلى الأدلة الكثيرة المعروفة عن مسؤولية ثقافتنا المحلية، أشير إلى ما ورد في بحث ألقاه الدكتور عبدالعزيز القرعاوي في ندوة «فقه الانتماء والمواطنة» قبل أيام. إذ انتقد الجماعات الإسلامية في بعض البلدان العربية بأنها: «تمكنت من الحكم، أو بعضه، لكنها أبقت على الشركيات من الأوثان والأصنام». وأشار إلى «... عدد من المخالفات الشركية»... واستشهد بمسجد الخليل، الذي... يوجد «فيه سبعة أوثان» (الحياة ٢٠٠٩/٧/٨م).

وتجاوز ذلك إلى الادعاء بأن المملكة قبل توحيدها كانت «مليئة بالتماثيل والأصنام، ومنها بعض «الأوثان» في مكة المكرمة والطائف. وكانت تعبد «من دون الله».

أليس هذا التكفير غير المتحفظ جزءاً من ثقافتنا؟ أليست هذه الأقوال الظالمة دليلاً على تجذر خطاب «التكفير والغلو والتطرف» ـ الذي لا بد أن ينتهي إلى العنف ـ في ثقافتنا الدينية؟ ألاَ تنبع هذه الاتهامات الباطلة من الأدبيات «المحلية» المعتبرة التي تمثل مرجعاً لجماعات التطرف والعنف في العالم الإسلامي؟ أَبَعد هذا يمكن أن نتهم العوامل الخارجية؟

براءة مكبّرات الصوت(*)

أصدرت وزارة الشؤون الإسلامية تعميماً يقضي بتخفيض مكبرات الصوت في المساجد خاصة في صلاة التراويح. وكان التعميم استجابة للشكوى من ارتفاع أصوات أئمة المساجد مما يؤدي لاختلاطها بعضها ببعض أحياناً.

وزادت حدة الشكوى بعد أن زاد عدد المساجد في الأحياء الحديثة عما كان معهوداً في الأحياء القديمة قبل ثلاثين سنة تقريباً، حيث كانت توجد على مسافات متباعدة.

وربما تكون الشكوى من علو أصوات المؤذنين وأئمة المساجد غريبة في مدينة سكانها مسلمون. إذ لا يمكن الظن بأن مسلماً سينزعج من هذه المظاهر الروحانية التي تعطي للمدينة الإسلامية طابعها.

وما دام أننا نفترض أن هذه المظاهر طبيعية في مدينة يسكنها مسلمون فيلزم أن نبحث عن أسباب أخرى لهذه الشكوى المستمرة. والذي يظهر لي أن السبب وراءها ليس سماع الآذان والقرآن ولا علو الصوت بهما، لكن لما كان أكثر الناس لا يستطيعون تبيُّن سبب الشعور بالضيق من علو الأصوات بهما فهم يعيدونه إلى الأمر الظاهر المتمثل في مكبرات الصوت.

والسبب الأوضح لهذا الضيق إنما يكمن، كما أظن، في أن هذه الأصوات التي تقتحم آذان الناس لا تتمتع بأي قدر من الجمال الأدائي الذي يأسر القلوب. إذ لا تمتلك أصوات النسبة العظمى من المؤذنين والأئمة من المؤهلات للقيام بهاتين الوظيفتين إلاّ الصوت الخام مدعوماً بقوة الشباب.

(*) **المصدر**: جريدة الوطن، التاريخ ١٢/١٠/١٤٣٠هـ.

ويمكن التدليل على القصور الهائل في التأهيل الصوتي للمؤذنين والأئمة من الاستماعِ العرَضي لهم الآن في أغلب مدن المملكة وقراها. فالغالب على هذه الأصوات أنها «منفِّرة» بسبب عدم التزامها بأية مقاييس فنية لأداء الآذان والقراءة.

ويمكن مقارنة هذه الأصوات «المنفرة» بأداء الأذان في الحرمين الشريفين وأدائه على الطريقة المصرية التقليدية. إذ تخضع هذه الطرق من الأداء لقواعد فنية معروفة تلتزم بالمقامات الموسيقية التي تُدخل التطريبَ والتغني الخاشع عليهما. ويستطيع الناس أن يتبينوا جمال هذه الطرق بصورة عفوية مباشرة. ومن ذلك أنني كنت في طريقي لصلاة العصرِ في مسجد قباء بالمدينة المنورة في أواخر شهر رمضان الماضي فصدح الأذان، وكان قوياً عالياً مدعوماً بعدد من مكبرات الصوت. لكنه كان على درجة عالية كذلك من الجمال مما جعلني أتصل بأحد الأصدقاء في الرياض لأسمعه إياه. فكان تعليقه التلقائي أن قال: «هذا هو الأذان».

وتحتفظ ذاكرتي بالأداء الجميل لبعض المؤذنين في المدينة المنورة. ومن أشهرهم مؤذن مسجد ذي الحليفة، سالم بن مريزيق الصاعدي ـ رحمه الله. فقد كان يلتزم بالقواعد المعروفة للأذان المدني ويطعِّمها بالنغمات اللحنية الجميلة المعروفة في أداء سكان ضواحي المدينة وقراها. وكان صوته قوياً يصل إلى مسافات بعيدة من غير استعانة بمكبرات الصوت، وكان حديثَ الناس ومحط إعجابهم.

أما المستوى غير المقبول لقراءة القرآن الكريم في معظم المساجد اليوم فيتبين من خروج أغلبها على الأسس الجمالية للأداء الجيد.

ويكفي أن تستمع لما تذيعه «إذاعة القرآن الكريم» من قراءات المساجد في الرياض غالباً، وهي التي وصفها الشيخ عبدالله بن منيع مستنكراً («الوطن»، ٧/١٠/١٤٣٠هـ) بأنها تتصف بـ «بالكثير من التأوه والتحسر والانكسار».

وكانت لي تجربة في أواخر شهر رمضان الماضي مع هذه الإذاعة؛ إذ سافرت مرتين بالسيارة في خلال أسبوع إلى المدينة المنورة، ولم أستمع لغيرها طوال الطريق. وكانت تجربة صادمة جداً. ذلك أن التلاوات التي استمعت إليها تخرج كلها على أبسط المقاييس المقبولة للأداء الجيد. فيغلب على القرّاء النطق من أنوفهم، وتناول الحروف بأطراف ألسنتهم، والمبالغة في الأداء عموماً مما يخرج على الأداء الطبيعي لتلك الأصوات مع عدم التزامهم بأي طريقة فنية للأداء.

ويتبين الأداء الجميل من الاستماع للمقرئين المصريين الذين يقرؤون على المقامات الموسيقية المعروفة. ومن الصُّدف الجميلة أني كنت أشاهد بعد العيد برنامجاً في إحدى القنوات الفضائية يَختبر فيه عدد من القرّاء المصريين مقرئاً مصرياً. فكانوا يطلبون منه أن يقرأ على مقامات موسيقية متعددة، وكان يؤديها ثم يصححون له بعض ما يخطئ فيه. وكشف لي ذلك السببَ الذي يجعل لقراءات المجودين المصريين ذلك الجو الروحاني الأخّاذ الذي يتسلل إلى القلوب فلا تمل الاستماع إليهم.

وكان الناس في بادية المدينة المنورة وضواحيها يدرِّبون حناجرهم على الأداء الجميل من خلال غنائهم للشعر على مختلف الألحان بشكل فردي أو جماعي، ومن أخصّها إنشادهم لأحد الأنواع الجميلة التي يسمونها «الكسرات»، ويطلقون على الطريقة التي يغني بها الشاعر في «ملاعب» المحاورات الشعرية مصطلح «الراحلة»، مما يعني أن غناء الشعر لا يكفي فيه جودة السبك وعمق المعنى إن لم يحمله صوت جميل. ويسقط الشاعر من أعينهم إذا لم تكن «راحلته» جميلة، وكانوا يستخدمون تلك الألحان البديعة (حتى الأميون منهم)، بصورة طبيعية، في الأذان وقراءة القرآن الكريم فيخلبون الألباب.

وتحتفظ ذاكرتي بأمثلة كثيرة لهذه القراءات. فمما لا أنساه أبداً أنني كنت مسافراً بالسيارة من المدينة المنورة إلى جدة، قبل سنين عدة، فأدركتني صلاة الفجر في مدينة بدر. وصليت في أحد المساجد التي أمّ المصلين فيها أحد السكان المحليين، وقرأ بصوت يقوم على أحد الألحان الجميلة التي يمتاز بها سكان وادي الصفراء خاصة. وكنت من فرط جمال قراءته أتمنى أن يستمر لأطول مما قرأ.

وما زلت أذكر أن صلاة المغرب أدركتني، قبل خمس وعشرين سنة، في «جراج» السيارات في المدينة المنورة، فأمّ الحاضرين بدويٌّ من أهل المنطقة، وكان صوته غاية في الجمال والأسر (ويمكن للقراء الكرام أن يتذكروا مثل هذه الأصوات الجميلة في المناطق التي نشأوا فيها، قبل أن تفسِد «الصحوةُ» ألسنةَ الناس).

ويعني هذا كله أن شكوى الناس من علو أصوات الأذان والقراءة إنما هي شكوى من أداء المؤذنين والأئمة الذين لم يتدربوا على الأذان والقراءة بحسب الأصول الفنية الجميلة. وذلك ما ينبغي على وزارة الشؤون الإسلامية الالتفات إليه وعلاجه.

ويمكن الاقتراح عليها بأن تقيم دورات علمية وعملية يُلزم المؤذنون والأئمة بحضورها لكي يتعلموا كيف يضفون على الأذان والقراءة ما يستحقانه من أداء جميل يرغِّب المسلمين في الاستماع إليهم والأنس بهم.

ضحايا التقليد(*)

لا سبيل إلى الخروج من هذه الدوامة إلاّ بالتخلي عن الطرق التقليدية في الدراسات الشرعية والاستفادة من مناهج العلوم الاجتماعية والإنسانية الحديثة التي تربي الملكة النقدية.

أشرت في مقالات سابقة إلى أن مشكلة الخطاب الديني المحلي تكمن في اعتماد التعليم الذي يؤهل المشتغلين به على الحفظ وعدم العناية بتربية الملكة النقدية. ويترتب على هذا أن يأخذ «المتخصصون في الدراسات الشرعية» ما حفظوه على أنه هو وحده الحق. لكنهم يكتشفون أحياناً آراء أخرى تخالف ما حفظوه، فيبادرون إلى أخذ تلك الآراء بآلية الحفظ نفسها، فيعاملونها على أنها هي الحق مهما كانت غرابتها.

وكان الشيخ عبدالمحسن العبيكان قد أشار إلى هذا المشكل حين وصف كثيراً من المتخصصين في الدراسات الشرعية بأنهم «حفظة فقه وليسوا فقهاء» (صحيفة الرياض، ١٤٢٥/٩/٢٥هـ). وهذا هو السبب الذي يجعل بعض «فقهائنا» يقعون دائماً في مأزق الفتاوى التي تصدر عن التسليم المطلق للذاكرة وعدم تدريب الملكة النقدية على محاكمة ما قاله القدماء والوقوف منه موقف الناقد الواثق بدلاً من موقف الاستلاب المعهود وتقديس آراء قيلت في عصور وظروف سابقة تختلف في مستوياتها المعرفية وذائقتها الإنسانية عن عصرنا وظروفنا.

ومن لوازم هذا الاعتماد على الحفظ أننا نجد دائماً أنه حين يعثر أحد هؤلاء على بعض «الاكتشافات الفقهية» يجابَه بردود فعل عنيفة تبلغ حداً بعيداً من القسوة لا يجد معه الخارجون عن النسق مناصاً عن التراجع عنها أو تأويلها بطرق تخفف من غرابتها وتوحي بتماشيها مع المعهود في ذلك الخطاب.

ويكفي الاستشهاد بالفتويين المشهورتين الآن اللتين صدرتا مؤخراً وردود الفعل العنيفة عليهما. وأولهما فتوى الشيخ عبدالمحسن العبيكان نفسه بجواز إرضاع النساء الرجال الأجانب البالغين لكي يكون ذلك مشروعاً لتمكينهم من الدخول والخروج عليهم بسبب شمولهم بالحرمة الناشئة عن الرضاعة.

(*) **المصدر**: جريدة الوطن، التاريخ ١٤٣١/٦/٢٠هـ.

وقد حاول الشيخ العبيكان ـ أمام عنف النقد الذي قوبلت به فتواه ـ توضيح أن ما قاله ليس رأياً جديداً من عنده، بل هو رأي قال به الفقهاء الأقدمون وموجود في المصادر الفقهية القديمة المعتبرة. ثم لجأ أخيراً إلى التعديل من منطوق فتواه ليتفادى بعض أوجه النقد الحادة التي قوبلت بها.

والمثال الثاني فتوى الشيخ عادل الكلباني بجواز بعض أنواع الغناء الشعبي. وتأتي هذه الفتوى نقيضاً صارخاً لتحريم الغناء تحريماً مطلقاً في الخطاب الديني المحلي. وهو التحريم الذي خلخلته هذه الفتوى.

ومرة أخرى لجأ الشيخ الكلباني إلى «توضيح» فتواه ومحاولة تبيين أنها تستند إلى آراء فقهية صدرت عن فقهاء قدماء معتبرين.

ولم يقف الحراس الأوفياء للخطاب الديني المحلي أمام هاتين الفتويين وقوف المتفرج. فقد انقض بعضهم بشراسة ليهاجم الخارجين عن الصف بطريقة لا تتورع عن استخدام أقسى الأساليب في التبكيت والتنقص. ويمثل هذا الهجوم الحاد ما نقلته صحيفة «سبق» الإلكترونية ١٤٣١/٦/١٥هـ) من قول الشيخ محمد بن حسن الدريعي، عضو هيئة التدريس بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، بخصوص الفتويين اللتين أصدرهما كل من الشيخ عبدالمحسن العبيكان، المستشار بالديوان الملكي عن إرضاع الكبير، وفتوى الشيخ عادل الكلباني عن إجازته الغناء والعرضات والخبيتي والسامري.

فقد قال في رد على سؤال لأحد المتصلين ببرنامج «أهل الذكر»، الذي يذاع على قناة أوطان بعد مغرب ذلك اليوم: «إن الفتاوى التي صدرت منهما لو كانت قيلت في عهد الشيخ محمد بن إبراهيم أو الشيخ عبدالعزيز بن باز لأمرا بإدخالهما السجن وقطعت ألسنتهما». وتابع الدريعي: «بعد إصدار العبيكان والكلباني لهذه الفتوى الأفضل لهما التوجه إلى سوق الخضار للعمل هناك بدلاً من التكلم في الدين والتدليس على الناس في دينهم».

وتشهد هذه القسوة في التعبير بما يمكن أن تصل إليه ردود الفعل القوية لممثلي الخطاب الديني المحلي ضد كل من تسوّل له نفسه الخروج عن النسق السائد. ولا يمكن التقليل من وقع هذه القسوة على أولئك الخارجين عن النسق. ذلك أنها تمثل طرداً لهم من المقامات الرفيعة المحفوظة للأوفياء للثقافة التقليدية.

كما يشهد التصريح بالحنين إلى السطوة التي كان يتمتع بها التيار من غير منازع،

وبالوفاء للثقافة التقليدية التي تحتقر المهن اليدوية والنظر إلى من يشتغل بها نظرة دونية، وهو أحد الأسباب المهمة للبطالة في مجتمعنا.

وكانت هذه القسوة توجَّه في السنوات القليلة الماضية ضد الكتّاب والمثقفين السعوديين الذين خاضوا جدلاً واسعاً مع بعض ممثلي الخطاب الديني التقليدي عن قضايا متعددة تشغل المواطن السعودي المسلم.

وكانت الحجة الأهم التي يدفع بها ممثلو الخطاب الديني المحلي في مواجهة أولئك الكتّاب والمثقفين أنهم ليسوا متخصصين في لدراسات الشرعية.

وكانت هذه الحجة تلقى القبول بالرغم من أن ما كان يقوله الكتاب والمثقفون أكثر إحاطة بالقضايا المناقشة نظراً لاطلاع كثير من هؤلاء على مناهج ومصادر للمعرفة لا تتوفر لكثير من ممثلي الخطاب الديني التقليدي.

وكان الأمر الأساس الذي يميز الكتّاب والمثقفين أنهم كانوا يحاورون المصادر القديمة ـ التي كان ممثلو الخطاب التقليدي يقفون منها موقفاً تسليمياً ـ منطلقين من تأسيس علمي ومعرفي لا يقوم على الحفظ والتسليم، بل على النقد العلمي وعرض الآراء القديمة بعضها في ضوء بعض للوصول إلى آراء تفوق في الإحاطة الآراء المحفوظة.

ومع ذلك كان الميزان يميل دائماً في صالح الخطاب التقليدي.

ومن الواجب القول هنا إن هذه السطوة الهائلة للتقليد القائم على الحفظ وإلغاء الملكة النقدية ليس مقصوراً على الخطاب الديني المحلي. فهذا أمر شائع في التعليم التقليدي في كليات الشريعة ومؤسسات التعليم الديني في العالم الإسلامي كله. ويمكن التأكد من رسوخ هذا التقليد من خلال الاستماع إلى برامج الفتاوى والوعظ الديني في الفضائيات التابعة للفرق الإسلامية المختلفة وقراءة ما يكتبه ممثلو هذه الفرق في كتبهم ومقالاتهم وأبحاثهم.

وختاماً فإن الفتويين الأخيرتين اللتين عرضت لهما هنا، وردود فعل ممثلي الخطاب الديني التقليدي عليهما، إنما تشير بوضوح إلى المشكلات البنيوية التي يعاني منها ذلك الخطاب. ولا سبيل إلى الخروج من هذه الدوامة إلاّ بالتخلي عن الطرق التقليدية في الدراسات الشرعية والاستفادة من مناهج العلوم الاجتماعية والإنسانية الحديثة التي تربي الملكة النقدية، وتؤسس هذه العلوم على أسس علمية راسخة لا تسمح بالركود الذي يولّد كثيراً من المشكلات المعهودة في الخطاب الديني التقليدي المعاصر.

البرمجة الصحوية(*)

لم يتورّع وعّاظ «الصحوة» عن استخدام الوسائل كلها، المباح منها وغير المباح، في تلك النشاطات الكثيرة. وكان من أبرزها استخدام القصص التي اعترف بعض أشهر مخترعيها ومروّجيها أخيراً بعدم صحتها.

يتعرَّض الشيخ عادل الكلباني الآن لحملة غير أخلاقية بسبب رأيه بعدم حرمة الغناء. ومن آخر تجليات هذه الحملة المستنكرة ما كشفه الشيخ لصحيفة «الوطن» (١٤٣١/٧/٢١هـ).

وليست هذه الحملة الأخيرة التي يوجهها بعض المؤدلجين ضد مخالفيهم، فقد كان المثقفون والكتّاب السعوديون الضحايا المبكرة لمثل هذا التطرف اللفظي العنيف الناشئ عن تربية غرست في كثير من المؤدلجين ضيق الأفق والاستعداد لارتكاب ما يحرّمه الدين وتأباه المروءة من أساليب الرد والاعتراض.

ولم يسلم من هذه الاعتداءات اللفظية المستنكرة بعض المتخصصين بالدراسات الشرعية الآخرين الذين صرحوا بآرائهم عن بعض الممارسات التي حكم خطاب «الصحوة» بتحريمها.

يقول الشيخ الكلباني إنه «تلقى رسائل تجاوزت حدود الأدب واللياقة»، و«مسيئة»، وفرح بعض مرسلي تلك الرسائل، وقالوا: «سقط الكلباني»، ووصل بعضها «إلى العنصرية ونعته بلون بشرته». ومن باب العزاء للشيخ الفاضل أقول: إن تلك البذاءات العنصرية والنعوت القبلية والاتهامات بالانتماء إلى مذاهب أخرى، بل والتكفير أحياناً، ليست أموراً جديدة، إذ سبق أن وجّهها بعض المؤدلجين ضد كل من جرؤ على التعبير عن رأيه في أية مسألة تخالف الممارسات التي غرسها الخطاب «الصحوي».

والعجب أن هؤلاء المؤدلجين لا يأبهون بالتناقض الصارخ بين ما يدَّعونه من انتماء للدين الذي يدعو إلى المساواة والرفق، ويصف «العنصرية» بأنها «منتنة»، والألفاظ العنصرية الشائنة التي لا يتورعون عن قذفها في وجه من يختلفون معه.

وبيَّن الشيخ الكلباني في تصريحه بعض الأسباب الجوهرية لهذا الداء. ومنها

(*) **المصدر**: جريدة الوطن، التاريخ ١٤٣١/٧/٢٦هـ.

التناقض بين الادعاء بأتباع المنهج السلفي من جهة ومخالفة النبي ﷺ «في أخلاقه وسيرته»، من جهة أخرى، وأن السلفيين «لم يعالجوا أمراض القلوب»، بل اهتموا بالمظاهر الخارجية للتدين مثل «الثوب واللحية وطول السواك».

وجاء هذا كله من أن برنامج «الصحوة» كان سياسياً، غرضه الأساس تجنيد الأتباع. ويسهل هذا التجنيد حين يكون الاهتمام مقصوراً على ما يمكن أن يغيِّره الناس بسرعة وهو المظاهر الخارجية.

أما التربية التي تهدف إلى تغيير القلوب ومعالجتها وغرس الأخلاق النبوية الرفيعة فيها فتستغرق وقتاً طويلاً لا يتوفر للنزعة السياسية المستعجلة. يضاف إلى ذلك أن الأخلاق النبوية تلك لن تفيد في تجنيد الشباب الأغرار ليرتكبوا ما يرتكبه الآن بعض المتطرفين من عنف لفظي ومادي، ذلك أن ثمرة هذا النوع من التربية ستكون الورع عن أذى الآخرين، وإعذارهم إن كانوا «مخطئين»، وعدم مصادرة حقهم في أن يروا من الآراء الفقهية ما تهديهم إليه الأدلّة التي يرون وجاهتها.

ويشير الشيخ الكلباني إلى ما فعلته «الصحوة» بمجتمعنا خلال الثلاثين سنة الماضية. فقد صرح بـ «أننا الآن نحصد ما زرعناه من المنهج السابق الذي تربيّنا عليه بأن كل من خالفنا فهو على خطأ ونجيّش الناس عليه، وكنا نزرع في الناس ذلك ونجيّش الآراء».

ويؤكد هذا التصريح ما أشار إليه الكتّاب السعوديون والباحثون المهتمون من سعي ما سمي بـ «الصحوة» خلال الثلاثين سنة الماضية إلى قولبة المجتمع السعودي قولبة تكاد تكون كاملة، فقد كان الوعظ في المساجد، وكانت خطب الجمعة، وكانت المحاضرات العامة وفي المخيمات الصيفية، والنشاطات غير الصفية في المدارس، والرحلات المدرسية المقصورة على بعض الطلاب، موجهة كلها إلى تنميط الناس وصبهم في قالب واحد من حيث المظهر الخارجي. وكان الهدف الأساس من ذلك النشاط كله تجهيل الناس بقصرْهم على رأي واحد وإخفاء الآراء الفقهية التي يمكن أن تؤثر على منهج القولبة ذاك.

ونتج عن تلك القولبة توسيع مجال المحرمات، وتضييق مجال المباحات، وغرس الحرج والخوف في نفوس الناس. ومن أمثلة ذلك حرمان الناس من الترويح بصوره كافة، ومن أوضح مظاهره الغناء مثلاً، حتى في مناسبات الأفراح والأعياد والمناسبات السعيدة

الأخرى. وكان النشاط الوحيد الذي يمكن للشاب أن يشارك فيه مقصوراً على الالتحاق بتلك النشاطات «الصحوية» التي أغرقت المجال العام واستحوذت عليه.

ولم يتورّع وعّاظ «الصحوة» عن استخدام الوسائل كلها، المباح منها وغير المباح، في تلك النشاطات الكثيرة. وكان من أبرزها استخدام القصص التي اعترف بعض أشهر مخترعيها ومروجيها أخيراً بعدم صحتها. ومن أمثلتها مصير العصاة من الشباب والشابات، متمثلاً فيما يحدث لهم من وفيات مفزعة، وما «يرويه» بعض العاملين في تجهيز المتوفين من مظاهر مخيفة على أجساد المتوفين، يزعمون أنها عقاب ظاهر بسبب معاصيهم.

ومنها الأكاذيب الشائعة عن الكرامات التي كانت تظهر لـ«المجاهدين» في أفغانستان، وعلى «الشهداء» منهم خاصة. وكانت تلك الأساطير ذخيرة غنية يمتاح منها وعاظ «الصحوة» لغسل أدمغة الشباب كي يسهل انقيادهم ودفعهم للالتحاق بجيوش «المجاهدين».

وليس بعيداً مما يتوقعه الشيخ الكلباني من «أن يكون الجيل الجديد برأيه الواحد بذرة جديدة للإرهاب».

ويشهد بإمكان هذا التوقع أن بعضهم يرى أن الشيخ يستحق القتل لأنه «مخطئ في رأيه»، و«أنه داعية من دعاة جهنم».

وهذه الجرأة نتيجة طبيعية لإفقار عقول جيل بكامله وتحويله إلى آلات صماء تحفظ القليل، وتستنكر ما يخالف ذلك القليل، وتتجاوز ذلك إلى الجرأة على ارتكاب جريمة قتل المخالف لها مهما كان الرأي المختلف فيه هامشياً. وأورد الكلباني مثالاً صارخاً لهذه الجرأة يتمثل في مواجهة صبي عمره ١٦ سنة له يعترض على إجازته للغناء، ويرى أن ما يراه هو «حق». ذلك مع ضعف حججه واعترافه بأنه، كما يقول الشيخ، لم يقرأ في المسألة ولم يتعمق فيها. وأكثر الاحتمال أن يكون هذا الصبي مدفوعاً من أناس أكبر منه سناً، وربما يسهل دفعه كذلك لارتكاب جريمة القتل التي هدد بها الشيخ الكلباني. ويجب أن نتوقف عند نصيحة الشيخ للصبي، إذ قال له: «يا ولدي لا تتبرمج من الآن، وتكون بنفس معاناتنا، اجعل لك أفقاً واسعاً»، وتخوُّفُه «على مثل هذا الشاب الصغير أن ينحرف في الغد ويكون مفجّراً».

وتتمثل هذه البرمجة في سحق شخصية الشاب، وجعل ردود أفعاله آلية بعيدة عن التفكير. ومن المؤكد أن الشيخ الكلباني لا يشير إلى معاناته هو فقط من تلك البرمجة،

ذلك أنه كان هو وجيله من المتدينين، بل الأغلبية من المجتمع السعودي، ضحية لها. وقد تحوّل كثير من شبابنا نتيجة لتلك البرمجة إلى أدوات جاهزة في أيدي أصحاب المشاريع التفجيرية فصاروا قتلة ومفجرين وضحايا في الوقت نفسه. إن ما بنتْه «الصحوة» في أكثر من ثلاثين سنة لا يمكن تفكيكه في زمن قصير، لكن لا بد لنا من الاستمرار في تفكيك خطابها لاستنقاذ شبابنا من حبائله.

المشكل في المنهج(*)

من المظاهر اللافتة في منهج المؤسسات الدينية في المملكة أنها تختار بعض الآراء الفقهية وتوحي بأنها الوحيدة الصحيحة، وأن ما يخالفها خاطئ، أو مبتدع. لكننا نفاجأ دائماً بأن بعض المنتسبين إلى تلك المؤسسات نفسها يكتشفون أن بعض الآراء التي كانت تؤخذ مسلَّمة لم تكن إلاّ نتيجة لقصور الاستقصاء الفقهي.

ويأتي هذا التغير الجذري دائماً بصفته رد فعل على المآزق التي تتسبب فيها تلك الآراء الموجودة الآن. وتشهد عشرات الأمثلة بتكرار للآراء التي كنا نعدها صحيحة ووحيدة، وتبنِّي آراء أخرى مناقضة لها.

ومن تلك الأمثلة المواقف من الولاء والبراء، والجهاد، والصور المقبولة للأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وغيرها. والمثال الأخير لهذه الظاهرة اكتشافُ بعض المنتمين إلى المؤسسات الدينية الرسمية أن «الاختلاط»، الذي كان أحد المصطلحات الفقهية الحاكمة لكثير من النشاطات الإنسانية في المجال العام، ليس مفهوماً فقهياً معروفاً، بل ابتداع متأخر.

وتملي هذه الظاهرة البحث عن أسبابها. وأحد أسبابها المعروفة أن مصادر الفقه الإسلامي القديم ملأى بالآراء التي ربما تصل إلى حد التناقض، وتستند جميعها إلى النصوص الكريمة ذاتها. ومن أبرز الأسباب التي ينشأ عنها ذلك الاختلاف أن بعض الفقهاء القدماء كان يأخذ بالأيسر، وبعضهم يأخذ بالأحوط، وهو اختلاف منهجي قديم يعود إلى عصر الصحابة -رضي الله عنهم. ومن أشهر أمثلته ما يعرف بـ «عزمات» ابن عمر، و «رُخص» ابن عباس -رضي الله عنهم- جميعاً.

(*) **المصدر**: جريدة الوطن، التاريخ ١٤٣١/١/٧هـ.

ولم يكن ينشأ عن الأخذ بأحد التوجهين مشكلات كبرى في القديم. ذلك أن الفقهاء في العصور الإسلامية كلها لم يكونوا جزءاً من مؤسسات الدولة التي يمكن أن تُلزم الناس بما تراه. وكان السائد عدم إلزام الفقيه «المتحوِّط» والفقيه «الميسِّر» المسلمين باختياراتهما. ويترك الناس أحراراً ليأخذوا عن هذا أو عن ذاك من غير أن يُنكر أحد على أحد. وهذا ما أدى إلى نشأة المذاهب الفقهية التي تختلف آراؤها في القضية الواحدة من بين متشدد وميسّر، من غير أن يُلزم أحد بأتباع رأي دون رأي.

أما إذا عدنا إلى المجال الديني في المملكة فسنجد أمراً مختلفاً. إذ رافق تأسيسَ المملكة نشوءُ مؤسسات دينية رسمية لتتولى الشأن الديني في البلاد كلها. ونتج عن ذلك توحيد الفتيا والتعليم وإلغاء التنوع الفقهي فيهما تقريباً، وأُلزم الناس باتباع ما تراه هذه المؤسسات الرسمية.

وقد تولّى إدارة هذه المؤسسات المركزية وتوجيهها فضلاء ينحون نحو «التحوّط» بصورة لا تماثلها أية مؤسسة دينية أخرى في العالم الإسلامي. ومن هنا ألزمت هذه المؤسسات الناس ببعض اختياراتها في كثير من القضايا الفقهية. وألغت في مقابل ذلك الآراء الأخرى.

ويلخص الشيخ صالح الفوزان ـ عضو هيئة كبار العلماء، عضو الهيئة العامة للإفتاء ـ هذا المنهج في رده على مقال كتبتُه عن كتاب «حراسة الفضيلة» للشيخ بكر أبو زيد ـ رحمه الله، فأورد أربع قواعد تحدده، وهي:

«١ ـ لا يلزم الشيخ بكر أن يذكر كل الأقوال وإنما يذكر القول الذي يؤيده الدليل لأنه هو الذي يحرس الفضيلة ويبعد عن الرذيلة.

٢ ـ إذا اختلف العلماء في مسألة ما، فالواجب الأخذ بالرأي الذي يدل عليه الدليل وترك ما عداه..

٣ ـ إذا اختلف العلماء في مسألة ولم يظهر الدليل مع أحد المختلفين فإن العبرة بحكم الحاكم لأنه يرفع الخلاف كما هي القاعدة المعروفة. والمراد بالحاكم هم أهل القضاء وأهل الإفتاء الذين عهد إليهم بهذين المنصبين ولا قول لأحد معهم لأجل ضبط الأمور وقطع النزاع وقيام مصالح العباد ولا تترك الأمور فوضى خصوصاً في الأمور المهمة.

٤ ـ إذا حصل اختلاف في أمر ما من أمور الدين فإنه ينظر إلى الرأي الأحوط والأمر الذي تحصل به براءة الذمة...».

ومن البيِّن أن هذه القواعد الأربع تسد المنافذ كلها لتنوّع الآراء الفقهية، وهي تمثل سلطة للفقهاء قل نظيرها. فتبيِّن القاعدة الأولى أن المؤسسة الدينية ليست ملزمة حتى بذكر التنوّع في الرأي عن أية مسألة. وتحكم الثانية بأن ما تختاره المؤسسة هو «ما يؤيده الدليل»، فقط.

وتبين الثالثة المشكلة التي تنشأ عن وضع الأمور الفقهية في يد مؤسسة لها اختياراتها المتشددة. ذلك أنها تستطيع رسمياً إلغاء أي اختيار آخر لا يتناسب مع توجهها. وتبين القاعدة الرابعة المشكلة التي تقبع وراء الآراء المتشددة، وهو ما يخالف كون اختيار الأحوط متروكاً للفرد المسلم.

لكن النوازل المستجدة لا تَرحم؛ إذ تكشف دائماً عن عجز الآراء المتشددة عن التعامل مع بعض المستجدات التي تتطلب نظراً أكثر تسامحاً. لهذا تضطر هذه المؤسسات تحت ضغط هذه المستجدات إلى التراجع عن الآراء السابقة والإعلان عن أن ما كنّا نشدد دائماً على أنه الرأي الصحيح ليس الآن رأياً صحيحاً. وكان ينبغي أن ينبهنا تكرار هذه الظاهرة إلى أن المشكل ليس في الآراء المتشددة ذاتها بل في المنهج الذي تنتج عنه.

ولذلك تتطلب معالجة هذه الظاهرة إعادة النظر، أوّلاً، في مناهج كليات الشريعة التي تمد المؤسسات الدينية بمن يعمل فيه ليتسع المجال فيها لدراسة الآراء المختلفة، وتدريب الطلاب على النظر إلى الاختلافات الفقهية على أنها مصدر ثراء وليست سبباً للخلاف والقطيعة.

ومما يبشر بظهور منهج أكثر اعتدالاً الآن في بعض هذه المؤسسات التكوينُ الجديد لـ«هيئة كبار العلماء». إذ ضُمَّت إليها بعض العناصر الشابة الأكثر إحاطة بالاختلافات الفقهية، والأكثر معرفة بخطورة «التحوط» المعهود، وأُدخل فيها بعض المنتمين إلى مدارس فقهية أخرى من بيئات تعودت التنوع.

وقد لمس المواطنون في الأشهر الأخيرة أثر هذا التنوع المحمود في المؤسسات الدينية الرسمية. ويشهد بذلك بعض الآراء الجريئة، ومن أهمها مداخلة معالي وزير العدل عن «الاختلاط»، التي أعادت الاحترام للآراء المعتدلة في التراث الفقهي الإسلامي. وهي التي هُجرت لعدم تلاؤمها مع منهج «التحوط» الذي كان يوجِّه المؤسسات الدينية الرسمية في بلادنا.

ويبقى القول بأننا بحاجة أكثر من أي زمن مضى إلى ترسيخ منهج الاعتدال هذا لمعالجة كثير من حالات الاحتقان الفقهية المزمنة.

تجريم الكراهية(*)

من أكبر المشكلات التي تواجهنا الآن هي جرأةُ بعض المتحدثين على التطاول على الآخرين، مواطنين سعوديين وغير سعوديين، بنبزهم بألفاظ تحقِّرهم، أو تحقر أديانهم، أو مذاهبهم، أو ألوانهم، أو أعراقهم، أو غير ذلك.

ومن المستغرب أن يرتكب مسلمٌ هذه التصرفات المثيرة للكراهية بين الناس عموماً، وبين المسلمين خصوصاً، بل بين أبناء الوطن الواحد. ذلك أن مثيري الكراهية يعرفون الآيات الكريمة والأحاديث النبوية الشريفة التي تنهى عن التنابز بالألقاب، وتؤكد أن الاختلافات بين الناس، في ألوانهم وأفكارهم وعقائدهم، من سنن الله تعالى، ويعرفون الآيات الكريمة والأحاديث الشريفة التي تُبين عدمَ تعليق التفاضل بين الناس على أي من هذه الاختلافات، وتحذِّر من سب الآخرين المختلفين وشتمهم، حتى لو كانوا غير مسلمين. وقد شرع الإسلام عقوبات على بعض الممارسات، ومنها، مثلاً، حدَّا اللعان والقذف.

لكن اجتناب كثير من هذه الممارسات المؤذية علَّق بتقوى الفرد وخوفه من الله تعالى وتوقيره لتلك النصوص الكريمة. ويُخشى أن يكون ارتكاب هذه الممارسات دليلاً على أن مرتكبيها لم يبلغوا درجة التقوى التي تمنعهم عنها. وما دام أن تقواهم لم تمنعهم من التطاول على الناس فيَلزم تشريعُ قوانينَ واضحة تستند إلى تلك النصوص الكريمة لتجريم تلك الممارسات. ومن المؤكد أن هذه القوانين ستُسهم في تأسيس ثقافة متحضرة ربما تحدُّ منها.

ويبين أهمية تشريع مثل هذه القوانين نجاحُها في مجتمعات أخرى، ومنها المجتمع الأمريكي الذي واجه بها خطابات الكراهية المتأصلة فيه منذ قرون. فقد كان غارقاً في العنصرية المتنوعة التي كان من أوضحها السخريةُ بأعراق «المهاجرين» وأديانهم ومذاهبهم. ومن ذلك السخريةُ باليهود، والإيرلنديين، والإيطاليين، واليونانيين، والبولنديين، و«الأتراك» الذين كان يعنى بهم «المهاجرون» من مواطني الدولة العثمانية، وكان المواطنون الأمريكيون من أصول إفريقية في أدنى سلَّم هذه القائمة.

(*) المصدر: جريدة الوطن، التاريخ ١٤٣١/٢/٦هـ.

لكن هذه العنصرية أخذت في الانحسار بفعل عوامل كثيرة. ومن أبرزها انفتاحُ المواطنين الأمريكيين من مختلف الانتماءات بعضهم على بعض في المدارس والجامعات وأماكن العمل.

لكن العامل الأهم ما تركتْه موجةُ الاحتجاجات المدنية للمطالبة بالحقوق الدستورية للمواطنين الأمريكيين من أصول إفريقية. وقد توّجت تلك الاحتجاجات بصدور قوانين تشرِّع لمساواة هؤلاء بالمواطنين الأمريكيين الآخرين في حقوق التصويت وما يتبعها من حقوق الترشُّح للمناصب الحكومية على المستويين المحلي والفيدرالي.

وانعكس هذا النجاح على المجتمع بصفة عامة، فصدرتْ قوانين أخرى ضد مظاهر الكراهية والتمييز كلها. فقد شرِّعت قوانين «تجرِّم» التعدي اللفظي أو التمييز في العمل أو في الأجور على أساس العرق، أو الجنس أو الدين أو غير ذلك من الفوارق. وأدت تلك التشريعات الصارمة، ضد «جرائم الكراهية»، إلى الحد من المجاهرة بهذه المظاهر البذيئة خوفاً من العقوبة، لكنها أدت، بمرور الوقت والإلزام القانوني بها، إلى تعزيز التحضُّر الذي يتمثل في امتناع الناس، طواعية، عن تحقير الآخرين، لا خوفاً من العقوبة فقط، بل انطلاقاً من تقديرهم لمشاعر مواطنيهم المختلفين عنهم بغض النظر عن ماهية الاختلاف.

ويمكن التمثيل على مستوى هذا التحضر ـ على الرغم من أوجه القصور الكثيرة ـ بردود الفعل الضخمة ضد تصريح السيناتور هاري ريد Harry Reid، زعيم الأغلبية الديموقراطية في مجلس الشيوخ، عن الرئيس أوباما، قبل أيام. فقد أورد كتابٌ عن السباق الانتخابي الأخير لرئاسة الولايات المتحدة تصريحاً لريد يقول فيه: إنه «يعتقد أن (الولايات المتحدة) جاهزة للقبول بمرشَّح رئاسي أسود، خاصة برجل أمريكي من أصول إفريقية، مثل أوباما، يتصف بأنه فاتح لون البشرة، ولا يتكلم بلهجة الزنوج». و «كان ريد مقتنعاً بأن عِرق أوباما الإفريقي سيكون عاملاً مساعداً لا ضاراً في سعيه للفوز بتسمية الحزب الديمقراطي له مرشَّحاً لرئاسة الولايات المتحدة الأمريكية» (واشنطن بوست، ١٠/١/٢٠١٠م).

وبعد أن ظهر هذا التصريح إلى العلن ضجت الولايات المتحدة استنكاراً لهذه التعبيرات غير السائغة. وذلك ما اضطر ريد للاعتذار للرئيس أوباما وللشعب الأمريكي قائلاً: «إني آسف أشد الأسف على اختياري غير الجيد للكلمات. وأنا أعتذر بشكل صادق عن إغضابي لأي أمريكي أو كل الأمريكيين، خاصة الأمريكيين ذوي الأصول

الإفريقية، بتصريحاتي غير الملائمة». كما اتصل بقادة الحقوق المدنية وأعضاء مجلس النواب الأمريكي من أصول إفريقية معتذراً.

ومع ذلك فقد استغل خصومه السياسيون من الحزب الجمهوري خاصة هذا التصريح لأغراضهم السياسية. إذ صرح المتحدث باسم اللجنة البرلمانية الجمهورية الوطنية قائلاً: «إلى الذين يأملون أن يعيشوا يوماً ما في وطن لا تعطى فيه أهميةٌ للون، يبدو أن هاري ريد يتخلف خطوات كثيرة خلفهم».

ويصور هذا التصريح الأخير نفاق الجمهوريين المعتاد؛ وهو ما يَشهد به تحذير روش ليمباو Rush Limbaugh، اليميني الذي يُنظر إليه على أنه زعيم الجمهوريين، في برنامجه الشهير للمحادثات المباشرة، من التبرع لضحايا الزلزال الذي ضرب عاصمة هاييتي الأسبوع الماضي، مدّعياً أن الرئيس أوباما سيستغل هذه التبرعات لأغراضه السياسية خاصة في إرضاء الأمريكيين من أصول إفريقية.

ولم يخف على الأمريكيين النَّفس العنصري في هذين التصريحين اللذين قوبلا باستنكار شديد.

ومن الشواهد الأخرى خطورة الكلام في الولايات المتحدة عن إسرائيل. إذ يفسَّر أي نقد لها بأنه «معاداة للسامية»، وهي جرم يعاقب عليه القانون. ومن الطبيعي أن تجريم «معاداة السامية» لم يكن ممكناً لو لم يكافح اليهود طوال العقود الماضية من أجل تصنيفها جرماً من جرائم الكراهية.

ولم يستطع المسلمون والعرب في الولايات المتحدة إنجاز خطوة قانونية مماثلة بسبب عدم سعيهم لاستخدام القانون بالطريقة نفسها. ومع هذا ينبغي ألاّ ننسى الضجة الكبرى التي نجمت عن وصف الرئيس السابق جورج بوش الحربَ التي كان ينوي شنها على ما أسماه بـ «الإرهاب» بأنها «حرب صليبية». وهو ما اضطره إلى الاعتذار العلني عن استخدامه هذا المصطلح المحمل بتاريخ مؤلم.

ومحصلة القول إن ترك الامتناع عن الإهانات العرقية والمذهبية لضمائر الناس لا يمكن أن يحدَّ من استخدام بعض مؤججي الكراهية لها في أذى الآخرين. لذلك لا بد من سن القوانين التي تجرِّم استخدامها خاصة أنها يمكن أن تتطور في بلداننا العربية والإسلامية لتكون أدوات لإذكاء الفتنة والتأسيس للفرقة بين أبناء الأمة الواحدة، بل الوطن الواحد.

القضاء والصحافة(*)

يُتَّهم الكتّاب والصحفيون الآن بالتدخل في أحكام القضاء والإساءة إلى سمعة المملكة في الخارج لمناقشتهم بعض الأحكام التي يرون أنها لا تحقق العدالة. وليست الحملة الجديدة إلاّ نسخة لحملات سابقة على هؤلاء بسبب تناولهم بعض القضايا الوطنية كالمناهج التعليمية، والتأويلات الدينية المتطرفة، ونقدهم لأداء هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، مثلاً.

ولم تذهب جهود الكتّاب والصحفيين السابقة هباء. فقد تحققت كثير من الإصلاحات في التعليم والخطاب الديني، ليس أقلها حذف التأويلات المتشددة التي تؤسس للعداء للآخرين.

وأجرت هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر كثيراً من الإصلاحات، وصارت الآن أكثر استجابة للنقد. ويشهد بهذا التغير ثناء المتحدثين باسمها على الصحافة السعودية الآن وإبداء حرصهم على إقامة علاقات طيبة معها وتثمين نقدها.

ومن أوضح الدلائل على ذلك إشارة الرئيس العام للهيئة الشيخ عبدالعزيز الحمين إلى «وجود علاقة حميمة تربط جهاز الهيئة مع مختلف الوسائل الإعلامية» («الوطن»، ١٤٣١/٣/١٠هـ).

ويمثل الهجمة الأخيرة ما أوردته الصحف عن الجلسة الأولى لـ«الملتقى الأول للقضاء» الذي عقد مؤخراً في الرياض. ومن ذلك قول الشيخ صالح الحصين، الذي وصف الصحفيين والكتّاب السعوديين بأنهم وطنيون، إن «هناك من يشوّه القضاء في المملكة، وإن من يكتبون في الخارج من كتّاب وصحف أجنبية، كتابات مسيئة عن السعودية يستقون معلوماتهم مما ينشر في صحافتنا».

ومطالبته بأن «يثق المواطن بقضائه، ويثق المجتمع بجهازه القضائي، وفي كفاءة القضاة وقدراتهم وأمانتهم».

ووجه بعض القضاة الذين حضروا الملتقى تعليقات وتساؤلات كثيرة «حول الإعلام وتناول القضايا المنظورة أمام القضاة، وانتقاد الأحكام القضائية في الصحف،

(*) **المصدر**: جريدة الوطن، التاريخ ١٤٣١/٣/١٨هـ.

مؤكدين رفضهم التام لمحاولات الإعلام التأثير في القضايا المنظورة أمام القضاة، وطالبوا بوضع حد لهذا التدخل السافر من الإعلام في شؤون القضاة، وأنه يؤثر حتماً على القضايا المنظورة».

وقال الشيخ الحصين إن «القضاء في العالم كله ليس دائماً يصل إلى الحل الصحيح، والقضاء في العالم فيه أخطاء كثيرة، مدللاً على ذلك بأحكام الإعدام التي صدرت بحق ١٢٠ أمريكياً في عهد الرئيس كارتر، ثم ظهرت أدلة جديدة برّأتهم من هذه المحكوميات. وقال: يجب ألاّ يسمح لأحد بانتقاد الأحكام القضائية، ولا التعرض لقضايا منظورة أمام لقضاء».

ومن الغريب الاحتجاج بالوضع في أمريكا لإيجاد الأعذار عن بعض الأحكام القضائية الخاطئة في بلادنا. وأعجب من ذلك ادعاء بعض المشاركين في الحملة بأن للقضاء في أمريكا حصانة مطلقة، وكأن ذلك يوجب حصانة مماثلة للقضاء في بلادنا.

وما دام أن هؤلاء الفضلاء يحتجون بالوضع في أمريكا فمن المناسب الإطلال على الوضع هناك حتى يتبين أن القضاء فيها لا يتمتع بمثل تلك الحصانة الموهومة. ومن الأمثلة الأخيرة على ذلك انتقاد الرئيس أوباما نفسه في خطبة «حالة الاتحاد» في ٢٠١٠/١/٢٧ حكمَ المحكمة العليا الذي نقض قانوناً سارياً طوال المائة عام الماضية بمنع التبرعات المالية غير المقيَّدة للمتنافسين في الانتخابات الأمريكية. وقال «إن ذلك الحكم سيفتح الأبواب لأصحاب المصالح الخاصة ـ ومنهم الشركات الأجنبية ـ للإنفاق بغير حدود في الانتخابات».

ولم يكن الرئيس أوباما الوحيد الذي أبدى معارضته لذلك الحكم، إذ وجد استطلاع للرأي أجرته صحيفة واشنطن بوست ومحطة آي بي سي أن ٨٠٪ من الأمريكيين يعارضونه، وأن ٦٥٪ منهم يعارضونه بـ «شدة».

ولا يقتصر الأمر على أمريكا؛ فهذا رئيس وزراء إيطاليا غريب الأطوار، برلوسكوني، يهاجم القضاء الإيطالي ويصفه بـ«العصابة الطالبانية» (الحياة، ٢٠١٠/٢/٢٨م).

وتخصص وسائل الإعلام الأمريكية كلها مراسلين لرصد أخبار المحاكم. وتنشر الصحف وتعرض النشرات الإخبارية الأمريكية يومياً أخباراً وتعليقات تتعلق بالقضايا التي تنظرها المحاكم.

ومن أشهر البرامج الإخبارية التي تستقصي كثيراً من القضايا المنظورة أمام القضاء، أو التي قضى فيها القضاء بأحكام خاطئة، برنامجُ «ستون دقيقة» في قناة سي بي إس، وبرنامج «٢٠/٢٠» في قناة آي بي سي، وكثيراً ما تُعاد المحاكمات بسبب ما يكشفه الإعلام الأمريكي من أدلة جديدة عن بعض القضايا.

بل إن بعض الكتّاب السعوديين تدخلوا في القضاء الأمريكي في الماضي القريب واتهموه بالتحيز ضد بعض مواطنينا الذين حوكموا هناك، واستنكروا الأحكام التي صدرت ضدهم.

وينبغي النظر إلى أحكام الإعدام الخاطئة الكثيرة التي أشار إليها الشيخ الحصين على أنها دليل على أن القضاة، في كل مكان، بشر يمكن أن يخطئوا. وما دام أن هذه الأخطاء حدثت في أحد الأنظمة القضائية الأكثر تنظيماً ودقة، فحدوث مثلها في الأنظمة القضائية الأقل تنظيماً ووضوحاً أكثر إمكاناً.

وما دام شيخنا الفاضل يدعو إلى أن يثق الناس بالقضاة فلنتأمل الطرق التي يسعى النظام القضائي الأمريكي من خلالها لاكتساب تلك الثقة.

فمما يبين تلك الرغبة عقدُ القضاة الأمريكيين المؤتمرات المتلاحقة للبحث عن أفضل الطرق التي يمكن أن تؤدي إلى ثقة الناس بالقضاء. ومن ذلك ما تنشره المجلات المتخصصة مثل مجلة «رابطة القضاة» Court Reviews التي أصدرت عدداً خاصاً في خريف ١٩٩٩ يضم الأبحاث التي ألقيت في أحد أهم المؤتمرات بعنوان «ثقة الناس واطمئنانهم إلى المحاكم».

إن التجاذب بين الإعلام والقضاء موجود في العالم كله. وينتج هذا التجاذب عن رغبة الصحافة في تلبية رغبة الناس في معرفة ما يحدث في المحاكم والكشف عن أوجه القصور في النظام القضائي. أما المحاكم فترغب في التمتع بشيء من الحصانة.

واللافت أن الشكوى من الإعلام في العالم المتقدم لا تتركز على «تدخله في ما لا يعنيه»، بل على تقصيره في إيراد الأخبار التي تكشف أوجه التقصير في أداء المسؤولين الحكوميين، ومنهم القضاة. وتقوم الصحافة الاستقصائية في الغرب، ومنها أمريكا، دائماً بالكشف عن كثير من الممارسات غير القانونية التي يرتكبها القضاة أنفسهم، بل وبعض ممارساتهم غير الأخلاقية.

ويُعد فضحُها لتحيزات القضاة البيض في الولايات الجنوبية قبل عقود ضد المواطنين الأمريكيين من أصول إفريقية من أشهر إسهاماتها التاريخية.

لذلك فالأولى إحسان الظن بالصحفيين والكتّاب السعوديين لأن دافعهم خدمة العدالة في المقام الأول، وهم يؤدون دور الرقيب الشعبي الذي يساعد القضاء على تحسين أدائه. وستنتهي هذه الحملة إلى ما انتهت إليه الحملات السابقة بعد أن تتضح الخدمة الجليلة التي أداها نقدهم لهذا الجهاز المهم..

هل نحن "سلفيون" حقاً؟!(*)

تعرَّف «السلفية» في مجالنا المحلِّي بأنها «فهم القرآن والسنة على فهم الصحابة والتابعين». وربما يعني هذا أن التيارات والمذاهب الإسلامية الأخرى تستبدل بهذا الفهم أفهامَها «المبتدعَة»، وهو ما يخرجها عن الفهم الصحيح للإسلام. لكن هذا التعريف ليس كافياً، لأن هذا ما تدّعيه التيارات والمذاهب الأخرى كلها.

ولفك هذا الإشكال تنبغي العودة إلى تاريخ لفظ «السلفية» نفسه لمعرفة السياق الذي نشأ فيه. لكن هذا ربما يكون مستحيلاً لعدم وجود معجم تاريخي للغة العربية يُعنى بالتتبع التاريخي للمفردات يمكن أن يكشف عن زمن نشأتها وتطورات استخداماتها.

وربما يعود منشأ مفهوم «السلفية» إلى الفترة المبكرة من تاريخ الإسلام التي شهدت جدلاً واسعاً، لأسباب سياسية في أول الأمر، تتصل ببعض القضايا العقدية الأساسية، كالقضاء والقدر، ومرتكب الكبيرة، وأسماء الله تعالى وصفاته، وغير ذلك.

وأمام غزارة تلك الأفكار وتنوّعها، التي زاد منها التأثيراتُ الفلسفية الأجنبية، اختار بعض علماء المسلمين القدماء التوقف عن الخوض في هذا النقاش، وأعلنوا أن التأويلات الحادثة لهذه القضايا تخرجها عن الفهم الأول الذي تمثله الأحاديث الشريفة التي رواها الصحابة عن النبي ﷺ عنها، وعن فهم الصحابة والتابعين التلقائي غير المعلِّل لها. وهذا ما جعلهم يتوقفون عن الخوض في هذه المسائل الغيبية، وأدانوا التيارات والمذاهب التي أخذت تؤوِّلها في ضوء المعارف الفلسفية الجديدة في تلك القرون المبكرة.

(*) **المصدر** : جريدة الوطن، التاريخ ١٦/٤/١٤٣١هـ.

ويعبِّر القولُ المشهور للإمام مالك، حين سُئِل عن مفهوم «استعلاء الله على عرشه»: «الاستواء معلوم، والكيف مجهول، والإيمان به واجب، والسؤال عنه بدعة» عن هذا الموقف الذي يؤمن بالغيبيات على الفهم التلقائي لألفاظ اللغة، ويرى الخوض في تأويلها تكلُّفاً.

ويمكن للمتأمل أن يرى صواب هذا الموقف، لأن الجدل في هذه القضايا لم يثمر إلاّ تمزيق المسلمين إلى فرق يكفّر بعضها بعضاً لأدنى خلاف فيها، ذلك أن كثيراً من ذلك الجدل لم يكن مؤسساً تأسيساً فلسفياً مطرداً، بقدر ما كان يقوم على استخدام جزئي لبعض الأفكار التي شاعت نتيجة للاضطرابات السياسية أو للترجمة الجزئية غير المبيّنة للفلسفة اليونانية نفسها.

لكن هذا المفهوم لـ «السلفية» صار، فيما بعد، عنواناً للتقليد. فقد انتقل من مجال الفقه. فتوقف الاجتهاد الفاعل في المذاهب كلها تقريباً عندما قاله مؤسسو تلك المذاهب وتلاميذهم المباشرون، ثم أصبحت الغاية هي الاقتصار على إيراد أقوال أولئك والاكتفاء بها أو «الاجتهاد» في الأطر المعرفية والعلمية التي وضعوها. وهذا ما أدى إلى تعظيم آرائهم وجعلِها حكَماً فيما يصح وما لا يصح من الآراء العقدية والفقهية على السواء، بل ربما اقتصر الأمر على الاستغناء بالاستشهاد بأقوالهم عن الاستشهاد بنصوص القرآن الكريم والسُنّة النبوية الشريفة. وبلغ التقليد المتذرِّع بـ «السلفية» مدى بعيداً في مجالنا المحلي. ويصوِّر هذا النصُّ التالي الوارد في واحد من أهم المراجع «السلفية» المحلية:

«ولا ينبغي لأحد من الناس العدول عن طريقة آل الشيخ، رحمة الله عليهم، ومخالفة ما استمروا عليه في أصول الدين؛ فإنه الصراط المستقيم، الذي مَن حاد عنه فقد سلك طريق أصحاب الجحيم. وكذلك في مسائل الأحكام والفتوى، لا ينبغي العدول عما استقاموا عليه، واستمرت عليه الفتوى منهم. فمن خالف في شيء من ذلك، واتخذ سبيلاً يخالف ما كان معلوماً عندهم، ومفتىً به عندهم، ومستقرة به الفتوى بينهم، فهو أهل للإنكار عليه والرد لقوله». (نقلاً عن الدكتور حمزة السالم، صحيفة الاقتصادية، ٢٠/٩/١٤٣٠هـ، مما نقله جامع الدرر السنية في الأجوبة النجدية ج ١٤، ص ص ٣٧٥ ـ ٣٧٦).

ولو اكتفى هذا النص بإيجاب أتباع ما تراه هذه المؤسسة في القضايا العقدية التي اشتهرت بها «السلفية» المحلية ـ كقضايا التوحيد ـ لكان ذلك مفهوماً.

لكن «السلفية» المحلية توسَّعت لتشمل التقيد بالاجتهادات الفقهية التي صدرت عن الفقهاء القدماء. وزادت على ذلك تعظيم الممارسات التقليدية حتى إن كانت تدخل في باب العادات والتقاليد، وصارت تنفر من الجديد حتى وإن لم يتعلق بالأمور العقدية أو الفقهية. وأدى بها ذلك إلى الاستخدام المفرط لقاعدة «سد الذرائع» التي تقوم في كثير من الأحيان على الخوف من الجديد لكونه جديداً، لا لأنه يمكن أن يؤدي إلى مخالفة فقهية أو عقدية.

بل أدى التقليد وتعظيم السابقين بـ«السلفية» المحلية إلى أن تتشابه مع المذاهب والتيارات الأخرى التي تنتقدها، فقد كادت أقوالهم تكون مقدسة، وصار من يقول بآراء مخالفة لهم عرضة لشتى أنواع الاتهام. وبذلت «السلفية» المحلية جهداً فائقاً لمنع نقد من يوصفون بـ«العلماء»، ويعبِّر عن ذلك الاستخدام المفرط لعبارة «لحوم العلماء مسمومة» في السنوات القليلة الماضية.

ويكاد بعض المنتمين إلى «السلفية» المحلية يرقون ببعض «العلماء» إلى مرتبة «المراجع» الغريبة على المذهب السُنّي، ويرون أن الحوار معهم لا يقصد منه إلاّ نزع مهابتهم والحط من منزلتهم بين الناس.

كما بَنت «السلفية» سدوداً بينها وبين الناس باستخدام وسائل ربما تصل إلى العنف ضد ما تراه ممارسات مخالفة. ويمكن التمثيل على هذه الممارسات العنيفة بما تقوم به بعض العناصر «السلفية» في الصومال الآن من تهديم الأضرحة، وهو ما يثير غضب كثير من الناس هناك. ولو اتبع هؤلاء سبيل اللين لكان يمكن أن يتخلى الناس طواعية عما ألفوه من ممارسات تدخل في باب الجهل.

إن أفضل ما تتميز به «السلفية» في مفهومها النقي صفاءُ التوحيد الذي يعني تحرير المسلم من الخوف من الناس، وتبيين أن العلاقة بين الله والمسلم مباشرة لا تمر بوسيط من وليٍّ أو إمام أو شيخ أو مرشد. وهذا المفهوم النقي لـ«السلفية» هو الملائم للمسلم المعاصر الذي يتشوّق إلى الحرية والفردية التي تجعله مسؤولاً عن نفسه.

لذلك كله فالأفضل أن يحرر مفهوم «السلفية» من التقليد الذي يقف حجر عثرة في سبيل التجديد والانطلاق والإبداع والاستفادة من منجزات الحضارة المعاصرة، ومن الشدة التي تسيء إليها وتصرف الناس عنها.

إن احترام السلف لا يتحقق بالوقوف عند آرائهم والاعتقاد أنها الوحيدة الصحيحة، لكنه يتحقق بالاقتداء بهم في المنهج.

وهو ما تبينه أقوالهم المشهورة مثل: «كل يؤخذ من قوله ويرد إلاّ صاحب هذا القبر»، و«نحن رجال وهم رجال».

التحالف مع "الشيطان" ضد المرأة!(*)

نشرت «الوطن» في (١٤٣١/٥/٣هـ) تقريراً عن «مؤتمر اتفاقيات المرأة الدولية وأثرها على العالم الإسلامي» الذي عقد في البحرين مؤخراً، وأشار التقرير إلى مطالبة بعض المشاركين فيه بالإعلان عن «وثيقة بديلة» للمرأة.

وشارك في المؤتمر «مركز باحثات لدراسات المرأة بالرياض»، بالإضافة إلى «عدد من رجال الدين، والباحثين والباحثات، والمختصين من الرجال والنساء من «ذوي التوجهات الإسلامية» من دول الخليج وعدد من الدول العربية».

ويلفت النظرَ الأسبابُ التي رفض المشاركون لأجلها تلك «الاتفاقيات الدولية». ومنها ما شار إليه الباحث المغربي في العلوم السياسية الدكتور مصطفى الخلفي من رفض الولايات المتحدة الأمريكية للتوقيع «على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التميز ضد المرأة المعروفة بـ«السيداوا» «لأن التشريع بحق الأسرة أمر سيادي، وليس إملاءات خارجية لانتهاكها مبدأ «سيادة الدولة الوطنية».

وما أشار إليه «القانوني الإماراتي» الدكتور سعيد حارب، من «أن التطبيق الشامل ـ دون التحفظ ـ لهذه الاتفاقيات، التي ألزمت بها بعض الدول العربية، التي وقعت عليها في وقت سابق، يخالف «السيادة القانونية المحلية» على حساب ما أطلق عليه «سيطرة السيادة الدولية»، موضحاً ضرورة «التوضيح القانوني» للجهات الرسمية العربية المعنية بالمرأة من «أن تطبيق النصوص القانونية الدولية في الدول الأعضاء، والذي يخالف أعراف المجتمع وتقاليده ربما يهدد مكونات المجتمع، ويدفعها إلى التقسيم الداخلي»، ومثّل بنموذج «إقرار فرنسا مؤخراً بمنع الحجاب في المؤسسات الرسمية باعتباره يخالف أعراف الدولة الفرنسية العلمانية».

(*) المصدر: جريدة الوطن، التاريخ ١٤٣١/٥/٨هـ.

ولم يشر التقرير إلى ما تضمنته الوثيقة البديلة، ولا المآخذ التي رآها المؤتمرون على «الاتفاقيات الدولية».

ومن هنا فأحد الأسباب المهمة لعدم قبول هذه «الاتفاقيات» هو مبدأ السيادة القانونية المحلية. وهو الذي مثَّل له الدكتور حارب باستخدام فرنسا له لمنع الحجاب فيها احتجاجاً بالمبادئ العلمانية.

ويمثل هذا التسويغ قبولاً بالموقف الفرنسي الرسمي ضد حرية المسلمات «الفرنسيات» في ارتداء الحجاب. ولا يقيم هذا الموقف «القانوني» وزناً لكون المواطنين المسلمين الفرنسيين جزءاً من الشعب الفرنسي، وكونهم شركاء في «السيادة الوطنية الفرنسية»، وأن أي قرار يُتخذ ضدهم إنما هو «خرق» لها.

كما أن هذا التسويغ يمثل نكوصاً عن الموقف المعهود للتيارات الإسلامية في العالم الإسلامي في شجب الموقف الرسمي الفرنسي. بل إنه يمثل تحالفاً فعلياً مع القوى المحافظة الفرنسية ضد المرأة، والمرأة المسلمة خاصة.

أما رفض الكونجرس الأمريكي التوقيع على تلك الاتفاقيات فسببه سيطرة الأغلبية الجمهورية في الدورة البرلمانية التي عرضت فيها. وتخضع هذه الأغلبية دائماً للقوى اليمينية المحافظة في المجتمع الأمريكي التي تعارض كثيراً من المضامين المهمة لحقوق الإنسان، والمرأة على وجه الخصوص.

ومن الأدلة الواضحة على تسلط هذه القوى اليمينية المحافظة، وعلى وقوفها ضد مصالح المواطنين الأمريكيين العاديين موقفها الأخير ضد مشروع الرئيس أوباما للتأمين الصحي، تعلُّلاً ببعض القضايا الخلافية عن المرأة. لقد اختارت هذه القوى الوقوف إلى جانب شركات التأمين الجشعة ضد الأمريكيين من ذوي الدخول المحدودة الذين لا يستطيعون دفع مبالغ التأمين الصحي العالية.

فيمثل الاستشهاد بمعارضة هذه القوى لهذه الاتفاقيات في المجتمع الأمريكي تحالفاً فعلياً آخر مع أكثر القوى تخلفاً في ذلك المجتمع. وهي قوى تعادي العرب والمسلمين من حيث المبدأ وتنتقص ثقافتهم ودينهم. ويمثل هذا التحالف معها تأييداً لها ضد خصومها الذين يقلّون عنها عداءً للثقافة العربية الإسلامية ولتطلعات العرب والمسلمين السياسية.

ولم يقف تحالف المشاركين في المؤتمر عند هذه القوى اليمينية المعادية لحقوق الإنسان في أمريكا وفرنسا، بل أوصى بعضهم بالتحالف مع أكثر القوى تخلفاً في العالم وأكثرها اعتداء على حقوق الإنسان، والمرأة خاصة. فقد أشار أحدهم إلى «أهمية عقد التحالفات مع المؤسسات والهيئات الدينية الأخرى كالفاتيكان مثلاً، وبعض المنظمات الغربية التي تتقاطع مصالحها مع الدول الإسلامية» في رفضها لبعض تلك النصوص الأممية، بهدف «عمل تكتل ولوبي ضاغط على الأمم المتحدة، من أجل تغيير بعض بنود الاتفاقيات المتعلقة بالمرأة، لحفظ كيان الأسرة».

وهذا التحالف أكثر التحالفات غرابة! أنسِيَ المشاركون في المؤتمر اتهام البابا بندكت السادس عشر للإسلام بعدم العقلانية، في خطابه الذي ألقاه في جامعة ألمانيا في ١٢ سبتمبر ٢٠٠٦؟ أنسوا غضب المسلمين الذي تفجر في العالم ضد تلك التصريحات؟! أيمكن نسيان تلك الاتهامات الفجة مقابل حشد تأييد الفاتيكان ضد «الاتفاقيات الدولية» التي تخص المرأة؟!

ثم ألا يقرأ هؤلاء الذين يسعون إلى التحالف مع الفاتيكان ما تزخر به وسائل الإعلام من الجرائم الجنسية البشعة التي ارتكبها عدد كبير من القساوسة ضد الأطفال في الكنائس؟ ألا يعرفون مدى الخزي الذي أصاب هذه المؤسسة التي تدعو أتباعها إلى التزام الفضيلة فيما يرتكب مسؤولوها كل ما يناقض الفضيلة؟ ألاّ يعرفون مدى الجهد الذي تبذله هذه المؤسسة للتستر على قساوستها المجرمين؟! أيمكن لأحد، بغض النظر عن انتمائه الديني، أن يقف في صف مؤسسة الفاتيكان، مهما كانت وجاهة القضية المعنية؟

وأشار تقرير «الوطن» إلى سيطرة بعض المصطلحات في المؤتمر، ومنها «المرجعية الإسلامية» و«السيادة الوطنية» و«التعاطف الشعبي»، على مساحة كبيرة من الحوار في المؤتمر، لكن الاحتجاج بهذه المفاهيم يظل فارغاً ما لم تقم على أسس قوية واضحة.

فأية «مرجعية إسلامية» يريد المؤتمرون الركون إليها؟ أهي التي تقوم وراء تحالف القوى المحافظة الشيعية والسُنّية في البحرين ضد قانون الأحوال الشخصية الإصلاحي الذي اقتُرح مؤخراً؟ أهي المرجعية التي يمثلها كتاب «حراسة الفضيلة» للشيخ بكر أبو زيد ـ رحمه الله ـ أم تلك التي يمثلها كتاب «تحرير المرأة في عصر الرسالة» للشيخ عبد الحليم أبو شقة، المناقض له في كثير من الآراء؟

إنه لا يمكن الاحتجاج بمبادئ مثل «السيادة الوطنية» و«الإجماع الشعبي» إلاّ حين

تقوم على إجماع نابع من إرادة شعبية حرة، لا على فرض تيار معين ما يراه على الآخرين.

كان يمكن أن يكون اعتراض المؤتمر على «الاتفاقيات الدولية الخاصة بالمرأة» مُقنعاً لو كانت أوضاع المرأة في منطقتنا أفضل مما هي عليه. لكن واقعها لا يسر؛ ذلك أنها تعاني من التسلط والحرمان من كثير من الحقوق غير القابلة للتنازل، ومن أهمها الاعتماد على الذات.

ألاّ يصح لنا ـ بعد ذلك كله ـ أن نقول: «قلْ لي مع مَنْ تتحالف أقلْ لك منْ أنت»؟!

ملحوظات على فتوى "الكاشيرات"(*)

الواقع أن أولئك الموظفات يعملن في أسواق مفتوحة لا يمكن فيها أن ينفرد الرجل بالمرأة، والغالب أن المتسوقين فيها: هم أفراد الأسرة جميعاً، بل الأغلب الأعمّ أن تكون المرأة هي المتسوق الرئيس.

أصدرت اللجنة الدائمة للإفتاء فتوى برقم (٢٤٩٣٧) وتاريخ ١٤٣١/١١/٢٣هـ، تقضي بأنه «لا يجوز للمرأة المسلمة أن تعمل في مكان فيه اختلاط بالرجال، والواجب البعد عن مجامع الرجال والبحث عن عمل مباح لا يعرضها لفتنة ولا للافتتان بها، وما ذكر في (الاستفتاء) يعرضها للفتنة ويفتتن بها الرجال فهو عمل محرم شرعاً وتوظيف الشركات لها في مثل هذه الأعمال تعاون معها على المحرم فهو محرم أيضاً».

وكانت هذه الفتوى جواباً عن استفتاء وجِّه إلى سماحة المفتي العام للمملكة الذي وجهه للجنة عن عمل بعض النساء السعوديات «محاسبات» في بعض الأسواق.

ولم تذكر اللجنة الموقرة اسم المستفتي؛ لكن نص الاستفتاء يوحي بأنه ربما صاغه أحد «المتحمسين» الذين دأبوا على «استدراج» علمائنا بصياغة استفتاءاتهم بطرق لا تدع للمفتي سبيلاً إلاّ أن يتبنى وجهة نظر المستفتي.

و«الاستدراج» واضح في صياغة الاستفتاء كما أوردته اللجنة؛ فقد صيغ بطريقة

(*) المصدر: جريدة الوطن، التاريخ ١٤٣١/١١/٢٧هـ.

تحكم بتساهل النساء اللاتي وظفتهن بعض الشركات ليعملن «محاسبات»: فهن «يخالطن» الرجال، ويحادثنهم، ويتماسسن معهم في حاليْ تسلمهن للمشتريات من المشترين وتسليمها لهم، ويتدربن مع الرجال، ويدربهن رجال، ويتعاملن مع رؤسائهن وزملائهن من الرجال.

وكان المنتظر ألاّ تؤدي صياغة الاستفتاء بهذه الطريقة غير البريئة إلى وقوع اللجنة الموقرة في حبائلها. فكان يجب عليها أن تتأكد من صحة توصيف المستفتي للواقع المستفتى عنه. إذ ربما لو اطلع الأعضاء الموقرون على الوضع كما هو لكانت فتواهم مختلفة، ولأجازوا أن تعمل المرأة في ذلك العمل حين يتأكدون أن الوضع لا ينطوي على المحاذير التي أوحى بها المستفتي.

لهذا كان على اللجنة الموقرة ألاّ تأخذ ما جاء به المستفتي في استفتائه أمراً مسلَّماً، وكان ينبغي أن ترسل من تثق به ليتأكد مما يجري فعلاً في تلك الأسواق. وكان المتوقع، من حيث المبدأ، أن تقدم اللجنة حسن الظن بأصحاب تلك المتاجر، وبالمشترين منها، وبالنساء اللاتي يعملن فيها. بل ربما كان عليها أن تؤنب المستفتي على جرأته في تصوير الواقع على غير ما هو عليه وتعظه، هو نفسه، بأن يتحلى بحسن الظن بالمسلمين.

والواضح أن الزمن الفاصل بين تاريخ تحويل سماحة المفتي للاستفتاء إلى اللجنة وتاريخ إصدارها للفتوى كان قصيراً، إذ لم يزد على خمسة أيام ـ كان يومان منها إجازة أسبوعية، وهي مدة لا تكفي لأن تتأكد اللجنة من الواقع الذي دعا المستفتي لطلب الفتوى، خاصة أن ذلك الواقع موجود في جدة والمنطقة الشرقية، بعيداً عن مقر إقامة أعضاء اللجنة.

فهناك، إذاً، ثلاث ملحوظات على الفتوى: عدم ذكر اسم المستفتي الذي ربما كان باعثُه على طلب الفتوى غرضاً أيديولوجياً، وصياغة الاستفتاء بطريقة «استدراجية» معروفة كان من نتائجها إصدار بعض الفتاوى المتشددة في السنوات القليلة الماضية، وقصر الزمن الفاصل بين تاريخ الاستفتاء وتاريخ الفتوى مما يوحي بعدم استقصاء اللجنة الموقرة للواقع الذي جاءت هذه الفتوى لبيان الحكم فيه.

أما الواقع فهو أن أولئك الموظفات يعملن في أسواق مفتوحة لا يمكن فيها أن ينفرد الرجل بالمرأة، والغالب أن المتسوقين فيها هم أفراد الأسرة جميعاً، بل الأغلب الأعمّ أن تكون المرأة هي المتسوق الرئيس. وتراقب تلك الأسواق بـ«كاميرات» ترصد

المتسوقين خشية السرقة أو التخريب. ويشمل ذلك مراقبة من تسوّل له نفسه التعدي على النساء، سواء تلك التي تعمل في موقع مهم مثل محاسبة الزبائن، أو غيرها. يضاف إلى ذلك أن مُلاّك هذه الأسواق يخشون من فشل تجربة توظيف المرأة فيها بسبب التخوف من اتهامها بوجود بعض المحاذير التي أشار إليها المستفتي المتحيِّز. ومن المؤكد أن هذا سيجعلهم أكثر حرصاً على اتخاذ أقوى الاحتياطات لمنع ما يمكن أن يؤثر على نجاح التجربة.

وربما كان المتوقع أن تشجع اللجنة الموقرة توفير فرص العمل للمرأة بصورة عامة، حتى في مثل هذا العمل إذا اتخذت الاحتياطات اللازمة، وذلك كي لا تقع فريسة للفراغ الذي يمكن أن يقودها إلى ما يخشى منه المتشكّكون. ويتمثل ذلك في أن بعضهن يمكن ـ نتيجة للفراغ ـ أن تقضي وقتها في التلهي بوسائل الاتصال الحديثة مما يحتمل أن يوقعها ضحية للمتلصصين والمبتزين. كما كان يمكن للجنة أن ترى في تمكين بعض النساء من العمل، حتى في مثل هذه الأعمال، إعفافاً لهن، وصوناً لكرامتهن، عن سؤال أقربائهن مساعدتهن مادياً، خاصة أن كثيراً من الأقرباء ربما يكونون غير قادرين على مساعدة قريباتهم مادياً لأنهم، هم أنفسهم، بحاجة للمساعدة.

والخشية أن تكون هذه الفتوى نابعة من الموقف التقليدي من المرأة التي ينظر إليها دائماً على أنها سببٌ محتمل للخطيئة. ومن الأمثلة على هذا الموقف ما كتبه الشيخ عبدالله المنيع بعنوان «حديث ذو شجون» (الرياض، ١٤٣١/١١/١١هـ)، وعرضته الزميلة الأستاذة حصة آل الشيخ (الوطن، ١٤٣١/١١/٢٢هـ). فقد روى الشيخ الفاضل عدداً من الاتصالات التي تشكو فيها بعض النساء من التصرفات الغريبة التي يرتكبها أزواجهن، ومن تلك الشكاوى المؤلمة التي روتها إحداهن للشيخ أنها عادت من عملها في أحد الأيام مبكرة عن الوقت المعتاد فوجدت زوجها في فراشها مع الخادمة. وقد أخذ الشيخ المنيع تلك الشكوى على أنها حقيقة وبنى نصيحته للمرأة المتصلة على ذلك. هذا مع أن الشكوى ربما لا تكون حقيقية، إذ ربما اختلقتها إحدى «المحتسبات» لتستدرج الشيخ إلى تحذير النساء وتخويفهن من العمل خارج المنزل.

وكان المتوقع، إن كانت قصة المرأة المتصلة صحيحة، أن يقف الشيخ في صفها وينصحها باللجوء إلى القضاء ليلقى ذلك الزوج الخاطئ جزاء انتهاكه حرمة زوجه وحرمة فراشها، وارتكابه جريمة كبرى توجب عقاباً شرعياً. لكن رد الشيخ صوَّرها بأنها هي المخطئة.

واللافت في فتوى اللجنة الموقرة وصيَّتُها للنساء بترك تلك الأعمال والتوكل على الله. وهذه وصية طيبة، لكن كثيراً من الشباب تركوا وظائفهم، في سنوات ماضية، بسبب قبولهم لمثل هذه النصيحة وظلوا عاطلين عن العمل سنين طويلة، وصاروا عالة على أقربائهم.

وتمثل هذه الفتوى تراجعاً واضحاً عن فتوى سابقة صادرة قبل أربعة عقود عن رئاسة الإفتاء تجيز للمرأة البيع والشراء في الأسواق. وربما يشير هذا التراجع إلى أثر «الصحوة» التي أدت إلى مزيد من التشدد الفقهي.

إن قيام المؤسسة الرسمية للإفتاء بالمهمات الكبرى التي أوكلها إليها خادم الحرمين الشريفين ـ حفظه الله ـ توجب عليها أن تبني فتاواها على الواقع، وتقدم حسن الظن بالمسلمين، وألاّ تكون ضحية لبعض «المحتسبين» الذين لا يتورعون عن تزييف الواقع لها إرضاء لنزعاتهم المتشددة. بل ربما كان أول واجباتها ـ في مجتمعنا خاصة ـ أن تحمي النساء اللاتي يسعين لإعفاف أنفسهن بالعمل الشريف من تسلط الفتاوى المتشددة التي عانين منها كثيراً في العقود الماضية القريبة.

نحن في عيون الآخرين(*)

إننا نغضب كثيراً حين يوجه بعض الغربيين بعض الملحوظات لبعض المظاهر في ثقافتنا، ونُعدّ هذا تدخلاً غير منصف، فكيف نجيز لأنفسنا، إذن، أن نتطاول على ثقافات الآخرين بالتنقص وقذف الاتهامات غير الموثقة من غير اعتبار لمعايير العدل والتفهُّم؟

تَحجب الألفةُ عن أعيننا كثيراً من نقائصنا، أما الآخرون فلا تحجبهم تلك الألفة فيسهل عليهم اكتشافها. وتتسبب النقائص التي تحجبها الألفة عنا في مشكلات كثيرة لمجتمعنا، لهذا ينبغي أن ننصت لملحوظات الآخرين عنا ولا يجابهها بالاتهامات المعهودة التي تصمها بالجهل أو الغرض.

ومن تلك الملحوظات قول البروفيسور ماوريتس بيرجر، الأستاذ في قسم الدراســات الإسلاميــة في جامعــة لايــدن الهولندية، في مقابلة نشرتها صحيفة الحياة (٧/١٢/٢٠١٠م)، حين سئل عن رأيه في «شيوخ السعودية»: «**أولاً** الأشخاص (من

(*) **المصدر** : جريدة الوطن، التاريخ ١٠/١/١٤٣٢هـ.

المشايخ السعوديين) الذين يتحدثون عن الخارج ولم يزوروا الخارج في حياتهم، ليست عندهم فكرة عن الموضوع، **ثانياً** هناك كثير من الشيوخ في المملكة (ينظرون إلى) الأحكام والتشريع بشكل عام، باعتبارها أشياء ثابتة، وليس فيها استثناءات، ولا يهتمون بظروف المسلمين، سواء تعلق الأمر بالمسلمين في النرويج أم السعودية، وسواء كان ذلك في القرن الثاني من الهجرة أم القرن الـ ١٦، وهناك علماء مسلمون في خارج السعودية، يقولون بأهمية مراعاة الظروف، ويؤمنون بوجود استثناءات، بناء على اختلاف الأوضاع، والأزمان، الشريعة ثابتة، لكن الأحكام يمكن أن تتغير».

ومن السهل التدليلُ على صحة هذا التشخيص. فمن الظواهر الواضحة في خطابنا الديني أن يتحدث بعض المشايخ باستهجان عن بعض الأوضاع في الغرب مع أنهم لم يعيشوا فيه، ولا يقرؤون بلغاته، ولا يتكلمونها، وهم يعتمدون في ذلك على مصادر ثانوية ناقصة يعمِّمها مؤدلجون تدفعهم تحيزاتهم إلى الانتقائية والحذف والتشويه لبعض المظاهر الاجتماعية والثقافية والفكرية في الغرب واتخاذ ذلك سلاحاً ضد من يعدُّونهم «خصوماً» محليِّين.

ويستأثر ما يقال عن وضع المرأة في الغرب بالنصيب الأوفى من هذه الاجتزاءات والاجتراءات. ومن أمثلتها الأخيرة قول الشيخ صالح الفوزان (الوطن، ١٤٣٢/١/٣هـ)، عن أوضاع المرأة في الغرب: «لكن في وقتنا الحاضر ثارت مجادلات حول هذه المواضيع تريد أن تتخلى المرأة عما رسمه الله لها لتنهج منهج المرأة الغربية التي أصبحت متعبة مبتذلة، لأنها تخلت عما يصونها ويحفظ لها كرامتها».

وهذا تعميم عن حال «المرأة الغربية» لا يقرّه المنهج العلمي الذي يقوم على الاستقصاء والدقة. وهو لا يعدو أن يكون اتهاماً مجانياً لثقافات لها معاييرها التي تختلف عن معاييرنا، وتصدر حواراتها عن هذا القضايا من منطلقات تختلف عن منطلقاتنا الثقافية.

إننا نغضب كثيراً حين يوجّه بعض الغربيين بعض الملحوظات لبعض المظاهر في ثقافتنا، ونُعدّ هذا تدخلاً غير منصف. فكيف نجيز لأنفسنا، إذن، أن نتطاول على ثقافات الآخرين بالنقص وقذف الاتهامات غير الموثقة من غير اعتبار لمعايير العدل والتفهُّم؟

ويمثل كلام الشيخ الفوزان نظرة فوقية للثقافات الأخرى وحطاً من شأنها، وربما يكون سبباً لنشر العداوات الثقافية بين الحضارات المختلفة، ويمكن أن يؤدي إلى مواقف

جدية تُدْخِل بلادنا وثقافتنا في جدل لا ينتهي، وربما يكون سبباً في مزيد من عداء العالم لنا.

أما الشق الثاني من ملاحظة البروفيسور الهولندي فيبرهن على صحته عدم قدرة المؤسسات الدينية في بلادنا على تقديم حلول مجدية لبعض قضايانا المجتمعية الحادثة. وهذا الأفق المسدود نتيجة حتمية لدوران التعليم الديني عندنا في حلقة مفرغة تسيطر عليها الأفكار القديمة والخوف من المغامرة بأعمال الفكر لإبداع حلول غير تقليدية لقضايانا الجديدة غير التقليدية.

ويمكن التمثيل على الأفق المسدود الذي قادنا إليه هذا التقليد بمشكلة واحدة وحسب. وهذه المشكلة معروفة، ولن أقول عنها جديدة، ويعاني منها أكثر المواطنين، وتتعلق بالموقف من قيادة المرأة للسيارة.

ولا يخفى أن الوضع الذي نحن فيه، في هذا الشأن، مختلف عن العالم كله. ويشهد بذلك أن ستاً وخمسين دولة مسلمة، مثلاً، يسمح فيها للمرأة بقيادة السيارة، ولم يتسبب ذلك، عموماً، في نبذ التعاليم الإسلامية أو اطّراح التقاليد الشرقية المحافظة.

وقد كُتب الكثير عن الخسائر المادية والمشكلات الإنسانية والأمنية والثقافية التي تنجم عن استقدامنا لأكثر من مليون سائق وإسكانهم في بيوتنا وائتمانهم على نسائنا بدلاً من السماح لهن بقيادة السيارات. ونحن جميعاً واقعون تحت رحمة هؤلاء «السائقين» الذين لا يجيد أكثرهم القيادة، ولا العناية بالسيارات التي يقودونها، ولا يأبهون لارتكاب المخالفات المرورية التي يعرفون أن كفلاءهم ملزمون بتسديدها.

ويعاني هؤلاء «السائقون» مثل ما نعاني نحن، فهم يعانون من كثافة العمل، ومرارة الانتظار في الحر والبرد، والتعرض اليومي للافتتان بالنساء(!)، وهضم الحقوق، ورداءة المسكن، وتطاول أبناء كفلائهم، إلى غير ذلك، بالإضافة إلى ما يعانونه من الشعور بالغربة، والتفكير بأسرهم التي تركوها في بلدانهم.

ومع أن هذه المشكلة تشغل بال المواطنين جميعاً إلاّ أن علماءنا ظلوا على مواقعهم التقليدية منها. وربما يوحي هذا بأن هؤلاء الأفاضل يعيشون في أبراج عاجية فلا يعانون مما يعانيه مواطنوهم، أو ربما لا يأبهون بما يعانيه المواطنون من مشكلات جراء هذا التقليد المزمن، أو ربما يحجمون عن مخالفة المألوف لحرصهم على رص الصفوف وراءهم وعدم الظهور بما يخالف الكبار منهم، أو الاتباع، لأن هذا التلاحم يوفر لهم

حماية ومكانة ربما يخسرونهما لو خرجوا على الصف (وهناك أمثلة كثيرة دفع فيها بعض الخارجين على التقليد ثمناً باهظاً، وظيفياً أو من سمعتهم).

ويغلب على الظن أن هؤلاء الفضلاء لا يتعرضون للمشكلات التي تنجم عن أخذ السائقين بخناق المواطنين. فهل يعانون، مثلنا، من سوء التعامل مع مكاتب الاستقدام التي لا تحسن اختيار السائقين، وتتأخر في إحضارهم، وتغالي في الرسوم التي تتقاضاها عن ذلك؟ وهل يعانون، مثلنا، من هروب السائقين فجأة وترك مهمة إيصال البنات أو الزوجات إلى مدارسهن أو كلياتهن أو أعمالهن على كفلائهم؟ وهل يعانون، مثلنا، من مغالاة مكاتب تأجير السائقين مقابل توفير سائقين لا يقلون سوءاً عن السائقين الهاربين؟ وهل يعانون، مثلنا، من التطواف المرهق على تلك المكاتب التي لا يهتم كثير منها بكرامة الإنسان؟ وهل يعانون، مثلنا، من الخسائر المالية الباهظة المتنوعة جراء ذلك كله وغيره مما يتسبب فيه السائقون المستقدمون؟

ربما يسأل أحد عن الفارق بين تعميم الشيخ الفوزان وملاحظة البروفيسور الهولندي. والفارق هو أن تعميم الشيخ الفاضل لا يقوم على دليل مقنع، أما ملاحظة البروفيسور فتشهد بصحتها أدلة كثيرة.

من المؤكد أن علماءنا سيغيرون بعض آرائهم واجتهاداتهم لو أنصتوا لما يقوله الملاحظون من خارج المؤسسات الدينية أو الملاحظون من خارج المملكة عن المشكلات الحادثة التي تتطلب حلولاً ملائمة. ويجب ألاّ يستهينوا بآراء الذين ينظرون إلينا من الخارج خاصة. فهم أقدر منا، أحياناً، على اكتشاف أوجه الخلل في ثقافتنا.

أهم معارك حمزة محمد السالم التنويرية

الخلط بين الفتوى والسياسة(*)

التأصيل الشرعي لمسألة ما ـ بحيث يمكن الحكم عليها ومن ثم إصدار الفتوى بشأنها ـ يكون بإدخالها تحت عموم دليل صريح مباشر من كتاب أو سُنّة، أو باستصحاب البراءة الأصلية (قاعدة المنع في العبادات والحل في المعاملات). فإن لم يكن هناك دليل صريح مباشر، فتُأصل المسألة باستنباط علّة الحكم من الدليل الصريح لتقوم العلّة مقام الدليل المباشر، وبعد تأصيل المسألة تصدر الفتوى بناء عليه، ولكن هذا لا يحدث دائماً؛ فالفتوى حكم اجتهادي تطبيقي يختلف باختلاف المعطيات، وتحكمها السياسات الشرعية التي من أجلها قد تخالف الفتوى الدليل الشرعي.

الفتاوى يُستأنس بها، ولكن لا يُستدل بها على الأحكام في مواطن الخلاف إلاّ إذا أمكن تجريدها من السياسات الشرعية التي لحقت بها في زمنها ومحلها. والعلماء الراسخون في العلم عادةً ما ينصّون على أصل المسألة إذا أرادوا الإفتاء بخلاف الأصل، والأمثلة في ذلك كثيرة؛ فحكم الفاروق عمر في مسألة وقوع الطلاق الثلاث في مجلس واحد هو فتوى دافعها السياسة الشرعية، وتخالف الأصل المستند على دليل صريح، ففي الصحيح أن عمر -رضي الله عنه- قال: «إن الناس قد استعجلوا في أمر قد كان لهم فيه أناة، فلو أمضيناه عليهم، فأمضاه عليهم»، انتهى بلفظ مسلم.

فالفاروق نص على أصل المسألة ثم أفتى بخلافه، سياسة منه -رضي الله عنه، ولعظم مكانة الفاروق، لم يجرؤ أحد من بعده أن يخالف الفتوى، فاشتهر إجماع أمة محمد ـ ﷺ ـ على هذه الفتوى لستة قرون. وعسر على الناس أمرهم ـ من أجل تحليل الزوجة ـ فظهر فقه الحيل، وازدهرت بضاعته، وسطع نجم شيوخه ـ شيوخ الحيل ـ حتى

(*) **المصدر**: جريدة الجزيرة، التاريخ ١٤٣١/٥/٢هـ.

تصدّى له شيخ الإسلام ابن تيمية، وأرجع المسألة إلى أصلها بعد أن زالت معطيات فتوى الفاروق. واتهم شيخ الإسلام بتحليل الزنا ولاقى في ذلك أصنافاً منوّعة من الأذى.

إن قوة المنطق عند شيخ الإسلام واستقلاليته الفكرية وعلمه اليقيني بأن الإسلام لا يخالف العقل هو الذي أمكنه من رؤية المسألة بوضوح، ومن ثم جعله يتجاوز إجماع الأمة لستة قرون، فمن أقواله في مثل ذلك، رحمة الله: «فمن المحال أن يحرم الشارع علينا أمراً نحن محتاجون إليه، ثم لا يبيحه إلاّ بحيلة لا فائدة فيها وإنما هي من جنس اللعب»، انتهى.

وقد يخالف العالم تأصيله للمسألة والذي يقتضي جوازها فيأتي بلفظ الكراهة لعدم وجود دليل التحريم، كقول الإمام مالك في باب الصرف عن الجلود: لو جُعلت ثمناً. وأحياناً قد ينص العالم على السبب الدافع وراء مخالفة التأصيل، كالشيخ محمد بن إبراهيم في أخذه بجريان الربا في الفلوس المعاصرة على أنه من باب الاحتياط، أو قد ينص العالم على أن التحريم هو من باب السياسة الشرعية لكي لا يتهاون الناس وإن لم يكن له أصل شرعي، كما قاله ابن عثيمين ـ رحمه الله ـ فيما اشتهر بين الناس بإلزام الحجاج والمعتمرين بتقديم دم فدية عند تركهم لنسك أو ارتكابهم لمحظور.

وصدق عليه السلام: «من يرد الله به خيراً يفقهه في الدين». إن مما سُكت عنه، أن كثيراً من المفاهيم الشرعية قد اختلطت فيها الفتاوى المستندة على معطيات سياسية مؤقتة مع تأصيلها الشرعي، والمؤمن التقي لا يجعل الفتاوى أصولاً إلاّ إذا كانت صادرة عنه ﷺ، وأما العلماء - رحمهم الله - فقد أعذروا إلى الله مخالفتهم الأصل والإفتاء بخلاف مقتضاه طالما أنهم بيّنوا أصل الحكم وحيثيات المخ.

أطعموا مطوّعكم لحم الدجاج(*)

(أطعموا مطوّعكم لحم الدجاج.. وزوّجوه البنت المغناج.. تدخلوا الجنة أفواجاً أفواجاً)..

هكذا كانت تروي أسطورة من أساطيرنا الشعبية عن مطوّع استغل جهل الناس ـ في قرية الدهر الواقعة ضمن نطاق دولة الثقافات ـ فأخذ يقرأ لهم ويحدّثهم بما طاب له

(*) المصدر: جريدة الجزيرة، التاريخ ١٤٣١/٥/٢٣هـ.

ولهم. فموافقة الناس على ما يحبون ويرغبون في سماعه ـ سواء بالتشديد أو التيسير ـ تُكسب الشيخ قاعدة جماهيرية عريضة. ومطوّع قرية الدهر هذا كان سمحاً مُيسراً على الناس طالما أن هذا التيسير تارة والتشديد تارة أخرى يُسهّل تدفّق لحم الدجاج إلى معدته ولا يتعارض مع فقدانه لنفوذ أو كشف لحقيقة عدم وجوب إطعام مطوّع القرية للحم الدجاج وتزويجه البنت المغناج.

هذه الأسطورة على ما فيها من طرافة وتندّر بعقول البسطاء، إلاّ أن جوهر الحكمة منها كان وما زال يتكرر في جميع الأديان والمذاهب والشعوب والبلاد والأزمنة بلا استثناء مهما ارتقى المجتمع الفكري أو انحدر، طالما كانت هناك اتكالية فكرية لفئة من المجتمع على أخرى، وصاحَبَ ذلك ضربُ حجاب فكري ـ ديني أو ثقافي أو سياسي ـ على عقول الناس فتتعطل، ويصبحون بإذن الله قطيعاً سعيداً غافلاً لا يعلم إلى أين يُساق، أإلى المرعى أم إلى المجزرة.

لم تكن قرية الدهر تخلوا من صفوة أذكياء فُطناء يدركون خلط مطوّعهم وخرطه وضعف إدراكه وقلة فهمه للأمور، ولكن بعضهم كان مستنفعاً من هذا المطوّع وخرطه، كتاجر الدجاج ومأذون الأنكحة. وأما بعضهم الآخر فقد كان جباناً ضعيفاً يخشى مواجهة العامة. فالعامة في تلك القرية تنقسم إلى أقسام ثلاثة، تابع وتبيع ومتبع.

فالتابع، وهم الأغلبية، هو من لم يهتم بالأمر ولم يدركه. فهو إما مشغول بتوافه الأمور كصراع الديكة ومسابقة الحمام، وإما بتحصيل قوته وقوت عياله، وإما أنه لم يدرك خطورة خرط هذا المطوّع واستنزافه لموارد القرية وأموال الفقراء، وإما أن يكون مشغولاً بقضية أخرى. فالتابع على اختلاف المسببات التي جعلت منه تابعاً في مسألة هذا المطوّع هو فرد مسالم من أفراد القطيع لا يحفز القطيع على الإسراع، ولا يثبط بهم، ولا يتدخّل بين النزاعات التي تنشب بين أفراد القطيع.

وأما المتبع فهو «مطيويع» تلميذ لمطوّع هذه القرية. يتعلم أصول علوم «أطعموا مطوّعكم لحم الدجاج» ويكتسب مهارات الخرط والخريط، وهو عادةً لا يتورط في النزاعات بين أفراد القطيع لأنه يدركُ بعضاً من خرط مطوّع القرية وجهله، ولم يتأهل بعد للطواعة، وإن كان يحفز القطيع على الطاعة العمياء لمطوّع القرية.

وأما التبيع فهو من لا يدرك شيئاً ولا يعقل منطقاً ولا يُحسن فهماً ثم تراه وقد تولى كبر التأليب ضد من يخالف مطوع القرية.

وعودة إلى الأسطورة الشعبية التي تابعت القصة فقالت: وعلى غير ميعاد، مر بالقرية شخص له علم بكتاب الله وسُنّة نبيه فاستنكر على الشيخ قراءته هذه، فتصدى له الأتبعة (جمع تبيع)، فقالوا: كيف تخطّئ مطوّعنا، وتزعم أن «أطعموا مطوّعكم لحم الدجاج وزوجوّه البنت المغناج تدخلوا الجنة أفواجاً أفواجاً» ليست من القرآن، وأنت لا تجيد القراءات العشر كلها، ولا تحفظ أسانيد إجازات قراءة القرآن، ولم نعلم لك إمامة ولا مطوعة؟

إن مما سكت عنه أن من اشتمل عباءة الدين قد يصبح وهو يُحدث الناس بما لا يفهمون، ويخبرهم بما لا يعقلون، فعندها يُردد الناس ـ إذ لم يفهموا ولم يعقلوا خرط مطوعهم: لم نرَ مثل مطوّعنا هذا، أعمق فقهاً وأغزر علماً وأوسع إدراكاً وأدق فهماً.

فعظّم الله أجر أهل هذه القرية في عقولهم ودجاجهم وبناتهم.

الانغلاق الفكري وزوال الأيديولوجيات(*)

عبودية المجتمع لأفراد منه ـ سواء أكانوا أحياء أم سدنة الأموات ـ هي أكثر ما يميز المجتمعات المتخلفة التي يكثر فيها ظلم بعض أفراده لبعض. والعبودية الحقيقية الكاملة هي عبودية الروح والفكر والعقل، لا عبودية الفعل والتصرف. ولذا فهذا النوع من الاستعباد لا يمكن أن يكون سياسياً ولا اجتماعياً. فالقهر السياسي أو الاجتماعي لا يعدو إلاّ أن يكون استعباداً للمظاهر الخارجية لأفراد المجتمع سواء أكان بقوة النظام أو بقوة العرف. عبودية الإنسان للإنسان الكاملة هي استسلام عقل العبد وفكره لسيده، وهذه حالة لا يُتخيل تصور وقوعها إلاّ إذا تلبست بلباس العقائد الأيديولوجيا.

ميول الإنسان إلى التعلق بالمحسوس الملموس لإضفاء الطمأنينة الروحية لإزالة الخوف من عالم الغيب المجهول هو الدافع وراء تعلقه برموز تمثل هذه العقائد الأيديولوجية، فيُسلّم لها عقله وفكره. هذا الاستسلام الفكري والعقلي هو عبودية محضة قد يمنحها مجتمع ما لشخص حقيقي أو اعتباري ـ كمنظمة أو مؤسسة ـ تحت أنواع منوّعة من التأويلات والمسميات. كل مجتمع يزعم أن له خاصية تجعل منه مختلفاً عن المجتمعات الأخرى، وأنه على حق وأن الآخرين على باطل. ولو تأملت هذه

(*) المصدر: جريدة الجزيرة، التاريخ ١٤٣١/٦/٧هـ.

المجتمعات في حالها لتبين لها أنها وإن اختلفت ظاهرياً وصورياً، فإن الجامع الذي يجمع بينها جميعاً بلا استثناء هو التخلف الفكري والحضاري. وهذه نتيجة منطقية حتمية لا مناص منها عندما تُختزل أفكار وعقول مجتمع بأكمله في شخص أو مجموعة أشخاص سواء أكانوا أمواتاً أم أحياء لبسوا لباس الأموات. ومعنى ما مضى شاهده في قوله تعالى: ﴿ ٱتَّخَذُوٓاْ أَحۡبَارَهُمۡ وَرُهۡبَٰنَهُمۡ أَرۡبَابٗا مِّن دُونِ ٱللَّهِ ﴾ (التوبة: ٣١). لذا فمحاربة هذا النوع من العبودية هو أصل دعوة الرسل جميعاً، عليهم الصلاة والسلام.

عبر التاريخ وتحت مظلة الأيديولوجيات، تكوّنت مذاهب متعددة وفرق متنوعة انبثقت عنها مؤسسات أو تنظيمات أو هيئات يجمع بينها على اختلافها وعدائها لبعضها البعض مبدأ إبعاد كل مخالف وتقريب كل موافق. هذا المبدأ وإن بدا لقصير النظر أنه ضمان لاستمرارية المؤسسة أو المنظمة في فرض نفوذها واعتقاداتها على مجتمعاتها، إلاّ أن العقل ـ مؤيد بشواهد التاريخ ـ يثبت بأن هذا المبدأ كان وما يزال سوسة نخر تنخر قواعد المنظمة، ومعول هدم يهدم أركانها. فالموافق هو سم زعاف يمنع تجدد الخلايا فيقتل المنظمة بهدوء وسلاسة، بينما المخالف هو الحمى التي تقاوم الأمراض وتحدد الخلايا، فتحيا بذلك المنظمة.

لو تأملنا التاريخ عبر دهوره أينما كانت أرضه لوجدنا أن أي مؤسسة عقائدية سواء أكانت على حق أم على باطل تقوم عادةً على يد رجل عظيم يكمن سر عظمته في تحرر فكره ظاهراً وباطناً، سراً وعلانية من قيود أفكار قومه ومن أغلال عاداتهم وأعرافهم، ويمضي الزمان ويذهب العظيم ويأتي الأوفياء له، حَمَلَةُ فكره من بعده، فيتجمدون فكرياً بحجة قدسية النصوص، فيُبعدون عنهم من أجل ذلك كل من خالفهم ولو كان عبقرياً محباً مشفقاً، ويستبدلونه بالموافق ولو كان أصماً أبكماً بليداً، وتلجأ المنظمة خلال فترة اكتمال نفوذها وهيمنتها إلى تسليط سيف الأيديولوجيا على رقاب المجتمع من أجل إرهاب المخالف، فتخلو المنظمة تدريجياً من المفكرين الأحرار، فتضعف بذلك قدرتها على إدراك الأمور واللحاق بالمتغيرات، فيتعداها الزمان ويملّها المكان حتى تصل إلى خط لا رجعة معه، فتصبح خبراً يروى ومثلاً يُتلى، ثم سرعان ما تنسى في طيات التاريخ.

إن مما سُكِتَ عنه أن ما مضى رواية معروفة وقصة مألوفة لا جديد فيها، وما هي إلاّ ذكرى للمحبِ الواله وللعاشق المتيم ﴿ وَذَكِّرۡ فَإِنَّ ٱلذِّكۡرَىٰ تَنفَعُ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ ﴾ (الذاريات: ٥٥).

فقه الاحتياط وأثره في ثقافة المجتمع(*)

في الجامعة وأمام شباب سعوديين صغار في العمر كهول في الأدب، أقف يومياً سويعات هي من أجمل لحظات العمر، أتذوّق روعة رؤية جمال المستقبل وأمل البلاد ووعد الوطن.. وأستنشق في ذلك كله نسيم الحياة.. وساءلتني نفسي يوماً: أصحيح أن ما أراه أمامي ما هم إلاّ وحوش مقيدة لو حُل قيدها لأفسدت البلاد والعباد.. خاطر مفزع أتاني بعد نقاش حول ما ستلاقيه المرأة السعودية ـ كما زعموا ـ من أذى وتحرُّش من الشباب السعودي إن هي تجرأت وساقت سيارتها في حال صدور أمر حكومي يسمح بذلك.

هذه النظرة الظالمة الجائرة التي تعتقد أن شبابنا هم أحط الشباب العربي ثقافة ما جاءت إلاّ بسبب فقه الاحتياط الذي حرَّم سياقة المرأة من باب سد الذرائع.. فكان من آثاره الجانبية أن المجتمع صوَّر المرأة التي تسوق أو تخرج إلى الشارع.. وكأنها امرأة متمردة خارجة عن الأدب والانضباط، فانقلبت مفاهيم المروءة والشهامة إلى إيذاء المرأة ومضايقتها بدلاً من حمايتها والانتصار لها.

وسياقة المرأة للسيارة ـ على أهميتها ـ ليست قضيتي، وفرض كفاية القيام بها قد كفاني به غيري.. وما أتيت بها هنا إلاّ مقدمة لقراءة تحليلية في الآثار الاجتماعية الجانبية لفقه الاحتياط الذي يغلو في التشديد في مسألة، فينتج عن هذا التشديد أمور أخرى، هي أعظم أهمية، وأكبر خطراً لم يدركها المحتاط فقهياً ولم يحط بها علماً.. وجامع ذلك قول عائشة ـ رضي الله عنها ـ لمعاذة: «أحرورية أنت».. فمعاذة قدَّمت العقل على النقل.. فأرادت أن تقضي صلاتها احتياطاً بعد طهرها.. معلَّلة ذلك بأن الصلاة أهم من الصيام فمن باب أولى أن تُقضى.. فلو تشددت معاذة فقضت.. لما وقفت عند ذلك.. بل لألحقت هذا الاحتياط بغيرها من بنات جنسها.. فألزمتهن بذلك، فأضاعت أوقاتهن وبيوتهن وأبناءهن.. ثم لتعبن كلهن.. ولتركن الصلاة كلها جملة وتفصيلاً.

الخطاب الديني له أثر مباشر.. وأثر غير مباشر على المجتمع المتدين.. فتركيز فقه الاحتياط على أمور معينة يُحدث أثراً مباشراً على هذه الأمور كما أراد لها فقه الاحتياط.. ولكن الأثر غير المباشر الذي لم يقصده فقه الاحتياط لكنه يقع.. هو أن المجتمع الذي

(*) المصدر: جريدة الجزيرة، التاريخ ١٤/٦/١٤٣١هـ.

يرتكز على الثقافة الدينية، سيهمل الأمور الأخرى التي لم يتطرق إليها الخطاب الديني، فالمسكوت عنه من المباحات.. وما سكت عنه الخطاب الديني ـ المشغل نفسه والمجتمع في فقه الاحتياط ـ عادةً ما يكون أهم وأخطر.. وهذا يشرح جانباً من اللامبالاة في نظافة الأماكن العامة.. وفي الحرص عليها.. وفي قلة العمل التطوعي.. وحتى في كثرة المخالفات المرورية.. وهضم حقوق الآخرين في الأولوية في الطرقات والمواقف.. وغير ذلك كثير.

﴿ تِلْكَ أُمَّةٌ قَدْ خَلَتْ لَهَا مَا كَسَبَتْ وَلَكُم مَّا كَسَبْتُمْ ﴾.. لذا فإنه من الظلم وقصر النظر الحديث فيما لا نفع منه والتهجم على فتاوى الأمس التي قامت على فقه الاحتياط.. فقد كانت فتاوى زمانها لا يُصلح البلاد والعباد إلاّ هي، لكنه من الخطأ الإصرار عليها.. فهناك فرق بين فتاوى الحروب والفتن وقيادة الأزمات.. وبين فترات التنمية والاستقرار والبناء.. فقائد الحرب لا يصلح لقيادة السلم.. وشاهده خسارة البطل القومي والقائد المجرب ونستون تشرشل في الانتخابات البريطانية بعد نهاية الحرب العالمية الثانية.

إن مما سكت عنه أن الإصرار على اصطحاب فتاوى فقه الاحتياط بعد أن تعداها الزمان وملَّها المكان.. ما هو إلاّ تقليد محض من بسطاء لا يُحسنون إلاّ التقليد، فمن باب أولى أن يقصر إدراكهم عن الآثار الجانبية السلبية لفقه الاحتياط على المجتمع والدولة.

أسلفية وباطنية؟(*)

سواء أتلبست بلباس الدين أو لباس السياسة، فإن أي أيديولوجيا تُظهر للعامة ما لا يُبطن خواصها فهي أيديولوجيا باطنية تخشى النور وتحتمي بالظلام، ومهما اختلفت فرق الباطنية في أصولها ومعتقداتها وأهدافها فإن حجتها في التكتيم والسرية هي حجة واحدة، تتلخص في أن هناك علماً للعامة وآخر للخاصة، وهناك علم لدني لخاصة الخاصة. والجامع الذي يجمع بين فرق الباطنية على اختلافها هو إما ضعف الحجة، وإما الفساد، ويغذي ذلك كلّه قصر الإدراك أو بلادة الفكر أو خليط من ذلك. ومن كان ذلك حاله، فإن سلاحه الفعّال هو جهل الناس. لذا فالباطنيون على اختلاف مشاربهم وأزمانهم يبذلون جهدهم للحفاظ على ديمومة الجهل في مجتمعاتهم، ويعملون على تنميته، وذلك عن

(*) المصدر: جريدة الجزيرة، التاريخ ١٤٣١/٦/٢٨هـ.

طريق قمع الفكر ومنع التعبير وتأليب الناس على المخالف وإشغالهم في التفاهات والسخافات.

في بلادي بوادر نهضة إصلاحية شاملة، ترمي فيما ترمي إليه إلى تفجير مكامن الإبداع الفكري عند المواطن السعودي ـ الأسير فكرياً ـ عن طريق تحريره من أغلال التقليد ومن رق التبعية الفكرية للغير، التي ولد ونشأ عليها فاعتادها، فتبلدت قدرته على التفكير عندها لا يتعداها. فانعكست آثار هذا التبلد الفكري على البلاد، فجمدتها سياسياً ودينياً واقتصادياً واجتماعياً لعقود خلت.

تتنادى أصوات مشفقة هنا ومقلّدة هناك، تحثّ وتدعو إلى إحياء الكهنوتية في المدرسة السلفية. فهي تطالب الناس بعدم التفكر في الكتاب والسنّة. وتناشدهم بأن يجعلوا الجهل ديانة لهم يتقربون بها إلى الله. وتنصحهم بأن يقصروا إفهامهم وعلومهم الدينية على برنامج «نور على الدرب». ومن العجب العجاب بكاء ذلك الواعظ التقي وتمتمة ذلك المقلد البليد بالبراءة من آخر الزمان، وما درى هؤلاء سواء محتسبهم أم مرتزقهم أنهم هم الذين يدعون إلى هدم الدين، وإلى إظهار المدرسة السلفية كمدرسة متهالكة الأركان، منتكسة المنطق، معدومة الحجة، باتت وكأنها تخشى أن يعرف الناس عُجرها وبُجرها.

ومما يدل على بساطة الناس عندنا أنه ما أن ينادي منادٍ بالتحذير من مخالفة الفتاوى المشهورة والطرق المعروفة حتى يهز البسطاء عندنا رؤوسهم بالرضا والقبول، ويرددون صدقت وأصبت. فلا والله ما صدق وما أصاب وما يدرينا إذن أننا على باطل وغيرنا من المذاهب والطرق على حق؟ فكل ينادي بما نادى به منادينا، أن قدسوا علماءكم فهم من يعلم ما لا تعلمون ويفهم ما لا تفهمون.

المدرسة السلفية لا مكان فيها للتُقية والباطنية، فهي دعوة قوية الحجة، نقية من الشوائب، واضحة المعالم ليس لديها ما تخفيه عن الناس، وليس فيها علم ظاهر وآخر باطن، ولا قدسية لرأي بشر فيها كائناً من كان ما عدا رسول الله ـ ﷺ ـ ﴿وَمَا يَنطِقُ عَنِ ٱلْهَوَىٰٓ ۝٣ إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْىٌ يُوحَىٰ﴾ (النجم: ٣-٤)، فأهلاً وسهلاً بالمخالف، فنحن لا نخاف من المناظرات ولا نخشى من الاختلاف «فهو السبيل للتنوع والإبداع. وليس هناك من ضرر أبلغ على الفكر من ضرر حصر النقاش في المتفق عليه. فيجب أن نستثير خلافنا، فالخلاف يذكي همم البحث والاستقصاء لدعم الحجج، وهنا يحدث التعلم الذاتي. فمن

يمارس ذلك يجادل نفسه من دون أن يستشعره». من أدبيات محمد المهنا أن مما سكت عنه أن إظهار الخلاف الشرعي والاعتراض على الفتوى من عامة الناس قد ثبت إقراره في عهد الخلافة الراشدة في مواضع مشهورة كثيرة، ولكن السياسيين منذ عهد الأمويين ومن جاء من بعدهم هم من روّجوا لقدسية آراء العلماء وحذّروا من إظهار الخلاف وما ذاك إلاّ ليعتاد الناس على البلادة الفكرية بالتسليم المطلق، فتستساغ عقلاً وتُقبل فطرة ديكتاتورية الحكم.

في تدليس الفقهاء(*)

- ١ -

التدليس عند أهل الحديث ليس كذباً مستقبحاً بل حيلة مقبولة إصلاحاً عند المحدثين، يلجأ إليها المحدث عند اعتقاده بصحة الحديث المنقول عن طريق من هو ثقة عنده في نفسه عموماً أو ثقة فقط في حديث بعينه، ولكنه ليس بثقة عند جمهور المحدثين أو ليس على شرطه. فإذا حدث هذا «الشيخ المشبوه» بحديث لمحدث يثق به وأراد المحدث إدراج الحديث في مسنده أو في صحيحه، يقوم المحدث بإسقاط اسم «الشيخ المشبوه» من السند ولا يصرِّح بسماعه منه بل بالتعنين عن الشخص الذي بعده في السند، أي بِعن فلان أو قال فلان، فيحتمل السماع منه مباشرة أو عن طريق شخص أو أشخاص لم تُذكر أسماؤهم. وعادة ما يلجأ المحدِّث إلى هذا إذا علِم بأن إيراد اسم «الشيخ المشبوه» ضمن السند سيتسبب برد الحديث جملة وتفصيلاً أو تصنيف الحديث ضمن الضعيف.

وللتمثيل على ذلك، فإن هذا ما جعل بعض المحدثين والفقهاء (كابن حزم) يضعفون حديث النهي عن المعازف الوارد في صحيح البخاري، لأن شيخ المحدثين وإمام الفقهاء أبو عبدالله البخاري - رحمه الله - أورد حديث النهي عن المعازف بصيغة التدليس فلم يصرِّح - رحمه الله - بالسماع من الثقة هشام بن عمار، بل أورده بصيغة «قال هشام بن عمار»، رغم أن هشام بن عمار هو شيخ البخاري ونقل عنه البخاري تصريحاً بالسماع ستة أو سبعة أحاديث على ما أذكر، فأنا أكتب من ذاكرتي وأنا على سفر لمسألة بحثتها قبل عشرين عاماً تقريباً.

(*) المصدر : جريدة الجزيرة، ١٤٣١/٧/٢٧هـ.

فعلى قواعد أهل الحديث، حديث المعازف في البخاري حديث معنعن، أو معلق (أي غير موصول السند) لا تقوم به حجة تحريم أو تحليل بل قد يُحتج به في فضائل الأعمال، فالبخاري لا يخفى عليه الفرق بين قال وبين سمعت أو حدثنا. ومن حجج هؤلاء المضعفين لحديث المعازف أن الله لا يحرِّم شيئاً ويجعله من الكبائر العظام ثم لا يثبت إلا بحديث يتيم مُتقوّل في صحته. فإن لازم هذا أنه -عليه السلام- لم يبين لنا الدين والحلال والحرام، ولم يتركنا على المحجة البيضاء؛ فكيف يكون هناك أمر مشهور بين الناس قديماً وحديثاً كالغناء والمعازف فيُحرّم تحريم الزنا ولا يجد المسلمون حكمه إلا في حديث مُتقوّل في صحته! ومن حججهم أن البخاري لم يكرِّر الحديث كعادته أو يصل سنده في أبواب أخرى مناسبة، كالأدب واللباس. ومن حججهم أن ليس كل ما ورد في الحديث من الحِر (أي الفرج) والحرير حرام على إطلاقه، فجماع الزوجة والسرية من استحلال الفرج، وسعد بن أبي وقاص استحل الحرير لحكة فيه بإذن الرسول -عليه السلام- له ولغيره من الصحابة.

ومن حججهم أن أحاديث تحريم الغناء قد كثُر وضعها من الوضاعين لما رأوه من فساد المغنين والمغنيات وما يصاحبه من لواط وزنا آنذاك. ومن حججهم أن القول المنسوب لابن مسعود في تفسير قوله تعالى ﴿ وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَشۡتَرِي لَهۡوَ ٱلۡحَدِيثِ لِيُضِلَّ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ بِغَيۡرِ عِلۡمٍ وَيَتَّخِذَهَا هُزُوًا ﴾ (لقمان: ٦) لا يثبت سنداً ولا معنى لأنه غير مناسب لسياق الآيات بل هو محشور حشراً، وأما سنداً فعلى افتراض ثبوته، وليس بثابت، فقول الصحابي ليس بحجة ما لم ينقل إجماع الصحابة عليه أو تقريرهم له.

وعلى أي حال فكل هذا استطراد قد جاء عفواً، فكل هذه الحجج مردود عليها من المخالفين، ولكن شاهدي هنا هو التمهيد للحديث عن تدليس الفقهاء قياساً على تدليس المحدثين. لذا فمن المناسب هنا إيراد الشاهد من رد ابن حجر العسقلاني (في تغليق التعليق على أحاديث الصحيح) على من طعن في صحة سند حديث المعازف. فقد كان من أقوى حججه العقلية -رحمه الله- أن الإمام البخاري لم يكن مدلساً ولم يشتهر بذلك، على الرغم من أن التدليس لا يقدح في شخص المحدث نفسه ولكن في صحة الحديث فقط إذا عنعن المحدث أو قوقل (أي نقل الحديث بصيغة قال). وكنت ممن يؤمن بهذا التخريج العقلي لوقار وعظم أبي عبدالله في نفسي حتى تبيّن لي كثرة تدليس الفقهاء على اختلاف مراتبهم وفضلهم وورعهم في مسائل التحريم من باب الاحتياط، فهم يتوسعون فيحرمون ما لا يثبت تحريمه من أجل سياسة شرعية استحسنوها بعقولهم، وسيكون لنا فيما سُكت عنه في ذلك أحاديث ذات شجون.

في تدليس الفقهاء(*)

- ٢ -

التدليس مصطلح متعارف عند المحدثين لا يعيب صاحبه ولا يطعن فيه غالباً، وكذا تأثر الفتوى وتحريفها بمفهوم سد الذرائع والمصلحة والسياسة الشرعية عند الفقهاء لا يعيب صاحبها ولا يطعن فيه غالباً. والجامع بين المحدث والفقيه في التدليس أو تحريف الفتوى هو الاجتهاد العقلي المحض؛ لذا فلا مُشاحة أن نسحب وصف التدليس على الفقهاء، وبالعكس - أي أن نسحب مفهوم سد الذرائع والمصلحة الراجحة والسياسة الشرعية على المحدثين في حال تدليسهم في الأسانيد.

أمانة الفقيه ورغبته في عدم مخالفة الفتوى المعمول بها تورعاً أو ضعفاً هي ما تلجئه عادة إلى التدليس في الفتوى. وهذه هي الحالة التي تفسر ما يتناقله الناس بأن هناك فتاوى للعامة وفتاوى للخاصة. والحق أنه ليس كذلك، بل إن الفقيه في حالة كهذه يدين الله - بتتبعه للأدلة وبما أتاه الله من فهم - بخلاف الفتوى المشهورة والمعمول بها؛ فيخص بها خاصته، ولكنه لا يشهر برأيه عند العامة إما تورعاً أو ضعفاً، بل يدلس الفتوى بأن يذكر الحكم على الفتوى المعمول بها في البلاد؛ فيظن السامع أن هذا هو رأي الشيخ وإن لم يكن رأيه.

ومن أسباب لجوء الفقيه للتدليس، قناعته الشخصية أو قناعة الجماعة المنتسب إليها بحرمة شيء أو حله حقيقةً أو احتياطاً، ولكنه لا يجد الدليل الشرعي الذي يستند إليه في ذلك؛ فهنا توضع النتيجة بالإباحة أو التحريم أولاً ثم يبحث لها عن دليل ثانياً، وشواهد هذا كثيرة. وهذا النوع من التدليس يضم تحته أنواعاً متنوعة من طرق تدليس الفتوى أوجزها الشيخ علي الطنطاوي - رحمه الله - حين قال: «إن الطريق الصحيح للاجتهاد هو أن نجمع الأدلة الثابتة ونفهمها ونتبعها؛ فحيثما انتهت بنا وقفنا، إما إلى التحريم وإما الإباحة. وبعض الناس يقلبون الوضع، فيضعون النتيجة التي يريدونها، إما التحريم المطلق وإما الإباحة، ثم يأخذون من الأدلة ما يؤدي بهم إلى هذه النتيجة، ومنهم من يدع الصحيح ويأخذ ما لم يصح وقد يفسر اللفظ على معنى يحصره فيه مع إمكان فهم معنى غيره»، انتهى.

(*) **المصدر**: جريدة الجزيرة، ١٤٣١/٨/٤هـ.

ومن التدليس حشر أسماء كبار علماء المسلمين في فتاوى بشكل يوحي للسامع بأنها آراؤهم، بينما هي عكس ذلك، مثاله فقهاء الصيرفة اليوم؛ فمن النادر عدم استشهادهم وحشرهم في بحوثهم وفتاواهم لشيخ الإسلام ابن تيمية في نقله لآراء علماء المذاهب في حيلهم، وذلك من أجل أن يألف السامع اقتران اسم شيخ الإسلام مع الصيرفة الإسلامية، فيضفي عليها شرعية العلم الرباني. بينما شيخ الإسلام يرفض جميع الحيل، صغيرها وكبيرها، وهو أشد الناس قاطبة عليها، وخاصة ما كان منه في المعاملات، ويرى أن مرتكبيها من صنف أصحاب السبت، ويرى أن اللجوء إلى الحيلة هو دليل بحد ذاته على بطلان القول بتحريم الشيء الذي ألجأ إلى الحيلة.

ومن التدليس إيراد قول لإمام لا يقصد به التحريم فيأتون به لإيهام السامع بالتحريم؛ مثاله إيرادهم لقول الإمام مالك: «لو أن الناس اتخذوا الجلود حتى يكون لها سكة وعين لكرهتها أن تباع نظرة»، وهم يعلمون أن الكراهة لا تعني التحريم عند مالك، وأن المشهور عنه في هذه المسألة عكس ذلك، ولكن ذلك من الأساليب النفسية لإيهام المستفتي بالتحريم.

ومن التدليس المذموم الخلط في أسماء المصادر؛ من أجل ذكر بعضهم لحديث ثم إتباعه بقولهم: ذكره البخاري في كتاب الأدب، وهو يقصد كتاب الأدب المفرد للبخاري - وفيه أحاديث ضعيفة - وليس كتاب الأدب في صحيح البخاري الذي هو أصح كتاب بعد كتاب الله. ومن التدليس الرخيص الخلط على الناس في المصطلحات التي تصعب عليهم كخلط بعضهم عن عمد بين ربا البيوع وربا القروض لتضييع السائل والخلط عليه.

إن ما سكت عنه في تدليس الفقهاء أكثر مما يمكن أن يحويه مقال أو حتى كتاب، ولكن في الإشارة كفاية لمن تكفيه الإشارة.

في الصدمات الفكرية(*)

من الأمور التي بحثتها في شبابي هي مسألة التأمين، وهي من الأمور المستحدثة، فدليلها من أصول التشريع يندرج تحت البراءة الأصلية التي تنص على المنع في العبادات والحل في المعاملات. وعلى الرغم من أنني لم أجد دليلاً شرعياً ولا عقلياً على تحريم التأمين ولا حتى من باب المصلحة، إلا أن مخالفة الفتوى المشهورة بتحريم التأمين مسألة شاقة عسيرة على النفس تحتاج إلى صدمة عقلية فكرية حسية تحرر فكر الإنسان من التبعية لغيره وتمنحه الاستقلالية بالتفكير، بشرط توفر الأدوات العلمية والمنهج الفكري الذي لا يحيد أبداً عن الاتّباع الصريح للدليل الشرعي.

مرت أعوام وأنا في أمريكا، وأنا أحيل من يسألني من الناس عن التأمين إلى سؤال غيري، ولكني لا أسمح لنفسي بالتأمين إلا في حدود القانون الإلزامي والذي يجبر الساكن والسائق على ضمان حقوق الآخرين. وقد فقدت سيارة مرتفعة السعر بتزحلقي في الجليد، ورفضت ملكية منزل لأمور تتعلق بالتأمين عليه، ولكن لم يُحدث ذلك أي تغيير في موقفي الرافض للتأمين رغم أنني لم أجد دليلاً على حرمته، ولكنه رق استسلام العقل والفكر.

وأقمنا - نحن المسلمين في تلك المنطقة - مخيماً في زمن الأعياد نتسلى به ونساؤنا وذرياتنا عن ملاهي الأمريكان. وخرج الرجال بالأطفال في نزهة على قوارب تبحر بالبدالة، كل أربعة في قارب. وحان القضاء وحق القدر فانقلب قارب كان يقوده مهندس مسلم لم يربط سترة نجاته فانفسخت منه بعد أن ضرب القارب رأسه فأغمي عليه ليستقر في قاع البحيرة الضحلة، والمليئة بالأعشاب البحرية فلم يستطع أحد إخراجه رغم أننا كنا حوله، حتى مات -رحمه الله- واستخرجه الغواصون.

اختلفت هموم المجموعة عندها وخواطرهم. فكانت خواطري تسترجع حال الأرامل عندنا - غالباً - وطردهن عند الأبواب، وتسلط الأخ والعم والخال وأم الزوج والأخت على الأرملة وأطفالها الذين فقدوا عائلهم وأصبحوا في حاجة إلى معوناتهم المالية، هذا والوضع أسوأ في بلاد المسلمين، فقد يلحق بذلك فساد وأذى في الدين والدنيا. لذا فقد كان همي هو عائلة المتوفى، فقد ترك بنتين وصبياً مع أمهم، وقد كان

(*) المصدر: جريدة الجزيرة، ١٤٣١/٨/١١هـ.

رقيق الحال غريباً. فأخذت في تجهيز مسودات الخطط والخطب للتوسل بها إلى مروءات الناس في المنطقة وخارجها ومن السعودية من أجل تأمين مبلغ مالي يحفظ به ماء وجه الأم وكرامة البنات ومروءة الصبي من ذل الفقر بعد الكفاف وما يتبع ذلك من أمور.

وهنا جاءت الصدمة العقلية الفكرية الحسية بالزخم والقوة الكافية التي جعلتني أقف وقفة صدق منطقية حررت الفكر من التسليم والتبعية وكشفت غطاء التقليد فاستطعت رؤية حكم جواز التأمين الذي كان مغطى بغطاء هيبة مخالفة المشهور، فقد كان المهندس المسلم مؤمِّناً على حياته من جهة عمله باقتطاع مبلغ زهيد شهرياً من مرتبه مقابل مليون دولار تقريباً حصلت عليها زوجته، فجبرت كسرها وأبناءها في مصيبة عائلهم، وسترت عوزها من استغلال الشحيح وكفت حاجتها عن خسة اللئيم.

إن مما سكت عنه أن الخوف والريبة من كل ما أتى من جديد الغرب هو أصل في تحريم كثير من المعاملات التي لم تحرمها الشريعة، وبلوى التقليد هي التي مكنت هذا الفكر من الاستمرار. رغم أنه عند التأمل الصادق نجد أن كثيراً من تشريعات الغرب في المعاملات قائمة على العقل الصحيح والمنطق الصريح. والمنطق هو ميزان العقل والعقل هو الذي يدل على الفطرة والفطرة هي دين الله قال تعالى: ﴿ فَأَقِمْ وَجْهَكَ لِلدِّينِ حَنِيفًاۚ فِطْرَتَ ٱللَّهِ ٱلَّتِي فَطَرَ ٱلنَّاسَ عَلَيْهَاۚ لَا تَبْدِيلَ لِخَلْقِ ٱللَّهِۚ ذَٰلِكَ ٱلدِّينُ ٱلْقَيِّمُ وَلَٰكِنَّ أَكْثَرَ ٱلنَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ ﴾ (الروم: ٣٠).

أين الخطاب الديني عن ثقافة العمل؟(*)

ما زالت بعض جوانب الخطاب الديني عندنا بدائية لم تتطوّر من حيث نظرتها لتغيّرات حاجات الإنسان الأساسية، فهو ما زال يعيش في معطيات القرن الماضي وما قبله من حيث رؤيته إلى العمل وثقافة العمل. فالخطاب الديني يركِّز على الوفاء لرب العمل والأمانة معه، بينما لا يتعدّى خطابه في جانب صالح العامل إلاّ على إعطاء الأجير حقه قبل أن يجف عرقه وعلى معاملته بالحسنى.

ومن سوء المعاملة التي لا يلتفت لها الخطاب الديني هو الأجور المتدنية. فهو - على حدِّ علمي - لم يناقش قط انخفاض معدّل الأجور للمواطنين. وما ذاك إلاّ لأنه

(*) المصدر: جريدة الجزيرة، ١٤٣١/١٠/٢٩هـ.

يتبع آراء فقهية قديمة ترى جواز استئجار الأجير بقوت يومه. وذلك الرأي قد ينضبط على معطيات العصر القديم، ولكن قوت الإنسان اليومي لم يَعُد هو حاجة الإنسان المعاصر، بل هناك المسكن الذي لم يكن مشكلة فيما مضى، وهناك التعليم والصحة والتكنولوجيا، وبعض من الترفيه الذي لم يحسب الخطاب الديني اليوم له حساباً.

والخطاب الديني وإن أدرك الحاجة إلى هذه الحاجيات المستجدة، لكنه ما زال يعيش في العقود السابقة، عقود التخطيط المركزي عندما كان مجتمعنا صغيراً وبدائياً، وعندما كانت الدولة قادرة على توفير هذه الحاجيات لمواطنيها. فتراه ما زال يدندن حول أدبيات التخطيط المركزي، ويطالب الدولة أن تقوم بما يجب أن يقوم به المجتمع الاقتصادي ككل.

وعلى النقيض من ذلك، فإنّا إذا نظرنا إلى الخطاب الإنساني الحديث - والذي هو المحرّك لثقافة العمل في البلاد المتطوّرة - لوجدنا أنّ الخطاب قد أدرك أنّ حاجات الإنسان الضرورية اليوم قد تغيّرت عن الأمس، وأدرك أنّ أي مشروع يُقترح من أجل إصلاح بيئة العمل أو النهوض بها، مآله الفشل إن لم يتضمّن الحاجات الأساسية للعامل. (وأي أجر أقل من ٥٠٠٠ ريال شهرياً هو أجر لا يفي بحاجات المواطن الأساسية، ولنا غداً وقفة مع الطرح الاقتصادي والقانوني والإداري لهذه المسألة). ولهذا ضمنت المجتمعات المتطوّرة حدوداً دنيا للأجور ترفع الإنسان من مستوى الرقيق الذي يعمل بإشباع بطنه ويُساق بالسوط والعصا لإجباره على العمل. مفهوم العبودية هذا - لا حقيقته - هو الذي تبنّاه الخطاب الاشتراكي، فنجح في تكوين جيوش العمال ولكن بلا إنتاج نوعي ولا كمّي، وعلى حساب تدمير الثقافة العامة لمجتمعاته.

نجح الخطاب الإنساني في الدول المتطوّرة لأنه اتبع الفطرة التي لا تُغفل حاجيات الإنسان، والدين هو الفطرة، قال تعالى ﴿ فَأَقِمْ وَجْهَكَ لِلدِّينِ حَنِيفًا ۚ فِطْرَتَ ٱللَّهِ ٱلَّتِى فَطَرَ ٱلنَّاسَ عَلَيْهَا ۚ لَا تَبْدِيلَ لِخَلْقِ ٱللَّهِ ۚ ذَٰلِكَ ٱلدِّينُ ٱلْقَيِّمُ وَلَٰكِنَّ أَكْثَرَ ٱلنَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ ﴾. وفشل الخطاب الديني في إيجاد ثقافة عمل متطورة لأنه انحرف عن الفطرة بتجاهله لتغيُّر المعطيات الحديثة التي اختلفت فيها حاجيات الإنسان الضرورية عما كانت عليه. فتجد التاجر المتديّن كثير الزكاة والصدقات، شحيح اليد على عماله، فنشأ عندنا المجتمع الاتكالي الذي لا يُقدّر العمل بل الصدقة من المحسنين.

وعلى عكس قوة الخطاب الإنساني في الشعوب المتطوّرة في هذه المسألة

وغزارته، فأينما قلبت نظرك عندنا لا ترى أي طرح إيجابي من الخطاب الديني في مسألة تدنِّي أجور المواطنين، بينما تجدهم وقد أفنوا أنفسهم واستنفدوا جهودهم واستهلكوا أطروحاتهم في قطع رزق المرأة، فهل سيتسابقون مستقبلاً على توظيف نسائهم، كما حرموا شبابنا من العمل في البنوك لعقود خلت ثم أصبحوا روّادها.

وتجد كذلك الاقتصاديين الإسلاميين ولا اعتبار على الإطلاق عندهم في تضاعف فوائد التمويلات أضعافاً مضاعفة، ولا يبالون بتقييدهم لأموال الناس ومنعها من الدوران في المجتمع، فكل همهم ضمان حق البنك وإيجاد حيلة لفظية يسوغون بها أجورهم. مما سكت عنه أنه وإنْ كان الإعلام مشاركاً في هذا التقصير، إلاّ أنّ الخطاب الديني هو المسؤول الحقيقي عن تدنِّي ثقافة العمل في بلادنا، فمجتمعنا مجتمعٌ متديّن، وثقافتنا نابعة منه، وفي الحديث «تجدون الناس معادن، فخيارهم في الجاهلية خيارهم في الإسلام إذا فقهوا»، فهل من نهضة تحرُّرية تجديدية للخطاب الديني يُفقّه تُجارنا والمجتمع بفقه ثقافة العمل الحديثة؟

في المجتمع الذكوري(*)

فلا تكاد تجد امرأة صالحة «.. هكذا انتهى خطيب جمعة في مسجد بشمال الرياض، بعد أن استعرض سوء أخلاق النساء وخفّة عقولهن وتغيُّر أحوالهن. وتفقه بليدٌ فاستنبط سبب تخصيص الحور العين بالرجال دون النساء، فأرجعه إلى ندرة نساء الدنيا في الجنة لأنّ غالبهن سينتهين إلى النار لحديث البخاري «يا معشر النساء تصدّقن فإني أريتكن أكثر أهل النار». واختزل عابث - في معرض دفاعه عن المسيار والمسفار - دور المرأة بأنها مجرّد وعاء للرجل. وبرّر أحمقٌ ضرورة الكذب على المرأة لأنها ناقصة عقل، كما أوجب تشديد الرقابة عليها لأنها ناقصة دين. وأُهدر، في نقاش بين ذكوريين، حق المرأة في العمل والاستقلال، استشهاداً بانتصاف ميراثها عن الرجل. هذه بعض نظرة المجتمع الذكوري إلى المرأة التي ستنعكس لا محالة على تطبيقاته العملية بحقها.

المجتمع الذكوري - أياً كانت ديانته أو أرضه - يعيش في زمن خارج زمانه، ويحيا ثقافة معطيات ذلك الزمان، عندما كانت القوة الجسمية هي سبب جلب الرزق وهي

(*) المصدر: جريدة الجزيرة، ١٤٣١/١١/٢١هـ.

وسيلة الدفاع ومقاومة الأعداء، وعندما كانت الحروب تحصد الرجال وترمّل النساء، ويُغيّب السفر - في طلب الرزق - المحارم عن محارمهم. هذا زمان قد مضى وانتهى وولّى، وحلّ محله زمان العلم والتكنولوجيا.

القوة الجسمية لم تَعُد ذا أهمية في عصرنا، فقد ساوى العلم والتكنولوجيا بين المرأة والرجل في القدرة على استخدامهما، فالمرأة كالرجل في الإدراك والفهم، ومن ثم لا بد أن تتساوى الحقوق والواجبات. وعقل المرأة كعقل الرجل، والعقل البشري ينقص بالحجر عليه وتقييده من التفكير والإبداع. وشخصية المرأة كشخصية الرجل، والشخصية الإنسانية تتحطّم بإذلالها وإرغامها على الحاجة والاعتماد على الغير. ولذا أصبح نساء المجتمع الذكوري مستضعفات فيه، بسيطات في تفكيرهن أحياناً، لأنّ الرجل في هذا المجتمع سلبهن القدرة على التفكير، بعد أن حطّم شخصياتهن بإقناعهن بأنهن في حاجة الرجل أكثر من حاجة للرجل إليهن. وبهذا تعطّلت نصف إمكانيات المجتمع الذكوري الفكرية، فانعكس ذلك سلبياً على منظومته الثقافية والاقتصادية والاجتماعية بشكل عام.

يتلاعب الرجل في المجتمع الذكوري بالمرأة في زواج وطلاق وحجر وضرب وسكر وشذوذ وقذارة وتسلُّط وتنفيس غضب، دون أن يترتّب على ذلك ما يحسب الرجل له حساباً، فالمرأة في المجتمع الذكوري هي من تتحمّل أخطاء الرجل وحماقاته ونزواته وصبواته وشهواته، فما هي إلاّ قُربان الجمال يُسفك دمه تقرباً لقدسية الرجل، ولن تُشكر الضحية ولن يشعر أو يبالي بها أحد فهي رهينة المحبسين، البيت وصمت المجتمع.

ولا يستحي المجتمع الذكوري من أن يخادع نفسه ليرضي ذاته التي تؤنّبه على ظلمه لأمه وابنته وأخته، أمام إكرام المجتمعات المتقدمة لنسائها، فيتهمها بأنها مجتمعات استغلّت جمال المرأة وجسدها. وحقيقة أمر تلك المجتمعات في تغزُّلها في المرأة وجمالها ودلالها، لأنها من كمال ضمان حقوقها الإنسانية، كالرجل يُثنى عليه في شجاعته وشهامته. نعم تغزّلت المجتمعات المتقدمة بالمرأة كإنسان عاقل رقيق، بينما تغزّل المجتمع الذكوري بالمرأة كجارية مدلّلة ساذجة.

لا تزال المرأة يُهضم حقها وتُظلم في جميع أصقاع المعمورة ولا توجد علاقة مطردة تربط ذلك بأيّ دين من الأديان، بل علاقتها مطردة مع التقدم الفكري والثقافي والاقتصادي، فأينما زاد هذا التقدم في مجتمع نقص ظلم المرأة وحفظت حقوقها، وأينما تأخّر المجتمع في ثقافته وفكره واقتصاده زاد تسلُّطه على المرأة واشتد هضمه لحقوقها.

إنّ مما سكت عنه أنّ تسليط الرجل على المرأة بقوة النظام، هو تقنين وتشريع لظلم المرأة في المجتمع الذكوري، فالأصل في النفس البشرية الظلم، قال تعالى في وصف الإنسان ﴿إِنَّهُۥ كَانَ ظَلُومًا جَهُولًا ﴾، وقال شاعر العرب:

«والظلم من شيم النفوس فإن تجد ذا عفـــة فلعلـــة لا يظلـــم»

لماذا تستهلك السلفية السعودية مجدها القديم في مشاكسة المرأة؟(*)

من المؤلم على نفس الحُرّ أن يرى عظيماً مهاباً لم يستطع أن يدرك متغيرات زمانه فجلس يقتات على أمجاده القديمة، فيبذلها الواحدة تلو الأخرى في أمور هامشية تضيع أمجاده وتذهب بمهابته، وتصرفه عمَّا يُدخر له من التصدي لعظائم الأمور. تاريخ السلفية السعودية تاريخ مجيد عظيم لا ينكر مجده وفضله إلا مكابر أو جاحد. فبالخطاب السلفي جُددت عقيدة لا إله إلا الله صافية نقية كما جاء بها المصطفى - عليه السلام، وبها أُستعين على إرساء الأمن وتوحيد البلاد، وبفضلها استطاعت البلاد بعد ذلك أن تنأى بنفسها بعيداً عن التيارات القومية والشيوعية والمذهبية التي كانت موضة أواسط القرن الماضي.

وجاءت النهضة المعاصرة وتوقف الخطاب السلفي عن العطاء المثمر الذي كان كالبحر في الأيام الخوالي وما ذاك إلا لأنه تخلى عن جوهر قوته الكامنة في مقدرته على التجديد والتغيير. فيا ويح الخطاب السلفي، إذ لم يعد مُجدداً، ما عاد يستطع أن يجد له عملاً عظيماً يليق بأمجاده الماضية بعد اختفاء مظاهر الشرك، وبعد استقرار الأمور، وبعد أن زالت صراعات الأيديولوجيات والقوميات وهيمنت مكانها الأيديولوجية الإنسانية. مشكلة الخطاب السلفي أنه لم يستطع أن يفهم أن الثلاثين عاماً المنصرمة قد حدث فيها من التغيرات السياسية والاجتماعية والاقتصادية ما لم يحدث مثله خلال آلاف من السنين المنصرمة مجتمعة، اللهم إلا بعثة الرسل - عليهم السلام.

الخطاب السلفي اليوم يعيش بمفاهيم واستراتيجيات سلفه الذي سبقه بقرن من الزمان، ولذا يقتتل الصوماليون وتتكالب عليهم الأمم، ولذا فشلت الطالبان، مساكين الطالبان - كما وصفهم ابن لادن بعد أن ورّطهم - طبقت السلفية بصورتها القديمة هي

(*) **المصدر**: جريدة الجزيرة، ٦/١٢/١٤٣١هـ.

والإسلاميون في الصومال فكانت عليهم وعلى أوطانهم دماراً وخراباً. وليس تغير الزمان فقط هو الأمر الوحيد الذي لم يستطع الخطاب السلفي إدراك تأثير معطياته على نتائجه في العصر الحديث، بل إن الخطاب السلفي لم يستطع أيضاً أن ينتقل بأهدافه واستراتيجياته إلى ما يتناسب مع الفترة الحالية. فهو ما زال يطبق نفس الاستراتيجيات التي استخدمها الأوّلون في فترة التأسيس، والتي كانت ذات هدف معين واضح وهو العقيدة والأمان وتوحيد الكلمة واستراتيجية استخدام الشدة متى تطلّب الأمر ذلك، مع غض النظر آنذاك عن تجاوزات بعض منتسبي الخطاب السلفي في أمور هامشية.

وأما اليوم فنحن نعيش فترة بناء اقتصادي واجتماعي وإعلامي وحقوقي لا تصلح فيه وسائل واستراتيجيات الخطاب السلفي في فترة التأسيس. فهلا يستدرك الخطاب السلفي نفسه ويعيد أمجاده القديمة فيضع لنفسه اليوم أهدافاً جديدة عظيمة - بدلاً من مشاكسة المرأة - كفك القيود والأغلال عن الحياة الاقتصادية والاجتماعية ويعمل على تحقيقها بعد أن أنجز أسلافنا أهدافهم العظيمة التي وضعوها.

عندما تنعدم الحجة الشرعية والعقلية عند الخطاب السلفي في معارضته لحقوق المرأة في السياقة والعمل، تجده دائماً ما يُضيع المسألة بأن ذلك من الأمور الهامشية وأن هناك أموراً أهم. وهذا القول كان الأولى به هم لا غيرهم. فهم من ترك أمور الأمة العظام وأمور الاقتصاد والحياة الاجتماعية ومظالم المرأة في القضاء والنكاح وتخلوا عن أمجادهم في حفظ العقيدة وتوحيد الصف إلى مطاردة المرأة ومشاكستها في حقوقها الأساسية كالعمل وقيادة السيارة. إن مما سكت عنه، أن الخطاب السلفي الحالي هو المسؤول عن تدني مستوى الأخلاق في تعامل المجتمع مع المرأة، فلولا تصويره للمرأة العاملة أو التي تقود سيارتها بأنها امرأة لا أخلاق لها لما تسلط عليها السفهاء والدشير من شبابنا وشيبنا على حد سواء.

ما بين السلفية والعلمانية حقوق إمرأة(*)

«يا أسفي على حمزة السابق، أما حمزة الحالي فقد استحوذ عليه العلمانيون، فاللهم رده إليك ردًا جميلاً».

(*) المصدر : جريدة الجزيرة، ١٤/١٢/١٤٣١هـ.

رسالة على جوالي أتتني من صديق عزيز حججنا سويًّا - لخمس سنين متتالية- مع نخبة مميزة من طلبة العلم السلفيين الأقحاح.

فسقنا الهدي من ديارنا وقلدناه القلائد، مُدخلين الحج على العمرة، قارنين بينهما عاماً، ومفردين الحج سنة مرة ومتمتعين به وبالعمرة سنة أخرى.

وكان حجنا كحجه - عليه الصلاة والسلام - في دقيق فعاله وعظيمها، في صورة جميلة من تطبيقات السلفية في عباداتها واستشعارها الروحانيات في كمال معنى العبودية في الأتباع وفي إحياء شعائر هُجرت بسبب تغير الأحوال (كسوق الهدي وتقليده أو إشعاره) ما دام ذلك ممكناً، ليس فيه إيذاء للآخرين ودون فرض ذلك على الناس أو تسفيه لآراء غيرهم أو شعور بالفوقية.

ورغم أن تلك النخبة من طلبة العلم كان فيهم من يتبوأ مناصب علمية شرعية رفيعة إلا أنني كنت آنذاك مرجعاً فقهيًّا هاماً في المجموعة، وخاصة في أحكام الحج وفي ما خفي من لطائف الاعتقاد في التوحيد وفي الأسماء والصفات.

ومنذ تلك الفترة لم يختلف موقفي من الانتصار لحقوق المرأة، فلم أكن أناديها علانية إلا باسمها، وكنت أطالب بالسماح لها بقيادة السيارة والتعليم، والعمل وكنت أعترض علانية لا سراً (كما يفعل كثير منهم) على من يريد إلزام المرأة بتغطية وجهها، فما الذي تغير اليوم فأخرجني صديقي من السلفية إلى العلمانية.

لكل زمان سياساته التي تصلح له، فبقصد أو عن حسن نية، فقد أُشغل جيل الصحوة بالمرأة ليتسلى بمشاكستها واتهامها ومطاردتها، فينصرف عن وساوس الجهاديين والتكفيريين التي قدمت إلينا مع الجهاد الأفغاني.

وقد نجح المجتمع بحمد الله في احتواء وساوس التكفيريين وتورط بوسوسة جيل الصحوة بالمرأة.

ومن شواهد انشغال جيل الصحوة بمشاكسة المرأة حتى الثمالة أننا جاورنا - مع صديقي الذي اتهمني بالعلمانية اليوم - في أحد السنين مجموعة من الحجاج الألمان وكانوا يقومون بطقوس غريبة مشبوهة يزعمون بها أنها أحد طرق التصوف، والتصوف الحقيقي بريء منهم.

فكنت أناقشهم وأطلب من طلبة العلم المتمكنين منا - ونحن سلفيون أقحاح - أن

يساعدوني بدلاً من انشغالهم بالتناوب مثنى وفرادى على مراقبة امرأة بريئة في منتصف العمر تعلوها مسحة من جمال، كانت تبيع عصائر ومرطبات -على ما أذكر- للحجاج، لكيلا تستدرج أحداً أو يستدرجها أحد للرذيلة، فالاحتياط واجب والمرأة متهمة في عقلها ودينها على الأحوط.

وكنت أعترض على تناوبهم في مسرحيات هزلية وهم يمسكون بالإحرامات لتوفير غطاء يستر بعض العجائز من الحجاج حين وضوئهن لكيلا تظهر بعض سواعدهن أو سيقانهن فيفتتن من في قلبه مرض، رغم أنه لم ينتبه إليهن إلا هم.

وصدق الكاتب خلف الحربي فقد أفرزت الصحوة - مما أفرزت من مشاكل- جيلاً نسونجيًّا يطير قلبه وعقله وتوسوس به مردة الشياطين إذا رأى عباءة امرأة، فكيف إذا رأى وجهها أو يدها أو باعت له أو حدثته.

فبدلاً من أن يتهم دينه وعقله فيبحث لهما عن علاج أو راقٍ، انقلب على المرأة فضيّق عليها وطاردها وشكك فيها واتهمها، فهي شيطان يتحرك لإغواء الصالحين أمثاله.

جيل الصحوة عاش دهراً يقتات على أساطير مؤامرات التغريب وأُشبع حتى الثمالة بأطروحات خيالية وتنبؤات أثبت الزمن خطأها وسذاجة القائلين بها، ولم يبق لهم إلا مؤامرة حقوق المرأة وإن مما سكت عنه أن الذين يتولّون كبر قيادة الحملات ضد حقوق المرأة هم يدافعون عن آخر أطروحاتهم الأسطورية التي أوهموا الناس بخطرها، فهم يخشون أن يكتشف الناس أوهامهم وخطأهم وقلة إدراكهم وضعف حجتهم الشرعية.

من الذي يتلاعب بالسُنّة الصحافة أم بعض الفقهاء؟(*)

عجيب أمر بعض الفقهاء يتلاعبون بالسُنّة النبوية ويحرّفون معانيها، ويخفون بعضها ويظهرون بعضها الآخر من أجل فرض رأيهم الذي هو فرض لنفوذهم، وهم في غمرة التلاعب بالسُنّة النبوية يتقوّلون على رسول الله- ﷺ- ما لم يقصده وما لا يليق به، ثم يغطون أنفسهم بتوزيع الاتهامات ورميها على غيرهم.

يتهم بعض الفقهاء بعض الصحفيين بأنهم يردون السُنّة النبوية ويشككون فيها إذا ما

(*) المصدر : جريدة الجزيرة، ١٤٣١/١٢/٢٠هـ.

قام ذاك الكاتب أو الكاتبة بالتساؤل عن صحة حديث لا يليق نسبته إلى رسول الله- ﷺ- أو إنكار لرأي فقيه أو محدث أوغل في ذكوريته. وهذا ليس من إنكار السنة ولا التشكيك فيها، فأكثر ما يعترض عليه بعض الكاتبات والكتّاب هي أحاديث مكذوبة وأقوال مُنكرة منسوبة إلى بعض الفقهاء والمحدثين هنا وهناك عبر العصور. وعائشة -رضي الله عنها- هي أول من حمل لواء الانتصار لشريعة محمد - عليه الصلاة والسلام- مما يطرأ على البشر من كذب أو نسيان ووهم، فهي من اعترضت على الحديث (في مسلم) الذي ينص على أن المرأة كالكلب والحمار في قطعها لصلاة الرجل، فقالت «بئس ما شبهتمونا بالحمير والكلاب».

اعتراض عائشة -رضي الله عنها- هو ما تفعله الصحافة أحياناً في تساؤلها عن شواذ الآراء الفقهية ومنكر المنسوب إلى السُنّة النبوية، وشتان بين ما تفعله الصحافة وبين تلاعب بعض الفقهاء بالسُنّة النبوية واتخاذ الدين هزواً ولعباً.

فمن تلاعب بعض الفقهاء بشرع الله استحلالهم الربا -كما يفتون الناس به- وهو أعظم ذنب بعد الشرك، مستدلين بأن رسول الله - ﷺ- أرشد أمته إلى التحايل على كبائر الذنوب وارتكابها باسم الدين بحديث «أن رسول الله - ﷺ - استعمل رجلاً على خيبر فجاءه بتمر جنيب، فقال رسول الله - ﷺ- أكل تمر خيبر هكذا. قال: لا والله يا رسول الله إنا لنأخذ الصاع من هذا بالصاعين والصاعين بالثلاثة فقال رسول الله - ﷺ- لا تفعل بع الجمع بالدراهم ثم ابتع بالدراهم جنيباً». وليس في الحديث تحايلٌ، بل منعٌ لربا الفضل. ولو سُلم بأنه حيلة، فهو حيلة على ربا الفضل الذي تحريمه تحريم وسيلة لا غاية، فإنما الربا في النسيئة، كما قال - عليه الصلاة والسلام.

والتساهل فيما حُرم من باب تحريم الوسائل موجود في الشريعة للحاجة، كإرضاع الكبير في تحليل الخلوة بغير المحرم، لا بالزنا بها، كما هو منهج الاستدلال عند هؤلاء الفقهاء في استدلالهم بحديث تمر خيبر فاستحلوا به ما تحريمه تحريم غاية ألا وهو ربا النسيئة. وهم مع ذلك قد طرحوا أصلاً من أصول الدين وهو النية في أعظم شأن من شؤون المسلمين - وهو اقتصادهم - متجاهلين قوله -عليه الصلاة والسلام- «إنما الأعمال بالنيات وإنما لكل امرئ ما نوى». وهم متشبهون في ذلك بتحايل اليهود في الصيد يوم السبت وبجملهم الشحوم كما وصفهم بذلك ابن عثيمين في حيلتهم المسماة بالمرابحة، ولو احترمت السُنّة وأقوال أئمة السلف من الفقهاء لما أجري الربا في الفلوس المعاصرة، ولما احتيج إلى الحيل، ولما مُنعت الزكاة في غالب أموال الناس اليوم.

بعض فقهائنا يتهمون الصحافة بالتشكيك في السُنّة إذا تساءلت عن صحة حديث ينتقص من المرأة، ويتهمونها بالتغريب إذا انتصرت لحقوق المرأة، بينما يُسكت عن فقهاء استحلوا عين الربا - على حسب فتواهم - ونسبوا إلى الرسول الكريم إرشاده لأمته للتحايل على الكبائر، ويتشبّهون بتحايل اليهود، ويعرضون عن أصل من أصول الدين وهو اعتبار النية، ويخفون الأحاديث المعارضة لآرائهم، فيحرّمون الحلال ويحلّلون الحرام. إن ما سكت عنه أنه أننا لسنا بمجتمع متديّن على الكتاب والسُنّة، بل مجتمع مؤدلج لخدمة منافع بعض الفقهاء.

أهم معارك حمود أبو طالب التنويرية

مرضى للسجن والجلد(*)

لا أعرف إن كانت هذه الواقعة قد حدثت في رمضان أم قبله، ولكني أُرجّح حدوثها خلاله، لأن خبرها منشور في صحيفة عكاظ يوم الخميس ١٣ رمضان. وإذا كان الأمر كذلك فإنني مضطر للتذكير بمقال نشر في بداية رمضان عنوانه «مزاج القاضي» تعليقاً على حوار صحفي مع أحد القضاة عن تأثير رمضان في الأحكام التي يصدرونها، ذكر فيه أنها تميل إلى التخفيف والرأفة، واعتبر من يصدر بحقه حكم في رمضان شخصًا محظوظًا..

الخبر المنشور في عكاظ يفيد أن المحكمة الجزئية في جدة عاقبت مقيمًا هنديًا بالسجن شهرين والجلد ٥٠ جلدة لإدانته بمحاولة الانتحار عدة مرات، وقد وافق المتهم على الحكم ليصبح حكمًا نهائيًا واجب التنفيذ..

تأكدوا أنني نقلت الخبر كما هو دون زيادة أو تحوير، ومن لديه شكّ عليه الرجوع إلى عدد الصحيفة. وحينما يكون الأمر كذلك فإنه لا بد من سؤال فضيلة القاضي الذي جزم برأفة ورحمة القضاة في رمضان، هل هذه هي الرأفة والرحمة التي تقصدها، وهل هذا نموذجها؟؟..

يا إخواننا: لا يوجد شخص سويّ بكامل قواه العقلية واتزانه النفسي يُقْدِم على محاولة الانتحار مهما تكالبت عليه الشدائد ونهشته المتاعب. أي شخص، بغض النظر عن دينه وعرقه وجنسه ولونه وتعليمه وثقافته، لا يستطيع اتخاذ قرار بإنهاء حياته إلا إذا كان مصاباً بعلّة عقلية أو نفسية، تمكّنت منه، وحوّلته إلى كائن آخر لا يميّز الأشياء ولا يدرك ماذا يفعل بنفسه وبغيره.. إن محاولة واحدة للانتحار كافية كدليل قاطع على عدم

(*) **المصدر**: جريدة المدينة، التاريخ ١٤٣٠هـ.

سلامة عقل مرتكبها، فماذا نقول عن شخص حاول الانتحار عدة مرات؟؟..

إنه شخص مريض بكل تأكيد، يحتاج إلى فحص صحته العقلية والنفسية وعلاج العلّة التي أصابته، بدلاً من سجنه وجلده. إنه مريض يحتاج إلى أطباء يقومون على علاجه وليس إلى قاضٍ يحكم بجلده وسجنه. وليت القاضي الذي حكم بهذا الحكم يبين لنا السبب الذي جعله يختار هذا القرار الذي لا يمكن استيعابه.. وما دام الشيء بالشيء يذكر فإن هذه الحادثة تجعلنا نتساءل عن الكثير من الذين صدرت بحقهم أحكام في قضايا مختلفة وهم مصابون بعلل نفسية أو حتى جسدية تؤثر على تصرفاتهم وقراراتهم..

ماذا سيكون الحكم على هذا المريض الهندي البائس لو لم نكن في رمضان الذي يخفف فيه القضاة أحكامهم التعزيرية، كما قال القاضي المشار إليه في بداية المقال؟؟

أين المفاجأة؟؟(*)

خطأ فادح التقليل من أهمية أي معلومة في موضوع الإرهاب مهما بدت هامشية وسطحية. كل معلومة لا بد أن تكون لها دلالة في بنية الفكر الإرهابي ومراحله وأطواره، وذلك ما يستدعي قراءتها وتحليلها بعمق لمعرفة موقعها في سيناريو الإرهاب وتأثيرها فيه..

الحوار الذي أجرته صحيفة الحياة يوم الخميس الماضي (٣ سبتمبر) مع الشاب سامي الشهري، مؤذن المسجد الذي خلف الانتحاري عبدالله عسيري بعد اختفائه، حوار في غاية الأهمية إذا قرأناه بأسلوب تحليلي لأنه يوضح لنا بعض المكونات والأسباب والظروف المرتبطة بنشوء فكر التطرف وتدرجه في الوصول إلى المرحلة الكارثية المتمثلة في عدمية الحياة..

يذكر لنا سامي الشهري أن عبدالله كان يقرأ في البداية مذكرات مصورة في العلم الشرعي ليس معروفاً مؤلفها. وكان يكثر من الذهاب إلى المخيمات البرية حيث نمت لديه فكرة الجهاد والاستشهاد، وبهذا أصبح خامة جاهزة للتطور إلى ما هو أشد حين تلقفه أخوه إبراهيم الذي كان يطمح للجهاد خارج المملكة ولا يعتنق التكفير والتفجير، لكنه بعد خروجه من السجن وخضوعه للمناصحة، خرج أكثر تطرفاً، وأصبح يكفّر ولاة الأمر

(*) المصدر: جريدة المدينة، التاريخ ١٥/٩/١٤٣٠هـ.

والعلماء المؤيدين لهم، ويفخر بأسامة بن لادن ويعدّه على حق وصواب، ويردد كلام الزرقاوي عن قلة المناصرين للدين. ثم تتابعت الأمور لتنتهي إلى ما انتهت بعبدالله وأخيه إبراهيم..

إذن يصبح تفجير عبدالله لنفسه محاولاً اغتيال رمز للدولة، ووجود إبراهيم في معسكرات القاعدة، هو النتيجة المتوقعة أو الطبيعية للسياق الذي مرا به وعاشا ظروفه ومناخه. من البيت الذي لا يوجد فيه تلفزيون، كما يقول سامي الشهري، ثم المذكرات المجهولة التي غذّت مفاهيمه الدينية، وما كان يُنقل إليه من دروس فقهية حصرية لأحد المشائخ، مروراً بمرحلة المخيمات البرية الجهادية، وانتهاء بوضع اللمسات الأخيرة لمشروع الشاب الاستشهادي/ الانتحاري على يد أخيه الذي خرج من السجن والمناصحة أشد تطرفاً وتكفيرياً صريحاً فخوراً بأسامة بن لادن والظواهري..

إن ظروفاً كتلك التي عاش فيها عبدالله وإبراهيم لا تتيح لنا أي مفاجأة من نهاية كنهايتيهما. نشأة في بيئة تميل إلى الانغلاق، ساحة واسعة مفتوحة لتغذية مفاهيم دينية متشددة تمهّد للتطرف، مخيمات (معسكرات) إعداد للكتائب الميدانية، وأمراء جهاد يخترعون مبررات وجوب حصد الشباب لأرواحهم بعد غسل أدمغتهم، كما يؤكد سامي الشهري، وكما هو غير خافٍ على أحد.. كل هذا لم يحدث في الخفاء، ولم تكن مرحلته قصيرة عابرة، بل كانَ يحدث للأسف الشديد أمام أعيننا ولفترة طويلة، وإذا سمحنا بأقل القليل منه بعد الآن، تحت أي مسمى أو لأي ذريعة أو تبرير، فإننا نعرض وطننا لخطر أكبر..

وأود إنهاء المقال بسؤال وجّهه محرر الصحيفة لسامي الشهري، هو: قبل أن يخرج أي سجين لا بد أن يخضع لبرنامج المناصحة، هل تلمس أن إبراهيم تأثر بذلك؟؟..

وكان الجواب: لا، ليس شرطاً أن يغيروا أفكاره. والبعض يؤيد كلامهم ليس عن قناعة ولكن لأنه يريد أن يخرج..

هل هناك شيء مهم في هذا الجواب؟؟؟

من القتل إلى الهدم.. يا قلب لا تحزن(*)

إن بهو فندق ماريوت الرياض يعج بالمفكرين والمثقفين والسياسيين والأدباء والإعلاميين الذين أتوا من مختلف دول العالم ضيوفاً على مهرجان الجنادرية للتراث والثقافة. كان اليوم حافلاً بالنقاشات خلال وبعد ندوة «رؤية الملك عبدالله بن عبدالعزيز للحوار والسلام وقبول الآخر».

وفي المساء كان الضيوف يتحاورون مع مثقفينا، مبدين إعجابهم بالخطوات التي يسيرها وطننا في سبيل تعزيز القيم الإنسانية المشتركة كأساس لتعايش الشعوب وحوار الثقافات، ومتمنين معنا أن يضمحل فكر التشدد والغلو، وأن تخبو نيران الآراء المتطرفة التي تؤسس لممارسات العنف والتخريب.

كان الكل معجباً بالفعل بما وصلت إليه المملكة وما حققته على هذا الصعيد، وكنا سعداء معهم أن يكون لديهم هذا الانطباع، وفي الوقت نفسه ندعو الله ألا يعيد أحد منهم فتح ملف بعض الآراء والفتاوى الشاذة التي خرجت على الملأ مؤخراً، لأن ما بنا من الألم بسببها لم يعد يجعلنا قادرين على اجترار الحديث عنها.

ولكن.. يا فرحة ما تمت..

فجأة بدأ أحد الزملاء يدور على الموائد سائلاً: هل سمعتم عن آخر إصدار من الآراء المخيفة؟

خير «اللهم اجعله خير»، هكذا ردد الجميع..

ولكنه لا خير ولا يحزنون، بل شر مستطير، عندما عرفنا أن أحدهم يدعو إلى هدم المسجد الحرام كاملاً وإعادة بنائه من جديد ليمنع الاختلاط بين الرجال والنساء.. هكذا وبكل بساطة جاء الخبر الذي وجدناه بعد قليل وقد طارت به وكالات الأنباء في الفضاء الكوني.. وهكذا بكل بساطة أعادنا هذا الشخص إلى المربع الأول الذي نحاول إخلاءه من القابعين فيه من أهل الشذوذ الفكري الذين لم تعد تهمّهم مشاعر الناس حيال حرماتهم ودمائهم ومقدساتهم.

لا زال صدى الفتوى السابقة يتردد في الأسماع حين تم تدوير وتخريج «الاختلاط»

(*) **المصدر**: جريدة عكاظ، التاريخ ١٤٣١/٤/٤هـ.

لتخرج منه معادلة القتل، وباسم الاختلاط ها هو شخص آخر، وببساطة شديدة، يدعو إلى هدم المسجد الحرام وإعادة بنائه، فإلى أين سنصل بعد هذا الحد؟

بكل وضوح، لا بد من القول إن الأمر تجاوز كل الحدود، ولم يعد ممكناً أخذه على محمل الرأي الذي يقبل أو يرفض حين تصدر دعوة إلى هدم المسجد الحرام من البلد الذي يتشرّف بخدمة الحرمين الشريفين، ولم يعد مستوعباً أن يستمر هذا المسلسل العبثي الذي لم يراع حرمة المسلم ولا أمنه ولا مقدساته، فماذا نحن فاعلون؟

شاهد من الداخل(*)

راهن الكثير على حتمية تراجع مدير عام هيئات الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر في منطقة مكة المكرمة عن تصريحاته التي أطلقها قبل فترة عن الاختلاط؛ استناداً إلى أنه لن يستطيع مقاومة ما سيتعرض له من نقد وضغط من خارج وداخل منظومته، بيد أنه مضى بعيداً في إقدامه حين فجر قضية أخرى بشأن إغلاق المحال وقت الصلاة في محاضرته في نادي الطائف الأدبي. وها هو يعود مرة أخرى على صفحتين كاملتين في «عكاظ» يوم أمس، الموضوع إذاً، ليس فرقعة إعلامية تورّط فيها لمرة ثم أعاد حساباته وتراجع عنها، أو نوبة من شطحات الفكر تلزمه بإعادة النظر فيها، إنما قناعة بما توصل إليه في بحثه واجتهاده، لم نسمع في مقابلها ردوداً علمية تقارع الحجة بالحجة، إنما تسفيه وتعريض وإساءة بالغة لشخصه، كما أشار في حديث الأمس، وكما قرأنا في مواقع عديدة وقتما طرح رأيه..

وبالمناسبة.. أود الإشارة إلى رسالة موضوعية هادئة تلقيتها من الدكتور عبد المحسن القفاري، مدير العلاقات العامة في الرئاسة العامة لهيئات الأمر بالمعروف بعد مقالي «على رسلك يا هيئتنا الموقرة»، المنشور يوم الأربعاء الماضي تعليقاً على الرد الغاضب للهيئة على صحيفة «عكاظ» واتهامها بالتجني والمغالطة في أخبارها عن الهيئة وبعض مقالات كتابها. وبعد شكري للدكتور القفاري أرجوه أن يقرأ بعض الإشارات المهمة في حديث الدكتور الغامدي يوم أمس، ومنها حين سأله المحاور عن الحملات التي تواجهها المملكة بسبب بعض القرارات الفردية الخاطئة لبعض أفراد الهيئة، فأجاب

(*) **المصدر**: جريدة عكاظ، التاريخ ١٤٣١/٥/٤هـ.

الغامدي بأن معالجة هذا الموضوع تقتضي تحديث نظام الهيئات وتحديد أهداف الجهاز واختصاصه بدقة ووضوح، ثم نحدد آلية تنفيذ تلك الأهداف والصلاحيات والمسؤوليات لمنسوبيها، كما أن علينا أن نختار الأمثل فالأمثل من المعتدلين الوسطيين لتنفيذ تلك المهمة، مع متابعة تنفيذ ذلك عن قرب عبر وسائل رقابية تضبط كيفية تنفيذ ذلك كله بحزم وقوة وأمانة..

باختصار شديد، هذا ما قاله الدكتور الغامدي، وهو ما سوف يحل كل الإشكالات في الداخل قبل أن يحد من السمعة غير الجيدة لجهاز الهيئة في الخارج..

الدكتور الغامدي يتحدث من موقع تنفيذي في جهازه، وحين يقر بوجود نماذج من ذوي التهور والاندفاع الذين لا ينضبطون بالنظم والتعليمات إما لهوى أو لجهل بفقه الولايات الشرعية فإن جهيزة قد قطعت قول كل خطيب، وهذه الحقيقة التي تثير أعصاب الهيئة عندما يتحدث عنها متابع أو راصد في وسيلة إعلامية، ها هي تأتي بكل وضوح على لسان مسؤول يصعب أن يتجنى على جهازه، ويتحدث بما ليس فيه، لأنه يعيد قوله هذا إلى قاعدة أن لزوم بيان الحق واجب على أهله.. نعم هناك نماذج إيجابية رائعة نعرفها جيداً في جهاز الهيئة، لكن المشكلة في ذلك الصنف الذي يعرفه الجميع، وأشار إليه الدكتور الغامدي، وذلك ما لا يجب أن تنفيه الهيئة جملة وتفصيلاً، وتدخل بسببه في جدل عقيم مع المجتمع..

جلد وتغريب.. لماذا؟(*)

أصابتني قشعريرة وأنا أقرأ في هذه الصحيفة يوم أمس خبراً بإصدار قاضي الأحداث حكماً بالتغريب عاماً كاملاً على حدث وجلده ١٠٠ سوط (دفعة واحدة) لإقراره بممارسة الزنا.. وقبل الحديث عن هذه الحادثة، كان أحد الأصدقاء يتساءل قبل أيام عن كيفية إقدام بعض الأحداث على ممارسة الجنس حتى بالعنف والاغتصاب أحياناً، ولتبسيط الأمر تناولت كتاباً مصوّراً لأمراض الغدد في الأطفال وأريته صورة لفتى ضخم مكتمل الأعضاء التناسلية، ونابت الشعر، ثم سألته كم يعتقد سن ذلك الفتى، وكان متوقعاً أن يجيب بأنه في العشرين أو أكثر، لكنه فوجئ حين أخبرته أن سنه لا تزيد

(*) **المصدر**: جريدة عكاظ، التاريخ ١٤/٥/١٤٣١هـ.

عن ١٤ عاماً، وأنه مصاب بخلل في وظائف الغدة الأدرينالية يؤدي إلى ظهور مبكر لعلامات الذكورة ووظائفها، مع اكتمال غير طبيعي للبنية الجسدية، وبالتالي فهؤلاء أطفال مرضى، من الظلم أن يحكم عليهم بمجرد رؤية شعر العانة، ثم إقامة الحد الذي قد يكون قصاصاً في بعض الأحيان بدلاً من علاجهم في المستشفيات المتخصصة.

خبر الأمس يقول إن الحدث لم يتجاوز ١٧ عاماً، وهذا يعني أنه قد يكون في أي سن تحت الـ ١٧، ومع ذلك فقد جعله القاضي ضحية لحكمه الذي كان بالإمكان استبداله بما هو أرحم.. وقبل أي شيء لا بد أن نسأل هل هذا الحدث بلغ السن التي يمكن فيها إقامة الحد عليه إذا كان خالياً من أي علّة مرضية؟ وكيف تم التحقق من ذلك والجزم به؟ ثم ألم يكن ممكناً - إذا لم يكن هناك بد من تنفيذ الحكم - الرأفة بهذا الطفل وجلده على دفعات بدلاً من صب مئة سوط على جسده دفعة واحدة؟..

أما التغريب فإنه حكم مثير.. سمعنا تهمة (التغريب) تلصق ببعض الكتّاب والمثقفين، ولكن ها هو التغريب عن المكان والأهل يصدر بحق طفل لم يتجاوز السابعة عشرة، فهل يعي قاضي الأحداث أي كارثة ستحل بأسرته، وأي دمار ينتظره وهو مغرب قسراً لمدة عام؟.. أين سيغرب هذا الطفل يا فضيلة القاضي، وكيف سيدير حياته، ومن سيعتني به ويحميه، وهل لك أن توضح المنطق في هذا الحكم؟ لقد صدق والد الطفل حين قال: إن هذا عقاب للأسرة بأكملها، وصدق حين قال: لماذا لا يبقى في دار الملاحظة بدلاً من البقاء بمفرده خارج مقر إقامة الأسرة.

إن أهم ما في القضية هو عدم وجود محامٍ بجانب الطفل عند محاكمته لإظهار وبيان حقوقه، لاسيما ما يترتب على التقرير بالقناعة الذي يحرمه حقه في استئناف الحكم، كما ذكر المستشار القانوني في هيئة حقوق الإنسان الدكتور عمر الخولي، فهل هذه محاكمة مكتملة؟

إنها مسؤولية جمعية وهيئة حقوق الإنسان والجهات العليا في القضاء لإيقاف هذا الانتهاك لضوابط العدالة وحقوق الإنسان.

نعش التعليم(*)

المدارس تتبع وزارة التربية والتعليم، أليس كذلك؟؟ فلماذا إذا تحركت وزارة الداخلية ممثلة في إمارة منطقة عسير من أجل مشكلة في مدرسة ولم نسمع إلى الآن عن أي تحرك لوزارة التربية والتعليم؟؟.. سؤال لا بد من طرحه قبل الحديث في موضوع جنازة مدرسة حراء بمدينة خميس مشيط، ولمن لا يعرف عنه فقد نشرت «عكاظ» في صفحتها الأولى يوم ١٤٣١/٦/١٨هـ صورة لنعش تمثيلي رقد فيه أحد الطلاب الأحياء (طبعاً) بعد تكفينه في الطابور الصباحي للمدرسة. إنها نفس الصورة التي نشرتها الصحيفة يوم أمس مع خبر تحرك الإمارة تجاه ما حدث.

خطوات وزارة التربية والتعليم لتطوير المرافق التعليمية من حيث الأنظمة والمناهج لا نستطيع التقليل من أهميتها، وإن كانت لا ترقى إلى طموح المجتمع، ولا يجب أن تتم بالقطارة، أو تخضع لاستمزاج فئات معينة بجس نبضها حيال أي خطوة، فإن كانت راضية عنها تمت، وإن لم ترض ألغيت. نقول إن كل جوانب التطوير والتغيير مهمة، لكن من المؤكد أنه ما لم تقم الوزارة باجتثاث الكوادر التعليمية غير الصالحة فكأنك (يا بو زيد ما غزيت).

المسألة لا تتعلق فقط بمستوى التعليم الذي سيتلقاه الطلاب والطالبات، بل الأهم من ذلك علاقتها بالأمن الوطني الذي تم تهديده بالأفكار المتطرفة التي ولدت ونمت في كثير من المرافق التعليمية ونحن نتفرج عليها، وها هي تتحدى الجميع مرة أخرى وتعلن عن استمرارها في مشروعها التدميري الذي يبدأ بأفكار تبدو بسيطة وتقليدية وتذكيرية كمشهد الجنازة.

في السابق اقتطعت مشاهد الموت وتفاصيله كثيراً من نشاط المدارس داخلها وخارجها، وتحولت بعض المخيمات الصيفية إلى محطات ما قبل الآخرة، وعرفنا لاحقاً أن كثيراً من شباب الجهاد المزعوم في الخارج الذي تحول إلى الداخل كانوا خريجين لثقافة الموت التي أعدّتهم وجهّزتهم لرفض فكرة الحياة من أساسها، هكذا كانت الأمور وهكذا مضت لزمن طويل، وللأسف ها هي الآن تثبت أنها ما زالت موجودة وتعلن عن نفسها بشكل استفزازي صارخ وفي وقت محسوب بدقة، هؤلاء لا يتصرفون بعشوائية بل يعرفون جيداً ماذا يفعلون.

(*) **المصدر**: جريدة عكاظ، التاريخ ١٤٣١/٦/٢٥هـ.

حسناً.. ماذا ستفعل الوزارة مع مشاريع التجهيز للموت في مدارس البنين والبنات ونحن لم نسمع لها صوتاً يتفاعل مع مشهد جنازة صباحية شهدها ٧٠٠ طالب في مدرسة ثانوية طلابها في السن المطلوبة للتجنيد من أجل الإرهاب والتدمير والموت العبثي؟؟

أين أنت يا وزارتنا العزيزة؟؟

أكاديمية الأحلام(*)

يُعرَف علم بحث ودراسة الأحلام بعلم الأونيرولوجي (oneirology)، وحين نقول إنه علم فلأنه فعلا كذلك، إضافة إلى أنه علم معقّد بدأت دراساته ونظرياته وأبحاثه في نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، وأصبحت أكثر تطوراً وتعقيداً وتشعباً مع التقدم العلمي الذي أتاح اكتشاف الكثير من أسرار مكونات ووظائف الخلية البشرية.. إنه علم تتداخل فيه كثير من العلوم مثل علم وظائف الأعضاء «الفيزيولوجي» وعلم النفس والطب النفسي وعلم الأعصاب وغيرها، وبالتالي أصبح تحليل الأحلام يستند إلى هذه العلوم، وله دلالاته وتفسيراته العضوية والنفسية..

إننا نتحدث عن الموضوع كعلم في هذا الزمن وليس كمجال لشطحات الخيال والتهيؤات والتحليلات الساذجة.. ولكن رغم هذه الحقائق فإن عالمنا العربي العجيب الذي يبيح لنفسه ما يشاء، أصبح مليئاً بالفضائيات المتخصصة في تفسير الأحلام التي تجعل المشاهد يضحك حد البكاء مما يسمعه فيها من سذاجة وجهل واستغفال لا هدف له غير الكسب المادي من المساكين الذين تقلقهم أحلامهم، وهي أحلام مزعجة بالتأكيد لأنها إفرازات ناتجة من تداخل العقل الباطن بالعقل الظاهر أو الواعي، وبديهي جداً أن يكون مخزون كل منهما مزعجاً في البيئة العربية التعيسة..

الآن، أصبح مؤكداً أن الأمر لن يتوقف عند الفضائيات العشوائية التي لا رقيب عليها، إذ سيصبح تفسير الأحلام تحت رعاية المؤسسات الرسمية -كما بشّرتنا صحيفة الحياة يوم الأحد الماضي، حين نشرت خبراً عن موافقة وزارة الشؤون الإسلامية على إقامة دورة لتأويل الأحلام أسبوعيًّا في أحد جوامع مدينة الطائف، يقول المسؤول عنها:

(*) **المصدر**: جريدة عكاظ، التاريخ ١٤٣١/١١/٢١هـ.

إنها تسعى لتخريج نخبة متخصصة من طلبة العلم في تأويل الأحلام، ويطمح إلى تطورها لتصبح «أكاديمية الأحلام» بعد الحصول على الاعتمادات الأكاديمية الدولية ليكون هذا المشروع قاطعاً لدابر كل المغرضين، كما يقول مؤسس مشروع الأكاديمية!!..

أنا أشد على يد مؤسس الأكاديمية لأننا في حاجة ماسة لها. فمن ناحية لا يملك كثير من شبابنا في الظروف الراهنة غير الحلم بأشياء كثيرة لم تتحقق لهم، وما دام أنهم أدمنوا الأحلام فلماذا لا يتخصصون فيها ويحققون مكاسب جيدة على طريقة رزق الـ... على الـ...، ومن ناحية أخرى سنكون السباقين في إنشاء أكاديمية كهذه مما سيحقق لنا تفوقاً عظيماً على الآخرين، نضيفه إلى بعض إنجازاتنا التي لم يسبقنا إليها أحد، ولم يفكر فيها أحد..

شد حيلك أيها المؤسس، ونحن في انتظار بدء التسجيل في أكاديمية الأحلام، وحبذا لو تعلنون رسوم الالتحاق بها من الآن للراغبين في حجز مقاعدهم..

خلّيها في الجنّي أحسن لك(*)

إذا كان الخبر الذي نشرته صحيفة المدينة يوم أمس - متابعة لما نشر طوال الأسبوع الماضي في «عكاظ» - صحيحاً مائة في المائة فإن (الجني) المتهم في قضية الفساد الكبرى في المدينة المنورة يصبح بريئاً، وله حق المطالبة بالاعتذار ورد الاعتبار بتعويض معنوي ومادي من المبلغ المنهوب في القضية..

يقول القاضي المتهم «لو سمعتم هذا الكلام عن لساني بأنني اتهمت الوسيط الهارب أو غيره بسحري، ولو كان من قبل رئيس المحكمة شخصيًّا فهو كاذب»، وأضاف: «لم توجّه لي أي تهمة من أي جهة حكومية، ولم ترفع عني الحصانة، ولكن بسبب العارض المرضي تم تمديد إجازتي كما هو متبع حسب الأنظمة والتعليمات»..

وما يدعم براءة الجني بحسب خبر الصحيفة، قول الراقي إن ما تردد على لسانه غير صحيح ومبالغ فيه جداً، وليس كل من يطلب الرقية مسحوراً.. وقد تكون براءة الجني المظلوم نهائية وأكيدة عندما أكدت مصادر رسمية في المحكمة الشرعية بالمدينة المنورة نفيها طلب إفادة من راقي القاضي، واصفة ما تردد بأنه سخيف جدًّا.. لو صح هذا الكلام

(*) المصدر: جريدة عكاظ، التاريخ ١٧/١١/١٤٣١هـ.

وثبت أننا افترينا على الجني فإنه لا مفر للقاضي من تحمّل النتيجة لأن قوله هذا ينفي سيطرة الجني عليه وسلبه إرادته، ويؤكد أنه كان يعي جيداً ما يفعل.. كان من الأفضل له «تدبيس» الجني في القضية ليخرج بأقل الأضرار..

ولكن كيف يمكن التوفيق بين خبر صحيفة المدينة والتقرير المفصل الذي نشرته «عكاظ» يوم أمس أيضاً، وذكر بالتفصيل فحوى الحوار الذي أجراه محررها مع الراقي وأعاد فيه تأكيده على أن الجنّي تكلم على لسان القاضي، وسرد كل تفاصيل القضية بما فيها اسم الوسيط الهارب، وحضور لجنة من هيئة الأمر بالمعروف، وطلب (قاضي مسؤول) تقريراً من الراقي، وغير ذلك مما سبق ونشرته الصحيفة..

القضية تعقدت يا جماعة الخير. فإذا افترضنا أن القاضي المتهم شعر بتأنيب الضمير بعد محاولته توريط جنّي بريء، فإن الراقي يؤكد أن هذا الجنّي مصرٌّ على اعترافاته، وقد أدلى بها سابقاً مع رقاة من القصيم، وأنه يسردها (على طول) حين يقرأ عليه أي إنسان، كما أكدت صحيفة «عكاظ»، صاحبة السبق في تبنّي ملف القضية.. وبالتالي لا بد من فصل هذا الخلاف الذي سيتطور إلى نزاع وتوتر شديد في العلاقات بين الإنس والجن قد يؤدي إلى قطع العلاقات وسحب السفراء..

ولذلك نرجو ألا تتأخر الجهات المختصة التي أشارت صحيفة المدينة أنها ستشكل لجنة (خلال الأيام المقبلة) لأن الوقت ليس في صالح الطرفين، وبالإضافة إلى القطيعة التي قد تحدث فإن التأخير سيؤدي إلى فقدان الأمل في معرفة مصير العقارات والأموال الضخمة التي اتهم القاضي بالتدبير للاستيلاء عليها.. بسرعة يا لجنة، الله يرضى عليك..

تيار الجلد الكهربائي(*)

بكل أمانة، لم أكن لأصدق الخبر الذي مررت عليه مرور الكرام لأني كنت أتجاوزه بسرعة دون الدخول في تفاصيله على اعتبار أنه نكتة سمجة، أو واحد من الأخبار التي تبثّها رسائل الإيميلات العشوائية التي تضع عناوين مثيرة بينما محتواها «بايخ جداً» ولا علاقة له بالعنوان.. الخبر الذي أتحدث عنه هو الحكم بجلد صحافي وسجنه بسبب تبنّيه متابعة ونشر مشكلة انقطاع الكهرباء في إحدى جهات المملكة، خبر لا يجعل

(*) المصدر: جريدة عكاظ، التاريخ ١٤٣١/١١/٣٠هـ.

عاقلاً يتوقف عنده لأنه غير ممكن الحدوث، لكن - للأسف الشديد - كان لا بد أن أصدق الحكاية بعدما صاحبنا الزميل خلف الحربي يوم أمس بتفاصيل الموضوع في مقاله «الصحافة: السلطة الرابعة والأربعون». بعد قراءتي لمقاله لم يكن بوسعي غير أن أقول: يا فتاح يا عليم يا رزاق يا كريم.. منك لله يا خلف، كان خليتني أعيش في وهمي بأنها نكتة ثقيلة وبايخة»..

الحكاية جد يا جدعان!!.. جلد يعني جلد، وسجن يعني سجن.. ٥٠ جلدة سوف يتلظى تحت سياطها الصحافي فهد الجخيدب، وشهران سوف يمضيهما في السجن إذا لم نسارع إلى احتواء هذه الفضيحة الجديدة لأن «ثلاث في الرأس توجع»، لا سيما عندما تحدث خلال أقل من شهر..

التهمة الموجّهة للصحافي فهد على ذمة زميلنا خلف هي: التحريض على التجمع أمام شركة الكهرباء. ومفردة التحريض قد تكون حساسة عندما ترتبط بمواضيع أخرى أو دعوة لفعل شيء مسيء للوطن، ولكن حتى لو كانت التهمة صحيحة فما الخطأ الفادح الذي ارتكبه فهد حين تعامل مع مشكلة انقطاع الكهرباء بطريقته الصحافية الخاصة التي أدت في النهاية إلى إيجاد حل لها..؟ شركة الكهرباء لا علاقة لها بالأمن الوطني أو القضايا الوطنية السياسية الهامة. هي شركة مسؤولة عن توفير الكهرباء للناس الذين تتقاضى منهم مبالغ باهظة يجب أن تضمن لهم استمرارية التيار.

ومن ناحية أخرى فقد تجمع مئات المعلمين أمام وزارة التربية والتعليم وأمام الديوان الملكي حين ضاقت بهم الأمور وأرادوا لفت الانتباه لها، ومع ذلك لم يتعرض لهم أحد ولم يودعوا السجن لأنهم كانوا يعبّرون بشكل سلمي عن مشكلتهم، وبالتالي ما هي السلطة الاستثنائية التي تملكها شركة الكهرباء بخلاف غيرها؟؟

وكما أشار الزميل خلف فقد كنا على يقين أننا بلغنا حدّاً من حرية الصحافة نستطيع أن نباهي به كثيراً من الدول التي تدّعي هذه الحرية، لكنها لا تمارسها على الواقع، وكنا وما زلنا نطمح في المزيد من هذه الحرية التي تهدف إلى إصلاح كثير من الأمور المتعثرة ونقد السلبيات في أي موقع، ولذلك لا بد من التعامل مع هذه القضية بعقلانية كبيرة حتى لا تهدم سمعتنا أو تعيدنا إلى الوراء..

جلد إيه وسجن إيه يا شركة الكهرباء؟!.. فكّري جيداً لتعرفي من يستاهل الجلد..

أهم معارك خالد الدخيل التنويرية

الحركة الوهابية: رجل الدين والطموح السياسي(*)

في مقالة سابقة ذكرتُ أن من الخصائص التي تميز الوهابية عن سواها من الحركات الدينية السياسية التي ظهرت في التاريخ الإسلامي الحديث هو تمييزها الواضح والصارم والثابت بين وظيفة كل من رجل الدين من ناحية، ورجل السياسة أو رجل الدولة، من ناحية أخرى. منذ قيام الدولة السعودية الأولى في منتصف القرن الثاني عشر الهجري/الثامن عشر الميلادي، كان هناك نوع من العقد غير المكتوب يربط بين دور كل منهما في تسيير أمور الدولة. دور رجل السياسة أو رجل الدولة يتحرك ضمن المجال السياسي للدولة، وله في ذلك كل الحرية على ألا يتعارض ذلك مع ثابت من ثوابت الشريعة. من ناحيته يتحرك رجل الدين ضمن المجال الديني للدولة، ويتمتع بحرية واسعة هنا أيضاً. لكن إذا كان رجل الدولة مقيداً بالشريعة، فإن رجل الدين مقيد هو الآخر بحدود السياسة وما يرتبط بها من مصالح عامة، أو خاصة تتعلق به هو، أو بولي الأمر، إلى جانب موازين القوة وهي أحد أبرز حدود العملية السياسية، ودور كل طرف منخرط فيها.

إلى هنا والأمر يعتبر عادياً. لكن هناك إضافتين مهمتين. الأولى أن التمييز الوهابي بين الفقيه ورجل الدولة ليس إبداعاً وهابياً، وإنما يعكس إيماناً عَقديّاً راسخاً، وتطبيقاً عملياً لما جاء في مدرسة الإمام أحمد بن حنبل حول هذه المسألة. ولأن الدولة السعودية، وهذا هو الأمر الثاني، قامت في أساسها على يد الحركة الوهابية، كانت ولا تزال هي الدولة الإسلامية الأولى والوحيدة في التاريخ الإسلامي التي تبنت المذهب الحنبلي. من أين يأتي التميز الوهابي في هذه الحالة؟ يأتي في تصوري من أنها كانت أول تطبيق عملي للمعادلة الحنبلية لعلاقة الديني بالسياسي، وثانياً التزامها العملي الصارم

(*) **المصدر**: التجديد العربي الإلكتروني، التاريخ ١٣/٣/١٤٢٥هـ.

والثابت بهذه المعادلة، وعلى مدى ما يقرب من ثلاثمائة سنة حتى الآن. هذه الاستمرارية والثبات على هذه المعادلة يعكس إيماناً عقدياً راسخاً بهذا المبدأ الحنبلي.

ما هي معالم الالتزام والثبات المشار إليهما؟ هناك ملاحظة مهمة لم يُلتفت إليها بما تستحقه من اهتمام، وهي أنه طوال تاريخ الدولة السعودية، بكل ما اكتنفه من لحظات قوة وضعف، التزم رجال الدين الوهابيون بدورهم الديني، خاصة منهم كبار الوهابيين من بيت الشيخ محمد بن عبدالوهاب، المعروفين بـ«آل الشيخ». حيث أثبت هذا البيت ولاءه للبيت السعودي، وأنه حليف لا يخشى منه منافسة سياسية. ليس هناك أية إشارة في جميع المصادر التاريخية على أن أياً من رجال الدين الوهابيين راوده طموح سياسي خارج إطار مركزه الديني. حتى في اللحظات التي ضعفت فيها الدولة وتعرضت للسقوط، بقي الوهابيون على التزامهم القوي بأن دورهم لا يتجاوز مجال الدين، والفتوى الدينية إلى مجال السياسة، أو الإمارة السياسية.

سقطت الدولة في مرحلتها الأولى أوائل القرن التاسع عشر على يد الحملة المصرية-العثمانية، مما يشير إلى فشل القيادة السياسية للدولة. كان من الممكن استخدام ذلك كمبرر لطموح سياسي من قبل بعض القيادات الوهابية، باعتبارهم آنذاك كانوا شركاء للقيادة السياسية. لكن هذا لم يحصل. ربما قيل إن أغلب قيادات الدولة، الديني منها والسياسي، تم ترحيلهم إلى مصر. لكن المهم هنا أن فكرة الالتزام بعدم الخلط بين الدور الديني والسياسي بقيت حاضرة وحاكمة حتى في لحظة حرجة مثل هذه، دخلت فيها المنطقة حالة من الفوضى السياسية بسبب الاحتلال. ثم جاءت لحظة أكثر دلالة هنا من حيث إنها شهدت ضعف الدولة وتداعيها من الداخل، ومن دون تدخل خارجي. وكانت تلك هي اللحظة التي بدأت بعد وفاة رئيس الدولة السعودية في مرحلتها الثانية، أواخر النصف الثاني من القرن التاسع عشر، وهو الإمام فيصل بن تركي. آنذاك انفجر صراع مسلح طويل وبطيء بين ولدي الإمام فيصل على الحكم.

كان مفتي الدولة وقتها هو الشيخ عبداللطيف بن عبدالرحمن. وكان يحظى بمكانة دينية واجتماعية بارزة. وقد لعب دوراً كبيراً في محاولة رأب الصدع، لكن من دون جدوى. كان واضحاً أن البيت السعودي في حالة انقسام يصعب رأبها. وقد اتضح أن الأمور كانت تتجه أمام عيني المفتي، وبقية رجال الدين، إلى سقوط الدولة. ومع ذلك لم يحدث أن أحداً من الوهابيين، وخاصة المفتي، فكّر بالتدخّل لتولّي السلطة السياسية، على الأقل من منطلق إنقاذ الموقف. على العكس كان الوهابيون مجبرين، كما يبدو،

على ترك الصراع السياسي بين ابني الإمام يأخذ مجراه الطبيعي. وهو الصراع الذي أنهك الدولة، وانتهى أخيراً بسقوطها على يد بيت لا يعدم الطموح السياسي، وهو بيت آل رشيد من منطقة حائل.

كيف يمكن تفسير مثل هذا الموقف من مؤسسة دينية تمثل ركيزة أساسية للدولة، وهي في الوقت نفسه تعتبر شريكة في الحكم؟ تبرز أهمية هذا السؤال من حقيقة أن مؤسس الحركة، الشيخ محمد بن عبدالوهاب، كان هو صاحب فكرة الدولة المركزية. وأن حركته، وإن كانت حركة دينية تجديدية، إلا أنها كانت كذلك من حيث إنها هدفت أولاً إلى تأسيس الدولة، وتوحيد مناطق الجزيرة داخل هذه الدولة. وعندما قامت الدولة كان له فيها دور محوري وحيوي، حيث تولّى شؤون بيت المال، وأشرف على الحملات العسكرية للدولة حتى مرحلة متقدمة. مما يجعل من الواضح أن دور الشيخ محمد لم يكن مقصوراً على مجال الدين، من تعليم وتأليف وفتوى. على العكس كان له دور في كل قرار سياسي تقريباً، بما في ذلك اختيار ولي العهد.

بعبارة أخرى، كان مركز الشيخ في الدولة الأولى قويّاً، ودوره السياسي، وليس فقط الديني، محوريّاً. كان هذا كافيّاً لأن يكون أساساً لطموح سياسي. إلا أن شيئاً من ذلك لم يحدث. على العكس، حرص الشيخ كل الحرص، كما يدل تاريخه هو مع الدولة الأولى، على ألا يتجاوز معادلة التمييز الواضح بين رجل الدين أو الفقيه وبين رجل الدولة. والمسار التاريخي للدولة بعد ذلك، وحتى مرحلتها الحالية، يدل على أن الشيخ محمد ترك سابقة ملزمة لمن بعده بعدم تجاوز مقتضيات هذه المعادلة.

موقف الشيخ، ومن جاء من بعده، يدل على التزام عقدي بالمبدأ السياسي الحنبلي، من أنه يجوز لرجل الدين، أو الفقيه أن يشارك في العملية السياسية. لكن يجب أن تكون مشاركته من موقعه كفقيه أو رجل دين. ولا يجوز له أن يتجاوز موقعه هذا، ويطمح إلى مركز سياسي، وخاصة إمارة سياسية. ربما أن الحنبلية تطمح بمثل هذا الموقف إلى محاولة إخضاع السياسة لمقتضيات الدين. بعبارة أدق، يبدو أن هذه المدرسة تطمح على الأقل إلى إخضاع البعد السياسي في الدور الديني لمقتضيات الدين، وليس العكس. فإذا كانت لا تستطيع إخضاع الدولة، أو كل العملية السياسية لكل تفاصيل الدين والشرع، فعلى الأقل تحاول المحافظة على المجال الديني للدولة من الانزلاق هو الآخر إلى النتيجة نفسها.

طبعاً لا ننسى هنا أن المجال السياسي، ومنذ الدولة الأموية أخضع المجال الديني لهيمنة المجال السياسي. لكن ربما أن هناك عنصراً آخر، يتعلق بالثقافة النجدية التي ظهرت فيها الوهابية، وهي ثقافة تمحورت منذ زمن بعيد حول المذهب الحنبلي. ففي هذه الثقافة لا يُقْبَل من رجل الدين أن يكون منخرطاً في العملية السياسية، أو ذا طموح سياسي. وأي مؤشر على ذلك يفقد الفقيه مصداقيته الدينية، كما قد يفقده قبوله الاجتماعي كرجل دين. وربما أن حياة ودور آخر كبار الوهابيين، الشيخ عبدالعزيز بن باز، وما حظي به من مكانة شعبية واسعة يعكس هذا الموقف الثقافي، ويعكس من ناحية أخرى، مدى الالتزام العقدي بتلك المعادلة الحنبلية من قبل هذا الشيخ، رحمه الله.

مصطلح الأمن الفكري(*)

في الآونة الأخيرة، وفي سياق جهود محاربة الإرهاب والفكر المتطرف الذي يقف وراءه في السعودية، بدأ مفهوم «الأمن الفكري» يبرز ويأخذ مكانه في التداول داخل المجتمع. آخر المؤشرات على ذلك كان انعقاد مؤتمر وطني يحمل هذا المسمى، ثم اقتراح لجنة الشؤون الدينية والاجتماعية في مجلس الشورى إنشاء هيئة وطنية تعنى بموضوع الأمن الفكري. يبدو أن هذا المفهوم يحمل قدراً من الجاذبية أغرت البعض بالأخذ به. فهو مفهوم سهل، ويعبّر بشكل مباشر عن حاجة ملحة لمواجهة التطرف، وما يمثّله من انحراف فكري. واللافت في هذا أن مفهوم «الأمن الفكري» أخذ يحل محل مفهوم آخر كان هو الشائع، وهو مصطلح «الوسطية». على العكس من الأخير، يتجاور في المفهوم الأول مصطلحا «الأمن» و«الفكر». وهو جوار غير مسبوق من قبل، بل لعله جوار غير محمود من حيث إنه ينطوي على عكس ما هو مأمول منه في الأساس.

المقصود بالأمن الفكري هو إعادة الخطاب الديني إلى ما يسمى بالوسطية والاعتدال، وتخليصه من التوجهات المتطرفة، ومن الطروحات «الجهادية» التي تنامت في العقود الأخيرة داخل التيار السلفي، وأصبحت تمثل مدرسة فكرية وسياسية فاعلة داخل هذا التيار، واكتسب اسم «السلفية الجهادية» في الأدبيات التي تُعنى بـ«الإسلام السياسي».

(*) **المصدر**: جريدة الخليج الإماراتية، التاريخ ١٤/٨/١٤٣٠هـ.

تعذّر التوفيق بين فكر المحرمات، وبين السير في التنمية الاقتصادية والاجتماعية.. وهو مأزق تعزز مع السماح لفكر متطرف بالهيمنة على المجتمع.

بمثل هذا التحديد، لا يبدو أن مفهوم «الأمن الفكري» ينطوي على إشكالية تستدعي التوقف عنده، والتأمل في صلاحيته كآلية ناجعة لتحقيق ما هو موجه له. فكما هو واضح، فإن الهدف من صك مفهوم «الأمن الفكري» هو هدف مشروع، بل وهدف نبيل؛ لأنه أولاً يقصد إلى استخدام الفكر، كما يشير إلى ذلك الجزء الثاني من المفهوم، في ميدان محاربة الإرهاب، وذلك تكاملاً مع الجهود الأمنية التي حققت نجاحات باهرة في محاربة هذه الظاهرة في السعودية. وهو هدف نبيل أيضاً؛ لأنه يسعى إلى ترسيخ الأسس الفكرية لدعم مرتكزات الأمن في المجتمع السعودي. وبالتالي، فليس هناك ما يوحي بأية إشكالية في مفهومٍ الهدفُ منه تحقيق ما هو محل إجماع بين السعوديين وغير السعوديين.

لكن انطلاقاً من معادلة العلاقة بين الهدف والوسيلة، هناك إشكالية قد تكون كبيرة وشائكة تختفي خلف المعنى البراق والمباشر لهذا المفهوم. أول معالم هذه الإشكالية أن الفكر يختلف عن الأمن في مكوناته، وفي منطلقاته. الفكر هو العقل المفكر للمجتمع، وبالتالي فهو ملك للجميع، ومتاح لكل من يريد خوض غماره، وإن ضمن ضوابط وشروط، هي بطبيعتها ضوابط فكرية ومنهجية، وليست ضوابط أمنية. ولأنه كذلك، فإن أحد أهم مستلزمات نمو الفكر وتطوره ونضجه هما الحرية والتعددية.

لا يمكن أن نقول الشيء نفسه عن الأمن؛ لأنه مفهوم يختلف عن ذلك كثيراً. هناك الأمن باعتباره جهازاً استراتيجيّاً من أجهزة الدولة، يتولّى مهمة حماية استقرار الدولة، وبالتالي استقرار المجتمع. وهذا جهاز بيروقراطي بطبيعته (بيروقراطي بالمعنى الإيجابي للمصطلح) له من المتطلبات، والمستلزمات، والآليات ما يختلف كثيراً عن متطلبات ومستلزمات الفكر.

يتفرع بعد ذلك مفهوم الأمن ليشمل ميادين كثيرة في حياة المجتمع. فهناك الأمن الغذائي مثلاً، ويعني توافر المواد الغذائية بأسعار في متناول الجميع لتلبية احتياجات الناس. وهناك الأمن الاقتصادي، ومن ضمن ما يعنيه توافر فرص العمل، ومتطلبات الإنتاج، ووجود قوة عمل محلية، واستقرار الأسعار، وحماية المنتج المحلي.... إلخ. ثم هناك مفهوم الأمن السياسي، وهو حماية النظام السياسي من أي مصدر يشكل تهديداً

لاستقراره. يأتي بعد ذلك الأمن الاجتماعي ويقصد به تعزيز عناصر الوفاق بين مكونات المجتمع، وتحييد عناصر النزاع فيما بينها، سواء أكانت دينية أم قومية أم طائفية، أم قبلية. ماذا يعني ذلك؟ يعني شيئين: الأول أنه يمكن أن يكون هناك فكر أمني، أو فكر سياسي، أو فكر اجتماعي أو اقتصادي. لكن لا يستقيم أن يكون هناك «أمن فكري». الشيء الثاني أن تعدد هذه المجالات، يعكس التعددية التي يتميز بها الفكر بشكل عام، وهي تعددية تفرض نفسها حتى داخل كل واحد من هذه المجالات على حدة.

ومن أوضح الأدلة على هذه التعددية أن هناك نظريات كثيرة عن الأمن الاقتصادي مثلاً، أو الأمن السياسي. لكن عندما تقول «أمن فكري»، فأنت تلغي هذه التعددية مباشرة؛ لأن هذا المفهوم بطبيعته ينافي مبدأ التعددية. بعبارة أخرى، مفهوم «الأمن الفكري» يخضع الفكر لمتطلبات الأمن، وليس الأمن لمتطلبات الفكر. ولعله من الواضح أن إخضاع الفكر لمتطلبات الأمن يعني قتل عفوية الفكر، وطبيعة التعددية فيه، وبالتالي إنهاء قدرته على الإبداع. والمفارقة، أن حصول هذا لا يخدم لا أمن الدولة ولا أمن المجتمع. المطلوب لحماية استقرار الدولة، ومن ثم أمن المجتمع، حماية استقلال الفكر، وحماية طبيعته التعددية. فهذا يفجر طاقات المجتمع في مختلف المجالات، وبالتالي يوفر الكثير مما قد تحتاجه مؤسسات المجتمع، ومؤسسات الدولة.

الإشكالية الثانية مع مفهوم «الأمن الفكري»، كما هو مستخدم في السعودية، أنه يعيد إنتاج التجربة الفكرية السابقة، والتي أنتجت ظاهرة التطرف ثم الإرهاب، وهي الظاهرة التي تم صك هذا المفهوم لمواجهتها. لم يعد هناك شك في أن ظاهرة الإرهاب هي النتاج الطبيعي لظاهرة التطرف، وأن كليهما نتاج للخطاب الديني الإقصائي الذي هيمن على المناخ الفكري في السعودية لعقود طويلة. ومن أهم سمات هذا الخطاب أنه أحادي التفكير، وإقصائي التوجه تحت شعارات غامضة ومطاطة مثل «محاربة البدع والمحدثات من الأمور»، و«حرمة التشبه بالكفار ومخالطتهم»، و«التمسك بما كان عليه السلف الصالح»، إلى غير ذلك من المبررات. هذه وغيرها مبررات خلافية، وليست محل إجماع فيما يتعلق بمضمونها، وحدودها، وظروف تطبيقاتها، والهدف منها.

وبالتالي، قد لا تكون المشكلة في هذه الشعارات أو المبررات بحد ذاتها، بل في الخطاب الذي تبنّاها، وأعطاها معاني محددة لا يجوز الخروج عليها، أو الاختلاف معها. وعلى هذا الأساس، تم تحريم أمور كثيرة: الرأسمالية، والدراسة في الخارج، وتعليم المرأة، وعمل المرأة، والبنوك، والعلاقة مع الغرب، والحداثة، والدولة المدنية،

والقوانين الوضعية، إلى غير ذلك. في هذه الحالة، لم يكن من الممكن التوفيق بين فكر يرتكز على محرمات لا حدود لها، وبين ضرورة السير في التنمية الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع. ومما عزز من هذا المأزق، السماح لفكر المحرمات في أن يبسط هيمنته على المجتمع.

في هذا المناخ، نشأ جيل تشكل ذهنياً وثقافياً على فكر المحرمات، أو الفكر المتطرف. ثم واجه هذا الجيل ما بدا له أنه انتهاك لمسلّمات ومحرّمات تربّى عليها. أضف إلى ذلك أن الظروف والصراعات الإقليمية والدولية زادت من حرج الموقف لكل الأطراف. في هذا الإطار تحديداً ولدت ظاهرة الإرهاب. بعبارة أخرى الإرهاب كان، في أغلبه على الأقل، هو نوع من الصدام بين «الفكر التنموي للدولة» و«الخطاب الديني الإقصائي» الذي يستظل بظل الدولة. ثم يأتي مفهوم «الأمن الفكري»، ليسير في اتجاه إنتاج التجربة نفسها، خاصة أنه كما يبدو من إنتاج أصحاب الخطاب الديني الإقصائي نفسه.

سبق للكاتب السعودي، حمزة المزيني، أن تساءل عن إن كانت الأحادية التي خرجت من عباءتها ظاهرة التطرف، يمكن أن تقدم حلاً ناجعاً لها. وهو محق في تساؤله هذا.

الإسلام بين الليبراليه والخطاب الديني(*)

العلاقة بين الليبرالية والخطاب الديني تزداد تشابكاً، ويغلب عليها خليط متداخل من سوء النية وسوء الفهم، بل والعداء والتكفير المتبادل. وهذا طبيعي في مرحلة تنعدم فيها الرؤية، وتتخبط الاتجاهات. وهو طبيعي أيضاً نظراً للتناقض الحاد بين مرتكزات الليبرالية ومنطلقات الخطاب الديني. في ظني أن الطبيعة الإقصائية المستحكمة للخطاب الديني هي السبب الرئيس في كل ذلك. كان من الممكن أن يتحقق حد أدنى من التعايش بين الاتجاهين. لكن الخطاب الديني، وإقصائيته الحادة، وميله نحو تكفير المخالف لم يترك مجالاً لشيء من ذلك. وأحسب أنه لا وجود لهذه الإقصائية لدى الليبرالية، من حيث إنها تتأسس أصلاً على فكرة التعددية، والتعايش مع الآخر المختلف. أتحدث هنا

(*) **المصدر** : جريدة الاتحاد الإماراتية، التاريخ ٢٨/١٠/١٤٣١هـ.

عن الليبرالية كما هي على حقيقتها، وليس كما تبدو للبعض.

ينطلق أصحاب الخطاب الديني في موقفهم من أن هذا الخطاب محلي وأصيل، ينتمي إلى تاريخ وثقافة العرب، ويمثل بالتالي قيمهم الدينية وهويتهم العربية الإسلامية. في مقابل ذلك، وحسب المنطق نفسه، تمثل الليبرالية بما تنطوي عليه من قيم ومبادئ توجه غريب ومستورد من الغرب. وهو لذلك في حالة تصادم على كافة المستويات مع مبادئ الإسلام وثوابته. الأسوأ أن التيار المهيمن في الخطاب الديني ينظر إلى الليبرالية باعتبارها إطاراً للانحلال، والفوضى الأخلاقية والقانونية، وأن المجتمعات الغربية التي تأخذ بالليبرالية منهجاً لها تعاني بسببه من حالة تسيّب قانونية إلى درجة أن المرء لا يستطيع أن يميز فيها بين «حلال» و«حرام». نحن هنا أمام قضيتين تستحق كل منهما إضاءة بما تسمح به المساحة المتاحة، وإلا فالموضوع أطول وأكثر تعقيداً من ذلك. القضية الأولى أن الليبرالية مستوردة، وبالتالي فإن مضامينها أجنبية على الإسلام، وتتناقض مع ما يدعو إليه. القضية الثانية أن الليبرالية منهج يدعو إلى الانحلال، ويشجع على الفوضى الأخلاقية والقانونية.

نبدأ بالقضية الثانية لأنها الأسهل. لندع ما تقوله الليبرالية عن الخطاب الديني الآن، ونتساءل: على ماذا يرتكز أولئك الذين يتهمون الليبرالية بالانحلال؟ على ما يشاهدون، أو يسمعون من أنه في الغرب هناك حريات تجاوزت الحدود المقبولة أخلاقياً: حريات جنسية، واجتماعية، وفكرية، وحريات في الملبس، والمأكل، والمشرب، إلى آخر ما هنالك. ملاحظة هذه الحريات صحيحة. ما ليس صحيحاً، ولا مفيداً هو قراءة وتفسير هذه الملاحظة. وهي قراءة تتسم بالكثير من التحامل وعدم الموضوعية. كان الأجدر الانتباه إلى أن الليبرالية في أصولها الأولى لا تدعو إلا إلى احترام مبدأ الحرية، ولا تدعو إلى، بل لا تقر مثل هذه التجاوزات في استخدام الحرية. ثانياً لا يجوز أن ننظر إلى الغرب من زاويتنا الثقافية، لأن في ذلك حكماً أخلاقيّاً بناءً على قيم وأعراف تخص ثقافتنا وتاريخنا، وتطبيقها تعسفيّاً على ثقافة مختلفة، لها سياقها التاريخي والاجتماعي المختلف.

بناء على ذلك، وهذا ثالثاً، لا يمكن الافتراض على الإطلاق بأن المآلات التي انتهت إليها الحرية في الغرب ستكون هي نفسها في مجتمعاتنا العربية. وقبل ذلك وبعده كيف يمكن لليبرالية أن تكون نظاماً للانحلال الأخلاقي والقانوني، وفي الوقت نفسه تؤسس لحضارة أبرز سماتها سطوة القانون، وسيطرة نظام اقتصادي صناعي يقوم على

الانضباط في العمل والإنتاج، وهيمنة قيم ومؤسسات سياسية ونقابية معنية بحماية الحقوق السياسية والإنسانية؟

عندما نأتي إلى القضية الثانية يبرز في السياق نفسه سؤال آخر: هل ما يقوله الخطاب الديني عن الليبرالية، وخاصة لجهة تناقضها مع الإسلام، صحيح ودقيق؟ من المعروف أن الليبرالية ترتكز على ثلاثة مبادئ تأسيسية، وهي: الفردية، والتعددية، والحرية. هذه مبادئ متلازمة تلازماً يشكل منظومة يؤدي كل مبدأ فيها إلى المبدأ الآخر بالضرورة.

الفردية تقتضي وجود التعددية. ولا يمكن أن يكون هناك تعددية من دون حرية: حرية الرأي، وحرية الفكر، وحرية التعبير، وحرية التنظيم. السؤال الآن: ما هو موقف الإسلام من الفردية، المفهوم التأسيسي الأول لليبرالية؟ عندما نعود إلى القرآن الكريم، وهو النص التأسيسي الأول والأهم في الإسلام، نجد أن كثيرين انتبهوا إلى احتوائه على آيات كثيرة تؤكد بشكل واضح على حرية الفكر وحرية الاعتقاد، بل وتجعل من هذه الحرية حقاً أصيلاً للإنسان.

لا يمكن استيفاء هذا الجانب من الموضوع ما يستحقه من تفصيل، لكن لا بد من ملامسة شيء منه على الأقل. أنظر مثلا قوله تعالى ﴿وَلَوْ شَآءَ ٱللَّهُ مَا ٱقْتَتَلَ ٱلَّذِينَ مِنۢ بَعْدِهِم مِّنۢ بَعْدِ مَا جَآءَتْهُمُ ٱلْبَيِّنَٰتُ وَلَٰكِنِ ٱخْتَلَفُوا۟ فَمِنْهُم مَّنْ ءَامَنَ وَمِنْهُم مَّن كَفَرَ﴾ الآية. يقول القرطبي عن هذه الآية إنها تشير إلى أن الناس اختلفوا «بعد كل نبي، فمنهم من آمن ومنهم من كفر... وذلك كله بقضاء وقدر وإرادة من الله تعالى ولو شاء خلاف ذلك لكان، لكنه المستأثر بسر الحكمة في ذلك الفعل لما يريد» (الجامع لأحكام القرآن، ج٢، ص١٧٣).

هناك آيات أخرى تؤكد المعنى ذاته مثل قوله تعالى: ﴿وَلَوْ شَآءَ رَبُّكَ لَءَامَنَ مَن فِى ٱلْأَرْضِ كُلُّهُمْ جَمِيعًا ۚ أَفَأَنتَ تُكْرِهُ ٱلنَّاسَ حَتَّىٰ يَكُونُوا۟ مُؤْمِنِينَ﴾. وكذلك قوله: ﴿لَآ إِكْرَاهَ فِى ٱلدِّينِ ۖ قَد تَّبَيَّنَ ٱلرُّشْدُ مِنَ ٱلْغَىِّ﴾. وقوله ﴿قُلِ ٱللَّهَ أَعْبُدُ مُخْلِصًا لَّهُۥ دِينِى ﴿١٤﴾ فَٱعْبُدُوا۟ مَا شِئْتُم مِّن دُونِهِۦ﴾. وقوله ﴿وَقُلِ ٱلْحَقُّ مِن رَّبِّكُمْ ۖ فَمَن شَآءَ فَلْيُؤْمِن وَمَن شَآءَ فَلْيَكْفُرْ ۚ إِنَّآ أَعْتَدْنَا لِلظَّٰلِمِينَ نَارًا أَحَاطَ بِهِمْ سُرَادِقُهَا ۚ﴾.

هذه وغيرها آيات تؤصل لحق الحرية في الفكر والاعتقاد تأتي في القرآن، المرجع الأول والأقدس في الإسلام. صحيح أن هناك اختلافاً بين المفسرين والعلماء في تأويل هذه الآيات، ومناسبات نزولها. لكن هذا الاختلاف بحد ذاته يحمل دلالة التعددية والاختلاف، وبالتالي يؤكد معنى الحرية، وأنها أصل وحق من الحقوق الطبيعية. وعندما

يؤكد الله سبحانه وتعالى على أن حرية الفكر مكوّنٌ طبيعي في الإنسان، فإنه وتمشياً مع ذلك أعطى هذا الإنسان القدرة والأداة التي تعينه وتسمح له بممارسة هذه الحرية من خلال منحه ميزة العقل والإدراك، ومن ثم القدرة على الاختيار، بما يترتب على ذلك من المسؤولية المترتبة على هذا الاختيار.

والاختلاف بين الناس في حظوظهم من ذلك أمر يعتبر من البديهيات، الأمر الذي يعني أن الحرية تتضمن في هذه الحالة وجود الفردية، وأنها المنشأ الأول للاختلاف الذي فرض التعددية في الاختيارات والتوجهات. ومما يزيد من تأكيد فكرة الفردية هذه آية أخرى تتعلق بالدار الآخرة، وهي قوله تعالى ﴿أَلَّا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَىٰ﴾، بمعنى أن كل فرد هو المسؤول يوم القيامة بمفرده، دون غيره عما قاله وفعله في الحياة الدنيا. وهذه قمة الفردية.

من ناحية أخرى، نجد أن فكرة الجماعية، وليس الفردية هي المهيمنة على حياة المسلمين من الناحيتين الاجتماعية والسياسية على طول مسار التاريخ الإسلامي. وهذا يؤشر إلى شيء من التناقض بين المبدأ الفكري التأسيسي للإسلام الذي يقوم على الفردية والحرية، وبين الواقع الاجتماعي والسياسي للمسلمين الذي لا يتسق مع ذلك ولا يتكامل معه. كيف يمكن، من هذه الزاوية، القول بأن الليبرالية مستوردة، وتمثل فكراً أجنبيّاً بالنسبة للعرب والمسلمين؟ صحيح أن اسم الليبرالية بذاته أجنبي، لكن ماذا عن المضمون، والعناصر المكونة لهذا التوجه؟

تصدّع القبيلة وليس الشرك وراء ظهور الوهابية(*)

من حيث المبدأ يرتبط نشوء الدولة بدرجة الاستقرار والتحضر في المنطقة التي تظهر فيها هذه الدولة. هذا المبدأ مستمد من التاريخ. جميع الدول التي ظهرت في التاريخ الإنساني ظهرت في مناطق سبقتها إليها عمليات استقرار، مجتمعات اتسمت بالتحضر والانتماء إلى المكان بشكل عضوي. دائماً ما كانت هذه المناطق على ضفاف أنهار، أو أودية، أو طرق تجارة، أو كل تلك الخصائص مجتمعة في مكان واحد. تمشياً مع المبدأ ذاته، وانعكاساً للسيرورة التاريخية ذاتها نجد أن قيام الدولة شرط مسبق لقيام الحضارة.

(*) المصدر: موقع عبد الكريم الجهيمان، التاريخ ١٤٣٢/١/٤هـ.

كل الحضارات الإنسانية لم تبرز إلا في مناطق تحكمها الدولة، ثم تنمو وترسخ هذه الدولة مفهوماً وبنية وعلاقات. لا تقوم الحضارة إلا في إطار دولة. ولا تظهر دولة إلا في إطار اجتماعي من الاستقرار والتحضر. هذه معادلة أو دورة تاريخية تتكرر عبر العصور. مع ملاحظة أن قيام الدولة لا يؤدي حتماً إلى قيام حضارة. وهذه مسألة أخرى.

المهم بالنسبة لنا هنا أن حالة الجزيرة العربية، وتحديداً قيام الدولة السعودية في مرحلتها الأولى ليست استثناء. ألقينا في مقالة الأسبوع الماضي لمحة على التاريخ السياسي للجزيرة العربية يؤكد ما نذهب إليه هنا. ولأن تلك اللمحة قادتنا إلى مرحلة الدولة السعودية الأولى، سنحاول في هذه المقالة أن نلقي لمحة أخرى على تاريخ هذه الدولة. لنذكر بأن السؤال المركزي هو: لماذا قامت الدولة السعودية في العارض، وليس في إحدى مناطق نجد الأخرى؟ ولنذكر أيضاً بأن الفرضية الرئيسة التي انطلقت منها الأسبوع الماضي هي أن منطقة العارض كانت من أقدم، أو على الأقل إحدى أقدم مناطق الاستقرار والتحضر في نجد منذ ما قبل الإسلام. تقع العارض في جنوب نجد. واللافت في تاريخ الجزيرة العربية أن الاستقرار والتحضر يزدادان كلما اتجهنا جنوباً، ويقلان ويتضاءلان كلما اتجهنا شمالاً، والمبدأ ذاته ينطبق على منطقة نجد. فكلما اتجهنا شمالاً يتضاءل الاستقرار، وتتراجع معالم التحضر. وعلى العكس من ذلك كلما اتجهنا جنوباً. موقع العارض يجعلها ضمن المعادلة المذكورة، وبالتالي يبرر لماذا ظهرت الدولة المركزية في هذه المنطقة دون غيرها، أو قبل غيرها. هذا يحتاج إلى بعض التفصيل.

سنلقي نظرة على ثلاثة مواضيع: **أولاً** الحركة الوهابية باعتبارها الحاضنة الأولى لفكرة الدولة المركزية. **ثانياً** علاقة الدولة السعودية مع القبائل البدوية في نجد، **وثالثاً** نسب الأسرة السعودية الحاكمة وعلاقته بطبيعة الدولة. الإطار الجغرافي لكل هذه المواضيع هو منطقة العارض، وهي كما ذكرنا الأسبوع الماضي تقع في قلب اليمامة، كما يقول المؤرخون. وقاعدة اليمامة، أو عاصمتها هي «حجر». يقول ياقوت الحموي (ت ٦٢٦هـ) في معجمه عن حجر هذه بأنها «مدينة اليمامة وأم قراها، وبها ينزل الوالي، وهي شركة، إلا أن الأصل لحنيفة. وهي بمنزلة البصرة والكوفة، لكل قوم منها خطة، إلا أن العدد فيه لبني عبيد من بني حنيفة». ثم يفسر ياقوت تسمية هذه المدينة بحجر بما فعله عبيد بن ثعلبة بن حنيفة (أول من استقر مع عشيرته في اليمامة كما يبدو) حينما أتى اليمامة لأول مرة. يقول ياقوت إن عبيداً «عندما رآها (اليمامة) لم يحل عنها وعرف أنها أرض لها شأن فوضع رمحه في الأرض ثم دفع الفرس واحتجر ثلاثين قصراً وثلاثين حديقة،

وسماها حجراً، وكانت تسمى اليمامة...» (معجم البلدان، ج٢، ص ٢٢١).

ما قاله ياقوت عن حجر، أو العارض، تسميتها المتأخرة، يجمع بين المعلومة، والحكاية التاريخية التي ربما كان أصلها أسطورياً. فقوله إن حجر هي «مدينة اليمامة وأم قراها» يشير إلى طبيعة الحياة في هذه المنطقة أيام ياقوت، أواخر القرن السادس الهجري. ونحن نعرف أن اليمامة كانت تموّل مكة بالقمح قبل الإسلام. ونعرف من حروب الردة في صدر الإسلام أن اليمامة كانت منطقة مزدهرة زراعياً إلى درجة أنها استطاعت أن تدعم مجهودها الحربي ذاتياً أمام دولة المدينة في ثلاثة حروب متتالية. هذا يعني أن الفائض الاقتصادي لليمامة كان كبيراً بما يكفي لإدارة الصراع مع قريش ودولة المدينة. والزراعة كانت المصدر الرئيسي لهذا الفائض، والممول الرئيسي لذلك المجهود، وليس التجارة، كما كانت عليه حال قريش في مكة. لم تكن اليمامة تقع على طريق تجاري رئيسي. كانت الزراعة أساس الاستقرار والحياة في هذه المنطقة. كان ذلك في بداية القرن الإسلامي الأول. ولذا ليس هناك مجال للاستغراب عندما يصف ياقوت حجر بالمدينة، ويشبهها بالبصرة والكوفة، وهو في أواخر القرن السادس الهجري. مما يعني أن حجراً كانت تعتبر إحدى حواضر الدولة الإسلامية آنذاك. حتى في حكاية سبب تسميتها بحجر، وهي حكاية فيها نَفَسٌ أسطوري، نجد أنها حكاية تحمل رموزاً حضرية مثل القصور والحدائق. لنتذكر أن حجراً التي يتحدث عنها ياقوت هنا هي المكان الذي تقوم فيه مدينة الرياض الآن.

نعود إلى الحركة الوهابية. لماذا؟ لأنها **أولاً**، وكما ذكرت، هي حاضنة فكرة الدولة السعودية، **وثانياً** لأنها حركة ظهرت في حاضرة نجد في القرن ١٢ الهجري، **وثالثاً** لأن ظهور هذه الحركة لا علاقة له بتدهور الحياة الدينية، أو انتشار الشرك في نجد، كما هو شائع. على العكس جاءت الحركة تتويجاً لعمليات استقرار وتحضر استمرت لقرون منذ سقوط دولة بني الأخيضر في القرن الخامس الهجري، كما ترجح المصادر التاريخية. ليس هنا مجال التفصيل في كل ذلك. لكن ربما تكفي بعض اللمحات السريعة. فالظاهرة التي تؤكدها المصادر المحلية أن القبيلة كانت قبيل ظهور الحركة تعاني من تصدع واضح تمثل في أن العائلة حلت محل القبيلة في مجتمع نجد آنذاك، وأصبحت الأساس الذي يتمحور حوله البناء الاجتماعي، وليس القبيلة كما كان عليه الحال من قبل.

كذلك برزت ظاهرة المدن المستقلة سياسياً عن بعضها، بما يشبه ظاهرة «دول - المدن» المستقلة في العصر الحديث. كانت هذه البلدات أو المدن تحكم من قبل عوائل.

وكان حكم كل عائلة في الغالب غير مستقر بسبب الصراع المستمر داخل العائلة على حكم البلدة. من ناحية أخرى كانت هذه المدن في حالة صراع مرير فيما بينها على المصادر وتوسيع النفوذ. إذا أضفنا إلى ذلك ما كانت المنطقة تتعرض له من دورات جفاف متعاقبة، وكوارث طبيعية وحروب، اتضح أن مجتمع حاضرة نجد كان في القرن الثاني عشر الهجري على حافة الانهيار.

ظهرت الحركة الوهابية في هذا الإطار تحديداً. وليس هناك من الناحية التاريخية ما يشير إلى أن الشرك، أو تدهور الحالة الدينية، كان جزءاً من هذا الإطار. ومن حيث إن الوهابية طرحت فكرة التوحيد، وفكرة الدولة المركزية، فإن هذا يعني أن الحركة قرنت التوحيد الديني بالتوحيد السياسي. وبالتالي يصبح من الجائز، بل ومن المنطقي القول بأن ظهور الحركة جاء استجابة لتصدع القبيلة، ولهدف استبدال القبيلة بالدولة كإطار جديد ومختلف للمجتمع. أن تأتي الاستجابة بهذه الصيغة السياسية، ولهذا الهدف المتمثل في مفهوم الدولة هو انعكاس لطبيعة المجتمع، ولنمط حياة هذا المجتمع الذي ظهرت فيه هذه الاستجابة.

كان قائد الحركة، الشيخ محمد بن عبدالوهاب، يحمل فكرة الدولة، وليس فقط فكرة الدعوة، باحثاً لها عن دعم ورعاية سياسية من قبل أحد أمراء المدن المستقلة. ذهب أولاً إلى العيينة، وأميرها عثمان بن معمر. وبدا حينها أنه أقنع هذا الأمير بمشروعه الديني السياسي. لكن بن معمر تراجع تحت ضغوط حاكم الإحساء. عندها ذهب الشيخ إلى الدرعية، وفيها وجد الدعم والرعاية التي كان يتطلع إليهما. اللافت هنا أن الشيخ لم يذهب في بحثه عن الدعم خارج منطقة العارض.

ملاحظة أخرى مهمة، وذات صلة. لم تكن الحركة الوهابية أول حركة دينية في نجد مثلت تدخلاً دينيّاً في تاريخ المجتمع. كانت هناك حركة تعليم دينية قبل الوهابية. لكن اللافت أن ما يميز هذه الحركة أنها كانت تتمحور حول الفقه بشكل شبه حصري. يقول الشيخ عبدالله البسام في كتابه المهم «تاريخ علماء نجد منذ ثمانية قرون» عن علماء نجد قبل الحركة الوهابية بأن «علمهم يكاد ينحصر في الفقه، والمذهب السائد لديهم هو مذهب الإمام أحمد بن حنبل... وعلمهم على اختلاف مذاهبهم لا يكاد يخرج عن تحقيق هذا النوع من العلم. فعلوم التفسير والحديث والتوحيد مشاركتهم فيها قليلة جداً.» (ج١، ص١٧). عندما جاءت الحركة الوهابية غيّرت وجهة التعليم الديني في نجد. أصبح التوحيد، وليس الفقه، هو محور النشاط العلمي.

"النظام الأساسي" هو دستور المملكة(*)

ربما أن المعنى الذي يحمله عنوان هذه المقالة هو من الأمور الواضحة في الحالة السعودية، خاصة بعد أن أصبح «النظام الأساسي للحكم»، منذ إصداره قبل تسع عشرة سنة، هو المستند القانوني النهائي لكل المراسيم والأوامر الملكية، والقوانين والأنظمة التي تصدر عن السلطة التنظيمية (التشريعية). وهذا صحيح. لكن كما اتضح من مقالة الأسبوع الماضي بقى هناك لبس يتعلق بطبيعة وحدود دور المؤسسة الدينية في الإطار الدستوري الذي تحدده هذه الوثيقة. وكنت قد ختمت المقالة السابقة بالقول إن أهم مصادر الالتباس «ما جاء في المادة الأولى لـ«النظام الأساسي للحكم» التي تنص على أن «المملكة العربية السعودية دولة عربية إسلامية ذات سيادة تامة، دينها الإسلام، ودستورها كتاب الله تعالى، وسُنّة رسوله ﷺ...». وهذا نص طبيعي، ويعبر عن روح الدولة السعودية، وعن جذورها الاجتماعية والسياسية، وعن الأساس الفكري الذي قامت عليه. لكن مع ذلك يبقى سؤال مهم: إذا كان «الكتاب والسُنّة» يشكلان معاً دستور المملكة، فما هي الصفة القانونية التي يمكن أن نطلقها على وثيقة «النظام الأساسي» نفسه؟ أليست هي دستور المملكة؟ أم أنها شيء مختلف؟

تقتضي الإجابة على هذه الأسئلة أن نجيب على سؤال بديهي: هل تنطبق شروط وخصائص الدستور على النظام الأساسي للحكم؟ والإجابة أنها بالتأكيد تنطبق عليه تماماً، بغض النظر عن كل ما قد يبدو في هذه الوثيقة من ثغرات وأوجه نقص قد تتطلب التعديل، والتصحيح، أو الحذف والإضافة. تقدم «موسوعة السياسة» في جزئها الثاني تعريفاً لا يخرج عن المعنى المتعارف عليه لمصطلح «دستور»، وهو أنه «أهم وثيقة في الحياة السياسية للمجتمع، وفي بنية الدولة. وهو مجموع القواعد القانونية التي تحدد نظام الحكم»، وتبين «طبيعة النظام السياسي، وهيئات الدولة، وسلطاتها، ووظائفها، وعلاقاتها، واختصاصاتها في ما بينها، ثم علاقاتها مع المواطنين، وحقوق المواطنين ووجباتهم». ونضيف إلى ذلك بأن الدستور هو الذي يحدد أيضاً قواعد وأصول انتقال الحكم داخل الدولة. وإذا ما نظرنا إلى النظام الأساسي نجد أنه تتوافر فيه كل هذه الخصائص. فهو يحدد أن نظام الحكم ملكي وراثي، وأن سلطات الدولة غير منفصلة،

(*) **المصدر**: جريدة الحياة، التاريخ ١٣/١/١٤٣٢هـ.

ويحدد أن مرجعيتها هو الملك. وأن الشريعة الإسلامية والأنظمة التي يصدرها الملك هي القانون الوحيد للبلاد.

في رمضان (١٣٢٧هـ/٢٠٠٦م) صدر «نظام هيئة البيعة» بأمر ملكي، وبمقتضاه تم تعديل الفقرة «ج» من المادة الخامسة للنظام الأساسي، المتعلقة باختيار ولي العهد. وبمقتضى هذا التعديل تحولت الفقرة التي لم تكن تتجاوز سطراً واحدًا إلى نظام من ٢٥ مادة. وبهذا النظام تكون الدولة قد اتخذت خطوة كبيرة في اتجاه تنظيم وترتيب عملية انتقال الحكم بين أبناء مؤسس الدولة، الملك عبدالعزيز بن عبدالرحمن آل سعود، على أسس دستورية ملزمة.

من ناحية ثانية، يحدد النظام الأساسي الحقوق التي تكفلها الدولة للمواطن مثل الحق في الملكية، والأمن، والعمل، والتعليم، والصحة، إلى جانب حماية حقوق الإنسان. ويحدد الباب السادس سلطات الدولة، وهي كما جاء في الترتيب: السلطة القضائية، والسلطة التنفيذية، والسلطة التنظيمية. ويقصد بالأخيرة «السلطة التشريعية»، وذلك تجنباً لاستخدام صفة «التشريعية»، وما قد تثيره من حساسية لدى المؤسسة الدينية. هناك أيضاً نظامي «مجلس الوزراء» و«مجلس الشورى» اللذين يكملان مع النظام الأساسي، ونظام هيئة البيعة، المدونة الدستورية للدولة. وتجدر الإشارة هنا إلى أن مجلس الوزراء، الذي يرأسه الملك حسب النظام الأساسي، هو الهيئة التي تجمع بين السلطة التنفيذية، والسلطة التنظيمية (التشريعية). أما مجلس الشورى، فهو شريك بدرجة أقل لمجلس الوزراء في التشريع. وهذا ما تشير إليه المادة ٦٧ من النظام الأساسي للحكم، مع أن المجلس في الأساس هيئة استشارية للملك.

بناء على ذلك ليس هناك ما يمكن أن يوصف به «النظام الأساسي للحكم» إلا أنه دستور المملكة، وهو أول دستور مكتوب في تاريخ الدولة السعودية. في هذه الحالة، وعودة إلى السؤال الذي طرحناه في صدر هذه المقالة، كيف يمكن إذن أن نفهم نص المادة الأولى للنظام الأساسي الذي يؤكد بأن دستور المملكة يتمثل في الكتاب والسُنّة؟ أضف إلى ذلك حقيقة أن مسمى النظام نفسه لا يتضمن كلمة «دستور»، أي إن هذه الوثيقة لا تسمى رسمياً بـ«الدستور». كيف يمكن أن نقرأ ذلك، وأن نفهمه؟ لعله من الواضح الآن بأننا إذا أخذنا بالمنطوق الحرفي لاسم النظام، ولنص المادة الأولى، فإنه يتعين علينا أن ننفي صفة الدستورية عن النظام الأساسي. هذا في حين أن هذه الوثيقة، سواء من حيث الشكل أو المضمون، تأخذ كل صفات وسمات الدستور.

من الناحية الأخرى، فإن الكتاب والسُنّة، اللذان تعتبرهما المادة الأولى دستور المملكة، لا تتوافر في أي منهما صفة الدستورية. فالقرآن هو كلام الله الذي نزل على النبي ﷺ هداية للناس أجمعين في كل زمان ومكان. وهو يجمع بين دفتيه نصوصاً قانونيـة، كما في الميراث والقصاص، وأخرى تاريخية، وقصص الأنبياء والأولين، وآيات في الوعد والوعيد، وأخرى تحض على التفكر في مخلوقات الله، وعجائب قدرته،... إلخ. بمثل هذه المواصفات، ليس القرآن وثيقة قانونية يقصد بها أن تكون دستوراً لهذه الدولة أو تلك. ثم إن كلام الله مقدس ونهائي، وغير قابل للتعديل تحت أي ظرف. هذا في حين أن من أهم سمات الدستور أنه نص قابل للتعديل، والحذف والإضافة. ثالثاً أن القرآن هو كتاب لجميع المسلمين في كل مكان وزمان، والدولة السعودية دولة وطنية لها حدودها الجغرافية، والسياسية، والثقافية، ودستورها ليس له سيادة، أو سلطة خارج هذه الحدود.

أما السُنّة، فمع أنها أيضاً، بحكم قدسيتها غير قابلة للتعديل أو التغيير، إلا أنها إلى جانب ذلك تتمثل في مدونات ستة، موجهة لجميع المسلمين، أيضاً في كل مكان وزمان.

في مثل هذه الحالة، لا يجب علينا أن نأخذ بالنص الحرفي لمسمى النظام أو لمنطوق المادة الأولى، وإنما يجب أن نأخذ بالمعنى الأقرب، والأكثر تعبيراً عن الواقع السياسي، وهو المعنى المضمر في النص، وذلك أخذاً في الاعتبار العوامل التاريخية، والدينية، والسياسية التي أحاطت بكتابة الدستور، وتحويله إلى وثيقة مدونة. بهذا المعنى، يعكس مسمى النظام، وبشكل خاص منطوق المادة الأولى الطبيعة السياسية للدولة السعودية، وطبيعة علاقتها بالمؤسسة الدينية، والإرث التاريخي الذي نجمت عنه هذه العلاقة. وبالتالي فإنه ليس من التجاوز في شيء أن نأخذ كلاً من مسمى النظام الأساسي، ونص المادة الأولى، على أنهما يعكسان معاً الخصوصية التاريخية والسياسية للدولة السعودية، وخصوصية علاقتها بالمنهج السلفي.

وإذا ما اعتبرنا النظام الأساسي للحكم على أنه تقنين للواقع السياسي والاجتماعي للدولة السعودية، فإن نص المادة الأولى لا يعدو كونه تأكيداً على مكانة الشريعة، وتكريساً للسيادة العليا التي يعطيها الإسلام للشريعة. وهو في الوقت نفسه توثيق لتلك السيادة في إطار دولة وطنية، كجزء من أيديولوجية هذه الدولة، وبنيتها القانونية. لا يكون بهذا المعنى تناقض بين نص المادة الأولى، وبين طبيعة النظام الأساسي، ووظيفته كوثيقة دستورية.

بعبارة أخرى، يحدد النظام الأساسي المجال السياسي والاجتماعي لتلك السيادة، المتمثل في الدولة السعودية بحدودها الجغرافية والسياسية.

لاحظ هنا أن الشريعة، بمصدريها الكتاب والسُنّة، ومن حيث المبدأ، هي لكل المسلمين. لكن هذه الشريعة تأخذ دلالات ومعاني قانونية محددة ضمن حدود الدولة التي تأخذ بها. ومن ثم فإن النظام الأساسي هو دستور المملكة، لكنه دستور له مرجعية أعلى منه، هي الكتاب والسُنّة.

الملاحظات السابقة تخص رؤية الدولة لنفسها، وللنظام الأساسي الذي صاغته لنفسها كدولة وطنية. وهنا يبرز السؤال: ما هي تحديداً علاقة المؤسسة الدينية السعودية بالنظام الأساسي، باعتباره دستور الدولة التي تنتمي إليها؟ هل هو ملزم لها في كل ما يصدر عنها، أو عن بعض أعضائها من مواقف وفتاوى تتعلق بالشأن العام؟ يشير هذا السؤال إلى حالة اللبس المشار إليها من قبل. وإذا كان ما يصدر عن هذه المؤسسة من فتاوى، ومواقف تتعارض أحياناً مع بعض أنظمة وقوانين الدولة، هو أحد مصادر ذلك اللبس، إلا أن المصدر الأساسي لهذا اللبس، هو نص المادة الأولى للنظام الأساسي.

ويتضاعف اللبس، كما أشرنا من قبل، عندما نضيف إلى المادة الأولى، ما جاء في المادة ٤٥ من النظام نفسه، والتي تنص على أن «مصدر الإفتاء في المملكة العربية السعودية كتاب الله تعالى، وسُنّة رسوله ﷺ..»، من غير تحديد يوضح بشكل مباشر الالتزام في ذلك بمقتضيات دستور الدولة.

بعبارة أخرى، يكمن اللبس والإشكال هنا في أن مرجعية الكتاب والسُنّة بالنسبة للمؤسسة هي مرجعية مفتوحة، أي إنه ليس لها إطار دستوري يحدد وجهتها، ويؤطر مواقفها وفتاواها، بما يتفق مع مواد النظام الأساسي كوثيقة واحدة متكاملة. يحتاج هذا الإشكال الدستوري إلى معالجة تحتفظ للدولة بروحيتها، وتؤكد التزامها بهويتها، وبأن الكتاب والسُنّة هما معاً مرجعيتها. لكنها مرجعية ينبغي لها أن تكون في إطار دستوري جامع، وملزم للدولة بكل مؤسساتها، كما هو ملزم لكل مواطن ومقيم.

الناقد "الموشوم" ومعركة الليبرالية(*)

هل هناك ليبرالية في السعودية؟ هذا سؤال مشروع قطعاً. لكن حقيقة أن هذا السؤال طرح نفسه هكذا، على الجميع، بمن فيهم خصوم الليبرالية، وأنه تحول إلى منطلق للكثير من الجدال والخصومة، يعني أن شيئاً ما تغير، وأن الليبرالية، مهما كانت صيغتها، بدأت تفرض نفسها، في هذا الشكل أو ذاك، كسلوك أو كفكرة، وقبل هذا وذاك كموضوع للأخذ والرد، وللرفض والقبول. وهذا بحد ذاته تغير دلالة واضحة.

قبل ربع قرن على الأقل لم يكن من الممكن طرح مثل هذا السؤال. الآن بدأت كلمة الليبرالية تتسلل إلى ثقافة المجتمع. بل يبدو أن هذه الثقافة دخلت مرحلة التطبيع مع هذا المصطلح. لم تعد التسمية من المحرمات القطعية مسبقاً، كما كانت من قبل. أضحت محل نظر وجدال، وموضوعاً لسؤال، ولشروط، وشروط مقابلة. أصبح من الممكن أن يعلن أحدهم، أو إحداهن، على الملأ، ما لم يكن يجرؤ على إعلانه، وهو أنها، أو هو ليبرالي. وقد برزت في السنوات الأخيرة أصوات كثيرة من النساء والرجال، داخل الحقل الثقافي وخارجه، اكتشفت فرديتها، وفرادتها، وحقها على المجتمع بأن يعترف بهذه الفردية، وأن يعطيها ما يرتبط بها من حقوق.

واللافت في هذا السياق، أنه إذا كان من الطبيعي في مجتمع محافظ أن يكون السبق في ذلك للرجل، إلا أن المرأة اقتحمت المجال الأكاديمي، والثقافي، وفرضت نفسها كصوت قوي ومستقل ومتوازن. واللافت أيضاً، وفيما يتعلق بموضوعنا أن عدد الكاتبات المحترفات بتميز، واللاتي أصبحن ينافسن الرجال، لم يعد من السهل حصره. كل واحدة من هؤلاء تقريباً تكتب بانتظام، ولها مساحة خاصة بها في هذه الصحيفة أو تلك. طبعاً لا يمكنني القول إن جميع هذه الأصوات تنتمي إلى التيار الليبرالي. لكن المنهج الذي تعتمده أغلبهن في الكتابة، والقيم التي تنتصر لها، تنسجم على الأقل مع القيم الليبرالية.

هناك أصوات نسائية أخرى، ربما أن عددها أقل أو أكثر، ترفض القيم الليبرالية، وتحاربها بكل شراسة. وهذا ليس فقط حقها المكتسب، بل علامة أخرى على التغير الذي حصل ويحصل للمجتمع. خروج صوت المرأة إلى العلن، ومشاركتها في تناول الشأن العام، مؤشر آخر ومهم على بروز فكرة الفرد في المجتمع.

(*) المصدر: جريدة الحياة، التاريخ ١٤٣٢/١/٢٠هـ.

هذا العدد الكبير من الكتّاب والكاتبات يطالبون المجتمع الاعتراف بفرديتهم، وبحقوقهم الفردية، وعلى أساس من القانون وضوابطه. وإذا أخذنا في الاعتبار أن هذا العدد لا يمكن علمياً أنه لا يمثل إلا نفسه، وإنما هو صوت لشريحة اجتماعية أوسع بكثير، فإن هذا، وبالتضافر مع مؤشرات ثقافية واجتماعية أخرى، علامة فارقة على حجم التغير الذي يعتمل داخل هذا المجتمع. ومن أهم المحفزات على هذا التغير هو حلم الفرد، وتوق الفرد، وطموحه لأن يثبت نفسه، ويحقق ذاته.

أترك الآن مؤشرات وجود الليبرالية، لأنه موضوع يستحق معالجة خاصة به، وأنتقل إلى «الناقد الموشوم»، الذي أمضى السنتين الماضيتين يثير هذا الموضوع، على رغم قناعته بأنه موضوع غير ذي بال. أعني بذلك الكاتب السعودي عبدالله الغذامي. وأنا هنا أستعير منه كلمة «موشوم» التي يطلقها، وبإصرار واضح على الليبرالية. هل هو موشوم بالفعل؟ وماذا يعني ذلك؟ تقتضي الإجابة أن نتعرّف أولاً إلى معنى «الليبرالية الموشومة». والمعنى الذي يعطيه الغذامي لليبرالية أنها متناقضة. لماذا؟ لأنها «تحمل معنى ظاهرياً جميلاً أو محايداً ولكنها تنطوي على معنى آخر سلبي ومناقض للمحايد...».

عندما تمعن النظر في هذا التعريف تتبدى لك بساطته المفرطة إلى حد السذاجة. وعلى رغم أن عبدالله آخر من يمكن وصفه بالسذاجة، إلا أنه لم يطرح على نفسه سؤالاً بسيطاً: هل يمكن أن يكون هناك فرد، أو جماعة، أو دولة، أو دين، أو تيار فكري يتصف بالحياد؟ كلمة «محايد» في هذا التعريف، تضمر أن الغذامي يأخذ على الليبرالية أنها ليست محايدة، وأنها لو لم تكن كذلك لأخذ بها. فاته أن ادعاء الحياد صفة من لا صفة له، وموقف من لا موقف له أو قضية. وهذا تحديداً هو مأزق الغذامي. وهو مأزق لأنه يتحدث بدافع مما يسميه في مكان آخر، وبسذاجة أيضاً، النسق المحرك للسلوك. والغريب أن هذا النسق الذي يقول به الغذامي يتبدى في سلوكه، وفي مواقفه هو بأكثر ما يتبدى لدى غيره. وإلا فهو يدرك، أو كان الأحرى به أن يدرك، الفرق بين الحياد، والاستقلالية. الاستقلالية موقف، وهو أكثر ما يكون مطلباً ملحاً في حالة المثقف. في حين أن الحياد ليس في الأغلب الأعم إلا إدعاء كاذباً، إما للهروب من موقف، أو للتغطية على موقف لا يراد له أن يظهر إلى العلن.

هناك إشكالية أخطر من ذلك، في التعريف السابق، وهي الخلط بين «النموذج المثالي»، وبين الواقع. كل مصطلح، وكل حركة فكرية لها نموذج مثالي. لكن هذا النموذج ليس إلا آلية منهجية للقياس فقط، بهدف التعرف إلى طبيعة الواقع، ومدى قرب

أو ابتعاد هذا الواقع عن النموذج. لم يحصل قط أن تطابق النموذج مع الواقع. هناك نموذج مثالي للإسلام، مثلاً، كما لليبرالية، والماركسية، والرأسمالية، ...إلخ. وبما أن الغذامي يصف الليبرالية بأنها موشومة، لأنها لا تلتزم بنموذجها المثالي، فإنها وبالمنطق نفسه، صفة تنطبق على كل المفاهيم والحركات التي عرفتها البشرية. وهذا استنتاج يكشف حجم الخطل في تعريف الغذامي، ورؤيته، وما تنطوي عليه من بساطة منهجية مثيرة للدهشة.

نعود إلى السؤال: هل الغذامي نفسه موشوم؟ وهو سؤال فرضه الغذامي نفسه، وذلك أنه أنكر أولاً أن هناك ليبرالية، أو ليبراليين في السعودية. ثم عاد وعدّل في موقفه وأصبح يرى أن هناك ليبرالية، لكنها ضعيفة، ومهزوزة، وهشة، ولا قبل لها بما تدّعيه. ومن أبرز المؤشرات على ذلك أن الليبراليين أنفسهم، كما يقول، لا يقبلون النقد، ولا يعترفون لمخالفيهم بحرية التعبير التي يرفعون رايتها. وهذه مثلبة لا شك في أنها، ومثالب أخرى، موجودة عند بعض من يتسمون بهذه التسمية.

لكن السؤال: هل الليبراليون لا يقبلون النقد؟ أم أنهم يرفضون الإقصاء والتصفية؟ يعترف الغذامي أن أبرز وأهم خصوم التيار الليبرالي هم المتطرفون، وأصحاب الخطاب الديني الإقصائي. ماذا تنتظر من أي إنسان يواجه تهمة الكفر والإلحاد لمجرد أنه يقول برأي مختلف؟ هناك من اتهم الليبراليين بأنهم عملاء يذهبون إلى السفارات الأجنبية ليقبضوا مقابل عمالتهم؟ وهذا غيض من فيض، لكنه لا يهم الغذامي في كثير أو قليل. ليس لأنه يتفق مع التفكيريين، وإنما لأن قضية الحرية لم تكن يوماً من اهتماماته، أو شاغلاً من شواغله الفكرية والسياسية. ولتبرير هذا الموقف يلجأ إلى كلمة حق يراد بها باطل، عندما يقول «أنا مفكر حر، أنتقد وبس». لكن ماذا ينتقد؟ ولماذا «بس» هذه، أو فقط؟ لم ينتقد الغذامي يوماً الخطاب الديني على مدى مسيرته الثقافية التي تمتد إلى ما يقرب من عقود أربعة. وليته فعل ذلك عن قناعة، قناعة بأسس ومنطلقات الخطاب الديني، وإنما لحساسيات اجتماعية ودينية. وهذا موقف واضح في كل إنتاجه الأدبي، وما يعتبره نقداً ثقافياً، وهو موقف سياسي واضح. لكنه لا يجرؤ على إعلانه.

وبما أنه يأخذ على الليبراليين رفضهم النقد، هل يتسم هو بأريحية قبول النقد؟ هو قال عن نفسه الأسبوع الماضي في برنامج «حديث الخليج» بأنه فشل في السيطرة على شيء واحد في شخصيته، وهو الغضب، أي إنه إنسان غضوب، وأهم سمات هذه الشخصية هو التضخم الذاتي، والغضب آلية طبيعية لحماية هذا التضخم. ومن يعرف

الغذامي عن قرب يدرك هذا جيداً. ويبدو أنه غضب ممن انتقدوا محاضرته الأخيرة عن الليبرالية، وهم على الأقل خمسة، ولذلك تجاهلهم تماماً في مقالته الأسبوع الماضي عن الموضوع نفسه. وهو تجاهلهم على رغم أن نقدهم كان منهجياً راقياً، وساقوه بأسلوب يتسم بالكثير من الاحترام لشخص المنقود. والتجاهل صيغة أخرى من صيغ التعبير عن الغضب. قارن هذا مع الرثاء الحار والجميل الذي كتبه عن شاب ربطته به علاقة ثقافية عميقة، ثم أخذته المنية على حين غرة. ما يهمنا في هذا الرثاء هو قول الغذامي «كنت أبدأ بالقول ولا أضطر لإكماله لأن محمداً يلتقط الفكرة من رأسي وقبل أن تصل إلى لساني. وكنت أقول الكلمة والرأي وأطرح النظرية، لأجدها تتكامل على لسانه...». بعبارة أخرى، كان الشاب نسخة أخرى من صاحب الرثاء، أو هكذا تصور الغذامي. وهذه قمة التضخم الذاتي، ومؤشر فاضح على منحى استبدادي، يثوي خلف عبارة ادعاء الفكر الحر. كيف يتسق هذا مع تأكيد الغذامي الذي لا يكل من ترديده، وهو أن «عملية النقد لا تستقيم... إذا الناقد لم يقبل أن يكون منقوداً، لأنه في هذه الحالة يتحول إلى سلطة أخرى قمعية غير قابلة للتساؤل...»؟ على رغم ذلك يأخذ على الثورة الفرنسية أنها رفعت شعار «لا حرية لأعداء الحرية». هل يدرك معنى اعتراضه هذا؟ للحديث بقية...

معركة الاختلاط تطيح بعضو هيئة كبار العلماء(*)

بعد أيام من افتتاحها وجدت جامعة الملك عبدالله للعلوم والتقنية نفسها موضوعاً لمعركة إعلامية داخل المجتمع السعودي بين تيار استبشر بما تمثله، وما يمكن أن تحققه من نقلة في مجال العلوم والأبحاث، وتيار آخر وجد نفسه مشغولاً بقضية جانبية فرضتها الجامعة. التيار الأول هو ما يصطلح على تسميته بـ «التيار الليبرالي»، والثاني هو «التيار الديني». أما القضية موضوع التجاذب فهي الاختلاط بين الجنسين في أول جامعة في السعودية تسمح بذلك.

كان من الطبيعي، بل من المتوقع أن مسألة الاختلاط في الجامعة سوف تفرض نفسها يوماً ليس ببعيد، وسوف تثير جدلاً في المجتمع، وأن هذا الجدل مرشح أن يصل إلى حد التشنج. حاولت التغطية الإعلامية لافتتاح الجامعة تفادي ذلك بعدم التركيز على موضوع الاختلاط فيها، وتسليط الضوء بدلاً من ذلك على ما تمثله الجامعة من النواحي

(*) المصدر: جريدة الاتحاد الإماراتية، التاريخ ١٤٣٢/١/٢٣هـ.

العلمية والحضارية. ولعل هذا كان هو المطلوب في حق مثل هذه الجامعة، لكنه لم يجدِ نفعاً في تفادي المواجهة. ما يؤشر إلى أن هذه الطريقة في التعامل مع مثل هذه القضايا لم تعد ناجعة في هذا الزمن.

ما حدث كان مهماً، لأنه أول معركة باسم الاختلاط في السعودية. صحيح أن الاختلاط مسألة ثانوية في إطار الجامعة وأهدافها، لكن الأمر ليس كذلك في إطار المجتمع الذي ظهرت فيه الجامعة. هذا مجتمع سُمح فيه للخطاب الديني المتشدد أن يصوغ رؤى الناس ومواقفهم من مثل هذه القضايا، لعقود، بل قرون من الزمن. وهذا أمر كان لا بد من مواجهة تبعاته في الأخير. وصحيح أيضاً أن هناك سوء فهم سائد لمسألة الاختلاط، وأن هناك غلواً لدى البعض في رفضهم للاختلاط جملة وتفصيلاً، لكن مرة أخرى كان لأسلوب التعاطي السائد مع مثل هذه المسألة دور في ذلك. الأمر الذي جعل من معطيات المواجهة موجودة منذ زمن بعيد، ولم يكن هناك مجال لتفاديها. يمكن القول بأن أحداً لم يسع إلى المعركة التي انفجرت. كانت معركة محتومة فرضت نفسها على الجميع. كانت تنتظر لحظتها، ومسوغاتها. وقد جاءت هذه اللحظة، وبرزت تلك المسوغات مع افتتاح الجامعة.

كان الشيخ سعد بن ناصر الشثري، عضو هيئة كبار العلماء، هو الذي فجّر المعركة في لقاء له مع قناة «المجد» (الإسلامية). ليس مهماً إن كان هذا ما هدف إليه أم لا. المهم أنه قال ما قاله في لحظة مواتية. بعد حديث الشيخ مباشرة بدأت حملة صحفية منظمة عليه، وعلى ما قاله عن الاختلاط في الجامعة. ثم تلا ذلك، وبالسرعة نفسها، سيل من الردود العنيفة، والبذيئة أحياناً، دفاعاً عن الشيخ، ليس في الصحافة، وإنما في كثير من المواقع «الإسلامية» على شبكة الإنترنت. كانت المعركة قصيرة، ولم تستمر لأكثر من ستة أيام، انتهت بإعفاء الشيخ الشثري، من منصبه. لم يكن قرار الإعفاء بناءً على طلب الشيخ، كما درجت العادة. الأرجح أنه جاء لحسم الموضوع، ووضع حد ما كان ينبغي له أن يتجاوزه، من وجهة نظر وليّ الأمر. لكن الأخبار كانت قد ذكرت قبل ذلك بأن الشيخ قدم استقالته، وأن الملك قبلها. ما يعني أن الشيخ اقتنع بعد كل ما حصل أنه لم يعد له مكان في المنصب الذي كان يشغله.

من المهم أن نستدرك هنا بأن الشيخ كان في حديثه حفياً بالجامعة، لكنه أبدى ملاحظتين أسهب في الحديث عنهما: إحداهما هي التي فجّرت المعركة، وهي إشارته إلى أن الجامعة مختلطة، وتحذيره من مغبة ذلك على دورها، ثم توصيته الملك بمنع هذا

الاختلاط درءاً لما يمكن أن يترتب عليه من مفاسد، كما قال. موقف الشيخ هذا ليس جديداً أو مفاجئاً، فهو موقف قديم، ويشترك فيه جميع علماء الدين في السعودية. المفاجئ فيه أنه صدر عن عضو في هيئة استشارية للملك، وفي حق مؤسسة يتبناها الملك نفسه، ويعتبرها أحد أهم مشاريع الإصلاح التي يعمل على تحقيقها في السعودية. بذلك يكون الشيخ قد أعلن عن اختلافه مع الملك أمام الملأ. وقد فعل ذلك بكل ما يتطلبه مقام الملك من أدب واحترام. لكن حساسية الموضوع، وتاريخ العلاقة بين المؤسستين الدينية والسياسية، ثم خروج الشيخ في هذا الإطار ليعلن عن اختلافه، كل ذلك لم يترك مجالاً لتفادي الصدام.

لعل الشيخ أراد بملاحظته تقديم النصيحة لولي الأمر، لكنه يعرف بحكم انتمائه للمدرسة السلفية، وللتقليد السائد فيها، أن مثل هذه النصيحة كان ينبغي أن تكون في السر لا في العلن. نتحدث هنا عن الموضوع من زاويته السياسية، وتأثيرها على الناس، ولم نتناول الموقف من مسألة الاختلاط من الزاوية الشرعية، وهل رأي الشيخ يمثل الأغلبية، أو كما يقول الفقهاء رأي الجمهور، ليس فقط في السعودية، بل كما هو في المصادر الفقهية للمذاهب الأربعة. وهذا ليس موضوعنا هنا.

المهم أنه أمام ما قاله الشيخ لم يعد من الوارد بالنسبة للملك أن يلغي الاختلاط في الجامعة الجديدة. فهي مؤسسة تعليم دولية، والهدف منها تحفيز البحث والتفكير العلمي، ونشره على أوسع نطاق. إلغاء الاختلاط في هذه الحالة يعني بالضرورة واحداً من أمرين: إما إغلاق هذه الجامعة، وهو خيار لم يعد مطروحاً لأنه يعني خضوع الملك للتراجع عن قراره تحت ضغوط، فضلاً عن أن الجامعة فتحت أبوابها. والخيار الثاني تحويل جامعة عالمية إلى مؤسسة محلية، ما سيؤدي حتماً إلى وقوعها في براثن التقاليد الاجتماعية والبيروقراطية، وبالتالي التراجع عن دورها ونموذجيتها الإصلاحية. من هذه الزاوية يكون الشيخ قد وضع نفسه مع الملك في موقف حرج.

وهنا تحديداً يتبدى جلياً خطأ الأسلوب الذي ظل سائداً في التعامل مع قضايا تتقاطع فيها العادات مع الدين، مثل الاختلاط، ومسؤولية هذا الأسلوب في تكثيف حساسية هذه القضية. ومن ثم فالمعركة كانت في حقيقتها بين تيار ديني نشأ وتربى على أنه الحاكم في مثل هذه القضايا، وتيار إصلاحي يريد إعادة النظر في أمور كثيرة انطلاقاً مما تقتضيه مصلحة المجتمع في التقدم، والتسلح بسلاح العلم.

الملاحظة الثانية التي أبداها الشيخ في حديثه للقناة أنه طالب بلجان شرعية في الجامعة لتفقّد ما يُدرّس فيها من علوم، للتأكد من مطابقتها لمقتضى الشريعة. وهذه ملاحظة أكثر خطراً من الملاحظة الأولى. وقد أشار إلى ذلك الدكتور أحمد العيسى، وهو صاحب كتاب عن وقوع التعليم في السعودية ضحية لـ «غياب الرؤية السياسية، وتوجس الثقافة الدينية». وملاحظة الشيخ خطيرة لأنها تنطوي على إلغاء حرية التفكير العلمي، وحرية البحث العلمي في مؤسسة علمية. والأدهى من ذلك أن مؤدى مطالبة الشيخ أن توضع جامعة الملك عبدالله بأساتذتها وطلابها ومناهجها العلمية، تحت وصاية لجنة غير مؤهلة، لأن أعضاءها لا يفقهون شيئاً في كل العلوم التي تُدرّس في هذه الجامعة. وهذا يدل على الأرجح على أن الشيخ كان يتحدث عن موضوع لا يعرف عنه شيئاً: لا عن طبيعته، ومتطلباته، ولا عن مراميه.

الآن وقد انتهى الأمر بإعفاء الشيخ، ربما قال أحدهم بأن المعركة لم تكن متكافئة. فالملك هو صاحب مشروع الجامعة، وهو المدافع الأول عنها. وقد استغل «الليبراليون» ذلك غطاءً يتدثرون به في مواجهة التيار الديني. وهذا صحيح. لكن التيار الديني كان ولا يزال له السبق في ذلك. وقد نجح في توظيف هذه الميزة لمصلحته سنين مديدة. كل منهما يحاول أن يستقوي بالدولة لفرض رأيه، وخياراته على الآخر. وهذا مؤشر على أن كلا التيارين ضعيف، وإن كان أحدهما، أو التيار الديني، يحظى بمساحة واسعة من القبول والدعم، داخل الدولة، وخارجها. وبمثل هذه الوضعية لم يرتق الجدال بينهما إلى ما يحقق التنمية الفكرية والثقافية داخل المجتمع. على العكس، يسود بينهما سجال مكرر وعقيم، تستخدم فيه الشعارات، والعبارات الرنانة، لكن من دون دخول في القضايا الجوهرية للاختلاف.

في هذا الإطار يمكن ملاحظة أن من هاجموا موقف الشيخ، لم يتبنوا مشروعية الاختلاط، ولم يدافعوا عنه مباشرة. فعلوا ذلك مداورة، وبشكل غير مباشر، ما يدل على هشاشة فكرية، أو ضعف في الموقف السياسي، أو كليهما معاً. الذين قادوا الحملة المضادة كانوا أسوأ حالاً. حيث تميز أسلوبهم بالتشنج، وببذاءة التعبير أحياناً. توقفت المعركة بما يعتبره الليبراليون انتصاراً لخيارهم. لكن هل انتهت المعركة فعلاً؟ هل حسمت لصالح هذا التيار أو ذاك؟

أهم معارك خالد حمد السليمان التنويرية

وللأم حق أيضاً! (*)

أصدر سمو وزير الداخلية الأمير نايف بن عبدالعزيز قراراً وزارياً هاماً يسمح للمرأة بالحصول على نسخة رسمية طبق الأصل من القيود المسجلة في سجلات الأحوال المدنية المتعلقة بها أو بأصولها أو أولادها ووالدهم، وهذا القرار يحرر المرأة من قيود الأزواج المهملين أو الغائبين عن تحمل مسؤولياتهم تجاه أسرهم!!

وكنت أتمنى لو أن القرار قد شمل الأم بصلاحية التبليغ عن المواليد ضمن الأخوة الذكور الذين فوضهم القرار صلاحية التبليغ عن المواليد في حالة تخلف الأباء عن التبليغ خلال مهل زمنية محددة، فمشاكل الأمهات مع الآباء تبدأ أحياناً قبل أن يكون هناك ذكور في الأسرة يتجاوزون السابعة عشرة من العمر، كما أن الأم تملك نفس الحق المعنوي في رعاية مصالح أطفالها الذين خرجوا من رحمها!!

كما أتمنى لو أن الأم امتلكت الحق في استخراج بطاقة الأحوال لأولادها عند بلوغهم السن القانونية عند ثبوت تخلي الأب عن مسؤولياته أو تمنعه عن القيام بها، ومن المعروف أن هناك الكثير من الآباء الذين أهملوا أسرهم وتخلوا عن أبنائهم لأسباب مختلفة وليس من العدل أن يعلق مصير الأبناء في استخراج بطاقات الأحوال بحضور أب غائب عن حياتهم أو ممتنع عن الحضور لأجلهم أو مساوم على حضوره!!

إن من حق الأم أن تلعب دوراً يعوض غياب الأب في رعاية مصالح أبنائها خاصة إذا تعلق الأمر بمستقبلهم وانجاز معاملات يتسبب غياب الأب فيها إلى تعطيل مصالح الأبناء وتهديد مستقبلهم!!

(*) **المصدر**: جريدة عكاظ، التاريخ ١٥/٣/١٤٢٨هـ.

مزايين الإبل.. واجترار الماضي! (*)

كتبت من قبل وما زلت عند رأيي بأن ظاهرة مزايين الإبل ظاهرة سلبية تهدد مقومات وحدة وانصهار المجتمع، فقد تحولت من استعراض لمزايين الإبل إلى استعـــراض سقيـم لتاريخ وتراث القبائل مما أحيا النعرات القبلية في النفوس وأسس لحالة تقوقع جديـد للفرد داخل قبيلته بعد عقود من محاولات انصهار الفرد في مجتمعه!!

إن من يتابع تطور حالة مهرجانات «مزايين الإبل» وما يجري فيها يجد أنها قد تجاوزت بكثير الحالة الاحتفالية المقبولة بجمال الإبل إلى حالة باتت تشكل فيها خطراً على سلامة المجتمـع بعد أن تراجعت فيها الإبل إلى الصفوف الخلفية، وتَقَدَّم فيها العازفون بلا مسؤولية ولا محاسبة على أوتار النعرات القبلية، وكادت تعود بنا إلى زمن الجاهلية، وتعيد بعض النفوس التي تطير بها رياح النعرات القبلية إلى الحالة الجاهلية الأولى!!

أعبر عن هذا الرأي وأنا ابن قبيلة عريقة تُزاين بإبلها وتفاخر بإرثها، إلا أنني أملك من العقلانية ما يجعلني أدرك أن مستقبل قبيلتي وعنوان فخرها الحقيقي هو في مدى إسهامها الحضاري في واقع ومستقبل الوطن الذي يحتويها والمجتمع الذي يشكل وعاءها الإنساني، وقدرتها على تحويل إرثها التاريخي الغني إلى مصدر تحفيز للتقدم والتطور والبناء!!

أما اجترار الماضي بكل صوره البدائية فيعبر عن عجز الحاضر وعقم المستقبل، فعندما يصبح الإنسان أسير ماضيه ومجد أسلافه، فإنه يعكس بذلك عجزه عن أن يكتب تاريخاً جديداً أو يصنع مجداً حديثاً!!

(*) **المصدر**: جريدة عكاظ، التاريخ ١٤٢٨/٩/٢٦هـ.

امتلاك منزل! (*)

ما هي فرص امتلاك الشاب السعودي اليوم لمنزله الخاص؟! تعالوا نحسبها سويّاً!!

لنتخيل أن شاباً سعودياً تخرج من الجامعة فوجد وظيفة مرموقة تنتظره في اليوم التالي لتخرجه بمرتب عشرة آلاف ريال، ولم يكتف رب عمله بهذا المرتب السخي بل طلب منه أن يدخره بالكامل لأن الشركة ستصرف له مصروف جيب يوميّاً، وستوفر له سكناً مؤثثاً ومزوّداً بكافة احتياجاته الكمالية والغذائية، وستؤمن له سيارة خاصة تتحمل الشركة تكلفة وقودها وصيانتها، بل إن الشركة ستقدم له هدية تخرجه وانضمامه لها، التكفّل بكافة مصاريف زواجه بالإضافة لشهر عسل لا ينسى!!

إذا ادخر هذا الشاب الخيالي في هذه الوظيفة الخيالية بهذا المرتب الخيالي كامل مرتبه، فإنه لن يكون قادراً على شراء منزل متواضع بأسعار عقار اليوم قبل ١٢ عاماً، أما إذا كان شاباً حقيقياً يعيش واقع البطالة أو الوظائف المتواضعة والمرتبات الزهيدة في مواجهة حياة قاسية متطلباتها لا ترحم، فإن عمره كله لن يكفي لجمع قيمة هذا المنزل المتواضع أو حتى قطعة أرض في أطراف العمران!!

ولكن يبقى عزاء أي شاب أن الدنيا ستودعه في النهاية بقطعة أرض يحصل عليها هذه المرة بالمجان!!

معاكسة العباءة(**)

في المجتمعات الأخرى يرى الشاب فتاة تعجبه فينطلق لمعاكستها، لكن عندنا ما الذي يدفع شاباً لمعاكسة فتاة لا يرى منها شيئاً، هل هو الخيال الذي يرسم في ذهن الشاب صورة خيالية لما تخفيه تلك العباءة التي يطاردها؟! أم هي مغامرة استكشافية يستهلك فيها الشاب الكثير من طاقته دون أن يعرف نتيجتها؟!

هذا الهوس بالمرأة المجهولة هل هو جزء من لذة المغامرة والاستكشاف؟! وهل لو كنا مجتمعاً متحرراً من الحشمة لكان هوس الشباب بمعاكسة الفتيات أقل؟!

(*) **المصدر**: جريدة عكاظ، التاريخ ١٤٢٩/٥/٢٣هـ.

(**) **المصدر**: جريدة عكاظ، التاريخ ١٤٢٩/١١/٦هـ.

هل محافظتهم أقل ومحافظتنا أكثر؟! نعم! لكن هل المعاكسة عندهم أكثر وعندنا أقل؟! بالتأكيد لا!

أليس مجتمعنا مجتمع فضيلة ومحافظة؟! أليس مجتمع قيم أخلاقية وفضائل إسلامية؟! لماذا إذاً لا يختلف مجتمعنا عن غيره من المجتمعات المتحررة من قيمها وفضائلها؟! حالات كذب وخيانة ومعاكسة وسرقة وتحايل وحسد وغيبة ونميمة وقاموس كامل من كل الطباع والسلوكيات الإنسانية المتجردة من كل القيم الأخلاقية والفضائل الإسلامية!!

هل المشكلة في مجتمعنا أم في صورة المدينة الفاضلة التي نحاول أن نرسمها على الرمال في وجه العاصفة؟! أم المشكلة فينا نحن الذين نضع أنفسنا في تكوين بشري خاص يراه الكل عارياً إلا نحن؟!

أسئلة أطرحها بسلامة نية نقية لا تشوبها غير خيبة أمل بمجتمع لا يرى نفسه في المرآة!!

شر السينما! (*)

ما بين اعتبار رئيس هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر الشيخ إبراهيم الغيث دور عروض السينما بأنها شر عظيم لا يمكن الموافقة عليه وتوضيحه لهذا الرأي ٢٤ ساعة، لكنها ساعات كانت كافية ليراجع الشيخ نفسه ويصل إلى قناعة بأن دور السينما مثلها مثل أية وسيلة عرض رهن بما تستخدم له وبيئة استخدامها مثلها مثل أي بيئة أخرى انعكاس لمكونات تشكيلها!!

السينما بكل تأكيد ليست شرّاً مطلقاً، ولا خيراً مطلقاً، بل هي نتاج ما نجعلها عليه، هي من الخير أو الشر الذي فينا نحن، فنحن من نسيطر عليها لا هي من يسيطر علينا!!

وعندما يقول البعض إن السينما شر مطلق يهدد المجتمع ويجب إغلاق الأبواب في وجهه، فإن أول ما يشعر به المرء هو أن مجتمعنا إما أن يكون مجتمعاً هشاً جداً بحيث

(*) المصدر: جريدة عكاظ، التاريخ ١٤٢٩/١٢/٢٦هـ.

لا يستطيع النجاة إلا خلف أسواره المغلقة، أو أننا مجتمع الفضيلة الكاملة المحصن من كل شرور العالم، وكلا الأمرين غير صحيح، فلا نحن بالمجتمع الهش الذي يستلزم فرض وصاية البعض عليه خشية عليه كخشية الأم على طفلها من كل شيء غريب، ولا نحن بالمجتمع المحصن بفضل أسوار الفضيلة، فلا مشكلاتنا الاجتماعية والأخلاقية أقل من المجتمعات الأخرى، ولا المجتمعات الأخرى أقل ورعاً وفضيلة من مجتمعنا!!

السينما مثلها مثل التلفزيون والراديو والإنترنت، مجرد قناة بث ووسيلة عرض، لكن مع فارق أننا في السينما نتحكم بالمحتوى وساعات تشغيله وبيئة عرضه على عكس الفضاء التلفزيوني والإنترنت الذي يبدو كالسيل الذي لا يمكن لأحد أن يوقفه أو يعدل مساره أو يحدد ساعة جريانه!!

خروفان وإمرأة! (*)

لدينا قضاء عريق يرتكز إلى عدالة سماوية مصدرها تشريع إلهي لا هوى شخصي، لذا لم أفهم حكمين قضائيين نشرا في يوم واحد، الحكم الأول قضى بسجن شخصين سرقا خروفين ٣ سنوات وجلدهما ألفي جلدة، أما الحكم الثاني فقضى بسجن رجل ضرب زوجته حتى بلعت لسانها وماتت سنتين وجلده مائتي جلدة، سألت نفسي لعلي أجد تفسيراً للحكمين المتباعدين، هل الخروفان أغلى من المرأة، أم أن موت المرأة أرخص من سرقتهما؟!

لا أسعى هنا لتقييم القضاء أو الغوص في ضوابط ومعايير أحكامه، لكنني أبحث عن مرساة أستطيع أن أجعلها محوراً نستقر حوله لنفهم كيف يفكر بعض القضاة وكيف يصدرون أحكامهم؟!

صحيح أن المرأة قتلت دون قصد والخروفان سرقا بقصد، لكن ذلك لا يبدد علامات الاستفهام التي تحيط بالحكمين عندما نضعهما في دائرة تساؤل واحدة!!

وأشك أن تضمن وزارة العدل الحكمين في إصدارات مدونة الأحكام القضائية التي تصدرها لأن التناقض بين الحكمين تناقض مع الصورة التي ترسمها الوزارة للعمل القضائي المرتكز على معايير وضوابط عدلية لا على التقييم الشخصي!!

(*) **المصدر**: جريدة عكاظ، التاريخ ١٤/١/١٤٣٠هـ.

أعلم أن للقضاء روحاً لا تنفصل عن النصوص المدونة لا يُستغنى عنها في تطبيق العدالة، ولكن بعض الأحكام القضائية المذهلة تجعلنا نقف بحذر وتردد أمام الجانب الروحي في العمل القضائي!!

في الغرب تطالعنا دائماً الأخبار بعجائب أحكام القضاة وتناقضاتها وتفاوت معايير العدالة والإنصاف فيها، لكننا هنا في بلاد يقوم نظامها العدلي على الشريعة الإسلامية لا التقييم الشخصي، حتى عندما يتعلق الأمر بخروفين لا نعلم أين انتهى مصيرهما، وما إذا كان لمعدتي السارقين نصيب منهما؟!

الهيئة والنقد الذاتي! (*)

أحياناً لا تترك الهيئة الفرصة حتى لأصدقائها للدفاع عنها، فتصرفات بعض منسوبيها لا تتجاوز حدود الصلاحيات الممنوحة لهم بحكم النظام فحسب، بل إنها تفتقر إلى الذكاء، ففي الوقت الذي يجب أن تعمل فيه هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر على كسب تعاطف المجتمع في مواجهة حملة الانتقادات المركّزة التي تتعرض لها نجد من رجال الهيئة من يعمل على تكريس صورتها السلبية وتعزيز شعور النفور منها!!

ولا تستطيع الهيئة الاستمرار في مواجهة الانتقادات بتوجيه تهمتي الاختلاق والتجني لكل ما ينشر في الصحافة، فإذا كان هناك صحفيون يترصدون للهيئة ويهولون في أخطائها فإنه ليس معقولاً أن كل ما ينشر في الصحافة من تجاوزات أو إساءة لاستخدام السلطة مختلق، كما أن بعض رجال الهيئة هم من يمد المتصيدين بمعين أخبارهم بتجاوزاتهم وسوء استخدامهم للسلطة!!

لقد كتبت من قبل أن بعض النقد الذي يُوجَّه إلى الهيئة يفتقر إلى الموضوعية، فجهاز الهيئة مثله مثل أي جهاز حكومي آخر فيه من يخطئ وفيه من يصيب، فإذا أخطأ بعض منسوبيه فإن هذا لا يعني أن نعمم خطأه، تماماً مثل رجل المرور عندما يخطئ، فإن مسؤولية خطئه تقف عند حدود مسؤوليته الشخصية، لكنها تتجاوزه إلى إدارته عندما تدرك هذه الإدارة خطأه وتتقاعس عن محاسبته!!

وهنا تكمن المشكلة، فإدارة الهيئة عندما تقع أخطاء رجالها وتحصل تجاوزاتهم لا

(*) **المصدر**: جريدة عكاظ، التاريخ ١٩/٢/١٤٣٠هـ.

تشعرك بأنها جادة في مواجهة هذه الأخطاء ومحاسبة المتجاوزين، بل على العكس، كثيراً ما تظهر بمظهر المدافع عنها بلا مبرر، فترسل بذلك الرسائل الخاطئة أولاً للمجتمع الذي يفهم سياسة الإنكار على أن الهيئة ترى نفسها معصومة من الخطأ وفوق مستوى النقد، وثانياً لمنسوبي الهيئة بأن أخطاءهم تغتفر مهما بلغت، فيظن هؤلاء أنهم يملكون حصانة ضد المحاسبة، صحيح أن الهيئة تلجأ إلى ذلك أحياناً مدفوعة بشعور الاستهداف ومواجهة الحملات الصحفية غير العادلة، لكن الصحيح أيضاً أن مواجهة انتقادات الآخرين وقطع الطريق على المستهدفين يبدأ بممارسة النقد الذاتي وتطهير الممارسة من الأخطاء والتجاوزات!!

إن أي عاقل يدرك التحديات الاجتماعية والأخلاقية التي تعصف بمجتمعنا وينظر إلى واقعها يدرك أن لا غنى لمجتمعنا عن وجود جهاز الهيئة، لكننا نريده جهازاً ينتمي للمجتمع، لا جهازاً يمارس الوصاية عليه، جهازاً يمد جسوره مع المجتمع، لا جهازاً يعيش العزلة داخله، نريدهم حراساً للمجتمع لا حراساً عليه!!

وردة حمراء! (*)

اعتاد أحد أقاربي أن يشتري كل عام كمية هائلة من الورود الحمراء ويوزعها على أفراد الأسرة في يوم «الفلنتين» باسم الحب، وقد اقترحت عليه مرة أن يشتري لنا بقيمة الورود خروفاً مشوياً ويدعونا لالتهامه، لأنني أضمن له بذلك أننا سنحبه أكثر، فكان جوابه: هذا أنتم أيها السعوديون بطونكم هي أقرب الطرق إلى قلوبكم!!

أتذكر أنني في صباي قدمت وردة حمراء في يوم الحب العالمي لمتسول يفترش رصيف إحدى المدن الخليجية، فقال لي لو أنك اشتريت لي بثمنها شطيرة تسد جوعي لكان أفضل، فكانت كلماته كطلقة رصاصة ما زال يتردد دويّها في أذني حتى اليوم!!

لست ممن يرون بأن يوم الحب يوم شيطاني، ولو احتفل كل فرد على وجه الأرض به لما ضر ذلك الإسلام وعقيدته في شيء، لكنني عندما أدفع عشرة ريالات في وردة ترمز للحب لأهديها لمن أحب أتفكر كم يمكن لهذه الريالات العشرة أن تشتري لتسد جوعاً أو تقضي حاجة، طبعاً سيقول أهل الورود الحمراء إن الريالات العشرة لا تفعل

(*) المصدر: جريدة عكاظ، التاريخ ١٤٣٠/٢/٢٢هـ.

شيئاً ولا تغني من جوع، وهذا غير صحيح، فهناك من يتمنى شطيرة فلافل قيمتها ريالان فلا يجدها، قد لا يكون في الحي الذي تسكن فيه أو المدينة أو حتى البلاد، ولكنه إنسان موجود في مكان ما تمر عليه الأيام دون أن يجد وأطفاله لقمة واحدة يتناهشونها، فيما غيرهم ينثر أمواله على ورود ستذبل خلال ساعات لترمز لحب سيتبخر عند أول جدال ما لم يكن مؤسساً على مشاعر حقيقية، وعندها لن تكفيه ورود العالم كله لترمز له!!

سامحوني يا من أحب، فلن أهديكم وروداً حمراء في يوم «الفلنتين» لأنني أهديكم مشاعري كل الأيام، ولأن هناك رجلاً جائعاً أخبرني ذات يوم أنه يريد لقمة يأكلها لا وردة يشمها!!

تجريم العنصرية والطائفية! (*)

هل من حق الكاتب الصحفي أن يكتب ما يشاء في عموده؟! أم أن عليه أن يكتب ما تمليه عليه صحيفته؟! الواقع الصحفي أن للكاتب استقلاليته في اختيار موضوعاته وحرية التعبير عن أفكاره، ولكن للصحيفة حق امتلاك قرار النشر من عدمه!!

هل ينطبق الأمر على خطباء المساجد؟! فمنبر المسجد لا يختلف عن زاوية الكاتب، فكلاهما نافذة تطل على المتلقي، وكلاهما تعتمد جاذبيته على قدرة الكاتب والخطيب في التأثير على القارئ والمستمع!!

لكن الكاتب عندما يكتب مقالاً يضر بالمصلحة العامة ويشرخ في الوحدة الوطنية فإن الصحيفة تملك القدرة على حجبه، لكن من يمنع الخطيب من أن يسيء استغلال المنبر الذي يعتليه؟! فالخطبة حدث آني، المتحكم الوحيد فيه هو الخطيب!!

أعلم أن هناك ضوابط تحكم خطبة الجمعة تفرضها وزارة الشؤون الإسلامية على الخطباء، لكن من يضمن التزام الخطباء بها؟! وإذا لم يلتزموا فمن يحاسبهم؟!

قبل أسبوعين استمعت لخطيب جمعة قصف آذاننا بقنابل تفتت وحدة وتآلف المجتمع، وتناول شريحة من مواطني البلاد وكأنهم يتمون لمكان آخر، فقلت في نفسي: لا بد وأن أحداً سيحاسبه لأن خطيباً لا يُثمّن كلامه لن يسمح له باعتلاء هذا المنبر مرة

(*) المصدر: جريدة عكاظ، التاريخ ٢١/٣/١٤٣٠هـ.

أخرى، لكنني وجدته في الأسبوع التالي هو نفسه الذي يعتلي المنبر!!

على الطرف الآخر لا شك في أن هناك من يمارس نفس ممارسته ويفكر بنفس عقليته التي لا تجيد وزن الأمور، ولا تُقدّر المصلحة الوطنية، فهؤلاء نتاج بعضهم البعض، أفعالهم وردودها تدور في حلقة مفرغة لا تعرف بدايتها من نهايتها، ولا تنتهي إلا بالمزيد من الفرقة والكراهية والتمزق!!

المطلوب قانون يجرم كل قول أو فعل عنصري أو طائفي يمس الوحدة الوطنية والنسيج الاجتماعي، فالوطن واستقراره أغلى عندنا من كل صاحب كلمة مكتوبة أو خطبة مسموعة!!

سياط الانتحار! (*)

في العالم المتحضر عندما يحاول أحدهم الانتحار فإنه يعامل على أنه مريض نفسي يحتاج للعلاج، أما عندنا - ولا اعتراض لأحد منا على أحكام القضاء- فإنه يجلد ويسجن، كما جاء في الحكم الذي أصدرته المحكمة الجزئية في تبوك ضد شاب حاول الانتحار مؤخراً في الحرم المكي!

لا يمكن أن يقدم إنسان على الانتحار إلا إذا كان يعاني من اضطراب نفسي واختلال في توازنه العقلي وعجز عن القدرة على التفكير السليم، وبالتالي لا أعلم إذا كان الجلد والسجن هو العلاج الذي يحتاجه هذا الشاب؟!

من يحاول الانتحار وإزهاق روحه بنفسه لا يحتاج إلى من يعاقبه، وإنما من يأخذ بيده ليستعيد استقراره النفسي وثقته بالحياة وقبل كل شيء إيمانه بالله - عزّ وجل - والتسليم بحكمته في تقدير أمور الحياة!

وعندما يصل المرء إلى لحظة يعبر فيها بقدميه طائعاً مختاراً الخط الفاصل بين الموت والحياة، فإن ذلك يعني أننا أمام إنسان هش يعيش في أسفل درك يأسه من الحياة، وإحباطه من قدرته على التعامل مع أثقال مسؤولياتها ووطأة مشكلاتها، وما يحتاجه حينها هو من يحقنه بترياق الأمل والحياة والإيمان واستعادة الذات لا من يضربه بالسياط!

(*) **المصدر** : جريدة عكاظ، التاريخ ٢٥/٣/١٤٣٠هـ.

إنقاذ طفلة وسمعة بلد! (*)

لم يأت قرار محكمة التمييز بنقض حكم القاضي الذي أيد صحة تزويج فتاة في الثامنة من عمرها لينقذ هذه الطفلة البريئة من براثن عبث البالغين فحسب، بل لينقذ أيضاً صورة المجتمع السعودي من التشويه أمام العالم!!

أتذكَّر قبل سنوات وبعد أن قرأت خبراً في إحدى الصحف المحلية عن عقد القران بين طفلين لم يتجاوز أكبرهما الثانية عشرة من عمره، أنني اتصلت بمسؤول في محكمة الأنكحة في الرياض لأسأله عن صلاحية مأذون الأنكحة في عقد مثل هذا القران، فكان جوابه أنه ليس هناك ما يمنع عقد مثل هذا القران، وعندما أدرك هويتي الإعلامية تغير موقفه وأخذ يميع رأيه!!

إن قرار الزواج هو أهم قرار يتخذه الإنسان في حياته، فهو قرار تترتب عليه حياته، ويرسم ملامح بقية عمره، ويؤسس لشراكة إنسانية ثنائية تُلقي بظلالها على حياة الإنسان حتى آخر لحظات العمر، أفلا يكون للإنسان حق اتخاذ مثل هذا القرار المصيري أو على الأقل المشاركة فيه؟!

ونعاني اليوم من ارتفاع نسب الطلاق بسبب عجز الأزواج البالغين عن إدارة علاقتهم الزوجية وغياب روح المسؤولية والحكمة والنضج عند بعض الأزواج الشباب الذين لا يدركون المعاني الحقيقية للعلاقة الزوجية، فلماذا نلقي بأطفالنا في أتون هذه الزوبعة المدمرة عاطفياً ونفسياً؟!

إن قرار محكمة التمييز ينقذ طفلة واحدة، لكن ما نحتاجه بالفعل هو تقنين يحدد سناً قانونية للزواج، لا يملك أي أب تجرد من مسؤوليته الأبوية، ولا أي مأذون أنكحة تجرد من مسؤوليته الإنسانية أن يتجاوزه!!

(*) **المصدر**: جريدة عكاظ، التاريخ ٤/٤/١٤٣٠هـ.

شهادة الجنّي! (*)

قال الراقي الشرعي للقاضي «المسحور» المتهم بقضية الفساد المالي والإداري إن رئيس محكمة المدينة المنورة الشيخ فهد المحيميد قد طلب منه أن يعد خطاباً للمحكمة يتضمن المعلومات التي أوردها «الجنّي» لدى استنطاقه في جلسة الرقية التي حضرتها لجنة السحر بهيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر!!

والسؤال الذي تبادر إلى ذهني: هل شهادة الجنّي مقبولة غيابيّاً، أم يجب أن تكون حضوريّاً؟! وإذا استلزم الأمر أن تكون حضورياً فكيف سيتم تبليغ «الجنّي» بمواعيد الجلسات؟! وهل الجن أكثر التزاماً من البشر بالحضور، أم هم سواء في التسويف والمماطلة والتهرب من الجلسات؟! وإذا اتضح أنها شهادة زور وجاءت فزعة من الجنّي لصاحبه فأي إجراء سيتخذ بحقه؟! وهل تملك المحكمة مبلغي محاضر وأحكام رسميين في العالم السفلي، أم أن وساطة الرقاة الشرعيين تجزي؟!

وإذا كانت شهادة الجنّي مقبولة، فهل شهادته تعدّل شهادة رجل أم رجلين أم ثلاثة، وفي أي مرتبة تقع شهادته بالنسبة للمرأة فوقها أم تحتها، وهل تملك المحكمة إدارة خاصة لتعريف وجرح وتعديل شهود الجن؟!

لكن كل ما أخشاه إذا كان شاهدنا «الجنّي» شاهد زور وشهادته مقبولة، أن تزدهر سوق شهود زور «الجن»، فتصيب سوق شهود زور «الإنس» بالكساد، وتزدحم قنوات الاتصالات بعالم الجن بعد أن يجد كل فاسد عندنا في العالم السفلي ملجأ للخلاص من ورطته!!

(*) المصدر: جريدة عكاظ، التاريخ ١٣/١١/١٤٣١هـ.

أهم معارك خالد عبدالله المشوح التنويرية

لم يعد الإخوان إخواناً! (*)

منذ اندلاع الثورة الإسلامية في إيران والموقف الإخواني من الثورة أخذ أقصاه في التأييد، حيث جاء في بيان صادر حينها (دعا التنظيم الدولي للإخوان المسلمين قيادات الحركة الإسلامية في كل من: تركيا - باكستان - الهند - إندونيسيا - أفغانستان - ماليزيا - الفلبين - بالإضافة إلى تنظيمات الإخوان المسلمين المحلية في العالم العربي، وأوروبا وأمريكا إلى اجتماع أسفر عن تكوين وفد توجّه إلى طهران على طائرة خاصة وقابل الإمام آية الله الخميني لتأكيد تضامن الحركات الإسلامية الممثلة في الوفد كافة).

كانت هذه بداية الفصام بين حركة الإخوان المسلمين ومعظم الأنظمة العربية التي فتحت للإخوان أبوابها أثناء التصفية الناصرية لقياداتهم، إلا أن أكثر الجماعات التي وقعت في فخ كاريزما الثورة سرعان ما أدركت خطأها وتراجعت، إلا أن الإخوان كرروا الخطأ أثناء الحرب العراقية الإيرانية، حيث اصطف الإخوان مع الطرف الإيراني وقتها! هذا الموقف بالطبع ينطبق على الجماعة الأم، وهي جماعة الإخوان في مصر، حيث ظهرت انشقاقات حينها لا سيما لدى إخوان الخليج الذين كان لهم موقف مؤيد للعراق.

إلا أن الطريقة التي يفكر فيها الإخوان المسلمون مستعصية على الفهم من الناحية المنطقية بيد أن الناحية السياسية من الواضح أن روح الثورة هي من يحرك الإخوان وليس الأفكار والمصالح والعقائد، حيث قام الإخوان المسلمون بتأييد الغزو العراقي للكويت وهو ما شكل صدمة حتى للمنتمين للإخوان، إلا أن المركزية التي تدار فيها الحركة كانت كفيلة بإصدار ذلك البيان التي حاولت شخصيات إخوانية كبيرة تقيم في الخليج من إيقافه

(*) المصدر: جريدة الوطن، التاريخ ١٤٣٠/١٢/٣هـ.

وعلى رأسهم الشيخ مناع القطان الذي غادر السعودية إلى مصر وحضر الاجتماع لكي يثني الجماعة عن بيانها الغريب إلا أنه رجع إلى الرياض بخفي حنين.

اليوم يعود الإخوان مرة أخرى ويطالبون خادم الحرمين الشريفين، الملك عبدالله بن عبدالعزيز، بوقف نزيف الدم! في الحدود اليمنية وكأن السعودية هي صاحبة الأطماع التوسعية والتمدد الإقليمي! لقد حمل البيان مغالطات بدأها من المقدمة التي جاء فيها «ودخول جيش المملكة العربية السعودية ساحة القتال الدائر منذ فترة بين أبناء الشعب اليمني الشقيق»، وهو إيحاء بأن المملكة هي من أدخلت نفسها في هذا الصراع؟ إلى أن جاء في البيان «إننا ندعو العاهل السعودي خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود إلى الأمر بوقف القتال فوراً؛ لمنع إراقة الدماء الحرام، وقتل المدنيين الأبرياء»، وهل الدماء التي سقطت من الطرف السعودي ليست بريئة ولا محرمة!

إن هذه اللغة والموقف المزري للجماعة قاد الكثير من العقلاء فيها إلى المسارعة في اتخاذ موقف عقلاني ومتزن، وهو ما جاء على لسان الجماعة في سوريا في بيانها الذي صدر بعد بيان الإخوان في مصر بيومين، وهو ما يدل على أن هناك حالة شتات تعيشها الجماعة في ظل المرشد مهدي عاكف، حيث جاء بيان الجماعة في سوريا مغايراً في أساسه عن بيان جماعة مصر، حيث جاء فيه التأكيد على المشروع الإقليمي للدولة الفارسية «إن ما يجري على أرض اليمن، ليس حلقة في فلاة؛ بل هو جزء من مخطّط مرسوم، غايته دقّ المسامير الديمغرافية والسياسية، في بنية المجتمعات العربية والإسلامية، بغية تمزيقها، وإثارة القلاقل في ربوعها، والتحكّم بإنسانها وبقرارها..

مخطّط طالما حذّرت منه، جماعة الإخوان المسلمين في سوريا، ونبّهت القائمين عليه، والمحرّضين عليه، إلى أن الأمّة بغنى عن معاركهم الصغيرة، التي لن يستفيد منها إلاّ الأعداء المتربّصون، من قوى الاستكبار العالمي والصهيوني.. وأنهم لن يجنوا منها، هم وحلفاؤهم، إلاّ المزيد من الكراهية والخسارة..!». وأكد على حق المملكة الكامل في الدفاع عن أراضيها ودفع المعتدين عليها «ومن هنا، كان الأخذ على أيدي دعاة الفتنة هؤلاء، وردع الصائلين منهم، بما يرتدعون به.. كان هذا وذاك، من أهمّ واجبات الوقت، بالنسبة للقائمين على الأمر، في كل من المملكة العربية السعودية واليمن.. إلى جانب الضرورة الملحّة، في أن تبادر القبائل اليمنية الأبيّة، مبادرة شجاعة واعية، إلى التعاون، للأخذ على أيدي البغاة، حتّى يفيئوا إلى أمر الله سبحانه.. استجابة لقوله عزّ وجلّ: ﴿فَقَاتِلُوا الَّتِي تَبْغِي حَتَّىٰ تَفِيءَ إِلَىٰ أَمْرِ اللَّهِ﴾».

فهل أصبح الإخوان شتاتاً بعد أن كانت مركزية المرشد ملهماً للوحدة؟ أم أن

القيادات المستنيرة ملّت من حالة التيه التي تعيشها الجماعة في أجندتها وأهدافها التي ضاعت بين الدين والسياسة.

من يقود تنظيم القاعدة؟(*)

من يقود تنظيم القاعدة اليوم؟ سؤال يبحث الكثير فيه عن إجابة لأنه من المؤكد أن ابن لادن والظواهري لا يقودان التنظيم بشكل حقيقي، ومع ذلك لا يزال التنظيم قادراً على إحداث الكثير من المفاجآت نتيجة قوة معينة لا يزال يحتفظ بها رغم كل الضربات والحصار الأمني وقطع الإمدادات اللوجستية التي أضعفت التنظيم في فترة من الفترات، إلا أنه استطاع استغلال الأحداث الإقليمية في صالحه وإعادة ترتيب أوراقه من جديد من خلال استراتيجيات جديدة وأساليب مبتكرة تؤكد قدرة هذا التنظيم على الاستمرارية لفترات طويلة لا تخطر على بال الكثير من السياسيين؟! لا سيما قدرته على استغلال الأوضاع السياسية والقبلية في اليمن وتكوين ملاذٍ آمنٍ لعمليات في منطقة قريبة من مركز الصراعات العالمية، وإعطاء القيادة لكل تنظيم على حدة وفق ما يراه مناسباً لأوضاعه السياسية في اليمن أو المغرب أو الصومال وغيرها من بؤر الصراع.

تنظيم القاعدة عندما تم تأسيسه بشكل رسمي العام ١٩٩٨، والتي كانت القيادة فيها لأسامة بن لادن وأيمن الظواهري ليس هو التنظيم الذي يقلق العالم اليوم، حيث إن القيادة التي كانت تُصدر الأوامر في التفجيرات الكبرى الشهيرة في سفارتي نيروبي ودار السلام والمدمرة كول وتفجيرات الرياض وأحداث سبتمبر الشهيرة ليست هي من يقوم بإصدار الأوامر، فالشخصيات القيادية تحوّلت إلى رموز بطولية يتبعها المئات من المعجبين بالطريقة والنهج الذي يتبعه ابن لادن والظواهري، ومن ثم فأي عملية ذات طابع دموي إرهابي ينال من أعداء الشخصيتين الرئيستين يمكن أن يخرج فيه شريط من قبل ابن لادن يتبنى فيه العملية دون علمه بتفاصيلها أو كيفية تنفيذها! ومن خلال ذلك يمكن أن نقول إن تنظيم القاعدة ليس له قيادة مركزية!

وهنا يبرز سؤال من المحرك لهذه العقول والمكتشف لهذه الأساليب المميتة؟ وهنا يمكن الإجابة بأنها الأفكار المتطرفة التي تنقل الشاب إلى عالم افتراضي لا تعيشه سوى

(*) **المصدر**: جريدة الوطن، التاريخ ١٤/٢/١٤٣١هـ.

هذه القلة التي تحاور ذاتها وتطور أفكارها بنفسها نتيجة انغلاقها عن العالم، وهو ما ينتج أفكاراً أكثر دموية، لا سيما عند شعورها بالانعزال والوحدة والقلة والتضييق العالمي عليها، كما يقول الدكتور فضل في كتابه الجديد الذي تنشر الشرق الأوسط حلقات منه هذه الأيام، حيث أرجع رغبة تنظيم القاعدة في امتلاك أسلحة دمار شامل (نووية وكيميائية وبيولوجية) في منتصف التسعينيات إلى سببين أحدهما: تعويض النقص العددي لدى (القاعدة)، فالتنظيم عدده قليل (عدة مئات) والذين يعتمد عليهم فيه أقل القليل (عدة عشرات) ومعظمهم أميون غير متعلمين، فأرادوا تعويض ذلك بالأسلحة المدمرة، خصوصاً مع تفرق التنظيم وعودة معظمهم إلى بلادهم بعد إبعاد باكستان للعرب في عام ١٩٩٣.

هذا التفكير كان موجوداً لدى القاعدة في منتصف التسعينيات أي في بداية التنظيم وفي أفضل مراحله وذروة شعبيته في العالم؟! فكيف به اليوم بعد التراجعات الكبيرة التي حصلت في صفوفه، التي أفقدته الكثير من أتباعه بالإضافة إلى السجون التي امتلأت من أتباع هذا التنظيم!

إذاً، فمحاولة اغتيال مساعد وزير الداخلية الفاشلة، والمحاولة الفاشلة لتفجير طائرة شركة نورث ويست الأمريكية ما هي إلا أساليب جديدة قد تكون بداية إخراج ما تخفيه القاعدة من مفاجآت انتحارية تعيد للتنظيم هيبته التي فقدها، وقد يتفق البعض معي في هذه الرؤية أو يختلفون. ولكن كل المؤشرات تقول إن الجيل الجديد «للقاعدة» لا تحركه أفكار دينية صرفة، كما كان الجيل الأول ينظر لها ويعلن عنها بقوة، ولن تكون لديه المرجعية الفقهية أو الشرعية التي يستند عليها في تحركاته وعملياته، بل ستكون سيكولوجية عنف عبثي فوضوي، لا ينتظر المرجعية والفتاوى التي تجيز أو لا تجيز له - بغض النظر عن صحة هذه الفتاوى - إنما هو ينطلق من مفهوم «القتل نكاية»، أو «التعبد بالعنف منهجاً» من خلال إنتاج فتاوى فردية تلبي رغبات التنظيم في استعادة وجوده.

هل الصحوة لا تزال قوية؟(*)

منذ أكثر من أربعين عاماً والمشهد الثقافي السعودي يشهد سيطرة تيار الأغلبية (إن جاز التعبير)، وهو ما يتعارف عليه بتيار الصحوة، هذا التيار المحافظ الذي استطاع أن يجد طريقه في البنية الاجتماعية السعودية نتيجة قواسم مشتركة كثيرة، أولها المحافظة

(*) **المصدر**: جريدة الوطن، التاريخ ١٤٣١/٤/٢٦هـ.

الاجتماعية والتدين الفطري مروراً بالمرأة، ولعل هناك حقائق لا بد من الوقوف عندها قبل الخوض في انتقاد الصحوة.

فالصحوة الإسلامية هي التيار الوحيد خلال الفترة الماضية الذي استطاع الوصول إلى الناس بمختلف شرائحهم، وإذا كان رواد الثقافة العربية في الثمانينيات هم نتاج الرؤى اليسارية والقومية والمتأثرين بها، فإن كثيراً من مثقفي اليوم هم نتاج الصحوة الإسلامية والمتأثرين بها بشكل أو بآخر، هذا إذا أخذنا في الاعتبار أن تيار الصحوة الإسلامية كتيار شعبوي جارف خلال الثمانينيات ترك خلالها بصمة معرفية قد تكون سالبة أو موجبة أحياناً، لكن من المؤكد أنها كانت تياراً قوياً لتحريك المعرفة في مجتمعات راكدة (كمجتمعات الخليج) من خلال أجندة الصحوة الفاعلة في ذلك الوقت، والتي كانت تتمثل في (الكاسيت الإسلامي) وما يحتويه من تنوع استطاع خلالها كسب شريحة كبيرة، بالإضافة إلى الصراعات الجانبية مع تيارات مغايرة لتيار الصحوة، يومها لم يكن هناك أي تيار قوي آخر منافس قادر على الاستقطاب كما هو حال الصحوة، لكن يبقى أن هناك خللاً ما حال دون استمرارية ريادية مثقفي الثمانينيات (اليسار والقومي) رغم وجودهم اليوم، الأمر ذاته ينسحب على مثقفي اليوم الذين أزعم أن كثيراً منهم نتاج الصحوة الإسلامية بشكل أو بآخر، وأنا بذلك لا أقصد أن ثقافتهم نتاج الصحوة، لكن بداية تشكلهم كانت على يد الصحوة.

بقي أن هناك ظاهرة لا بد من التوقف عندها وهي أن كثيراً ممن هم نتاج الصحوة باتوا اليوم إما خارجين عن نسقها الفكري أو خصوماً أشداء لها!

تُرى هل الخلل كان في الصحوة ذاتها التي ساهمت في تفتّح هذه العقول الثقافية وفتحت لها باب المعرفة - وهي حقيقة يكرهها الكثير اليوم - أم أن الأمر في الأشخاص أنفسهم وتركيبتهم الفكرية والنفسية؟

ليس من السهولة الإجابة على هذا السؤال دون دراسات تحليلية معمقة لشخصيات أثرت وما زالت تؤثر في الحراك الفكري من خلال آرائها الجريئة وتقلّباتها السريعة!

الصحوة الإسلامية في الثمانينيات الميلادية لم تكن تنافس نداً قوياً لها كما هو اليوم بين الإسلاميين والليبراليين، والتي يجب أن لا يكون الصراع القائم بينهما اليوم على أساس إعادة ترتيب الأدوار، فالصحوة تيار لا يزال قوياً ومتماسكاً والليبرالية في نمو سريع أيضاً، لذا فإن أي خطوة غير محسوبة من قبل أي من التيارين يمكن أن تولد

تصادماً حاداً نتمنى أن نتجاوزه بالمعرفة دون غيرها، وليس غريباً أن كلا التيارين اليوم يلعبان في إطار الاستعداء السياسي، وهو ما يشكّل خطورة كبيرة على الحراك والتغيير في أي مجتمع.

الصحوة والجهاد الأفغاني(*)

موضوع الصحوة والجهاد الأفغاني من أكثر المواضيع الشائكة التي تناولها الكثير من الكتّاب في محاولات لإثبات تورط أو تبرئة الصحوة من التحفيز للجهاد الأفغاني!

وبعيداً عن الأجواء المشحونة في الاستماتة في النفي أو الإثبات أحاول أن استقرئ واقع الصحوة في المنتصف الثاني للثمانينيات الميلادية، وقتها كانت الصحوة في عنفوانها في الانتشار والاستقطاب والتأثير، وكان الجهاد الأفغاني المحور الرئيسي للصراع مع تيارات الماركسية والشيوعية التي كانت تسجل أنفاسها الأخيرة في تلك الفترة، ولعل من الإنصاف الحديث عن صراع القطبين إبان الحرب الباردة بين الاتحاد السوفياتي سابقاً والولايات المتحدة الأمريكية ودعم المعسكر الرأسمالي وحلفائه للجهاد الأفغاني بالمال والشباب والسلاح، بل ودعم الولايات المتحدة بشكل مباشر من خلال صواريخ «ستنجر» الشهيرة التي حصل عليها المجاهدون الأفغان، في حين عجزت دول عربية في الحصول عليها! ولعلها أكبر دليل على الدعم الأمريكي المباشر، هذا استطراد وليس القضية، إذ إن الاستطراد يقودنا إلى الجزم بأن هناك دعماً للذهاب إلى أفغانستان وتسهيلات تصل إلى تخفيض يصل إلى ٥٠% على تذكرة السفر في الدول التي كانت تقف مع الجهاد الأفغاني لمصالح مختلفة منها الديني والسياسي والاقتصادي.

فعندما ذهب الشباب السعودي إلى أفغانستان كان ذلك بتحريض مباشر من قبل قيادات في الجهاد الأفغاني كانت تجوب الأراضي السعودية والخليجية بحثاً عن المال والشباب، كان في مقدمتهم الشيخ عبدالله عزام، بالإضافة إلى قادة المجاهدين برهان الدين رباني وعبدرب الرسول سياف، وكانت التسهيلات في تنظيم المحاضرات والدروس وحشد الشباب على الحضور أحد الأشياء التي لا يمكن أن تتنصل منها الصحوة، وليست مما يدعو إلى التنصل إذا ما أخذت في سياقها التاريخي، ومثلها محاضرات كانت تدعو

(*) **المصدر**: جريدة الوطن، التاريخ ١٤٣١/٥/٢هـ.

للجهاد بصورة مباشرة أو غير مباشرة مثل بعض محاضرات الشيخ سعد البريك والشيخ سلمان العودة وغيرهما، ولا أعتقد أن هناك تنصلاً من وجود تعاطف ودعوة للجهاد الأفغاني، لكن من المؤكد أن هناك شخصيات متديّنة ليست منخرطة في العمل الدعوي المنظم كانت تحرض بشكل مباشر على الذهاب إلى أفغانستان، ولا سيما بعد غزو الكويت وارتفاع وتيرة الصراع على وجود القوات الأمريكية في الخليج، ظهرت بعدها أصوات كانت خافتة وبدأت تعلن بشكل صريح بوجوب الذهاب إلى أفغانستان للإعداد (والمقصود به التدرب على السلاح)، وذهب وقتها مئات الشباب، وكنت أحد أولئك، وسوف أسرد تفاصيل تلك الرحلة في الأسبوع القادم لضيق المساحة المقررة للمقال.

ما يمكن اختصاره من هذا المقال أن الصحوة جزء من الصراع القائم في ذلك الحين بين معسكر الشرق والغرب وليست عرّاباً لدعم الجهاد كما يشاع، وهذا لا يبرّئ الصحوة من المشاركة في التحريض الذي كان سائداً في تلك الفترة ضد الاتحاد السوفياتي، والذي وجدت فيه الصحوة إحياء لشعيرة الجهاد التي أطلق عليها في بعض المحاضرات (الشعيرة الغائبة).

اختطاف الاعتدال من "بيت الأنصار" (*)

عند الحديث عن «الجهاد الأفغاني» لا بد من الحديث عن «بيت الأنصار». ولكل من زار هذا البيت لا يمكن أن يخرج بدون ذكريات يستعيد من خلالها المشهد الفكري الذي كان يشتعل على نار هادئة لينتج أوار التطرف الديني الذي نعيشه اليوم. ولكوني وعدتُ القارئ الكريم، الأسبوع الماضي، بسرد توصيفي لواقع «الجهاد الأفغاني» في تلك الفترة، إذ إني ما زلت أحتفظ بذكريات مرتبطة منذ التسعينيات بهذا الأمر. أتذكر أنه أثناء حرب الخليج ونتيجة التعبئة الشعبية العارمة تجاه التجنيد (الإعداد بالمصطلح الحركي الجهادي) فقد انطلق آلاف الشباب من السعودية إلى معسكرات أفغانستان للتدريب.

وكنتُ واحداً من أولئك، حصلت على التسهيلات اللازمة من الجهات الداعمة للجهاد الأفغاني من تذاكر السفر وتأشيرة الدخول، عندها حزمت أمتعتي وحجزت

(*) **المصدر**: جريدة الوطن، التاريخ ١٤٣١/٥/١٢هـ.

مقعدي على الخطوط الباكستانية بصحبة أحد العارفين بالجهاد الأفغاني، وبمجرد الوصول إلى كراتشي كان هناك من يقوم باستقبالك ومن ثم نقلك إلى «بيت الأنصار» في بيشاور لتقيم فيه بضعة أيام تلتقي بمجموعة من شباب العالم العربي المتنوع في مشاربه الفكرية، الذي كان يسيطر عليه في تلك الفترة تحديداً شباب مندفع نحو هاوية التطرف، مهووس بالتكفير الذي يبدأ بالأنظمة العربية الحاكمة ولا ينتهي بالعلماء البارزين الذين لم تتوافق فتاواهم مع آراء أولئك الشباب المندفعين.

تمكثُ في هذا البيت، «بيت الأنصار»، ثلاثة أيام تُشكل هذه الليالي فيه مؤشراً لمدى قابليتك لأفكار من هذا النوع القائم على تكفير الجميع، بمنهجية مدروسة بعناية، كانت تـقُدم كتب تكفيرية بناء على انتماء الشخص للبلد القادم منه. فإذا كنتَ سعودياً فسوف تحصل على أهم كتابين في تلك الفترة «وعد كيسنجر» و«البروق الجلية..». وفي حال تفاعلك مع الكتاب الأخير تحديداً، فهناك مرحلة أخرى بانتظارك تميزك عن الآخرين.

أما إذا لم تُبْدِ تجاوباً مع هذا الكتاب أو رفضته، فإنه سيتم دفعك إلى المرحلة الثانية، وهي النقل إلى معسكر التدريب في أفغانستان لتنهي ما أتيت من أجله وتعود سريعاً إلى ديارك. أذكرُ أني وقتها نقلتُ إلى المعسكر في غضون يومين، نتيجة جدال مع شاب جزائري حول كتاب «البروق الجلية..». كان ذلك الشاب هو الإمام في «دار الأنصار» لحلاوة تلاوته وجمال صوته الأخـّاذ، الذي ما زلتُ إلى اليوم أسترجع نداوته في صلاة الفجر!

تشكُلات الانقسام كانت بارزة وجليّة بين قادة الجهاد الأفغاني قبل سقوط كابول، وليس بعدها، كما يتصور البعض! والاتهامات بالعمالة والخيانة كانت تكال بين أتباع التنظيمات الجهادية في تلك الفترة، لا سيما بين أتباع الحزب الإسلامي حكمتيار وأحمد شاه مسعود من جهة، وبين حكمتيار والشيخ جميل الرحمن في كُنر من جهة أخرى، وهي اتهامات تتراوح بين العمالة والضلال والنكوص عن راية الجهاد.

كل هذه الصراعات كانت تدور والشباب العربي جزء منها دون أي محاولة للنأي به عن هذه الصراعات التي كان يدخل فيها بحماسة عالية. لقد كان هذا التجمع بمثابة اختطاف لشباب الصحوة في تلك الفترة إلى جماعات التكفير والغلو.

الأطفال بعد نساء القاعدة! (*)

إذا رجعنا إلى التنظيم النسائي الذي لم تتضح ملامحه بعد، فإن مغذيه الأول هو الوعظ على النطاق الضيق، وتكوين دوائر صغيرة تحس بالانتماء إلى موجّهتها الدينية ومن ثم تتوسع الدائرة لتشمل قطاعاً أكبر.

قصة القبض على أم الرباب، المرأة الأولى في التنظيم النسائي للقاعدة في السعودية، أثارت الكثير من التساؤلات، وأن ثمة مبالغة في حجم الصدمة من الدور الذي قامت به، فما هي قصة التنظيم النسائي في السعودية واستراتيجية القاعدة في تحريك خلاياه؟

بالعودة إلى الوراء والنظر في أدبيات التنظيم نجد أن التنظيم مر بمراحل في تعامله مع المرأة في التنظيم ودورها، فإذا كان الرجل الثاني في التنظيم وهو أيمن الظواهري يرى أن النساء ليس لهن مكان في التنظيم، وأن دورهن يقتصر على المنزل فقط، فقد خالفه واقع التنظيم الذي حرص منذ البدايات على تأسيس خط ثانٍ للتنظيم من النساء، يتم استغلاله عند الحاجة. هذه الحاجة لم يتم تحديد ماهيتها في التنظيم، ففي عام ١٤٢٥هـ أصدر التنظيم أول مجلة نسائية بعنوان (الخنساء)، صدر العدد الأول منها فقط، ولم تستمر نتيجة الحصار الأمني الكثيف، وركزت المجلة في عددها الوحيد على دعوة النساء إلى الجهاد والمشاركة فيه وتقديم الدعم اللوجستي، ولم تكن هناك دعوة مباشرة لعمل عمليات انتحارية أو دعوة النساء لتفجير أنفسهن.

هذا التحول لقي قبولاً كبيراً من أفراد التنظيم، حيث قلل الفجوة بين كوادر التنظيم وعائلاتهم، إذ تم إشراكهم في بعض العمليات اللوجستية التي قللت من الفجوة وساهمت في خلق فرص جديدة للتنظيم، لا سيما فيما يتعلق بالدعم اللوجستي وجمع الأموال، بالإضافة إلى سد العجز الذي بدا يواجه التنظيم في استقطاب واستغلال كوادر رجالية جديدة في التنظيم.

أما نقطة التحول الكبيرة فتعود إلى زعيم التنظيم في العراق أبو مصعب الزرقاوي عندما أعلن عن تجنيد امرأة لتنفيذ عملية انتحارية في بلدة تلعفر القريبة من الحدود السورية في سبتمبر ٢٠٠٥. ثم قيامه بتشجيع النساء وحثّهن على المشاركة في العمليات

(*) **المصدر** : جريدة الوطن، التاريخ ١٤٣١/٦/٢٨هـ.

الانتحارية، الأمر الذي أدى إلى استجابة العشرات من النساء في العراق، اللائي ذهبن ضحايا لتلك الدعوات، ومن ذلك قيام العراقية ساجدة الريشاوي بالتسلل إلى الأردن لتنفيذ عملية انتحارية في أحد فنادق العاصمة الأردنية برفقة زوجها وانتحاريين، لكنها فشلت في تفجير نفسها، وتم القبض عليها فيما نفّذ زوجها ورفيقاه العملية التي أودت بحياة الأبرياء.

هذا المفترق الرئيسي في استخدام التنظيم بشكل عام للمرأة في العمليات الانتحارية ألقى بظلاله على أضلع التنظيم المتواجد في أنحاء العالم لا سيما القريبة منه كالسعودية، ونظراً لاختلاف الطبيعة الاجتماعية فإن النظريات التي تتعلق بالمرأة ليس من السهل تمريرها في كل المجتمعات بنفس الشكل والصورة.

وبالنظر إلى واقع المرأة في التنظيم نجدها على نوعين:

النوع الأول: من تتم الاستفادة منهن في الدعم كإدارة المواقع وجمع المعلومات دون الحاجة إلى الالتحاق والتنفيذ، وهؤلاء ليس من الضرورة التصريح لهن بالانضمام للتنظيم بشكل فعلي.

والنوع الثاني: من يحق لها الالتحاق بالتنظيم بشكل فعلي، فهنا ليس لها الحق في الانضمام بصفتها الفردية دون وجود وسيط (محرم)، وفي الغالب يكون الزوج هو من يقنع زوجته بالانضمام للتنظيم، ومن ثم الاستفادة منها، لا سيما بعد مقتل الزوج أو القبض عليه، فإن التنظيم يتواصل بشكل كبير مع هذه النوعيات، مستغلاً الفراغ الذي تعيشه هذه السيدة والرغبة في الانتقام، ومن ثم يتم توظيفها في عمليات كبيرة لا سيما إذا عرفنا أهمية الضرب على وتر العاطفة الدينية في هذا المجال.

وإذا رجعنا إلى التنظيم النسائي الذي لم تتضح ملامحه بعد، فإن مغذّيه الأول هو الوعظ على النطاق الضيق وتكوين دوائر صغيرة تحس بالانتماء إلى موجّهتها الدينية، ومن ثم تتوسع الدائرة لتشمل قطاعاً أكبر.

وإذا كانت نشرة «الخنساء» توقفت عن الصدور بعد عددها الأول، فإن التنظير النسائي للتنظيم والدعوة إلى إلحاق العنصر النسائي لم تتوقف، فقد نشر موقع صوت الجهاد رسالة بعنوان «يا نساء دوركن.. فقد نام الرجال»، من ١٥ صفحة لـ «منى صالح الشرقاوي»، تكرّس فيها المؤلفة منهج التطرف والغلو والتكفير، مخاطبة بنات جنسها على وجه التحديد، داعية إياهن إلى عدم التباطؤ في نصرة الدين والاتكاء على الرجال،

فتقول: «فيا من أكرمك الله ورفع قدرك لا تحقري من المعروف شيئاً، فتتباطئي منتظرةً دور الرجال في نصرة دينك وتتكاسلي في خدمته، وأخُصُّ من ذلك فروض الأعيان، فلا فرق بين الرجل والمرأة في ذلك، فلا تتهاوني وتَفَكّري معي في واقع أمتنا المرير، وكيف تخاذل عنه أكثر رجالاتها، في الوقت الذي يسام فيه أهل الإسلام سوء العذاب».

وتعتمد الشرقاوي في رسالتها منهج التحريض ضد العلماء، معتبرة إياهم أدوات يستخدمها الصليب في تحصيل مآربه وقضاء حاجاته، محذّرة من الانخداع، وخاصة شباب الإسلام، وأنهم من الساعين لمصالحهم الشخصية وشهواتهم وملذّاتهم، ليسوا غيورين على أمتهم ودينهم.

وهي من خلالها تؤسس لمبدأ المساواة في التنظيم بين الرجل والمرأة! ومن خلال ذلك نعلم أن أم الرباب ما هي إلا حلقة في فكر هذا التنظيم المرعب الذي تجاوز النساء ليصل إلى الأطفال عبر نظرية جديدة تؤسس للزج بالأطفال بالعمليات الانتحارية، وهي ما يعرف (بطيور الجنة) في محاولة لإقناع الآباء بقتل أبنائهم من أجل تنظيم إرهابي يتترس بالجنة في كل شيء.

أهم معارك خالد عبدالعزيز النويصر التنويرية

عقوبة الجلد في القرن الحادي والعشرين(*)

أعرف أني أخوض في موضوع حساس، وأعرف أن البعض ربما سوف يفسر ما أقوله بشكل أو بآخر، وأعرف أن كثيرين سوف أدخل معهم في جدل، وأعرف أنه هذا جدل ليس له نهاية. ولكن هذا كله لا يهم ما دام أن الدافع لذلك هو الحب للدين العظيم والولاء للوطن الغالي والحرص على صورته أمام العالم الذي ينظر للمملكة بكل احترام وتقدير.

هنالك حكم قضائي صدر مؤخراً بجلد إعلامية سعودية في قضية المجاهر بالرذيلة، ولست هنا بصدد الخوض في تفاصيل هذه القضية، فمكان ذلك الجهات القضائية المختصة، وهذا ليس هدفي في هذا المقال، وجزى الله خيراً خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز، الذي أصدر أمره الكريم القاضي بإسقاط عقوبة الجلد عن الإعلامية السعودية التي أُدينت في قضية المجاهر بالرذيلة، وإحالة ملف قضيتها وزميلتها إلى وزارة الثقافة والإعلام بحكم الاختصاص، وهذا هو المعهود من ملك الإنسانية والوالد الرحيم، وهذه القضية تدخّل فيها خادم الحرمين الشريفين - رعاه الله - بعد أن أصبحت قضية رأي عام. إلا أن موضوع عقوبة الجلد يستحق التوقف عندها والتأمل فيها كثيراً، وهناك الكم الكبير والهائل من الرجال والنساء الذين يُجلدون بشكل مستمر وشبه يومي ولا أحد يعلم عن قضاياهم شيئاً، وإن أكثر ما يؤرق هو كثرة السماع بالحكم بعقوبات الجلد، فأن يُجلد إنسان وبالذات امرأة، فهذه مسألة صعبة للغاية، وليس هنالك اعتراض على عقاب الشخص المدان، وأن تكون العقوبة رادعة، والجزاء من جنس العمل، وإلا عمّت الفوضى في المجتمع وانفرط النظام، فمن أمن العقوبة أساء الأدب.

(*) **المصدر**: جريدة الوطن، التاريخ ١٢/١١/١٤٣٠هـ.

ولكن عقوبة الجلد، ناهيك أن تطبق على امرأة، هي عقوبة قاسية وعنيفة، إذ هي تؤدي إلى قتل آدمية الإنسان وكسر كبريائه وامتهان وإهدار كرامته، وهذا لا نعتقد أنه من أهداف العقوبات التي تُطبق في كافة المجتمعات، بل إن آثارها وأضرارها السلبية المتوقعة والممتدة أكثر من فوائدها، فالإنسان الذي يُجلد تهون عليه نفسه ولا يأبى بعد ذلك أن يقوم بأي جريمة أخرى، ولن يُبالي بعد ذلك بأي عقوبة، فما هي العقوبة الأقسى من الجلد التي تفضي إلى هدم كيان الإنسان وآدميته؟ فضلاً عن الدمار النفسي والذهني الذي سيلحق به، ونظرات المجتمع التي ستظل تطارده في حياته، خاصة إذا كانت العقوبة مرتبطة بامرأة قد تكون أماً أو أختاً أو ابنة لأي منّا.

ولا يُعقل أن نعيش في القرن الحادي والعشرين، وفي كل يوم يمر هناك مواطن بعد الآخر يُجلد ومن بينهم نساء، فنحن لسنا بطالبان، وإنما دولة لها ثقلها الإقليمي والدولي بحكم عوامل التاريخ والجغرافيا والموقع والموارد، فالمملكة هي دولة حضارية ودولة قائدة ورائدة على الصعيد الإقليمي والدولي ومن ضمن أهم وأكبر ٢٠ دولة في اقتصادها واستثمارها، كما أنها أحد الأعضاء الفاعلين في منظمة التجارة العالمية، وهذا يجعل العالم ينظر إليها وإلى ما يحدث فيها في ظل عصر العولمة والإعلام والسماوات المفتوحة للفضائيات بشغف ومتابعة مستمرة، ولا يجوز بعد كل هذه الإنجازات العظيمة منذ قيامها على يد المؤسس العظيم وإلى عهد خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز أن نعطي أحداً الذريعة بأننا نعيش في عصور خلت، وإنما دولة حضارية وعصرية لها مكانتها وتقديرها من العالم أجمع، وستظل كذلك بإذن الله بفضل قيادتها الرشيدة.

إن الأمل كبير في مشايخنا وعلمائنا الأجلاّء لاستنباط عقوبات بديلة لهذه العقوبة القاسية والمدمرة للأنفس، وإن أمثلة الاجتهاد كثيرة وعديدة في الفقه الإسلامي، ولنا فيها عظة وموعظة، فما قام به الخليفة الراشد عمر بن الخطاب (رضي الله عنه) في عام الرمادة عندما عطلّ حد السرقة، أو عندما قطع سهم المؤلفة قلوبهم عندما أعزّ الله تعالى الإسلام وأغنى عنهم، هو اجتهاد يدل على أن مساحة الاجتهاد في هذا الدين العظيم واسعة، حيث إن شريعتنا الغرّاء الصالحة للتطبيق في كل زمان ومكان (وهذا سر عظمتها)، بها مساحات واسعة للاجتهاد تتفق وروح العصر الذي نعيشه.

وهناك أمثلة لدينا لعدد من القضاة الأفاضل الذين بادروا بإصدار عقوبات بديلة، ومن بينهم على سبيل المثال قاضي محكمة الباحة الابتدائية الذي أصدر حكماً تعزيرياً

ضد اثنين من المتهمين السعوديين في قضايا مخدرات، يقضي بإلزام أحدهما بالعمل طوال فترة الصيف في مكتب توعية الجاليات في المنطقة، والآخر في جمعية تحفيظ القرآن الكريم.

وهناك عقوبات بديلة كثيرة يمكن أن تحل محل عقوبة الجلد، منها مباشرة نشاط مهني، أو تلقي تعليم، أو تأهيل مهني معيّن يكون الهدف منها البعد عن الجريمة وإصلاح الجاني، والإقامة في مكان معيّن والمنع من السفر لمدة محدودة، والخدمة في دار المسنين أو تنظيف الحدائق العامة، وإلزام المحكوم عليه بحضور دورات تأهيلية معينة، وإلزامه كذلك بالعمل في بعض الأعمال مثل الزراعة واستصلاح الأراضي الصحراوية، وغيرها من العقوبات الأخرى البديلة الكثيرة.

نعم إن متابعة تنفيذ هذه العقوبات البديلة من قبل الدولة ربما تكون مكلفة على المدى القصير، ولكن من المؤكد أن تكلفتها على المدى البعيد ستكون أقل من انعكاسات عقوبة الجلد وما ينتج عنها من هدم ودمار للشخص المجلود، بل وتهيئته ليكون مجرماً في المستقبل.

لذا، فقد آن الأوان وأصبحت المسؤولية ملقاة على عاتق جهات الاختصاص لإيجاد عقوبات بديلة للجلد، ووضع تقنين واضح المعالم لهذه العقوبات بما يحمي كرامة الإنسان ويحافظ على الصورة الناصعة والوضّاءة للمملكة، بحيث يشمل ذلك التقنين أيضاً متابعة تنفيذ العقوبات البديلة، وبما يساعد القضاة الأفاضل لدينا في معرفة الإطار الذي يعملون فيه ويخفف من العبء الثقيل الذي يقع على عاتقهم جزاهم الله خيراً من غياب هذا التقنين لكي يتحقق الهدف من العقوبة والمتمثل في معاقبة الإنسان على خطئه، ورد حق واعتبار الإنسان المتضرر، ومنعه من تكرار ما أقدم عليه وحماية المجتمع، وليس إذلال أو تحقير الإنسان أو قتله أو هدمه نفسياً وذهنياً واجتماعياً وإلا أصبح بعد ذلك عبئاً ثقيلاً على مجتمعه ويكون الثمن باهظاً بعد ذلك، مع أهمية الإشارة إلى أن كل محكوم صدر في حقه حكم ليس من الضرورة أن تكون لديه النزعة الإجرامية، بل إن البعض منهم كانوا أناساً أفاضل، وربما أخطأوا التقدير أو التصرف في موقف معين.

القضاء وحقوق الناس.. رأي آخر(*)

لدينا مشكلة حقيقية وكبيرة ومهمة تكمن في تراكم وازدياد عدد القضايا والدعاوى التي تُقام وتُنظر من قبل المحاكم ويتأخر البت فيها، مما أثّر بشكل أو بآخر على الحركة التجارية والاستثمارية المرتبطة باقتصاد هذا الوطن. وقد يكون لذلك أسباب عديدة منها، كثرة عدد القضايا في وقت لا يوجد فيه العدد الكافي من القضاة، ونمو الحركة الاقتصادية بشكل سريع، وكثرة مشاكل الناس نتيجة لواقع الحياة الذي طغت عليه المادة بشكل كبير، وزيادة عدد السكان، وغير ذلك من أسباب أخرى.

وعلى الرغم من أن الشروع في إيجاد محاكم متخصصة وزيادة عدد القضاة هو أمر مهم، إلا أن هذا لن يحل المشكلة ما لم يؤخذ في الاعتبار ضرورة سن الأنظمة التي تُحدُّ من زيادة وتراكم الدعاوى غير المبررة، فالدعاوى التي تُقام متعددة الأنواع والأشكال، فمنها ما هو صحيح - أي إن رافعيها أصحاب حق - ولكن لم يستطيعوا الوصول إلى حل مع المدينين، فأصبح القضاء هو الملاذ الوحيد، والبعض الآخر يذهب للقضاء لاعتقادهم بأنهم أصحاب حق «وربما لا يكونون على ذلك»، وإنما لجأوا للقضاء بحسن نية بغية إنهاء خلافاتهم.

إلا أنه في الجانب الآخر هناك عدة فئات أخرى، البعض منها يلجأ للمحاكم لإقامة دعاوى كيدية، والبعض الآخر أُجبر على ذلك لأن هناك من ماطل وامتنع عن إعطائهم حقوقهم، لا سيما أن السنوات التي تُقضى في نظر الدعاوى تساعد مثل هؤلاء المماطلين في كسب المزيد من الوقت وتعطيل حقوق الناس مدة أطول، طالما أن أكثر ما يمكن أن يصل إليه الحال هو أن يُلزم المحكوم عليه برد ما بذمته فقط لصاحب الحق، أي إعادة المبلغ المستحق الأصلي من غير أن يتبع ذلك أي عقوبات أو غرامات مالية نتيجة لهذه المماطلة، ولذلك اكتظت المحاكم بقضايا كثيرة استغلالاً لهذا الوضع القائم والنظام المعمول به، وتعطلت حقوق الناس وأصبح اللوم ملقىً على المحاكم والقضاة في تأخير البت في القضايا، رغم أن الإشكالية الحقيقية تكمن في الأنظمة القائمة التي لم تعد تواكب التطور السريع في الحياة والحركة الاقتصادية.

لذلك ما الحل الذي يساعد في الحد من هذا الوضع الذي أدى إلى ضياع حقوق

(*) **المصدر**: جريدة الوطن، التاريخ ١٤٣١/١/٢٥هـ.

الناس وتعطيل مصالحهم، بل والإضرار بهم بشكل كبير، ذلك الحل الذي يرد للقضاء هيبته، ويُعيد للناس حقوقها دون أي تعطيل أو تأخير، ويكون معروفاً للجميع أن القضاء ليس مجالاً للعبث والتلاعب، وأن إشغال القضاة والناس بدعاوى كيدية أو المماطلة في دفع حقوقهم ليس أمراً مرفوضاً فحسب، وإنما له تبعات وعواقب وخيمة والثمن فيه باهظ ومكلف. لذلك فقد آن الأوان لإعادة النظر في مبدأ مجانية التقاضي الذي ساهم بشكل أو بآخر في زيادة أعداد القضايا المقامة لدى المحاكم استغلالاً لهذا الوضع، وأدى ذلك إلى إطالة أمد التقاضي وتأخير الفصل في الدعاوى، حيث إنه لو كان هناك رسوم تُفرض على كل دعوى - ويسدد المدعي جزءاً منها عند التقدم بدعواه أمام القضاء، ثم يصدر حكم القاضي بإلزام الطرف الخاسر للدعوى بسداد كامل الرسوم بما فيها ما قد سبق وسدده المدعي، وتكون هذه الرسوم مقررة بمنطوق الحكم النهائي على من يخسر الدعوى ومشمولة في صك الحكم ذاته - لتردد الكثيرون في إقامة العديد من القضايا الكيدية التي تهدف إلى المماطلة وإضاعة حقوق الناس وإشغال المحاكم والقضاة وتبديد طاقاتهم وانصرافهم عن دعاوى أخرى، ولذلك لا بد في هذا الصدد من إيجاد نظام يتعلق بالرسوم القضائية وآلية العمل الخاصة به، وأن تُطبق هذه الرسوم على الدعاوى المدنية والتجارية والإدارية مع قيام ما يُسمى بـ«نظام المساعدة القضائية»، الذي يُقترح صدوره أيضاً، كما هو معمول به في العديد من دول العالم، والهدف من هذا مساعدة ذوي الدخل المحدود الذين ليس في مقدورهم تحمل تلك الرسوم، على أن يُنشأ صندوق خاص لهذه الرسوم يُصرف على تطوير مرفق القضاء وتدريب كوادره والمساعدة في تغطية مصاريف المحامين الذين توكلهم المحكمة في حال عدم قدرة أحد الأطراف على الدفاع عن نفسه وتغطية مصاريف الخبراء وغيره.

والأمر الآخر، أنه حان الوقت لإيجاد تقنين واضح ومحدد لموضوع مصروفات الدعوى، فالدعاوى اليوم تحتاج أكثر من أي وقت مضى إلى مصاريف كبيرة من أتعاب محاماة وغيرها، ولذلك لا يجوز أن يُكافأ المماطل بأن يرد ما عليه من حقوق بذمته فقط بعدما استنزف خصمه وأشغل القضاة بمماطلته، وإنما يجب تحميله أيضاً مصاريف الدعوى التي تسبب في إقامتها، وأن يدفع أتعاب المحاماة التي اضطر الدائن صاحب الحق لتسديدها لمحامٍ أو أكثر لمقاضاة المدين، على أن تُضمن هذه المصاريف في صك الحكم الصادر في نفس الدعوى، وبهذا سوف يكون معروفاً أن اللجوء للقضاء سوف تكون تكلفته أكبر بكثير من إعطاء الناس حقوقهم في حينه وبعيداً عن أروقة المحاكم.

والأمر الأخير هو أنه لا بد من وضع آلية محددة وواضحة ومتفقة مع الشرع الحنيف للتعويض عن الضرر الحاصل بسبب تعطيل حقوق الناس وإطالة أمد التقاضي وما يترتب عليه من تعدد الجلسات وتقديم المذكرات والمرافعات وما يُصرف من وقت وجهد ومال، إلى جانب ضرورة وضع آلية لتعويض الشخص المتضرر أيضاً عن موضوع القوة الشرائية للمبلغ المطالب به عند نشوء الحق إلى حين صدور الحكم في القضية المنظورة أمام القضاء، فالشخص الذي يطالب شخصاً آخر بمبلغ ما هذا اليوم لن يكون لذلك المبلغ نفس القوة الشرائية بعد عدة سنوات، خاصة إذا ثبت المطل والقدرة على السداد وانتفاء ضمان السداد، إذ لا يمكن إغفال عامل التضخم الذي تعيشه كل دول العالم الذي نحن جزء منه.

إن ترك مثل هذه الأمور البالغة الأهمية لاجتهاد القضاة فيه مشقة عليهم، ويؤدي ذلك إلى تنوع الأحكام وتناقضها، ولذلك لا بد من إيجاد حلول لكل هذه الأمور، بدلاً من تركها على ما هو عليه الحال الآن لتساعد القضاة على معرفة الإطار الذي يمكنهم العمل من خلاله والتحرك وفق نظام ومنهجية واضحة ومحددة المعالم.

إن الشريعة الإسلامية واسعة ورحبة وفيها مساحة كبيرة للتطوير والتطور والاجتهاد، ولذلك نرى أن هذه الاقتراحات تستحق التأمل والتفكير، حيث ستساعد بشكل كبير (لو تم تطبيقها كلها في مرحلة أو على الأقل على عدة مراحل) على الحد من التلاعب والتعدي على حقوق الناس وتخفيف الضغط الكبير على المحاكم والقضاة.

أما حان الوقت لإلغاء عقوبة السجن؟(*)

السجن عقوبة قاسية وبشعة وشنيعة، لكنه يظل خياراً لا بد منه في حال وقوع الجرم، وإلا عمت الفوضى في المجتمع وانتشرت الجريمة، ولذلك لجأت إليه المجتمعات الإنسانية كافة منذ فجر الخليقة، والأرجح أن ذلك سوف يستمر إلى أن يرث الله الأرض وما عليها.

إلا أن عقوبة السجن فيما يُسمى بـ«سجناء الحق الخاص» مسألة تستحق التوقف والتأمل كثيراً. فقد اكتظت السجون بهذه الفئة من السجناء، ومن المتوقع أن تتزايد هذه

(*) **المصدر**: جريدة الوطن، التاريخ ١٤٣١/٤/٣هـ.

الأعداد خلال السنوات القادمة، نظراً لتعقد الحياة وكثرة مطالبها وزيادة احتياجاتها وخلافه.

ولقد حاولت الدولة إيجاد حلول لهذه المشكلة، مثل إنشاء لجنة السداد بالمديرية العامة للسجون، ولجنة رعاية السجناء في إمارات المناطق، واللجنة الوطنية لرعاية السجناء والمفرج عنهم، إلى جانب الجمعيات الخيرية ودعم أهل الخير والمحسنين وغير ذلك من الإجراءات الأخرى التي تتم وفقاً لمعايير محددة ليس المجال هنا يتيح الخوض فيها. لكن كل هذه الخطوات تظل جزئية ومبتسرة، إذ لا بد من إيجاد حل جذري لهذه المشكلة التي تُعد آثارها وأضرارها أكثر بكثير من فوائدها، إضافة إلى ما ينتج عنها من انتهاك لكرامة الإنسان وإذلال لكبريائه، ناهيك على أنه في كثير من الحالات ليست هناك فائدة من إلقاء الناس في السجون لعدم قدرتهم على سداد ديونهم، بل إن وجودهم في السجن ربما يعيق أية محاولات من قبلهم لسداد ما عليهم من دين مستحق للغير، ولذلك فإن سجن أي إنسان لعدم قدرته عن سداد دينه هو أمر يلقي بظلاله السلبية على عدة أطراف، هم الفرد وأسرته والمجتمع والدولة أيضاً.

فأما ما يتعلق بالفرد، فإن الزج بأي إنسان في السجن في قضايا الحق الخاص فيه ضرر فادح وكبير على ذلك الشخص المدين، حيث إن مجرد دخوله للسجن هو بداية لتهيئته ليكون مجرماً في المستقبل، أو على الأقل يضحى مريضاً ومحطماً نفسياً وعقلياً ليصبح بعد ذلك عالة على المجتمع، بل وربما خطراً عليه.

أما فيما يتعلق بالأسرة، فماذا هو مصيرها بعد أن كانت تنظر لراعيها بكل إجلال وتقدير وتجده فجأة مسجوناً، فضلاً على أن هذه الأسرة سوف تفقد مصدر دخلها، حيث يُتوقع من مثل ذلك الشخص المسجون أن يُفصل من عمله، أو يُعطل أي مصدر لدخله طالما هو رهن السجن، ناهيك عن الضرر النفسي والتربوي والأخلاقي الذي يلحق بأبنائه وبكافة أسرته والذي قد يقود إلى انحرافهم وضياعهم جميعاً.

أما المجتمع، فالخطر عليه كبير، حيث إن الشخص الذي يُسجن ثم يُفرج عنه يتوقع أن يصبح في كثير من الحالات شخصاً غير سوي، وربما يصبح ذا نزعة إجرامية، حيث إنه لن يخشى بعد ذلك أي عقوبة أخرى طالما أنه عاش هذه التجربة القاسية من قبل.

أما فيما يتعلق بالدولة، فالفرد الذي يُسجن يُـكلّفها الكثير، فهو يحتاج أثناء سجنه

إلى عناية نفسية وصحية ومعيشية ومتابعة مستمرة، فضلاً على الجوانب الأمنية التي تحتاج إليها هذه الأعداد الكبيرة من السجناء وتكلفة السجون، إلى جانب التكلفة المادية الباهظة على الدولة نظراً لأن كل سجين يكلف ما يقارب (١١,٠٠٠) ريال شهرياً، إضافة إلى أن ذلك الإجراء لا يتفق مع اتفاقيات حقوق الإنسان الإقليمية والدولية.

لذلك، فقد آن الأوان لاتخاذ القرار الكبير بإلغاء عقوبة السجن لسجناء الحق الخاص، وأن يُستثنى من ذلك حالات النصب والاحتيال والسرقة والشيكات بدون رصيد والنفقة على الأبناء، وأن يصدر نظام عاجل بخصوص هذا الأمر يوضح كافة التفاصيل التي تتعلق به، بما في ذلك الحلول التي تمنع من استغلال هذا النظام وترد للناس حقوقها دون الحاجة للسجن. نعم سيكون هناك - في حال صدور مثل هذا النظام - متضررون، لكن الأكيد أن الضرر سيكون أقل بكثير من ضرر زج الناس في السجون كما هو الحال عليه الآن.

كما أنه قد حان الوقت ليتحمل الدائنون مسؤولياتهم من خلال إيجاد آليات معينة في التعامل التجاري مع الآخرين، بدلاً من التعويل على خيار السجن الذي يؤثر على المجتمع بشكل سلبي كبير. إن هناك حلولاً عديدة وبديلة يمكن تطبيقها مثل: مصادرة الأملاك الثابتة أو المنقولة إلى الحد الذي يغطي قيمة الدين، المنع من السفر، تجميد الحسابات البنكية إلى ما يصل قيمة الدين، إعطاء القضاة صلاحية اقتطاع جزء من راتب الموظف أو العامل في القطاع الخاص، تعطيل كافة المصالح عن طريق الحاسب الآلي، أو الحكم على المدين بأي من العقوبات البديلة، دون الإخلال بحق الدائن في العودة على المدين متى ظهر أن لديه المال أو الممتلكات التي تساعد على سداد دينه، ويا حبذا لو بادرت المملكة في حال تطبيق هذا النظام بأن تتبنى دول مجلس التعاون الخليجي بمنع أي فرد عمل فيها من خارج هذه الدول من العودة للعمل في حال تركه أيّاً من تلك الدول وذمته مشغولة بحق خاص صادر به حكم قضائي.

إن صدور نظام بإلغاء عقوبة السجن لقضايا الحق الخاص يحتاج أيضاً إلى التعجيل في صدور أنظمة أخرى تحمي حقوق الناس، وإلى تفعيل الأنظمة الحالية وتطوير البنية القانونية للوطن بشكل سريع وشامل، حيث إن هذه الأنظمة جميعاً هي بمثابة منظومة متكاملة والإخلال بأي منها يفضي إلى الإخلال بالمنظومة ذاتها برمتها.

والأمر الأخير، وحتى يصدر ذلك النظام، فإنه من الضروري أن يتم إلغاء ما يسمى

بالكفالة الغرمية، وأن يحل بدلاً عنها الكفالة المالية، حيث إن الأولى هو في حقيقة الأمر دعوة علنية وصريحة في كثير من الحالات للسجن وهو ما يحدث لدينا وللأسف الشديد، حيث لا يطال السجن الشخص المدين فحسب، بل الكفيل الغارم أيضاً في حالة العجز عن السداد، وبذلك يصبح كلاهما عبئاً وخطراً على المجتمع بعد أن تكون قد انتشرت ثقافة السجن لدى الفرد ومن ثم الأسرة إلى أن يصل الأمر إلى شريحة كبيرة من المجتمع.

لقد أنعم -الله عز وجل- على هذه البلاد بشريعة عظيمة تتسع لحل كافة مشاكل الناس والحياة، لذلك لا بد من العمل في هذا الإطار لتظل صورة المملكة دوماً وأبداً مشرقة وحضارية وإنسانية أيضاً لتحافظ على كرامة وعزة أبنائها، حيث هذا هو - ولله الحمد - نهجها منذ عهد الملك المؤسس وإلى عهد ملك الإصلاح (رعاه الله).

هيلة القصير (أم الرباب).. الإرهاب والحقيقة المرّة(*)

المشكلة هي ليست الفكر وحده وإنما الثقافة التي تسود وتحكم المجتمع والتي نتاجها هو هذا الفكر المتطرف، حيث إن ثقافة المجتمع (وهي حصيلة لتراكمات اقتصادية واجتماعية وغيرها) عليلة وغير صحية البتة.

اعتقال سيدة القاعدة الأولى بالمملكة (أم الرباب) يحتم ضرورة إعادة النظر في استراتيجية الحرب على الإرهاب التي يخوضها الوطن منذ سنوات عديدة، خاصة في ظل إدخال العنصر النسائي في بلد يصعب فيه حتى على الجهات الأمنية متابعة النساء فيه بشكل فعال نتيجة لعادات وتقاليد أضحت ليست معوقاً لتنمية البلاد فحسب، بل وتمثل خطراً كبيراً عليه.

وسواء أُلقي القبض على أم الرباب أم غيرها فما هي إلا واحدة من تنظيم ما يزال يفرّخ مجموعات بعد الأخرى من التكفيريين والإرهابيين، إلا أنه وللأسف الشديد فإن وضع المرأة في المملكة على كافة الأصعدة يساعد على استغلالها والاستفادة من ذلك الوضع من قبل تنظيم القاعدة أو غيره من التنظيمات الدموية الأخرى، وهي نقطة ضعف كبيرة تزيد من تعقيد الجهود الأمنية التي يبذلها أبطال هذه البلاد، وعلى أية حال، فإن أم الرباب - ورغم هذه النقلة النوعية لتنظيم القاعدة - ليست هي مجال حديثنا هنا، وإنما

(*) **المصدر**: جريدة الوطن، التاريخ ١٤٣١/٦/٢٨هـ.

موضوع المجتمع برمته وثقافته التي أوجدت هذه المرأة ومثيلاتها في بلد يُفترض أن تتوافر فيه كل أجواء السلام والوئام اللذين لطالما دعا وسعى لهما حكام هذه البلاد من عهد الملك المؤسس (رحمه الله) وإلى عهد ملك الإنسانية والإصلاح (أيّده الله).

والواقع أن تصريحات تنظيم القاعدة بعد اعتقال سيدته الأولى، وبالذات التهديد بالقيام بعمليات انتقامية، لا بد أن يُؤخذ بمحمل الجد، لا سيما وأنه سبق ذلك محاولة الاغتيال الفاشلة التي تعرض لها مساعد وزير الداخلية الأمير محمد بن نايف قبل فترة. ولذلك، فإنه حري بأن يدرك الجميع أن الوضع حرج، وأن هذه الحرب، وللأسف الكبير، يُتوقع أن تكون طويلة الأمد، وربما تأخذ من حين إلى آخر أشكالاً جديدة ونقلات نوعية في الإجرام والقتل والعنف والدمار.

وبما أن المرحلة القادمة تمثل تحدياً جديداً في هذه الحرب، فلا بد من إعادة النظر في الاستراتيجية التي اتُبعت في محاربة الإرهاب منذ ظهوره وانتشار هذا الوباء وحتى الآن. ولأن الوطن وقادته وأبناءه هم محور موضوعنا واهتمامنا هنا، فلا بد من قول الحقيقة مهما كانت مرارتها وقسوتها، فالواجب الوطني يحتم على الجميع ذلك.

لقد أثبتت التجارب أنه باستثناء الجهود الأمنية الكبيرة وغير المسبوقة التي بذلتها وما تزال تبذلها الدولة في محاربة الإرهاب، فإنه وحتى الآن لم تتم معالجة هذه القضية وأسبابها من جذورها، إذ تم التعويل فقط على برنامج المناصحة، وهو الواضح أنه يتصدى لأعراض المرض دون محاولة علاج المرض نفسه، وبعض الإصلاحات البطيئة والمحدودة، رغم ما يُردد ويُقال في هذا الشأن، حيث إنه وعلى الرغم مما بُذل من جهود كبيرة في عهد خادم الحرمين الشريفين (رعاه الله)، إلا أن المعوقات كبيرة وكثيرة مما جعل هناك فجوة ما بين الإرادة السياسية وما هو منجز على أرض الواقع، إذ إن المشكلة هي أكبر وأعقد من ذلك بكثير، لكونها مشكلة ثقافة باتت تحتضر.

وعلى الرغم من صحة ما يُردد من أن الفكر لا يُقارع إلا بالفكر، إلا أن المشكلة التي تعيشها البلاد هي ليست الفكر وحده وإنما الثقافة التي تسود وتحكم المجتمع والتي نتاجها هو هذا الفكر المتطرف، حيث إن ثقافة المجتمع (وهي حصيلة لتراكمات اقتصادية واجتماعية وغيرها) هي عليلة وغير صحية البتة. بيد أن أي محاولة لإعادة بناء أو تصحيح مسار ثقافة مجتمع ما، لا بد أن يصاحبها قرارات كبيرة وجريئة وتضحيات من جانب الدولة والمجتمع معاً، وإلا لن تتحقق النتائج المنشودة، والأمثلة كثيرة على أزمة

هذه الثقافة ومنتجاتها ومنها قضية المرأة التي تعيش وضعاً صعباً وقاسياً للغاية نتيجة لعادات وتقاليد بالية أكل عليها الدهر وشرب، الأمر الذي جعلها تعيش حياة مشوشة، مما قد يجعلها خطراً في المستقبل، شأنها شأن أم الرباب، وأم هاجر الأزدي وغيرهما ما لم تُعطَ المرأة حقوقها كاملة وتُرفع عنها يد الوصاية التي فرضها عليها المجتمع عنوة.

والمثال الآخر يتمثل في وضع الشباب السعودي الذي لا يقل صعوبة عن وضع المرأة، إذ يتوجب مشاركتهم في عملية بناء المجتمع وتطويره، وأن يكونوا لاعباً أساسياً في هذا الجانب، ولذا لا بد أن يُخاطبوا باللغة التي يفهمونها وليس التي نريدها نحن، ولذلك لا بد من وضع هذا الملف في سلم الأولويات حتى لا نواجه جيلاً آخر ليس من الإرهابيين فحسب، بل من المتمردين والخارجين عن القانون، إنه جيل (الإنترنت) والحياة السريعة المتلاحقة الذي سيرفض أية محاولات لسلب حريته والوصاية عليه ويرفض كل الموروثات الاجتماعية السائدة، وهذا قد يكون الخطر الحقيقي القادم ما لم يتم تدارك الأمور والعمل على الإصلاح الشامل والعاجل أيضاً، لأن حركة الحياة العصرية تتطلب السرعة ولا تحتمل أي تأخير أو تأجيل للأمور.

ولذلك، فقد حان الوقت للانتقال بالإصلاح الذي بدأه خادم الحرمين الشريفين (حفظه الله) إلى مرحلة جديدة، مرحلة تأخذ في الاعتبار أن هناك ملفات كبيرة ومهمة وحساسة على كافة الأصعدة لا بد أن تُعالج بشكل غير تقليدي وعملي، وأول هذه الملفات وأهمها المرأة والشباب، حيث إنهما يمثلان الثقل الأكبر للمجتمع وإنه لن يكون هنالك حل ناجع لهما ما لم تُفتح الأبواب والنوافذ أمامهما ليستنشقا الهواء الطبيعي الذي منحهما إياه رب العباد وتُعطى لهما حرياتهما وكامل حقوقهما التي سُلبت منهما نتيجة لثقافة الإقصاء والوصاية وتداخل العادات والتقاليد مع قيم الدين الحنيف.

وإنه حان الوقت لإعادة صياغة البنية الثقافية للمجتمع من جديد للتصدي للمشكلة من جذورها وبناء مؤسسات المجتمع المدني وتفعيل دورها وهذا قد يستغرق وقتاً طويلاً ويتطلب خطوات كبيرة إلا أنه لا مناص من هذا الخيار ليشفى المجتمع من مشاكله المزمنة وليعود بعدئذٍ معافى وسليماً.

حمى الله هذا الوطن وقادته وأبناءه ليس من الإرهاب والإرهابيين فحسب، وإنما ممن هم أشد خطراً من هؤلاء، هؤلاء الذين يعيشون بيننا ويرفضون سنن الحياة في التغيير والتطور والإصلاح والانفتاح والتعايش مع الآخر ويرغبون في أن يعيدوا الوطن والمواطن لقرون خلت.

"وجدتها، وجدتها"... الحل لقيادة المرأة للسيارة(*)

إما أنه كان صادقاً وكان بالفعل يتحدث عما يعتبره فرصة استثمارية، أو أنه أراد أن يوضح لي أن مجتمعي قد أدمن المتناقضات، أو أنه كان يسخر من أمر شغل المجتمع كثيراً واستنزف وقته وتفكيره دون أن يكون لذلك أي داع.

فوجئت وأنا جالس ذات صباح لتناول الشاي في أحد الفنادق بشخص يبدو أنه على علم ودراية كبيرة بالواقع الاجتماعي في المملكة، وإذا به يصافحني بحرارة وكأنه يعرفني منذ زمن طويل.

وبعد أن جلسنا قام على الفور وقال لي بصوت مرتفع وكأنه يغني ويرقص: (وجدتها، وجدتها). فقلت: يا فتاح يا عليم ويا رزاق يا كريم، أأرخميدس أنت؟ قال: لا. قلت له: ما هي إذاً تلك التي (وجدتها؟) قال: الحل لمشكلة قيادة المرأة للسيارة بالمملكة. قلت له: فضلاً إخفض من صوتك حتى لا يظن من حولنا بالفندق أننا جمع من المعتوهين أو (المخابيل)، ثم لماذا تقحمني في هذا الموضوع؟ قال: إن حلي هو فرصة استثمارية كبيرة رغبت في أن تشاركني فيها، فضلاً على أنه يعالج مشكلة لم تستطيعوا أنتم حلها منذ عدة عقود.

قلت له: ما هي هذه الفرصة الاستثمارية؟ قال: أن نعمل أنا وأنت معاً على التفاوض مع أحد مصانع السيارات العالمية على صناعة سيارات ذات مواصفات معينة تتفق مع خصوصية المجتمع السعودي، بل إني لا أخفيك أن ذلك المصنع موجود وجاهز للبدء في التصنيع شريطة ألا يقل عدد السيارات المطلوبة خلال ثلاث سنوات عن مليون سيارة.

قلت له: وما علاقة هذه السيارات بموضوع قيادة المرأة للسيارة؟

قال: ها أنت الآن تسألني سؤالاً هاماً وجوابه سوف يوضح لك لماذا قفزت فجأة وقلت (وجدتها، وجدتها).

قلت له: ما هو الجواب إذاً؟

(*) **المصدر**: جريدة الوطن، التاريخ ١٤٣١/٧/١٣هـ.

قال: أن نطلب من هذا المصنع صناعة سيارات تمكن المرأة من قيادة السيارة بشكل يتفق مع واقع المجتمع السعودي.

قلت له: بالله عليك أفصح، فأنا فضلاً عن أني لم أفهمك بعد، فإني لا أحب العموميات والكلام المرسل على عواهنه.

قال: دعني أرسم لك شكل هذه السيارة.

فأخرج قلماً من جيبه وشرع بالفعل في رسمها، ومن ثم بدأ يشرح فكرته لي، حيث قال: نطلب من الشركة المصنعة أن يكون (الدركسون) بالخلف، وبذلك تتمكن المرأة من قيادة السيارة وهي جالسة في الخلف مع ضرورة تواجد السائق كراكب في المقدمة، كما هو معمول به الآن، دون أن يكون له أي دور في قيادة السيارة شأنه شأن أي من الركاب الآخرين. قلت: وماذا عن (الفرامل؟) قال: نضعها في الخلف أيضاً. وماذا عن (التعشيق؟) قال يكون بالخلف أيضاً. قلت: وماذا عن (البوري) واللمبات وباقي المفاتيح والأجهزة الأخرى؟ قال: كلها ستكون بالخلف.

قلت له: إذاً ما الحكمة أو القصد من وجود السائق بالأمام؟ قال: إنك بذلك تحقق مطلباً اجتماعياً وهو كما ذكرت ما هو معمول به حالياً، وبذلك نتفادى أي تصادم مع كافة شرائح المجتمع.

قلت له: لكن كيف للمرأة أن تقود السيارة وأمامها السائق فهو بذلك سوف يعيق رؤيتها؟ قال: ها أنت الآن بدأت تستوعب ما أقول، والحقيقة أن أسئلتك بدأت تصبح أكثر نضوجاً. قال: أمامنا عدة خيارات، فإما أن يُمنع السائق البتة من الجلوس على المقعد الأمامي ويكون دوماً خالياً من أي راكب، أو أن يكون شرطاً من شروط استقدام أي سائق من الآن وصاعداً أن لا يزيد طول قامته عن ١٢٠ سم، بحيث لا يعيق رؤية المرأة التي تقود السيارة من الخلف، أو أن نطلب من الشركة المصنعة أن تزيد من ارتفاع كرسي المرأة التي تقود السيارة وأن تقلل من ارتفاع كرسي الشخص الذي أمامها وهو السائق (أو مكان السائق سابقاً)، أو أن تكون قيادة المرأة للسيارة عن طريق الخلف وأن ينظر من هم في المقاعد الأمامية للأمام فقط. قلت: له ألا تعتقد أن هذا أمر مستحيل؟ قال: أبداً، فانظر لدول مثل بريطانيا أو سنغافورة أو حتى كينيا حيث قاموا بصناعة سيارات تتفق مع احتياجاتهم الذاتية.

قلت له: يبدو أن الفكرة تستحق التأمل والتفكير، ولكن ما الذي تريده مني أنا؟

قال: أريد منك أمرين، الأول هو أن تسعى معي لإقناع الجهات المعنية في بلدك بأن تسمح لنا باستيراد وبيع مثل هذه السيارات، وأن تساعدني في جمع ما يقارب (٢٥%) من قيمة هذا المشروع من خلال المستثمرين الذين يرغبون في الدخول معنا فيه.

قلت له: أما عن طلبك الأول، فأنا لا حول ولا قوة لي، لأني إنسان بسيط شأني شأن أي إنسان آخر وبذلك لا أستطيع مساعدتك في هذا الأمر. وأما عن الطلب الثاني فأنا مجرد محامٍ ولا أفهم في التجارة شيئاً، فهي ليست بضاعتي أو حقلي الذي أسرح وأمرح فيه، ويبدو أنك أضعت وقتك معي لأني لست الشخص المناسب لمساعدتك أو التعاون معك.

وقررت الانصراف وفعلاً تم ذلك، إلا أني صرفت وقتاً كبيراً بعد ذلك في التفكير فيما قاله لي ذلك الشخص، حيث بدا لي إما أنه كان صادقاً وكان بالفعل يتحدث عما يعتبره فرصة استثمارية، أو أنه أراد أن يوضح لي أن مجتمعي قد أدمن المتناقضات، أو أنه كان يسخر من أمر شغل المجتمع كثيراً واستنزف وقته وتفكيره دون أن يكون لذلك أي داعٍ، أو أنه أراد بذلك تعرية تلك المعضلة بحيث يتضح لي ولغيري أنها ما هي إلا حاجز نفسي ووهم اصطناعي وجبل جليد من الخوف والتخوف خلقه المجتمع بيديه، أو أن لهذا الرجل مآرب أخرى لم أستطع فهمها واستيعابها.

إلا أني ومهما كانت نواياه فما زلت في حيرة من أمري مما حدث، وكان أول قرار اتخذته بعد ذلك هو عدم الذهاب مرة أخرى لذلك الفندق حتى لا أرى (أرخميدس آخر) يحرضني على التفكير في وقت كنت فيه وما زلت أعيش سعيداً هانئ البال في مجتمعي دون أن أفكر.

أهم معارك خالد الغنامي التنويرية

استجواب الوزراء في مجلس الشورى(*)

اطلعت على الخبر المنشور في الصحف عن ذلك اللقاء الساخن لمجلس الشورى السعودي الأسبوع الماضي برئاسة الدكتور صالح بن حميد في الجلسة العادية الحادية والثمانين لمجلس الشورى، الذي كانت جلسته الثانية لمناقشة التقريرين السنويين لوزارة الثقافة والإعلام للعامين الماليين ١٤٢٤/١٤٢٥هـ - ١٤٢٥/١٤٢٦هـ. نقل الخبر أنه في تلك الجلسة فاق عدد طالبي المداخلة ٣٠ عضواً.

دعونا نأخذ منها أنموذجاً قصيراً من تلك المداخلات لهؤلاء الإخوة لكي نتصور ذلك المشهد الغاضب مما قرأناه في الصحف مع أمنيات صادقة وعميقة لو أننا حضرناه فهو بكل تأكيد مشهد لا يجوز الغياب عنه لمن أتيحت له الفرصة ليتكلم.

قال أحد أعضاء مجلس الشورى: إن العالم لا ينتظر منا إخراج نساء متبرجات، مطالباً بإعلام متميز، واقترح دعوة وزير الثقافة والإعلام إلى المجلس لمناقشته فيما يحصل من مخالفات شرعية ونظامية على حد قوله، وجاء في تلك الجلسة أن أحد الأعضاء أراد أن يقرأ في الجلسة مقاطع من كتب وروايات تم بيعها في معرض الكتاب الأخير لولا أن رئيس المجلس الدكتور صالح بن حميد منعه من ذلك.

بعد استحضار هذه الصورة من تلك الجلسة أقول إن خلاصة هذه المداخلات أنها كانت تدور حول كيل عدد من الاتهامات الخطيرة التشكيكية لوزارة الثقافة والإعلام بأنها أطلقت العنان للحرية الفكرية دون ضوابط شرعية، وأنها سمحت بالظهور النسائي غير الشرعي في وسائل الإعلام، وأنها وقعت في عدد من التجاوزات الرقابية أثناء إشرافها ورعايتها لمعرض الرياض الدولي الأخير للكتاب، وآخر هذه الانتقادات اللاذعة هو عدم التزام الوزارة بقرارات مجلس الوزراء الخاصة بالسياسة الإعلامية.

(*) **المصدر** : جريدة الوطن، التاريخ ١٤٢٨/٢/٢٩هـ.

بعد أن اكتملت الصورة أود أن أعلق بهذه النقاط المقتضبة السريعة.

أولاً: استدعاء الوزراء واستجوابهم في مجلس الشورى - من حيث المبدأ - شيء إيجابي وحضاري وتقدمي لا شك في هذا، وكان من الممكن أن يكون فأل خير ينبئ عن تقدم ديموقراطي نحو الشفافية المطلوبة في مراقبة أداء الحكومة ومناقشة الأخطاء التي يمكن أن تقع، ومحاولة تلافيها، وهذا بحق دور كنا ننتظره طويلاً من مجلس الشورى الموقر. لكن الأمر فيما يبدو لي لا يبدو ديموقراطياً البتة، فالديموقراطية ليست مجرد آلية من وجهة نظري بل هي مرتبطة ارتباطاً جذرياً كارتباط (الطفل والمشيمة) بالتنوير والتقدم، ولا يمكن بحال من الأحوال أن أقبل ديموقراطية تقف في وجه الانفتاح الحضاري وحرية الكلمة والتحرر الفكري، فمثل هذه الديموقراطية هي ديموقراطية شوهاء تشبه الثيوقراطية أكثر من شبهها بالديموقراطية الحقيقية، فهي لا تقدم الجديد بل عدمها خير منها. بل إنني أخشى أن يكون هذا المؤشر تحولاً خطيراً جداً تلوح بوارقه في الأفق من أن هناك من يسعى جاهداً لكي يتحول مجلس الشورى ويتوقف عن مسيرته في اتجاه تحقيق البرلمانية المنشودة.

ثانياً: بالنسبة لقضية ظهور النساء السعوديات في القنوات الفضائية ومناقشتهن للرجال وهن سافرات الوجوه - كما جاء في التقرير- فالجميع يعلم أن وجه المرأة ليس بعورة ولا عار ولم يكن في تاريخ الإنسانية خزياً حتى نعيب على من أظهرت وجهها، والخلاف الفقهي في هذه المسألة ضعيف جدًّا لا ينبغي لمن هم في مكانة أعضاء مجلس الشورى الموقرين أن يعولوا عليه، فإن قالوا نحن نراه عورة، فلا أقل من اعتبار قول جماهير الفقهاء من علماء المسلمين في عصوره الذهبية الذين قالوا خلاف قولهم، ولنعد للقاعدة الذهبية القائلة «لا إنكار في مسائل الخلاف» فما بالك إذا تضخم الإنكار بضخامة منصب من طالب به وبكونه وصل لمرحلة مساءلة وزير على هذه المسألة الفقهية؟

ثالثاً: ذكر بعض الأعضاء أن بعض المذيعات يمارسن «التغنج والميوعة» في عدد من البرامج، وكم تمنيت لو أنهم سمّوا لنا تلك اللواتي يمارسن هذه الميوعة حتى نكتب عنهن وننتقد مثل هذا التصرف المرفوض في مجتمعنا المحافظ، ووسائل إعلامنا التي ترفض مثل هذا السلوك، غير أنني أعتقد أن التغنج والميوعة قد يختلف تعريفها من شخص لآخر، فهل تعتبر ابتسامة مقدمة البرنامج للضيف نوعاً من الميوعة؟ هذا المصطلح يحتاج لتحرير دقيق، وعلى العموم هو من القضايا الجزئية التي لا يصلح أن نقف عندها طويلاً.

رابعاً: في قضية معرض الكتاب الذي احتج بعض أعضاء مجلس الشورى على أنه بيع فيه كتب وروايات ممنوعة، وأن وزارة الثقافة والإعلام رفعت الضوابط الشرعية عن الحرية الفكرية، فأقول: إن هذا منقبة وليست مذمة، فالحرية الفكرية مطلب إنساني مخزون في صميم النفس البشرية، وهو في نفس الوقت إرادة إلهية، فالله أعطى الحرية للإنسان وحده ولم يعطها لغيره بناء على نصوص القرآن الكريم وحمله أمانة عرضت على الأرض والسماء والجبال فأبين أن يحملنها وحملها هو، أي باختياره وبإقرار الله لذلك كما جاء في النصوص الدينية، تلك الأمانة لا يمكن إلا أن تكون حرية الاعتقاد فمن شاء فليؤمن فله الأجر والثواب من الله ومن شاء فليكفر وعليه وحده كفره، ومن الخطأ الفادح أن ننصب أنفسنا أوصياء على عقول الناس بحيث نخبرهم ما يقرؤون وما لا يقرؤون لأن في هذا شكاً في حكمة الله الذي ترك أمر الاختيار لنا، وفيه شك في قوة المعتقد الذي ينفي الباطل ويزهقه، وفيه شك في الذات والقلب والعقل.

وفي النهاية أقول إن مثل هذا الحدث شيء إيجابي يحوي حراكاً اجتماعياً مفيداً يكسر الجمود الذي يقتل المجتمعات عندما تبقى الاحتقانات والخلافات تحت السطح دون أن نظهرها ونتجادل حولها وترتفع أصواتنا عندها.

من كان منكم بلا خطيئة فليرجمها بحجر(*)

لو ألقينا نظرة على تاريخ التشريع الجنائي الديني، فإننا سنجد أن الدين الإسلامي والدين المسيحي يتفقان على أن عقوبة الرجم هي عقوبة يهودية بالأصل، وقد انتقلت هذه العقوبة الرهيبة من الديانة اليهودية إلى الأديان الأخرى، ففي الحديث النبوي أن يهودياً ويهودية زنيا فأتى اليهود إلى النبي ﷺ يسألونه عن عقوبتهما فقال لهم: «ما تجدون في التوراة؟» فكذبوا وقالوا نجدها الجلد، ففضحهم عبدالله بن سلام، وهو من بني إسرائيل غير أنه أسلم، وأظهر أن الحكم في التوراة هو الرجم.

غير أنك تلمس في الديانتين المسيحية والإسلام شيئاً من الرغبة في عدم إيقاع هذه العقوبة، فعلى الرغم من كونها من الجهة النظرية يفترض أن تطبق في حال الإقرار أو بشهادة أربعة شهود بالزنا، شهادة لا شك فيها، إلا أن الفقيه الموسوعي أحمد بن تيمية

(*) **المصدر**: جريدة الوطن، التاريخ ١٤٢٩/١/٨هـ.

الذي عاش ما بين القرنين السابع والثامن قال إنه لم تطبق عقوبة الرجم بشهادة الشهود منذ نشأة الإسلام وحتى عصره، أي بعد سبعمئة سنة من عهد الرسالة النبوية، وذلك لصعوبة تحقق مثل هذه الشهادة، أما الإقرار فقد جاء في الحديث النبوي أنه لما طبق حد الرجم على ماعز فر لما أحس بألم الحجارة، فتبعه الناس فقتلوه رجماً، فقال لهم النبي ﷺ «أفلا تركوه يتوب فيتوب الله عليه»، فهو هنا تمنى لو أن العقوبة لم تطبق، خصوصاً بعد ما رأى من حرارة توبته.

أما موقف المسيحية فتصوره تلك القصة المشهورة في الإنجيل أن عيسى - عليه السلام- رأى قوماً من اليهود قد التفوا حول امرأة ليرجموها بسبب الزنا، ثم احتاروا أيهم يرجم أولاً فطلبوا منه أن يخرجهم من تلك المعضلة بشيء من حكمته، فقال لهم: «من كان منكم بلا خطيئة فليرجمها بأول حجر»، فهو هنا قد نسخ حكم التوراة فيما يتعلق بالديانة المسيحية، ولما سأله الكهنة من باب المجادلة عن بعض وصايا موسى -عليه السلام- وتخليه عنها قال: «من أجل قسوة قلوبكم كتب لكم هذه الوصية».

هذه القضية تفسر لنا نسخ الشرائع لبعضها وكيف أن الأمم يختلف استصلاحها بحكم التكوين النفسي لتلك الجماعة والذي يتغير من أمة لأخرى، وكيف أن صلف بني إسرائيل مع موسى -عليه السلام- اقتضى التعاطي معهم بشدة، بينما لم يعامل محمد ﷺ أمته بنفس المعاملة بل كان الرفيق الرحيم المتسامح.

المساحة الفارغة(*)

لا يمكن للإنسان أن يتحول إلى إرهابي حقيقي في ليلة وضحاها ما لم تتوفر في شخصيته الوثوقية الكاملة في الآراء التي يتبناها والرؤى التي يعتنقها، فالأمر يتعلق بالموت والحياة وليس لعباً، الأمر يتعلق بإنسان يمشي ميتاً بين الأحياء. لا يمكن لإنسان يعرف الحياة وما لها من قيمة وما يمكن أن يحصله فيها من ذكريات سعيدة، أن يقوم بارتداء حزام ناسف ليفجر نفسه به لولا توفر عنصر الوثوقية الكاملة في الرؤية المنافي لوجود ذرة شك في كونه مخطئاً.

هذه الوثوقية اللعينة هي عدونا الآن، هي خصمنا الذي يجب أن نواجهه وأن

(*) **المصدر**: جريدة الوطن، التاريخ ١٧/٩/١٤٣٠هـ.

ندرسه كخلل في تركيبة النفس البشرية ونتعامل معه بحذر، فنقيضها هو إنسان (لا أدريٌّ) عاجز عن اتخاذ أي قرار وفاشل في تكوين هوية شخصية، وهذا أيضاً مشكل. كان من الممكن جداً أن أكون أنا كاتب هذه السطور أحد من يفجرون أنفسهم ويقتلون أنفسهم والأنفس التي حرم الله لو كانت عندي هذه الوثوقية الكاملة، التكفير النظري أمره أهون بكثير من العمل الميداني العسكري الذي يترتب عليه إزهاق الأنفس، لكنني كنت دائماً في حالة تردد وشك وخوف من أن أكون مخطئاً، كانت عندي هذه المساحة المتروكة فارغة لرأي قد يأتي، لرؤية قد تكون أرشد وأحكم.

في تصوري أن هذه المساحة الفارغة ضرورية لكل إنسان، لا بد أن نزرعها زراعة لو لزم الأمر، لا بد أن يهشم الواحد منا دماغ الوثوقية الكاملة ويترك مساحةً ولو ضئيلة يعلن فيها عن تواضعه ورفضه لدعوى الوقوف على هرم المعرفة، المعرفة ستسخر بضحك لئيم، إذ لا أحد يقف على هرم المعرفة، لأنها ببساطة تتجدد بين الثانية والأخرى، هذا ما علمنا إياه العلم، لا بد للإنسان أن يتعلم التواضع وألا يغتر بعقله كثيراً.

هناك أساسيات وثوابت عقدية ودينية لا بد لنا أنا نُعلّمها لأطفالنا، لكني لا أتوقع أن الإكثار من الدخول في التفاصيل التي لا تمس حياتهم مباشرة،يساعدهم أو يبني عقولهم بشكل صحيح، خذ على سبيل المثال ما يردده البعض ويذكروننا به بين حين وآخر من تكفير للفرق الإسلامية التي تنطق الشهادتين وتصلي الخمس المكتوبة، فهذا في النهاية هو درس في التكفير، يدعو من سمعه لدرس ثانٍ وثالث.

هذه الصورة المكتملة في كل تفاصيلها والتي نرسمها في أذهان الأجيال مخيفة، لا بد أن نبقي مساحة فارغة لهم تكون بمثابة الواجب المنزلي الذي يجب أن يقوموا بتأديته بأنفسهم بعد أن يستكشفوا العالم بعقول مفتوحة، إنها جريمة بحقهم أن نحوّل جماجمهم إلى حجارة صلدة «ترسل ولا تستقبل وتعطي ولا تأخذ».

إعطاء كل الأجوبة بحيث لا يبقى في ذهن الطفل أسئلة، هو في الواقع مشكلة، لأنه يقود عقله للجمود والتبلد، لا بد أن نزرع في أذهان أطفالنا القدرة على التساؤل والتفلسف وألا يسلّموا عقولهم وأنفسهم لمن قد يقودهم إلى الهبوط في واد سحيق، لا يمكن أن يكون أبناؤنا كالغنم المرسلة في الصحراء يقتنص الذئاب منها ما شاءوا، أو أن ندع يد مبرمج تحوّلهم إلى آلات لا تسمع ولا تبصر ولا تعرف أي قيمة إنسانية.

عندما تنظر في حال الإرهابي تجده هكذا، لا يستطيع أن يسمع، مهما كنت رحيماً

رقيقاً، رائفاً بحاله، بل سيقابل كل ما تقوله له بالسخرية ودعوى الرأفة بحالك أنت، وما لم تنكسر غمامة الوثوقية العالية بما يعتقد فلن يرجع.

ولأن الوقاية الاستباقية أسهل وأفضل من العلاج المتأخر أدعو لأن يراعى هذا الجانب فيما ننتظره ونتوقعه من مشروع الملك عبدالله لتطوير التعليم، أن يُعلّم أبناءنا على ترك تلك المساحة للعلم الذي سيأتي حتماً، أن يتعلموا التواضع والتخلي عن الوثوقية المغرورة القاتلة.

العودة إلى الكهف(*)

ورد في القرآن الكريم قصة أصحاب الكهف الذين هجروا مجتمعهم الظالم ولبثوا في كهفهم ثلاث مائة وتسع سنوات، ثم خرجوا بعد ذلك ليجدوا كل شيء وقد تغير حتى العملة.

هذا الاعتزال الكبير قد تغيرت الدنيا بعده، وفي بعض الدراسات النفسية يقال إن الذين يمضون عقوداً طويلة في السجن يجدون صعوبة كبيرة عندما ينالون الحرية في التكيف مع الحياة الطبيعية والاختلاط بالناس، مما يؤدي بهم في النهاية إلى الانتحار، وهذا طبيعي جداً لأن الانفصال الطويل وعدم الحضور أثناء البناء القيمي والثقافي والتغيرات الاجتماعية يؤدي لحدوث فجوة عميقة يصعب ردمها بسهولة، تلك الغيبة الطويلة تؤدي إلى قطع عروق التواصل مع الحياة، يُستثنى من ذلك شريحة من الناس تحسن تغيير جلدها وخلع ملابسها بسهولة فتصبح العلاقة مع الحياة في أغلب الحالات علاقة الغريب مع الغريبة، علاقة يصعب الوصال معها، مهما حاولت الحياة ممارسة دور الفتاة ذات الغنج والإغواء، ولذلك تحرص إدارات السجون في الدولة الحديثة على ربط المسجونين بالحياة في الخارج من خلال البث التلفزيوني وتوزيع المجلات الفنية على المسجونين.

المشكلة الحقيقية هي عندما يختار الإنسان لنفسه سجناً، بوابته مفتوحة حيث لم يسجنه أحد، عندما يسجن نفسه في نمط حياتي فكري معين بحيث يكون عالمه صغيراً جداً والوجوه التي يجتمع بها قليلة جداً، وهي فوق ذلك لا تختلف عنه كثيراً.

(*) **المصدر** : جريدة الوطن، التاريخ ١٤٣١/٣/٤هـ.

إنه سجن اختياري لا يمكن أن يلوم عليه أحداً سوى نفسه، وعندما يفيق يوماً من الدهر محاولاً استرجاع الحياة فإنه سيدرك أن كل شيء قد تغير بما في ذلك القيم الأخلاقية التي تحكم الناس وتسيطر على سلوكياتهم.

نعم... كل شيء يتغير ويتطور بما في ذلك القيم وتحديد ما هو أخلاقي وليس بأخلاقي. وعندما سيدرك الغائب عن مجتمعه كم هو غريب وكم من الصعب أن يتكيف مع حياته الجديدة وأنه لا يختلف كثيراً عن أصحاب الكهف وعن أولئك الذين قضوا عقوداً في السجن، سيرى العالم من حوله غريباً بقيمه الجديدة وقضايا الساعة في تلك الساعة، وعندها سيكون أفضل شيء يفعله أن يقفل راجعاً إلى كهفه لأن هذا أفضل شيء يفعله.

شيخ لا يُكفّر.. ليس بشيخ(*)

تشرفت بدعوة الأستاذ ناصر البراق، الملحق الثقافي للمملكة في السودان، لحضور مناقشة كتاب في ندوة عبدالله الطيب، يلقيها الدكتور مرزوق بن تنباك في قاعة اتحاد المصارف، كانت المحاضرة عبارة عن قراءة في كتابه «الوأد عند العرب»، ورغم عدم تحقق حضوري للمحاضرة إلا أنني فوجئت بأنه قد تم تكفير محاضرنا في السودان!!

لقد أسفرت تلك المحاضرة عن خروج إمام مسجد كلية الطب بإطلاق فتوى تكفير للدكتور مرزوق بن تنباك بدعوى أنه يرفض القرآن الكريم، تلك الفتوى هي جزء من مسلسل التهورات والقول على الله بغير علم، فمن الواضح أن المفتي المكفراتي لم يقرأ كتاب «الوأد عند العرب»، فالكتاب لم يرفض الآية القرآنية الكريمة ﴿وَإِذَا ٱلْمَوْءُۥدَةُ سُئِلَتْ ۝٨ بِأَيِّ ذَنۢبٍ قُتِلَتْ﴾، بل يقول الدكتور: إن المؤودة هنا هي النفس وليست الأنثى بالضرورة، بمعنى أن العرب كانوا يئدون الذكور والإناث عندما ينتج الحمل من طريق غير شرعية (ابن حرام)، وأن هذا الفعل لم تختص به العرب، بل كل الأمم وليست الأمم القديمة فقط، بل ما زال يحدث في كل بقاع العالم، حيث ما زالت إرادة التخلص من الابن غير الشرعي سارية في كل مكان، هذه خلاصة كتاب الدكتور مرزوق مع استدلالات شعرية من نقائض جرير والفرزدق تدعم وجهة نظره تلك.

الكلام واضح فهو يمثل وجهة نظر محترمة من حق أي فقيه أن يرفضها، لكن ليس

(*) **المصدر**: جريدة الوطن، التاريخ ١٤٣١/٣/٢٢هـ.

من حق أي أحد أن يكفّر صاحب هذه النظرية، فهو لم يرد الآية ولم يعارض القرآن ولم يرفض ما قررته الآية، بل فهمها بشكل يختلف جزئياً عن فهم المفسرين، وهذا في نهاية المطاف مما يسوغ الاختلاف فيه في داخل دائرة الخلاف الفقهي والتفسيري للنصوص.

هذا التهور لم يخرج من فراغ، فهناك نزعة إنسانية شريرة بغيضة حقيرة وراءه، إذ ارتبط في عقلية الناس في مجتمعاتنا ربط الشدة في الدين بالفضيلة، فالشيخ الذي يكفّر هو المتدين الحقيقي الذي لا تأخذه في الله لومة لائم، وعندما ينتقل الشيخ من التكفير المطلق إلى تكفير الأعيان والشخوص فهذا معناه أنه صادع بالحق لا يعرف المجاملات، هذه المكافأة المعنوية التي يقدمها المجتمع - المتخلف أخلاقياً - للشيخ التكفيري تجعله يتمادى في غيّه ويزداد تلذذه بالتكفير والتنظير له والتنبيش عن ضحايا جدد لمزيد من اللذة التي تتحول إلى حالة سعار، فينطلق التكفيري في الملاحقة والركض و(عندنا وعند السودانيين خير).

مع الأسف والأسى العميقين هذا هو السائد في ذهنية مجتمعاتنا العربية إلى هذه الساعة، ولم نستفد كثيراً من معركة جورج بوش وأسامة بن لادن لأننا لم نؤسس وعياً اجتماعياً حقيقياً بخطورة «التكفير». لم نبن رفضاً ومنابذة لمثل هذا التوجه، وهناك تقصير كبير في الجهود التي كان يفترض أن نرى تأثيرها أعمق.

لا بد من تضافر الجهود ضد التكفيري لأنه عدو للمدنية وطعّان في الوحدة الوطنية وداعية فتنة وحامل مشاعل يتقدم القاعديين والقتلة ليشق لهم الطريق داخل مجتمعاتنا، والتقصير ما زال قائماً من قبل المثقفين العرب، الأعداء الكلاسيكيين للتكفيريين، وكذلك من قبل الجهود الحكومية والأنظمة التي يتعين أن تسن للقضاء على هذه المشكلة، لا بد من سن قوانين وعقوبات رادعة لمجرد النطق بالتكفير تتضمن العقوبات المالية والسجن، ولا بد للمثقفين وكل من طالتهم أختام التكفير وصكوك الموت ألا يتهاونوا في رفع هذه الحالات إلى القضاء، طبعاً لن يذهب أي أحد إلى القضاء ما لم تُسَنْ القوانين ويعلم الناس أن الحال قد تغيرت، وأن التكفير أصبح جريمة ولم يعد تعبيراً عن الرأي كما يتوهم البعض، فحرية الرأي الشخصية تتوقف عند عتبة حرية الآخرين ولا يمكن أن تقبل السيدة العظيمة «الحرية» أن تكون وسيلة للقمع والكبت والتهديد والتكفير وإصدار صكوك الموت.

اعترافات جان جاك روسو(*)

اليوم وأنا أقرأ التراث الكبير الذي تركه روسو أستطيع أن أقول إن روسو بحساسيته وخجله وطيبته وجنونه كان أعظم بكثير من فولتير.

من أغرب الأشياء أن أعظم رجلين في فرنسا - القرن الثامن عشر- الفيلسوفان الكبيران: جان جاك روسو وفرانسوا ماري فولتير، ولدا في ظروف متشابهة، كلاهما فقد أمه طفلاً، كلاهما ولد بجسم عليل وشارف على الموت في صغره، كلاهما كان في غاية الهزال، لكنهما عاشا عمراً طويلاً، كلاهما اشتغل بالفلسفة دراسة وتدريساً، وكلاهما تنبأ بحدوث الثورة الفرنسية التي غيرت نمط الحياة في أوروبا والعالم الغربي بأسره للأبد، والتي لم تحدث إلا بعد وفاتهما بأحد عشر عاماً، فكلاهما مات في عام ١٧٧٨ للميلاد.

يبدو أن فولتير قد صدني وقتاً طويلاً بسخريته اللاذعة عن القراءة لروسو، فالمهتمون بقراءة كتب الفلسفة وقضايا التعبير والكتابة يحفظون تلك المقولة الساخرة التي ضرب بها فولتير عصفورين بحجر واحد، عندما قال لجان جاك روسو: «لقد تلقيت كتابك الجديد يا سيدي، والذي تهاجم فيه المدنية والعلوم والآداب، وأشكرك على إرساله. لم يقم أحد بمثل هذه المحاولة التي تحاول فيها تحويلنا إلى وحوش وحيوانات».

وقال له أيضاً «أنا لا أتفق معك في كلمة واحدة مما قلته، ولكني سأدافع عن حقك في الكلام وحرية التعبير عن أفكارك حتى الموت».

وكتب إلى مدام بوردي يقول: «إنك ترين الآن، أن روسو يشبه الفيلسوف كما يشبه القرد الإنسان». لقد استطاع فولتير أن يصد كثيرين بهذا الهجوم الشرس على روسو، برغم أنه غلّـف هجومه بدعوى الدفاع عن آراء روسو. ولا شك أن الدافع هنا هو الحسد المحض وروح التنافس التي تشتعل بين الأقران عندما يشعر الواحد أنه أمام منافس قوي. لا أنكر الدور الكبير الذي قام به فولتير في معركة التنوير، لكنني اليوم وأنا أقرأ التراث الكبير الذي تركه روسو أستطيع أن أقول إن روسو بحساسيته وخجله وطيبته وجنونه كان أعظم بكثير من فولتير. وقد شكا جان جاك روسو في كتابه «اعترافات جان جاك روسو» لأحد أصدقائه من فولتير وطريقته العنيفة في التعامل معه ومن حقده الأسود عليه.

(*) **المصدر**: جريدة الوطن، التاريخ ١٤٣١/٦/١٢هـ.

ألف روسو كتاب «إيميل» الذي يتحدث فيه عن التربية الصحيحة للطفل، فكان كتابه الشرارة التي انتقلت منها كل دول العالم لتأسيس «وزارة للتربية والتعليم». وألف كتاب «العقد الاجتماعي» الذي كان إنجيل الثورة الفرنسية كما يصفه المؤرخون، لدرجة أن الفرنسيين أيامها كانوا يقرأون نصوصه في الشوارع والأزقة في مجموعات صغيرة. وفي أواخر حياته، كتب روسو اعترافاته التي ذكر فيها سيرته بكل صراحة، برغم ما تحتويه من مواقف محرجة وقعت له وكان تصرفه فيها مخجلاً، لكن لفرط صدقه أراد أن يخرج كل تلك الأشياء من صدره.

و ذكر في تلك المذكرات قصة حبه الكبيرة لمدام فاران والتي ظل يلهج بذكرها في تلك المذكرات، بل ولآخر لحظة في حياته. كتب تلك الاعترافات على مدى خمس سنين من ١٧٦٥ حتى ١٧٧٠. وهذه الاعترافات بدورها كان لها دور كبير في تعليم أجيال من الكتاب الفرنسيين كيفية الكتابة الأدبية الشفافة، خصوصاً، الكتابة الرومانسية، يدخل في هؤلاء لامارتين وفيكتور هوغو وأسماء كثيرة.

وقد كانت فرنسا ولا تزال تعرف الفرق بين الفيلسوفين الكبيرين، ولمن زيادة الفضل، ولذلك أقامت له تمثالاً في عام ١٧٩٠، ثم كان تمثال فولتير في ١٧٩٤ بعده بأربع سنوات. كان الكل يعرف فضله، حتى نابليون بونابرت نفسه. وفيهما يقول الشاعر الألماني غوته: مع فولتير هي دنيا تنتهي ومع روسو هي حياة تبتدئ.

ثقافة الحلال والحرام(*)

إننا أمام مسؤولية كبيرة وجسيمة لإعادة الإسلام إلى صورته الطبيعية وتعليم الناس أن هذا هو دين اللاواسطة، دين التواصل الروحي مع الله.

في كتاب «الوجه الآخر للمسيح» شرح العلامة المحقّق فراس السواح التفاصيل الدقيقة لتحريف اليهود للإنجيل من خلال مقارنة الأناجيل الأربعة مع بعضها، بإيراد القصص المعروفة عن المسيح مع إظهار الفروق الدقيقة بين الروايات الأربع لكل قصة، وعلام يركز كل واحد وعم ينحرف، وأوضح في هذا الكتاب أن إنجيل يوحنا كان الأقل تحريفاً، وأن الأيدي اليهودية كانت أقل عبثاً به مما كانت في صفحات لوقا ومرقص

(*) **المصدر**: جريدة الوطن، التاريخ ١٤٣١/٧/٩هـ.

ومتى، خصوصاً فيما يتعلق بعداوة المسيح لليهود وثورته عليهم والمكائد التي نصبوها ضده، ثم إن الدكتور السواح ركز على الاتجاه الغنوصي للمسيحية وكيف حاربته الكنيسة القويمة، وكيف أنه يرى أن التصوف المسيحي أقرب لروح المسيح ونصوصه، خصوصاً ما ورد في إنجيل توما، وهو يمثل اتجاها في المسيحية يقرب كثيراً من التصوف الإسلامي.

أود أن أخرج عن الموضوع قليلاً لأقول إن إنجيل توما الذي نشره الدكتور السواح في آخر كتابه تم العثور عليه قديماً في مكتبة «نجع حمادي!!» أتذكرون هذا الاسم؟ نعم، إنه مكان المجزرة التي نفذها الإرهابيون في صعيد مصر ضد الأقباط بلا ذنب ولا جريرة في السنة الماضية.

في تصوري أننا مارسنا نفس الخطأ مع الإسلام وإن كنا لم نحرف كلمات القرآن، إلا أن المسلمين انحرفوا عن منهجه وتفرقت بهم السبل، كل حزب بما لديهم فرحون. جاء في الحديث الشريف «الحلال بيِّن والحرام بيِّن وبينهما أمور مشتبهات، فمن استبرأ من الشبهات فقد استبرأ لدينه». عندما يخبرنا النبي -عليه الصلاة والسلام- أن الحلال بيِّن والحرام بيِّن، فهذا معناه أن البشر الذين ينتمون لهذه الثقافة كلهم يعرفون الحلال والحرام، من خلال نص القرآن الكريم، ومن خلال المعيار الأخلاقي العام، فالكل يعرف أن السرقة والقتل وأكل الربا والزنا حرام، والكل يعرف الحلال من طيبات الرزق، إذاً التشريع في مجمله وقانون الإسلام واضح لدى الجميع، وقد ترك النبي -عليه الصلاة والسلام- تلك المساحة للأمور المشتبهة، برغم أنه كان يستطيع أن يقوم بالدور الذي يقوم به كثير من الفقهاء اليوم في محاولة تقليص مساحة المشتبه فيه بكثرة الكلام في الحلال والحرام حتى لا يبقى شيء، أو القليل النادر، لكنه لم يفعل ذلك، ربما لأن ذلك المشتبه يصعب تحديده على الأفراد في ساعة التطبيق، ومن الرحمة بالأمة أن يبقى تحديده لضميرها، كل حالة فردية بحسبها وظروفها وما يحيط بقصصها.

هذه الحكمة النبوية لم يلتزم بها الفقهاء فتحدثوا كثيراً في الحلال والحرام، خصوصاً عندما أصبح الدين وسيلة لاكتساب السلطة والمال والجاه، وأصبح طريقة لمشاركة السياسي في حكمه، فكثير من الفقهاء ومنذ قرون الإسلام الأولى تقربوا للسلاطين ليقتبسوا منهم ناراً، ومن فشل منهم في اكتساب هذه المنزلة عند السلاطين، توجه للوسيلة الثانية، السلطة المستمدة من الجماهير، ولا سيف للفقيه على الجميع سوى تفعيل ملكته في الكلام في الحلال والحرام وتخويف الناس في الوقوع في محارم

الله، وافتعال معارك مع الفقهاء الآخرين بإثارة مسائل فقهية لم يتحدثوا عنها، أو مخالفتهم فيما تحدثوا فيه بالفعل واتهام نواياهم ومعتقدهم.

وعموم الناس في الغالب لا يستطيعون أن يميزوا هذه الوسائل، فيندمجون في اللعبة، ويركضون في المضمار الذي حشروا فيه مثل «الخيل»، حتى أصبح الحديث عن الحلال والحرام هو ديدن الإنسان العادي، فتجد أنه يقرأ القرآن والحديث ليبحث عن شيء يحرم عليه، لذا تراهم يسألون عن حكم أكل حمار الوحش، برغم أن الواحد منهم لم ير حمار وحش في حياته، لذا ترى القنوات الفضائية تزدحم بالمفتين الذين يتسابقون مع أول رنة هاتف تدعوهم لحضور برنامج في تلفزيون، فهي بوابة النجومية، وبالتالي السلطة والمال.

في تصوري أننا أمام مسؤولية كبيرة وجسيمة لإعادة الإسلام إلى صورته الطبيعية وتعليم الناس أن هذا هو دين اللاواسطة، دين التواصل الروحي مع الله، دين الرحمن الرحيم الذي يغفر ارتكاب المحرمات الكبيرة الكثيرة مع نزول أول دمعة لتائب. هذا هو الإسلام الذي يجب أن نقاتل بكل شراسة لاستعادته.

أنسنة رجال الدين(*)

«انتهى الدين بعد ابن باز وابن عثيمين».. عبارة يرددها بعض البسطاء في مجتمعنا السعودي بكثير من الأسى والحزن، وكأن الدنيا قد أشبهت الشمس في ساعة غروبها أو كقارب أوشك أن يهوي براكبيه من أعلى شلال.

لقد شعرت بعميق الشفقة وأنا أستمع لبعض هؤلاء وهم يتحدثون عن فقدانهم لما ألفوه، لكن الشفقة لم تمنعني من التساؤل: هل لمخاوفهم الدينية ما يبررها؟ هل السبب لهذا القلق والخوف هو أننا نعيش قرناً يشبه القرن التاسع عشر، زمن فلسفة هيجل والدياليكيتيك وما فاض عنها من تأييد ونقض؟ لا ليس الأمر كذلك.

هل نحن في القرن الثامن عشر، عصر فيزياء نيوتن وإصلاحات جون لوك الدينية والسياسية؟ هل نحن في مشروع إيمانويل كانط لنقد العقل الخالص والعقل العملي؟ لا، ليس الأمر كذلك.

(*) **المصدر**: جريدة الوطن، التاريخ ١٤٣١/٧/٢٣هـ.

هل نعيش في قرن كالقرن السابع عشر في أوروبا، عصر هجوم العقل البشري على الدين واستكناهه والتشكك فيه، هل نحن في عصر الفلاسفة سبينوزا وباسكال وثورة النزعات المادية في تفسير الكون؟ لا ليس الأمر كذلك.

هل عصرنا يشبه عصور النهضة في أوروبا وحقبة توما الإكويني وحركات الإصلاح الديني ومارتن لوثر في القرن السادس عشر؟ «لاء» كبيرة، لم يصل الأمر إلى هذا، لم يحدث شيء من ذلك، كل ما حدث أن بعض رجال الدين بدأوا في إظهار قناعاتهم الشخصية التي تتعلق بمسائل تمس حياتهم الشخصية وحياة الناس بعامة، وبدؤوا في التعبير الصريح عن تلك القناعات ودعوة الناس إليها، بعد فترة من الصمت، سبقتها فترة من المراجعات، والقراءة في خارج النسق.

كثير من بسطاء الناس يكادون يشدّون شعورهم حسرة أن رجل دين عبّر عن قناعته الشخصية حول الفن والموسيقى، آخرون طالهم كثير من الشتم والتوبيخ والاتهام لمجرد جلوسهم مع النساء، وهذا في تصوري حكم قاس، وتصور غير صحيح للمشهد، وفي النهاية حكم مغلوط.

الشيخان الفاضلان ابن باز وابن عثيمين فقيهان ولدا وعاشا بعد ١٤٠٠ سنة من نشوء الدين الإسلامي، وكان الإسلام موجوداً قروناً طويلة قبل أن يولدا، وفي كل حقبة من أحقاب الإسلام كان له مفتوه وفقهاؤه، وسيستمر الدين بعد وفاتهما بلا شك، مع دعواتنا لهما بالرحمة والشكر لهما على كل ما بذلاه من خير.

كل هذا الذي سبق، قادني إلى هذا الحديث الذي أود أن أتحدث فيه اليوم، أود أن أتحدث عن ماهية رجل الدين، ما معنى أن نقول فلان رجل دين، فالذي أعرفه من قراءتي لتاريخ أوروبا أن الناس كانوا يحرصون على أن يكون ابنهم طبيباً، فإن فشل في ذلك أرسلوه ليدرس اللاهوت فيكون رجل دين، فإن فشل في ذلك رضوا له أن يكون صاحب صنعة يعيش منها، إذاً في نهاية المطاف كانت المسألة في أوروبا مجرد مهنة بشرية برغم بعدها الديني.

هناك حكم قاس ينزله الناس ورجال الدين أنفسهم عندما يتم حديث الكل عن تعريف هذا المصطلح «رجل الدين»، وبرغم كوننا في العالم الإسلامي نحاول جاهدين أن نرفض هذا المصطلح، وذلك حينما نقول إنه ليس في الإسلام رجال دين، وبرغم كوننا نفتخر على الديانة الكاثوليكية بأنه لا يوجد في الإسلام ذلك السطر الذي يجب أن

يقوله كل كاثوليكي لكي يكون كاثوليكياً بحق، ذلك السطر الذي ينص على أن صاحبه يؤمن بالكنيسة الكاثوليكية ويعترف بأنها «ظل الله في الأرض»، إلا أننا برغم هذا الاختلاف في التنظير نعود فنتفق في التطبيق، بحيث يصبح رجل الدين المسلم هو ظل الله في الأرض فعلاً، وننسى كل مفاخراتنا بأن الإسلام هو دين اللاواسطة وننسى كل كلامنا عن العلاقة الخاصة الحساسة بين الإنسان وربه.

إلا أن ما يحدث اليوم له جانبه الإيجابي الذي سيخدم الدين كما سيخدم الحياة نفسها، لأنه سيكون من شأنه إعادة النظر في تلك الهالة الوهمية التي وضعت لإنسان (عادي)، إنسان يحب ويكره، يضعف ويقوى، يقف يوماً موقفاً عظيماً نبيلاً، ويقف غداً موقفاً على النقيض من ذلك، نراه يوماً في شجاعة الفرسان، ونراه يوماً عكس ذلك، كل هذا يسهل تصوره لو أعملنا المنطق ساعة، الأمر ببساطة، هو أن رجل الدين إنسان في نهاية المطاف، بكل جمال الإنسان وبكل أخطائه، بكل تناقضاته، بكل حسناته وسيئاته، إذا أسقط منطق العقل كل تلك الأوهام، فلن يكون هناك مشكلة على الإطلاق.

ما المقصود بالتسامح الديني؟(*)

لعله من المناسب ونحن على بوابة شهر رمضان، والمسلمون يعدون أنفسهم لطقوس هذا الشهر وصيامه وقيامه، أن أتحدث عن قضية التسامح الديني، فرمضان دائماً هو الشهر الذي يتطلع إليه الناس، لكي يعيدوا النظر في موقفهم من الآخر، كثيرون هم الإخوة الذين يتوقعون أن تزول الشحناء والغضب على صعيد العلاقات الشخصية الصغيرة، وكثيرون هم المصلحون الذين يحرصون على لمِّ شمل الأسر الممزقة بخناجر الغضب الإنساني المأسور ببعده المادي، استغلالاً لروحانية رمضان، وأن النفوس تخضع لداعي الخير فيه، وأن الإنسان يمر فيه بحالة دعة ورغبة في السكينة ويحث نفسه على البعد عن الخصام والعنف بكل صوره، فالعنف في القول والفعل أمر مقيت ومتعب للإنسان السوي الذي يميل غريزياً إلى السلام.

يجب ألا نكون حالمين بجرعة زائدة فننسى أن من البشر من يميل إلى العنف «غريزيّاً» أيضاً ولا يجد تعباً ولا نصباً في عيشه، بل السلام والسكينة هي المتعبة

(*) **المصدر**: جريدة الوطن، التاريخ ١٤٣١/٨/٢٨هـ.

لأعصابه، ولذلك وجدنا كل تلك الحروب المرعبة عبر التاريخ منذ أن وجد الإنسان، تلك الحروب الطاحنة التي سفكت دم الإنسان وأهانت كرامته وأهدرت أبسط حقوقه كان لها في الغالب سببان، إن تجاوزنا الأسباب الشخصية التي تقوم على أفراد يسعون للانتقام أو لإرضاء حاجات نفسية صغيرة، السبب الأول يتمحور حول العامل الاقتصادي وطمع الإنسان فيما في يد أخيه الإنسان، والسبب الآخر تؤججه العاطفة الدينية المتطرفة والمتزمتة، فالحروب الدينية كان لها النصيب الأكبر من هدر الدم، ولذلك كان حكماء الدنيا منذ زمن الامبراطور الفيلسوف ماركوس أورليوس يكون ألماً لافتقاد حالة السلام وإيقاف الحروب، ولذلك أيضاً خرج الفيلسوف الإنجليزي جون لوك بمقالته عن التسامح الديني المسماة (on toleration) في عام ١٦٦٧، داعياً إلى إشاعة روح التسامح بين الكاثوليك والبروتستانت، ذلك عندما رأى أبناء وطنه وقد أرهقتهم الحروب الدموية التي يتّمت الأطفال، وذهبت بالرجال، وتركت النساء أرامل، منذ أن غيّرت الملكة إليزابيث دين بريطانيا من الكاثوليكية إلى البروتستانتية في أثناء حكمها الذي استمر حتى نهاية القرن السادس عشر وتجاوزه قليلاً، وبالرغم من أن دعوة جون لوك كانت موجهة للمسيحيين فقط وتستثني صراحة من سواهم، وكما قال إميل برهييه في كتابه «تاريخ الفلسفة»، إن تسامح جون لوك لم يكن مطلقاً، إلا أنها كانت نقطة انطلاق مهمة لما جاء بعده من احترام حق الإنسان في العيش في مجتمع يحكمه القانون ويسمح بالتعدد الديني.

في عالمنا الإسلامي ما زالت جهود الساعين لبث فكر التسامح الديني تتعثر وتدور في مكان واحد كإطار سيارة تعلقت في الرمل، وإننا ما زلنا نحاول أن نجمع أبناء ديانة واحدة من الفرقاء الذين يكره بعضهم بعضاً ويكفّر بعضهم بعضاً بالرغم من أن جميعهم يصلُّون في اليوم خمس صلوات، وسيصومون رمضان معاً، ولا أدري حقيقة هل سيشبع دعاة الكراهية يوماً من الدهر؟ هل سيصابون بالتخمة من هذه الكراهية والدعوة إليها أم لا؟ لكنني يحدوني الأمل دائماً في الشباب والدماء الجديدة التي لم تتلوث بعد، دماء الشباب التي أرجو لها أن ترى أن الكراهية لا تلد إلا الكراهية وأخاها الحقد، والحقد أخطر من الكراهية، هذه حقيقة سنعرفها إن كنا نستطيع أن نصعد إلى وعي أعلى يجعلنا نستحضر أهمية الوحدة الوطنية لمواجهة أي تحديات سياسية أو مؤامرات أو دسائس أو مكائد تحاك ضد هذا الوطن.

هذا الوعي الأعلى يحتاج لكي يستقر إلى تنظيف الذاكرة الجمعية مما علق فيها وترسب عبر مئات السنين من الخصام المذهبي كنتيجة للجهود الحثيثة والمخلصة

(للأسف) والتي قام بها دعاة الكراهية لكي يرسموا هذا المشهد القاتم.

بقي أن أقول إن هناك دائرة صغيرة من أبناء وطننا قد وصلت إلى هذا الوعي، لكن تلك الدائرة الصغيرة تحتاج إلى جهد كبير يرعى هذه البراعم ويتعاهدها بالسقاية والرعاية لكي تنمو وتكبر وتتمدد.

نهاية جهاد الطلب(*)

إكراه البشر على دخول أي دين غير منطقي، لأن المكره سيقول لك ما تريده إن رفعت السيف فوق رقبته.

من المعلوم أن الفقهاء المسلمين قد قسموا «الجهاد في سبيل الله والقتال» إلى قسمين مشهورين (جهاد الدفع) و(جهاد الطلب). وجهاد الدفع، أي الدفاع عن النفس، هو مما اتفقت على مشروعيته كل أمم الأرض لا يستثنى من ذلك إلا بعض المتصوفة والقائلون بنظرية الاستسلام الكامل للقدر والسلبيون في هذا المضمار.

أما جهاد الطلب فيقصد به الغزو ابتداء، بحيث يعلن إمام المسلمين الجهاد بغرض احتلال البلدان غير الإسلامية، أو فرض الجزية عليها والصلح أو دخول أهلها في الإسلام اختياراً، وهذا النوع من الجهاد قد شرع في وقت لم تكن وسائل الدعوة للدين متوفرة، وكان الناس يعيشون في جهل مطبق بالإسلام، ولذلك شرع هذا النوع من الجهاد لإزالة ذلك الجهل ولرفع طغيان الملوك الجبارين عن المستضعفين من البشر ممن لم يكن لهم خيار في اختيار دين أو مذهب أو نهج حياة.

أما اليوم وقد صار هناك وسائل أخرى لإيصال رسالة الإسلام للبشر من خلال قنوات التواصل الإعلامية من قنوات فضائية وشبكات الإنترنت فلم يعد هناك مبرر لقضية إيصال رسالة الإسلام للبشر، لأنها قد وصلت ﴿فَلْيُؤْمِن وَمَن شَآءَ فَلْيَكْفُرْ﴾ إذ ﴿لَآ إِكْرَاهَ فِي ٱلدِّينِۖ قَد تَّبَيَّنَ ٱلرُّشْدُ مِنَ ٱلْغَيِّ﴾. وإكراه البشر على دخول أي دين غير منطقي البتة، لأن المكره سيقول لك ما تريده أن يقوله إن رفعت السيف فوق رقبته، في حين أن عقيدته ستبقى في نفسه على أية حال.

(*) **المصدر** : جريدة الوطن، التاريخ ١٤٣١/٩/٦هـ.

لقد أصبحت فكرة الغزو والاحتلال بالقوة مستهجنة إلى أبعد مدى، حتى عند شرائح كبيرة من دعاة الحل الإسلامي، خصوصاً ممن يعيشون في المجتمعات الأوروبية، ويحظون بكل حقوق مواطني تلك الدول من علاج وتعليم، ولا يتوقعون أن ينالوا ربع تلك الحقوق فيما لو تغيرت هوية تلك البلاد.

بالنسبة لآخرين، هذا التنظير الذي دوّنته هنا، غير مقبول، فهم يرون أنه من الواجب على حكام المسلمين أن يعلنوا الجهاد على أهل الكوكب بأجمعه لكي نسير على خيلنا وإبلنا ونستولي بسيوفنا على رقبة «برج إيفل»، وأن نُعدّل ميلان «برج بيزا»، هؤلاء موجودون لكنهم ليسوا بكثير.

آخرون، ربما هم أكثر تعقلاً بشكل نسبي يرون أننا في حالة ضعف ولذلك لا بد أن نسكت حتى يعود طور القوة فنعود إلى الخيل والسيوف والغزو من جديد، وما دام أن وضع الاستضعاف قائم فلا بأس من ممارسة «التقية» حتى ذلك الحين، وإن لم يكن هذا هو النفاق فلا أدري ما هو النفاق.

قرأت لأحدهم منذ أيام، بياناً أثار فيه من جديد هذه القضية وبنفس النغمة التي تتوقع أن العالم لا يقرأ ولا يتابع ولا يفهم، تتوقع أن العالم الذي يتوجس منا ومن ديننا خيفة لا يرصد ما ندوّنه ونشيعه من دعوات للقتل والطغيان والعدوان.

لا أستغرب إطلاقاً من هؤلاء الناس أنهم لا يحبون وطنهم ولا يبالون به، فالفكرة الأممية هي من الكارثية والقدرة على إعماء البصر بحيث يعتبر الواحد منهم أن كل العالم وطنه، حتى ذلك الجزء الذي لم يغز بعد بالسيف والرمح، لكن ما أستغربه هو قدرة هؤلاء البشر على إبقاء هذا الصوت المتطرف مسموعاً بين الناس بحيث نسمع آخر مستجدات تقليعاتهم بين الحين والآخر.

في المقابل، نجد أن الأصوات الحرة التي تناقش هذه القضايا نقاشاً جذرياً جوهرياً لا تكاد تجد الفرصة لإسماع صوتها للناس. الصوت المعتدل الذي هو نهج هذه البلاد بقيادة الملك عبدالله بن عبدالعزيز يجب أن يكون مسموعاً أكثر لدى عامة الناس، ولا بد أن تكون لديه الحرية الكاملة في نقد هذه الرؤى المتطرفة التي لا تجلب إلا الشر والنكبات، فهذه الأصوات المتزمتة هي السبب في خسارتنا لكثير من قضايانا العادلة وحقوقنا في الأرض المغتصبة وتجلية اسم الهوية المتهمة.

خطة غير أكاديمية لدراسة الفلسفة(*)

الفلسفة لا تُعرّف وإنما تُدرَس وتُطبّـق، ولو أن باحثاً أراد أن يجمع تعريفات الفلسفة منذ زمن ما قبل سقراط وحتى يومنا الحالي فسيجد أنه خرج بكتاب متوسط الحجم، لا يحوي سوى التعاريف، وكل تعريف منها يضيف معنى جديداً، وينطلق من زاوية أخرى للصورة، كل بحسب المذهب الذي يتبناه. القراءة فيها يمكن أن تنحرف عن مسارها الصحيح فيتوه القارئ ويمل، فيخرج بأنه لا يمكن أن تُفهم.

ها هنا خطة بسيطة للدراسة، تسهل لمن أراد أن يتعلم أم العلوم وسيدة المعرفة، أحصرها بثلاث خطوات أو أقسام: ١- المشكلات ٢- التأريخ ٣- التخصص.

هناك كتب كثيرة تحمل اسم مدخل إلى الفلسفة، كثير منها جيد، مثل مدخل إمام عبدالفتاح إمام، ومقدمة في الفلسفة العامة ليحيى هويدي، والفلسفات الكبرى- بيير دو كاسييه- ولا أضع معها كتاب جيم هانكنسن «المرشد إلى الفلسفة» فهو كتاب سخيف هدفه السخرية من الفلاسفة لما عجز المؤلف أن يفهم كلامهم.

لكن أفضل كتاب - من وجهة نظري - يمكن البداية به، هو كتاب هنتر ميد (الفلسفة ومشكلاتها)، فهذا الكتاب على اسمه، يذكر كل المسائل التي تطرق لها الفلاسفة منذ تأسيس هذا العلم، وأحاط بكل المذاهب الفلسفية المعروفة منذ زمن اليونان وانتهاء بالوجودية روح القرن العشرين وجيرانها. هذا الكتاب يكفي وحده لتغطية القسم الأول من الدراسة، بطبيعة الحال المشكلات الفلسفية تتجدد وتتفرع وتستحدث، لكن الإحاطة والاستظهار والإلمام بكتاب هنتر ميد يعطي الطالب الأسس التي ينطلق منها لفهم ما يستجد، ويجعل من عقله عقل فيلسوف من الدرجة الثانوية، إن تصورنا أن الفلاسفة قسمان: القسم الثانوي هو ذاك الملم والمستوعب لكل المذاهب والمشكلات كأديمي يدرس الفلسفة طوال عمره، أما القسم الأساس فيعني أولئك الفلاسفة الكبار الذين لهم رؤية مستقلة ولهم مشاريع هزت الدنيا.

لم يشغل هنتر ميد باله بذكر أسماء الفلاسفة وتفاصيل مذاهبهم، بقدر ما انشغل بتحقيق شرطه في الكتاب ألا وهو استيعاب المشكلات الفلسفية، ومن ورد اسمه في الكتاب فإنما ورد بصورة عرضية وللضرورة، ولعل طول الفترة التي قضاها هنتر ميد في

(*) **المصدر**: جريدة الوطن، التاريخ ١٤٣١/١٠/٢٥هـ.

تدريس الفلسفة هي التي ساعدته لإخراج هذا السفر المميز الذي لا يقرأ مرة واحدة، بل يدرس ويستفهم عن كل جملة غامضة فيه، حتى يصل الطالب للفهم الكامل له، وبذلك يتجاوز ١٠١ فلسفة، لينطلق منه للتأريخ، وكتاب برتراند راسل «حكمة الغرب» خيار ممتاز وكاف، فبرتراند راسل بالإضافة لكونه مؤرخاً، هو أبو الفلسفة التحليلية، كما يمتاز بأسلوب فريد في الكتابة وخفة ظل وسخرية لاذعة، عوامل اجتمعت فجعلته ما يزال مقروءاً إلى يومنا الحاضر.

ويمكن لمن أراد التوسع أن يقرأ لبرتراند راسل كتابه اللذيذ «تأريخ الفلسفة الغربية وعلاقتها بالظروف السياسية والاجتماعية منذ الأزمنة المبكرة وحتى يومنا الحالي»، وعلى طول عنوانه هو كتاب رائع، وما قدّمت «حكمة الغرب» عليه إلا لأن ترجمته العربية سيئة وغير متوافرة.

هناك كتابان مهمان في التاريخ أحدهما: «قصة الفلسفة الغربية» لزكي نجيب محمود و«تاريخ الفلسفة الحديثة» ليوسف كرم، ويمكن الاستزادة في قسم التاريخ بقراءة الموسوعة الضخمة من ثمان مجلدات للفرنسي إميل برهييه المسماة «تاريخ الفلسفة»، وهذا الكتاب ليس مجرد تأريخ، بل يستفتح بذكر سمات ومظاهر كل قرن، ويحوي تحليلاً ونقداً لآراء الفلاسفة ومناقشتها، وهذا شأن الفيلسوف عندما يؤرخ للفلسفة فهو لا يكتفي بالسرد، بل لا يستطيع إلا أن يقول رأيه ويرجح مذهبه، وهذا ينطبق على كل من قرأت لهم بمن فيهم برتراند راسل، كما ينطبق بقوة على الموسوعة الفلسفية الروسية.

لم يبق هنا إلا التخصص، والتخصص خيار شخصي لا يحتاج إلى مرشد، فدراسة مشكلات الفلسفة وتاريخ برتراند راسل كافيان لكي يصبح لدى الإنسان رؤيته الخاصة، بحيث يعرف ماهيته فيحقق وجوده، أن يعرف هل هو مثالي أم مادي، هل هو وجودي أم إنساني، هل يميل للمدرسة الألمانية أم الإنجليزية أم الفرنسية وهكذا. عندها سيجد ميولاً قوية للقراءة لأناس معينين تجمعه معهم مدرسة واحدة، وقد يجد من نفسه تقلباً ومزاجية وتحول من مذهب إلى آخر، وهذا ليس بعيب ولا يعني أي شيء، سوى أنه لم ينضج بعد، ولذلك لا بد أن يقرأ المزيد ويناقش ويستفيد من تجارب الآخرين ومعارفهم ورؤيتهم، ويكفي الفلسفة شرفاً ومنّة على الإنسان أن أوصلته لهذه الغاية، أن يعرف نفسه على طريقة سقراط الحكيم، أن يعرف نفسه حق المعرفة حيث هو ووجوده، ثم بعد ذلك يختار ما شاء أن يختار.

الدين ولقمة العيش(*)

شعور رجل الدين بالناس العاديين ومعاناتهم أهم وأولى من دخوله في معمعة معركة التغريب التي ما زالت غير واضحة، بحيث أصبح كل شيء مشكوكاً في كونه تغريباً من وجهة نظر البعض كانت المشكلة قديماً بين الدين والعلم، فقد ظهرت أهمية العلم فجأة في القرن السادس عشر، بعد وجود متقطع له عند اليونان والعرب، وكان للفلكي البولندي نيكولاس كوبرنيكوس (١٤٧٣-١٥٤٣) دور كبير في هذه النقلة من خلال كتابه «في ثورات الأجرام السماوية». وهذا الكتاب كان بحق ثورة في علم الفلك لأنه صاغ نظرية أن الشمس مركز الكون، وأن الأرض جرم من الأجرام التي تدور حولها لا أكثر، فنسف بذلك النظرية القديمة التي كانت تقول إن الأرض مركز الكون، وتلاه جوردانو برونو وغاليليو غاليلي اللذان احتدم بسببهما الصدام بين رجال الدين المسيحيين وبين العلماء التجريبيين والفلاسفة، خصوصاً عندما أعدم برونو في عام ١٦٠٠ بعد أن سجنته محاكم التفتيش لمدة سبع سنوات. هذه الحرب بين العلم ورجال الدين المسيحيين جعلت الكنيسة تخسر الناس، فانفضوا من حولها وهجروها حتى أصبحت الكنائس خاوية على عروشها، لا تكاد ترى لها زائراً.

بالنسبة للمسلمين لم تكن هناك، تاريخياً، حرب حقيقية بين الإسلام والعلم، سوى فتاوى فردية تخرج بين الحين والآخر لا تمثل إلا قائليها بصفة فردية شخصية. لكن برز لنا اليوم مشكلة قريبة من هذا المشهد، ألا وهي محاربة الناس في أرزاقهم ومعاشهم، وهي في تصوري، أسوأ من محاربة العلم، وذلك لأن العلم يهم شريحة المتعلمين فقط، أما لقمة العيش فتهم الجميع، وفي تصوري أن فتوى تحريم بيع النساء ككاشييرات تدخل في هذا المضمار، وخطورة هذه الفتوى أنها لم تصدر من فرد بل من المؤسسة الرسمية للفتوى في بلدنا، وليست اجتهاداً شخصياً لنجم من نجوم الفضائيات، فالبيع والشراء لا يمكن أن يكون محرماً في أي دين، ولا فرق بين البائعة الكاشيير وبين النساء اللواتي كن يبعن في عصر عمر بن الخطاب، ويمر بهن ويراهن يبعن ويشترين فلا يقول شيئاً، وإنما اكتفى بتعيين امرأة يقال لها الشفاء بنت عبدالله لتقوم بمراقبة المخالفات والغش في السوق.

(*) **المصدر**: جريدة الوطن، التاريخ ١٤٣١/١٢/٢هـ.

كم كنت أتمنى من الفقهاء، ألا يدخلوا الناس في معركة الصدام بين الدين وأكل العيش، فالدين بلا شك لا ذنب له في القضية، لكن عامة الناس لا تستطيع أن تفرق بين الدين ورجال الدين، ولا تدرك أن هذا اجتهاد فقهي يخطئ ويصيب، كما أن الناس اليوم لم يعودوا يؤمنون بطريقة الطاعة العمياء والاتباع بلا دليل، فعقولهم قد نمت وتطورت وأصبحت لا تقبل قولاً بلا استدلال ونقاش، وقد اختفى اليوم المسلم الذي يسمع الفتوى بلا نقاش أو دليل، وكل هذا سيقود في النهاية إلى نتائج غير محمودة العواقب في تصوري.

لا أتصور أن يكون هناك منع لعمل الكاشييرات، وبالتالي ستكون الفتوى شبيهة بفتوى تحريم العمل في البنوك، بمعنى أن الفتوى بقيت والعمل في البنوك استمر، لكن هذه الفتوى ستسبب فجوة بين الناس وبين المفتين، ذلك أن المبلغ الزهيد الذي تتقاضاه الفتيات مقابل هذا العمل المضني، يقوم بسد حاجة أسر كبيرة وكثيرة تعتمد على البنت العاملة في ظل ظروف اقتصادية خانقة، وكون اللجنة تفتي بجرة قلم وتحرم عمل الفتاة التي تعتمد عليها العائلة كاملة، سيجعل تلك العائلة تتساءل عن مدى شعور المفتين بظروف الناس وحاجتهم وعوزهم.

في تصوري أن شعور رجل الدين بالناس العاديين ومعاناتهم أهم وأولى من دخوله في معمعة معركة التغريب التي ما زالت غير واضحة المعالم، بحيث أصبح كل شيء مشكوكاً في كونه تغريباً من وجهة نظر البعض، وبرغم اتفاقنا على ضرورة الحفاظ على هويتنا وألا نكون مسخاً مقلداً، إلا أنه لم تعد هناك حدود لتلك المعركة، بحيث لا تدري هل شرب «البيبسي كولا» يمكن أن يكون بداية الانحراف والتأمرك، أم أنك لا ترتكس في التأمرك ارتكاساً حتى تركب «اليوكون» وتستمتع بجهاز التكييف فيها.

التعاطي مع إشكالية النص والتفسير(*)

منذ أن نشأ الإسلام، نشأت معه إشكالية النص والتفسير، وقد حدث هذا في زمن النبي -عليه الصلاة والسلام- مرات عديدة أن يختلف أصحابه على تفسير ما قال والتصرف بناء على ذلك. وبعد وفاته زادت الخلافات وتفرّعت بسبب غيابه الذي كان

(*) **المصدر**: جريدة الوطن، التاريخ ١٤٣٢/١/٧هـ.

يحسم كل خلاف. كما أن تفرق الصحابة في البلدان قد أدى إلى نشوء مدارس فقهية مختلفة، أهمها في ذلك الوقت مدرسة المدينة وفقهاؤها السبعة من أبناء وتلاميذ الصحابة، ومدرسة العراق وهم تلاميذ الصحابي الجليل عبدالله بن مسعود الهذلي.

كانت هاتان المدرستان، أول مدرستين فقهيتين في الإسلام، وكان بينهما خلافات شتى في تقرير الأحكام والرؤى الفقهية حول الدين والحياة، وكان موقفهما من بعضهما في البداية يخلو تماماً من التسامح ويعتريه عميق التشنيع والإنكار والاتهام في الدين الذي يصل للتكفير. ثم تدرجت الأمة إلى قبول هاتين المدرستين لبعضهما على مضض، وبشرط ألا يتتبع المسلم الرخص بحيث يجمع التسهيلات الموجودة عند العراقيين إلى تلك التي عند المدنيين، وقيل: «من أخذ برخصة أهل المدينة في المعازف (الآلات الموسيقية)، وقول أهل العراق في النبيذ فقد جمع الشر كله». اعقد على هذه إصبعاً، فالمدرسة الفقهية السلفية الأولى كانت تبيح الموسيقى.

بعد ذلك نشأت المدارس الفقهية المعروفة، فخرج أولاً أبو حنيفة النعمان في الكوفة ليكون وريث فقه أهل العراق وتلاميذ ابن مسعود، ليكوّن مدرسة القرآن والعقل. وبعده برز مالك ليكون الأمير غير المتوج ووريث مدرسة أبناء الصحابة التي يطغى عليها فقه عمر بن الخطاب وابنه عبدالله والسيدة عائشة -رضي الله عنهم- أجمعين.

من الملاحظات التي رأيتها في هذا المضمار أنك تقرأ كتاب مالك (الموطأ) فلا تجد حديثاً من مسند عبدالله بن مسعود فيه، ليس نقصاً في محبته، ولكن بسبب أن تلاميذه في العراق وليسوا في المدينة، وأنه لا يعرفهم. في تلك الفترة لا تسل عن احترام الرأي الآخر لأنه غير موجود، ولذلك أرسل مالك رسالته الشهيرة إلى فقيه مصر الليث بن سعد ينهاه عن مخالفة عمل أهل المدينة ويأمره بمتابعة هذه المدرسة، برغم أن مؤرخي الفقه الإسلامي يقولون إن الليث بن سعد كان أفقه من مالك بالدين، إلا أنه كان سيئ الحظ فلم يرزق بتلاميذ كتلاميذ مالك ينشرون مذهبه في العالم الإسلامي، أما مالك فكان على الخلاف من ذلك، ومن القصص المأثورة عنه أنه جاءه أناس من البلاد المفتوحة في المغرب العربي، فأثنى مالك على أميرها خيراً ومدحه، فلما بلغ الأمير هذا الثناء أمر بنشر المذهب المالكي هناك وما زال الأمر على هذا إلى الآن. لفتة صغيرة أدت لهذا الانتشار.

يقوم الخلاف المنهجي بين المذهبين على أن الأحناف يرجعون إلى القرآن والعقل ومسند لأبي حنيفة من سبعة عشر حديثاً تدور بين المتواتر والقواعد الفقهية المأخوذة من

السُنّة، أما مذهب مالك فيقوم على تقديم عمل أهل المدينة وفهمهم للقرآن والسُنّة. هذا كله أدى ضرورة إلى خروج مدرسة ثالثة تجمع بين العقل والحديث، أو بعبارة أخرى، تعقلن السُنّة، وهنا نشأ المذهب الشافعي، الذي اعتمد عليه كثيراً أهل الحديث: أحمد بن حنبل ومن جاء بعده.

هذا الخلاف الشاسع بين المسلمين، الذي حدثت بسببه فتن شتى في تاريخنا، حتى إن الفقهاء صاروا يذكرون في كتبهم وشروحهم مسألة: هل تجوز صلاة الشافعي خلف الإمام الحنفي أم لا تجوز؟ نعم لقد وصلت الفتنة إلى مناقشة مثل هذه التفاصيل، وكذب الكذّابون أحاديث من نوعية «يخرج في هذه الأمة رجل أشر من إبليس، اسمه محمد بن إدريس (يقصدون الشافعي)، ويخرج فيها رجل يقال له النعمان بن ثابت هو سراج أمتي المنير. (يقصدون أبا حنيفة).

هذا المشهد القاتم الذي وشى بشرّ قادم للأمة الإسلامية مبناه على التعصب للأشخاص والمناطقية، وكان لا بد أن يصنع شيئاً يقي الناس من هذا المنزلق، ومن هنا خرجت فكرة التسامح عند المسلمين، ودشن مبدأ «لا إنكار في مسائل الخلاف». وللحديث صلة.

أهم معارك خلف الحربي التنويرية

ضجيج القبيلة ومأزق الهوية(*)

أنا لا أكره البعير، ولكنني أكره أن يتحول الإنسان إلى بعير، وما نشهده هذه الأيام أن الكثير من الناس يتحولون بمحض إرادتهم إلى (بعارين) بشرية تقود سيارات الدفع الرباعي وتتصل ببعضها البعض عبر أجهزة الكمبيوتر المحمولة، وبرغم أنهم من خريجي الجامعات ويرتدون بناطيل الجينز، إلا أنك تستطيع تمييزهم من خلال السنام الذي ينمو فوق ظهورهم يوماً بعد يوم.

قد يعثر علماء الاجتماع على ألف سبب لتنامي ظاهرة التعصب القبلي بين أوساط الشباب، ولكنني لا أرى سبباً أهم من أزمة الهوية التي يعيشها شبابنا، حيث وجدوا أنفسهم فجأة في فضاء العولمة المفتوح، وحين سألهم الآخرون: «من أنتم؟» لم يعثروا في داخلهم على إجابة محددة فقالوا: «مجاهيم طال عمرك».

لا ينكر عاقل أن القبيلة تُعدّ وحدة سياسية واجتماعية هامة، وهي جزء أساسي من مكوّنات الثقافة العربية، ولكن الاعتزاز بالجذور القبلية شيء والتعصب الأحمق شيء آخر تماماً، وما يعيشه شباب اليوم هو تخلف مضحك لا يليق أبداً بروح العصر ولا ينسجم إطلاقاً مع مبادئ القبيلة العربية التي اشتهر أبناؤها بالكرم والشجاعة وعزة النفس، ما يفعله هؤلاء الشباب لا علاقة له بهذه المبادئ النبيلة، فهم يضعون رموزاً لقبائلهم باللغة الإنجليزية على سيارات يابانية الصنع، ويستخدمون جوالات مستوردة من فنلندا لإرسال رسائل متعصبة تعرضها القنوات التلفزيونية المتخلفة، وهكذا تنتشر العنصرية البغيضة وتسود لغة المفاخرة البلهاء بين أبناء الوطن الواحد.

وفي الوقت الذي تنتخب فيه أقوى دولة في العالم رئيساً أسود لا زالت أسرته تقيم

(*) المصدر: جريدة عكاظ، التاريخ ١٤٢٩/١٢/١هـ.

في أفريقيا، يذهب بعض أبنائنا إلى الولايات المتحدة ليتلقوا العلم ولكنهم يتواصلون مع الوطن عبر منتديات الإنترنت مستخدمين رموزاً وأسماء قبلية تدل على تعصبهم مما يعني أنهم خرجوا من هنا والوبر يغطي جلودهم، وأدمغة الجمال تملأ رؤوسهم وكأنهم قد ابتعثوا إلى الربع الخالي.

ما لا يعرفه هؤلاء (المهايطية) أن القبيلة العربية لم تكن في يوم من الأيام مؤسسة اجتماعية تدعو للانغلاق وتمجّد العزلة، بل على العكس من ذلك تماماً حيث اشتهرت عبر التاريخ بروحها المضيافة الرحبة وتواضع أبنائها وحرصهم الشديد على الاتصال بالآخرين واحترام الغريب، بل إن من السمات الثقافية الهامة للقبيلة العربية احتقار الادعاءات الجوفاء والابتعاد عن اللغة الاستعراضية، وقديماً قالت العرب: «الفضل ما شهدت به الأعداء».

إنها عودة مخيفة إلى الوراء، فالجد الذي عمل وتجاور مع أناس من مختلف الأعراق وأحبهم مثلما يحب أهله لا يتخيل إطلاقاً أن حفيده تحوّل إلى متعصب صغير يسير في مدرسته ضمن مجموعة معزولة تتكون من أبناء قبيلته، ويحاول إعادة كتابة التاريخ الذي يجهله عبر رسائل الجوال، وبما أن لكل ظاهرة تجّارها فإن القنوات الفضائية المتخلفة تحاول التكسب من خلال إذكاء نار التعصب القبلي حتى لو كان ذلك على حساب المجتمع والوطن.

لكِ الله يا بنت البلد(*)

نفى وزير العمل أن تكون وزارته قد تراجعت عن قرار تأنيث محلات بيع المستلزمات النسائية، وقال إن الوزارة قامت بتأجيل تنفيذ القرار حتى يحين الوقت المناسب لذلك، والسؤال الذي ينبت نخلاً في رأسي ويدخلني في دوامة الحيرة هو: كيف يرفض مجتمعنا قيام المرأة بالبيع داخل المحلات النسائية ولا يرى بأساً في قيامها ببيع (الفصفص) والألعاب النارية المحظورة والمشروبات الغازية ما دامت تمارس البيع في بسطة عشوائية وغير قانونية؟!.

أنا لا أعرف أحداً اسمه (مجتمعنا)، ولكنني أستطيع أن أتخيل الأشخاص الذين

(*) المصدر: جريدة عكاظ، التاريخ ١٤٢٩/١٢/٥هـ.

يحاولون اختطاف هذا الاسم ويرهبون به أي شخص يحاول مناقشة هذه المسألة من خلال إطلاق مجموعة من الصفات العجيبة عليه مثل «ليبرالي» أو «علماني» أو «تغريبي»، وقد يتهمونه بأنه ضُبط متلبساً وهو يشاهد آخر فيديو كليب لهيفاء وهبي، والغالبية العظمى من هؤلاء الأشخاص الذين يسمون أنفسهم «مجتمعنا» ليست لديهم شقيقات أو قريبات عاطلات عن العمل لأنهم يملكون علاقات واسعة تمكّنهم من إنهاء معاملات نسائهم بسرعة البرق لذلك هم غير متحمسين لأي قرار يمكن أن يحل مشاكل العديد من النساء اللواتي لا يجدن قوت يومهن.

وبما أن هؤلاء يتذرعون دائماً بعباءة العادات والتقاليد فإنني لا أفهم إطلاقاً قبولهم بقيام شخص غير سعودي ببيع الملابس الداخلية على النساء وتوجيه النصائح لهن باختيار ما يناسب أشكالهن ودخوله معهن في نقاشات تتعلق بالمقاسات المختلفة، وفي الوقت ذاته يرفضون أن تقوم بنت البلد بهذه المهمة بدلاً عن هؤلاء الرجال الوافدين!

لقد أكرمنا الله بنعمة الإسلام وهو دين الرحمة والتكافل، لذلك لا يحق للشخص المقتدر أن يضيّق الخناق على المرأة الفقيرة أو المحتاجة، ونحن نعرف تماماً أن العديد من النساء يتيمات أو أرامل ولا يردن أن يكن بائعات ألعاب نارية أو متسوّلات عند إشارات المرور، ولا يرغبن حتى في أن يتحوّلن إلى زوجات مسيار، بل يسعين إلى كسب الرزق الحلال من خلال البيع على نساء مثلهن.

كيف لنا أن نقبل بوجود موظفة الاستقبال في المراكز الطبية التي تجبرها طبيعة عملها على التعامل مع الرجال والنساء على حد سواء ونرفض في الوقت ذاته أن تقوم المرأة ببيع المستلزمات النسائية شديدة الخصوصية على امرأة مثلها؟ ما هذا المنطق العجيب؟ لماذا نأخذ مثل هذه المسألة الإنسانية بروح العناد والتحدي؟ متى نعطي الأمور حجمها الحقيقي ونفكر في النساء المحتاجات اللواتي لا يجدن عملاً بسبب هذه الروح المتعنته؟

وهل يمكن أن نغفل عن حقيقة مهمة وهي أن الحاجة المادية تصبح في كثير من الأحيان طريقاً سريعاً يؤدي إلى الأخطاء الفادحة؟!

إصلاح هيئة الأمر بالمعروف(*)

تشجعني الملامح السمحة للرئيس الجديد لهيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر لمناشدته بالشروع في خطوات إصلاحية في هذا الجهاز الحكومي الذي يعاني في السنوات الأخيرة من حالة تشويش داخلية جعلته في بعض الأحيان عاجزاً عن تحديد مهماته ووقف الاجتهادات الفردية الخاطئة لبعض أعضائه.

ولا شك أن أول التحديات الإصلاحية التي تواجه رئيس الهيئة الجديد هي بناء علاقة صحية وطبيعية مع كافة فئات المجتمع ووسائل الإعلام بعيداً عن تلك الحالة المتوترة والمتشنجة التي تطفو على السطح بين وقت وآخر، وذلك من خلال وضع لوائح واضحة تحدد علاقة أعضاء الهيئة بأفراد المجتمع وتضمن عدم التعدي على الحريات الشخصية دون مبرر قانوني، ومن المهم أن يتم وضع حد للعلاقة (الفوقية) بين رجل الهيئة والمواطن، لأن رجل الهيئة هو موظف في الدولة ويتقاضى راتبه الشهري لقاء خدمة هذا المواطن، لذلك يجب أن يتم التعامل معه بشكل متكافئ وفي حدود القانون.

وبما أن الهيئة جهاز حكومي فإن تعاونها مع هيئة حقوق الإنسان ووسائل الإعلام يعد أمراً ضروريّاً لضمان تطورها لأن محاولة منح الهيئة ومنسوبيها حصانة افتراضية هو سلوك يؤدي إلى ارتكاب بعض أفرادها أخطاء فادحة، كما أنه يضر بعلاقتها مع المجتمع الذي تنتمي إليه، ولا يخفى على أحد أن النقد والمتابعة الإعلامية تساهم في تطوير أداء أي جهاز وتساعد المسؤول على تقويم أداء موظفيه، كما أن الاهتمام بشكاوى المواطنين ومحاسبة الأعضاء المخطئين سوف تمنح الهيئة مصداقية كبيرة وتقضي على حالة الشك بأن أعضاء الهيئة خارج دائرة المحاسبة القانونية والإدارية.

وإذا كان المثل يقول: «اللهم احمني من أصدقائي أما أعدائي فأنا كفيل بهم»، فإن أكبر عائق يواجه الهيئة هو بعض الأشخاص الذين يطرحون أنفسهم كأصدقاء للهيئة وأنصار لها، فهؤلاء بقصد أو دون قصد لا يريدون من الهيئة أن تكون جهازاً يخدم جميع أبناء الوطن، بل هم يسعون لأن تكون جهازاً محسوباً على فئة دون أخرى، وهذا توجّه خطير نتمنى أن لا تلتفت له الهيئة لأن تعاطفها مع هذه الأطروحات قد يقودها إلى الدخول في حالة فكرية قلقة وقابلة للاستفزاز.

(*) المصدر: جريدة عكاظ، التاريخ ٢٢/٢/١٤٣٠هـ.

لقد تعود بعض أنصار الهيئة رفع شعار يقول: «ستبقى الهيئة شوكة في عيون الحاقدين»، ونحن لا نريد أن تكون الهيئة شوكة في عين أي مواطن أو مقيم، كما نتمنى ألا تفترض مسبقاً وجود حاقدين عليها، كل ما نريد من الهيئة هو أن تقوم بعملها بهدوء وأن تقبل النقد حين تخطئ، وأن تضع كرامة المواطن والمقيم في الاعتبار.

تغطوا يا بنات.. جانا المخرج! (*)

يا جماعة الخير أنا منكم وفيكم فلست مولوداً في السويد ولم أقض سنوات الطفولة في مدرسة داخلية في سويسرا، ومنظر الغطاء الأسود الكامل للمرأة مع القفازات السوداء لا يثير استغرابي ولا يفزعني، بل هو مشهد قد اعتدت عليه منذ الصغر، لذلك قبل أن تهجموا علي هجمة رجل واحد وتتهموني بالزندقة والدعوة إلى السفور وتشجيع التبرج والانحلال فإنني استحلفكم بالله أن تتأملوا في الصورة المرافقة لخبر جريدة الرياض الذي نشر أمس، والتي تظهر مذيعة في قناة فضائية إسلامية سعودية تحاور ضيفتين في الاستديو، والثلاث يرتدين الغطاء الأسود الكامل مع قفازات اليدين والجوارب السوداء.

ما هذا؟!.. ما الذي يجبر هؤلاء النسوة على الظهور في برنامج تلفزيوني فضائي إذا كنّ ينوين الظهور بهذه الصورة؟! لماذا لا يظهرن في برنامج إذاعي إذا كن يجدن أن صوت المرأة ليس عورة؟! وما هو أهم من ذلك كله: ألا يعتبر هذا البرنامج الذي يبث على الهواء مباشرة شكلاً مبتكراً للمزايدة على الدين؟!

قد يكون من حق المرأة أن تدافع عما تراه لباساً شرعيّاً كاملاً إذا كانت ستعمل طبيبة أو معلمة، ولكنها هنا تعمل مذيعة تلفزيونية، أي إنها خرجت من بيتها لتبدأ عملها بعبارة: «أعزائي المشاهدين»، ما يعني أنها تتقاضى راتبها كي يراها الناس، أما في حالة هذه المذيعة المكللة بالسواد فإن الواجب يقتضي بأن تبدأ عملها بعبارة: «أعزائي اللي ماتشوفون شيء»!

أرجوكم لا تقولوا: لماذا لا نستغرب وجود مذيعة ترتدي ملابس فوق الركبة بينما نرفض وجود هذه المذيعة المغطاة بالكامل؟ فالمسألة هنا كما يقول الفيلسوف أبو بكر

(*) المصدر: جريدة عكاظ، التاريخ ٢٨/١١/١٤٣٠هـ.

سالم: «لا أفتش مغطى ولا أغطي على مفتوش»! والحياة خيارات.. ومن تختار هذا اللباس الأسود (فائق الاحتشام) ليس مكانها استديو قناة فضائية!

وبما أنني أفترض النية الحسنة لدى القناة الفضائية التي أنتجت هذا البرنامج العجيب فإنني أناشد القائمين عليها إيقافه فوراً لأنه سوف يتسبب في إساءة بالغة للإسلام، بل سوف يتحول إلى أضحوكة عالمية أكبر بكثير من أضحوكة قتل ميكي ماوس!

صحيح أن الكلفة الإنتاجية لهذا البرنامج أقل من كلفة أي برنامج نسائي آخر (بسبب توفير تكاليف المكياج!)، ولكن إذا كانوا مضطرين لعرض برنامج نسائي بهذه الصورة (أين الصورة؟!)، فإنني أنصحهم بالاكتفاء بصوت المذيعات وعرض مشاهد لحمام يطير في السماء أو مناظر طبيعية لشلالات وورود وفراشات!

يا لغرابتنا... فقبل سنين بعيدة كنا نضحك بعمق على قصص الجدات اللواتي يغطين وجوههن حين يظهر المذيع في شاشة التلفزيون، واليوم في عصر العولمة والفضاء المفتوح تطورنا كثيراً بحيث أصبح المشاهد منا يتنحنح لحظة تشغيل التلفزيون، ثم يقول بصوت خشن: «دستور.. يا أهل القناة الفضائية»!

الفاروق: الاسم والمنهج! (*)

قال المتحدث باسم هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر إن فضيلة الشيخ عبدالعزيز الحمين يتابع شخصياً مجريات التحقيق مع أعضاء هيئة (الفاروق) الذين اعتدوا بالضرب على مواطن وإحدى شقيقاته، وقد استنكر المتحدث ما قام به بعض منسوبي فرع الهيئة (الفاروق) في الرياض، «هو تصرف فردي لا يمثل أبداً فرع هيئة (الفاروق) التي عرف رئيسها بالهدوء والاتزان».

وقد أكد المواطن (ت. خ) المعتدى عليه في تصريحات صحافية، أن ستة من رجال الهيئة كانوا يقودون سيارتين مدنيتين ليس عليهما أي شعار، ضربوه حتى سال الدم منه ولم يكترثوا بصراخ شقيقاته اللواتي جئن من الجنوب إلى الرياض لحضور حفل زفافه، وأشار إلى أنهم حاصروه فجأة ولم يطلبوا منه هويات إثبات الشخصية، وبحسب

(*) **المصدر**: جريدة عكاظ، التاريخ ١٤٣١/٢/٣هـ.

ما قاله (ت. خ) فإن أحد هؤلاء الستة -من مفتولي العضلات- ضرب إحدى شقيقاته حتى سمع المارة صرخاتها وتمزق جزء كبير من ملابسها، ثم اقتادوه وشقيقاته إلى منطقة غير مأهولة بعد أن أخذوا سيارته، وبعد أن تأكدوا أن شكوكهم ليست في محلها، قرروا ترك الأسرة في هذا المكان، فسألهم العريس الذي يقاوم جراحه: «أنتم تتبعون أي جهة؟»، قالوا: (هيئة الفاروق)، واكتفوا بالاعتذار له شفهيّاً!

كنا قد تحدثنا أمس عن قيمة الكرامة الشخصية في الإسلام، مستشهدين بما قام به الخليفة الفاروق عمر بن الخطاب -رضي الله عنه- حين انتصر لقبطي ضربه ابن والي مصر عمرو بن العاص -رضي الله عنه، حيث طلب الفاروق من هذا القبطي أن يقتص لنفسه بنفسه، وقال الخليفة العادل في ذلك اليوم البعيد مقولة تتطابق مع المادة الأولى من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الذي صدر قبل ستة عقود فقط: «يولد الناس أحراراً متساوين في الكرامة والحقوق».

لا أعلم كيف يكون اسم فرع الهيئة: (الفاروق) دون أن يلتزم أعضاؤها بمنهجه العادل؟ ما قيمة الأسماء واللافتات إذا كان من يرفعونها لا يحملون مبادئ الشخصيات الخالدة التي تمثلها هذه الأسماء؟ كيف يقرأ هؤلاء الأعضاء يوميا اسم (الفاروق) حين يدخلون مركزهم أو يخرجون منه دون أن يفكروا لحظة واحدة في قيمة الإنسان -أي إنسان مهما كانت ديانته- عند هذا الخليفة الراشد الذي يعتبر واحداً من أهم الشخصيات في التاريخ الإنساني وليس في تاريخ الإسلام فقط.

سأقول لكم شيئاً له علاقة بما يدور هذه الأيام من اصطفاف طائفي بغيض: نحن نعلم أن بعض الجانحين يشتمون بعض الصحابة -رضوان الله عليهم، وندرك جيداً أن من يفعل هذا الفعل المشين نهايته جهنم وبئس المصير، ولا يخفى علينا أن (الفاروق) هو أكثر المستهدفين بهذه الشتائم البذيئة بسبب أوهام تاريخية مختلقة وأمراض نفسية متوارثة، ولكن غيرتنا على الفاروق يجب ألا تتوقف عند اسمه وشخصيته الخالدة، بل يجب علينا أن نكون أكثر الناس تمسكاً بمنهجه وحرصه الشديد -رضي الله عنه- على تطبيق العدالة وحفظ كرامة الإنسان!

ست حريم وكم جلدة.. وناسة(*)

سواء كان الرجل الذي جمع بين ست زوجات يعمل حارساً في هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، أو عضواً في الهيئة، أو حتى رئيس مركز، فإن المشكلة الحقيقية ليست هنا، بل في الحكم القضائي الذي صدر ضده والذي تلخص في ١٢٠ جلدة، وحفظ جزءين من القرآن ومنعه من الإمامة والخطابة في المساجد، وبرغم إدراك فضيلة القاضي أن تذرع المتهم بعدم معرفته بسقف التعدد غير مقبول لأن هذا الأمر معلوم بالضرورة إلا أنه وجد أن تطبيق حد الزنا غير مكتمل الشروط.

أنا لا أعترض على حكم القاضي، فهو أعلم وأدرى بالأحكام الشرعية، فقط لدي بعض الأسئلة التي (تقرقع) في قلبي منذ أن قرأت هذا الحكم، ولا أظن أن أسئلتي تنبثق من منطلقات علمانية تغريبية ليبرالية أطلسية - والعياذ بالله - بل تنطلق من رغبة حقيقية في معرفة أبعاد هذا الحكم الذي أجد أنه لطيف جداً مقارنة بالجرم الفادح الذي ارتكبه هذا الرجل.

سؤالي الأول: هل يمكن أن يتحول هذا الحكم إلى قاعدة باعتباره صادراً عن محكمة لها اعتبارها بحيث إن من يتزوج ست نساء (بواقع ليلة في الأسبوع لكل زوجة ويوم إجازة) يعرف مسبقاً أن عقابه لن يتجاوز ١٢٠ جلدة ثم يمضي إلى البيت ليلغي زوجتين بالقرعة (بالطبع يلغي وليس يطلق!) ويبقي على أربع زوجات فقط؟

سؤالي الثاني: ألا يدل منع الشخص المدان من الخطابة والإمامة في المساجد أنه كان يخطب في المسلمين ويؤمهم وهو متزوج من ست نساء دفعة واحدة؟ إذا كانت الإجابة بنعم (٩٩ في المائة نعم).. فهل يعقل أنه كان يقوم بهذه المهمة الجليلة وهو لا يحفظ شيئاً من القرآن؟ وهل كان رواد المسجد الذي يخطب فيه يستفتونه في مسائل الزواج والطلاق؟

سؤالي الثالث: لقد تم الحكم على المجاهر بالمعصية المدعو (م.ع) بخمس سنوات سجن وألف جلدة لأنه ظهر في إحدى المحطات التلفزيونية وادعى القيام بأفعال شنيعة ربما لم يقم بها فعلاً، فهل يمكن القياس على تلك القضية بأن (زوج الست)

(*) **المصدر**: جريدة عكاظ، التاريخ ١٠/٣/١٤٣١هـ.

استهتر بشرع الله واستغل الصفة الدينية لجهة عمله أبشع استغلال؟ ألا يعتبر الزواج من ست نساء صورة من صور المجاهرة بالمعصية؟

أتمنى أن نتأمل هذه القصة العجيبة بعيداً عن الأدلجة والتعصب الأعمى، وأن لا نقف مع الجاني لمجرد ارتباط قصته بجهات مثل (القضاء، هيئة الأمر بالمعروف، المساجد)، لأن التساهل في هذا الأمر قد يوصل رسالة خاطئة لضعاف النفوس بأن من يرتدي قناع التدين يكون بعيداً عن المساءلة الحقيقية! لقد هاجم الكثيرون - وأنا منهم - الزميلة نادين البدير لمجرد أنها كتبت مقالاً في صحيفة عربية تتخيل فيه زواجها من أربعة رجال، فما بالنا نحاول إغلاق ملف هذا الرجل الذي لم يكن يتخيل بل فعلها (عيني عينك)؟!

مترجم لكل داعية! (*)

الشيخ محمد النجيمي اختلط مع نساء الكويت في مؤتمر أقيم بمناسبة يوم المرأة العالمي - وهذا ليس خطأ - ولكن الناس في السعودية استغربوا موقفه المتناقض مع مبادئه المعلنة، خصوصاً أنه أحد صقور معركة الاختلاط، فاضطر لإصدار بيان توضيحي يؤكد فيه أن اختلاطه هذا كان اختلاطاً (عابراً)، وأن الصور مفبركة، ثم أساء لمضيفاته من نساء الكويت وقال: إنهن من القواعد، فما كان منهن إلا أن عرضن صوراً ومقاطع فيديو لأحاديث تميزت بالمزاح و«الميانة الطايحة والكركرة السايحة»!.

ولأن البعض يتّهمون وسائل الإعلام بأنها تتخذ موقفاً سلبيّاً من الدعاة والعلماء إما بدافع البحث عن الإثارة أو تصفية لحسابات فكرية، نقول بأن مثل هذا الاتهام الغريب - حتى لو صدق - لا يلغي حقيقة أساسية وهي أن أغلب الدعاة نجوم مشهورون وشخصيات مؤثرة في الرأي العام وكل كلمة يتفوهون بها تحظى بقيمة كبيرة عند الناس لذلك لا بد أن تؤدي شطحات بعضهم إلى ردود فعل قوية، وهنا لا يصح اتهام الصحافة بافتعال هذه الضجة لأن الداعية النجم هو الذي قدم لها قصة مثيرة على طبق من ذهب!

وبناء على كثرة بيانات التصحيح والتنويه هذه الأيام يتضح أن المشكلة لم تعد تتعلق بجمهور المتلقين - الذين لا يحسنون الفهم - بل بهؤلاء الدعاة الذين شطحوا

(*) **المصدر**: جريدة عكاظ، التاريخ ١٤٣١/٤/٢٨هـ.

شطحات لم يكونوا مجبرين عليها، وحين واجهوا ردود فعل قوية اضطروا للتراجع عن مواقفهم الغريبة، وبما أن كبرياءهم الاجتماعي يمنعهم من الاعتراف بالخطأ تجدهم يوجهون اللوم للآخرين الذين لم يفهموا مواقفهم على نحو صحيح! ولو استعرضنا هذه التنويهات والتصحيحات لاكتشفنا حالة التخبط الواضحة التي يمر بها بعض الدعاة في عصر الانفتاح الإعلامي.

فالشيخ محمد العريفي قال إنه سيذهب إلى القدس، وحين واجه ردة فعل قوية لم يجد مخرجاً سوى اتهام الآخرين بتحريف مقاصده وهو بتنويهه هذا يؤكد صحة وجهات النظر التي أشارت منذ البداية إلى أن المسألة لا تعدو كونها فرقعة إعلامية.

وقبل ذلك كان الشيخ عايض القرني قد عرض جائزة مليون ريال لمن يعارض قصيدته التي شدا بها محمد عبده، وحين واجه ردة فعل غاضبة من الجمهور الذين رأوا أن فقراء المسلمين أولى بهذا المال، أوضح بأن الجائزة ليست مقدمة منه بل من جهة أخرى.

أما الدكتور يوسف الأحمد فقد طالب بهدم الحرم المكي وإعادة بنائه منعاً للاختلاط، وحين أثارت فكرته العجيبة ردود فعل قوية جداً في العالم الإسلامي تراجع وقال إنه كان يقصد التوسعة.

وكذلك فعل الشيخ محمد المنجد وجد أن ما قاله حول قتل ميكي ماوس قد تحول إلى أضحوكة عالمية اضطر لتوضيح موقفه باللغة الإنجليزية!

الناس يحبون الدعاة ويدافعون عنهم لأنهم يمثلون بالنسبة لهم أرفع صور الوقار والحكمة والصدق، ومثل هذه الشطحات الغريبة للدعاة مزعجة لأحبابهم قبل أن تكون مفرحة لخصومهم، وكثرة البيانات التوضيحية للدعاة سوف تهز مصداقيتهم وتربك صورتهم المثالية مهما دافع عنهم بعض الأنصار المتحمسين، فليس من المعقول أن كل هذه الشطحات جاءت بسبب خطأ في الترجمة أو لقلة فهم الجمهور، فالشخص الذي يضطر دائماً لتصحيح كلامه وتوضيح موقفه هو أحد رجلين: إما أنه لا يقدّر أهمية الكلام الذي يقوله، أو أنه يكابر ولا يريد الاعتراف بالخطأ!

حين كبسوا على الهيئة(*)

آخر شيء يمكن أن يخطر على البال هو أن تأتي مجموعة من الناس و(يطبوا) على مركز الهيئة بعد تأكدهم من وجود فتاة داخله! هذا ما حدث في تبوك حين سمع بعض المصلين صرخات فتاة محتجزة داخل مركز هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، فلم يكن منهم إلا أن (كبسوا) على المركز وطرقوا الباب، فخرج لهم عضو في الهيئة وسألوه عن الفتاة التي تصرخ في الداخل، فقال لهم إن هذا ليس من اختصاصهم، حينها تحول هؤلاء المصلون إلى (هيئة على الهيئة)، فاتصلوا بالشرطة لإنقاذ الفتاة من براثن أسود الهيئة!

اتضح أن الفتاة هاربة من أهلها في جدة (رغم نفي والدتها قصة الهروب)، وأكدت تقارير المستشفى الذي نقلت إليه أنها تعرضت للضرب، وهو ما ينفيه منسوبو مركز الهيئة نفياً قاطعاً، وقد تم تحويل القضية إلى هيئة التحقيق والادعاء العام، ورفضت شرطة تبوك تقديم أية إيضاحات للصحافة مكتفية بإثبات الحادثة، ولعل السؤال البديهي الذي يتبادر إلى الذهن عند قراءة هذا الخبر هو: لماذا لم يصلٍ رجال هيئة الورود مع المصلين؟ ولكن طرح مثل هذا السؤال البديهي قد يكلف صاحبه علقة ساخنة مثلما حدث لزميلنا عبده خال قبل ثماني سنوات، كما أن طرح هذا السؤال يعد لوناً من ألوان سوء الظن، مثله مثل السؤال البديهي الآخر: ألا يعتبر وجود الفتاة في المركز خلوة غير شرعية؟!

ونحن يجب أن نحسن الظن برجال الهيئة كما يحسنون الظن بنا، لذلك سوف نتّجه إلى سؤال قانوني بعيداً عن لعبة النوايا الحسنة والسيئة، وهو: هل يحق لرجال الهيئة ضرب هذه المواطنة مهما فعلت؟ أم أنهم كانوا في حالة دفاع عن النفس؟!

من الناحية النظرية ليس من حق أحد ضرب أحد، هذه مسألة لا تحتمل أي اجتهادات فكرية أو نزعات عاطفية، فالاعتداء الجسدي يعد مخالفة صريحة للقانون، إضافة إلى مخالفته لتعاليم الدين الحنيف ومبادئ حقوق الإنسان، فمهما كان حجم الخطأ الذي يمكن أن يرتكبه المواطن أو المقيم فثمة جهات قضائية هي المخولة بتبرئته أو إيقاع عقوبة محددة عليه، وفي حال حدوث أية مقاومة أثناء عملية الضبط فإن رجال الأمن هم المختصون في مواجهة مثل هذه الحالات، وأظن أن وحدة الكرامة وحقوق الإنسان التي

(*) **المصدر**: جريدة عكاظ، التاريخ ١٤٣١/٤/٢٢هـ.

أنشأتها هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر أخيراً سوف يكون أمامها عمل طويل قبل أن تتمكن من الوقوف فعليّاً ضد تجاوزات بعض منسوبي الهيئة، ولكن مهما واجهت وحدة الكرامة من ضغوط لحفظ الشكاوى أو إغلاق الملفات المزعجة إلا أن عملها سوف يكون شكلاً من أشكال الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر داخل الهيئة نفسها!

قالت الفتاة (٢٣ عاماً) لـ«عكاظ» إن أربعة من رجال الهيئة أدخلوها غرفة مظلمة وحاولوا تقييد قدميها ونزع برقعها، وعندما أراد أحدهم التفتيش داخل ملابسها التي ترتديها رفضت فصفعها على وجهها لتبدأ بالصراخ الذي أثار المصلين في المسجد المجاور، وإذا كانت الفتاة كاذبة فإن أعضاء الهيئة هم الذين جلبوا لأنفسهم هذه الفرية حين قاموا باحتجاز الفتاة في المركز، أما إذا كانت صادقة.. فمن الأفضل أن نتحدث عن آخر مباريات الدوري الإسباني!

مدارس الجنرال يوسف الأحمد!(*)

أحد القراء يتهمني بأني «صكيت منتخب كوريا الشمالية عين!» لأنني حين أشدت بأدائهم الجميل أمام البرازيل تعرضوا لهزيمة ساحقة أمام البرتغال بسبعة أهداف، ولو كنت أعلم أن عيني حارة (لصكيت) وزارة التربية والتعليم عين وأنا أقول: «أهب.. أهب.. أهب»، وذلك بسبب قدرتها العجيبة على التحول خلال ٢٤ ساعة!

فهذه الوزارة التي كانت صارمة وحازمة ومشرئبة الحواجب وعصبية جداً أمام المعلمين الذين كانوا يطالبون بحقوقهم الوظيفية المشروعة، تحولت بعد يوم واحد فقط إلى وزارة وديعة، هادئة ناعمة، محمرة الوجنات، رقيقة الهمسات أمام جموع (المناصحين) الذين جاؤوا ليقدموا لها دروساً خصوصية في الحلال والحرام، وتدخلوا في ما لا يعنيهم، كانت الوزارة في الصورة الأولى شرسة جداً وفي الصورة الثانية: «يا أختي عليها.. قمر.. الله يخليها لأهلها»!

ولدي اقتراح لوزارة التربية والتعليم، باعتبارنا جميعاً مواطنين لدينا أولاد نريد تعليمهم بالطريقة الصحيحة ونخاف عليهم ونتمنى لهم مستقبلاً زاهراً دون أن ينحرفوا أخلاقيّاً، أو يلتحقوا بالعصابات الإرهابية في العراق واليمن، وهو أن تنشئ نوعين من

(*) **المصدر**: جريدة عكاظ، التاريخ ١٤٣١/٧/١١هـ.

المدارس؛ النوع الأول تخصصه لأولادنا نحن المواطنين البسطاء الذين نثق بالوزارة ونحترم مسؤوليها ونؤيد خططهم التطويرية، وأن تكون هذه المدارس وفق أحدث المقاييس العصرية للتعليم، ولا مانع لدينا أبداً من أن تشرف على هذه المدارس بصورة مباشرة الدكتورة الفاضلة نورة الفايز التي نفخر بها ونعتز بأدائها. أما النوع الآخر من المدارس فيكون لأولاد الجنرال يوسف الأحمد، قائد مظلات الاحتساب وكل شخص يؤيده ولا يثق بالوزارة ولا يتردد في مهاجمة مسؤوليها على شبكة الإنترنت والتشكيك في إيمانهم والتزامهم بالمشروع الوطني لتطوير التعليم، ولا أظن أن هذا النوع من المدارس سوف يكلف الوزارة الكثير من الأموال؛ لأنها سوف تكون أشبه بالكتاتيب التي يتم تقديم الدروس فيها تحت عريش مصنوع من سعف النخيل أو على هيئة خيام (كي لا يفكروا بهدمها!).. وهكذا «كل واحد ينام على الجنب اللي يريحه»!

نحن لا نريد أن نناصح الوزارة، وليس لدينا أدنى رغبة في التدخل بصلاحيات مسؤوليها الكبار، ولا نريد أن نأخذ وقت معالي نائب وزير التربية، كل ما نريده هو مدارس حديثة دون معلمين تكفيريين ودون أن يحتاج خريجوها إلى اختبارات قياس أو سنة تحضيرية في الجامعة ودون أن يكتشفوا أن هذه المدارس لم تعلمهم شيئاً حقيقياً حين يلتحقون ببرنامج الابتعاث، وليس لدينا أي مانع أن يذهب أولاد الجنرال يوسف الأحمد ومجموعاته المحتسبة إلى الكتاتيب فهو حر.. ونحن أيضاً أحرار!

.. ولكن الذئب لم يأكل يوسف! (*)

فيما مضى من الزمان قال أحد المتفذلكين للمحيطين به: «سأقول لكم اسم الذئب الذي أكل يوسف، عليه السلام»، فأجابه هؤلاء: «ولكن الذئب لم يأكل يوسف، عليه السلام!».

تذكرت هذه الطرفة حين قرأت مقالة للدكتور محمد السعيدي تم توزيعها بكثافة على شبكة الإنترنت تحت عنوان «اقتلوا يوسف»، حاول من خلالها المقارنة بين قصة نبي الله يوسف -عليه السلام- وقصة يوسف الأحمد مع مناهج وزارة التربية والتعليم!

وفي هذا الزمان العجيب الذي أصبح فيه كل شيء جائز تحت غطاء (التشبيه

(*) **المصدر**: جريدة عكاظ، التاريخ ٢٣/١٠/١٤٣١هـ.

والاستعارة والكناية) فإنني لا أجد أي وجه للشبه بين يوسف -عليه السلام- ويوسف الأحمد باستثناء الاسم! ولكن بما أن السعيدي المتخصص في الشريعة الإسلامية لا يرى بأساً في ذلك فإنني سأفترض أن مثل هذا التشبيه جائز من الناحية الشرعية فهو أعلم مني بجواز هذا الأمر من عدمه، ولكنني سأتوقف عند مسألة الحسد التي حاول السعيدي التركيز عليها في هذه المقالة العجيبة، فلا شك أن الحسد هو الذي أحرق قلوب إخوة يوسف -عليه السلام- ما دفعهم لإلقائه في البئر والادعاء بأن الذئب أكله .. ولكن هل حقّاً كان الحسد هو دافع المعترضين على اختيار يوسف الأحمد مؤلفاً للمناهج المدرسية؟!

فبرغم أنني لا زلت أشعر بحساسية التشبيه بين القصتين إلا أنه في حال جواز هذا التشبيه فإن السعيدي هنا يكون قد فعل مثلما فعل إخوة يوسف -عليه السلام- حيث ابتكر ذئباً لا وجود له على أرض الواقع! فالتشخيص الموضوعي للاعتراضات على اختيار يوسف الأحمد مؤلفاً للمناهج هو أن أصحاب هذه الاعتراضات يبحثون عن المصلحة الوطنية العامة وفق رؤاهم الخاصة التي قد تكون صحيحة وقد تكون خاطئة، أما طرح مسألة (الحسد) كتفسير لحوار عام فهو أمر ينطلق من نظرة سطحية وموغلة في السذاجة!

عموماً.. من حق أنصار الدكتور يوسف الأحمد أن يحوروا مطالبته بهدم المسجد الحرام كاملاً وتقسيمه إلى أدوار رجالية وأدوار نسائية، فيقولوا إن الأحمد كان يقصد التوسعة التي تقوم بها الدولة بين فترة وأخرى! ومن حق مخالفي يوسف الأحمد أيضاً أن يقولوا بأن أطروحاته تمثل النظرة المنغلقة والرجعية للإسلام، في كل الأحوال أفكار الأحمد ليست مقدسة فهو - بحدود علمي - بشر مثلنا يجتهد بحسب فهمه للإسلام وليس بالضرورة أن يكون اجتهاده صحيحاً.

وبالطبع لا توجد أي مشكلة في أن يطرح الأحمد أفكاره الغريبة عبر الإنترنت والفضائيات فيدخل مع مخالفيه (الذين يسميهم المنافقين) في سجالات حادة، ولكن ليس من حق الأحمد اقتحام معرض الكتاب مع مجموعة من أتباعه الخلص ليفرض أفكاره بالقوة على الناس، وكذلك لا توجد مشكلة في أن يدعو الأحمد لمقاطعة شركات السوبر ماركت التي تشغّل الكاشيرات كي لا يختلطن بالرجال في الوقت الذي لا يرى فيه مشكلة بقيام كاشير رجل بالتعامل مع زبونات السوبر ماركت! ومن حق مخالفيه أن يعبروا عن مخاوفهم الشديدة من فرض أفكار الأحمد الغريبة على جميع أطفال الوطن من خلال اعتماده مؤلفاً لمناهج المرحلة الابتدائية.

المسألة ليست لها أي علاقة بحسد الدكتور يوسف الأحمد (حماه الله من عيون حاسديه)، بل تتعلق بالحوار العام حول آلية إعداد المناهج الدراسية وكيفية تقديم العلم للصغار بما يتناسب مع عقولهم الصغيرة، فقد كان بالإمكان تكليف تلميذ في السادسة من عمره بالتعرف على تعاليم الإسلام من أمهات الكتب، ولكن الفرق بين الكتاتيب والمدارس الحديثة هو أن الأخيرة تعتمد على مناهج أعدها تربويون متخصصون في مخاطبة عقلية الطفل، ولو لم تكن الوسائل التربوية الحديثة مهمة في التعليم العصري لأصبح بإمكان أي متخصص في الشريعة الإسلامية أن يؤلف المناهج، ولو كان القصد هو إيصال الشريعة الإسلامية إلى عقول الأطفال دون تدريج يتناسب مع أعمارهم لكان أول درس يجب أن يتلقاه تلميذ في السادسة من عمره هو فضل الجهاد في استرجاع حقوق الأمة الضائعة!

الشيخ مسحور والفاسد معذور! (*)

خاموش حركوش تزرع طماطم يطلع فتوش.. قاضي المدينة المنورة المتهم بقضايا فساد يقول إنه مسحور! ويؤكد أنه حوّل العقارات والأراضي والمخططات بأسماء أشخاص ينتمون إلى عصابة فائقة التنظيم لأنه كان تحت تأثير سحر أسود قام به وسيط هارب من العدالة للسيطرة عليه وتمرير المعاملات دون أن يشعر، وبحسب «عكاظ» فإن فضيلة القاضي اعترف في تحقيقات المباحث الإدارية بأنه يتلقى العلاج بالرقية الشرعية لإزالة تأثير هذا السحر الذي جعل منه وسيلة مرنة للاستحواذ على العديد من الأراضي المنهوبة ومصادرة حقوق الناس، ما شجع بعض المكاتب الهندسية في المدينة المنورة على المضي بعيداً في عمليات السلب والنهب لأنها تدرك أن الشيخ - بسم الله عليه - مسحور!

لقد فكرت في الذهاب إلى المدينة المنورة للبحث عن المكان الذي دفن فيه هذا السحر كي أنبشه وأكتشف خصائصه فلا شك أنه عمل محكم وإلا لما استطاع أن ينفذ إلى عقل هذا القاضي الجليل الذي يحكم بشرع الله! ولكنني تراجعت عن هذه الفكرة لأنني تذكرت بياناً لمصدر مسؤول في مجلس القضاء الأعلى ينفي توجيه اتهامات لأي قاض في المدينة المنورة وهو بيان كان يلوم ضمنياً وسائل الإعلام - وتحديداً «عكاظ» - على

(*) **المصدر**: جريدة عكاظ، التاريخ ١١/١١/١٤٣١هـ.

افتعال هذه القضية التي ليس لها أساس من الصحة! فبعد أن ثبت اتهام القاضي ومجموعة من الأطراف الأخرى بقضايا فساد يشيب لهولها الولدان، بعكس ما جاء في بيان مجلس القضاء الأعلى، وجدت أنني سوف أكون مضطراً لنبش كل الأعمال السحرية المدفونة طوال المسافة التي تفصل بين المدينة المنورة والرياض!

وبصراحة ليس ثمة شيء أصعب على النفس من الحديث عن وجود فساد في مؤسسة القضاء، لأن مثل هذا الحديث يسبب الاكتئاب المزمن لصاحبه قبل أن تنتقل العدوى إلى القراء، ولا شك أن القضاة في كل مكان في العالم هم بشر فيهم الصالح والطالح، ولا أظن أن اكتشاف قاض فاسد يعد مفاجأة مذهلة بقدر ما يعتبر خبراً مؤلماً، ولكن المفاجأة المذهلة هو أن يصدر بيان من المجلس الأعلى للقضاء ينفي فيه حدوث هذا الأمر جملة وتفصيلاً بدلاً من أن يبادر المجلس لمحاكمة هذا القاضي الذي أساء لهذه المهنة السامية وألحق ضرراً بالغاً بسمعة القضاة، بل إن ضرره يمتد ليشوّه صورة المجلس الأعلى للقضاء، فلماذا يحاول المجلس إخفاء قضيته عن العيون مثلما أخفى الساحر عمله السحري في جوف بئر أو وسط خرابة بعيدة عن العمران؟

فبخلاف قضايا نهب الأراضي والاستيلاء على بيوت الإسكان المخصصة لبعض المواطنين عبر بيعها بأسعار زهيدة وتحويل ملكيتها إلى أشخاص آخرين دون أن يعرف هؤلاء المواطنون المساكين شيئاً عن المنازل التي خصصت لهم وتم بيعها تحت تأثير السحر الأسود، أكد المحامي سعود الحجيلي بأنه تقدم بدعوى قضائية نيابة عن ٦٠٠ مواطن تعرضوا لأضرار صحية كبيرة بسبب مصنع في أحد الأحياء، وطالب بتعويضات لهم ولكن القاضي (المسحور) رفض هذه الدعوى بسرعة البرق، وننصح المحامي المخلص بأن يأخذ موكليه إلى نفس الراقي الشرعي الذي يتعالج عنده فضيلة الشيخ، فقد يكون ذلك سبيلاً لشفائهم من الأمراض التي تسبب بها التلوث!

عموماً بعد قراءتي لخبر الشيخ المسحور وعودتي لبيان مجلس القضاء الأعلى شعرت بصداع عنيف فوجدتني أردد البيت الشعبي القديم:

يا راس راسي ليت ماني بمسحور ليت العجايز ما عطني دواهن!

العجب العجاب في رقية الشيخ النصّاب(*)

بعد أن ثبت بالدليل القاطع أننا غرقنا في الخرافة وأصبحنا ننسب كل شيء إلى الجن والعين والسحر، لم أجد مشروعاً تجاريّاً يناسب هذه المرحلة أفضل من أن أتحول إلى راقٍ شرعي، لذلك ذهبت فوراً إلى المكتبة واشتريت كل ما وجدته من كتب تتعلق بالرقية الشرعية و(يا أنا يالجني)! وقد قسمت وقتي بحيث إنني بمجرد انتهائي من مرحلة قراءة الكتب -وعددها أربعة- سوف أبدأ بمرحلة التدريب العملي التي أسميتها (شهر الامتياز) حيث سأقوم برقية مجانية لجميع العاملين في مؤسسة عكاظ الصحفية باستثناء الزميل صالح الطريقي لأن جنيه سوف يضيع وقتي في النقاش حول قانونية ما أفعله.

الكتاب الأول الذي بدأت بقراءته عنوانه «العجب العجاب من بدع مدعي العلاج بالسنة والكتاب»، ومؤلفه هو الشيخ زياد البدارنة الرفاعي، الذي يتضح من سيرته الذاتية على غلاف الكتاب أنه «استشاري في العلاج بالقرآن الكريم والسُنّة النبوية من المس والسحر والعين» وهو مدير عيادة الطب النبوي في الأردن، والكتاب يشرح أشهر البدع والافتراءات والهرطقات المتعلقة بالرقية الشرعية وعددها يقارب الأربعين بدعة!.

فمن حيل الرقاة ما يسميه المؤلف بدعة الاستعانة بالجن، حيث يقوم البعض منهم بالاستعانة بخبراء من الجن لعمل جلسات علاجية أو إجراء عمليات جراحية (تخيلوا!!)، ومنهم من يستعين بالجن لإخراج الجن (أي فرمتة المسحور!)، وكذلك بدعة العلاج بالكي وحرق الجن بالنار واستخدام الخنق والصرع بالكهرباء لعلاج المصروع، وهو يؤكد أن الكثير من الضحايا يضطرون للادعاء بأنهم يتحدثون على لسان الجني للتخلص من هذا العذاب!

ومن البدع العجيبة أيضاً الخلوة بالنساء وكشف موضع الرقية من أجسادهن ولمسه! وأيضاً هناك بدعة القراءة على (الوايتات) وخزانات المياه وهذه البدعة لا أظنها تحصل إلاَّ بعد توسع النشاط الاقتصادي للراقي ودخوله في مرحلة التصدير، وهناك أيضاً بدعة حرق آيات من القرآن أمام أنف المصاب لاستحضار الجني وحرقه وتعذيبه وهذا الكمين السخيف للجني يجعلني أتساءل لماذا غضبنا من القس جونز ما دام بعض مدعي التدين يفعلون ما هدد بفعله؟!

(*) المصدر: جريدة عكاظ، التاريخ ١٩/١١/١٤٣١هـ.

وكذلك هناك بدعة العلاج في المساجد ما يصنع الضجيج ويلوث مكان العبادة، وبدعة القراءة على المكياج وكريم (الترطيب) حيث تضع المرأة الماكياج على وجهها فلا يستطيع الشيطان أن يظهرها قبيحة في عين زوجها (شينه وتدور عذر!). وهناك أيضاً بدعة استخدام (التيزاب)، أي حمض الكبريتيك فيرشونه على وجوه المرضى ما يؤدي لتشوهات خطيرة ويؤكد المؤلف أنه شاهد ذلك مراراً وتكراراً، وبدعة الكتابة على الدبلة من الداخل فيلبسه العريس ليلة الدخلة كي لا يعيق الشيطان مهمته القومية!

وفي فصل (بدع متنوعة) يستعرض المؤلف تشكيلة من البدع المبتكرة، منها بدعة كثرة الكلام مع الجني (شغالة هاليومين في المدينة!)، وكذلك بدعة الكتابة على المواضع الحساسة في المرأة غير المتزوجة كي لا يفض الجن المتلبس بها غشاء البكارة فيكتب الراقي بإصبعه المبلل بريقه: «بسم الله على عرضك ومستقبلك»!

بصراحة، لا أعرف ما الذي ورطني في مهنة مزعجة مثل الصحافة ثلاثة أرباعها مشاكل والربع المتبقي دعوات عليك بالشلل والأمراض المزمنة؟ وكيف فات علي ألا أعمل راقياً أدوس على رقاب الناس وأفعل ما يحلو لي بأجسادهم فيقدمون لي المال ويدعون لي بالخير ولا يحرمونني من دعاياتهم داخل البلاد وخارجها؟!

بالمناسبة: لقرّاء هذه الزاوية خصم خاص.. والمتواجدون في مناطق بعيدة يمكن أن نرسل لهم (وايت)!

التيار النسونجي! (*)

لم يجد المعارضون لفكرة عمل المرأة في مجال الكاشير سوى القول بأن توظيف الرجال أولى من توظيف النساء، وبرغم أننا نتحدث عن مسألة تحليل وتحريم يجب أن تكون صالحة لكل زمان ومكان، إلا أننا سنحاول مسايرة هؤلاء وإقناع أنفسنا بأن مسألة توظيف الشباب السعودي تعنيهم حقّاً، لنطرح سؤالاً بسيطاً جداً: كيف يرى هؤلاء المتشددون أن تعيين ٨٠ امرأة في مجال الكاشير يزيد من بطالة الشباب السعودي، بينما يعارضون في اللحظة ذاتها سعودة ٣٠ ألف وظيفة في حلقات تحفيظ القرآن؟ بل ويقودون حملات شرسة من أجل الإبقاء على مجموعة من المعلمين غير العرب كي يعلّموا الناس القرآن في البلد الذي نزل فيه القرآن؟! وعذرهم أن ضعف الرواتب لن

(*) **المصدر**: جريدة عكاظ، التاريخ ١/١٢/١٤٣١هـ.

يجعل السعوديين يُقبِلون على هذه المهنة، رغم إدراكهم بأن التنظيم سوف يساهم في رفع الأجور، كما أن بعض المعلمين السعوديين سوف يُقبِلون على العمل في هذه الحلقات كعمل إضافي.. فهل يمكن مقارنة ٨٠ فرصة عمل بثلاثين ألف فرصة عمل؟ هل رأيتم متاجرة بالدين أكبر من هذه؟

باختصار، هذه هي عادة الصحويين عبر تاريخهم، فهم يحرّمون حلالاً، وحين يطالبهم الناس بالدليل الشرعي يلجأون إلى أعذار اقتصادية وتنظيمية ليس لها أية علاقة بمسألة الحرام والحلال، فحين فشلوا في إثبات حُرمَة قيادة المرأة للسيارة، تذرّعوا بحجج ليس لها علاقة بالدين، مثل الخوف من زيادة زحام السيارات في الشوارع، أو إمكانية الاعتداء على النساء، وحين تسألهم: أليس الزحام بسبب أفكاركم العجيبة، حيث امتلأت الشوارع بالسيارات التي يقودها سائقو المنازل وسائقو الأجرة (الذين يختلون بالنساء بحكم الضرورة)؟ فلا تجد إجابة سوى التشكيك في إيمانك.

أما حين تسألهم: ألستم من تولّى تربية هذا المجتمع الفاضل حتى أصبح الاعتداء على المرأة في وضح النهار أمراً ممكناً، بينما النساء في مختلف دول العالم لا يشعرن بالخوف حين يخرجن إلى الشارع؟! فلا تجد إجابة سوى الشتائم.

لا يرى الصحويون وظيفة مناسبة للمرأة سوى الوظائف التعليمية، ممتاز جداً.. من الذي يسيطر على قطاع التعليم منذ نصف قرن، ويخص بناته وعماته وخالاته بالوظائف التعليمية، ويترك بنات الناس ينتظرن لسنوات دون رحمة؟ من هم ملاك أغلب المدارس الأهلية الذين (يلهطون) إعانة صندوق الموارد البشرية ويقدمون للمعلمة السعودية فتات الفتات؟ من الذي وقف في وجه توسيع فرص المرأة في الوظائف التعليمية، وحارب فكرة قيام المعلمات بتدريس الذكور في الصفوف الأولية؟!

بصراحة، ودون أي تحامل، حين أقارن أفكار التيار الصحوي المحلي بأفكار بقية التيارات الإسلامية في العالم أجد أنه تيار (نسونجي) بامتياز! حيث إن ٩٠ في المائة من أدبياته وأطروحاته تتعلق بالمرأة، بعكس بقية التيارات الإسلامية في العالم التي تتناول مختلف شؤون الحياة، فسواء اتفقنا مع أطروحات هذه التيارات أو اختلفنا معها، إلا أننا نحترم نظرتها الشمولية التي تتناول جميع الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية والفكرية في مجتمعاتها.. بعكس التيار الصحوي الذي لا هم له سوى محاصرة (الحريم)، بل إنه تيار لم يسجل أية إضافة للفكر الإسلامي، باستثناء ابتكاره لزواج المسيار!

وعلى قدر أهل العزم تأتي العزائم!

جنّي يلعب بالسكين! (*)

اعترف عضو الهيئة المتهم بحادثة الطعن في حائل بقيامه بطعن المواطن عطا الله الرشيدي، وشهد ثلاثة شهود أنهم رأوه وهو يطعن المواطن بعد أن دخل معه في جدال حول ضرورة تغطية زوجة الرشيدي لعينيها، ثم تطور الجدال إلى اشتباك بالأيدي قبل أن يستل عضو الهيئة السكين ويسدد طعنتين للمواطن واحدة في ظهره والأخرى في ذراعه، ورغم هذا الاعتراف فإن مئات الآلاف من السعوديين سوف يواصلون إنكار حدوث ما اعترف به عضو الهيئة نفسه، ويلومون الصحافة على متابعة هذا الحادث المثير.

وعلى النقيض من هذا الموقف، أظن أن أغلب المدافعين عن عضو الهيئة الطعّان كانوا قد استمتعوا بما نشرته الصحف قبل أسابيع من أخبار ومقالات بخصوص قاضي المدينة المنورة المتهم في قضية فساد كبرى، والذي ادعى خلال التحقيق بأنه مسحور يدار من قبل جني استنطقه أحد الرقاة، وهذا يعني أن هذه الفئة من الناس تعتقد أن الدفاع عن الهيئة أهم من الدفاع عن القضاء الشرعي، وهذا موقف عجيب يستحق التأمل الطويل، لأن القضاء الشرعي هو الأصل الأصيل والركن الأهم في بنيان الدولة الإسلامية، أما هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر فهي اجتهاد سعودي حديث، يهدف إلى حماية المجتمع من الظواهر والسلوكيات والبدع التي لا يقرّها الإسلام.

الحادثتان نتجتا عن خطأ فردي، ولا تعبّران بالضرورة عن المنهج العام للمؤسسة التي ينتمي إليها الفرد المتهم، فلماذا تعاطف البعض مع عضو هيئة حائل ولم يتعاطفوا مع قاضي المدينة المسحور؟ كيف أصبح شيخ السوق أهم من شيخ المحكمة؟ هل يعتقد هؤلاء - مثلاً - أن فساد القاضي يضر بالحقوق العامة والخاصة، وبالتالي فهو يمسهم بشكل مباشر، أما تهوّر عضو الهيئة فهو لا يمسهم بل يمس الرشيدي وحده؟ أم أنهم يشعرون بأن أخطاء القضاء كبيرة وبالتالي لا يجوز تجاهلها، بينما أخطاء الهيئة صغيرة وعابرة ولا تستحق تضخيمها في وسائل الإعلام؟ أم أن ردود فعلهم هذه تنطلق من فكرة قلقة كامنة في اللاشعور، ملخصها أن بقاء القضاء الشرعي من المسلّمات التي لا تحتاج إلى نقاش، فهو فرض إلهي لا بد منه، بينما بقاء الهيئة مرتبط بنجاحها في المهمة التي أنشئت من أجلها؟!

(*) المصدر: جريدة عكاظ، التاريخ ١٠/١٢/١٤٣١هـ.

لا أعلم.. ولكن من وجهة نظري الشخصية، أرى أن انتقاد الصحف للأخطاء الفردية أو حتى بعض الإجراءات العامة يساهم في تطور أي مؤسسة رسمية، وأي مؤسسة رسمية سعودية هي مؤسسة إسلامية - بشكل أو بآخر - حتى لو لم تكن دينية الطابع، وانتقاد الهيئة يفيدها ويفيد الناس، فالكشف عن حادثة الطعن ساهم في توقيف العضو الذي قام بهذا التجاوز الخطير، وتوقيفه تمهيداً لمحاكمته هو إجراء من شأنه أن يجعل أي عضو آخر يفكر عدة مرات قبل أن يتجاوز النظام، ولو لم تتناول الصحف هذه القضية لعاد عضو هيئة حائل إلى سوق برزان بسكين جديدة ليوجه طعنة أشد عمقاً، ولكنها هذه المرة لن تكون في ظهر الرشيدي، بل في ظهر الهيئة وظهور من يظنون أنهم يدافعون عنها بينما هم أكبر المسيئين لها..

فالعدل والمصداقية والشفافية والمحاسبة هي الضمانات الوحيدة لنجاح أي مؤسسة!

من هنا حتى مونديال قطر! (*)

من هنا حتى عام ٢٠٢٢، موعد كأس العالم في قطر، أظن بأننا نملك وقتاً كافياً للوصول إلى حل نهائي بخصوص عمل المرأة بوظيفة كاشير! فبينما ينهمك أشقاؤنا القطريون في تجسيد قيم التسامح والحوار والانفتاح التي أطلقوها كعناوين رئيسية لملف الترشيح، تكون وزارة العمل عندنا قد انتهت من الدراسة التي أعلن عنها معالي الوزير والتي تتعلق بإيجاد طرق مبتكرة تضمن وجود وظائف للمرأة دون (تزاحم جسدي)! رغم أن هذا التزاحم الجسدي غير موجود إلا في طوابير العاطلين أمام أبواب الوزارة!

من هنا حتى مونديال قطر أمامنا ١٢ عاماً كي نحل مشكلة الصرف الصحي، فبينما ينهمك أشقاؤنا القطريون في بناء الملاعب والفنادق وشبكات النقل التي سوف تحتضن هذه التظاهرة التاريخية نكون قد نجحنا في ردم حفر الشوارع وأنشأنا مطارات تنتمي للقرن الواحد والعشرين!

من هنا حتى مونديال قطر سيكون لدينا متسع من الوقت كي نقتنع بأن الاعتزاز بالهوية لا يعني أبداً التمسك بثقافة الكتاتيب، فبينما يواصل أشقاؤنا القطريون مخاطبة

(*) **المصدر**: جريدة عكاظ، التاريخ ١٤٣١/١٢/٢٧هـ.

العالم باللغات الإنجليزية والفرنسية والإسبانية، كما فعلوا أثناء عرض ملفهم الجميل، نكون نحن قد توصلنا إلى حل فقهي يمكننا من التعامل مع (لغات الكفار)، واستطعنا إقناع أنفسنا بأن تعلم الأطفال للغة الإنجليزية هو أمر يعزز تواصلنا مع العالم وليس جزءاً لا يتجزأ من المشروع التغريبي الأمريكي الصهيوني لإفساد الأمة!

من هنا حتى مونديال قطر تكون شركة الكهرباء عندنا قد قطعت شوطاً مهماً في حل مشكلة انقطاع التيار في عز الصيف عن بيوت المشتركين الذين يسددون فواتيرها أولاً بأول، فبينما ينشغل أشقاؤنا القطريون في تنفيذ وعدهم المثير ببناء ملاعب مكيفة بطريقة تخفض من درجات الحرارة المرتفعة، وتحافظ في الوقت ذاته على سلامة البيئة نكون قد تكيّفنا مع التلوث وأدمنت صدورنا الغازات السامة وأصبحنا مثل الأسماك التي تتنفس عبر خياشيمها!

من هنا حتى مونديال قطر نكون قد حسبنا المسافة التي تفصل بيننا وبين الزمن الحالي، فبينما ينشغل أشقاؤنا القطريون في الإجابة على السؤال الذي أطلقته الشيخة موزة المسند وكررته بإلحاح مؤثر أثناء دفاعها عن حق منطقة الشرق الأوسط في تنظيم المونديال: (متى؟.. متى؟.. متى؟)، نكون نحن قد تخلصنا بطريقة ما من السؤال الذي يطاردنا بإلحاح في كل شؤون حياتنا: (لماذا؟.. لماذا؟.. لماذا؟!).

القطريون مثلنا تماماً.. أسماؤهم مثل أسمائنا، ثيابهم مثل ثيابنا، بترولهم مثل بترولنا، إبلهم مثل إبلنا، عاداتهم مثل عاداتنا، قهوتهم مثل قهوتنا، إنهم يشبهوننا في كل شيء.. ولكن المشكلة الحقيقية أننا لا نشبه أنفسنا!

أهم معارك داوود الشريان التنويرية

السينما بين السيوف والأقلام(*)

منذ بداية الستينيات وحتى أواخر السبعينيات، كان سكان مدينة الرياض يشاهدون الأفلام السينمائية بطريقة التأجير. يترددون بكثافة، خلال عطلة نهاية الأسبوع، على حي صغير في شمال المدينة (حي المربع) اشتهر باسم «هوليوود».

مجموعة «دكاكين» صغيرة تخصصت في تأجير الأفلام السينمائية، ومنذ أن تطأ قدمك عتبة الحي تشعر بأنك في حي «سوهو» في مدينة لندن. ملصقات الأفلام الجريئة تغطي الجدران، وصور الممثلات والراقصات تعلو واجهات المحال، وأصوات الممثلين والممثلات تملأ الأجواء. يقف الزبون، ويقرأ القائمة أو يتطلع إلى مصلقات الأفلام، ويختار الفيلم، ويدفع مبلغاً يراوح بين ٧٠ إلى ١٢٠ ريالاً، تزيد، أو تقل. ويضع مبلغاً للتأمين، ويحمل الفيلم الذي لم يمر على الرقابة وآلة العرض ويذهب إلى منزله.

هدم الحي مع حركة العمران. واختفت الظاهرة في نهاية السبعينيات، أو قبيل هذا التاريخ. وتوقف بعض الأندية الرياضية عن عرض الأفلام السينمائية خلال عطلة نهاية الأسبوع. وأصبح الحديث عن السينما جزءاً من المحرمات. يوم الثلاثاء الماضي عادت السينما إلى مدينة الرياض، وعلى نحو يليق بغيابها الطويل. وشهد عرض أول فيلم في صالة عامة في تاريخ العاصمة السعودية، مواجهات بين المشرفين على العرض وبعض الشباب الذين يحرّمون السينما، ويعترضون على السماح بعرض الأفلام السينمائية على الناس.

موقف هؤلاء الشباب أصبح الحدث الاجتماعي الأبرز خلال الأيام الثلاثة الماضية. وساهم، إلى حد كبير، في تسويق فليم «مناحي». اللافت أن معظم كتّاب الأعمدة في

(*) المصدر : جريدة الحياة، التاريخ ٢٠/٦/١٤٣٠هـ.

الصحافة السعودية، ربط بين موقف هؤلاء الشباب وظاهرة الإرهاب، وطالب بإيقاع أشد العقوبات بهؤلاء الشباب. وكاد أن يجعل الأمر عملية مدبرة من تنظيم «القاعدة».

جريدة «الرياض» نشرت أمس تفاصيل الاشتباك على موقعها الإلكتروني، وزار الخبر أكثر من ٤٥٠ قارئاً سعودياً، منهم ٢٠ في المئة تقريباً، يتعاطفون مع هؤلاء الشباب. والأهم من الاشتباك والفيلم ورأي الكتّاب أن بعض القرّاء استغرب من أسلوب معالجة الصحافة للقضية. كأن لسان حال الناس يقول لبعض المثقفين والصحافيين، إذا كنت تطالب بحرية الفن والاختيار والتعبير، عامل هؤلاء الشباب بالمنطق ذاته، وتذكر أن السينما ظلت غائبة عقوداً من الزمن. وحين تصل، وتجد ٣٥ شاباً يعترضون على وصولها، فالقضية لا تحتاج إلى رفع السيوف بدلاً من الأقلام.

إرهاب أم تمرد سياسي؟(*)

بدأ الإرهاب في السعودية باستهداف الأجانب، تحت شعار «إخراج الكفار من جزيرة العرب»، ونجح الإرهابيون، من خلال هذا الشعار، في تسويق العنف السياسي بواجهة دينية، وكسب تعاطف البعض، وتحييد البعض الآخر. وعلى رغم أن الإرهاب استهدف مجمعات سكنية للأجانب سقط فيها مواطنون سعوديون، ومسلمون وعرب، إلا أن الواجهة الدينية لم تتأثر، بل إن استهداف المنشآت الاقتصادية، وتهديد آبار النفط، لم يهزّا قناعة البعض بالمرجعية الدينية، و«الجهادية» لهذا الإرهاب المتوحش.

وخلال السنوات الخمس الماضية، نجح الإرهابيون في إشغال المجتمع السعودي بجدال حاد، وصدامي في بعض الأحيان، حول منظومة القيمة الدينية التي يؤمن بها المجتمع، والدخول في تفاصيل وتشعبات، طاولت المناهج والمنابر، وتفاصيل الحياة اليومية. والنتيجة أن هذا الجدل كرس قضية دينية الإرهاب. لكن الحادث الذي تعرّض له مساعد وزير الداخلية السعودي الأمير محمد بن نايف بن عبدالعزيز، الخميس الماضي، أعلن بقوة ضرورة وقف التمادي في طريقة الحوار السابقة، والبدء بالتعامل مع الإرهاب بصفته وسيلة انتهازية لتحقيق أطماع سياسية.

لا جدال في أن السعودية تواجه حركة تمرد سياسي، وهي نجحت في تغييب أو

(*) المصدر: جريدة الحياة، التاريخ ١٤٣٠/٩/٨هـ.

إرباك مسألة الحسم العسكري، من خلال رفعها شعارات دينية، إلى درجة أن البعض قال إن السعودية أصبحت تواجه نفسها في حربها على الإرهاب. فهؤلاء الشباب يرفعون شعارات دينية لا تختلف عن تلك التي قامت عليها الدولة، لكن محاولة الاغتيال الفاشلة وطريقة تنفيذها لم تدع مجالاً لمزيد من التضليل، فضلاً عن أن الحادثة تشكل تحولاً خطيراً، وسابقة مفزعة في تاريخ الدولة السعودية. فللمرة الأولى يتعرض أحد رموز الدولة لمحاولة اغتيال على يد مواطن، وهذه وحدها تكفي لوقف الجدال حول ماهية ظاهرة العنف، وتفرض السؤال بجدية عما يسمى «القاعدة»، ومن يقف خلفها.

الأكيد أن هذا الحادث الخطير يستوجب معاودة النظر في الرؤية السياسية والأمنية لما يسمى الإرهاب، وضرورة التعامل مع المسألة باعتبارها تمرداً سياسياً يسعى إلى تقويض سلطة الدولة. ففلسفة القضية وإعطاؤها أبعاداً فكرية، ترف سياسي في أحسن الأحوال، ونهج خطر ومدمر في أسوأها. كما يجب النظر إلى محاولة اغتيال الأمير محمد بن نايف على أنها بداية لسلسلة من المحاولات المماثلة، وهذا يتطلب تغيير الأسلوب الأخوي الذي يتعامل به رموز الدولة السعودية مع قضية الأمن الشخصي.

"الشباب بين قوسين" (*)

في بداية الثمانينيات من القرن العشرين كتب الصحافي والكاتب السعودي، رضا لاري، سلسلة مقالات في جريدة «الرياض» بعنوان «الشباب بين قوسين»، وصف فيها حال بعض الشباب السعودي الذي عالج فشله باللجوء إلى إدمان المخدرات، أو التدين المتشدد. المقال أغضب بعضهم، واضطر لاري إلى كتابة مقال اعتذار وتوبة. لكن السنوات الماضية أثبتت أن رضا لاري كان محقّاً، وأن مقالاته لم تكن تستدعي الاعتذار، وإنما التقدير والاهتمام، وفتح حوار جديّ حول التشدد الذي انخرط فيه بعض الشباب في تلك المرحلة.

تشبيه التدين بالمخدر، واستخدامه كحل للهروب من المشاكل في تلك المقالات، منعنا من التوقف عند المسألة، وزايد بعضنا على المجتمع - إن لم يكن معظمنا - في دعم التشدد، بل إن حركة المجتمع ومؤسسات الدولة كانت تساير هذا التشدد، وتحسن

(*) **المصدر**: جريدة الحياة، التاريخ ١٨/٩/١٤٣٠هـ.

فيه الظن وتقدم له الدعم المادي والمعنوي، إلى درجة أن مفهوم «قادة الرأي» في السعودية تغيّر، وأصبحت قيادة الرأي حكراً على نفر من الوعاظ البسطاء والمتشددين الذين تحوّل بعضهم لاحقاً إلى نجم في الفضائيات، وغاب دور المثقف والكاتب والأديب وأستاذ الجامعة والمهندس والطبيب. والمؤسف أن «احتلال» مواقع قيادة الرأي ومنابرها لا يزال قائماً حتى ساعة كتابة هذا المقال.

رد الفعل في الاتجاه المعاكس سبق ذلك التاريخ، ففي بداية الثمانينيات استطاعت مجموعة من المتشددين احتلال الحرم المكي، وخلال وقت قصير تم وأد ذلك التمرد، لكن القضاء على المتمردين لم يمنع تنفيذ فكرهم، ومن يعود إلى تلك الفترة ويراقب بعض النشاطات، ويقرأ الصحف ويعاود النظر في البرامج والمسلسلات التي بثها التلفزيون، سيجد أن الدولة بكل مؤسساتها زايدت على آراء تلك الفئة من الشباب المغرر بهم، والنتيجة أننا في كل معركة نقضي على النتائج، ونتجاهل الأسباب، وإن شئت، نتسامح معها ونعتذر لها، ونترك لها الساحة. هل نعاني حالاً من التناقض؟

الأكيد أن تكرار مواجهة النتائج وترك الأسباب، هو المعضلة الأهم في مواجهة التطرف. وهذا التكرار لا يحدث بسبب جهلنا بالقضية أو عدم إدراكنا إياها، وإنما لأن هناك من يفسد حملات التوعية والمناصحة بالإيحاء والتعاطف، وهنا نعود إلى موضوع قيادة الرأي، التي احتُكرت، إنها مربط الفرس.

شرِّعوا الأبواب للأطباء والمهندسين ورجال الأعمال والمحامين والمثقفين والأدباء والشعراء والناجحين من كل الأطياف، وكل المجالات، لمخاطبة الشباب والمجتمع، أوقفوا احتكار فئة للكلمة وسترون الفارق.

أخيراً رفع العلم السعودي! (*)

«انتهت وزارة العدل من تأمين أعداد كافية من الأعلام السعودية لكل الدوائر التابعة لها، لوضعها في مكان بارز فوق مباني المحاكم وكتابات العدل، وكذلك متابعة الموجود منها، واستبدالها وفقاً لصلاحيتها وعدم تعرضها للتلف. ويأتي هذا الإجراء الذي يشمل قرابة ٥٠٠ محكمة وكتابة عدل و١٣ فرعاً، استشعاراً من كون رفع العَلَم السعودي،

(*) **المصدر**: جريدة الحياة، التاريخ ١٤٣٠/٩/٢٤هـ.

ووضعه في مكان بارز فوق المباني الحكومية، يعدّان تعبيراً عن الانتماء إلى الوطن، وترسيخاً لشعور الارتباط بهذه الأرض المباركة في نفوس المنتسبين إلى القطاع ومراجعيه».

الإشارة إلى متابعة الموجود من الأعلام واستبدال التالف منها، محاولة لتجميل الوضع القائم، والإيحاء بأن هذا الإجراء هو مجرد صيانة وإضافة لأعلام موجودة، وهذا غير صحيح. فالحقيقة المؤسفة أن لا وجود للعَلَم السعودي فوق المحاكم والمباني التابعة للمؤسسة الدينية في البلاد، لسبب بسيط هو أن هناك من يعتقد بأن احترام العلم الوطني، والسلام الوطني، من البدع المنكرة، فضلاً عن أن الفتوى الصادرة من اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء، قبل سنوات، تحرّم احترام العَلَم، وتقول: «لا يجوز للمسلم القيام إعظاماً لأي علم وطني، أو سلام وطني، بل هو من البدع المنكرة التي لم تكن في عهد رسول الله -ﷺ-، ولا في عهد خلفائه الراشدين -رضي الله عنهم، وهي منافية لكمال التوحيد الواجب، ولإخلاص التعظيم لله وحده، وذريعة إلى الشرك، فيها مشابهة للكفار وتقليد لهم في عاداتهم القبيحة، ومجاراة لهم في غلوّهم في رؤسائهم ومراسيمهم، وقد نهى النبي -ﷺ-، عن مشابهتهم أو التشبه بهم. وجاء في الجواب عن السؤال الثالث من الفتوى رقم ٥٩٦٣ ج١/». على رغم أن تاريخ المسلمين اهتم بالراية، وفي الحديث النبوي قال الرسول ﷺ: «لأعطين الراية رجلاً يحب الله ورسوله، ويحبه الله ورسوله»، فأعطاها علياً بن أبي طالب. وعقد رايات الأنصار وجعلهن صفراً، وعقد راية بني سليم وجعلها حمراء. وكانت راية النبي -ﷺ- سوداء ولواؤه أبيض.

هل سيفضي رفع العَلَم السعودي على المؤسسات الدينية إلى خلق قناعة جديدة لدى قطاع كبير من الشيوخ والقضاة وطلبة العلم والدعاة والوعاظ بأن الراية السعودية التي رفعت أخيراً على المحاكم، هي راية التوحيد ورمز للوطن، وأنها لا تختلف عن الراية التي حملها زيد بن حارثة، وجعفر بن أبي طالب وعبدالله بن رواحة، وأن رفعها ليس مظهراً من مظاهر الشرك، أم أن القضية في حاجة إلى معاودة نظر في الفتوى السابقة، وصدور أخرى؟ وأخيراً، ما علاقة هذه القصة بالإرهاب؟

معركة القنوات الدينية(*)

قبل أيام أصدرت الشركة المصرية العامة للأقمار الاصطناعية قراراً بإغلاق مجموعة من القنوات الدينية، أبرزها قناة «الناس». رئيس مجلس إدارة الشركة المصرية «نايل سات» أحمد أنيس، قال إن «أسباب وقف البث المؤقت للقنوات هي الحض على كراهية الأديان والفتنة الطائفية، ونشر الخرافات، والترويج لمستحضرات طبية وأساليب علاج غير مرخص بها من وزارة الصحة». لكن أنيس ترك الباب موارباً، وأشار إلى إمكان عودة البث في حال تصويب مسار تلك القنوات.

القنوات الدينية تمارس رهبانية إعلامية، ليست في مصلحة الإسلام والمسلمين، وهي تمهد للحروب الدينية في المنطقة. لكن بعض الدول العربية ما زال خائفاً، ومتردداً في الوقوف أمام هذه الظاهرة ومناقشة مضارها وفوائدها، واتخاذ قرار جريء وشجاع في شأنها، خشية اتهامه بمحاربة الإسلام... على رغم أن تلك القنوات باتت وسيلة لتحريض مضاد، على الدين والمنطقة، وفرّقت بين المسلمين، وكرّست المذهبية، وخلقت «إسلاماً تلفزيونياً» مغشوشاً يحض على الرهبنة، ويكرّس تسييس الدين، وتديين السياسة.

لا شك في أن خلط الدعوة الإسلامية بالمصالح قضية خطيرة. هذا لا يعني أن تلك القنوات تخلو من برامج مفيدة، ودعاة صادقين، يؤدون عملاً عظيماً، لكن المشكلة ليست مع داعية نذر نفسه للدفاع عن الإسلام والمسلمين، بل مع أصحاب مصالح جعلوا الدعوة الإسلامية صناعة ومهنة، ووسيلة للنجومية، والتكسب.

والقريب من واقع المحطات الدينية وما يسمى «صناعة الدين» يدرك أن معالجة هذه الظاهرة بحاجة إلى خطة طويلة المدى تستند إلى رؤية بحجم الظاهرة وخطورتها. والحل لن يكون بإغلاق هذه المحطات، ومصادرتها. فهذا الحل، فضلاً عن أنه يتنافى مع حرية التعبير، سيجعل أصحاب تلك القنوات شهداء، وربما وجدوا في هذه المواجهة وسيلة لتكريس شرعيتهم ودورهم.

الأكيد أن القنوات الدينية صارت واقعاً، يصعب الفكاك منه بالقوة، والحل هو إيجاد بديل موضوعي منها. والاعتناء بالإسلام وقضايا المسلمين، في القنوات العامة،

(*) المصدر: جريدة الحياة، التاريخ ١١/١٠/١٤٣٠هـ.

بداية صحيحة لوقف هذا المد من القنوات الدينية، فضلاً عن أن التركيز يجب ألا ينصبّ على القنوات الإسلامية، ولا بد أن يتعداها إلى كل القنوات الدينية.

هذه القضية بحاجة إلى قادة رأيٍ في شجاعة أحمد بن حنبل، في مواجهة فتنة خلق القرآن.

الصحوة من "الصحوة الأفغانية" (*)

يوم الثلاثاء الماضي نشرت «الحياة» الخبر الآتي: «علمت الحياة أن جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية شددت أخيراً على جميع منسوبيها في المعاهد العلمية بضرورة التقيد بمواد نظام العَلَم السعودي من خلال رفعه فوق مباني المعاهد ووقوف المعلمين والإداريين حال أداء الطلاب النشيد الوطني السعودي في الطابور الصباحي، بعد رصد تهاون في التقيد بنظامه. وأبلغت وكالة الجامعة لشؤون المعاهد العلمية، مديري المعاهد وجوب الالتزام بتعليق وإبراز صور خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز، وولي العهد الأمير سلطان بن عبدالعزيز، لافتة إلى ما وردها من ملاحظات جهات رقابية رصدت تهاوناً من بعض منسوبي المعاهد في التقيد بنظام تحية العَلَم وأداء النشيد الوطني في طابور الصباح».

التهاون بنظام العَلَم، والسلام السعودي، وعدم احترامهما كانا أحد ملامح سلوك ما يسمى «جيل الصحوة»، وقد جاء ذلك في كتاب صدر العام ٢٠٠٦، تحت عنوان «الإرهابي ٢٠» للكاتب السعودي عبدالله ثابت، وهو النسخة السعودية من كتاب مشابه صدر العام ٢٠٠٢ عن «دار النهار» تحت عنوان «الدنيا أجمل من الجنة» للناشط المصري في «الجماعة الإسلامية»، خالد البري. والكتابان يرويان تفاصيل تجنيد الشباب في تلك المرحلة، ويروي عبدالله ثابت في سيرته الشخصية، موقف الصحويين من مسألة السلام الوطني، ويقول: «... وكان المعلم كلما نادى بالسلام الوطني.

سارعي للمجد والعلياء   مجدي لخالق السماء

رفعت صوتي ومن معي بكل طاقاتنا:

كنــا جبــالاً في الجبال وربما   صرنا على موج البحار بحاراً

(*) المصدر: جريدة الحياة، التاريخ ١٤٣٠/١٠/٢١هـ.

فلا نكف عن هذا حتى يسكتوا ويعلو صوتنا، وبعد أكثر من مرة اضطر مدير المدرسة لاستدعائي، محاولاً أن يوقف فعلي هذا، فقلت: «لن أقف حتى تقفوا عن هذا السلام»، وبعد الكثير من الحديث استجاب المدير وطلب من معلم الاصطفاف الصباحي أن يتجاهل التصفيق والسلام الوطني كحل للسيطرة على الفوضى»!

جامعة الإمام محمد بن سعود هي المؤسسة الحكومية الثانية التي تعاود النظر في موقف منسوبيها من العَلَم والسلام الوطني. وقبل أسابيع نشرت «الحياة» خبراً عن تشديد وزارة العدل السعودية على ضرورة اهتمام المحاكم وكتابة العدل بالعَلَم ورفعه على مبانيها، ما يعني أننا أمام صحوة وطنية لمحو آثار «الصحوة الأفغانية» التي كان أحد أهدافها إضعاف الحس الوطني بين الشباب، فضلاً عن عدم اعترافها بهذا الوطن ورموزه.

اليهودي والاختلاط(*)

تتبنى صحف سعودية هذه الأيام حملة صحافية حول «الاختلاط»، بدأت بمجموعة من المقالات لعدد من الكتّاب الصحافيين، لكن سرعان ما تحول الكلام عن المسألة إلى ميدان يتنافس فيه علماء الدين والدعاة، فكتب العديد منهم مقالات مهمة، وكان آخر المتخصصين القاضي في ديوان المظالم في السعودية، الشيخ عبداللطيف بن عبدالرحمن الحارثي، الذي قال في حوار مع جريدة «الجزيرة»، أن «اعتبار أن الاختلاط محرم أشد تحريم، فهذا من القول على الله بلا علم، ومن الاستعجال بالأحكام بلا دليل».

الحوارات والمقالات وخطب المساجد، لم تتوقف، وحملت آراء وأفكاراً جريئة وجديدة حول الاختلاط، والفارق بينه وبين الخلوة، لم نسمع بها من قبل. وخلال أقل من شهر اتضح أن معظم ما كان يقال عن الاختلاط لا أصل له. والسؤال الذي يتبادر إلى الذهن هو: من الذي أصدر أمراً بإخفاء هذا الكم من الأدلة والنصوص التي لا ترى في الاختلاط مشكلة، ولماذا قرر بعض المشايخ الأفاضل الاعتراف بها الآن؟ الإجابة عن هذا السؤال ستختصر علينا المسألة، وعوضاً عن بيع الفتاوى بنظام القطعة، والإفراج عن فتوى كل عشرين سنة، ربما نتفق على مشروع كامل وننهي إشكالات كثيرة.

(*) **المصدر**: جريدة الحياة، التاريخ ١٢/١١/١٤٣٠هـ.

لا شك في أن قصتنا مع الاختلاط تشبه قصة بعض علماء الدين والدعاة مع اليهودي الذي كان جاراً لنبيّنا محمد (ﷺ)، كما تروي كتب السير. والحكاية باختصار، أننا في الماضي لم نكن نسمع أو نقرأ، في خطب ومواعظ الدعاة، شيئاً عن هذا الجار، بل لم نكن نتخيل أن يسكن يهودي بالقرب من نبينا الكريم. لكن الحال تبدلت بعد أن تغيّر موقف بعضهم من مشروع السلام، وصار لا بد من الحديث عن التعايش مع اليهود، ولهذا أفرجوا عن سيرة جار نبيّنا محمد (ﷺ)، وأصبحوا يتحدثون عن بر رسولنا به وسؤاله عنه، وصار اليهودي هو حديث المدينة ماضياً وحاضراً، ونحن لا همّ لنا في الإذاعات والبرامج وخطب الجمعة إلا هذا اليهودي، وكأنه سكن للتو بالقرب من منزل نبيّنا الكريم.

الأكيد أن العامل المشترك بين غياب قصة اليهودي وحضورها، وغياب أدلة ونصوص قضية الاختلاط، وظهورها في شكل مفاجئ، هو أن كلاً منهما تبدّلت حاله، وشهد انفراجاً، وإن شئت أُفرج عنه، بعد قرار سياسي، أو تحرك سياسي.

قصة ولادة فاطمة(*)

إبراهيم شاب سعودي ولد وعاش في مدينة القطيف شرق السعودية. وهو أنهى بعثته الحكومية في إحدى أهم الجامعات الأميركية، وعاد إلى وطنه متخصصاً في هندسة البترول، والتحق بوظيفة مرموقة في شركة «أرامكوا». لكنه بدأ يشعر بأن الأحداث التي مرت بالمنطقة أفسدت فطرة الناس. وجد بعض أقاربه ومواطنيه يزن الناس بمذاهبهم تارة، وقبائلهم وأصولهم تارة أخرى، وبات يسمع حوارات لم يكن يعرفها، فاستبد به القلق.

تزوج إبراهيم، وخلال أشهر بشّرته زوجته بقدوم البكر. قرر إبراهيم أن تضع زوجته مولودها في مدينة غير القطيف. صحيح أن أنظمة بلاده لا تشير إلى المذهب في الهوية، ولا تتعامل على هذا الأساس، لكن طريقة تفكير الناس من حوله لا تطمئن. ذهب إبراهيم إلى رئيسه في العمل، وشرح له الأمر، وطلب منه أن يدبّر له انتداباً كي تضع زوجته مولودها في مدينة غير القطيف. سأله المدير: لماذا اخترت القصيم تحديداً،

(*) المصدر: جريدة الحياة، التاريخ ١٤٣٠/١٢/٧هـ.

الرياض يمكن أن تحل المشكلة، وربما تكون جدة أكثر تلبية لرغبتك. فرد إبراهيم بسخرية المحبط: أهل القصيم يلقبون بـ«عيال علي»، وإذا سألني والدي، وبعض أقاربي، لماذا تضع زوجتي هناك، سأجد سبباً يرضيهم.

سافر إبراهيم إلى القصيم انتظاراً لولادة طفله بعد شهر على وصوله أيقظته زوجته مع ساعات الصباح الأولى، لتطلب منه نقلها إلى مستشفى. استيقظ إبراهيم بفرح عارم، وبعدما اطمأن على زوجته، ذهب إلى إدارة تسجيل المواليد، وبدأ بتعبئة أوراق شهادة الميلاد، وحين وصل إلى خانة مكان الولادة انتابه شعور متناقض وعجيب، فكتب بتردد: مكان الولادة مدينة «الرس». أخذ النموذج وقدمه للمسؤول، تأمل الموظف في الأوراق، وقال له: عليك أن تنتظر حتى تتم الولادة.

ذهب إلى غرفة الولادة وجلس ينتظر. لم يكن ينتظر المولود بمقدار انتظاره الشهادة. خرج الطبيب مبتسماً، وقال له: مبروك، زوجتك بخير والمولود بخير، وانصرف. دخل إبراهيم إلى غرفة الولادة، وطبع قبلة عاجلة على رأس زوجته وبارك لها، فقالت له: ما رأيك أن نسميها فاطمة، تيمناً باسم أمي رحمها الله؟ فرد تلقائياً: بنت؟ كان الرد صادماً لزوجته. فنهضت أم فاطمة رغم تعبها، وقالت له: المشكلة يا إبراهيم ليست في المذهبية، والقبلية، ولا في القطيف والرس، القصة في التخلف، ولن نتخلص من هذا التخلف بالهروب من أصولنا وهوياتنا، وتزييف أوراقنا. ودَخَلت في نوبة بكاء تفطر القلب.

شفافية وزارة الإعلام السعودية(*)

طالب وكيل وزارة الثقافة والإعلام السعودية، عبدالله الجاسر، بعض رؤساء مجالس المؤسسات الثقافية والإعلامية في البلد أن «يستقيلوا قبل أن يقالوا»، معتبراً أن هؤلاء سبب ضعف هذه المؤسسات وإعاقة تطورها، وأنهم يتعاملون مع هذه الكيانات كأنها «ملك لهم يتصرفون بها كيفما يشاؤون». وأكد في بيان أصدره يوم الثلاثاء الماضي، أن وزارة الثقافة والإعلام «لن ترضى مطلقاً بوجود كيانات ثقافية أو إعلامية يعتريها العجز والضعف، وتعوق تطبيق الخطط الطموحة للنهوض بالعمل الثقافي والإعلامي».

(*) المصدر: جريدة الحياة، التاريخ ١/٥/١٤٣١هـ.

لا ندري هل نفرح بهذا البيان أم نحزن من أجله. فمن يقرأ البيان وهو لا يعرف الحال سيشعر بأن المؤسسات الثقافية والإعلامية، التي يتحدث عنها الجاسر، كيانات مستقلة، وبأن اختيار رؤساء تحرير الصحف، ورؤساء الأندية الأدبية والثقافية، يتم عبر الانتخاب، أو توافق مالكي الصحف، والمثقفين والإعلاميين السعوديين، وأن وزارة الثقافة والإعلام لا علاقة لها بمن يجلس على كراسي السلطة في هذه المؤسسات، وان الوزارة، بحكم دورها التنظيمي، استشعرت بأن هناك تزويراً في الانتخابات في بعض المؤسسات الثقافية، وهيمنة من بعض مالكي الصحف، فأصدرت هذا البيان الناري لإصلاح الوضع القائم.

لكن الواقع هو أن جميع المناصب القيادية في المؤسسات الثقافية والإعلامية السعودية يجري شغلها بالتعيين، أو التوصية، أو الإيحاء، أو بالطريقة التي تُعرف ولا تُذكر، ومن يدعي أن المؤسسات الإعلامية والأدبية والثقافية في السعودية تملك قرار تعيين من يديرها فهو يفتري على الله والناس، فضلاً عن أن شغل المناصب في المؤسسات الحكومية الرسمية صار لسنوات محددة، أما المؤسسات الإعلامية والثقافية فأعفيت من هذا النظام.

وبناء على هذه الحقيقة التي تجاهلها الجاسر أقترح عليه أن يعاود صوغ بيانه على النحو الآتي: «اكتشفت وزارة الثقافة والإعلام أن تدخلها في التأثير في المؤسسات الإعلامية وتعيين من يديرها، كان السبب الرئيس في ضعفها وعدم تطورها، حتى باتت هذه المؤسسات كيانات خاوية يعتريها العجز، وتعاني من الصراعات الشخصية والبحث عن وجاهات مزعومة، وأصبح بعض من يتولى إدارتها، لا يمتلك التأهيل الإعلامي أو الثقافي أو الإداري أو القيادي. وعليه تعلن الوزارة، وهي مرتاحة الضمير، تخليها تماماً ونهائياً، عن أي دور لها في توجيه المؤسسات الثقافية والإعلامية، وتعيين من يتولى إدارتها، والله على ما نقول شهيد».

في زواج الصغيرات(*)

هدد الشيخ عبدالمجيد الزنداني بتسيير تظاهرة مليونية في العاصمة صنعاء لمنع البرلمان من إجراء تعديل قانوني بتحديد سن زواج الفتيات بـ١٨ عاماً، داعياً إلى التصدي لهذه المحاولات. وقال الزنداني إن ضغوطاً تمارسها منظمات محلية لإقرار هذا التشريع الذي يرى أنه يهدد ثقافة اليمن.

من المستبعد أن يكون هذا هو موقف الشيخ عبدالمجيد الزنداني من زواج الصغيرات، فهو لم يشر في التصريحات التي نقلتها جريدة «الشرق الأوسط»، إلى قضية السن في شكل محدد، بل أشار إلى من يتولى القضية، وطالب المشاركين في ندوة، بأن يقوموا بجمع توقيعات المواطنين لتأييد مطالب العلماء، وإرسال هذه التوقيعات إلى أمانة الفضيلة التي تشكلت قبل أكثر من عام، واعتبرها المناوئون هيئة للحد من حرية الناس، ولا يقرها الدستور اليمني.

من يتأمل في تصريحات الزنداني، وآخرين في اليمن وخارجه، سيجد أن هدفهم هو منع المنظمات الحقوقية المحلية والدولية من التدخل في القضاء، والخوض في القضايا الفقهية، ويرى هؤلاء العلماء أن هذا التدخل ظاهرة خطيرة ستفضي في النهاية إلى إضعاف القضاء وتحويله إلى أداة بيد السياسة، وربما يتحول هذا التجاوز إلى حق مكتسب في قضايا أخرى، فضلاً عن أن جعل قرار حسم خلافات فقهاء المسلمين بيد المنظمات الحقوقية أمر مرفوض من وجهة نظرهم.

في حوار مع جريدة «الرياض» السعودية، اقترح وزير العدل السعودي محمد العيسى إيجاد تنظيم معين نحو هذا الزواج، مرجعاً الحاجة إلى ذلك التنظيم إلى أمرين:

الأول: أن هذا أمر مباح ولولي الأمر أن يقيد المباح.

والثاني: أن هناك تنظيماً يتعلق بزواج آخر وهو زواج الأجنبيات، فلماذا لا يكون هناك تنظيم لزواج القاصرات، فضلاً عن أن هناك آراء واضحة لعلماء في مصر والسعودية والمغرب العربي بعدم جواز زواج الصغيرات، والشيخ الزنداني يعرف هذه الآراء وهو ربما يؤيدها.

(*) **المصدر**: جريدة الحياة، التاريخ ١١/٥/١٤٣١هـ.

لكن القضية هنا ليست في الجواز من عدمه، فهذا الزواج تحول إلى صراع قوة بين منظمات المرأة وحقوق الإنسان من جهة، والمؤسسات الدينية والقضائية من جهة مقابلة، وهذا التلكؤ في منع زواج الصغيرات سيتكرر في قضايا أخرى في المستقبل، فما يجرى تعبير عن صراعٍ حضاري وتكاسر إرادات بين ثقافتين وجيلين أكثر منه جدلاً قانونياً أو فقهياً أو تنظيمياً.

التفرغ أولاً(*)

النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء السعودي، وزير الداخلية الأمير نايف بن عبدالعزيز لفتَ إلى دور المساجد والجامعات والمدارس ووسائل الإعلام في مواجهة التكفير والتطرف، وذكّر بأهمية دور خطبة الجمعة في التوعية بخطورة الغزو الفكري الذي تعرّض له الشباب الذين قال الأمير نايف إنهم «أضحوا وقوداً للتفجيرات في مناطق العالم المختلفة».

حديث الأمير نايف جاء خلال استقباله وزير الشؤون الإسلامية صالح آل الشيخ الذي عرض مشروع وزارته لتعزيز دور الأئمة والخطباء والدعاة في تحقيق الأمن الفكري ومحاربة الإرهاب، وتعزيز الانتماء والمواطنة.

المشروع الذي طرحه وزير الشؤون الإسلامية يهدف إلى رفع مستوى تفاعل الأئمة والخطباء، وتحويل خطبة الجمعة إلى وسيلة لمحاربة الإرهاب وتعزيز الانتماء والمواطنة، وهو هدف جرى طرحه، والتحدث عنه بصيغ مختلفة على مدى سنوات. وعلى رغم الحماسة التي تصاحب الفكرة كلما طرِحت، إلا أن هدف تحويل خطبة الجمعة إلى مؤسسة إعلامية تدعم توجهات المجتمع والدولة، ظل فكرة مثالية غير قابلة للتنفيذ.

لا شك في أن تحديث خطبة الجمعة لتصبح أداة فاعلة لن يتحقق بالنيات الحسنة، أو الاعتماد على جهود الأفراد وحماستهم، ولا بد من إيجاد بنية قانونية وفكرية وفنية تدعم هذه التوجهات. ولعل أهم الخطوات في هذا المجال وضع قانون لا يحتمل التأويل، يحدد أهداف الخطبة وأساليب طرحها، فضلاً عن بناء شبكة إلكترونية

(*) المصدر: جريدة الحياة، التاريخ ١٤٣١/٥/٢٧هـ.

للجوامع، وقاعدة بيانات تربط الخطباء بالشؤون العامة، والحوارات والطروحات الشرعية، وتحويل هذه الشبكة إلى نافذة اتصال بين الخطباء وجهات البحث والتفكير، مثل مراكز البحوث والجامعات المحلية والعالمية، ووسائل الإعلام المهمة.

الأكيد أن أهم خلل في مهمة خطبة الجمعة هو أنها تحوّلت من تعبير موضوعي عن هموم المسلمين وقضايا المجتمع، إلى صوت ذاتي في بعض الأحيان، ناهيك عن القطيعة بين الخطباء ومجتمع المسجد، حتى أصبحت العلاقة بين الطرفين تشبه علاقة المدرّس بالتلاميذ الصغار الذين ليس أمامهم سوى الإنصات والطاعة، وهذا جزء من الخلل الذي يجب تلافيه، وخلق تواصل عبر شبكة الجوامع، والاستماع إلى وجهات نظر جمهور المسجد عن المشاكل والقضايا، وإيجاد علاقة تفاعلية بين الخطيب والجمهور، وبين الخطيب ومؤسسات المجتمع. لكن هذا لن يتحقق طالما بقيت وظيفة الخطيب عملاً إضافياً، بالتالي فإن الخطوة الأولى لتحسين الوضع هي تفرغ الخطباء.

مَن يَفُكُّ عقدة النساء؟(*)

لخص نائب وزير العمل السعودي عبدالواحد الحميد، معوقات توظيف المرأة السعودية بالآتي: «عدم مطابقة فرص العمل المتاحة لتخصصات طالبات العمل. وجود وظائف في أماكن تختلف عن أماكن الراغبات فيها. الحاجة إلى تخصيص أماكن عمل معينة ومنفصلة للنساء. النقص في خدمات رعاية الأطفال بالنسبة إلى الأم العاملة، وانعدام خدمات النقل بين البيت ومقر العمل».

كل المعوقات التي ذكرها عبدالواحد الحميد في محاضرته، يوم الأحد الماضي في جامعة الأميرة نورة بنت عبدالرحمن، هي جزء من الأعذار الجاهزة التي يلوّح بها القطاع الخاص في وجه المرأة السعودية الباحثة عن عمل، بدليل أن الحال التعليمية لغير السعوديات متدنية جداً بحسب الإحصاءات الرسمية، واختلاف مكان العمل عن السكن كذبة. فالسعوديات يعملن في أماكن بعيدة جداً عن سكنهن، ويسافرن يومياً في مقابل رواتب متواضعة، أما الحديث عن تخصيص أماكن منفصلة، أو عزل الرجال عن النساء، فهو ينطبق على جميع العاملات في البلد، وليس خاصاً بالسعوديات وحدهن، فضلاً عن

(*) المصدر: جريدة الحياة، التاريخ ١٤٣١/٦/٦هـ.

أن غياب رعاية الأطفال والنقل قضية تخص كل الجنسيات، وهي مشكلة موجودة في معظم البلاد العربية.

القضية ليست في تخصيص الأماكن، وندرة التخصصات، بل في ضعف مستوى الأجور والحوافز، وتفضيل القطاع الخاص للعاملة غير السعودية، كما أشار نائب وزير العمل، فضلاً عن أن المعوقات التي يرددها القطاع الخاص لم تمنعه من توظيف أكثر من ٩١ ألف امرأة غير سعودية، في مقابل ٥١ ألف سعودية، أي إن القطاع الخاص لا يوظف سوى ١٦ في المئة من العاملات السعوديات البالغ عددهن ٣٢٦ ألف امرأة، ناهيك عن وجود أكثر من ٢٠٠ ألف خريجة سعودية بلا عمل، ٧٨ في المئة منهن حاصلات على درجة البكالوريوس، وقابلات للتعلم والتدرّب مثل الأجنبيات، وهنَّ على استعداد للقبول برواتب لا تزيد على ٣ آلاف ريال.

مشكلة الفتيات السعوديات مع البطالة لا تختلف عن مشكلة الشبان، افتعال ذرائع وأسباب وهمية للتحايل على «السعودة» وتوطين الوظائف. القضية في الأجور، وإغراق السوق بيد عاملة أجنبية رخيصة وغير مدربة. وفي مجال توظيف المرأة، يوظف القطاع الخاص الآتيات إلى البلد مع أسرهن، وهؤلاء النسوة يقبلن بالعمل من دون عقود أو شروط ملزمة. القطاع الخاص السعودي يكرر تجربة بعض الشركات الأمريكية مع المغتربين والطلاب الآتين للدراسة، وبالتالي فإن العقدة في الأجور، وحل هذه العقدة سهل، فمن يفكها؟

ابن عثيمين وفتوى "الكاشير"(*)

أصدرت «اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء» السعودية فتوى تحرّم عمل المرأة كبائعة «كاشير»، في الأسواق والمحال التجارية. الفتوى جاءت متعارضة مع توجهات رسمية شجعت عمل الفتيات السعوديات في غير مجال، وكان أبرزها قرار وزارة العمل التي سعت إلى إلزام أسواق بتهيئة أماكن عمل للنساء تحقق الضوابط الشرعية.

الفتوى بنيت على فكرة واحدة هي الاختلاط ومفاسده. لم تنظر إلى الجوانب الأخرى، لم تتطرق إلى الأوضاع المعيشية الصعبة التي يعيشها بعض النساء. تجاهلت

(*) المصدر: جريدة الحياة، التاريخ ١٤٣١/١١/٢٧هـ.

أخطار البطالة. كان حرياً بالفتوى أن تجمع المفاسد والمصالح وتبني رأيها على هذا الأساس، ولهذا أخذ عليها بعضهم أنها غير مؤصلة، رغم أن فقهاء الحنابلة يقولون إن «للعجوز والبرزة حضور جمع الرجال. ونقلوا عن الإمام أحمد أنه يباح للعجوز وغير العجوز»، والفتوى نظرت إلى الأمر بطريقة غير إنسانية. حرّمت عمل المرأة من دون مراعاة لوضعها الاقتصادي والاجتماعي. هل هذا سائغ شرعاً؟

على أي حال، الجدال الذي أثارته الفتوى في أوساط فقهية يفتح الأمل بإجابة أخرى عن السؤال الذي أثار القضية.

ذكّرتني فتوى «الكاشير» بحادثة قديمة. في عام ١٩٨٩ كنت أعمل رئيساً لتحرير صحيفة «المسلمون» الدولية. كانت تصدر عن الشركة السعودية للأبحاث. طلبت من الزميل شريف قنديل إجراء حوار صحافي مطول مع فضيلة الشيخ محمد بن صالح بن عثيمين. رتّبنا الموعد. سافر قنديل إلى مدينة عنيزة حيث كان يقيم الشيخ رحمه الله. عاد زميلنا شريف بحديث مثير مع الشيخ، ربما كان أهم حوار صحافي مع ابن عثيمين. أهم ما جاء فيه أن الشيخ العلاّمة أباح التصوير الفوتوغرافي، رغم أن الموضوع كان محل جدال بين بعض العلماء في السعودية.

بعد ثلاثة أيام، تقريباً، على نشر الحوار اتصل الشيخ محمد بن عثيمين. وطلب منا أن ننشر توضيحاً حول حواره مع جريدة «المسلمون». تراجع الشيخ، أو كاد. حاولت أن أثني ابن عثيمين عن موقفه، لكنه أصر. السبب الذي ساقه الشيخ هو أن بعض الأخوان جاء إليه وقال له: إن النساء والأولاد استغلوا الفتوى وعلّقوا الصور على الجدران، وطالبوه بأن يتراجع ففعل. وهو استخدم تعبير «ضغطوا عليّ».

هل تعرضت لجنة الافتاء لضغط ما لإصدار فتوى تحرّم عمل المرأة كـ «كاشير»؟

هل يمكن أن تصدر اللجنة توضيحاً على طريقة الشيخ ابن عثيمين؟ سننتظر ونرى.

جدل الفتوى(*)

أثارت فتوى «اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء» السعودية بتحريم عمل المرأة كـ «بائعة كاشير»، جدلاً واسعاً في الصحافة السعودية. وواجهت «لجنة الإفتاء» حملة صحافية، ونشر بعض الصحف أمس فتاوى سابقة تجيز عمل المرأة ما أوقع مؤسسة الإفتاء في تناقض. الفتوى تجاوزت في تأثيرها عمل المرأة، وكشفت عن حال سعودية لم يعرفها السعوديون على هذا النحو سابقاً.

الفتوى صدرت، الصحف رفضت، والمجتمع دخل في جدل، والمؤسسات الرسمية المعنية بعمل المرأة لم تتبنَّ الفتوى ولم ترفضها. هذه الحال الجديدة على السعودية في تعاملها مع الفتوى، اعتبرها بعضهم دليلَ عافيةٍ، وتعدديةٍ في الآراء، وتسامح وسعة أفق. وهي كشفت حيوية اجتماعية وفكرية، كان بعضهم يعتقد أنها غير موجودة في المجتمع السعودي.

هذه الحال استنطقها خالد الدخيل بطريقة سياسية ذكية وعميقة، في مقال نشر أمس في جريدة «الحياة» بعنوان «عندما تفترق المؤسسة الدينية عن الدولة»، وكتب فيه أن «الدولة التي لا تتسع إلا للفقيه تجاوزها التاريخ. تغيّرت الدولة. تطورت في مؤسساتها، وعلاقاتها، وفي رؤيتها أيضاً. رؤية الفقيه لم تعد تتسع لرؤية الدولة ولسياساتها ومصالحها». ولكن، هل تكفي هذه الحيوية الفكرية والاجتماعية من دون دعمٍ من علماء دين لهم رأي مختلف؟

المثير أن بعض المحسوبين على المؤسسة الدينية، يرى أن اللجنة استعجلت في إصدار فتوى «الكاشير»، والمرأة في رأيه موجودة على الطرف الآخر مشترية، فلماذا يفرض عليها رجل «كاشير».

ويقول، لو أن السؤال الذي أثار القضية جاء على النحو الآتي: هل يجوز تخصيص «كاشيرات» في الأسواق التجارية لخدمة النساء؟ ترى ماذا سيكون الجواب؟ آخر يرى أن الجانب المفقود في جدل الفتوى هو أن التحسب أو سد الذرائع ليس وظيفة الفقيه، بل هو وظيفة وليّ الأمر، وهو عمل السياسات العامة، ولا شأن للفقيه فيه.

(*) المصدر: جريدة الحياة، التاريخ ١٤٣١/١٢/٢هـ.

هذه بعض الآراء التي تقال من فقهاء وطلاب علم شرعي، لكنها لا تظهر للعلن. يأبى أصحابها الجهر بها خشية غضب بعض المحسوبين على الفتوى.

إذا تحرر المجتمع من هذه الازدواجية فستتسع رؤية الفقيه لرؤية الدولة. سيصبح الفقيه في حال انسجام مع الدولة الحديثة.

أهم معارك رائد القاسم التنويرية

زواج الأطفال بين الشرع والقانون والطب(*)

مجموعة سعوديون من أجل منع زواج القاصرات

(الرسالة الثانية)

يعتقد الكثيرون أن جواز زواج الأطفال حكماً ثابتاً من أحكام الشريعة الإسلامية، وأن كافة المذاهب الإسلامية المعتبرة (خاصة المكونة منها اليوم للدين الإسلامي) تتفق على صحته، بيد أنه من المعروف أن أحكام الشريعة الإسلامية القطعية والثابتة والتي تعرف بالبداهة عادة لم يحدث، وإن اختلف عليها فقهاء المذاهب، كحرمة الزنا وأكل لحم الخنزير والميتة وشرب الخمر ولعب القمار، وغيرها من الأحكام الشرعية والعقائد والنظم الأخلاقية، التي تقول بها كافة المذاهب في الإسلام دون استثناء.

إن جواز زواج الأطفال يُعدّ من أحكام الفقه وليس من أحكام الشريعة، والبديهي في الفقه ليس بالضرورة أن يكون بديهياً في الشريعة، بينما بديهيات الشريعة تعتبر من بديهيات الفقه، وكثرة القائلين بالجواز والحلِّية في أمر من أمور الفقه لا يعني القطع بصحته ومطابقته لأحكام الشريعة التي تحمل القطع واليقين، بينما تحمل أحكام الفقه الظن والتخمين.

إن مسألة جواز زواج الأطفال لم يُجِزْها كافة الفقهاء، خاصة من فقهاء وعلماء أهل السنة، جاء في كتاب الأحوال الشخصية للإمام محمد أبو زهره: «ويجب أن أشير هنا إلى رأي عثمان البتي وابن شبرمة وأبي بكر الأصم، فقد قالوا أن ولاية الإجبار تكون على المجانين والمعاتيه فقط، ولا تكون على الصغار قط، فليس هناك ولاية زواج قط على الصغير، لأن الصغر يتنافى مع مقتضيات عقد الزواج، إذ هو لا تظهر آثاره إلا بعد

(*) موقع الحوار المتمدن، التاريخ ١٥/٢/١٤٣٠هـ.

البلوغ، فلا حاجة إليه قبله، الولاية الإجبارية أساس ثبوتها هو حاجة المولى عليه إليها، وحيث لا حاجة إلى زواج بسبب الصغر، فلا ولاية تثبت على الصغار فيه، وقد جعل الله سبحانه وتعالى بلوغ النكاح هو الحد الفاصل بين القصور والكمال، فقال تعالى: ﴿وَٱبْتَلُواْ ٱلْيَتَٰمَىٰ حَتَّىٰٓ إِذَا بَلَغُواْ ٱلنِّكَاحَ فَإِنْ ءَانَسْتُم مِّنْهُمْ رُشْدًا فَٱدْفَعُوٓاْ إِلَيْهِمْ أَمْوَٰلَهُمْ﴾ فقد جعل الله -سبحانه وتعالى- في هذه الآية الكريمة بلوغ سن النكاح إمارة انتهاء الصغر، وإذن فلا ثمرة في العقد قبل البلوغ، لأنه عقد لا تظهر ثمراته قبل البلوغ، وفي إثباته قبله ضرر بالصغير، لأنه لا يستفيد من العقد، ويبلغ فيجد نفسه مكبلاً بقيود الزوجية وهو عقد يستمر في أصل شرعته مدى الحياة» (الأحوال الشخصية الإمام محمد أبو زهرة ص ١٠٨).

وأما ما يستدل به على جواز زواج الأطفال كقوله تعالى: ﴿وَٱلَّٰٓـِٔي لَمْ يَحِضْنَ﴾ فقد جاء في بعض التفاسير أن المقصود بها هو النساء اللاتي بلغن سن المحيض ولم يحضن، وليس المقصود بها الفتيات الصغيرات، وأما الاستدلال بزواج النبي (ﷺ) من السيدة عائشة بنت أبي بكر (رضي الله عنه) فإن الروايات التاريخية متضاربة في شان حال أم المؤمنين عائشة (رضي الله عنها)، فبعضها وهي الغالبة تقول بأنه (ﷺ) تزوجها وهي طفلة لم تبلغ السابعة ودخل بها في التاسعة، وبعض الروايات تقول بأنه تزوجها بعد بلوغها، والمعروف أن السيدة عائشة كانت المرأة البكر الوحيدة من بين أزواج النبي (ﷺ)، ولعلها كانت من مختصاته، وإن لم تكن كذلك فإنه يمكن القول أن النبي (ﷺ) بشخصيته البشرية المعتبرة عاش حياته ملتزماً بأعراف وأنظمة الزمان الذي عاش فيه، والصحة والخطأ والإباحة والحرمة ترتبط بمعطيات الزمان والمكان، فالجائز ليس جائزاً في ذاته، والحرام ليس حراماً في ذاته، وإنما بأثره ونتيجته المرتبطة بالمكان والزمان، والتي يحددها العقل والأصول والمعايير الدينية والقانونية والحقوقية والاقتصادية والصحية التي يقوم عليها نظام المجتمع وكيانه، فما كان معمولاً به في زمن النبي (ﷺ)، بخلاف قطعيات الدين وثوابته التي لا تختلف من زمان إلى آخر ومن مكان إلى آخر، فإنه لا يعول عليها وإن كانت صادرة عن النبي (ﷺ) أو أحد من أهل بيته وصحابته، وإنما مرد إجازتها إلى الأثر والنتيجة، وعلى ذلك التزمت الدول الإسلامية مثلاً - ومنها المملكة العربية السعودية - بتحريم وتجريم الرق والسبي وكافة أنواع العبودية، رغم أن الرق بأنواعه كان شائعاً في زمن النبي (ﷺ) والصحابة.

ونزلت في ملك اليمين آيات بيّنات، إلا أنها كانت مرتبطة بظروف وملابسات ذلك الزمن، وقد كان الرق صحيحاً وجائزاً بمعطياته ومكوناته وليس جائزاً في حد ذاته، فنحن

في هذا الزمان بكل مقاييسه وأخلاقياته وقيمه وقوانينه نعتبر الرق والاستعباد من الجرائم والمحرمات التي لا يختلف عليها أحد من العقلاء، من ناحية أخرى ليس من المعقول أن الإسلام كآخر دين سماوي والذي جاء لتحرير الإنسان من العبودية وعبادة غير الله يجيز لأتباعه استعباد بعضهم البعض، أو استعباد غيرهم من البشر، ولكن الاستعباد كان جائزاً في ذلك الزمان لعلّته وأثره ونتيجته ولكونه أحد مكونات النسيج الاجتماعي والثقافي والسياسي في تلك العصور، لذلك فإنه كان جائزاً وعمل به النبي (ﷺ) الصحابة والتابعين.

وكذلك زواج الأطفال أن صح عن النبي (ﷺ) وغيره من أهل بيته أو صحابته أو تابعيه، أو جرت عليه سيرة المجتمعات الإسلامية، فإنه كان مرتبطاً بمعطيات تلك العصور وظروفها وطبيعة نظامها الاجتماعي، أما في عصرنا الراهن فإن زواج الأطفال ثبت له من الأضرار الصحية والنفسية والاجتماعية وما يشكله من انتهاك جسيم لحقوق الطفل الأنثى في المقام الأول، مما يحتم تحريمه وتجريمه، من ذلك ما نشرته صحيفة عكاظ السعودية من تحذير وزارة الصحة من مخاطر زواج القاصرات، وأن لجنة طبية في الوزارة أكدت حدوث أضرار صحية، جسدية ونفسية، نتيجة زواج القصر، وخلصت في تقريرها إلى أن هناك آثاراً سلبية عديدة لمثل هذا الزواج أبرزها الآثار الصحية، وأن هناك أمراضاً مصاحبة لحمل صغيرات السن منها؛ فقر الدم، الإجهاض، إضافة إلى ارتفاع حاد في ضغط الدم يؤدي إلى فشل كلوي ونزيف وحدوث تشنجات، وزيادة العمليات القيصرية نتيجة تعسر الولادات في العمر المبكر، وارتفاع نسبة الوفيات نتيجة المضاعفات المختلفة مع الحمل.

إضافة إلى الآثار على صحة الأطفال منها اختناق الجنين في بطن الأم نتيجة القصور الحاد في الدورة الدموية المغذية للجنين، والولادة المبكرة وما يصاحبها من مضاعفات كقصور في الجهاز التنفسي لعدم اكتمال نمو الرئتين، واعتلالات الجهاز الهضمي، وتأخر النمو الجسدي والعقلي، وزيادة الإصابة بالشلل الدماغي والعمى والإعاقات السمعية، والوفاة بسبب الالتهابات، فضلاً عما يسببه ذلك من حرمان عاطفي نتيجة فقدان حنان الوالدين والحرمان من عيش مرحلة الطفولة وهو ما يؤدي لتعرضها لضغوط وأمراض نفسية مثل الهستيريا والفصام والاكتئاب، وكذلك اضطرابات في العلاقات الجنسية بين الزوجين ناتجة عن عدم إدراك الطفلة لطبيعة العلاقة، وعدم تفهم الزوجة لما يعنيه الزواج ومسؤولية الأسرة والسكن والمودة، والإدمان نتيجة لكثرة الضغوط كنوع من أنواع الهروب.

كما كونت الوزارة لجنة أخرى خلصت إلى أن زواج الأطفال يسبب الكثير من الآثار والمضاعفات من أهمها:

١ - اضطرابات الدورة الشهرية وتأخر الحمل.

٢ - الآثار الجسدية (تمزق المهبل والأعضاء المجاورة له من آثار الجماع).

٣ - ازدياد نسبة الإصابة بمرض هشاشة العظام وبسن مبكرة نتيجة نقص الكلس.

٤ - هناك أمراض مصاحبة لحمل صغيرات السن:

حدوث القيء المستمر عند حدوث الحمل لدى صغيرات السن- فقر الدم.

الإجهاض حيث تزداد معدلات الإجهاض والولادات المبكرة وذلك إما لخلل في الهرمونات الأنثوية أو لعدم تأقلم الرحم على عملية حدوث الحمل، مما يؤدي إلى حدوث انقباضات رحمية متكررة تؤدي إلى حدوث نزيف مهبلي والولادة المبسترة (المبكرة) - ارتفاع حاد في ضغط الدم قد يؤدي إلى فشل كلوي ونزيف وحدوث تشنجات - زيادة العمليات القيصرية نتيجة تعسر الولادات في العمر المبكرـ ارتفاع نسبة الوفيات نتيجة المضاعفات المختلفة مع الحمل.

٥ - ظهور التشوهات العظمية في الحوض والعمود الفقري بسبب الحمل المبكر.

ومن آثاره على صحة الأطفال :

ـ اختناق الجنين في بطن الأم نتيجة القصور الحاد في الدورة الدموية المغذية للجنين.

- الولادة المبكرة وما يصاحبها من مضاعفات مثل: قصور في الجهاز التنفسي لعدم اكتمال نمو الرئتين.

- اعتلالات الجهاز الهضمي.

- تأخر النمو الجسدي والعقلي.

- زيادة الإصابة بالشلل الدماغي.

- الإصابة بالعمى والإعاقات السمعية.

- الوفاة بسبب الالتهابات.

ومن الآثار النفسية :

١ - الحرمان العاطفي من حنان الوالدين، والحرمان من عيش مرحلة الطفولة التي أن مرت بسلام كبرت الطفلة لتصبح إنسانة سوية لذا فإن حرمانها من الاستمتاع بهذه السن يؤدي عند تعرضها لضغوط إلى ارتداد لهذه المرحلة في صورة أمراض نفسية مثل الهستيريا والفصام، والاكتئاب، والقلق واضطرابات الشخصية.

٢ - اضطرابات في العلاقات الجنسية بين الزوجين ناتج عن عدم إدراك الطفلة لطبيعة العلاقة مما ينتج عنه عدم نجاح العلاقة وصعوبتها.

٣ - قلق واضطرابات عدم التكيف نتيجة للمشاكل الزوجية وعدم تفهم الزوجة لما يعنيه الزواج ومسؤولية الأسرة والسكن والمودة.

٤ - الإدمان نتيجة لكثرة الضغوط كنوع من أنواع الهروب.

٥ - آثار ما بعد الصدمة (ليلة الدخلة)، وهي مجموعة من الأعراض النفسية التي تتراوح بين أعراض الاكتئاب والقلق عند التعرض لمثل هذه المواقف.

٦ - يشكل الخوف حالة طبيعية عند الأطفال ومن هم دون سن البلوغ كالخوف من الظلام والغرباء والبعد عن الوالدين. ويزول هذا الشعور بعد مرحلة البلوغ، لذلك فإن الخوف وما يترتب عليه قد يصاحب القاصر إذا تعرضت للزواج بهذا العمر.

٧ - الانغلاق اللاإرادي للمهبل لمن هن في عمر مبكر (وهو مرض نفسي ابتداء)، ويزيد من احتمال حدوث ذلك وجود الخوف (القلق) من الشدة الجسدية من الزوج وهي حال مرضية تستدعي التدخل الطبي.

٨ - وجود قابلية للإصابة ببعض الأمراض النفسية خلال فترة النفاس (نتيجة احتمال إصابتها بأمراض نفسية قبل الحمل).

٩ - عدم اكتمال النضج الذهني فيما يخص اتخاذ القرارات وما يترتب عليها بالنسبة للعناية بالطفل وواجبات الزوج والعلاقة مع أقاربه.

ومن الآثار النفسية على الأطفال لأم قاصر :

١ - الشعور بالحرمان حيث إن الأم القاصر لا يمكن أن تقوم بعملها كأم ناضجة.

٢ - اضطرابات نفسية تؤدي إلى أمراض نفسية في الكبر كالفصام والاكتئاب نتيجة وجود الطفل في بيئة اجتماعية غير متجانسة.

٣ - تأخر النمو الذهني عند الأطفال نتيجة انعدام أو ضعف الرعاية التربوية الصحيحة، حيث لا يمكن للأم القاصر أن تقوم بواجبها التربوي تجاه أطفالها.

ونتيجة للأسباب الأنفة الذكر:

فإن زواج القُصّر يكون أحد العوامل الرئيسة التي تساعد في ظهور مشكلات صحية ونفسية مما يؤدي إلى زيادة الأمراض في الأسرة والمجتمع، وبالتالي تشكل عبئاً اقتصادياً على النظام الصحي.

إن بعض الدول المجاورة للمملكة وضعت قانوناً شاملاً للأحوال الشخصية، وحددت فيه سن الزواج، بل وحددت التفاوت بين سني الزوجين بما لا يزيد عن عشرين عاماً، وقد شارك في وضع هذه الأنظمة والقوانين رجال الدين، لذلك فإنه من الضروري تكوين لجنة حكومية عُليا من رجال الدين والقانون والحقوق والصحة والمجتمع من أجل بحث هذه القضية الحقوقية الخطيرة، ونؤكد على:

١ - ضرورة سن قانون شامل للأحوال المدنية يكون مرجعاً مركزياً للمحاكم وأجهزة تطبيق القانون.

٢ - تحديد سن أدنى للزواج.

٣ - عدم التفريق بين أي زوجين رغماً عنهما إلا وفقاً لقانون الأحوال المدنية.

٤ - أن يشكل هذا القانون وفقاً لثوابت الشريعة الإسلامية المتفق عليها، وأن تراعى المصلحة في ما عداها وفقاً لتقرير الخبراء في سلك الاجتماع والحقوق والقانون والنفس والدين، لكي يقترب القانون من إصابته للمصلحة والعدالة الفردية والجماعية.

الشباب السعودي: أعطني حريتي أطلق يدي! (*)

من المعروف أن المجتمع الذي يمارس القمع ضد الفرد، سواء كان قمعاً سياسيّاً أو دينيّاً أو ثقافيّاً أو سلوكيّاً، يُخْرِج أفراداً حاقدين لاشعورياً على مجتمعاتهم، هذا الحقد متفاوت حسب طبيعة النمط الأسري والعوامل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية المحيطة بالفرد أو مجموعة الأفراد، وتظهر آثاره حين تضعف مؤسسة الحكم السياسي أو

(*) موقع الحوار المتمدن، التاريخ ٢٣/١٠/١٤٣٠هـ.

الاجتماعي أو الديني، أو تخفق في أداء شيء من مهامها، ما كان من أحداث الانتخابات الإيرانية الأخيرة - على سبيل المثال - يصب في هذا الاتجاه، حيث انفجرت مطالب وآمال الشبان الإيرانيين على شكل تظاهرات غاضبة ومنددة بالاستبداد الديني الذي يقف أمام طموحهم نحو التغيير وإطلاق الحريات وكبح سلطة رجال الدين المتعاظمة في المجتمع الإيراني.

لقد كانت الانتخابات وما يعرف بيوم القدس مناسبة سانحة لإطلاق الطاقات المكبوتة والطموحات والرغبات المتجسدة في نفوس وعقول وثقافة المتظاهرين من الشباب الإيراني المتحمس والجانح نحو التغيير والانعتاق من سلطة الكهنوت الديني، ورغم قمع السلطات في إيران للتظاهرات الشبابية المؤيدة للتيار الإصلاحي، الذي يحمل في طياته ثقافة ليبرالية إصلاحية واسعة النطاق، إلا أن الحركة النهضوية في إيران لا تزال متوقدة وتترقب فرصة سانحة أخرى للتعبير عن نفسها، والمطالبة بالانفتاح على العالم، ورفع القيود على سلوك الأفراد، وعدم تقييد حرية الفكر والرأي والضمير وكافة أشكال الحريات والحقوق، ورفع الوصاية عن الشعب ورفض الخطاب الأيديولوجي المشبع بالحدية والكراهية والتعصب والعداء للعالم، والرغبة في تحويل إيران إلى دولة مسالمة تمارس سياسة أكثر اعتدالاً وتعقّلاً وانفتاحاً في محيطها الإقليمي والدولي.

ما حصل في الخبر لا يشذ أيضاً عن هذا المسلك، فالشباب السعودي تمردوا على القمع الاجتماعي والديني الذي يمارس ضدهم منذ زمن بعيد، ونظراً لانعدام المناسبات التي يمكن أن يعبّروا فيها عن تمردهم، ويُفرّغوا شحنات استيائهم من واقعهم الاجتماعي القمعي، فقد كان اليوم الوطني مناسبة نادرة يمكن أن يُعبّروا فيها عن غضبهم من نظام القمع الاجتماعي الذي يحكمهم بعنف ويُكبّل حياتهم بقسوة.

لقد تمرد الشبان السعوديون على سلطة رجال الأمن، وكسروا واجهات المحلات التجارية التي لا يسمح لهم بدخولها لأنهم ذكور! وعرجوا على الأماكن المخصصة للعائلات التي هي في وعيهم مناطق محرمة وشديدة التحصين فاقتحموها، واعتدوا على بعض العائلات! وفي إحدى المناطق هاجم الشبان الغاضبون حديقة ممنوعون بطبيعة الحال من ارتيادها وعاثوا فيها تدميراً، وخلال أقل من ساعة كانت الحديقة أثراً بعد عين!

كل ما جرى ليس سوى ردة فعل باطنية تجاه الواقع الذي يُكبّل الشباب السعودي ويحاصره، وجدت فرصة سانحة للتنفيس، فتيات جدة وجدن فرصتهن أيضاً للتعبير عن

هويتهن ومطالبهن وإعلان الاحتجاج على نظام القمع الاجتماعي السائد، فتجمهرن محتفلات باليوم الوطني وهن كاشفات عن وجوههن، في تحدٍ سافر للشرطة الدينية، التي اكتفت بالمراقبة، إلا أنهن بتجمهرهن يعبّرن دون وعي عن رغبتهن المدفونة بالانعتاق والانفتاح والتغيير.

في بعض المدن السعودية انتشرت أخيراً ظاهرة المطبات الصناعية التي تأخذ حيزاً كبيراً من الشوارع الرئيسة والفرعية، وذلك من أجل منع الشبان من ممارسة التفحيط، ولكن السلطات لم تعمد في نفس الوقت إلى إجراء دراسة عملية للواقع الاجتماعي والنفسي الذي يعيشه هؤلاء الشبان، أي إنها عمدت إلى ممارسة سياستها التقليدية في الحظر والمنع من دون القيام بأية مبادرات باتجاه دراسة الأسباب والدوافع والاحتياجات والمتطلبات التي يجب أن توضع في خطط التنمية المحلية لمكافحة مثل هذه الظاهرة، وتوجيه طاقات الشباب نحو الاستثمار بدلاً من إهدارها في ممارسات غير منتجة، إلا أن النتيجة كانت أن العديد من الشبان اتجهوا لممارسة التفحيط في الأماكن المكشوفة واقتناء الدراجات النارية والقيام بأعمال بهلوانية خطيرة أدت إلى وقوع حوادث مميتة راح ضحيتها العديد منهم، أما المطبات التي وضعتها البلدية فقد أدت إلى إرباك السائقين وأصبحت عائقاً إضافيّاً أمام انسياب حركة المركبات!

إن الشباب في بلادنا يعانون من الإهمال الاجتماعي والرسمي أيضاً، فلا مؤسسات تحضنهم وتُنمّي إبداعاتهم، والرئاسة العامة للرياضة والشباب لا تهتم سوى بالرياضة في إطارها التقليدي الركيك، وتنعدم في البلاد أية برامج للاستفادة من الشباب في مجالات الفكر والإبداع الاقتصادي والفكري والاجتماعي والعلمي، ووزارة الثقافة والإعلام لم تطرح أية برامج عملية لتنمية واستثمار طاقات ومواهب الشباب على غرار بعض الدول العربية التي تخصص جزءاً من ميزانياتها في إطلاق الجوائز والمسابقات الثقافية والأدبية وتشجيع الاختراعات العلمية والإبداعات المختلفة، وتساهم القيود الاجتماعية والبيروقراطية في خنق الطاقات الشبابية وتدميرها.

أتذكر أن أحد الشباب دعاني لحضور اجتماع لإحدى شركات التسويق الماليزية في البحرين، فلما ذهبت تفاجئت بكثرة الحضور من الشباب السعودي من الجنسين، بل إن الشبان السعوديين كانوا يشكلون أكثرية الحضور، فقلت في نفسي: لماذا لا تعقد هذه الشركة اجتماعاتها وبرامجها التدريبية في الخُبَر أو الدمّام أو الرياض مثلاً؟

إلا أن البيروقراطية المتربصة بأي إنجاز أو إبداع، والأغلال الاجتماعية المتوحشة والقيود الدينية الغليظة سوف تكون بالمرصاد، فترخيص الشركة سيستغرق أشهراً! وسيفصل بين الجنسين ليكون التواصل عبر الدائرة التلفزيونية! وسوف يستوجب الاجتماع الحصول على ألف تصريح وتصريح!

قبل عامين ذهبت لزيارة سفينة المعرفة في البحرين أيضاً! وهي سفينة كبيرة تجوب العالم وتنشر ثقافة السلام والمحبة بين الشعوب، سألت طاقمها لماذا لا تأتون إلى المملكة؟ فقال لي أحدهم: أن السلطات رفضت ذلك!

وقبل أربع سنوات جالت الشعلة الأولمبية التي رعتها قطر كافة مدن الخليج ما عدا المدن السعودية!

وكأن المسؤولين في المملكة يقولون للآخرين لا نريد شيئاً منكم، دعونا وشأننا، ونفطنا يغنينا عنكم، فلسنا بحاجة إليكم ولا إلى ثقافتكم ونتاجكم، إلا أن نتيجة الانعزال الاجتماعي الذي يعيشه المجتمع السعودي هو تدمير واسع النطاق للمواهب والكفاءات والطاقات وزيادة الأعباء الأمنية وزيادة التناقضات والمشاكل الاجتماعية العبثية التي لا حلول لها في إطار الواقع الحالي المتسم بالعزلة والانكماش.

إن الشبان السعوديين اليوم ليسوا جيل الثمانينيات، حيث لا وجود إلا لقناة تلفزيونية يتيمة، وصحف رسمية تعد بالأصابع، إنهم اليوم يشاهدون مئات القنوات الفضائية المفتوحة والمشفرة، ويَطَّلعون على العديد من الثقافات والأفكار والآراء والنظريات والأنماط، ويتصلون بآلاف الأشخاص من خلال شبكة الإنترنت ووسائل الاتصال المختلفة، أن الشباب السعودي يرى بأم عينيه ويشهد بقلبه وعقله ومشاعره، بوعي أو بدون وعي، الأجواء الاجتماعية المفتوحة، والتي تخلو من التعقيدات والتفكير القائم على الشك والريبة، ثم يقارنها بوضع مجتمعه المنغلق على نفسه والمنعزل بتطرف عن باقي المجتمعات، بغية المحافظة على عاداته وتقاليده وقيمه وكأنه يعيش وحيداً في هذا العالم! فتتولد في نفسه عقد متراكمة وتناقضات فكرية مريعة، خاصة أنه يشاهد بأم عينيه التطور النسبي على الأقل الذي تعيشه المجتمعات من حوله، بينما لا تنتج قيمه وعاداته إلا تخلفاً ووحشة ومزيداً من الإشكالات والمعوقات.

إن الشباب السعودي الذي هو جزء من المجتمع السعودي وقوته الحيوية الدافقة، يعيش تناقضاً مهولاً، فهو في نمطه الاجتماعي الحي يعيش الانغلاق والتقوقع والمحافظة

المستميتة على العادات والتقاليد والقيم، وفي نفس الوقت يعيش أجواءً مفتوحة على مصراعيها من خلال وسائل الاتصال والإعلام، فتتولد لديه قناعات راسخة في التغيير والانعتاق من النمط الذي يعيشه بجسده لا بفكره وروحه، ولكنه يواجه سلطة القمع، التي تحكم جسده لا عقله، وتحكم ظاهره لا باطنه، وتحكم سلوكه العام لا الخاص، وتقيد حركته العملية لا النظرية، هذا التناقض المهول، وعدم القدرة على الانسجام ما بين الحياة النظرية التي توفرها الحياة الافتراضية من خلال وسائل الاتصال، والحياة العملية الواقعية من خلال الحياة الاجتماعية، وتناقضهما الواسع النطاق، سيؤدي في النهاية إلى تفجر الوضع الاجتماعي القائم على القمع، وهذا ما حدث بالضبط في أحداث اليوم الوطني في عدد من مناطق المملكة.

إن مساحات الحرية الفردية والاجتماعية وإيجاد المزيد من فرص الإبداع والإنتاج، والمساهمة في التنمية والتطور والرخاء من المفترض أن تتسع شيئاً فشيئاً مع زيادة النشاط الاقتصادي والتنموي وشيوع استخدام التقنية، ولكن في مجتمعاتنا العربية حدث العكس، فقد اندفعت السلطات الدينية والاجتماعية نحو فرض المزيد من القيود على الأفراد ومراقبة النشاط التقني والتكنولوجي بما يتلاءم مع القيم الحاكمة، ومحاربة كل تجديد أو تغيير بحجة مخالفتها للتعاليم الدينية والاجتماعية، مما أدى إلى عدم قدرة المجتمع على الاستفادة من التقنية والتطور التكنولوجي، وعدم فاعلية برامج استثمار وتنمية الموارد الطبيعية والبشرية، وكانت النتيجة التخلف الشامل وزيادة الأعباء على الدولة لضبط النشاط الاجتماعي بما يتماشى مع متطلبات النظام الديني والاجتماعي، الذي عطّل التنمية، وولّد بخموده وجموده العديد من المشكلات العويصة والتناقضات المدمرة التي تنخر ببطء في الكيان الاجتماعي والديني والسياسي والاقتصادي.

لقد نشأ في بلادنا جيل لا ينتمي لحقبة الجيل السابق، رغم أن الأنظمة التي تحكمه تنتمي لحقبة الجيل الذي سبقه! وهو في نفس الوقت غير منسجم مع معطيات عصره، وغير قادر على تحقيق طموحاته وتأسيس نمط اجتماعي ووعي ديني خاص به، يتماشى مع حقبته الزمنية بكافة معطياتها وإنجازاتها الحضارية الهائلة، والنتيجة هي نشوء جيل مشوّه يعيش تناقضات عبثية مريعة.

إن من نتائج القمع الاجتماعي والديني الذي يمارس ضد الشباب السعودي هو إنتاجه لجيل استهلاكي من الطراز الأول، مئات المطاعم مقابل بضع مكتبات! مئات المراكز الاستهلاكية مقابل بضع مراكز استثمار وإنتاج، مجتمع يعتمد على سلعة واحدة

فقط في بنائه الاقتصادي والتنموي والحضري من أجل المحافظة المستميتة على صرحه الاجتماعي والديني الذي صدأ وأصبح خارج نطاق الخدمة!

ما حدث كان صرخة، كانت رسالة من الشباب السعودي مفادها ارفعوا الوصاية عنا، امنحونا الثقة، أطلقوا حرياتنا، أعطونا حقوقنا، نريد أن يكون مجتمعاً منفتحاً وحيوياً، نريد أن نتواصل مع غيرنا من الشعوب وأن نتفاعل معها إنسانياً وحضارياً، نريد لبلادنا التطور والتقدم والتنمية المستديمة، ارفعوا عنا القيود والأغلال ودعونا نعمل ونتفاعل مع بعضنا البعض ونكتسب الخبرات والتجارب، نريد أن نُعمّر بلادنا.. جميعنا فتية وفتيات، من مختلف الانتماءات والقبائل والأعراق والمذاهب، جميعنا أبناء وطن واحد ومجتمع واحد ومصير واحد.

بيد أن هذه الرسالة لم تصل على ما يبدو، فقد تصرفت السلطات بمنطقها التقليدي، مجرد مشاغبين! وعقابهم الجلد من دون محاكمة! عندما يقوم أي شاب بالتفحيط أو معاكسة الفتيات ستكون عقوبته الجلد والسجن والمصادرة ليس إلا، وعوضاً من أن يتم توقع المشكلة ووضع حلول لها، بل ووضع أنظمة تجنب المجتمع الوقوع فيها يتم انتظار حدوث المشكلة ومن ثم حلها بسطحية، من دون النظر إلى مسبباتها ودوافعها، أو يستعاض بسد الذرائع لحل المشكلات على حساب حقوق المجتمع وحريات أفراده!

إلا أن هذه السياسة لم تحقق أي نتيجة تذكر، بل على العكس فقد خرج المارد من قمقمه ولن يعود إلى سجنه الضيّق أبداً، وسيظل الشباب السعودي يعبّر عن طموحاته ويطالب بحقوقه المشروعة في الحرية والانعتاق من القيود الخانقة والأعراف المدمرة كلما سنحت له الفرصة، وكأنه يقول:

أعطني حريتي أطلق يدي إنني ... أعطيت ما استبقيت شيئاً

آه من قيدك أدمى معصمي ... لِمَ أبقيه وما أبقى عليّا

المرأة السعودية.. القانون أولى بأمري(*)

يعتبر القانون في النظم الاجتماعية المتقدمة بمثابة الولي في المجتمعات الانصهارية، فالقانون الحديث يحمل بعدين رئيسيين متوازيين، الأول عنصر الحماية، والثاني عنصر الحقوق، فبالحماية التي تضطلع بها أجهزة تطبيق القانون يمكن للفرد ممارسة حقوقه بكل حرية واتزان، من دون الحاجة لولاية مباشرة، وذلك بطبيعة الحال عند بلوغه السن القانونية التي تؤهله لممارسة حرياته والتمتع بحقوقه، وقبل ذلك يكون بحاجة لولي، يمارس عليه وصايته، ليتمتع بحقوقه وحرياته في إطار سلطته، التي يمارسها في إطار سلطة القانون، الذي هو بمثابة السلطة العليا وصاحب الولاية الكبرى على الأفراد وعموم المجتمع.

في واقع المجتمع السعودي الذي يفتقد للكثير من التشريعات والمقررات القانونية والحقوقية تبرز معضلة المرأة السعودية، فغياب أنظمة قانونية واضحة المعالم، ومحكمة الأطر والتنظيم، لا يمكن للمرأة أن تمارس حرياتها وحقوقها، وقد استعيض عن النظم القانونية بالتعاليم الدينية الموضوعة منذ مئات السنوات، وفي مقدّمها قاعدة سد الذرائع، الذي حُرمت بسببها المرأة الكثير من حقوقها وحرياتها، وسُدّت أبواب الحياة أمامها، بحجة إنها قد تستغلها في سلوك غير شرعي، وتطبق هذه القاعدة في الكثير من اتجاهات الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية والدينية بشكل عام.

إلا أن العنصر النسائي عانى منها وتضرر بسببها أكثر من غيره من عناصر المجتمع، ونظراً لكون هذه النظم تعود إلى مجتمع ما قبل المدنية، أي المجتمع الذي لا يقوم على أطر قانونية وتشريعية محكمة، فقد تعرضت المرأة السعودية بناء عليها لعملية غسيل دماغ مستمرة، حتى يمكن أن يمارس عليها منظومة الوصي الشرعي (المحرم) وسد الذرائع، وذلك ابتداء بنظام التعليم المتسم بالقسوة والشدة والتلقين، وانتهاء بالنظم الاجتماعية الصارمة، والقيم الثقافية المتحجرة، ونظام الرقابة المكثف، والتابو المنتشر في كافة مجالات الحياة، بحيث حوّل حياة الفرد وخاصة المرأة، إلى أغلال هوجاء وجعل الحياة الاجتماعية بمثابة سجن كبير، لا مجال فيه سوى الالتزام بالتعاليم والقيم الحاكمة، من دون إتاحة الفرصة لممارسة أنماط وأدوار مغايرة.

(*) موقع الحوار المتمدن، التاريخ ١٤٣١/٢/٢٥هـ.

في النظام الاجتماعي الحديث تحتم القواعد القانونية والمنطقية التي يقوم عليها البناء الحقوقي أن لا تتعارض القوانين ومتطلبات الأمن أو الرخاء مع الحقوق والحريات، أي إن حرية الفرد أو الجماعة منوطة بأن لا تتجاوز حريات الأفراد والجماعات الأخرى، وأن لا يطغى حق على حق، أو حرية على حرية موازية، أو منظومة فرعية على حساب منظومة فرعية مقابلة، ذلك هو الأصل المتبع حتى تستمر عجلة التنمية والازدهار في الخلية الاجتماعية الكبرى.

في المجتمع السعودي تجاوزت السلطات الدينية حقوق وحريات المجتمع بدعوى محاربة الفساد والرذيلة والطموح الجامح نحو إقامة مجتمع العفة والفضيلة، ولكن كان ذلك على حساب حقوق المرأة السعودية، التي ينظر إليها الفكر الديني التقليدي على أنها أداة للفساد والانحراف، فتعطلت التنمية وساد التأخر، وأصبح المجتمع يعاني الكثير من المعطلات، ومنشغلاً بالكثير من القضايا الهامشية التي نخرت في إمكانياته وقدراته، وحطّمت آماله وطاقاته، وسببت له التراجع والنكوص، بينما تجاوزتها العديد من المجتمعات الأخرى، بل وحتى المجتمعات الدينية التقليدية، كإيران ومصر وماليزيا، حيث تم وضع نظم تم بها تخطي الكثير من العوائق، لصالح توجيه الحراك الجمعي والهم العام إلى قضايا أكثر إشكالية وأهمية وفاعلية، فكأن السلطات الدينية في المملكة قد ارتأت أن قيادة السيارة خلفت خسائر كبيرة في الأرواح والممتلكات، وأن الحل هو حظر قيادة السيارات الخاصة وتوفير مواصلات عامة، فكانت النتيجة فعلاً هي انخفاض ملموس لضحايا الحوادث المرورية وتدني في الخسائر المادية، ولكن كان ذلك على حساب حق أصيل للفرد وهو الحصول على وسيلة مواصلات خاصة!

وبالرغم من التشدد الديني والتطرف الاجتماعي القائم على تقديس النظم وتطرف العمل بالموروث والتفسير المتشدد للنصوص المقدسة والمعتبرة ونظام الاجتماع المتسم بالمحافظة ذات الطابع السلبي، لم يحل ذلك كله من كون المجتمع السعودي، علاوة على عدم انجازه تنمية حضارية متناسبة مع ثرواته الطبيعية ووفرته المالية، لم يحقق أية نسبة معتبرة من انخفاض معدلات تجاوز التعاليم الدينية والاجتماعية والأخلاقية، ولم يكن بأفضل المجتمعات في هذا المضمار، بينما تسجل العديد من المجتمعات المتقدمة، لا سيما في الدول الإسكندينافية نسبة جريمة وعنف وتجاوز لأحكام القانون هي الأدنى في العالم، بالرغم من كونها تعتنق الديانة المسيحية وتدير شؤونها العامة من خلال أنظمة وضعية، مما يدفع بالقول إن الدين ليس عاملاً من عوامل الحضارة، وإنما نظام

للتعامل مع إفرازاتها ومتطلباتها ونتائجها على مستويات مختلفة وفقاً لإرادة واختيار الأفراد والجماعات في إطار نظام اجتماعي مفتوح.

في المجتمع السعودي بسبب فرض الوصاية اللاقانونية واللاشرعية على النساء السعوديات فقد أصبحت المرأة السعودية الأقل حظاً على مستوى العالم، فالمرأة السعودية الأقل مشاركة في سوق العمل عالمياً، والأقل حقوقاً، والأقل حرية، والأقل دخلاً في مقابل الرجل (من بين كل رجل يحصل على ١٠٠٠ ريال تحصل إمرأة على ١٢٠ ريال فقط!) والأقل مشاركة في إدارة بلادها على مستوى العالم (% في مجالس الوزراء والشورى والقضاء).

بيد أن الواقع المظلم أكثر حلكة وطغياناً، فبالرغم من سهولة الاتصال بالخارج وتبادل المعلومات، إلا أن الطغيان الاجتماعي والاستبداد الأسري والتخلف الثقافي والرقابة الديكتاتورية على الفكر جعلت المرأة السعودية لا تعي شيئاً من واقعها ومدى تخلّفها عن نظيراتها من نساء العالم، وكوّنت لها كافة هذه العناصر المتوحشة بيئة اصطناعية شبه متكاملة جعلت إحساس نسبة ليست بالقليلة من نساء المجتمع السعودي بواقعهن الكارثي شبه ميت، وجعلتهن ينسجمن مع هذه البيئة غير الإنسانية، بل وتكون من عناصرها وعواملها، فَغَدَوْنَ كائنات بشرية رديئة، إلا أن ما يشهده المجتمع السعودي عموماً والمرأة السعودية خصوصاً من قضايا وأوجاع وهموم لا تكاد تخلو منها الصحافة وأجهزة الإعلام والمجالس العامة والخاصة دليلاً على الرفض اللاواعي للمجتمع بشكل عام والمرأة خاصة لهذه البيئة المعادية لفطرتها الإنسانية وكينونتها البشرية، ولكن من دون الإقرار والاعتراف بفداحة الواقع وحتمية تغييره بسبب هيمنة الفكر والثقافة المتطرفة والموغلة في الصنمية في كافة أرجاء الحياة.

ثمة مقارنة ظريفة، فالمجتمعات العربية والإسلامية الأخرى مجتمعات محافظة كذلك، أي إنها متمسكة بهويتها والكثير من نُظُمها الاجتماعية وأُطُرها الثقافية وتعاليمها الدينية والأخلاقية إلا أنها تعاملت مع متطلبات التنمية الاقتصادية والإنسانية بمرونة وإيجابية، فالمرأة في الخليج كالكويت والإمارات والبحرين تمكنت من التفوق على المرأة السعودية وتخطتها بمراحل عديدة وتخلّصت من الكثير من التعقيدات والعقبات ذات الطابع الديني والاجتماعي والقانوني، وانطلقت مرحة ومنتجة ومتألقة، قياساً بالمرأة السعودية التي لا تزال تخوض معركة مع صورتها على بطاقة الهوية! وعملها في المرافق العامة، وزواجها وهي طفلة لم تتجاوز الـ١٢ عاماً!

فالمرأة الخليجية أصبحت وزيرة وسفيرة وعضوه في السلطات الثلاث، وأصبحت تمارس أدواراً إنتاجية ومثمرة، وكل ذلك مع المحافظة على هويتها الاجتماعية وانتمائها الوطني والقومي والديني، وكذلك المرأة الإيرانية، فالزائر للمدن الإيرانية الكبرى كطهران وشيراز وأصفهان يشاهد بأم عينيه المرأة تعمل إلى جانب الرجل في كل مكان، ولها حضور واسع في مختلف الأدوار والمهام، في دوائر الدولة والمجتمع على حد سواء، وفي الآونة الأخيرة عيّنت حكومة الرئيس محمود أحمدي نجاد أول إمرأة في منصب حكومي منذ الثورة الإسلامية عام ١٩٧٩م، ولا شك أن المرأة الإيرانية متفوقة على المرأة السعودية بشكل ساحق، ورغم ذلك فإن تفوق المرأة في إيران لم يكن على حساب هويتها الدينية والوطنية، بينما تعيش المرأة السعودية على زبالة الفكر البشري! فالكثير من النظم التي تسيِّر حياتها وتدير شؤونها قذفتها المجتمعات الأخرى في زبالة الفكر ومنظفة نفايات الثقافة الإنسانية منذ أمد بعيد!!

وبالرغم من ذلك فإن الكثير من النساء السعوديات يعشن في الخارج وأبدعن في حياتهن العلمية والعملية، وانفتحن على العالم واستفدن من فرصه الواسعة، مع المحافظة على هويتهن المركزية كنساء عربيات شرقيات، كالعالمة السعودية حياة سندي والعالمة الدكتورة غادة المطيري وغيرهن الكثير.

كنت قد تابعت قضية مواطن سعودي معتقل في أمريكا عقب أحداث الحادي عشر من سبتمبر، وكانت زوجته تخرج للمجتمع الأمريكي بنقابها، وتتعامل مع مختلف أفراده واتجاهاته من دون كشف وجهها، وتقوم بإحياء الاجتماعات والمهرجانات وتظهر في أجهزة الإعلام دعماً لقضية زوجها، وقد حظيت باحترام واسع النطاق، ولم يتجرأ عليها لنقابها والتزامها بشخصيتها الشرقية إلا المتطرفون، فقد كانت ملتزمة بقناعاتها الدينية والأخلاقية والثقافية في إطار القانون من دون انكفاء على الذات وعزلة قسرية أو اختيارية تحرمها من ممارسة دورها الإنساني والاجتماعي.

في ما يمكن الاستشهاد به في مضمار ولاية القانون على الفرد خاصة المرأة، ما روته إمرأة أمريكية أنها عاشت في جدة وكانت تعاني من نظرات تلاحقها لكونها إمرأة أمريكية لا ترتدي زي النساء السعوديات المعتاد في الأماكن العامة، تقول إنها كانت لا تشعر بالأمان في جدة رغم الحضور الأمني المكثف، وأنها لم تكن تأمن على نفسها، خاصة عند خروجها بالليل، وتقارن حياتها في جدة بحياتها في نيويورك، حيث كانت تخرج في أوقات متأخرة من الليل وتستقل المترو بأمان تام ومن دون تمييز.

ونشرت الصحف السعودية قبل فترة قضية إمرأة كندية تعيش في أوضاع اقتصادية سيئة، فتظاهر الآلاف من مواطنيها الكنديين رافعين صورها وهي محجبة، مما اضطر الحكومة الكندية للتدخل لدى الحكومة السعودية لمعالجة قضيتها، ووصل الأمر إلى حد تهديد بعض النواب بقطع العلاقات ما لم تحصل ابنتهم على مستوى لائق من العيش الكريم!!

وأتذكر أن أحد المواطنين تزوج بامرأة أمريكية مسيحية وأنجب منها ٣ أبناء، فما كان من رجال الدين إلا أن تدخلوا في حياته الخاصة بدعوى أن الأبناء يجب أن يعيشوا مسلمين خالصين، وأن عليه إجبار والدتهم على اعتناق الإسلام، وشنوا على الأسرة في هذا الاتجاه ضغوطاً متزايدة، فما كان من الزوجة إلا أن لجأت إلى قنصلية بلادها، التي سارعت إلى التدخل وتحذير الزوج من مغبة انتهاك حقوق زوجته وواجباته نحوها وحرياتها وقناعاتها الخاصة، وأنه سيواجه عقوبات وخيمة أن لم يتقيد بذلك!!

إن الأحكام الفقهية المعمول بها في المجتمع السعودي وُضِعَت على أساس واقع مجتمع ماضوي كان يفتقد للإمكانيات والتقنيات التي تمكّنه من تحقيق الأمن الذي يمكن به تحويل القوانين والأنظمة إلى كونها ولية ووصية على الأفراد، لذلك كان ولا بد من جعل الأفراد الأقوياء أوصياء على الأفراد الضعفاء، بحيث يمكن لأجهزة الحكم والإدارة والأمن الوصول إليهم والتعامل معهم بسهولة، لذلك كان الرجال أوصياء على النساء، والأحرار أولياء على العبيد، إلا أن المجتمع الإنساني المعاصر أصبح بفضل وسائل المواصلات والاتصالات والمراقبة ودخول آلاف المخترعات والتقنيات في خدمة الإنسان من إنشاء إدارة قانونية متكاملة، وتدشين منظومة أمن وعدالة وحرية وحقوق غاية في الديناميكية والمرونة وتحقيق العدالة والمساواة بين جميع أبناء المجتمع.

إن القانون اليوم هو الذي يجب أن يكون ولي أمر المرأة، هو محرمها عند سفرها وترحالها، هو وليها عند زواجها وتعاملها مع بقية أبناء المجتمع، القانون هو الرقيب عليها والعين التي تسهر على حمايتها وصونها، هو من يضبط سلوكها وتصرفاتها، وبأجهزة تطبيقه تحمى حقوقها وتُصان حريتها، وتأمن على جسدها ونفسها، وتحظى به بفرص متساوية مع الرجل في الاستفادة من كافة مغانم الحياة ومكاسب الانتماء الإنساني والوطني والاجتماعي والاقتصادي.

إن الحرية أمانة والحق مسؤولية، وكل من يخون الأمانة أو يستخدم حقه في غير ما

خصص لأجله، فإن القانون هو الذي يعاقبه ويحظر عليه حريته وحقه حتى يعاد تأهيله ليغدو مواطناً صالحاً في المجتمع، يستخدم حقه وحريته من غير إضرار بالآخرين وفي نطاق ما يُصرّح به القانون، الذي يسعى إلى درء المفسدة وجلب المصلحة، ويقوم على عدم تزاحم الحقوق وتضارب الحريات، وفي هذا المعنى يروى أن الخليفة عمر قال للصحابة من حوله: لو إني رأيت رجلاً يزني بامرأة. أكنت أقيم عليهما الحد وأنا أمير المؤمنين؟ فقام له علي بن أبي طالب مجيباً: كلا ما كان هذا لك بل نقيم عليك أنت الحد!! فقال له: لِمَ وأنا أمير المؤمنين ورأيت منهما ما رأيت؟ فأجابه علي: يجب أن يشهد عليهما ثلاثة غيرك وإن كنت أمير المؤمنين!!

نعم هذا هو القانون الذي يجب أن يصبح ولي أمر المرأة السعودية خصوصاً والمرأة العربية والمسلمة على وجه العموم، حينها فقط ستستعيد المرأة السعودية حريتها وحقوقها وكرامتها ليكون لها وزن كإنسانة مكتملة الإنسانية، ومواطنة معتبرة ومسؤولة أمام أبناء مجتمعها، في إطار ولاية القانون والنظام ليصبح لسان حالها يقول «القانون أولى بأمري».

دين الله أم دين الفقهاء؟(*)

إن الحجة التي يلقيها الدينيون على غيرهم من أصحاب التيارات الفكرية والعقلانية المعاصرة هو أن ما ينادون به ويدعون إليه ليس سوى حكمٍ إلهي منزّلٍ وأوامر ربانية صادرة عن الرب الأوحد، وأن على جميع بني الإنسان الالتزام بها والتقيد بلائحتها التنفيذية التي يسنها الفقهاء في فقههم، إلا أن هذه الحجة لا تصمد أمام النقد والمسيرة التاريخية للفكر الديني، فالصراعات الدينية والمذهبية والطائفية ما بين أتباع الأديان والمذاهب المستمرة منذ مئات السنوات حتى عصرنا الراهن تكشف من دون التباس حقيقة كون الدين صناعة بشرية وليس تنزيلاً إلهيّاً مطلقاً من الواحد الأحد، علاوة على الاختلافات والخلافات في أحكام وعقائد المذهب الواحد والانتماء الديني والمذهبي المتجانس، فالحكم الديني، باعتباره الحق المطلق، لا يمكنه أن يتعدد ويختلف ويتناقض، ولكون الأحكام الدينية كذلك فإنها ليست سوى صناعة بشرية، والصناعة البشرية قابلة للتعارض والتناقض والتجدد لأنها صادرة عن الإنسان الفاقد للعلم والقابل للتعلم.

(*) موقع الحوار المتمدن، التاريخ ١٤٣١/٤/٧هـ.

ولكون الدين شأناً عاماً ذا طبيعة قطعية في أغلب المجتمعات الدينية، ولكونه صناعة بشرية يعتريها النقص والجهل والضعف، فقد سادت في معظم المجتمعات ذات النظام الديني السلطوي التخلف والطغيان والاستبداد وانهيار منظومة الحريات والعدالة، في تناقض مع المجتمعات التي حققت شوطاً فعلياً في التنمية والتقدم والبناء الحضاري، حيث عملت على تحويل الدين إلى جزء من منظومة الحياة المدنية، لتتمكن من تجاوز الدين كأحد معوقات النهضة، بسبب نزعة أتباعه الدوغمائية السلطوية المبنية على كون تعاليمه قطعية الصدور من قبل الله وبالتالي يجب تنفيذها، مما أدى إلى تعارضها مع حركة النشاط البشري المبنية على حتمية الاختلافات والخلافات والتباينات ووجوب تنظيمها في قالب مركزي، فأصبح الأفراد والجماعات يتعاملون مع الدين حسب القناعات والالتزامات الذاتية، سواء باعتبارها أحكاماً إلهية مقدسة، أو جزءاً من منظومة اجتهاد نسبية واجبة التطبيق، من دون تعارض أو تصادم، ومن دون أن تتأثر مسيرة النهضة بالتناقضات الدينية وضعف مبانيها ونتائج تطبيقاتها العملية، فحققت بذلك تقدماً علمياً وتقنياً وتكنولوجياً وفكرياً وثقافياً مذهلاً خلال فترة وجيزة.

في هذا الصدد يقول الشهيد محمد باقر الصدر (رحمه الله) «فمن المتفق عليه بين المسلمين اليوم: أن القليل من أحكام الشريعة الإسلامية هو الذي لا يزال يحتفظ بوضوحه وضرورته وصفته القطعية، بالرغم من هذه القرون المتطاولة التي تفصلنا عن عصر التشريع. وقد لا تتجاوز الفئة التي تتمتع بصفة قطعية من أحكام الشريعة، الخمسة في المائة من مجموع الأحكام التي نجدها في الكتب الفقهية. والسبب في ذلك واضح، لأن أحكام الشريعة تؤخذ من الكتاب والسُنّة، أي من النص التشريعي، ونحن بطبيعة الحال نعتمد في صحة كل نص على نقل أحد الرواة والمحدثين ـ باستثناء النصوص القرآنية ومجموعة قليلة من نصوص السُنّة التي ثبتت بالتواتر واليقين ـ ومهما حاولنا أن ندقق في الراوي ووثاقته وأمانته في النقل، فإننا لن نتأكد بشكل قاطع من صحة النص ما دمنا لا نعرف مدى أمانة الرواة إلا تاريخياً، لا بشكل مباشر، وما دام الراوي الأمين قد يخطئ ويقدم إلينا النص محرّفاً، خصوصاً في الحالات التي لا يصل إلينا النص فيها إلا بعد أن يطوف بعدة رواة، ينقله كل واحد منهم إلى الآخر، حتى يصل إلينا في نهاية الشوط. وحتى لو تأكدنا أحياناً من صحة النص، وصدوره من النبي أو الإمام، فإننا لن نفهمه إلا كما نعيشه الآن، ولن نستطيع استيعاب جوّه وشروطه، واستبطان بيئته التي كان من الممكن أن تلقي عليه ضوءاً. ولدى عرض النص على سائر النصوص التشريعية للتوفيق

بينه وبينها، قد نخطئ أيضاً في طريقة التوفيق، فنقدم هذا النص على ذاك، مع أن الآخر أصح في الواقع، بل قد يكون للنص استثناء في نص آخر ولم يصل إلينا الاستثناء، أو لم نلتفت إليه خلال ممارستنا للنصوص، فنأخذ بالنص الأول مغفلين استثناءه الذي يفسره ويخصصه. فالاجتهاد إذن عملية معقدة، تواجه الشكوك من كل جانب ومهما كانت نتيجته راجحة في رأي المجتهد، فهو لا يجزم بصحتها في الواقع، ما دام يحتمل خطأه في استنتاجها، إما لعدم صحة النص في الواقع وإن بدأ له صحيحاً، أو لخطأ في فهمه، أو في طريقة التوفيق بينه وبين سائر النصوص، أو لعدم استيعابه نصوصاً أخرى ذات دلالة في الموضوع ذهل عنها الممارس أو عاثت بها القرون» (١) اقتصادنا، ص ٤١٨.

ولعل من شواهد ذلك ما ذهب إليه العلامة الغروي من رأيه في حد السرقة الذي يشكل حكماً مجمعاً عليه لدى أصحاب وأتباع المذاهب الفقهية منذ مئات السنوات، حيث إنه يرى أن قطع اليد ليس بقطعها بالمفهوم المتعارف عليه بل بمنعها من السرقة، يقول «فمحصول البحث أن إبانة يد السارق، حتى إصبع واحدة، لا تجوز بسبب إجمال الآية. وتلك الآية في سورة المائدة، وهي من أواخر ما نزل، وأخبار الآحاد الدالة على أن الرسول (ﷺ) قطع يد السارق، ولو مرة واحدة، لا تفيد العلم، ولو صدر من الرسول (ﷺ) قطع يد السارق، ولو مرة واحدة، لتواترت به الأخبار، وأن يده كيف قطعت، وليس في الأخبار من ذلك شي! ولذلك اختلف فيه اختلافاً شديداً بين الأمة.

وما لم يحصل العلم به، لا يجوز إسناده إلى الله. والعمل بالظن ممنوع، ولا سيما في ما يرجع إلى إزهاق النفس أو قطع الأطراف............ والحاصل أن قطع اليد مجمل من حيث (القطع واليد) كليهما، كما أسلفنا، فلا يجوز العمل به بالمجمل، ولكن السارق يعزر كسائر العصاة والمعاصي، وإن لم يتب. فإن تاب خلي سبيله وأخذ منه المال المسروق أو بدله. فإن لم يكن له مال وعمل السرقة بسبب الفقر وبمقتضى الاضطرار، فيعطى حق المسروق منه من بيت المال، لأنه يصير مصداقاً للغارمين، وإن بقي في يد السارق شيء من المال المسروق يؤخذ منه، وتتمته تؤخذ من بيت المال»، مصادر المعرفة الدينية، ١٧١.

وزواج الأطفال مثلاً، وإن كان متفقاً عليه بين أرباب المذاهب وفقهائها منذ القدم، إلا أن بعضهم لا يرون صحته على نحو الإطلاق، جاء في كتاب الأحوال الشخصية للإمام محمد أبو زهره: «ويجب أن أشير هنا إلى رأي عثمان البتي وابن شبرمة وأبي بكر الأصم، فقد قالوا أن ولاية الإجبار تكون على المجانين والمعاتيه فقط، ولا تكون على

الصغار قط، فليس هناك ولاية زواج قط على الصغير، لأن الصغر يتنافى مع مقتضيات عقد الزواج، إذ هو لا تظهر آثاره إلا بعد البلوغ، فلا حاجة إليه قبله، الولاية الإجبارية أساس ثبوتها هو حاجة المولى عليه إليها، وحيث لا حاجة إلى زواج بسبب الصغر، فلا ولاية تثبت على الصغار فيه، وقد جعل الله -سبحانه وتعالى- بلوغ النكاح هو الحد الفاصل بين القصور والكمال، فقال تعالى: ﴿وَابْتَلُوا الْيَتَامَىٰ حَتَّىٰ إِذَا بَلَغُوا النِّكَاحَ فَإِنْ آنَسْتُم مِّنْهُمْ رُشْدًا فَادْفَعُوا إِلَيْهِمْ أَمْوَالَهُمْ﴾. فقد جعل الله -سبحانه وتعالى- في هذه الآية الكريمة بلوغ سن النكاح أمارة انتهاء الصغر، وإذن فلا ثمرة في العقد قبل البلوغ، لأنه عقد لا تظهر ثمراته قبل البلوغ، وفي إثباته قبله ضرر بالصغير، لأنه لا يستفيد من العقد، ويبلغ فيجد نفسه مكبلاً بقيود الزوجية، وهو عقد يستمر في أصل شرعته مدى الحياة الأحوال الشخصية»، الإمام محمد أبو زهرة، ص ١٠٨.

وآية الله يوسف الصانعي له فتاوى خالف بها أقرانه الفقهاء من الأموات والأحياء، فقد أفتى بحرمة الزواج بالثانية إلا بموافقة الزوجة الأولى، وجواز تولي النساء القضاء والولاية العامة، وتساوي ديّة المرأة مع الرجل، والعلامة المرجع محمد حسين فضل الله يرى جواز استماع الغناء إذا لم يكن تمجيداً للطغاة والظالمين ومثيراً للشهوات، وكانت كلماته في الحب الصافي كالحب العذري وحب الوطن وغير ذلك من الموارد.

في هذا المضمار يمكن القول إن صناعة الأحكام الدينية والعلوم الدينية بشكل عام تتطابق مع العلوم الطبيعية والتطبيقية التي تستند على حقائق مطلقة أو شبه مطلقة، يبني عليها علماؤها اجتهاداتهم وفرضياتهم وأبحاثهم المختلفة، فالعلوم الدينية كذلك تنطلق من مرتكزات مطلقة متعلقة بجوهر الحياة الإنسانية وطبيعة الذات البشرية ومقوماتها الأخلاقية والقيمية والروحية، والتي تتفق عليها مختلف المجتمعات والأديان والاتجاهات الأخلاقية والمثالية والفلسفية والوجودية، إلا أن فقهاء المذاهب الدينية ظلوا مختلفين ومتنازعين ومتنافرين في فرعياتها وجزئياتها وتطبيقاتها العملية على مر الدهور والعصور.

إن الوطن العربي يعاني من اضطرابات عنيفة وصراعات مدوّية ما بين تياراته ونخبه الفاعلة، منبعها تحديداً دين الفقهاء المفروض على أنه دين الله، إذ تنازعت تبعاً لذلك النخب العربية في تحديد الأسس ووضع المقومات التي يجب الاتفاق عليها من أجل صنع الحضارة العربية في عصر النهضة، من أهمها التوليف ما بين التراث والحداثة، وحل التناقض ما بين الموروث ومخرجات الفكر البشري المعاصر، ومعايير العمل بالنظام الحقوقي والقانوني العالمي وتفرعاته، كحقوق المرأة، والانتخابات،

والديمقراطية والتداول السلمي على السلطة، والحريات الفردية والاجتماعية، والتعايش ما بين الأنماط الإنسانية المتعارضة، وتعتبر هذه الصراعات امتداداً لصراعات دامية ممتدة على مدى ١٤٠٠ سنة ما بين أتباع المذاهب والفرق الدينية، في دليل مؤكد على أن الدين السائد ليس سوى دين البشر وليس دين الله! وأنه اجتهاد بشري وليس حقيقة مطلقة!

إن المجتمعات الدينية اليوم تعاني من معضلة كأداء، فرفضها التعاطي مع منجزات الفكر البشري وآخر منتجاته المادية والمعنوية حوّلها إلى الاستعاضة عنه بموروثها التاريخي وتراثها الفقهي والاجتماعي والأخلاقي والقيمي، المعارض والمتنافر مع المنظومة الحضارية العالمية، مما ساهم في تفاقم المعضلات والإشكاليات على مختلف الأصعدة والميادين.

إن المجتمع الديني العربي اليوم يعيش صراعات عبثية، فأتباع المذاهب يكرهون بعضهم البعض، فكل مذهب ديني بنظر أتباعه يعتبر الممثل الصحيح للدين، بينما يرون المذاهب الأخرى على البطلان والخطأ، وتمتد مشاعر الكراهية لأتباع نفس المذهب، حيث تتشاحن التيارات الدينية داخل المذهب الواحد أيضاً، فبعض المجتمعات الشيعية مثلاً تعيش حالة صراع وخصام وسيادة مشاعر الكراهية ما بين تياراتها الدينية نخباً وجماهير، بالرغم من انتمائها المذهبي الواحد، في دلالة على فشلها في التأسيس لمنظومة تعايش وسيادة نزعتها الاستبدادية المتأصلة فيها ثقافة ونهجاً.

إن السلفيين (كمثال آخر) اليوم لديهم مشكلة سرمدية مع غيرهم من أتباع المذاهب الإسلامية، فضلاً عن مشكلتهم مع غيرهم من أتباع الأديان، ولديهم مشكلة مع الغرب والشرق، ولديهم مشكلة مع المرأة والحداثة والفكر الإنساني الكوني، ولديهم مشكلة مع الليبراليين والعلمانيين وغيرهم من أتباع الأفكار الحداثية، إنهم ليسوا سوى جزء من مجتمعات تكره بعضها بعضاً وتحقد على بعضها البعض ببشاعة، الشيعة مثلاً لديهم مشاكل مع أنفسهم، فالإثني عشرية لا يتفقون مع الإسماعيلية والزيدية، علاوة على أتباع المذاهب السنية، والفرقة الإثنا عشرية تعيش في تنازع دائم فيما بينها، ولا أدل على ذلك مما يجري في مجتمعات إيران واليمن والعراق ودول الخليج، إضافة إلى تهميش واضطهاد المجتمعات الشيعية لثقافاتها الفرعية، وكذلك مشاكلها الدائمة مع منتجات الحضارة الغربية المتعارضة مع ثقافتها الغليظة ونظمها الدينية والاجتماعية المتحجرة، وتعيش على ما قذفته المجتمعات المتقدمة في مجمع نفايات الفكر البشري.

معضلة المجتمعات العربية - من وجهة نظري - تتركز في نقطتين جوهريتين:

الأولى: أنها لم تضع لها نموذجاً حضارياً وإنسانياً متألفاً من ثراها وهويتها وشخصيتها وقيمها وانجازات وإفرازات الحضارة المعاصرة.

الثانية: أنها تعيش على تراثها القديم بما يحتويه من تقنيات منتهية الصلاحية، مما جعلها متناقضة مع المجتمعات المتقدمة، فتحولت تبعاً لذلك إلى مجتمعات متخلفة ورجعية.

ثالثاً: حاولت بعض المجتمعات العربية إيجاد منظومة حضارية إلا أنها كانت منظومة استعارية إسقاطية، ولم يتم توليفها مع شخصيتها الحضارية وسماتها الديناميكية، مما أدّى إلى فشلها وسقوطها الإنساني والحضاري.

إن ما نلاحظه في المجتمع السعودي - على سبيل المثال - من صراع السلفيين والليبراليين وقضايا الانتهاكات المستمرة لحقوق المرأة والأقليات الروحية والدوران المفرغ في دائرتها المغلقة ليس سوى نتيجة لذلك، وكذلك ما تعانيه الكويت من تسلط التيارات الدينية واستغلال نوابها في البرلمان لسلطاتهم النيابية لإسقاط معتقداتها الدينية وقيمها الاجتماعية، ما أدى إلى توقف التنمية رغم كون دولة الكويت من البلدان الغنية، وكذلك ما يعانيه العراق اليوم، الذي كان قادته ينادون بالحرية والحكم الرشيد والتداول السلمي على السلطة ومحاربة الديكتاتورية، إلا أنهم ما إن أمسكوا بمواقع المسؤولية والنفوذ والحكم حتى فشلوا في البناء الذاتي لما كانوا ينادون به ويرفعون شعاراته، وكذلك إيران التي قامت على شعارات الحرية والتخلص من الاستبداد والفساد، ها هي تعاني من نفس الإشكالية وذات المعضلة، وها هي إيران تتجه شيئاً فشيئاً نحو العزلة والعقوبات الدولية التي قد تُهيّئ الأرضية لنزاع جديد في منطقة الشرق الأوسط على المدى القريب.

وها هي المجتمعات التي تعاني أصلاً من تسلط حكوماتها وأنظمتها الحاكمة تمارس نفس الدور على ذاتها وأفرادها وأقلياتها، فإذا ما كان السنة طغاة من وجهة نظر الشيعة فأنهم ليسوا سوى طغاة يحكمون طغاة!

من ناحية أخرى عندما نلقي نظرة على الدول المتقدمة، التي توصم بالكفر وكافة نعوت الإسقاط الإنساني والأخلاقي، فإننا نلاحظ أن الصراعات المذهبية والطائفية بين الجاليات المسلمة فيها متدنية جداً وليس لها أثار سلبية كما هي في دولها الأم، وذلك

بسبب كون الدين لا يمثل جزءاً من تركيبة السلطة والشأن العام، وإنما هو جزءاً من منظومة الحريات والحقوق المدنية، لذلك فإنه بينما تعاني المجتمعات الدينية الأم من الصراعات العلنية ذات الطابع الدموي في بعض الأحيان فإن جالياتها في بلاد الغرب الكافر! تعيش في سلم أهلي بسبب سيادة القوالب المدنية الوضعية المنظمة لحياة كافة مكونات المجتمع بمختلف اتجاهاتها الروحية والقومية، بينما في بعض البلدان العربية تعاني الأقليات المذهبية من عدم قدرتها على إنشاء محاكم دينية خاصة بها، بل وحتى إنشاء مقبرة لدفن موتاها!! فالمسلمون في بريطانيا على سبيل المثال وهي دولة مسيحية كافرة!! وفرت محاكم للمسلمين شيعة وسُنّة في شؤون الأحوال المدنية من زواج وطلاق وحضانة الأبناء والوراثة والوصية.. إلخ، علاوة على مركزاهم الدينية ومقابر لدفن موتاهم، وكافة حقوقهم الإنسانية والروحية مكفولة بحكم القانون والدستور غير المدون! فهل سمعنا في يوم ما عن صراعات مدوّية وتنازعات عنفيه بين أتباع المذاهب الدينية والروحية في تلك البلدان؟ كل ذلك يعود إلى تحويل الدين إلى شأن خاص لا عام، وتجريد رجال الدين من سلطتهم الكهنوتية الزمنية وتحويلها إلى جزء من سلطات المجتمع المدني، وهذا ما يحتاجه عالمنا العربي ليتجاوز الطغيان الديني والصراع المذهبي والنزاع الطائفي كإحدى أخطر المعوقات التي تقف بوجه نهضة الأمة العربية منذ مئات السنوات.

وجيهة الحويدر.. سيدة نساء هذا العصر! (*)

من بين آلاف الإماء اللاتي يعشن حياة الموت خرجت الأم وجيهة لتصرخ في وجه الكبرياء الحاكم، وتقول للذكورية المتغطرسة والظلام المطبق والمُثُل المفروضة بالقهر والجبروت... لا... تخوض هذه المرأة الإنسان (لا أنثى الإنسان على غرار قريناتها وبنات جلدتها) معركة الكرامة والنضال والمروءة بمفردها، فرجال مجتمعها ذكور ونساؤه إماء! وحدها وجيهة المرأة الإنسان في زمن القهر والاستبداد والظلام.

لم أستطع تخيّل أن تتحدى إمرأة تعيش في مجتمع خاضع خضوعاً تاماً للقيم الحديدية الحاكمة أن يبلغ عنفوانها هذا المستوى الرفيع من الإنسانية والبسالة والكرامة.. إمرأة تتحدى حظراً مفروضاً على النساء دون الرجال، حظراً شاء القدر أن تكبل به المرأة

(*) موقعه الشخصي في النت، التاريخ ١٤٣١/٣/٢٤هـ.

في هذا المجتمع، دون غيره من مجتمعات الأرض، لتحرمها من حق كفلته لها أغبى القوانين وأسخف الأنظمة في مختلف أنحاء المعمورة، الأمر الذي سبب إصابة هذا المجتمع بفوبيا مرضية مزمنة من شيء اسمه المرأة! تنتقل عبر أجياله المتعاقبة على غرار الجينات الوراثية والنظم الاجتماعية، وليس هذا وحسب، بل تمعن في التحدي وتصور نفسها وهي تقود سيارتها بشموخ وإباء وتهنئ شعبها برجاله ونسائه البائسين بيوم المرأة العالمي! وتنشره عبر الإنترنت دون خوف أو وجل!!

كنت أظن أن المرأة الإنسان في بلادي قد سُحقت تماماً وأصبحت إما أنثى مهجّنة أو أنثى مسحوقة، ولا مكان للإنسان الأنثى سوى في الخيالات والأوهام، إلا أن الأم وجيهة أثبتت بأن روح العزة والكرامة لا تزال تجول في هذه الأرض، باحثة عن جسد تلج فيه لينشر قيم العزة والإباء في أنحاء الوطن المكبل والأنفس المدفونة.

لم يستطع الأفراد الخاضعون والمجتمع المحطم من رؤية فرد يتحدى الظلام ويخترق الحجب لتغمره أشعة شمس الحرية والكرامة، بينما هم يعيشون في الظلام الحالك والليل البهيم، فخرجت الأصوات تندد وتتوعد، صراخ وهرج ومرج، إلا أن المرأة الإنسان.. الأنثى الإنسان.. الإنسان.. بكل إباء وشموخ الأم والأخت وجيهة أبت إلا مواصلة طريق العزة والحرية والكرامة حتى النصر، أخذوا يتهمونها بتهمهم العمياء، وقالوا للمعجبات بها بأنها لا تغطي وجهها!! وخصلات شعرها!! ولا ترتدي العباءة!!.. إنهم يريدونها كنسائهم البائسات! يرومون لها أن ترتدي قطعة القماش السوداء لتحجب شخصيتها وكيانها الإنساني وتخرج لمحيطها البشري بصفتها الأنثوية الضعيفة الهزيلة.. يريدونها أن تغطي وجهها بتلك الخرقة البالية لتحجب عنوان شخصيتها وعنفوانها وعزتها.. يريدونها أن ترتدي العباءة لتكون لها كفناً وموتاً وهي في أَوَجّ عطائها وحيويتها.. يريدون من وجيهة أن تصبح مجرد أنثى خاضعة لفحلها الحاكم بأمر الله، الذي يستطيع بجرَة قلم أن يُخْرِجَها من عملها أو بإطلاق فتوى أن يسجنها في بيتها إلى الأبد! وأن يحرمها من حقوقها الخلقية والإنسانية.. لم ينظروا إلى وجيهة كإنسان له حقوق وواجبات بل نظروا إليها على أنها مجرد إمرأة يجب عليها أن تغطي شعرها لأنه فتنة، ووجهها لأنه مسلك للشيطان، وأن تخفض من صوتها لأنه عورة!!

الأم وجيهة ضربت أروع الأمثلة على الفداء والتضحية على خطى العزة والكرامة والحرية والحقوق.. إنها روح ثائرة على الواقع الرمادي الكئيب.. إنها روح تحلق في سماء الوطن لتدعو نساءه إلى العمل والكفاح من أجل حقوقهن وكرامتهن المسلوبة.

أين انتنَّ يا نساء بلادي؟! مشغولات بحقكن في صلاة الجمعة والجماعة التي اختلف أولياء أموركن وأسيادكن حولها! فانقسموا ما بين من يقول الأفضل للمرأة أن تُصلّي في بيتها! وقائل باستحباب صلاتها في المسجد!... تكافحن من أجل الحصول على بضع دنانير من جيوب أزواجكن في بداية كل شهر؟ تجاهدن للحصول على ورقة من ولي أمركن حتى يحق لكن السفر مع ولي أمر أخر من محارمكن؟ تعملن من أجل الحصول على هاتف متحرك آخر موديل وذهب وملابس فاخرة وراقية! منشغلات بحفلات الخطوبة والزفاف التي يجب أن تقام في أفخم الصالات والفنادق!! جهودكن مصبوبة على تغيير أثاث المنزل الذي يجب أن تجلب القطع الجديدة منه من أفخر الأسواق لكي لا تحرجن أمام صديقاتكن وعزيزاتكن!! مشغولات ومشغولات... يا لبؤسكن!

أين أنتنَّ عن حقوقكن وكرامتكن؟ هل قيمة المرأة هذا الجسد الذي أصبح أشبه بالمارد الذي يجب وضعه في القمقم لكي لا يسبب الأذى لبني البشر؟ فأصبح الشغل الشاغل للمرأة والرجل على حد سواء، فكان أن أصبح هوية المرأة وقيمتها الجوهرية وعنوانها الحقيقي.. أصبحت المرأة مجرد جسد، فهو في الغرب يجب تعريته لرواج السلع وتدفق الأموال، وهي في الشرق عورة وعار يجب حفظه وستره والمحافظة عليه! إنه ليس سوى عود ثقاب لا يستخدم إلا لمرة واحدة! لتتوارى قيمته الإنسانية ونزعاته الآدمية خلف سحب الاستبداد والقهر والغطرسة.

ذكّرتني الأم وجيهة بالنساء الخالدات اللاتي قاومن كل الضغوط وعملن من أجل الحق والعدالة والكرامة، أرى في وجيهة زينب بنت علي، التي قاومت إرهاب السلطة وحطّمت كبرياءها، فكانت بطلة كربلاء وأخت الحسين وسليلة المجد والفضل.. أرى في وجيهة هيلين كيلر، التي حصلت على الدكتوراه وهي صماء وعمياء وخرساء.. فها هي وجيهة تعيش في مجتمع يعيش كالقطيع! خاضع لكل ما يصدر له من أمر، ليس له من أمره شي، منذ لحظة ميلاده وحتى وفاته..

تسعى وجيهة إلى حقوق المرأة وكرامتها وعزّتها.. تسعى إلى الحرية التي لا نعرفها إلا اسماً، ولا نراها إلا رسماً.. تريد وجيهة للمرأة أن تغدو في بلادها إنساناً. تريد لها أن لا تكون متسوّلة في الأسواق، أَمَةٌ في بيتها، كائناً مسحوقاً في بلادها، إنساناً تحت الوصاية، فرداً ليس له وزن أو قيمة، تريد له الكرامة والعزة والرفعة...

راجت سيرتها ومبادؤها بين النساء والأحرار في وطنها فاتهمها الظلاميون السلفيون من الجناح الأول بأنها شيعية فكيف تنصتون لما تقول؟ ثم اتهمها الظلاميون من الجناح الثاني بأنها علمانية فكيف تستمعون إليها؟ ثم وصمها الكتّاب البرجوازيون بأنها متطرفة!

وجيهة أيها السادة والسيدات. أيها العبيد والإماء! ليست شيعية وليست علمانية وليست متطرفة.. وجيهة إنسانة تدعو إلى الكرامة والعدالة والمروءة والعنفوان، ودعوتها للقيم الإنسانية النبيلة والحقوق المشروعة تتجاوز العصبيات العمياء والاتهامات الملفقة والمفاهيم المعلبة... وجيهة إنسان سلك طريق الحرية، فإن كانت شيعية فتلك عقيدتها الروحية الخاصة، وإن كانت علمانية فذاك حقها في أن تعتنق ما تريد، وهي بين ذاك وذاك تدعوكم إلى الحرية تلك النزعة البشرية التي لا تختلف عليها كافة ألوان الجنس البشري.

ألا يخجل هذا الشعب العربي من نفسه؟ فبينما تُرشّح إمرأة لتولّي رئاسة الولايات الأمريكية، وتترأس إمرأة رئاسة البرلمان في باكستان، لا يزال يناقش قضاياه الخطرة بشأن المرأة! وأي قضايا؟ أيها أفضل للمرأة المسلمة صلاتها في بيتها أو في المسجد؟ هل يحق للنساء قيادة السيارة أم لا ولماذا؟! هل يحق للمرأة أن تكشف وجهها أم لا؟ هل يحق لها حضور مباريات كرة القدم وممارسة الرياضة أم لا؟

كارثة حضارية وإنسانية بكل المعايير والمقاييس! يخترع الغرب ويكتشف ويصل إلى أعلى درجات الرقي في تنميته الإنسانية وقوانينه التنظيمية ويخترع سيارة طائرة! بينما نخترع نحن جراب الحشمة ونبيع منه بالآلاف المؤلفة خلال فترة وجيزة!! ولا نزال مشغولين بصراع التاريخ وتضارب العقائد والشخصيات التاريخية التي رحلت ولن تعود أبداً... في مملكة البحرين عُيِّنت إمرأة لتولّي منصب القضاء وهي في سن لا يتجاوز الخامسة والعشرين، بينما في المجتمعات المجاورة يحظر على المرأة ممارسة مهنة المحاماة! بل وليس لها كيان قانوني معتبر أمام القانون إلا بولي الأمر!

أخاطب ما يسمى بالمجتمع الشيعي: أوَليست المرأة الإيرانية محكومة من المراجع الدينية في قم والنجف؟ الذين ترجعون إليهم أنتم أيضاً في فتاواكم وأحوالكم وتعتبرونهم أولياء عليكم؟! ما بال المرأة هناك تعمل إلى جانب الرجل؟ تكشف عن وجهها وتتقلد معظم المناصب وتمارس الرياضة وتشارك في الحياة العامة؟ ما بالها تأكل في المطاعم وتعمل في الأسواق، تبيع وتشري، وتجلس إلى جانب الرجل في كافيات الإنترنت ومطاعم الوجبات السريعة؟

أخاطب ما يسمى بالمجتمع السُنّي وأبناء القبائل: نساء الكويت والبحرين وقطر والإمارات هن بنات قبائل مثل بناتكم وأخواتكم، ما بالهن وزيرات وسفيرات وعضوات برلمان وموظفات في الدوائر العامة والخاصة؟ ما بالهن يَقُدْنَ السيارات ويعملن ويشاركن مجتمعاتهن ودولهن في الشؤون والأمور؟ هل خلعن الحياء والعفة يا ترى؟ هل مارسن الرذيلة وأصبحن سافرات باغيات؟

ويتساءل بعض الكتّاب عن سبب تحوّل المرأة السعودية إلى خبر تتكالب عليه وسائل الإعلام؟ هل حقاً لا يعرفون السبب يا ترى؟ لأنها إنسان يعيش وضعاً استثنائياً، فريداً من نوعه على مستوى العالم، إنه يعيش أوضاعاً لا تصلح للعيش الآدمي! فها هي إمرأة فرّق بينها وبين زوجها لعدم تكافؤ النسب!! وها هي فتاة حُرِمَت من الدراسة والعلم لأن ليس لديها محرم!! وها هي إمرأة لا يحق لها استلام وثيقة دراستها إلا بموافقة ولي الأمر!! وها هي إمرأة لا يحق لها الحصول على جواز سفر إلا بموافقة وليها! إنها ذلك الإنسان الذي ليس له ولاية على نفسه حتى وفاته، وجميع أمره تحت سيطرة الآخرين حتى يسكن القبر.

إن سكوت النساء عن المطالبة بحقوقهن وعدم الجهر بها كما فعلت وتفعل الأم وجيهة ليس سوى واحد من اثنين: فإما أنهن يعتبرن ما هن عليه هو الحق والفضيلة والنظام المثالي! وتلك كارثة حضارية وقيمية ليس لها مثيل في عصر النور والعلم، وإما أنهن مستسلمات لواقعهن الأليم، وتلك كارثة إنسانية وأخلاقية رهيبة...

أن نكون عبيداً فتلك مصيبة، وأن نرفض الحرية واتسامها الحانية، فذلك ما لا أستطيع تفسيره، ويعجز لبي عن فهمه وإدراكه.. بيد أن هذا المجتمع - على ما يبدو - بأغلبيته الساحقة يرفض الحرية ويسجل خضوعه لما هو مجبول عليه من قيم جرَدته من شموخه وبسالته، فيا ترى أي حياة يعيش؟ هل الحياة جسد مغلول في الأصفاد أم روح محلّقة في الفضاء الرباني الكبير؟

الأم وجيهة.. أرى فيكِ حنان خديجة، وعزيمة فاطمة، وإباء زينب، وشموخ سكينة... أرى فيك أميرة ستهزم عواصف الشر لتشرق شمس العنفوان وتهب نسائم الحرية لتغمر الإنسان بنور لا نهاية له... إنه نور الحرية..

أهم معارك رقية سليمان الهويريني التنويرية

أزمة فهم النصوص!! (*)

شكت إحدى السيدات زوجها للقاضي لقيامه بعضِّها ونهشها بقوة عند حدوث خلاف بينهما! وقد اعتذرت للقاضي عن عرض ذراعها أو طرف ساقها الذي يكسوه اللون الأزرق، وأشارت إلى إصراره على هذا الفعل بحجة أنه توجيه رباني وليس بسبب الغضب.

وبعد الاستماع لأقوال الزوج لم ينكر القيام بهذا العمل بل وبرر فعله أنه اتّباع للشرع الحكيم. وأظهر مشاعر الرضا والإحساس بالراحة والهدوء بعد نهشها أو غرز أنيابه!

طلب منه القاضي إيراد ما استند إليه من الكتاب والسُنّة، فذكر الآية الكريمة ﴿وَٱلَّٰتِي تَخَافُونَ نُشُوزَهُنَّ فَعِظُوهُنَّ وَٱهۡجُرُوهُنَّ فِي ٱلۡمَضَاجِعِ وَٱضۡرِبُوهُنَّۖ فَإِنۡ أَطَعۡنَكُمۡ فَلَا تَبۡغُواْ عَلَيۡهِنَّ سَبِيلًاۗ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلِيّٗا كَبِيرٗا﴾ (النساء: ٣٤).

لاحظ القاضي من قراءة الزوج للآية أنه قرأ كلمة (فعضوهن) بتشديد الضاد مع ضمها أي (فعضُّوهن) فبادر القاضي إلى تصحيح قراءته إلا أنه عاود قراءتها باللفظ نفسه!

دهش القاضي وأدرك سوء فهم الرجل للآية، وأوضح له أن المقصود الوعظ والنصح وليس العض والنهش! ولست أعلم هل ما زال الزوج يمارس فعله تبعاً لفهمه أم أنه توقف؟!

والحق أن ذلك الرجل ليس بدعاً من الخلق! فمثله كثير في سوء الفهم، ومنهم من يخلط بين الضاد والظاء وهو كثير ما يوقع في إشكالات عديدة. والعجيب أن وزارة التربية

(*) **المصدر**: جريدة الجزيرة، التاريخ ١٤/٥/١٤٣٠هـ.

والتعليم لم تتدارك هذا الخطأ الجسيم الذي يمارسه أغلب المعلمين والمعلمات عند تدريسهم الحروف الهجائية في الصف الأول الابتدائي وما يتلوه من سنوات تعليمية أخرى.

وحتى بعض أئمة المساجد أثناء قراءتهم للآيات يخلطون ولا يكترثون بالاختلاف الذي يخل بالمعنى ولا سيما في كلمة (الضالين) حيث ينطقونها (الظالين) كالطاء المعجمة، وهو خطأ جسيم، وفرق كبير بين الضلال والظِلال!

وإن المرء ليحار من فهم بعض الناس الحقيقي للنصوص سواء في الخطأ عند قراءتها أو الزلل الأكبر في فهمها، وكثيراً ما يقود هذا إلى خطأ في التفسير. ومن ذلك ما ورد في سورة مريم ﴿ فَلَمَّا وَضَعَتْهَا قَالَتْ رَبِّ إِنِّي وَضَعْتُهَآ أُنثَىٰ وَٱللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا وَضَعَتْ وَلَيْسَ ٱلذَّكَرُ كَٱلْأُنثَىٰ ﴾. فالتفسير المتعارف عليه للنص هو أن الذكر أفضل من الأنثى على الإطلاق، بينما الفهم الحقيقي للنص هو أن إمرأة عمران نذرت ما في بطنها محرراً لخدمة بيت المقدس، وكان الاعتقاد السائد والمتعارف عليه بين الناس آنذاك أن الخدمة مخصصة للذكور دون الإناث من خلال التوزيع الطبيعي للمهمات بين الذكور والإناث بسبب التكوين الفسيولوجي للأنثى الذي بزعمهم لا يتناسب والقيام بهذه الخدمة؛ فقد تفاجأت وحزنت على جنس الطفل، ولكن الله قد رزقها بأنثى لأمر يعلمه هو سبحانه، وحكمة يدركها العزيز الحكيم، فالغيب أعمق غوراً من فهم البشر، فكانت المفاجأة من خلال هذه الآية الكريمة ﴿ فَتَقَبَّلَهَا رَبُّهَا بِقَبُولٍ حَسَنٍ وَأَنۢبَتَهَا نَبَاتًا حَسَنًا ﴾ ليؤكد - عز وجل - أن الأنثى لها أيضاً دور عظيم في الدعوة والبناء وإقامة المجتمعات، بل وولادة الأنبياء من دون ذَكَر!

وما بين المكانة العظيمة للسيدة مريم عند ربها، وبين عض ذلك الرجل لزوجته، يبقى البون شاسعاً في التعاطي مع فهم النصوص، ولا عزاء للمعضوضات!

سيدة القاعدة، أم سجينة الشقاء؟!(*)

لم أتمالك دمعة فرت من عيني وألماً حط على قلبي إشفاقاً على وطني، حينما شاهدت اسم أخطر إمرأة في تنظيم القاعدة يدور في الشريط الإخباري، ويقرأه مذيعو الأنباء، حول غضب القاعدة وثورتها ضد اعتقال وزارة الداخلية لتلك المرأة. وما رافق

(*) المصدر: جريدة الجزيرة، التاريخ ١٥/٦/١٤٣٠هـ.

ذلك الغضب وتلك الثورة من تهديد بالقتل وتصفيات لبعض الشخصيات والرموز الوطنية.

ولقد دهشت من مكر القاعدة واستغفالها للمرأة حين جندّتها لتنفيذ مخططاتها، وهي التي تحكمها غالباً عاطفتها تجاه بلدها وأرضها ولا تقايض عليها أبداً، وليس لها مطامع شخصية أو مكاسب مادية. واستغربت من مغامرة تلك المرأة واندفاعها! برغم أن المرأة في بلادي وهي تسير في طريقها السليم لم تنجُ من الأذى والتضييق، ومن اضطهاد وتهميش فئة من الرجال، ولم تستطع الحصول على حقوقها الشرعية والنظامية، فكيف بالمرأة الضالة المتهورة التي تسير في طرق وعرة، وتساهم في الإرهاب بالتمويل والتحريض، والتجنيد، وتتعرض لأمن الدولة ومكتسباتها الوطنية، وتنادي بالخروج على وليّ الأمر وتكفير المجتمع والغلو في الدين، وتسعى في إزهاق الأنفس البريئة، وترويع القلوب الآمنة، وتخريب الممتلكات، وإتلاف الأموال، وضرب القيم الدينية والأخلاقية، وعدم المبالاة بالشرع والنظام وإغلاق منافذ العقل والتفكير، والعمل على إخفاء أسلحة القتل وأدوات التخريب والدّمار في كل بقعة وكل مخبأ حتى ولو كانت المصاحف!

حزنت وأنا أسمع وأقرأ عن تلك المرأة التي سجنها حماسها المنكوس، وإخلاصها المنقوص لفئة ضالّة عن الحق، بعيدة عن العلم الشرعي الصحيح والفقه السليم، وأسيت على ابنتها البريئة الوحيدة وهي نتاج أبوين لم يستطيعا الأنس بمشاعر الأمن في بلدهم الكريم، أو التنعم بروح الاستقرار في وطنهم الكبير، وأنا التي يؤلمها ابتعاد الأبناء عن أمهم أو حرمانهم منها وهي حرة! فكيف بالمرأة المعتقلة في السجون تواجه تهماً مخجلة، وقد أفضت إلى مجهول، وكانت أداة طيعة بيد طغاة لم يقدِّروا وطنيتها، ولم يحترموا أنوثتها، ولم يرحموا أمومتها؟!

ولست أدرك سبباً للجوء القاعدة إلى تجنيد النساء، أو علّة لانتساب هذه المرأة الشقية لنظام القاعدة، ولا أجد لانخراط زوجها معهم مبرراً لها للانجراف في هذه الطريق الوحلة المغموسة بالقتل والتخريب والدمار وزرع الفتنة في نفوس الناس، وتشويه صورة الإسلام الجميلة، والتنفير منه ومن معانيه السامية، حين لم يرحموا طفلاً، ولم يشفقوا على إمرأة ثكلى، ولم يقيموا وزناً لمواطن آمن أو وافد مستضاف!

إن استخدام المرأة وسيلة لهذا الانحراف الوطني لا يعدو عن جهل بعض السيدات

وعزلتهن عن المجتمع، والغلو والتطرف باسم الدين، وسيطرة الرجل الضال على المرأة الجاهلة، وخضوع تلك المرأة لذلك الرجل بدعوى طاعة وليّها بحجة أنه أدرى بأمرها والسير على نهجه وعدم مخالفته أو رفض منهجه! بدليل أن تلك المرأة ذاتها انفصلت عن رجل متطرف بعد سجنه، ثم تزوجت من أحد تلاميذه الإرهابيين الذي قتل في عملية أمنية.

ولعلها دعوة لمؤسسات المجتمع المدني بتوعية المرأة وتثقيفها بأمور دينها بعيداً عن التطرف والغلو والانسياق وراء الشعارات الدينية البراقة البعيدة عن المحتوى الحقيقي للعبادة، وزرع معاني الوطنية في نفسها، ودمجها في المناشط الاجتماعية والوطنية والثقافية، وتطهيرها من التبعية الساذجة للأفكار الهدامة والموالاة للأشخاص واستغفالها ببعض الأحاديث الضعيفة أو الموضوعة بأن عبادة الله والالتزام بالشرع لا تأتي إلا من خلال تعظيم الرموز والأشخاص، مما يوصلهم للعجب بأنفسهم برغم أن الشرع الإسلامي لا يقيم وزناً لتقديس الشخوص ولكنه يأمر باتباع النهج القرآني الذي يقينا من الزيغ والضلال!

وليدَعَوا المرأة تمارس أمومتها، وتزاول دورها التربوي في أسرتها، ومجتمعها بعيداً عن المهاترات والمطامع السياسية والمكاسب المادية تحت أقنعة وشعارات تحمل بين طياتها الدمار والهلاك!

هل عمل الكاشيرات.. قطع الإشارة.. التعامل بالربا.. كلها حرام؟!(*)

يأتي هذا المقال وأعضاء هيئة كبار العلماء يتأهبون للسفر لمكة المكرمة كعادتهم السنوية -حفظهم الله- لأداء فريضة الحج على حساب الدولة الكريمة على أبنائها البررة! بينما السيدة حصة لم تستطع أداء مناسك الحج بسبب ضيق اليد ورداءة الحال برغم وجود ابنها اليتيم أحمد!

والسيدة حصة هي إحدى بنات هذا الوطن اللاتي فرحن مؤخراً بوجود وسيلة آمنة لكسب الرزق، بعد أن منَّ الله عليها ونعمت بالعمل محاسبة (كاشير) في أحد المراكز

(*) **المصدر**: جريدة الجزيرة، التاريخ ١٤٣١/١٢/٣هـ.

التجارية الكبيرة بدلاً من وظيفة البسّاطة أمام سوق شعبي تمر عليها أجواء الفصول الأربعة في يوم واحد!

فهي الآن تخرج من بيتها الساعة التاسعة صباحاً بعد أن تقوم بأعمالها المنزلية وتعود في الرابعة وقد اشترت ما يلزمها وأولادها الأيتام من ذلك المتجر. وأثناء خروجها تتقابل مع جارتها حنان التي تعمل في أحد البنوك مسؤولة عن القروض ذات الفوائد الربوية، أو المتحايلة على الربا في بيع سلع وهمية على المقترض، وتستلم حنان راتباً مجزياً لا يكاد يكفيها حتى نهاية الشهر، ولكنها سعيدة تمارس وظيفتها التي أحبتها. ولا تمانع من حضور بعض الجلسات المختلطة للإدارة العليا ولكنها بكامل حشمتها وتمام حجابها!

وكانت حنان قبل عدة سنوات كارهة لطبيعة عملها موظفة في البنك بسبب فتوى من أحد المشائخ بعد سؤال من مشاهد حول جواز العمل في البنوك، وكانت الإجابة الجاهزة بأن العمل في البنك حرام! ولدواعي البطالة ولندرة الوظائف الحكومية تسامح الشيخ بفتواه بأنه يمكن العمل في البنك مؤقتاً لحين الحصول على وظيفة حلال! ثم كف المشاهدون عن طلب الفتوى حول العمل في البنوك وتوقف المشائخ عن الحديث في هذا الموضوع، بل إن بعضهم تساهل في أمر البطاقات الائتمانية، وتركوا للناس حرية تصرفاتهم ومعاملاتهم المالية! ونسي الناس تماماً السؤال عن هذا الأمر. ولو قاست موظفات الكاشير هذه الفتوى على عملهن، ونظرن لمصلحتهن وأن اليد العليا خير من السفلى، وحافظن على أنفسهن سواء عند شغل هذه الوظيفة أو غيرها؛ لأصبحت مع الزمن حلالاً مثلما هي وظائف البنوك الحالية التي يتسابق عليها الشباب والفتيات، والمحظوظ من يحصل عليها!

ومثل تلك الفتاوى ما صدر عن المفتي العام بأن قطع الإشارة حرام بعد أن عجز المرور عن ضبط المتهورين، ولكن تلك الفتوى لم تلقَ صدىً عند السائقين ولم تتداولها المنتديات ولم تطبّل لها، ربما لأنها لا تخص المرأة، ولم توقظ قلوب الناس كونها تنضوي تحت فتوى المجاملات، ولكن نظاماً ساهراً أيقظها بالغرامات وجعلهم يفكرون مئة مرة قبل قطع الإشارة!

والآن تطفو على السطح فتوى الكاشيرات بعد أن أقلق بعض الأشخاص المشائخ بأسئلتهم غير البريئة الملغمة التي تحمل التشكيك، في إشارة لإلزامهم بتوظيف الفتوى

لما يوافق هواهم، فكان لا بد من استغلالهم لوقف مشاريع تنموية وإنسانية كعمل الفتيات في المتاجر حين لم تنجح الأصوات الفردية المتشددة، فصدرت الفتوى شبيهة بفتاوى تشقير الحواجب ولبس الكعب والتي لم يؤخذ بها، ووضعت في خانة فتاوى الدشوش وتحريم استيرادها أو تصنيعها!

ولعل القرّاء يذكرون توزيع منشورات وأشرطة الكاسيت حول الدشوش في المدارس والمستشفيات وتم وضعها تحت أبواب المنازل، حتى ربحت القرطاسيات ومحلات التسجيلات، ووصف من لديه طبق فضائي بالديوث! وقبل أن يجف حبر الفتوى تقافز بعض الدعاة للظهور في القنوات الفضائية وصاروا (يتجاكرون) فيها حتى ترى الداعية في أكثر من قناة فضائية بوقت واحد!

وما أشبه الليلة بالبارحة، حين كانت جدتي تضفي شيلتها على وجهها أمام مذيع الأخبار في التلفزيون بحجة أنه أجنبي عنها ولا يجوز أن يتعورها!!

توبيخ قاضٍ، وماذا في ذلك؟!(*)

لم تجد محكمة الاستئناف في المحكمة العامة بالمدينة المنورة بُداً من توبيخ أحد القضاة خطيّاً، وإحالة قضية (فسخ نكاح) كان ينظرها إلى قاضٍ آخر بسبب مماطلته في فسخ طلاق إحدى السيدات من زوجها الذي يفتقد الكفاءة الصحية والنفسية دون اعتبار لمصلحة الزوجة، فضلاً عن مخالفته رأي الصحابة والتابعين والأئمة الأربعة في الأمور المتعلقة بالأحوال الشخصية. وبسبب تمسك القاضي بحكمه، وعدم استجابته لتوجيهات قضاة الاستئناف؛ تمت إحالة قضية تلك السيدة لقاضٍ آخر حسب الأنظمة، فأصدر القاضي المحالة إليه القضية حكمَهَ في جلسة واحدة، مؤيداً حق المرأة بإثبات طلاقها، وصُـدِّق من مرجعه بالاستئناف بدون أي ملاحظات أو توجيهات.

والواقع أن ذلك القاضي ليس بدعاً من القضاة الذين يماطلون في تطليق السيدات الفاضلات من أزواجهن الفاسدين أو المعتوهين، ويؤخرون البت في القضية بحجة (تصالحوا وادحروا الشيطان). و(أن الطلاق أبغض الحلال عند الله)!! ولو كان الزوج صالحاً ومستقيماً لكان يرجى للقاضي الأجر والمثوبة، بينما يرى من المبررات والمشاهد

(*) **المصدر**: جريدة الجزيرة، التاريخ ١٤٣١/١٢/١٧هـ.

والأدلة ما يرجى منه رحمة المرأة وإنقاذها من طغيان زوجها وتسريحها منه سراحاً مريحاً ولو كان غير جميل! وبرغم ذلك يُصرُّ على الصلح والمماطلة حتى ليشك المرء في مروءته أو ذمته!

إن تعاطف بعض القضاة مع جميع الأزواج دون النظر لوضع المرأة وتضررها من البقاء مع الزوج، وانحراف أولئك القضاة عن جادة الصواب بالأحكام القضائية وتمسكهم بآرائهم الشخصية أمر يثير الدهشة والغرابة، حتى إن المرء يتساءل لو كانت هذه الزوجة المتضررة هي ابنة القاضي هل كان يقف بسلبية وتخاذل كموقفه مع بعض السيدات المظلومات، أم كان سيصدر أوامره الغيابية على الزوج المارق؟!

والواقع أن القضايا المتعلقة بالأحوال الشخصية وأمور الطلاق بشكل خاص لا بد أن ينظر فيها ويبت بها أكثر من قاضٍ بعيداً عن الاجتهادات الشخصية، ومحاولة رأب الصدع لحالات معينة كالأمراض النفسية والانحراف الأخلاقي لبعض الأزواج، وقضايا العنف والاعتداء بالضرب أو القذف أو تعاطي المخدرات، أو الانضمام فكرياً للمنظمات الإرهابية، أو حتى المسائل العاطفية التي يغفلها كثير من القضاة برغم أهميتها.

ويجدر بوزارة العدل إصدار قوانين وضوابط صريحة، وتضييق دائرة الاجتهاد في الأحكام القضائية وإعادة التوازن لها بشكل واقعي للحد من الآراء الشخصية، ليطمئن الناس على حياتهم واستقرارهم. كما يحسن بوزارة العدل - وهي تسعى لإصدار مدونة الأحكام القضائية - إشهار الأحكام القضائية على الملأ، ونشر الثقافة الحقوقية بين طبقات المجتمع، وتوعيتهم بحقوقهم والأساليب المناسبة للمطالبة بها بشفافية ووضوح. كما ينبغي تعزيز دور المحكمة العليا بصفتها هرم العدالة القضائية، وتكثيف الرقابة على الأحكام القضائية الصادرة من القضاة لا سيما فيما يتعلق بمخالفة الحكم للوقائع المتعلقة بالدعوى أو مخالفته للأحكام الشرعية أو النظامية المعمول بها.

ولكِ الله أيتها المرأة التي ألجأتك الظروف لدخول المحاكم!

أهم معارك زينب غاصب التنويرية

إلى متى؟(*)

استوقفني خبر تناقلته صحفنا المحلية، مفاده أن اثنين من المواطنين، رفعا دعوى ضد وزارة الثقافة والإعلام لديوان المظالم، لفسحها لرواية «بنات الرياض» ذكرا فيها أن للوزارة مصلحة في نشرها الرواية، التي تسيء إلى المجتمع السعودي بصفة عامة، وبنات الرياض بصفة خاصة. وذكر الخبر أن الديوان رفض الدعوى، لعدم وجود أي صفة وصلاحية قانونية للمدعين.

ومن وجهة نظري المتواضعة، فإنني أرى أن الدعوى ليس الغرض منها الدفاع عن بنات الرياض، ولا المجتمع السعودي، بقدر ما هو الحقد على صاحبة الرواية التي كتبت عن بعض الواقع في مجتمعنا، لأن بعض العقول عندنا لا يحلو لها إلا أن يذكر مجتمعنا بمحاسنه فقط، وبذلك تكون صاحبة الرواية، قد تجاوزت الخطوط الحمراء التي ينكرها الجهلة على الرجال المثقفين، من روائيين وشعراء وكتّاب سعوديين، وغيرهم من فنانين، ومقدمين لبرامج حوارية، فكيف (بامرأة) وما يدريك عن المرأة في أعينهم، من دونية وعدم أهلية.. إلخ.

أما الدعوى على وزارة الثقافة والإعلام، فهدفها أوضح من الوضوح، وهو الحد من سياستها المرنة، والواعية، والمتزنة، التي تنتهجها حالياً، ولا تروق لذوي الفكر الأحادي المتسلط، الذين يرون فيه انفتاحاً، وخروجاً، على أعرافهم المقدسة، إنني أتساءل عن هؤلاء الغيورين.

أين هم قبل ما يقارب من خمس سنوات؟ عندما كتب أحد المسمين من المثقفين العرب، (قذفاً صريحاً في النساء السعوديات يوجب الحد)، ولم نرَ واحداً، اهتزت له نخوة، أو ثارت له حمية، ما عدا بعض الكتّاب والكاتبات، وعلى رأسهم أستاذنا الأديب

(*) المصدر: جريدة البلاد، التاريخ ١٤٢٧/٩/١٠هـ.

والكاتب عبدالله جفري من خلال زاويته المعروفة «ظلال»، والذي تصدى له وكشف أقنعته بكل شجاعة وغيرة صادقة، على نساء بلاده.

إنني أتساءل للمرة الثانية إلى متى سيظل مجتمعنا، لا يحرك ساكناً أمام الوصاية على حرية التعبير، وإقصاء الآخرين، ومحاربة الكتابات التي تسلط الضوء على المجتمع ونقده بواقعة الشفيف؟ فنحن ليس بالمجتمع الملائكي الذي لا يأتيه السوء ما بين يديه ولا من خلفه، وسلوكيات جماعاته وأفراده ليست منزهة عن أخطاء البشر، ونزعاتهم، وأهوائهم، وشهواتهم، فالأحداث الواقعية التي تعرضت لها (الرواية) أشعلت النيران في قلوب البعض من أعداء النقد، والفكر، الذين رأوا خروجه بقلم إمرأة عاراً وجريمة تستحق العقاب.

إن حرية التعبير ونقد المجتمع، حق لكل المثقفين، بأي لون من ألوان الأدب أو الثقافة، ما لم يتعرض لأشخاص بحد ذاتهم، أو بأسمائهم المعروفة للناس، وإن حدث هذا بذكر أسماء غير حقيقية في دائرة الحراك الاجتماعي للعمل الثقافي، وفي نطاقه، فهو من الحقوق الفكرية المباحة لكل مفكر ومثقف، يسلط قلمه على جوانب مجتمعه السلبية والإيجابية. إنني أخشى أن يخرج علينا من يرفع دعوى ضد الجاحظ محتجاً بأنه أحد بخلائه الذين ذكرهم في كتابه، أو ضد أبي حيان التوحيدي يدّعي أنه أحد شخصياته التي وردت في كتاباته، وتحية تقدير واحترام لديوان المظالم الذي وقف ضد هذا الإرهاب الفكري المكشوف.

وراء كل قتيل عقل من فتيل(*)

أبرياء يستريحون على قارعة الطريق آمنين مطمئنين، يأتيهم وابل الرصاص يزهق أنفسهم ويرديهم قتلى، يتساءلون: بأي ذنب نقتل؟ وما الجرم الذي اقترفناه؟

هذه الأسئلة ستظل تدق في أسماعنا مع دقة كل قلب مؤمن بحقه في الحياة على أرض هذا الوطن، سواء أكان مواطناً أم مقيماً، مسلماً أم يهودياً أم نصرانياً، مسالماً، فالله - سبحانه وتعالى - جعل الحياة حقاً مشروعاً لكل إنسان، بصرف النظر عن جنسه، أو ديانته، وهذه النقطة بالذات هي الكلمة الضائعة، في مربع الظلاميين، القابعين بأفكارهم على أرصفة الدماء.

(*) المصدر: جريدة الحياة، التاريخ ١٤٢٨/٢/١٣هـ.

ليس لأحد أن يأتي وبضغطة زناد آثم ليزهق النفس التي حرم الله قتلها وجعل حرمتها فوق كل الحرمات، ويجعلها هدفاً لفكره المنحرف المعنون بالجنة، وهو في حقيقته سبيل إلى النار التي يرهبون بها الخلق، وهي تلتوي على أنفسهم وهم خلفها راكضون. فهل من معتبر؟

هي المعادلة التي كأننا لا نعيها: «وراء كل قتيل عقل من فتيل»، إنها العقول المنحرفة في وضوح الحق، والعقول الإقصائية في دائرة الحوار، والعقول التكفيرية في ظل الإيمان، والعقول المفخخة في صور التبرير، والأفواه الصامتة في شكل التعاطف، وهي أمام أعيننا تزداد إصراراً على منطقها الدموي المتعطش لهلاك الأنفس وتدمير الإنسان، ليحلو لها العيش وبدم بارد على رفات الإنسانية، مهللة ومتبجحة بهذه الفعال باسم الدين، الرافض لها والمحذر منها، إنما هو دينهم الجديد الذي جعلوه هدفاً لتحقيق مآربهم العدوانية، الرامية إلى السيطرة على المجتمع، ومن ثم حكمه بمبادئهم المظلمة الهادفة إلى القضاء على الإنسان، والتنوير، والحضارة.

إذا كانت الدول المتقدمة عندما يظهر الخلل في ساحتها تعود إلى التعليم وإصلاحه فنحن لسنا بحاجة إلى إصلاح التعليم فقط، وإنما محاربة الخطاب الديني المتزمت ومحاربة الأفكار التي يروجها، ونراها في وقوفه ضد المرأة وضد الإصلاح وضد التنوير وضد المسرح وضد الآثار وضد الثقافة وضد كل القوانين الحضارية، مع صمت المبررين له وهم مكشوفون ومعروفون، يستترون بكتاباتهم التحريضية وثقافتهم الدموية في ساحات الإنترنت، أمام صمت الفكر الديني المعتدل، أو لنقول المنفتح، الذي يحارب بكل الوسائل من أصحاب العقول المتعاطفة وكلماتها المطاطية المغلفة بالتبرير والتمييع باسم الدين البريء من هذا السرطان الفكري، الذي نراه ينمو بيننا كل يوم في المدارس والتجمعات الفكرية والثقافية وساحات الإنترنت وغيرها من الأماكن الممهورة بالدعوية وطرق أخرى كثيرة.

نحن نثق بالمسؤولين عن الأمن ورجاله الذين سيتمكنون من القبض على هؤلاء الإرهابيين المجرمين القتلة، الذين اغتالوا الفرنسيين يوم الإثنين ٢٦-٢-٢٠٠٧ على قارعة الطريق، ولكننا لا نثق بالتصدي للأفكار التي تسري خلف الأقنعة وبمختلف الوسائل اللوجستية من تكفير وقذف ولعن وتحريض، بل والتدخل في القرارات السياسية عن طريق الكتابات «الإنترنتية» الاعتراضية، وطاولت كل شرائح المجتمع، بدءاً من المشايخ المستنيرين، مروراً بالوزراء المجتهدين، نهاية بالإعلاميين والكتّاب من الرجال والنساء.

فهل من متصدٍ لهذه الأفكار الضالة التي بأفعالها هذه تستعدي علينا العالم ليدخل من أبوابها.

سوق النخاسة الحديثة(*)

ارتبطت أسواق النخاسة قديماً عند العرب، ببيع العبيد والجواري، عندما كان «الرق» مبدأ معمولاً به في كل أرجاء العالم القديم جراء الحروب الأجنبية والغزوات العربية التي يعقبها الأسر والسبي، واستمرت هذه الأسواق حتى فجر الإسلام الذي حرم الرق وساوى بين الناس «لا فرق بين عربي وأعجمي ولا بين أبيض وأسود إلا بالتقوى» (الحديث الشريف)، ومع ظهور العصر الحديث اختفت أسواق النخاسة الرسمية، لتظهر أسواق سرية للمتاجرة بالرقيق على مستوى العالم، على رغم التشريعات الدستورية والقانونية لتحريم الرق ومحاربة تجارته العلنية والسرية.

وعلى رغم هذا التحريم الرسمي توجد في أوروبا حالياً مؤسسات لا إنسانية تقوم بتهريب الفتيات وبيعهن واستغلالهن في الدعارة بسبب الفقر في بلدانهن نتيجة الحروب والكوارث الطبيعية.

أما ما يمكن أن نسميها مجازاً «سوق النخاسة» في السعودية، فتختلف عن تلك الأسواق الأوروبية في الأسلوب، وإلى حد كبير في الأهداف لأنها نتاج «السلوك الفردي» لبعض الرجال والنساء، بدءاً من نشر أسماء طالبي وطالبات الزواج التي تتصدر قوائمها المجلات السعودية والعربية على حد سواء، ثم ظهور ما يسمى بزواج المسيار... وانتهاءً بعرض بعض الرجال من الموظفين والعاطلين خدماتهم كمحللين لمن طلقوا زوجاتهم وأرادوا إرجاعهن بعد الطلقة الثالثة التي تحرمهن عليهم شرعاً فلا تُحلنّ لهم إلا بعد أن ينكحُنّ أزواجٌ آخرون شرعاً.

ولا اعتراض على مسألة طلب الزواج عن طريق الإعلان إذا كان القصد شريفاً مبرأً من دوافع الطمع والاستغلال لمال المرأة، لكن أن يشترط طالب الزواج وبالبنط العريض أن تكون العروسة موظفة وتحديداً «معلمة أو ممرضة، أو طبيبة»، وعمرها لا يتجاوز الـ٥٠ عاماً، كما يشترط عدم الإنجاب، أو أن تكون عقيماً، وهو في سن ٢٦ من عمره، فالصورة واضحة والغاية هي ابتزاز لهذه المرأة، وإلا فما المانع من الزواج بأخرى في سنه وغير موظفة إذا كان الهدف سليماً ومشروعاً، وبعيداً عن النية المبيتة بالجشع المفضوح شكلاً ومضموناً.

أما زواج المسيار الذي أعتبره من وجهة نظري «متعة» شرعية فهو في حقيقته تخريب لمبدأ تكوين الأسرة المستقرة الظاهرة للمجتمع، إلا أنني هنا لا أضع اللوم على

(*) المصدر: جريدة الحياة، التاريخ ١٤٢٨/٣/٥هـ.

الرجل وحده بقدر ما ألوم المرأة التي رضيت بمثل هذا الزواج، إذ إنها فتحت به منفذاً لهمس الألسن، وغمز الأعين، وهي تعلم جيداً أن شرط الزواج وشرعيته في إعلانه وإشهاره للملأ، وله تبعات من حقوق وواجبات ونسب وميراث وورثة من أبناء يحبون أن يروا والدهم أمامهم مباشرة كسائر الناس لا مستتراً لا يرونه إلا متسللاً كاللصوص يمشي يترقب اللقاء بمن أذلت نفسها وفرح هو بالإعفاء من المسؤولية والتمتع في ظل السرية وإشباع رغباته من دون الاكتراث لشريكته أو الإحساس بوجودها في حياته.

وهذا ما جعل أشهر خاطبة لطالبي زواج المسيار في جدة تعلن اعتزالها عن هذه المهنة، وذكرت ذلك لجريدة الوطن في (الخامس من آذار) مارس ٢٠٠٧م بصفحتها الأولى، وتدعى أم طلال التي قالت: «إن أزواج المسيار جبناء يبحثون عن متعة جسدية فقط حتى أصبح الطلب من طلاب الجامعة متزايداً، غير مبالين -كما قالت- بالنهايات المأسوية بسبب إغفال شروط الحماية العاطفية المفترضة في كل زواج، وتساءلت عن مصير الفتيات المقبلات على الزواج، فضلاً عن الأرامل والمطلقات اللائي يرى البعض أن يحولوهن إلى سلعة، وتطالب الخاطبة المعتزلة بأن يقيد زواج المسيار بحيث لا يكون إلا لأصحاب الظروف القاهرة، وحتى لا يكون لعب صغار في يد الجبناء».

ويظهر أن سوق النخاسة الجديد هذا الذي يعتمد في تجارته على نزوات الرجال العابثين بالمبادئ الدينية، والإنسانية، اتسع ليشمل الضحايا من المطلقات بأيدي الرجال ليعبثوا بشرعية الطلاق ويلجأوا إلى مجموعة من الرجال الذين وضعوا أسماءهم على شبكات الإنترنت وكتبوا أمامها أرقاماً مالية تعرض على كل من طلّق زوجته وحُرّمت عليه ليختار هو من يريده محللاً لتلك الزوجة أو المرأة، غير عابئ بكرامتها أو مشاعرها، وأصبحت سلعة بين يديه يلعب بها كيف يشاء لينال هؤلاء الرجال ما خططوا له، فهي فرصتهم في قضاء ليلة أو ليلتين وبصورة شرعية مع إمرأة في مقابل أن ينالوا ما قرروه من ثمن.

ومن يدري فقد تظهر لنا أنواع لهذه السوق تدار بأيدي بعض الرجال المهدرين لعزة المرأة وكرامتها.

فالنتاين والأشمغة الحمراء! !(*)

أصبح القبح مألوفاً في حياتنا، وعبارات الكراهية هي الأخرى أصبحت مألوفة للصغار قبل الكبار، حتى بدا الحب غريباً وبعيداً في تعاملنا معه، كأن العواطف جفت، والمشاعر النبيلة انحسرت، فلا تغير في فلسفتنا تجاه المعاني الإنسانية وأولها الحب.

هذه المظاهر لاحظتها الأسبوع الماضي من خلال الاحتفالات بما يسمى «عيد الحب».

نحن في حاجة ماسة وملحة للاحتفال بما تكنه المشاعر من حب للآخرين، وليس بالضرورة أن يكون هذا الحب غرامياً محتكراً بين اثنين فقط، وإنما الحب العام بين الأفراد والجماعات، والإنسان وأخيه الإنسان، والكلمة الجميلة لها فعلها في النفس خير من كلمات الكره والجفاء.

ما ذنب الزوجة المتلهفة لكلمة حب حميمة، أن تجد من يصادرها منها، ويصادر معها رمزيتها من حبة ورد أو باقة زهر، لا يهم لونها سواء كان أبيض أو أحمر أو قرمزياً، المهم المعنى المعنوي الذي ينبت منها، ويحمل التوقيع بالشعور الجميل، وما ذنب الزوج الذي ينتظر من زوجته أيضاً هذه الكلمات العذبة، تعوّدنا على القبح حتى أصبح كل فعل جميل علامة نكرة في محيطنا الاجتماعي، سواء كان هذا الفعل مصدره من صنعنا، أو مقتبساً من الخارج.

يوم الحب أو عيده، لا يختلف في معناه عن يوم عيد الأم، أو اليوم الوطني، أو يوم العمال، أو ما شابهه من أيام لها معانٍ سامية في نفوس البشر، ولكن لأننا نرى في كل الرموز الجميلة للإنسانية، مدخلاً للشبهات، والحلال والحرام، فلا بد لنا من استعمال الحزم، وممارسة دور الوصاية على الاعتقاد بالظن، ومحاربة الفتنة كما يتراءى للبعض، قبل وقوعها، ومن هنا جاءت تدخلات بعض المتحمسين بالتحذير أو التهديد بمصادرة الورود الحمراء، متناسين أنها منتجة محلياً، وكسادها ومصادرتها تضر بالمتاجرين فيها، وكذلك ما تلاها من الألوان الحمراء، من أغلفة وشموع، ولم يبق إلا أن يمنعوا محال الأقمشة من بيع القطع التي تحتوي على ذلك اللون، ومعها أيضاً منع إشارات المرور الحمراء، من الإضاءة في ذلك اليوم.

عيد الحب هو يوم يحتفي فيه العالم بذكرى «فالنتاين فلانتينو»، ولن أكرر سرد حكايته، فقد ذكرها التاريخ، ورواها الكثير من الكتّاب والكاتبات الأسبوع الماضي،

(*) المصدر: جريدة الحياة، التاريخ ١٤٢٩/٢/١هـ.

ولكن لكي نحكم مخلب الوصاية أيضاً، فلا بد أن نشكك في صدقيتها، وهذا ما قرأته في أحد ملاحق صحفنا الدينية، حتى إن الكاتب عدّه عيداً وثنياً، مع أن هناك فرقاً واضحاً بين الأعياد الوثنية، والأيام الرمزية، لماذا كل هذا؟! طبعاً لتثبيت فكر الإقصاء، لأن رواية فلانتينو تجد صدى في العقول التي لا ترى في يوم الاحتفال بيوم الحب حرجاً إذا لم يرتكب محرماً.

ما ذنب الجاليات غير المسلمة التي تريد أن تحتفل بهذا اليوم، وتحرم من الورود الحمراء، هل هذه هي الرسالة لبلدان العالم، أن يعاملونا بالمثل، ويمنعوا المسلمين من الاحتفال بأعيادهم هناك؟

يقولون: إن الحب لا يحتاج أن يحتفل به، فهو موجود في المشاعر والقلوب والتلفظ به بدعة، وليس مهماً أن يصرح به، مع أن كل الدراسات التي دارت وتدور حول الطلاق تؤكد أن ٩٠٪ من حالات الطلاق ومن الطرفين سببها برودة العلاقات العاطفية، وعدم التصريح بكلمات الحب ومعانيها الدافئة بينهم.

الغريب أن ردة الفعل القوية جاءت من مواقع (الإنترنت)، التي حفلت بالموضوعات الحمراء، أقصد كتابتها باللون الأحمر، مع إدراج الورود الحمراء، كذلك التهنئة عن طريق الموبايلات، والإيميلات، ويبقي السؤال يتحشرج في فكري: «ترى ألا توجد علاقة بين فالنتاين والأشمغة الحمراء؟».

مَنْ يمنع الإرهاب الأسري؟(*)

نقرأ كلمتي «العنف الأسري» تتردد دائماً في إعلامنا المقروء والمسموع والمرئي، مصاحبتين لكل حالة قتل أو ضرب أو اغتصاب، وهي جرائم يتعرض لها الأطفال من الآباء والمحارم، والأوصياء، بدءاً من الطفلة غصون، ولن تكون انتهاء بالطفلة (شرعاء)!

ومن وجهة نظري الشخصية أرى أن هاتين الكلمتين «مميّعتان، ومرققتان» بالشكل الذي لا يتناسب مع نتائجهما الفظيعة المؤدية إلى إزهاق الأرواح البريئة، أو تعذيب أجساد الأولاد القُصَّر والبنات القاصرات، فالعنف في مفهومه العام لا يؤدي إلى القتل لأن نتائجه غالباً ما تكون أقل ضرراً في فعلها بالأنفس، وأكثر ما يكون ضررها نفسياً وسلوكياً، أما حالات التعذيب التي تعرض لها البنات الصغيرات وأدت إلى قتلهن بأيدي الآباء عن طريق كيهن بالنار، أو ضربهن بالآلات الحادة، أو ربطهن بالحبال وضربهن

(*) المصدر: جريدة الحياة، التاريخ ٢٠/٤/١٤٢٩هـ.

بالعصي، أو تقييدهن بالسلاسل وحرمانهن من الطعام، أو تعرضهن للاغتصاب سواء كان الضحايا من البنين أم البنات... فهذه الحالات لا يستخدمها إلا المجرمون.

وأقل ما توصف به أفعالهم الإجرامية هو «الإرهاب الأسري» لأن الأطفال تحت وطأة هذه القوى المتسلّطة، لا حول ولا قوة لهم، فلا قانون يحميهم، ولا وسائل تنقذهم، وهم محاصرون بين سندان القوة ومطرقة الوصاية، في اللحظة التي يغيب فيها مفهوم الرعاية الأسرية المسؤولة من شرع الدين ورقابة المجتمع بمؤسساته المستندة على مبادئ الرفق والحنان والتربية الهادفة إلى تكوين إنسان صالح في ظل أسرة سوية من الآباء والأمهات، هدفها مصالح الصغار وحمايتهم، والحرص على سلامتهم وأمنهم بالدرجة الأولى.

ولأن الأسرة هي أولى مؤسسات المجتمع، من هنا جاء اهتمام الإسلام بها ووضّح حقوق أطرافها من الأزواج والأبناء، وفي حال الانفصال بين الوالدين جعل الإسلام الولاية للأصلح الكُفؤ، ولم يجعلها سلطة مطلقة بيد الأب، كما أنه لم يعط الأب حق القتل أو التعذيب مهما كان الخطأ، فكيف لو كان هدف هذا التعذيب متعمداً من الأب بدافع الانتقام من الأم المطلقة! كما كان في حالة الطفلة القتيلة أريج؟ أو كان التعذيب أو القتل بدافع التنصل من النسب، كما في حالة الطفل وحيد الذي قذف به والده في مدينة غير مدينته وتركه عرضة للمجهول، ويضاف إلى ذلك كله التخلص من عبء الرعاية والاهتمام؟!

وكما تجب معاقبة الأسرة في حالة إرهابها لأطفالها، فإن المؤسسات المسؤولة في المجتمع يجب ليس مساءلتها فقط، بل إيقاع العقاب الذي يتناسب مع الجريمة في حالة تقاعسها عن أداء واجبها، كما في قضية الطفلة (شرعاء) التي أبلغت جدتها عن حالة تعذيبها للشرطة التي أعادتها لوالدها من جديد حتى قضى عليها.

أن إعطاء الأب حق الولاية وهو ليس بذلك الكفؤ الذي يعي حقها، فيه الكثير من التهاون الذي يفضي إلى ظلم لهؤلاء الصغار، بخاصة إذا ما كان مثل هذا الأب مجرداً من الأبوّة والضمير، ومتحجّراً للحد الذي يجعله يسمح لزوجته الأخرى أن تتجرأ على ممارسة الفعل نفسه، مسايرة له، ومحققة لأنانيتها وهدفها هو الخلاص من أبنائه وبناته من ضرّتها التي تراها عدوة لها من منطلق رفضها شراكة الأطفال لها في أبيهم!

إن المجتمع مسؤول ليس فقط عن توفير الملاجئ، ودور الرعاية الاجتماعية، بل عن سن القوانين الرادعة لكل الآباء والأوصياء الذين تسوّل لهم أنفسهم تعذيب أطفالهم، أو إهانتهم، أو التعدي على كرامتهم، أو التحرش بهم جنسياً، ولا نريد أن تكون حجة

«المرض النفسي» هذه التي تبرر بها الأفعال الشنيعة شماعة تعلق عليها جرائم هؤلاء المجرمين الخارجين على تعاليم الدين الحنيف، وقيمة الأبوّة، والفطرة الإنسانية.

بعد أن نفد القصاص في والد الطفلة (غصون) التي راحت ضحية لوحشيته وإرهابه، توقعتُ أن يكون هذا الحكم رادعاً لكل الآباء القتلة المنحرفين عن مبادئ الدين والرحمة، لكن يظهر أن بعض الآباء يرى أنه فوق سلطة الدين والقانون، ولا يهمهم العقاب حتى لو كان قصاصاً، ليمارس جرمه من دون رفة قلب أو وخزة ضمير، أو مخافة من الله، وها هي الطفلة (شرعاء) وغيرها يتساءلون، بأي ذنب يقتلون.

لا تقف إمرأة قبلي!! (*)

حدثتني إحدى صديقاتي وألحت عليَّ بالطلب، أن أكتب في الموضوع الذي ستذكره لي، وكانت غاضبة، وثائرة، لحد الانفجار، وأنا التي تعودت منها الهدوء، بل أحياناً البرود في كثير من الموضوعات التي نناقشها نحن الصديقات، صديقتي هذه انتقلت إلى مدينة الرياض لتحضير رسالة الدكتوراه في إحدى جامعاتها.

قالت لي: تعودت في مدينة جدة عندما أتوجه إلى أي صراف آلي، أتمكن من الصرف بكل سهولة، حتى ولو أمامي مجموعة كثيرة من الرجال، والمسألة تكمن في احترامهم للمرأة، إذ إن الرجال حينما يرونها يفسحون لها الطريق، ويتنازلون عن دورهم في الصرف لها، ولكن - والحديث لصديقتي - ما حدث لي في الرياض شيء يتنافى مع مبادئ الاحترام واللياقة.

قلت: ما الأمر؟

قالت: ذهبت إلى أحد الصرافات الآلية لأصرف مبلغاً من رصيدي، وكان هو الأقرب إلى سكني، فوجدته مزدحماً بالرجال، ونظراً لحيائي وخجلي ولم أشأ مزاحمتهم، أوعزت لسائقي أن يقف مكاني حتى يأتي دوري، ولما جاء دوري تأخر سائقي وأفسح لي لأتقدم للصرف، وما أن وقفت حتى انهال عليَّ الرجل الذي خلفي مزاحمة، وشتيمة، وهو يزبد ويرعد، معترضاً على تقدمي قبله، قائلاً: ابتعدي يا إمرأة، لا تقف إمرأة قبلي!

قلت: هو دوري ومن حقي ولن أتركه، حتى أصرف مالي، صرخ في وجهي بأعلى

(*) المصدر: جريدة الحياة، التاريخ ١٤/٥/١٤٣٠هـ.

صوته: لا يجوز لك أن تتقدميني وأنا رجل وأنت إمرأة، صممت على الصرف، ولم أتنازل عن دوري ولم أتأخر له عن مكاني، ولم أنزلق معه في الكلام، والشتم، ما أثار حفيظة بعض الرجال الواقفين فاتهمهم بمعرفتي. ولولا قيام بعضهم بصده عني لضربني بيده متناسياً، حرمتي وحقي المشروع في استعمال الصراف مثلي مثل بقية المواطنين، ولكن لأنني إمرأة فهو ينظر إلي باحتقار وتعالٍ شديد.

قلت اهدئي يا صديقتي ولا تستغربي هذا التصرف الذي هو جزء متغلغل في سلوك البعض في مجتمعنا، فهم يرون المرأة بمنظار العار عليهم في وقوفها لقضاء حاجاتها، أو مشيها من أمامهم، أو صرامتها وكفاحها لنيل حقوقها، لقد تعودوا على «الجلافة» وفوبيا التوجس من وجود المرأة، والخوف من سحب البساط من تحت أقدامهم، لقد تعودوا أن يأخذوا بطاقات «صرّاف» نسائهم ليصرفوا أموالهن إلى جيوبهم، وتعودوا أن ينظروا إلى المرأة على إنها مواطنة من الدرجة الثانية التي يجوز التسلط عليها. والرجال يختلفون باختلاف تمدّنهم، وتربيتهم ونشأتهم، ومن تعوّد على احترام المرأة ليس كمن تعوّد على احتقارها ودونيتها، مستغلاً للمصالح والخدمات ليتم تهميشها خارج النطاق، لتستسلم المرأة لأعرافهم المجحفة، وتصبح الخدمات حكراً عليهم، متخذين من درجة القوامة منظاراً ينظرون من خلفه للمرأة بمزايا التفضيل لهم، فهم الأفضل في تصورهم، وهم الأحق في الاستفادة من الخدمات والمصالح العامة، ولهم الأولويات في الخدمة، وإن تجرّأت المرأة ودافعت للاستفادة من الخدمات، فهي إمرأة فقدت ميزاتها كامرأة محترمة، المتوقع منها التنازل للرجل عن كل حق، وكل شيء، حتى لو كان الوقوف عند الصراف. وما أكثر المشاهد الخارجة عن السلوك وقلة الذوق والتهذيب، ضد المرأة في كثير من الأمور، وجميل هذا الإصرار منك على أخذ دورك، وتجاوزك لمهاترات الشارع التي يفضحها سلوك البعض «المتشدد» أو المنفلت حيال المرأة.

سينما بيت أبو صفيّة(*)

نشأتُ قريباً من السينما، إذ كانت مدينة «جدة»، على ما أذكره من طفولتي في أواخر عهد الملك فيصل، تعج بدور السينما في كل الأحياء، وفي حي الهنداوية العريق الذي كنا نقطنه، كانت تحيط بمنزلنا ثلاث دور سينمائية، هي سينما «بيت الولي - وسينما بيت أبو صفية - وسينما بيت المدني»، طبعاً كانت الدور تخضع للطابع البدائي الذي هو عبارة عن فناء كبير، يتوسط جداره شاشة بيضاء من القماش، تصطف فيه الكراسي على

(*) المصدر: جريدة الحياة، التاريخ ٢٧/٦/١٤٣٠هـ.

مدى اتساعه، حيث يجلس عليها الرجال، بينما النساء تشاهدها من على أسطح المنازل.

واستمرت السينما إلى عهد الملك خالد، وكان الناس تتعامل معها بوعي كبير من حيث انتقاء الأفلام ومناسبتها للعرض وعدم السماح للصغار بالدخول إلا إذا كانت مناسبة لهم، حتى في المنازل كان الناس يحضرونها لتسلية المعازيم بعد وليمة العشاء التي كانوا يقيمونها في أسبوعية الأعراس أو أسبوعية الميلاد.

وكان للسينما علينا -نحن الناشئة- أثر إيجابي، فإذا رأينا بطلة الفيلم ممرضة حلمنا أن نكون مثلها، وإذا كانت معلمة تمنينا أن نكون معلمات مثلها في المستقبل، وإذا كانت طبيبة بنينا الآمال لنرى أنفسنا مثلها نعالج ونخدم الوطن، وكان الناس وعلى مختلف ثقافاتهم يتوافدون على تلك الدور، والحياة تمضي هادئة مستقرة وهانئة، فلم نسمع عما يسمى بالعنف الأسري، ولم تظهر أعراض الشذوذ والاغتصاب والتحرش الجنسي، حتى السرقات وجرائم القتل كانت نادرة للغاية.

لقد خرج من تلك الحقبة جيل منفتح وواعٍ من الجنسين، عكفوا على التعليم بشغف حتى تبوأوا أعلى المناصب في الدولة وخدموا الوطن، وشاركوا في بنائه بكل مسؤولية دون أن يكون للتطرف والغلو ملاذ في فكرهم أو تعاملهم، أو سلوكهم، أو عبادتهم، والكل يؤدي فرائضه الدينية، ويحافظ عليها طواعية ورغبة في طاعة الله دون ضغط، أو إكراه.

السينما أداة ثقافية حضارية، وصناعتها إضافة إلى دعم التنمية الاقتصادية للعالم، وهي موجودة على الفضائيات بقديمها وحديثها، ويستطيع أي إنسان مشاهدتها في بيته بكل سهولة، فما الذي يريده المعترضون على كل ظاهرة يرونها جديدة وهي موجودة في الأصل قبل أن يخلقوا؟

لقد عرض المخرج «ممدوح سالم» في الأيام السعودية الثقافية باليمن مجموعة من الأفلام الروائية الجميلة، أذهلتني بحرفيتها وتقنيتها وموضوعاتها المنصبّة على حاضرنا بكل ما فيه من سلبيات وإيجابيات، نالت التقدير والإعجاب من الجمهور الذي صفق لها طويلاً، معترفاً بنجاحها وتميزها، يضاف إلى ذلك ما حققه مهرجان جدة للأفلام، الذي أقيم قبل أسابيع، في دورته الرابعة منذ تأسيسه عام ٢٠٠٦، من نجاح منقطع النظير، وسجل رقماً قياسياً باستقباله «٢٠٠» من الأفلام التي بلغ عدد الأفلام السعودية منها «٧٠» فيلماً، إضافة إلى الأفلام الخليجية والعربية والعالمية، وحظي بإشادة من وكالات الأنباء العالمية، والبعض ما زال يطارد «مناحي» ويرفض السينما، والمبررات معروفة وجاهزة، سئم الناس منها، وملّوها، والتهديدات، والدعوات الموبوءة بالجبن لم تعد مجدية،

بقدر ما هي شمّاعة يعلق عليها عجز العقل عن استيعاب الحياة ومتغيراتها، إذ إن لكل وسيلة أوجهها المفيدة والضارة، وكلما اشتد المنع، زاد الإصرار على حضور الأشياء المحاربة، والمجتمع ليس جاهلاً ولا غبياً حتى يبقى منساقاً وراء الأوصياء الذين جعلوا من أنفسهم قادة لحماية الناس من أنفسهم، كما يقولون، دون احترام لعقولهم وحرياتهم الثقافية.

الهيئة في كتابة الآخر.. (*)

في كتابة الآخر عنا وعن مجتمعنا السعودي تحديداً، برزت «الهيئة»، أقصد هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، واجهةً تتمحور حولها الأحداث، مصدراً للعنف، والأذى والقهر، والظلم، والتشدد، ومن ثم تسليط الضوء على أعمالها في سردية الرواية أو القصة.

ففي رواية الروائي المصري إبراهيم عبدالمجيد «البلدة الأخرى» التي تدور أحداثها في مدينة «تبوك»، تبدأ الرواية من خلال فتاة قبضت عليها الهيئة وتلف بها على الطرقات في سيارة «وانيت» للتشهير بها، مع بقاء تهمتها غامضة، تخضع للتأويل والتخمين، ومن هنا تبدأ حبكة الرواية ويكتمل السرد فيها بأحداث متداخلة ومتشابكة ومترابطة، كذلك رواية الروائي الأردني «إبراهيم نصر الله» التي بعنوان: «الطريق إلى بلحارث» تحضر الهيئة في حبكة الرواية من خلال تلك الفتاة التي تحيي حفلات الأفراح، مصدراً للرزق، إلا أن أحد المواطنين يشك في أنها تدخل منزل مجموعة من العزاب المغتربين فيقوم بالتبليغ عنها ولكنها تصطدم بمشهد درامي سيده الموت لأحد أولئك العزاب.

وهكذا أصبحت الهيئة سمة ملازمة لكتابة الآخرين عن مجتمعنا المحلي، وكنت قديماً أنظر إلى هذه الكتابة عن «الهيئة» تحديداً على أنها لمجرد التجريح والمبالغة وتشويه صورتنا تبعاً لهوى الكاتب، وما يريد أن يلصقه بنا كشعب من تهم التخلف، والجهل، والفساد.

لكن الحقيقة المغايرة ها هي تتجلى أمامنا واضحة في كل ما يصدر عن هذا الجهاز من عنف وظلم للإنسان وتعدّ نتج منه زهق كثير من الأرواح وجلد كثير من النفوس البريئة أيضاً، لمجرد الشك ولمجرد أن رجال الهيئة لا يأتيهم الباطل من بين أيديهم ولا من خلفهم وكأنهم أوتوا العصمة عن كل خطأ، وهذه هي الحقيقة التي لم تغب في

(*) المصدر: جريدة الحياة، التاريخ ١٤٣١/٥/٣هـ.

مشهدنا الحياتي قديماً وحديثاً، وعلى رغم كل التطورات، والتحولات، التي مرت علينا كشعب يساير العالم من حيث التطوير والتحديث، ويفتح الآفاق المغلقة لتطويعها في خدمة المجتمع ويستثمر الإنسان في تحقيق الطموحات، إلا أن هذا الجهاز ظل منغلقاً على نفسه تبعاً لهوى منسوبيه، في التسلط على الإنسان، يضاف إلى ذلك أن بعض المواطنين من الجهلاء وذوي النزعة المتشددة ينظرون إلى هذا الجهاز على أنه سلطة تشريعية لا يجوز نقدها أو الإشارة لها بشكل أو بآخر، وهذا ما شجع بعض الأفراد من هذا الجهاز على التمادي لدرجة تخطي السلطة الحكومية وتجاوزها في كثير من الأحيان.

وعلى رغم الجهود التي يقوم بها الآن الرئيس العام لهيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وقيامه بالكثير من المحاولات لجعل هذا الجهاز آلة للإصلاح والخير، فإن المديرين من دونه يرون أن سلطتهم تضعضعت، وهيبتهم سُلِبَت، فبادروا من خلال مواقعهم وبتصرفات فردية من مرؤوسيهم بممارسة الكثير من التعدي والتجاوز في محاولة يائسة لبقاء الحال كما هي عليه.

الآن وفي تداعٍ يقول «ما أشبه الليلة بالبارحة» تقفز في ذاكرتي صورة فتاة تبوك الجديدة التي صرخت قبل أسبوعين من مبنى الهيئة في تبوك في استغاثة عالية تصدى لها المواطنون أنفسهم وأبلغوا عنها الجهات الحكومية. تعود صورة الفتاة القديمة في رواية «البلدة الأخرى» تلوح لي كمن يقول بصوت شامت ومتشف، ها أنتم ظللتم كما كنتم، ولم تتغير الحال من تسعينيات القرن الذي كتبت فيه الرواية إلى الآن.

ولا عزاء لنا كمواطنين ومستهدفين من هذا الجهاز، إلا تحويل الأنظار إليه سلباً وإيجاباً، لتغيير أوضاعه، وبإرادة جادة، إلى إعادة النظر في آلياته وصلاحياته، بما يتوافق مع حقوق الإنسان وكرامته، وحرمته، وتقديم المعتدين على حرمة الفتاة إلى العدالة.

سباق الفتاوى(*)

يظهر أننا لن نتخلص من موجة الفتاوى الكثيرة العجيبة، حتى كأننا في حلقة سباق شديدة التنافس، كل يروج لفتواه، ويظهر أن هذه الفتاوى لن تنتهي ما دامت لها أسواقها الرائجة من «إنترنت»، وجهلاء، ودهماء، ومتاجرين، ومروجين، وإمّعة، ولا أعرف ماذا يستفيد هؤلاء المتنطعون من هذه الفتاوى التي من شأنها التضييق على الناس، بل

(*) **المصدر**: جريدة الحياة، التاريخ ١٥/٦/١٤٣١هـ.

وتحريم ما أحلّه الله تعالى، وتجاوز كتابه وسُنّة رسوله «ﷺ»، حتى إن أحد هؤلاء وأمام المطالبة بمعاقبة أصحاب الفتاوى المجترئة على الله، طالب بمعاقبة الفتاوى الميسرة في اعتراض صريح على شريعة الله الميسرة التي يستحب فيها الأخذ بالرخص، وحجته في ذلك «سد الذرائع» التي لم يبق متسع في أمر إلا ووضعوا له سداً منيعاً ليكون الذريعة، يجب احترام العلماء، ولكن تقديسهم وتقديس فتاواهم وكأنها من النصوص الشرعية القطعية لا يجوز، ولكل رأيه، وكلامه، ولكنه مردود عليه، فهو لم يصل إلى مرتبة القداسة، ولم يؤتَ العصمة التي هي من خصائص الأنبياء، والوحيد الذي لا يرد كلامه هو الرسول «ﷺ».

يجب أن يكون هنالك حزم جاد في شأن هذه الفتاوى وإلا فإن معالم الشريعة الإسلامية الميسرة ستكون أداة بيد العابثين حتى يطمسوا معالمها السمحة، ولا يستبعد ذلك عليهم، فهم يكتمون أشياءَ كثيرة فيها تحليل وفيها رخص وفي بعضها أقوال مختلفة للعلماء والأساس سنة الرسول -ﷺ-، بل إن «أحمد ابن حنبل» الذي أصبح يلصق به كل تشدد، كان ممن يأخذون بالمسائل المرسلة التي هي «إباحة الشيء بالضرورة».

ونحن نرى عجباً ونسمع لغواً كثيراً وكأن الناس لا يعرفون الدين الإسلامي ولا يعرفون شريعته السمحة، ولا يعرفون نصوصه المكتومة التي يتعمد المسترزقون خلف الدين من إخفائها، ومن اتبع ضميره وخاف ربه وكشف المسكوت عنه من أدلّة شرعية، فلن يسلم من غضبة المنتفعين الذين لن يتورعوا عن الاعتداء عليه وعلى بيته، وأهله، بل وبتحريض مكشوف ممن يزجون بغيرهم للمجابهة، لم يبتلَ الدين الإسلامي بهمجية كهمجية الفتاوى التي لا تعرف أهدافها، ودواعيها.

آخر الفتاوى المتداولة هذه الأيام فتوى تحريم ممارسة الرياضة في مدارس البنات، واعتبارها من أنواع الفساد، ولا أعرف حقيقة الفساد الذي سيأتي من وراء مجموعة من الطالبات يركضن داخل سور المدرسة مع بعضهن البعض، ولا رجال خلفهن، أو أمامهن، ولا أعرف أيضاً ما هو الفساد الذي سيأتي خلف مجموعة من الطالبات يلعبن بالكرة، طائرة، أو سلة، أو يتسابقن داخل المدرسة، مع بعضهن البعض، وما الفساد الذي سيحدث من ممارسة بعض الرياضة البدنية التي تشد الجسم وتقوي العضلات وتساعد على حرق السعرات الحرارية من الأجسام؟!

المشكلة أن كلمة الفساد ليست فضفاضة لنُدخل كل شيء في دائرتها، إذ إن الفساد وجوهه معروفة بارتكاب المحرمات من قتل، وزنا، واغتصاب، وسرقة، واختلاس، وأكل الحقوق الخاصة والعامة، وكل ما يتصل بالاعتداء على الإنسان في

عرضه، ودمه، وماله، فأين هو وجه الفساد في رياضة تمارس في حدودها وفي نطاقها، وتحت رعاية مدرسة كل موظفاتها من النساء ومن حاملات الشهادات التربوية؟ ثم إنني أتساءل ومعي الكثير من النساء والرجال، عن الذريعة التي نريد أن نسدها في وجه الرياضة؟ وعلى فكرة كنت واحدة ممن طالبوا بإدخال الرياضة في مدارس البنات العام الماضي عبر هذه الصحيفة بعنوان «جداتنا والرياضة».

ثقافة الجهل(*)

يجهل كثير من الناس سماحة الدين الإسلامي وسعته، ويعود هذا الجهل إلى وسيلة التلقّي التي أخذوا عن طريقها مبادئ الدين الإسلامي، وكلها كانت عن طريق الأشرطة، والمحاضرات، والمواعظ، خصوصاً جيل نهاية التسعينيات، أو ما بعد حادثة «جهيمان العتيبي»، إذ بدأت مظاهر التشدد، والغلو، والتطرف، تظهر على سطح الحياة في المجتمع السعودي، ولم تجد هذه التيارات من يكبح جماحها أمام التهويل والتضخيم الذي أسبغه عليها العامة، والمنخرطون في الحروب الأفغانية.

ومن هنا بدأت معضلة التطرف الفكري، فظهر التكفير، والتحريم، والتحليل، والتهديد المصاحب لهوى الفئات المتشددة، التي كانت تجتزئ النصوص من الكتاب والسُنّة بما يخدم مصلحتها في غايتها من تغييب النصوص المعتدلة والواضحة في كثير من المسائل، ولأجل هذا فهم ينجرون خلف الفتاوى المتشددة، ويهاجمون الفتاوى الأخرى المعتدلة، ومنها فتوى الشيخ «عادل الكلباني» حول الغناء.

مع أن هذه الفتاوى لها أصل شرعي معروف لكل من قرأ الدين الإسلامي من مصادره السليمة البعيدة من غايات الهوى والتعتيم المتعمد، خصوصاً في مسألة الغناء الذي ظهر منذ أيام الرسول «ﷺ»، وأوّله كان يسمى بالحداء، ثم غناء الركبان وهو أرق من الأول، وفي حديث عبدالله بن عبدالله بن أنس ابن عم مالك، وكان من أفضل رجال الزهري جامع السُنّة، قال: مر النبي ﷺ بجارية، في ظل فارع، وهي تغني:

هـــل علـــي ويحكم أن لهـــوت مـــن حـــرج

فقال النبي ﷺ: لا حرج أن شاء الله، وورد عن عمر بن الخطاب -رضي الله عنه- أنه خرج للحج فسمع رجلاً يغني، فأنكر من معه من المهاجرين والأنصار ذلك، وقالوا يا

(*) المصدر: جريدة الحياة، التاريخ ١٤/٧/١٤٣١هـ.

أمير المؤمنين، أن هذا يغني وهو محرم، فقال: «دعوه فإن الغناء زاد الراكب»، ثم ذم تزمتهم وأسماه تنطعاً في الدين.

ومن بحث في هذا الموضوع سيجد الكثير من النصوص التي تحلل الغناء، ولا ترى فيه بأساً ما دام المراد منه الترفيه والترويح عن النفس، وهنالك الكثير من الأخبار الموثقة في هذا الشأن في أمهات الكتب مثل «العقد الفريد، والمستطرف، وطوق الحمامة» وغيرها.

وورد عن علماء الطب قولهم إن الغناء يسري في الجسم، ويجري في العروق، فيصفو له الدم، ويرتاح القلب، وتنمو له النفس، ويقول الفلاسفة: إن النغم فصل بقي من المنطق لم يقدر اللسان على استخراجه فاستخرجته الطبيعة بالألحان.

وورد في «العقد الفريد» ما رواه ابن الكلبي عن أبيه قال: «كان ابن عائشة من أحسن الناس غناءً، فسال وادي العقيق في بعض الأيام فلم يبقَ بالمدينة رجل ولا إمرأة إلا وخرجوا لرؤية المطر، وخرج ابن عائشة فنظر إليه «الحسن بن الحسن بن علي بن أبي طالب» - رضي الله عنهم، وطلب من ابن عائشة أن يغني مئة لحن ويحرر بذلك اثنين من عبيده إن فعل، فشرع ابن عائشة يغني فترك الناس العقيق وأقبلوا عليه، فلما أتم مئة صوتاً، كبّر الناس بلسان واحد حتى اهتزت أرجاء المدينة وقالوا للحسن صلى الله على جدك حياً وميتاً، فما اجتمع لأهل المدينة سرور قط إلا بكم أهل البيت».

وجاء خبر على صفحات هذه الصحيفة في ١٣ محرم الماضي ١٤٣١هـ أن علماء ألمان صمموا علاجات بالموسيقى لطنين الأذن، ومن قراءاتي في هذا الموضوع فإن النحل أطرب الحيوان كله إلى الغناء، فعلام التحريم، والهجوم على علمائنا الأفاضل الذين يُظهرون النصوص القديمة ولا يكتمونها؟ عكس الذين يسعون لتمجيد أنفسهم بالتشدد والتضييق.

أهم معارك سالم سحَّاب التنويرية

أحكام عجيبة!! (*)

الخميس الماضي نشرت «المدينة» خبراً عن الحكم الذي أصدرته المحكمة المستعجلة في نجران ضد قاتل زوجته ضرباً، ونشرت «عكاظ» في اليوم نفسه خبراً عن الحكم الذي أصدرته المحكمة العامة في بيشة ضد مواطنين اثنين سرقا خروفين من إحدى الحظائر.

رجاءً.. لا تضحكوا، فالوضع جد، لا يحتمل الهزل: الحكم الأول ينص على سجن (القاتل) عامًا ونصف، وجلده ٢٠٠ جلدة مفرّقة على ٤ دفعات. هذا هو ثمن المرأة في مجتمعنا العزيز، وتلك دلالة واضحة على خصوصيته المتفرّدة!

انتظروا قليلاً لتسمعوا الحكم الثاني ضد سارقي الخروفين، إذ كان نصيب كل منهما ٣ سنوات سجن، وألفي جلدة فقط! موزّعة على ٤ فترات. يا حرام! ما هذا الحكم المخفف؟! يستأهلون أكثر، فالخرفان مهمّة جدًا، خاصة أنها تنافس على مسابقات مزايين الغنم، وهي عزيزة غالية في بلادنا، ولكونها ثروة وطنية عظيمة لا يجوز التفريط فيها، ولا بد من إيقاع أشد العقوبات بسارقيها!!

وأمّا الزوجة التي يشبعها زوجها ضرباً حتّى الموت، فلا يستحق زوجها سوى عامٍ ونصف من السجن، ومائتي جلدة فقط لا غير. هي في النهاية مجرد سلعة، تذهب ليأتي غيرها.. وكلّها سنة ونصف، وربما صدر عفو يشمل هذا المظلوم المسكين ليخرج ويتزوج غيرها.. مجرد آدمية اختفت من الوجود، و«الباب يفوّت جمل»، والبديلة جاهزة.

هذه القضية الألف التي تثبت تباين أحكام القضاء بصورة غير منطقية، وتوضّح أن الاجتهادات تذهب بعيدًا عن أي أسس لا تستند سوى للرأي الشخصي، وربما لضغوط

(*) **المصدر**: جريدة المدينة، التاريخ ١٥/١/١٤٣٠هـ.

خارجية، كما أشار شقيق أحد المتّهمين الذي اتّهم محافظ بيشة بالتسبب في سجن شقيقه عاماً كاملاً دون محاكمة، فكان الحكم العجيب سريعًا، وقاصمًا، و(عادلاً).

هذه أمانة في عنق وزارة العدل، وبحق هذه الأمانة يمكن لنا أن نسأل: هل هذا يجوز؟ وأي ضمير حيّ يرضى بهذا الذي يدور في بعض قاعات التقاضي في بلادنا؟!!

فقه العقوبات التعزيرية(*)

هذا شعور أو انطباع يشاركني فيه كثير ممن أعرف من الأكاديميين والمثقفين والمهتمين. الذي أعنيه هو غياب مدرسة فقهية واضحة تؤصل لمبدأ العقوبة التعزيرية تحديداً من حيث عناصرها المختلفة بدءاً بأثرها الرادع وانتهاء بمدى ملاءمتها لخطر الجرم التي صدرت بسببه.

فمثلاً لا أستطيع بصفتي مثقفاً إقناع نفسي الخاطئة بأن جريمة سرقة كرز من التبغ الخبيث تزيد في أثرها السيىء على المجتمع أكثر من ٥٠٠٠ ضعف عن جريمة ترويج الأفلام الإباحية، بالنسبة لعدد أيام السجن، إضافة إلى أكثر من ٢٠ ضعفاً بالنسبة لعدد مرات الجلد! كيف؟ في الحالة الأولى صدر حكم بالسجن على ٣ شبان لمدة ١٥ عاماً بواقع ٥ لكل منهم، أي ما مجموعه ٥٢٦٠ يوماً، إضافة إلى جلد كل منهم ٥٠٠ جلدة، أي ما مجموعه ١٥٠٠ جلدة، في حين صدرت ضد الوافد (المروّج للأفلام الإباحية بين شبابنا) عقوبة ٧٠ جلدة فقط، سينالها في لحظات ثم ينطلق لممارسة جريمته المدمرة مرة أخرى عبر وسائل أخرى. وهنا افترضت أن سيادته سُجن ليوم واحد ريثما يتم عرض أمره على القاضي (المدينة ١٥ يناير).

وهناك عشرات أو مئات الحالات المماثلة الواقعة في إطار جرائم التزوير والدعارة وغيرها من الجرائم الخطيرة جداً في حق المجتمع وأمنه وأخلاقياته، والتي تنتهي عادة إلى أحكام مخففة مماثلة يعقبها في أسوأ الأحوال إبعاد عن البلاد على حساب (الحكومة) مع احتمال عودة الفاعل مرة أخرى.

علم القاضي وإحاطته بالأحكام الشرعية قد لا يكونان كافيين لرسم صورة متكاملة عن أولويات المجتمع بالنسبة للجرائم الأشد ضرراً عليه والأبعد تأثيراً على أفراده. سرقة

(*) **المصدر**: جريدة المدينة، التاريخ ١٤٣٠/١/٢٩هـ.

كرز من الدخان جريمة تنتهي عند دكان البقالة، في حين تمتد آثار الأفلام الإباحية إلى جرائم أخرى تشمل الزنا واللواط واستسهال الفاحشة وغياب القيم وضياع المُثُل وانهيار الأخلاق، هي باختصار جرائم مركبة متتابعة.

فقه العقوبات التعزيرية غائب يُنتظر، وعسى أن يكون له في مشروع تطوير القضاء ترحيب وافر وقدر معتبر.

تعيين القضاة: الأمل في القادم(*)

كنت ولا أزال من أكبر المستبشرين خيرًا باختيار معالي الدكتور صالح بن حميد لرئاسة المجلس الأعلى للقضاء (في حلته الجديدة واسمه المطور). كل هذا التقدير والاحترام لا يمنع من مناقشة بعض ما ذكر مؤخرًا على لسان الشيخ الكريم، فقد ذكرت (الحياة ٢٧ أبريل) نفي معاليه الشديد لخضوع آليات تعيين القضاة إلى ما يسمى بالمناطقية أو (الفئوية) على حد ما يُثار بين وقت وآخر.

الأمل أن يكون هذا هو التوجه في عهد معاليكم، فلقد ضربتم دائمًا المثل الأعلى والقدوة الحسنة والنموذج الطيب عبر سيرتكم الرشيدة التي تفيض حكمة ونزاهة وتجردًا وجرأة في الحق وصمودًا في وجه الباطل.

هذا هو الأمل فيكم يا شيخنا الفاضل: تصحيح ممارسات سابقة قد لا تكون مقصودة، لكنها حدثت فعلاً، وليس الخوض في تفاصيلها، إذ عفا الله عما سلف، لكن بالإمكان العودة دومًا إلى الدفاتر القديمة وإلى الإحصائيات العتيقة والحديثة لاستخراج مؤشرات واضحة تؤيد كثيرًا مما كان (يُثار بين وقت وآخر).

ولعلّي لا أطلب مستحيلاً أن طالبت بالمقارنة بين أعداد المعينين في سلك القضاء من خريجي قسم القضاء في جامعة أم القرى مثلاً بغيرهم من غير خريجي هذا القسم في جامعة أخرى، وليس مستحيلاً كذلك إصدار جداول إحصائية موثقة بالأسماء والألقاب عن التوزيع الجغرافي للقضاة في المملكة، فهذه تكفي للرد على كل الشبهات المثارة وعلى الاحتجاجات الصامتة وعلى التساؤلات الحائرة.

لقد كان اختيار معاليكم مما عُدّ (ثورة تصحيحية) أن صحت التسمية... تناسب

(*) **المصدر**: جريدة المدينة، التاريخ ١٤٣٠/٥/٧هـ.

زماننا هذا الذي تغيرت فيه كل المُسلّمات القديمة، بما فيها افتراض أن خصوصيتنا المبجلة لا تنتج إلاّ نسخاً مكررة من العهود المفضلة السابقة، متناسين أن أوجه الاحتيال قد تضاعفت مليون مرة، وأن الكذب وشهادة الزور صفتان ليستا غريبتين على خصوصيتنا المعاصرة، وأن غيرها من الصفات الرديئة تلحق بها بسرعة مذهلة ومروعة أيضًا.

يا شيخنا الكريم ويا دكتورنا الجليل: دمت للوطن من الصالحين المصلحين، وسدد الله خطاك ورفع شأنك وأعانك على الحمل الثقيل والعبء الكبير.

طلاسم للكبار.. وللصغار أيضاً(*)

في استكمال ندوة «تقنين الأحكام الشرعية بين الفائدة والإلزام»، عكاظ ٢٨ مايو (ملحق الدين والحياة)، ذكر الشيخ عبد المحسن العبيكان أن: «من أهم مراجع القضاة في محاكم المملكة كتاب «الروض المربع» و«زاد المستقنع». الأول الذي لا يستوعبه مشايخ اليوم، بل هناك أساتذة في كلية الشريعة يصعب عليهم فهم عباراته..». وأما عن المرجع الثاني فوصف ما فيه بأنه «كالطلاسم».

هذه إشكاليتنا في هذا المجتمع مع المراجع المعتمدة والأفكار السائدة والمنهج المتبع حتى على مستوى صغارنا وأطفالنا. هي الطريقة نفسها، وهو المنهج نفسه، نصوص قديمة تُعامل كأنها حق لا يأتيه الباطل أبداً بالرغم من أنها تأليف بشر اجتهدوا في زمانهم وراعوا مستجدات أيامهم.

وخذوا من كتب المواد الدينية الأمثلة والنماذج، التي تغير ظاهرها ولم يتغير جوهرها، فهي الأفكار ذاتها، التي تصور الدين جملة من النصوص التي تُحفظ غيباً بغض النظر عن مدى ملاءمتها، وهي جملة من الأحكام التي تخبر عن ثقافة من هو خلفها دون النظر إلى واقع الحال ومستجدات الحياة.

انظروا مثلاً في كتب الدين للصف السادس ابتدائي الذي يدرسه أطفال في سن الحادية عشرة والثانية عشرة. في كتاب التوحيد حديث عن أنواع الكفر، كفر أكبر وأصغر، والأول على خمسة أنواع، كفر التكذيب وكفر الشك وكفر الإباء والاستكبار وكفر الإعراض وكفر النفاق. بالله هل هذا هو المضمون المناسب لصغار أبرياء في هذه المرحلة، وهل أدرك الطفل معنى الإيمان تماماً حتى يسارع إلى الكفر؟!

(*) المصدر: جريدة المدينة، التاريخ ١٥/٦/١٤٣٠هـ.

وفي فقه السنة السادسة، نفس المعلومات الأثرية القديمة التي لا تعايش واقعاً ولا تلامس هماً، فهذه زكاة بهيمة الأنعام وزكاة الخارج من الأرض وزكاة عروض التجارة وزكاة الذهب والفضة، كلها فلسفة تعتمد على الحفظ والتلقين لا غير، فأي تطبيق للزكاة يمارسه طفل لا يملك من حطام الدنيا إلا ما تعشقه نفسه من ألعاب الفيديو وفانلات الأندية الكروية، ليس من اهتماماته إلا تلك البسيطة التي تلائم سنه؟!

لكن إلى الله المشتكى من طلاسم الكبار كما طلاسم الصغار، وهو المستعان.

العقول المحرّضة(*)

حادثة الاعتداء (الفاشلة) لن تقفل باب استقبال التائبين من تاريخهم الظلامي الأسود: هكذا وعد سمو الأمير نايف مساء السبت الماضي حين لقائه برجال الأعمال احتفاءً بتعيين سموّه نائبًا ثانيًا لرئيس مجلس الوزراء.

حادثة الهجوم الانتحاري المنكر على سموّ الأمير محمد بن نايف مساء الخميس الماضي لها أكثر من دلالة تتجاوز مجرد الانحراف في السلوك، والتيه في التفكير، والضياع في الهدف.

هذا المعتدي الآثم ليس مجرد (روبوت) آلي أُرسل لتنفيذ مهمة تفجير سريعة، وإنّما هو بشر من لحم ودم، تعزّ عليه الحياة كما تعزّ على كل منا، لكن الفرق هو نجاح عملية غسيل الدماغ التي تعرّض لها نجاحًا كاملاً برر له الإقدام على هذا العمل المشين؛ لأن كل شعرة في جسده، وكل نبضة في قلبه، وكل خلية في عروقه تعده بجنة عدن مفتّحة الأبواب، وبحورية حسناء تنتظره بالأيدي والأعناق.

هذا العقل المغسول بالوعود الوردية، وهذا القلب النابض بالضلالات السخيفة، وهذه الجوارح الملوّثة بالدماء البريئة.. كلها مدفوعة بعقول تحرّض على هذه الجرائم وتبررها لهم، هذه العقول المحركّة المحرّضة هي جديرة بالملاحقة والمتابعة والفضح على الملأ العريض دون مجاملة ولا تأخير.

لقد حفظ الله الأمير من المكيدة الماكرة، والحبكة البالغة في السوء، بل انقلب السحر على صاحبه إذ رُفع شأن الأمير، وانتشر صيته، وتعاظم دوره، ويكفيه من الشرف

(*) **المصدر**: جريدة المدينة، التاريخ ١١/٩/١٤٣٠هـ.

اهتمام المليك به اهتمامًا مباشرًا وصل حد الزيارة الفورية له في المستشفى بالرغم من بساطة ما تعرّض له - ولله الحمد. هذا الشرف الكبير الذي أشاد به سمو الأمير نايف زاد محمد بن نايف رفعة على رفعة، ورفع قدره درجة على درجات.

حفظ الله الأمير الشاب الذي عُرف عنه حكمة الكبار، وصبر الحكماء، وحبه الجم لحل القضايا الشائكة بكثير من المرونة والصبر والمصابرة، فهو يدرك أن الكلمة الطيبة، والاستقبال الحسن، والاستماع الواعي.. كلها أدوات ترطب القلوب، وتزيل الضغائن، وتخفف الآلام، وتعيد الحائر إلى جادة الصواب.

ولكن صدق الله عز وجل: ﴿وَمَن لَّمْ يَجْعَلِ اللَّهُ لَهُ نُورًا فَمَا لَهُ مِن نُّورٍ﴾.

بطاقة هوية المرأة: غد قريب(*)

المفاسد المترتبة على عدم الاعتراف بهوية المرأة المستقلة أكبر بكثير ممّا يتصوّره البعض. وأحسب أن الوقت قد أزف لنقل استصدار هوية مستقلة للمرأة من حالة التخيير إلى حالة الإلزام، ذلك أن سوء استغلال هذه الخصوصية السعودية قد بلغ مراحل متقدمة ولا بد من الحزم تجاهها.

في الغرب مثلاً لا يهتم موظف الفندق بأي نزيلة تسكن مع أي نزيل لكننا نحن - ولله الحمد- لا نقرُّ ذلك أبدًا بل تُجيّش هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر لمنع حدوث وقائع منكرة بين رجل وإمرأة أجنبية عليه. ومع هذا فإن ذلك ممكن نظامًا في فنادقنا وشققنا السكنية فما على الرجل إلاَّ إحضار بطاقة عائلة تحمل اسمًا لزوجة لا غير قد تكون إمرأته فعلاً وقد لا تكون! مَن يدري أين الحقيقة؟ ولا صورة تؤكد أو تنفي ولا شهود محارم عدول مطالبون بالحضور إلى الفندق لإثبات أن تلك هي فعلاً الزوجة أو الإبنة.

وغيض من فيض.. ما نشرته الوطن عن الرجل الذي أدخل زوجته المجهولة إلى مستشفى باسم زوجته الفعلية وعندما احتاجت (المجهولة) إلى عملية نقل دم رُجع إلى ملف (الفعلية) للتأكد من فصيلة الدم المخالفة لفصيلة (المجهولة). وبعد نقل الدم انتقلت (المجهولة) إلى رحمة الله. إنها جريمة مزدوجة: تزوير للشخصية وقتل نفس بريئة دون

(*) المصدر: جريدة المدينة، التاريخ ١٤٣٠/١١/٢٦هـ.

قصد طبعًا والسبب هو (خصوصيتنا) التي لا تلزمنا بحمل بطاقة خاصة للمرأة تكون إثباتًا وحيدًا لهويتها، في حين نتغاضى عن عمليات تزوير قد تنتهي إلى علاقة محرمة في فندق (٥ نجوم)، أو موت عاجل في مستشفى (٥ نجوم) أيضًا.

ولو عاشت تلك (المجهولة) كما هو ألوف منهنّ يعبرن الحدود من اليمن أو غيرها سرًا وجهرًا فإن مصير أولادها سيكون غالبًا (مجهولاً) أيضًا مع أن الأب سعودي، لكنه مشغول بقضاء وطره وإشباع شهوته وبطرق ملتوية دون حساب للعواقب والنتائج.

سيهل علينا يوم تُفرض فيه البطاقة الشخصية ولا غير لكن كالعادة بعد دفع أثمان باهظة من العلاقات المحرمة والزواجات المشبوهة وحتى العمليات الإرهابية لا سمح الله.

الرياضة للجميع: لا تتعجلوا التحريم(*)

في جدة، وقبل أكثر من أسبوعين تم افتتاح أول نادٍ رياضي نسائي بموافقة رسمية. وذكرت عكاظ (٢٨ مايو) أنه بالإضافة إلى تشجيعه السيدات السعوديات على ممارسة الرياضة المناسبة لهن، يستعين بالدخل المادي الوارد منه في دعم أنشطة الجمعية الخيرية.

وذكرت الحياة (٢ يونيو) تصريحاً لسموّ الأميرة عادلة بنت عبدالله بن عبدالعزيز تشيد فيه بأهمية تنمية القدرات البدنية للفتاة، فهو مطلب صحي ونفسي واجتماعي تدعمه البحوث الطبية والنفسية والاجتماعية. وقالت أيضاً إن شغل وقت الفراغ لدى الفتيات بممارسة الرياضة يساعد على تصريف طاقاتهن في قنوات نافعة وصحية، كما أن الرياضة تغرز في الفتاة صفات إيجابية عديدة كحب التعاون والثقة بالنفس وروح المنافسة الشريفة وقبول الآخر والانضباط.

ملخص السطور السابقة أن تشجيع الفتاة على ممارسة الرياضة في بيئة آمنة نظيفة توجّه سيتنامى ويكثر مؤيدوه. وفي المقابل يسارع البعض إلى تحريم أي ممارسة رياضية للفتاة ويعتبرها من خطوات الشيطان. وهو رأي مقدر، لكنه لا يجد قبولاً واسعاً لأن صاحبه يفترض فرضيات أو يقرر حقائق لا تجد لها إسقاطاً في ميدان الواقع.

أولاً: ما هي البدائل المتاحة للفتاة التي أنهت دراستها الجامعية ولم تجد زوجاً أو

(*) **المصدر**: جريدة المدينة، التاريخ ١٤٣١/٧/٧هـ.

عملاً؟ هل هناك مؤسسات للمجتمع المدني تستغرق طاقات قرابة نصف مليون عاطلة عن العمل حتى يستفدن من أوقاتهن المتاحة، ويستفيد منها المجتمع؟ والحال كذلك ينطبق على فتاة الثانوية التي لم تتمكن مواصلة دراستها الجامعية!!

ثانياً: لماذا نفترض دوماً سوء النية والسلوك في فتياتنا، واعتبار أن ممارسة الرياضة سبيل لممارسة الفاحشة، أو مقاربتها! وهل الامتناع عن ممارسة الرياضة يعني بالضرورة عصمة الفتاة من أي زلل آخر؟

ثالثاً: لو كان الأمر بيد أولئك الذين عارضوا تعليم البنات ابتداء لحبست الفتاة منذ مولدها حتى مماتها بين جدران أربعة إذا لم تجد زوجاً صالحاً، فإذا وجدته غيرت الجدران القديمة إلى جدران جديدة.

ما هكذا تُهدر الفتاوى حتى لا يصبح لها شأن، وإنما لا بد من التروّي والأناة ومشاورة ذوي التخصصات المعنية مثل الأطباء وعلماء الاجتماع وخبراء الأمن والجريمة وغيرهم!!

صور لم تغب في الألفية الثالثة(*)

خبر قديم، لكنه قد يتجدد في أي لحظة. الخبر نشرته «المدينة» قبل أسبوعين عن انتحار عروس في خامس أيام زواجها، الذي يبدو أنه بدأ تعيسًا، وانتهى تعيسًا. طبعًا ليس من الصعب إلقاء التهمة على المنتحرة نفسها، فهي (مريضة نفسيًّا)، وتنتابها (حالات صرع)، وتتعرض لحالات (قنوط شديد)، إلى آخر القائمة السخيفة.

حديثي هذا عام، لا يقتضي بالضرورة انطباقه على هذه الحالة.

في بلادنا العزيزة يمر خبر من هذا النوع المخيف مرور الكرام، فلا أحد يريد أن يظهر ملقوفًا فيسأل، حتى لو كان باحثًا، أو عالمًا، أو فقيهًا. وغير هذه الحالة قد تكون ألوفًا مماثلة، تعيش صاحباتها الألم والقهر والغيظ.

لن أشير إلى اسم المدينة، أو المنطقة، فليس ذلك هدفًا في حد ذاته، وإنما هي الحادثة التي قد تتكرر ليس في منطقة بذاتها، وإنما في (عقلية) بذاتها. تلكم العقليات التي ترى في البنت سلعة تبيعها، أو دابة ترغمها، أو ناقصة جاهلة فتوجهها حيث شاءت.

(*) **المصدر**: جريدة المدينة، التاريخ ١٤٣١/٩/٦هـ.

هناك عقليات تحجز الفتاة منذ سن مبكرة لابن عمها، حتى كأنها شقة سكنية قد يُسمح بتقبيلها مقابل عوض مادي أو معنوي، فهي لا تملك من أمرها شيئًا، وهي الأنثى التي وهبها الله عقلاً وروحًا، ووهبها حق الخيار حتى في دينها، إمّا هدى ونور، وإمّا ضلال وظلام، فهي مكلّفة شرعًا، عاقلة تكوينًا.

فهل من المنطق، بل هل ثمة شيء من المنطق يبيح لولي أمرها (حجزها) لقريب لها تحت ستار من التقاليد البالية، والأفكار المتخلّفة، والعادات المتحجّرة!!

لقد طال الأمر على هذه الممارسات الظالمة، وكان الأمل أن تختفي مع إشراقة الألفية الثالثة، ومع الاندماج في القرية الكونية، والتأثر بالحريات التي تعيشها، بل وتتنفسها كما الهواء الطلق النقي. لكن الواضح أن ثمة مشوارًا طويلاً أمامنا ما لم نتداركه جميعًا، فكل المجتمع مخطئ في حقهن، وكل فئة تتحمّل جزءًا من هذا الخطأ، وعلى رأسهم العلماء والمصلحون، وقادة المجتمع ووجهاؤه.

ولا يُعفى من المسؤولية أولئك الذين بيدهم إمضاء عقود النكاح، فحري بهم التأكد من كل وجه من موافقة الفتاة حقيقة لا تزويرًا، وصدقًا لا تمثيلاً.

وزارة العدل: الشجاعة مطلوبة!! (*)

يقول المثل الشعبي: «حاميها حراميها»، وفي نجران يقول الحال: «حامي القاصرات هو المتزوج منهن».. هذه هي قصة مأذون الأنكحة الشرعي الذي تزوج بقاصر عمرها ١٢ سنة فقط.

الطريف أن فضيلة المأذون الشرعي استمع إلى نصيحة عمه (والد الفتاة) بألا يدخل بها إلا بعد عام كامل، ولكنه لم يطق على ذلك صبراً، فاكتفى بشهرين عاشت معه الفتاة الغافلة يحدّثها عن قصة أبينا، آدم وأمّنا حواء، دون معاشرتها معاشرة الأزواج. كان فضيلته شيخاً يحدّثها عن الدين والدنيا، مع أنه كان يعترف بأن البنت كانت تردد دائماً «أنا لا أعلم لماذا جاء بي أهلي إليك!»، فهي لم تبلغ الحلم، ولم تكمل الصف السادس الابتدائي إلا عقب دخوله بها.

هذه موعظة لأولئك الذين ما فتئوا يرددون دون كلل ولا ملل رغبتهم في تزويج كل

(*) **المصدر**: جريدة المدينة، التاريخ ١٤٣١/١١/٢هـ.

القاصرات اقتداء بالسيدة عائشة، رضي الله عنها، وعدم اهتمامهم في المقابل بالملايين من العانسات البالغات الراشدات.

المهم هو سحب هؤلاء القاصرات من بيوتهن وهنَّ لا يعلمن لماذا؟ وكيف؟ ومتى؟ الأهم هو إشباع النزوة الشهوانية لدى الذكور القادرين، حتى وإن كانت الضحية لا تدرك من معنى الشهوة شيئاً، فضلاً عن الاستمتاع بممارستها.

وأما القضية الأخرى فتمثلها مقولة المثل الشعبي المشهور «باب النجار مخلّع»، أي كان الأمل أن تستجمع وزارة العدل شجاعتها وتقول قولتها، لا تخشى في الله لومة لائم، فتمنع مأذوني الأنكحة من العقد على قاصرات غافلات، فإذا بالداء يأتي من الجهاز نفسه، فهذا المأذون إنما هو مرآة لشريحة من أمثاله في المهنة! هل يا ترى ينطبق على الوزارة قول الحق تبارك وتعالى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ لِمَ تَقُولُونَ مَا لَا تَفْعَلُونَ ﴾؟

هل الوزارة جادة فعلاً في منع زواج القاصرات استجابة للمنطق وحماية للأطفال وانسجاماً مع العالم المتحضّر؟ أم أن الوزارة لا تعني ما تقوله على الملأ، فتكون من الذين يقولون ما لا يفعلون؟!

رأيي الشخصي أن معالي وزير العدل جاد فعلاً في تطوير أعمال القضاء.. ليس شكلاً فحسب، وإنما مضموناً، وأول المضمون الاهتمام بحقوق الإنسان، خاصة الضعيف والقاصر والجاهل.

آخر صرعات الفساد(*)

كنت أظن أن حكاية أو مسلسل استبدال الرضيع التركي بالرضيع السعودي قبل عدة سنوات هي أم المآسي في خلط (التباسي).. ليس تباسي الرز، وإنما تباسي الأنساب.

ولكن ظني خاب كثيراً بعد أن تم الكشف عمداً أو صدفة عن مسلسل هندي طويل في عالم خلط الأنساب. المسلسل حالياً وصل إلى الحلقة ٨٠، وفي كل حلقة يتم الكشف عن طفل غير سعودي منسوب إلى أب سعودي، مقابل رسوم مدفوعة وأتاوات مفروضة.

وأشار الخبر الذي نشرته المدينة (١٢ أكتوبر) إلى أن المتورط السعودي يتحايل على ذلك بإدخال زوجة المقيم إلى مستشفى الولادة على أساس أنها زوجته المصون.

(*) **المصدر**: جريدة المدينة، التاريخ ١٤٣١/١١/١٢هـ.

طبعاً هذه إحدى نتائج الإصرار على أن بطاقة الهوية للمرأة حرام ومنكر وكارثة، أما التلاعب في الأنساب فلا بأس منه، وهو مجرد منكر بسيط يهون جداً أمام إصدار بطاقة هوية تثبت للمرأة حقها وتحفظ للمجتمع أمنه وسلامته. ومن عجب أن بعض السيدات سجلن مواليد في ٣ تواريخ مختلفة في عام واحد.

هذه الكشوفات المهمة حدثت في مدينة المصطفى، عليه الصلاة والسلام، وهي كارثة جديدة تُضاف للكوارث المكتشفة مؤخراً في دار القضاء وبيت التعليم ودور الصحة وغيرها.

هذه الحادثة وغيرها تثبت مدى استفحال درجة الفساد في كثير من المصالح والإدارات الحكومية كما تثبت أن أبواب الفساد غير محدودة، فالمفاجأة قد تأتي في أي لحظة، ومن أي حتى، وبأي كيفية.

كيف تفتقت هذه العقليات عن حيل تصعب على الشيطان الرجيم؟! وكيف وصل العدد إلى ٨٠ وإدارة المستشفى نائمة على (ودنها) ومعها في الغفلة إدارة الأحوال المدنية وربما مكتب المواليد أيضاً، وحتماً شركاء آخرون يسّروا للجريمة بعلم أو دون علم.

كيف يتم ذلك دون علم! عن طريق الثقة المفرطة في شخص ما.. إذ يُترك له الحبل على الغارب دون مراقبة ولا مراجعة ولا تثبت. وأحياناً بسبب تسيب في الأداء ينتهي بأن يعمل القلة ويتغيب الكثرة، حتى تنتهي هذه القلة إلى (واحد) مفسد يقوم بالعمل القبيح، بينما يكتفي الآخرون بالتمرير والبصم والتوقيع.

ويا ساتر استر، وللأنساب احفظ!

لا يعجبني العالم الأول! (*)

لماذا لا يستهويني العالم الأول؟ لأنه بصراحة ليس كالعالم الثالث أو العاشر! خذوا مثالاً، بل هناك أكثر من مثال!

في العالم الثالث دائماً نزعم أن خيارنا هو «الأفضل» و«الأكفأ» حتى لو كان ما يساوي بصلة.. مع أن هناك استثناءات لا شك. أما في العالم الأول، فيتم انتخاب

(*) **المصدر**: جريدة المدينة، التاريخ ١٤٣١/١٢/٢٠هـ.

المسؤول الشاغل لوظيفة قيادية عامة، رجال الكونجرس، حكام الولايات، أمناء المدن (العمد)، شريف المقاطعة إلى آخر المنظومة.

وفي العالم الثالث يُعامل المواطن كالطفل المدلل الذي يستوجب وصاية دائمة عليه، فهو مثلاً لا يحسن إصدار قرار بإقامة ندوة علمية بحتة حتى ولو كان رئيساً لمؤسسة علمية محترمة، إلا بعد أن يستأذن قبل الموعد بشهور طويلة. ولو أراد مدير فرع لوزارة مثلاً تكريم موظف (مثالي)، فلا بد أن يستأذن فربما كان الموظف (غير مثالي). بصراحة (إيش فهّمه)، والفهم لا يأتي إلا مع الإذن، ولربما، مُصعت أذن المدير أو المسؤول لأنه لا يفهم، الذي يفهم وحده هو الوصي الكبير الذي يعرف كل شيء ويفقه كل شيء. أما في العالم الأول، فالناس أحرار فوضويون يفعلون ما شاءوا في حدود النظام الذي اخترعوه دون وصاية من مسؤول يفهم (بتاع كلوا).

وأذكر أني مارست مع بعض الزملاء جزءاً من هذه الفوضى (غير الخلاقة) في أواخر السبعينيات الميلادية عندما كنت مبتعثاً في الولايات المتحدة، إذ ارتأينا إقامة ملتقى اجتماعي تربوي ديني نستضيف فيه مجموعة من زملائنا السعوديين وأحبتنا غير السعوديين وعوائلهم، فوضعنا خطة وجمعنا مالاً وتعاقدنا مع فندق ودعونا المشاركين واستمعنا إلى المحاضرين وطعمنا مع الآكلين وشربنا مع الشاربين، وقُضي الأمر وانتهى الحفل وتم الوداع وذهبنا كل إلى حاله مع الذاهبين. وعدنا ولله الحمد إلى الوطن مواطنين صالحين ودكاترة محترمين، ومن هذا الذنب مستغفرين.. ذنب الخروج على وصاية المسؤول الذي كان جديراً بنا أخذ إذنه قبل اللقاء بشهور طويلة.

قال إيه.. قال (عالم أول).. بلا أول بلا بطيخ.. نحن نريد وصاية على كل شيء، لنعيش مدللين مرفهين منظمين.. بلا فوضى (خلاّقة) أو اجتهادات (غير خلاّقة).

تطوير القضاء: هل من جدولة واضحة؟![*]

مع كل الطموحات والآمال التي يحملها معالي وزير العدل د. محمد العيسى لمستقبل القضاء في المملكة، إلا أن الطريق تبدو طويلة جدًا، هذا بافتراض وضوحها. وحتى الساعة لا توجد مواعيد (مقدسة) يمكن الاعتماد عليها لتطوير منظومة القضاء بحيث تقل الملاحظات عليه بصورة ملحوظة واضحة.

(*) المصدر: جريدة المدينة، التاريخ ١٤٣١/١٢/٢٩هـ.

الناس يتوقعون يا معالي الوزير، ويا معالي رئيس المجلس الأعلى للقضاء، خططًا زمنية مُجَدْوَلة تعالج هذا القصور أو ذاك. أما أن تكون المواعيد مفتوحة بلا نهاية، فذلك ليس محمودًا لأنه يبعث على التراخي وتبنّي نظرية ما لا يُنجز اليوم يترك للغد.

هل يعني تطوير القضاء مثلاً التركيز أولاً على المباني والتجهيزات؟ أم على التدريب والتنمية البشرية؟ أم أن زيادة عدد القضاة هي الأولوية المطلقة؟ أم تراه مراعاة حقوق المحامين والمحاميات وتسهيل أعمالهم؟ أم هل تراها التسريع في البت في قضايا الناس، خاصة الموقوفين منهم والموقوفات الذين تجاوزت مدد توقيفهم حدود المعقول والمقبول؟ أحسب أن كل هذه القضايا وغيرها تشكّل محاور متعددة للتطوير المأمول، لكن لا بد من تحديد أولويات تشكل في مجموعها شواهد يستبشر بها الناس.

خذوا مثلاً يا معالي الوزير الضنك الذين يصيب الناس عند مراجعتهم لكتابة عدل جدة الأولى. فالمبنى يعج بالمراجعين، وكأنه (جراج) لا مبنى للعدل. هذه المناظر تصيب الناس بالإحباط ولا تساعدهم على الاستبشار كثيرًا.

وخذوا مثلاً آخر نشرته الوطن (١ نوفمبر) عن قضايا ٨٠ نزيلة في سجون جازان تمر عليهم الشهور تلو الشهور ولا حكم شرعي يصدر أو قيد يُفك، إحداهن مضى عليها ٣ سنوات، وهي مطلقة ولها ٨ أطفال، وأخرى مضى عليها ٦ سنوات متهمة في قضية قتل، وغيرهن كثير. وأحسب أن عالم الرجال يعج بقضايا مماثلة على مستوى الوطن كله.

كيف يستقيم يا أصحاب المعالي مفهوم التطوير مع حقيقة التعطيل التي يشهدها هؤلاء السجناء ذكورًا وإناثًا، بل ويعيشها حتى عامة المجتمع، إذ تستغرق بعض القضايا الهامشية أحيانًا شهورًا بل وأعوامًا.

معلوم أن الطريق شائك وصعب، ولكن أمثالكم خُلقوا لها، وأنتم بإذن الله عليها قادرون.

رائحة تحامل وتحيّز (*)

رحم الله الجيل الأول من الصحابة الكرام، ورضي عنهم وأرضاهم، فقد كانوا لا ينحازون إلا للعدل، خشية الوقوع في الظلم الذي حرّمه ربهم على نفسه، وهو الذي لا يُسأل عما يفعل.

وهذا يهودي يشكو أمير المؤمنين الخليفة الراشد علي بن أبي طالب في درع، يتنازعانها، فيقفان سواسية أمام القاضي المسلم شريح، ويحكم القاضي لليهودي لأن الدرع بيده ولا بيّنة لدى علي، ولا شاهد له إلا ابنه الحسن، رضي الله عنه، وشهادة الابن غير مقبولة كائناً من كان الابن. وينتهي المشهد بإعلان اليهودي إسلامه لما رأى من عدل لا يُوصف، مع إقراره بأن الدرع لأمير المؤمنين.. سقطت من فوق راحلته فالتقطها اليهودي وزعم أنها له.

تذكرت هذه الحادثة البسيطة الشأن العظيمة القدر الخالدة الذكر، وقارنتها مع الحكم الذي أصدره القاضي الشيخ طارق السيف ضد الشاب عطاالله الرشيدي وقريب له بجلد كل منهما ٣٠ جلدة بتهمة مضايقة النساء في أحد أسواق حائل، فيما رفض قبول شكوى الرشيدي ضد موظف الهيئة الذي طعنه في بطنه بسكين كان يحملها لأنه تشاجر معه حول العينين الفاتنتين الظاهرتين من وراء نقاب زوجته! مسببات الرفض حسب رأي الشيخ أن قضية الطعن من اختصاصات ديوان المظالم.

في النفس شيء غير مريح أبداً، فرائحة التحيز تبدو واضحة (من وجهة نظري على الأقل)، وهي رسالة لكل من تسول له نفسه الاعتراض على سلوكيات أي من رجال هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، حتى وإن كان طعناً بسكين أو رمياً بمسدس!!

هل يُعقل أن شاباً يرافق زوجته إلى السوق ليعاكس النساء خاصة أن زوجته فاتنة حسب مقاييس الطاعن؟ وهل إحالة قضية الطعن إلى ديوان المظالم تضع المطعون في مواجهة مباشرة مع الهيئة، أي إنها متهمة بأسرها لأن أحد أفرادها أساء التصرف، في حين تؤكد الهيئة أن تصرفات منسوبيها ليست معصومة، وأن كلاً منهم يتحمل وزر مخالفته للتعليمات (مع ملاحظة غموض التعليمات عموماً)؟

اللهم لا تجعلنا فتنة للآخرين ولا تجعلنا باباً نصد به الناس عن دين رب العالمين..

(*) المصدر: جريدة المدينة، التاريخ ١٤٣٢/١/٢٧هـ.

أهم معارك سعد الدوسري التنويرية

الجنّي والماعز(*)

صورة مقتبسة من فيلم أمريكي خيالي لوحش يشبه الماعز، والتعليق المكتوب عليه: فتاة عمانية تحولت إلى ماعز لأنها أهانت كتاب الله.

صورة لجثة متفحمة داخل حفرة، والتعليق المكتوب عليها: رجل تارك للصلاة وهذا شكله بعد نبش قبره.

صورة مرسومة لخفاش داخل كهف، والتعليق المكتوب عليها: جنّي من سلالة إبليس في موقع تمارس فيه الآثام.

و«هكذا وأنت ماشي». صور وقصص يختلقها أناس أقل ما يمكن أن نقول عنهم إنهم مخادعون، أو إنهم ممن يفترون على الله الكذب. ويا ويل هؤلاء من عقاب ربهم، وهذا طبعاً ليس من شأني. الذي هو من شأني، دعوة الناس لعدم الانجرار وراء مثل هذه الخيالات والافتراءات والادعاءات الكاذبة.

والمخجل أن من يستخدم هذه الأساليب هم ممن يحاولون هداية الناس إلى الطريق الحق! كيف أهدي الناس إلى الطريق الحق باستخدام طريق باطل، كله غش وتدليس واستهزاء بعقول الناس واستهتار بعواطفهم. والخطير في الموضوع أنه يمكن أن «يطلع علينا واحد إرهابي» ويؤلف من مخيلته صورة لشخصية إسلامية تراثية وهو يرتدي حزاماً ناسفاً ويرسل الصورة للناس على أساس أن هؤلاء كانوا يفجرون الأبرياء. بمعنى أن تصديقنا لمثل هذه الأكاذيب، سوف يغري الإرهابيين للسيطرة على عقول الناس باستخدام هذه الأساليب الملتوية.

(*) **المصدر**: جريدة الرياض، التاريخ ١٤٢٩/٥/١٤هـ.

سنستمر في الإرهاب(*)

ما أكثر ما يقول المسؤولون الأمنيون، وما أكثر ما يقول الإعلاميون والمواطنون بأن الحرب الفكرية والاجتماعية على جماعات التكفير والعنف لا تزال قاصرة وليست بالحجم المأمول.

وما أكثر ما يقال بأن الحملات الأمنية على تميزها وجدارتها لن تكون كافية للقضاء على هذه الجماعات.

إن مطالباتنا اليومية بالإصلاح وبالشفافية، يجب ألاّ تقتصر على مؤسسات الخدمة الحكومية والأهلية. الإصلاح الأهم والشفافية الأهم يجب أن يكونا مع برامج توجيه الأطفال والشباب في المدارس وفي البيوت وفي المساجد وفي الجامعات والكليات والمعاهد التقنية.

الإصلاح الأهم والشفافية الأهم يجب أن تكونا في برامج الجمعيات الشرعية والخيرية وفي برامج المؤسسات المعنية بالدعوة والتثقيف الديني.

الإصلاح الأهم والشفافية الأهم يجب أن تكون مع ذواتنا التي لا تزال لا تتحرك لمناقشة الأخطاء التي نراها عند الأشخاص الذين يعيشون في المناطق الفكرية والنفسية القريبة من التطرف.

هذه هي أهم أوجه الإصلاح والشفافية التي يجب أن نتناولها، ليس في الإعلام فقط، بل بيننا وبين الله، ثم بيننا وبين أنفسنا.

وبكل صراحة نحن جميعاً مقصّرون في هذا الجانب، ولذلك لا يزال الفكر الإرهابي نشطاً في بلادنا، وسيظل كذلك إذا استمر سلوكنا هذا.

الدخول لإسلام التفجير(**)

دخل بريطاني شاب في الإسلام، وبعد دخوله بأشهر تم القبض عليه بتهمة التخطيط لتفجير منشآت في لندن، وكأن الدخول في الإسلام هو إضافة قنبلة أو حزام ناسف أو سيارة مفخخة إلى العالم. هل هذا هو ما نفعله في مواجهة الإرهاب؟! هل جلّ

(*) **المصدر**: جريدة الرياض، التاريخ ١٤٢٩/٧/٣هـ.

(**) **المصدر**: جريدة الرياض، التاريخ ١٤٢٩/٧/١٩هـ.

ما نفعله أن نترك الساحة لأصحاب الفكر الدموي لكي يصولوا ويجولوا فيها، ولكي ينشروا الإسلام بطريقتهم البارودية؟!

صحيح أن التدمير سهل وليس كالبناء، ولكن مواجهتنا لفكر الإرهابيين يجب أن تتسم بحماس وحرارة أكثر، خاصة أننا ندعو إلى الحياة وليس إلى الموت، إلى النور وليس إلى الظلام، إلى التحابب وليس إلى الكراهية، ومع ذلك ينجحون أكثر منا، وينشرون رسالتهم أسرع منا، ويغسلون أمخاخ الشباب أفضل منا.

وحري بنا أن نجلس إلى أنفسنا وندرس وسائلهم دراسة مستفيضة لكي نقطع الطريق عليها، فالعالم سيبتئس لدخول استرالي أو بريطاني أو كندي لإسلام الدمار والتفجير والانتحار، وسيبتهج لدخولهم في إسلام الأيادي البيضاء والقلوب الخضراء.

عباءة التحفيظ(*)

لا أحد يستطيع أن ينكر بأن معظمنا سلبيون اتكاليون، خاصة فيما يتعلق بالتعاطي مع الآخرين، ابتداءً من ثقتنا العمياء بالعاملة المنزلية والسائق، وحتى في عدم متابعتنا للمدرِّس الأجنبي لحلقات تحفيظ القرآن.

فإذا كانت العمالة المنزلية قد بلغ تعدادها ٢,٥ مليون، فإن نسبة السعوديين الذين يدرّسون أبناءنا في حلقات التحفيظ لا تزيد عن ٥%، أما الـ٩٥% فهم أجانب يمثلون جنسيات عربية وإسلامية.

هذه الإحصاءات لا تؤكد ظاهرة الاتكالية فقط، بل تشير إلى خطر نائم لا نشعر به الآن ولكنه سيظهر حتماً على الأرض لاحقاً، سواءً من العمالة أو من مدرّسي التحفيظ. كل هذا لا نهتم به، ولا نوليه اهتمامنا. أهم ما يهمنا، هو أن «نخلّص الشغلة»! أية شغلة هذه التي نريد أن نخلّصها؟! أهي أهم من مستقبل حياتنا وحياة أبنائنا؟! ألا نستحق ويستحق أبناؤنا شيئاً من التروّي والمراجعة، قبل أن نُدخل العامل أو العاملة إلى بيتنا، وقبل أن نختار المدرّس لحلقة تحفيظ قرآننا؟! ماذا سيدخل إلى بيتنا مع هذه المرأة وهذا الرجل الأجنبيين؟! وماذا سيدخل إلى عقول أطفالنا من هذا المُحَفِّظ الأجنبي؟!

بالله عليكم، بعد كل هذه الأشرطة والمحاضرات وبرامج القنوات الإسلامية عن فضل تحفيظ القرآن، ثم لا نصل إلا إلى نسبة ٥% ممن يعملون في تحفيظ القرآن؟!!

(*) المصدر: جريدة الجزيرة، التاريخ ١٤٣١/١١/٢٥هـ.

وبعد كل هذه المجهودات في تبيين حرمة الاختلاط بالأجنبيات، يكون في بيوتنا هذا الرقم المخيف من العاملات؟!!

ألا ينطلق أحدنا مسرعاً بسيارته، حتى ليكاد يدهس الأطفال المتجهين للمسجد، لكي يلحق تكبيرة الإحرام؟!

ألا ندع طفلتنا تخرج وحدها من البيت، تجرجر عباءتها في الثانية من فجر رمضان، في طريق كله شباب متهور، لكي تصلي صلاة التهجد؟!

أليس هذا هو منتهى السلبية والإتكالية؟!

عبادة بلا اختناق(*)

دائماً أقول، بأنه يهمُّنا إيجاد المسجد، ولا تهمُّنا -مع الأسف- العناية به أو بمرافقه الرئيسة، كدورات المياه أو المكتبة. فكم من مسجد، أُنفقَ على بنائه أموال طائلة، ثم لا تستطيع أن تسجد على سجاجيده من كمية الأوساخ والأتربة، أو لا تستطيع أن تقترب من حماماته المُعفّنة.

وكم من مسجد تبهرك فخامته، ثم لا يكون فيه من يراقب الكتيبات التي فيه، أو حلقات الدرس التي ينظمها البعض تحت سقفه.

وامتداداً لهذه الظاهرة السلبية التي تعاني منها مساجدنا، فإن الحدائق التي نراها دوماً ضمن مخططات الأحياء الجديدة إلى جانب المساجد، تتحول -يا سبحان الله- إلى وحدات سكنية! وهكذا حرمنا الأهالي من فرصة استغلال الحدائق كمساحات منفتحة يجتمع فيها الأطفال والكبار، خارج الإسمنت المنزلي الخانق.

أما الأحياء التي حافظت على الحدائق إلى جانب المساجد، فإنك لا ترى فيها غير الأشجار الجافة والمقاعد المحطمة والأراجيح الصدئة، مما جعل بعضها يتحول إلى ورش سيارات أو مكب للأثاث غير المرغوب أو الملابس البالية. ويا ليت مسؤولي وزارة الشؤون الإسلامية أو فاعلي الخير، حينما يقررون بناء مسجد، يخصصون مساحة لحديقة، يتنفس فيها جماعة المسجد بعد الصلوات هواءً نقياً، أو يجتمعون فيها لتبادل الأحاديث، بدل بقائهم في المسجد ومواصلتهم لسواليف البيت بأعلى أصواتهم، مما يحرم الناس من ممارسة عباداتهم.

(*) **المصدر**: جريدة الجزيرة، التاريخ ١٤٣١/١٢/١٤هـ.

أهم معارك سعود صالح السرحان التنويرية

هل كان نقد ابن تيمية للفلسفة ضرباً في ميت أم بحثاً عن سند عقلي لإثبات العقائد؟!(*)

بعد سقوط بغداد بيد التتار عام ٦٥٦ دخلت الفلسفة الإسلامية مرحلة النزع الأخير، ولم ينته القرن السابع إلا وقد غابت الفلسفة تماماً عن المشهد الثقافي في العراق والشام ومصر.

ولد ابن تيمية بعد سقوط بغداد بخمس سنوات، فيكون أدرك الفلسفة في أيامها الأخيرة، حيث لا نجد في العصر الذي عاشه إلا عدداً قليلاً من الفلاسفة أهمهم: نصير الدين الطوسي (ت ٦٧٢) وهو فيلسوف إسماعيلي تحوّل إلى المذهب الإمامي وخدم هولاكو. وابن سبعين (ت ٦٦٨) وهو فيلسوف صوفي من القائلين بوحدة الوجود. والعفيف التلمساني (ت ٦٩٠) وهو كذلك من الصوفيين القائلين بوحدة الوجود. وصدر الدين القونوي (ت ٦٧٣) وهو تلميذ ابن عربي ومن القائلين بوحدة الوجود أيضاً، وهؤلاء جميعاً ماتوا قبل نهاية القرن.

وفي تلك الفترة نستطيع أن نجد بعض المتكلمين الذين لهم «اعتناء» بالفلسفة ودراسة كتب ابن سينا فقط، وهم من تلاميذ فخر الدين الرازي، أو من المتأثرين بطريقته الكلامية، مثل: شمس الدين الخسروشاهي(ت٦٥٢) وشمس الدين الأصفهاني (ت٦٨٨) أو ممن له معرفة بالمنطق من المتكلمين، بعد أن أدخل الغزالي مباحث المنطق إلى كتب الكلام، ومن المناطقة المشهورين في ذلك العصر علاء الدين الباجي (ت٧١٤).

والملاحظ أن المشتغلين بالفلسفة في ذلك الوقت كانوا إما من الشيعة (بشتى

(*) المصدر: جريدة الشرق الأوسط، التاريخ ١٤٢٤/٤/٧هـ.

طوائفهم باطنية أو إمامية)، وإما من فلاسفة الصوفية، وقليل من المتكلمين الذين درسوا المنطق وقرأوا الفلسفة من منطلق كلامي وليس فلسفيّاً. ومما ساعد على «قلة المشتغلين بالفلسفة» هو ارتباطها بالمذاهب الشيعية والباطنية، وهذا ما دعا إلى محاربتها من العلماء السنيين، كالغزالي والسهروردي (صاحب عوارف المعارف)، والسبكي والذهبي وغيرهم.

أما ابن تيمية فلم يشتغل بالفلسفة إلا بعد موتها رسميّاً واختفائها من بلاد الشام ومصر والعراق، وذلك بعد عام ٧١٠ تقريباً، حيث أقبل على قراءة كتب الفلاسفة بنهم شديد، ولم يفرق بين كتب فيلسوف وآخر، بل نكاد نجزم أنه قرأ كل ما وقع تحت يده من كتب فلسفية.

لكن ما سبب هذا الاهتمام المتأخر من ابن تيمية بالفلسفة بعد موتها؟

لم يقرأ ابن تيمية الفلسفة دارساً ومتعلماً ولا باحثاً فيها عن حقيقة، بل قرأها مجادلاً مخاصماً، إلا أن خصومته لم تكن مع الفلاسفة، بل كانت مع طوائف أخرى غيرهم، فابن تيمية دخل في صراع مع ثلاث طوائف، هي: الشيعة وأهل الكلام والصوفية.

وفي دراسته لهذه الطوائف رأى ابن تيمية أنها استمدت بعض أصولها من الفلسفة ووجد نفسه بحاجة إلى سند «عقلي» يستعين به على إثبات العقائد السلفية، وقد لقي ضالّته في كتب «فلاسفة الإسلام». فابن تيمية بدراسته للفلسفة يريد ترسيخ قاعدته المشهورة: «العقل الصريح لا يخالف النقل الصحيح»، حيث يبين أن المتكلمين والصوفية والشيعة مخالفون لصحيح الفلسفة، كما أنهم مخالفون للنقل، وأن علماء السلف موافقون للعقل كما أنهم موافقون للنقل، ويكون بهذا أبطل «الأساس» الذي بنت هذه الطوائف مذاهبها عليه.

وهناك سبب آخر، وهو سياسي يبين دوافع اعتناء ابن تيمية بالفلسفة، حيث يتهم ابن تيمية الباطنية ومتفلسفة الصوفية بتعاونهم مع «الكفار» ضد المسلمين، ويرجع هذا إلى أصول مذهبهم الفلسفي، حيث لا يفرقون بين دين وآخر.

رأي ابن تيمية في الفلسفة

شن ابن تيمية حرباً ضروساً على الفلسفة والفلاسفة بشتى طوائفهم وعلى اختلاف

مذاهبهم، فهو يرى أن الفلاسفة في مرتبة دون كفار اليهود والنصارى، بل يراهم أعظم ضلالاً وجهلاً من المجوس ومشركي العرب والهند وكثير من الصابئين، ويرى أنهم يفسدون عقائد الناس، ولذا فإنهم (كما يرى ابن تيمية) لا يظهرون إلا في الدول الجاهلية ودول أهل الردة والنفاق، كدولة العبيديين (الفاطميين) والتتار.

فابن تيمية يرى أن الفلسفة مناقضة للشريعة، وأنه لا يمكن الجمع بينهما. وهاجم الذين حاولوا الجمع بينهما، واتهمهم بأنهم أتوا بمذهب متناقض، مخالف للدين ولصحيح الفلسفة، أي: مخالف للمنقول وللمعقول، ولهذا السبب منع ابن تيمية من استعمال مصطلح «فلاسفة الإسلام» لأن الإسلام ليس فيه فلسفة، ودعا إلى استعمال مصطلح «الفلاسفة الذين كانوا في الإسلام» أو «المنتسبين إلى الإسلام» بدلاً منه.

ومع هذا الهجوم الشديد ضد الفلسفة إلا أن ابن تيمية بيّن أنه لا يريد بنقده هذا إلا مباحث «الإلهيات» من الفلسفة، أما الطبيعيات والرياضيات، فهو يعترف بأن غالب كلامهم فيها جيد، وإنهم يقصدون الحق فيها، ويرى أن مذهب الفلاسفة في الطبيعيات والرياضيات خير من مذهب المتكلمين، وأن مذهب المتكلمين في الإلهيات خير من مذهب الفلاسفة، وأخذ ابن تيمية على المتكلمين ردّهم بعض الحق الذي جاء به الفلاسفة في باب الطبيعيات والرياضيات، وهذا الموقف نجد له جذوراً عند الغزالي في كتابه «تهافت الفلاسفة».

وقسّم ابن تيمية الفلاسفة أقساماً، أعطى لكل قسم منها حكماً يختلف عن الآخر:

أول هذه الأقسام: هم الفلاسفة الذين كانوا قبل أرسطو: مثل سقراط وطاليس وغيرهما، حيث يحسن ابن تيمية الظن فيهم، ويرى أنهم تعلموا الحكمة من أتباع الأنبياء، وأنهم كانوا يقروّن بحدوث العالم، وبمعاد الأبدان، وأن الصابئين منهم كانوا موحدين.

وهذا يدل على أن معرفة ابن تيمية بهؤلاء الفلاسفة ناقصة وغير دقيقة، فالأبحاث الحديثة المتعلقة بهم تبيّن خطأ ما نقله ابن تيمية عنهم، لا سيما وابن تيمية لم يطّلع اطّلاعاً مباشراً على ما كتبه هؤلاء الفلاسفة، بل اعتمد على ما نقله عنهم مؤرخو المقالات من المسلمين.

والقسم الآخر من الفلاسفة الذين تكلم عليهم ابن تيمية هم: المشاؤون، أي أرسطو وأتباعه، فابن تيمية يرى أن مذهب أكثر الإسلاميين الذين يذكرونه في كتبهم مثل

الفارابي وابن سينا وابن باجه وابن رشد وغيرهم هو مذهب أرسطو، وينبه إلى أن بعضهم مثل ابن سينا والسهروردي، له مذهبان، أحدهما مذهب أرسطو والآخر ما يرجحه هو من أقوال.

أما تقويمه لمذهبهم في الإلهيات، فيرى ابن تيمية أنه ليس في أتباع الطوائف المعروفين أجهل من هؤلاء، ولا أبعد عن العلم بالله منهم، ويضيف: «نعم، لهم في الطبيعيات كلام غالبه جيد، وهو كلام كثير واسع ولهم عقول عرفوا بها ذلك، لكنهم جهّال بالعلم الإلهي إلى الغاية، ليس عندهم منه إلا قليل كثير الخطأ».

وابن تيمية يُكفّر أتباع أرسطو من «الإسلاميين» لمقالات كثيرة يقولون بها، منها: قدم العالم. ومنها: قولهم في النبوّة، حيث ينقل عنهم أنهم يرون أن للنبوة ثلاث خصائص، وهي: أن تكون للنبي قوة حدسية وقوة تخيلية وقوة نفسية، مما يبطل كونها من عند الله. ومنها: إنكارهم لمعاد الأبدان، فينقل ابن تيمية عن فلاسفة الإسلام إنهم اختلفوا في معاد الأبدان والنفوس على أقوال: إنكار المعاد مطلقاً، أو إثبات معاد النفوس العالمة دون الجاهلة، أو إثبات معاد النفوس جميعاً دون الأبدان. وذكر أن هذه الأقوال جميعاً منقولة عن الفارابي، وأن منهم من يقول بالتناسخ، وهنا ملاحظتان على ما ذكره ابن تيمية: فالفارابي لم يقل بنفي المعاد مطلقاً، وأيضاً أغفل ابن تيمية قول من قال بإثبات معاد الأبدان من الفلاسفة الإسلاميين، مثل الكندي وابن سينا في أحد قوليه.

وقد عرض ابن تيمية في مواضع كثيرة من كتبه لنقد أرسطو، واتهمه بأنه من أجهل الناس برب العالمين، وبأنه ساحر ووزير لملك ساحر هو الإسكندر المقدوني، ويبدو أن سبب هذه الاتهامات وغيرها من ابن تيمية هو معرفته الناقصة بأرسطو، حيث لم يطّلع على كتبه مباشرة، بل نقل مقالاته بواسطة كتب الملل والنحل، وما نقله فلاسفة الإسلام عن أرسطو.

وعرض ابن تيمية لنقد كثير من الفلاسفة الإسلاميين أتباع أرسطو مثل: ابن سينا وابن رشد ونصير الدين الطوسي وغيرهم.

والملاحظ على نقد ابن تيمية للفلاسفة المشائين اعتماده على الانتقاء، فهو انتقائي، ردوده من ردود الغزالي والشهرستاني عليهم ومن المتكلمين كالرازي والأرموي وغيرهما، ومن ردود بعضهم على بعض، ولذا فردوده تكاد تخلو من الأصالة وتقتصر على «الترجيح» بين المختلفين، ولعل السبب في هذا هو أن دراسة ابن تيمية للفلسفة لم

تكن دراسة مقصودة لذاتها، بل كانت دراسة هدفها الحجاج مع المخالفين.

أما القسم الثالث من الفلاسفة الذين تعرض لهم ابن تيمية، فهم: فلاسفة الصوفية، أي القائلون بوحدة الوجود، فقد اتهمهم ابن تيمية بأنهم لم يأخذوا مذهبهم من كلام العلماء والشيوخ المشهورين عند الأمة، الذين لهم لسان صدق، بل أخذوا عقيدتهم من الفلاسفة وأخرجوها في قالب المكاشفة.

وابن تيمية يُكفّر هؤلاء المتفلسفة من الصوفية، لمقالات يقولون بها، منها:

قولهم بوحدة الوجود، حيث يذكر ابن تيمية أنهم أخذوا قولهم هذا من الباطنية والقرامطة وأمثالهم. ومنها: قولهم بتفضيل الولي على النبي، وقولهم بأن أصحاب النار يتنعمون فيها، وقولهم بوحدة الأديان، إلا أنه يبدو أن ابن تيمية لم يفهم جيداً مذهبهم في تفضيل الولي على النبي، فابن عربي وضّح أن قول الصوفية بتفضيل الولي على النبي يريدون ذلك في شخص النبي، فالنبي من حيث هو ولي أفضل من حيث هو نبي، لا أن الولي التابع له أفضل منه. وقد هاجم ابن تيمية فلاسفة الصوفية بشدة قاسية، حيث كفّر ابن عربي وابن سبعين والقونوي والتلمساني وغيرهم.

أما القسم الرابع من الفلاسفة الذين عرض لهم ابن تيمية فهم: الباطنية، حيث يرى أنهم من المتفلسفة المنتسبين إلى الإسلام، وأن أصل دينهم مأخوذ من المجوس والصابئين، وأنهم يتظاهرون بالتشيع وهم في الأصل ملاحدة. وهم عنده أشد في الكفر من الفلاسفة أمثال الفارابي وابن سينا.

وكذلك نقد ابن تيمية المنطق، لكن ما يهمنا هنا هو بيان سبب نقده له، فابن تيمية نقد المنطق لأنه وجد أن من أصول فساد قول المتكلمين والفلاسفة في الإلهيات هو ما ذكروه في المنطق.

فمقصده من نقد المنطق هو نقد «الإلهيات».

أثر الفلسفة في ابن تيمية

لا يمكن لأي شخص أن يتعمق في دراسة مذهب فكري أو فلسفي دون أن يتأثر به من حيث يشعر أو لا يشعر، ولا بد أن يستفيد من دراسته تلك.

فما الذي استفاده ابن تيمية من الفلسفة، وما الذي أخذه منها؟

هذا جانب مهم من جوانب ابن تيمية الفكرية أغفله الدارسون، فلا نكاد نجد من

دراسات في هذا الجانب إلا دراسة عبدالمجيد الصغير «مواقف رشدية عند ابن تيمية»، وبعض الإشارات عند باحثين وعلماء آخرين، مثل الشيخ محمد زاهد الكوثري ود. محمد علي أبو ريان.

ولا يمكن أن أحيط (من حيث الكم أو الكيف)، بما أخذ ابن تيمية من الفلاسفة، إلا أنني سأكتفي بالإشارة إلى بعض الجوانب:

١- ينقل ابن تيمية كلام الفلاسفة ليرد به على المتكلمين، كما في رد ابن رشد على الغزالية.

٢ - ويرد ابن تيمية على المتكلمين، لا سيما المتأخرين منهم، ببيان أن أصول مناهجهم في الاستدلال مأخوذة من مناهج الفلاسفة وأقوالهم.

٣ - يرى ابن تيمية أن تأويلات المتكلمين وابتداعهم هي التي مهدت الطريق للفلاسفة وتأويلاتهم، فيحتج بهذا على إبطال تأويلات المتكلمين.

٤ - واستفاد ابن تيمية من رد بعض الفلاسفة على بعض، فاستفاد من ردود ابن رشد على ابن سينا، وردود السهروردي على كثير من الفلاسفة، وردود ابن ملكا على الفلاسفة، وردود ابن سبعين على غيره.

فابن تيمية يأخذ من كلام الراد ليبطل به كلام المردود عليه، هذا في المسائل التي يكون الراد موافقاً لابن تيمية فيها، أي إن ابن تيمية عندما يريد الرد على قول لأحد الفلاسفة يأخذ أي رد على هذا القول لأي فيلسوف آخر.

٥ - أما من ناحية الاستفادة المباشرة، فقد استفاد ابن تيمية من كثير من الفلاسفة، ومنهم:

ـ ابن ملكا :

وهو أعظم الفلاسفة تأثيراً في ابن تيمية، ونجد تأثيره الكبير في استعانة ابن تيمية بكلامه في الرد على المتكلمين، في مسألة «حلول الحوادث» أو «قيام الأفعال الاختيارية بالله» ومسألة «العلم الإلهي».

وقد استفاد منه أيضاً في نقده للمنطق، في مسألة نقد «فكرة الحد عند أرسطو»، كما استفاد منه في مسألة «الأقيسة الشرطية».

- **ابن رشد :**

وقد استفاد منه ابن تيمية كثيراً، لا سيما في ردّه على ابن سينا، وفي ردّه على المتكلمين، وبخاصة إبطال قاعدتهم في «قياس الغائب على الشاهد»، وكذلك في إبطال استدلالهم على وجود الله، عزّ وجل، بدليل حدوث الأعراض، وغير ذلك كثير من المسائل.

والفلاسفة الذين استفاد منهم ابن تيمية كثير، تحتاج دراستهم إلى وقت طويل ومكان ليس هذا محله.

وينبغي الإشارة إلى أن «الجزم» بتأثير فيلسوف معين على ابن تيمية في مسألة معينة أمر يحتاج إلى الدقة وعدم التسرع، فمجرد التشابه لا يعني أن ابن تيمية نقل ذلك القول من ذلك الفيلسوف، بل لا بد من شواهد أخرى تورث اليقين أو الظن الغالب بذلك الرأي.

٦ - واستفاد ابن تيمية من الفلاسفة في الرد على المتكلمين في إبطالهم «التسلسل في الماضي»، أو ما يُعرف بـ «حوادث لا أول لها»، وذلك في تفريقه بين قدم الآحاد وقدم النوع.

٧ - ولما كان ابن تيمية في معرض الجدال مع الفلاسفة والمتكلمين، فقد استعمل ألفاظهم ومصطلحاتهم، وهذا ما لم يفعله السلف، ولذا فقد وضع قاعدته المشهورة وهي: «مخاطبة أهل الاصطلاح باصطلاحهم»، حيث يقول: «وأما مخاطبة أهل الاصطلاح باصطلاحهم ولغتهم فليس بمكروه، إذا احتيج إلى ذلك، وكانت المعاني صحيحة، كمخاطبة العجم من الروم والفرس والترك بلغتهم وعرفهم، فإن هذا جائز حسن للحاجة، وإنما كرهه الأئمة إذا لم يحتج إليه».

التسامح.. فريضة شرعية وضرورة حضارية(*)

حظي عصرنا هذا بأكبر نصيب من المؤلفات والكتابات والمؤتمرات والدعوات إلى بث روح «التسامح» و«المحبة» و«التعايش» بدلاً من «الكراهية» و«العداء» و«النفي المتبادل» بين الطوائف والأجناس والعرقيات والأديان، إلا أن الذي حصل هو انتشار

(*) **المصدر** : جريدة الشرق الأوسط، التاريخ ١٤٢٤/٥/٣٠هـ.

«الكراهية» وأعمال العنف الطائفية بصورة متزايدة مما يهدد استقرار الدول بل والعالم بأسره.

وبغض النظر عن دوافع انتشار أعمال العنف والكراهية، وهي أسباب كثيرة، إلا أن هذا يجب أن لا يثني جهود المصلحين من دُعاة «السلم» و«التسامح»، بل يدعوهم إلى مضاعفة جهودهم لتكون ثقافة «التسامح» و«الحوار» هي الثقافة الأم لعالم جديد. وهذه الثقافة لها جذور قوية في عمق الشريعة الإسلامية، وفي تصرفات رسولنا الكريم ﷺ، وأصحابه البررة، رضي الله عنهم.

وسأذكر بعض الشواهد على هذا من القرآن الكريم، ومن فعل النبي - ﷺ - وأقواله، وفعل أصحابه وأقوالهم:

أولاً: مخاطبة غير المسلمين بأسلوب حسن ليّن:

قال تعالى: ﴿وَلَا تُجَٰدِلُوٓاْ أَهۡلَ ٱلۡكِتَٰبِ إِلَّا بِٱلَّتِي هِيَ أَحۡسَنُ إِلَّا ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ مِنۡهُمۡۖ وَقُولُوٓاْ ءَامَنَّا بِٱلَّذِيٓ أُنزِلَ إِلَيۡنَا وَأُنزِلَ إِلَيۡكُمۡ وَإِلَٰهُنَا وَإِلَٰهُكُمۡ وَٰحِدٞ وَنَحۡنُ لَهُۥ مُسۡلِمُونَ﴾.

فقد أمر الله، عزّ وجل، بعدم الجدال مع أهل الكتاب إلا بأسلوب حسن، بل أمر باستعمال الأسلوب الأحسن وليس الحسن فقط. ومعنى ﴿بِٱلَّتِي هِيَ أَحۡسَنُ﴾: الخصلة التي هي أحسن، كمقابلة الخشونة باللين، والغضب بالكظم، والمشاغبة بالنصح، والسَّورة بالأناة، كما ذكر الألوسي. وقال بعض المفسرين: المراد منه: لا تجادلوهم بالسيف، وإنْ لم يؤمنوا، إلا الذين ظلموا وحاربوا، أي: إذا ظلموا ظلماً زائداً على كفرهم.

و﴿ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ﴾ هم: أهل الحرب، وهم الذين ظلموا المسلمين، قال ابن جرير: «فإنه لم يعنِ بقوله ﴿إِلَّا ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ مِنۡهُمۡ﴾ ظُلْمَ أنفسِهم، وإنما عني به: إلا الذين ظلموا منهم أهل الإيمان بالله ورسوله محمد -ﷺ-، فإن أولئك جادلوهم بالقتال».

أما الألوسي، فيرى أن الآية لا تفيد بأن مجادلة الظالمين تصل إلى حد القتال، حيث قال: «وهذه الغلظة التي تفهم الآية الإذن بها [أي: في مجادلة الظالمين] لا تصل إلى القتال لأولئك الظالمين من أهل الكتاب على أي وجه من الوجوه المذكورة كان ظلمهم».

وقال تعالى مخاطباً موسى وهارون: ﴿ٱذۡهَبَآ إِلَىٰ فِرۡعَوۡنَ إِنَّهُۥ طَغَىٰ ﴿٤٣﴾ فَقُولَا لَهُۥ قَوۡلٗا لَّيِّنٗا لَّعَلَّهُۥ يَتَذَكَّرُ أَوۡ يَخۡشَىٰ﴾. ومعنى الآية كما قال ابن عباس: لا تعنّفاه في قولكما، وارفقا به في الدعاء.

وحكى ابن كثير الأقوال في ماهية القول الليّن، ثم عقّب عليها بقوله: «والحاصل من أقوالهم أن دعوتهما له تكون بكلام رقيق لين سهل رفيق ليكون أوقع في النفوس، وأبلغ وأنجع».

وقال القرطبي: «فإذا كان موسى أُمر بأن يقول لفرعون قولاً ليناً، فمن دونه أحرى بأن يقتدي بذلك في خطابه، وأمره بالمعروف في كلامه».

وقال ابن كثير: «هذه الآية فيها عبرة عظيمة، وهي أن فرعون في غاية العتو والاستكبار، وموسى صفوة الله من خلقه، إذ ذاك، ومع هذا أُمر أن لا يخاطب فرعون إلا بالملاطفة واللين».

وقال الألوسي: «إنَّ تليين القول مما يكسر سَورة عناد العتاة، ويلين قسوة الطغاة.... وفيه دليل على استحباب إلانة القول للظالم عند وعظه».

ثانياً: إكرام غير المسلمين:

لقد أمر النبي -ﷺ-، بإكرام كرام الناس، ولم يفرّق بين مسلم وكافر، ومارس هذا -ﷺ- في حياته العملية. فعن ابن عمر أن رسول الله -ﷺ-، قال: «إذا أتاكم كريم قوم فأكرموه»، رواه ابن ماجه وقواه السخاوي. وهذا الحديث عام ويدخل فيه الكافر. ورد المناوي على من استثنى منه الكافر والمنافق. وقال الكتاني: «وفي حال جريان الأعمال الحربية مجراها، أو السلم أو الصلح أو الهدنة كان -عليه السلام- يتألف كبار المشركين والكفار، ويلين لهم القول، ويظهر لهم إذا قدموا عليه مزيد الاعتبار ائتلافاً لهم، وليعرفوا خلقه، وناهيك بقصة ﴿عَبَسَ وَتَوَلَّىٰٓ ﴾».

ثالثاً: النهي عن إهانة غير المسلمين:

ومن قرأ ما كتبه الخلفاء الراشدون إلى عُمَّالهم، في إحسان معاملة أهل الذمة، وعدم ظلمهم وتكليفهم فوق طاقتهم، عرف مقدار الاهتمام بكرامة الناس عندهم -رضي الله عنهم، ويغني عن ذلك ما ورد عن رسول الله -ﷺ-، فقد أخرج أبو داود عن صفوان بن سليم أنه أخبره عدة (في رواية البيهقي أنهم ثلاثون) من أبناء أصحاب رسول الله -ﷺ-، عن آبائهم دنية، عن رسول الله -ﷺ-، قال: «ألا من ظلم معاهداً، أو انتقصه، أو كلّفه فوق طاقته، أو أخذ منه شيئاً بغير طيب نفس فأنا حجيجه يوم القيامة»، صححه السخاوي.

وأخرج ابن حبان في صحيحه عن أبي موسى الأشعري أن رسول الله -ﷺ-، قال: «من سمَّع يهودياً أو نصرانياً؛ دخل النار» وإسناده صحيح. والتسميع هو: التسخير والاستهزاء.

ومن ذلك ما ورد في عهد علي بن أبي طالب، للأشتر لما ولاّه على مصر، فمما قال له فيه: «وأَشعِرْ قلبك الرحمة للرعية والمحبة لهم واللطف بهم، ولا تكونن عليهم سبعاً ضارياً تغتنم أكلهم، فإنهم صنفان: إما أخٌ لك في الدين، وإما نظيرٌ لك في الخلق، يفرط منهم الزلل، وتعرض لهم العلل، ويؤتى على أيديهم في العمد والخطأ، فأعطهم من عفوك وصفحك مثل الذي تحب أن يعطيك الله من عفوه وصفحه».

ولو تتبعنا ما ورد عن النبي -ﷺ-، من إحسان معاملة غير المسلمين وإكرامهم، وعدم مجابهتهم بما يكرهون، لوجدنا من ذلك الكثير الطيب، ولعل في ما سبق كفاية.

رابعاً: إثبات الأُخوّة لغير المسلمين:

فالأخوّة أنواع، منها: أُخوّة القرابة، وأُخوّة الوطن، وأُخوّة الدين، فالمسلم يختص بأُخوّة الدين، أما غير المسلم فتكون له أُخوّة النسب، وأُخوّة الوطن، ولا تلغى عنه، قال تعالى: ﴿وَإِلَىٰ عَادٍ أَخَاهُمْ هُودًا ۚ قَالَ يَا قَوْمِ اعْبُدُوا اللَّهَ مَا لَكُم مِّنْ إِلَٰهٍ غَيْرُهُ ۚ إِنْ أَنتُمْ إِلَّا مُفْتَرُونَ﴾، وقال: ﴿وَإِلَىٰ ثَمُودَ أَخَاهُمْ صَالِحًا ۚ قَالَ يَا قَوْمِ اعْبُدُوا اللَّهَ مَا لَكُم مِّنْ إِلَٰهٍ غَيْرُهُ﴾، وقال: ﴿وَإِلَىٰ مَدْيَنَ أَخَاهُمْ شُعَيْبًا ۗ قَالَ يَا قَوْمِ اعْبُدُوا اللَّهَ مَا لَكُم مِّنْ إِلَٰهٍ غَيْرُهُ﴾، وقال: ﴿وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا إِلَىٰ ثَمُودَ أَخَاهُمْ صَالِحًا أَنِ اعْبُدُوا اللَّهَ فَإِذَا هُمْ فَرِيقَانِ يَخْتَصِمُونَ﴾، وقال: ﴿وَإِلَىٰ مَدْيَنَ أَخَاهُمْ شُعَيْبًا فَقَالَ يَا قَوْمِ اعْبُدُوا اللَّهَ وَارْجُوا الْيَوْمَ الْآخِرَ وَلَا تَعْثَوْا فِي الْأَرْضِ مُفْسِدِينَ﴾، وقال: ﴿وَاذْكُرْ أَخَا عَادٍ إِذْ أَنذَرَ قَوْمَهُ بِالْأَحْقَافِ﴾.

خامساً: تحيّتهم:

فإذا قال غير المسلم: السلام عليك، فمن حسن الخلق الذي أُمر به المسلم أن يرد: وعليك السلام. وأما ما ورد من أن النبي -ﷺ-، قال: «إذا سلَّم عليكم أهل الكتاب؛ فقولوا: وعليكم»، فقد ذكر ابن القيم أنه حديث له مناسبة خاصة، وهي أن مشركي قريش أو اليهود والنصارى... كله إذا تحقق أنه قال: السلام عليكم، أو شكّ في ما قال. فلو تحقق السامع أن الذميَّ قال له: سلامٌ عليكم، لا شكَّ فيه فهل له أن يقول: وعليك السلام، أو يقتصر على قوله: وعليك؟

إن ما تقتضيه الأدلة الشرعية وقواعد الشريعة أن يقال له: وعليك السلام، فإن هذا من باب العدل، والله يأمر بالعدل والإحسان، وقد قال تعالى: ﴿وَإِذَا حُيِّيتُم بِتَحِيَّةٍ فَحَيُّوا بِأَحْسَنَ مِنْهَآ أَوْ رُدُّوهَآ﴾، فندب إلى الفضل، وأوجب العدل، ولا ينافي هذا شيئاً من أحاديث النبي بوجه ما، فإنه -ﷺ- إنما أمر بالاقتصار على قول الراد: وعليكم؛ بناء على السبب المذكور الذي كانوا يعتمدونه في تحيتهم، وأشار إليه في حديث عائشة، -رضي الله عنها-، فقال: ألا ترينني قلت: وعليكم؛ لما قالوا: السلام عليكم؟ ثم قال: إذا سلم عليكم أهل الكتاب فقولوا: وعليكم.

والاعتبار وإن كان لعموم اللفظ فإنما يعتبر عمومه في نظير المذكور لا فيما يخالفه، قال تعالى: ﴿وَإِذَا جَآءُوكَ حَيَّوْكَ بِمَا لَمْ يُحَيِّكَ بِهِ ٱللَّهُ وَيَقُولُونَ فِىٓ أَنفُسِهِمْ لَوْلَا يُعَذِّبُنَا ٱللَّهُ بِمَا نَقُولُ﴾ فإذا زال هذا السبب وقال الكتابي: سلام عليكم ورحمة الله، فالعدل في التحية يقتضي أن يرد عليه نظير سلامه. وبالله التوفيق، انتهى نص كلام ابن القيم.

وهو قول ابن تيمية، وقال ابن تيمية، إنه لا بأس أيضاً بمثل: أهلاً وسهلاً، وكذلك إذا خاطبه بما يؤنسه. وذهب جماعة من الصحابة والسلف إلى جواز بداءة غير المسلم بالسلام، فمن ذلك: ما ورد عن ابن عباس أنه كتب إلى رجل من أهل الكتاب: السلام عليك.

وعن أبي أمامة أنه كان لا يمر بمسلم ولا يهودي ولا نصراني إلا بدأه بالسلام. وعن عبدالله بن مسعود وأبي الدرداء وفضالة بن عبيد أنهم كانوا يبدأون أهل الشرك بالسلام.

وعن عون بن عبد الله قال: سأل محمد بن كعب عمر بن عبدالعزيز عن ابتداء أهل الذمة بالسلام؟ فقال: نرد عليهم ولا نبدأهم. فقلت: وكيف تقول أنت؟ قال ما أرى بأساً أن نبدأهم. قلت: لم؟ قال: لقول الله: ﴿فَٱصْفَحْ عَنْهُمْ وَقُلْ سَلَٰمٌ فَسَوْفَ يَعْلَمُونَ﴾. وعن ابن مسعود أنه كتب إلى رجل من أهل الكتاب: السلام عليك. وعنه أيضاً: أنه قال: لو قال لي فرعون خيراً لرددت عليه مثله.

وهذا هو قول ابن وهب، وقول لبعض الشافعية، وبعض الحنابلة، ومال إليه ابن عبدالبر.

ولقد وجدتُ رسول الله، ﷺ، قد بدأ غير المسلمين بالسلام، في مكاتباته معهم، فمن ذلك: أنه كتب كتاباً إلى النجاشي، قبل إسلامه، وإلى أسقف أيلة وأهلها، وإلى

مجوس هجر، وإلى الأسبذيين ملوك عمان، وإلى الهلال صاحب البحرين فقال: «سلمٌ أنتم». وإلى يهود خيبر وغيرهم: «سلام أنتم». وإلى بني نهد: «السلام عليكم».

وكذلك خلفاؤه وأصحابه، كانوا كثيراً ما يبدأون كتبهم إلى غير المسلمين بالسلام عليهم، فمن ذلك: أن عمر بن الخطاب كتب إلى أهل رعاش: «سلام عليكم». وكتب حبيب بن سلمة إلى أهل تفليس: «سلم أنتم».

سادساً: برُّ غير المسلمين، وصلتهم:

وفي ذلك نصوص كثيرة، منها: ما رواه البخاري ومسلم أن أسماء بنت أبي بكر، رضي الله عنهما، قالت للنبي، ﷺ: إن أمي قدمت عليّ وهي راغبة، أفأصل أمي؟ قال: نعم، صلي أمك. ومعنى «راغبة»: أي راغبة في الصلة، أو راغبة عن الإسلام كارهة له. بل أمر الله، عز وجل، ببر الوالدين، وإنْ كانا مشركين، بل ولو جاهدا ابنهما على الشرك بالله، فقال تعالى ﴿ وَوَصَّيْنَا ٱلْإِنسَٰنَ بِوَٰلِدَيْهِ حُسْنًاۖ وَإِن جَٰهَدَاكَ لِتُشْرِكَ بِى مَا لَيْسَ لَكَ بِهِۦ عِلْمٌ فَلَا تُطِعْهُمَآۚ إِلَىَّ مَرْجِعُكُمْ فَأُنَبِّئُكُم بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ ﴾، وقال: ﴿ وَإِن جَٰهَدَاكَ عَلَىٰٓ أَن تُشْرِكَ بِى مَا لَيْسَ لَكَ بِهِۦ عِلْمٌ فَلَا تُطِعْهُمَاۖ وَصَاحِبْهُمَا فِى ٱلدُّنْيَا مَعْرُوفًاۖ وَٱتَّبِعْ سَبِيلَ مَنْ أَنَابَ إِلَىَّۚ ثُمَّ إِلَىَّ مَرْجِعُكُمْ فَأُنَبِّئُكُم بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ ﴾.

سابعاً: الإهداء إلى غير المسلمين، وقبول هديتهم:

تواتر عن النبي ﷺ، أنه أهدى لغير المسلمين، وقبل هديتهم. أما فعل السلف فهو كثير جداً، فمن ذلك ما رواه البخاري ومسلم أن عمر بن الخطاب، رضي الله عنه، بعث بحلّة أعطاه إياها النبي ﷺ، إلى أخٍ له من أهل مكة، قبل أن يسلم. ومن المهم التنبيه هنا إلى أن عمر بعث إلى أخيه في مكة، ومكة كانت بلاد حرب، ولم يكن فعل عمر مناقضاً للإيمان.

ثامناً: تكنية غير المسلمين:

فقد ورد عن رسول الله ﷺ، أنه كنّى بعض المشركين والمنافقين، والكنية من الإكرام. فمن ذلك: أنه كنّى عبدالله بن أبي، رأس المنافقين، فقال لسعد: «ألا تسمع ما يقوله أبو حباب؟»، رواه البخاري ومسلم.

وكنّى صفوان بن أمية، فقال: «انزل أبا وهب»، رواه عبدالرزاق من مرسل الزهري. وكنّى عتبة بن الوليد، فقال: «أفرغت أبا الوليد؟»، رواه ابن هشام من مرسل محمد بن كعب القرظي.

وكنّى رسول الله ﷺ، أسقف نجران، وكتب له: «إلى أبي الحارث». وعلى هذا جرى أصحابه من بعده، وعلماء الإسلام.

تاسعاً: عيادة غير المسلمين:

ومن ذلك أن النبي ﷺ، عاد عبدالله بن أبي، فروى البخاري ومسلم من حديث أنس بن مالك -رضي الله عنه- قال: قيل للنبي ﷺ: لو أتيتَ عبدالله بن أبي: قال: فانطلق إليه وركب حماراً، وانطلق المسلمون يمشون معه، وهي أرض سبخة، فلما أتاه النبي ﷺ، قال: إليك عني، فوالله لقد آذاني نتن حمارك. قال: فقال رجل من الأنصار: والله لحمار رسول الله ﷺ، أطيب ريحاً منك، قال: فغضب لعبدالله رجل من قومه؛ فشتما، قال: فغضب لكل واحد منهما أصحابه، قال: فكان بينهم ضرب بالجريد وبالأيدي وبالنعال، قال: فبلغنا أنها نزلت فيهم ﴿وَإِن طَآئِفَتَانِ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ٱقْتَتَلُواْ فَأَصْلِحُواْ بَيْنَهُمَا﴾.

وعن أنس رضي الله عنه، قال: «كان غلام يهودي يخدم النبي ﷺ، فمرض، فأتاه النبي ﷺ، يعوده فقعد عند رأسه، فقال له: أسلم. فنظر إلى أبيه وهو عنده، فقال له: أطع أبا القاسم ﷺ، فأسلم، فخرج النبي ﷺ، وهو يقول: الحمد لله الذي أنقذه من النار»، رواه البخاري.. وفي الباب أحاديث أخرى، منها عيادته لعمه أبي طالب.

عاشراً: شهود جنائزهم:

فعن كعب بن مالك - رضي الله عنه - قال: جاء ثابت بن قيس بن شماس إلى رسول الله ﷺ، فقال: إن أمّه توفيت وهي نصرانية، وهو يحب أن يحضرها. فقال النبي ﷺ: «اركب دابتك وسرْ أمامها». رواه الدارقطني.. وهو، وإنْ كان إسناده ضعيفاً، إلا أن معناه صحيح، وعليه جرى عمل الصحابة، وورد هذا الحديث موقوفاً على عمر بن الخطاب، وأفتى بمعناه أحمد بن حنبل، وغيره من الفقهاء. فيجب أن نُعلّم أبناءنا وطلابنا هذه الأخلاق الرفيعة، ونعوّدهم على حسن التعامل مع المخالف لنا في الفكر والعادات.

وإذا كانت هذه النصوص الكثيرة هي في «المخالف لنا في الدين» فكيف سيكون الحال مع المخالف لنا في «المذهب» والفكر من المسلمين؟

فنحن بأمس الحاجة إلى وجود ثقافة عامة ترسّخ قيماً ومبادئ حضارية مثل: الحوار والتسامح والمحبة.

الإصلاحيون الجدد: خطاب إسلامي ديموقراطي جديد في السعودية(*)

ناقش الإسلاميون في العالم الإسلامي قضية الديمقراطية ومدى اتفاقها مع أحكام الشريعة، وقد تباينت آراؤهم بين تأييد ورفض لها، أو محاولة أسلمتها بمماهاتها بالشورى، المصطلح القرآني. ومع هذا الاختلاف والتباين حول الديمقراطية؛ إلا أنها لم تكن موضع اختلاف أبداً عند إسلاميي السعودية. فالإسلاميون في السعودية على اختلاف توجهاتهم وانتماءاتهم السياسية والفكرية والحزبية نقلوا الديمقراطية من المجال السياسي الدنيوي إلى المجال الديني العقدي، وأدانوها باعتبارها ممارسة وثنية لا مجرد وسيلة سياسية وطريقة للحكم.

الديمقراطية وثنية، في وجهة نظرهم؛ لأنها قائمة على أن الحكم للشعب وليس لله، كما أنها من الحكم بغير ما أنزل الله؛ لذا فالبرلمانات عند هؤلاء الإسلاميين من الطواغيت وهي أماكن كفر وشرك لأنها أماكن لتشريع القوانين وسنّها.

وفي أوائل التسعينيات بدأ الإسلاميون في العالم العربي في المشاركة بكثرة في الانتخابات البرلمانية، في الجزائر والسودان والكويت، وطلبوا الفتاوى من علماء السعودية لتأييد موقفهم، لكن الفتاوى التي حصلوا عليها كانت مختلفة، بل وأحياناً متناقضة.

فمع اتفاق رجال الدين في السعودية على أن التشريع حق حصري لله، وأن منازعته هذا الحق في البرلمانات كفر؛ إلا أن بعضهم «مثل ابن باز وابن عثيمين» أفتى الإسلاميين في الدول الأخرى بجواز المشاركة في البرلمانات بشروط. بينما بقي آخرون على موقفهم المحرم للدخول في البرلمانات. المشايخ الذين أفتوا بجواز دخول الإسلاميين للبرلمانات اشترطوا أن تكون مشاركة هؤلاء الإسلاميين في الانتخابات براغماتية، مثل أن يكون

(*) شبكة راصد الإخبارية، التاريخ ١٨/٥/١٤١٠هـ.

هدف المشاركين في البرلمان تحويل الحكم إلى العمل بشريعة الإسلام، وأن يتخذوا ذلك وسيلة إلى التغلب على نظام الحكم، على ألا يعمل من رشّح نفسه بعد تمام الدخول إلا في مناصب لا تتنافى مع الشريعة الإسلامية.

أما القَسَم على احترام الدستور فلا يجوز، والمخرج في هذه الحالة أن ينوي بقلبه أنه حلف على احترام الدستور أن لم يخالف الشرع. والأعمال بالنيات، ولكل امرئ ما نوى

وفي السعودية، ومن داخل الصف الإسلامي، كانت هناك عدة محاولات لإعادة النظر في النظرية السياسية مع محاولة إعادة الاعتبار إلى الديمقراطية كونها لا تتعارض مع الشريعة. إلا أن المحاولة التي نجحت في إثارة النقاش داخل صفوف الإسلاميين كانت هي مجموعة مقالات كتبها الدكتور محمد حامد الأحمري، الذي كتب -ويكتب- الكثير بخصوص توضيح فكرته في أنه لا تعارض بين الديمقراطية وبين الإسلام، وأن النظام الديمقراطي هو أفضل الأنظمة السياسية اليوم وإن كان لا يخلو من عيوب ونقائص لكنه قابل للتطوير والإصلاح.

فبعد الحرب بين حزب الله وإسرائيل في أغسطس ٢٠٠٦ كتب الأحمري مقالة انتقد فيها ما سمّاه «خدعة التحليل العقدي» للسياسة، حيث ينتقد الأحمري تدخل رجال العقيدة في تحليلهم للقضايا السياسية. شرح الأحمري أوجه القصور في تحليلات العقائديين للأحداث السياسية، ومع أنه لا ينفي إمكانية كون العامل العقدي عنصراً فاعلاً في الأحداث السياسية؛ إلا أنه يحذر وبكل تأكيد من اعتبار العامل العقدي مؤثراً وحيداً في الأحداث السياسية، كما يحذر أيضاً من جعله مدار التحليل والتفكير في الموقف السياسي.

أما المحلل العقدي فقد وصفه الأحمري بأنه: «ضيق الأفق، قريب المدى، محدود الأبعاد في التفسير، ويأنس لرؤيته وموقفه أولئك المحدودون الذين لا يتحملون تعدد مجالات الرؤية، وصحيح أن التفسير الأحادي المغلق، الذي لا يدع مجالاً للتفكير ولا تعدد الأفهام، يصلح للقادة الغوغائيين، وقادة الجنود في الميدان، ولكنه لا يصلح لمستوى أعلى من الناس، ولا يصلح أن يسيطر على دولة لأنها ستصبح بهذا التفسير فاشلة، يسيرها رأي عقدي ضعيف ضيق، ومحدود الاطلاع وسيّئ التقدير للمصالح. لأن هذا التفسير يفقد الأسس المعرفية والعملية السياسية، مع أنه ناجح في إثارة الغوغاء».

وفي مقالة أخرى أثارت الكثير من ردود الأفعال كتب الأحمري مقالاً احتفائياً بمناسبة فوز باراك أوباما في الانتخابات الرئاسية للولايات المتحدة، وكان عنوان المقال «انتصار الديمقراطية على الوثنية في الانتخابات الأمريكية». يرى الأحمري في هذه الانتخابات الأخيرة انتصاراً لديموقراطية «العدد «إرادة الأغلبية»، وديمقراطية الرأي «استمع الناس للرأي الآخر، فأخذوا به»، وديمقراطية المصلحة «فالمعارضة ضرورة لمعرفة الموقف الأصلح». انتصرت الديمقراطية على العرق «ففاز الأسود» وعلى الجنس «فكادت أن تفوز امرأة»، نعم لم تنتصر الديمقراطية على الدين، فلو كان مسلماً لما وصل، ولو كان عربياً ربما لما وصل، ولكن هذا حدث الآن وما يدرينا عن المستقبل، ولكن تذكروا أن ولاية نيوهامشير يتنافس عليها شخصيتان من أصل عربي».

كما رأى الأحمري في انتصار أوباما انتصاراً للأقليات، حيث إنه ينتمي إلى الأقلية السوداء، وفي هذا انتصار وتأكيد على قيمة الحرية في أمريكا، ويضيف الأحمري ملاحظة لاذعة للعالم العربي: «ومن حظ هذا العالم أن الحرية وتقديرها قيمة راسخة في الحكومة الأعلى علينا -أي حكومة الولايات المتحدة، وفي هذا أمل بأن تتسرب الحرية لمجتمعات التخلف والعبودية. ومن حظ هذا العالم أننا نطمح أن نصنع حرية لنا، وأن نطالب المتحررين أن يعاملونا كبشر ويساعدونا على الخلاص من العبودية لأوثاننا والعبودية لهم كأوثان؟».

لقد تجاوز فوز أوباما في الانتخابات نصراً فردياً لشخص ليتحول إلى انتصار للمبدأ وللفكرة، وليتحول إلى نموذج للتحرر المطلوب من شعوب المنطقة العربية أن تحتذيه. لم تعد الديمقراطية وثنية، بل الوثنية هي النظم الديكاتورية التي تحكم العالم الإسلامي والأيديولوجيات التي تحمي هذه النظم.

أثارت مقالات الأحمري ردود أفعال كثيرة، ويدل على ذلك إفراد صفحات كثيرة في الصحف ومواقع الإنترنت لمناقشة أفكاره، بالإضافة إلى حوارات تلفزيونية ومحاضرات في النوادي الأدبية والصوالين الثقافية. لقد كانت ردود الفعل كثيرة ومتنوعة، وكما هو متوقع فقد أثارت مقالاته أول ما أثارت مجموعة من السلفيين والعقائديين.

انشغلت غالب هذه الردود في قضايا جانبية طائفية، وبلغة دوغمائية، وعجزت عن تقديم مناقشة فعّالة لأفكار الأحمري، لكن المثير للنظر هو وجود خطاب سلفي آخر سعى إلى الرد على الأحمري ببيان أن الديمقراطية ليست الفردوس السياسي، كما أنها

نظام سياسي مليء بالثغرات والعيوب. فنظام الانتخاب يساوي بين الرعاع وبين أهل الفكر، وهذا أمر لا يمكن القبول به. والديمقراطية هي الوجه الآخر للاستعمار.

الرد الأهم على أفكار الأحمري أتى من الدكتور ناصر العمر الذي كتب منتقداً حالة الهوس التي أصابت بعض الكتّاب بعد فوز باراك أوباما في الانتخابات الأمريكية، فمع اعتراف العمر بوجود حرية نسبية في الولايات المتحدة، إلا أن نظام الحكم فيها هو نظام ديكتاتوري. فالديمقراطية ليست مرادفة للحرية، فالناخب خاضع لتأثير الآلة الإعلامية التي تتحكم في عقله، وهذه الآلة الإعلامية تحت سيطرة عصبة متحكمة.

أجاب الأحمري، وبلغة عنيفة، على كل منتقديه، ولعل أهم ما ورد في إجاباته هي النقطة التي أثارها عن دور الإعلام في التأثير على نتائج الانتخابات، حيث كشف الأحمري عن نفاق مشايخ الدين الذين وظفوا المال والإعلام في انتخاباتهم البلدية «في السعودية» والبرلمانية «في الكويت»، ثم ينتقدون الديمقراطية الأمريكية على توظيف المال والأعمال، ويقول: «من يلمز حول استخدام المال والدعاية، فأرجو أن يتذكر هؤلاء الصراع الإخواني السلفي في انتخاب البلديات في المملكة، وأن يروا صراع الإسلاميين في الكويت، فإن كانت هذه جرائم فإن القوائم الذهبية التي أصدرها الإسلاميون والدعايات والأكلات كانت من واجهة صراع الإسلاميين، وتبرعوا وأُنفقت أموال في مصارفها ولم يتساءلوا عن شرعيتها، ولم يعترض عليها هؤلاء، فكيف يعترضون على غيرهم من غير المسلمين.

لقد ناضل الأحمري عن آرائه بقوة، ورد على منتقديه بعنف. كما أن الإسلاميين ردوا عليه بكثرة بالغة، مما أثرى النقاش الإسلامي-السياسي، وكيف يفهم إسلاميو السعودية الديمقراطية والحرية. نعم، ولم يعدم الأحمري مدافعين عن أفكاره ومناضلين معه، مما دعى خصومهم إلى أن يطلقوا عليهم لقب «الإصلاحيين الجدد». أن تفاصيل هذا الصراع يحتاج إلى مساحة أوسع ومعالجة أعمق، وهو ما سأفرد له دراسة موسعة قريباً أن شاء الله.

الخاتمة:

إن أهمية أفكار الأحمري، في نظري، تكمن **أولاً**: في نجاحه في نقل موضوع السياسة من النقاش العقدي إلى النقاش الدنيوي، حيث وضع التحليل العقدي والمحلل العقدي «الشيخ» موضع النقد، كما ناقش مصداقية هذا التحليل. ليس هذا فقط، بل إنه

استطاع أن يجر الإسلاميين للنقاش حول «جدوى الديمقراطية» بدلاً عن الاكتفاء بتحريمها أو تكفيرها؛ وهذا النقاش يتضمن اعترافهم بدنيويتها.

ثانياً: أن الأحمري استطاع إثارة النقاش بقوة داخل صفوف الإسلاميين في السعودية. وهو ما لم تثره أية كتابات أخرى. وقد يكون السبب هو «ماضي» الأحمري حيث كان أحد كبار منظري الصحوة الإسلامية، كما أن لغته القوية والحادة أحياناً كان لها دور في إثارة الآخرين. بالإضافة إلى نشاطه المستمر سواءً بالكتابة أو الحوارات التلفزيونية أو الصحفية أو المحاضرات التي استغلها لتوضيح رؤيته والرد على منتقديه. كما لا يجب تجاهل التغير الذي طرأ داخل إسلاميي السعودية من أبناء الصحوة أو الصحوات وخلخل كثيراً من مسلماتهم في فترة الثمانينيات والتسعينيات.

ثالثاً: نجح الأحمري في إعادة الاعتبار لقيم مثل الحرية والديمقراطية داخل صفوف بعض الإسلاميين على الأقل.

يقود الأحمري تياراً إسلامياً إصلاحياً جديداً، يريد إعادة الاعتبار للحرية الفردية في مقابل الاستبدادين السياسي والديني. لكن مستقبل هذا التيار يبقى سؤالاً مفتوحاً.

أهم معارك سعد البلوي التنويرية

التشدد: من التصنيف إلى التكفير(*)

لا يمكن للتشدد الديني أن يقود المجتمعات إلى تمثيل قيم التعدد والحوار والتسامح؛ ذلك أن بذور الاختلاف يلغيها التشدد تلقائياً؛ ليتجه المجتمع إلى النمط التفكيري الواحد، فتكون النتيجة وجود التماثل وندرة الاختلاف، مع فارق النسبي في التشدد. ففي المجتمعات الثيوقراطية، هناك تباين واضح بين السلوكيات والقيم التي ينادى بها، مما يعني وقوع المجتمع في التناقض بين سندان الممارسة ومطرقة الادعاء.

في مجتمعنا، ما زال التشدد يؤثّر سلباً حتى في الممارسات اليومية التي يتخللها الكثير من الإلغاء والوصاية. فيكون عاملاً في تجريد الناس من ذواتهم، وعقولهم، وأفكارهم. وليس الأمر مقتصراً على مصادرة الرأي وحق التعبير - الذي ما زال هشاً وغير منضبط - إنما في تصنيف الناس، بحسب أفكارهم، وبالتالي رسم دوائر الشك والارتياب حولهم؛ كونهم ربما يحملون أفكاراً ليست متماهية والسائد الثقافي.

ولكن حدث مؤخراً تطور خطير على مستوى ثقافتنا المحلية، هو تجسيد لرفض العقل ومحاولة قمعه. حيث انتقلنا من طور التصنيف (التنظير)، إلى طور التكفير (التطبيق)! وهذا الأمر قد لا يناسب الزمن المتقدم الذي نعيش فيه اليوم، لكنه ليس بجديد على ثقافتنا العربية - الإسلامية. فكما كفّر الشيخ الغزالي (الجد) العقل من خلال شخص القاضي ابن رشد، ها هو الشيخ الغزالي (الحفيد) يكفّر العقل نفسه من خلال شخص المفكر محمد أركون! ليبدو لي أننا ما زلنا نراوح في المسافة المظلمة ذاتها، التي أسهمت في انهيار الحضارة الإسلامية؛ مما يدل على أن إشكالية العقل الفقهي تكمن في كونه ما زال مستمراً في التمحور حول ذاته. فيكون اللجوء دائماً إلى (حذف) الرأي الآخر

(*) **المصدر**: جريدة الوطن، التاريخ ١٤٢٩/٣/٢٠هـ.

دون مقارعة للحجة بالحجة. ولذلك فإن غياب القيمة الحوارية، دليل إفلاس حضاري وإنساني. فالصراع بين الثابت والمتحول مستمر، لكنه يتجلى اليوم في معركة غير متكافئة ولا منطقية، بين سيف وقلم!

المحنة التي مُنِيَ بها الفكر الإسلامي، على مدى قرون، لم تكن بسبب النصوص (فهي ثابتة لم تتغير)، إنما نتيجة «تأويل» هذه النصوص، وثبات هذا التأويل بتكريسه عبر الهوامش والشروحات. فمن يلجأ إلى الفتاوى التكفيرية، من المفتين الإسلاميين، لا يعتقد أنه يأتي بشيء من «عندياته»، لكنه يعتبِر جازماً أن أقواله حكم إلهي قطعي الدلالة، حتى لو لم يكن الأمر كذلك؛ لطبيعة الاختلافات الكبيرة بين الفقهاء المسلمين، حول كثير من القضايا التي يظهر فيها التشدد والتسامح.

ولو أخذنا مثلاً قضية «الردة» في الفقه الإسلامي، سوف نجد أنها قضية شائكة وقد تحتمل الاجتهاد. إذ لم يرد فيها نص قرآني صريح، بينما الاعتماد على السنة كحديث «من بدّل دينه فاقتلوه»، على الرغم من أن السيرة النبوية المحمدية لم تشر إلى أن النبي -ﷺ- قد قتل أحداً من أصحابه ممن ارتد صراحة عن الإسلام في عهده، ومنهم كاتب الوحي عبدالله بن أبي السرح - رضي الله عنه.

وقد أورد المفكر المغربي محمد عابد الجابري رأياً -ربما يعتبر جديداً- في قضية الردة، حيث ربطها بـ«الخيانة العظمى» للوطن، كالتواطؤ مع العدو أثناء المعارك. هنا يكون القرار بيد مؤسسات الدولة فيما يختص بتوجيه التهم ذات النوع غير الشخصي، فهي من مهام الادعاء العام؛ ولهذا يخرج من دائرة الاختصاص كل من لا يملك صلاحيات مؤسسات الدولة، المرتبطة بنظم واضحة ترعى حقوق الإنسان التي جاء بها الإعلان العالمي.

غير أن باب التكفير بقي مشرعاً لقرون طويلة في التاريخ الإسلامي؛ مما أفرز أفكاراً متطرفة انطلقت منها بعض جماعات «الإسلام السياسي». والتكفير، كما يقال، ملة واحدة؛ وهذا يعني أنه من السهل نفي صفة الإسلام عن أي فرد ومجموعة، أو حتى حكومة وعلماء دين، طالما كانت أفكارهم لا تصب في مصالح ذوي الاتجاهات المتطرفة، وذلك يقتضي أنه لم يعد هناك فرصة للنقد الذاتي في الفكر الإسلامي.

غير أن المشكلة اليوم تتمحور حول محاولة فتاوى التكفير الانحياز إلى السياسة! باعتبار أن أصحاب هذه الفتاوى يقدّمون أنفسهم على اعتبار أنهم المتحدث الرسمي باسم

الإسلام والمسلمين؛ وهذا أمر في غاية الخطورة إذا تم تجاهله بالصمت من قبل السلطة، التي يفترض ألا تجامل طرفاً على حساب طرف آخر، ولا سيما إذا ما تعلق الأمر بالفتاوى المؤدية إلى احتمال إزهاق الأرواح.

فصاحب فتوى التكفير لا ينفّذ حكماً قضائياً بطبيعة الحال، لكنه بتقريراته الخاطئة في تلك الفتاوى، يبث الكراهية عبر إشارات اجتماعية واضحة، تقدم كتبريرات ومسوغات لتنفيذ حماقة ما. مثلما حدث في مصر عندما قُتل الكاتب فرج فودة، حيث أكّد الشيخ محمد الغزالي -المذكور آنفاً- أنه «عندما لا تقوم الدولة بتنفيذ العقوبة ويقوم أحد المواطنين بأداء هذه المهمة، فلا يوجد في الإسلام عقوبة على هذا الفعل»! والمعنى العام لذلك هو أن القيام بجريمة قتل للمختلف فكراً ورأياً، لا يحتاج سوى لفتوى تكفيرية تقدِّم المبررات وتحفّز على سفك الدماء!

مجتمعنا السعودي اليوم لا يحتاج إلى من يوقظ الفتنة طالما أنها حتى الآن نائمة. وعلى من لا يهتم بوجود وطن واحد متعدد فكريّاً ومذهبيّاً، أن يقول خيراً أو ليصمت، ذلك أجدى وأسلم لمجتمعنا الذي من الضرورة تكريس مبادئ الوحدة الوطنية فيه. خاصة أن الناس قد يختلفون أقصى درجات الاختلاف، وقد يصلون أيضاً إلى أقصى درجات مصادرة الرأي، لكن الاختلاف في الرأي ينتهي ولا يكون له أي قيمة حين يتحول إلى استعداء وتكفير مؤدٍ لاحتمال تصفية جسدية.

بل إن الأدهى من ذلك وأمرّ، عندما يُدرج التكفير قسراً تحت غطاء حرية التعبير. فمنذ متى والتكفيريون يقيمون وزناً للتعبير أو الحرية؟ أليس التكفير ما جعلنا نعيش أحداثاً كادت تعصف بالدولة والمجتمع على مدى عقود، لولا تضافر الجهود الأمنية والوطنية بين المجتمع والقيادة السياسية؟!

ومن المقاربات، أن النص الديني كان خاضعاً للتأويل والبرهنة على صحة المنطلقات، في معظم حالات التكفير التي شهدناها ليس في مجتمعنا السعودي، إنما في المجتمع الإسلامي ككل. ولذلك ربما ليس هناك فرق شاسع بين من يكفّر نظاماً مسلماً في دولة مسلمة، وبين من يكفّر فرداً مسلماً في دولة مسلمة، فوجها العملة في ذلك محاولة مصادرة الدين واحتكاره في أذهان دون أخرى.

الفلسفة حاجة اجتماعية وليست ترفاً ثقافيّاً! (*)

ينقل ول ديورانت في «قصة الفلسفة» عن سقراط قوله: إن الفلسفة الطبيعية حسنة، ولكن هناك شيئاً يجدر بالفلاسفة أن يدرسوه أكثر من دراستهم للأحجار والأشجار والنجوم والكواكب التي تملأ الطبيعة، وهو: عقل الإنسان!

وبعد أكثر من ٢٤٠٠ عام على رحيل شهيد الفلسفة، لم تعد الفلسفة مقتصرة على معناها السطحي، أو لنقل ترجمتها الحرفية، المعروفة بـ«محبة الحكمة»، حيث إنها المنهج المحدد والمجال الخصب للإبداع الفكري القائم على التأمل والتساؤل والنقد الذي يحتاجه الإنسان فعلياً في حياته، ليس بشكل فردي فقط إنما بشكل جمعي، وهذا ما يميز الفلسفة، إذ هي قمة المشترك الإنساني؛ ولذلك توصف الفلسفة بأنها «التفكير في التفكير»، فمن خلالها يحاول الفلاسفة الإجابة عن الأسئلة الكبرى التي يطرحها العقل بطبيعته الشكيّة، بكل ما يتعلق بالكون والوجود والإنسان والحياة والموت، فكل ذلك يحتاج إلى منهج نقدي جذري، وهذا المنهج هو الفلسفة.

ومن خصائص الفكر الفلسفي قدرته على زعزعة البديهيات التي تعتبَر حقائق ومسلّمات، بعد إيجاد صيغ جديدة ومختلفة بديلة عنها لا يطرحها الفكر النقدي الفلسفي كحقائق منتهية بما في ذلك المبادئ الفلسفية نفسها، إذ ليس هناك ما هو خارج النقد، ومع ذلك فالفلسفة ليست عصا سحرية - كما يتخيّل البعض- تقدم الحلول المادية الملموسة على المدى القصير، لكنها تُمنطق التفكير بناء على منهج عقلاني محدد لاستنطاق الحقيقة وقياس مدى مواءمتها للعقل والحاجة الإنسانية، ولهذا أصاب التطور الفلسفة نفسها لتصبح في عالمنا اليوم عدة «فلسفات» عُبّر عنها بالمذاهب الفلسفية.

لكن يجب القول إن الفلسفة لم تتطور وتتقدم عبر القرون الطويلة الماضية لولا أولئك الذين آمنوا بها، واشتغلوا عليها، ودافعوا عنها أمام أعدائها، أعداء الإنسانية، فكما هو معروف العداء لها ليس جديداً بكل ما يمثله من رفض لقيمة العقلانية وتقدم الإنسان، ولو تتبعنا التاريخ لوجدنا أن الكثير من فلاسفة الفكر والعلم الطبيعي قد دفعوا ثمناً غالياً لإيمانهم بها، يتراوح ما بين إزهاق أرواحهم واستلاب حرياتهم، ولوجدنا أيضاً

(*) المصدر: جريدة الوطن، التاريخ ١٣/٥/١٤٣٠هـ.

أن الحرب ضد الفلسفة تتم بدوافع نفسية ترتدي رداء العلم والفلسفة نفسها أحياناً، ورداء الدين والفضيلة أحياناً أخرى.

والإيمان بضرورة الفلسفة كحاجة اجتماعية يعكسه مدى وعي الإنسان بذاته قبل وعيه بحاجاته، فكلما تطورت الثقافة وجد بعض أفراد المجتمع في أنفسهم نزوعاً إلى الفلسفة والتفلسف وطرح التساؤلات الكبرى، وهذا ما حصل في عصر الحضارة الإسلامية حيث كان الاتصال بالفلسفة الإغريقية حاجة ثقافية واجتماعية، وهذا ما يؤكده أستاذا الفلسفة المغربيان (عز الدين الخطابي وإدريس كثير) في مؤلفهما الفلسفي الصغير الحجم الكبير القيمة «في الحاجة إلى إبداع فلسفي»، حيث جاء فيه أن «تعامل الفكر العربي الإسلامي مع الآخر المختلف (الفكر الفلسفي اليوناني) لم يكن وليد الصدفة، بل كان استجابة لحاجة ولضرورة اجتماعيتين: حاجة المجتمع العربي الإسلامي إلى إبداع ذاته، وضرورة الاستفادة مما أبدعه غيره». وهذا يعني أننا اليوم نعيش نفس الحاجة والضرورة، بصرف النظر عن المتغير التاريخي، أي إن هناك استمراراً لحاجتنا إلى الإبداع الفكري الفلسفي، واستمراراً أيضاً لضرورة الاستفادة من المنتج الفلسفي الغربي، إذ ازدهرت الفلسفة في الغرب إبان العصر اليوناني وعادت إلى مصدرها بعد أن عاشت زمناً في حضن الثقافة العربية الإسلامية التي آلَ مصيرها إلى الانحطاط.

تعيش أمتنا السعودية - منذ ما يقارب عشر سنوات - أهم مرحلة اجتماعية تأسيسية لها، ولكن إذا لم يحظَ الفكر المستنير بإتاحة الفرصة له ستتلاشى فرصة التطور ذاتها فيصيبنا المزيد من التراجع في مفاصلنا الثقافية والاجتماعية.

ورغم أن السياسة السعودية استطاعت أن تتجاوز عدة أزمات عاصفة، إلا أن المجتمع لا يزال مأزوماً مع نفسه ومهزوماً أمام تخلّفه، فمعركته مع ذاته التي لم تنتهِ رغم ما نلاحظه من وعي لدى الفرد السعودي، فالمجتمع ككل يقف عاجزاً عن تجاوز الأزمة أمام ثقافة غير متكافئة يلتهم بعض أجزائها البعض الآخر، فالموروث الاجتماعي والفكر الديني أصبحا ركنين أساسين في بنية هذا المجتمع، أما بقية عناصر الثقافة فهي هامشية أمامهما، وبقدر حجم وخطورة هذين الركنين تأتي أهمية الفكر والحاجة إليه، فالفكر هو مصدر كل تطور اجتماعي، لكنه لا يتطور إلا في بيئة ذات منطلقات إنسانية تدعمه وتساعده على الإبداع، باعتبار أن الفلسفة هي الطريق الأفضل لنقد وخلخلة الأفكار الجاهزة والحقائق المطلقة، وهي الحاضن لطرح الرؤى المتعددة والمختلفة للبحث عن إجابات ليست نهائية ولكنها منطقية؛ لأن ما هو خارج حدود المنطق هو بالضرورة خارج إطار الفلسفة.

إننا نعيش تطوراً ملحوظاً على جميع أصعدة الثقافة السعودية بدأت بوادره منذ العقد الماضي، إلا أن الموقف من الفكر الحر المعتمد على الفلسفة ما زال يجابَه بالرفض ومحاولات الإلغاء، سواء بالاعتماد على تأويل النص الديني واستثماره أو بطرق أخرى يعرفها أصحابها جيداً. وبما أن التطور لا يكون مجزأً فإن الموقف من تطور الفكر يجب أن يكون أكثر وضوحاً، من خلال إتاحة تكافؤ الفرص، وأعتقد أن ثمرة هذا التطور بزغت قبل عدة أشهر من خلال إنشاء الحلقة الفلسفية، فشمس الفلسفة أشرقت من الرياض هذه المرة، وهذا ما سأتناوله بالتفصيل في يوم الجمعة القادم.

التخلي عن المباحات ضرورة تقتضيها متغيرات الحياة(*)

نحن الآن نعيش في عصر جديد ومختلف، فيه الكثير من المتغيرات، غير أن أركان الدين الإسلامي ما زالت متماسكة، والمسلمون يمارسون شعائرهم وعباداتهم في كل مكان بكل بساطة، غير أن الفكر الديني في مختلف العصور الإسلامية يحاول دائماً السيطرة على المجتمع بالانطلاق من الدين ظاهرياً، ولذلك نرى إسقاط حالات تاريخية عمرها أكثر من ١٤٠٠ سنة على عصرنا الحالي، والقياس عليها دون الأخذ في الاعتبار بوجود الفروق الإنسانية والحضارية، وهذا ما يلزم بالضرورة البحث عن قراءة جديدة للواقع والمتغيرات، أو بعبارة أخرى: قراءة جديدة للنصوص الدينية التي تبقى ثابتة لكن فهمها وتأويلها لا يبقى ثابتاً بطبيعة الحال؛ نظراً لاختلاف تفكير الإنسان وظروف الزمان والمكان.

مشكلة الخطاب الإسلامي المتشدد أنه يركز على ما يدعم (توحش الثقافة)، فيحيد الفرد المسلم عن مواكبة الحضارة الإنسانية؛ ولذلك غالباً ما يؤخذ من النصوص تأويلاتها المتشددة، ومن الآراء ما يدعم فقدان التواصل مع الآخر، ومن الفتاوى ما يوحي بأن الإسلام يعيش حالة كهنوتية شبيهة بما عاشته أوروبا في العصور الوسطى!

حيث يرفض الخطاب الديني المتشدد أي سبل تسهم برقي الإنسان وتطوره واتساع هامش حريته، فمثلاً ما زال بيننا من يعتقد بصحة تزويج طفلة عمرها أقل من عشر سنوات، معتبراً أن كل ما أبيح للنبي -ﷺ- هو مباح في جميع العصور، على الرغم من

(*) المصدر: جريدة الوطن، التاريخ ١٤٣٠/٦/٥هـ.

أن التسليم بصحة مثل هذه الحادثة التاريخية لا ينفي في الوقت ذاته إمكانية اعتبارها شأناً خاصاً بالرسول -ﷺ-.. بمعنى أنها حالة خاصة لا تعمم.

والمباحات في الإسلام كثيرة، فمثلاً زواج الرجل بأربع زوجات يعتبر أصله الإباحة في الإسلام، غير أن بلداً كتونس استطاع بفضل وعي قيادته السياسية (الحبيب بورقيبة) أن يؤسس لقاعدة حقوقية متينة، تفرض مبدأ المساواة في المجتمع التونسي الذي استطاع أفراده من الرجال التخلي عن هذا المباح (تعدد الزوجات).

ويمكننا أيضاً أن نتذكر أن «الرق» من الأمور المباحة في الإسلام، فمنذ العصر الجاهلي كان يمكن للمقتدر مالياً أن يذهب إلى «سوق النخاسة» ليشتري مملوكاً، ذكراً كان أم أنثى، وهذا التقليد لم يحرّمه الإسلام بعد البعثة المحمدية، إنما أدخله في العبادات ليساعد على الحد منه كظاهرة منافية للطبيعة البشرية، من خلال ما عرف بـ«إعتاق الرقاب»، سواء كان ذلك بحثاً عن مثوبة عظيمة، أو تكفيراً عن ذنوب عظيمة... لكن أسواق الرقيق ازدهرت في العالم الإسلامي بمختلف العصور، كما ازدهرت أيضاً في زمن الاستعمار الغربي لأفريقيا خاصة، غير أن الإعلان العالمي لحقوق الإنسان (١٩٤٨) كان محكاً حقيقياً لتغير هذا الوضع، بالاتجاه نحو تحرير الإنسان وحفظ كرامته، بعد توقيعه من قبل دول كثيرة ومنها المملكة العربية السعودية التي ألغت الرق نهائياً في عهد الملك فيصل عام ١٩٦٠، واليوم لم يعد الرق قائماً فقط بل ليس مقبولاً أيضاً، ومعنى ذلك أنه من الضرورة أيضاً أن نتخلى عن مباحات أخرى مثلما تخلينا عن «الرق» وهو مباح، طالما أن هذه المباحات الدينية تعيق تقدمنا وتسهم بقوة في انغلاق مجتمعاتنا، فما ضر لو تخلينا عنها رغبة لا قسراً؟!

إن معضلة التشدد والأصولية لا تتعلق فقط بالتحريم فقط، بل في المباح أيضاً، فرغم أن بعض المباحات تحدث ضرراً إذا لم يتم تقنينها بصورة جيدة إلا أن بعض الفقهاء ورجال الدين المسلمين لا يرضون بها إلا على صورتها الأولى.

فالجهـاد مثلاً رغم أنه ليس ركناً من أركان الإسلام الخمسة إلا أنه كان زمن النبي -ﷺ- واجباً دينياً أُمر أن يؤديه بشكل معيّن، أما الآن فأوضاع المسلمين الاجتماعية والسياسية والاقتصادية ليست هي نفسها قبل أربعة عشر قرناً، فقد تغيرت أمور كثيرة، وليس ضعف المسلمين وحده ما يبرر رفض كثير من الممارسات التي تتم تحت مسمى «الجهاد»، إذ ربما هناك مبررات إنسانية وحضارية أخرى في ظل وجود بدائل كثيرة

للدعوة والجهاد بالطريقة التقليدية (الغزو/السيف)، وخاصة بعد أن أصبح العالم كتلة واحدة يمكننا أن نتعايش فيها بسلام مع غيرنا، رغم النزاعات التي تحدث في نقاط ساخنة كثيرة من هذا العالم. ويمكن للمسلم أن يكون خير سفير لدينه ووطنه بتسامحه وأخلاقه ورفضه لكل تصرف وفكر متزمت.

فنحن إذاً كلما ازداد وعينا بالواقع واتسعت مداركنا عقلانيةً، أمكننا أن نتخلى طواعية عن أفكارنا التي نستمدها من تراثنا الماضي، ونستبدلها بأفكار جديدة تؤدي الغرض نفسه وتدعّم بقاء الحضارة البشرية لا تدميرها!

شمس الفلسفة تشرق على الرياض(*)

أحدث الفلاسفة المسلمون نقلة في الثقافة العربية من خلال الاحتكاك بالفلسفة الإغريقية كاستجابة للحاجة الثقافية والفكرية والاجتماعية حينها، ولكنهم كثيراً ما اصطدموا بالعقل (الثابت) الرافض للفلسفة، ولا تزال ثقافتنا العربية الإسلامية بحاجة إلى تعميق الفكر الفلسفي والتأسيس له من جديد على أسس حديثة.

وها نحن نطّلع على الوعي الجديد بالفلسفة من خلال مجموعة من المثقفين السعوديين الشباب المهتمين بالفكر، نتيجة للتطور الفكري والانفتاح الثقافي الكبير الذي عاشه المجتمع السعودي منذ ما يقارب العقدين، حيث جسّد مجموعة من الشباب اهتمامهم الفكري بتأسيس رابطة ثقافية تؤسس لوجود فلسفي عملي في المملكة العربية السعودية وتحتوي المهتمين بالفلسفة؛ ولذلك جاء تأسيس «الحلقة الفلسفية» إدراكاً ثقافياً عميقاً للحاجة إلى الفلسفة. حيث بدأ هذا المشروع بفكرة طرحها الصديق الكاتب عبدالله المطيري على مجموعة من الشباب، كتتويج لجهوده الذاتية منذ عشر سنوات في الاهتمام العميق والقراءة المكثفة والبحث المنهجي في المجال الفلسفي، حتى استطاع أن يجعل اهتمامه هذا «تخصصاً» من خلال دراساته العليا لفلسفة التربية.

بعد أن طُرح مشروع الحلقة الفلسفية على رئيس مجلس إدارة نادي الرياض الأدبي الدكتور سعد البازعي أيّدها ودعمها بتوفير المكان والمظلة الرسمية، ليصبح أيضاً أحد أعضائها المؤسسين، وهذا الموقف الثقافي/الوطني يستحق الشكر والتقدير، ونحن نحتاج مثله للكثير.

(*) **المصدر** : جريدة الوطن، التاريخ ٢٠/٦/١٤٣٠هـ.

وظهور هذه الحلقة على أرض الواقع وحيز الوجود هذا، ليس ترفاً ثقافياً كما قد يظن البعض، إنما هو دلالة مهمة على أن حاجة الجيل الجديد من المثقفين السعوديين تحكمها اهتماماتهم الثقافية التي أصبحت أكثر عمقاً ووعياً وتطوراً. وأستطيع القول إن بوادر الالتزام تجاه قضايانا الوطنية الثقافية دخلت مرحلة العمل الجاد، أرجو أن تستمر الجهود من أجل رقي ورفعة وطننا ومجتمعنا السعودي.

ومن المهم التوضيح أن حلقة الرياض الفلسفية أسسها عشرة أعضاء (عبدالله المطيري، شايع الوقيان، حمد الراشد، عبدالله النفيعي، فهد الشقيران، عبدالسلام الوائل، سليمان السلطان، د. سعد البازعي، د. عبدالرحمن الحبيب، د. معجب العدواني)، يعقدون جلسات نصف شهرية أشبه بورشة عمل، تناقَش فيها أحد الموضوعات الفلسفية عبر برنامج خاص يقدم فيه أحد الأعضاء موضوعاً معيناً، ومن ذلك مثلاً: ورقة عمل عن «فلسفة الشك»، تقدّم بها الصديق الكاتب عبدالله المطيري، وورقة عمل عن «الفلسفة المثالية» تقدّم بها الصديق الكاتب شايع الوقيان، وورقة عمل عن «أزمة المنطق» تقدّم بها الزميل الدكتور عبدالرحمن الحبيب، إضافة إلى موضوعات أخرى كـ«فلسفة الجمال»، و«علاقة الفلسفة بالعلم»، و«الليبرالية من منظور فلسفي»، و«لماذا الفلسفة؟»، و«الفلسفة في التاريخ الإسلامي/الكندي والفارابي»، و«الفلسفة الإغريقية/أفلاطون وأرسطو».

ولدى بعض أعضاء الحلقة إسهامات ملحوظة سابقة على إنشاء الحلقة الفلسفية فمثلاً: الأستاذ حمد الراشد ألّف كتاباً عن (ديكارت) ولديه كتابات في الشأن الفلسفي، وكذلك الأستاذ عبدالله النفيعي عرفته مهتماً ومتعمقاً بالفلسفة المادية (ماركس تحديداً)، أما الأستاذ فهد الشقيران فهو مهتم بفلسفة ما بعد الحداثة ولديه إسهامات بذلك في زاويته الأسبوعية بصحيفة «اليوم».

ومنذ ظهور حلقة الرياض الفلسفية كنشاط فلسفي واعد، ظهرت المواقف القديمة من الفلسفة في عدة طروحات صحفية متفرقة، أعتقد أنها ليست أكثر من إعادة إنتاج للمواقف التاريخية المضادة للفلسفة في مختلف العصور، وإنْ أخذت الآن شكلاً (حداثياً) يوحي ظاهرياً بأنها مطالبات بالتطوير والإصلاح.. فالتطوير الحقيقي يتبلور بتقديم طرح فكري فلسفي واضح ومفصّل للحلقة داخل سياق نشاطها، وهذا ما لم يحدث من قبل منتقديها، فمن السهل أن نتحدث ولكن من الصعب أن نترجم حديثنا إلى عمل يتسم بالاختلاف المنطقي والعلمية والحجج المنطقية.

أما الإشادات - التي تمثل أيضاً الموقف الداعم للفلسفة - فقد ظهرت في ثلاث مقالات عن الحلقة الفلسفية، اثنان منها من خارج السعودية، الأول للدكتور شاكر النابلسي نشره في «الوطن»، والثاني للدكتور هاشم صالح ونشره في «الشرق الأوسط»، أما الثالث فهو للصديق الكاتب في «الوطن» شتيوي الغيثي؛ وهذا يعني أن الأصوات الرافضة للنشاط الفلسفي السعودي في الداخل أكثر، وهذا هو الموقف الطبيعي في ظل وجود فكر تقليدي إما يقدم فكرة خفيفة جداً، أو فكرة موغلة في الظلامية، وهذا ما نحتاج أن نتجاوزه إلى ظهور طرح عقلاني جاد ونخلق حواراً مثمراً حوله.

ولذلك من المهم أن يشارك مثقفو ومثقفات الرياض المهتمون بالفكر في الجلسات التي تعقدها الحلقة الفلسفية في نادي الرياض الأدبي؛ فهناك حاجة إلى الإثراء خاصة في هذه المرحلة التي أعتبرها تأسيسية ومفصلية في ظل تطلعنا إلى ثقافة تتقدم بخطى واثقة.

خريف الإسلام السياسي(*)

مصطلح «الإسلام السياسي» يقصد به الإسلام بشكله السياسي وليس الديني، أي الحركات الإسلامية التي تنطوي على مراجع أيديولوجية تسعى بصفة رئيسة نحو أهداف سياسية، بحسب المجموعة الدولية لإدارة الأزمات ICG، وهي منظمة مستقلة مقرها بروكسل.

هل وصل الإسلام السياسي لخريف العمر؟ بمعنى هل ما نلاحظه من انكسار في الحركات الإسلاموية الآن هو بداية سقوط أم كبوة فقط؟ مثل هذا التساؤل ما زال مرشحاً للتواجد على طاولة البحث بعد أن وصل الإسلام السياسي لأقصى مراحله الوحشية في بداية الألفية الثالثة التي أسفرت عن هجمات سبتمبر المرعبة.

وربما أننا الآن نعيش مرحلة انتقالية ليس على المستوى الإسلامي فقط، بل على المستوى العالمي، فآخر وأهم هذه التحولات في واقع الإسلام السياسي هو ما يحصل في إيران خلال هذه الأيام من رفض صريح لوصاية وسلطة رجال الدين الراديكاليين الذين يشبه وضعهم رجال الكنيسة في أوروبا خلال العصور الوسطى، حين كان رجل الدين مقدساً وله السلطة المطلقة على الشعب، ومن يقترب من مساحته الدينية/السياسية (التي هي مساحة معظم المواطنين أصلاً) فإن مصيره القمع المادي والمعنوي.

(*) **المصدر**: جريدة الوطن، التاريخ ١٧/٧/١٤٣٠هـ.

والمتغيرات في الشأن الإيراني توحي بأن الغضب الشعبي أمر لا يمكن تجاوزه مهما كانت الظروف؛ ولذلك صرّح الرئيس الإيراني أحمدي نجاد قبل أيام، بأن هناك إصلاحات جذرية ستقوم بها حكومته، وأولها قضية احترام الحريات العامة، على الرغم من أنه أعاد إلى الميدان «شرطة الآداب» التي تراقب مدى التزام النساء والرجال بالتقاليد الدينية!

والواضح أن إيران الآن انشغلت بأوضاعها الداخلية خوفاً من انفلات زمام الأمور؛ مما قد يضع تجربة إسلامها السياسي على المحك،حيث إنها الدولة الوحيدة التي استطاعت أن تمثله حتى الآن، أما بقية التجارب، وأولها دولة طالبان التي سقطت بعد أول حجر اعترضت تجربتها البربرية، فلم يكتب لها النجاح في إقامة دولة «إسلاموية»، وخاصة بعد أن تخلى بعض زعماء حركات الإسلام السياسي عن أفكارهم الموغلة في التطرف، وبعضهم قبَلَ الدخول في اللعبة السياسية بحسب ما توفره الأنظمة الحاكمة من فرصة للشراكة.

أما «القاعدة» فالكل يلاحظ أن عملياتها الإرهابية قد انحسرت إلى حد كبير، ولو أن خطرها ما زال باقياً حتى الآن، غير أنها لم تستطع العمل سوى في بعض المناطق المضطربة سياسياً والصعبة جغرافياً كالعراق واليمن، على الرغم من أن هناك سيطرة نسبية كبيرة على معظم المناطق، وخاصة في ظل انسحاب القوات الأمريكية من المدن العراقية مؤخراً.

وفي بقية الدول العربية هناك هدوء واضح، أما في المملكة العربية السعودية فقد استطاعت أجهزة الأمن أن تعتمد استراتيجية تهدف إلى ضرب الإرهاب في مفاصله الكامنة، وتظل الخبرة في هذا المجال من أهم العوامل المساعدة في التعامل مع الإرهاب والإرهابيين.

لكن هناك أمراً يجب ألاّ نغفل عنه - إذا ما وضعنا احتمالاً بأن الإسلام السياسي يعيش مرحلة الخريف - وهو أن التطرف موجود في المجتمعات العربية والإسلامية ويمكن ملاحظته من خلال تبني الكثير من الشباب لأيديولوجيا متطرفة تنتهجها الحركات الإسلاموية، وذلك في ظل وجود الكثير من الثغرات متاحة أمامهم لعبّروا بها عن احتقاناتهم الفكرية والنفسية والاجتماعية.

إذاً، خريف الإسلام السياسي لا يعني خريف التطرف الموجود بشكل كامن،

ليظل طريق العودة سالكاً أمام المتطرفين الذين أعلنوا تراجعهم، ولن يقطع هذا الطريق سوى سقوط واضح للمشروع الإسلاموي، وهذا يظل رهن الحتمية التاريخية.

ومعتنقو الفكر المتطرف يعون الآن أن ليس أمامهم الكثير من الفرص للالتحاق بالحركات الإسلاموية المشتتة، ولذلك يعمدون إلى انتهاج سياسة قديمة جديدة في الوقت ذاته، تتمثل بالتعبئة الاجتماعية من خلال الخطاب الديماغوجي الذي يظل بمثابة ورقة التوت الأخيرة في محاولة لتوجيه الأنظار إلى جهة أخرى، وهي الجهة التي يتواجد بها مقاومو التطرف من مفكرين ومثقفين وإعلاميين، ورغم أن المعركة ستكون بالشكل القديم نفسه: بين من يحمل سيفاً (تركه وحمل الكلاشينكوف) ومن لا زال يحمل قلماً!

صحيح أن المعركة غير متكافئة إلا أن القلم يجب أن ينتصر.. من أجل وطن ومجتمع وعالم متسامح.

إرهابيون درجة أولى! (*)

لم يكن مفاجئاً ما أعلنته وزارة الداخلية السعودية - قبل يومين - من اعتقال شبكة إرهابية تضم ٤٤ إرهابياً خلال عام واحد (من ١٧ رجب ١٤٢٩ وحتى ١١ شعبان ١٤٣٠)، ولكن اللافت هذه المرة هو العدد الكبير للإرهابيين الحائزين على تعليم عال من المنتمين لهذه الشبكة، أو بعبارة أخرى: أن شوكة الإرهاب في بلادنا بدأت ترتقي من الدرجات الدنيا إلى «الدرجة الأولى»، حيث أصبح من يدعم ويقود عربة الإرهاب ليس فقط أولئك الصبية المغرر بهم، إنما أيضاً ممن يحملون مؤهلات عالية ما بين البكالوريوس والدكتوراه، وكذلك مؤهلات علمية ذات بعد تقني، وتتراوح أعمار المعتقلين من العشرين إلى ستين عاماً، وأن المجموعة كانت تقوم بنشر الفكر الضال والدعوة إليه عبر التغرير بالأجيال الشابة واستغلال العمل الخيري في تمويل أنشطتهم الضالة، بحسب ما ذكره المتحدث الأمني لوزارة الداخلية اللواء منصور التركي.

منذ عدة سنوات ونحن نعتبر «الإرهاب» قضية ما أن تهدأ، بفضل الجهود الأمنية، حتى تعاود الانفجار من جديد؛ وهذا يعني أن مجتمعنا يرقد فوق صفيح ساخن من التطرف الديني والمشاكل الاجتماعية التي تتكاثر بين أوساط الشباب تحديداً، حيث

(*) **المصدر**: جريدة الوطن، التاريخ ١٤٣٠/٨/٣٠هـ.

يستطيع هذا الفكر إعادة بناء نفسه كلما نالت أفراده الآلة الأمنية التي تهدف إلى تحطيم خطر يحاول النيل من الدولة والمجتمع بل والعالم.

أنا أفترض أننا الآن قد تجاوزنا مرحلة القول بأن هذا الخطر تجب محاصرته فكرياً تزامناً مع الحصار الأمني لتضييق الخناق عليه، فإذا كنا نعي أن هناك خللاً فكرياً كبيراً في فهم الإرهابيين للدين الإسلامي بشكل دموي وتدميري، فإنه من المهم أيضاً أن تتم دراسة (اتجاهات العنف) المختلفة في المجتمع، وهذا العنف لا يتبلور فقط بحمل السلاح وإعلان العداء للوطن والمجتمع، وإنما هذا العداء يلاحَظ من خلال علاقات بعض الناس ببعضهم من جهة، وعلاقتهم بوطنهم من جهة أخرى، تعيدنا إلى ضرورة البحث عن أركان راسخة تتحقق من خلالها المواطنة.

فمن يحمل شهادة عليا كالدكتوراه لا يمكن وضعه في خانة الجهل والتغرير، بل بالتأكيد أن لديه مبررات غالباً ما تختلط فيها الأيديولوجيا الدينية بالناحية الاجتماعية وبالطموحات السياسية، التي تتجسد لدى تيارات «الإسلام السياسي» بشكل عام في إقامة (دولة) حذف الواقع منها صفة (الخلافة) حيث لم تعد الفكرة القائلة باستعادة دولة الخلافة الإسلامية مجدية؛ وبذلك حُوِّرت الفكرة إلى جهة أخرى قريبة، وهي أن الأنظمة في الدول الإسلامية القائمة غير مؤهلة لقيادة المسلمين نظراً لكفرها وفسوقها وفسادها، وأن المجتمعات الإسلامية لا تحمل من الإسلام إلا اسمه وتحتاج إلى نظام جديد يعيدها إلى جادة الصواب، وهذه أخطر فكرة تلقى رواجاً بين الشباب اعتماداً على «حلم» إمكانية الحصول على منصب سياسي في الدولة المنتظرة ولو بعد حين، وهذه الفكرة تمثّل الطريق السهل لنشر التكفير، وبالتالي تبني العنف المسلح خروجاً على النظام ومحاولة زعزعة السلم.

ومما تجدر ملاحظته أن معدل الأعمار بدأ يزداد قليلاً بالنسبة للمنتمين للخلايا الإرهابية، مما يدل على أن الكثير من المجندين بين صفوف هذه الخلايا يبقون لسنوات فيها دون أن ينكشف أمرهم، وبالتالي فإن القيادات الميدانية ستصبح أكثر نضجاً وأقل تهوراً، بل إن الاستراتيجيات نفسها تتبدل وتتغير في محاولة للتطور لمجابهة الطوق الأمني الذي يحاصرها، ولذلك سيركز الإرهابيون على دعم مشروعهم عبر روافد متجددة من خلال وسيلتين:

الأولى: محاولة تكريس الإرهاب عن طريق الأيديولوجيا السياسية، كما جاء في كتاب «إدارة التوحش» الذي يحمل رؤية سياسية قد نعتبرها رديئة وبدائية، لكنها ربما

تكون قادرة بقوة على إقناع المتمين لهذا الفكر على مواصلة المشوار من أجل تحقيق هدف سياسي ديني.

أما الوسيلة الثانية: فهي أن تنظيم «القاعدة» في السعودية بدأ يركز على الكيف لا الكم، أو بعبارة أوضح، بدأ يحاول التركيز على التجنيد الإلكتروني، وبالتالي اقتناص الشباب الذين يملكون مؤهلات علمية ولديهم مهارات تقنية عالية للاستفادة منهم مباشرة في العمل الميداني والإعلامي لإدارة العمليات.

هنا نلاحظ أن التنظيمات والخلايا التي ترتبط أيديولوجياً بـ«القاعدة» هي لا تتصل بها فعلياً، ولا تتلقى الدعم والتعليمات والخطط من كهوف تورا بورا، بل إنها تقوم على تمويل ذاتي، حيث تستفيد كثيراً من انغلاق المجتمع ومن توجهاته الدينية، كما تستفيد من جهة من التقنية والعلم ومن جهة أخرى تستفيد من الكبت الاجتماعي والثقافي أيضاً، في ظل عدم وجود برامج ثقافية وفنية تسهم في تشبع رغبات الشباب وتوفر لهم خيارات متعددة تلبي احتياجاتهم وتوجهاتهم، فالإنسان سواء كان شاباً أو رجلاً ناضجاً، لديه طرق وأساليب يحاول بها تحقيق ذاته.. فإذا فشل في تحقيق هذه الذات والعثور عليها بالطرق السوية، فإنه يلجأ إلى أي سلوك عدائي لتحقيق ذاته، ومن المؤلم أن يستخدم بعض أبناء هذا الوطن مؤهلاتهم ومهاراتهم لتدميره!

وهنا.. على مؤسسات الدولة المعنية ومراكز البحوث أن تولي هذا الجانب كثيراً من الاهتمام، بأن تبحث عن فرص متكافئة يحقق بها الشاب ذاته من خلال بناء الوطن والمجتمع، لتعود لذهن الشاب صور الانفتاح وإشراقات المستقبل، وخاصة أن ٦٠% من سكان المملكة العربية السعودية اليوم هم من الشباب، ولديهم نسبة لا بأس بها من الوعي بالواقع، وخصوصاً في ظل الانفتاح التقني والإعلامي العالمي، فأخذ هؤلاء الشباب يفكرون ويلاحظون ويقارنون واقعهم بواقع غيرهم، ولا سيما فيما يتعلق بفرص عمل مناسبة تحمي من شبح البطالة الذي يخشاه أي شاب يحلم بإكمال تعليمه العالي والحصول على فرصة عمل مناسبة وتكوين أسرة... ولا سيما أن حق الإنسان بأن يعيش حياة كريمة من خلال العمل يعتبر من أهم حقوقه.

الدراما ترمي حجراً في العقول الراكدة(*)

بعد أن أثار «طاش ما طاش» حنق التقليديين طوال خمسة عشر عام مضت، ها هو يثير ضده الكثير من البلبلة مرة أخرى بنسخته السادسة عشرة، من خلال الحلقة التي حملت عنوان «التطوير» التي كتبها وأعدها الزميل يحيى الأمير، والتي تصور قضية (اختطاف) التعليم من قبل تيار المتشددين، وهذه القضية - وفكرة انتقادها أيضاً - أُشبعت طرحاً ونقاشاً منذ سنوات، دون أن تحل القضية أو يتطور التعليم؛ فقد سبق أن طُرحت هذه الفكرة خلال الأعوام الماضية من قبل كثير من الكتّاب عبر صفحات الصحف والقنوات التلفزيونية، غير أنها لم تطرح بهذا الوضوح أمام المجتمع إلا من خلال «طاش»، حيث وصلت الرسالة بشكل بسيط وواضح من خلال الدراما؛ وباتت هناك قناعات لدى المشاهد بأن ذلك هو واقع الحال في التعليم على مدى العقود الطويلة الماضية.

فبصرف النظر عن الملاحظات الفنية، حملت الحلقة بعداً فكرياً واجتماعياً وثقافياً تجسد في تصوير كيفية وقوف الإنسان ذي الفكر التقليدي كعدو للتجديد والتطوير، طالما أن هذا التطوير سوف يسحب البساط من تحت أولئك المتشددين/المتنفذين في المجتمع نتيجة تكثيفهم للخطاب «الديماغوجي» الذي يركز على إثارة العواطف (وخاصة العاطفة الدينية في مجتمعنا) من جهة، ومن جهة أخرى فإن العلاقات التي تربط بعض هؤلاء تشبه فعلاً التنظيمات الحزبية؛ ونتيجة لقوة هذا الترابط ووفرة عددهم، وقبولهم كممثلين للدين أمام المجتمع، جعلهم يحاولون أن يضعوا أنفسهم سلطةً بين السلطة والمجتمع!

ولذلك أدت الصورة التلفزيونية والمشاهد التمثيلية الدور الأهم في محاولة رسم معالم هذه القضية، التي يعمل كثيرون في دهاليزها كـ«لوبي» مضاد للإصلاح والتقدم الذي سوف يبعث على الوعي في المجتمع، وعلى ضرورة مواكبة الظرف التاريخي الحضاري بعيداً عن تحميل الأمور أكثر مما تحتمل، وبعيداً عن سياسة «التخويف» من كل جديد؛ وهذا ما يغضب الكثير من ذوي التوجهات المتطرفة، الذين يحاولون تجهيل المجتمع والتعمية عليه من خلال محاولة إثبات عدم صحة هذه الفكرة - أو حتى عدم

(*) **المصدر** : جريدة الوطن، التاريخ ١٤/٩/١٤٣٠هـ.

وجود مثل هذه القضية أصلاً- وذلك حين يشعرون بتنامي الوعي ورفض المجتمع لوصاية الفكر الأحادي، وهذا ما حدث بعد بث حلقة «التطوير» التي تقبلها المجتمع بفضل فريق عمل «طاش» ربما أكثر من طروحات الكتّاب والتربويين والإعلاميين.

هنا تبرز أهمية الفن عموماً في تقديمه للنقد الثقافي والاجتماعي بقوالب درامية ممتعة، يتم من خلالها التوغل في العمق الإنساني من مختلف الزوايا، ويحتاج عمقنا السعودي الاجتماعي إلى الكثير من التوغل من هذا النوع، لكي نطّلع على الأقل على أهم أمراضنا الثقافية - الاجتماعية، ويشير تاريخ الفنون عموماً إلى قضية توظيف الفن من أجل إيصال الفكر، سواء كان الباعث هو إيصال رسالة سياسية أو ثقافية أو اجتماعية، ولعلنا نتذكر أن الكثير من المبدعين في العالم أولوا قضايا الإنسان اهتماماً خاصّاً عبر مزجها بالفن، سواء كان الأدب أو المسرح أو السينما أو التلفزيون، ونذكر على سبيل المثال: فولتير في مسرحياته التي حملت رسائل سياسية حول الحرية والعدل والمساواة، وكذلك فيكتور هوجو في مسرحياته ورواياته التي احتج بها على الظلم وانحاز لصالح الإنسان وحقوقه الأساسية...

وبالتالي فتوظيف الدراما لإيصال رسالة أو رأي أو اتجاه فكري لا تعتبر شأناً جديداً، غير أنها أصبحت - من خلال السينما والتلفزيون - أسهل وصولاً للمتلقي لسببين:

الأول: لأن المعالجة الدرامية غالباً ما تحمل أفكاراً أكثر مباشرةً، فيستوعبها المتلقي أسرع من غيرها.

والثاني: لأن السينما والتلفزيون أسهما في انتشار ثقافة الصورة بشكل كبير، إذ تحمل الصورة المتحركة لغة خاصة تكون في كثير من الأحيان أسهل وأبلغ من أي لغة أخرى حتى وإنْ لم يصاحبها الكلام، وبالتالي تستطيع لغة الصورة أن ترسم الحدود الواضحة، وأن توصل فحوى الرسالة بما يغني عن قراءة كتاب!

وهذا ما يبعث على نشر الوعي العام في المجتمع، وخاصة إذا ما حملت هذه الدراما أفكاراً «تنويرية» هدفها الأساسي النهوض بالإنسان والارتقاء بعقله.. وبالتالي يمكن القول إن الدراما تستطيع أكثر من غيرها أن ترمي حجراً في العقول الراكدة، وتسهم في إعادة تشكيل الوعي بالنسبة للمجتمع.

رسالة من مواطن إلى أعداء KAUST(*)

أيها الأعداء: لن أصفكم بالأصدقاء لأنكم لا تقبلون إلا صداقة أنفسكم، ولن أصفكم بالأعداء لأنكم لستم سوى أعداء لأبنائكم وأحفادكم.

لقد تعالت صرخاتكم التي تجسّد العداء للإنسان والوطن. تعالت صرخاتكم مثل بقية المتطرفين والجهلة والمتخلفين الذين يريدون أن يحكّموا شريعة الغاب باسم شريعة الله زوراً وبهتاناً بل وصولاً لمآربَ لا نعلمها، الله يعلمها. وصَدَق من قال بالأمس القريب أن «المتطرفين يرفعون لغة الكراهية ويخشون الحوار ويسعون للهدم»، وأنّ «العلم والدين لا يمكن أن يكونا خصمين إلا في النفوس المريضة»، ولهذا فمن يحمل معولاً يحاول به هدم الحاضر الزاهر لن يبني مستقبلاً مشرقاً أبداً، ومن يعارض الإصلاح الحضاري فلن يكون عوناً بل عالة على وطنه ومجتمعه.

إنكم ربما تصفونني بأقذع الأوصاف، ولكن لا همّني طالما أن ذلك في سبيل مستقبل أبنائنا الذين يجب أن يجدوا فرصة للعيش المشترك قبل الشروع في بناء سعودية المستقبل - مستقبل أجيالنا السعودية القادمة، التي سوف تحمّلنا جميعاً قضيتها ما لم نستجب للتحدي، وبذلك ربما تقاضينا في محكمة التاريخ، كمجرمي حرب تقاعسوا في الدفاع عن وطنهم وقت الشدائد.

لقد فعلها رجل المرحلة، وحقق حلماً لأجل مستقبل أبنائكم وأحفادكم راوده على مدى ربع قرن مضى، وها هو - قبل يومين - يقدم هدية عيد الفطر السعيد لأبناء وطنه تزامناً مع «العيد الوطني» التاسع والسبعين للمملكة العربية السعودية.

أيها الأعداء: لقد حاولتْ لحظات الكراهية عبثاً أن تسابق فرحة ملايين السعوديين بلحظة افتتاح الصرح العلمي الشامخ الجديد/جامعة الملك عبدالله للعلوم والتقنية (KAUST)، وهي لحظة تاريخية تسهم في الدفع بنا - كدولة ومجتمع - خطوات كثيرة إلى مقدمة الركب الحضاري.. خطوات لم نحلم بها لولا عزيمة الإنسان العظيم: عبدالله بن عبدالعزيز الذي يريد اختزال المسافات والسنين لصالحنا ولصالح أجيالنا القادمة.

ولكن مع شديد الأسف، لم تُرضكم الجهود التي بُذلت، ولا الأموال الكثيرة التي

(*) **المصدر**: جريدة الوطن، التاريخ ٦/١٠/١٤٣٠هـ.

أُنفقت، ولا الـ١٠٠٠ يوم التي شُحذت فيها الهمم من أجل افتتاح أهم جامعة من نوعها في الشرق الأوسط بوقت قياسي لا يخطر أبداً على بالكم؛ لأنكم بموقفكم الرافض هذا لم تنظروا إلا إلى أنفسكم، وبالتالي لن تروا أبعد من أرنبة أنوفكم!

ومحاولتكم الوقوف ضد هذا الصرح العظيم كمن يحاول وضع العربة أمام الحصان، وبالتالي فالعربة لن تسير. فالأفضل لمستقبل أبنائكم وأحفادكم أن تشاركوا الوطن أفراح الحاضر وآمال المستقبل، وأن تزرعوا بذرة للتعايش والإنسانية والحرية والسلام.

ولتتذكروا أن الإبداع الحقيقي ينمو ويستمر في أجواء الحرية. وأولى درجات الحرية (والحرية التزام) أن يختار الفرد العاقل طريقة الحياة التي تناسبه، ويظل في دائرة حريته ملتزماً بما له وما عليه، دون إجبار لغيره على عاداته وآرائه وأفكاره، فحتى الأنبياء أنفسهم لم يسوقوا الناس بالعصا إلى ما يجزمون بأنه طريق الجنة! وأنا أجزم بأن أحداً لن يجبر أبناءكم وأحفادكم على ولوج هذا الصرح العلمي الشامخ ما لم يرغبوا هم في ذلك، فلماذا تريدون حرمان بقية أبناء هذا الوطن من هذه الفرصة التاريخية للمعرفة التي تعود علينا بكل خير من شأنه البناء الحقيقي للإنسان لا تدميره؟

وثقوا أن حجة «الاختلاط» التي تحاولون التترس خلفها باتت أسطوانة مشروخة في عالم حر، أصبح يعي جيداً ما يريد وما لا يريد. فطالما أن الدارسين في الجامعة عقلاء بالغون يطمحون للحصول على أعلى الدرجات العلمية فإنه من الطبيعي أن تكون الصلاة في المسجد و(الجولف) في الملعب... والله غنيّ عن العالمين.

فيا أيها الأعدقاء: عودوا إلى رشدكم.. طيّب الله أوقاتكم.

المثقف مجرم.. والثقافة جريمة! (*)

تابعنا نهاية الأسبوع الماضي قضية (تقرير) رئيس نادي الباحة الأدبي الأستاذ أحمد المساعد الذي تقدم به إلى إمارة منطقة الباحة وتضمّن تعليقاً على مداخلة للدكتور علي الرباعي - خلال محاضرة للأستاذة منى المطرفي - أشار فيها إلى «أن الحضور الرجالي كان بحاجة إلى عرض مرئي مصاحب لقراءة ضيفة ذلك المساء لأننا كنا في ذلك المساء

(*) **المصدر**: جريدة الوطن، التاريخ ١٤٣١/٢/٢٨هـ.

كركاب طائرة مختطفة محظور عليهم الالتفات وأمامنا مسرح فارغ حتى من مقدِّم، مستعيداً ما سبق وأن اقترحته على مجلس الإدارة من إشراك الفنون البصرية للفنون الخطابية من باب التجديد ولقتل ملل متابعة اللامرئي».

وقد ذكر رئيس النادي في تقريره المذكور أن صاحب المداخلة قد «طلب من النادي على رؤوس الأشهاد من المنطقة أن يعمل على إيجاد جهاز تصوير ينقل صورة المحاضِرة ومن كان معها من النساء إلى صالة الرجال لكي يستمتع برؤيتهن من غير أن يستحي من الله ثم من الرجال والنساء المتابعين للمحاضرة بمن فيهم زوجها الموجود في القاعة، وهذه سابقة خطيرة ودخيلة على عاداتنا وتقاليدنا وخارجة عن تعاليم الدين الحنيف، وما تفوه به المذكور ليس مقبولاً».

إن ما قدمه رئيس نادي الباحة الأدبي من تبريرات، بأن الدكتور الرباعي يريد أن يستمتع بمشاهدة الحاضرات من النساء، إنما يدل على محاولة الإثارة بحكم مسبق وأفق ضيّق يدور في فلك التقليدية، بينما الانتماء إلى المؤسسة الثقافية يحتاج إلى عقول منفتحة وواعية بالفعل الثقافي، فالثقافة لا تحتمل وتستوعب فكراً ضيقاً كهذا، ولذلك فإن انسحاب أصحاب هذه الرؤى الضيقة من سلّم قيادة العمل الثقافي يأتي كضرورة ثقافية لفتح الفرصة أمام من لديه القدرة على استيعاب الاختلاف وإثراء الثقافة بالحوار وتعدد الرؤى، كما أن العمل الثقافي يفترض أن يكون بعيداً عن الإقصاء بتأويل الأقوال والنيات، وتأليب السلطة السياسية والدينية والاجتماعية، فما بالنا إذا كان هذا الإقصاء المفتعل موجهاً نحو الشريك في العمل الثقافي.

من نافلة القول إن صيغة هذا (التقرير) الذي تفضل به الأستاذ أحمد المساعد تعود إلى القرون الوسطى؛ وتقع ضمن أعمال «التفتيش في الضمائر» و«محاكمة النوايا» وإثارة الدعاوى التي تأخذ شكلاً كيديّاً، ولستُ هنا في مقام لوم رئيس النادي، فالقضية أعمق من مجرد اللوم لأنها تمس حرية الرأي التي انحاز إليها، ولكن أستطيع القول إن الجهات الأمنية، التي ارتبطت بالقضية، أسهمت في مصادرة هامش حرية الرأي النسبية واستلابها حين قامت بتحويل القضية إلى أمنية، وبذلك تحوّل الرأي إلى جريمة، وتحوّل المثقف إلى مجرم، وهنا تكمن الخطورة! وقد أشار الرباعي- في اتصال مع قناة العربية - أنه تم تصويره حاسر الرأس وأخذت بصماته لتسجل ضده سابقة أمنية، فبأي ذنب يا ترى؟ ما الذي جعل رأياً شخصياً يتحول من قضية ثقافية إلى قضية أمنية بهذا الشكل؟

طوال العقود الخمسة الماضية شهدت الكثير من الدول العربية أسوأ علاقة بين

المثقف والنظام السياسي في بلده، ويكاد أن يكون الوزير النازي (جوبلز) ملهماً لنظرية أن المثقف خطر يهدد الدولة أو المجتمع؛ مما يسهم بتكريس إقصائه وتقويض مشروعاته في وقت يفترض أن يستفاد من طروحاته بأن تؤخذ كنقاط للتحاور والمداولة.

ما حدث في الباحة يحدث في أماكن أخرى بطرق وأشكال أخرى!

الأنظمة المتبعة في مثل هذه الحادثة معروفة، إذ تنصّ على إحالة القضية برمتها إلى وزارة الثقافة والإعلام، وهذا ما تم تجاوزه في هذه القضية، مما يدعونا إلى إعادة النظر في اختراقات الأنظمة واللوائح والقوانين التي تمسُّ حرية الإنسان وكرامته، وهذا ما يدعو الكثير من المنظمات الحقوقية الدولية إلى تقصي هذه الاختراقات حتى تصبح مادة رئيسة في واجهة تقاريرها الدورية، وفي إشارتي لهذا الأمر لا أقصد منه خشية هذه المنظمات أو تقاريرها التي لا تسيء لنا بقدر ما نسيء نحن إلى أنفسنا بأي اختراقات تحصل، ولا أظن أن هذه التقارير الناقدة ستتحول إلى مدائح وإشادات بطرفة عين، ولكن تصرفاتنا ستجعلنا قادرين حقيقةً على نفي أي دعاوى لتجاوزات حقوق الإنسان.

الموسيقى.. فلسفة(*)

تنتمي الموسيقى إلى مجموعة الفنون التعبيرية. وقد أشرتُ في المقال السابق إلى أن علاقة الإنسان تولّد الإحساس بالوجود في هذا العالم، حين تعطي شعوراً بقيمة الجمال، فتكون الحياة من خلال الفن أرقى وأجمل... ومن المعروف أن الموسيقى كانت أحد فروع الفلسفة لزمن طويل قبل أن تستقل عنها كعلم وفن مستقل؛ لذلك نجد أن فلاسفة اليونان القدماء (فيثاغورس، أفلاطون، أرسطو) درسوا الموسيقى واهتموا بها كجانب بدهي من اهتماماتهم الفلسفية، كما درسها فلاسفة العرب المشاهير كالكندي والفارابي الذي ألّف «كتاب الموسيقى الكبير» الذي تضمن الأسس والقواعد الموسيقية.

وفي أوروبا أيضاً كان اهتمام أكبر الفلاسفة منصبّاً على الموسيقى كفرع لا يجوز تهميشه، ولهذا لا بد من القول إن الفلسفة كانت الحاضن الرئيس للموسيقى، وأسهمت في تطورها بشكل كبير، إذ كانت مهمة بعض الفلاسفة ترسيخ الموسيقى في المفهوم الفلسفي ومحاولة البحث عن تفسيرات لأهميتها في الوجود والنفس البشرية، إذ يشير

(*) **المصدر**: جريدة الوطن، التاريخ ١٤٣١/٥/٩هـ.

(كانط) إلى «أن الفن عمل يهدف إلى المتعة الجمالية الخالصة»، ويعتبِر الموسيقى «لغة الانفعالات» وفن التعبير عن سلسلة من الإحساسات بواسطة الأنغام.

بينما يشير (هيجل) إلى أن «الموسيقى مجال تتجلى فيه داخلية النفس الأعمق غوراً وملكة الفهم الأكثر صرامة في أن معا». وينقل (شوبنهاور) عن فيثاغورس قوله: «ليس العالم إلا موسيقى منجزة»، وعن أفلاطون قوله: «تعد الموسيقى أكثر الفنون ميتافيزيقية». أما (نيتشه) فمارس الموسيقى عملياً وتوصل بتجربته إلى أن «الحياة بلا موسيقى غلطة»!

وانطلاقاً من مقولة نيتشه، يبرز السؤال التالي: كيف نستطيع أن نتخيل الحياة البشرية دون موسيقى؟ ربما كانت الحياة بلا فن! فالموسيقى أم الفنون أن جاز لنا القول، فمن دونها يكون هناك المزيد من القيود الحسّية والجسدية على الإنسان، كون الموسيقى متنفساً جمالياً مهماً، ومن خلال اهتمام الإنسان بها وتطويرها ارتبط بها لشعوره بالتحرر. إذن، تسهم الموسيقى بتحرر الإنسان من كثير من قيوده الوجودية، فيسود الإحساس بالوجود، حين يقوم الإنسان بتركيز أحاسيسه في الصوت المنبعث من الآلة الموسيقية، وخاصة أن ثمة ارتباطاً قديماً بين الموسيقى والغناء والرقص، وكأن الموسيقى تولّد إحساساً جديداً باتحاد هذه الأشياء، يشكّل للإنسان عالماً مستقلاً من «الحرية»؛ وذلك حين يطلق الإنسان العنان لفكره وخياله وأحاسيسه الداخلية لترتقي النفس البشرية إلى درجة عالية من الوجود، حين يسود الصمت فتتكلم الموسيقى لغتها التي يفهمها كل البشر، إذ هي ليست بحاجة إلى ترجمة، سواء كانت الآلة الموسيقية في عزف منفرد أم ضمن مجموعة من الآلات حين تصدر أصواتاً متناغمة ومرتبة بدقة لا تحتمل الفوضى.

وحين تكون الموسيقى مصحوبة بالصوت البشري (الغناء) يحضر الشعور الإنساني من خلال الشعر، مجسداً بتجربة إنسانية ما في الكون والحياة، من خلال القدرة على التعبير عن كل حالات الإنسان التي يمر بها في فرحه وحزنه، آماله وآلامه، كل ذلك يجيء متناغماً مع الآلة الموسيقية. وفي كثير من الأحيان يحضر الجسد ليضيف بعداً آخر إلى الجمال من خلال التعبير بلغته الخاصة عن ذات الإنسان، سواء كان المؤدي فرداً أو مجموعة. فالموسيقى تستفز الإنسان للتحرر من رتابة الحركة وتقليديتها وحصرية المكان والزمان.

فاللغة التعبيرية للجسد هي تلك الرقصات التي تؤدى بحركات متوازنة ومتناغمة ومتزنة في فضاءات الموسيقى، وكأنما هي تحييد لسطوة الزمان والمكان لتحصر الوجود في زاوية واحدة هي جمالية اللغة: لغة الموسيقى والغناء والجسد؛ ليتحول المشهد إلى ما يشبه صورة فنية متحركة، تحمل الدلالة الأهم في قدرة الإنسان على التعبير عن ذاته ووجوده، متحرراً من تبعات إشكالية الزمان والمكان.

أهم معارك سعيد السريحي التنويرية

أنتم بشر يا رجال الهيئة(*)

لا ينبغي لأحد أن يشتط في لوم جهاز هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر لو أثبتت التحقيقات أن رئيس مركز هيئة الأمر بالمعروف في الفوارة بالقصيم قد قام باختلاس مستحقات مالية تعود لمتعهد توريد المياه للمركز، وأنه كان يزوِّر توقيع المتعهد على إيصالات مستحقاته ويحتفظ بها لنفسه.

ولم يكن من الحق أن نشتط في اللوم على الهيئة حين تناقلت الأخبار أن أحد منسوبيها أجاز لنفسه أن يجمع بين ست زوجات، مدعياً جهله بالحكم الشرعي الذي لا يجيز الجمع بين أكثر من أربع زوجات.

لم يكن لنا الحق في أن نلوم الهيئة على هذا الفعل أو ذاك لأننا نؤمن أن جهاز الهيئة مثل أي جهاز آخر يمكن أن يضم من بين أعضائه من لا يتورع عن الاختلاس أو يجهل ما لا يجهله تلميذ في المدرسة الابتدائية.

لا ينبغي لنا أن نشتط في لوم الهيئة إذا ما انحرف عضو فيها عن جادة الصواب فاختلس أو نصب أو ارتكب منكراً، فأعضاء الهيئة ومنسوبوها ليسوا معصومين من الزلل والخطأ، وعلينا أن لا نستغرب أن نجد بينهم من لا يتورع عن الاختلاس والنصب والاحتيال.

نحن ندرك ذلك، وعلى الهيئة أن تدرك ذلك كذلك، وأن تدرك أن الجهل أو التجاهل الذي جعل أحد منسوبيها يقترن بست زوجات، وفساد الذمة الذي جعل رئيساً لأحد المراكز لا يرعوي عن اختلاس مستحقات متعهد مياه يمكن له أن يكون سبباً وراء ما يشكو منه كثير من المواطنين والمواطنات ممن يقعون تحت طائلة تربص رجال الهيئة

(*) المصدر: جريدة عكاظ، التاريخ ١١/٤/١٤٣١هـ.

ومطارداتهم ومزاعم بعض أعضائها حول تصرفات بعض الشباب وغير الشباب من الرجال والنساء.

على الهيئة أن تدرك أن أعضاءها ليسوا معصومين من الخطأ والجهل، وأن من بينهم من لا يتورّع عن الانحراف وسوء استخدام السلطة والتعسف في استخدام الحق، وإذا ما أدركت الهيئة ذلك تبين لها أن رجالها ليسوا دائماً على حق، وأن التحقيق معهم لا ينبغي أن ينتهي، كما جرت العادة، بتبرئتهم، وأن من يقعون في شباك مطارداتهم يمكن لهم أن يكونوا ضحايا لمن لا يشرف الهيئة أن يكونوا من منسوبيها مثلهم مثل من اختلس وزوّر أو جمع بين ست نساء وادعى الجهل بالحكم.

الناهون عن المعروف(*)

المصلون الذين فرغوا من صلاتهم استوقفتهم استغاثة فتاة تتصاعد من مركز هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر المجاور للمسجد، قرعوا الباب يستفسرون عن سر الصراخ وحين فتح لهم أحد موظفي الهيئة الباب وسألوه عن أمر الفتاة رد عليهم بأن ذلك ليس من اختصاصهم.

ولم أكن أعرف أن من صلاحيات موظف في الهيئة أن يحدد الصلاحيات فيخرج منها حقهم في الاستفسار عن صرخات فتاة تصدر عن مبنى لا يوجد فيه سوى الرجال، غير أني أشك أن يكون رجل الهيئة ينتمي لهذا المجتمع الذي يهب فيه الرجال غيرة وحمية لمساعدة إمرأة تستغيث وإلا لتفهم معنى أن يسألوا عن سر تلك المرأة ولم ينكر عليهم سؤالهم ويغلق في وجوههم الباب.

هذا الرجل الذي لم يكن بين المصلين حين صلّوا، والذي أباح لنفسه هو ومن معه، ممن لم يشهدوا الصلاة أيضاً، أن يغلقوا باب مركز على أجنبية، هذا الرجل لم يخالف النظام الذي يحدد عمل الهيئة في الضبط فحسب، بل تجاوز ذلك كله فتطاول على مجتمع بكل ما يحمله ذلك المجتمع من نخوة وكرامة وتاريخ وقيم وشهامة حين أعلن بجرأة تبلغ حد الوقاحة أن السؤال عن سر إمرأة تستغيث في مبنى ليس فيه سوى الرجال أمر لا دخل له بالمجتمع وليس من اختصاصه.

(*) **المصدر** : جريدة عكاظ، التاريخ ١٤٣١/٤/٢٠هـ.

هذا الرجل لم يفقه، وليس لمثله أن يفقه، أن أول واجبات الأمر بالمعروف أن نستثير في الناس نخوتهم وكرامتهم وبسالتهم في إغاثة المستغيث ونصرة إمرأة تستنجد، ولم يكن يفقه، وليس لمثله أن يفقه، أن نزع هذه الشهامة المغروسة فيهم ومصادرتها هي أكبر منكر يمكن أن يرتكب في حق مجتمع له تاريخه الذي تشهد مآثره لرجال لو صادر مثل هذا الرجل غيرتهم على النساء ونصرتهم لمن تستغيث منهم وأغلق في وجوههم الباب لخلعوه عنوة وعلَّموه معنى أن يغلق باباً على إمرأة تستغيث.

احتساب ضد الاحتساب(*)

لا أحد يعرف ما كانت تتعرض له فتاة تبوك العشرينية حين كانت تحتجزها هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر لمدة ساعتين، شهود العيان سمعوا صرخات الفتاة واستغاثتها وصوتاً يشبه الضرب، وشهدوا بما سمعوا، والتقرير الطبي كشف عن كدمات على قدمي الفتاة، ودار الحماية لاحظت آثار خنق على عنق الفتاة استدعت أن تعرض هيئة التحقيق أعضاء الهيئة على الفتاة لتتعرف على من خنقها، فتعرفت على من تقول إنه فعل ذلك بها.

وحقيقة ما حدث تظل غائبة ومعلقة بين دعوى الفتاة وتقارير المستشفى وملاحظة دار الحماية وإنكار الهيئة، وتظل أجهزة التحقيق هي وحدها القادرة على معرفة هذه الحقيقة والمؤتمنة عليها والتي ندرك أنها لن تخشى في الحق لومة لائم وأنها تعمل بموجب قانون لا أحد فوقه وتحافظ على حقوق مواطن استأمنها الوطن على أمنه وسلامته.

لا أحد يعرف ما حدث، والأهم من ذلك أن لا أحد يمكن له أن يتنبأ بما كان من الممكن أن يحدث لتلك الفتاة لو لم ينبرِ جماعة المصلين للسؤال عن سر استغاثة الفتاة وطرقهم على باب مقر الهيئة المغلق دون تلك الفتاة التي كانت تستغيث في مبنى لا يوجد فيه إلا رجال ليس بينهم محرم لها، وحين نبأهم موظف الهيئة أن ذلك ليس من شأنهم سارعوا إلى إبلاغ الشرطة التي سارعت بدورها إلى إنقاذ الفتاة.

القصة التي تشبه الفضيحة، أن لم تكن فضيحة، تمشي على قدمين وتطير بجناحين

(*) **المصدر**: جريدة عكاظ، التاريخ ١٤٣١/٤/٢١هـ.

تكشف دوراً مقلوباً، فبدل أن تكون الهيئة هي من يسارع إلى إنقاذ فتاة من براثن من يعتدي عليها من المواطنين، سارع المواطنون إلى إنقاذ الفتاة من براثن الهيئة، مقدمين النموذج الأمثل للاحتساب في أجمل صورة وأروعها، هؤلاء المواطنون لم يتربصوا بمركز الهيئة، لم يتركوا صلاتهم لكي يضبطوا الهيئة وهي تغلق باب المركز على الفتاة، لم ينتظروا إلى أن تعالى صراخ الفتاة لكي يداهموا مركز الهيئة بالسؤال، هؤلاء المواطنون انصرفوا لصلاتهم وحين فرغوا منها سمعوا ما سمعوه فهبوا للسؤال، وحين صدهم موظف الهيئة لجأوا إلى جهة الاختصاص ممثلة في الشرطة لكي ينقذوا الفتاة.

هؤلاء المواطنون قدمّوا ما قاموا به احتساباً مثالياً ضد من يستخدم الاحتساب ليخترق النظام ويعتدي على الحرمات ويبيح لنفسه أن يحتجز فتاة، ثم يقول للناس إن نجدتها ليست من اختصاصهم.

التغرير بالهيئة(*)

يبدو، والله أعلم، أن هيئة الأمر بالمعروف في تبوك ضحية المواطنين الذين لا يترددون في توريطها والإيقاع بها، فلم يكد صراخ تلك الفتاة المحتجزة في مركز الهيئة يخفت حتى تتابعت الأخبار عن قتيل لا تكاد الهيئة تبرأ من أن تكون طرفاً في مقتله.

في فضيحة الفتاة المحتجزة هناك شاب غامض غرر بالهيئة حين أبلغها عن فتاة تريد أن تهرب من أهلها، فهب رجال الهيئة مستخدمين الشاب نفسه لاستدراج الفتاة ومن ثم إلقاء القبض عليها واصطحابها إلى المركز وتسبب بما فعل في فضيحة للهيئة، وفي جريمة القتل التي لا تكاد الهيئة تبرأ منها.

ثمة رجل غامض كذلك لجأ إلى الهيئة يستعين بها ضد شخص تحرش بابنه جنسيّاً واستخدمها من أجل الوصول إلى الرجل ومن ثم قتله، ويكون بذلك قد غرر بالهيئة وورّطها بالمشاركة فيما أقدم عليه.

مشكلة الهيئة أنها لا تعرف حدود صلاحياتها والوظيفة التي عليها القيام بها، كما أنها لا تعترف أن ثمة أجهزة أخرى لها أدوارها وصلاحياتها وآلياتها في التعامل مع القضايا التي تدخل في إطار اختصاصها، كما أن لدى الهيئة ثقة في النفس تحسد عليها

(*) **المصدر**: جريدة عكاظ، التاريخ ١٤٣١/٤/٢٢هـ.

تجعلها مستعدة للقيام بكل المهمات الصعبة، وتنوب عن كافة الأجهزة في القيام بالواجب، وقد كان يكفيها ما ورّطها فيه الشاب الأول لكي توجه الرجل الذي جاءها شاكياً من يتحرش بابنه، وتدلّه على أقرب مركز للشرطة، بدل أن يدفعها حماسها إلى الجمع بين الخصمين وهي لا تعرف ضرورة أن توفر الظروف الآمنة التي يعرفها أقل جنود الشرطة رتبة لو أن ذلك الرجل تقدم بشكواه لمركز الشرطة.

أستعيد الآن تلك «الحكمة» العظيمة التي نطق بها رجل الهيئة حين سأله المستفسرون عن استغاثة الفتاة المحتجزة في مركز الهيئة، فقال لهم «ليس ذلك من اختصاصكم»، وأطالب الرئيس العام للهيئات أن يضمنها تعميماً لكافة فروع الهيئة يؤكد فيه لهم أن اعتماد مبدأ (ليس من اختصاصنا) كفيل بإنقاذ الهيئة من الوقوع في شرك التغرير بها.

تفريخ التطرف(*)

لا يكفي أن تحرص وزارة التربية على فحص الجانب الفكري للمتقدمين للعمل في التدريس من أجل استبعاد من يحمل أفكاراً متطرفة ومنحرفة، وذلك لأن من يبيّت النية للتغرير بالطلاب وإفساد عقولهم ودفعهم للانحراف وحملهم على التطرف والانتهاء بهم إلى جماعات التكفير والإرهاب لن يعدم الحيلة على مخاتلة لجان المقابلات وإخفاء ما يبطنه من تشدد وتطرف لكي يتحقق له ما يريد من تسرب إلى جهاز التعليم والعمل من داخله على تنفيذ مشاريع الجماعات المتطرفة على نحو من شأنه أن يحوّل المدارس إلى خلايا لتفريخ التشدد والتطرف.

حماية التعليم لا تتحقق بدون برامج متواصلة من المراقبة على أداء المعلمين لا يمنع المستجدين منهم من إفساد عقول الطلاب، وإنما يستأصل من تبقى من المعلمين القدامى الذين ارتكبوا جريمة تحويل الطلاب إلى قنابل موقوتة ضد الوطن والمجتمع، برامج المتابعة الدقيقة ينبغي لها ألا تتوقف عند حدود التعليم العام، بل تمتد لتشمل التعليم الجامعي كذلك، إذ ينبغي تطهيره من أولئك الذين ينصبّ جهدهم على ترسيخ قواعد التشدد من خلال ما يلقونه من محاضرات وما يشرفون عليه من رسائل.

وقد برهنت قوائم المطلوبين أمنياً أن المنتمين إلى الجماعات الإرهابية لم يعودوا

(*) المصدر: جريدة عكاظ، التاريخ ١٤٣١/٤/٢٥هـ.

محصورين في فئة الشباب وصغار السن ممن نطلق عليهم «المغرر بهم»، بل امتدت هذه القوائم لتشمل عدداً من حملة الشهادات العليا ممن تخرجوا على يد أساتذة غرسوا فيهم مفاهيم التشدد والتطرف وقدموهم لسوء مصيرهم، وبقوا هم حيث هم يمارسون مهمتهم المتمثلة في تخريج أجيال جديدة من المتطرفين.

.. وجلده ألف جلدة(*)

ليس بوسعنا أن نناقش موضوع الحكم بالجلد إذا ما تعلق الأمر بجلد الزاني غير المحصن، حين يثبت عليه فعل الفاحشة، وذلك أننا أمام حد من حدود الله التي لا يجوز لنا أن نقترب منها، إذ ليس لنا من الأمر شيء إذا قضى الله ورسوله في أمر.

غير أن ما يحدث من توسع في أحكام الجلد تعزيراً يحتاج إلى وقفة صادقة وجادة من العلماء المختصين في فقه الشريعة والقضاة الحاكمين بما شرع الله والمهتمين بحقوق الإنسان، وهي وقفة تقتضي مراجعة هذه الأحكام التي يتم التوسع فيها في الحكم تعزيراً بالجلد، وذلك في إطار ما تتم إعادة النظر فيه من بحث عن عقوبات بديلة في أحكام التعزير.

القوانين الوضعية في دول العالم أوقفت أية عقوبات تتصل بممارسة التعذيب لجسد الجاني، واستبدلتها بعقوبات أخرى قد تصل إلى القتل شريطة ألا يتعرض فيه الجاني للتعذيب الجسدي، وإذا كانت تلك القوانين الوضعية لا تعنينا بشيء، ما دمنا نحتكم إلى شرع الله، فإن ما تستند إليه تلك القوانين من نزعة إنسانية يستحق منا نظرة اعتبار، فنحن أولى بمراعاة المسألة الإنسانية، والباب مفتوح للنظر في العقوبات التعزيرية وخاصة باب البحث عن أحكام بديلة.

بإمكان فقهائنا وقضاتنا أن يجدوا عقوبات تردع الجناة عن فعل ما لا يجوز دون حاجة إلى ممارسة التعذيب ضدهم بالجلد في الميادين العامة، ليس من باب الحرص على كرامتهم فحسب بل لسد باب من الطعن علينا لسنا بحاجة أن يبقى مفتوحاً ما دام الجلد ليس حداً نص عليه الشرع، كما في حد الزنا، بل حكم من أحكام التعزير يمكن اعتماد حكم غيره يقوم مقامه.

(*) المصدر: جريدة عكاظ، التاريخ ١٣/٥/١٤٣١هـ.

أيتها المحكمة.. لماذا صرفت النظر؟(*)

ليس من حقنا أن نطالب بمعرفة حيثيات حكم قضائي صادر بحق شخص من الأشخاص، وقد لا يعني القضاء إن أرضانا ذلك الحكم أو لم يرضنا، غير أن المسألة تأخذ شكلاً مختلفاً ووضعاً مغايراً حين يصبح أصحاب القضية أهالي منطقة كاملة يتجاوز عددهم ٦٠٠ أسرة، وتكون القضية متصلة بتلوث بيئي أدى، حسب التقارير الطبية وصحيفة الادعاء، إلى إصابة عدد من سكان المنطقة بالسرطان، كما تسبب في ردم عشر آبار أثبتت الفحوص عدم صلاحيتها للشرب وللسقيا، إضافة إلى تضرر كافة المنتجات الزراعية في المنطقة.

نحن إذاً أمام قضية رأي عام يحق لنا أن نطالب بمعرفة حيثيات الحكم القضائي فيها، خاصة حينما يكون الحكم موضع خلاف بين المحكمة التي أصدرته وهيئة التدقيق التي رفضته وأعادته إلى المحكمة الإدارية لإعادة النظر فيه، فأصرت المحكمة على حكمها، ثم أصرّ التدقيق على رفضه وأعاده لها مرة أخرى.

القضية التي يجد كل مواطن أن له الحق في معرفة حيثيات الحكم فيها هي قضية حمراء الأسد في منطقة المدينة، التي يعاني سكانها من تلوث بيئي ناتج عن وجود ٧٠ حوضاً تم استخدامها للتخلص من النفايات الصناعية السائلة. يؤكد الأهالي وتؤكد التقارير الطبية والبيئية، التي أصدرتها أكثر من جهة علمية متخصصة، أنها وراء ارتفاع نسبة الإصابة بالسرطان بين الأهالي، وقد نظرت المحكمة الإدارية القضية على مدى عامين وانتهت إلى صرف النظر عنها، وهو ما يعني أن ليس لأصحاب القضية الحق في دفع الضرر عنهم أو مطالبتهم بأي تعويض عن الأضرار التي أصابتهم وحلّت بمزارعهم وأراضيهم وآبارهم نتيجة استخدام منطقتهم لتصريف نفايات صناعية سامة، هذا الحكم الذي انتهت إليه المحكمة لم يقبله التدقيق فأعاده إلى المحكمة، وحين أصرت عليه أعاده لها ثانية وهو منظور أمامها للمرة الثالثة الآن، وليس بمستبعد أن تصر عليه كذلك.

من حق المحكمة أن تحكم بما تراه، ولا يناقشها فيما قضت به غير التدقيق، أو ما يعرف في التنظيم القضائي الجديد بالاستئناف، غير أن من حقنا، ما دامت القضية قضية رأي عام، أن نعرف الحيثيات التي جعلت المحكمة تصرف النظر عن قضية تلوث راح

(*) **المصدر** : جريدة عكاظ، التاريخ ١٩/٦/١٤٣١هـ.

ضحيتها كثير من المواطنين الذين أصيبوا بالسرطان، وأُفسدت أراضٍ زراعية، وأدت إلى ردم آبار أصبحت مياهها سامة بما تسرَّب إليها من النفايات السامة في الـ ٧٠ حوضاً التي لم تجد المصانع غير منطقتهم ترمي بها فيها.

من حقنا أن نعرف حيثيات الحكم، ونعرف كذلك حيثيات الإصرار على الحكم حين رده التدقيق إليها، وذلك أضعف الإيمان.

البحث عن بدائل للجلد(*)

يكاد الحديث عن بدائل للعقوبات التعزيرية ينحصر في الحديث عن بدائل لعقوبات السجن، على نحو يوحي بأن التفكير في العقوبات البديلة إنما فرضه واقع الازدحام في السجون، إضافة إلى ما باتت تشكله السجون من حيث الإنشاء والصيانة والتشغيل من استنزاف للمال العام، حتى يكاد يكون الحكم بسجن مرتكب الجريمة حكماً بإهدار مال كان من الأَوْلى أن يُصرَف على جوانب أخرى في التنمية بدل صرفه على رعاية مسجون يقضي مدة عقوبته.

وحصر التفكير في العقوبات البديلة بالبحث عن عقوبات بديلة للسجن فحسب لا يجعل هذا الضرب من التفكير متصلاً بما حققته قوانين العقوبات من تطور في البحث عن عقوبات تكون أكثر اقتداراً على تحقيق المستهدف من تهذيب مرتكب الجريمة أو الجناية، وأكثر ملاءمة لما تطالب به جمعيات حقوق الإنسان في أنحاء العالم من التوصل إلى عقوبات لا تتعارض مع القيم الإنسانية التي ينبغي عدم المس بها عند معاقبة مرتكب الجرم أو الجناية.

ولهذا ينبغي عند التفكير في إيجاد عقوبات بديلة أن تتسع دائرة التفكير فتتجاوز البحث عن بدائل للسجن لتشمل عقوبات أخرى تقف على رأسها عقوبة الجلد وما يتصل به من عقوبات تتصل بالتعذيب الجسدي لمن يرتكب جريمة ما، وإذا استثنينا عقوبة جلد الزاني، وهي العقوبة الوحيدة التي ورد النص فيها بإنزال عقوبة الجلد بمن يرتكب هذه الفاحشة، فإن بقية الأحكام بالجلد ليست سوى أحكام تعزيرية من الممكن إعادة النظر فيها والعمل على إيجاد عقوبات بديلة لها يتم من خلالها تهذيب الجاني دون المس

(*) المصدر: جريدة عكاظ، التاريخ ١٤٣١/٨/١٢هـ.

بكرامته وتعريضه لمهانة الجلد، وما يمكن أن تحدثه له من أذى نفسي يصعب عليه التخلص من أثره، وترسخ حالة العداء والقطيعة بينه وبين المجتمع.

وقد نقلت لنا الأخبار التي نشرتها الصحف يوم أمس فقط أحكاماً بالجلد بلغت ٨٠٠ جلدة لكل واحد من لصوص ثلاثة اعتادوا سرقة حقائب السيدات، كما نقلت الأخبار جلد رجل اعتدى على شقيقته بالضرب على نحو أدى إلى بتر يدها ٣٠٠٠ جلدة، وعلى الرغم من أن هؤلاء المجرمين يستحقون ما حكم عليهم به، إلا أن كون هذه الأحكام أحكاماً تعزيرية يجعل من الممكن التفكير في إيجاد عقوبات بديلة تنزّه أحكامنا القضائية من أن تكون موقع ملاحظة من قبل الذين يرون ألا يكون عقاب المجرم متعارضاً مع ما هو مستقر من حقوق الإنسان حتى ولو كان مجرماً.

رسالة وقحة وواقع لا يقل وقاحة(*)

رسالة جوال مما يتبادله الأصدقاء قبيل دخول شهر رمضان تبدو موغلة في خفة الدم إلى حد السخرية التي لا تطاق، كما تبدو جريئة إلى درجة الوقاحة، وعلى الرغم مما فيها من خفة الدم والسخرية والجرأة والوقاحة إلا أنها دالة على نحو تحولت معه إلى إدانة لممارسات لا تخلو من وقاحة وجرأة، وإن خلت من خفة الدم.

رسالة الجوال التي استأذن القرّاء الكرام كي أورد نصها تقول:

(تفرغ للصيام وخلي الدعاء علينا، للحصول على دعوات خاصة حوّل على حسابي رقم ١٢٣٤٥:

• ١٠٠٠ ريال دعاء لك قبل أذان المغرب.

• ١٥٠٠ ريال دعاء لك قبل أذان المغرب مع البكاء.

• ٢٠٠٠ ريال دعاء لك آخر الليل.

• ٢٥٠٠ ريال دعاء لك آخر الليل مع البكاء.

ولا يفوتك العرض الخاص: فقط ٤٠٠٠ ريال: الباقة كاملة طيلة شهر رمضان).

(*) **المصدر**: جريدة عكاظ، التاريخ ١٤٣١/٨/٢٨هـ.

الرسالة الساخرة تكشف عما بلغه الحال من متاجرة برسائل الجوال التي تبتز أموال الذين يصدقون ما تنصبه لهم من حيل وألاعيب تبدأ من استشارات سوق الأسهم وتنتهي بقراءة الفنجان والكف وترشيح المطرب المفضل واللاعب المميز والفريق الفائز.

والرسالة الساخرة تكشف عما بلغه الأمر من متاجرة بكل القيم والمثل، فكل شيء أصبح قابلاً للعرض والبيع والشراء والمساومة، بالنقد والدين والتأجير المنتهي بالتمليك، وإذا كانت سوق الفن قد عرفت ذلك مبكراً حين تحول المغنون من الغناء على مقام الرصد إلى الرقص على مقام الرصيد، فقد ابتلينا في آخر الزمن بدعاة وأشباه دعاة امتهنوا الدعوة لله فخرجوا من مقام العلماء والدعاة إلى مقام نجوم الكوميديا يشترطون على كل موعظة يلقونها أجراً وضيافة في فندق ٥ نجوم وتذكرة طائرة في الدرجة الأولى، مع الاحتفاظ بحقهم بعد ذلك في تسويق ما قدموه من موعظة على الجهة التي تقدم لهم ما يغريهم من الأجرة، مطمئنين أنهم لن يحرموا بعد كل الذي صنعوه من الأجر.

تلك بعض دلالات الرسالة الهاتفية الوقحة وإشارتها إلى واقع لا يقل وقاحة.

لو أنصفهن القضاء... (*)

نقرأ كثيراً عما تعانيه كثير من الفتيات من عضل آبائهن لهن، ونقرأ قليلاً عن أن قليلاً من أولئك الفتيات الكثيرات لجأن إلى القضاء يطلبن الإنصاف من والد كلما تقدم لهن زوج رفضه، ولا نكاد نقرأ أن أيّاً من هؤلاء الفتيات المتظلمات تولّى أمرها القضاء وزوجها القاضي بعد الحكم بإسقاط ولاية والدها عليها نتيجة عضله لها، ولا يعني ذلك أي تشكيك في نزاهة القضاء، فإنما يحكم القاضي بناء على ما بين يديه من حجج الخصوم، وليس من السهل أن تخاصم أي فتاة والدها وتنتصر عليه، أو تكون قادرة على أن تلزمه الحجة أمام القضاء، ولذلك غالباً ما تنتهي قضيتها بالحكم لوالدها بناء على ما قدمه من حجج ادعى فيها حرصه على مصلحة ابنته وحمايتها من الذين تقدموا للزواج منها، ولمقام الأُبوّة من القدرة على التأثير في القضية حتى ولو لم يكن لهذا المقام أثر يرحم البنت من تسلط وتعسف الأب.

ورغم ذلك فلا نعدم أن نجد من بين الفتيات من استطاعت إثبات ما تتعرض له من

(*) المصدر: جريدة عكاظ، التاريخ ١٤٣١/٩/٢١هـ.

عضل، وتمكّنت من انتزاع حقها، وإقناع القضاء بعدالة قضيتها، وصدق دعواها، فتولّى القضاء أمر تزويجها بعد إسقاط ولاية أب ثبت للقضاء تعسفه وعضله لابنته.

غير أن المسألة لا تتوقف عند هذا الحد، وإذا كانت العدالة قد أنصفت الفتاة بتزويجها، فالعدالة تقتضي إنزال العقوبة بالأب لما أقدم عليه من ظلم لابنته، وليس في تزويج ابنته من قبل القضاء أي عقاب له فذلك ليس سوى إقرار بما هو حق شرعي لها ولم تكن بحاجة إلى «الجرجرة» في المحاكم لكي تحصل عليه.

ولو استحضرنا الحديث النبوي الشريف الذي يقول «إذا أتاكم من ترضون دينه وخلقه فزوّجوه، إلا تفعلوا تكن فتنة في الأرض وفساد كبير»، فإن من حقنا أن ننتظر حكماً للقضاء ضد من يتسبب فيما حذر منه النبي من الفتنة في الأرض والفساد الكبير بمنع تزويج ابنته.

قضايا العضل كثيرة وقديمة، وما كان لها أن تعمر وتتفشى لو أن القضاء نظر إلى المسألة من زاوية جرم الأب وليس من زاوية حق البنت، والنظر للمسألة من زاوية جرم الأب هو الإنصاف الحقيقي للبنت وهو الكفيل بإنزال العقوبة به فتكون رادعاً لمن تسول له نفسه أن يقدم على عضل ابنته، وما كان لقضايا العضل أن تنتهي لو كان جل ما يتوقعه الأب الذي يعضل ابنته أن يزوجها القضاء نيابة عنه.

الرقية بالكهرباء في عصر النانو(*)

لم يعد بوسع أحد أن يتهم الرُقاة بالتخلف عن مواكبة العصر والعجز عن الاستفادة من منجزاته بعد أن برهنوا على أنهم قادرون على التحول من زمن البصق على المريض الذي يعالجونه، وجلده بالخيزران أو إكراهه على أكل التراب، إلى زمن أصبحوا فيه يستخدمون الصعق الكهربائي من أجل إخراج الجن من أجساد من يتلبسونهم من البشر.

وإذا كانت الأخبار قد تناقلت وفاة شابة مريضة على يد راقٍ نتيجة استخدامه للصعق الكهربائي أثناء الرقية، فإن علينا أن نكون منصفين فلا نصادر، نتيجة هذا الخطأ الطبي العابر، جهد الراقي ومحاولته، العلمية جداً، الهادفة إلى استثمار وسائل التقنية الحديثة في تطوير علم الرُقيا، ويمكننا أن نعتبر تلك الفتاة شهيدة ذهبت ضحية محاولة

(*) **المصدر**: جريدة عكاظ، التاريخ ١٤٣١/٢/١هـ.

جادة من أجل تطوير العلم وتحديثه، وينبغي الاستفادة من تلك التجربة وإخضاعها للدرس والتحليل وذلك لمعرفة مقدار الجرعة الكهربائية التي ينبغي إعطاؤها للمريض لضمان خروج الجنّي منه مع عدم خروج روحه بصحبة ذلك الجنّي.

ولعل الراسخين في علم الرقيا الحديث يتمكنون، مختبرياً، من معرفة أنواع الجن والشحنات الكهربائية التي يمكن لها أن تطردهم بناء على انتماءات أولئك الجن العرقية والمذهبية والطائفية لكي يتمكن الرقاة بعد ذلك من استخدام الشحنة اللازمة بناء على تحديدهم لجنس الجنّي المتلبس وقبليته وتوجهاته مما يُقلّص حجم المخاطر التي يتعرض لها من تتم معالجتهم بطب الرقيا الحديث.

ويمكن اعتبار طرد الجن باستخدام الصعق الكهربائي خطوة نحو فتوحات ومنجزات علمية جديدة نساهم بها في تطوير العلوم الحديثة، وهي خطوة تقود إلى التفكير في استخدام تقنيات النانو القادرة على مطاردة الجن في أصغر الخلايا، وكذلك استخدام أشعة الليزر والأشعة فوق البنفسجية، إضافة إلى الطرد الكيميائي للجن، على نحو يمكننا معه أن نعتبر أية مساءلة لهذا الراقي أو معاقبة له، لمجرد موت المريضة على يديه، جناية في حق العلم الحديث يمكن لها أن تزيد من الهوة التي تفصل بيننا وبين استثمار المنجزات التقنية وتعطل فرص مشاركتنا الأمم المتقدمة في الوصول إلى ما يمكن أن يخدم البشرية جمعاء.

أهم معارك سليمان النقيدان التنويرية

مأسسة القبيلة والقبيلة الدولة والبيروقراطية(*)

أبادركم القول بأن هذا العنوان تركيب متنافر وعبارات مقلوبة وألفاظ مراوغة بلا شك، ولكن ليس فيه مغالطة ولا مبالغة ولا استفزاز لأحد، وإنما هو ترجمة صادقة وتجسيد حي لواقع معيش يقيم فيه المواطن العربي تقابلاً حاداً بين قبيلته ودولته. هو التمزق كله، والانفصام كله، انتماءات متعددة، وولاءات هشة وتكريس لتقاليد بالية لفظتها الشعوب منذ زمن، وتغليب ظالم للمصلحة الفئوية على حساب المصلحة العامة في عصر اتجهت فيه الدولة الحديثة، دولة القانون والمؤسسات والمصلحة العامة، إلى الذوبان وفقد السيادة الطوعي لصالح دولة المستقبل، الدولة العالمية، دولة الإنسانية جمعاء، ونحن في تخبط وضياع وعجز حضاري تام عن بلوغ المعنى وتحقيق الهدف في تشكيل الوطن وصوغ المواطنة.

كنت أعتقد أن عصر انسجام المتناقضات العربي قد ولّى وانتهى، وأن العربي يعيش ذروة جدله الحضاري بفضل نضاله القومي وتنافسه الإقليمي وتفاعله الأممي، وأن التثوير للتغيير وحركات الإصلاح والتجديد والتجارب المستجلبة استطاعت بناء الكيانات القطرية وفق منطق الدولة الحديثة، وبيروقراطيتها الشاملة وعقلنة العلاقات الاجتماعية، وبشكل شامل وفاعل. إلا أننا والحقيقة هذه لم نفلح في التأطير السيادي للدولة، أو تكريس الهوية الوطنية لدى الأفراد، ولم تجد أي محاولة لإقناع الفرد العربي للتخلي عن ولائه المتجذر لجماعته المستقلة، بعيداً عن الدولة ومؤسساتها.

باختصار شديد وصراحة مُرّة، لقد أخفقنا بصياغة مفهوم المواطنة كما يعيشه الآخر منذ قرون، فحركات الإصلاح والتجديد في عالمنا العربي قلبت المعادلة في غمرة

(*) **المصدر**: جريدة الشرق الأوسط، التاريخ ١٤٢٢/٢/٢٢هـ.

التحويل الشامل، والتمازج والاندماج القسري، فأصبحت الهوية علاقة أولية. علاقة فرد بقبيلة أو عشيرة أو طائفة، بدلاً من علاقة مواطن بوطن أو فرد بمجتمع. إن كل ما جرى ويجري لم ينتج تمازجاً جديداً يمركز الهوية حول الدولة الوطن. ما حصل إذاً هو احتواء القبيلة للدولة وتغلغل وتجذر عضوي داخل الدولة ومؤسساتها. نكوص على الأعقاب وردّة لا مثيل لها في تاريخ وتطور الشعوب قاطبة.

وعليه حتى اليوم لم توجد الدولة العربية الخالصة الولاء الوطني، فإن سلمت الدولة العربية من القبلية والعشائرية، وهذا مستحيل بالطبع، فلن تسلم من الطائفية والمذهبية الدينية، والتي لا تخفي ولاءها بعيداً عن الوطن الأم لأسباب قهرية ومواقف مريبة بحقها وطمس متواصل لهويتها المختلفة. وعندما نتناول هذه الآفة المزمنة والتي هي وليدة البنية العميقة في عقل ووجدان الفرد العربي لا نتناولها بكيانها المتعين المعهود فحسب، بل كتراث وثقافة وسلوك وممارسة عادية استبطنها الاعتباري قبل الشخصي، في تأسيس أحزابه وتمثيل منظماته وتشكيل مؤسساته. يترشح باسم القبيلة ويفوز بدعم الطائفة، وتشكل الوزارات وتوزع كجهوية فئوية، لا كحاجة ومطلب وطني. بمعنى أوسع أصبحت الوظيفة العامة رهناً للولاء القبلي والنفوذ العشائري فقط، وتظل تلك المؤسسات على الحقيقة هياكل ذات تراتب قبلي تتقاسم المكاسب والنفوذ، بعيدة عن الهم الوطني وتطلعات المواطن المهمش.

إنه فشل ذريع للمنجز الوطني بكل أبعاده الحضارية، وأنا أتساءل معكم ما السبب في إخفاق العرب في تأسيس دولتهم الحديثة، الدولة القائمة على المصلحة العامة والمرجعية المؤسسية وسيادة القانون؟

وإذا عرف السبب افتراضاً هل نستطيع صوغ إشكاليتنا من جديد؟ وهل هناك متسع من الوقت لإعادة التجربة؟ وإذا كانت الإجابة «نعم»، وأنا أشك في هذا، لأن إحياء المشاريع النهضوية لا تشكل هماً لأحد، وإن وجد هذا الهم لا يتجاوز صداه أبراج النخبة المفكرة، وهم لا يملكون من مقومات التغيير إلا أصواتهم المبحوحة والمخنوقة دائماً. المفكرون وعلماء الاجتماع السياسي من عرب وأجانب طرحوا السؤال (الأزمة): لماذا تطورت الدولة في أوروبا من دولة التجمعات البدائية إلى دولة الإمبراطور، وإلى الدولة الحديثة دولة القانون والمؤسسات والمصلحة العامة مقابل دولة الطاغية والقبيلة والعشيرة، ودولة المصالح الضيقة بعالمنا العربي؟

باحثون ومفكرون عرب بارزون، منهم أصحاب المشاريع النقدية، تصدوا لهذه الإشكالية وقدّموا نتائج بحثية مذهلة وخطيرة، وهو أن القبيلة لعبت وتلعب دوراً بارزاً في السلوك السياسي الجمعي العربي، ومن خلال مؤسساته القائمة، وبشكل يكاد أن يكون عضوياً لا انفكاك منه، فهذا أحدهم يسجل سبقاً رياديّاً في تشخيص المسألة (الإشكالية) وفق رؤية مختلفة ومنهج تحليلي أبستمولوجي، حيث قدم أطروحته (العصبية والدولة معالم نظرية خلدونية في التاريخ الإسلامي) كيف نكوِّن لأنفسنا نظرية في التاريخ الحضاري؟

بقدر ما تشكل هذه النظرية تكريساً للمسألة العربية (الإشكالية) واستسلاماً لها، وبقدر ما تعزز دعوى الخصوصية المزيفة الفارغة إلا أنها فسرت حالة غائبة أو مطموسة أو مسكوتاً عنها، حيث استطاعت أن ترسم محددات وتجليات العقل السياسي العربي بشكل مقنع وشامل تكاد تكون صادقة بامتياز وغير مسبوقة، وقبل هذا وذاك مبررة ومعززة بمرجعيات ثابتة من تاريخنا العربي. فهو حددها بالثالوث المحكم وهي (العقيدة العامل الأيديولوجي) و(القبيلة العامل الاجتماعي)، و(الغنيمة العامل الاقتصادي) ولا رابع لها.

هذه الدراسات النقدية العادية جعلتنا نربط الفكر بالواقع الاجتماعي العربي التاريخي بدلاً من تحليل الخطاب العربي كحوادث متفرقة لا تربطها رابطة ولا تهديها غاية والمرء منا لن يعدم ضرب الأمثلة وجلب الأدلة على صدق هذه النظرية الخلدونية الفريدة.

تاريخنا يعج بالشواهد والنوازل التي أسست لهذه المرجعية القبلية، فمن حادثة السقيفة (سقيفة بني ساعدة) حتى انتخابات اليمن، أو الكويت في عصرنا الحاضر، ومروراً بطوائف لبنان، وانتهاء بقبائل الصومال، وعلى ذلك قس في طول عالمنا العربي وعرضه دون استثناء.

التاريخ نقل لنا وبشكل متواتر ما حصل في المجمع الانتخابي الأول بعد وفاة النبي (ﷺ)، عندما اجتمع كبار الصحابة أهل الحل والعقد ليؤسسوا دولتهم ولأول مرة في التاريخ. ما تمت تسويته في هذا المجمع الانتخابي تم وفق استحقاقات قبلية خالصة. والمدهش والمحير حقاً أن كبار الصحابة لم يستعينوا بالنص الديني لدعم تلك الاستحقاقات، وهو المرجع الذي سيخضع له الجميع أو هكذا يفترض، على اعتبار أن

نصوص العقيدة والشريعة ملزمة، لكن ما حدث هو إحضار الشرط الضروري لتأسيس الدولة عند العرب وهو الثقل القبلي الذي حسم الموقف بلا رجعة، كما تقرره تلك النظرية السابقة الذكر. وكان يومها يمثل المعقول السياسي ولم تترسخ بعد الدولة اللاهوتية أو أي شكل آخر من أشكال الدولة حينها.

واليوم القبيلة تمارس استبدادها داخل مجتمعاتنا وأنظمتنا السياسية وتصوغ لنا رؤى ماضوية مرتكسة في الماضي وإلى الماضي، محدثة خللاً كارثياً في مجتمعاتنا المعاصرة، ومكرّسة لواقع مؤلم يدين المؤسسين الوطنيين الأوائل ورواد النهضة ويحمّلهم هذه الإخفاقات وهذه التحولات الاجتماعية المخيبة في عصرنا الحاضر. واللافت للنظر ومع ما تتمتع به تلك القيادات التاريخية السياسية والاجتماعية وقيادات الرأي من كارزمية وإنجازية، إلا أنها لم تحقق المنجز الوطني، أو على الأقل لم تستطع التنبؤ وتلافي هذه الكارثة رحمة بالأجيال.

ولكن ما موقف الأنتلجنسيا العربية من هذا الواقع الذي أفرزته تلك التجارب والحركات الفاشلة وهي ترى طموحاتها وأحلامها تتهاوى أمام هذا الغزو القبلي؟ بلا شك تضرب كفّاً بكف، وهي التي كانت تعتقد أن مجتمعاتها قد أفلتت من قبضة العوامل الاجتماعية التقليدية وإلى الأبد. أضف إلى ذلك أنها بالفعل ورطة لم تحسب حسابها النخبة العربية، وهي ما فتئت تطالب بإعطاء الحقوق ومنح الحريات مقدمة لذلك ثمناً مكلفاً وباهظاً من عناصرها وسنوات عمرها. وفي النهاية يجير هذا الجهاد لصالح القبيلة وثقافتها. القبيلة التي تركوها في عهدة الماضي تفاجئهم بأنها سبقتهم إلى صناديق الاقتراع ومقاعد المجالس النيابية وتقاسم السلطة.

هذه صفعة حضارية مهلكة، ودرس جد قاسٍ جعلنا نؤمن بأن كمون القبيلة وغيابها الهش لا يعني اندثارها ومحوها إلى الأبد. وما ينطبق على قبيلتنا العربية ينطبق على القبائل الأخرى، والتي تقاسمنا التاريخ والوطن.

بالطبع الأنظمة العربية لم تخف غبطتها وسعادتها لهذه النتيجة المخيبة، فعندما ترتفع وتيرة المطالبة بإعطاء الحقوق ومنح الحريات يفاجأ المواطن الحر بقطع الطريق عليه بطرح القبيلة والطائفة كبديل لا يمكن منافسته. فتصدق وتشيع مقولة الأنظمة العربية. بأن المواطن العربي ما زال غير مؤهل لممارسة حقه الطبيعي، فما بالك بالحق المدني. فيسلّم الجميع بالأمر الواقع، ويتفقون على تأجيل المشروع، أو إدخاله في دائرة المنسي

والمسكوت عنه حتى أجل غير مسمى. ولا تعدم الأنظمة العربية من يبرر لها ويمجد مشاريعها البديلة والتحمس لها انطلاقاً من دعوى الخصوصية الوطنية وأنه ليس من الضروري بلوغ الهدف وتحقيق العدالة عن طريق المنجز الغربي فقط، بل هناك تجارب تستحق الممارسة والتطبيق وهي بالتالي ممارسة مستقلة وتجربة خاصة. وهي لا تعدو كونها مجرد مخاتلة وهروب من المنجز الأممي الذي أثبت نجاحه وسعى العالم كله لاستجلابه وتطبيقه دون توان وتلكؤ.

ولكن بعد تخلينا عن نهج التثوير للتغيير والميل أو الرغبة في الإنصات والفهم والتفسير لما جرى ويجري، وبعد اكتشاف تلك البنية والتعرف على محددات وتجليات العقل السياسي العربي هل نسلم ونعتبر القبيلة قدرنا الذي لا مفر منه ونتصرف وفق هذا التنظير المفترض وهو أن المجتمع العربي يتألف من بنية تشكل القبيلة وحداته الأساسية؟ قد يقول قائل: ولم لا، قد نلج عالم الحريات والديمقراطية وبناء المجتمعات المدنية من بابها الضيق وهو القبيلة، إنها مفارقة بالطبع، لكن ليست مستحيلة وقد تتحقق بشروطها.

فوطننا العربي رقعة واسعة وأقطار عديدة، وشعوب متمايزة، ومهد حضارات وأعراق كثيرة حاول أصحاب الطمس والتذويب القسري من القوميين الرهابيين أصحاب التجارب الفاشلة والممهدين لسيطرة القبيلة العربية لاحقاً، حاولوا إلغاء من يقاسموننا التاريخ والوطن الذين ما زالوا متمسكين بإرثهم وفكرهم ولغتهم، وهو حق لا يجوز لأحد مصادرته عليهم، عاشوا الخوف والقمع بحجة التعريب والاندماج. وهم الذين استقبلونا فاتحين وتشربوا ثقافتنا طائعين واعتنق البعض منهم أو أكثرهم عقيدتنا. فهل نكافئهم بالظلم والجحود، أم نمنحهم حق الاختلاف والمساواة والممارسة الخاصة المتماهية مع الفعل الوطني العام، الذي لا يخرج عليه ولا يذوب فيه. إذا تحقق هذا الشرط، وهو شرط التعددية والاختلاف واحترام الآخر، نكون حققنا شعار (قبائل وطوائف ومذاهب متعددة ووطن واحد للجميع)، يمارس الجميع اختلافه بطريقة تجعلنا نتقارب ونتآلف بدلاً من (كن على صورتي أو ألغيك بالنفي والتصفية)، ودون ذلك لن نصوغ مفهوم المواطنة ولن نفوز بالنهوض والتقدم أو العيش المشترك بسلم وسلام.

نظرية المؤامرة والقصد: اجتراح العقل العربي المستقيل بامتياز(*)

في خضم الأحداث الأخيرة في الولايات المتحدة الأمريكية، طرحت جريدة «المدينة» السعودية، سؤالاً محدداً ليكون محور سجال بين الكاتب الإسلامي المعروف فهمي هويدي وكاتب هذه السطور وفحواه: ما رأيك؟ أو هل تؤمن بنظرية المؤامرة أو التآمر الصهيوني التاريخي على الأمة العربية والإسلام؟ وكانت تفجيرات واشنطن ونيويورك ماثلة أو مناسبة لذلك، وقد أجبنا كلٌّ من وجهة نظره، ولكن ما يهمني من هذا السؤال وتلك الإجابة هو رأي هويدي، فقد أدهشني حقّاً وخاب أملي في شيخ مستنير مثله، فالرجل لا يؤمن بها فحسب، بل راح يدلل على احتمال قوة حضورها، يسوق التبريرات المضحكة والمتهافتة والتي لا تخرج عن دائرة السائد والمستهلك بل والمطروح بين عامة الناس وبسطائهم - كحكاية القبض على عدد من الإسرائيليين في مسرح الأحداث يصورون الكارثة مبدين فرحهم وشماتتهم بالأمريكيين لحظتها. إذا كان هذا هو حال النخبة من المستنيرين فماذا نقول عن نزلاء الكهوف وخفافيش الظلام في قندهار. للأسف الشديد إذا نظرنا إلى الفكر العربي المعاصر من هذه الزاوية نجد أنه يرزح تحت جلاميد هذه الأوهام سواء كان (سلفياً أو ليبرالياً أو حتى ماركسياً) ويفتقد حقاً إلى العقلانية أو لنقل الروح النقدية من حيث ضرورتها للمجتمعات العربية والإسلامية اليوم وغداً، كانت الظروف مواتية لهؤلاء النخبة كي يحاولوا طرد واستبعاد تلك الأوهام من نطاق التفكير العربي.

لكننا في ما يبدو إزاء خطاب واحد وفكر واحد وهو أعجز من أن يولد حقيقة أو يحرر محل نزاع، إنهم دائماً في موقف شهود على تهافتهم وقصر نظرهم، وفي هذا السياق وحول هذا الموضوع كانت لي وقفة مع هؤلاء وهم بالطبع المتابعون للحدث من محللين ومراقبين وكتّاب عرب ومسلمين، ولتسليط الضوء على الكيفية التي عالجوا بها هذه المشكلة الخطيرة والطارئة على العقل العربي، فالمعطى والمتاح على مستوى التعليق والنشر يقول إن معظمهم لم يشذوا عن القاعدة، وهي تكرار نفس اللازمة العربية من تعميم سريع وأحكام يقينية وفق أدبيات نظرية المؤامرة والقصد، فمعظم التحاليل تقريباً لم تستبعد وجود تلك المؤامرة بشكل أو آخر، وبالطبع المتآمر دائماً هو إسرائيل أو

(*) **المصدر**: جريدة الشرق الأوسط، التاريخ ١٤٢٢/٨/٧هـ.

الإصبع يشير إلى اليهودي بشكل عام، والذي يبدو من غير المقبول عقلاً ومنطقاً واستقراء للاتجاهات والمواقف والأحداث، أن تكون تلك الكارثة على فظاعتها وتعقيد تخطيطها ودقة تنفيذها للحركة الصهيونية أو اليهودية يد فيها.

قد نعترف بتأثير اليهود على عمليات صنع القرار وصنع أو قيادة الرأي أو حتى السيطرة على الأعمال والمال الأمريكي، هذا تقريباً مشاهد وملموس ومقنع بعض الشيء، ولكن يظل هناك الاعتبار الذي لا ينبغي إغفاله في أي تقييم واقعي للوضع، وهو كون المجتمع الأمريكي مجتمعاً ديمقراطياً مفتوحاً لا يمكن معه إخفاء شيء من الحقيقة إرضاء لأحد حتى لو كانت إسرائيل نفسها، فلا ننسى أن الحادثة نالت من الشعب الأمريكي وبشكل موجع، ومن هيبة أمريكا ونظامها بشكل مهين، وإسرائيل واليهود لا يمرون حالياً بظروف صعبة أو محرجة حتى يقدموا على فعل مثل هذا الحدث المجنون وغير المضمون ليخرجهم من محنتهم حتى لو كان ثمنه تهييج الشارع الأمريكي بأكمله على العرب ومواصلة التأييد المطلق لإسرائيل، والبعض منا يقدم بعض التنازلات من تلك المؤامرة وهو أن اليهود لا بد أنهم ساعدوا بشكل غير مباشر في التخطيط، كالإيحاء الاستخباراتي لمن يتمنى تنفيذ مثل هذا العمل في أمريكا، وهم كثر، حتى هذا لا تتورط إسرائيل في فعله لأنه يؤدي إلى نفس النتيجة التي قد يكتشفها الشعب الأمريكي عبر أجهزته المهيمنة والمتقدمة جداً.

ولا ننسى أن الطبيعة اليهودية لا تميل إلى روح المغامرة والتهور دائماً، وهذه الكارثة تتمثل فيها روح المغامرة البحتة، فولع العقل العربي المفرط بهذه النظرية، أو لنقل المقولة لأن النظرية تحمل فروضها ومقدماتها الصحيحة، وبالتالي صدق نتائجها، والتاريخ لم يسجل واقعة واحدة، ثبت فيها صحة فروض هذه النظرية، أقول: لو حاولنا تفنيد هذا الولع وفق منطق المؤامرة والتآمر العربي لقلنا إن محاولة تكريسها في الذهن العربي هي المؤامرة بعينها، وإلا ماذا يعني هذا التمجيد الخطير وأسطرة أفعال العقل اليهودي وجعله أسطورة العصر في التفكير والتدبير وبعد النظر على مسرح الحياة في عالمنا اليوم، وتوظيف كل هذا خدمة للعقل اليهودي المتفوق، أليس هذا تقزيماً وهزيمة للعقل العربي وهو النظير للعقل اليهودي وإلغاء صفة المبادرة في صنع الحدث وتحديد قدراته بردة الفعل فقط.

الحقيقة لا نجد تفسيراً لإعادة إنتاجها وبعثها من جديد إلا هذا التفسير الذي لا يخرج عن سياق هذه الثقافة البليدة، هذه النظرية المتهافتة والسخيفة لم تثرني ولكن

حضورها في سياق الأحداث الجديدة جعلني أحاول تتبع تاريخ حضورها والكيفية التي غدت بها أحد مكونات العقل العربي، حيث اتضح لي أننا لا نعاني من غياب محاولات رائدة وأخرى متابعة ومدققة لهذه النظرية (المقولة) فحسب، بل ونعاني وبدرجة أكثر من آثارها وانعكاساتها على الذهنية العربية مستقبلاً، هذا وبالرغم من التحولات والتغيرات في عالمنا العربي والعالم من حولنا إلا أن المواطن العربي ما زال لم يملك بعد شخصية بكيفية كاملة حتى يفرض على الخطاب العربي وجهة نظره ورؤيته للحدث وبشكل مستقل، بل الخطاب الذي يفرض (حقيقته) على المواطن بإطلاق، قد يستطيع العقل العربي التخلص من منهجيته المؤدلجة لو تجنب عدم خلط الذاتي بالموضوعي ونبذ الانطباعات الشخصية كرأي علمي يفرضه وله مصداقيته وتقديم النتائج دون انتقائية وكل هذا في الإمكان اكتسابه لو فقط أمعن النظر في الكيفية التي يمارس بها المحلل الغربي استنارته وهو التحليل الصارم والتقصي الموضوعي بعيداً عن الأدلجة، وهي الحيوية والتفكير التي خلقها وتوسع بها حتى أصبح نمط حياة وتفكير لديه، فهو يمارس النقد والكتابة والتحليل دون هوادة في تقبل النتائج وبذا يستبعد هوى العقل وضعف العاطفة وخداع الخطابات، بمعنى لا يؤدلج مناهج وطريقة تفكيره ومقدماته، وبالتالي هو يمارس عقلانيته بطرد اللامعقول في تقبل النتائج. دون هذا المنهج لن يفوز العربي بالحقيقة ولا بصوغ النظريات، فمواصلة السير بنفس معطيات ومفاهيم ورؤى خطاب المد اليساري البائد وإعادة إنتاج شعاراته بالديماغوجية هي الهزيمة والعجز بعينه، لذا علينا القطيعة معها وتصفيتها من أذهاننا، وضرورة التفاعل مع واقعنا بكل محاسنه ومساوئه.

وفي الختام هل أحد منكم يتذكر بروتوكولات حكماء صهيون، إنها أيضاً مؤامرة يهودية على العالم، هل هناك عاقل في العالم اليوم يتناولها كحقيقة مُسلّمة؟ المسلّم به أنها نظرية من اجتراح العقل العربي المستقيل والمأزوم.

النقد هو السبب الحقيقي في نهوض أوروبا وتقدمها(*)

أنا من الذين يؤمنون بأن الإقلاع والنهوض العربي ليس مرهوناً بالتقدم التقني وحده، وإنما هناك عوامل وأسباب سابقة عليه وممهدة لثورته العلمية ومشاريعها الإنسانية تماماً، كالتجربة الأوروبية وبتمرحل نهضتها وعبر حقب وعصور تاريخية شهيرة، كعصر

(*) المصدر: جريدة الشرق الأوسط، التاريخ ١٤٢٣/٤/٢٩هـ.

النهضة والتنوير (الحداثة)، وما بعد الحداثة، ومن هذه العوامل والأسباب السابقة عليه، كما قلت، يأتي النقد ثم النقد على رأس قائمة تلك العوامل والأسباب، ودون منازع، ولا يجوز لنا التقليل أو التهوين من شأنه أو من الدور التاريخي الذي لعبه في اكتساح الظلمات وتفكيك وتحطيم معاقل الخرافة والتخلف الضاربة بجذورها قروناً طويلة في حياة المجتمعات الأوروبية، والتي كادت تحيل قارة بأكملها إلى جحيم مقيم لولا اجتراح فضيلة النقد وممارسته بكل شجاعة وبطولة إبّان المواجهة مع الكنيسة ورجالها، إلى درجة فقدان الحياة شنقاً وحرقاً أو طرداً وتشريداً بعيداً عن الأهل والوطن، فلولا النقد لظلّت أوروبا قروناً أخرى ترزح تحت استبداد وهيمنة رجال اللاهوت الظلاميّين، ولظل الأوروبيون حتى اليوم يعيشون رعب وكوابيس محاكم الشيطان، التي يعقدها رجال الدين ليمارسوا الفظائع والشنائع بحق الفلاسفة والمفكرين والعلماء والمصلحين العظام.

ويجب ألا يعترينا شك ونحن نستعرض ملاحم هؤلاء النقاد ودورهم في نهضة أوروبا واستنارتها، فلولاهم ولولا جهادهم الإنساني الصرف الذي لم تشاركهم الآلة صنعه أو مجده، لما فازت الإنسانية جمعاء باستحقاقات وقيم إنسانية دنيوية عظيمة كالحق الطبيعي والحق المدني والحق العام وفكرة سيادة القانون والحرية والمساواة والإرادة القومية، وجلها كما تعلمون مساهمات أبدعها عقل الناقد والفيلسوف الأوروبي بلا جدال، ولا يجوز لأحد أن يدّعي غير ذلك، بل ولا يحق لنا كعرب ومسلمين أن ندعي أننا مارسناه، وهو النقد، أو سمحنا به يوماً، أو تسامحنا معه ولو لفترة من زمن، دعِ عنك الومضات الخاطفة من تاريخنا الإسلامي، فقد كانت الاستثناء، أما القاعدة أو قُل الثقافة السائدة والمطّردة حتى يومنا هذا هو الاستبداد ومصادرة الرأي بكل أشكاله وعبر كل عصوره، أما وجوده كحق مشروع وسلوك حضاري عريق وممارسة راقية وجزء من الحياة الفردية والمؤسساتية، فلا يوجد إلاّ عند الغرب والغربيين فقط، وإن كانت هناك دول وشعوب أخرى تمارسه وتسمح به وعلى الطريقة الغربية، فهو في النهاية منجز غربي متفرد ولن يماري في ذلك مَن لديه ذرّة إنصاف، فاستجلابه وممارسته لا يعدو كونه مماهاة للحياة الغربية التي يعيشها إنسان هذا العصر.

وكبقية المنجزات العظيمة التي أهدتها الحضارة الغربية للإنسانية كالتشكل النهائي للدولة الحديثة وبهويتها القومية والوطنية، وبمؤسساتها الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، بالإضافة إلى أبي المنجزات وهو معطى الديمقراطية بمفهومها الحديث وآلياتها العبقرية التي حافظت على كرامة الإنسان وصانت حقوقه، فالنقد من القيم العظيمة التي رسّخها

الغرب في سلوكيات أجياله وحافظ عليه كمكتسب مورث أسّس عليه صرح حضارته الحديثة والمعاصرة.

ووفق هذا الرصد التاريخي لم يخالجني شك أن النقد سابق على كل أسباب التقدم والنهوض، فلا يمكن أن تذكر النهضة الأوروبية ولا تكون مقرونة برجال دشنوا نهضة أمتهم بالنقد الصريح والصارم لمجتمعاتهم، كفولتير ولوثر وجان جاك روسو وديكارت وكانط ومن قبلهم فرانسيس بيكون وغيرهم كثير، وما زال الغرب يقدّس هذه القيمة وهو النقد ويتفنن بممارستها ولا يجرؤ كائن من كان على مصادرتها أو قمعها. وأعتقد أن أكثرنا يوافق الرأي الذي يقول إن سبب الأزمة الشاملة في عالمنا العربي هو غياب النقد أو تغييبه أن كان على مستوى الأفراد أو الجماعات، وهو جوهر المشكل العربي الذي نراوح حوله ولا نقترب منه.

والسؤال الملح ومن الأعماق والذي لا يحتمل توقفاً ولا ارتياباً: لماذا لا نحتفي بالنقد ونمارسه بلا حدود ولا وجل ولا حرج، ونعتبره حقاً طبيعياً ضمنته لنا الظروف والمتغيرات اليوم، أو - على الأقل - حقاً مسموحاً به كمرحلة، وحتى مع مضي الوقت يستحيل إلى طبيعة اجتماعية حضارية، وضرورة عملية إنسانية تماماً كما تميّز بها الإنسان الغربي اليوم، حيث جعله الغرب كالبديهة التي لا تحتمل التفسير أو التبرير، وأصبحوا بفضل ذلك أبواباً مشرعة لكل جديد، يحتفون بكل مجدد ولا يناطحون التغيير ولا تتلبسهم حالة العصاب أو الحساسية الزائدة أو التخوين عند تناول أي قضية اجتماعية للنقد أو النقاش.

الحق يُقال إن مثل هذه القيمة الرائعة هي التي يجب أن تلفت انتباهنا وتحوز اهتمامنا ونحرص على استجلابها لمجتمعاتنا، فالنقد هو سر نهضتهم وتقدمهم وليس فقط ضجيج آلاتهم ومكتشفاتهم. إن كنا نرغب في اللحاق بهم فعلينا أن نروّض أنفسنا وأن ننصت للنقد ونتقبله بكل أريحية وصبر جميل ونيات حسنة مهما كان قاسياً وصريحاً، وندع عنّا هذا الضيق والتبرّم الشديدين حينما نتناول مسائل وقضايا تهمّنا جميعاً وتتعلق بشؤون حياتنا ومستقبل أجيالنا سواء كان بالبحث أو الدراسة أو الفحص والنقد، فالنقد فعالية فكرية شعبية ونخبوية على حد سواء، تفضح وتعري وتحاسب وتكشف كل الأفعال والألاعيب بحق المجتمع ومكتسباته، وهو أسلوب حضاري صارم للرقابة مفروغ من جدواه ومسلّم بضرورته.

وما دام الأمر كذلك، وهو ما أعتقده وأظنه، فلماذا هذا الفزع والجزع والسخط على كل من يحاول أو يطالب بنشر النقد أو بث الوعي به أو الاحتفاء بقدومه؟ فردة الفعل من لدن البعض حينما تناولنا بالنقد والتساؤل قضية أرهقنا أصحابها بالتلوّن الفكري والعمل الحركي المسيّس باسم الدين مستغلة وموظفة النبيل والسامي من أشيائنا وعلى حساب تقدم وطننا، جاءت ردة الفعل عنيفة، وقد لاحظتم معي كيف كان سلوكنا وردّة فعلنا شيئاً تلبس الجميع عالمنا وجاهلنا، إذ أتى التحرك عفوياً إن لم يكن آلياً لم يتوخ ولم يستشعر أو يتلمس أصحابه تحري الحق والموضوعية وظروف الواقع، بل تحفز عدواني وقراءة تسطيحية أُحادية ألغت وأقصت من حاول نقدها أو التحدث معها، بشكل عنيف ولجاجة رخيصة ومخاطبة جوفاء للبسطاء من الناس، والأدهى أن بعضهم لا يتورع عن توظيف السامي عندما يسقط بيده أو يعجز عن الدفاع عن نفسه ليحوز الانتصار والورع الكاذب له ولأتباعه، والمخيّب للآمال أنه ما زال يوجد بيننا من ينصت لهم ويثق بهم ويتجاوب مع سقيم طرحهم وهذيانهم وهوسهم، وهو الغلو والخوف من كل جديد، وهذا السلوك الاجتماعي في مقاومة التغيير لا يزال يشكّل جزءاً لا يستهان به من مخزوننا الثقافي السائد، للأسف الشديد، ولا تجد من يقترب منه أو يطرحه كمشكلة وطنية عويصة وقضية ملحة أعاقت التطور والتجديد، وفي ظل ظروف كانت مواتية ومكتسبات وثروات وطنية هائلة، كان بالإمكان استغلالها قبل نضوبها أو استغناء العالم عنها بشكل أكثر فاعلية وبوتيرة أسرع مما كان، لولا هذا العكّ والمراوحة معهم ومع هذا التنطّع الكريه وحب التسلط والتدخل في كل شاردة وواردة، مرة باسم الأصالة ومرة باسم العادات والتقاليد، مرة باسم الخصوصية الموهومة ومرة باسم الأوهام المعششة في أذهاننا..

علينا وبكل ثقة أن ننتقل من ردة الفعل إلى الفعل الحقيقي، إلى نقد الذات بكل تجرد وموضوعية، ونبذ هذه الوثوقية الإطلاقية أو ذاك الاغتباط المفعم بالزهد في ما لدى الآخرين من معطيات حضارية وقيم إنسانية مشتركة، والتخلص من ذلك الوهم الخطير بأننا هوية صافية أو خصوصية ثقافية لا يشاركنا فيها أحد، فهي رؤية خادعة فاقدة لمصداقيتها وليس لها حظ من واقع..

أنا أعترف بأن فعل النقد المباغت وغير المألوف وغير المهادن والذي طال تلك الفئة المنغلقة في مجتمعنا والتي كانت يوماً من الأيام بعيدة عن النقد واللوم وردّة الفعل التالية عليه كان قاسياً علينا جميعاً، حتى إن أحدهم، وما زالت مقالته الطويلة تترى في

صحيفة محلية، وصفه بالمجازفة غير المحسوبة ونعت أصحابه بالمجازفين، هكذا لأنه وباعترافه شيء لم يألفه أو لم يجرؤ على ممارسته يوماً معهم، وهو أستاذ النقد كما هو معروف أو كما نحسبه، وهذا بحد ذاته مفارقة مدهشة، فبدلاً من الاحتفاء به انغمس بالتحريض والحط من ممارسيه وصوّر النقد المشروع خطيئة لا سابق لها بحق هؤلاء المبجلين.

وهل بعد هذا الطرح المثبط والذي لم يتبين المصلحة العامة وظروف اللحظة أو قل هذه الغفلة التي لم تمكنه من قراءة الموقف قراءة وطنية مختلفة ولم يستحضر أبعادها الداخلية والعالمية وهو معطى واضح وجلي ومداخلات ضرورية لأي محلل ومراقب متواضع، فلو تحامل على نفسه هذه المرة واستبعد سلوك التزلف والمداهنة واشتغل كما ينبغي أن يشتغل الناقد الحر، ولكنه لا يعلم أنه جاء في الظرف والزمن المختلف، ومن كان هذا رأيه وموقعه وحجمه فكيف نلوم من هو دونه، ولكن وفي خضمّ هذه المحبطات لا بد أن ينبري صوت حر ورائع ليقول رأيه ويمضي طارحاً الحسابات الشخصية جانباً مبدياً وجهة نظر سليمة متخذاً موقفاً مسؤولاً وعاقلاً الذي هو في النهاية وقوف مع المصلحة العامة والوطن ليس إلا..

وأنا لا أنكر أن كل نمط من مثقفينا له أثره وفاعليته وطبعه، فذاك وطني لا يهمه شخصه وحساباته، وذاك انتهازي غرضه تسجيل المواقف والإبلاغ بالحضور حتى لو كان على حساب المصلحة العامة، وذاك جبان لا يُسمع له صوت ولا يُذكر له موقف وإنما تحريض وتعريض بالناس وفي الظلام مع المحافظة والاستئثار في النهاية بكل شيء، أليست هذه علاقتنا الغالبة مع هؤلاء من وسطنا الثقافي وهم من يعول عليهم القيام بالدور التنويري قبل غيرهم..؟

على أي حال أنا سعيد بما أثارته تلك الكتابات من نقاش وجدل، أو بما واجهته من نقد ومعارضة وتعليقات، وأسعدني أكثر ما نالته واستأثرت به من اهتمام ومناقشة حتى كتابة هذا المقال، ولو سألتموني مجدداً عن كل ما قيل لقلت لكم وبكل ثقة إنها كانت خطوة ضرورية ولا مجال للاختلاف حولها، وأؤكد لكم أيضاً أن كل ما قيل أو طرح لم يكن فلتة قلم أو تسرعاً غير محسوب، بل جاء ليعبّر عن رؤية صريحة وصادقة وأفكار حيارى لابت وتلوب عقل ووجدان كل وطني وغيور بعد تلك الأحداث التي حصلت في الحادي عشر من سبتمبر الماضي، وما قيل كان من المفترض أن يُقال، وكان من الواجب أن يُسمع منذ زمن بعيد، إن لم يكن قد تأخر فإنه قد جاء في الوقت المناسب

ولله الحمد والمنة على توفيقه، فتسييس الدين وتقديس رموزه وتبجيلهم واحتكاره لتفسير مقاصدهم وعدم التسامح مع من يبدي وجهة نظر مخالفة أو يحاول تفسير النص بعيداً عن واقعهم..

كل هذا كان غريباً علينا وعلى مجتمعنا التقيّ البسيط، مما أعاق كثيراً من سياقاته التنموية وسبّب لنا من الخسائر والأحزان النفسية والاجتماعية وذلك بتصنيف وفرز أفراده ومحاولة جلب منهج متخلف استهلكته ورفضته مجتمعات إسلامية من قبلنا بعد أن ذاقت الويلات والحروب الأهلية بسببه، فليس عيباً ولا سراً أن نعترف بأن ثقافة الهامش ما زالت هي سيدة الموقف، وفي عزّ سيرورتها الاجتماعية، وفي ذروة فعلها الحركي المدمر الطاغي على عقول شبابنا، وأن رموزهم في تلون مستمر وحضور مهيمن على قطاع كبير من مجتمعنا، فإن لم نبادر ونتجاوزها بتصحيح مسارها ولو بقوة الإصلاح، فإن الأمور ستزداد تعقيداً وخطورة.

فمن قال لكم إننا محصنون وبعيدون عن مآسيها وشرورها وويلاتها؟ ومن أعطانا هذه الحصانة أو هذا الضمان المفتوح فكفانا بلادة وغفلة، أن ما نريده وبكل صراحة ووضوح هو مساعدتهم بتسليط الضوء بكل حرية على أخطائهم وأوهامهم بل ونقدهم وإظهار جهة إشكالاتهم ومأزقهم ومأزق وطنهم معهم، وأخذهم إلى رحاب ممارسة هذه الفضيلة وهذه القيمة العظيمة -أي النقد- وما يكسب من تسامح وقبول بالآخر وإهداء وكشف مستمر للعيوب والأخطاء ومنح الفرصة تلو الفرصة للتصحيح والإصلاح الذي هو في النهاية نصر وتقدم ورفاهية للوطن وبالتالي رفعة للإسلام وعزته.

الخصوصية السعودية أولاً(*)

كنت أعتقد أن لا شيء أقسى ولا أمرَّ من نقد الذات، ولكن الذي أقسى منه وأمرّ هو أن يجبرك الآخرون على ممارسته، وبصوتٍ عالٍ، وفي فضاء ضيق، وبيئة لا تحتمل هذه الثقافة ولا تتعاطاها، ولا ترحب بها وتستشكل ضرورتها الحضارية. لهذا كانت تجربتنا في مواجهة الآخر المفتوح والمتفوق والقاهر من أصعب المحن الوطنية وأقساها على الإطلاق، هزت كيان السكون المطلق (للأنا)، وحركت الراكد الاجتماعي والموغل في ركوده وانغلاقه على مستوى الشعوب والثقافات، وانتهكت الممنوع والممتنع باختراق

(*) المصدر: جريدة الشرق الأوسط، التاريخ ١٤٢٣/١٢/٣٠هـ.

كل أبعادهما الاجتماعية، الفكرية والسياسية، وعصفت وبصدامية مفجعة السائد والمألوف وبشكل دراماتيكي مثير وغير مسبوق، معيدة في لحظة تاريخية حاسمة ترتيب الأولويات الوطنية من مصالح ومواقف وتوجهات، وعلى طريقة الانقلابات العربية، حيث أصبح الهامش على قائمة الأولويات الملحة، وتراجع المهم إلى قاع قائمة الاهتمامات الشعبية والوطنية.

ولأول مرة في تاريخ وطننا المعاصر يتحرك المشهد الوطني بكل أطيافه وتوجهاته وتياراته (ليصنع جدله وحواره) وبشيء من الحرية الممنوحة، ناقداً وطارحاً لأفكار ورؤى إصلاحية تنشد الحلول والتغيير والتطوير الملح والسريع. تفاعلنا جميعاً مع ذلك التحرك وتلك المبادرات، وتابعنا جدلها الوطني الهادئ والبعيد عن العنف والصدامية، عارضها البعض لا لسبب معقول أو منطق مبرر، إلا لكونها مفروضة بسبب طبيعة الظرف ومعرض الحدث، وهذا الاعتراض قد نتفق أو نختلف عليه كونه ينطلق من اعتبارات سيادية يراها البعض من صميم استقلال الوطن وكبريائه، أقول قد نتفق أو نختلف عليه حسب طبيعة التدخل المزعوم، ولكن الذي لا يهضم ولا يبرر هو الموقف المؤصل والمؤدلج أو المؤسس على مرجعية لا يقرها نقل ولا عقل وهو إننا (شعب مختلف). هنا فقط يجب أن نتوقف، وهنا يجب أن يطول الوقوف لنحرر قضيتنا المتعالية لتصبح متعينة ومحددة المعالم والملامح وشاخصة وعارية لنرى مدى قبحها وبشاعة فلسفتها، فهي بحق مكمن الخلل وعلة العلل لكل توتر وشحن اجتماعي مزمن، وهنا أيضاً يجب أن نتوقف ونطرح السؤال بكل تجرد ومصداقية...

أما أن الأوان لمراجعتها وإعادة النظر في فلسفتها والخجل والاعتذار والبراءة منها، واعتبار كل هذا واجباً ومطلباً تصحيحيّاً وطنيّاً ملحاً يجب ألا يتأخر عن بقية مطالبنا وإصلاحاتنا الوطنية، إن لم يسبقها ويُمهّد لها؟ فالكل يعلم ويُقرّ ويعترف أن سبب مشكلتنا أو قل سبب جمودنا الحضاري وعدائنا (للحداثة) نحن السعوديين هو أننا اختلقنا كذبة تاريخية سوداء بحجم هذا الوطن وشعبه دون وعي منا لأبعادها الكارثية وعنادها الحضاري وقهرها الاجتماعي، وأسسنا عليها أفكاراً وتوجهات خاطئة وهي (أننا شعب مختلف وبخصوصية ثقافية ومكانية)، كما تلاحظون عبارة بسيطة ولكنها ملغومة بالأذى ومشحونة بكل ما هو كريه ومرفوض، اجترحناها كمقولة متعالية وقامعة للآخر في وقت الرخاء الباذخ والخدر اللذيذ، ومارسناها بغبطة متناهية وانهمكنا في تكريس هذا الهراء وعلى كافة الأصعدة وفي جميع المجالات وجعلنا منها (هولوكوست وطنياً قاهراً لا يمس

ولا يناقش) ومعياراً حاداً لفرز خلق الله وتصنيف الشعوب، وبشهوة وحماس عارمين أدلجناها وصرفناها إلى عقيدة صارمة لإقصاء الآخر ومحاربته، وما محاولة البعض ليّ عنق النص الديني لخدمة هذه العنصرية الغبية إلا شاهد على مواصلة الانغلاق والغلو ورفض كل ما هو وافد وجديد ومختلف حتى لو كان هذا المختلف منجزاً إنسانياً محايداً ومفيداً ولا يتعارض مع الثابت من الدين وقيمه.

والمثير والمتناقض والصارخ في تناقضه هو تمسكنا بها مع علمنا الأكيد إنها غير بريئة ولا نقية شرعاً وغارقة بالخطيئة وكفر النعمة، وصادمة للعقيدة السمحة، فلو أمعنت النظر في هذه المقولة أو هذه الاصطفائية والخيرية المزعومة لوجدتها تتعارض وبشكل سافر مع أبسط تعاليم الدين ونقوله، ومع هذا نُصرُّ على تلقينها للأجيال بشكل دؤوب ومنفّر وغير أخلاقي أيضاً، فخذ مثلاً (برامج التعليم ودورها في ذلك) وهي القاعدة والأساس والمنطلق، فستجدها تطفح مناهجها بأيديولوجيا الخصوصية والانغلاق، وإعادة إنتاجها بشكل رسمي ووثوقية مطلقة وفق تاريخ أسطوري منتقى يُمجّد الذات ويُحرّض على كره الآخر ويُقصيه من الساحة، مع تغييب فاضح للقيم الحقوقية والتأسيس للوعي المدني ومؤسساته، وبالصيغة المدنية الحضارية، وعدم نشر ثقافة العصر، لا بل وتشويهها والتزهيد بكل منجزاتها الإنسانية ورميها بالكفر والإلحاد، والاغتباط بالهامش والمتواضع وتكريسه في عصر لا يرحم العالة والمستهلكين...

إذاً لا تتفاءلوا بالمطروح من الرؤى والأفكار على الساحة الوطنية هذه الأيام لأنها لن تجد القبول أو الترحيب في مجتمع عاجز عن قراءة واقعه على الدوام، وغارق بالخصوصية الضيقة وبالصيغة المعروضة آنفاً، لذا كان علينا تسليط الضوء بشكل استباقي إن صحّ التعبير على هذا المشكل الاجتماعي وبعزم وإخلاص غير هياب ولا متردد، فقد استبدت بنا هذه الخصوصية وحرمتنا كل حق مباح ومطلب وطني مشروع، فدون محاربتها وتفكيك جلاميدها، وفضح فلسفتها المنقرضة لن نفوز بالنهوض أو الخروج من دائرتها المحكمة، فانتهازية البعض جعلت منها عقدة العقد لإجهاض كل مبادرة أو بارقة أمل في تغيير أو إصلاح، تجده ينبذ المتاح والمجرب على المستوى الإنساني في انتظار أن يبتكر نموذجه الخاص والمزعوم، ومن أجل ذلك علينا أن ننتظره حتى يستدعي التاريخي غير الناجز ليؤسس عليه ويبني مشروعه الحاضر، لأن النموذج الغربي في بيئته المعرفية قائم على فلسفات تتناقض جذريّاً مع عاداتنا وتقاليدنا (خصوصيتنا)، وإنها نسق ثقافي مغاير تماماً لفلسفتنا الاجتماعية والوطنية...

حتى وإن فندّنا ادعاءه بحيادية أنظمتها وآلياتها الإنسانية ذكرنا أو هددنا بتلك الولاءات القبلية والعشائرية والمناطقية والمذهبية الضيقة ليفت من عزمنا ويصرفنا عن تطلعاتنا، ولكن ليعي المثبطون أن تلك المشاكل لن تكون في خيار مع رغبتنا في التغيير والإصلاح، فكم من مجتمع كانت تسوده الثقافة الأحادية والتوتر الطائفي، ومع ذلك نجحت بل كانت السبب الحقيقي في نهوض مجتمعاتهم وتماسكها، ومن يعتقد أو يعتبر التطوير والتحديث والمشاركة والتعددية والاقتراع مساساً بالثوابت فهو مخطئ جداً، والحق أن ما توهمناه من خصوصية واصطفافية وخيرية هو المساس الفاضح للقيم والثوابت الدينية.

يقول المفكر العربي تركي الحمد في صدد معالجته لهذه الخصوصية البشعة، وبالمناسبة يعتبر هذا الحكم الاستباقي هو أول من نبّه على خطورتها ودعا لمحاربتها واجتثاثها من مجتمعنا، إذ يقول «ثقافتنا ومجتمعنا ليسا مؤهلين من هذه الناحية لممارسة الديمقراطية ولكن هل يعني ذلك تركها ورفضها والقول بخصوصية بشعة حتى في هذا المجال؟ جيناتنا لا تختلف عن جينات بقية خلق الله ولكن جينات ثقافتنا هي التي تختلف، ولذلك يجب أن تتغير ولكن كيف؟».

أرأيتم كم هو الهم والهاجس لكل وعينا الوطني وفكرنا الجديد، لذا علينا أن نجعل منها قضية كل المستنيرين وقضية كل مثقف نقدي في وطننا، لا بل وقضيته الأساسية قبل أن يطالب بأي حقوق وحريات، فالبعض لا يصدق أن هذه الممارسة أو هذا التوجه استنفد غرضه منذ زمن لأسباب يعيها معظمنا، ولكن البعض لا يريد أن يعترف بهذه الحقيقة أو هذا الواقع الجديد لمجتمع بدأ يطرق أبواب التغيير والتحديث بشدة، فهم ما زالوا غارقين في هذا الوهم الفادح، يُصرّون على هذه الخصوصية أو هذا الوهم الاجتماعي المخجل ولم يدركوا بعد إنهم أصبحوا عقبة كأداء أمام التحديث والعصرنة في بلادنا، بل ويُصرّون على لعب هذا الدور بضمائر مستريحة ومن منطلق الوصاية وحراسة الفضيلة دون استشعار لحس وطني أو تفهم لظروف طارئة، ملحقين الضرر بالجميع وبشكل بالغ، إذ تجدهم مُتحفّزين عند كل تغيير يجاري سُنّة الحياة، مفشلين كل مبادرة للتحديث والتغيير، معتبرين كل هذا العصر بإيقاعه السريع ومتغيراته المهمة شأناً لا يعنيهم ويتعارض دوماً مع خصوصيتهم أو متلازمتهم المرضية، وفي الختام أعتقد أن البعض يتفق معي على سماجة هذا الزعم وتهافته.

أهم معارك سليمان الهتلان التنويرية

أين تفجر نفسك هذا المساء؟(*)

تحدثت مع أصدقاء في الرياض، بعد أسابيع من العمل الإرهابي الذي وقع في الرياض في الثاني عشر من مايو الماضي، عن بعض هموم شبابنا وشجونهم. كان السؤال: أين يقضي الشباب أوقات فراغهم؟ وأين محفزات الحياة والمتعة البريئة في مجتمعنا؟ كان ثمة إجماع على أن ثقافة الحصار، حصار اجتماعي وحصار ديني وحصار سياسي، تطوق الخناق على رقاب شبابنا حد الموت أحياناً. كنا نبحث عن إجابة للسؤال الذي تسمعه وتقرأه في مدن العالم الحي، تلك المدن التي تعطيك إجابة للسؤال من كل اتجاه تأتي منه وفي كل اتجاه تذهب إليه: «أين تذهب هذا المساء؟» فعلاً: أين تذهب هذا المساء... أو كل مساء؟ مرت أسابيع أخرى لنسمع، عن كثب، عمن يفجر نفسه في مجمع سكني أو في مطاردة مع أجهزة الأمن حتى أعدت صياغة السؤال: «أين تفجر نفسك هذا المساء؟»... يا لها من سخرية محزنة أن يصبح القتل والتدمير والتكفير والضياع في مجتمعنا هي العنوان الرئيسي على الصفحات الأولى في كل صحف العالم. وهي الخبر العاجل على شاشات التلفزيون في الشرق وفي الغرب وهي محور أحاديث مجالسنا ولقاءاتنا.

يوم السبت الماضي، صليت العصر مع سموّ الوالد الكريم وليّ العهد في الديوان الملكي. كنت قد تشرفت بالاستماع لكلمة سموّه الموجّهة لوفد شبابي من عسير قدم للسلام على سموّه والتعبير الصادق عن رفضه لفكر التطرف وأعمال الإرهاب. كان نخبة من شباب منطقة عسير يؤكدون لسموّ وليّ العهد رفضهم للزج بشباب بلادنا وبوطننا في أتون الفتنة والإرهاب. وكان سموّه يحثهم على العمل وعلى الصبر. رأيت ملامح الفخر على وجوه شباب عسير الذين أتوا إلى الرياض حاملين رسالة قوية من كل شباب الوطن:

(*) المصدر: جريدة الوطن، التاريخ ١٤٢٤/٩/٢٢هـ.

نرفض أن نكون وقوداً لأفكار التطرف والكره. أودع وفد شباب منطقة عسير وأذهب إلى شأني حتى إذا حان منتصف الليل... كان ليل الرياض ملطخاً بدماء الأبرياء وطلقات نيران الغدر والجهل. أين تذهب في الرياض هذا المساء؟ أو: أين تفجر نفسك في الرياض هذا المساء؟

هكذا هي لعبة الموت في بلادي: أقمع كل الأصوات التي تحاول كشف فكر التطرف وثقافة الكره. كفِّر كل من يختلف معك. عزز خطاب التجهيل وكرس برامج التخلف. أصدر فتاوى التكفير ضد الدولة وكل من في محيطها. أعزل الناس عن النور طويلاً كي تصبح رؤية النور ضرباً من ضروب الكفر البواح والخروج عن الملة ومبررة للفتك بالأبرياء. إجعل حياة الناس ظلمة وكآبة. حاصر المجتمع بأسوار من الشك والريبة حتى في إنسانيته وبراءته. حوِّل الحياة إلى سجن كبير من المحاذير والتحريم وفتاوى التكفير. ثم إن رأيت أو سمعت من يحاول الخروج من قفص التحريم والتجهيل، ألبسه إحدى التهم الظالمة وأدخله في قفص التصنيفات الجاهزة...: «علماني» و«ليبرالي» و«حداثي» و«عصراني» و«ماسوني» و«رافضي»... وكلهم في جهنم خالدون إلا أنت وحدك وقلة من عصبتك. وحينما يقتلنا فكرك ويسفك دماءنا من تغذى على ثقافتك.. فليس عليك إلا أن تمد حبل تبريراتك: فهؤلاء «شباب ضلوا طريقهم»، وأولئك «قلة اجتهدت وأخطأت» وهم جميعاً «يريدون الجنة ونعيمها».

علينا أن نعترف: أن الذين قتلونا في مجمع المحيا مساء السبت الماضي ليسوا فقط المنتحرين وحدهم، ولكنهم الأحياء بيننا ممن أوجدوا هذا الفكر وغذوه. إنهم أحياء بيننا حتى في مجالسنا يبحثون عن المبررات ويحثون على «التفاوض» وكأنهم يساوموننا على دمائنا وعلى وحدتنا وعلى وجودنا؟ أو كأنهم يجنون ثمار عقود من غسيل الأدمغة ونشر ثقافة الموت والجهل بيننا؟

إن الذين برروا قتل الأبرياء في مجمعي قرطبة والحمراء يوم الثاني عشر من مايو سوف يسهل عليهم إيجاد المبررات لقتل الأبرياء في مجمع المحيا مساء السبت الماضي. وهم من سيبحث عن مبررات لمزيد من سفك الدماء البريئة في فندق أو سوق أو أمام مبنى وزارة أو مقهى يرتاده الشباب في الرياض أو في جدة أو في الدمام. وهم أنفسهم من سيقدم قائمة طويلة بمبررات جديدة لقتل الأبرياء في مكة المكرمة وفي المدينة المنورة حتى في الأشهر الحرم.

هل لنا أن نكون أكثر مباشرة؟

إن الذين قتلونا وسفكوا دماءنا في مجمعات المحيا وقرطبة والحمراء ليسوا وحدهم المسؤولين عن حمام الدم الذي ينزف بيننا منذ زمن، إذ يقف خلفهم ومعهم - في نفس الصف- طابور طويل ممن أسس لفكر التطرف والكره والجهل في مجتمعنا... صف طويل ممن يبحث عن مبررات للقتل وسفك الدماء. صف طويل ممن مارسوا القمع والإرهاب في حق كل من حذر من الكارثة وكل من حاول الخروج من حصار الجهل في مجتمعنا... وإن من تجرأ وبرر قتل الأبرياء في الأمس لن يعجز عن إيجاد تبرير لقتل الأبرياء في مكان آخر في الغد... وتلك كارثة أخرى علينا أن نعترف بها.... علينا أن نواجهها... هذا - ببساطة - إن أردنا الحياة!

الخطاب الديني.. المأزق والمخرج(*)

كأننا أخيراً بدأنا ندرك بعض أخطائنا ونعترف بها. للتو بدأنا - فيما يبدو - نعترف بخطورة الزج بشبابنا وقوداً في صراعات السياسة وأدوات رخيصة في معارك خاسرة أو لتصفية حسابات سياسية قديمة أو جديدة. في هذا الزخم من الضجيج القاتل، أخيراً بدأ صوت العقل، على استحياء، يبحث عن مكانة تليق به وبالحاجة الآنية لسماعه. ما زلت مُصراً على أن بإمكان الخطاب الديني المستنير أن يُحدِث أثراً إيجابياً كبيراً في رؤية شبابنا للواقع وللمستقبل. لا يمكن أن تنسف قناعات الناس - التي هي نتاج طبيعي لعقود طويلة من التهييج والترويع والتضليل - أو تغيير المواقف بين عشية وضحاها أو بخطبة أو فتوى مختلفة. ولا يمكن الآن تجاوز الخطاب الديني في مواجهة أزمات المجتمعات العربية وإشكالاتها. فما تم زرعه على مدى عقود يحتاج إلى جهد أكبر وربما زمن أطول لتصحيحه (أو استبداله)، بشرط أن نملك الجرأة والرؤية والنية الصادقة لإصلاح ما أفسدته أنظمتنا التعليمية وخطاباتنا السياسية والدينية والإعلامية لعقود. لا بد من البدء في «مشروع» متكامل يخطط للمستقبل برؤية واعية لحقائق الراهن وإمكانات وتحديات المستقبل، مشروع يجب أن يقوم عليه المؤهلون من المنفتحين على العالم وأهل الرؤى التنويرية والواعية بما يحمله المستقبل من تحديات. البيانات الدينية التي صدرت حديثاً تحذر شبابنا من التورط في أعمال إرهابية داخل أو خارج حدودنا (باسم الجهاد) تأتي في

(*) **المصدر** : جريدة الوقت، التاريخ ١٤٢٨/٩/٢٨هـ.

غاية الأهمية حتى وإن جاءت متأخرة. لكنها يجب أن تتواصل وأن تأتي صادقة وواعية بمخاطر الزج بالشباب في ألاعيب السياسة ومتاهاتها باسم الدين والقضايا الوطنية.

وتلك البيانات التي بدأت في الظهور تردد ما نبه له كثير منا منذ سنوات (وتحديداً بعد حوادث الحادي عشر من سبتمبر الإرهابية) وبسببها كُفِّر بعضنا أو ألحقت بهم تهم الخيانة والتبعية، وربما الإلحاد أو الضلال الفكري، وتلك ضريبة الجرأة الفكرية والمسؤولية المهنية والأخلاقية التي يضحي من أجلها المثقف المسؤول عكس الآخر الذي يجاري الريح والأمزجة. علينا، مفكرين وناشطين وسياسيين وإعلاميين ممن ينشد الإصلاح لبلاده وأهله، أن نحتفي بأية بادرة إيجابية من قبل صناع الخطاب الديني الجديد ذي الرؤية الناقدة والإيجابية من أجل بناء نهضة حقيقية تمنح مجتمعاتنا فرصة جادة للبناء والإسهام في المنجز الحضاري العالمي. لماذا لا نقرأ جيداً تجارب الآخرين في الاعتراف المسؤول بالهزيمة والانطلاق منها إلى إسهام حضاري صناعي عالمي كبير؟ كيف كان لليابانيين الانتقام من هزائمهم لو لم يعترفوا أولاً بالهزيمة قبل الشروع في تحدٍ صناعي وثقافي كبيرين قاد إلى تميز صناعي وتقدير عالمي؟

أنا ممن يؤمن بأن العلم وحده هو المنقذ من كوارث متسارعة سيجلبها الإنسان لنفسه إن أغرق في الكذب على نفسه، أو أسرف في تمجيد «انتصارات» الماضي وإنجازاته. لكن العلم لا يتعارض مع قيم الناس وعاداتهم وتقاليدهم أو عقائدهم الدينية. من هنا تأتي أهمية أن نحث رموز الخطاب الديني الجديد على كسر تلك «القدسية» التي تشكل حواجز منيعة بين الإنسان والأسئلة الجريئة بشأن رؤيته لذاته ولمحيطه ولـ «الآخر» القريب أو البعيد. لن ننطلق في أي مشروع حضاري قبل أن نحرر الإنسان أولاً من الرقابة - بكل أشكالها - التي تحاصر عقله إن شرع في السؤال الجريء والمباشر.

لكم يحزنني أن أسمع قصصاً لعشرات من شبابنا قادتهم الغيرة على أُمّتهم إلى أتون معارك سياسية، ليس لها علاقة بقضايا الأمة الحقيقية، ثم إلى الموت العبثي باسم الجهاد. أنظر كيف يتنافس الشباب في دول العالم الأول على الابتكارات في العلوم والطب والتكنولوجيا الحديثة فيما العشرات من شبابنا يتنافسون على من يصل أولاً إلى ساحات الموت العبثي والمأساوي.

ماذا لو استثمرت طاقات شبابنا للمنافسة على الإبداع العلمي والفكري؟ وماذا لو خصصنا جوائز مالية ومعنوية كبرى للمبدعين من شبابنا في كل الأصعدة؟ وماذا لو أنفقنا

القدر نفسه من الملايين والجهود التي تنفق على «مزاين الإبل» وأمثالها لإعداد مشروعات متواصلة لابتعاث المتميزين من أبنائنا وبناتنا للجامعات العالمية المتميزة؟ كيف يمكن أن نؤسس لثقافة تبجل المتفوق علمياً وتصنع «قدوة» في مجالات الطب والكمبيوتر والفن الراقي؟

أكاد أجزم أن الخطاب الديني المستنير لن يسهم فقط في تغيير أولويات الشباب من الموت إلى الحياة ولكنه يستطيع أيضاً أن يحث طاقات شبابنا نحو الإبداع والمنافسة الخلاقة. صحيح: الخطاب الديني، مهما كان تقدمياً في رؤيته وإنسانياً في لغته، لن يحقق ما نطمح إليه هنا من دون خطط اقتصادية وتنموية شاملة تتبناها الحكومات وتُشرع في تنفيذها مؤسسات مؤهلة بجدية وشفافية. لكن البدء في أي مشروع حضاري جاد لن يتحقق ما لم نتخلص من إرث الخطابات السابقة، بكل أنواعها، التي أسهمت في تشكيل ثقافة كاسحة لا تنجب سوى هذا التطرف، في اليمين أو في الشمال، ولا تنتج سوى هذه الثقافة المسيطرة من تسطيح القضايا والاهتمامات كما لو أننا أمة وضعت نفسها أمام خيارين فقط: الموت العبثي السريع باسم الجهاد، أو الموت العبثي البطيء أمام شاشات التلفزيون في انتظار لا شيء.

هل تتحد الجهود والأفكار، من كل الأطياف، لصياغة مشروع حضاري إنساني تنويري عاجل في العالم العربي؟

تلك أمنية العيد.

الكاتب بين التكفير والتحريض(*)

في الوقت الذي يجدر بنا أن نكرس فيه أغلب جهدنا على هموم التنمية الشاملة في منطقتنا المقبلة على تحديات كبيرة وخطيرة ها نحن - من جديد - ننشغل بفتاوى التكفير ومحاولات التحريض ضد أهل الرأي المختلف وضد الأصوات الناقدة (على قلتها) في مجتمعاتنا، تلك أزمة. الفتوى الجديدة التي يُكفّر صاحبها اثنين من كتاب جريدة الرياض السعودية (عبدالله بن بجاد العتيبي ويوسف أبا الخيل) تعيدنا من جديد إلى أسئلة حرجة تتناول خطورة الواقع، وتؤكد أيضاً أننا في حاجة عاجلة لجهود جادة من أجل تحليل

(*) المصدر: جريدة الوقت، التاريخ ١٤٢٩/٣/١١هـ.

مناخنا الفكري وخطابنا الديني. فمنذ أحداث الحادي عشر من سبتمبر/ أيلول ٢٠٠١، شهدت السعودية والمنطقة عموماً حوارات متواصلة ومختلفة، وظهرت أصوات جديدة تدعو لانفتاح حقيقي على أزمات المجتمع، وباشرت نقد الخطابات التي هيمنت على المشهد كله خلال ثلاثة عقود متواصلة مما رسخ نوعية من التفكير المحافظ والمنغلق في أحيان كثيرة.

فمن غير المعقول أن ينجب الفكر المنغلق والإقصائي جيلاً منفتحاً على العالم ومتسامحاً مع «الآخر». ومن البديهي أن يغذي هذا الخطاب الأحادي مشاعر الخوف من أي فكرة جديدة ومختلفة. ومن البديهي أيضاً أن يتوجس المجتمع خيفة من أي صوت جديد أو رؤية إصلاحية بعد هيمنة خطاب (وفكر) إقصائي طويلاً. يقابل هذا الخطاب الكاره لكل شيء تلكؤ أو تردد في اتخاذ خطوات عملية وفاعلة لتفعيل أفكار تنويرية كثيرة ستسهم بالتأكيد - إن أتيحت لها فرصة الحياة - في إخراج المجتمع من حالة العداء ضد الآخر وضد كل فكرة جديدة ومختلفة. وللأمانة فاللوم هنا لا يقع كله على الخطاب الديني في السعودية في تأسيس هذه الحالة المخيفة من التفكير المعادي للحداثة (بكل أشكالها)، إذ أسهم الخطاب الصحافي التقليدي هناك في تكريس حالة الانغلاق تلك كنتيجة طبيعية لهيمنة مدرسة صحفية بليدة وراكدة تحكمها مصالحها الخاصة أكثر من مسؤوليتها المهنية والأخلاقية. هل حقاً أسهمت الصحافة المحلية في فتح نوافذ جديدة للمجتمع كي يعي حقائق التغير الكبيرة حتى في بلدان الجوار القريبة؟ أم أنها استغلت كل فرصة لتهميش تجارب النجاح في البلدان المجاورة وتضليل «الداخل» تجاه ما يحدث من حركة خارج حدوده؟

ندرك جيداً أن تركة ثلاثة عقود من الإقصاء الفكري وغياب الأصوات الناقدة الجريئة لن تزول بين ليلة وضحاها. ولكننا في الوقت نفسه نعرف أن خطوات الإصلاح الفكري في المنطقة كلها لا تزال بطيئة وتتراجع كلما هدأت الأزمات السياسية وكأن الإصلاح مرهون بأزمات إقليمية ودولية. وفي نهاية النهار: من يدفع ثمن هذا التباطؤ؟ قلناها مراراً ونكررها - للأسف - كثيراً بأن حقائق التغيير في عالم اليوم كثيرة ومتواصلة. وسنكرر التذكير بأن «اليوم» هو تاريخ جديد ومختلف عن «أمس». أما «غداً» فعصر آخر لا تكون له أية علاقة بالأمس القريب والبعيد فهل من العقل أن نواجه تحديات الغد التنموية الكبرى بفتاوى تكفيرية أو مقالة تحرض السلطة ضد كل من يكشف مواطن القصور أو يحذر من الكارثة؟

تكفير مواطن مسألة خطيرة لكن القضية هنا أبعد من تكفير كاتبين لأنها تعكس حقيقة مؤلمة منها أن العقل (في عالمنا) ما زال أسير الرقابة (بكل أنواعها) التي تعزل المجتمع عن سماع آراء أخرى وتؤسس - حتى وإن بشكل أولي - لثقافة تحترم اختلاف الرأي وتشيع جواً جديداً من الحوار والمناظرة وقبول الرأي الآخر، ثقافة تؤمن فعلاً بالتسامح وتمنح فرصة لرؤية ما لا يُرى، وسماع ما لم يُسمع بعد. وهذا «مشروع» ضخم لا بد أن تتصدى له مؤسسات كاملة، ولا بد أن يكون «استراتيجية» تنموية للمجتمع كله وتلك مهمة صعبة تتطلب كثيراً من التضحية وبعض التنازلات. أما إلقاء اللوم كله على جانب واحد من المشكلة (كأن نلوم الخطاب الديني فقط دون غيره من الخطابات) فلن يقود إلا إلى عودتنا للعبة تبادل التهم واستغلال كل فرصة لتصفية حسابات قديمة وجديدة.

ففي الوقت الذي نرفض فيه مثل هذه الفتاوى التكفيرية يجب أن نرفض أيضاً محاولات التحريض الأخرى ضد أهل الرأي الناقد والمختلف. فهل يعقل أن يستمر السكوت إزاء صوت نشاز ومعروف باستغلاله لعلاقات «النسب والحسب»، وهي تأهيله الوحيد، لتحريض السلطة ضد كل من يختلف معه أو يرفض أن يكون «خوياً» في معيته؟ كيف لمواطن يحترم نفسه، ناهيك عن صحفي وكاتب، أن يصف حديثاً تلفزيونياً حراً وجريئاً مع رجل وطني كريم ومسؤول معروف بصراحته وحرصه على تنمية بلاده وتطورها بما يشبه التصريحات النارية لوليد جنبلاط؟

ما الفارق بين محرض يستغل الفتوى الدينية ومحرض آخر يستغل علاقات القربى لقمع أي صوت يختلف معه؟ وأين «الوسط الثقافي» أو «الصحفي» من محاولات التحريض التي يمارسها بعض المنتمين إليه بحق كل صوت جريء ومختلف؟ هل هو جبن أم نفاق أن تقوم دنيا الإعلام العربي ولا تقعد إن تعرّض كاتب لتحريض من صاحب فتوى، فيما تخرس ألسنة الوسط الثقافي والصحفي وتدفن رؤوسها في الرمل أن تعرض صاحب رأي وطني أو زميل مهنة إلى تحريض رخيص وعلني من زميل مهنة آخر يستغل سلطته العائلية لقمع المختلفين معه وفي وضح النهار؟ سيأتي من يبرر بأن الفتوى قضية خطيرة، وأنا أعرف عز المعرفة أنها فعلاً خطيرة وظاهرة قاتلة وقد ندفع كلنا ثمناً باهظاً، لكنني أثق تماماً أن التحريض - بكل ألوانه وأشكاله - يبقى «قلة أدب» يجب أن ترفض وتستنكر وفي وضح النهار أيضاً.

في نجران: الجامعة أم القبيلة؟(*)

إذاً، سلطة القبيلة، بإمكاناتها المادية المحدودة، ما زالت أقوى من ثقافة الجامعة وتأثيرها؟ في نجران، جنوب السعودية، نجحت القبيلة في حل خلاف بين مجموعة من طلاب جامعة نجران أدى إلى دخول أحدهم المستشفى لمدة ١١ يوماً، وكاد يفقد حياته بعد أن لاحقته مجموعة من طلاب الجامعة، من قبيلة غير قبيلته، بسيارتهم محاولين دهسه.

ويصف الخبر الصحافي الذي نشر عن هذه الحادثة بأن أبناء قبيلة الطلاب المعتدين قد حضروا إلى مقر القبيلة الثانية (قبيلة الطالب المعتدى عليه) معتذرين عما بدا من أبنائهم، حاملين معهم عشرة خرفان وقعود خاضعين لأي طلب للتكفير عما بدا من أبنائهم، وانتهى الجمع إلى صلح بين القبيلتين مع رفع «الراية البيضاء» للقبيلة التي قبلت الصلح. واللافت أن أجهزة الأمن قد حضرت أيضاً إلى مكان الصلح «وكان لها الدور البارز في التنظيم والمتابعة»، كما ورد في الخبر المنشور بصحيفة الرياض (٣٠ يناير/ كانون الثاني ٢٠٠٩).

هكذا تكون محاور القصة أعلاه: جامعة، قبيلة، أجهزة أمنية، شباب (طلاب جامعة)، وعشرة خرفان وقعود. في هذه الحادثة، لا نلوم القبيلة التي وجدت، وفقاً لأعرافها وتقاليدها، حلاً لمشكلة كان يمكن أن تتطور فتدخل القبيلتان في صراعات ثأر قد تنتهي بمزيد من الدم. وفي الوقت نفسه لا نلوم الأجهزة الأمنية التي سهلت مهمة الصلح بين القبيلتين. وأيضاً لا نلوم الجامعة الحديثة التي تأسست في أحضان القبيلة التي تحاصرها من كل اتجاه. لكن هذه الحادثة يجب أن تساعدنا في طرح أسئلة أخرى حيال فكرة «التنمية» في عالمنا العربي. كيف تنتقل بالفرد من عصبة القبيلة إلى مجتمع جديد وفكر جديد يغير من سلوكه ومن رؤيته تجاه ذاته وتجاه الآخرين؟ ومن يؤثر في من؟ هل تؤثر الجامعة في المجتمع أم يؤثر المجتمع في الجامعة؟ هنا قصة طريفة من قرية قصية في منطقة سعودية نائية.

قبل ثلاثة عقود، أسست وزارة المعارف آنذاك مدرسة لمحو الأمية. بدأ كثير من أبناء القرية بالانضمام للمدرسة، لكن القليل منهم فقط تعلم بعض أبجديات القراءة

(*) **المصدر**: جريدة الوقت، التاريخ ١٦/٢/١٤٣٠هـ.

والكتابة. لم يستفد من المدرسة سوى عدد قليل. ويرجع السبب في ذلك إلى أن المعلمين في تلك المدرسة، وكانوا قادمين من مناطق أخرى وبلاد عربية أخرى، وجدوا أنفسهم تدريجياً وقد احتوتهم ثقافة القرية حتى أسرتهم. في أيام كثيرة استفزع أهل القرية بالمعلمين لمشاركتهم البحث عن غنمة ضائعة. وفي أوقات أخرى اضطر معلمو المدرسة للمساهمة في احتفالات الصلح بين أبناء القرية المختلفين على قطعة أرض أو بسبب كلمة قيلت في أحد مجالس القرية. وفي الأوقات القليلة التي يحضر فيها أبناء القرية إلى مدرسة محو الأمية، تتحول فصول المدرسة إلى أماكن للاجتماع وشرب شاي «العصرية» وسماع آخر أخبار القرية، فأغلقت المدرسة وباء مشروع مكافحة الأمية في تلك القرية بالفشل.

بمعنى آخر، نجحت القرية في احتواء المدرسة إلى ثقافتها وتقاليدها وعوالمها. لكن يبقى السؤال المهم: ماذا يتعلم الطالب في مدرسته أو جامعته؟ القراءة والكتابة؟ هل يقرأ الطالب كي يكتشف عوالم جديدة للمعرفة والاكتشاف؟ أم تصبح القراءة أداة لمزيد من التجهيل؟ القضية ليست في القدرة على القراءة، فالقراءة بحد ذاتها أداة، لكنها في ما يقرأ الإنسان. أي: هل تقرأ ما يساعدك على الانفتاح الإيجابي على المعرفة أم تقرأ ما يختزل فكرك ورؤيتك في مواقف تزيد من انغلاقك وتهميش اهتماماتك؟ تأمل في حال كثير من أبناء الأجيال السابقة التي لم تتح لها فرصة تعلم القراءة والكتابة وكيف كانت أكثر تنويراً وانفتاحاً في رؤيتها للحياة ولنفسها وللناس من حولها.

إنها التجربة (المحك) التي تنقل الإنسان من مرحلة ما إلى مرحلة أخرى من التفكير والرؤية والتعامل. ولهذا فالطلاب الجامعيون في جامعة نجران الذين اعتدوا على زميلهم، من غير قبيلتهم، قد يكونون من أفضل طلاب الجامعة في تحصيلهم الدراسي وربما تخرجوا من الجامعة بامتياز، لكن كل ذلك لن يعني مقدرة على الخروج من أسر القبيلة التي مثلما تزرع في عقول أبنائها كثيراً من قيم الخير والكرم والشهامة، فإنها أيضاً تفرض على الفرد مفاهيم مثل الحمية والعصبية والثأر، مفاهيم (أو قيم) يصعب عليها أن تتعايش مع الزمن الجديد حيث يفرض على المرء الخروج من دائرة الجماعة الصغيرة (القبيلة) لكي يصبح - رغما عنه - «فرداً» في مجتمع عالمي له مفاهيمه الجديدة وقيمه المختلفة.

من هنا يصبح السؤال مشروعاً: أي خطط تنموية يمكنها أن تساعد المجتمع على التعامل مع الحياة بأدوات ومفاهيم العصر؟ ولهذا، فإن حادثة طلاب جامعة نجران، إذا ما قرأنها في سياق تنموي أشمل، هي، في الواقع، قصة العالم العربي في مجمله. فالقبيلة التي تصر على العيش في الماضي وتتشبث بما بقي لها من «هيبة» لا تعرف إلى أين

ستأخذها رياح التغيير الكبير من حولها. والإنسان العربي اليوم يعيش أسيراً في عنق الزجاجة، فإما نجح في الخروج إلى عالم فسيح ومليء بالتحدي الممتع، وإما عاد إلى قاع الزجاجة لا يقوى حتى على التنفس؛ لأن زجاجته تلك قد يدفنها غبار المنطلقين سريعاً نحو مستقبل مختلف بشروطه التي لن يقوى على تحملها سوى المصرّين على البقاء!

"البنت التهامية" على قمة جبال السودة(*)

قبل يومين كنت أتجول في متنزّهات «السودة» بين المئات من السياح السعوديين والخليجيين في السوق الشعبي هناك، حيث تباع الثياب العسيرية وبعض المصنوعات اليدوية المحلية، لفت انتباهي نباهة وجرأة مجموعة من الصبايا العاملات في محل يبيع الثياب العسيرية، سألتهن إحدى المتجولات في السوق: «إنتو سعوديات؟» فردت إحداهن بلهجة أهل تهامة: «إيه وربي.. من تهامة عسير». كان المشهد مدهشاً. ففي وسط يحاصر المرأة بنظرة الريبة في كل تحرك وبعقلية الوصاية التي قزّمت المرأة وشلت حركتها الطبيعية داخل مجتمعها، تبرز، من وقت لآخر، وفي ظروف نادرة، نماذج حية لما يفترض أن يذكّرنا بأهمية حضور المرأة في المشهد الاجتماعي والاقتصادي المحلي. وما الصبايا التهاميات في سوق السودة الشعبية إلا بقايا من ذاكرة غنية بدور المرأة في مجتمع الجزيرة العربية يوم كان الأب يفاخر بابنته، والفارس يعتز بأخته، والرجل يتباهى بحبه لزوجته.

إحدى الصبايا العاملات في سوق السودة الشعبية كانت في غاية اللباقة وفي شدة الصرامة وهي تبيع بضاعتها لزبائنها، من الرجال والنساء. كانت «شعلة» من النشاط والحيوية والذكاء وهي تشرح لزبائنها عن جودة بضاعتها وتقنعهم بالشراء، لم يعقها نقابها وحشمتها هي وزميلاتها -أو قريباتها- من العمل في العلن بكل ثقة واقتدار. وأكاد أجزم أن في كل قرية ومدينة من قرى ومدن بلادي نماذج حية من بنات الوطن القادرات على العطاء رغم كل المعوقات حولهن. هذه النماذج، على ندرة حضورها في العلن، هي امتداد لنماذج عريقة من جداتنا الرائدات في عطائهن وإسهامهن يوم كان مجتمعنا لا يفرط

(*) **المصدر**: جريدة الوقت، التاريخ ١٤٣٠/٧/٢٢هـ.

في أي فرصة للعيش بكرامة والمرأة العاملة في الحقل أو في الرعي أو في السوق كانت عنصراً طبيعيّاً – وضرورياً - في حراك مجتمعها.

نحن اليوم في أمسِّ الحاجة لتجارب حية محلية تظهر للبعض منا قدرة المرأة في مجتمعنا على المواجهة والعطاء. قبل سنوات قليلة كنت في جولة بسوق الثلاثاء المعروف بأبها برفقة الإعلامية الأميركية باربرا وولترز، فوجئت باربرا بوجود عدد من السيدات، وأغلبهن من كبيرات السن، يُدرن أعمالهن بأنفسهن في السوق الشعبية الشهيرة. تحدثت باربرا مع بعض «تاجرات» السوق وكان الصديق العزيز رضا الحيدر يتولّى الترجمة، أخبرت باربرا وولترز إحدى «تاجرات» السوق بأنها على موعد قريب مع ولي العهد وقتها، الملك عبدالله، في جدة. بسرعة قالت التاجرة: سلمي لي على طويل العمر وأخبريه بأمنيتي أن يسمح لي بقيادة السيارة.

لم تكن تلك السيدة الفاضلة من «الناشطات» السعوديات المعروفات، ولم تكن ممن كلما أبدوا رأياً مختلفاً عن السائد والتقليدي صنّفن بـ «الليبرالية» أو «المتأمركة». إنها بنت بيئتها، إمرأة عملية تدير أعمالها بنفسها في مجتمع قبلي وفق إمكاناتها المتاحة وتتاجر في الحناء وبعض البهارات والثياب العسيرية وبعض المنتجات المحلية. وحينما سألتها باربرا وولترز لماذا تريدين أن تقودي السيارة؟ شرحت أنها تعبت من اعتمادها على ابنها كي يوصلها لمشاويرها التي تتطلبها تجارتها. الأهم أنها فاجأتنا جميعاً بثقتها بنفسها وهي تتحدث عن معاناتها في حركتها وهي السيدة المكافحة من أجل ضمان نجاح تجارتها التي أثق أنها مصدر خير لأسرتها.

هذه النماذج التي نعتبرها شديدة الندرة في مجتمعنا اليوم، كانت إلى وقت قريب هي السائد والمعتاد. وحضور المرأة المحترم في حراك المجتمع، ضمن أخلاقيات وقيم دينية وإنسانية واضحة، كان من صمامات الأمان في المجتمع، حيث أسهم في بناء شخصية المرأة القوية التي تعرف كيف تدافع عن نفسها عند الحاجة. وحينما يصبح ذلك الحضور في إطاره الإنساني الطبيعي فإن ذلك يسهم في تهذيب نظرة الرجل للمرأة من حوله لأنها حينئذ جزء من حراك المجتمع الطبيعي والمألوف. والشواهد حالياً على ذلك كثيرة حتى في أقرب البلدان المجاورة لنا شبهاً في التاريخ والثقافة والعادات والتقاليد. وكلما تأخرنا في مواجهة حقيقية وصادقة مع أنفسنا – كمجتمع- تجاه واقع عملٍ وحضورِ المرأة في أنشطتنا كلما زدنا من تعقيد وضعنا وتأزيم مشكلاتنا الاجتماعية. وهذه الحالة ربما أسهمت في تعميق مواقف الجيل الجديد من شبابنا ونظرته تجاه المرأة من حوله.

وما زلت أتساءل: كيف يرفض البعض منا أن تعمل إمرأة محجبة وفي العلن في محل تجاري يبيع ملابس نسائية ليحل مكانها رجل غالباً ما يكون وافداً على ثقافتنا؟ وإلى متى وكثير من القرارات التنموية المهمة تبقى رهينة الخوف من ردة فعل طبيعية في مجتمع ما زال يخطو خطواته الأولى نحو الانفتاح الواثق على حقائق اليوم وظروفه؟

في السوق الشعبية على قمة السودة، كما في أماكن كثيرة أخرى في بلادي، توجد أمثلة حية للمرأة السعودية الحية والواثقة من نفسها ممن يسهمن عملياً في دحض كثير من مخاوفنا تجاه عمل المرأة وحضورها المحترم في حراك المجتمع.

من ظلمات التكفير إلى بدايات التنوير(*)

الحراك الكبير الذي يشهده المجتمع السعودي، على أكثر من صعيد، منذ الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١ هيأ وقاد إلى ما تشهده الساحة السعودية اليوم من حراك فكري مدهش.

فبالمقاييس السعودية، ربما يمكن وصف هذا الحراك الجديد ببداية «ثورة فكرية» على أفكار تقليدية هيمنت على الخطاب السعودي على مدى أربعة عقود تضافرت وتواطأت عبرها ظروف شديدة التعقيد، تداخل فيها السياسي بالديني بالاجتماعي حتى أسست لحالة من التراجع الثقافي الشامل للمجتمع السعودي. فإلى قبل خمس سنوات، من يجرؤ أصلاً على مناقشة موضوع الاختلاط في الجامعات ومؤسسات المجتمع، ومن يتخيل أن شاباً متديّناً كان والده مفتياً للديار السعودية يصرح في العلن بأفكار تنويرية يؤكد فيها «حق» المرأة في قيادة السيارة، ويدعو لإعادة التفكير فيما يعد اليوم ضمن «الثوابت» دينيّاً؟

وهناك أمثلة أخرى كثيرة ومهمة يمكن الاستشهاد بها على حيوية الحراك الفكري الراهن في السعودية. فإلى وقت قريب، من كان في السعودية وخارجها يتوقع أن يقول رئيس أحد فروع هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر بجواز الاختلاط، ويُصرُّ على رأيه ويدافع عنه بالحجة المستقاة من تراث إسلامي منفتح لكنه كان مغيباً تماماً في الخطاب الديني السعودي؟

(*) **المصدر**: جريدة الوطن، التاريخ ١٤٣١/٤/٢٤هـ.

إن ردود الفعل الواسعة في السعودية على أطروحات شيخين سعوديين، أحمد عبدالعزيز بن باز وأحمد الغامدي، والجدل الإيجابي الذي أحدثه افتتاح جامعة الملك عبدالله للعلوم والتكنولوجيا، والمقالات الحيوية والجريئة التي تنشرها الصحافة السعودية اليوم تشكل، في مجملها، ظاهرة ثقافية إيجابية لا بد أن تؤتي أُكُلها وتترك أثرها الإيجابي على حراك المجتمع السعودي.

إن مثل هذه الحوارات، مهما كانت جدلية، ومهما أفرزت من ردود فعل عنيفة كفتوى تكفير من يقول بجواز الاختلاط، هي شرط أساس لخروج المجتمع من «عنق الزجاجة» التي أبقته داخلها ثقافة أحادية إقصائية حاصرته طويلاً. وتلك الحوارات، بكل أوجهها، ليست من باب الترف الثقافي النخبوي، بل هي في صلب «الهم التنموي» السعودي. فكيف يمكن لمجتمع كبير، ولديه من الإمكانيات الاقتصادية والبشرية ما يؤهله للتفوق، أن ينجز وهو مقيد بأفكار وفتاوى تعيق مشاركة المرأة، أو تُعطِّل فرص الاستثمار في الاقتصاد العالمي الجديد، أو تشوّه علاقة المواطن بمجتمعه أو بالآخر في محيطه وخارجه؟ وكيف لنا أن نتحدث - ناهيك عن البدء - في تنمية إنسانية شاملة وقطاع واسع من أبناء وبنات المجتمع مشتت في فوضى البحث عن «الحلال» والخوف من «الحرام»؟

وهكذا يستمر الفهم الناقص لمفاهيم دينية مهمة، تؤطر علاقة الإنسان بالآخر، وتسيّر وعيه ومواقفه إزاء أدوات وآليات العمل التنموي، عقبة أكيدة أمام إسهام الإنسان السعودي في مشروع التنمية الشامل. وهم محقون أولئك الذين يشددون على أن المجتمع السعودي، بطبيعته، شديد الارتباط بمفاهيم دينية تحدد وتشكل مواقفه من كل جديد حوله.

فتلك الحالة نتيجة تلقائية لهذا «التكثيف» في الخطاب الديني الذي يعيش المواطن السعودي في كنفه من المهد إلى اللحد. ولهذا يصبح الإلحاح في فتح آفاق أوسع من البحث والحوار والتنوع في خطابنا الديني ضرورة بقاء تنموية عاجلة. هنا يأتي دور «الإرادة السياسية» التي تستطيع وحدها اختصار الزمن وتوفير الوقت والجهد لإخراج المجتمع من احتكار التفسير الديني، وفق رؤية أحادية ضيقة، إلى فسحة أكبر من الآراء والاجتهادات الفقهية المستنيرة، كما رأينا في كتابات الشيخ أحمد عبدالعزيز بن باز وحديث الشيخ أحمد الغامدي وخطاب الشيخ عائض القرني الجديد، ورؤية الدكتور سلمان العودة الحديثة.

الإرادة السياسية تستطيع توفير وحماية مناخ صحي للتفكير والحوار والاختلاف والجدل. وإن أردنا اليوم الخروج من أكثر من «مأزق تنموي» فليس أمامنا سوى الاستمرار جدياً في هذا المشروع.

أمام السعوديين اليوم «فرصة تاريخية» لفهم جديد وتفكير جديد ووعي جديد. هذه «الفرصة التاريخية» مدعومة، بكل وضوح، بإرادة سياسية ربما عبرت عن مرحلة إصلاح ثمينة يقودها ملك إصلاحي واضح جداً وعيه بخطورة «المُسلّمات» التقليدية التي تشكل اليوم أكبر عوائق التنمية في بلاده. فلكل مجتمع «مواقف تاريخية» تتبناها قيادته وتشكل نقلة نوعية في مسيرته التنموية. لنتذكر قصة تعليم المرأة في السعودية، إذ كانت الإرادة السياسية حاميها وعرّابها. فمن المآثر الكبرى الخالدة لزعيم استثنائي، الملك فيصل بن عبدالعزيز، كان إقرار حق المرأة السعودية في التعليم النظامي في عام ١٩٥٩.

هذا الحق لم يُدْخِله الملك في سياق أي لعبة سياسية، بل ارتقى به فوق مجاملة التيارات المتشددة في مجتمعه، وفوق ثقافة «جبر الخواطر» في التعامل مع جبهات الرفض التقليدية داخل المجتمع. وهكذا أسهمت الإرادة السياسية في أن يختصر المجتمع السعودي عقوداً من الجدل والاختلاف والنقاش في مسألة «حق» المرأة في التعليم، فتأخير الحسم في الحقوق التنموية الحيوية يزيدها تعقيداً ويُعمّق الانقسام في الآراء والمواقف حولها، ناهيك عن الأضرار الخطيرة التي تلحق بالتنمية إجمالاً بسبب تأجيل الحسم السياسي «الضروري» في تلك الحقوق.

ولهذا فأغلب المؤشرات اليوم في الداخل السعودي تؤكد أن الإرادة السياسية ربما دفعت بالخطوة الأخيرة في «حق» المرأة السعودية في قيادة السيارة، وذلك ليس من أجل إضفاء إثارة جديدة لما يمكن تسميته بـ«ترف» فكري نخبوي، ولكنه، في الواقع، لحسم مشكلة اجتماعية تنموية معقدة بأبعادها المتشابكة في مسيرة التنمية السعودية. لقد أشبعت هذه المسألة نقاشاً وجدلاً وخلافاً ولم يبقَ سوى «إرادة سياسية» تُقرّها وفقاً لضوابط أمنية صريحة قادرة على إبطال ذريعة «الخوف الأمني» على المرأة التي تقود سيارتها في المدن والقرى السعودية. فالأجهزة الأمنية اليقظة في السعودية التي انتصرت على مخططات إرهابية جهنمية قادرة على ضبط الأمن وحماية المرأة التي تقود سيارتها في المدن والقرى السعودية. إن نظرة واعية وعاقلة للتحولات التي يعيشها المجتمع السعودي والمجتمعات المحيطة به ستجعلنا ندرك أن المرأة في السعودية، لا محالة، ستقود سيارتها في المدن والقرى السعودية، وأن المسألة هي فقط مسألة وقت. إذن ليكن القرار «بيدي لا بيد عمرو»!

إن الحراك السعودي الجديد، خاصة الخطاب الديني الجديد، مؤهل اليوم أن يدعم القرار الضروري المرتقب بإقرار حق المرأة في قيادة السيارة وحقها في توفير الأمن والحماية وهي تمارس هذا الحق. والملك المصلح الذي سيسجل له التاريخ جرأته الإصلاحية على أكثر من جبهة، لا بد أن يسجل له تاريخ التنمية الإنسانية في بلاده أنه يعمل فعلاً على إخراج مجتمعه من «ظلمات التكفير» إلى بدايات «التنوير».

فهل يترجم الملك عبدالله بن عبدالعزيز ما صنعه من حراك سعودي جديد - يشبه المعجزة - ويختصر الزمن على مجتمعه بقرار صارم وحاسم يمنح المجتمع - وليس المرأة فقط - الحق في أن تقود المرأة السعودية سيارتها في بلادها؟

إخوان الشيطان! (*)

هل كل كلمة تخرج من فم الشيخ عبدالرحمن البراك، أستاذ العقيدة في جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض سابقاً، فتوى دينية أم رأي شخصي؟ الحقيقة أن «القدسية» التي نجح الخطاب الديني في السعودية، على مدى عقود، في منحها لرموزه جعلت المجتمع السعودي، وخارجه أحياناً، يتعامل مع كل رأي يقوله رجل مثل البراك كما لو أنه «فتوى» دينية مقدسة لا يجوز نقاشها، ناهيك عن رفضها. لم يكتف الشيخ عبدالرحمن البراك قبل أيام بالقول بعدم جواز كشف المرأة شعرها ورقبتها أمام بنات جنسها في الحفلات والأعراس، باعتباره هذا الفعل مدخلاً من «مداخل الشيطان»، بل زاد على ذلك بوصف الصحافيين الذين يرفضون كلامه بأنهم «جنود الشيطان»!

أنظر لهذه الإقصائية المتجذّرة في وعي أحد أبرز نجوم الخطاب الديني في منطقتنا، إذ يضعك أمام خيارين فقط: إما أن تقبل بكلامه «المقدس»، أو أن تكون من «جنود الشيطان». وتلك هي ثنائية «الجنة والنار» التي أصَّل لها الخطاب الديني الإسلامي حديثاً، فإما أن تكون مع «فتوى» البراك فتكون مع أهل الجنة، وإما أن ترفضها فينتهي بك المطاف مع أهل النار! ولولا أن الشيخ البراك يُشهد له بالزهد والاستقلالية في الرأي -مع اختلافنا الأكيد مع أغلب آرائه- لقلت إن فتواه الأخيرة ليست سوى «مؤامرة» ذكية لمزيد من التشويه والأذى!

(*) **المصدر**: جريدة الوسط البحرينية، التاريخ ١٤٣١/٨/٥هـ.

لم نكد نتجاوز الجدل العقيم حول فتوى عبدالمحسن العبيكان بجواز إرضاع الكبير (من الخدم والسائقين) حتى يأتينا البراك بفتوى حرمة كشف المرأة لشعرها ورقبتها أمام بنات جنسها! وإذا كان البراك وأمثاله يسرحون ويمرحون -على راحتهم- في إصدار فتاوى دينية متخلفة وجاهلة، ولا أحد يحاسبهم أو يوقفهم عند حد، فهل لمثلي أن يقول رأيه في مثل رأي البراك الأخير؟ وإن كان البراك يتمتع بحرية التعبير ويقول ما يشاء من فتاوى وآراء، فهل لي أيضاً أن أقول رأيي بنفس «الحماية» التي يجدها البراك؟

البراك يصف الصحافيين الذين يرفضون رأيه بأنهم «جنود الشيطان». أنا -والحمد لله على هذه الأنا- أقول إن كشف المرأة لشعرها أمام بنات جنسها فعل إنساني طبيعي، ومن حق المرأة - أي إمرأة - أن تختار بنفسها كيف تلبس في بيتها وأمام بنات جنسها. ومن يعترض على كلامي السابق، خاصة من أصحاب الفكر الديني المتطرف، فهو من «إخوان الشيطان»! هذا رأيي وأنا حر فيه. ما الذي يجيز للبراك أن يقول رأيه ويحرمني من قول رأيي؟

إذاً نحن الآن أمام فريقين: فريق من «جنود الشيطان»، وفريق آخر من «إخوان الشيطان» فمن بقي إذن؟ المجتمع - كما نعرف - يتشكل من تيارات فكرية متنوعة، والشيخ المتطرف في فكره مثله مثل صاحب الرأي المخالف، هما من نتاج ثقافة مشتركة ومجتمع واحد. تلك حقيقة، وهنا حقيقة أخرى مفادها نهاية عصر احتكار «الحقيقة» وإقصاء الرأي الآخر.

فإن تمنع الكاتب (أي كاتب) - تعسفاً وظلماً - من الكتابة في صحافة بلاده فأمامه ألف منبر آخر للكتابة وإبداء الرأي والتواصل مع من يهمه رأيه، هذه حقيقة جديدة يبدو أن البراك ومن يحميه لا يدركونها بعد.

انتهى عملياً عهد احتكار الرأي وفرض الفكر الواحد. من هنا - فيما يبدو- ضاق الشيخ البراك ورفاقه من حملة النقد الشديدة التي تواجه بها فتاواهم المتخلفة في الداخل وفي الخارج. لم يعد بالإمكان قمع الصوت الذي يناقش أو يجادل تلك الآراء أو الفتاوى، لكن هل يعي الشيخ وأمثاله، في عصر انتهت فيه أحادية الرأي، حجم الأذى والتشويه الذي تتركه آراؤهم (فتاواهم) الغبية على الإسلام والمسلمين؟

هل يدركون أن الإسلام اليوم أصبح «أضحوكة» في الإعلام الدولي بفعل البراك وأمثاله؟ وهل يعون أن كثيرين من المسلمين الشباب، خاصة في الغرب، بدأوا - بفعل

الحرج الذي تسببه لهم الآراء التي يقول بها أمثال البراك والعبيكان- يخجلون، وربما يتبرأون، من انتمائهم الديني؟

كم يخجلني كمسلم، أن يحتفل العالم كله بمنجز إنساني ضخم مثل كأس العالم في الوقت الذي ننشغل فيه هنا بأفكار متطرفة تدعو للعنف والتكفير، أو آراء فقهية متخلفة تحرم على المرأة كشف شعرها أمام بنات جنسها في الأعراس ومناسبات الفرح. وكم يخجلني كمسلم، أن يحتفي العالم المتحضر كل يوم بمنجز علمي وطبي جديد في الوقت الذي يشغلني فيه الشيخ البراك وأخوه العبيكان بمثل فتاوى إرضاع الكبير، وحرمة كشف المرأة شعرها أمام بنات جنسها.

وكم يؤسفني أيضاً أن تمنع أصوات وطنية إصلاحية مهمة في بلادي من الكتابة في صحافة بلادها، فلا تناصرها أي من مؤسسات النفاق تلك التي تسمى «هيئة الصحافيين» أو «حقوق الإنسان»، وفي الوقت نفسه تنشغل الساحة كلها بما يقوله «مشايخ» الجهل والإقصاء!

فعلاً، إنه عصر «المهازل الكبرى». وإن لم تنته مهزلة «الفتوى» في بلداننا فلا نستبعد أن يأتي اليوم الذي يخجل فيه الشاب المسلم من دينه ومن ثقافته وأهله... وأرض الله واسعة.

من عبادة الأوثان إلى عبادة الأفراد؟(*)

هل أنت مسلم؟

أنت تؤمن - من دون نقاش- بدينك، بإسلامك، لكنك ربما تفاجأ أنك -بمقاييس بعض «المؤدلجين» من المنتسبين إلى تيارات «الإسلام السياسي»- لست بمسلم!

هناك، من بني جلدتنا، من يُفصّل الدين على مزاجه، وفقاً لقناعاته ورؤيته هو. بمعنى آخر: إما أن تؤمن بالإسلام تماماً كما يؤمن به البعض وإلا فأنت خارج عن الملة ولست بمسلم!

قليلاً ما أخصص مقالة للرد على ردود الأفعال تجاه ما أكتب. فأنا أؤمن بأن من حق الجميع موافقتي أو الاختلاف معي. وأنا، ككاتب، لا أحمل في يدي سوطاً أهدد به

(*) **المصدر**: صحيفة الوسط البحرينية، التاريخ ١٤٣١/٨/٨هـ.

الناس أن يقرأوا مقالي وإلا سقط السوط فوق رأسهم، ولا أفرض على الناس أن يتفقوا معي وإلا هوى سوطي على ظهرهم. والكاتب مثلي لا يملك منبراً دينياً يُكفّر عبره من يختلف معه، أو يُشهِّر بمن لا يؤيد رأيه! كل ما يملكه الكاتب مساحة محدودة يُعبّر فيها عن رأيه بقدر الممكن من الاستقلالية والجرأة، وللناس كامل الحق في قراءة ما يكتب وفي الاتفاق والاختلاف مع ما يكتب. غير أنني -هذه المرة- أعلق سريعاً على بعض ردود الفعل التي تلقيتها على مقال الأسبوع الماضي بعنوان «إخوان الشيطان»، والتعليق هنا فقط لإبراز خطورة أحادية التفكير في كثير من خطاباتنا خاصة الديني منها.

لقد وصلت إلي عشرات من الرسائل في كثير منها ترسيخ لفكرة إقصائية يبدو أنها تأسست جيداً في عقول بعض شبابنا، ومفادها «إما أن تكون مسلماً مثلي وإلا فأنت لست بمسلم»! كنت، في مقالي، أعبر عن خجلي كمسلم اغتاظ من تلك الصورة المخجلة لدينه بفعل فتاوى غريبة تخرج من ديارنا وتعطي ذريعة لمزيد من التشويه للإسلام والمسلمين خاصة في الإعلام الدولي.

فعلاً، تلك الفتاوى الغريبة تضر كثيراً بنا وبديننا داخل وخارج حدودنا. ومسلسل الفتاوى الغريبة الطريفة المضحكة المبكية مستمر، فمن فتوى جواز إرضاع الكبير إلى فتوى عدم جواز كشف المرأة لشعرها أمام بنات جنسها، وقبلها فتاوى وجوب قتل الفئران وملاك القنوات الفضائية وحرمة الجلوس على الكراسي، والقائمة تطول. وما زلت أتساءل: ألا يقرأ هؤلاء المفتون و«حاشيتهم» ما يُكتب عن الإسلام والمسلمين في الصحافة الدولية تعليقاً على تلك الفتاوى؟ وهل يعقل أن نترك الإعلام الدولي يتساءل إن كان العالم الإسلامي كله يفتقد أصواتاً مختلفة تملك من الجرأة ما يكفي للرد على هؤلاء الذين يمارسون تشويهاً للأمة كلها وتعكس حقيقة أن المسلمين ليسوا لوناً واحداً؟

من أطرف الردود التي وصلت إلى كانت مجموعة من الرسائل تتساءل: وما علاقتك بالإسلام حتى تخجل من هذه الفتاوى؟ وأخرى: «من أنت حتى تزعم الدفاع عن الدين. أنظر إلى صورتك أولاً». ووفقاً للبعض ممن يُفصّلون الإسلام حسب معتقداتهم التي تركز على الشكل لا على الجوهر، فعدد المسلمين اليوم ليس - كما نعرف - فوق المليار، بل لا يتجاوز المليون! نعم، بهذه الرؤية المسلمون اليوم مليون مسلم فقط (إن لم يكن أقل)! فإذا كان المسلم -كما يرى البعض بيننا- هو من يرتدي الثوب القصير، وكلما قصر الثوب زاد الإيمان، ومن يلبس «الغترة» بلا عقال ولا يجادل في مثل فتاوى إرضاع الكبير فإن المسلمين اليوم مهددون بالانقراض! هؤلاء يظنون أن بإمكانهم احتكار الإسلام

لهم فقط دون سائر المسلمين فهم وحدهم من يمنحون صكوك الغفران وهم وحدهم من يدخلونك الدين ويخرجونك منه، وهم وحدهم «حُماة» الدين ومن سواهم -حتى من بني جلدتهم- ليسوا سوى «دخلاء» على الدين أو «عملاء» يريدون إسقاط البيت على أهله. تلك هي الإقصائية، في أبشع صورها، رسّخها في عقول بعض شبابنا خطاب ديني تقليدي لا يقوى على الاختلاف أو الجدل!

هذا الخطاب أسس لمفهوم غريب لكنه متداول كثيراً في محيطنا، خطاب يخلط بين نقد «خطاب الوعظ» ونقد الدين. فكيف يصبح نقد «رجال الدين» نقداً للدين؟ وكيف يفهم البعض أن الاختلاف مع «مفتٍ» - لم نشكك في زهده وورعه- هو محاربة للدين؟ ومن أضفى هذه القداسة على الفرد حتى لو كان مشهوداً له بالورع والتقوى والزهد؟ وإذا كان الدين قد حرر الإنسان من تقديس الأوثان فكيف نقبل بتقديس الأفراد؟

في كثير من مجالسنا اليوم، يدخل شباب متدين شديد الحماسة لـ«الدعوة»، يُحدّث الناس في شؤون دينهم كما لو أنه يدعوهم لدخول دين جديد! تقول له: «قال الله وقال رسوله»، فيقول لك: «قال فلان وقال ابن فلان». تحدثه عن رؤية النبي الكريم المتسامحة والمنفتحة على الآخر من قبل ١٤٠٠ سنة، فيرّد عليك بما قاله الواعظ فلان والمفتي ابن فلان قبل ٢٠ سنة! وكلما زاد إصرارك على السؤال وكثر إلحاحك على سماع آراء علماء آخرين من خارج حدودنا الضيقة كلما زاد تصنيفك في دوائر «الأعداء» من المغضوب عليهم والضالين! ما الفرق إذاً بين تقديس الأوثان وتقديس الأفراد؟ وهؤلاء الذين يلعنون «الغرب الكافر»، ومن يواليه، ليل نهار، هم أنفسهم من يستخدم -بحيوية- أحدث منتجاته لتكفير من يكشف عن «عبدة الأفراد» ولتصنيف الناس وإقصاء الرأي الآخر وتكفير المخالف وتشويه الدين.

إذاً وكما نجح الدين العظيم في تحرير الإنسان من عبادة الأوثان، فلا بد أن يأتي -قريباً- اليوم الذي يتحرر فيه الناس من تقديس الأفراد والأفكار باسم الدين..

وما ذلك على الله ببعيد.

أردت له الجنّة... أراد لي النار! (*)

مددت يدي نحوه مصافحاً فأعرض ثم تولّى. رفض أن يمد يده لي. ابتسمت في وجهه فلم أرَ على وجهه سوى تكشيرة حادة وملامح كره دفين وغضب عميق لم أفهمه.

تساءلت أن كان جدي قد قتل جده، أو أن أبي قد حارب أباه، أو كنت قد آذيته أو أياً من أبناء عمومته، فتذكرت أن جدي عاش مسالماً ومات مسالماً ومشى أبي على خطى جدي ومشيت. هرب عني وجلس في مكان آخر فلم أرَ سوى ظهره. لحقت به وسألته أن كان بإمكاني أن أحاوره أو أحدثه قليلاً قبل أن نشرع في دخول الطائرة فأطلق تنهيدة ثم قال: «أرفض أن أحاور العلمانيين»... ثم أدار لي ظهره وتركني لحيرتي.

نظرت حولي، يميناً... شمالاً... فوق... تحت... وكنت أبحث عن أي من «العلمانيين» الذين ذكر فما رأيت حولي سوى مسافرين مسنين مشغولين في أحوالهم يتبادلون الأحاديث عن تجاربهم المريرة في مستشفيات الرياض، أو في وزارات العدل والبلديات والمواصلات ومجلس القضاء الأعلى. لكنها لم تمضِ دقائق قليلة حتى عاد إليّ ومد يده نحوي ينوي المصافحة فترددت أن أمد له يدي. راودني شيطاني أن أعامله بمثل ما عاملني فلا أمد له يدي وكان عذري جاهزاً: «أنا لا أصافح متطرفاً أحمقاً غبياً لا يملك غير أن يُكفّر الناس أجمعين». أحمد الله أن نصرني على شيطاني فمددت يدي نحوه وتصافحنا.

شعرت بصدق عميق في مصافحته وشهامة أصيلة في اعتذاره. لكنه -على الفور- قال: «إنكم الخطر الكبير على وجودنا؟»، تساءلت: نحن؟ من تقصد؟ أجاب وقد أصر على اتهامه: «الليبراليون من أمثالك الذين يريدون أن يقودوا مجتمعنا إلى داهية». فرحت أنه أبعدني من صفوف «العلمانيين»، غير أني أدركت فيما بعد أن تصنيف «علماني» و«ليبرالي» يعنيان عنده نفس المعنى. وشرعت أتساءل مع نفسي: «متى أصبحت ليبرالياً؟» و«كيف تصبح ليبرالياً؟ وماذا يعني أن تكون ليبرالياً؟».

ربما -حدثتني نفسي- أن شروط الانضمام إلى نادي «العلماني» أو «الليبرالي» عندنا لا تتطلب سوى حلق الشنب أو الدراسة في أمريكا. قال: «مَن وكّلكم على شؤون المجتمع وليس لديكم أي مقدرة شرعية؟».

(*) المصدر: جريدة الوسط البحرينية، التاريخ ١١/١١/١٤٣١هـ.

سألته أولاً إن كان قد ظن أنني أحد وزراء الدولة النافذين، أو أنه قد قرأ وكالة شرعية تفوّضني بشؤون الأمة وأنا آخر من يعلم، فأصرّ أنه يحدثني كـ«كاتب ليبرالي» وكأن «الكتابة» في زماننا البائس يمكن أن تغير الأحوال أو تصلح شيئاً مما أفسده طول الانتظار. سألته أن كان لا بد من دراسة الشريعة أو أصول الفقه حتى يكون لي الحق أن أكتب أو أناقش قضايا تمس وطني ومستقبلي ومستقبل أبناء وطني فأكد: «إنكم تجيدون اللف والدوران».

ركبنا الطائرة وأصرّ أن يجلس إلى جواري كي نواصل هجومنا واتهاماتنا وصراخنا. حدثني عن الجهاد في أفغانستان والشيشان وكشمير، فحدثته عن حوادث المرور على طرق الموت عندنا، في الجنوب والشمال، ومشكلات البطالة وقضايا الاقتصاد وسوء الخدمات. ذكّرني بأحوال المسلمين الفقراء في الهند وبنغلاديش والفلبين، فذكّرته بأحوال بعض المسلمين الفقراء في تهامة وجدة وبعض أحياء الرياض. حدّثني عن كذب الإعلام الأمريكي فأوصيته أن يتنازل عن عنجهيته قليلاً ويشاهد محطات الصراخ العربي وما تعج به من كذب ونفاق وقلة حياء. قال إن المجتمع الأمريكي مجتمع فاسد على الإطلاق فرجوته ألا يدفن رأسه في التراب وينظر حوله أو يقرأ عن الجرائم الأخلاقية التي يطفح بها العالم الإسلامي من قتل الأبوين ودفن الأبناء أحياء وانتشار السرقات والمخدرات والفساد الإداري والرشاوي وزنى المحارم. قال إن الأمريكان يهينون العرب في المطارات الأمريكية. قلت أن العرب يهينون العرب في المطارات العربية. قال إن أمريكا تريد أن تهين إخواننا في العراق. قلت إن صدام حسين يدوس على رقاب العراقيين منذ ثلاثين سنة. قال لا خير في أمة لا تهرع لنجدة إخوانها عند المحن. قلت لا خير في رجل تشب النار في منزله فيغض الطرف ويركض نحو بيوت الجيران في حارات متباعدة يطفئ حريقاً ويشعل آخر.

سألني: كنت هادئاً لطيفاً.. ماذا غيرك؟ سألته: «كنت عاقلاً أنيقاً مبتسماً... من قلب رأسك؟». قال إن فكرك دخيل على مجتمعنا. قلت إن جهلك مرض انتشر في مجتمعنا. قال لا كلام بيننا. قلت: «مدت ولا ردت». ومرت دقائق حتى سألني عن الأهل والإخوان والأقارب. أجبته، ثم سألته عن أهله وإخوانه وأقاربه. مدح أسرتي وأخوالي وأبناء العمومة. زدت المد مدين وأثنيت على أسرته وأخواله وأعمامه ومن أعرف ومن لا أعرف من أقاربه ومعارفه. دعا لي بالهداية والتوبة، فدعوت له بالصلاح والمعرفة. عاتبني: «أردت لك الجنة فأردت لي النار». أجبته: «تمنيت لك الخير فتمنيت لي الشر».

وصلنا إلى أبها وذهبت أبحث عن حقيبتي في صالة الوصول. لم أودعه ولم يقل لي مع السلامة. خرجت من بوابة المطار وإذا به - مثل جبل - واقف يبتسم أمامي، وقال: «لك واجب عندنا... عطني موعد». شكرته واعتذرت. ألحّ أن أزوره فوعدته أن أحاول. قال إننا أبناء عمومة ويكفي أننا من القبيلة نفسها!

أصرّ أن يُسلِّم على رأسي فرفضت، ومن شدة المحاولة كاد عقالي أن يسقط أرضاً وضاع ميزان شماغه. ودعني على أمل اللقاء القريب وراح. قبل ساعة ونصف: فرقتنا الأيديولوجيا ولم تنقذنا القبيلة.

بعد ساعة ونصف: نسينا الأيديولوجيا وانتصرت القبيلة.

* **ملاحظة للقارئ**: المقال كُتب قبل عشر سنوات... وما زالت «الحالة» ذاتها تتكرر كثيراً!

أهم معارك سوزان المشهدي التنويرية

"قاضٍ قديم"(*)

ظهرت في الآونة الأخيرة بعض الحوادث المتفرقة التي توحي بأن كل تلك الحوادث ليست حالات فردية، إنما هي حركة منظمة تدعو في ظاهرها إلى الخير، بينما تهدف في جوهرها إلى إشاعة جو من الخوف والرهبة بين النساء!

في معرض الكتاب في مدينة الرياض تم إخراج ثلاثة متشددين من المعرض بعدما دأبوا على تعقب النساء وحثهن على تغطية الوجه، أساليب فظة مع منعهن من الوقوف أمام المؤلفين لطلب توقيعاتهم الكريمة على الكتب، وبعد سؤال فرع الهيئة الموجود داخل المعرض نفى المسؤولون فيه انتماء تلك المجموعة المتشددة لهم.

وفي جدة استوقف أحد الأشخاص سيارة بها شخصان عند واحدة من مكائن الصرافة في شارع صاري، ووجه كلامه إلى قائد السيارة الشاب الذي كان ينتظر دوره (مثلي تماماً) طالباً منه في خشونة واضحة إغلاق المسجل الذي كان متوسط الصوت، فرد عليه الشاب بأنه سيقوم بخفض الصوت فقط ليرد عليه ذلك الشخص قائلاً بالحرف الواحد: «أقول أغلق المسجل وإلا أطلب لك سيارة شرطة تجي تأخذك وأخليهم يجلدوك، ترى أنا «قاضٍ قديم»!

لفت انتباهي بشدة خبر عن البدء في عمل فرقة نسوية للهيئة داخل «الجنادرية»، تهدف إلى التعامل مع المتبرجات من زائرات المعرض، الخبر جميل وربما يزيل الحرج الذي كان يشعر به بعض أعضاء الهيئة عند التعامل مع النساء، خصوصاً أن إركاب النساء في سيارة ليس بها نساء غيرهن يعتبر «خلوة غير شرعيه»، حتى ولو كانت متهمة بالاختلاء في مكان عام وأمام مرأى البشر ولأسباب منطقية ومحترمة.

(*) **المصدر**: جريدة الحياة، التاريخ ١٤٢٩/٣/١٢هـ.

الذي كان ينقص الخبر هو جملة ربما تكون أكثر أهمية من الخبر نفسه، وهي «تدريب النساء على كيفية التعامل مع النساء، وعن كيفية النصح بالمعروف وباللين وبالأسلوب الودود»، وقبل ذلك البدء في طرح تعريف واضح عن التبرج، فعند بعض الأشخاص التبرج هو كشف الوجه، وعند البعض الآخر التبرج هو لبس عباءة ملونة حتى لو كانت الألوان هادئة لا تلفت النظر، وعند بعض الأشخاص تعتبر عباءة الكتف تبرجاً ومخالفة شرعية لا تغتفر!

الواجب الآن هو وضع تعريف محدد وواضح ومقنن يفهمه القاصي والداني، المثقف والجاهل عن التبرج المخالف للشرع، كما أن الواجب تزويدهن ببطاقة توضح مهامهن تحمل الاسم الصريح، الواجب أيضاً، ونحن في زمن الجودة، وضع رقم هاتف مجاني للتبليغ عن أي مواقف مسيئة من الفرقة النسائية الجديدة المزمع نشرها قريباً، حتى لا يعترينا الاستغراب والدهشة حين نجد أو نقابل إحداهن وهي تهددنا بالجلد أو بالشرطة لأنها مثلاً «قاضية قديمة»!

٥٠ فتاة وباكستاني واحد...! (*)

عندما شاهدت مقطع «عاري لا يذهب إلى السوق» على «اليوتيوب» الذي كان يوضح طريقة التفكير عند بعض الشبان السعوديين عن بعض السلوكيات التي يعتبرونها دخيلة على مجتمعنا، مثل الذهاب إلى الأسواق أو الخروج للمطاعم التي بيّنت بما لا يدع مجالاً للشك كيف ينظر بعض الذكور إلى أخواتهم أو إلى الأنثى بشكل عام، عندها لم أستغرب كثيراً خبر القبض على باكستاني استطاع التغرير بـ٥٠ فتاة سعودية من مختلف الأعمار واستغلالهن بطريقة إجرامية، بحكم علاقة عمله مع أسرهن لفترات طويلة كسائق، أستطاع خلالها أن يقيم علاقات غير شريفة معهن، مكّنته - في ما بعد - من تهديدهن بها وإغوائهن بحضور الحفلات المختلطة في بعض الاستراحات...

وجاء في نهاية الخبر «لوم شديد» للأسر التي تسمح لبناتها أن يذهبن إلى الجامعة أو المدرسة بمفردهن، وكأن ذلك هو السبب الوحيد والقطعي لمثل هذا السقوط!

والحقيقة التي لا يريد أن يواجهها أحد على ما يبدو هي أن البيئات المغلقة كالتي

(*) **المصدر**: جريدة الحياة، التاريخ ١٤٢٩/٨/١٩هـ.

شرحها المقطع الأول «تفرز» شخصيات مهزوزة وضعيفة لا يمكنها أن تميز بين الخير والشر، شخصيات لم تجرب الاحتكاك بالعالم الخارجي الحقيقي للحياة، شخصيات ليس لديها مهارة التعامل مع الآخرين، ولا تملك المعرفة الكافية، ولا الطريقة السليمة للتفكير الناضج والواعي نتيجة للتربية في بيئة مغلقه، بل أكثر انغلاقاً على مفاهيم ساذجة عن الأسواق والمطاعم وعن مرتاديها من النساء...

بيئة تتحرج فيها الأم من أن تتحدث مع أطفالها عن مرحلة بلوغ الحلم، وتحبذ أن يحدث ذلك تلقائياً لتتعامل معه حينئذ بعفوية الأم التي تفرح لبلوغ ابنتها مرحلة البلوغ العمري التي أبنتها للخطبة، فتنشغل بخياطة الفساتين وتجربة الماكياج، واللف على المحال في الأسواق، ولا تنتبه إلى أهميه تأهيل الفتاة المقبلة على الزواج بدورة عن التغيرات المتوقع حدوثها وعن طبيعة الحياة المقبلة عليها!

وعندما نجد فتاة تحاول الانتحار بعد زواجها بشهور لا نفاجأ بتصريحها بأنها تعاني من آلام شديدة ونزيف مستمر، لأن زوجها يعاشرها بصورة لا ترضي الله، لأن أمها أو أحداً غيرها لم يتحدث معها في هذا الشأن، وحتى شريكها المنتظر لم يفتح معها أي موضوع عن المعاشرة، لأن بيئته الاجتماعية التربوية، كما هي بيئتها، لا تسمح بذلك وتترك معرفته عندما يحدث يوم الزفاف... لذلك لم أستغرب حقيقة وقوع الـ٥٠ فتاة في حبائل شخص واحد بلا ضمير، ولن أستغرب إذا سمعت أن هناك المزيد من الضحايا لا يعلم أحد شيئاً عن محنهن غير الله وحده، ولا أستغرب حقيقة عندما أرى البعض من الفتيات والأمهات يسئن استخدام الملابس حتى في البيئة النسائية الخالصة، فالملابس مبالغ في عريها، لا يوجد فرق واضح بين الملابس المناسبة لبيئة العمل، أو الملابس المناسبة للاحتفالات، أو الملابس المناسبة للجامعة!

أنا أسود... أنت أبيض(*)

أنت.... من الصغر تتباهى بملابسك البيضاء المكوية بعناية شديدة وبالغترة البيضاء الغارقة في النشا... والتي تعطيك طلة جميلة وهيبة وتدل على الترتيب والتأنق..وتبعد عنك حرارة الشمس الحارقة.

(*) **المصدر**: جريدة الحياة، التاريخ ١٤٣٠/٨/٢٨هـ.

أنا.. من الصغر وفي سن اللعب والشقاوة (أتكعبل في) العباءة السوداء التي تجذب أشعة الشمس والتي تجعلني في أحيان كثيرة أصل إلى درجة الغليان!!

أنت.. الحلم الأول لكل أب.... حتى يتباهى بك بين أسرته وأصدقائه

أنا..... الحلم الثاني لكل أب....

أنت..... حب الأم الأول لأن تشريفك قد يلغي زواج والدك الثاني بحثاً عنك أنت...... سبب التباهي (بأم الذكور)

أنا..... سبب نكد الأم لأن تشريفي قد يؤدي إلى زواج الأب بحثاً عنك

أنا...... سبب معايرة أمي (بأم البنات)

أنت.... تسمع أسمك كل يوم في زهو أبو... فلان... أم..... فلان

أنا...... محرومة من سماع أسمي.... وكأنني غير موجودة أصلاً، وإذا تساهل أب وسمح الجميع بتسميته بأبو فلانه!! فسرعان ما يختفي أسمي (عند تشريفك)!!

أنت.... تتزوج ممن ترغب... وفي أي وقت... تحدد.... وأبناؤك يحصلون أوتوماتيكياً على الجنسية (التي تخصك) وحتى زوجتك إذا كانت غير سعودية.

أنا.... لا أتزوج في أي وقت أرغب فيه في الزواج، أمري كله بيد وليّ أمري (أب... أخ... عم... جد) أما عن الاختيار فلا مجال (نوع من الكماليات لا أحلم به حالياً).

أنا.... إذا ما سمح لي (لكبر سني مثلاً) بالزواج من غير سعودي فلا يحصل زوجي ولا أبنائي على جنسيتي إلا بعد (مرمطة) وإذا قدر وحصل عليها فابني الذكر يحصل عليها عند سن ١٨، أما ابنتي الأنثى فتحصل عليها عند بلوغها ٣٥ سنة وبشروط مغلظة!! وكأنه عقاب مجتمعي (وجماعي على أبنائي أيضاً) على زواجي من غير سعودي!!

أنت.... لك الحق في التطليق متى شئت... بدون محاسبة... وأحياناً كثيراً تختفي دون تطليق ودون احترام لحياة إنسانة مصيرها متعلق بيدك بعد الله؟؟؟

أنا.... لا يحق لي طلب الطلاق.. وإذا ما تجرأت لسبب أو لآخر... فأعرف مسبقاً أن سنوات عمري ستنقضي دون الحصول عليه.. لأنك لا تحضر الجلسة!!!.. ولأني مطالبة بإثبات الضرر (الذي يكون غالباً داخل الجدران الأربع ويصعب إثباته!!!) وعلي

أن أخلعك... وأعوضك!! حتى لو كنت مدمناً أو فاسقاً أو مزواجاً؟؟؟

أنت.... علاقتك مع إمرأة غيري تسمى (رجولة وcool)، واعتراضي على هذا السلوك... قلة عقل (لأنني ناقصة عقل ودين؟؟؟)

أنا.... حديثي مع رجل غيرك (لأي سبب محترم) تسمى - خيانة وقلة أدب بل وفسوق؟؟؟)

واعتراضك بل وطلاقي وفضيحتي بين عائلتك وعائلتي (دليل رجوله وشهامة)!!!

أنت تستطيع النزول في أي فندق وفي أي وقت حتى لو كنت تقيم علاقة غير شرعية (مستغلاً اسمي المدون في كرت العائلة).

أنا لأنني (أسود متهمة دائمة) لا يحق لي النزول بفندق في المدينة أو في مكة (حتى لو في رحلة سياحة دينية) سوى بخطاب من وليّ الأمر أو من الشرطة!!!

أنت تستطيع أن تكتتب باسم أولادك وبدون استئذانهم.

أنا غير مسموح لي أن أكتتب باسم أولادي إلا بموافقة (والدهم!!!)

أنت (أبيض).... ديتك كاملة

أنا (أسود نصف ديتك!!!!)

أنت تستطيع أن تتزوج بعد وفاتي مباشرة وبترغيب من المجتمع (جدد الله فراشك) ما تقدم دعوة مناسبة لك وأنت تستقبل العزاء (فيّ)!!!

أنا لأنني أسود... أتهم بقلة الأصل لو فكرت مجرد تفكير في الزواج بعد انتهاء العدة....؟؟ هذا غير احتقار وكره الأولاد لي... (لاعتقادهم أن هذا الزواج خيانة لذكرى والدهم!!!)

ما تقدم هو (غيض من فيض فقط) وهو بالطبع بعيد كل البعد عن هذه الآيات الكريمات التي لم تحتوِ على كلمة التفضيل (ثم) بل (و) المساواة ﴿إِنَّ ٱلْمُسْلِمِينَ وَٱلْمُسْلِمَٰتِ وَٱلْمُؤْمِنِينَ وَٱلْمُؤْمِنَٰتِ وَٱلْقَٰنِتِينَ وَٱلْقَٰنِتَٰتِ وَٱلصَّٰدِقِينَ وَٱلصَّٰدِقَٰتِ وَٱلصَّٰبِرِينَ وَٱلصَّٰبِرَٰتِ وَٱلْخَٰشِعِينَ وَٱلْخَٰشِعَٰتِ وَٱلْمُتَصَدِّقِينَ وَٱلْمُتَصَدِّقَٰتِ وَٱلصَّٰٓئِمِينَ وَٱلصَّٰٓئِمَٰتِ وَٱلْحَٰفِظِينَ فُرُوجَهُمْ وَٱلْحَٰفِظَٰتِ وَٱلذَّٰكِرِينَ ٱللَّهَ كَثِيرًا وَٱلذَّٰكِرَٰتِ أَعَدَّ ٱللَّهُ لَهُم مَّغْفِرَةً وَأَجْرًا عَظِيمًا﴾ (الأحزاب: الآية ٣٥).

عاطل... مثل وليّ أمري(*)

أهدي هذه القضية إلى أصحاب الحملة «وليّ أمري أدرى بأمري» لعلهم يعرفون أن الخلل كبير، وأن الجروح كثيرة وتستوجب أن تكون المرأة «قادرة على حماية نفسها» فهذه السيدة الأربعينية أم لثلاثة أطفال هربت أخيراً من جحيم زوجها إلى منزل جيرانها ولم تلجأ إلى «أخيها» لأنه مثل زوجها ولأنه أعادها مرات ومرات إليه على رغم ما أخبرته به عنه وعن سلوكياته معها. وبعض الأزواج بكل أسف «يتهاون» كثيراً مع المرأة إذا ما علم «أن لا ظهر لها»، ولا وليّ أمر «أدرى بأمرها منها» لأنها الوحيدة التي تعلم وتعاني وتصمت ولا تتحدث إلا عندما تفقد الأمل أن يتحسن الوضع.

هذه المرأة التي لجأت إلى جيرانها، ثم لجأت إلى فرع جمعية حقوق الإنسان في المدينة المنورة عانت من الحرق بالكهرباء وبأعقاب السجائر والضرب المبرح وغيره (الله وحده أعلم به) قبل أن تتمكن من الهروب تاركة أطفالها الثلاثة معه والله وحده يعلم ماذا (سيحدث لهم).

الأهم في هذه القضية أن تستمر الصحف في نشر التطورات التي ستحدث فيها حتى يعلم المهتمون بالقضايا الاجتماعية وبالمرأة وما تعانيه النساء في ظل الثقافة السائدة التي لا تستمع لها إلا لو كانت مصابة بالكدمات وعليها أثار التعذيب واضحة وضوح الشمس.

ماذا لو... وقعت المرأة بين رجلين وكلاهما وليّ أمر، وكلاهما عاطلان أو مدمنان أو لهما أجندة أو مصلحة خاصة بهما، ماذا تفعل؟ وكيف تعيش؟ وكيف تحمي أطفالها؟

أتلقى اتصالات كثيرة من سيدات يعانين من عدم وضوح الإجراءات، ويعشن بين وليّيْن بالمواصفات نفسها المذكورة أعلاه، فإذا اتصلت بالشرطة هاتفياً رفضت مساعدتها، وطُلب منها أن تحضر مع محرمها لتقدم بلاغها؟ وإذا اتصلت بأرقام التبليغ التي لا ترد تعيش الرعب والخوف، وإذا فكّرت بالهرب تترك أطفالها مع الشخص الخطر نفسه، وتظل تناشد وتدعو الله حتى يعود أطفالها إلى أحضانها.

المرأة في مجتمعنا مشكوك دائماً في أمرها، فإذا كانت زوجة لمدمن تعاني الأمرّين

(*) **المصدر**: جريدة الحياة، التاريخ ٢٦/١٠/١٤٣٠هـ.

منه، (لا يقبل طلبها بمعالجته) إلا عن طريق الإمارة، على رغم أنها ربما تكون هي وأطفالها المتضررة الوحيدة من إدمانه خوفاً من أن تكون دعوى كيدية، وإذا ارتأت الطلاق ووجدته حلاً لها ولمشكلاتها طلب منها أثبات (إدمانه) بتقرير طبي، وهذا مستحيل حفاظاً على سرية المريض ولأن المحكمة التي تنظر إلى القضية قد لا ترسل هي استفساراً رسمياً عن حالته، وإذا ظلت زوجة له وتنحّى (هو) عن الصرف عنها، وتقدّمت للضمان لا يُقبل طلبها أيضاً لأنها زوجة ولأن الضمان أيضاً يطلب منها الطلب نفسه، وأحياناً يتفضل بإرسال استفسار للمراكز العلاجية، وهذا بالطبع يستغرق وقتاً طويلاً تكون فيه المرأة (عاجزة بكل معنى الكلمة عن إطعام نفسها وتوفير المستلزمات الأساسية لأطفالها)، لأن كل شيء معلق بموقف الرجل وبالقوانين التي لا تمكُنّها من العيش بكرامة.

وماذا بعد هذا التصريح! (*)

عندما كنا نستهجن حالات القبض على مواطنين ومواطنات حتى الأطفال منهم، من أعضاء هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر (وصفنا البعض عن جهالة بالعلمانية والليبرالية وغيرها من الصفات)، وعندما كنّا نستنكر القبض على العجائز وعلى من يحاولون مدّ يد العون لهم اتهمنا البعض بالتشجيع على الرذيلة وغيرها!

وكنا نقول بل نصرخ إن الاختلاط الإنساني طبيعة البشر رجالاً ونساء، وإن الحياة لا تستقيم ولا تسير بطبيعة إلا لو كان التعامل إنسانيّاً، وعندما أكتب وأشدد على كلمة (إنساني)، فإني أقصد به السموّ والترفّع عن الغرائز والانحلال، بل وحصرها في الإطار الشرعي المعروف. الآن وبعد التصريح الرائع لرئيس هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر في منطقة مكة الشيخ أحمد قاسم الغامدي قبل أيام في صحيفة عكاظ والذي قال فيه: «إن الاختلاط حلال» والذي لا يختلف مطلقاً مع ما نادينا به من قبل، نطالب اليوم والآن وفوراً بتصحيح أوضاع من تم اتهامهم بالخلوة غير الشرعية، ونستثني من (ضُبط متلبساً بشروطها المغلظة والمعروفة شرعاً).

أتساءل كم عائلة دمّرت؟ وكم فتاة تتواجد اليوم ومنذ سنوات في دور الرعاية أو في السجون؟ وما مصير من تغيّرت حياتهم ومنعوا من أداء اختباراتهم وتم تشويه سمعتهم؟

(*) المصدر: جريدة الحياة، التاريخ ١٤٣٠/١٢/٢٦هـ.

كيف ستتحلل «الهيئة» منهم؟ هل ستعتذر على الملأ، مثلما اتهمتهم وجرجرتهم على الملأ؟ هل ستعوضهم عن كل ما وجدوه وعايشوه وفقدوه؟ وكيف؟

السمعة في بلادنا العربية والسعودية بالتحديد لا تعود (بسهولة)، عجوز الشملي ما مصيرها وكيف سنعتذر لها؟

هذا التصريح بكل ما فيه من شجاعة وإقدام يتطلب شجاعة مماثلة لتصحيح الأوضاع وتعويض من اتهموا بالباطل؟

وما قاله الشيخ صحيح مليون في المئة، لأن غالبية، بل معظم من يُحرّمون ويجرّمون الاختلاط المحترم، وأشدّد على كلمة المحترم بألف خط أحمر بالعريض أيضاً (لديهم عاملات في بيوتهم، وزوجاتهم يذهبن إلى أعمالهن بصحبة السائق).

إحدى السيدات المعترضات على طريقتي في التفكير، أفادت أنها لا تختلط مطلقاً بالسائق بمفردها، وأنها لو رغبت في الذهاب لمشوار تصطحب معها الخادمة التي توصلها، إذ تذهب وتعود (بمفردها) إلى المنزل، ثم تأتي مرة أخرى لتصطحبها حتى لا تعود بمفردها ولئلا تختلط هي بالسائق. سألتها في إحدى مناقشاتي الساخنة معها، ماذا عن الخادمة؟ أليس في عودتها مع السائق بمفردها (خلوة غير شرعية)، ردت سريعاً، أنا لي بنفسي وليس لي شغل بها!

أختم مقالي هذا بسؤال بريء، هل الدين يتجزأ؟ أليس من الواجب علي أن أحبَّ لغيري ما أحبّه لنفسي؟ أليس المبدأ واحداً؟ متى نعتذر لكل من ظلمناهم و«شحتفناهم» وغيّرنا مستقبلهم وأسأنا إلى سمعتهم؟ يا فضيلة الشيخ!

محقون في هجومهم! (*)

كنا قد انتهينا من الحوادث المسيئة التي كانت تحدث والمتمثلة في عدم الصلاة على بعض الأشخاص، لأن سمعتهم مثلاً ليست على المستوى اللائق.

نعم كان يحدث هذا من بعض الأشخاص، نعم كانوا يرفضون الصلاة على شخص روحه بين يدي رب العالمين وهو وحده من يملك حق قبوله في رحمته أو طرده. ولا نملك كأشخاص «عبيد لله» هذه الخاصية فالشخص انقطعت صلته بالدنيا وبعبيد الله فمن

(*) المصدر: جريدة الحياة، التاريخ ١٤٣١/٩/١٥هـ.

نكون نحن لنمنع عنه دعاء وصلاة هي من واجبات المسلم على أخيه المسلم «فلولا الأحياء لهلكت الأموات».

فقدنا الأسبوع الماضي كاتباً كبيراً وشخصيه فريدة جداً وأسعدني جداً أن كمّاً هائلاً من الناس حزنوا بشدة على الدكتور الرائع غازي القصيبي، وكثير منهم رثوه بكلماتهم المعبّرة، وكثير قاموا بالحداد عليه، لأنه وبكل المقاييس شخصية لن تتكرر وشخص بذل الكثير للنهوض بمجتمعنا التي تلعب فيه بعض الأفكار الرجعية التي لا تمتُّ للدين بصلة. حاول كثيراً تشغيل النساء في المحال التجارية، وحاول كثيراً وضع آليات لحمايتها وللحصول على حقها، عوضاً عن الوقوف في الشوارع لاستعطاف المارة من هنا وهناك، وعوضاً عن انتظار الشيوخ عبر بوابات المساجد للحصول على بعض الأرزاق التي لا تغني ولا تسمن من جوع والتي لا تعتبر حلاً جذرياً لمشكلتها المزمنة والمتمثلة في الحصول على عمل شريف يؤمّن لها حياة كريمة. فوجئنا ببعض الأشخاص يعبّرون عن مشاعر «مقيتة ويفتون بأن لا حرج من الهجوم على الراحل وأن ذلك لا يمس الشريعة في شيء».

أي شريعة يقصد؟! هل شريعة غير الشريعة التي نعرفها والتي تحرّم الحديث عن شخص غائب ولا يستطيع الدفاع عن نفسه؟ أي شريعة وأي أخلاق هذه التي تتيح اغتياب شخص بين يدي الخالق علناً أو سراً، مطمئنين بأن الشريعة لا تجد في ذلك حرجاً؟! أي أخلاق هذه تحملها شريعتهم؟! كيف باستطاعة واعظ، كما يسمي نفسه ويعلن على الملأ، هذه الرأي اللاأخلاقي والذي يتنافي مع كل القيم الإنسانية وليست الدينية فقط؟

انهال الواعظ على شركة قامت بتشغيل النساء في العمل «كاشيرات»، وأخبر المتجمهرين حوله أن المقاطعة واجبة لهذه الشركة، وأريد أن أسأله: هل ترى وتشاهد أعداد النساء التي تقف على أبواب بعض القصور لتحصل على ريالات عدة؟! ما الذي يدفعهن في البقاء من العصر حتى المغرب تحت أشعة الشمس الحارقة؟! وماذا فعل سعادته لهن؟ هل أسهم في إيجاد حل جذري لاحتياجاتهن؟! ماذا قدم لهن؟! أم أنه بالفعل لا يراهن؟!

عيب كبير أن نسمع مثل هذه الكلمات التي تسيء إلى الشريعة المتكاملة التي ندين بها والتي علّمتنا من نعومة أظافرنا أن الرجولة في المواجهة وليست في الهجوم على رجل خلوق رحل عن دنيانا ولا يتمكن من الدفاع عن نفسه التي كانت تهدف للارتقاء

بالمجتمع المليء بالوعاظ من هذه الشاكلة والتي تفتي بالجواز والحرمانية تبعاً لأهوائها الشخصية بكل أسف.

محرم لله يا محسنين! (*)

حتى في قاعات الدراسة - تخيلوا - هذا ما كتب في الخبر المنشور في إحدى الصحف المحلية عن إيقاف مكافأة المبتعثة إذا ثبت أن «محرم.. ها» لا يتواجد معها وأنه قام بإيصالها وعاد أدراجه للبلاد. وأنه لم يرافقها في قاعات الدراسة ولا في السوبر ماركت ولا في غيره.

فهمنا «معضلة وشرط أن يبقى معها»، وفهمنا الغرض منه «على رغم عدم موافقتنا على ذلك»، ولكن أبت عقولنا أن تفهم معنى مرافقته للمبتعثة في قاعات الدراسة! ويحتاج الأمر لشرح وافٍ وكافٍ ومستفيض ومترجم أيضاً لتعلم الجامعات والمعاهد كيف يفكر السعوديون في «بناتهن»، وكيف يعاملونهن «وكيف يفترض بهم أن يراقبوهن»!

وتخيلت معهداً به خمس طالبات على أقل تقدير «الطالبات داخل الفصول» والمحارم يقفون بجانب النافذة لمنع أي «حديث جانبي بين طالبة وزميلها «أحدهم يقف بالمطارة وحقيبة الفسحة»، والآخر يمسك بالصحف المحلية ليقرأ آخر المستجدات، والثالث يقضي وقت عمله «كمراقب للمبتعثة» في كتابة مذكرات «مرافق أصبح مراقباً» والرابع «يلعن اللحظة التي وافق فيها على سفر ابنته أو أخته»، والخامس خبيث «سافر مع زوجته والآن يفكر في توريطها ويريد العودة، لأنها أغضبته وبإمكانه عقابها وإلغاء مكافأتها وربما بعثتها بالكامل، لأنها أخطأت ليلة أمس وأخبرته أنها ليست بحاجة له، ولم يعد بإمكانه أن يذلّها بعد اليوم «لذلك طرأت عليه الفكرة الجهنمية أن يتركها ويرحل بعدما استشار أمه وأخته التي لم تحصل على بعثة!

حملة إلغاء مكافأة الطالبة «بصراحة قرار غير حكيم» لأن الطالبة already هناك والجامعة حصلت على الاعتماد المالي والطالبة أجّرت منزلاً وتعهدت بدفع الإيجار «وهناك لمن لا يعلم، تسليم قيمة الإيجار محدد بتاريخ لا يجعل صاحب المنزل «يترجاك» ليحصل على حقه. والشرطة في خدمة الشعب والمحاكم أسرع مما يتخيل أحد.. فانقطاع المكافأة عن الطالبة سيجعلها لا تتمكن من دفع الإيجار وعدم الدفع في

(*) **المصدر** : جريدة الحياة، التاريخ ١٦/٢/١٤٣١هـ.

وقته سيجعلها متهمة بالتلاعب، وستكون عرضة للإخلاء بعد الدفع طبعاً وتعميم اسمها على الـ system، فلن يقبل أحد تأجيرها منزلاً. وستتورط الملحقية هناك في حل المشكلة وستنشر الصحف الغربية تفاصيل التفاصيل. وسيطلع أحدهم ليقول «لا بارك الله في ابتعاث النساء»!

الدولة تكبدت الملايين في سبيل ابتعاث الطالبات اللاتي نسمع عنهن كل يوم وعن انجازاتهن العالمية التي استطعن حصدها في سنوات قليلة، فكيف نعامل بناتنا بهذه الطريقة؟ وكيف نعلنها صراحة بما معناه إننا لا نثق بمبتعثاتنا، ولذلك يجب بقاء محرمها معها «حتى في قاعات الدراسة».. وحرمان الطالبة من المكافأة سينتج عنه مشكلات عدة ستؤثر في سمعتنا كسعوديات، ولن تؤثر في أصحاب الملايين بل في صاحبات الدخل المحدود. والحل في إلغاء هذا القرار والاكتفاء بقرار العائلة وحسم كل ذلك بالدرجات التي تحصل عليها الطالبة فقط.

سؤال ألقيه فقط قبل أن أغادر، لماذا يجب أن تعيش المبتعثة في خوف دائم ومحاولات ترضية لأشخاص بإمكانهم حرمانها من مستقبل حلمت به كثيراً، لن أخوض كثيراً في موضوع المحرم الذي يحتاج في بعض الأحيان إلى مراقبة ورعاية وغيره، وخير دليل «خبر» الدورات التدريبية الخاصة بتأهيل المبتعثات لحماية مرافقيهن، وربما اقترح شعاراً يتناسب مع خبر إيقاف الرواتب ودورة التأهيل بأن يكون كالآتي «أنا مؤهلة لحمايتك.. وأنت راقبني»!

أبعديه... بس(*)

لا شيء في الدنيا يغضبني بقدر الظلم والاستغباء. «الظلم ونعرفه»، أما الاستغباء فهو أن تتعامل مع الآخرين وكأنهم أغبياء لا يفهمون ولا يستطيعون تحليل المواقف، أو كأنهم أشخاص قابلون للإيحاء.

سأبدأ بموضوع تعرية الطالبة بحثاً عن جوال «قيل إنه يختبئ في ملابسها الداخلية» التي لا جيوب سرية فيها «على ما يبدو»، وهذا اختراع ربما يتوافر فقط في المنطقة التي حدثت فيها الحادثة المخزية، وأقول مخزية لأنها بكل المقاييس مخزية، سواء «خلعت الطالبة المذكور بمفردها»، أم أجبرت على خلعه، أو خلعته بإرادتها استماعاً لنصيحة

(*) **المصدر**: جريدة الحياة، التاريخ ١٩/٦/١٤٣١هـ.

السيدة الفرّاشة، كما ظهر في التحقيق وبحسب التصريحات الأخيرة، إذ قالت لها «أبعديه علشان يقتنعوا»!

وأبعديه يا سادة يا كرام غير اخلعيه «الإبعاد مختلف كما يبدو»، وصيغة جديدة «للأمر بخلع المذكور» و«المذكور» هذا «أُبعد» ثم سُلِّم من الفراشة إلى المعلمة التي دارت به محمولاً على راحة يدها الكريمة لتتمعن به المعلمات وليتأكدن أن لا جوال يختبئ بين الخيوط. ولا أدري هل أعيد «المذكور» إلى الطالبة التي «أبعدته»، والتي كانت تبكي لأنها أبعدته «وكيف تبكي وهي التي أبعدته باختيارها الصريح والطوعي»!

أعود وأسأل هل أعيد «المذكور» إلى الطالبة أم ذهبت إلى منزلها من دونه؟ وهل كتب به تقرير عن لونه وشكله وبأي تاريخ أبعد «طوعاً» وفي أي ساعة أعيد إلى الطالبة أم أنه ما زال محرزاً في عهدة المعلمة أو الفرّاشة؟

وأعود إلى تصريح مدير تعليم منطقة جازان الذي أشار إلى أن التعرية لم تكن بالشكل الذي بدا في الخبر الذي نشر في الصحف المحلية على رغم اعترافه بأنه حدث... ونعود إلى تفسيره بأن الأمر لا يعدو كونه سوء تصرّف من المعلمة والفرّاشة، كون مديرة المدرسة كما أظهرت التحقيقات الأولية آخر من... يعلم!

أعود إلى الخبر عن توقف التحقيق بسبب دخول موسم الاختبارات كما ذكر الخبر «بناء على طلب أولياء أمور الطالبات اللواتي لم يبعدن أي «مذكور» وحرصاً على سير العملية التعليمية».

الذي أعرفه أن الاختبارات ستلحق بها إجازات آخر العام، وربما سيؤجل التحقيق إلى ما بعد الإجازة وحتى العودة من الإجازات وعليكم «بالخير»، والذي أتوقعه أنا شخصيّاً لو أن المسؤول الذي صرّح بأنه فقط سوء تصرّف لن يقول إنه «سوء تصرف لو حدث أمر مشابه لابنته».

والذي أتوقعه أيضاً أن تتمخض التحقيقات التي أُجّلت بسبب نفسيات المختبرات والممتحنات بأن المعلمة لم تجبر الطالبة على خلع «المذكور» ولم تأمرها، وأن الفرّاشة اقترحت عليها فقط أن تبعده لتريح المعلمات القلقات والمنتظرات نتائج التفتيش الدقيق للخيوط... وأتوقع أن يظهر في التحقيق تعبير جديد بأن الأمر ليس أيضاً سوء تصرّف ولا يحزنون، كل ما في الموضوع أن المذكور سقط وخلع وأبعد بمفرده، لأن «اللستك تقليد مو أصلي»، ولأن تصنيعه «مش كويس»!

جنازة.. ومرمطة(*)

أثلج صدري الخبر المنشور الخاص ببدء التحقيق في حادثة الجنازة التي أقيمت (على طالب حي يرزق في إحدى المدارس وفي الطابور الصباحي).

نعم تعدٍ على البيئة التعليمية وبادرة ومبادرة غير تربوية ولا أعلم لماذا حدثت ولمصلحة من؟ وما هي الفائدة المرجوة من هذا النشاط الصباحي غير المحبب؟ وأرجو الالتفات إلى ما يحدث أيضاً في مدارس البنات والتي كتبت عنها أيضاً أكثر من مرة حول قيام بعض المدارس بعمل درس توعوي لطالبات الابتدائي والمتوسط عن تغسيل وتكفين الميت، واتخاذه كدرس توعوي سبب الكثير من المشكلات النفسية والخوف والرهبة عند بعض الطالبات صاحبات الشخصيات الحساسة.

نعم الموت جزء من الحياة التي نعيشها ولكن هل المدارس مخوّلة للقيام بهذا الدور فعلياً؟ وهل تعتبر هذه الأنشطة جزءاً من العملية التعليمية؟ وهل هذا الشكل مناسب فعلاً ومن يضمن أن آثارها المرتقبة أو المتوقعة ستكون إيجابية؟

كنت من الأشخاص الذين ينادون بالابتكار ولكنني أتراجع الآن بإرادتي الحرة بعد معرفتي بمثل هذه الأنشطة اللامدروسة التي رأيناها وسمعنا عنها لما تسببه من عاهات نفسية، لها آثار سيئة جداً على نفسيات وشخصيات أبنائنا وبناتنا.

خرج علينا أحدهم ببشرى جديدة هي أن السيدات سيقدن سياراتهن في الجنة.. بالطبع نحن كسيدات سعدنا جداً بهذه البشرى والفتوى السعيدة وكنا ننتظرها بفارغ الصبر وتعاهدنا أنا ومثيلاتي بعدم المطالبة بهذا المطلب المهم بعدما بشرنا بأن هذا الأمر سيتحقق في الجنة بحول الله، يبقى السؤال: من أخبره بهذه البشرى؟

أرجو من المسؤولين الإسراع بدفع بدل «مرمطة» لرجال الأمن (السيكورتي) خصوصاً عند المولات التجارية التي تشهد يوميّاً ملاسنات وشجارات وغيره.

رجال الأمن يعانون جداً من بعض الشخصيات المريضة التي تأبى أن تلتزم بالنظام الخاص بعدم إيقاف السيارات أمام مدخل السوق التجارية.

هذه الجملة العقيمة أسمعها كثيراً تقال لرجال الأمن الذين يحاولون فرض النظام

(*) المصدر: جريدة الحياة، التاريخ ١٤٣١/٦/٢٨هـ.

بالذوق «أنت ما أنت عارف مين أنا» فأرجو من المسؤولين إسعادنا وإسعادهم بالتعريف عن عدد الأشخاص أصحاب هذه الجملة الذين يرون أنفسهم فوق النظام وأتفق جداً مع حارس الأمن الذي استحق مبلغ ربع مليون ريال من أحد مسؤولي صحة القصيم بعدما قام بما قام به لأنه فقط حاول تطبيق النظام على الجميع.

وأختلف مع بعض الكتّاب الذين وصفوه بالطمع، لأنني شخصياً أراه غير كاف أيضاً على ما تعرّض له من «مرمطة».. وأنهي مقالي هذا بالإهابة بالمسؤولين إما أن تصرفوا لهذه الفئة بدل «مرمطة»، أو إلغاء هذه الجملة المقيتة التي تريد أن تطبق النظام على كيف كيفها!

من نتائج الاختلاط(*)

بعض الفتاوى تظهر في أوقات غريبة وكأنها متعمّدة لنسف جهود الدولة ومحاولاتها الدؤوبة في دحض صفة الإرهاب عنا، والذي أُلصِق بنا نتيجة لظروف رعناء وتصرفات غير رصينة ولا مسؤولة من البعض. آخرها كانت فتوى لأحد الشيوخ الأفاضل الذي طلب استتابة المنادين بالاختلاط وقتلهم إذا لم يتوبوا عن أفكارهم. ومن قبلها ظهرت فتوى «الميكي ماوس» الذي (ترك صاحبها مشكلات المجتمع المختلفة والمتعلقة بالسلوكيات) وأمسك بتلابيب فأرة صغيرة والتي ما زلنا حتى اللحظة وفي هذا العمر نتابعها بكل مرح وسعادة كالأطفال.

لن أعلق كثيراً على الموضوع، فقد كتب الكثيرون والكثيرات عنه، ولكن التوضيح الواجب هو كيف بإمكاننا نفي تهم الإرهاب عنا وهذه الفتاوى الغريبة تصدمنا بشكل فجائي، لتقوّض كل ما نبنيه في سنوات من سمعة طيبة؟ تغاضيت عن الكتابة بيوم الحب كما أحب تسميته، وتغاضيت عن الإعلانات الغريبة والغبية التي سمعناها قبل يوم الأحد ١٤ شباط (فبراير) والتي أضحكتنا كثيراً من شدة (بلاهتها وأسلوبها المباشر الذي يشبه كثيراً التسميع دون فهم) والتي ساهمت بشكل كبير في سماع تعليقات بعض الزوجات (خصوصاً بالرد على الإعلان والرجل الذي يقول لزوجته: «أشبك أنتي؟ أنا ما أحبك يوم واحد في السنة، أنا بحبك كل أيام السنة») لتنتهي بضحكة من إحدى السامعات وهي تردد: يا حسرة! فين ده؟ لا شفنا يوم ولا غيره؟ بلا... هم! لتقوم أخرى بالرد عليها (يا

(*) المصدر: جريدة الحياة، التاريخ ١٤٣١/٣/١٩هـ.

حبيبتي هما خايفين نطالبهم بهدايا)؟ لتختم ضحكاتها بسيرة الحب وبخل الحب وكره الحب!

لأفاجأ بمقال منشور في إحدى الصحف المحلية عن مضار الاختلاط وعن قصص تشيّب من بعض الدول التي سمحت به لتنتهي بخبر اغتصاب رجل لأمه وتبرير الكاتب بأنه من نتائج الاختلاط!

وقبل أن أُعلّق على الكاتب، يستوجب عليّ أن أوضح الاختلاط الذي نقصده جميعاً، وهو الذي يكون بسبب راقٍ ومنطقي كاجتماع عمل ومقابلة تلفزيونية وغيره، وربما كلمة المقابلة التلفزيونية استفزتني لأني تعرضت شخصياً ولمرات عدة لمواقف مشابهة بحيث أكون أنا والمذيعة على طاولة (ويصورنا رجل) وعلى طاولة مجاورة لنا يجلس الضيف بمفرده ويصوره (رجل آخر)، على رغم أننا في مكان واحد وأستوديو واحد ويصورنا نحن الاثنين (رجال).

عودة لكاتب المقال، والذي أظهر ربما رغبته العارمة في أن يكون خطيباً بداية من: أيها الناس إلى: آخر دعوانا؛ والتي عادة ما يختمها بالدعوة بالدمار الشامل على الليبراليين المتحررين، كما يطيب له أن يسميهم الذين يريدون أن يخلعوا برقع الحياء.

صدمني ما ذكره الأخ الكاتب بأن حادثة اغتصاب الأم وهي على رغم بشاعتها هي من نتائج الاختلاط، ولا أدري كيف يمكن لأم ألا تختلط بضناها؟!... وهل عليها أن تحتجب عنه؟! وهذا الحديث على رغم غرابته ليس غريباً على مسامعي، فلقد سمعته مراراً وتكراراً من بضع سيدات عندما ناقشت معهن أهمية التقرب للابن وممازحته بما يليق بأم مع ولدها مهما كبر سنه، وفوجئت بردود مشابهة (عيب، وما أقدر، وما تعودنا) وغيرها، كيف يمكنني أنا وغيري أن أشرح لهن أن هذه الحادثة الغريبة قد تحدث نتيجة لمرض نفسي وخلل في التفكير وأنا (حالة استثنائية) وليست من نتائج الاختلاط المقنن والمحمود بالطبع، والذي من شأنه إفشال جرائم الابتزاز والتهديد لأن الجنسين سيتعودان على التعامل مع بعضهما بأسلوب إنساني أولاً وأخيراً بعيداً عن الأغراض الدنيئة الأخرى التي تضع الجنسين في دائرة صغيرة تتحكم بها الغرائز وحدها!

تعال وأنت تعرف(*)

كان الأسبوع الماضي والذي قبله أسبوع الهيئة إذا جاز التعبير، ٤ حوادث متفرقة توحي بالكثير والكثير، هو أننا كمجتمع لم نعد نقبل أن نُعامل كمتهمين دائماً، ماذا نستفيد من هذه القصص والمشكلات والندوب والجروح وغيرها.. إلا مزيداً من الغضب والاحتقان اللانهائي لأفراد المجتمع رجاله ونسائه.

وكلنا نعرف أن أسلوب البعض من رجال الهيئة في التعامل هو أسلوب فظ مستفز لأي شخص حتى ولو كان لا يفعل شيئاً خاطئاً. ولم يعد مقبولاً أن تنتهي المشاحنات والضرب والجرجرة بكلمة سامحونا (ما عليه).

لن أكتب أحداث ما حصل، فكلنا نقرأ الصحف وتصله الأخبار، فمن عريس الرياض الذي ضُرب وضُربت أخته فجأة من دون مناسبة لمجرد الشك والريبة، إلى ابن المدينة الذي كان ينتظر زوجته، وناله من الضرب (وبعثرة الكرامة) ما ناله، إلى غيرها والتي انتهت بقيام شاب بتلطيخ إحدى سيارات الهيئة بالبويا. إلى الفتاة التي قيل إنها قامت بإلقاء الحجارة على السيارة بكل ما فيها من تفاصيل، وكأنها «سوبر مانه»، وهذا شيء لا يُصدّقه عقل ولا منطق.

أقرأ دائماً تعليقات القرّاء على مثل هذه الأخبار وأغلبها أن لم يكن جميعها تعبّر عن غضب شديد، وأعود وأكرر ما قلته من سنوات عدة: أليس رجال الهيئة بشر مثلنا؟ إذا أجبتم بنعم، إذاً فلماذا لم نسمع عن توقيف أحدهم وعن معاقبته بتهمة إساءة استخدام الصلاحيات؟

تكرار هذه الحوادث تبرهن بالدليل القاطع أن هناك خللاً ما، خلل ينبغي علاجه بأسرع وقت ممكن، وربما خبر إخضاع منسوبي الهيئة لدورات مكثفة للتعامل مع الجمهور رجاله ونسائه خبر مفرح نوعاً ما، لأعود وأسأل السؤال نفسه الذي يتبادر إلى ذهني فور معرفتي أو قراءتي القبض على سيدة أو فتاة (بكيف) كيف يتم القبض عليها؟ وكيف يتم لمسها وهي أجنبية؟ وكيف تُرحّل في سيارة ليس فيها إلا رجال غرباء؟

وكيف يُحقق معها والمركز يخلو من العنصر النسائي؟

(*) **المصدر** : جريدة الحياة، التاريخ ١٤٣١/٣/٢هـ.

وكيف يتصل بوليّها أو أخيها، أو حتى زوجها ليسمع كلمة واحدة (تعال وأنت تعرف)، أسئلة كثيرة في الحقيقة عدا كونها مزعجة هي مؤلمة ومقلقة أيضاً.

حكمت المحكمة على رجل موظف بالأمانة بدفع مبلغ ٨٨ ألف ريال لرجل سجن ٤٤ يوماً، بعدما اكتشفت أن رجل الأمانة هو الذي تعدى على الرجل في منزله، ماذا لو طبقنا هذا النظام نفسه على أخطاء رجال الهيئة، ومن يُقدّر قيمة الكرامة المهدورة في الأسواق وفي الشوارع، ومن يُقدّر قيمة الخوف والقلق ومشاعر العار الذي قد تتسارع في عقل رجل تلقى اتصالاً من الهيئة ليسمع كلمة (تعال وأنت تعرف)!

بتوقيعي(*)

اليوم فقط سأرتاح قليلاً وربما أغمض عيني وسمعي إلى الأبد.. لم أكن أتمنى قراءة ما قرأته في الصحف العربية عني عن حكايتي وعن أمور كثيرة سأحكيها لاحقاً ولم أتمكن من إغماض عيني قبل إصدار التقرير النهائي الذي لفتت نظري بشدة كلمة فيه (هرباً من حركة غادرة) فقط تمسكت بها أعدت قراءتها مرات عديدة ففيها براءتي وبراءة سمعتي التي لاكتها الألسن (كقطعة من العلك).

حكت الصحف عن تفاصيل مقيتة وظهرت القصص الكثيرة التي معظمها محض افتراء. ليال كثيرة كنت أتمنى لو أتمكن من الصراخ من الحديث من تصحيح ما قيل وتم نشره حتى تفاصيل الطبيب الشرعي الذي عاين جثتي وأخذ سوائل من مناطق من جسدي ظهرت بالتفصيل ولا أعلم ماذا يهم القارئ من أين سيأخذ الطبيب سوائل جسدي وما فائدة تفاصيل التفاصيل؟؟؟

عمري ١٤ عاماً مراهقة جزائرية (طفلة في عرف القانون)، أعيش في فرنسا بلد الحرية، جئت مع والدي بالتبني لرؤية بيت الله وكنت على وشك المغادرة إلى فرنسا في صبيحة اليوم التالي، عشت حياة مفككة صعبة في دور الرعاية في فرنسا حتى استلمني صاحب والدي ليكون لي أباً لا أعرفه، فهل أترك فرنسا وثقافة فرنسا وشبان فرنسا وآتي إلى هنا لكي أختلي بشاب كنت أخبر أخي قبل أيام أنه يضايقني؟؟

فهل اشتكي منه ثم أصعد لغرفته بإرادتي ولماذا؟؟؟ وبعد أدائي فريضة العمرة؟؟

(*) **المصدر**: جريدة الحياة، التاريخ ١٤٣١/١٠/١هـ.

ضحكت كثيراً عندما قرأت ما قاله عني وعن قصة حبنا السريعة جداً.. وعن اتفاقنا على الزواج الأكسبريسو كقطار الكهرباء، وعن صعودي إلى غرفته بإرادتي.. أي عاقل يخبرني إذا كان كل ذلك صحيحاً فلماذا ألقي بنفسي من هذا الارتفاع.. لست غبية لأعتقد أن المسافة قريبة، ولست بلهاء لأعتقد أنني سأصل بسلام.

من عاقل يخبرني لماذا ألقيت نفسي بهذه الصورة الفجائية؟ أهو الخوف أم الرعب أم الصدمة أم المجهول أم الرغبة الأكيدة في المحافظة على الشرف الذي أهدرته أقلام هذا وذاك لتحقيق أكبر مبيعات، وليكون التحقيق الأبرز عن الفتاة الجزائرية الفرنسية التي هامت بعامل الفندق حباً في أيام قلائل!!!

وكيف إنها ذهبت إليه بنفسها، فالأنثى حين تذهب بنفسها (تصبح مشاركة في الجريمة النكراء حتى ولو كانت في الـ ١٤)!! ولذلك تمسك كثيراً العامل بأنني ذهبت إليه وردد هذه الجملة في التحقيقات حتى تخفف عنه العقوبة، فالحي في نظركم أبقى من الميت، ومن تخلّى عنها والداها لا بد أن يتخلّى عنها المجتمع والناس أيضاً.

نصيحتي إلى كل صاحب قلم أن يتقي الله في ما يكتبه، فإذا كان عرضي استُبيح وشرفي تحدّث فيه القريب قبل الغريب، فاتقوا الله في ما هو آتٍ اليوم فقط خطفت كلمة هرباً من التقرير الأخير سأجعل منه (مخدتي) وسأتدثر جيداً بكفني الأبيض النقي، وسأنام وأترككم لضمائركم علّها تفيق قبل فوات الأوان... بتوقيعي سارة.

الحب الحقيقي(*)

ما لها حق «أبلة ناهد» طبعاً (كونها استجابت) لمشاعر تلميذها هاني الذي ظل يذكرها منذ كان في السابعة من عمره، كونها كانت إحدى معلماته التي قامت بتعليمه هي وغيرها في نصف المرحلة الابتدائية، فظلت رغم السنين والأيام الطوال (تسكن عقله) حتى بعدما تزوج بامرأة تفوقها جمالاً، (ظلت) هي في قلبه وزهد في إمرأته لأنها لا تملك ما كانت تملكه «أبلة ناهد»، ولم يرَ زوجته في سنوات طفولته المبكرة لذلك لم تتمكن من قلبه ولا عقله بالطبع.

هاني كبر وحاول الاتصال بمعلمته السابقة عبر التقنيات الحديثة التي (تقرب

(*) **المصدر**: جريدة الحياة، التاريخ ١٤٣١/١٠/٢١هـ.

البعيد)، واستجابت له معلمته رغم أنها متزوجة وتعول ولديها أبناء من زوجها، فهامت عشقاً به كونها ما زالت تذكره منذ سنوات عمره الصغيرة، ورغم الفرق الشاسع في عمرهما، فطلقها زوجها وتشرّد أبناؤها، وتطلقت بفضيحة نكراء وكل ذلك بسبب تعليم الإناث للصبيان حتى وهم يرتدون البامبرز في التمهيدي والروضات، ولذلك لا بد من منع هذا المنكر الذي تسبب في تطليق زوجة هاني وتطليق «أبلة ناهد» وانتشار خراب البيوت وتشريد الأبناء.

ما سبق هو خلاصة مقالة قرأتها خلال الأسبوع الماضي (مقالة هدفها التحذير من تعليم الإناث للصبيان) لما له من أضرار كبيرة على الأسر المترابطة وعلى المجتمع وعلى الأطفال!

طبعاً لم ينس الكاتب الذي كانت مقالته شبيهة بخطبة الجمعة وليست مقالاً صحافياً أن يذكر أن الطالب قد يلجأ إلى بعض الحيل الخبيثة ويرسب في الصف الأول والصف الثاني ليظل أكثر وقت ممكن مع الإناث وهو يقترب رويداً رويداً من سن البلوغ!

بعض الأسئلة أبت أن تغادرني وأنا أقرأ المقالة، خصوصاً والكاتب ركز عليها، منها أن هاني كان وسيماً فلذلك كانت المعلمات حريصات على إجابته على كل أسئلته وكن بالطبع حريصات على التواصل معه وتحيته أيضاً في الشارع (يا للهول)!

ما استوقفني هو أن هاني كبر والمعلمة (توقف بها الزمن ولم تكبر) وللصدفة الجميلة التي كانت من تدبير الشيطان ليتحقق له المفسدة التي يريدها، أن يجد هاني البريد الالكتروني الخاص «بأبلة ناهد» بعد سنوات طويلة، والأدهى أن تتذكّره هي أيضاً كونه كان وسيماً، فلما دعاها إلى حبه استجابت له كونها (ناقصة عقل ودين وتحتاج لحملة وليّ أمري أدرى بأمرها)، فضربت بعرض الحائط حياتها وأمومتها وعمرها ووضعها الاجتماعي.. انتهت مقالة الكاتب بكلمة واحدة: عضت «أبلة ناهد» على أصابع الندم بعد فوات الأوان، وكل ما سبق من تعليم الإناث للصبيان!

كنت أتمنى على الكاتب أن يرفق في القصة الخيالية أن «أبلة ناهد» فقدت بصرها وعندما فتحت إيميلها ورأت إيميل حبيب القلب (العكروت) واللي مش مازولا.. رجع لها بصرها تاني ويبقى أجدع فيلم هندي هابط رأيناه بدون شاشات، لأن السينما حراااام!!

أبي... العرسة(*)

هل سمعتم ما قاله المأذون على صفحات الصحف (بأن الفتاة ذات الـ ١٣ ربيعاً أبلغته موافقتها، ويا ريت تضعوا تحت: موافقتها، مليون وخمسمائة خط أحمر بالعريض أيضاً على الزواج من خمسيني متقاعد، لديه هواية جمع الطوابع الصغيرة -عفواً- أقصد الزوجات الصغيرات).

تحيه كبيرة لهذا المأذون الخلوق الذي احترم كلمة (بزرة) ووافق على رأيها وأيّد موافقتها، فالأغلبية تحترم رغبات الصبايا وتقهر الكبيرات اللاتي وصلن لعمر يمكنهن من اتخاذ القرار بأنفسهن وربما بلغن درجة من العلم تمكّنهن أيضاً من ذلك، وعلى رغم ذلك نجدهن في دور الحماية وخلف الأسوار بالسنوات التي غالباً ما تنتهي بأنها عاقه، وبأنها لا تعرف مصلحتها، وبأنها قد تكون مريضة نفسياً أو مسحورة... أما الصبايا فلا غبار على رأيهن الصريح فهن -ولله الحمد- عاقلات جداً لدرجه أن يؤخذ برأيهن في زواج غير متكافئ من جميع الجهات. ما دامت صرّحت بأنها تبي العرسة، وتريد إعفاف نفسها فلها ما تريد!

هذا ما حدث في نجران الأسبوع الماضي وعلى رغم تدخل واعتراض جمعية حقوق الإنسان فلم يتمكن أحد من إنقاذ بنت (تبي العرسة) من زوج خمسيني طلق قبل أيام أم أولاده ليستقبل بنت الـ ١٣.

لم يكتفِ البعض بالخبر، بل جاءت تفاصيل أخرى عن أحد المأذونين الذي حكى بالتفصيل عن لياليه مع العروس الطفلة التي أوصاه والدها بعدم الدخول عليها إلا بعد عام من الزواج، ولكنه إرضاء لأوامر والدته التي أمرته وهو راجل طول بعرض أن يدخل بها فأطاعها بالطبع على رغم ما قاله عن بنية زوجته الصغيرة الحجم وعن صعوبة التعامل معها على رغم أنه عاد وذكّر أن هذه الطفلة تفوق خبرتها الزوجية خريجات الجامعة!

أترك لكم علامات الاستفهام الكثيرة وأغادر بصحبة ما الفائدة من الحكاية والقصة المقززة التي ساقها سعادة المأذون؟ وأين القرارات التي سمعنا عنها عن تحديد سن معيّنة للزواج؟ والذي أراه أن البعض يضرب بهذه القرارات عرض الحائط، وما زلنا نختلف حتى اللحظة، والضحايا «اللي يبون العرسة» مقابل عدة ألواح من الشوكولاته يتزايدون،

(*) المصدر: جريدة الحياة، التاريخ ١٤٣١/١١/٤هـ. (حَذف من موقع الجزيرة نت).

والأمهات اللاتي يهددن بالطلاق في تزايد مستمر، والبالغات الراشدات المتعلمات العاقلات الخلوقات خلف القضبان ولا أحد يسمع لهن... ما يحدث هو جرس عالي الصوت، يُخبر عن خلل جلل يحتاج لتدخّل سريع لكي لا يبيع أب ابنته التي لا يملكها مقابل سيارة جديدة ولا قطعة أرض وتظل الكبيرات تصرخ: نريد الستر والاختيار، في وقت نسمع فيه الصغيرات يبون العرسة!!!!!

المحرم المحتار في أعالي البحار(*)

سيدتي المواطنة لا تفكري أبداً بالخروج مع صديقاتك لنزهة بحرية بأحد القوارب السريعة المنتشرة على جوانب عروس البحر الأحمر (ما لم تتعلمي) أن تتحايلي على النظام الذي يمنع صعودك للنزهة وأنت إمرأة بالغة راشدة عاقلة ومسؤولة إلا مع محرم، لأن صديقاتك الست لا يعتد بهن ما لم يكن لهن محارم هنَّ الأخريات، فهذا ما حدث في أحد أيام العيد، حيث ذهبنا مجموعة من السيدات الأمهات العاقلات لنتنزه في البحر الجميل فتم سؤالنا عن المحرم الذي لم يتوفر حينئذ. وارتبك السائقون وتهربوا منا رغم أننا كنا على استعداد لدفع المبلغ المتفق عليه من أجل عيون نزهة بحرية تجدد فينا الحيوية والنشاط بعيداً عن الأسواق والمطاعم التي لم تعد نزهة ترويحية في نظر الكثير، لأن الروتين القاتل يحيل حياتنا إلى جدول معروف مسبقاً.

الخلاصة إننا صممنا على التنزه بعد أن كنا وعدنا صغارنا، عفواً أقصد صغيراتنا، وكان الحل الأوحد هو تبرع أحد سائقينا بالركوب معنا في مقدمة المركب بجانب السائق سبقه اقتراح آخر من أحد المسؤولين عن التأجير (ما عندكم ولد صغيرون) تخلله ضحكاتنا المليئة بالأسى هل الولد الصغير يعتبر محرماً لسيدات في سن النضوج والمسؤولية معهن فتياتهن الصغيرات المتحمسات لرحلة غير روتينية لا تزيد عن ساعة من الزمن؟

وهل وجود محرم لإحدانا يعتبر محرماً لغيرها؟ لم نتخيل مطلقاً أن نعامل بهذه الصورة في البحر أيضاً؟ بعد الجو الذي لا نتمكن من الصعود إليه إلا بورقة من محرمنا وإذا غاب يكفي توقيع ولد من أولادنا حتى ولو كان في سن المراهقة؟

(*) المصدر: جريدة الحياة، التاريخ ١٤٣١/١٢/٢٩هـ.

كلنا نسافر ونتنزه في البحار وسبق لنا تجربة ركوب (قارب الموز) والمنطاد والدبابات البحرية ولم نتوقف مطلقاً بحثاً عن المحرم ما دام السن فوق ١٨ عاماً وهو سن الرشد، فلماذا يجب أن نشعر بهذا الشعور هنا في مجتمعنا؟ ألا يكفي أن بعض المستشفيات الخاصة بالتحديد ما زالت تطالب بموافقة المحرم على أبسط العمليات التي قد لا تستغرق ساعة وتخرج المرأة بعدها مباشرة من المستشفى.

ينبغي أن نقرر هل المرأة قاصر أم شخص راشد؟ فإذا اتفقنا أنها راشدة لذلك تُسلم مسؤوليات كبيرة ولذلك أيضاً تحاسب عليها، أما إذا قررنا كمجتمع أنها قاصرة فيجب أن تعامل كقاصر بالكلية، فيكون وليُّها هو المسؤول عن أخطائها الطبية، ويكون هو المسؤول عن أخطائها المنزلية إذا ما نشب حريق بالمنزل فلا تعاقب هي بتهمة الإهمال، ويكون وليُّها هو المسؤول عن مقالاتها لو كانت كاتبة، فلذلك أقترح أن يضع اسمه الكريم تحت اسمها مباشرة، وبريده الإلكتروني تحت بريدها أيضاً حتى يعلم الراغبون أنه أجاز المقال ووافق على ما فيه من أفكار ويكون مسؤولاً أيضاً، لو كانت معلمة وقامت بضرب إحدى تلميذاتها فيحاسب هو، لأنه لم يُعلّمها أساليب التربية الحديثة ويكون مسؤولاً عن ابنته الطالبة الجامعية، وتؤخذ موافقته على موضوع رسالة الماجستير قبل الموافقة عليها. لذلك أقترح أيضاً أن نضع محاسبين على الهواء الذي قد تستنشقه النساء هل يتم سحبه بموافقته السامية أم تم سحبه بدون علمه، ولذلك على كل النساء إرجاع الهواء المستنشق فوراً وبدون تأخير فلربما ارتاح الراغبون في الراحة وغادرنا نحن للضفة الأخرى!

"أسحرني.. شكراً"!! (*)

الحمد لله وبفضل من الله سيطلع كل المجرمين والقاتلين والسارقين والمغتصبين والمرتشين براءة، عليهم فقط أن يقولوا في التحقيق الحقيقة. والحقيقة هي أنهم مسحورون بسحر أسود و«منيّل بستين نيلة ومربوط في ذيل عقربة متطلقة لا نعرف أين هي»، ولذلك ستستمر البراءة للجميع «حتى نلاقي العقربة الصايعة اللي دايرة على حل شعرها في الجحور والصحارى». على رغم وجود أخبار أكيدة عن احتمال موتها غدراً

(*) المصدر : جريدة الحياة، التاريخ ١٣/١١/١٤٣١هـ.

أثناء سير أحد الساحرين عليها، ونظراً إلى وزنه الثقيل يحتمل أن تكون لصقت في المداس و«غارت بلا رجعة»!

هنيئاً للبراءة لقاتل نجمة الباكستانية (فهو مسحور ويعالج بالرقية الشرعية ولذلك قتلها بالسكين وهو لا يشعر)، فالعقربة إيّاها علاقاتها كثيرة وأمرت أتباعها بالسيطرة عليه!

وقاتل الأكاديمية في مكة الوضع نفسه مسحور «يا حبة عيني».. فبعد الجملة الشهيرة للقاضي المتهم بتحويل عقارات ومخططات وأراضٍ بأسماء العصابة إيّاها التابعة للعقربة المطلقة إيّاها.. ولذلك حوّل هو الصكوك والأراضي بتأثيرات خارجية ومن دون أن يشعر.. فبعد هذه الجملة وبعد موضوع الرقية الشرعية التي ما زال يعالج بها سيكون بإمكان كلِ من هبَّ ودبَّ أن يستثمر هذا السبب الرهيب الذي ذكرني بحادثة شهيرة كتبت عنها مقالاً سابقاً اسمه مسحور عن زوج طلق زوجته بسهولة إثر خلاف بينهما وبناء على طلبها ثم استفاق ووجد نفسه مطالباً بدفع المؤخر ونفقة سنة فعاد للقاضي وأخبره أن الطلاق لا يجب أن يقع لأنه يشك أنه مسحور ولم يشعر بنفسه وهو يطلق، والظاهر أن الزوجة الطماعة سحرته لتستولي على مؤخر سنة الذي لا يزيد في الغالب على ٥٠٠ ريال شهرياً (بحسب ما يجلبه الرجال المسحورون من إثباتات الدخل) وهو يريدها الآن أن تخلعه لتدفع له المهر الذي أخذته واستولت عليه زوراً وبهتاناً!

«اسحرني شكراً».. هذه الجملة المناسبة للحالات المستعصية التي نكتشفها والتي نشرت الصحف عنها بعيداً عن الصدمات التي قتلتنا والتي أفقدتنا الثقة في كل شيء وفي بعض الأشخاص السكوت أحياناً يكون جواباً معقولاً في مثل هذه المواقف المخجلة التي تؤكد أهمية وجود لجنة مراقبة حيادية داخل كل محكمة وداخل كل منشأة متعلقة بحقوق العباد التي مات البعض منهم وهم يطالبون بصكوك أراضيهم التي تبخرت وأصبحت بأسماء أناس آخرين.

نشرت إحدى الصحف الإلكترونية عن معاناة أرملة وأيتام منذ أربع سنوات لإثبات تملّكهم لأرض تركها لهم المرحوم حينما ذهبوا ليتفقدوها ذات يوم فوجدوا عليها نصف فيلا يسكنها أحد الأشخاص، وعلى رغم أنها اشتكت وحكم لها بتعويض قدره ٥٠٠ ألف ما زال الساكن يماطل ويرفض أن يدفع ويرفض أن يخلي السكن، وقام بمد الفيلا بعداد كهرباء «سريع من إياهم»، فلذلك أرجو الكشف عليه أيضاً فلربما كان على علاقة ما بالعقربة المذكورة.. «اسحرني شكراً» موضة في دنيا التبريرات.

سفن النجاة(*)

صرح المتحدث الرسمي باسم هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر الدكتور عبدالمحسن بن عبدالرحمن القفاري، ونقلت التصريح شبكة «الإخبارية» يوم الأحد ٣١ تشرين الأول (أكتوبر) ٢٠١٠ - ٢٣ ذو القعدة ١٤٣١هـ، بأنه لولا تشدد هيئة الأمر بالمعروف في التعامل مع الناس لتعب المجتمع السعودي من اللقطاء!

ماذا يعني هذا التصريح لغالبيتنا على الأقل؟ يعني على حد فهمي أننا كائنات تسيّرنا غرائزنا التي تحتاج دوماً إلى تهذيب ومراقبة وتقويم هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، ويعني أننا على رغم كثرة مخيماتنا الدعوية التي تستقبل آلاف البشر، وعلى رغم مناهجنا المتشددة التي أحالتنا إلى خطايا تسير على الأرض، وعلى رغم الفصل التام بين الرجل والمرأة، وعلى رغم الشبهات القائمة بين الجنسين، والتي زرعناها في نفوسهم، وعلى رغم كثرة التحريم والكراهية والخطب والفتاوى لا نتمكن من العيش إلا في وجود أشخاص مهمتهم إعادتنا إلى الطريق السليم. ويعني أيضاً أننا فشلنا على رغم كل ما سيق في زرع الوازع الديني الحقيقي، وفشلنا في زرع الرقابة الداخلية، أفيدوني أفادكم الله، هل يعني هذا التصريح شيئاً آخر غير ما فهمناه منه؟!

سؤال آخر قد لا يتعلق كثيراً بالمقدمة، وإن كان لا يبتعد عنها أيضاً عن الخبر الذي نشر بشأن جرجرة طالبة من أمام جامعتها في إحدى المدن السعودية أمام الخلق وإجبارها على الركوب في سيارة «الهيئة» للتحقيق الفردي معها بتهمة الاشتباه بشروعها في ركوب سيارة شاب غير محرم، وهي تهمة لا تثبت إلا عندما تركب بالفعل، وليست بالنوايا ثم تركها ثم إعادة القبض عليها وترويعها أمام الطالبات، ثم تحويلها إلى الإدارة بعد فضيحتها التي توصف بأنها بـ«جلاجل».

يبقى السؤال: ماذا يعني الستر في نظر سفينة النجاة التي يبدو أنها أسقطت سمعة الفتاة من الإبحار معها؟ شبهة الشروع في ركوب سيارة غير محرم هل تختلف كثيراً عن إركاب فتاة بمفردها مع عدد من رجال الهيئة في الشارع العام أم بينهما تشابه!!

صدمني الخبر الأخير عن إحالة سائق أجرة سعودي إلى القضاء بتهمة الخلوة غير الشرعية براكبة صينية، بعد أن أقلها من مكان عملها إلى سوق الصواريخ... ولا أعلم

(*) المصدر: جريدة الحياة، التاريخ ١٤٣١/١١/٢٧هـ.

كيف ولماذا أُلقي القبض عليه، خصوصاً أن النساء يركبن الليموزينات والتاكسي من دون محرم، فلماذا استوقفت الهيئة هذا الشاب؟ فكرت كثيراً في تداعيات هذا الإجراء... سيمتنع كثير من سائقي الأجرة السعوديين (بالذات) عن إركاب جنس الحريم معهم في السيارة (درءاً للتهم التي قد تسقط عليهم فجأة من السماء)، وستمتنع النساء عن الركوب في سيارة الأجرة، وبذاك ستتحقق رغبة كثيرين في حبس النساء في البيوت على رغم أني أقترح أن نجمع النساء (سبب المشكلة)، ويتم ترحيلهن جميعاً إلى جزيرة تحيط بها المياه من جميع الجهات في رحلة بلا عودة، فربما أسهم اختفاؤهن من الحياة في جعلها أكثر سعادة، ويسهم في تقليل الأخبار التي تصدمنا بين حين وآخر، خصوصاً أننا مُعرّضون للإغواء ونحتاج إلى سفن كثيرة... للنجاة!

أهم معارك شاهر النهاري التنويرية

المطلق والنسبي في حياتنا الاجتماعية والنفسية(*)

تركيبتنا كعرب، وتربيتنا لأبنائنا يكتنفهما شيء من الحدة والصلابة والعصبية والإقصائية التي تطهي العقول وتقليها، كما يُقلى مُحّ البيض على سطح صفيح ساخن. والفكر فيها أحادي مؤدلج عنيد لا يقبل التعددية، ولا يسير متهاديّاً متمتعاً باستكشاف الأبعاد البديلة المتعددة. فهو لا يتعدى حداً من حدين، فأنت فيه إما أن تكون مع أو ضد، إما أن تتجه يميناً أو يساراً، إما أن تكون أبيض أو أسود. والمطلق هو الشائع في معظم الأمور، فلا يوجد مجال للعقل بأن يتجول أو يتدبر أو ينتقي أو يفكر، أو أن يعطي كل زاوية حقها من البحث والتقصي قبل تحديد نسبة اتجاهه. لأنه كشخصية قد نشأ وترعرع على تربية لا تسمح له بأن يبحث عن نسبة معينة لما يريد أن يتبناه من أفكار. فالسهولة كل السهولة، والتسطيح الذي ما بعده تسطيح يجعله بكل خصوصية مجبراً على الاختيار والبحث عن أقل الأضرار، وأن ينحاز بكل شوارده للمطلق، وأن يضع حدّاً لحيرته وإرهاق مخيلته وحواسه بدفنها تحت ركام الأحادية.

وليست فقط التربية التي نعاني من أحاديتها، ولكنه أمر تعودنا عليه في داخل تجمعاتنا ومجمعاتنا وشعوبنا، رغم ما فيه من الاستخفاف بمعاني الفكر والنباهة والمنطق، ورغم ما فيه من تجاوز على قدرات المخ الذي لا نتمكن من استخدام معظم خلاياه، بتخدير قدراتها. فلا يتمكن من أن يجد له درباً حرّاً يشعره بقدراته الانتقائية مهما كانت، أو أن يميل بنسبة ما لرأي معين مما يعني أنه حر، ويمتلك القدرة على عدم الاختيار بالمطلق، والتعميم والتعتيم.

فنسمع السؤال كثير التكرار يأتي لعقل الطفل البكر البريء، ليعصره بقسوة،

(*) **المصدر**: جريدة الوطن، التاريخ ١٨/٧/١٤٣٠هـ.

وينشف ما تبقى من طراوته، على شاكلة هل تحب أمك أو أبيك؟ وإذا حاول الطفل التملص أو الشرح أكثر، وجد من حوله أعيناً تنهره، وألسناً تحثه على الاختيار المطلق بين الأمرين دون كثرة كلام، ودون محاولة للتملّص! ليتبنى على مضض أحد الخيارين المرين اللذين لا ثالث لهما عند السائل المتذاكي الصلد!

فلماذا لا يكون له الحق في أن يحب أو يبغض الاثنين بنسب متقاربة أو متباعدة؟ لماذا لا تعطى له الفرصة لتحريك مخه الغض، وأن يعطي لفكره الفرصة كاملة على تفنيد الخيارات مهما اتسعت أطيافها، وتحديد نسبة بينهما دون الجور على أحدهما وشطبه بالكامل.

ويمر السؤال عبر أذن الطالب محيّراً وهو في صفوف الدراسة المطلقة، فهل تفضل دراسة الأدب أو دراسة الرياضيات؟ والجواب النسبي كما جرت العادة مرفوض، فإما أن تكون أديباً واهماً حالماً بالمطلق الكامل، وإما أن تكون عقدة حسابية صلدة تكعيبية لا مشاعر لها ولا روح.

فحتى الأدباء بحاجة نسبية لمعرفة الرياضيات، والرياضيات لا يمكن أن تعيش بلا روح أدبية خيالية تذكي فيها التخيل.

ويطالعنا السؤال في قنوات الإعلام، هل تحب النادي القرنفلي أو النادي الفستقي؟ وما هي العلة في أن تكون تستظرفهما معاً، مهما كانا بين الناس متعاديين لا يحمد أحدهما ظل الآخر؟ ماذا إذا كنت أحبّذ بعض اللاعبين والألعاب والخصال والمواقف من هنا، وبعض ذلك من هناك؟. وهل حينئذ أصبح شاذاً في عيون مجتمعي المطلق الخيارات، وهل الاختيار على قدر النسبة عيب خلقي في العقل العربي؟

ويأتي السـؤال الغبي من صديق، هل تؤمن بالحرية؟ وقبل أن تفتح فمك للاستزادة أو الشرح أو التوضيح، أو للسير بحرية في خط النسبية، تجده يكتم أنفاسك بطوق فكره المطلق، بطلب التحديد الأحادي فإما أن تكون مؤمناً بالحرية، أو أن تكون عكس ذلك!؟

والحرية ليست كمطلب محبَّذة بالمطلق، وليست مكروهة بالمطلق، وللإنسان الحر كامل الحرية في اختيار الدرجة التي يقف عليها متباعداً أو مقترباً من صلب الحرية، ولا يعني عندما تؤمن بالحرية أن تكون إنساناً عابثاً لا مبادئ له.

فالسؤال ضخم، ولا يمكن أن يحل بالالتجاء لأحد الطرفين، وحتى إنه لا يمكن

تغليب إحدى الجهتين على الأخرى. ولكن لا مجال لدى المسؤول في الخوض في النسبة، والمطلوب فقط أن تكون إجاباته مطلقة، لا مجال فيها للفكر ولا للاختيارية والانتقائية.

وحتى في العمل، فإننا ننعم بالكثير من التوحد مع المطلق، ونجبر على أخذ أحد الطرفين ضد الآخر، ولا نتمكن من أن نكون في المنتصف، ولا أن نستخدم النسبة في اختياراتنا.

ونكبر قليلاً وتتجه حواسنا وأفكارنا إلى عالم السياسة المحيط بنا كالسوار، حيث الأفكار والآراء المختلفة المتناقضة المتداخلة.

ولكنك وحتى هنا أيضاً لا تتمكن من تحديد نسب، فبناء على تربيتك المطلقة تجد صعوبة متناهية في تبني رأي معين بنسبة معينة. فإما أن تكون متطرفاً لأقصى اليسار أو لأقصى اليمين، لا مجال في مسيرتك للنسبية.

وهذه هي العلة التربوية التي جعلت بعضنا يتقوقعون على أيديولوجيات معينة تقصي الآخر، وتجعل الضوء لا يصدر إلا من منبع واحد، وأن جميع المدارات السياسية الأخرى منبوذة كل النبذ، ومرفوضة بالمطلق، ومحكوم عليها بالبتر مهما كان بها من حسنات!

وبعيداً عن الثوابت الدينية فإن الله قد خلق الكون بأسره بنسب مختلفة وتفاوت وتنوع، فلا يوجد مطلق بالكامل إلا وجهه الكريم. أما ما دون ذلك فهو قابل للأخذ منه أو تركه بالنسبة، ولا يمكن أن نؤمر بأن نشطب كليّاً الحلول البديلة لأي فكرة مهما كانت جودتها. لمجرد أن تربيتنا أحادية.

طفلة جدة حكاية متكررة للبحث عن ضحية(*)

ما زلت أتذكر قبل ما يزيد عن الثلاثين عاماً حادثة اقشعرّت لها الأبدان في مدينة الرياض وفي العالم أجمع، حيث احترقت طائرة (ترايستار) وهي ماكثة فوق مدرج المطار عاجزة عن فتح أبوابها للركاب المغلوبين على أمرهم. وتوفي خنقاً وحرقاً جميع من كانوا على متنها، بالإضافة إلى طاقمها الفني دون أن يتمكن أحد من مد يد العون لهم. فكانت

(*) المصدر : جريدة الوطن، التاريخ ١٤٣٠/٨/٣هـ.

من أسوء الحوادث الجوية والأرضية التي يمكن أن تحدث. وكان الكلام في حينه لا يبحث بمنطقية ومنهجية عن الأسباب، بقدر ما كان يبحث عن ضحية.

تكلم البعض عن إمكانيات وقدرات العاملين بالسلامة في المطار، وعن عمليات الصيانة الدورية للطائرات، وعن عمليات التدريب للطاقم الفني، وللعاملين بالمطارات.

وقيل لو أن أحد العاملين بالمطار قام بالتوجه لجرم الطائرة بأي شاحنة، واصطدم بها لكانت المحصلة أفضل مما كانت عليه.

والمؤكد أن الجميع قد عجزوا عن القيام بدورهم، خصوصاً من كانوا يراقبون بأم أعينهم الحادث، وهم مكتوفو الأيدي. بلا خطة للطوارئ، ولا حيلة ولا إمكانيات ولا تدريب للتعامل مع الحوادث المختلفة.

وبعد أن مات الموتى نجا الأحياء بذنبهم وتقصيرهم، وطال اللوم طاقم الطائرة الذين كانوا بالطبع ميتين!

وتلك ثقافة عربية بامتياز توارثناها وما زالت تطل بوجهها القبيح علينا عند كل حادثة صغيرة أو كبيرة، وتأصيل لأن الحي أبقى من الميت.

ولو مررنا بمحطات الذاكرة في جميع الأحداث المؤلمة التي حدثت في الماضي القريب أو البعيد، لوجدنا نفس الثقافة سائدة ومؤصلة.

وأنا لا أقصد أن الأموات دوماً غير مقصرين، ولكني أعتقد أنه من الشجاعة اعتراف الأحياء المسؤولين بالتقصير، من أجل تطوير الذات، وردم الخلل، وتحسين الإمكانيات، ووضع الخطط لتجاوز الوقوع مستقبلاً في نفس ممرات الفشل.

أنا أقصد ثقافة أن يتصارح الأحياء المُقصّرون في واجباتهم مع بعضهم، وأن يشعروا بشيء من الذنب. فعند سقوط الطائرة أين المسؤولون في إدارة الطيران المدني؟ وأين المهندسون والفنيون في ورش الصيانة؟ وأين إدارة التموين وقطع الغيار؟ وأين مكاتب ترتيب الجداول وتنسيق الرحلات لتفادي وجود تعارض وإرهاق للعاملين بالطيران؟ وأين التدريب للطاقم الفني، وصلاحية رخص مزاولة الطيران بشكل دوري؟ وأين الجهة المصرحة للطائرات بالطيران؟

وأين الجهة المسؤولة عن السلامة في المطار، وغيرها من الجهات المسؤولة بشكل مباشر في الحدث؟

فكل هؤلاء لهم جزء ولو بسيط في الحادثة.

وليس الحال بأفضل من ذلك عند سقوط مبنى متداعٍ، حيث نسمع نفس التساؤلات التي تنتهي باختيار ضحية ميت، والاتفاق على أن يتم تجيير الذنب له، فلا تسأل في ذلك أمانة مدينة ولا بلدية، ولا إدارة هندسية ولا إدارة دفاع مدني، أو غيرها.

وعند انهيار شارع متعلق في إحدى عقبات الجبال بسبب الأمطار يحدث ذلك. وعند تكرار موت أشخاص في حوادث مرورية لا تتم مساءلة من قام بوضع التحويلات الغريبة، ولا من حفر جانبي الطريق، ولا من لم يضع أنواراً وعلامات دالة على الخلل، ولا من وضع مطبات اصطناعية كالجمال، ولا من سمح للسيارات بالدخول في الأماكن الخطرة، ولا من لم يضع العلامات المرورية اللازمة، وغيرها.

لقد أبدعت ثقافتنا في أن يكون الميت هو دوماً المخطئ الجاني وزيادة في تعاطفنا فلا ننسى أن نذيل ذلك بيرحمه الله!

وقد عجبت كثيراً مما أحاط مؤخراً حادثة غرق طفلة جدة من حراك إخباري إعلامي، ومن محاولات حثيثة من بعض المنظرين هنا وهناك لإيجاد ضحية تحمل الوزر وتنهي المأساة!

وعجبت أكثر من محاولات البعض تحميل كامل الذنب على الأهل، وتحميلهم ما حصل زيادة على ما تحمّلوه من أحزان وهموم فقدان فلذة أكبادهم!؟ والأمر لو نظرنا إليه بتجرد منطقي علمي وعملي لا يحتاج إلى ضحية بقدر ما يحتاج لرغبة صادقة في الإصلاح.

الذنب واضح والشواطئ في جدة أو في غيرها من المدن الساحلية لم يتم تأمينها للمتنزهين بشكل يكفل عدم حدوث الحوادث. فنحن جميعاً كأهل معرّضون لذلك. كلنا نذهب للشواطئ ظانين أننا في أيد أمينة. ولا نمانع من أن ينزل أبناؤنا للسباحة، طالما أنه لا يوجد ما يتعارض مع ذلك. فهل يوجد في منطقة غرق الطفلة منصة يوجد عليها منقذ مدرب ومؤهل ويمتلك المعدات التي تساعده على استخراج من يتعرّضون للغرق عن طريق الخطأ؟ وهل يقوم سلاح حرس الحدود بالدوران بقواربه والتواجد قريباً لمساعدة وتنبيه المتنزهين؟ وهل وضع الدفاع المدني شروطاً وتنظيمات معينة للسلامة والإنقاذ وقام بإبرازها في جميع الأماكن؟ وهل هنالك من ينفذها؟ أم أن أمانة المدينة وحرس الحدود والدفاع المدني وغيرها من الجهات المسؤولة تريد من المتنزهين تخمين ذلك؟!

يا جماعة، الخطأ معروف وبيّن، والإهمال موجود، وكنت أتمنى أن تعلن جهة معينة وبشجاعة مسؤوليتها عن مثل هذه الحوادث. فلا نكرر حكاية لوم الميتين. ترحموا على الفقيدة. وواسوا أهلها فهم في كرب لا يعلم به إلا الله. وقوموا بواجباتكم حول شواطئ المملكة عموماً. وبعد ذلك لن تجدوا حرجاً في أن تقولوا، إنه قضاء وقدر، بعد أن قمنا باتخاذ جميع الاحتياطات واتباع وسائل السلامة كاملة.

المحاكم السعودية متى وكيف ولِم؟(*)

يقول الخبر الذي طالعتنا به جريدة الرياض السعودية بتاريخ ١٤٣٠/٧/٢٥ أن مقيماً (غاني) الجنسية قد ادعى أنه المهدي المنتظر، وحسب ما ورد بالخبر فأنه قد عرّج به إلى السماء قبل خمس وعشرين سنة قابل خلالها النبي محمد -ﷺ- والذي بشره بذلك! فما كان من القاضي إلا أن قام بالحكم على المتهم تعزيراً بالسجن والجلد جزاء لكذبه ودجله. وبعد عرض الحكم على المهدي المزعوم، اقتنع بالحكم مع إصراره على أنه المهدي المنتظر!!. (انتهى الخبر).

وأنا أقول إن أمثال هذا الشخص موجودون، ونشاهدهم بأم أعيننا في مستشفيات ومراكز الصحة النفسية. وهم على درجات تزيد وتنقص حسب تطور الحالة، وحسب الخضوع للمعالجة من عدمه. وهذا المرض ينمى بواسطة شعور الشخص بالنقص والازدراء في المجتمعات، وفي محاولة منه لمقاومة هذا الشعور بالإتيان بعكسه يتنامى لديه الشعور بالعظمة. فيعتقد المريض وبشكل قاطع بأنه حالة استثنائية فوقية تختلف عمّا سواها، وتتفوق بقدرات ومواهب خارقة. فقد يتصوّر نفسه بأنه مسؤول سياسي مهم، أو قيادي من الدرجة الأولى، أو أنه من أقارب الحاكم أو من المقربين له، أو أنه تاجر ثري يملك كنوز عاد وثمود، أو أنه فيلسوف وحكيم لم يَجُدْ زمانه بمثله، أو أديب أو أمير للشعراء، أو أحد علماء الكون ومنظريه، أو رجل من رجال الدين المنزّهين. وقد تقوده الهلاوس والضلالات إلى أن يدّعي النبوّة، أو الإمامة في بعض الأحيان، ومنهم من يدّعي (والعياذ بالله) بأنه هو الله -عز وجل. ومنهم من يدّعي أنه أحد العظماء الموتى (هتلر) أو (نابليون بونابرت)، أو (كيلوباترا)، أو أنه الملك عبدالعزيز، أو أم كلثوم، ولن تغلب وسيلة في تفسير كونه حيّاً وميتاً في نظر الآخرين! وهذا مرض معروف في الطب

(*) **المصدر**: جريدة الوطن، التاريخ ١٤٣٠/٨/٥هـ.

النفسي يصيب الصغار والكبار من الرجال والنساء، ويسمى بمرض (جنون العظمة) أو (البارنويا)، وهي حالة من وهم الاعتقاد، حيث يبالغ الإنسان في وصف نفسه بما يخالف الواقع، فيدعي امتلاك قابليات استثنائية وقدرات جبارة أو مواهب مميزة، أو أموال طائلة أو علاقات مهمة ليس لها وجود حقيقي.

ومن الملاحظ أن من يصابون بهذا المرض يكونون من الأذكياء غالباً، وممن لهم القدرة الفائقة للوصول للمعلومة عن الشخص الذي يتقمصون شخصيته بإتقان واقتدار. فنراهم يلبسون ملابسه، ويتصرّفون بطرق مشابهة لشخصه. ولهم أيضاً قدرة بديعة على الكلام المسترسل وتنميقه، والتحدث بطرق مسرحية هادئة، واثقة، وبتمكّن وتقمّص قد يخدع من يسمعهم، ويجعله يعتقد بأنهم بكامل قواهم العقلية، فيصدّقهم الكثير من الناس. وربما يصبحون مصدراً للتسلية في بعض المجتمعات التي ينتشر فيها الجهل، حيث تعقد حولهم الحلقات والسهرات، في محاولات لإحراجهم والاستهزاء بهم والتندّر بما يقولون ويفعلون، وربما يجري خلفهم الصغار مستخدمين جميع الطرق الشريرة لأذيتهم، كما نشهد في معظم التمثيليات العربية!

وقد يكون هذا الخبر خير مدخل لي للتحدث عن مرفق القضاء في السعودية. وكلنا أمل بأن تكون التغييرات الأخيرة والتي شملت جميع مرافق ودرجات القضاء مبشرة وواعدة وتصب في صالح المواطنين والمقيمين، وأن تكون منارة على الطريق الصحيح.

فنحن نعلم أن القضاء يحتاج إلى إكمال منظومته بكثير من الجوانب الحيوية المساعدة على توضيح الرؤية وإعطاء الخصم كامل حقوقه التي كفلها له الشرع، ونتمنى ألاَّ يتم الحكم على أي شخص إلاَّ بعد أن يتم (ندب محامٍ قانوني من قبل المحكمة) للتحدث نيابة عن المتهم. وألا يُقبل كلام المُتهم ما لم يكن بحضرة المحامي المُطلع على القضية، وبعد أن يقوم بتوعية المتهم عن كامل حقوقه، واطلاعه على جميع الجوانب الشرعية والقانونية التي يجهلها كثير من المتهمين، وتوضيح ما يمكن أن تنتهي إليه القضية. وألاَّ يقف أمام القاضي من يُشك في قواه العقلية أو سلامته النفسية. وهذه من أبسط الأمور ومن بديهياتها. فما نعرفه عن الإسلام أن القلم مرفوع عن ثلاثة حسب حديث رسولنا -ﷺ-: «رفع القلم عن ثلاثة: عن النائم حتى يستيقظ، وعن الصبي حتى يبلغ، وعن المجنون حتى يعقل» (رواه الإمام أحمد في مسنده). فكيف -بالله عليكم- يتكلم القاضي مع مجنون؟ وكيف يقوم بالحكم عليه؟ وهل كان الحكم منهياً للقضية؟ ألم

يخرج المتهم من المحكمة وهو لا يزال يعتقد أنه المهدي المنتظر؟ أليس من المفروض أن يقوم المحامي في مثل هذه الحالة بطلب عرض المتهم على الطبيب النفسي لعدم معقولية ومنطقية سلامة قواه العقلية؟ ثم ومن جانب آخر أليس من الأفضل أن يتم تناول القضاء بواسطة عدد من القضاة يتداولون ويتشاورون الأمر فيما بينهم، فيأتي أحدهم بما يفوت على الآخر، بدلاً من أن يتفرد قاض واحد بالحكم على المتهم؟

محاكمنا كما نتخيلها في المستقبل القريب -بإذن الله- ستكون منظومة ضخمة تتكون من عدد كبير من الجهات المتخصصة. ولا أستبعد أن يكون فيها أطباء وأخصائيون نفسيون لمعاينة المتهمين والتأكد من أهليتهم قبل المحاكمات. ولا أستبعد أن يكون في محاكمنا عدد من المحامين الذين يعيَّنون من قبل المحكمة ولا يطالبون المتهم بأي أتعاب. ولا أستبعد أن تتطور عملية التحقيق والإدعاء فلا تتم إلا في وجود المحامي جنباً إلى جنب مع المتهم. ولا أستبعد وضع جداول لتوحيد طرق ومدى العقوبات عن كل جرم فلا يختلف حُكم قاضٍ عن قاضٍ آخر. ولا أستبعد أن يقف المتهم وجهاً لوجه مع المدعي مهما اختلفت المستويات الاجتماعية دون قدرة على التحايل أو التملص. ولا أستبعد الكثير الكثير.

المؤامرة ونظرية المؤامرة(*)

هذه النظرية كثيراً ما تنشأ وتترعرع لدى الشعوب والمجتمعات المتخلفة ثقافيّاً والضعيفة العاجزة عن صنع الحلول، فهي أقصر الطرق لطرح الحمل عن الكاهل، ولنبذ الشعور بالذنب.

إنه لمن الصعب البحث والتقصي عن مصطلح المؤامرة، الذي يتردد بيننا بقوة ويستخدمه البعض لمواجهة كثير من مشاكلنا الداخلية والخارجية، ولتفسير الأمور المحبطة من حولنا، وحقيقة أني لم أجد شرحاً وتقسيماً واضحاً لما تعنيه المؤامرة، لتسهيل معانيها وتحديد أسبابها وتداعياتها.

وبحثت عن معنى واضح لها في صحاح اللغة، فلم أجد إلاَّ أنها كمسمى مأخوذة من فعل أَمَرَ، وتأتي بمعنى التشاور، والإمارة!

(*) المصدر: جريدة الوطن، التاريخ ١٤٣١/١٠/٦هـ.

ومن الملاحظ أن مفهومها المنطقي العصري المتداول بين الناس: هو أن يأتمر طرفان أو أكثر (المتآمر)، للإضرار بطرف أو أطراف أخرى أي (المتآمر عليه). وأنها تنقسم من حيث الدرجات إلى: مؤامرة فردية وأسرية ومجتمعية وفئوية ودولية. وأنها تنقسم حسب النوع إلى: ثقافية واقتصادية وجغرافية وسياسية ودينية وتاريخية. والمؤامرة تنقسم من حيث حقيقتها إلى: حقيقية، أو وهمية متخيلة لا وجود لها إلا في عقلية المتآمر عليه المؤمن (بنظرية المؤامرة). ومن البديهي أن يكون المتآمر أكثر من جهة واحدة، وأن تكون معظم أعمال التآمر سرية، وألا تتضح شخصيات الأطراف المتآمرة، وإلا سيصبح ذلك عملية عداء وحرب متكافئة واضحة بين خصمين، لا تآمر فيها.

وقد عُرف التآمر منذ القدم، وحفلت الحوادث التاريخية بهذا النوع من العداء، وكان من أوضحها في التاريخ الإسلامي تآمر أحزاب قريش على النبي - ﷺ -، ومشاركتهم الصريحة في المؤامرة بإرسال فرد من كل قبيلة ليقتلوا الرسول – ﷺ -، فينتثر دمه بين القبائل (وهذه مؤامرة حقيقية لا تقبل الجدل، ولا وهم فيها)، بينما نجد بعض القصص التاريخية الأخرى مما أطلق عليها بأنها مؤامرة ليست إلا وهماً في عقول من عجزوا، أو تعاجزوا عن فهم حقيقة ما يدور حولهم.

وقد أصّل الأدب حكاية المؤامرات، التي تُحاك في الخفاء في عدة أشكال، من أشهرها رائعة الشاعر الإنجليزي، شكسبير، التي يصيح فيها القيصر المغدور به بوزيره والخنجر في ظهره: حتى أنت يا (بروتس)؟!

ونظرية المؤامرة (Conspiracy Theory) باللغة الإنجليزية تعني: محاولة فكرية لشرح السبب النهائي لحدث أو سلسلة من الأحداث (السياسية والاجتماعية أو أحداث تاريخية، (على أنها أسرار، وغالباً ما يُحال الأمر إلى عصبة متآمرة بشكل مُنظّم سري تكون وراء الأحداث. وكثير من منظمي نظريات المؤامرة، المؤمنين بها يدّعون أن الأحداث الكبرى في التاريخ قد هيمن عليها المتآمرون وأداروا الأحداث السياسية من وراء الكواليس، وأشهر منظمة سرية قيل فيها الكثير، هي حركة (الماسونية)، التي أعطيت أكبر من حجمها الحقيقي، مما جعلها تعشش في مخيلة شعوب ودول كثيرة حتى يومنا هذا.

وقد ورد مصطلح (نظرية المؤامرة) لأول مرة في مقالة اقتصادية عام ١٩٢٠م، ولكن تداوله عالمياً لم يكن إلا في ١٩٦٠م، حيث تمت بعد ذلك إضافته إلى قاموس (أكسفورد) عام ١٩٩٧م.

ومن الجلي أن هذه النظرية كثيراً ما تنشأ وتترعرع لدى الشعوب والمجتمعات المتخلفة ثقافيّاً والضعيفة العاجزة عن صنع الحلول، فهي أقصر الطرق لطرح الحمل عن الكاهل، ولنبذ الشعور بالذنب، ولعدم محاولة تغيير الوضع بما يستطاع. وللأسف الشديد فإن هذه النظرية تعيش بين ظهراني الأمة العربية والإسلامية سواء في الشؤون البسيطة الداخلية، أو على مستوى الشؤون الدولية السياسية العظمى، وهذا بالطبع ناتج عن طرق الحكم في تلك البلدان، التي لا تسمح للشعوب بالمشاركة في تسيير عجلة الحياة والدولة. كما أن السبب الآخر المهم هو التعمية الثقافية، ومنع حرية الفكر، والرقابة الشديدة وما يتبعها من قهر وقمع.

كما أن ادعاء الخصوصية يؤدي دوماً لفقد الثقة بالنفس وللشك والريبة، وعدم القدرة على اقتحام المجالات العلمية والثقافية والتكنولوجية المتجددة، مما يجعل الشعوب تتقوقع على ذاتها وتنحسر، وتحارب كل جديد ومفيد، وتتمسك بفكرة الخصوصية للهروب من المسؤولية عن واقع التخلف الذي ترزح فيه.

وقد كان من المتوقع بدخول العالم العربي والإسلامي لعالم الاتصالات الحديثة، واتضاح المعلومة، وارتفاع مستوى الحراك الثقافي، أن تختفي من مخيلتنا نظرية المؤامرة. ولكنا وللأسف الشديد ما زلنا نجدها تنمو وتترعرع، وتُسخّف من أفق مثقفينا، وتقتل طموح أبنائنا، وتحبط مخيلتهم، وأملهم بمستقبل مشرق، لأننا صنعنا بوهمنا من جميع شعوب العالم أعداء لنا يتآمرون علينا، فتُهنا بخيالنا المريض، وأحجمنا عن تنوير شعوبنا، وعن نشر العلم، والعمل به، والتقدم في الصناعة والتكنولوجيا، وبدء الاعتماد على أنفسنا بدلاً عن كوننا أمة مستهلكة كسولة، لا تصبو يوماً لمنزلة الاكتفاء.

ما الفرق بين الواقع.. والحقيقة؟!(*)

دعونا نفتح قلوبنا لشمس الحب غير المشروط، وننشر المحبة على أهلينا الأقربين قبل أن نوزّع ما يفيض منها على الأغراب من كل صوب. دعونا نحب ثرى بلداننا ونقف في وجه من يسرق ويبدد معطياتها بفكره المريض.

يدهشنا علم الفلسفة المنطقي بما يتطرق إليه من مواضيع عميقة الأغوار تجعلنا نتلمس حقيقة ما حولنا، ونشك، ونجادل، ونفكر، ونحلل، ونختبر مصداقية المسلمات من عدمها، وبالتالي فإنّا نتقبل الرأي والرأي الآخر، في محاولة منا للوصول إلى لب الحقيقة إن استطعنا.

ودليلنا العملي اليوم هو ما يقوم به علماء الفلسفة من (غمس قلم إلى منتصفه في كأس من الماء)، لنرى منظر القلم بأم أعيننا وهو مكسور! ثم يأتي معه السؤال المحير: ما هو الواقع؟ وما هي الحقيقة؟

فالواقع: أننا نرى القلم مكسوراً في منطقة اتصال الماء بالهواء (نحدده بحواسنا المجردة).

والحقيقة: أن القلم سليم من الكسر عندما ننتزعه من مكانه! (نحددها بالبحث والتقصي والاختبار بكل وسيلة متاحة).

إذاً فليس كل واقع حقيقة! والحقيقة دوما لها عدة وجوه، قد تظهر لنا، وقد يكون هنالك ما يعيق ظهورها. والواقع لا يُلزم بثبوته، رغم واقعيته، وقد يوجد في المنطق والعقل والبحث العلمي ما ينفيه.

كما أن زاوية الرؤية ومجالها ومكانها وزمانها، ومحيطها ومعطياتها الأخرى قد تؤثر كثيراً فيما نحن بصدد التفكر في مصداقيته ورصده.

ولو وعينا ذلك لعرفنا أن (الرأي الأوحد) دوماً يكون مبتوراً، وأنه يأتي ضعيف الحجة، متصلّباً متعجرفاً غير منطقي، ولا يحترم قدرة الله - سبحانه وتعالى - في تنوع وتجدد قوانين الطبيعة من حولنا. وأنه لا يؤمن بأن الواقع الذي نعيشه يظل دوماً قابلاً للتغير طالما وجدنا بعقولنا السبل الكفيلة لسبر أغواره، واختباره، ودراسة كنه محيطه،

(*) **المصدر**: جريدة الوطن، التاريخ ١٤٣١/١٠/٢٣هـ.

وتأثيرات الطبيعة عليه بزمانها ومكانها وبسائر خصائصها، وبتدخل يد الإنسان بحسن النوايا أو سوئها. لنصل إلى مسببات ظهوره بهذه المظاهر الخادعة لحواسنا.

منهج التفكير والبحث العلمي دوماً متغير متطور. والنظريات يأتي عليها الزمان وتصبح قديمة أو خاطئة مهما عشنا ضمن واقعيتها المؤقتة ردحاً من الزمن.

فكر (نيوتن) في كنه واتجاهات القوى والزمن، التي عاشت البشرية عليه قروناً عديدة، أتى بعده فكر (أينشتاين) ليجعله فكراً ناقصاً وغير منطقي. وليبدل واقع ماديته في فهم قوى الطبيعة إلى حقيقة (النسبية) بحساب معطيات الحركة تبعاً للأبعاد الأربعة. ولا غضاضة في ذلك، ولا ينقص هذا من قدر صاحب المبادرة الأولى، ولا ينفي تميز الطرح العلمي السابق، حتى وإن كان ناقصاً. فقد حمل فكره نوراً للبشرية عاشت عليه قروناً من الزمن. ولكن بوجود الفكر الأفضل والأمثل، ينتفي الفكر الناقص. ألسنا نقول إن المجتهد له أجر واحد حتى وإن هو أخطأ؟

وحقيقة أن ما دعاني لهذا الكلام هو ما أراه من تناقضات تنمو وتنتشر وسط مجتمعاتنا. تناقضات نظرية بفكر لا يؤمن بغيره. ونفاق يخلط الألوان في أعيننا. وكذب لم تعد ترى في لُجّته المتعالية الأمواج إلا الظلمة.

نحن نعيش ونزاول الكره للغير بلا حدود. كره لا يراد منه إلا التقوقع في دنيا الوحدة. والتظاهر بحرية لا نلمسها في حقيقة الأمر، وكرامة مريضة، وخصوصية خانقة. وجنوح عن العلم والاكتشافات والاختبارات العلمية يجعلنا شعوب ورق ولسان، يغلب فينا الحس المجرد على البحث العلمي.

دعونا ننظر بوعي إلى كل الزوايا قبل أن نحكم على أمر غامض بين أيدينا. دعونا نشجع مبدأ البحث العلمي بيننا، ونعرف أن الحقيقة الوحيدة هي وجه الله العلي الأعظم. دعونا نوطن أنفسنا ونربي أبناءنا وشبابنا على تَقَبُّل الجديد وفهمه واختباره والاستفادة منه، والتعايش مع العلوم والفنون والآداب وصهرها في بوتقة فكرية واحدة. دعونا نؤصل منهج البرهان والإقناع والحجاج العقلاني وتطوير مناهج التعليم والتبليغ، التي تتمثل في أسلوب التهيئة والحوار والأسطورة والشعر، علاوة على مناهج الاستكشاف، التي تستند إلى تشغيل الحدس واللجوء إلى التمثيل والاستعانة بالأمثلة والاستقراء والاستنباط. دعونا نؤيد الصدق والأمانة وننميها وألا نعيش في كهف من الزيف.

دعونا نفتح قلوبنا لشمس الحب غير المشروط، وننشر المحبة على أهلينا الأقربين

قبل أن نوزع ما يفيض منها على الأغراب من كل صوب. دعونا نحب ثرى بلداننا ونقف في وجه من يسرق ويبدد معطياتها بفكره المريض، ونفتدي ثراها لأنه واقعنا المطابق لحقيقتنا، التي لا تتبدل. دعونا نفخر بحقائق تاريخنا، وننبذ زيفه وخرافاته، ونبحث عن أصدق الحقائق فيه مهما كانت لا ترضينا. دعونا ننبذ الحسد والكره والحقد وندع الخلق للخالق.

دعونا نعطي الضعيف حقوقه قبل القوي، والأقلية قبل الأكثرية. دعونا نهب نساءنا كرامتهن قبل الرجال، ونهب أطفالنا رغد مستقبلهم قبل الكبار. دعونا في مجتمعاتنا نكون واقعاً جميلاً يطابق حقيقة أجمل.

أهم معارك شتيوي الغيثي التنويرية

المجتمع بين غادة.. وريم.. وحياة(*)

مفاخر الوطن الثلاث: غادة المطيري، وريم الطويرقي، وحياة سندي، استطعن أن يصلن بالمرأة السعودية إلى العالمية؛ إذ حققن إنجازاً علمياً في أرقى المراكز البحثية العالمية. حيث حققت البروفسورة غادة المطيري إنجازاً بحثيّاً في استراتيجيات التضخيم الكيميائي عن طريق تقنية النانو في مدينة سان دييجو في أمريكا، وكُرِّمَتْ العالمة الفيزيائية ريم الطويرقي في فرنسا عن أبحاثها الفيزيائية قبل سنوات، واختيرت حياة سندي من ضمن أفضل خمسة عشر عالماً في منظمة «تك باب» بسبب العديد من أبحاثها في التقنية الحيوية وأبحاث أخرى عديدة في مجالات دقيقة، مما جعل وكالة بحجم (ناسا) تطلب منها التعاون في أبحاثها، والاستفادة من منجزاتها.

طبعاً هؤلاء العالمات الثلاث لم يكنَّ استثناء من سياق التفوق العلمي للمرأة السعودية؛ بل كنَّ امتداداً طبيعياً للمرأة المتعلمة والعاملة في مختلف القطاعات الحكومية والأهلية. يمكن القول إن هؤلاء العالمات المتميزات هنَّ في الأصل امتداد للطبيبات السعوديات في كل مستشفياتنا السعودية، كما أنهن امتداد للمحاضرات في الكليات العلمية في السعودية؛ امتداد سيسوثقافي للذهنية المتغيرة في المجتمع السعودي، وإن كان هذا التميز يتفردن فيه عن الباقيات كونه خارج السياق العام للعقلية الذكورية العامة التي لا تزال ترفض عمل المرأة في بعض القطاعات كالمستشفيات، مما يعني أن صراع المرأة لتحقيق ذاتها في واقع الهيمنة العقلية الذكورية لدى مجتمعنا يجعل هذه الإنجازات تتويجاً وثمرة يانعة لسنوات طويلة من العمل والصراع لكي تضع المرأة السعودية بصمتها الخاصة في مسيرة التنمية في الوطن. صحيح أن إنجازات هؤلاء العالمات الثلاث إنجازات شخصية لهن بعد عناء طويل، إلا أنه يمكن إضافتها في مجمل سياق صراع المرأة

(*) المصدر: جريدة الوطن، التاريخ ٤/١١/١٤٣٠هـ.

السعودية لتحقيق ذاتها حتى لو كانت هذه الرؤية واردة بشكل مباشر أو غير مباشر في ذهن العالمات.

المفارقة العجيبة أن تكريمهن جاء من خارج السياق المحلي، بل ومن المجتمع الغربي الذي يرفضه المجتمع السعودي، ويرفض قيمه التي بنى مجتمعه عليها، وأتساءل يا ترى لو بقين في الداخل السعودي هل تراهن يحققن هذه الإنجازات بهذه السرعة؟

لقد ظهرت العالمات الثلاث ليعبّرن عن تنوع في الرؤية داخل المجتمع السعودي؛ ظهرت ريم الطويرقي متحجبة بالكامل، وظهرت حياة سندي بحجاب عادي، وظهرت غادة المطيري من غير حجاب، والثلاث دار حولهن الجدل بسبب ظهورهن من غير الحديث حول ما قدمن، وأكاد أجزم أن الكثير لا يعون الحديث الذي ممكن أن يقال لو شرحن منجزاتهن. أنا شخصياً لم أفهم محتوى ما قدمن مطلقاً عندما قرأت عنه؛ لكنني شعرت بالفخر كونهن سعوديات، وهذا - حسب تصوري الخاص - موقف وطني لكاتب عادي يريد أن يشير ويقول: هؤلاء بنات وطني!

خرجت كل واحدة منهن لكي تضع بصمتها الخاصة بطريقتها الخاصة، ولا بد أن نحترم جميع الثلاث بسبب أن خياراتهن الفردية كانت من ذاتهن جميعاً، وهنا يتجلّى الخيار الشخصي الحقيقي. خرجت ريم الطويرقي لتثبت أن الحجاب ليس ضد التقدم، وخرجت حياة سندي لتطرح حجاباً مختلفاً عن السائد ولتعطي تعددية فكرية داخل المجتمع السعودي، ثم خرجت غادة المطيري لتضع القضية العلمية أمام الطرح، وليس القضية الاجتماعية أو الثقافية، وهنا اختلاف السياقات بين القضايا الداخلية وبين القضايا الخارجية، ولا بد أن نقف احتراماً للجميع هنا لأنهن يعملن على مصلحة وطنية واحدة وهي قضية التقدم العلمي على اختلاف وجهات النظر بينهن في تقديم هذا التقدم. ثم لنعلم أن التكريم جاء من قبل الآخر، والذي لا يحفل بطريقة اللباس بقدر ما يحفل بالعمل المنجز.

ولذلك تم تكريم العالمات الثلاث في أوقات متفرقة، بغض النظر عن نوعية اللباس أو الحجاب، فالمهم هنا ما في الرأس، وليس ما على الرأس، في حين يدور الجدل في الداخل حول ما تلبس هذه وما تلبس تلك.

القضايا التي تدور في المجتمع السعودي هي قضايا غير علمية ولا تدور في الحقل العلمي؛ بل هي قضايا ثقافية ومجتمعية عامة، الاختلاف فيها أكثر من الاتفاق، وتخضع

لمتغيرات المجتمع. لا أعرف حتى الآن بحثاً علمياً أثار جدلاً واسعاً في الأوساط السعودية بقدر ما أثارته قضايا مجتمعية أخرى قد تكون أقل أهمية من المنجز العلمي خصوصاً عندما يكون محور الجدل هو قضية المرأة، وحينما تجاوزت المرأة قضاياها الصغيرة لتحقق إنجازها العلمي اختلطت هنا الإشكاليات العلمية بالإشكاليات الثقافية والمجتمعية.

هذه الإشكاليات تبرز أكثر ما تبرز كحال الإشكاليات العربية عموماً عند الالتقاء بالآخر، ذلك أن الهوية الثقافية تصبح على المحك. هل نستطيع فصل هذه الإشكاليات عن بعضها؟ في رأيي أن القضية تصبح من الصعوبة بمكان كونها إشكاليات تفرض نفسها حتى على السياق العلمي، فتعيقه أحياناً أو تقوده إلى التقدم، فالثقافة التي قادت إلى بروز هؤلاء العالمات الثلاث ليست هي بالطبع الثقافة التي نسيت الموضوع الأصل: (المنجز العلمي) لصالح الفرع: (طريقة لبس الحجاب).

الاختلاط: فوبيا التقليد الجديدة(*)

منذ أسابيع لم يهدأ الجدل حول مسألة الاختلاط، وهي مسألة تدور في الحقل الشرعي والحقل الاجتماعي على حد سواء، فما بين رؤى تقليدية تؤمن بالتحريم الجازم لمسألة الاختلاط، وكل ما يمكن أن يؤدي إليه أو إلى التهاون فيه، على اعتبار أنه من قبيل سد الذرائع، حتى ولو على مستوى بسيط كالمدارس الابتدائية لأطفال لم يتجاوزوا سن التاسعة كحد أقصى. ورؤى انفتاحية تؤمن بمسألة وتدعو صراحة إلى تجاوز الرؤى التقليدية وتفعيله في كل مناشطنا الحياتية؛ إذ لا يعدو كونه انغلاقاً اجتماعياً ودينياً مبالغاً فيه إلى درجة الهوس التغييبي للمرأة.

وما بين هذين الرأيين تأتي رؤية توسطية تؤمن بقضية الاختلاط لكن بضوابطه الشرعية كما هو تعبير من يتصدى لهذه المسألة من قبل الخطاب الديني الوسطي في السعودية والذي بدأ في خط تصاعدي؛ لكنه متعرج الخطى منذ فترة ليست بالقصيرة، لكن الملاحظ في بعض رؤى هذا الخطاب (وهو بالمناسبة خطاب متفاوت في درجة الانفتاح والتقليدية) أن الضوابط الشرعية تكاد تكون موانع أكثر منها ضوابط، أي إن

(*) المصدر: جريدة الوطن، التاريخ ١١/١١/١٤٣٠هـ.

ضوابط الاختلاط هي رؤى مثالية تتعامى عن إشكاليات الواقع وتقلباته لتفرض رؤى انضباطية خاصة لا يمكن أن توجد إلا في المجتمعات الطوباوية، ولكون هذا يفترض الرؤية الطوباوية فإن الأمور تصبح مؤجلة إلى وقت غير مسمى حتى نضمن فاعلية الرؤى المثالية على الواقع، ولن يكون هذا في أي حال من الأحوال بسبب مخالفته للفطرة البشرية المطبوعة بمشكلة الزلل والخطأ، بل وحتى الخطيئة، فالاختلاف سُنّة كونية، كما في الآية القرآنية الكريمة: ﴿وَلَوْ شَآءَ ٱللَّهُ لَجَعَلَكُمْ أُمَّةً وَٰحِدَةً﴾.

وفي معمعة الجدل حول الاختلاط على المستوى الاجتماعي والشرعي والفكري خرج وزير العدل السعودي الشيخ الدكتور محمد العيسى برؤية مدوّية مخالفة للرؤية السائدة حول مسألة الاختلاط، وهي الرؤية التقليدية الجازمة بمنع الاختلاط وتحريمه، حيث انتقد معاليه الجازمين بحرمة الاختلاط والمتوجسين من هذه القضية «بحجة تطبيق مفاهيم الإسلام في صيانة المرأة، وحراسة فضيلتها، وعفافها، فكان من الأسف الخلط في هذا «الاختلاط»، وهو ما لا يعرف في قاموس الشريعة الإسلامية إلا في أحكام محدودة... منبّتة الصلة عن معنى هذا المصطلح الوافد، ليشمل في الطروحات المتأخرة ببدعة مصطلحية لا تعرف في مدونات أهل العلم». كما أنه وضّح أن «شيوع مصطلح الاختلاط بدل الخلوة غير الشرعية من الجناية العمدية على المصطلحات الشرعية، وتحميل نصوصها ما لا تحتمل، بل زاد الأمر حيث اكتسى هذا المصطلح الغريب حصانة منتحلة، في حين خالفته نصوص الشرع ونقضت مفهومه» حسب الاستدلالات النصوصية التي أدلى بها فضيلته. بل ويخطو خطوة إلى الأمام برؤية أكثر تقدمية في هذا الجانب حيث «إنه ما أعاق تقدم الأمة من شيء مثلما أعاقته التوجسات والأوهام، ولا يخفى أن الفوات العلمي، وغياب معاني النصوص واحتكار الصواب، وتلقف السائد، دون عرضه على محك النصوص، جناية على الشرعية والأمة»، كما هو نص رؤيته لصحيفة الرياض. وهذه الرؤية التي أدلى بها فضيلة الشيخ العيسى تأخذ بمفهوم المقاصد الشرعية، إذ تأخذ بمجمل النص الديني وسياقاته الشرعية مع الاعتماد على ثنائية: الثابت والمتغير في الشريعة الإسلامية، وهي رؤية تندر في خطابنا الديني المحلي؛ بل وتتجاوزه إلى فضاءات أوسع في التعامل مع الحياة.

ميزة هذا الرأي أنه جاء من قبل شخصية اعتبارية لها قيمة خاصة في الخطاب الديني المحلي، كما لها قيمة على المستوى الرسمي، كما أنه من جهة أخرى صدمة للخطاب الديني التقليدي الذي لم يتعود المخالفة في الرؤى العامة لأي قضية من قضاياه

التي هيمن فيها على مجمل السياقات الثقافية والاجتماعية فكيف أن تأتي هذه الرؤية من رأس هرمي في السلطة الدينية؟ لذا تأتي رؤية الشيخ العيسى كنوع من الاختلاف والتنوع داخل الخطاب الديني، ولتصبح قضية مثل قضية الاختلاط كاشفة عن التنوع الثقافي مهما كانت قوة الرؤى التقليدية الرافضة لأي مظهر من مظاهره، ولتكشف أن الرؤى الدينية مهما كان حجم الإجماع والاتفاق ما هي إلا داخلة في إطار الاختلاف الفقهي. من هنا وجب الكشف عن هذه التعددية وتوسيع دائرة الاختلاف لكي نعي حجم المختلف والتعددية في الخطاب الديني.

والاختلاط يبقى تحت مسائل الاختلاف الفقهي مهما جزم البعض من مشايخنا الأفاضل في تحريمه، ومهما كان حجم الضغط المجتمعي والديني في منعه، وعلى هذا الأساس كان من المفترض أن يتسامح معها المجتمع المحلي لا سيما في خطابه الديني. لكن يبقى الاختلاط حالياً هو الفوبيا التي تنزع إلى تهويلها الرؤى التقليدية؛ بل وتُحشد كافة الطاقات الفكرية واستنطاق النصوص الدينية وتأويلها بما يتحقق من تكريس لتهويل القول بالاختلاط، حتى أصبحت القضية أقرب إلى الصراع الفكري بين تيار الانفتاح وتيار المحافظة منه إلى رؤية شرعية قطعية.

فوبيا الاختلاط في الذهنية التقليدية هي إحدى الإشكاليات الثقافية التي تعيق المجتمع إلى درجة أن تؤجل الكثير من المشاريع الثقافية والمجتمعية من أجل المبالغ فيه من قضية الاختلاط، وكأن المجتمع سوف يجنح إلى حالة من فوضى الحرية المنفلتة عن كل القيم التي يحملها المجتمع وتربى عليها سنوات طوال، وإذا كان الوضع كذلك، أي فلتان المجتمع من القيم الدينية، فما هي دعاوى الفضيلة والملائكية التي كان عليها مجتمعنا طيلة الثلاثين السنة الماضية؟! هذا يعني أن الفصل لم يحقق ثماره التي فرض من أجلها، أي إن المجتمع، وبهذا الضخ الأصولي لم يستطع أن يخلق المثالية المرجوّة من وجود الخطابات الأصولية التقليدية منها أو الحركية. أما إذا كان المجتمع مثالياً في سلوكه، وهو الوحيد الذي استطاع أن يتمثل القيم الحقيقية للمحافظة، فلماذا إذاً هذا الخوف من فلتان المجتمع إلا إذا كانت المثالية مجرد شعارات تساق من هنا أو هناك؟!

القضية هنا تتعدى كونها اختلاطاً بين الجنسين من عدمه، أو اختلاطاً بضوابطه الشرعية، بقدر ما أن المسألة مجرد هيمنة فكرية لخطاب على حساب خطابات أخرى، ولذلك تتم عمليات الحشد المضادة لأي قيمة متبدلة للإبقاء على المنجزات المكتسبة سابقاً لدى الخطاب المهيمن فكرياً، حتى إذا ما أسقط في يده فيما بعد وتجاوز المجتمع

مشكلاته؛ فإنه دائماً ما يعيد صياغة ذاته لكي يفرض شروطه الخاصة ليعيد هيمنته من جديد، إذ لا مانع من التجاوز من داخل الخطاب وليس من خارجه للمحافظة على الهيمنة كما هي.

إخوتنا شيعة السعودية(*)

المجتمعات الخلاقة هي تلك التي تتنوع ثقافيّاً واجتماعيّاً بحيث لا تصبح ذات طابع واحد لا يختلف فيه الأفراد مهما كان صغر رقعة الوطن الذي يضمهم، وكل محاولات التنميط ما هي إلا نوع من تحجيم هذا الثراء الثقافي الذي تتمتع به المجتمعات المتنوعة خلافاً للمجتمعات ذات النمط الواحد تلك التي تسعى إلى التنميطية، ليأتي دور الوطن ويصبح هو الصاهر العام لهذا التنوع تحت مظلة مصلحة الجميع من خلال رؤية تعايشية بين أفراد المجتمع المختلفين مع الحفاظ على هذا التنوع والثراء الإثني والثقافي والديني.

وتتنوع المجتمعات الإسلامية بحسب تنوع الجغرافيا التضاريسية أو الجغرافيا البشرية، واتساع دائرة الإسلام جعلت منه قابلاً للتشكل وفق المتغيرات الزمانية والمكانية، مما جعله يستوعب الكثير من المجتمعات التي لم ينشأ فيها من الأصل، وتبتعد عن موقع المركز الإسلامي، مما جعل الإسلام في ثراء ثقافي يستطيع أبناء الإسلام من خلالها تبني رؤية تسامحية ومتعايشة مع الاختلافات الثقافية بين بعضهم البعض فيما لو أرادوا حقيقة ذلك، كما فعلت بعض المجتمعات الأخرى لا سيما الشرقية منها، فمجتمعات الشرق استغلت هذه النقطة جيداً، واستطاعت من خلال هذا الثراء أن تصنع أرضية مشتركة يمكن الوقوف عليها، وهذا الثراء جعلها تستطيع التعايش مع العصر بكل هوياته المتعددة، واختلافاتها المتناثرة من هنا وهناك، مما يقلص حجم الهوية بينها وبين المجتمعات المتقدمة، ولعل أزمة الهوية قاصرة جداً بحكم إمكانية التعايش، في حين يبقى أبناء الإسلام في أزمة متوالدة لا على المستوى الفكري فقط وإنما على كافة المستويات نظراً لحجم المسافة الواقعة بين قيم الذات وقيم الآخر على كل ما يحمله الإسلام كـ«هوية» عامة من ثراء ثقافي.

فلاسفة الاختلاف: (دريدا.. دولوز.. فوكو.. لوتار.. ريكور) وغيرهم يطرحون

(*) **المصدر**: جريدة الوطن، التاريخ ١٤٣١/١/١٥هـ.

مفهوم الهويات المتعددة والذات والآخر باعتبارها أهم ما يمكن أن يقوّض مركزية الحداثة الغربية حين نفت الآخر، في حين تبقى هذه الهويات المتعددة في العالم العربي والإسلامي كأهم الأسباب التي تقود إلى عدم تماسك المجتمعات الإسلامية وتسامحها وتعايشها وصعودها قطار التقدم والتحضر لتصبح هذه الهويات نقمة بدل أن تكون نعمة، مما يعني أنها أحد أشكال ما قبل الحداثة، في حين المجتمعات المتقدمة تتحدث عما بعد الحداثة، بعد أن أنجزت مشروعها الحداثي، وهو المشروع الأكثر قيمة في تلك المجتمعات على كل النقد الموجّه لها من قبل فلاسفتها ما بعد الحداثيين.

المجتمع السعودي ككل المجتمعات العربية والإسلامية، يحمل في طياته ثراء الاختلاف والتعددية، فمكوناته الثقافية متعددة حتى وإن كان من النظرة الأولى يوحي بالنمطية أو الاتجاه الواحد، لا على المستوى المناطقي فحسب، وإنما حتى على المستوى الثقافي والمذهبي، وإخوتنا من المذهب الشيعي أحد أهم المكونات الثقافية الثرية التي يمكن أن نقف وإياهم على مشتركات كثيرة، فضلاً عن الغنى الثقافي الذي يمكن أن يكون من خلال التلاحم والتعايش الاجتماعي، خاصة أنهم يكادون يتوزعون جغرافياً على مناطق مهمة في الخارطة السعودية، فمن المنطقة الشرقية من المملكة خاصة في القطيف والأحساء وغيرهما، إلى الحجاز وخصوصاً في المدينة المنورة، إلى الجنوب وخاصة في نجران وربما في غيرها، يتوزع إخوتنا الشيعة ليكونوا بناءً فكريّاً وثقافيّاً مختلفاً، وليس مخالفاً، للمذهب السائد مما يمكن أن يمنحنا كمواطنين ثراءً ثقافياً يضاف إلى الثراء المناطقي أو المذهبي الآخر كالصوفية في الحجاز مثلاً، فضلاً عن الحركة الأدبية والثقافية والفنية التي يتمتع بها أبناء الإخوة الشيعة في المنطقة الشرقية، ما يجعلها جديرة بالبحث السوسيو ثقافي.

إضافة إلى كل ذلك؛ فإن الإخوة شيعة السعودية، وعند غالبيتهم، يحملون حس المواطنة تجاه هذا البلد، وهذه الدولة، وقد ضربوا أجمل الأمثلة في الحس الوطني لديهم في أحداث حرب السعودية مع الحوثيين في جنوب البلاد، إذ خرج الشيخ حسن الصفار وهو من أهم الشخصيات الدينية لدى شيعة السعودية ليعلن وقوفه إلى جانب السعودية، علماً أن الحوثيين ينتمون إلى المذهب الشيعي، كما قام مثقفان بارزان هما الأستاذ نجيب الخنيزي والدكتور توفيق السيف بمثل ما قام به الشيخ حسن الصفار، وليعلنا وقوفهما إلى جانب السعودية. كما ضرب شبابهم أمثلة أخرى من المواطنة والعمل الإنساني في تطوع عدد من أبناء القطيف لمساعدة المنكوبين في كارثة سيول جدة قبل

أسابيع. وفي جانب آخر قام البعض منهم بزيارات متبادلة مع عدد من مسؤولي الدولة أو زيارات متبادلة مع عدد من المشايخ المعروفين كنوع من التلاحم الديني والاجتماعي ما بين أتباع المذهب السُنّي وأتباع المذهب الشيعي، فالاختلاف هنا يمكن اعتباره اختلافاً خلاقاً يعمل في الصالح العام لأبناء الوطن الواحد، وهنا تكمن المواطنة الحقة حينما تنزاح الرؤية الفئوية ليبقى الوطن وأبناؤه تحت مظلة واحدة مع الحفاظ على القيم المختلفة بين هؤلاء وهؤلاء.

الإخوة شيعة السعودية هم في حقيقتهم من أبناء هذا الوطن، وتاريخهم يتلاحم مع تاريخ الأرض والناس، وعملوا لصالح هذا الوطن كما عمل غيرهم، وعلينا أن نعمل لهم كما عملوا لنا، فالمواطنة تكمن في عدم التفريق بين أبناء الوطن الواحد مهما كانت نوعية الاختلاف الثقافي سواء على مستوى الحقوق أو على مستوى الواجبات على اعتبار أن الدين لله والوطن للجميع.

"كفاءة النسب" هل ستنتهي؟(*)

بعد أربع سنوات من النضال الاجتماعي والحقوقي رست قضية طلاق النسب بين فاطمة ومنصور إلى بر الأمان الأسري، حيث تم نقض حكم التفريق بين الزوجين لدواعي تكافؤ النسب، كونه لا يستند إلا على قضية اجتماعية تنقضها الأحكام الشرعية والقانونية والإنسانية على حد سواء، ويبقى العرف هو الحكم هنا. المشكلة أن العرف يرتفع أحياناً عن كونه عرفاً ليصبح أحد مقومات التشريع القضائي، كما حكمت محكمة الجوف لتنهار أسرة كاملة وليتوزع الأطفال بين الأب وبين الأم على انفصالهما القسري، حتى نقض الحكم قبل أيام لتعود بشائر الأمل بين الزوجين إلى العودة تحت سقف واحد مع أبنائهما جميعاً. المثير في القضية بعد انتهائها هي روح التفاؤل الممزوج بالتسامح والأخلاق النبيلة لدى المرأة العظيمة فاطمة العزاز (طليقة النسب)، والتي أثبتت قدرة الأم على تحمل كل شيء من أجل أبنائها ولمِّ شتات أسرتها مهما كانت الظروف حتى لو كان ذلك السجن أو دور الرعاية الاجتماعية ما دام أنها آمنت بذاتها وبزوجها وبأبنائها وبقضيتها حتى انتصرت في الأخير.

(*) **المصدر**: جريدة الوطن، التاريخ ١٤٣١/٢/٢١هـ.

ومع انتهائها بهذا الانتصار أرادت أن تضيف شيئاً آخر يدلل على عظمة هذه المرأة، إذ قالت فاطمة إنها سوف تحاول أن تلم شمل عائلتها الكبرى بحيث تسعى إلى الصلح بينها وبين أهلها الذين رفعوا عليها وعلى زوجها قضية النسب حتى تعود المياه إلى مجاريها السليمة؛ تلك المجاري الصافية التي عكّرها عُرفٌ قبائلي ليس هذا يومه، وكان من المفترض أن يندثر منذ أكثر من مئة عام على الأقل، أي منذ ظهور المدنية الحديثة؛ بل يتعدى ذلك تاريخياً بأكثر منها، إذ كان من المفترض أن يموت حقيقةً دينيةً قبل ألف وأربعمائة سنة مضت حين كان الإسلام يصنع ثورته التاريخية الكبرى؛ لكن الظروف التاريخية تعيد نفسها كلما حاول المرء تجاوزها؛ لأن القائمين على التاريخ لا يريدون إلا بقاءه مكروراً يخالف المسيرة الحقيقية للتاريخ البشري عامة مصالح أفراد معدودين يعيشون بعقولهم ووجدانهم في نقطة من نقاط التاريخ لا يتعدونها إلا إلى نقطة أخرى داخل الماضي نفسه في حلقة مفرغة من الدوران التاريخي المتكرر.

السؤال الذي جاء في ذهني أول ما قرأت خبر نقض الحكم: هل ستنتهي قضية الطلاق بسبب عدم كفاءة النسب؟ الكثير فرح بهذا الخبر. ولهم الحق في ذلك كونه خبراً جاء بعد طول نضال حقوقي يجب أن نقف له احتراماً بعد أن يئسنا من انتهاء القضية على ما انتهت عليه. والكثير من الكتّاب أعلنوا نهاية قضية الطلاق لعدم تكافؤ النسب. النهاية التي سوف تشمل كل القضايا الأخرى المشابهة، وهذا فأل وأمل رائعان بسبب الفرح العارم الذي تملك الأكثرية التي تؤمن بحق الإنسان في العيش الكريم دون تدخل أحد من الناس، لكنه أمل لا يقرأ المشكلة من أساسها، ولا يحل القضية من جذورها.

إن هذه الانتصار جاء نتيجة الإصلاح الذي ينتهجه خادم الحرمين الشريفين منذ توليه الحكم في مجال القضاء، حيث عمل على إصلاح القضاء مبكراً، بل كان القضاء من أهم القضايا التي عمل عليها الملك لأهميته القصوى في تسيير كل ما بعده من مجالات،لأنه الحكم الأخير في كل القضايا الأخرى ولديه المرجع فيما لو اختلفت الأمور. ولأهمية القضاء دولياً ومحلياً فإنه كان وما زال هو المعول عليه في تصحيح الأمور ورد الأمور إلى نصابها الصحيح، من هنا فقد كان الأمل في القضاء متواصلاً في الإصلاح، ومن هنا كانت نقطة البداية في الانطلاق.

هل يا ترى قاضي الجوف كان قد حكم من هوى في النفس؟ القضية تتعدى برأيي إلى أبعد من ذلك. إنه - حسب ما فهمت - كان يستند على معطى قضائي قديم؛ لكنه ليس بالضرورة صحيح، والدليل نقض الحكم فيما بعد، لكنه أولاً وأخيراً استند على

رؤية تقليدية، وهي العرف، والعرف له منزلة معتبرة في التشريع، لذلك كان من غير المستنكر بالنسبة للبعض أن يكون الحكم بالتفريق لأنه الشيء الذي تعارف عليه الناس وإذا كان هو من استثناء غير معتبر في العرف التقليدي أو العرف القبائلي.

لقد كانت القبيلة، ولا تزال، تأخذ بمبدأ عدم المساواة حتى بين أبناء القبيلة الواحدة؛ فضلاً عن المساواة فيما دون ذلك، والمجتمع السعودي قبائلي في غالبيته، والقبائلية فيها رؤية تصنيفية عنصرية تنتمي إلى ما قبل المدنية الحديثة كونها تنحاز لكل ما يمتّ بالصلة إلى الذات دون الآخر مهما كان هذا الآخر. للأسف أن هذه الرؤية التقليدية هي التي صاغت مجمل حراكنا الاجتماعي حتى لم نعد نستطيع أن نكسر هذا الحاجز، ولم يقتصر الأمر هنا على الجانب الاجتماعي بل تعدّاه إلى أن يصبح قانوناً عاماً يتم الرجوع إليه كل مرة ويتم الحكم به عند البعض، لذلك فإنه ليس من السهل القول بنهاية قضية تكافؤ النسب لأنه ما زال متجذّراً عند الأغلبية.

قضية فاطمة ومنصور فتحت الباب على هذا الحديث وجعلته تحت طاولة النقاش والجدل والصراع الاجتماعي الذي دام أربع سنوات، لكنه حديث غير منته وغير محسوم حتى الآن مهما تفاءلنا. لا أريد أن أكون متشائماً في هذه المسألة لكنها قراءة للواقع الذي دائماً ما يفصل عن رغباتنا وما هو موجود.

ماذا لو حصلت قضية أخرى يا ترى؟ كيف سيكون الوضع؟ برأيي أن المسألة قد تحدث مرة أخرى ما لم يكن هناك قانون قضائي يدحض مثل هذه القضايا لكي يعرف المجتمع كله أنه لا إشكالية قضائية في مسألة الزواج مع عدم تكافؤ النسب. ومع كل فرحنا جميعاً بهذا الحكم الجديد؛ فإن المسألة لن تتوقف هنا عند هذه القضية ما لم نعمل على تعجيل تقنين القضاء الذي تعمل عليه وزارة العدل منذ سنوات.

حريق الجوف: حريق الثقافة.. والوطن(*)

للمرة الثانية، بعد حول كامل تقريباً، تعود أحداث الجوف إلى الواجهة الثقافية وإلى صدارة الفعل الثقافي محلّياً بسبب عملية إحراق مبنى نادي الجوف الأدبي. هذا النادي الفتي والذي عرف أن طريق الثقافة والأدب وحرية الرأي مليئة بالأشواك المتراكمة وعليه أن يزيح الكثير منها حتى يستطيع وضع قدميه في مسيرة الثقافة المحلية، الثقافة

(*) **المصدر**: جريدة الوطن، التاريخ ١٩/٣/١٤٣١هـ.

المختطفة من قبل مجموعة من الأشخاص ظنوا أن في مقدورهم إيقاف حركة التاريخ عن المضي في طريقها. طبيعي أن تكون هناك خسارات فادحة لكن الحياة تسير كما توجهها يد التاريخ.

العام الماضي كانت حادثة الإحراق بسبب الاعتراض على مشاركة الزميلة العزيزة حليمة مظفر في أمسية شعرية مع شاعرين آخرين، على الرغم من أن الأمسية غير مختلطة. هذه المرة اعتراض على النادي كله وليس ناتجاً عن حضور اسم أو اسمين. سبق هذا الإحراق بأيام قليلة إلغاء محاضرة للدكتور سلطان القحطاني حول النقد النسوي، ويبدو أن ذكر لفظة المرأة يثير الحساسية الذكورية لدى البعض، مما يجعله يحرض على عمليات تستهدف أشخاصاً بعينهم أو مؤسسة رسمية. في نفس الوقت ألغيت في الجوف أيضاً مناظرة بين الشيخ المعروف الدكتور: محمد النجيمي والزميل العزيز الكاتب الدكتور: عبدالرحمن الحبيب حول المسرح.

قبل حوالي ثماني سنوات تقريباً كانت هناك أكثر من حادثة اغتيال وتصفية جسدية في الجوف طالت المقدم حمود الربيع ووكيل إمارة الجوف سابقاً الدكتور حمد الوردي والقاضي في المحكمة الجنائية الشيخ: عبدالرحمن السحيباني - رحمهم الله جميعاً. قبل الحريق بساعات تصل إلى الهاتف المحمول لرئيس النادي إبراهيم الحميد رسالة تهديد بالقتل وتذكِّرُه بجاره حمود و«ربعه»، أي الذين تم اغتيالهم وذكرناهم آنفاً. الشاب الذي قام بعملية الإحراق العام الماضي تم القبض عليه، كما تم القبض على المحرّضين، لكن القضية لم تنتهِ هنا، إذ تكرر الفعل مرة أخرى والقائمة تطول كل يوم.

نادي الجوف الأدبي فتي ولم يمض على افتتاحه أربع سنوات كانت مليئة بالكثير من الصراعات والتهديدات التي تصل بين فترة وأخرى لرئيسه وأعضاء مجلسه. أعضاء مجلس الإدارة كلهم بلا استثناء تمت الموافقة على أسمائهم من قبل وزارة الثقافة والإعلام، مما يعني أن النادي مؤسسة رسمية لها اعتبارها مهما كانت، ومن شكك في ذلك فإنما يشكك باختيار الوزارة، إلا إذا كانت الوزارة ذاتها محل نظر، وهنا ندخل في سلسلة هرمية طويلة لا تنتهي عند اسم محدد، مما يعني أن هناك مشكلة مع ذات المؤسسة الرسمية في البلد من قبل التيار الذي حرّض على القتل أو الإحراق، والدليل رسالة التهديد التي تساوي بين رئيس النادي والعقيد والقاضي ووكيل الإمارة.

حينما كان خطاب التشدد يصارع خطابات الانفتاح والإصلاح ويلقي عليه الكثير

من التهم كان البعض من الكتاب يحذر من مشكلة استفحال الموضوع وتعديه إلى مناطق أخرى لا تقف مطلقاً عند حدود الرأي،لأنها ليست رأياً بقدر ما أنها حكم في الكفر أو الردّة المبطنة، وهذا فيه استباحة للدم وبيان فعلي يسمح لأي محرض توجيه البوصلة نحو الهدف المرجو. التحريض ضد أبناء الملة الواحدة أو الوطن الواحد هو سلسلة تصل من القاعدة إلى رأس الهرم.

لما كانت عمليات التفسيق والتضليل والاتهامات سهلة على الكثير من الناس بحيث تطلق على كل من يخالف في الرأي راحت دائرة التفسيق والتضليل تتسع حتى صعب السيطرة عليها، والنار من مستصغر الشرر، كما في البيت المشهور. إن من يختلف معك ثم يصل به الاختلاف إلى التشدد بحيث يرفض الفكرة من أساسها ولا يقبل باختلافها فإنه هنا يضعك في خانة التضليل كونك في ذهنيته المتشددة خارج عن مُسلّمة من المُسلّمات الدينية التي اعتقدها، في حين لا تعدو كونها مسألة خلافية فقهياً، فضلاً عن أمور الحياة الأخرى والتي هي من أمور البشر. هذا التشدد في المسائل الصغيرة يقود إلى تشدد أكبر منه لتصبح دائرة التضليل والتفسيق شاملة جميع من له وجهة نظر مخالفة لوجهة نظر المتشدد.

وحينما يكون الوضع كذلك فإن أكثرية المجتمع سوف يدخل في صراع مع تيارات التشدد لا محالة، ويبقى المثقف هو الأكثر عرضة للتهديد كونه من يحمل أفكاراً طليعية وتنويرية تهدم خطاب التشدد من أساسه؛ لذلك فإن أول مهمة يقوم بها خطاب التشدد هي تضليل الجميع وخلق هالة لتخويف الناس من خطاب المثقف التنويري حتى يضمن التبعية وحصار المثقف في مؤسساته الثقافية، وحتى هذه المؤسسات لم تعد في أمان الآن بعد أن تكررت عليها الكثير من العمليات وطبعاً من أسهل شيء في الوجود هو حياة الناس، إذ لا قيمة لها مطلقاً لدى البعض.

نادي الجوف دق ناقوس الخطر منذ أكثر من عام ولكن لم ينتبه أحد وظن الجميع أن المشكلة انتهت مع اعتقال الفاعلين والمحرّضين. القضية ليست بهذا الشكل والحل الأمني على أهميته يبقى لحظياً مهما تمترسنا بأجسادنا وأفكارنا ومؤسساتنا خلفه نحتمي به. المسألة أبعد من ذلك بكثير.. المسألة خطر يهدد الجميع، بدءاً من الفرد المثقف والفرد المواطن والفرد المسؤول، وفي الأخير المؤسسة الرسمية ذاتها، وفي نهاية الأمر الوطن نفسه.

إن العمل الأوّلي في تفكيك التشدد هو أن نثق بالمثقف بحيث يقدم ذاته ثم ليطرح خطاباً متسامحاً، الثقة التي تجعلنا لا نمنعه من الرأي. لا أدعو بالطبع إلى تضحيات يقدمها المثقف سواء في الجوف أو في غيرها، وإنما أدعو إلى إتاحة الفرصة أكثر للمثقف ليعطي رأيه في تفكيك ونقد الظاهرة مهما أوجعنا هذا النقد وتسمية الأشياء بمسمياتها، لأن الذي حصل في الجوف ليس حريقاً للثقافة فقط وإنما هو حريق تطال شرارته الوطن بأكمله، ولذلك كان من اللازم أن نعي أن لحظة المواجهة الثقافية مع فكر التشدد مستمرة وعملية دائمة لا تقف عند حد.

فقط يحتاج المثقف إلى الحماية على روحه وعلى فكره من أيادٍ عابثة ليس من أولوياتها مصلحة الوطن.

ما قبل الفلسفة: حالة المجتمع السعودي(*)

بداية فإن عنوان هذا المقال هو في الأصل عنوان لكتاب قام بكتابة فصوله القصيرة الأستاذ العزيز الناقد: علي الشدوي، يبحث في إشكالية الدرس الفلسفي والأطروحات الفكرية التي تأخذ جانباً فلسفياً في طريقة عرضها في السعودية، أو كأن هذا الكتاب هو في أصله مناقشة للدعوة من قبل بعض الكتّاب أو المثقفين خاصة من قبل الشباب لتبنّي الرؤى الفلسفية وإعادة الاعتبار للفلسفة في الكثير من الاشتغالات الفكرية المطروحة على الساحة السعودية.

والكتاب على اختلافنا مع وجهة نظر مؤلفه الأساسية، إلا أنه من الكتب القليلة التي تستحق القراءة لمعالجته القضايا السعودية من وجهة نظر فلسفية، وهي ما نفتقدها حقيقة في المعالجة الفكرية لدى الكثير ممن اشتغلوا على محاولة فهم العقلية السعودية. يمكن أن نقول: إن هذا الكتاب هو درس فلسفي لمناقشة درس فلسفي آخر وهو مدى قابلية المجتمع السعودي لتداول الفلسفة على نطاق أوسع سواء على مستوى التعليم الجامعي أو أي حقل تعليمي آخر. يقول أرسطو: «إما أن التفلسف ضروري فلا بد من التفلسف وإما أنه غير ضروري فلا بد أيضاً من التفلسف، لإثبات عدم ضرورته»، هنا تصبح الفلسفة ضرورة معرفية لمناقشة أو دحض الرؤى الفلسفية ذاتها، ويمكن أن نعتبر كتاب الشدوي هذا داخلاً في هذه الرؤية.

(*) **المصدر**: جريدة الوطن، التاريخ ١٤٣١/٥/٢هـ.

ينطلق الكتاب من فرضية «السعادة» كمدخل لمناقشة حالة المجتمع السعودي وقابليته لطرح الفلسفة في المجالات التي توجد فيها على اعتبار أن فقدان هذه السعادة يؤخر قسراً وجود الفلسفة وتداولها في أي مجتمع، ومن هنا يبدأ في بناء تصوره مستشهداً بالأمزجة المكوّنة للفكر السعودي، ومضمّناً استشهاداته بالكثير من الاقتباسات الفلسفية التي جاءت في سياق الحديث عن هذه الأمزجة، متكئاً في بعض حديثه على القضايا التي أثارها الفيلسوف نيتشه وهو يقف إلى جانبه في انتظاره للفيلسوف الطبيب على اعتبار أن الصحة الاجتماعية تحتاج إلى وجود مثل هذا الفيلسوف ولا سيما في مجتمع لا يزال تحت تأثيرات أمراضه الفكرية.

الأستاذ الشدوي يرى في كتابه هذا أن الفلسفة لا يمكن أن تنشأ إلا بعد الكثير من التطورات والأوضاع التي تسمح بوجود الدرس الفلسفي، فالأمزجة التي افترضها في كتابه من ملاحظاته العامة غير مؤهلة حتى الآن لاستقبال الأسئلة الفلسفية، فالمزاج العام هو مزاج تقليدي تهيمن عليه رؤى قديمة تدور في أحلام غير واقعية هي من نتاج الماضي أكثر من كونها نتاجاً حديثاً، والمزاج العلمي لم يستطع تفكيك الأمور القديمة في أذهان الناس، ولا يمكن أن يتكوّن المزاج العلمي إلا في وجود عقلانية التفكير، والمزاج «الأرضي»، كما سمّاه ليس مزاجاً وضعياً بقدر ما هو مزاج ميتافيزيقي، أي يحتفي بالرؤى الغيبية أكثر من احتفائه بالرؤى الوضعية في ظل هيمنة الخطاب الديني التقليدي، أما المزاج الثقافي فإنه ليس مزاجاً حافلاً بالرؤى الثقافية المعمقة بقدر ما أنه سطحي الاهتمامات الثقافية، أي يقرأ الكتاب كما يُقرأ التنجيم، حسب وصفه، بمعنى أنه لا يمكن أن تتكون معرفة ثقافية عند الكثير من الأوساط الثقافية كونها لا تزال في ظل الثقافة العادية دون المعمقة، والتي يمكن أن تعمل على تفكيك الواقع السعودي. كما المزاج الاجتماعي يفتقد إلى العافية الاجتماعية بحيث إنه مُنشَدٌّ إلى القيم القبائلية أكثر من انشداده لإفرازات المجتمعات الحديثة وقيمها المفروضة، هذا إلى جانب أنه كان مجتمعاً قبائلي التكوين وما زال، أما تكوين الفكر السياسي فإنه يغيب على المجتمع السعودي فهم الكثير من المفاهيم السياسية كالحرية مثلاً وغيرها، وهنا لا يمكن برأي الشدوي أن تنشأ الفلسفة في ظل أمزجة تقليدية كهذه التي ذكرت وشملت مجمل مناقشات الكتاب.

وإذا كنا نتفق في توصيف حالة المجتمع السعودي بتلك التي ناقشها الشدوي، إلا أننا لا نتفق معه مطلقاً في تأجيل تنشئة أو طرح الفكر الفلسفي حتى تتعافى كل هذه الأمزجة، أو يتم تفكيكها، وهنا برأيي يقع التناقض في مناقشات الشدوي للموضوع؛ إذ

إن انتظار تعافي المجتمع من أزماته الفكرية والاجتماعية فإنه يحتاج إلى تحريك المياه الراكدة وإلا فسوف يبقى الموضوع مؤجلاً إلى أزمنة غير مسماة، فالانتظار سوف يطول لا محالة في ظل أوضاع لا تزال تريد البقاء على ما هي عليه.

إن الفلسفة سؤال في الوجود بكافة صوره وأشكاله، وزعزعة القيم الفكرية التقليدية المهيمنة تبدأ من السؤال الفلسفي حول ذات الموضوع المراد مناقشته، ولذلك اضطر الشدوي هنا أن يعود إلى الفلسفة الذي أراد تأجيل دراستها أو تدريسها ليناقش الوضع الاجتماعي السعودي لينكشف له وليتكشف لغيره عمق الخلل الفكري الذي يهيمن على مجريات الأمور، والأمزجة التي ذكرها هي من ضمن القضايا التي تطرحها الفلسفة تحت طائل النقاش والتحليل والتفكيك.

لقد قلب الأستاذ الشدوي المعادلة الفكرية ليضع النتيجة سبباً والسبب نتيجة، فعافية المجتمعات التي احتفت بالفلسفة كانت تضع الفلسفة بوصفها الطريق الأول الذي قاد إلى الطرق الفكرية والحضارية الأخرى، بمعنى أن الفلسفة هي التي قادت إلى عافية المجتمعات ولم ينتظر الفلاسفة فيها أن يصبح المجتمع سعيداً ومتعافياً حتى يطرحوا رؤاهم الفكرية والفلسفية، والدليل ذهاب الكثير منهم ضحايا مجمعاتهم قبل أن تتعافى، إذ لم تكن الأوضاع مهيأة لاستقبال الزلزال الفكري الذي فعلته الفلسفة في حضورها.. سؤال الحرية مثلاً كان من أهم أسئلة فلاسفة التنوير، كما أن السؤال الفلسفي كان سابقاً على السؤال العلمي عند ديكارت، وهل كان ليظهر العالم نيوتن قبل ظهور الفيلسوف ديكارت؟

صحيح أن الفلسفة لن تستطيع الإجابة على كل شيء ولو استطاعت لتوقفت الحياة عند لحظة من لحظات التاريخ، لكنه تراكم معرفي وتساؤل مستمر، وهنا تكمن قيمة الفلسفة أنها لا تركن إلى المُسلّمات مهما كانت من سلطتها المعرفية أو الثقافية وغيرها، وحتى نيتشه نفسه لم يكن لينتظر وجود الفلسفة حتى يبدأ بطرح فلسفاته الخاصة؛ بل إنه كان امتداداً لبعض الفلسفات السابقة عليه، كما امتدت من فلسفته فلسفات أخرى لاحقة، وهكذا دواليك.

في الأخير.. فإن انتظار الفلسفة أن تحل في مجتمع متعاف هو انتظار خضوعي طويل الأمد ومحبط جداً، لأنه ركون إلى الكسل الفكري الذي يرفضه عزيزنا الشدوي.

الإنكار بالسكين(*)

تساؤل كبير يدور في خلد أفراد المجتمع، وفي المجالس الخاصة والعامة، وفي المنتديات، ومواقع الإنترنت عن إشكالية إنكار المنكر لدى رجال الهيئة، والطرق التي يستخدمونها في إنكارهم على المجتمع.

دائماً ما تعود مشكلة رجال هيئات الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، ويعود طرح قضاياهم عندما يكون هناك نوع من الصدام الاجتماعي بين أفراد رجال الهيئة والمواطنين، حيث نجد في «أكثر» القضايا أن التعنت في «بعض» رجال الهيئة يقود إلى نقده النقد الشديد. أشدد على كلمتي: «أكثر»، و«بعض» وأضعهما بين مزدوجين حتى نخرج من تهمة الانحياز ضد رجال الهيئة، وإذ أعلم أنه لا مفر من هذه التهمة مهما حاولنا أن نكون موضوعيين في النقد ومعتدلين، إلا أن تكون مع رجال الهيئة جملة وتفصيلاً، وتبدأ في التبرير لأخطائهم التي صارت أكبر من أن تخفى على أحد، والتي أجبرت حتى أولئك المعتدلين في الخطاب الديني على الاعتراف بتلك الأخطاء المتكررة من قبل رجال الهيئة، ممن كان يدافع فيما سبق عن هذا الجهاز.

أقول: إذ أعلم أنه لا مفر من التصنيف إما أن تكون مع الهيئة أو تكون ضدها، فإن محاولة تحاشي الصدام النقدي تكون لا طائل لها، لأنه ما زال رجال الهيئة يكررون ذات الأخطاء، ولا تزال التبريرات الرسمية هي ذاتها لا جديد فيها، وما زال الدفاع عن أخطاء رجال الهيئة هو ذاته، وما زال تكرار أنها حالات فردية تعود من جديد كلما خرجت علينا قضية كان أطراف الهيئة هم السبب فيها، والسؤال: هل مع كل هذه الأخطاء ومع كل هذه التبريرات ومع كل تلك القضايا تبقى المسألة أخطاءً فرديةً؟

كانت تهمة الأخطاء قديماً تُلقى على المتعاونين أو المحتسبين من غير رجال الجهاز الرسميين، وحينما صارت المشكلة أكبر من أن تخفى على أحد تم إلقاء التهمة على التجاوزات الفردية من رجال الهيئة، لكن مع تكرار تلك التجاوزات فقد تعدت المسألة كونها تجاوزات فردية إلى كونها ظاهرة عامة تحمل في طياتها تساؤلاً كبيراً يدور في خلد أفراد المجتمع، وفي المجالس الخاصة والعامة، وفي المنتديات، ونقاشات مواقع الإنترنت عن إشكالية إنكار المنكر لدى رجال الهيئة، والطرق التي يستخدمونها في إنكارهم على المجتمع.

(*) **المصدر**: جريدة الوطن، التاريخ ١٤/١٢/١٤٣١هـ.

يبدو أن القضية لم تعد أخطاءً فرديةً فتكرارها بعد كل ما انتقد رجال الهيئة به، ومع كل محاولات تطوير هذا الجهاز، ومع كل الدورات التي أخذها رجال الهيئة في طرائق تعاملهم مع المجتمع لم تزحزح تلك البنية الفكرية المتجذرة في الذهنيات العامة التي تقود تصرفات رجال الهيئة، وإلا ما معنى كل تلك الاستماتات من أجل الدفاع عن الخطأ الذي صدر من ذلك المحتسب أو ذاك؟ ما معنى محاولات إخفاء الخطأ أو محاولات تبريره رسمياً في بعض مراكز الهيئة. كيف نفهم أن يخرج متحدث رسمي ويحاول أن يجعل الخطأ في البداية على الفرد المواطن، ثم إذا اتضحت المسألة، وعرف الجميع بخطأ رجل الهيئة بدأت التبريرات تأخذ مسعاها؟ ما معنى أن تنتشر الكثير من الأخطاء الفادحة من رجال الهيئة، ويتم فضح تصرفات الكثير منهم في الصحافة، ثم لا نسمع خبراً واحداً في إدانتهم أو محاسبتهم، بل بالعكس نجد أن التبرئة هي الأخبار التي تتصدر الصحف. إن الأخطاء حينما تنتشر بهذه الكمية، فالمسؤول ليس الأشخاص أنفسهم بقدر ما تقع المسؤولية على الجهة الرسمية التي تمثل ذلك الشخص. ولنضرب مثالاً في المجال الصحي وهي كثرة الأخطاء الطبية، ففي كثرتها تقع المسؤولية على الجهة التي رعت هؤلاء، وهي الشؤون الصحية أو الوزارة إذا ما تعدت المسألة النسبة المناطقية وليس الأطباء فقط، إنما جميع المسؤولين في الصحة.

ما ساقني إلى هذا الكلام، والذي سيعتبره البعض تهجماً، هو حمل سلاح أبيض (سكين) مع رجل من رجال الهيئة في منطقة حائل، والذي نشر خبره ومتابعته على مدى ثلاثة أيام أو أكثر في صحيفة الوطن وطعن رجل بطعنتين أمام زوجته، لأنه لم ينصع إلى أوامره بتغطية عينيها بعدما احتدم الشجار بينهما.

ما يجعل الأمر أكثر سوءاً أن التصريح الذي أدلى به الناطق الرسمي بعد الحادثة يكشف عن بعد غريب في التفكير وخلل في الرؤية العامة التي ينتهجها هؤلاء، حيث يتم التأكيد على الخطأ الذي قاد رجل الهيئة الأول إلى الطعن، وهو تكرار إجبار النساء على تغطية عيونهن رغم أن الحادثة تدور حول مسألة طعن، وليست مسألة تغطية عيون، أي أن المشكلة هنا أكبر من قضية تغطية عيون لامرأة عابرة، والضرر هنا تضاعف من إنكار منكر بسيط - إذا اتفقنا على أنه منكر في الأصل - إلى منكر أكبر: (الطعن)، والذي ربما قاد إلى الموت، ماذا سيحل هنا: هل سوف تعتبر حادثة عادية، كما حصل لحادثة تبوك قبل سنوات حيث تسبب عدد من أعضاء الهيئة في وفاة رجل وخرجوا بعدها براءة؟

يبدو هذه المرة أن القضية أصعب بكثير من تلك الحادثة وأكثر عنفيّة ودموية بحيث لا يمكن تبريرها.

هل كان الأمر بتغطية عيني إمرأة عابرة يستدعي كل هذا العنف؟ أم أن القضية تتعدى كونها محاولة لفرض سلطة على المجتمع، ولو كانت باستخدام القوة أو استخدام السكاكين؛ سلطة من قبيل إعطاء رجل الهيئة قيمة أكثر من كونه موظفاً في جهاز من أجل حماية المجتمع لا ترويعه، أو سلطة من قبيل اعتبار رجل الهيئة أكثر غيرة من الأزواج والإخوان والأهالي على أهاليهم وبناتهم، بحيث لولا رجال الهيئة لكان مجتمعنا طافحاً بالرذيلة والدعارة والفسق والمجون، ولكثر اللقطاء في الشوارع، كما هو تصريح أحد المسؤولين في الهيئة.

إن مفهوم المنكر في ذهنيات من يتعاملون مع المجتمع من قبل رجال الهيئة الذين في الميدان يحتاج إلى إعادة نظر، وإعادة دراسة حقيقية لا شكلية تستوعب كل إشكاليات الصدام مع المجتمع، كما تستوعب نقاط الخلاف الفقهي قبل الاتفاق بحيث يتم تحديد المنكر حقيقة، وليس ترك الأمر هكذا لرجال أثبتوا عدم مسؤوليتهم تجاه التعامل مع الناس، فيصبحون هم المحددين أولاً وأخيراً للمنكر على كل ما يمتلك بعضهم من خلفية دينية ضئيلة جداً لا تفهم أبسط قواعد الإنكار، وهو أنه لا إنكار فيما اختلف عليه فقهياً.

إشكالية مفهوم المنكر(*)

خضع مفهوم المنكر طوال التاريخ الإسلامي، وحتى وقتنا الحاضر إلى إعادة إنتاج متواصلة لا تقف عند حد معين. ويُعتبر الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر من ركائز الدين الإسلامي، وقد نص عليه القرآن في أكثر من موضع.

تبرز إشكالية الصدامات الفكرية التي لها جانب في المسألة الدينية ذات العلاقة الاجتماعية في قضايا الخطاب الديني في عمومه، سواء على المستويات البسيطة كقضايا الخلافات الفكرية والاجتماعية الاحتسابية الصغيرة، أو المستويات الأعلى ذات البنى السياسية كعلاقة الدولة مع المجتمع أو علاقات الدولة مع دول العالم أجمع، والتي صارت الحركات الإسلامية في دول العالم الإسلامي تزايد فيها على دولها، وتخرجها من

(*) **المصدر**: جريدة الوطن، التاريخ ١٤٣١/١٢/٢٠هـ.

دائرتها الإسلامية.. أقول: تبرز إشكالية الصدامات الدينية من تداخل العلاقة الدينية/ الاجتماعية أو الحياتية بشكل أعم، أي صعودها أحياناً إلى الجانب السياسي في بعض قضاياها، وهو التداخل الإشكالي بين تعالي الديني وقدسيته والتطور الحياتي الواقعي. بصيغة أخرى، إشكالية التداخل بين ما هو ديني بكل قدسيته ومدني بكل تاريخيته، مما يفرز نوعاً من التجاذبات الدينية بين أفراد المجتمع الواحد.

هذا التداخل صبغ الفكر العربي بعموميته بصبغة دينية، وجعل كل القضايا التي لها علاقة بتنظيم الحياة سواء قضايا اجتماعية بسيطة أو قضايا سياسية كبيرة، ذات صبغة دينية؛ بل وتحوّل الصراع السياسي على مسائل السلطة في عموم التاريخ الإسلامي إلى صراعٍ ديني، وتحوّلت بعض تلك الصراعات إلى مذاهب قائمة بذاتها، لها منظومتها الفكرية الدينية والسياسية، وتحاول من خلال هذه المنظومة أن تسعى إلى بلورة الواقع بذات التوجهات الفكرية أو العقائدية. تشكل في بعض تلك المنظومات منظومات فقهية أصغر تمس الحياة اليومية للناس، تهتم بمسائل بسيطة جداً تُعبّر عن مدى التوافق الاجتماعي مع المنظومة الأكبر، سواء بشكل إلزامي قسري أو بشكَل اختياري، حسب مستوى الهيمنة الفكرية على المجتمع.

مع مرور الوقت، ومع بعض التشدد في رؤية المنكر من قبل بعض الناظرين إليه، أو القائمين عليه، يمكن أن يتحول ذلك إلى صراع أيديولوجي يصعد من إنكار قضايا بسيطة إلى صراع أكبر على السلطة الفكرية أو السياسية القائمة على قضايا المجتمع، كما حصل تاريخياً في العصر العباسي حيث تحوّل إنكار المنكر مع تأسيس حركة للأمر بالمعروف والنهي عن المنكر قادها أحمد بن نصر الخزاعي إلى إنكار المنكر باليد، ومع انتشار هذه الحركة واتساع رؤيتها الفكرية حتى وصل إنكار المنكر إلى ذات السلطة في دار الخلافة العباسية نفسها، والتي افتعل المأمون بسببها فتنة «خلق القرآن» المعروفة، وامتحان الناس على ذلك، وقد أدت هذه الفتنة إلى قتل أحمد بن نصر الخزاعي نفسه من قبل الخليفة العباسي الواثق الذي خلف المأمون، وسار على ذات الطريقة لتقويض تلك الحركة حتى إنهاء مشكلة الفتنة نهائياً مع المتوكل لأسباب سياسية أخرى هددت الخلافة من خارج الحدود الإسلامية.

الخوارج مثلاً في بداية الصراع التاريخي الإسلامي على الخلافة صعدوا بمفهوم المنكر لمرتكب الكبيرة إلى الكفر مما يسوغ لديهم الخروج السياسي على الحاكم،

ولذلك كان مفهوم المنكر لديهم مفهوماً دينياً له جذوره السياسية، يُحتّم لديهم التغيير الجذري لبنية المجتمع ككل.

وفي العصر الحديث، مع حركات الأسلمة الأيديولوجية، كان مفهوم المنكر سياسياً بحكم أن الدولة المدنية دولة لا دينية أو علمانية من وجهة نظرهم السياسية، والتي خلقت بعض الأزمات السياسية داخل المجتمع الإسلامي على اعتبار إقامة دولة الإسلام، وفرضت بعض تلك الأيديولوجيات رؤيتها السياسية في تغيير المنكر حسب وصولها إلى سدة الحكم، كما فعلت دولة طالبان. وفي رسائل جهيمان العتيبي كان مفهومه للمنكر ركيزة أساسية من ركائز حركته، حتى وصل به إلى أقصى مداه، وسوغ لنفسه بعد ذلك احتلال الحرم المكي قبل واحد وثلاثين عاماً.

لقد خضع مفهوم المنكر طوال التاريخ الإسلامي، وحتى وقتنا الحاضر إلى إعادة إنتاج متواصلة لا تقف عند حد معين. ويُعتبر الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر من ركائز الدين الإسلامي، وقد نص عليه القرآن في أكثر من موضع، إلا أن التفسيرات الدينية أو التاريخية لمفهوم المعروف ولمفهوم المنكر كانت خاضعة في أكثر أحايينها إلى مدى هيمنة الخطاب الفكري أو المذهب الإسلامي؛ بل ويصل في بعض المذاهب الإسلامية إلى اعتباره من أصول المذهب، كما عند المعتزلة، ونجد في المذاهب الأخرى النصوص الكثيرة في أهمية العمل على المعروف أمراً والمنكر إنكاراً ونهياً، ومع أهمية هذه المسألة لدى كافة الطوائف الإسلامية، والمذاهب الفقهية داخل تلك الطوائف، إلا أن مفهوم المنكر لم يتم تحديده بشكل نهائي، وما زال الخلاف يدور حول تحديد بعض التصرفات، أهي داخلة في المنكر أم أنها أصبحت من قبيل المقبول بها اجتماعياً أو دينياً؟

ومع التحولات العصرية للمجتمعات الإسلامية الحديثة، ومع وجود العديد من المذاهب الإسلامية المختلفة، ومع توسع التفسيرات القديمة والحديثة للنص الديني، ومع اتساع الشريعة الإسلامية مما جعلها تتسق مع اختلافات المجتمعات الإسلامية، وانفتاح هذه المجتمعات على العالم يصبح مفهوم المنكر أكثر إشكالياً، فما كان من قبيل المنكر دينياً واجتماعياً في مكان، قد لا يكون منكراً في مكان آخر، أو في ذات المكان في زمان مختلف، والإشكالية التي تقع دائماً من الصدام الفكري بين طوائف المجتمع، وخاصة من القائمين عليه، أنه لا يوجد تحديد واضح للمنكر إلا في مسائل معروفة، وتتفق عليها كل المجتمعات حتى غير الإسلامية أيضاً، كالسرقات والاغتصاب والقتل،

والتزوير، وتعاطي المخدرات، أو ترويجها، والجرائم الإنسانية التي خضعت لإدانة دولية كالعمليات الإرهابية مثلاً.

إن الإشكالية التي يقع فيها ممثلو الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر أنه لا يوجد هناك إطار يحدد المنكر من عدمه داخل المجتمع السعودي فما بالك بغيره، ولذلك دائماً ما يخضع تحديد المنكر لرؤية القائم عليه، وليس للمفهوم الإسلامي الواسع الذي قَبِل اختلاف المجتمعات، ولذلك فمن المهم محلياً تحديد مفهوم عام للمنكر خاضع لسعة التشريع الإسلامي، على الأقل في إطار إمكانية الاختلاف المذهبي الفقهي إذا كان من الصعب الإلمام بمفهوم المنكر عند كل الطوائف الأخرى.

أهم معارك صالح إبراهيم الطريقي التنويرية

لا للضرب نعم للجلد(*)

بدأت القضية بمشاجرة بين طلاب ثانوية في منطقة الباحة، هذه المشاجرة وصلت للقضاء، فحكم بجلد كل واحد منهم ١٠٠ جلدة، ولم يحدد متفرقة أم دفعة واحدة، إلا أن بعض الطلاب كالطالب «أنس نوار الغامدي»، تم جلده دفعة واحدة.

والد الطالب المتضرر من الجلد دفعة واحدة، لا يعترض على ١٠٠ جلدة، بيد أنه يعترض على الجلد دفعة واحدة، ويرى أن ولده تضرر صحيّاً ونفسيّاً، ويطالب بمحاسبة المتسببين في ذلك وتعويض ابنه عن حالته، فهو لم يتحمل ١٠٠ جلدة دفعة واحدة.

القانوني محمد الحازمي يؤكد أنه لا يوجد قانون ينص على الأحكام التعزيرية، لأنها خاضعة لاجتهادات القاضي، لكنه يعترض على الجلد دفعة واحدة، ويرى أنه من المفترض أن يوزع الجلد على دفعات بما أن المحكوم عليه حدث، ويتم توثيق هذا بالصك.

يخيل لي أن الكثير يرون القضية من الزاوية التي يراها الأب والمحامي، ويعتقدون أن العدل عدم جلد الطالب «أنس» ١٠٠ جلدة دفعة واحدة، ولكن ما رأي الكثير بما فيهم الأب بالتعميم الصادر من وزارة التربية والتعليم، الذي مفاده: «على جميع المدارس عدم استخدام الضرب كعقوبة للطلاب، وذلك لمخالفته للتعليمات والتعاميم الصادرة في هذا الشأن»؟

فالأخصّائيون يرون أن الضرب يؤثر سلباً على مستقبل الطالب/ الحدث، وعلى حياته الصحية والنفسية والاجتماعية والتحصيلية، لهذا كان منع الضرب الذي هو أقل من الجلد أمر ملح، مما جعل كل مدارس العالم تمنع الضرب، لآثاره السلبية على الطالب،

(*) المصدر: جريدة عكاظ، التاريخ ١٤٣٠/٦/٣هـ.

منذ ذاك الوقت أصبح ضرب الطالب جريمة يعاقب عليها قانونياً في بعض الدول أو إدارياً في دول أخرى.

من هذا المنظور يمكن لنا رؤية العدل «البشري» بطريقة أخرى، وهذه الرؤية ستدفعنا للمطالبة بأن يجلس القضاة في وزارة العدل مع الأخصائيين التربويين في وزارة التربية والتعليم، ليتباحثوا في هذا الأمر.

وربما يخرجون بقانون موحد يطبق في كل مكان، أما أن يُمنّع ضرب - الذي هو أقل من الجلد - الطالب في المدارس لما يتركه من آثار صحية ونفسية واجتماعية على الطالب، فيما القاضي لا يكترث لوزارة التربية والتعليم، ويحكم بجلد ذاك الطالب ١٠٠ جلدة دفعة واحدة أو متفرقة.

فستختلط الأمور لدى الكثير، وسيصبح مفهوم العدل غير واضح وضبابيّاً، وسيتساءل الكثير: هل العدل في جلد الطالب، كما يقول القاضي، أم العدل في عدم ضرب الطالب، كما تقول وزارة التربية والتعليم؟

فهل تجيب وزارة العدل ووزارة التعليم على هذا السؤال؟

البحث عن إمرأة بلا وجه(*)

عزيزي..

قرأت الخبر المنشور في جريدة «عكاظ»، وكان يتحدث عن إمرأة هبطت من سيارة زوجها الذي كان يبحث عن شقة مفروشة، وكانت تراجع طبيباً نفسانياً لأنها تعاني من مرض نفسي، وكان اسمها «العنود».

في ذاك الخبر أكدت الأسرة التي بحثت عنها دون جدوى أنها ستعطي مكافأة مالية ٥٠ ألف ريال لمن يعثر عليها، أو من يقدم معلومات عنها، وكان بجانب الخبر صورة لابنتها الطفلة نادية، والتي أكد الشرح الموجود تحت الصورة أنها مشتاقة لها ولا تأكل وتبكي كثيراً.

كنت وبعد ذاك الخبر سأمضي سريعاً لشارع قريش بحثاً عن «العنود»، ولم يكن

(*) **المصدر**: جريدة عكاظ، التاريخ ١٤٣٠/٩/٢٠هـ.

ذلك من أجل المكافأة، بل لأساعد «نادية» التي لم تعد تأكل وتبكي شوقاً لحضن أمها العنود، وأنا أعرف ما الذي تعنيه الأم لأني يتيمة.

حين فكرت بالأمر تراجعت عن فكرة البحث عنها، فأنا لا أعرف عمن أبحث، وليس لدي معلومات سوى أن المرأة اسمها «العنود» ومصابة بحالة نفسية.

كدت أن ألوم الجريدة، لكني أعرف أن الجريدة لا يمكن لها نشر صورة إمرأة دون موافقة المرأة ووليّ أمرها، أيضاً لا ألوم أسرة العنود، فهم خائفون من أن يتحوّل الأمر من بحث لفضيحة، لأن غالبية المجتمع يعتقدون أن المرأة التي تظهر صورة وجهها هي سيئة، لأن الكثير يرى أن كشف الوجه حرام.

لن أعترض فأنا لست علمانية مع أني لا أعرف ما الذي تعنيه هذه الكلمة، ولن أحضر فتاوى أخرى لأئمة لا يرون حرجاً في كشف الوجه، وسأمضي مع فكرة أن كشف الوجه حرام، ولكن ألا يمكن أن يصبح حلالاً أن لم تجد شيئاً غيره؟

جرب أنت وقراؤك واتصلوا على كل شيخ من كل مذهب، واسألوه: «لو كنت في صحراء وسأموت عطشاً وجوعاً، ووجدت في هذه الصحراء ميتة وزجاجة خمر، هل أشرب وآكل أم أموت حتى لا أرتكب الحرام؟

ستأتي إجابة جميع الشيوخ بلا استثناء وبإجماع مطلق «عند الضرورة تباح المحظروات»، أي يصبح ما هو حرام حلالاً، لأن الإنسان واقع تحت ظروف لم يصنعها هو بل وجد نفسه في ورطة، فيصبح الأمر مباحاً.

من هذه الرؤية أليس من المفترض أن تنشر صورة وجه المرأة ليعرف من يريد المساعدة من أجل الخمسين ألف، أو من أجل نادية عن ماذا يبحث وكيف يساعد تلك الأسرة؟

ثم ألن يصبح نشر صورة وجه المرأة أمراً طبيعياً في المجتمع، فلا يتم تهديد من يسقط قناعها في السوق، ويظهر وجهها، فيستغل أحد العابثين هذا الموقف ويلتقط لها صورة، ويهددها ويبتزها أن لم تحقق رغباته سيفضحها في المجتمع؟

عزيزي..

أكتب لك لأني أعرف ما الذي تعاني منه الطفلة نادية فأنا كان موعد حضوري لهذا العالم هو نفس موعد رحيل أمي، أنا أيضاً أخاف أن يحدث لي ما حدث للعنود، وينشر

خبر ضياعي دون صورة وجهي، وليس لدي ابنة لتبكي حزناً، فلا أحد يستطيع مساعدة أسرتي في بحثهم عني، لأنهم لا يعرفون عمن يبحثون، سوى إمرأة بلا وجه واسمها يحمله آلاف النساء.

التوقيع: إمرأة بلا وجه

مَنْ يُناصِح مَنْ؟(*)

أن يُعقِّب الدكتور محمد النجيمي على مقال للزميل عبده خال في جريدة «عكاظ» يوم الجمعة الماضية، ويوضح وجهة نظره، ويؤكد أن الكاتب أخذ مقولته بالمطلق فيما هو - أي النجيمي - لم يقصد هذا، أمر جيد ومبرر للتوضيح حتى لا يلتبس الأمر على الكاتب والقارئ، فيظن القراء أنه قال ما فهمه الكاتب.

ولكن أن يقول النجيمي ضمن تعقيبه: «بعض الكتّاب ومنهم أنت (أي خال) يكثرون من جلد الذات والتركيز على المجتمع السعودي، ولعل ذلك مرتبط بأجندة إقليمية ودولية للنيل من هذا البلد المبارك، يستخدم فيها كُتّاب وأنصاف مثقفين سواء علموا أو لم يعلموا، وأنتم تذكرونني بالليبراليين والعلمانيين في الخمسينيات والستينيات عندما استخدموا لتمرير خطة لإيصال أبناء الطوائف الأخرى إلى رأس هرم الدولة، ولما وصل الآخرون كان نصيبهم السجن والطرد والتشريد»، فهذا ما لا يطاق ولا يحتمل، هكذا وبسهولة وبلا تردد يقرر النجيمي أن من يخالفه الرأي خائن للوطن، ويعمل تحت راية جهات إقليمية ودولية، ولو كان النجيمي يملك سلطة لسجن كل من يختلف معه في الرأي، لأنه لا يستطيع رؤيته خارج إطار الخائن، وإن كان لا يعلم حسب قوله.

قلت: الطامة الكبرى ليست في التخوين فقط، بل أيضاً في رفضه وطرده لمن لا يتماهى مع فكره، ولو كان يملك السلطة لنفى كل الطوائف الأخرى خارج الوطن، مع أن مؤسس الوطن الملك عبدالعزيز - رحمة الله عليه - قال: «أنا حاكم أبدان ولست حاكم أديان»، ليطمئن كل المذاهب والطوائف وغير المسلمين بأن هذا الحكم لن ينفي أحداً، كما حدث في صدر الإسلام، في ذاك الوقت كان جار الرسول -ﷺ- يهودياً.

(*) **المصدر**: جريدة عكاظ، التاريخ ١٤٣٠/٩/٢٦هـ.

المثير للدهشة أن هذا التخوين والنفي صدر من عضو مجمع الفقه الإسلامي الدولي ورئيس قسم الدراسات المدنية في كلية الملك فهد الأمنية وأحد العاملين في لجنة المناصحة، إن لم يكن أهمهم، الذي يتبنّى فكرة مناصحة أولئك الذين يرون الشعب والحكومة كفرة ويستحقون الموت، أو ما اتفق على تسميتهم بالخوارج الذين كفّروا حتى علي بن أبي طالب، رضي الله عنه، حين لم يتماه مع ما ذهبوا إليه في تفسيراتهم، وأباحوا دمه وقتلوه.

فالنجيمي لا يختلف كثيراً عمن لا يقبلونك إن لم تتماه معهم، ويبيحون دمك، فمن يناصح من؟

وإلى متى سيستمر النجيمي في مطاردة كل من يُقدّم رأياً آخر في الصحف وفي الفضاء، ويتهمه بالخيانة أو يُكفّره وإن لم يقل هذا بشكل مباشر، «فهو يرى الليبرالي والعلماني كافراً»، وهذا يعني أن كل من يختلفون معه مرتدون يستحقون القتل، أو خونة يستحقون الشنق بتهمة الخيانة العظمى؟

حراس الظلام والمعرفة(*)

وبما أنني تحدثت بالأمس عن «خالف تعرف» وعن «جاليليو» وما حدث له في العصور الوسطى، وكيف أن الكنيسة أجبرته على أن يتراجع عن حقيقة «أن الأرض هي من تدور حول الشمس وليس العكس»، يمكن لنا أن نمضي في التاريخ لنشاهد تلك المآسي التي حدثت، حتى لا تكرر من جديد، فالمآسي تعيد نفسها كلما سنحت لها الفرصة وهيئ لها المناخ لتعاود من جديد الظهور بوجهها القبيح.

في العصور الوسطى كانت أوروبا غارقة في الجهل والظلام والبؤس، وكان هذا المشهد نتيجة لما فعلته محاكم التفتيش، ففي القرن ١٥ نشطت محاكم التفتيش في مطاردة من أسمتهم سحرة لتعاقبهم، وكان أشهر قضاة محاكم التفتيش قسيساً اسمه «توماس تور كمادا»، وكان اسمه يثير الخوف في كل أوروبا، في عهد هذا القسيس أصدرت محاكم التفتيش صكوكاً بحرق ١٠٢٢٠ شخصاً بالنار، ووضع على المقصلة ٦٨٤٠ رجلاً بتهمة الزندقة، وتم تعذيب ٥٦٢٧٠ شخصاً حتى الموت في السجون،

(*) المصدر: جريدة عكاظ، التاريخ ٩/١٠/١٤٣٠هـ.

وشنق ١٢٣٤٠ شخصاً متهماً بالزندقة أو الخروج عن الصراط المستقيم للدين المسيحي، وحكم على ١٩٧٦٠ شخصاً بالسجن المؤبد مع الأشغال الشاقة.

وكانت محاكم التفتيش بعد أن تصدر حكمها على هؤلاء الزنادقة، يتم تجريدهم من أملاكهم وأموالهم لصالح الكنيسة.

وبسبب هذا الرعب، اكتسب القساوسة القضاة قدسيتهم، وأصبحوا فوق القانون أو هم وكلاء الله في الأرض، وكان العلماء والمفكرون أكثر ضحايا الكنيسة، لهذا غرقت أوروبا في الظلام مئات السنين.

كان كل مرة يخرج عالم ما لينشر المعرفة والعلم والوعي في رؤوس العامة، يتم محاكمته بتهمة الهرطقة أو الشعوذة ويُحرَق أو يُعلّق على المشنقة.

وإن تم إنشاء منبر للمعرفة يحاول القساوسة بكل الوسائل إغلاق هذه المنابر، فيبثون المخاوف في عقول العامة، ويثيرون مخاوفهم بأن الرب سيرسل لهم الأعاصير والزلازل وسيغرقهم بسبب هذه المعاصي والفساد والفسق.

وكان العامة وبسبب الجهل يصدقون، فيطالبون بشنق العالم حتى لا تحل عليهم لعنة الله.

وكان كل هذا يحدث لأن القساوسة أو حراس الظلام يخافون أن يتفشى العلم والمعرفة، لأن انتشار العلم والمعرفة وإصابة العقل بالوعي، يعني سقوط سلطتهم القائمة على تجهيل وتخويف المجتمع.

طفل يسكنه الشيطان(*)

يرى النفسانيون أنه علينا ترك أطفالنا يعبرّون عما بداخلهم من غضب وحزن وخوف ودهشة وعدم فهم؛ لأننا وبهذه الطريقة نخلصهم من الترسبات التي ستعلق بداخلهم، والتي مع الوقت سينسونها أو سينسون أسباب غضبهم، أو الأشياء التي أثارت مخاوفهم، أو الأمور التي جعلت الحزن يعتصرهم، أو يتعاملون مع الأمور على أنها واقع لا يمكن تغييره أو فهم أسبابه، وسيصابون بالتبلد، أي عدم التفاعل مع هذه الحياة وتغييرها إلى ما يريدون هم لا ما تريده الحياة والآخرون لهم.

(*) المصدر: جريدة عكاظ، التاريخ ١٢/٦/١٤٣٠هـ.

فهذه الأمور مع الوقت، ومع عدم تفريغها أو التعبير عنها، ستذهب للاوعي وستتحكم بالطفل، بعد أن كان هو من يتحكم فيها ويكبتها، وستتحرك بشكل أكثر حرية وأقل منطقية أو قابلية للفهم.

فالبعض الذين يخافون النوم دون وجود ضوء في غرفتهم، هم أشخاص تعرضوا لحادث في طفولتهم سبّب لهم هذا الخوف، ثم نسوا هذا الحادث، لكن الخوف ظل يلازمهم طوال حياتهم ولن يتخلصوا منه إلا أن استعادوا الحادث، والذي عادة ما يكون حلماً مخيفاً أرعب الطفل، وحين استيقظ من النوم لم يجد أحداً ليربت عليه، أو هي تلك القصص التي تروى لأطفال قبل النوم لإجبارهم على النوم، كأن يقولون له: إن لم تغمض عينيك ستأتي أمنا الغولة وتأكلك أو تخطفك، أو أساطير أخرى يخيفون بها أطفالهم ليستجيبوا لهم.

أما الغضب فهو قصة أخرى تستحق التأمل، فالكثير منا يفسرها على تقييم سلوك الطفل، وهل هو مؤدب أم «جنّي» كما يقال بالعامية؟

أحد الآباء كان يعتقد أن طفله يسكنه شيطان، فهو يرى أن طفله يتعمد التكسير والتخريب، فتدرّج معه في العقوبة، بدأ في حرمانه ألعابه، ثم انتقل لحبسه في غرفته مع كل خطأ قبل أن يتبع سياسة الضرب.

بعد أن يئس الأب، عمد لأحد الوعاظ علّه يُهدّئ من انفعالات طفله العدوانية أو الشريرة، كما يفسرها الأب، الواعظ لم يفتش عن الأسباب الخفية التي تدفع الطفل لهذا السلوك، بل راح يرهبه ويخيفه ويقرر له ما الذي سيحدث له في المستقبل؛ لأنه يغضب والديه، وأن الله لن يوفقه في حياته وسيتم تدميره.

وبدل أن يعالج مشكلة الغضب، أضاف الخوف لهذا الطفل الذي لم يساعده أحد لمعرفة لماذا يفعل هذا؟

فيما بعد وفي الخفاء خوفاً من معرفة الأقرباء والجيران، قرر أن يأخذه لأخصائي نفسي، بعد عدة جلسات اكتشف الأخصائي أسباب عدوانية الطفل، الذي قال: «أمي تشاهد التلفزيون طوال اليوم، الشغالة هي من تهتم بأكلي وشربي وتنظيف ملابسي، أبي يحضر لي الهدايا فقط، أصدقائي في المدرسة يحلون واجباتهم مع آبائهم أو أمهاتهم، وأنا يساعدني مدرس في حل واجباتي، أظن بابا وماما ما يحبوني».

بعد هذه الجلسات تحدث الأخصائي للأب، وأخبره أن الطفل حين يفعل هذه

الأمور على الكبار ألا يفسروها على أن الطفل يعرف الصواب والخطأ، لهذا يتعمد فعل الخطأ، فالطفل يحطم الأشياء؛ لأنها تحقق له ما يريد، فبهذه الطريقة يلفت انتباهكم، هو كذلك غاضب؛ لأن أقرانه في المدرسة يجدون الاهتمام والرعاية من آبائهم، فيما هو يهتم به الشغالة والمدرس، وهما غريبان عنه.

وطالب منه هو وأمه أن يجربا طريقة أخرى في التعامل، وأن يمنحاه الاهتمام والرعاية، وأن يتناوبا على مساعدته في حل الواجبات، ويتحدثا مع طفلهما بين حين وآخر، ويمنحاه الفرصة ليعبّر عن رأيه بطريقة تربيتهما.

حين حاول الأب التبرير، أكد له المختص أنه لا يملك ذرة شك بأنهما يحبان طفلهما، ولكن المشكلة ليست في هل يحب الآباء أبناءهم، بقدر ما هي هل تصل رسائل الحب للطفل أم لا؟ وهذا هو المهم.

الهيئة تضطهدنا حتى لا نَفْسُد(*)

لا ألوم «جند الهيئة في الأرض» ودفاعهم المستميت ضد كل نقد يمس الهيئة، حتى لعناتهم التي تارة تطالب بشل يمين الكاتب، وأخرى ومن باب معرفة تاريخ الكاتب تحدد هدفها بشل اليد اليسرى، لأنني كتبت رأياً يخالف توجههم أو ما تم برمجتهم عليه، ومع هذا قلت: لا ألومهم بل وأتعاطف معهم، فهم وأنا ضحايا التعليم.

فمنذ أن تدخل للمدرسة وتمضي بها كل سنواتك، لا أحد يحدثك عن حقوق الفرد، ولا يتم إخبارك ما القانون الذي ستحتكم له أنت والطالب الآخر والمدرّس والمدير، وما هي حقوقك وما هي واجباتك ومتى يمكن لك أن تعترض ومتى لا تستطيع ذلك، ومتى يطالك القانون، ومتى لا يحق للقانون أن يطبق عليك؟

كل هذا غير موجود ولا تعرف عنه شيئاً، تدخل وتخرج من المدرسة وليس لديك أية ثقافة حقوقية وقانونية، تدخل للمدرسة دون أن تعرف حقوق الفرد، وتخرج من التعليم والأمور أكثر ضبابية.

ولولا أن البعض تعمّق في الثقافة الإسلامية التي كفلت حرية الفرد بكل شيء حتى معتقده لا يحق لصاحب الرسالة -ﷺ- التدخل فيها ﴿وَلَوْ شَآءَ رَبُّكَ لَآمَنَ مَن فِي ٱلْأَرْضِ

(*) **المصدر**: جريدة عكاظ، التاريخ ١٤٣١/٢/٧هـ.

كُلُّهُمْ جَمِيعًاۚ أَفَأَنتَ تُكْرِهُ ٱلنَّاسَ حَتَّىٰ يَكُونُواْ مُؤْمِنِينَ﴾، أو انفتح على الثقافات الأخرى، وشاهد كيف هي الإجراءات تحمي الفرد من طغيان المؤسسات، بل إن الإنسان يمكن له طرد رجل الأمن من بيته أن جاء ليحقق معه دون إذن مسبق من القاضي، ذاك القاضي الذي سيطالب رجل الأمن بكل الأدلة للسماح له بالتحقيق مع أي إنسان، وحين تكون الأدلة واهية أو قائمة على الظن، سيرفض القاضي اختراق خصوصية ذاك الفرد، لأن الدستور كفل لذاك المواطن حريته، وأن لا أحد مهما كانت سلطته يحق له أن يخترق خصوصية الفرد والتعدي على حريته بدعوى حماية المجتمع، حتى المجرم يجب ألا يخل رجل الأمن في الإجراءات القانونية التي كفلت حرية الفرد وإلا ستسقط الدعوى، فأن يتم التحقيق والتسجيل معه قبل أن تتلى عليه حقوقه، يعني إخلالاً بالإجراءات القانونية المتبعة، وكل هذه الإجراءات ليست لحماية المجرمين بل لحماية خصوصية المواطن، ففي كل مجتمع هناك قلة مجرمون وفاسدون، ولكن ليس من العدل وضع قانون يسمح لرجل الأمن التحقيق مع من يريد بسبب القلة فيتم اضطهاد الغالبية.

خلاصة القول: إن نقد هيئة الأمر بالمعروف، لا يعني المطالبة بإلغائها أو محاربتها، إنها محاولة لتصحيح مسارها، وألا تقوم إجراءاتها على الأدلة الظنية، فيضطهد الجميع بسبب قلة فاسدين، كذلك الأدلة الظنية مرتبطة بمزاج الإنسان، فإن راق لك شخص تركته وإن لم يدخل مزاجك شخص آخر «طلعت عينه»، لأن لديك سلطة.

أقول هذا لاعتقادي أن الفاسدين في كل مجتمع قلة، إلا أن كانت الهيئة وجندها في الأرض يرون أن غالبية المجتمع فاسدون أو سيفسدوا إن لم يتم تخويفهم وإرعابهم والتحقيق معهم، حتى لا يفسدوا.

الغبار وحسد أهل الرياض(*)

أحد الأصدقاء (عبدالله) لديه اعتقاد أن سبب العواصف الرملية التي تغطي الرياض وضواحيها بين فترة وأخرى غضب من الله؛ لأن أهل الرياض وضواحيها يحسدون بعضهم بعضاً، وفي أحايين نادرة يحيل الأمر لتفشي الفساد الأخلاقي، والفساد الأخلاقي بالنسبة له المعاكسات في الأسواق، أو انتشار القنوات الفضائية فقط، بمعنى أنه لا يتهم المؤسسات بالفساد الإداري أو المالي أو تفشي الرشوة.

(*) المصدر: جريدة عكاظ، التاريخ ١٤/٤/١٤٣١هـ.

أحياناً، يدخل هو وصديق آخر (محمد) جدلاً حول هذا الأمر، فيحاول محمد توضيح وجهة نظره، وأن هذا الكون الذي خلقه الله -عزّ وجل- له قوانينه الخاصة.

وأن الرياض مدينة تحيطها ثلاث صحارى، وأي تيار هواء من أي اتجاه سيثير الأتربة، وتغرق سماء الرياض «بالتراب»، وأننا لو حملنا الرياض بحسادها وفساد شبابها «وأطباقهم اللاقطة للقنوات» ووضعناهم في «ماليزيا»، لن يروا التراب لأنهم سيعيشون في جزيرة مناخها ممطر طوال العام، وأن قضية الحسد أو الفساد الأخلاقي كما يعتقدها (عبدالله) هو تفسير قديم جداً، تبّناه العقل القديم حين كان الإنسان غير قادر على رؤية الأرض بأكملها وفهم تضاريسها ومناخها.

وكالعادة ينتهي الحوار الأول بينهما بالجملة الحادة إذ يقول عبدالله: «اتق الله يا علماني»، فيرد عليه محمد: «أنا علماني يا طالباني؟».

فينتقل الحوار بينهما من مناخ الرياض المرتبط بالحسد والغزل والقنوات الفضائية إلى تقييم تجربة «طالبان» في أفغانستان، التي يرى عبدالله أنها لم تُعْطِ الفرصة لتنجح، وأن العالم تكالب عليها لهزيمتها وإفشالها.

محمد يرى الأمر بشكل مختلف، معتمداً على ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِن تَنصُرُواْ ٱللَّهَ يَنصُرۡكُمۡ وَيُثَبِّتۡ أَقۡدَامَكُمۡ ﴾، وأنهم لو كانوا على صواب لانتصروا.

فيرد عبدالله بأن هذا آخر الزمان، وأن المسلمين سيكونون كالغرباء أقلية، فيهاجمه محمد قائلاً: «كيف غرباء ونحن نزعم أن الإسلام ينتشر بقوة في العالم»، ومع هذا سأفترض أن كلامك صحيح، فلماذا تحاول منع ما هو مقرر وأن العالم في آخر الزمان سيفسد؟

فينتهي الحوار بينهما بجملتين، عبدالله يدعو لمحمد بالهداية، فيما محمد يعتقد أن عبدالله يحتاج لمعجزة ليعمل عقله.

المدهش في هذا الحوار أن كلاً من (عبدالله ومحمد) يحمل شهادة جامعية، لكن كلاً منهما تخرج في جامعة. أحدهما يفسر الأمور بطريقة مختلفة عن الآخر، وهذا الاختلاف هو ما يجعلهما يتصادمان دائماً في كل حوار، فهل تعيد وزارة التعليم العالي النظر في هذا الأمر، وتتبنى مدرسة واحدة، حتى لا تصنع عقولاً قابلة للتصادم دائماً؟

الهيئة تعاقبنا على أمور تقترفها(*)

تابعتُ كالبقية حادث الفتاة العشرينية التي احتجزت بمركز هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر في منطقة تبوك، وما قاله رئيس الهيئة سليمان العنزي بأن شاباً أبلغ الهيئة عن فتاة تريده أن يهربها إلى جدة فقبض عليها. كذلك ما قاله الشهود الذين وبعد خروجهم من المسجد اتصلوا على الشرطة لنجدة الفتاة، وأنهم سمعوا صرخات مدوية ونحيباً وصراخاً فيه شد وجذب.

أيضاً مستشفى الملك خالد في تبوك أكد تقريره أن الفتاة تعرضت لإصابة بكدمات، وآثار الخنق التي بدت واضحة على رقبتها.

هناك بالتأكيد من يُكذّب في هذه القضية، وربما تكون الفتاة هي من يكذب، وأنها كانت تنوي الهرب لجدة وتم القبض عليها بتهمة الذهاب لجدة، أو ذاك الشاب الذي بلّغ الهيئة عن الفتاة، وربما الشهود السبعة يكذبون، والاحتمال الأقل أن يكون موظف الهيئة هو من يكذب. ولأنني مثل البقية تابعت القضية بجريدة «عكاظ» على مدار يومين، ولأن التحقيق لم ينته بعد، لا يمكن لنا الجزم بمن يكذب إلى أن ينتهي التحقيق. لكن ما لفت انتباهي في القضية والتي لم ينفها أحد لا الهيئة ولا الشهود ولا الشرطة، أن الفتاة كانت داخل القسم، وأن موظفي الهيئة فتحوا باب المركز استجابة لطرق المصلين، وعند السؤال عن سبب الصراخ والاستغاثة ردوا على المصلين بأن أمر الفتاة ليس من اختصاص الشهود، ثم انتهى الأمر بإقفال العضو باب المركز. فهل هذا يدخل ضمن الاختلاط المحرم، لأن الأمر لم يعد اقتراباً ومزاحمة بل خنقاً كما يقول تقرير المستشفى؟

ثم أليس غريباً أن يكون باب المركز مغلقاً، وهناك من بالداخل مع الفتاة، فيما الشهود كانوا خارجين من المسجد بعد الصلاة، بمعنى أن من كانوا بالداخل لم يذهبوا للمسجد لأداء فريضة الصلاة؟

وما أعرفه، وما أتجنبه لهذا لم أذهب ولا مرة لقسم الهيئة، أنه علي أن أجتنب الاختلاط، ووقت الصلاة على كل من لديه محل أن يغلقه ويذهب للصلاة حتى لا يؤخذ للمركز ويكتب تعهداً بألا يكررها وإن فعلها أحيل للقضاء، ومن يقبض عليه في خلوة غير شرعية سيسجن بالتأكيد.

(*) المصدر: جريدة عكاظ، التاريخ ١٤٣١/٤/٢١هـ.

وبعض موظفي مركز هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر في حي الورود بتبوك، لم يصلّوا ومارسوا الاختلاط حد الخنق، وكان هناك خلوة غير شرعية، فكيف يتم معاقبة الناس على أمور يقترفها بعض موظفي الهيئة؟

أخيراً.. هل ستتم حماية هؤلاء القلة «إن كانوا هم المخطئين» خوفاً على سمعة الهيئة، فتشوّه الهيئة سمعتها بنفسها؟

معاناتي مع السحر(*)

كنت قد قرأت في صحيفة عكاظ عن المواطن سعد الغامدي الذي تم إنقاذه هو وأسرته من سحر دفن أمام أسوار منزله، وكان السحر عبارة عن سحر مائي، وهو كما فسّره الفريق الميداني في وحدة السحر التابع لهيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر بتبوك: «هو سحر داخل سمكتين غرست فيهما العديد من الدبابيس والإبر، وعقدت بالخيوط عقداً محكماً جداً».

وقبل فك السحر كان المواطن وأسرته يعيشون معاناة كبيرة، فأخته العاملة بأحد مستشفيات تبوك، تم جرها لقسم الشرطة بدعوى وجود مطالبات مالية عليها، لكن المحققين واجهوا معضلة فكل مرة يبدأون التحقيق معها يغمى عليها بسبب السحر وليس المطالبات المالية، كذلك إخوة الغامدي عاشوا معاناة، فما أن يصل إخوته إلى باب المدرسة حتى يعودوا أدراجهم إلى المنزل.

سعدت بالسكينة التي تحققت لأسرة الغامدي، ودعوت لهم بالطمأنينة الدائمة، كذلك دعوت لفريق وحدة السحر في هيئة تبوك على تفانيهم في فك السحر، مع أنه وكما قال الخبر كان من الأسحار المحكمة.

لم تكتمل سعادتي، فما أن انتهيت من الدعاء حتى دخلت معاناة في تفسير بعض الأمور، هذه الأمور متمثلة في حسب قراءتي، ليس هناك مجتمع لديه أزمة مع السحرة إلا نحن ودول أفريقيا وإلى حد ما إندونيسيا، فيما باقي دول أوروبا وأمريكا الجنوبية والشمالية وباقي دول قارة آسيا ليس لديه نفس حجم الأزمة التي نواجهها.

(*) المصدر: جريدة عكاظ، التاريخ ١٤٣١/٩/٢١هـ.

وحين أقول أزمة، فأنا لا أبالغ كعادتنا نحن العرب، لأن الكثير يتذكر عدد السحرة الذين تم القبض عليهم خلال سنتين في مكة المكرمة والمدينة المنورة، فقد وصل عددهم - وحسب ما نشر في الصحف - ٣٨٠ ساحراً يمارسون السحر بكل أنواعه المائية والبرية والهوائية.

ويخيل لي وأكاد أجزم أن ٣٨٠ ساحراً في مدينتين أمر يستحق وصفه بالأزمة التي تجعلني أطالب بوقوف المجتمع أمام هذه الأزمة الكبيرة، خصوصاً أن مكة المكرمة والمدينة المنورة لا تعدان من المدن صاحبة الكثافة السكانية كالرياض وجدة والشرقية.

أعود لمعاناتي مع السحر، أعني معاناتي مع فهم الأمور، فأنا إلى الآن لم أستطع إيجاد رابط مشترك بيننا وبين دول أفريقيا وإندونيسيا الذين يعانون من استهداف السحرة مثلنا.

حين أحيل الأمر لمسألة أننا مسلمون وهناك من يستهدفنا، أجد أن هناك دولاً أفريقية كثيرة ليست مسلمة وتعاني من أزمة استهداف السحرة لها، فيسقط تفسيري هذا، فأعود للتفكير دون جدوى، ترى هل يملك أحد إجابة مقنعة تفسر استهداف السحرة لنا وللأفريقيين والإندونيسين من بين سكان الأرض؟

باب ما جاء في تكثيف السحر(*)

يقول صديقي: من باب «مرغماً أخاك لا بطل» مضطر هذا العام لمراجعة الكتب المقررة للصف الثاني متوسط تحسباً لأي سؤال مفاجئ ومباغت من «ابني» الذي لديه أسئلة يمكن وضعها ضمن «الأسلحة المحرمة دولياً»، كسؤاله عن أسباب شح المطر لدينا، بعد أن ربط معلمه الأمر بابتعادنا عن الإسلام، فجاء سؤاله مباغتاً لي ولمعلمه «طيب سكان أوروبا مو مسلمين وبجيهم مطر كثير»؟

وكان معلمه حاسماً مع هذه الأسئلة بـ«اطلع برا»، فيما أنا تورطت لأني ولا مرة فكرت بهذا السؤال، وعادة ما لا يشغلك لا تبحث له عن تفسير ليكف عن شغلك، فيما بعد حاولت إقناعه بأن الأمر مرتبط بقانون هذا الكون الذي خلقه الله - عزّ وجل، وهطول

(*) المصدر: جريدة عكاظ، التاريخ ١٨/١٠/١٤٣١هـ.

المطر وشحه مرتبط بموقع الأوطان، فالدول الصحراوية يكون المطر شحيحاً، وهذه سنن الله ولا أحد يستطيع تبديلها، فقال لي: «ممكن» ولست أدري هل قالها مقتنعاً أم أشفق علي من صدمة السؤال.

قلت يا صديقي: ومن باب «مرغماً أخاك لا بطل» مضطر لمتابعة مقررات صف ثاني متوسط، وعادة ما أهتم في كتب الدين خوفاً من أن يتم تمرير فكر القاعدة دون أن ينتبه لها الرقيب، فيصبح في بيتنا إرهابي.

ما لفت انتباهي في كتاب التوحيد، تكثيف السحر، أعني عدد الدروس التي تتحدث عن السحر، فهناك باب ما جاء في السحر «الدرس السابع عشر»، في الدرس الثامن عشر أيضاً يتم الحديث عن السحر، وسبل الوقاية من السحر، وأن صلاة الفجر في جماعة ستقيك، وهذا كلام يتناقض مع ما يردده البعض بأن الرسول -ﷺ- تم سحره، مع أنه كان إمام الجماعة في صلاة الفجر.

فيما الدرس التاسع عشر والعشرون والحادي وعشرون يتحدث عن «بيان شيء من أنواع السحر» وما هو سحر «العيافة - الطرق - الطيرة - التنجيم - سحر العقدة - «وإن من البيان لسحراً».

لست أدري لم هذا التكثيف وتسليط الضوء على السحر وطرقه وأنواعه؟

فخمسة دروس في الفصل الأول تتحدث عن السحر، أمر وإن كان في ظاهره يعرف الطالب في السحر، إلا أن هذا التكثيف قد يجعل الطالب يؤمن بقدرات الساحر، طالما هو قادر على فعل أمور خارقة للعادة.

فهل تقلل الوزارة أبواب السحر، وخصوصاً أن الفصل الدراسي الثاني يتحدث عن السحر أيضاً وبإسهاب أكثر؟

هل المجتمع قابل للتفكك بسبب كتاب؟(*)

كنت واحداً من أولئك الذين تابعوا الجدل العنيف حول مناهج التعليم، وكيف تم إدخال الشيخ يوسف الأحمد للتعليم من أجل صياغة كتبه وهو أحد المتشددين أو المتطرفين في آرائهم إلى حد أن لديه اعتقاداً بأن البشر فاسدون، وعلينا مراقبتهم والفصل بين الجنسين وإلا سيحدث «سعار» أن لم نفصل بينهم حتى في الحج.

وكان الحوار في أحايين كثيرة يصل للشخصنة من المتحاورين، وفي أحايين نادرة تطرح أسئلة مهمة، كسؤال: أن السماح للشيخ يوسف يعني أن العاملين على المناهج يتوافقون معه في الأفكار ويرونه أفضل من يُعبّر عن فكرهم، لهذا القضية ليست قضية تشدد الشيخ يوسف، بل هي قضية كم من العاملين في المناهج تتطابق أفكارهم مع تشدد الشيخ يوسف؟

ما لفت انتباهي في هذا الجدل، أن هناك لزمة تستعمل دائماً بغض النظر هل الجدل أو الصراع موجه ضد أحد المتشددين أو العكس.

هذه اللزمة هي: كُفوّا عن الحوار حتى لا يتفكك المجتمع، أو كما قال دكتور يعمل «استشاري إدارة المشاريع التطويرية واتخاذ القرارات وحل المشاكل» في دفاعه عن الشيخ يوسف الأحمد: «الصراخ والعويل على صفحات صحف سيارة، يقرأه الكثير من الناس، حول مشاركة الشيخ يوسف لمجرد المشاركة هو نقاش شخصي لا قيمة له، يفكك المجتمع أكثر مما يجمعه، ونحن لا نحتاج لتفكيك مجتمعنا».

مع أن الدكتور الاستشاري لا يحدد لنا ما هي مواصفات النقد البنّاء، بيد أنه يؤكد أن نقاش القضية تفكك المجتمع.

هذه اللزمة التي تستعمل ومن كل الأطراف، وإن بدت للوهلة الأولى أن طارحها حريص على المجتمع، إلا أنها تحمل في طياتها أداة قمع للرأي الآخر، وأن من يطرح رأياً مخالفاً «لأصحاب هذه اللزمة» سيدمر المجتمع، فهل المجتمع قابل للتفكك بسبب نقاش عن كتاب فقه لصف أولى ابتدائي؟

ثم كيف وفي لحظات الصفاء أصحاب هذه اللزمة يؤكدون لنا أن مجتمعنا غير قابل للتفكك مهما حاول البعض؟

(*) **المصدر**: جريدة عكاظ، التاريخ ١٤٣١/١١/٢هـ.

خلاصة القول: إن المجتمعات التي تدرب أبناءها على الحوار والاختلاف، وتم تعليمهم بأن لا أحد يملك الحقائق النهائية، هو مجتمع قابل لأن يتحاور في كل شيء وأي شيء، لأن كل طرف سينطلق من أن ما يطرحه وجهة نظر خاصة وليست حقيقة، فيما المجتمعات التي لم تدرب أبناءها على هذا، ينطلق الفرد فيها على أنه ممثل للخير والملائكة ومن يخالفه شيطان يريد تفكيك المجتمع، وإن كان الاختلاف حول عمل المرأة «كاشير».

القرآن مقدّس والتفسير غير مقدّس(*)

يُعلّق أحد القراء على مقال «هل المجتمع قابل للتفكك بسبب كتاب؟»، والذي خلص فيه المقال إلى: «إن المجتمعات التي تدرب أبناءها على الحوار والاختلاف، وتم تعليمهم بأن لا أحد يملك الحقائق النهائية، هو مجتمع قابل لأن يتحاور في كل شيء وأي شيء»، قائلاً: هل يمكن أن ننزل هذه الخلاصة على القرآن والسُنّة الصحيحة، بمعنى أنهما لا يملكان الحقائق النهائية، وأن نخضعهما لحوارنا؟ «انتهى كلام القارئ».

الحق يقال: إن سؤال القارئ يطرح دائماً كلما حضر الاختلاف في وجهات النظر مع المتشددين، فهم سرعان ما يضعون محاورهم في مواجهة مع «القرآن الكريم»، إذ يقولون له: هل تعترض على كلام الله - عزّ وجل؟

وهذه حيلة يمارسها كل متشدد في الديانات السماوية، إذ يضع المحاور في مواجهة للكتب المقدسة.

فأنت على سبيل المثال حين تسأل قادة المتشددين عن مرجعهم، سيقولون لك: «نحن نتبع الكتاب والسُنّة»، وإن كان هذا صحيحاً، وجميعهم يتبعون «الكتاب والسُنّة» فمن أين جاء الاختلاف؟

قادة المتشددين يجيبون على هذا السؤال: نحن نتبع «الكتاب والسُنّة» فيما البقية يجدفون ويبتدعون ويحرفون، وكانوا فيما مضى يعتمدون على حديث «تنقسم أمتي..» الذي قال عنه الشيخ الدكتور طه جابر العلواني: حين تنظر في سنده ومتنه وتدرس

(*) المصدر: جريدة عكاظ، التاريخ ١٤٣١/١١/٥هـ.

العشرين طريقاً التي أورده المحدثون فيها لا يصمد هذا الحديث للنقد»، فأيهم على صواب؟

يخيل لي لا أحد على صواب مطلق، ولا أحد منهم على خطأ مطلق، لأن تحديد من على صواب ومن على خطأ يعني أننا نحن نملك التفسير النهائي لفهم النص، وهذا يعني أننا سنبتكر مذهباً جديداً ونزعم أننا نحن من يتبع «الكتاب والسُنّة» ومن يخالفنا مبتدع، فيما نحن نتبع فهمنا أو تفسير عقلنا «للكتاب والسُنّة»، كما يفعل أولئك، لكن البعض لا يقول: هذا فهمي للنص/الآية/ الحديث، لأن قوله هذا سيضعف قوته، ولن يجعل تفسيره مقدّساً، كما هو «القرآن الكريم».

أخيراً.. متى سنكف عن هذه الوسيلة، ونقول: هذا فهمي للنص، حتى لا يعاد هذا السؤال مرة أخرى، فالقرآن مقدّس، لكن التفاسير غير مقدّسة.

بعبارة أوضح: القرآن الكريم صالح لكل زمان ومكان، التفسير لا يملك هذه الصفة، لأنه مرتبط بعقل الإنسان والعقل يتطور معرفيّاً، ففيما مضى كان البعض ومن خلال فهمه يفسر الآية التي تتحدث عن بسط الأرض للرزق على أن الأرض مسطحة، والآن نعرف أن هذا غير صحيح، وبالتأكيد الخلل في التفسير وليس بالنص.

القاضي سُحر.. ماذا عن البقية؟(*)

هناك حيلة يمارسها بعض المتمرسين بالإجرام في الغرب، إذ يحاول محامي المجرم إثبات مرض موكله، وأن موكله مصاب بانفصام في الشخصية، وأن لديه شخصيتين إحداهما يعي بها وقادر على التحكم بها، فيما الشخصية الأخرى لا يعي بها، وهذه الشخصية هي من ارتكبت الجريمة، وبالتالي هو يستحق العلاج وليس السجن.

في المقابل كان المجرمون لدينا أقل ذكاء ولا يلعبون على هذه المسألة، أو القضاة لدينا لا يكترثون بالأمراض النفسية، وكانت حيلة المجرم السعودي أنه يحيل الأمر للشيطان، وأن الشيطان هو من دفعه لمثل هذا العمل، لكن هذه الحيلة لا تمنع القاضي من الحكم عليه، لأن القاضي لا يستطيع سجن الشيطان.

(*) المصدر: جريدة عكاظ، التاريخ ١١/١١/١٤٣١هـ.

اليوم تغيرت الحيلة القديمة «الشيطان لعب علي»، وأصبح بعض المجرمين أكثر ذكاء، وابتكروا حيلة جديدة، فبعد أن كشفت تحقيقات المباحث الإدارية في المدينة المنورة عن قضية الفساد التي حدثت في محكمة المدينة المنورة، وأن هناك قاضياً متهماً بمساعدة مكاتب هندسية للاستيلاء على عقارات وأموال ضخمة مقابل استلامه رشاوى، زعم القاضي المقبوض عليه أنه مسحور ولا يزال يعالج بالرقية الشرعية، وأن الوسيط بينه وبين المكاتب الهندسية هو من سحره ليسيطر عليه ويمرر المعاملات لتسهيلها دون أن يشعر بذلك.

لست أدري هل سيتم تبرئة القاضي صاحب الحيلة الجديدة بحجة أنه سحر، أم أن المحكمة لن تنظر لهذه الحجة التي قدّمها القاضي وستُحمّله مسؤولية ما فعله وما قدّمه من تسهيلات للمكاتب الهندسية التي استولت على الأراضي مقابل أموال استلمها؟

يخيل لي أن المحكمة لن تنظر لحيلة أن القاضي مسحور، أو من المفترض ألا تنظر لهذا الأمر لأسباب عدة.

أولها: إن سوق السحر سيشتعل وسيحدث ضغط على من يدعون السحر لكثرة الطلبات، مما سيؤدي لحضور سحرة العالم لوجود فرص عمل كثيرة، لأن قلة من المواطنين المخادعين سيلجأون للسحرة ليسحروا القضاة حتى يخرج الحكم لمصلحته، وربما الكثير من المواطنين يلجأون للسحرة ليس للغش بل لتعجيل الحكم في قضيتهم، كقضية إمرأة تطلب الطلاق من زوجها منذ سنوات لكن قضيتها معطلة في المحاكم.

والأهم أن وزارة العدل ستجد نفسها متورطة بالتعاقد مع فرقة لفك السحر وحماية القضاة من السحرة، وهنا ستتحول محاكمنا لساحة معركة بين السحرة وشياطينهم والمقرئين، وبالتأكيد المواطنون لن يلجأوا للمحاكم، لأن الإنسان بطبعه يخاف من الأماكن المسكونة.

تنويه: «يقتلك من يأخذ دعابتك مأخذ الجد.. يقتلك أيضاً من لا يأخذها مأخذ الجد».

المحاكم تنظر في قضايا الحسد.. هل يعقل؟(*)

كنت وإلى وقت قصير أعتقد أن محاكمنا لا تقبل تحت أي ظرف «بالأدلة الظنية»، ليس لأن كل محاكم العالم تحيل الأدلة الظنية لمصلحة المتهم، بل لأن الإسلام يفعل هذا، فقصة سيد الخلق مع الرجل الذي جاء ليعترف بالزنا، وكان رسول الله -ﷺ- قد سأله: «هل ضاجعتها؟ هل باشرتها هل جامعتها؟». ولو أن الرجل لم يجب بنعم لسقط الحكم عنه، لأن الأدلة الظنية تذهب لمصلحة المتهم، بدعوى أنها تحمل في طياتها الاحتمالين «ربما هذا أو ذاك».

لكن اعتقادي هذا بدده عضو هيئة التحقيق والادعاء العام سابقاً الدكتور إبراهيم الأبادي، إذ أكد لجريدة «الحياة» أن المحاكم في بعض مناطق السعودية تقبل بقضايا الحسد مع أن إثبات هذا الأمر قائم على الأدلة الظنية، وأن ما حدث بسبب عين هذا وليس ذاك.

يروي الأبادي أن هناك أحكاماً تعزيرية في حق مواطنين تورطوا في إصابة أشخاص بالعين عن طريق العمد، وأن القاضي لكي يحكم في قضية الحسد أو ضد من يسمى بـ«العائن»، يحتاج إلى شهود فقط ليؤكدوا أن المتهم يؤذي الآخرين بعينه ليتم إصدار عقوبة ضده، مع أنه لا يوجد دليل مادي يؤكد أن عينه هي المسؤولة عن الحادث.

المثير أكثر في هذا الأمر أن عضو مجمع الفقه الإسلامي الدكتور حسن سفر، يؤكد «للحياة» أن العائن اكتسب صفته الشريرة من طريق الوراثة التي تنتقل من الأب إلى الابن، وأن بعض العائلات في السعودية معروفة بقدح العين السامة وإصابة ذوي المال والسلطة عمداً أو من دون قصد.

وإن كان هذا صحيحاً، والمتهم انتقل إليه الحسد عن طريق الجينات وراثيّاً، فكيف يتم محاسبته على أمر لا دخل له فيه؟

المخيف في كل هذا، أن تكتشف أمانة جدة هذا الأمر، فتهدد كل كاتب ينتقد عملها بأنها ستجرّه للمحاكم بتهمة الحسد، وإن لم يرضخوا لتهديدات الأمانة، فإنه يمكن لها رفع قضية ضدهم بتهمة الحسد، وأن هؤلاء الكتّاب ما هم إلا حساد أضرّوا

(*) المصدر: جريدة عكاظ، التاريخ ١٤٣١/١/٢٦هـ.

الطرقات بأعينهم، أو «كائنات تحمل في تركيبتها الشر أكثر من الخير»، كما قال الدكتور سفر..

المرعب أكثر أنه وفي حال شهد الشهود على كتّاب المقالات بأنهم ثُلّة من الحُسّاد، سيجبرهم القاضي على إصلاح الضرر، بمعنى هم مجبرون على دفع تكلفة إصلاح شوارع ومجاري جدة التي بنتها الأمانة بشكل رائع وبديع، لكن الحُسّاد أغرقوا جدة بأعينهم الشريرة.

أهم معارك عابد خزندار التنويرية

تدوير البلاستيك(*)

البلاستيك من أهم المنتجات الصناعية التي يستخدمها الإنسان، ولكن التخلص من نفاياته، وخصوصاً بالحرق يسبب أضراراً جسيمة للبيئة، إذ تنتج منها غازات ضارة، منها الديوكسين والبوليفينيل كلورايد اللذان يسببان سرطان الثدي..

وفي باريس بالذات - حيث أُقيمُ جزءاً من العام - هناك في المنزل حاويتان للنفايات تخصص واحدة منهما لنفايات البلاستيك، الذي يجري تدويره، في مصانع خاصة لهذا الغرض، وهناك نوعان من البلاستيك، الصلب مثل العلب والقوارير، والأكياس، وتجري إعادة تدوير الأول بإضافة هيدروكسيد الصوديوم مع الماء الساخن ثم يعاد تشكيل الخليط، أما الأكياس فيتم تدويرها عن طريق إعادة البلورة في مكائن خاصة، أي إنّ التدوير سهل ولا يتكلف مبالغ طائلة، والمشكلة أنّ بعض الدول يقوم بحرق النفايات لاستخراج الطاقة منها، وهو ما يجب أن نتجنبه في بلدنا الغنية بمصدر الطاقة وهو البترول..

وكنتُ قد قرأت أن هناك تفكيراً في إنشاء مصانع لتدوير النفايات في المملكة بالاشتراك مع شركة بربانك ريسكلنج، ولا أدري أين أصبح، وهل تم إنشاء المصنع أم لا، ولكن المهم لنجاح هذا المصنع وغيره هو أن تُفرز نفايات البلاستيك عن غيرها من النفايات الأخرى التي يمكن أن يتم تدويرها أيضاً بإنتاج سماد عضوي منها، فمتى يتم ذلك؟

(*) **المصدر**: جريدة الرياض، التاريخ ١٤/١٠/١٤٢٩هـ.

مدرسة اسمها مجلس الشورى(*)

إليكم هذه الإحصائية التي نشرتها إحدى الصحف: غاب عضو بارز عن ٣١ جلسة من أصل ٤٢ جلسة بغياب نسبته ٧٤٪، وثلاثة أعضاء انقطعوا عن الحضور نهائياً بدعوى المرض، وتفاوتت نسبة الحضور بين باقي الأعضاء بين ٤٠٪ و٩٥٪، على أن نسبة تواجد الأعضاء في الجلسات تصل إلى ٨٥٪، وهي نسبة أعتبرها جيدة، على أن هذه الإحصائية ليست بذات أهمية في رأيي، فالحضور والغياب يهون أمرهما، أما المهم فهو الحضور أو التواجد الفعال، أي كم من الأعضاء أسهم بفكره وأدلى بدلوه في قضية ما، وكم من الأعضاء اكتفى بالتصويت فحسب، خصوصاً إذا لم يُكلّف نفسه أية مشقة، وصوّت مع الأغلبية، على أنني بالطبع لا أنكر إسهام المجلس بوجه عام في وضع الأنظمة ومساءلة الجهات الحكومية، وبحث قضايا المجتمع، ولو أنه يقال إن المجلس هو الذي رفع رسوم رخصة السير، وكأنّ الرسوم التي ندفعها في الاستقدام وتجديد الإقامة وغيرهما ليست كافية..

ولعل المجلس القادم يتفادى هذا الأمر ويعفينا من كل الرسوم، خصوصاً أنّ الحكومة أصبحت والحمد لله غنية عن ذلك؟

ثقافة التصنيع بدلاً من ثقافة الاستهلاك(**)

قمت في الأسبوع الماضي بجولة في أسواق جدة من أجل شراء سيارة، وفوجئت بأن معظم السيارات المعروضة لا تصنع في بلادها، بمعنى أن السيارة الشفروليه تصنع في كوريا، والسيارة الكامري تصنع في استراليا، والسيارة الهايلوكس تصنع في تايلاند، وتساءلت: لماذا لا تصنع السيارات هذه في بلادنا؟ وقد درست بعض الإحصائيات فوجدت أن حجم السوق ضخم ومغرٍ، إذ تظهر بيانات واردات القطاع الخاص الممولة عن طريق البنوك أنّ قيمة السيارات المستوردة للمملكة بلغت ١٣،٧ مليارات في عام ٢٠٠٢وارتفعت إلى ١٤ ملياراً عام ٢٠٠٣، لتصل إلى ٢٥ مليار ريال عام ٢٠٠٧، أي إنّ حجم السوق يزداد عاماً بعد عام، ولم أجد جواباً لتساؤلي سوى أن ثقافتنا استهلاكية

(*) **المصدر**: جريدة الرياض، التاريخ ١٤٢٩/١١/٥هـ.

(**) **المصدر**: جريدة الرياض، التاريخ ١٤٣٠/١/٢٠هـ.

وليست تصنيعية، إنّ دولة مثل الصين ـ التي تسيطر عليها ثقافة التصنيع ـ حين احتاجت إلى ٣٠٠ طائرة من طراز Airbus لم ترسل وفداً إلى فرنسا لشرائها بل جاءها وفد لتفاوضه على تجميع هذه الطائرات في الصين، أما الإمارات التي لا تملك ثقافة التصنيع فحين احتاجت إلى ٨٠ طائرة عملاقة من طراز Airbus ٣٨٠ ذهبت إلى فرنسا واشترتها، وهذا ما فعلته قطر التي اشترت ٥٠ طائرة من طراز Airbus ٣٥٠، ونحن الآن بصدد تجديد أسطول طائراتنا، فلماذا لا نفكر في تجميعها هنا، ما أريد أن أقوله: يجب أن نستورد التكنولوجيا بدلاً من استيراد المادة المصنعة.

التاريخ والأسطورة(*)

ما الفرق بين التاريخ والأسطورة؟ التاريخ مكان وزمان، أي حدث كذا في عام كذا في مكان ما، والمكان أهم من الزمان لأنه هو الشاهد الأول، والتاريخ يمكن أن يتحول إلى أسطورة إذا أُهمل المكان ونسيه الناس أو اختلفوا عليه، وبالعكس تصبح الأسطورة تاريخاً إذا اكتشف المكان الذي حدثت فيه، وهذا ما حدث للإلياذة، إذ ظلت أسطورة قروناً طويلة إلى أن اكتشفت أنقاض مدينة طروادة، المدينة التي حدثت فيها أحداثها، فأصبحت الآن تاريخاً، وقصة أصحاب الأخدود ليست أسطورة لأن مكانها معروف، ولهذا فإنّ الذين يريدون أن يطمسوا آثارنا أو يغيروا أسماءها إنما يسعون إلى تحويل التاريخ إلى أساطير، ومع الأسف أهمل بعض الآثار في الماضي أو هُدم، وبدأ الالتباس والوهم يحيطان بتاريخها حتى جاء من يشكك فيها، وإذا قيل إن ترك الآثار يحفز الناس على التبرك بها والدخول في مظانّ الشرك، فإن الحل ليس في هدمها وإنما في توعية الناس، وهناك كما هو معروف مسجد في كورنيش جدة اسمه مسجد السيدة فاطمة ظنّ كثير من الجهال، وخصوصاً الحجاج الإندونيسيين، أنه مسجد السيدة فاطمة الزهراء، فهل نهدمه من أجل ذلك؟

وبعد لقد طالبت غير مرة بوضع نظام لحماية الآثار كما هو معمول به في كل دول العالم، كما طالبت أيضاً بعمل حصر لآثارنا فمتى يتحقق ذلك؟

(*) **المصدر**: جريدة الرياض، التاريخ ١٤٣٠/١/٢٦هـ.

العنف الأسري(*)

انتشر العنف الأسري بصورة كبيرة في المملكة حتى أصبح يمثل ظاهرة، وليس حالات فردية تحدث كيفما اتفق هنا وهناك، ووفقاً لإحدى الإحصائيات بلغ عدد حالات العنف ١٠٠٠ حالة، ويقع ضحية هذا العنف الأطفال والنساء والمسنون، ويتخذ الاعتداء أشكالاً مختلفة جسدياً ونفسياً ومعنوياً، وغالباً ما يتم التسامح عنه لأن التقاليد تملي ذلك. فالكثير من الآباء أو الأزواج يعتبرون الضرب حقاً مشروعاً لهم، وفي معظم الحالات لا تصل هذه الحالات إلى أنظار القضاء لأسباب عديدة، أوضحها الدكتور خالد العمير، ومنها كلفة التقاضي وعدم وجود المحققين والمدّعين في هذا المجال، إضافة إلى عدم وجود جهات تقدم المعونة القانونية الفعلية لضحايا العنف الأسري وطول الإجراءات، ولهذا لا بدّ من وجود جهة مسؤولة واحدة عن هذه القضايا مثل هيئة حقوق الإنسان تقوم بمتابعتها لدى الجهات المختلفة كالأمن والادعاء والتحقيق، ووزارة الشؤون الاجتماعية التي يجب عليها أن تنشئ دوراً لإقامة ورعاية وإعاشة ضحايا العنف الأسري، وقد آن الأوان لإصدار قانون يحرم كل أنواع العنف الأسري ويفرض عقوبات رادعة لمقترفيه، هذا ويعتبر المسنون من أكثر المتعرضين للعنف الأسري لا سيما الزوجات، خصوصاً لأنهم يعتمـــدون في كل شيء على الغير، وقد كشفت إحدى الدراسات أنّ عدد المسنين بين الـ ٦٥ و٨٥ عاماً يصل إلى ٦٢٢٢٨٨، ولهذا آن الأوان لإنشاء إدارة لرعاية المسنين أسوة برعاية الشباب.

إنشاء أندية رياضية نسائية(**)

طالب أعضاء في مجلس الشورى بإلزام الرئاسة العامة لرعاية الشباب بإنشاء أندية تكون تحت إشراف نسائي، مؤكدين في مداخلتهم التي طرحوها عبر مناقشتهم التقرير السنوي للرئاسة للعام المالي ١٤٢٧/١٤٢٨ المقدم من لجنة الشؤون الاجتماعية والأسرة والشباب إنّ قرار إنشاء أندية نسائية صدر من قبل مجلس الشورى ولم يطبق، ولكن ما السبب في عدم تطبيق القرار، وهل كان ذلك لاعتراض جهة من الجهات الحكومية

(*) **المصدر** : جريدة الرياض، التاريخ ١٠/٣/١٤٣٠هـ.

(**) **المصدر** : جريدة الرياض، التاريخ ١٤/٥/١٤٣٠هـ.

الأخرى عليه، وأنا لا أعرف أي سبب يحول دون ممارسة البنات للرياضة، بل إنّ ديننا أمرنا بنين وبنات بممارسة الرياضة في القول المأثور، علّموا أولادكم الرماية والسباحة وركوب الخيل، ولفظ الأولاد في هذا القول كما في أقوال كثيرة وردت في القرآن وغيره يشمل الأولاد والبنات، والشاعر حين يقول، وإنما أولادنا بيننا أكبادنا تمشي على الأرض، فهو يقصد البنين والبنات، وهذا الأسلوب فيما أعرف يسمى أسلوب التغليب، كأن نقول المروتين ونحن نعني الصفا والمروة، وتعلم السباحة بالذات يعني الفرق بين الحياة والموت، وأعرف أطفالاً عديدين غرقوا لأنّ أمهاتهم لا يجدن السباحة، ثم إنّ جسم الإنسان خلق للحركة، وعدم ممارسة الحركة وخصوصاً المشي يؤدي إلى ضمور العضلات، الأمر الذي حدث لي بعد أن أصبت بكسر في الحوض، ولم أمارس المشي لمدة طويلة، وما زلت أعاني صعوبة في المشي، والأمر لا يجب أن يقتصر على إنشاء أندية نسائية، بل يجب أن تمارس الرياضة كواجب مدرسي في المدارس.

التأمين الطبي لكل المواطنين(*)

يبدو أن الدولة تتجه إلى إلغاء العلاج المجاني رغم أنه من حقوق المواطنين التي نص عليها النظام الأساسي، ولكن المضطر يركب الصعب، فهي الآن عاجزة عن التوفير المجاني لهذه الخدمة، وقد بدأت بإلزام القطاع الخاص بعلاج منسوبيه، وقام هذا بإصدار بوالص تأمين لهم، وحالياً تقوم القوات المسلحة والأمنية بعلاج منسوبيها، وفي المستقبل ستصدر الحكومة بطاقات تأمين طبي لموظفيها، ويبقى بعد ذلك المتقاعدون والعاطلون عن العمل والأطفال، فمن يتكفل بعلاجهم..؟

إن شركات التأمين ترفض التأمين على كبار السن وتحديداً من تجاوز الستين لما في ذلك من مخاطر، ولأنهم في الغالب يعجزون عن دفع بوليصة تأمين قيمتها على الأقل أربعة آلاف ريال في هذه الحالة يجب على الدولة أن تتكفل بعلاجهم، وهذا ما تفعله دول قريبة منا مثل الأردن، وهذا الأمر يجب أن يسري على الأطفال والعاطلين والمعاقين، ولكن تبقى المشكلة الأكبر وهي مشكلة المتخلفين والذين ليست لديهم إقامة، وعدد هؤلاء فيما أحسب لا يقل عن ثلاثة ملايين، وحالياً وفيما أعرف ترفض المستشفيات استقبالهم سواء دفعوا أم لم يدفعوا، وبالتالي ترفض علاجهم، وهذه بالذات

(*) **المصدر**: جريدة الرياض، التاريخ ١٤٣٠/٩/٢٢هـ.

إشكالية في هذه الأيام التي ينتشر فيها وباء أنفلونزا الخنازير، وعدم عزلهم وعلاجهم يعني انتشار الوباء، ثم إنني لا أحسب أنهم سيتقدمون طوعاً للعلاج لأن هذا يعني ترحيلهم، وهم بالطبع يحاولون أن يتجنبوا ذلك، وهذا معناه انتقال المرض إلى غيرهم فما العمل؟ إننا حقاً في وضع حرج لا حل له. وهناك أيضاً آلاف من خادمات المنازل الهاربات واللواتي ليس لديهن إقامات، هؤلاء أيضاً لا يمكن أن يعالجوا في المستشفيات أو يخضعوا للفحص الطبي الذي يثبت خلوّهم من الأمراض، واللهم سلم.

الاختلاط ضرورة من ضرورات الحياة(*)

الاختلاط بين الرجال والنساء ضرورة من ضرورات الحياة، بل هو الأصل والقاعدة، ونحن نستدل على ذلك بهذه الآية الكريمة من سورة القصص (آية ٢٣): ﴿ وَلَمَّا وَرَدَ مَآءَ مَدْيَنَ وَجَدَ عَلَيْهِ أُمَّةً مِّنَ ٱلنَّاسِ يَسْقُونَ وَوَجَدَ مِن دُونِهِمُ ٱمْرَأَتَيْنِ تَذُودَانِۖ قَالَ مَا خَطْبُكُمَاۖ قَالَتَا لَا نَسْقِى حَتَّىٰ يُصْدِرَ ٱلرِّعَآءُۖ وَأَبُونَا شَيْخٌ كَبِيرٌ ﴾. فالمرأتان تختلطان مع الرجال وتذودان عن غنمهما عن باقي غنم الرعاء، وشريعة من قبلنا شريعة لنا إلاّ إذا قام دليل على غير ذلك، ولذلك لم يكن هناك حرج في أن تختلط المرأة مع الرجل في المسجد والطواف والسعي ورمي الجمرات والأسواق والسفر وخصوصاً في الطائرات وأتوبيسات النقل الجماعي، ولك أن تتصور الإرهاق والمعاناة التي يمكن أن يخضع لهما زوجان، يسافر هو في طائرة خاصة بالرجال وزوجته في طائرة خاصة بالنساء، أو ينقسم أولادهما إلى قسمين قسم يسافر مع الرجال وآخر مع النساء، والاختلاط أيضاً ضرورة في المستشفيات وغرف العمليات الجراحية والمعامل والمختبرات، وندوات البحث بل المدارس أحياناً كما هو الحال في المدارس السعودية في الخارج، وابنتي كانت تدرّس في المدرسة السعودية في باريس، وهي تابعة للحكومة السعودية، وكان الفصل يحتوي على بنين وبنات، والحياة كلما تقدمت وتطورت تملي علينا ضروراتها، ومن هذه الضرورات الاختلاط، ولهذا فمن المستحيل أن نمنع الاختلاط في جامعة كجامعة الملك عبدالله التي ستتخصص في البحوث العلمية والتقنية، وهو عمل لا يمكن أن نفصل فيه الرجال عن النساء، فلعلنا نعي هذه الحقيقة وندركها.

(*) **المصدر**: جريدة الرياض، التاريخ ١٤/١٠/١٤٣٠هـ.

نحن متخلفون تعليمياً(*)

نشرت إحدى الصحف إحصائية عن طول اليوم الدراسي في بعض دول العالم، ووفقا لهذه الإحصائية فإن العام الدراسي في اليابان يمتد إلى ٢٤٣ يوماً، وهو أطول عام دراسي في العالم، تليها الصين وطول العام الدراسي ٢٤١ يوماً، ثم ألمانيا وروسيا ٢١٠ أيام، ثم سويسرا ٢٠٧ أيام، ثم هولندا واسكتلندا ٢٠٠ يوم، وتأتي السعودية في ذيل القائمة حيث يبلغ طول العام الدراسي ١٣٨ يوماً..

ولم تذكر الإحصائية طول اليوم الدراسي، ولا أعتقد أنه يختلف كثيراً من بلد إلى آخر، فعدد الحصص لا يمكن أن يكون أكثر من ست حصص، بمعدل ٤٥ دقيقة لكل حصة، ومغزى هذه الأرقام خطير جداً، وكمثل بسيط إذا كان عدد حصص الرياضيات في اليابان ٢٤٣ حصة في العام بمعدل حصة واحدة يومياً فإن عدد حصص الرياضيات في العام في السعودية لا يزيد على ١٣٨ يوماً، وطبعاً لا بد أن يكون هناك فارق كمي ونوعي بين من يدرس ٢٤٣ حصة في العام وبين من يدرس ١٣٨ حصة، وهذا يعني أن الذي يدرس حصصاً أقل متخلف عن الذي يدرس حصصاً أكثر، وهو الأمر الذي نلاحظه في أرض الواقع، وأذكر أنني عندما ذهبت للدراسات العليا في الولايات المتحدة وجدت نفسي متخلفاً في اللغة الإنجليزية والرياضيات عن زملائي الذين جاؤوا من اليابان وكوريا، ووجدت بالذات صعوبة في تعلم علم الإحصاء الحيوي، ولذلك أجلت تعلمه وأخذت دروساً في الرياضيات، وبعد ذلك عدت إلى تعلم علم الإحصاء، ولا أشك في أن المبتعثين السعوديين الذين يبتعثون إلى الخارج يجدون الصعوبة نفسها التي وجدتها، أما الذين لا يبتعثون ويدخلون سوق العمل فيجدون أنفسهم عاجزين أمام متطلبات سوق العمل وخاصة في اللغة الإنجليزية والمحاسبة وإدارة الأعمال، وما لم يتعدل هذا الوضع فسنظل متخلفين تعليمياً عن باقي بلاد العالم، وسيظل الأجانب مسيطرين على سوق العمل.

(*) **المصدر** : جريدة الرياض، التاريخ ١٤٣٠/١١/٢١هـ.

ابتزاز المرأة(*)

لعلكم تذكرون قصة المرأة التي كانت تصرف على زوجها في حين يقبع في البيت بدون عمل، وأخيراً اقترض باسمها مبلغ ٣٥٠ ألف ريال من أحد البنوك، ومع ذلك كان يضطهدها، وحين ضاق بها الحال وطلبت الطلاق منه، اشترط عليها أن تتعهد بتسديد القرض، وتتنازل عن كل حقوقها، ففعلت ذلك، ونحن هنا لسنا إزاء حالة فردية، ففي دراسة نشرتها إحدى الصحف وغطت مناطق المملكة كافة اتضح أن أهم أشكال العنف الأسري هو استيلاء الأقارب على ميراث المرأة، في حين جاء الاستيلاء على راتب الزوجة في المرتبة الثانية، وكشفت الدراسة الميدانية عن أن ٣٢% يؤكدون الاستيلاء على راتب الزوجة من جانب الرجل، وأن ٢٩% يرون عدم إنفاق الرجل على المرأة، كما أن ٢٧% من الذكور يدفعون الإناث للاقتراض من البنوك أو الشراء بأقساط لهم، والمرأة تندفع إلى هذا الزواج هرباً من اضطهاد الأب أو الأخ الأكبر، ولكنها بالطبع كالمستجير من الرمضاء بالنار، وغالباً ما ينتهي بها الأمر إلى أن تشتري حريتها بالطلاق، ولكنه حل لا ينهي متاعبها، فالمرأة المطلقة في بلادنا مضطهدة وتحتاج في كل أمر حتى في دخول المستشفى إلى موافقة من وليّ أمر، وقد تجده أو لا تجده، وحين تجده قد يشترط عليها شروطاً معينة أو يبتزها، ولهذا فأنا أطالب بتأليف لجنة أهلية تضم بعض المحامين لحماية حقوق المرأة وتمثيلها أمام المحاكم، وإن تعذر ذلك فعلى هيئة حقوق الإنسان أن تشكل لجنة فرعية من بعض أعضائها للدفاع عن المرأة، وفي الوقت نفسه يجب أن نلغي بعض الشروط التي تشترط موافقة وليّ الأمر على السماح بالتعليم والعمل واستخراج جواز السفر، والسفر نفسه.

وأمرهم شورى بينهم (١)(**)

وتمام الآية: ﴿ وَالَّذِينَ اسْتَجَابُوا لِرَبِّهِمْ وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَأَمْرُهُمْ شُورَىٰ بَيْنَهُمْ وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ ﴾ (الشورى: ٣٨)، قال ابن كثير وأمرهم شورى بينهم أي لا يبرمون أمراً حتى يتشاوروا فيه ليتساعدوا في آرائهم في مثل الحروب وما جرى مجراها، كما قال تعالى ﴿وَشَاوِرْهُمْ فِي الْأَمْرِ﴾.

هذا وقد استشار الرسول زوجه أم سلمة حين شكا إليها ما لقي من الناس حين

(*) **المصدر**: جريدة الرياض، التاريخ ١١/١٢/١٤٣٠هـ.

(**) **المصدر**: جريدة الرياض، التاريخ ٢٢/٢/١٤٣٠هـ.

أمرهم أن يحلقوا وينحروا بعد صلح الحديبية، وسيأتي تفصيل ذلك، ومن الواضح إذاً أن الآية، وخصوصاً أن الرسول ﷺ استشار زوجه أم سلمة، تشمل الرجال والنساء الذين استجابوا لربهم وأقاموا الصلاة، والصلاة فريضة على الرجال والنساء، وأريد أن أضم صوتي إلى صوت الأخت بدرية البشر التي طالبت بتعيين عضوات في مجلس الشورى والتي استشهدت بعمر بن الخطاب -رضي الله عنه- حين اعترضت عليه إمرأة بشأن المهور فاعترف بخطئه، ولأن الأخت بدرية لم تذكر القصة فسأذكرها: فقد صعد عمر المنبر يوماً وخطب في الناس وطلب منهم ألاَّ يغالوا في المهور لأن رسول الله وأصحابه لم يزيدوا في مهور النساء عن أربعمائة درهم، فلما نزل من المنبر قالت له إمرأة من قريش: "يا أمير المؤمنين نهيت الناس أن يزيدوا النساء في صدقاتهن عن أربعمائة درهم، قال نعم، فقالت أما سمعت قول الله تعالى: ﴿وَإِنْ أَرَدتُّمُ اسْتِبْدَالَ زَوْجٍ مَّكَانَ زَوْجٍ وَآتَيْتُمْ إِحْدَاهُنَّ قِنطَارًا فَلَا تَأْخُذُوا مِنْهُ شَيْئًا ۚ أَتَأْخُذُونَهُ بُهْتَانًا وَإِثْمًا مُّبِينًا﴾ (النساء:٢٠) ﴿وَكَيْفَ تَأْخُذُونَهُ وَقَدْ أَفْضَىٰ بَعْضُكُمْ إِلَىٰ بَعْضٍ وَأَخَذْنَ مِنكُم مِّيثَاقًا غَلِيظًا﴾ (النساء: ٢١) والقنطار معيار، وقد قال ابن عباس إنه ثمانون ألف درهم، ووفقاً لتفسير ابن كثير فإن عمر - رضي الله عنه - لما سمع الآية، قال: إمرأة أصابت ورجل أخطأ ولهذا قال منكراً، وكيف تأخذونه وقد أفضى بعضكم إلى بعض، أي وكيف تأخذون الصداق من المرأة وقد أفضيت إليها وأفضت إليك، قال ابن عباس ومجاهد والسدي وغير واحد: يعني بذلك الجماع.

وأمرهم شورى بينهم (٢)(*)

لعل قصة أم سلمة، زوج الرسول في صلح الحديبية، خير دليل على وجوب استشارة المرأة في كل القضايا، وتعيينهن عضوات في مجلس الشورى. وقد قالوا في مجمل القصة إن رسول الله ﷺ خرج في السنة السادسة للهجرة يريد العمرة مع ألف وأربعمائة من أصحابه، ولكن قريشاً خافت أن يُسمع أن محمداً دخل عنوة إلى مكة، فطلبوا منه أن يرجع في هذه المرة على أن يتركوا له في العام القادم ثلاثة أيام، وقد اشترطوا عليه شروطاً قاسية قبلها لاقتضاء المصلحة التي أوحى بها ربه -عزّ وجل، ولكن بعض الصحابة لم يعجبهم هذا التصرف وعارضوه معارضة شديدة، ولما فرغ الرسول من كتابة الصلح قال لأصحابه: قوموا فانحروا، فوالله ما قام منهم رجل حتى قال ذلك ثلاث

(*) **المصدر**: جريدة الرياض، التاريخ ١٤٣١/٢/٢٣هـ.

مرات، فلما لم يمتثل أحد لأمره دخل خباءه، وشكا لزوجه أم سلمة ما لقي من الناس، فقالت: يا رسول الله: أخرج إليهم فلا تكلّمهم حتى تحلق وتنحر، فإنهم إذا رأوك قد فعلت ذلك لن يخالفوك، ففعل ﷺ وفعل الناس، فالرسول استشار المرأة في موقف عصيب من مواقف الحرب ونزل على رأيها، ولهذا فإننا يجب أن نُعيّن عضوات في مجلس الشورى لهن كامل صلاحيات الأعضاء، وليس مجرد مستشارات، كما هو حاصل الآن، وإذا كنا قد سمحنا للمرأة أن تكون عضواً في الغرف التجارية والصناعية وعيّنا إمرأة نائبة وزير فإنه من الأجدر أن نفتح لها أبواب المجلس.

الخطأ في طريقة التعليم(*)

أخفق أربعة عشر ألفاً ومئتا طالب في اختبار القياس الذي عقده المركز الوطني للقياس والتعليم من أصل ٣٣ ألفاً وخمس مئة متقدم، للترشيح في الوظائف التعليمية في وزارة التربية والتعليم العالي للعام الدراسي القادم، ما يعني فشل ٤٢% من المتقدمين في اجتياز الاختبار في ١٩ مدينة، وأن يفشل ٤٢% من المتقدمين ليس موضع استغراب بل هو المتوقع، ولكن الاستغراب كل الاستغراب في أن ينجح من نجح، ذلك لأن هؤلاء الذين تقدموا للاختبار هم نتاج طريقة التلقين والحفظ العقيمة التي حتى لا تنتج نسخة أخرى من الكتاب المقرر، إذ إن الذي حفظ مواد السنة الأولى ينساها حين يرتقي إلى السنة الثانية، وحين يصعد إلى السنة الثالثة ينسى ما درسه في السنة الثانية، وهكذا دواليك، وحين يتخرّج لا يتذكر إلاّ القليل مما حفظه في السنة الأخيرة، أي قبل الامتحان بشهور، ونحن إذا أردنا أن نخرج خريجين جديرين بخوض غمار الحياة وليس غمار العمل وحده يجب أن نغير طريقة التعليم، إذ بدلاً من التلقين نُسلّحه بآلة وقدرات تُمكّنه من البحث عن المعلومة واستنباطها، بكلمات أخرى؛ نُعلّمه أين يجد المعلومة، هذه هي الخطوة الأولى، أما الخطوة الثانية فهي تحليل المعلومة وتطبيقها في الغرض المطلوب منها، وأنا حين درست النقد الأدبي في الجامعة الأمريكية، كان الأستاذ يسمح لنا بإدخال كل الكتب في الامتحان ما عدا القاموس لأن الأسئلة المطلوب الإجابة عنها ليست في بطون الكتب بل في العقول، المطلوب ليس معلومة، بل كيف أنقد النص الذي يقدمه لنا الأستاذ في الامتحان، المطلوب هو كيف أستفيد من القدرات التي اكتسبتها من الجامعة، وليس ما حفظته فيها، فمتى نفهم ذلك ونطبقه؟

(*) **المصدر**: جريدة الرياض، التاريخ ٢١/٤/١٤٣١هـ.

أنا تعلمت في كتّاب للبنات(*)

أنا تعلمت في كتّاب للبنات، أو أغلبيته من البنات، وكان عدد الطلبة من بنين وبنات لا يتجاوز العشرين، وكانت الأغلبية من البنات، وتدير الكتّاب وتملكه سيدة من كبار عائلات مكة، وكانت هي المعلمة الوحيدة، ولكن الكبار كانوا يساعدونها خصوصاً بالنسبة للتسميع، وبدأنا بتعلّم حفظ حروف الهجاء وتعلم كتابتها، ثم تطورنا إلى كتابة جمل، وبعد ذلك كان علينا أن نحفظ جزء عمّ وجدول الضرب، وعمليات الجمع والطرح والقسمة، ولا أذكر - رغم مرور سبعين عاماً على ذلك - أن المدرسة قد عنفتنا أو ضربت أحداً منا، وعندما تحصل مشاجرة بين طفلين تبادر للصلح بينهما، وأذكر أنني أحببت المدرسة وفضّلتها على البيت والشارع، وعندما بلغت التاسعة أدخلني والدي مدارس الفلاح، وقد أجروا لي امتحاناً لتحديد السنة التي سأدرس فيها، فوضعوني في السنة الثالثة مع أخي الذي كان يكبرني بعامين، وكان جميع الطلاب أكبر مني بسنة أو سنتين، ولهذا لم أختلط وأنسجم معهم وخصوصاً في الفسحة، وأذكر أنه إذا تشاجر اثنان يُعنّف المدرس الطرفين أو يضربهما معاً، وما كنت أحس نحو المدرسين بالعاطفة والقربى التي كنت أحس بها نحو المعلمة، لذلك ومن تجربتي واستناداً على ما قرأته، فأنا أعتقد أن التعليم المختلط حتى التاسعة أصلح من الفصل بين الطلبة والطالبات في مرحلة التعليم الأولى، كما أن المدرّسة أقدر على التعامل مع الأطفال من المدرّس.

تقنين الأحكام القضائية(**)

لا عقوبة بدون نص، وهذا ما ألمحت إليه الآية ١٥ من سورة الإسراء ﴿ مَّنِ ٱهْتَدَىٰ فَإِنَّمَا يَهْتَدِى لِنَفْسِهِۦ ۖ وَمَن ضَلَّ فَإِنَّمَا يَضِلُّ عَلَيْهَا ۚ وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَىٰ ۗ وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّىٰ نَبْعَثَ رَسُولًا ﴾ وفي تفسير الجلالين ﴿وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّىٰ نَبْعَثَ رَسُولًا ﴾. يُبيّن ما يجب عليه وبالتالي ما يجب أن يجتنبه، ولهذا فإن المطالبين بتقنين الأحكام الشرعية التي لم يرد بها نص شرعي، إنما يطالبون بتطبيق هذه الآية، وهناك محاولة لتقنين الأحكام على المذهب الحنبلي، قام بها الشيخ أحمد قاري، ونُشِرَت في كتاب طبعته شركة تهامة، ويمكن أن

(*) **المصدر**: جريدة الرياض، التاريخ ١٤٣١/٦/١٥هـ.

(**) **المصدر**: جريدة الرياض، التاريخ ١٤٣١/٦/١٦هـ.

تكلّف لجنة من علماء شرعيين وقانونيين واجتماعيين إلى جانب علماء النفس، وتستكمل ما لم يرد في مدوّنة القاري من أحكام تعزيرية لجنايات لم تقع في عصره، وحالياً يقوم خادم الحرمين الشريفين بحملة لتطوير القضاء، بدأها بنظام المرافعات، ثم نظام المحاماة ونظام الإجراءات الجزائية، ثم تعديل نظام القضاء وديوان المظالم، وعلى هذا فتقنين الأحكام يعتبر حلقة في منظومة الإصلاح القضائي هذه، وهذا التقنين سيحد من تفاوت الأحكام الذي يحدث حالياً، وسيسمح، كما قال أحد المحامين، لمعرفة مآل القضايا الشرعي، وإفهام الخصوم بالعقوبات المترتبة، إضافة إلى سرعة الإنجاز، إذ لا يضيع وقت القاضي في الرجوع إلى المطولات، وهي كثيرة، كما أن التقنين سيشجع رجال الأعمال الأجانب على الاستثمار في البلد، لأن أكبر معوق لهم الآن هو عدم معرفة بعض قوانين البلد وأنظمته..

نحن الأكبر حجماً في النفايات(*)

الحضارة لا تتمثل في جمع النفايات والتخلّص منها بالحرق أو الدفن، بل الحضارة هي إلاَّ تكون هناك نفايات، أو نفايات يمكن تدويرها كزجاجات البلاستيك وأوعيتها والورق والكرتون، أما بقايا الأغذية فهي دلالة على أن المجتمع استهلاكي ومسرف ومفرط، الأمر الذي لا يوجد في الدول المتحضرة، وإذا وجدت نفايات فهناك مصانع لتدويرها دون أن تلوث البيئة بالحرق أو الدفن، ووفقاً لإحدى الصحف احتل السعوديون المرتبة الأولى في ضخامة حجم النفايات المنزلية في دول الخليج العربي حيث بلغ وزنها في عام ٢٠٠٩ في هذه الدول ٢٢،٢ مليون طن، ويبلغ نصيب السعودية منها ٩ر٤ ملايين طن، تعادل نسبة ٢٢%، وقد أعلنت هذه الأرقام في مستهل مؤتمر (الفضلات في الشرق الأوسط ٢٠١٠) الذي عقد في دبي، وأوضح باحثو شركة «فروست آند سوليفان» الذين جمعوا هذه المعلومات أن ضخامة حجم القمامة الخليجية تعزى إلى التوسع الاقتصادي السريع في المنطقة التي نما اقتصادها بنسبة ٧% من العام ٢٠٠٢ حتى ٢٠٠٧، أو بكلمات أخرى وهو ما يريد أن يقوله هؤلاء الباحثون إننا شعب شره ونهم ومبسوط اليد كل البسط، الأمر الذي يخالف ما جاء به قرآننا، ولأننا لا نستطيع أن نقبض أيدينا، فإن الحل الوحيد هو في تنفيذ مشاريع ضخمة لتدوير النفايات، وهي مشاريع أثبتت في كل أنحاء العالم أنها مربحة.

(*) **المصدر**: جريدة الرياض، التاريخ ١٨/٦/١٤٣١هـ.

سجن أم مدرسة؟!(*)

ما حدث في إحدى المدارس لا يحدث إلاَّ في السجون، وبعض سجون العالم الثالث بالذات، فقد أقدمت مديرة المدرسة بمساعدة وتواطؤ إحدى المعلمات وفرّاشة المدرسة على إجبار طالبة شكّوا في أنها تحمل جوالاً، أنكرت أنها تحمله، على خلع ملابسها بالقوة في دورة المياه، وعرّوها جسداً وكرامة، ولم يجدوا شيئاً، ولكن الطالبة أصيبت بصدمة عصبية ستخلف في نفسها جرحاً لا يندمل، ما دامت على قيد الحياة، وستظل مهما تعلّمت كسيرة النفس، وعضواً مشلولاً في المجتمع، وما حدث لها أشنع من الضرب الممنوع في المدارس، وأنا أكتب هذا الكلام عن تجربة، فقد ضبطني أحد المدرسين وأنا أقرأ رواية ماجدولين التي عرّبها مصطفى لطفي المنفلوطي، وكانت قراءة الروايات في تلك الأيام ممنوعة على الطلبة، وشكاني للمدير الذي أمر بضربي في فناء المدرسة أمام جميع الطلبة، وكان لهذا الحادث أثره الغائر في نفسي، وهو أثر لم أتغلب عليه رغم أني أقف الآن على عتبة الثمانين، ولم أكن بدعاً في هذه التجربة، إذ تعرض كل جيلي من الطلبة للضرب، ولهذا لا أملك إلاَّ أن أقولها: أصبح جيلنا - إلاَّ من رحم ربي - خائر العزيمة، عديم الإرادة، وبعد؛ فلم تذكر الصحيفة التي نقلت عنها هذا الخبر اسم المدرسة، والمأمول من الرجل الحضاري فيصل بن عبدالله بن محمد، وزير التربية والتعليم، وهو غني عن الألقاب، إلاَّ يترك هذه المسألة تمر دون حساب عسير.

الوظيفة الحقيقية لمجلس الشورى(**)

لا أريد أن أقول، كما قال أحد أعضاء مجلس الشورى، إنه مجلس البصم، ولكن أقول بدون تردد إنه لا يؤدي الوظيفة المنوطة به، وهي التشريع، أما ما يفعله المجلس فعلاً فهو تقديم الاقتراحات التي لم تزد على ١٣ مقترحاً، ويبدون ملاحظاتهم على التقرير السنوي والأنظمة واللوائح التي ترد إلى المجلس على هيئة كتيبات، ولكن ما هي الوظيفة الحقيقية للمجلس؟

إن الوظيفة الحقيقية له هي التشريع ووضع الأنظمة، وهي مهمة صعبة وعاجلة،

(*) **المصدر**: جريدة الرياض، التاريخ ١٤٣١/٧/٦هـ.

(**) **المصدر**: جريدة الرياض، التاريخ ١٤٣١/٩/١٤هـ.

خصوصاً أن معظم أنظمتنا وضعت قبل سنين طويلة، والبعض الذي يحتوي على عقوبات نجد أنها بمعيار هذه الأيام عقوبات خفيفة لا تردع أحداً، وفي الوقت نفسه استجدت أوضاع وحالات لم تكن موجودة من قبل، تستدعي وضع أنظمة لها، وأهمها التأمين، وبجانب التشريع هناك مهمة رقابية للمجلس (وهي غائبة الآن مع أنها ضرورية) وهي مراقبة تنفيذ المشاريع، وهذه في الغالب متعثرة، ولهذا من واجب المجلس الاستفسار عن أسباب تعثّرها، وإزالة هذه الأسباب، ثم تبقى وظيفة أخرى مهمة وهي مناقشة الميزانية قبل عرضها على مجلس الوزراء، وتقديم الاقتراحات اللازمة بشأنها، كما أن على المجلس استعراض الحساب الختامي للدولة، والاستفسار عن الاعتمادات التي لم تصرف، وهذه كلها إذا تحققت نستطيع أن نقول إن المجلس قام بواجبه.

إصلاح التعليم(*)

رغم أنني بعيد العهد بمقاعد الدراسة، إلاَّ أنني أعتقد من خلال احتكاكي ببعض الطلبة والمدرسين أن التعليم مناهج وأساليب وفترة دراسية سنوية لم يتغير عما كان عليه قبل ستين عاماً حينما كنت أتلقى التعليم، فمن ناحية المناهج، والمقصود بها المواد التي تُدرّس فكان عددها كبيراً، خصوصاً المواد الأدبية والدينية، وأنا لا أعترض على هذه المواد بالطبع، ولكن مكانها، خصوصاً مواد الفقه، حيث يدرس طالب الثانوية البيوع والإجارة وغيرها ليس في المرحلة الثانوية، بل في الكليات الجامعية المتخصصة، وأنا كبقية جيلي درست هذه المواد إلاَّ أنني نسيتها ولم أستفد منها، ولذا كان الوقت الذي صرفته من عمري في دراستها ضائعاً، وأنا إذا عرضت لي الآن مسائل تتعلق بهذه العلوم فإنني ألجأ إلى محامٍ أو عالم دين، وهذا ما يجب أن يحدث. وبالطبع فإن شحن البرنامج الدراسي بهذه المواد لا بد أن يكون على حساب مواد كالرياضيات واللغات والعلوم، ولهذا يحتاج الطالب الآن قبل الدراسة الجامعية إلى سنة تحضيرية، هذا عن المناهج. أما الأسلوب فلم يتغير هو الآخر إذ ما زال يعتمد على التلقين والحفظ الذي لم يعد له أي جدوى في عصر الكمبيوتر، أما الفترة الدراسية السنوية فهي أيضاً لم تتغير وما زالت ١٦٠ يوماً، بينما نجد أنها في اليابان ٢٨٠ يوماً، وهذا يؤدي إلى طول المرحلتين المتوسطة والثانوية بحيث إن الطالب يقضي ربع عمره قبل أن ينتهي من حياته الدراسية، وعلى أية حال هناك فيما أعرف شركة ماليزية مكلفة بإصلاح التعليم، وكل ما نؤمله هو أن تعرض مقترحاتها على المختصين والخبراء لبحثها والإضافة إليها إن لزم الأمر.

(*) **المصدر**: جريدة الرياض، التاريخ ١٤٣١/١٠/٢هـ.

شركات الأدوية والأطباء(*)

وضعت كلية الطب في جامعة هارفارد قيوداً مشددة على العلاقة بين طواقمها الأكاديمية والشركات العملاقة في صناعة الأدوية والأجهزة الطبية، وبموجب هذه القيود الجديدة يمنع على أعضاء الكليات الطبية قبول الهدايا والهبات، وكذلك فرضت على العاملين فيها الإبلاغ بدقة عما يتلقونه من أموال جراء نشاطهم علمياً.

وما أحوجنا نحن هنا إلى أن نقوم بإجراء مماثل، لقد أصبح منظر مندوب شركة الأدوية الذي يحمل حقيبة سمسونايت، ويجلس مع المنتظرين في كل عيادة مألوفاً، وكأنه واحد من المرضى مع فارق واحد، هو أنه لا ينتظر طويلاً حتى يؤذن له بالدخول، وطبعا لا أزعم أن كل الأطباء يتقبلون الهدايا، ويصفون لمرضاهم الأدوية التي يقدم الوكيل للطبيب عينات منها، ولكن الأطباء الذين يتقبلون هدايا شركات الأدوية ويتعاونون معها معروفون، وأنت تعرفهم من كثرة الأدوية التي يكتبونها لك عند أي طارئ يعتريك، وأغلب الظن أن نصف هذه الأدوية لا تحتاجه، ولكنها أدوية كتبها الطبيب تجاوباً مع شركات الأدوية..

ولا أدري كيف نمنع هذه الممارسة، وكيف نتأكد من أن جميع الأدوية التي وصفت لنا نحتاجها فعلاً؟ وليس من سبيل أمامنا سوى أن نتوكل على الله على طريقة خذ من عبدالله وتوكل على الله، أما الأطباء فنتركهم لضمائرهم، عسى أن تستيقظ يوماً ما وتحاسبهم.

العلاج لكل مواطن(**)

الدولة حسب النظام الأساسي للحكم مسؤولة عن علاج كل مواطن، وتنص المادة ٣١ من النظام الأساسي للحكم على ما يأتي: "تُعنى الدولة بالصحة العامة وتوفر الرعاية الصحية لكل مواطن"، ولكن نظراً لزيادة عدد السكان وقلة عدد المستشفيات والمراكز الصحية عمدت الدولة إلى أساليب مختلفة للتخلص من هذه المسؤولية، أولها وأهمها تكليف قطاع الأعمال بعلاج موظفيه، وبذلك تخلصت الدولة من عبء علاج

(*) **المصدر**: جريدة الرياض، التاريخ ١٤٣١/١٠/٥هـ.

(**) **المصدر**: جريدة الرياض، التاريخ ١٤٣١/١٠/١٦هـ.

خمسمائة ألف عامل وموظف في القطاع الخاص، وهي تخطط الآن فيما فهمت إلى إصدار بوليصة تأمين لكل موظف من موظفيها، ولكن يبقى المتقاعدون والمستفيدون من الضمان الاجتماعي، وهؤلاء ترفض المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي والتقاعد التأمين عليهم، ولهذا فمن واجب الدولة أن تجبرهما على التأمين الطبي عليهم، ثم يبقى باقي المواطنين الذين لا ينتسبون إلى مؤسسات وليس لديهم أي عمل يسترزقون منه وخصوصاً الشيوخ والأطفال، وهؤلاء يجب على الدولة أن تتكفل بعلاجهم ورعايتهم الصحية خصوصاً أن شركات التأمين ترفض التأمين على من تجاوز الستين، ولو تم ذلك فإن الدولة يجب أن تفي بالتزامها بعلاج المواطنين، كما نصت المادة ٣١ من نظام الحكم.

طفرة في التعليم(*)

هي طفرة حتماً بدليل الخفض في عدد المواد الدراسية، خصوصاً إذا كان الخفض يشمل المواد الأدبية كالأدب والجغرافيا والتاريخ، كما يشمل مواد الفقه التي يجب أن تُدرّس في الكليات المتخصصة، ويشمل الخفض عدد المواد الدراسية التي ستصبح عشر مواد بدلاً من ١٦ في الصف الرابع، وعدد المواد الدراسية في الصف الخامس التي ستصبح عشر مواد بدلاً من ثماني عشرة، بينما ستكون هناك إحدى عشرة مادة في الصف السادس الابتدائي بدلاً من تسع عشرة، هذا عن العدد، أما عن المضمون أو الأسلوب وخصوصاً في الرياضيات والعلوم، فسيكون التركيز على التحليل والتطبيق دون الحفظ والمعرفة المجردة، كما سيكون التركيز، كما فهمت، على التعليم الذاتي الذي يكمل فيه الطالب مهمة المدرّس، ويتحول من مجرد متلقٍ سلبي إلى مشارك أساسي في العملية التعليمية، وهذا يتحقق عندما يُكلف الطالب بمراجعة ما يعرضه المدرس في المراجع التي يحددها له المدرس، أو يكتشفها هو، ويتحقق أيضاً في التفاعل بين المدرس والطالب، ولكن لكي ينجح هذا التطوير يجب إلاَّ يزيد عدد الطلبة في الفصل الواحد عن عشرين طالباً، وطبعاً ستكون هناك متابعة على الطبيعة لهذا التطور وتعديل ما يقتضي التعديل حتى نصل إلى الكمال.

(*) **المصدر**: جريدة الرياض، التاريخ ١٨/١٠/١٤٣١هـ.

والآن كيف نعاقب الجنّي؟(*)

لم أكن أريد أن أكتب عن قضية الجنّي وقاضي المدينة، لأن الزملاء الصحفيين قتلوا الموضوع بحثا وكتابة، إلاَّ أن هناك نقاطا مهمة لم يتطرقوا لها، وأهمها: من كلف الراقي باستنطاق الجنّي؟ هل تطوّع، أم أن ذلك تمَّ بتكليف من الجهة التي تحقق مع القاضي، وتسعى للوصول إلى الحقيقة؟ فإذا كان التكليف قد تم من جهة رسمية -وأنا أشك في ذلك- فمعناه أن هذه الجهة لا تستبعد ضلوع الجن واشتراكهم في قضايا الرشوة والفساد، ومعنى هذا أيضاً أنها ستعتمد الاعتراف الذي سجّله الراقي للجنّي في حضور اثنين من أعضاء هيئة الأمر والمعروف (الهيئة أنكرت أنها كلفت أحداً)، وفي هذه الحالة فإنها ستعتبر الجنّي هو الجاني الحقيقي، خصوصاً أنه كما فهمنا اعترف، والاعتراف سيد الأحكام، وهذا يجعلنا نتساءل كيف ستلقي القبض على الجنّي وتعاقبه، وكيف ستحول دون تكرار هذه الجريمة المدمرة للمجتمع، وتحمي المجتمع منها، وبكلمات أخرى كيف سنردع الجن، وتمنعهم من إفساد الناس؟ خصوصاً وأن تبرئة القاضي ستشجع كل الناس على اتخاذ الجن ذريعة لفسادهم، لا أستطيع أن أقول سوى: الله أعلم، وإن كنت أقترح أن يعرض القاضي والراقي معاً على مستشفى الصحة النفسية بالمدينة المنورة، كما أقترح مديرها الدكتور أحمد حافظ.

القاضي والجنّي(**)

رفض المجلس الأعلى للقضاء في خطاب وجّهه لوزارة العدل طلباً تقدمت به المباحث الإدارية عبر الوزارة للتحقيق مع القاضي بالمحكمة الشرعية بالمدينة المنورة، وذلك تجنباً للفتنة، ولكن الفتنة حدثت فعلاً، وأصبح الجميع يخوض بعلم وبغير علم، وفي الغالب بغير علم، في موضوع القاضي والجنّي، بعضهم تناول القضية وتعامل معها تعاملاً جدياً، والغالبية اتخذتها مادة للسخرية، السخرية من القاضي والسخرية من الراقي، وهناك من اتهمنا بالجهل والإيمان بالخرافة، ولهذا ولكي نقضي على الفتنة، ولكيلا يصبح الجان مشجباً نعلّق عليه جرائمنا ومفاسدنا، ولكي نقضي على الفساد في

(*) **المصدر**: جريدة الرياض، التاريخ ١٤٣١/١١/١٥هـ.

(**) **المصدر**: جريدة الرياض، التاريخ ١٤٣١/١١/٢١هـ.

المحكمة الشرعية، وهناك فساد فعلاً بدليل أن ثلاثة من منسوبي المحكمة الشرعية اعترفوا بتورّطهم في الفساد، وتمت المصادقة على اعترافاتهم، لكل ذلك يجب أن يفتح مجلس القضاء العالي تحقيقاً واسعاً في القضية، يشمل القاضي والراقي وعضويْ هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر اللذين حضرا استنطاق الجنّي، وبعد ذلك جلاء الحقيقة للناس، وسدّ هذا الباب الذي تَدْخُل منه الخرافة إلى مجتمعنا، وهذا لا يعني إننا لا نؤمن بالجن فقد أخبرنا الله عنهم، وما عدا الأخبار فنحن لا نعلم شيئاً عنهم، وقصارى ما نفعل أن نستعيذ بالله منهم، والله خير معين.

مسكينة هي المرأة(*)

المرأة في بلادنا مسكينة وليست لها إرادة مستقلة، فإذا أرادت أن تسافر أو تتعلم أو تعمل فلا بد من موافقة زوجها أو وليّ أمرها، وإذا أرادت أن تشتغل بالتجارة فلا بد لها من كفيل ووكيل، والكل يريدها أن تقبع في بيتها، ولا أحسب أن أغلب النساء يعترضن على ذلك إذا وفّر لهن الزوج كل متطلبات البيت وحاجاته، وأنا أحسب أن أغلب النساء في بلادنا ربات بيوت، ولكن هناك نساء لم يتزوجن، نساء مطلقات ونساء أرامل، وهؤلاء إن لم يقمن بتحصيل دخل لهن فلن يجدن من يتولى ذلك، وإذاً فهن مُجبرات على العمل ومضطرات إليه، وأغلبهن يلعن ذويهن بما في ذلك أحياناً الأم والأب والإخوان والأخوات، ولكن كما قلت تقف عشرات العقبات في طريقهن، وقد ذكرت بعضها آنفاً، ولكن ثمة عقبة كبيرة إذا أرادت أن تؤسس مشروعاً تجارياً، وتقترض من بنك التسليف، إذ يتعيّن عليها إحضار كفيل حكومي يكفلها، وبنك التسليف يعتبره شرطاً أساسياً لمنح القروض، وهناك نساء عديدات تقدمن بطلب قروض لمشاريعهن الصغيرة، فعجزن عن إحضار كفيل، ولذا تعثّرت مشروعاتهن، وأغلبها مشروعات تتفق مع طبيعتهن النسائية كمشغل لتصميم الأزياء ومصنع شمع، ومصنع شوكولاته وورشة صياغة مجوهرات، فهل من سبيل إلى إلغاء هذا الكفيل؟

(*) المصدر : جريدة الرياض، التاريخ ١٤٣١/١١/٢٢هـ.

ازدواج القضاء(*)

متى يتوحد القضاء في بلادنا؟ أي متى يكون لنا قضاء واحد، وبالتالي منظومة قوانين واحدة تشمل كل مناحي الحياة، إذ لدينا الآن أكثر من قضاء، وأكثر من نظام، وأكثر من لائحة، فالجمارك مثلاً لها أنظمتها ولوائحها وعقوباتها، وما يسمى باللجان المالية، وهي في الحقيقة محاكم تقضي وتبرم في قضايا تخالف نظام الجمارك وتتجاوزه كالتهريب والتزوير وخلافهما، وأعضاؤها موظفون في الجمارك، وليست لديهم خبرة قانونية أو معرفة بإجراءات التقاضي، وهي مرتبطة بوزير المالية الذي يبت فيما أعرف في أي تظلّم يُرفع له من قبل الأشخاص الذين تصدر أحكام ضدهم، علما بأنه ليس للقضاء العادي أو ديوان المظالم سلطة على هذه اللجان أو (المحاكم). وفي الوقت نفسه هناك نظام للعمل والعمال، ولجان أو (محاكم) عمّالية تبت في الخلافات بين العمال وأصحاب الأعمال بما في ذلك الفصل التعسفي وتعويضات الإصابات، وطبعاً ليست هناك أي سلطة للقضاء العادي أو ديوان المظالم على هذه (المحاكم). ثم هناك المرور وله نظام ولكن ليس له محاكم، ورجل المرور هو القاضي والخصم، وكلمته ماضية لا تخضع للاحتجاج أو التظلم، فمتى تنتهي هذه الازدواجية، ومتى يتوحّد القضاء في أمثال هذه وتكون له قوانين مكتوبة؟!

(*) **المصدر**: جريدة الرياض، التاريخ ١٤٣١/١٢/٢هـ.

أهم معارك عائض القرني التنويرية

نحن العرب قُساة جُفاة(*)

أكتب هذه المقالة من باريس في رحلة علاج الركبتين، وأخشى أن أُتّهم بميلي إلى الغرب وأنا أكتبُ عنهم شهادة حق وإنصاف، ووالله إن غبار حذاء محمد بن عبدالله (ﷺ) أحبُ إليّ من أمريكا وأوروبا مجتمعَتين. ولكن الاعتراف بحسنات الآخرين منهج قرآني، يقول تعالى: ﴿لَيْسُوا سَوَآءً مِّنْ أَهْلِ ٱلْكِتَٰبِ أُمَّةٌ قَآئِمَةٌ﴾، وقد أقمت في باريس أراجع الأطباء وأدخل المكتبات وأشاهد الناس وأنظر إلى تعاملهم فأجد رقة الحضارة، وتهذيب الطباع، ولطف المشاعر، وحفاوة اللقاء، حسن التأدب مع الآخر، أصوات هادئة، حياة منظمة، التزام بالمواعيد، ترتيب في شؤون الحياة، أما نحن العرب فقد سبقني ابن خلدون لوصفنا بالتوحش والغلظة، وأنا أفخر بأني عربي؛ لأن القرآن عربي والنبي عربي، ولولا أن الوحي هذّب أتباعه لبقينا في مراتع هُبل واللاّت والعزّى ومناة الثالثة الأخرى. ولكننا لم نزل نحن العرب من الجفاء والقسوة بقدر ابتعادنا عن الشرع المطهر، نحن مجتمع غلظة وفظاظة إلاّ من رحم الله، فبعض المشايخ وطلبة العلم، وأنا منهم، جفاة في الخُلُق، وتصحّر في النفوس، حتى إن بعض العلماء إذا سألته أكفهرَّ وعبس وبسر، الجندي يمارس عمله بقسوة ويختال ببدلته على الناس، من الأزواج زوج شجاع مهيب وأسدٌ هصور على زوجته وخارج البيت نعامة فتخاء، من الزوجات زوجة عقرب تلدغ وحيّة تسعى، من المسؤولين من يحمل بين جنبيه نفس النمرود بن كنعان كِبراً وخيلاء حتى إنه إذا سلّم على الناس يرى أن الجميل له، وإذا جلس معهم أدى ذلك تفضّلاً وتكرّماً منه، الشرطي صاحب عبارات مؤذية، الأستاذ جافٍ مع طلابه، فنحن بحاجة لمعهد لتدريب الناس على حسن الخُلُق، وبحاجة لمؤسسة لتخريج مسؤولين يحملون

(*) **المصدر**: جريدة الشرق الأوسط، التاريخ ١٤٢٩/٢/٧هـ.

الرقة والرحمة والتواضع، وبحاجة لمركز لتدريس العسكر اللياقة مع الناس، وبحاجة لكلية لتعليم الأزواج والزوجات فن الحياة الزوجية.

المجتمع عندنا يحتاج إلى تطبيق صارم وصادق للشريعة لنخرج من القسوة والجفاء الذي ظهر على وجوهنا وتعاملنا. في البلاد العربية يلقاك غالب العرب بوجوه عليها غبرة ترهقها قترة، من حزن وكِبر وطفشٍ وزهق ونزق وقلق، ضقنا بأنفسنا وبالناس وبالحياة، لذلك تجد في أغلب سياراتنا عُصي وهراوات لوقت الحاجة وساعة المنازلة والاختلاف مع الآخرين، وهذا الحكم وافقني عليه من رافقني من الدعاة، وكلما قلت: ما السبب؟ قالوا: الحضارة ترقق الطباع، نسأل الرجل الفرنسي عن الطريق ونحن في سيارتنا فيوقف سيارته ويخرج الخارطة وينزل من سيارته ويصف لك الطريق وأنت جالس في سيارتك، نمشي في الشارع والأمطار تهطل علينا فيرفع أحد المارة مظلته على رؤوسنا، نزدحم عند دخول الفندق أو المستشفى فيؤثرونك مع كلمة التأسف، أجد كثيراً من الأحاديث النبوية تُطبَّق هنا، احترام متبادل، عبارات راقية، أساليب حضارية في التعامل، بينما تجد أبناء يعرب إذا غضبوا لعنوا وشتموا وأقذعوا وأفحشوا، أين منهج القرآن: ﴿ وَقُل لِّعِبَادِى يَقُولُواْ ٱلَّتِى هِىَ أَحْسَنُ ﴾، ﴿وَإِذَا خَاطَبَهُمُ ٱلْجَـٰهِلُونَ قَالُواْ سَلَـٰمًا ﴾، ﴿فَٱصْفَحِ ٱلصَّفْحَ ٱلْجَمِيلَ ﴾، ﴿ وَلَا تُصَعِّرْ خَدَّكَ لِلنَّاسِ وَلَا تَمْشِ فِى ٱلْأَرْضِ مَرَحًا ۖ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُحِبُّ كُلَّ مُخْتَالٍ فَخُورٍ ﴿١٨﴾ وَٱقْصِدْ فِى مَشْيِكَ وَٱغْضُضْ مِن صَوْتِكَ ۚ إِنَّ أَنكَرَ ٱلْأَصْوَٰتِ لَصَوْتُ ٱلْحَمِيرِ ﴾. وفي الحديث: «الراحمون يرحمهم الرحمن»، و«المسلم من سلم المسلمون من لسانه ويده»، و«لا تباغضوا ولا تقاطعوا ولا تحاسدوا». عندنا شريعة ربّانيّة مباركة لكن التطبيق ضعيف، يقول عالم هندي: «المرعى أخضر ولكن العنز مريضة».

الحوار حلٌ شرعي(*)

دعانا الكتاب والسنَّة إلى الحوار وإلى الجدال بالتي هي أحسن؛ ليفهم بعضنا بعضاً، ونُفهِم الآخرين، ونفهم منهم، والحوار هو الطريق الأرحب للإقناع وإزالة الشُّبه، وبناء الحقائق، وغرس البراهين، وأمَّةٌ ليس عندها حِوار، أمَّةٌ مسيطرة مستبدة مغلقة، لن يفهم منها أحد، ولن تفهم من أحد، وعلينا أن نربي أبناءنا على الحوار، وعلى سماع الرأي الآخر، بأريحية، وعدم تشنُّج وانفعال، وعدم اتخاذ موقف مسبق رافض مغْضَبْ؛

(*) **المصدر**: جريدة الشرق الأوسط، التاريخ ١٤٢٩/٥/٢٧هـ.

لأن السيطرة تكوّنت معنا، من نشأتنا الأولى في بيوتنا ومدارسنا، فالأبُ في بيته في الغالب الحجَّاج بن يوسف، ومدير المدرسة يغلب عليه حبُّ النفوذ على من تحت يده، والمدير فرحٌ مسرور، لأن الله مكَّنه من رقاب الموظفين، وهكذا..

لقد اختُصِرت حياتنا في رأيٍ واحد، لا يقبل المناقشة، ولا يُسأل عما يفعل وهم يسألون، فعلينا إعادة تدريس مادة الحوار في مدارسنا وبيوتنا، ومساجدنا، وإعلامنا، فنحن في الصف الأول في مدرسة الحوار، وإذا أحسنَّا اللياقة في تعلُّم هذه المادة، فسوف نترفَّع إلى الصف الثاني، وإن رسبنا، وعضَّ بعضنا بعضاً، فإن المدرسة سوف تُغلَق، ويُسرَّح الطلاب إلى بيوت أمهاتهم.

إن القرآن يمنعنا من الاستفراد بالرأي، والإعجاب بالنفس ﴿مَآ أُرِيكُمۡ إِلَّا مَآ أَرَىٰ وَمَآ أَهۡدِيكُمۡ إِلَّا سَبِيلَ ٱلرَّشَادِ﴾ فيا أيها الإخوة قبل أن نتضارب، ونتصارع، تعالوا نتحاور، ولا يجعل أحدنا عقله نبيّاً معصوماً، ولا يجعل كلامه وحياً منـزلاً، فكلنا نأكل الطعام، ونمشي في الأسواق، والحقُّ ضالَّة منشودة، يجدها من بحث عنها بعقل طاهر، وضمير حي، ونفسٍ مشرقة، أما البليد العنيد الرعديد القوي الشديد، فلن يحصل إلاَّ على تجهُّم الوجه، وانقباض الجبهة، وغضب القلب، وفي الأخير يفقد الحقَّ والحقيقة، ويستعدي الخليقة.

يا عقلاء السُّنّة والشيعة(*)

ما دمنا لم نستطع حل الخلاف بين السُنّة والشيعة، وقد مضت عليه عشرات القرون، فعلينا أن نعترف بأن الخلاف حاصل، وأن الواجب علينا أن لا نطور هذا الخلاف إلى صراع دموي، فكفانا جراحاً وتمزقاً، فعندنا نحن أمة الإسلام من المصائب ما يكفينا، والصهيونيّة العالمية تتربص بنا وتخطط لاجتثاثنا.

ما فائدة إعادة خطب الشتم والتجريح والتحريض والاستعداء وذكر المثالب والمعائب عند الطائفتين؟

ما هو النفع المأمول من السعي لسفك الدم السُنّي أو الشيعي؟

(*) المصدر: جريدة الشرق الأوسط، التاريخ ١٤٢٩/٣/١٢هـ.

إن كل طائفة من السُنّة والشيعة تعتقد بصحّة مذهبها وبطلان المذهب الآخر، فلن تستطيع أن تغير قناعات الناس إذا أصروا عليها ولو كانت باطلة.

نحن أهل السُنّة نعتقد بأن الحق معنا كتاباً وسُنّة، وإذا كان الشيعة يرون أننا مُقّصرون في حق أهل البيت فإننا نعلنها صريحة قويّة بأننا نبرأ إلى الله مِن كل مَنْ هوّن من شأن أهل البيت أو تعرّض لهم أو سبّهم. ونطالب الشيعة بالكف عن انتقاص الصحابة وسبّهم وثلبهم؛ فالدفاع عن أهل البيت والصحابة واجب على كل مسلم ومسلمة.

إن على عقلاء الطائفتين سنّة وشيعة أن يسعوا لوأد الفتنة ومنع التصعيد وحذف عبارات التخوين والتربص والوعيد.

يا عقلاء السُنّة والشيعة انزعوا فتيل الإحن، واطفئوا نار الفتن، ولا تزيدوا الأمة محناً على محن..

يا عقلاء السُنّة والشيعة كلٌ يعمل على شاكلته، وكلٌ يسير على طريقته حتى يحكم الله بيننا فيما اختلفنا فيه..

يا عقلاء السُنّة والشيعة لا تعطوا أعداء الإسلام ذريعة لهدم صرح الأمة وإلغاء وجودها وطمس رسالتها وإهانة مقدّساتها..

يا عقلاء السُنّة والشيعة حرّموا فتاوى القتل وسفك الدم وإيقاد نار العداوة والفرقة والبغضاء. نحن المسلمين سُنّة وشيعة ندعو إلى التعايش السلمي والحوار مع غير المسلمين، أفنعجز عن أن نعيش سُنّة وشيعة بسلام؟

إن الذي يعجز عن إصلاح بيته عاجز عن إصلاح بيوت الآخرين، لمصلحة من يرتفع صوت طائش أرعن ينادي: يا شيعي، اقتل سُنيّاً وادخل الجنة؟ ويقابله صوت ينادي: يا سُنّي، اقتل شيعياً فداءً لك من النار؟

أي منطق؟ أي عقل؟ أي دليل؟ أي حجة؟ أي برهان؟

بل نقول: يا سنّي دم الشيعي حرام، ويا شيعي دم السنّي حرام.

أما آن لنا أن نصحو ونراجع نداء الضمير وصوت العقل وخطاب الشرع؟ لا عدوان، لا ظلم، لا تحريض، لا إرضاء للأعداء بتمزيق صفوفنا، وهدم بيوتنا بأيدينا، وقتل أنفسنا بخناجرنا.

أحسن طريقة لحل الخلاف بين السنّة والشيعة أن يفعلوا فعل الأعراب (البدو)؛ فإنهم إذا صدم أحد منهم بسيارته سيارة الآخر قالوا: كل واحد يصلّح سيارته، عندها تنتهي المشكلة بلا مرور ولا غرامة ولا سجن. فيا سنّة ويا شيعة: «كل واحد يصلّح سيّارته».

لقد أمرنا الله تعالى بحسن المعاملة مع غير المسلمين، ما لم يقاتلونا أو يخرجونا من ديارنا، قال تعالى: ﴿لَا يَنْهَىٰكُمُ ٱللَّهُ عَنِ ٱلَّذِينَ لَمْ يُقَٰتِلُوكُمْ فِى ٱلدِّينِ وَلَمْ يُخْرِجُوكُم مِّن دِيَٰرِكُمْ أَن تَبَرُّوهُمْ وَتُقْسِطُوٓا۟ إِلَيْهِمْ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلْمُقْسِطِينَ﴾ وهذا مع غير المسلم، والبرُّ هنا كف الأذى وحسن الخطاب وجميل التواصل والتعايش السلمي، فكيف مع طوائف الإسلام ولو كانت مختلفة متنازعة؟

ماذا يقول عنّا الآخرون إذا شاهدونا نكيل السّباب لبعضنا لعناً وشتماً وتجريحاً وإهانة وسخرية؟

إن الإخوة أبناء الرجل الواحد إذا لم يصلحوا شأنهم ويقفوا صفاً واحداً أمام الناس فهم عرضة للعداوة والفرقة والفشل والهزيمة.

دعونا من الخطب النارية البغيضة والكلمات الرعناء الجوفاء الحمقاء: ﴿وَٱعْتَصِمُوا۟ بِحَبْلِ ٱللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُوا۟﴾.

الحضارم وصناعة النجاح(*)

قصة الحضارم في صناعة النجاح يجب أن تُدرَس وأن يوقف معها طويلاً لأنها أصبحت أسطورة وظاهرة، وقد قام بعض القنوات مثل قناة «العربية» في برنامج «هجرة الحضارم» بإلقاء الضوء على هذه القصة المذهلة المدهشة للحضارم، وهم يصنعون مجدهم بجدهم وكدحهم وكفاحهم وعرقهم وتضحياتهم، وقد انبهر علامة الجزيرة الشيخ حمد الجاسر في مقدمته لتاريخ حضرموت للسقاف من هذا النجاح الحضرمي، ولا أعلم طائفة هاجرت من بلادها فصارت نجوماً ورموزاً في بلاد غيرها إلاّ الحضارم، حتى ابن خلدون أُسرته حضرمية هاجرت إلى تونس، فكان هذا العلامة العبقري، وامرؤ القيس قائد الشعراء، أصوله من كندة من حضرموت، والمتنبي الشاعر الأسطورة كندي،

(*) المصدر: جريدة الشرق الأوسط، التاريخ ٣/٥/١٤٣٠هـ.

قبيلته من حضرموت، ولهذا كتب فيه العلامة السقاف كتابه الرائع الماتع «العود الهندي في شرح مجالس الكندي» يقصد المتنبي.

وقد انتشروا في كثير من الدول، فكانوا هم الوزراء والسفراء والتجار الكبار، وتركوا بصماتهم في كل أرض نزلوا فيها، ومن منا لا يعرف نجومية محمد بن لادن، ومحمد حسين العمودي، وابن محفوظ، وغيرهم كثير؟ لماذا لا يدرس شبابنا قصة الحضارم في الإصرار والاستمرار والهمة والطموح بدلاً من جلوسهم في المقاهي يتناولون السيجار والشيشة ويلعبون الورقة ويقضمون الفصفص؟

دخلت دولاً فإذا بنوك بكاملها باسم رجال أعمال حضارم، يدخل الحضرمي راكباً بأجرة في سيارة عادية، فيكدح ويعمل وينتج، ثم يُنشئ بنكاً ويتنقل بطائرة خاصة يملكها، ويوظف أهل البلد الذين نزل عندهم ضيفاً، فيصبح هو رئيسهم؛ لأنه لم يأخذ المجد بالنوم والأماني وأحلام اليقظة والتسويف، بل بالعزيمة والحزم والمواصلة والمثابرة. وقد ذكر العلامة السقاف في تاريخه المدهش «إيدام القوت في تاريخ حضرموت» قصصاً رائعة في نجاح الحضارم، إلى درجة أن يهاجر حضرمي من بلده إلى الهند وهو فقير ثم يعود ورأس ماله أكياس من الذهب، وخمس وعشرون سفينة تعبر البحار.

ومن شغفي بتاريخ الحضارم زرت حضرموت قبل فترة مع طلبة علم ورجال أعمال سعوديين، ووصلنا (سيؤن والمكلا) علّنا نكشف سر العبقرية والنجاح، هل هو في تراب أرضهم؟ فإذا هو تراب مثل ترابنا. أهو في مائهم؟ فإذا الماء واحد. لكن وجدناه في القلوب الحية، والهمم العالية، والنفوس الكبيرة، والطموح الجبار، والعزيمة الهائلة.

لقد برع الحضارم في العلم والأدب والمال والسياسة والفكر والتواضع وهمة النفس وحسن الخلق، ولئن تحدث الناس عن اقتصاد الحضارم وترشيدهم للمال فلقد قرأت قصصاً وعشتها عن بذلهم، تُذكّرك بكرم حاتم الطائي، فبعضهم عمّر مئات المساجد، وآخر حفر مئات الآبار للمساكين، وثالث أوقف عقاراً واسعاً في سبيل الله.

شكراً للعبقرية الحضرمية، وبارك الله في تلك النفوس الكبيرة، التي أخرجت أمرؤ القيس والمتنبي وابن خلدون وباكثير ومحمد بن لادن ومحمد العمودي وابن محفوظ وبالبيد وبقشان وباخشب وباعشن وبادريق وباسمح، وغيرهم كثير.

وأرجو من الإخوة الحضارم أن يخبرونا بكلمة السر في نجاحهم، وأن يدلونا على مفتاح التميز والتفرد في مسيرتهم، وأن يرشدونا إلى البيت الذي جعلهم نجوماً في العلم والاقتصاد والسياسة والأدب والفكر، حتى نخبر بذلك الخاملين والنائمين والمحبطين والكسالى أهل التسويف والأراجيف والشائعات والتردد. يحق لمدفعية المجد أن تطلق إحدى وعشرين طلقة احتفاء بالحضارم؛ لأنهم حققوا النجومية في عالم الطموح، والألمعية التي وصلوا إليها بجهادهم وبذلهم وتعبهم وسهرهم.

مـن تلـقَ مـنهم تقُـل لاقـيتُ سـيّدَهم   هـمُ الحـضارمُ فانـزلْ في مـرابعهم
مـثل الـنجوم الـتي يَسري بها الساري   صِـيدٌ بهالـيلُ حفّاظـونَ للجـارِ

العالم الثالث في غيبوبة(*)

نحن، في العالم الثالث، نهتم برفع العمارات ومد الجسور ونصب الكباري وإنشاء النوافير، وهذا شيء جميل، ولكن الأهم من ذلك هو بناء الإنسان في العالم الثالث وتأهيله وتدريبه وتمرينه ليكون عنده روح نظامية وذائقة جمالية ولياقة أخلاقية واحترام للنظام ولطف في المعاملة ورقة في المشاعر، وكلما حدثنا قومنا عن العالم الأول ورقيّه المادي وذوقه الراقي ونجاحه في أمور دنياه وترتيبه لشؤون حياته، صاح بنا بعض إخواننا وضجوا وقالوا لنا: اتقوا الله ولا تنقضوا عرى الإسلام عروة عروة، وكأن وضعهم السيئ من الجلافة والعجرفة والقسوة والفظاظة والغلظة هو ما يمثل الإسلام، الدين العظيم، والحقيقة أن الإسلام رسالة مشرفة ومنهج قويم، لكنه شيء وواقعنا شيء آخر، نحن نفشل كثيراً في تطبيق تعاليم الإسلام وأخلاقياته السامية ومثله العليا، فإذا انتقدنا أحد تترسنا بالإسلام واحتمينا به أمام النقد والتقويم.

فهل في الإسلام، أيها العالم الثالث النائم، إفساد البيئة والتعدي على النظام ومخالفة الذوق العام وإهمال النظافة والدروشة والسخط ورفع الصوت في الأسواق والعبوس والتفاخر بالأنساب والطعن في الأحساب والعصبية الجاهلية والتمييز العنصري؟ كلما ذهبنا، إلى الشرق والغرب وخرجنا من العالم الثالث إلى العالم الأول وجدنا الفرق الشاسع والبون الكبير. وأشهد بالله إنهم قوم سيّروا حياتهم وصناعتهم وإنتاجهم بدرجة

(*) **المصدر**: جريدة الشرق الأوسط، التاريخ ١٤٣١/١١/١١هـ.

عالية من الدقة والاحتراف والإتقان، مع علمي بانحرافهم العقدي وإفلاسهم في عالم الروح وتدهور صلتهم بالله العظيم، لكن الإيجابيات التي حققوها في عالم الدنيا جدير أن نستفيد منها، بالله عليكم انظروا إلى وضعنا في العالم الثالث لتجدوا أن هذا العالم صار عبئاً على العالم الثاني، فالعالم الثالث يجتمع فيه الفقر والجهل والمرض والأمية والمجاعة والبطالة والاستبداد والقتل والاغتيالات والتفجيرات والانقلابات. وإن كنتَ في شك من كلامي هذا فطالع نشرات الأخبار بتركيز وانظر إلى الصحف والمجلات باهتمام، بل إن العالم الأول يصنع لنا الإنترنت فيحوله سفهاؤنا إلى مزبلة من السباب والشتم والتهديد والوعيد والغيبة والنميمة، ثم إن العالم الثالث عالم استهلاكي فوضوي غير منتج ولا منظم ولا مرتب، وهو يحتاج إلى مائة عام حتى يصل إلى العالم الثاني، فضلاً عن العالم الأول، حتى استخدامنا لمنتجات العالم الأول ليس سليماً على ما يرام كالسيارة والطيارة والثلاجة والبراد والسخان والفرّامة والحرّاثة والحصّادة والحفّارة. وليتنا استعملناها استعمالاً لائقاً وقلنا لهم شكراً، لكننا أخذنا نهجوهم ونتهددهم وندعو عليهم في القنوت ونلعنهم بعد كل صلاة ولم نفرق بين العدو المحتل والمخالف المسالم ومن بيننا وبينه مصالح مشتركة، بل بعضنا جعلهم في سلة واحدة ولعنهم جميعاً وتوعّدهم بالغزو المسلّح في عقر دارهم، مع العلم أنهم هم أهل النووي والقنبلة الذرية وحاملات الطائرات والصواريخ والقاذفات والراجمات والمدفعية والكلاشنكوف. أما نحن فاكتفينا بالعرضة والدبكة وإخراج التراث القديم البائس من الخناجر وجفان العود وصحاف الخشب والحبال البالية والقِرَبْ الممزقة والحجارة المهشمة والأبواب المخلعة وبيوت الطين المنهارة وقلنا للعالم هذا تراثنا العظيم الذي ورثناه من الآباء والأجداد مع العلم أن العالم أصبح ينزل المركبات الفضائية على عطارد والمريخ، وما ميزة تراثنا الشعبي البائس على تراث أجداد اليابان والكوريين والإنجليز؟ إن العالم الثالث ما زال في غرفة العناية المركزة ويحتاج إلى منشطات وأدوية حتى يفيق من الغيبوبة ويصحو من النوم، ولا يغرّك ما تسمع من العنتريات وبيانات التمدن والتحضر وأننا محسودون، وأن العالم مندهش منا ومذهول من تقدمنا، فهذا كله كلام فارغ والعالم إلى الآن يرى أن العالم الثالث عبء ثقيل عليه يصعب التعامل معه.

أهم معارك عبدالله إبراهيم العسكر التنويرية

الوهابية ثقافة دينية محلية(*)

جرت في الغرب تغطية أكاديمية قليلة للوهابية، ولكنها تغطية متميزة. وهي تغطية تهدف إلى تحديد الأسس التي تجعل الوهابي وهابياً، ومن ثم محاولة تقنين التوصيف، مع الاعتراف بوجود قصور مذهل في ميدان الاهتمام بمؤلفات الشيخ محمد بن عبدالوهاب، وقصور كذلك في فحوى تنظير الوهابية. والمشاهد أن قلة الاهتمام بمؤلفات الشيخ محمد ليست بالضرورة نتيجة فشل المجتمع الأكاديمي الغربي في إدراك أهميتها، بل مرد ذلك إلى ضعف واضح في التواصل المعرفي بين الأكاديميين في الغرب، مع مصادر الوهابية المكتوبة أصلاً باللغة العربية.

الملاحظ على المحاولات الأكاديمية الغربية القليلة التي عالجت الوهابية أنها معالجة متطرفة، بدأت في سبعينيات القرن العشرين، ثم تطورت فيما بعد، ونتيجة لتراكم المعرفة منذ ذلك الوقت، ونتيجة لتطورات سياسية شهدتها المملكة، أخذ الأكاديمي الغربي يعولم الدعوة.

لقد رأى الأكاديمي الغربي، وهو على صواب، أن مؤلفات الشيخ محمد بن عبدالوهاب تثير أسئلة أكثر مما تُقدّم من أجوبة، خاصة فيما يتعلق بالسؤال المحوري حول كيفية إساءة تفسير آراء الشيخ محمد، ومن ثم إساءة استخدامها تاريخياً، وعلى وجه الخصوص ما يتعلق بقضايا العنف والتخريب.

ومن المناسب التوسع قليلاً في تلك القضايا المنهجية والفكرية للتعليق والترحيب بمقالة علمية متميزة ستنشر قريباً عنوانها: «الوهابية ثقافة دينية إقليمية»، ومؤلفها الصديق الدكتور ديفيد كمنز، ولا بد من التنويه أن الدكتور كمنز من الشباب الأكاديمي

(*) المصدر: جريدة الرياض، التاريخ ١٤٢٥/٤/٧هـ.

الأمريكي، الذي وهب نفسه للأكاديمية الصارمة والموضوعية، ولم يستمع لمقولات وأطروحات الإعلام المعاصر، الذي لا يعير البحث العلمي أهمية كبيرة، ولكن بدلاً من ذلك فهو يبحث عن الإثارة أو يعمد لتبرير الخطاب السياسي. يشتغل الدكتور كمنز أستاذاً للتاريخ العربي المعاصر، مركّزاً على تاريخ المملكة الحديث. وله عدة مؤلفات ومقالات عن الوهابية. وهو فيما يكتب ينزع إلى التعمق في الأسباب وخلفيات الموضوع المطروق، وهو لا يرضى بالمقولات السائدة والجامدة.

يقول الدكتور كمنز إن الوهابية، كدعوة ومن ثم كآلية لبناء كيان سياسي، اعتمدت في فكرها على أمرين: الأول الثقافة المحلية التي تكونت نتيجة تراكمات فكرية وثقافية. والأمر الثاني هو موقفها من الدولة العثمانية. وهذا قول لا مشاحة فيه. لكن عندما نعيد التفكير في الموقف الديني عند الوهابية، والموقف الديني عند الدولة العثمانية لا نجد كبير اختلاف. صحيح عند التكفير المتبادل وجد عند الطرفين. والحق أن علماء الدين والسياسيين في اسطنبول هم من بدأ موجة التكفير. فقد أصدروا فتاوى وفرمانات تصف دعوة الشيخ بالمروق، والكذب، والزندقة، والتطرف، ووصفت أتباعها بأنهم خوارج إلى غير ذلك. أما ما ورد في أدبيات الدعوة من تكفير للترك، وتحريم السفر إلى بلادهم فأكثرها صراحة وقع بعد شن اسطنبول والقاهرة حرباً مدمرة ضد الدرعية.

الصراع بين الوهابية والعثمانيين أدى إلى بروز مدرستين فكريتين، وإن شئت قلت دينيتين، متعارضتين يحارب بعضهما البعض بكل قوة، ولا يستثنون سلاحاً معروفاً، بما في ذلك السلاح الديني أو المذهبي. يتضح ذلك في كتابات الشيخ سليمان بن عبدالله، حفيد الشيخ محمد، الذي يرى أن صراعهم مع العثمانيين ليس من أجل السياسة أو الملك، بل من أجل حفظ بيضة الإسلام في جزيرة العرب، ضد بيضة الكفر والإلحاد في اسطنبول ومن يدور في فلكها من حواضر العالم العربي.

والنقطة الجديرة بالتفكير هي ما يراه الدكتور كمنز من أسباب نجاح الإمام تركي بن عبدالله في مشروعه السياسي هو اعتماده على فكر ديني محلي صلب في مواجهة الفكر الديني الرسمي للدولة العثمانية ومن يدور في فلكها. إن ذلك الفكر كان بمثابة أيديولوجية مهمة من أجل استمرار الوقود لعجلة التأسيس والتأصيل الفكري والسياسي للدولة العثمانية الثانية.

لقد كان المشرّع الفكري الأيديولوجي في نجد مضطراً لحماية الدولة، من هنا فقد

توسع في توزيع أوصاف الكفر أو الإلحاد أو النفاق على كل من يعادي الرياض. فالكويت والزبير ومصر لا تقل سوءاً عن اسطنبول، حتى الإحساء ورد في بعض الكتابات أنها بلد منافق. لماذا كل هذا التشدد؟ يقول الشيخ حسن بن حسين (١٨٤٩- ١٩٢١م) في الزبير يوجد ضريح الصحابي الزبير بن العوام الذي تحول إلى مزار ديني، والكويت تقر التنظيمات القانونية العثمانية وتأخذ بها، وهذا تحكيم دنيوي بشري. وهو قانون الشيطان لا قانون الرحمن، أما الإحساء فلأنها مستقر العثمانيين.

يقول الدكتور كمنز إن فتاوى الشيخ حسن بن حسين جاءت لتصليب القاعدة الإقليمية، ولمنع تسرب الأثر العثماني في ميدان الفكر الديني أو الإداري أو السياسي إلى نجد أو حتى إلى بقية أجزاء الجزيرة العربية، وذلك من أجل الحفاظ على بيضة الإسلام، والمقصود هنا الدولة السعودية في الرياض، ولعل هذا صحيح، خصوصاً إذا عرفنا أن نجداً بقيت خارج السيطرة العثمانية، واستعصى على العثمانيين ترويضها أو جعلها حليفاً. حتى المشروع العثماني المتأخر المتمثل في تنصيب أمير على الرياض يدين بالولاء لاسطنبول، هو الآخر فشل، ولعل من أسباب فشل العثمانيين في نجد يعود لفكر الوهابية السياسي.

إن فكرة عقيدة ثقافية محلية وجعلها مدار الدعوة الوهابية، وتفسيراً لكثير من أطروحات السياسة والمقاومة والحفاظ على الدولة فكرة أكثر من جيدة. وهذا ما جعل الدكتور كمنز يتوسع كثيراً ويُعرّج على قضايا كثيرة مثل: دولة الفكرة والدعوة، والقيادة الدينية المتمثلة في الشيخ محمد بن عبدالوهاب وعائلته، وفكرة النزوع إلى الانفصال والتميّز، والانتقال من مرحلة قانونية الدعوة والدولة إلى مرحلة دولة ذات فكر ديني متميز عما سواه أو حوله.

وفي ختام مقالته يرى الدكتور كمنز أن التحديث والعصرنة الذي جلبه العثمانيون معهم إلى الإحساء عام ١٨٧١م، جعل الوهابيين في نجد يقفون ضده. لماذا؟ لأن نظام المناعة المتمثل في ثقافة دينية محلية، ولّد رد فعل طبيعي شمل السياسة والمجتمع والثقافة. وهو نظام رسم حدوداً واضحة وجلية بين الداخل والخارج. وبالتالي لم تستطع محاولات الدولة العثمانية اختراق ذلك النظام.

التجنيس في أضيق نطاق(*)

لا يجادل اثنان في أن قضية التجنيس قضية وطنية، وهي قضية سيادية، فكل قوانين الدنيا الوطنية المعروفة، الإقليمية منها والدولية، تعطي الحق، كل الحق، لكل بلد يتمتع بسيادة أن يسن ما يراه مناسباً من قوانين، وأنظمة، وشرائع تتعلق بالتجنيس، أو سحب الجنسية، أو إسقاط الجنسية إلى غير ذلك من المصطلحات المعروفة.

هذه أسطر قليلة أردت منها تأكيد حقيقة يعرفها الناس، ولكن يتجاهلها أو ينساها بعض الناس. وأردت منها أيضاً أن أقول كلمتي للحق والتاريخ في موضوع شائك، ولكنه يشغل حيزاً كبيراً لدى أرباب الفكر والقلم، ومن قبلهم أرباب الدولة والحكومة.

هذه البلاد حرسها الله منذ تأسست قبل ما يقارب المائة سنة، وهي تقدم تابعيتها وجنسيتها بسخاء لعدد كبير من المقيمين بأرضها من أبناء البلاد العربية والإسلامية، ومن يتصفح جريدة أم القرى، الجريدة الرسمية، منذ عام ١٣٤٧هـ وحتى يوم الناس هذا، يجد أسماء كثيرة على مدار تلك السنوات تم منحها الجنسية والتابعية السعودية.

أنا هنا لا أناقش فكرة منح الجنسية السعودية، لأن هذا الأمر تحدده قوانين صادرة منذ أمد، وهي قوانين تشهد بين الفينة والأخرى إضافات وتحسينات، وربما إلغاء لبعض بنود قانون التجنيس. أقول إنني لا أناقش الفكرة. فالفكرة معروفة وقديمة، فمنذ عرف الإنسان الدولة الوطنية ذات السيادة، وهو يعرف التنقل والهجرة والاستقرار. ومن ثمَّ اتخاذ وطن وجنسية غير وطنه وجنسيته السابقتين، وأسباب هذا التحول كثيرة، لكن يأتي على رأسها السبب الاقتصادي، ذلك أن الفاقة والحاجة وتأمين المعيشة هي التي تدفع الإنسان إلى التغرب.

هذا وقد أعلنت الحكومة السعودية مؤخراً تغييراً ملحوظاً في نظام منح الجنسية السعودية، ما أفسح المجال واسعاً لعدد كبير من المقيمين وتمكينهم من الحصول على الجنسية السعودية. والسؤال الذي يطرح نفسه تلقائياً بخصوص هذه الخطوة الإجرائية من قبل الحكومة السعودية هو: ما الجديد الذي جد وأدى إلى فتح باب التجنيس واسعاً بهذه الصورة؟ هل الجديد يكمن في تطورات داخلية، أم هو يكمن في تطورات خارجية؟

(*) **المصدر**: جريدة الرياض، التاريخ ١٤٢٦/٦/٧هـ.

دعونا نتأمل في الوضع الداخلي. كل المؤشرات تقول باستحالة حاجة البلاد إلى إضافة أرقام جديدة إلى مجمل عدد السكان، فعدد سكان المملكة حسب الإحصاءات الأخيرة مقارنة بدخل الفرد السعودي، يُعد كبيراً بالنسبة إلى الزيادة السكانية السنوية، فمعدل المواليد في المملكة يعتبر من أعلى المعدلات العالمية. ثم إن المملكة الآن تعاني من بطالة رفيعة بشقّيها الصريح والمقنّع. وبالتالي فإضافة رقم جديد سيؤثر على السكان في الحاضر، وسيؤثر على الأجيال القادمة. على أن الأثر الأكبر من التجنيس سيطال فئة الشباب السعودي التي تُشكل حوالي ستين في المائة من مجمل عدد السكان.

ثم دعونا نتأمل في طبيعة التجنيس. فكلنا يعلم أن المقيمين في المملكة من الذين تنطبق عليهم شروط التجنيس جاءوا أصلاً للعمل، أو جاءوا للإقامة بجوار المقدسات الإسلامية، أو أنهم من المتخلفين غير النظاميين. وبعض تلك الفئات الثلاث ارتبط بمصالح، وربما بزيجات غير نظامية، ثم إن أغلبهم تجاوز عمر العمل الافتراضي. هذه الفئات الثلاث تُعد فئات غير منتجة، وبلغة السوق فئات منتهية الصلاحية، حتى لو كان بعضها يحمل شهادات عليا، فبقاء أغلبهم في السعودية من أجل العمل فقط، وهو لم يجد متسعاً من الوقت لتطوير تخصصه ومتابعة الجديد فيه. علاوة على أن البلاد السعودية تعتبر بيئة جاذبة من حيث العمل والكسب، ولكنها ليست بيئة علمية جاذبة، حتى نقول إن بعض المقيمين جاءوا من أجل العلم والبحث. لهذا كله اكتظت المملكة بما يقارب نصف عدد سكانها من الوافدين العاملين.

السؤال الآخر الذي يطرح نفسه هو: ماذا ستستفيد المملكة وشعب المملكة من إضافة رقم جديد إلى الخريطة السكانية، أكاد أسارع وأقول إنها لن تستفيد كثيراً، فمعظم الذين تنطبق عليهم شروط التجنيس هم من العاملين الذين جاءوا أصلاً للعمل. ثم هم وصلوا الآن إلى سن التقاعد. فمن نجنس؟ المتقاعدين أم عوائلهم؟ سؤالٌ مهم. على أن معظم من جاء للعمل لو كان لهم الخيار أصلاً لما جاءوا. والسبب كما قلت إن البيئة السعودية بيئة غير جاذبة إلاَّ من حيث الكسب والعمل.

أنا هنا لا انتقص من أولئك العاملين، ولكنني اعترف بحقيقة وهي أن بيئة المملكة بيئة غير علمية، وهي ليست بيئة حديثة تشبع رغبات الجيل العربي أو الإسلامي الحديث، ولم يبق إذن إلاَّ أن المملكة بيئة اقتصادية. من هنا فلن نكسب بالتجنيس فئة باحثة أو علمية واعدة، ولكن نكسب بالتجنيس فئة غنية مستثمرة. فالأخيرة تستطيع الاستثمار من دون الحصول على الجنسية السعودية. والتجارب تقول إن بعض من تجنس من رجال

الأعمال غادر السعودية بعد الحصول على الجنسية السعودية.

وزبدة القول إن المملكة لن تستفيد من تجنيسهم طالما أن هدفهم هو العمل، الذي جاءوا من أجله، هم يستطيعون البقاء طالما الحاجة إليهم باقية، وحيث إنهم ليسوا من المبدعين علمياً، وأكثرهم من الذين لا تنطبق عليهم شروط التجنيس في الدول المتقدمة، والتي هي في حاجة إلى زيادة سكانية مثل استراليا ونيوزلندا وكندا. فلماذا إذن نقوم بتجنيسهم؟

وأخيراً دعونا نتأمل في الوضع الخارجي، وهل ثمة تطورات دفعت بقضية التجنيس إلى هذا الحد؟ فالواقع المعاش لا يؤيد وجود ضغوط أو تطورات إقليمية أو دولية تشير إلى هذا الأمر. اللهم ما حدث ويحدث للاّجئين الفلسطينيين. فهؤلاء يتوزعون في أكثر من بلد عربي وغير عربي. وقضية تجنيس الفلسطينيين قضية حساسة وسياسية. وهي محكومة بقرارات وتوصيات صدرت من جامعة الدول العربية تنص صراحة بعدم تذويب الجنسية الفلسطينية.

إن قُدر للمملكة أن تدخل منظمة التجارة العالمية عندئذ لا تصبح قضية التجنيس ضرورية للمقيمين أو غير المقيمين. فالحدود الجغرافية ستكون مفتوحة لمن لديه العلم والمال أو التخصص النادر ليجد له مكاناً مريحاً ليس فقط في السعودية، بل في كل بلاد الدنيا، ومع هذا أقول بصراحة: إن بلادنا ليست في حاجة لفتح باب التجنيس، إلاَّ في أضيق نطاق، كما تفعل كندا، وهي أوسع من أرضنا، ومناخها أجمل من مناخنا، ولديها الماء والزرع والضرع والنفط، وهي أقل بلاد الدنيا سكاناً بالنسبة للمساحة، وهي أغنى وأقنى. والله أعلم.

معرض الرياض للكتاب: وقفة تأمل(*)

.. إنهم فئة قليلة تريد اختطاف الفئات الكثيرة، هذه الفئة لا تعبّر عن شريحة دينية أو صحوية، كما تردد في بعض المقالات، بل هي تعبّر عن نفسها، وعن ثقافتها.

سعدت بخروج معرض الكتاب من جامعة الملك سعود وغيرها من جامعاتنا السعودية، لا لشيء إلاَّ كون الجامعة فشلت في تنظيم معرض للكتاب كما نظمته وزارة

(*) **المصدر**: جريدة الرياض، التاريخ ١٤٢٧/٢/٨هـ.

التعليم العالي، التي نجحت ودفعت بالمعرض ليكون دولياً. منذ الساعات الأولى للمعرض، حيث قدمت الوزارة حفل الافتتاح بصورة تقنية جديدة، وبهذا أبعدت عنا الرتابة والتكرار والخطابية. أقول منذ الساعات الأولى وأنا أشعر بالزهو، ثم توالت مشاهد النجاح من تنظيم رائع، وفسحة رقابية على المعروض لم نألفها في المعارض السابقة، وإشراك العائلة السعودية لتكون حاضرة بأفرادها. وأخيراً الفعاليات الثقافية التي تعد بحق من أجمل الفعاليات.

هذا هو المعرض الأول، وهو حقق نجاحاً شهد به معظم الزوار. وهو معرض لم يستفد من تجارب معارض الكتاب السابقة في الرياض. والحمد لله إنه لم يستفد، ذلك أن المعارض السابقة جاءت باردة، وذات توجه واحد وخطاب ثقافي واحد، وهي ألغت الفروقات والاهتمامات التي هي سُنّة من سُنن الكون. وهي رسخت للأسف ثقافة الخضوع المزرية التي صبغت الحياة الثقافية السعودية ردحاً من الزمن.

تقليل المنع والحجب أمر مشاهد، وهو وإن كان في بداية الطريق، إلاَّ أنه يتشي بتقدم ملموس في هذا الجانب. لقد عشنا سنوات طويلة لا نجد إلاَّ كتاباً واحداً، يأتي بصور وألوان مختلفة. لقد مارست جهات تنظيم المعارض السابقة دوراً رقابياً تشمئز منه العقول والقلوب، ثم هي زادت ذلك بأن حجبت الفكر بتنوعاته ودرجاته، وجعلته فكراً أحادياً. أنا هنا أود أن أشكر وزارة التعليم العالي، ووزارة الثقافة والإعلام، أشكرهما شكر الصادق، لأنهما وضعتا معرض الرياض الدولي على الخريطة العالمية للكتب ومعارضها، وهما قبل ذلك جعلتا الرجل والمرأة السعوديين يشعران بإنسانيتهما وكرامتهما وحريتهما. زمن قصير ولن تجد السعودي يسافر إلى البحرين ليشتري كتاباً ممنوعاً، منعه شخص لا يتعدى طموحه الثقافي والمعرفي أرنبة أنفه.

هل تريدون مثالاً صادقاً مررت به. هاكم هو: منذ زمن ليس بالبعيد أهدى إليّ المجلس الأعلى للثقافة والفنون والآداب بدولة الكويت ثلاثة كراتين تحوي مجلدات تاج العروس للزبيدي، وهو القاموس اللغوي المعروف. ووصلتني إفادة عبر الفاكس أن الكراتين في جمرك الرياض، فشددت رحلي فرحاً لا ألوي على شيء، وبعد إجراءات بيروقراطية طويلة ومرهقة أخذتني إلى شاب لا يتعدى عمره الزمني الخامسة والعشرين، أما عمره المعرفي والثقافي فلا أقول عنه الآن شيئاً. ووظيفة ذلك الشاب هو فسح القاموس. وهو طلب مني أن أفتح الكراتين ثم أحضر نماذج مما فيها، ففعلت، ثم أخذ يقلب القاموس بين يديه ذات اليمين وذات الشمال، وهو يقول هذه كتب من أجزاء عن

العرس والعروس، وهو مما يخص النساء، وبالتالي لا بد من عرضه على لجنة الفسح. فصعقت لأنني حسبته يقرأ في القاموس، ويعرف أنه مواد لغوية. ولما بينت له المراد قال بصوت الواثق: هذه طبيعة أساتذة الجامعة يريدون فسح كتبهم دون أن نتأكد من محتواها. ثم قال: هذا كتاب لا يمكن فسحه، وهو لا يباع في المملكة. عندئذ عرفت أن الرقابة سيئة مهما بررها بعض المسؤولين!!

ومما يحمد للمعرض الندوات الفكرية والثقافية التي تلامس الشأن والهم الوطني. وهي ندوات متنوعة المشارب والرؤى، ولم تعد ندوات الفكر الواحد، والخطاب الواحد. لقد سئمنا من فكرة يرددها منظمو المعارض السابقة ومؤداها أنهم يبحثون عن الجماهيرية. لذا فهم يقدمون ندوات دينية ودعوية. لقد أبطل الله دعواهم، فشهدت القاعات حضوراً جماهيرياً واسعاً. لقد كانت الندوات جيدة، وأنا أزعم أنها ستكون أجود وأشمل في المعارض القادمة، لأن البداية ناجحة ومشجعة على الاستمرار في هذا النهج.

صحيح لقد شاب بعض الندوات صياح وزعيق لا يجمل بأصحابه، وشابها هجوم على أشخاص فضلاء، وقادة فكر، وأصحاب تجربة، ووزراء سابقين معروفين. هذا حدث وتأسّف له أغلب من حضر، وتأسّف له من سمع به. إنهم فئة قليلة تريد اختطاف الفئات الكثيرة، هذه الفئة لا تعبّر عن شريحة دينية أو صحوية، كما تردد في بعض المقالات، بل هي تعبّر عن نفسها، وعن ثقافتها. أما مجموع الشرائح الدينية الوسطية المعروفة فلا يقولون بشيء مما قالت به الفئة القليلة. وما حدث فيه خير كثير، من ذلك أن هذه الفئة عرّت نفسها، وكشفت عن مكنونها. ثم هي شاهدت بأم عينها أن أغلب الحضور في صالة الندوة وقف ضدها، وهي حاولت أن تغطي عجرها وبجرها بالصياح والتهليل والتكبير. وهي شنشنة لم تعد تجدي فتيلاً. فالقافلة تسير إلى الأمام.

يحزنني أن أرى رجال الأمن بلباسهم وسلاحهم في محفل ثقافي وعلمي، وهو أمر لا نشاهده في الدول المتقدمة. لقد اضطر المنظمون لاستدعاء رجال الأمن بسبب فئة قليلة أصرت على اختطاف الحدث الثقافي، هذه الفئة قامت بأعمال مشينة تعدت الكلام البذيء إلى ما يشبه العدوان. أمام هذا العمل الذي يسيء إلى المملكة، وإلى الرياض، وإلى المشهد الثقافي، ويسيء إليهم جميعاً في الداخل والخارج. ما العمل إذاً؟ حفظ النظام يستلزم حضور رجال الأمن. أهذا ما تريده الفئة القليلة. لكنني أجد لزاماً أن نبحث عن حلول تضع حداً للتعدي وإهانة الآخرين بالقول والعمل. نريد حلولاً ناجعة لترسيخ حرية الحوار وقبول الآخر. نريد حلولاً ناجحة لنظهر بمظهر المدني، مثل ما يظهر غيرنا.

هذا حدث في محفل ثقافي شهد درجة مقبولة من حرية القول، ماذا سيحدث عندنا - إذن - لو كان المحفل سياسياً، نمارس من خلاله حرية التوجه والحديث السياسي. أسنشهد صراعاً دموياً من أجل رأي سياسي؟!

إنه ليخيل لي أننا لم نبلغ بعد درجة معقولة من قبول الآخر، وحواره بالتي هي أحسن. أين أثر ندوات الحوار الوطني. إلاَّ زلنا ندور في مربع مغلق. ما بالنا لا نعرف إلاَّ الأسود والأبيض. ما بالنا نصادر آراء الآخرين، ثم نتعرض لأشخاصهم بدل أفكارهم، ثم نجرمهم، ثم نحاكمهم. لا أريد أن أسترسل في هذه الأسئلة المحزنة، ولكنني متفائل. ما نريده فقط هو الحزم في الكشف عن المسيء وعن مقدار إساءته وتداعياتها. ونريد أن نسير في هذا الطريق الذي اخترناه بعد تردد طويل. والأمر برمته مناط باختيار الكثرة الصامتة، الكثرة التي اختارت الوسطية في الفكر والقول. وليس مناطاً باختيار القلة القليلة التي لا تعبر إلاَّ عن نفسها، مهما تسربلت برداء الدين والتديّن. والله أعلم.

تفكيك الإرهاب(*)

هذا الإرهاب الذي انكشف للقاصي والداني على السواء لم يعد في حاجة إلى بيان عن خطورته وأسبابه وتداعياته. ولم يعد أصحابه المباشرون والمستترون والمنظرون والممولون في حاجة إلى توصيف أو تحديد

لم أعد أتذكر هل استعملت هذا العنوان من قبل. لم أعد أتذكر من كثرة ما تطرقت لهذا الموضوع أو تطرق غيري. لقد مللنا كثرة الرجوع الممل للحديث عن الإرهاب والتطرف والتشدد، أياً يكن مصدر هذا الإرهاب والتطرف المتشدد. كما مللنا توصيف الإرهاب والإرهابيين. فكل مرة يضرب ضربته، وكل مرة ينجح رجال الأمن الساهرون في ضربة استباقة، نعاود نحن الكتّاب اجترار ما قلناه. أقول هذا وأنا أقرأ بعض تعليقات الصحف المحلية، أو بعض كتابات الكتّاب، فأجد حديثاً سبق أن قرأته هنا أو هناك.

هذا الإرهاب الذي انكشف للقاصي والداني على السواء لم يعد في حاجة إلى بيان عن خطورته وأسبابه وتداعياته. ولم يعد أصحابه المباشرون والمستترون والمنظرون والممولون في حاجة إلى توصيف أو تحديد. فلدى مقام وزارة الداخلية كمٌّ هائل من

(*) **المصدر**: جريدة الرياض، التاريخ ١٤٢٨/٤/٢٢هـ.

الحقائق، أو أحسب ذلك، ولكن لدواعٍ تراها الوزارة، فإنها تحجب تلك الحقائق من النشر. قد نرى رأي الوزارة، وقد يرى آخرون خلاف رأيها. والحق أننا شربنا حتى الثمالة من الحديث عن الإرهاب. والآن نريد تفكيك الإرهاب تفكيكاً يطال البنية المادية والفكرية، حتى لا يقوم له قائم.

ما حدث في الأسابيع الماضية من ضربة وقائية تكشَّف على إثرها أن الإرهاب، وخلايا القاعدة النائمة أو اليقظة أو غيرها من شركات الإرهاب في السعودية، يوحي بأن الأمر جد خطير. وأن تفكيك الإرهاب إنما يسير سيراً لا بأس به من جهة تفكيكه أمنياً، ولكنه مكانه يراوح من حيث تفكيكه مادياً وفكرياً. والتفكيك الفكري هو الأقل نجاحاً.

سمعت خطب يوم الجمعة الماضية إما شخصياً أو رواية عن بعض الأصدقاء، وسمعت فرقاً جوهرياً في تناول الحدث المروع. والفرق لا يدخل في باب اختلاف وجهات النظر، ومن ثم اختلاف التناول. لكن سمعت من شجب الحدث، وسمى الأشياء بمسمياتها، وسمعت من التبس عليه الأمر، إن حقاً وإن باطلاً، وسمعت من تناول معارضة الحدث على استحياء، وخلط بين الحق والباطل. أنا هنا لا أتهم أحداً البتة. ولكنني أسأل رأفة ببلادي وسكانها، ورأفة بإسلامي وديني وأهله. ما سبب اختلاف الخطباء عند تناول الحدث الإرهابي. هل لا زلنا نعيش أزمة فكرية تجاه الإرهاب. هل لا زالت الرؤية غير واضحة للبعض لدرجة تمييع التفاصيل وإظهارها بمظهر لا يوحي إطلاقاً بخطورتها وخطورة الفعل وخطورة من ارتكب الفعل. وتطول الأسئلة أو كأنها تطول في ذهن المراقب وفي خاطره.

أنا لا أريد أن أكرر نفسي أو أكرر ما كتبه الآخرون صبيحة يوم الحدث أو بعده. أريد أن أقول قولاً آخر. وأسأل سؤالاً آخر. وهما أن تفكيك هذا الإرهاب المحلي مسؤولية جسيمة يتحملها طرفان وهما: الدولة بكل مؤسساتها. والمواطنون والمقيمون بكل أطيافهم. أقول ذلك وأنا أرى واسمع أطيافاً من المجتمع ساكتة، أو هي أشبه ما تكون (ما أمرت به ولكن لم يغضبني). والسؤال: ما نحن صانعون لهذه الأطياف المجتمعية. تبدّى لي أن تلك الأطياف ليست على سواء، كما خُيِّل لبعض المفكرين. هم مختلفون في الفكر والممارسة. وكلٌّ له أجندته، وبعض ليس له أجندة على الإطلاق. ولكن ما يجمعهم هو: إما الحقد على هذه الدولة لسبب أو بدون سبب. أو الحسد على ما أنعم الله به على هذا المجتمع المسالم في عمومه. أو السعي الحثيث خلف تنفيذ أجندة سياسية داخلية أو خارجية.

قد يقول قائل لم تأت بجديد. وكل ما أتيت به هو تشخيص سمعناه صراحة أو مواربة. وأقول أما الجديد فأحسبه كذلك. ذلك أننا في المراحل الأولى من تفكيك الإرهاب والإرهابيين فكرياً ومادياً. لماذا نحن لا زلنا في المراحل الأولى. أقول أولاً إننا معشر الكتّاب لا نملك المعلومات الكافية عن العمليات الأمنية الناجحة، ولا نملك معلومات خاماً عن الأسماء التي تم القبض عليها أو التي تحت المراقبة وهم بالمئات. ولا نملك رصداً، ولو أولياً، للمساندين فكرياً أو تمويلياً أو شرعياً. وفي غياب المعلومات الخام، لا يمكن للمفكر أن يبدأ في عملية تفكيك ذهني أو فكري للإرهاب والإرهابيين. قد يختلف الكتّاب والمفكرون تجاه هذا التشخيص الصريح والواضح والمباشر. ولكن ما يجب أن يكون محل إجماع هو أن نعطي الفرصة الكافية لأجهزة الدولة لترى ما يناسب الحدث الجلل من حيث الإشهار أو الإخفاء. ولكل منهما وقته الذي لا يمكن لمثلي أن يحدده باليوم أو الشهر أو السنة أو أكثر. لكن هذا لا يمنع أن تكون عيوننا وآذاننا وعقولنا وقلوبنا في شغل على مدار الساعة لدعم جهود الأمن ورجال الأمن، ولدعم ومساندة كل ما من شأنه القضاء على هذا الفيروس. وسبق أن كتبت وقلت إن كل رجل وإمرأة على ثغر من ثغور الأمن المادي أو الفكري. وعليه وعليها إلاَّ نؤتى من ثغره أو ثغرها. وأسارع وأقول حتى هذا ليس بكاف. والسبب أننا نحن المواطنين والمقيمين لا نملك المعلومات الخام التي تساعدنا على أداء المطلوب منا في ثغورنا.

وسؤال آخر وهو: هل آن الأوان لكشف المستور وإعلان التفاصيل. والجواب يتراوح في ذهني بين مستويين: إن كان المعروف الآن سيؤدي إلى معرفة أخرى أو معارف جديدة، فالستر أولى. وإن كان المعروف الآن هو السقف الأعلى عن شركة أو شركات الإرهاب والإرهابيين فالإفصاح أولى، ليقوم كل فرد بما هو مطلوب منه على محجة بيضاء واضحة لا لبس فيها. وأضرب مثالاً واحداً لتوضيح الفكرة. وكما يقال الأمثال بنات العقول. والله لا يستحي أن يضرب الأمثال وإن قل شأنها. لو دفع ببعض المتورطين والممولين والمشرعين للإرهاب إلى القضاء، وسمع منهم، ثم صدر بحقهم حكم ينصفهم في دينهم ودنياهم. أليس هذا العمل حقيق بأن يجلي بعض الصورة غير المجلوّة عند البعض. أليس هو حق الوطن والدين والشعب يأخذه ممن أساء إليهم.

تفكيك الإرهاب أصبح أمراً لازماً. ولا يجب عدم التسويف تحت أي منطق أو تعلل. فالأمر خطير. والدين والبلد حرسها الله، مثل الراكبين في سفينة. فإذا لم نأخذ على يد المفسد، ونؤطره على الحق أطراً، غرقت السفينة وغرقنا. والله لا يستحي من الحق.

والحق أننا في مفترق طرق. والأمم حولنا في شغل شاغل. ويجب أن نكون واعين إلى درجة كبيرة، وإلا انتقل ما عند غيرنا إلينا. وأمر آخر وهو: إلاَّ نُلقي على الآخرين مشاكلنا الفكرية والأمنية والمعيشية. نحن من يصنع إرهابنا. ونحن من يهيئ للآخر التدخل في أمورنا والإفساد والضرر والإرهاب.

لا بد مما ليس منه بد. لعلاج ظاهرة الإرهاب وتداعياتها. نبدأ بأنفسنا. لا بد أن لدينا خللاً لم نعالجه المعالجة الكافية. فكر الإرهاب لا زال له مكان هنا. وأرجو أن ينسى من يقول بأسباب اقتصادية أو بطالة أو غيرها ولو إلى حين. لقد كشفت العملية الأخيرة مقدار ما عليه القوم من ثراء فاحش، ومن تجهيزات كبيرة، ومن دعم لوجستي ومهني. وهم إنما ينطلقون من فكر، ومن مفكرين. سموا الأشياء بأسمائها، عندئذ تنجلي الصورة. عندئذ لا يصبح لمعتذر عذر. عندئذ يؤخذ كل امرئ بجريرته، مادية كانت أم فكرية.

عقد الإرهاب(*)

هذا العقد من السنوات الذي ابتدأ مع مطلع ٢٠٠٠م تصح تسميته بعقد الإرهاب، ونحن لن نذكر الإرهاب إلاَّ ونذكر جهود الدولة في الوقوف في وجهه موقفاً صلباً لا يلين، ونحن نذكر بكل فخر وبكل موضوعية الضربات الاستباقية التي تقوم بها قوات الأمن المظفرة، لقد دعاني بيان وزارة الداخلية الأخير إلى التأمل مرة أخرى في هذا الوباء الذي ما يكاد يخبو إلاَّ ويعود، تذكرت إرهاب الأول من شهر يونيو ٢٠٠٤م الذي شهدته مدينة ينبع الصناعية، وتذكرت إرهاب نهاية شهر مايو ٢٠٠٤م الذي شهدته مدينة الدمام، وتذكرت إرهاب شهر يناير ٢٠٠٥م حيث حاول بعض الإرهابيين اقتحام مصفاة الرياض، وتذكرت محاولة إرهابية فاشلة حدثت في أبقيق في شهر فبراير ٢٠٠٦م وفي شهر نوفمبر من السنة نفسها ألقت قوات الأمن القبض على ست خلايا إرهابية، وتذكرت إرهاب شهر ديسمبر ٢٠٠٧م حيث استبقت القوات الأمنية إرهابيين يخططون لتفجير منشآت نفطية، وأخيراً تذكرت إرهاب شهر مارس ٢٠٠٨م حيث استبقت قوات الأمن مجموعة تخطط لجمع الأموال بأمر مباشر من رجل القاعدة أيمن الظواهري.

أيظن أعضاء القاعدة في السعودية النشيطون منهم والنائمون أن الشعب السعودي

(*) **المصدر**: جريدة الرياض، التاريخ ١٤٢٩/٦/٢٨هـ.

وشعوب العالم قاطبة تنسى ما حدث في عقد الإرهاب، ما بالنا كلما قلنا خمدت نار الإرهاب، نجدها تستعر من جديد، لقد كتب الخبراء والكتّاب عن هذا الوباء، ولم يتركوا شاردة ولا واردة إلاَّ ذكروها، هل أستطيع أن أقول شيئاً ذا بال، لقد سئمنا من داء الإرهاب، والعلاج الذي نصفه للإرهابيين غير ناجع، ما الأمر؟ ما المخرج؟

اقتضت جهود الحكومة السعودية عند مواجهة الإرهاب أن تقوم بثلاثة أعمال متزامنة: الأول مواجهة الإرهابيين بقوة السلاح وضربهم أينما قاموا أو كشفوا عن وجوههم القبيحة، بل واستباقهم ومحاصرتهم، وأشهد أن العمل نجح نجاحاً واسعاً، نكاد نراه ونلمسه، وشهد بذلك العالم كل العالم، وما تم الإعلان عنه قبل خمسة أيام إلاَّ واحدة كلمح البصر، استبقت قوات الأمن السعودية وألقت القبض على إرهابيين سعوديين وعرب كانوا يخططون لشن هجمات إرهابية في أقدس البقاع على الأرض، ويخططون لجمع ملايين الريالات عن طريق الصناديق الخيرية وبيع كوبونات الأضاحي للحجاج.

العمل الثاني مكافحة الإرهاب فكرياً، وقد نهضت الدولة يساعدها بعض مؤسسات المجتمع المدني لتجفيف منابع الإرهاب الفكرية والاقتصادية، وأنا كمراقب محايد اعترف من خلال ما أقرأ أن النجاح في هذا العمل هو دون المأمول ولا يقاس بالنجاح الأمني ولا يقرب منه، والعمل الثالث هو فضح الإرهاب والإرهابيين إعلامياً ودولياً، وهذا العمل شهد مؤتمرات وندوات محلية ودولية دعت لها المملكة، وشهدت تعاوناً دولياً مواتياً، لكن لا زال إعلامنا دون المأمول أيضاً، والسبب في ظني ليس في مؤسسات الإعلام السعودية، بقدر ما هو في طبيعة الشريحة الدينية والثقافية التي تقوم بهذا العمل.

السعوديون لم ولن يخافوا من الإرهابيين لسبب بسيط هو أنهم في مأمن طالما نجاحات رجال الأمن وخططهم تحاصرهم وتضربهم في كل مكان، ربما يخاف السعوديون من الفكر الإرهابي المستوطن في هذه البلاد المقدسة، وهذا الفكر الخبيث كالشجرة الخبيثة التي أصلها لا زال في الأرض، وكلما قطع رجال الأمن من فروعها ومن ثمارها أينعت من جديد، ولا سبيل في زعمي أن يتم القضاء على هذه الشجرة بانتزاعها من جذورها كاملة، كيف السبيل إلى ذلك.

يغذي هذه الشجرة الخبيثة مصدران، فكري ومادي، أما المصدر المادي فهو

الأسهل، على هذه الحكومة المباركة محاصرة كل ما يُشتم أو تُظن به الظنون من كل مصدر أو جهة فردية أو اعتبارية أو مجموعة، يجب التشديد في هذا الشأن فالمال الذي يخرج من هذه البلاد، ربما عن حسن نية، يجب منعه من الخروج ومعاقبة صاحبه، يجب قطع الطريق دون وصول هذا المال إلى القاعدة في الداخل أو الخارج، ويجب قطع الطريق دون وصول المال من الخارج إلى الخلايا النائمة في السعودية. مصادر التمويل كثيرة ومعقدة، إلاَّ ترى أنهم يستغلون شعيرة إسلامية عظمى، ويبيعون للحجاج كوبونات يذهب ريعها إلى القاعدة، قاتلهم الله أنى يؤفكون، كيف سمحت لهم عقولهم أو قلوبهم أو دينهم بغش الحجاج.

أما المصدر الفكري فهو المصدر الصعب، وقد سمعت تصريحاً لبعض المسؤولين السعوديين أن المواجهة الفكرية مع الإرهابيين دون المأمول، لجنة المناطحة قامت بعمل جيد، لكنه دون المأمول أيضاً، علينا أولاً أن نعترف أن الفكر المتشدد الإقصائي والتكفيري هو غذاء مناسب للمصدر الفكري الإرهابي، تداخل الدين مع الفكر المتشدد أو التكفيري تداخل واسع، وباستطاعة المنظر الفكري للإرهابيين أن يغرر بالشباب السعودي عن طريق دروس الدين والدعوة دون أن يلتفت إليه أحد، إلاَّ بعد خراب البصرة، يستطيع المنظر الفكري أن يقوم بعدة عمليات فكرية وهو يقوم بعمله في المدرسة أو في المسجد أو في مجال الدعوة إلى الله، وهو يقوم مثلاً بعمل تنفير الشباب من الحياة المعاصرة، والبعد عن أهل الحكم والعلماء المعتبرين وتشويه سمعتهم، وتقسيم المجتمع إلى ليبراليين وإسلاميين وعلمانيين وقوميين وحداثيين إلى آخر التقسيمات التي لا يعرف هو مدلولها الصحيح، ثم يقوم بعمل التكفير إذ يعمد ويقول هذه الفئة كافرة وحسب، ثم إذا سأله الطالب أو التابع أو المريد عن أعمال إرهابية وعن الإرهابيين طفق يبرر أعمالهم ويجد لهم العذر.

ومن أصعب الأمور في المصدر الفكري هو ما يمكن تسميته بالفكر المتربص، وهو يقوم على إظهار عكس ما يبطن، وهو فكر تربصي، تجده يشجب الإرهاب والإرهابيين في وسائل الإعلام أو من على منابر المساجد أو حلقات تحفيظ القرآن الكريم، إلاَّ أنه يتربص في الوقت والمكان المناسبين ثم يبدأ في تسويغ أو يتبع تقنية (وفي المعارضة مندوحة عن الكذب) فهو يشجب العمل الإرهابي جملة وتفصيلاً، ولكنه يسارع ويقول: لا بد من البحث في أسباب الإرهاب، ساعة يقول بأسباب سياسية، ويقول أنظر ما يحدث في العراق أو فلسطين، وساعة يقول بأسباب اقتصادية، ويقول

أنظر لأعداد الباطلين عن العمل وعدد الفقراء، وهو يقول بهذه الأسباب ليخرج من تبعة معتقده الفاسد، لكنه يعلم أن الإرهاب مرض ووباء وغسل أدمغة لا علاقة له بالدين إلاَّ كعلاقة دم الذئب بيوسف عليه السلام، ولا علاقة له بالسياسة ولا بالمعارضة السياسية، ولا علاقة له بالاقتصاد.

لكن السؤال لماذا يقوم هؤلاء القوم بهذا العمل؟ أنا لا أؤمن بنظرية المؤامرة، على أنني أظن أن السبب يكمن في أن بعضهم يعتقد اعتقاداً أنه على الطريق الصحيح، وأن الحكومة كافرة، وأن السعوديين على جهالة كبيرة، وأنه يجاهد في الله حق جهاده، وهذا لا ينفع معه لجنة مناصحة ولا غيرها ومنهم المغرر بهم ومنهم من لديه أجندة خاصة يعرفها أو لا يعرفها، وهؤلاء لهم ارتباطات خارجية، أقول قولي هذا وأنا لست متيقناً منه، لأنني لم أقابل أياً منهم، لكن القول النهائي يأتي عندما تنشر وزارة الداخلية تحقيقاتها مع المقبوض عليهم من أئمة الفكر الإرهابي، وعندما تحيلهم إلى القضاء ليقول كلمته فيهم، عندئذ سنعرف على وجه الدقة ما الأمر، وما عدا ذلك فهو محاولة للفهم، والله المستعان.

سنة أولى فلسفة(*)

لم أكن أتوقع تحمس القراء مع حديثي عن الفلسفة المنشور يوم الأربعاء ما قبل الماضي. يظهر أن كثيراً من الذين تواصلوا معي، عن طريق البريد الإلكتروني أو عن طريق موقع الجريدة الإلكتروني، يهدفون إلى التوسع في موضوع الفلسفة. على أنني لم أهدف إلى إشباع الموضوع لا من حيث التعريفات أو التطرق لمدرسة فلسفية أو الغوص في موضوع فلسفي. وحيث طلب أكثر المداخلين التوقف عند تعريفات العلم، رأيت أن أسمي الحراك الفلسفي الذي تشهده الساحة الثقافية السعودية بسنة أولى فلسفة، ذلك أن أمامنا سنوات قبل أن تصبح الفلسفة مقبولة في مدارسنا ومعاهدنا وجامعاتنا.

أميل عند تعريف الفلسفة إلى ما اختاره فيلسوف العرب: أبو يوسف يعقوب بن إسحق الكندي (توفى في حدود ٢٥٢هـ/٨٦٤م). كتب الكندي رسالة عنوانها: في حدود الأشياء ورسومها. وفي هذه الرسالة أورد ستة تعريفات للفلسفة. تعريف بحسب

(*) **المصدر**: جريدة الرياض، التاريخ ١٤٣٠/٧/٢٢هـ.

الاشتقاق، حيث الفلسفة تعني حب الحكمة. وتعريف بحسب تأثيرها، حيث تطمح الفلسفة أن يكون الإنسان كامل الفضيلة. وتعريف بحسب غاية الفلسفة، حيث تروم الفلسفة إلى إماتة الشهوات، لأنها السبيل إلى الفضيلة. وقد قال القدماء في هذا الصدد: اللذة شر. وتعريف بحسب جهة العلة، حيث الفلسفة: صناعة الصناعات وحكمة الحِكم. وتعريف بحسب معرفة الإنسان نفسه، وهذا صعب، وقد قيل: إن الإنسان العالم الأصغر. والتعريف السادس بحسب جوهر الفلسفة الخاص، حيث تعني الفلسفة علم الأشياء الأبدية الكلية، حيث العناية بآنية الأشياء ومائيتها وعللها بقدر طاقة الإنسان.

ولعل القارئ يلاحظ أن اختيارات الكندي استمدها من مصادر يونانية. وثابت أن الكندي لا يعرف اللغة اليونانية، وإنما اعتمد على ترجمات تمت من اليونانية أو السريانية إلى العربية. وهذه التعريفات ليست من عنده، فثلاثة منها منقولة عن فيثاغورس، واثنان منقولان عن أفلاطون، وتعريف واحد منقول عن أرسطو، والكندي لم يرجح أياً منها. على أن المرء ليس في حاجة أن يتبنى تعريفاً واحداً كما يذهب بعض المشتغلين بالفلسفة. ونحن نلاحظ أن الكندي أورد هذه التعريفات، لكنه لم يتأثر إلاَّ بأرسطو دون غيره من فلاسفة اليونان. ويقول عبدالرحمن بدوي: إننا نستطيع أن نرجع كل آراء الكندي الفلسفية إلى مؤلفات أرسطو، بل إنه لم يتورع أن ينقل نقلاً مباشراً من كتب أرسطو المترجمة.

ويحتاج المرء إلى توطين نفسه مع كتب الفلسفة وشروحها. وهي صعبة ومتعبة. لكن التأسيس القوي يؤدي إلى الغوص في المعاني، والتمعن في الأفكار، وتشقيق الكلام يأتي بعد ذلك. وليس المطلوب أن يصبح قارئ الفلسفة وعاشقها فيلسوفاً، مثلما لا يمكن لعاشق الطب، والقارئ في كتب الطب أن يصبح طبيباً. وهذا مثال غير دقيق، ولكنه للتقريب فقط. على أن سيادة الفكر الفلسفي تحتاج إلى أمرين لازمين: حاضنة مهيأة لقبول الفلسفة والفلاسفة. والمقصود بالحاضنة إشاعة تعليم الفلسفة، وقبول المجتمع لهذا النوع من التفكير. والأمر الثاني حرية فكرية واسعة.

ولا يمكن في هذا العصر أن يأتي الفلاسفة بجديد إلاَّ في حدود ضيقة. لقد استنفد العلم تجلياته. ويذهب بعض الفلاسفة ومؤرخي الفلسفة الغربيين إلى أن الفلسفة اختراع يوناني، وإضافات وتجديدات غربية. أما ما لدى المسلمين على سبيل المثال فهو ليس فلسفة. يقول رينان إن ما لدى الشعوب السامية من فلسفة هو مستعار من الخارج ودون خصب كبير. وهو قول يهمنا هنا لأنه يعبر عن صعوبة الإتيان بجديد في علم الفلسفة، وليس من وكدنا مناقشة رأيه في الفلسفة الإسلامية. لأننا لا نطلب المستحيل، ولم يظهر

عند المسلمين على مدار تاريخهم شبيه لأفلاطون أو أرسطو. ولم يبلغ فلاسفة المسلمين حتى مبلغ كانط أو هيجل. لكن الفلسفة الإسلامية أنجبت شارحاً عظيماً هو ابن رشد. وهذا ما نذهب إليه مما أشرت إليه آنفاً، أننا نقرأ الفلسفة، وندعو لتوطينها، ولكننا لا نتوقع بروز فلاسفة، والله أعلم.

ونحن لو طالعنا في كتاب الفهرست لابن النديم نجد مئات الكتب الفلسفية التي ألفها فلاسفة الإسلام، ومعظم كتب الفلسفة الإسلامية لم تصل إلينا لأسباب يطول شرحها. ونشعر الآن أن فلاسفة المسلمين غير محظوظين، لقد عاشوا فقراء وماتوا فقراء، وهذا أخف الأضرار التي عرفوها. لقد عرفوا صنوف العذاب، وكابدوا وعر الحياة، وتسلّط عليهم السلاطين والعامة. ولم تكن بيئتهم مواتية، ولم توجد حاضنة صالحة، وتكدرت عليهم الحرية الفكرية اللازمة. لما أصبح الكندي معلماً لأحمد ابن الخليفة المعتصم، بدأت الحياة تبتسم له، وصار مرموقاً في بغداد، لكن الحاسدين كانوا له بالمرصاد، وتآمر ضده محمد وأحمد أبناء موسى بن شاكر، وأوغرا صدر الخليفة المتوكل عليه، فأمر الخليفة بجلد الكندي، وصادر مكتبته واستولى عليها أبناء موسى بن شاكر. وهذا مثال متواضع من أمثلة كثيرة تعرض لها الفلاسفة في ديار المسلمين. وهذا سبب من الأسباب يفسر عدم وجود الأصالة والابتكار في الفلسفة الإسلامية.

يوم الفلسفة(*)

كثر الحديث عن الفلسفة هذه الأيام. وكأن القوم يكتشفون أهميتها أو ضرورة الحديث عنها. ويظهر أنه لا بد أن يمر عقد أو أكثر ثم يعود الحديث عن الفلسفة. لا أدري ما سبب هذا الصنيع. لا أستطيع أن أحصي عدد المرات التي يكثر الحديث فيها عن الفلسفة في الساحة الثقافية السعودية. ولكنني أستطيع أن أحصي عدد المرات القليلة جداً التي وجدت الفلسفة لها مكاناً قصياً في المجتمع السعودي. منها حلقة الرياض للفلسفة التي قام عليها عدد من الشباب المثقف، واختاروا لها مكاناً في نادي الرياض الأدبي. وحديث هذا الأربعاء ليس عن هذه الحلقة المهمة، التي لم تبلغ من عمرها المديد إلاَّ سنة أو أقل، وهي لا زالت في طور النمو، لكن واقعها وواقع القائمين عليها يبشر بخير وفير.

(*) **المصدر** : جريدة الرياض، التاريخ ١٤٣٠/٧/٨هـ.

منذ توحيد المملكة، أي منذ ما يقارب مائة عام شهدت العلوم توطيناً واضحاً، ما عدا علم الفلسفة، التي أضحت محاربة في كل مكان، ولم يتم توطينها لا على مستوى الوعي الجمعي، ولا على مستوى المناهج المدرسية، ولا في قاعات التعليم العالي. لا يعرف جيلي، الذي هو على أبواب التقاعد، الفلسفة إلاَّ من خلال قراءات حرة، لم يتهيأ لنا أيام طلب العلم أن نمر عليها ولو مرور الكرام. لا نعرف إلاَّ اسمها، وقد تم قرنها بكل نقيصة ومذمة. وقيل لنا إنها قرينة الزندقة والكفر والإلحاد. وكان الشخص الذي يجادل بالباطل يُقال له: لا تتفلسف. ولا أدري كيف وقر في عقول الناس وقلوبهم ربط الباطل بالفلسفة. وحتى فلاسفة العرب والمسلمين يقدمون لنا على أنهم من علماء الكلام، هذا إذا سمحوا بتقديمهم، وإلاّ فهم معدودون من أعداء التوحيد، الذين لا يجوز تعاطي كتاباتهم أو تدريسها. وكانوا يقولون لنا – مثلاً - إن عدو التوحيد ابن رشد، نزل به عذاب الله فأحرقت كتبه في الساحة العامة.

ولما تهيأت لنا الظروف وذهبنا إلى الخارج لإكمال الدراسة وجدنا أقسام الفلسفة في كل جامعة. واعرف أن قسم الفلسفة من أكبر الأقسام العلمية في الجامعة التي درست فيها. وحدث أن صممت أن أزور القسم هذا وكلي رهبة ورغبة. رغبة أن أرى هؤلاء القوم الذين يعلمون أو يدرسون الفلسفة كتخصص. ورهبة من مفاجآت قد تصادفني، ولا أجد لها أو معها مخرجاً. كان قسم الفلسفة يحتل طابقاً كاملاً من بناية مبنية من الطوب الأحمر على الطراز القوطي. وأول ما دخلت وجدت كل شيء يعود في شكله ولونه إلى العصر الكلاسيكي. لون الخشب والأبواب الموهني، ولون الطاولات وشكلها، أما الإضاءة فخافتة. لا يوجد ما يرجع إلى العصر الحديث مثل الألوان الزاهية أو الجدران الزجاجية. وتبعاً لذلك ظننت أن الأساتذة وربما الطلبة من كبار السن أو من الذين بلغوا من العمر عتياً. ولكن ظني خاب.

وصادفت باباً مفتوحاً، وبداخله رجل يجلس إلى طاولة عتيقة، والكتب تلفه من كل جانب، لا أدري لماذا تذكرت الجاحظ، وهو عندي ليس من الفلاسفة، وهو من الذين قرأت كل ما طبع له عدة مرات. تذكرته وتذكرت سقوط الكتب عليه، ومن ثم وفاته. ولا زلت أشك في هذه القصة مهما ترددت في كل كتاب ترجم له. ألقيت التحية على الرجل، وهو رد باقتضاب تعودت عليه في الغرب الأمريكي. واستأذنته في لقاء صغير معه. وسألته هل أنا أمام فيلسوف. فقال لي: لا أنا لست فيلسوفاً، أنا أدرِّس الفلسفة، وليست كل الفلسفة، بل جزء صغير منها. وسألته أين أجد الفيلسوف. فقال لي:

هذا سؤال كبير يحتاج إلى توسع وربما تشقيق الكلام. ووقتي لا يسمح بذلك. وسألته: هل أستطيع أن اختلف إلى بعض المحاضرات عندكم. فقال: وهذا لا أستطيع إجابته. فقلت أين أستطيع متابعة الفلسفة. فقال لي: أين تدرس. فقلت في قسمين متوازيين: قسم التاريخ وقسم دراسات الشرق الأوسط. فقال تجد الفلسفة عندكم. لكن عليك بقراءة أمهات كتب الفلسفة. القراءة الحرة هي التي تصنع الفيلسوف.

تلك كان أول احتكاك لي مع متخصص في الفلسفة. وخرجت لا ألوي على شيء. لكنني عرفت أن تخصص الفلسفة ليس بالضرورة أن يصنع فلاسفة، وعرفت أن كل علم، مشحون بفلسفة معينة. وكل تخصص لا بد أن يقع في وسطه وقمته مقدار من الفلسفة، وكل طالب دراسات عليا لا بد أن يتوشح بلبوس فلسفة، وهذا سر مسمى الدرجات العليا، خصوصاً الدكتوراه، التي يُقال في طرتها: درجة الفلسفة. على أن هذه الشهادة العليا هي درجة واحدة، وليست درجات متعددة. أما بقية الدرجات فمتروكة للشخص لاستكمالها. لكن ما بال الأديب زكي مبارك يُلقب بالدكاترة. هل يعني أنه استكمل درجات الفلسفة. أم أنه استكمل درجات أخرى، كما يقول عنه مناوئوه.

وبعد مدة قرأت كل ما يقع عليه بصري من كتب الفلسفة. وهالني ما وجدت. وجدت أن ما توصم به الفلسفة من عيب في ذات الدين ليس صحيحاً. ووجدت فلاسفة من أتباع الأديان، مخلصين لدينهم، ملتزمين بشرائعه وقوانينه. ووجدت الإلحاد لا يختص بالفلاسفة، بل هو مقسوم على كل الناس وكل الأديان. وقال لي وزير الأوقاف المصري، الدكتور حمدي محمود زقزوق، وهو من المختصين في الفلسفة أن ربط الزندقة بالفلسفة على مدار التاريخ الإسلامي هو سبب من أسباب كثيرة شوهت العلم وأساءت للفلاسفة. وهو قال إن مشكلة الفلسفة التي لا يطيقها أهل الدين وأهل السياسة هي في كثرة الأسئلة وتنوعها. والأسئلة تفتح الأبواب الموصدة، أو هكذا قال.

وما قاله صحيح، فقد سبرت تراجم الفلاسفة على مر العصور، وهم أناس طيبون، مسالمون، لا ينزعون إلى العنف. ولكنهم يسألون. والسؤال لب الحقيقة. ومن لا يسأل لا يمكنه الوصول إلى الحقيقة، على أن أهل السياسة هم الذين حاربوا الفلسفة والفلاسفة، وهم الذين ألّبوا عليهم رجال الدين. هذا هو تاريخ الفلسفة في أوروبا منذ العصر الهلنستي وحتى عصر النهضة. كان أبو حيان التوحيدي من فلاسفة العرب، لكن طبيعة سؤاله، وقلق سؤاله أغضب عليه رجال البلاط العباسي، وهو أيضاً غضب على مجتمعه ونقم من محيطه. وبالتالي جاءت أسئلته لا تستقيم في مجتمع مغلق أو شديد

المحافظة أو يتسم بالقمع. وكان مصيره أن مات مذموماً مدحوراً من قبل رجال السلطة بمعاول رجال الدين.

يوم الفلسفة في نادي الرياض الأدبي يصادف يوم الثلاثاء. وهو يوم يحاول أهله أن يوطنوا الفلسفة في رياض لم تتعود على هذا النوع من الفكر القلق. على أنه قلق حسن ومحبب، ويفضي إلى فضاءات رحبة، ومتعة لا يقدّرها إلاّ من تعرّض لنفحاتها.

حواضن التشدد والتطرف(*)

الإنجاز الأمني الكبير الذي أعلنت عنه وزارة الداخلية مساء الأربعاء الماضي الموافق (٢٨/شعبان/١٤٣٠هـ - ١٩/ أغسطس/٢٠٠٩م) يفرح القلب ويسر النفس ويبهج الخاطر. ويأتي هذا الإنجاز الأمني ليوضح حقيقة ناصعة وهي أن النجاح الأمني في التصدي لظاهرة الإرهاب والتشدد والتطرف، ومحاربة البُغاة والمتطرفين وفلول القاعدة أينما كانوا على أرض المملكة بلغت مستوى رفيعاً. أقول إن نجاح قوات الأمن في الوصول إلى مخابئ المفسدين في أوكارهم، والقبض عليهم وإفشال نواياهم الخبيثة، إنما يعد نجاحاً يضاف إلى نجاحات سابقة. ولهذا نستطيع أن نقول إن نجاح رجال الأمن أوسع وأكبر من نجاح بقية الخطط الموضوعة للتصدي للفئة الضالة.

كنا نظن أن المنتسبين إلى القاعدة أو المتعاطفين معها قل عددهم أو انتهوا إلى خير، وجنحوا إلى الحق، وعرفوا الباطل الذي هم فيه. وكنا نظن أن الجهل والفقر والبطالة أسباب وحيدة للتطرف والتشدد. هكذا كنا نظن. لكن العملية الأخيرة أثبتت لكل متردد أو متشكك أن إخواناً لنا، وربما أخوات قد تم تجنيدهم لخدمة أغراض شريرة تطال البلد وأهل البلد. وأن القضية ليست مقصورة على فئة دون أخرى.

وكما ثبت لنا في الماضي القريب سقوط مقولة إن المنتسبين إلى الفئة الضالة أو المنتسبين للقاعدة هم من ميسوري الحال أو من صغار السن. ثبت لنا في نهاية شهر شعبان، وقرب حلول شهر رمضان الحالي سقوط مقولة إن المنتسبين إلى الفئة الضالة هم من الجهلة أو أرباع أو أنصاف المتعلمين. لكن العكس هو الصحيح، فثلاثة أرباع المقبوض عليهم يتوفرون على تعليم عالٍ، وبعضهم يحمل درجة الماجستير أو الدكتوراه، وبعضهم متخصص في تخصصات علمية دقيقة.

(*) المصدر: جريدة الرياض، التاريخ ١٤٣٠/٩/٥هـ.

بهذا سقطت كل المقولات وربما التبريرات التي نسمعها. والحق أبلج ولا بد أن يظهر. الحق أن بذور التشدد والتطرف موجودة في كل دين وفي كل ملة ونحلة ومذهب. هذه البذور جاهزة أن تنمو وتكبر مثل الخلايا السرطانية إذا ما توفرت لها بيئة مناسبة ومواتية، أو حاضنة جاهزة صالحة. على أنه من الصعب اقتلاع بذور التشدد، هذا عمل لا يمكن القيام به، إذ ربما يؤدي إلى تدمير الحاضن برمته. لكن الممكن هو منع تلك البذور من النمو. كيف ومتى وأين يتم ذلك.

المعروف عند أهل العلم أن حواضن الفساد والتشدد والتعصب موجودة، ويمكن التقليل منها أو وضعها في موضع الكمون والضعف. وذلك عن طريق إشاعة العلم الديني والعلم المعرفي الصحيح. وعن طريق بيان مضار تلك البذور، وعدم السماح لها بالبروز أو النمو. ويتم ذلك عبر شبكة معرفية وتعليمية وتربوية منذ الصغر. التعليم الذي يتلقاه الطفل منذ نعومة أظفاره مسؤول عن تكوين بيئة وحاضنة سليمة. على أن الاستمرار والعناية بالمناهج والعلوم والمعارف وتنقيتها من شوائب التشدد والبغض والكره، وتنقيتها من الروابط المعرفية التي تنحوا منحى الفكر المتشدد هي سبيل آخر من سبل الاهتمام بحواضن العلم.

لا يوجد وقت يتوقف فيه المرء عن مراقبة الحواضن العلمية والتعليمية والتربوية، إذ يجب الاستمرار مع الطالب والطالبة حتى مستوى الدراسات العليا. لكن الأساس والقاعدة الأولى هي البدايات الأولى، ثم يأتي بعد ذلك حواضن أخرى خارج مسار التربية والتعليم. وهي: حواضن اجتماعية وعملية ودعوية وتقنية. ذلك أن المشاهد يرى أن تلك الحواضن لعبت دوراً كبيراً في حشد المنتسبين للقاعدة أو المتعاطفين مع فكرها. ربما يفوق حواضن التربية والتعليم. ومن هذا لا بد من إيلاء تلك الحواضن العناية التامة والمراقبة الدقيقة.

وما يجب التنبيه إليه كثرة إلقاء اللوم على الآخرين من دول ومنظمات ومسارب فكرية. ولا يجب أن ننسى أن التشدد في أصله نبع من الداخل، وأنه نبتة محلية. ولو لم تجد تلك النبتة البيئة المناسبة والحاضنة المواتية لما نمت وترعرعت، ولما استطاع أصحابها من استقطاب آلاف الشباب والرجال. على أن هذا لا ينفي ورود أفكار ورؤى وتحليلات من الخارج، وتزاوجها بأمثالها من الداخل. ومع هذا يبقى أصل المشكلة داخلياً.

وهذا النوع من إلقاء اللوم على الآخر يذكّرني بمقال نشره الكاتب خالد منتصر في جريدة المصري اليوم في صفحة قضايا ساخنة، في يوم السبت ١٥/أغسطس/٢٠٠٩م. وعنون مقالته بـ: «ثعابين طلال مداح ودخان عبد الحليم». ويذكُر أنه تلقى رسالة إلكترونية مصوّرة أرسلها له بعض الشباب السعودي، وفي الصورة ثعابين تخرج من قبر طلال مداح. وهو تحدث عن التشدد والتكفير الذي طال كل مناحي الحياة، ولم يسلم منه حتى الأموات. وهو خلص إلى أن تشدداً وتطرفاً طال الحياة المصرية المعاصرة، وقال إن سبب تشدد المصريين تأثرهم بالوهابية (هكذا). هذا من نوع إلقاء اللوم على الآخرين. وكما قلت آنفاً يوجد في كل بلد بذور التشدد، متى تهيأ لها السقيا نبتت من كل زوج بغيض. ولست هنا لأناقش الكاتب المعروف الأستاذ خالد منتصر. ولكنني فقط أبين عدم صلاحية التخلي عن المسؤولية الداخلية للتشدد والتطرف. أما مقالة الأستاذ خالد منتصر فلها حديث آخر إن شاء الله.

وهدأت النفوس قليلاً(*)

أنّى للنفوس أن تهدأ وقد وصل الإرهابي إلى عرّاب مكافحة الإرهاب. وأنى لها أن تهدأ وخبر المحاولة الفاشلة لاغتيال الأمير محمد بن نايف لا زال يملأ المكان الواسع. ونحمد الله أن سلّم، وباء المفجّر بذنبه ومن وراءه بالويل والخسارة في الدنيا والآخرة. ويحسن بنا أن نبتعد قليلاً عن العاطفة ونتناول هذه المأساة، التي لا يجيزها دين أو عقل، ونعيد التفكير في هذا الإرهاب الذي طال البلاد والعباد، وكلما قلنا إنه انتهى أو كاد إذا به يعود بوجهه الخبيث.

لقد لاحظت أن أكثر من تناول قصة تفجير الإرهابي نفسه في منزل الأمير محمد يركز في كتاباته أو تحليلاته على أمرين هما: الخطاب الدعوي والوعظي مثل حرمة المكان والزمان، والغدر بالأمان. والثاني يقول حادثة التفجير تغيير في استراتيجية القاعدة. على أنني لا أميل إلى كل هذا، لأن أصحاب الفكر المتطرف لا يقيمون أهمية لكل هذا الكلام الصحيح في معناه، وهو صحيح لا يتناسب مع مجمل أدبيات القاعدة وشعارات الإرهاب المعلن عنها والمخفي. السنوات التي عشناها مع هذه الظاهرة كفيلة

(*) **المصدر**: جريدة الرياض، التاريخ ١٩/٩/١٤٣٠هـ.

أن تجعلنا نعيد التفكير مرة وأخرى من أجل الوصول إلى قاعدة صلبة في التعامل مع سرطان الإرهاب.

بداية لا بد من القبول بحقيقة مرة وهي أن الإرهاب يكاد يكون مستوطناً ومتجذّراً في هذه البلاد، التي لا أعرف بلداً مثلها في العالم يطبق الشريعة الإسلامية في كل مناحي حياته. لهذا لا بد من معرفة الأسباب التي أدت إلى قبول شبابها فكر الإرهاب مع كون البلاد تطبق الشرع الإسلامي. جملة الأسباب كثيرة. على أننا يجب أن نعترف أن هذا الإرهاب انطلق من مفهوم ديني. ونحن لن نتوقف عند هذا المفهوم في هذا الحديث، لأنه أشبع نقاشاً من قبل هيئة كبار العلماء والمختصين وكتّاب الرأي. ولكن يحسن أن نتوقف عند جملة مسائل مرتبطة بهذا المفهوم من مثل: التشدد، والتطرف وكراهية الآخر وعدم قبوله وغيرها. وكلها مسائل أدت وتؤدي إلى قبول الإرهاب من قبل شباب هذه البلاد حرسها الله. يجب أن نكون صادقين مخلصين لديننا وبلدنا ونقول بكل أمانة إن سبب الإرهاب هو ما سلف، دون مواربة أو محاولة إلقاء تبعة الإرهاب على مسائل من قبل الاحتباس السياسي أو الفقر أو الجهل أو البطالة.

ومما يلتصق بهذه المسائل ما عليه بعض مفردات مقررات التعليم العام، خصوصاً في مرحلة الدراسة الابتدائية. ويمكن السيطرة على تلك المفردات لو أحسن التعامل معها من قبل بعض المدرسين والمعلمين الذين يذهبون في تناولها وتأويلها على غير ما تقتضيه مصلحة الطالب في هذه السن الغضة.

ومما يلتصق بهذه المسائل ما يقوم به رجال نحسن الظن بهم تصدوا للإفتاء، والدعوة وإمامة الصلاة، وارتقاء المنابر في أيام الجمع، والتصدر للدرس والدعوة في المساجد أو الجمعيات ذات العمل الديني أو الخيري أو الدعوي. وكل هذه المسائل قد نوقشت، ولكن لا زال الأمر يحتاج إلى كثير من الصراحة والشفافية. لدينا أدبيات دينية تراكمية كثيرة، هذه الأدبيات تحتاج إلى نظرة وغربلة من قبل هيئة كبار العلماء ورجال العلم الديني الصحيح. تلك الأدبيات تشجع على اختيار رأي أو جملة آراء دينية وطرح غيرها، وربطها بما يسمى بالإسلام السياسي والصراع السياسي مع القوى الكبرى.

ومما يلتصق بهذه المسائل إعادة النظر في برامج مكافحة الإرهاب، خصوصاً في بعض ما عليه برامج المناصحة أو إعادة تأهيل الإرهابيين والمتطرفين. فكم من عائد وبعد أن حصل على الأمان، وبعد أن خضع لبرنامج المناصحة ارتد على عقبيه. لهذا يصح أن

نقول إن وضع العصا في موضع السيف مضر، ويرسل رسائل خاطئة. ما كان يحسن التساهل مع فئة باعت نفسها للشيطان، واستقبالها بسهولة ويسر، هم ينظرون إلى كل هذا كمكافأة، وأقل ما يدور بخلدهم أنهم عملوا ما عملوا من باب الاجتهاد الذي لا يخرج من الملة، مع أن عملهم، وقد ولغوا في دماء المسلمين وغير المسلمين، لا يعطيهم هذه الدرجة أو الفهم.

ومما هو لصيق بهذا مكاشفة الناس بحقيقة هؤلاء كاملة، وعدم تبني حجم المعلومات بحجة التأني أو استكمال التحقيق وجمع المعلومات، الأمر جد خطير، وصول بعضهم إلى مراكز عليا واستهداف شخصيات عليا يهدد الأمن الوطني برمته. ويعطي رسائل خطيرة لأهل الأهواء والتطرف والتشدد ومن وراءهم من أهل القاعدة، كفانا الله شرهم وبأسهم. لا بد من قبول حكمة قديمة تقول: إن حسن النوايا لا يؤدي بالضرورة إلى حسن النتائج أو حسن العمل. فكم أحسنا الظن فيمن يجد المبررات والأعذار للمتطرفين والمتشددين، وكانت النتيجة على غير ما توهمنا.

ومما يجب معرفته عدم تصديق دعاوى القوم وحججهم الدينية وشعاراتهم الدينية. ولا يحسن محاجتهم بالدين أو بالقرآن، لأن من نحاججهم ليسوا هم قادة الفكر الضال، ولا هم في مستوى المحاججة، هم أدوات تنفذ خططاً جهنمية تصدر إليهم. وبالتالي قد نُضيّع الوقت في إقناع قوم بشروحات دينية، ويردون علينا بشروحات دينية أخرى. نحن لسنا في صدد دراسة هذا الدين. نحن أمام فئات اختارت الموت على الحياة وقررت مع سابق الإصرار أخذنا معها.

لا بد أن نعترف أن قادة القاعدة ومن يدور في فلكهم من جماعات سياسية رفعت الدين دثاراً، لديهم أجندة سياسية يسعون ما وسعهم السعي إلى تنفيذها، والقفز على السلطة في أي بلد إسلامي، وقلب الأنظمة القائمة. صحيح أن هؤلاء الشباب المغرر بهم قد لا يعرفون هذه الحقيقة، لكن هذا لا يعفيهم أو يبرر عملهم الإجرامي.

لا بد من وقفة فكرية حازمة تشبه الوقفة الأمنية الناجحة، لا تقيل العاثر، ولا تقبل المسيء، ولا تجد عذراً للمتطرف أو المتشدد. دعونا نعود إلى ديننا وحياتنا قبل أن نعرف هذه الحياة المليئة بالأشواك. دعونا نتصالح مع أنفسنا ومع غيرنا في هذه الدنيا الواسعة، التي لم يخلقها الله لنا وحدنا. دعونا نفتح كل الأبواب والنوافذ لنور الشمس لتسطع علينا وتنير دروبنا، لنعرف أين مكمن الخطر. وكل رمضان وهذه البلاد وقادتها وشعبها بأمان

وسلام. وتحية صادقة، ومباركة عظيمة ودعاء واسع أن يحفظ الأمير محمد بن نايف. الذي يقف شامخاً في وجه التطرف والتشدد والإرهاب.

حديث الأربعاء: الفتوى وما آلت إليه(*)

كلمة فتوى لا تقابلها في اللغات الغربية كلمة تؤدي المعنى الشامل لها في اللغة العربية. وقد درج بعض المتخصصين إلى ترجمة المعنى أو بعض المعنى مثل قولهم: legal or advisory opinion لكنني وجدت أن أهل القانون في الجامعات الغربية يستعملون كلمة فتوى مكتوبة بحروف لغتهم هكذا: fatwa. وهنا لا بد من القول إن المعنى الذي يتولد في ذهن رجال القانون عن الفتوى هو أنها رأي في نقطة قانونية. لكن عندنا ليست فقط رأياً، بل هي حكم يجب الأخذ به، على الأقل من قبل المستفتي. وهنا تكون إشكالية كبيرة.

وإشكالية تحديد مصطلح «فتوى» ليست جديدة، بل هي قديمة قدم استعمال المصطلح نفسه. ويذهب بعض المستشرقين إلى أن المفتين المسلمين الأوائل لعبوا دوراً يشبه دور الحكماء في القانون الروماني. ذلك أنهم دعموا بنية القانون الإسلامي وهيكليته. على أن المفتين الأوائل سجلوا فتاواهم على اعتبار أنها تشكّل في مجموعها ما يمكن أن نطلق عليه أدبيات المذهب الديني. وكان مما يؤسف له أن تشكلت مذاهب إسلامية عديدة، وأضحى المفتي لا يتجاوز حدود مذهبه، وأضحت اجتهاداته تدور على مجمل قواعد مذهبه. هذا في الغالب الأعم مع استثناءات معروفة.

وفي صدر الإسلام وضحاه لم يكن للفتيا جهاز حكومي أو إدارة حكومية، ولم تكن الفتيا وظيفة. ولم يحدث هذا إلاّ في عصور متأخرة. وكان أغلب المفتين في العصر العباسي من رجال الفقه، ولهم وظائف يعتاشون منها. وكان الفقيه يمثل المثقف في عصره. ولكن الفقهاء كانوا لا يفتون في المسائل العامة الكبرى مثل القضايا السياسية، أو الحربية، أو الأموال المتعلقة ببيت المال، ولا يفتون في مسائل قد تسبب فتناً كبيرة، ولا يفتون في مسائل قد تضعف من هيبة السلطان، أو تهدد أمن البلاد. ويتركون كل ذلك لقاضي القضاة ومساعديه.

(*) **المصدر**: جريدة الرياض، التاريخ ١٤٣١/٩/١٥هـ.

وفي أيام فتنة خلق القرآن كان الإمام أحمد بن حنبل يقف صامداً أمام هذه المسألة، ويقف صامداً ضد رأي الخليفة ومن تابعه من الفقهاء ورجالات الفكر. ومع هذا لم يحرر الإمام أحمد فتوى تقول ببطلان صحة خلافة الخليفة، ولم يقل بوجوب نزع البيعة، ولم يقل بوجوب الجهاد ضد الدولة والنظام السياسي القائم. والأهم من ذلك أن الإمام أحمد لم يُفتِ في حياته بفتوى عامة تطال النظام العام للدولة أو تسبب بلبلة لدى جمهور المسلمين في العراق وخارج العراق. كانت الفتيا العامة من حق قاضي القضاة ومن يساعده من العلماء. ومع أن مذهب الحكومة العباسية كان المذهب المالكي، فإننا لم نرَ علماء من خارج المذهب يفتون في بغداد في المسائل العامة الكبرى حسب مذهبهم، لأن أولئك النفر الأعلام عرفوا أهمية تنظيم الفتوى وتحديدها وقصرها على من يعينه الخليفة.

وكانت الفتوى في عصور الإسلام المبكرة غير ملزمة، ما عدا الاستشارات الشرعية التي يطلبها الخليفة، والتي تهم البلاد والعباد فهي تصبح ملزمة بقوة القرار السياسي. ومنذ القرن السادس الهجري تجمعت فتاوى لكل مذهب، وأضحت تلك الفتاوى مرجعاً للقرون اللاحقة. على أن الأمر اختلف في عصرنا هذا، خصوصاً مع الانفجار الذي طال وسائل الإعلام، بحيث أصبحت الفتيا على لسان كل شخص قادر أو نصف قادر، وصرنا في زمن أضحى المفتون يأتون من كل حدب وصوب، وتمتعوا بالشهرة الإعلامية، وغدت الفتيا عملاً يمكن للشخص التفرغ له، والكسب من ورائه. بينما الفقيه في عصور الإسلام الأولى لا يمكنه أن يتكسّب من علمه الشرعي.

وحيث غدت الفتيا مهنة، فقد كثر الذين امتهنوها، ثم زاد الطلب على من لديه القدرة على إصدار الآراء الشخصية ودفعها للجمهور على أنها فتوى يجب الأخذ بها، ثم توسع المفتون وطفقوا يبحثون في التراكمات الفقهية، ويستخرجون شواذ الآراء، والأفكار، والتعليقات، والتهميشات والأحلام، يخرجونها للناس، ثم توسعوا أكثر عندما وضعوا في روع الناس ضرورة سؤال أهل العلم (هكذا يسمون أنفسهم) عن كل صغيرة وكبيرة، ثم زادوا بأنهم يصدرون عن فقه وتخصص، وأنهم يوقعون عن الله سبحانه وتعالى. وأخيراً تعاقدوا مع الفضائيات، وانتشروا وأثروا. والله يرزق من يشاء.

وشاركهم في ذلك خطباء المساجد، وطلاب التخصص الشرعي، والدعاة وحفّاظ القرآن الكريم، وأصبحوا يلقبون أنفسهم بالشيوخ والعلماء. وزاد الطين بلة دخولهم ساحة الفتاوى السياسية، حيث أصبحوا نجوماً/ فقهاء يفتون في السياسة الدولية، ويخاصمون

هذا، ويقفون مع ذاك، ويماحكون حكوماتهم، ويثيرون العامة. ثم زادوا بأن قالوا إنهم هم الأحق بالفتيا من علماء الأمة المعروفين، وأطلقوا على أولئك لقب: فقهاء السلطان. وصار عندنا أسواق وحراجات للفتوى ممثلة في صحف سيارة، وقنوات فضائية، ومواقع إلكترونية ورسائل جوالية. وضجرت الأمة الإسلامية من هذا العبث والفوضى، خصوصاً عندما تولى بعض المفتين الترويج للتشدد والتطرف والإرهاب، وإصدار الفتاوى التي تجيز القتل والتفجير والاغتيال السياسي، والانتحار السياسي، وتجيز إشاعة الكذب والفتن والسرقة والسطو باعتبارها من الأعمال الاضطرارية. وهذا ما آلت إليه الفتوى.

لهذا كله أصدر الملك عبدالله أمره يوم الخميس الثاني من شهر رمضان ١٤٣١هـ بإغلاق سوق حراج الفتاوى.

ولا يخالجني شك أن غيرة الملك الدينية، وحبه للوحدة والنظام، وسعيه لبناء بلد يحترم نفسه ويحترمه الآخرون كانت وراء أمره. وكان حفظه الله يرى رأي شيخ الإسلام ابن تيمية (ت ٧٢٨هـ) من أن فساد الحياة يأتي من أربعة: نصفُ متكلّم، ونصفُ فقيه، ونصفُ نحوي، ونصفُ طبيب. ويهمنا هنا أنصاف الفقهاء. لهذا أقفل الملك عبدالله سوق الأنصاف. وقصر الفتوى على أعضاء هيئة كبار العلماء. هذه أكبر هدية رمضانية يهديها خادم الحرمين الشريفين للمسلمين في شهرهم هذا. ويبقى سؤال مهم وهو: هل ستقوم الجهات المعنية بتنفيذ أمر الملك، أم سنحتاج إلى أمر ملكي آخر؟

الأمر صدر والكرة في ملعب الجهات التنفيذية..

أهم معارك عاصم حمدان التنويرية

النموذج الطالباني وخطره على مجتمعاتنا(*)

لم يعد ممكنًا - بعد المحاولات الآثمة التي استهدفت حياة سموّ الأمير محمد بن نايف بن عبدالعزيز - أن يتلجلج البعض عند نقد التيارات المتشددة والدخيلة على الإسلام، وإن عدم الإدانة الواضحة والصريحة لمثل هذه التيارات المسؤولة عن أعمال إرهابية في بلادنا التي تحتضن المقدسات الإسلامية، وتطبق شرع الله، والتي سُفك فيها دم ما يقرب من ١٢٥٦ إنسانًا، وآلاف الجرحى.. نعم إن عدم الإدانة هو ظلم في حق هذا الدِّين الذي لا يمكن أن يزايد علينا أحد في فهمه وتطبيقه، وهو ظلم في حق الوطن الذي نؤمن بوحدته إيمانًا يجعل منا مواطنين متساوين في الحقوق والواجبات.

* لا يخفى على الكثير أن النموذج «الطالباني» نسبة إلى حركة «طالبان الأفغانية»، أضحى يمثل هوسًا لدى كثير من شبابنا، وتحاول بعض التيارات الدينية في العالم العربي أن تقيم صلة غير حقيقية بين حكم طالبان، الذي هو أبعد ما يكون عن جوهر تعاليم الإسلام ومنطلقاته الوسطية والمعتدلة، وبين مجتمع المدينة في حقبة صدر الإسلام والخلافة الراشدة، وينسى هؤلاء أن المجتمع المدني هو الذي أسس لحضارة عربية وإسلامية استطاعت بالتسامح والمحبة والوئام أن تجذب الآخرين من أتباع الديانات الأخرى لاعتناق الإسلام.

فلقد رأوا في الدِّين الجديد -آنذاك- مخلّصًا لهم من سطوة وجبروت الآخرين الذين يشاطرونهم الاعتقاد نفسه، ومَن يقرأ العهدة «العُمَرية» التي وقّعها الخليفة عمر بن الخطاب -رضي الله عنه- مع نَصَارى بلاد فلسطين، وهي باعتراف بعض الدوائر الغربية تعتبر، كما ذكر المؤرخ ظفر الإسلام خان في كتابه القيم «تاريخ فلسطين القديم»، أحسن

(*) **المصدر** : جريدة المدينة، التاريخ ١٨/٩/١٤٣٠هـ.

معاهدة توجد في التاريخ للتعامل بين شعب غالب، وآخر مغلوب، يرى - القارئ لها - ذلك الفارق بين المفهوم الإسلامي الحقيقي للحياة، وعمارة الكون، والاعتراف بالآخر، وبين سلوكيات أتباع النموذج الطالباني الذين يعطون الأمان، ثم ينكثون بالوعد والعهد، فيفجّرون أنفسهم، ويسعون لتفجير الآخرين. وباختصار، فهم أبعد ما يكونون عن مفهوم الأُخوّة الإيمانية، ولم تعد، كما ذكر الدكتور علي الخشيبان في صحيفة الحياة الأحد: ٩ رمضان ١٤٣٠هـ، فكرة «الفئة الضالة» مناسبة لوصف مثل هؤلاء الخوارج الذين يستحلّون دماء إخوانهم في العقيدة والوطن الواحد، رافعين راية الجهاد زورًا وبهتانًا.

عقلية تصدير التشدد والإرهاب(*)

يلاحظ المرء في تتبعه لمسارات الجماعات المتشددة والمتطرفة أنها تتخذ من كهوف الجبال مسكناً وملاذاً ومنطلقاً. ولنقترب من الحقيقة أكثر يمكننا أن نجد التطبيق العملي في حركة طالبان التي لا تمثل بأي حال من الأحوال ما يمكن أن يربطها بالنموذج الإسلامي الحقيقي والمتمثل في الوسطية والاعتدال والتسامح والاعتراف بالآخر- على الأقل ذلك الآخر الذي يتمثل في الأخ والقريب والذي ترى ضرورة القضاء عليه قبل أن تشرئب أعناقها إلى أعداء آخرين تصنعهم بتصوراتها الضيقة، وهو الحال- نفسه- الذي بدا واضحاً في سلوكيات الجماعات المتشددة التي ظهرت في البلد العربي والمسلم - الجزائر- وهي التي تطلق على نفسها مسمى السلفية الجهادية والتي أراقت الكثير من الدماء البريئة في سبيل فرض نفسها على الواقع في بلد ضحى بالكثير من أبنائه في سبيل تحريره من ربقة الاستعمار البغيض وهي تضحيات استمرت لحوالى قرن من الزمن.

بعد الضغوط المتزايدة على ما يسمى بالقاعدة أو السلفية الجهادية في جبال وكهوف أفغانستان وباكستان، ارتأت أن تصدّر تجربتها التي أساءت إلى الإسلام وجوهر تعاليمه - مما يتطلب وقتاً طويلاً لمحوه أو إصلاحه - فكان الهدف الصومال أولاً، الذي رأينا كيف تتوجّه فيه الحراب إلى صدور الأشقاء الذين لا يخرجون عن عقيدة التوحيد النقية التي نسمع إسطوانتها في كل مرة تحاول فيه هذه الجماعات المتشددة أن تدافع عن أفكارها المتزمتة ، والتي أبعد ما تكون عن تعاليم الدين الداعية إلى الرفق واللين مع الأباعد والأقارب على حد سواء، ثم كان اليمن الشقيق هو الضحية لتيارين يختلفان في

(*) **المصدر**: جريدة المدينة، التاريخ ٢٩/١١/١٤٣٠هـ.

الطرح العقدي والفكري ولكنهما يتفقان في كل الوسائل والأهداف، ونقصد بهما «القاعدة» و«الحوثيون»، ولم يصغ أي من هؤلاء لصوت العقل والحكمة والدعوة إلى رأب الصدع، ثم رأى كل منهما تصدير ثورته أو أفكاره إلى البلاد المجاورة.

ولقد رأينا صنيع القاعدة هناك في تجنيد بعض من شبابنا للاعتداء على رموز هذا الوطن الغالي الذي يحتضن بيت الله الحرام ومثوى سيدنا رسول الله ﷺ، ثم ارتكب التيار الآخر وهم الحوثيون جرماً خطيراً بالاعتداء على البلد الذي لم يتأخر – يوماً - عن لم شتات الشقيق «اليمن» والوقوف معه في كل الأزمات والمحن، ويمكن للمرء أن يخلص أن تجربة التشدد والإرهاب المرتبطة بالكهوف هي في جانبها الفكري تعبّر عن الوهم الذي تعيشه هذه الجماعات بأنها الأجدر – وحدها - بفهم تعاليم الدين وفرض رؤيتها الإقصائية من منظور ضيق ومتشدد ومرفوض وخصوصاً إذا ما وصل الأمر بها إلى انتهاك سيادة الآخرين ومنازعتهم أرضهم. ما يستوجب مقاومتها بكل الوسائل حتى لا تقع في وهم آخر في مستقبل الأيام.

الخطاب الديني والخصومة للفن والإبداع(*)

كتب الزميل الكريم الأستاذ تركي الدخيل في زاويته المقروءة بصحيفة (الوطن) السعودية مقالاً مثيرًا وهامًا بعنوان «إنهم يستهلكون المرأة» «الوطن، ١٣شعبان١٤٣١هـ»، ذكر فيه أنه «منذ اقتحام جهيمان للحرم والمرأة محورية في الخطاب الديني»، وللحقيقة إن هذه المحورية التي تحدّث عنها كاتبنا الكريم، بدأت بشكل واضح منذ أن أصدر الشيخ ناصر الدين الألباني كتابه «حجاب المرأة المسلمة»، وكان عندئذٍ يدرّس في الجامعة الإسلامية بالمدينة، وكان ذلك في الثمانينيات الهجرية - الستينيات الميلادية ولمّا زادت الحملة على الشيخ الذي ينتمي بقوة للتيار السلفي أصدر كتيبًا صغيرًا يتضمن رأيًا للشيخ ابن تيمية حول قضية الحجاب، ولكن ذلك وسواه لم يشفع له عند أصحاب الرأي الآخر.

أضيف إلى ما ذكره عزيزنا تركي بأن قضية المرأة كانت محورية في الخطاب الديني المعاصر، بأنه كانت هناك مفردات أخرى تهيمن على هذا الخطاب، منها مثلاً: الموقف

(*) **المصدر**: جريدة المدينة، التاريخ ١٤٣١/٨/٢٩هـ.

من قضية الآثار الإسلامية وضرورة التخلص منها، وعدم العناية بها؛ لأنها ربما كانت طريقًا للتبرك والشِرك، ويتساءل المرء: هل كانت الدول الإسلامية على مر التاريخ وآخرها الدولة العثمانية على خطأ وانحراف عقدي عندما اعتنت بالآثار والمحافظة عليها حتى أتت حركة طالبان أخيراً فمحت آثار الأمم الأخرى التي أمرنا ديننا بعدم التعرض لها، متناسين فعل صحابة رسول الله ﷺ. فهذا الخليفة أبو بكر الصديق -رضي الله عنه- يخاطب قواد الفتوح بقوله: «وسوف تمرون بأناس قد فرَّغوا أنفسهم في الصوامع، فدعوهم وما فرَّغوا أنفسهم له». وقد أعطى مِن بعده الخليفة عمر بن الخطاب -رضي الله عنه- الأمان لأهل القدس إزاء دور عبادتهم بقوله: «لا تُسكن كنائسهم ولا تهدم ولا ينتقص منها ولا من حيزها ولا من مللها ولا من صُلُبهم». فإذا كان الإسلام قد حافظ على آثار الأمم ودور عبادتها احترامًا لأهل الديانات الأخرى، أفليس حريًا بنا إلاَّ نهدم تاريخنا بأيدينا؟!

وعندما أصدر الشيخ يوسف القرضاوي كتابه «الحلال والحرام في الإسلام» وقفت في وجهه أصوات متشددة لأنه كان له موقف إيجابي من الفنون كافة، ويعني بذلك الفنون الهادفة، وكذلك موقفه من قضية التصوير الفوتوغرافي، وقد اعترف القيادي بالحركة الإسلامية في مصر هشام النجار أخيراً بأنه قد أصاب الساحة الإسلامية الجفاف لطول الخصومة لميادين الفن والإبداع.

التيارات الدينية وضرورة المراجعة والنقد والتصحيح(*)

تحدثت في مقالة الأسبوع الماضي عن ضرورة مراجعة التيارات الإسلامية لكثير من طروحتها إزاء التقنيات الحديثة التي كانت نتيجة مباشرة للحضارة الغربية المعاصرة والتي أفادت كثيراً من الحضارة العربية والإسلامية في العصور الوسطى، وإن تلك المراجعة تُجنِّب شباب الأمة كثيراً من علل الانفصام والازدواجية، بل لا يخفى على أحد أن أولئك الشباب الذين وقعوا تحت تأثير الطروحات المتشددة والموقف السلبي من مستجدات الحياة دفعهم لهجر منازلهم والاتجاه للقدح في عقائد أهليهم، بل أحياناً للقدح في علماء الأمة من السلف الصالح من أمثال «ابن حجر العسقلاني» و«النووي» و«أبي حامد الغزالي».. وسواهم، بل ذهب أحد المنظِّرين المتشدِّدين، ويُدعى «أبوجندل

(*) **المصدر**: جريدة المدينة، التاريخ ١٤٣١/١١/٤هـ.

الأزدي» للقول بأن حديث النبي ﷺ الذي يشير إلى فتح القسطنطينية على يد أمير مؤمن، لا ينطبق في رأيه على السلطان العثماني «محمد الفاتح» بذريعة أنه مات حنفياً - نسبة للإمام أبو حنيفة النعمان- وماتريدياً، والقدح في الإمام أبي حنيفة هو - للأسف الشديد- من أدبيات بعض التيارات الدينية المتشددة وخصوصاً السلفية الجهادية والقاعدة وطالبان، وهذه الأخيرة تقدِّم صورة أبعد ما تكون عن الإسلام وسماحته ووسطيته واعتداله، وكيف يستقيم أمر ادِّعائها بالتمسك بالإسلام وكثير من سلوكياتها يبعث على الأسى في نفوس الآخرين، فلقد نقلت بعض القنوات العربية المعروفة باتجاهاتها المعتدلة والموضوعية، بل بانحيازها للرؤية الإسلامية، نقلت صوراً لفتيات أفغانيات تشوَّهت وجوههن من جراء معاقبتهن بمادة «ماء النار» بسبب التحاقهن بالمدارس، بل نقلت صور فتيات مُحجّبات يُصيبهن الذعر عند الذهاب إلى المدارس، لأن طالبان ترى في التعليم المدني خروجاً على رؤيتها المتشددة، ونقلت القناة نفسها - الجزيرة - كيف أن شباب المجاهدين في الصومال يُفتِّشون السيارات المتنقِّلة بحثاً عن الجوالات المزودة بالكاميرا.

ترى أين عقلاء الأمة ومفكِّريها عن نقد هذه السلوكيّات البعيدة عن حقيقة الإسلام..؟!

إصلاح الباطن ودوره في الابتعاد عن منزلقات التكفير!![*]

لقد حان الوقت الذي يفترض فيه على التوجهات والتيارات الإسلامية أن تعيد النظر في خطابها الذي اتسم في بعض جوانبه بالغلظة والجفوة والشدة، وذلك لأنها لم تركز في أدوات هذا الخطاب بما فيه الكفاية على تنقية الباطن من الكدورات وتصفيته بالذكر الخالص لله -وحده- «فإن تمادت به العبادة -أي المسلم- إلى حقيقة التقوى وتطهير الباطن عن كدورات الدنيا وملازمة ذكر الله -تعالى- تجلّت له أنوار المعرفة وصارت الأمور التي كان قد أخذها تقليداً عنده كالمعاينة والمشاهدة».

وهذه التنقية للداخل هي التي تضبط تصرفات الإنسان إزاء أخيه المسلم فلا يرميه في عقيدته بمجرد الشك والريبة، ولا يتطاول على علماء الأمة الذين سبقونا عن صدق بالاجتهاد والدعوة إلى الله، وكثيراً ما نسمع من بعض صغار طلبة العلم الشرعي قولهم الذائع: «نحن رجال وهم رجال».

(*) **المصدر**: جريدة المدينة، التاريخ ١١/١١/١٤٣١هـ.

ولقد فتش بعض من هؤلاء في كتابات هؤلاء العلماء الربانيين فوجدوا فيها شيئاً من الاختلاف عن وجهة نظر من تلقوا عنهم شيئاً من العلم في هذا الزمن المتأخر، فتمادوا في نقدهم لهم، وتطاولوا عليهم بجرأة، ولعل شيئاً من اللوم يُلقى على كاهل من تركوهم يستبيحون لحوم ودماء كل من خالفهم ولم ينبّهوهم إلى خطورة هذا المنحى الذي عانت منه الأمة كثيراً وكأن المريد وأستاذه لم يمرّا على الحديث الذي رواه الإمام البخاري – وسواه - عن أسامة بن زيد -رضي الله عنه - «أنه قتل رجلاً شهر عليه السيف فقال: «لا إله إلاّ الله»، فأنكر عليه النبي ﷺ أشد الإنكار، وقال: «أقتلته بعدما قال لا إله إلاّ الله؟» فقال إنما قالها تعوذاً من السيف، فقال: «هل شققتَ عن قلبه»، وفي بعض الروايات كيف لك بـ «لا إله إلاّ الله» يوم القيامة؟». ولقد جعل كثير من العلماء هذا الحديث قاعدة ومنطلقاً في التحذير من مغبة التكفير. فهذا الإمام أبو حامد الغزالي -رحمه الله- يقول: «والذي ينبغي أن يميل المُحصّل إليه الاحتراز من التكفير ما وجد إليه سبيلاً فإن استباحة الدماء والأموال من المُصلّين إلى القبلة المُصرِّحين بقول لا إله إلاّ الله محمد رسول الله خطأ، والخطأ في ترك ألف كافر في الحياة أهون من الخطأ في سفك محجمة من دم مسلم، فاللهم عفوك ورضوانك وهدايتك».

الفكر الجهادي المنحرف وترويع الآمنين(*)

في كل مرة تقوم الحركات الدينية المتشددة المحسوبة على الإسلام سواء كانت القاعدة أم السلفية الجهادية بأعمال قتل وإرهاب، فهي من حيث تعلم أو لا تعلم فإنها تصيب الإسلام في مقتل وتعمل على استفزاز وتحريض الحركات اليمينية في الغرب ضد المسلمين الأبرياء الذين يعيشون في بلاد الغرب.

لقد أقدمت القاعدة أخيراً على فعل في غاية الفحش والسوء حيث ارتكبت مجزرة في حق المسيحيين العراقيين، وذلك في كنيسة سيد النجاة وكأن هؤلاء الذين يتوهمون أنهم الأنقى عقيدة والأقوم سلوكاً لم يمروا على قول سيدنا رسول الله ﷺ: «ألا من ظلم معاهداً أو انتقصه أو كلفه فوق طاقته، أو أخذ منه شيئاً بغير طيب نفس فأنا حجيجه يوم القيامة»، كما روي أن رجلاً من المسلمين قتل رجلاً من أهل الذمة فرُفع ذلك إلى رسول الله ﷺ فقال: «أنا أحق من أوفى بذمته»، ثم أمر بالقاتل وهو مسلم فقُتل، وهو ﷺ في

(*) **المصدر**: جريدة المدينة، التاريخ ١٤٣١/١٢/٣هـ.

سلوكه هذا إنما يهتدي بقول الله تعالى الذي لا ريب فيه: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ كُونُوا۟ قَوَّٰمِينَ لِلَّهِ شُهَدَآءَ بِٱلْقِسْطِ ۖ وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَـَٔانُ قَوْمٍ عَلَىٰٓ أَلَّا تَعْدِلُوا۟ ۚ ٱعْدِلُوا۟ هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ﴾ (المائدة: ٨).

وذهب كثير من فقهاء المسلمين إلى أن حفظ الحقوق الأساسية في الإسلام وهي حفظ النفس والدم والمال والعرض والعقل إنما يستوي فيها المسلم وغير المسلم، كما أن صحابة رسول الله ﷺ ساروا على النهج النبوي القويم. فهذا الخليفة أبو بكر - رضي الله عنه - يوصي قُواده فيقول: «وسوف تمرون بأناسٍ قد فرَّغوا أنفسهم في الصوامع فدعوهم وما فرَّغوا أنفسهم له»، وهذا الخليفة عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - يمتنع عن الصلاة في كنيسة القيامة خوفاً من اتخاذ المسلمين ذلك سُنّة.

وقد أعطى - رضي الله عنه - أهل القدس من المسيحيين العهد والذي يقول نصه: «هذا ما أعطى عبدالله: «عمر» أمير المؤمنين أهل إيلياء من الأمان، أعطاهم أماناً لأنفسهم وأموالهم وكنائسهم وصلبانهم». تلك أدلة صحيحة وشواهد لا نسوقها لمن أقدموا على تلك الفعلة الشنيعة، وإنما للمتعاطفين معهم والذين يرون في جميع أفعالهم القبيحة حجة، وواجب على علماء الأمة وعقلائها أن يتبرّأوا من خوارج العصر وسلوكياتهم المدمرة.

أهم معارك عبدالله أبو السمح التنويرية

لا تفوتكم تلك المقالة(*)

أكثر ما يثير الحزن والأسف ترديد بعض الناس لآيات قرآنية وأحاديث نبوية دون تمعّنٍ في معناها، ودون ربطها بظروفها ولا بالوقت الراهن، ومن ذلك الحديث الشريف «إني مباه بكم الأمم يوم القيامة» دون فهم موسّع لمعنى المباهاة، فليس بالضرورة أن تكون مباهاة بالكم بل - وهذا الأقرب للصواب - أن تكون مباهاة بالكيف والنوعية ليتوافق مع الحديث الآخر «ولكنكم غثاء كغثاء السيل»، فرجاء لكل الذين يعلقون على مقالاتي عن ضرورة تنظيم النسل أن يلاحظوا ذلك، ولقد قرأت مقالاً جيداً للدكتور عبدالرحمن السلطان (الاقتصادية ٢ / ٨ / ٢٠٠٨) بعنوان «حل الأزمة الإسكانية في التنمية الشاملة» يذكر بأن معدل الزيادة السكانية في الرياض يقدر بنحو ٨%، وهو معدل نمو عالٍ جداً سيجعل تعداد سكانها خلال ثماني سنوات عشرة ملايين نسمة، ويقول تخيلوا حجم البنى التحتية والخدمات العامة التي يلزم تنفيذها للمحافظة على الخدمات الموجودة وليس تطويرها.

ومع كثرة النسل وتركز فرص العمل في المدن الكبرى فإن هجرة عارمة من القرى إلى تلك المدن ستفرغ الأرياف من السكان، ومع زيادة النسل في المدن الكبرى جعلها تستوعب ٨٠% من السكان، ومعناه حسب د. السلطان «أن هناك تفريغاً سكانياً خطيراً لمعظم مناطق المملكة»، وهذا يؤدي إلى زيادة الطلب على المساكن وارتفاع أسعار الأراضي والعقارات بشكل حاد، أرجوكم ابحثوا عن المقال واقرأوه بتمعنٍ.

سوف تكتظ المملكة بالسكان نتيجة هذا التوالد غير المنضبط (قد يصل عدد السكان عام ٢٠٢٠م إلى نحو ٣٩ مليون نسمة)، وسنجد صعوبات هائلة يصعب حلها

(*) المصدر : جريدة عكاظ، التاريخ ١٤٢٩/٨/٥هـ.

وتوفير المواد الأساسية لحياة هذه الأعداد المتكاثرة، وكما هم في الغرب ينظرون إليه بعقل وإدراك علمي وإلى مخاطر الزيادة السكانية التي لا تحلها «الفلوس» مثل التلوث البيئي وتناقص الموارد المائية والغذائية، لهذا يجب أن نطرح التواكل جانباً وأن نبادر إلى الحلول العملية.

تجفيف منابع الإرهاب(*)

في مقالي بعنوان «الحمد لله على السلامة» التهنئة بسلامة سموّ الأمير محمد بن نايف من محاولة الاغتيال التي رد الله كيد الفئة الضالة ونجّاه من شرهم بمعجزة، فلله الحمد والشكر، وقلت فيها بأنه «وجب على كل مسلم أن يحاربهم - الفئة الضالة - ويعلن الاستنكار لمبادئهم الضالة، واجبنا الديني والوطني أن نُعلّم أولادنا أن الإسلام ضد التطرف، وأن الإسلام هو التسامح.. وأنه يحض على التآلف والتعايش السلمي مع البشرية والعمل على عمران العالم، وأن نُعلّمهم -أيضاً- أن الإسلام مع التمدن والتحضر والعلوم الحديثة، وأنه ضد تشويه الدين بمفاهيم مغلقة وتنطع مرجوم».

وقلت: «إن واجبنا ونحن نهنئ سموّ الأمير محمد بن نايف بالسلامة وخذلان الفئة الباغية أن نُطّهر ثقافتنا وتعليمنا ومناهج التعليم ودروسه من الأفكار المتشددة وشوائبها ونبذ الغلو والغالين» (انتهى). ومع الأسف أنه ما زال هناك الكثير من الأفكار المتشددة موجودة في مناهج التعليم أشار إليها عدد من الكتّاب، ومنها ما كشفته حلقة في مسلسل «طاش ما طاش» عن التعليم، فهي بذور للتطرف والتشدد.

ومن المؤكد أن الإرهاب ينمو من الأفكار المتشددة التي تصدر بدعوى «سد الذرائع» أو بفهم غير عصري لبعض النصوص كالجهاد والولاء والبراء وكل تلك الأفكار التي تصدر لتبغيض التقارب الإنساني وتنفير الناشئة والعامة منه، وإخافتهم من بعبع مزعوم اسمه التغريب لمحاربة التطور والتقدم الحضاري العلمي وتحديث المجتمع.

محاربة الإرهاب تبدأ من هنا، من إزالة الفكر المتعصب الرافض لكل تفسير عصري للنصوص.. واعتبار الجميع على خطأ، إذا نجحنا في إزالة الجمود الفكري نكون حقيقة بدأنا في تجفيف منابع الإرهاب.

(*) المصدر: جريدة عكاظ، التاريخ ١٢/٩/١٤٣٠هـ.

بُغاة لا دُعاة(*)

أعتقد أنه سيكون مفيداً لو أجريت دراسة علمية حديثة لحالة المتطرف التائب فواز العتيبي الذي قاده تطرفه إلى ساحات القتال في أفغانستان ثم عودة الوعي الصحيح له ليرجع إلى وطنه تائباً مستغفراً، وحسب بيان وزارة الداخلية فإن فواز بتسليمه نفسه إلى السلطان السعودية أنقذ نفسه من سوء مصير دنيوي وأخروي ونجا من غضب الله، لقد استفاد من المزايا التي وفّرتها وزارة الداخلية لكل من يُسلّم نفسه من الإرهابيين المتطرفين المطلوبين للعدالة كجمع شمله بأسرته وتوفير مكان إقامة خارج أماكن التوقيف تقديراً لمبادرته ولجهود ذويه ومساهمتهم في تسليم نفسه، وهذا التائب العائد كان «تسلل» خارج البلاد إلى دولة الإمارات، فإلى إيران، ثم أفغانستان، حيث كانت وجهته الأخيرة لما تصوره بالخطأ جهاداً ضد الأمريكان وانخراطاً مع عصابات طالبان والقاعدة لقتال ظنه مقدساً حسب ما زرعته في نفسه خطابات دينية متشددة منحرفة، ثم لما اكتشف الحقيقة وأنها حروب سياسية وعنف مذهبي ونشر للفوضى لأغراض دنيوية لتمكين فئات من الخوارج أساؤوا للإسلام وللسلام.. راجع نفسه ووجد أنه خرج لنصرة الشر والدمار وقتل الأبرياء فهرب إلى باكستان ليسلم نفسه إلى السفارة السعودية فيها ليعود إلى المملكة، قصته تثير عديداً من الأسئلة.. فهو ليس غرّاً بل في الثلاثين، وليس جاهلاً بل يحمل «بكالوريوس» في الإعلام، ولكنه - حسب قول أخيه - كان كثير التردد على من يعتبرهم المشايخ والله أعلم بمنهجهم وبما بثوه في نفسه من أقوال وتفاسير خاطئة، وأيضاً مع الدعايات المتشنجة ضد الغرب امتلأ حقداً وغيظاً فانطلق بلا وعي لجهاد مزعوم، لم يستطع أن يتحقق من خلفيات الأخبار والتوجهات السياسية، فترك أولاده الصغار الثلاثة لمصير مجهول أقله اليتم والحاجة، حالة فريدة تستوجب دراسة علمية حديثة لنمنع كثيراً من أمثاله من الانزلاق إلى الخطر، إن وساوس بعض الدعاة هي الخطر الخفي الذي يجب محاربته وتفشيله.

(*) **المصدر**: جريدة عكاظ، التاريخ ١٥/٩/١٤٣٠هـ.

غادة مطلق المطيري(*)

أسرني وأبهجني ما نشرته (عكاظ) بالخط العريض يوم العيد الوطني وافتتاح جامعة الملك عبدالله للعلوم بعنوان «بروفيسورة سعودية تحصد جائزة أمريكية في البحث العلمي» عن الأستاذة الدكتورة غادة مطلق المطيري، الجائزة هي (جائزة الإبداع العلمي) من أكبر منظمة لدعم البحث العلمي في الولايات المتحدة الأمريكية، NIM مختصر المعهد الوطني للصحة، بمكافأة قدرها ثلاثة ملايين دولار، وتحظى بتغطية متميزة في الأوساط العلمية الدولية، وتمنح لأفضل مشروع بحث من بين عشرة آلاف باحثة وباحث، وقالت الدكتورة غادة المطيري «إن بحثها عبارة عن اكتشاف معدن يمكّن أشعة الضوء بالدخول إلى جسم الإنسان عبر رقائق الفوتون ثم دخول الخلايا دون الحاجة إلى عمليات جراحية». إنجاز عظيم لخدمة البشرية. وتقول البروفيسورة غادة المطيري عن إنجازاتها العلمية إنها قدمت عشرة أبحاث ومؤلفاً علمياً ترجم إلى الألمانية واليابانية. ويا للخزي.. لم يسمع به أحد في عالمنا العربي والمنشغل بنشر كتب التراث، وتقول الدكتورة غادة المطيري إنها تعمل حالياً أستاذة في جامعة كاليفورنيا، وهي تمتلك معملاً خاصاً بها قدمته لها ولاية كاليفورنيا قيمته مليون دولار لإجراء مزيد من الأبحاث، ذلك هو العالم الأول المتطور الراقي الذي نرجو أن نسير على خطاه يوماً.

تخيّلوا هذه الدكتورة غادة المطيري - وأنا أكرر اسمها عمداً تشرفاً وتباركاً - لو جاءت هنا في زيارة وجلست في مكان عام تعطي حديثاً إلى صحافي هل يمكن أن تنجو هي والصحافي من تهمة الخلوة وما يتبعها من بهدلة وعقاب، إن مجرد الخبر عن البروفيسورة المطيري يدعونا بشدة أن نعيد النظر في كثير من معوقات النهضة والتمدن، فالاحتفاء بها وباسمها قد يكون شفيعاً لنا عن خطيئة الاستمرار في الفكر الظلامي.

هالو.. لمى السليمان(**)

وجاءت البشرى في وقت مبكر من صباح يوم الخميس (١٥/١٠/٢٠٠٩) بفوز الدكتورة لمى عبدالعزيز السليمان بامتياز في انتخابات غرفة تجارة وصناعة جدة؛ لتكون الثانية عن فئة الصناعيين. لقد جاء نجاح الدكتورة لمى كعنصر نسائي إنقاذاً وتأكيداً لحركة

(*) **المصدر**: جريدة عكاظ، التاريخ ٦/١٠/١٤٣٠هـ.

(**) **المصدر**: جريدة عكاظ، التاريخ ٢٧/١٠/١٤٣٠هـ.

التطوير التي مرت بها غرفة جدة في الفترة الأخيرة كرائدة في منح سيدات الأعمال مكاناً للمشاركة في إدارة الأعمال، وبها تكون مدينة جدة قد تمسكت بدورها الحضاري المتقدم بين مدن المملكة، وحين لم تنجح المدن الثلاث الكبيرة في إيجاد مكان للمرأة في مجالس إدارات الغرفة التجارية الصناعية رغم بروز أنشطتهن ومشاركاتهن في التجارة والصناعة؛ وذلك لتغلب أسباب معروفة تقف عقبة تحول دون تلك المشاركة. نجاح لمى السليمان - حفيدة الرجل الذي ساهم بجهد مشكور في إدخال الصناعة إلى المملكة عبدالله السليمان الذي أسس أول مصنع للأسمنت - نجاحها يؤكد حضارة مجتمع جدة، ويؤكد أن المرأة فرضت وجودها، وأن للتمدّن والمعاصرة والرقي سكاناً مقيمين في جدة.

نجاح لمى السليمان حافظ على غرسة التحديث في بلدنا، وأثلج قلوب الناس المتطلعين إلى مستقبل زاهر مشرق بأنوار الحضارة والمدنية الحديثة، ودليل بأن دعاة التخلف لن ينجحوا مهما أرجفوا، وألف مبروك لسيدات الأعمال ومزيداً من المثابرة والعمل المنتج وخدمة المجتمع، ومزيداً من المشاركة في لجان العمل في الغرفة لأنها طريق إثبات الذات والمحافظة على الحقوق المكتسبة.

وظهر الحق فاتبعوه.. (*)

كانت قضية «الاختلاط» إحدى أهم القضايا التي شغلت الرأي العام، والتي أثرت سلباً في عمل المرأة، كان لا يمر يوم تقريباً دون وجود خبر مزعج عن قضايا اختلاط وتلك التهمة الطائرة «خلوة غير شرعية». وتصدر من جراء ذلك أحكام سجن وجلد، التهمة الطائرة تلك يمكن أن توجّه لأوهى سبب لأي تواجد بين الجنسين في مكان عام وتحت أنظار الجميع، لقد كان بفضل من الله ثم بتوفيقاته للملك المصلح عبدالله بن عبدالعزيز أن أعدنا النظر في موضوع الاختلاط والموقف الشرعي منه، والحمد الله أن أزال عن فكرنا الغمة وأزال الالتباس الذي سببه القول بسد الذرائع وعادات من عصور التخلف وتقاليد أعجمية، فتوالت فتاوى من كبار علماء الأقطار الإسلامية بجواز العمل المشترك بين الجنسين وتواجدهما في مكان واحد، وأن المحرم شرعاً هو «الخلوة» والانفراد بقصد غرائزي جنسي أوضح شروطها الفقهاء، ثم كان لحديث معالي وزير العدل الشيخ الدكتور محمد العيسى، وهو الفقيه المؤهل علمياً، ما وضّح ووثّق مشروعية

(*) المصدر: جريدة عكاظ، التاريخ ١٤٣١/١٢/٢٨هـ.

الاختلاط بين الجنسين في نواحي الحياة جميعها عملاً ودراسة وأنشطة اجتماعية، وتلاه ذلك الحديث المطول والمفصل للشيخ الدكتور أحمد بن قاسم الغامدي، رئيس هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، في منطقة مكة المكرمة، فأزال كل لبس وأوضح جوانب الموضوع من الكتاب والسُّنّة، وهكذا أيضاً عديد من أساتذة العلوم الشرعية في جامعاتنا مما لا يترك مجالاً للمحاكمة والإنكار.

إنني أهيب وأقترح على وزارة الدعوة والإرشاد وعلى رأسها فقيه متخصص أن يجمع هذه الأقوال الرشيدة الحاسمة في مطبوعة توزع على الدعاة وأئمة المساجد وطلبة العلم.

كما هو واجب مطلوب من جماعات حقوق الإنسان أن تكون من ضمن منشوراتهم وملتزمين بها في عملهم وأنشطتهم، وفي الحقيقة لم يعد مقبولاً أي تقاعس حيال ذلك أو إنفاذه.

ملاك الفتاة الشجاعة(*)

جدة مدينة رائعة لها نكهة خاصة، ولها إبداعاتها الخاصة والفريدة حتى وهي في حالات حزنها وآلامها لا تخلو من إشراقات جمال وزهو، ثوبها الأسود في حدادها من كارثة السيل المدمر لم يخل من رسوم فخر وحكايات شجاعة وتضحية، وهل كان يمكن أن تحدث في غير جدة حكاية البنت التي سارعت إلى إحدى سيارات أبيها تقودها لتنقذه وإخوتها معه من غائلة السيل التي حاصرتهم، جدة بتوجهها الحضاري وانفتاحها ونظرتها الراقية للمرأة وقبولها مشاركتها المسؤولية مع الرجل شجعت ملاك الفتاة السعودية الشجاعة للمسارعة بلا تردد لتقود السيارة إلى حيث والدها لتنقذه من الغرق هو وإخوتها الذين معه بسحبهم من وسط السيل إلى بر النجاة، ثم لم تكتف بذلك، بل أنقذت عدداً آخر من العوائل كانوا في وسط سياراتهم محاصرين بالسيل الهادر فترمي لهم الحبال وتسحبهم بسيارتها، ولله در أبيها الذي علّمها سواقة السيارات في نزهاتهم للبر، كان يعرف في نفسه أن قيادة السيارات ضرورة حياتية وأن لا بد للمرأة أن تتعلمها فقد تحتاجها يوما لإنقاذ حياة أو للخروج من مأزق، لا بد لنا من تعليم أولادنا السباحة والسواقة فلا مكان الآن لركوب الخيل، ملاك المطيري الطالبة في المدرسة بعقلية والدها المتفتحة وبشجاعتها استطاعت بقيادتها للسيارة إنقاذ والدها وإخوتها وعدداً آخر من الناس،

(*) **المصدر**: جريدة عكاظ، التاريخ ١٤٣١/١/٢٠هـ.

وواجبنا مكافأتها والاحتفاء بها والعناية بتعليمها وإطلاق اسمها على أحد شوارع الحي الذي تسكنه تقديراً لشجاعتها، ولعلها تكبر وتصير مثل العالمة السعودية غادة المطيري، إن المرأة السعودية إذا أُعطيت الفرصة ورفعت عنها الوصاية جديرة بكل تميز ونجاح.

اعتداء يجب إيقافه(*)

أنا أضم صوتي إلى كل الكتّاب وكل العقلاء الذين استنكروا ما فعله رئيس النادي الأدبي في الباحة برفع شكوى ضد أحد حضور محاضرة جرت في النادي ألقتها إحدى السيدات من قاعة منفصلة للنساء عبر مذياع داخلي، مطالباً بأن يكون ذلك بواسطة شبكة تلفزة، الشكوى الموجهة بأن تلك دعوة للتبرج، وسارعت شرطة الباحة بإحضار المتهم والتحقيق. معه ثم أحالت أوراقه إلى هيئة الادعاء والتحقيق وهذه الإجراءات جميعها خطأ ما كان يجب اتخاذها.

والشكوى المقدمة من رئيس النادي بتهمة الدعوة للتبرج باطلة لأن ظهور المرأة بحجابها الإسلامي كما يحصل في التلفزيون أمر جائز، ووجه المرأة ليس عورة بل هو من الزينة الظاهرة المشروعة، وقد أوجبت الحكومة على المرأة الراغبة في الحصول على جواز سفر وضع صورتها واضحة الوجه، كما أوجبت وضع الصورة على البطاقة الشخصية للجنسين، وليس أقوى من هذا دليل مشروعية، إن مسارعة الشرطة لجلب عضو النادي للتحقيق معه بتهمة المطالبة بالتبرج وإحالة أوراقه إلى هيئة التحقيق فيه انتهاك لحقوق الإنسان وتجاوز نرجو من مديرية الأمن العام وإمارة الباحة اتخاذ اللازم حيال ذلك، وأنا أضم صوتي مناشداً وزارة الثقافة والإعلام التي تتبعها الأندية الأدبية بالتدخل السريع وإيقاف المتسبب في هذا ومحاسبته على هذا التجاوز البغيض.

لقد حان الوقت للسماح للنساء بالظهور مادمن ملتزمات بالحجاب الإسلامي والمشاركة في الفعاليات الأدبية والاجتماعية دون موانع وغرف مغلقة.

لقد أفتى كثير من المشايخ المعتبرين بمشروعية ذلك وأن تواجدها مع الرجال في العمل بحجابها الإسلامي جائز شرعاً، وأن معارضة ذلك هو من التشدد والتضييق والتنطع، وتذكروا القول الكريم هلك المتنطعون.

(*) المصدر: جريدة عكاظ، التاريخ ١٤٣١/٢/٢١هـ.

كتابة العدل والنساء(*)

عضو اللجنة العقارية في غرفة تجارة جدة سيدة الأعمال شروق السليمان، عرضت لحالة وقعت لسيدات في كتابة عدل جدة أقل ما توصف به أنها مسيئة للوطن وغير حضارية، كتبت في «عكاظ»، بتاريخ ٢٠١٠/٧/١٣ عن معاملة مستغربة وغير إنسانية ومضادة للتنمية حين تقدم عدد من سيدات الأعمال لإجراء عمليات إفراغ وتملك عقارية ومعهن بطاقات الأحوال حسب النظام، فوجئن بأن كاتب العدل (يغطي صورنا في بطاقات الأحوال الرسمية وطلب حضور المحارم للتعريف، ورفض المضي في المعاملة). وتعليقي: إن هذا تعسف ومخالفة صريحة للنظام الذي أجاز وألزم بحمل بطاقات الأحوال لإثبات شخصية حاملها إمرأة أو رجلاً، وألزم النظام المرأة بكشف وجهها في الصورة الفوتوغرافية المثبتة في البطاقة، كما هي الحال في جواز السفر، وكاتب العدل هذا يخالف جهاراً تعليمات الحكومة، كما يخالف كلام الفقهاء بأن كشف وجه المرأة مسألة خلافية وتوجد فتوى شهيرة للشيخ ابن باز بذلك منشورة في فتاواه. إن تعليمات الحكومة وما أصدرته من أنظمة واجبة التنفيذ وكل من يرفض ذلك عاص خارج عن النظام، وكان أحرى بهذا الموظف كاتب العدل وأمثاله إن لم يستطع تطبيق النظام أن يستعفي ويترك العمل ويبحث لنفسه عن عمل آخر لا أن يفرض رأيه على المواطنين، ما فعله هذا الموظف مهما كان هو رفض يستوجب المساءلة والعقاب، وهذا ما نرجوه من وزير العدل حتى لا تنفرط الأمور ويتصرف كل على هواه. إننا نرجو من وزير العدل أن يمنع بحزم أي اجتهادات متطرفة وأن تحترم أنظمة الدولة، وأهم دليل لإثبات شخصية المرأة والرجل هو بطاقة الأحوال الشخصية، كما نرفع هذا الرجاء لمقام سموّ وزير الداخلية حفظه الله ولسمو أمير منطقة مكة المكرمة تحقيقاً لجهوده للوصول للعالم الأول، نطلب الإنصاف للنساء من تعسف المتنطعين.

(*) المصدر : جريدة عكاظ، التاريخ ١٤٣١/٨/٧هـ.

هل اختُطِفَت المناهج؟(*)

ما زالت كل التساؤلات وعلامات الدهشة والتعجب التي انطلقت بمجرد الكشف عن بعض المناهج الدراسية التي وزعتها وزارة التربية والتعليم تطبيقاً لخطة التطوير المقررة، خطة تطوير المناهج مرصود لها مليارات الريالات، وهي قد تعثرت كثيراً في وقت الوزير السابق الدكتور عبدالله العبيد لأسباب عدة.. صرح ببعضها الوزير نفسه، ومنها وجود لوبي قوي يعترض على التطوير، معلوم لدى الجميع أن هذا اللوبي يجد تأييداً وتدعيماً من تيار متشدد، ولجنة التطوير في الوزارة الآن لا تجد تبريراً معقولاً لتكليف مجموعة من المشايخ بتأليف كتب المنهج الديني، وعلى رأسهم الشيخ يوسف الأحمد الذي سبق إعفاؤه من التدريس في جامعة الإمام بسبب آرائه المتطرفة، كان ظهور اسم الشيخ على الكتب صدمة غير مبررة، وتأكيداً على أن المناهج ما زالت مختطفة من قبل تيار متشدد يروّج لأفكار وتأويلات متطرفة يحاولون إدراجها في كل المناهج بجمل وأمثلة تحض على تكفير الغير... إلخ.

السؤال أيضاً الذي يرد إلى الذهن ولمّحت له في مقالي السابق أنه ما دامت هناك ضرورة تربوية وشرعية لتعليم الأطفال ما قبل السابعة من العمر دروساً في الفقه والتوحيد بكتب عن الطهارة وأقسامها، فياحبذا دمجها مع مقرر المطالعة للسنوات الثلاث الابتدائية وبطريقة سهلة جداً كمقدمة مع بعض سور القرآن الكريم كالفاتحة والإخلاص والمعوذتين، الحديث الشريف ينص على القول «مروا أولادكم بالصلاة لسبع»، فالتدريج مطلوب، وهذا ما كان عليه التعليم الابتدائي قبل نصف قرن، وهكذا لا يحتاج المنهج لتسعة أشخاص للتأليف والمراجعة، نريد أيها السادة تطويراً حقيقياً ناجعاً.

(*) المصدر: جريدة عكاظ، التاريخ ٢٠/١٠/١٤٣١هـ.

الفهرس

الكارثة الكبرى هي أن المواطن السعودي كسولٌ جداً لا يُشَغِّلُ عقلَه، ولا يُتعب نفسَه بالقراءة والبحث، فقد أعطى عقله إجازة مفتوحة. ومن أجل أن تكون راحتُه أبديةً سلّم عقلَه لبعض رجال الدين المُتعالمين، الذين وجدوها فرصة ذهبية لحشو دماغه بمفاهيمهم الدينية على أساس أنها الحقيقة المطلقة، فجعلوه يستحلي الحياة في دياجير الظلام، ولا يشعر أبداً أنه أصبح كالببغاء يردِّد آراء الأوصياء عليه.

وبذلك لم تعد حياتنا تختلف كثيراً عن حياة الأوروبيين في القرون الوسطى، حينما كانت الكنيسة تدّعي بأن الأرض مسطّحةٌ وأنها ثابتة لا تتحرك، وتحارب العلوم والحداثة، وتضطهد الذين يحاربون الدجَل والخرافات والأساطير، وتبيع صكوك الغفران للمذنبين وتلصق التهم بالآخرين الذين يخالفونها، وتقول بأنهم زنادقة وملحدون، ولا تتردَّدُ في سجنهم وتعذيبهم وقتلهم بكل سهولة.

إن قدَرَ التنويريين السعوديين خوض المعارك الفكرية من أجل الانتصار للحرية والعقل والعلم وحقوق الإنسان والعدالة والمساواة، وأن يقفوا ضد الاستسلام لأغلال القديم، وأن يصبروا على الاتهامات المظلمة القائمة على تشويه سمعة العقل والعلم والحرية والديمقراطية والليبرالية والعلمانية. وكان، وما زال، هدف التنويريين السعوديين الانتقال بالمواطن السعودي من الظلام إلى النور، وتحريره من الردّة الفكرية التي قلّصَتْ مساحة التسامح من حياته، فزاد مَيْل بعض المواطنين إلى تبديع وتفسيق وتكفير الآخرين الذين يختلفون معهم في الرأي، وتكرَّرت منهم محاولات حرق النوادي الثقافية ومنع بعض محاضراتها ومناشطها، والدعوة إلى منع بيع بعض الأعمال الفكرية والإبداعية، والعمل على فرض القيود على حرية التعبير لحماية سلطتهم وأنفسهم باسم حماية الدين.

إننا نفخر بتقديم هذه الموسوعة التوثيقية لأهم المعارك الفكرية التي خاضها التنويريون السعوديون من أجل نشر النور ومحو الظلام.


ISBN 978-9953-566-55-9

9 789953 566559

Madarek مدارك

Madarek Publishing House دار مدارك للنشر